

# موسوعة التشرع في العربية

المجلد السابع والعشرون

تجارة بريّة

نبيل سعيد

المستشار

محمد بن يوسف

مجاز في الحقوق





# موسوعة التشريعات العربية

المجلد السابع والعشرون

تجارة برية

نبيل سعيد

المستشار

محمد بن يوسف

مجاز في الحقوق





موسوعة التشريعات العربية  
الملاحق رقم ( ١ )  
تتضمن التشريعات الجديدة  
الواردة عليها حتى ١/١/١٩٨٣

## الجزء السابع والعشرون تجارة برية

يوضع هذا الجدول في اول الجزء للتأكيد بان الادخالات  
الجديدة الواردة فيه قد تم وضعها في مكانها فعلا

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) مصر	— الفهرس	— يوضع بدلا من الفهرس السابق	
	— استيراد وتصدير حاصلات زراعية و سلع غذائية .	— قرار ٣٦١ لسنة ١٩٦٩ / ملغى . — قرار رقم ٣٦٣ سنة ١٩٦٩ / ملغى .	— تنزع الصفحات التى تتضمن القرارين المذكورين .
	— قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٥ / ملغى — قرار رقم ١٣٩٦ لسنة ١٩٧٥ / تعديل	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٥ الملغى ، وقرار رقم ١٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار رقم ١٣٩٥ لسنة ١٩٧٥ وقرار رقم ١٣٩٦ لسنة ١٩٧٥ المعدل حتى نهايته . ( ٣ ورقات )	
	— قرار رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٨ / تعديل — قرار رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٧٨	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القرارات أرقام ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ لسنة ١٩٧٨ ( ٣ ورقات )	



الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) مصر		<p>— قرارات ارقام ٢٤١ سنة ١٩٧٩، ٧٢ لسنة ١٩٨٠، ٣٧، ١٠١، ١٢٨ لسنة ١٩٨١، ١٣٩ لسنة ١٩٨٢، ١٦٤، ١٦٦، ٥٠٥ لسنة ١٩٨٢</p> <p>— توضع الصفحات المرفقة مباشرة بعد نهاية القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٩. (٨ ورقات)</p>	
	— اسواق	<p>— قرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٨ / ملغى</p> <p>— قرار رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٥ / ملغى</p> <p>— توضع الورقة المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٨، ٨٩ لسنة ١٩٦٨ الملغى، والقرار رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٥ الملغى.</p>	
	— أوراق مالية وتجارية.	<p>— قانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ / الغاء</p> <p>— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ / تعديل</p> <p>— قرار رقم ١٠٠٧ سنة ١٩٥٨ / تعديل</p> <p>— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ الملغى، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٦، وقرار وزيرى رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٧، وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ حتى نهايته، والقرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ حتى مادة ٩ منه (٥ ورقات)</p>	
	— براءات اختراع	<p>— قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ / تعديل</p> <p>— قرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ / تعديل</p> <p>— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ حتى الفقرة ١٦ منه، ومن الفقرة ٥١ حتى نهايته، وقرار وزيرى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ نهاية الجدول (أ) الخاص بالاجراءات (٩ ورقات)</p>	



الدولة (تابع مصر)	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
— بورصات	— تجارة داخلية	— قرار بقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ / تعديل	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القانون ، والقرار بقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٨ ( ٩ ورقات )
		— قرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٧٧ / الغاء	
		— قرار رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٧٧ / الغاء	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن القرارين المذكورين .
		— قرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨ / تعديل	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨ المعدل ، والقرار رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٦٩ حتى نهايته ( ٤ ورقات )
— شركات		— قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ / الغاء .	
		— قانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ / الغاء .	
		— قانون رقم ١١ لسنة ١٩٦١ / الغاء .	
		— قانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ / الغاء .	
		— قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القوانين ارقام ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الملغى ، والقانون رقم ٣١٥ سنة ١٩٥٥ ، والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ ، والقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ ، والقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ ، والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ، والقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ ، والقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ حتى نهايته . ( ١٥ ورقة )
		— قرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٨ / الغاء .	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ ، والقرار رقم ١٩٧ ، والقرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ ، والقرار رقم ١٩٠ سنة ١٩٥٩ ، والقرار رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٩ حتى نهايته ( ورقتين )



الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) مصر	— شركات	— قرار رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٦ / تعديل	
		— قرار رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ .	
		— قرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٢ .	
		— قرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ .	
	— شركات قطاع عام	— قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ / ملغى	
		— قانون رقم ٧٣ / لسنة ١٩٧٣ / تعديل	
		— قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ / ملغى	
		— قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ / ملغى	
		— قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢ .	
		— قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٢ .	
		— قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .	
		— قرار رقم ٣٨٠ سنة ١٩٦٩ / ملغى	
		— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القرار رقم ١٠٠٣ سنة ١٩٧٦ المعدل ، والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الملغى ، والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل ، والقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ الملغى ، والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الملغى حتى نهايته ، وقرار رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٦٢ ، وقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ ، وقرار رقم ١١٦١ لسنة ١٩٦٧ ، وقرار رقم ٣٨٠ سنة ١٩٦٩ الملغى وقرار رقم ٢٠٩٦ لسنة ١٩٦٩ ، وقرار رقم ٩٤٨ لسنة ١٩٧١ ( ٦٠ ورقة )	
		— قرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٠ .	
		— قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ / الغاء .	
		— قرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧١ .	
		— قرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .	
		— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ ، والقرار رقم ٥٧١ لسنة ١٩٧٧ ، والقرار رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، والقرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٦٥ ، والقرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ الملغى والقرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٦٧ ، والقرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ ، والقرار رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٧٦ حتى نهايته ( ١١ ورقة )	



الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) مصر	— علامات وبيانات تجارية	— قرار رقم ٤٣٣/ لسنة ١٩٥٥	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٣ ، والقرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٦
	— محال تجارية وصناعية	— قانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ / تعديل	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن المادة ٩ حتى المادة ٢٥ .
		— قرار رقم ١٠٧٢ سنة ١٩٥٤ / ملغى	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن القرار رقم ١٠٧٢ سنة ١٩٥٤ الملغى ، والقرار رقم ١٠٧٤ سنة ١٩٥٤ ، والقرار رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٥٤ حتى فقره ٨ منه .
		— قرار رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٥٤ / ملغى	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقتين اللتين تنضم إلي القرار رقم ١٠٨٥ ، والقرار رقم ١٠٨٦ ، والقرار رقم ١٠٨٧ الملغى ، والقرار رقم ١٠٨٨ ، والقرار رقم ١٠٨٩ ، والقرار رقم ١٠٩٠ لسنة ١٩٥٤ حتى فقرة ٧ منه (ورقتين)







مصر

جُمهُورِيَّةُ مِصْرَ الْعَرَبِيَّةِ







## تجارة برية

- قرار وزير الصناعة والبتترول والثورة المعدنية رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٦٩ بتعديل مواصفات الكريئة المعدة للتصدير .
- قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن شروط تصدير عوادم الاقطان وعوادم غزل القطن وبإلغاء القرار رقم ١٠٦٤ لسنة ١٩٧١ بالرقابة على تصدير عوادم الاقطان وعوادم غزل القطن .
- قرار وزير التجارة رقم ١٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على دقيق القمح المستورد .
- قرار وزير التجارة رقم ١٣٩٥ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من القمح .
- قرار وزير التجارة رقم ١٣٩٦ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من البن .
- قرار وزير التجارة رقم ١٣٩٧ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من الشاي .
- قرار وزير التجارة رقم ١٣٩٨ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من اللحوم ومنتجاتها .
- قرار وزير التجارة رقم ١٣٩٩ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من الدجاج المجمد .
- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من الاغنام .
- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠١ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من الفصيلة البقرية .
- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من الابل .
- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من الاسماك المجمدة .
- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٤ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من الاسماك المدخنة .
- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٥ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من الاسماك المملحة .
- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٦ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من التونة المعلبة .
- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٧ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من الزيوت النباتية الغذائية .



- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من زيوت الصناعة .
- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٩ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من الزيوت المهدرجة .
- قرار وزير التجارة رقم ١٤١٠ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من المسلى الصناعى .
- قرار وزير التجارة رقم ١٤١١ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من المرجرين .
- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٦ بالرقابة على المستورد من الزيتون الاسود المخلل .
- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٧٦ بالرقابة على المستورد من العدس المجروش .
- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٦ بالرقابة على المستورد من الفول الصحيح .
- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٣٩ لسنة ١٩٧٦ بالرقابة على المستورد من الألبان المكثفة .
- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٤٠ لسنة ١٩٧٦ بالرقابة على المستورد من الذرة الصفراء .
- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٤١ لسنة ١٩٧٦ بالرقابة على المستورد من السردين المملح .
- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٤٢ لسنة ١٩٧٦ بالرقابة على المستورد من السلمون المملح .
- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٤٣ لسنة ١٩٧٦ بالرقابة على المستورد من الانشوجة المعلبة .
- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٤٤ لسنة ١٩٧٦ بالرقابة على المستورد من الماكريل المملح .
- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٤٥ لسنة ١٩٧٦ بالرقابة على المستورد من بذور السمسم غير المقشور .
- قرار وزير التجارة رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٧٧ بإلغاء لجنة البت فى الموالح .
- قرار وزارى رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تشكيل واختصاصات لجان تصدير الحاصلات الزراعية ومنتجاتها .



- قرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من الالبان المجففة .
- قرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من الفاكهة المعلبة .
- قرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من التفاح الطازج .
- قرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من عرق الحلاوة .
- قرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من لسكر .
- قرار رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من الجبن .
- قرار رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من الكريمة السائلة المعلبة .
- قرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من التوابل .
- قرار وزير التجارة رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن حظر تصدير الفاصوليا الجافة .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٠٤ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير عصير المانجو .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الباميا الخضراء المعلبة .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الياف الكتان .
- قرار وزير التجارة رقم ٦١٠ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الورد .
- قرار وزير التجارة رقم ٦١١ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير لزهار الزنبق ( التيبروز ) .
- قرار وزير التجارة رقم ٦١٢ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير ازهار الجلاديولس .
- قرار وزير التجارة رقم ٦١٣ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير بذور الحلبة .
- قرار وزير التجارة رقم ٦١٤ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الينسون .
- قرار وزير التجارة رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير النعناع .
- قرار وزير التجارة رقم ٦١٦ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الكزبرة .
- قرار وزير التجارة رقم ٦١٧ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الكرديه .
- قرار وزير التجارة رقم ٦١٨ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الكراويه .
- قرار وزير التجارة ٦١٩ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الشمر .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير السكران .



- قرار وزير التجارة رقم ٦٢١ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الحناء .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الباونج .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الموز .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير المانجو .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الكمثرى .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير العنب .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الرمان .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير البلح الطازج .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير ابلح الجاف ونصف الجاف .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الموالح .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٣١ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الملوخية الجافة .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير بذور اللوبيا الجافة .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير بذور الفول الرومي الجافة .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير بذور الفاصوليا الجافة .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير بذور البسلة الجافة .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٣٦ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير البامية الجافة .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير اللوبيا الخضراء .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٣٨ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الكوسه .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير القنبيط .



- قرار وزير التجارة رقم ٦٤٠ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الفول الرومي الاخضر
- قرار وزير التجارة رقم ٦٤١ لسنة ١٩٦٨ بالرقابة على تصدير الفلفل الرومي .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الفاصوليا الخضراء
- قرار وزير التجارة رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الطماطم .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الشمام والقاوون .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الشليك .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير ثمار الحيار والقثاء
- قرار وزير التجارة رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الخرشوف .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الجزر .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الثوم الطازج .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير البطيخ .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير البطاطس .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير البطاطا .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير البصل الطازج .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير البسلة الخضراء .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير البامية الخضراء .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الباذنجان .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير مخلفات صناعة الحاصلات الزراعية .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير سيقان قصب السكر .



- قرار وزير التجارة رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير بذور العدس الجافة
- قرار وزير التجارة رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير بذور الترمس الجافة
- قرار وزير التجارة رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الفول السوداني .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الفاصوليا الخضراء المجففة .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الثوم المجفف .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير البيض .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير البصل المجفف .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير البذور المعدة للتقاوى .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٦٧ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الارز .
- قرار وزير التجارة رقم ١١٨٤ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير عصير الجوافة .
- قرار وزير التجارة رقم ١١٨٥ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الفول المدمس المخلب .
- قرار وزير التجارة رقم ١١٨٦ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير عصير البرتقال .
- قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من السمن الطبيعى .
- قرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من الكبد المجمدة .
- قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من الزبد
- قرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من منتجات الطماطم المحفوظة .
- قرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على تصدير الحمص .
- قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من الجزر المجفف .
- قرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من الكرات .
- قرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من القلقاس .



- قرار رقم رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من الكمون .
- قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من البردقوش .
- قرار رقم ٩١ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من الريحان .
- قرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من الشطة .
- قرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من الليمون البلدى المجفف .
- قرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من الشيت المجفف .
- قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٧ فى شأن الرقابة على المستورد من الكرفس المجفف .
- قرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من الكرنب المجفف .
- قرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من البقدونس المجفف .
- قرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من بذور عباد الشمس .
- قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من الحس الطازج .
- قرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من الملوخية الخضراء الطازجة .
- قرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من الكرفس الطازج .
- قرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من الجوافة .
- قرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من القرنفل .
- قرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من عصفور الجنة .
- قرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٩ بتعديل القرار رقم ١٣٩٦ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الرقابة على المستورد من البن .
- قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٩ بشأن تشكيل واختصاصات لجنة تصدير الخضر والفاكهة والتقاوى والزهور والنباتات الطبية والعطرية .
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم تصدير السلع التموينية .
- قرار وزير الدولة للزراعة والامن الغذائى رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١ ( قانونى ) بشأن تنظيم العمل فى الاستيراد والتسجيل والافراج والرقابة والاتجار لمركزات واضافات الاعلاف والكيماويات البيطرية .
- قرار وزير الدولة للزراعة والامن الغذائى رقم ١٠١ لسنة ١٩٨١ بانشاء مجموعة لتصدير البطاطس .



- قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ بشأن فحص وسائل المواد الغذائية المستوردة من اللحوم والدواجن المجمدة وأجزائها والأسماك المجمدة .
- قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن سعر تحويل الجمل المستوردة من السودان .
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تشكيل لجآن المشتريات الخاصة باستيراد احتياجات قطاع التموين .
- قرار وزير التموين رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بالزام مستوردى وتجار الجملة والتجزئة فى كافة السلع المعلبة والمعلبة والمغلقة بأثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهك على كل وحدة .  
( يراجع : تموين )
- قرار وزير الدولة للصحة رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن رسائل المواد الغذائية المرفوضة .
- قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن تطبيق نظام التراخيص المفتوحة على بعض السلع المتبادلة بين مصر والسودان .
- قرار وزير التموين رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تشكيل لجآن المشتريات الخاصة باستيراد احتياجات قطاع التموين .  
( يراجع : تموين )
- قرار وزير التموين رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٢ بوقف العمل بأحكام القرار الوزارى رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ بحظر تداول السلع الغذائية المستوردة المعلبة والمجمدة والسريعة التلف غير المثبت عليها تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية حتى ١٩٨٣/١/١ .  
( يراجع : تموين )
- قرار وزير الدولة للصحة رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٨٢ باصدار لائحة استيراد الاحتياجات بقطاع الدواء والقطاع الدوائى المشترك ووزارة الدولة للصحة من الخدمات الكيماوية ومستلزمات الانتاج وغيرهما من المستلزمات .

### اسم تجارى :

قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالاسماء التجارية .

### اسواق :

- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٤٠ ( صادر فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠ ) بشأن التعامل بالجملة فى الحبوب بمحافظتى القاهرة والاسكندرية .



- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٨١ لسنة ١٩٤٢ ( صادر في يونية سنة ١٩٤٢ ) خاص في الجملة للبصل بمحافظة الاسكندرية .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٣ ( صادر في ٩ فبراير ١٩٤٣ ) بانشاء سوق لتجارة الجلود الخام بمدينة القاهرة .
- قرار وزير التجارة والصناعة ( بالنيابة ) رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٤٧ ( صادر في ٢٣ يولية ١٩٤٧ ) بشأن اسواق الجملة للخضر والفاكهة بمحافظة القاهرة .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٤٧ ( صادر في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ) بانشاء اسواق لتجارة الحبوب بساحل الجيزة .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعامل في الأرز بمدينة رشيد .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعامل في الحبوب بمدينة الجيزة .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعامل بالجملة في الحبوب بمحافظتى القاهرة والاسكندرية .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعامل بالجملة في البصل بمحافظة الاسكندرية .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعامل بالجملة في الخضر والفاكهة في محافظة القاهرة .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ بانشاء سوق لتجارة الحبوب بساحل المحمودية .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ بـسريان أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة على مدينة المحمودية .
- قرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن اسواق الجملة للحبوب بمحافظتى القاهرة والاسكندرية ومدن الجيزة ورشيد والمحمودية .



- قرار وزير التموين رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٣ بشأن بعض الاحكام والشروط الخاصة بشغل الاماكن في اسواق الجملة للخضر والفاكهة بمحافظة القاهرة .
- قرار وزير التموين رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء ساحل وسوق لتجارة الحبوب بالجملة بمدينة دمنهور .
- قرار نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ باصدار لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بجهة النزهة بمدينة الاسكندرية .
- قرار نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٤ باصدار لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة بور سعيد .
- قرار وزير التموين رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة الزقازيق .
- قرار وزير التموين رقم ١١١ لسنة ١٩٦٥ باصدار لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة السويس .
- قرار نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٦٥ باصدار لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة الاسماعيلية .
- قرار وزير الاسكان رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في اسواق الجملة .
- قرار وزير التموين رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٧ باصدار لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة دمنهور .
- قرار وزير التموين رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٧ بشأن بعض الاحكام الخاصة باسواق الجملة للخضر والفاكهة التي تديرها الغرف التجارية .
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل حدود اسواق الجملة للخضر والفاكهة بمحافظة القاهرة .
- قرار وزير التموين رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تعديل بعض احكام القرار ٤٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن اسواق الجملة بمحافظة القاهرة .



**اعلانات تجارية :**

- قرار وزير الصحة رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم المكاتب العلمية العاملة في شئون الدعاية للأدوية والمستلزمات الطبية .

**أوراق مالية وتجارية :**

( يراجع أيضا نقود وبنوك )

- قانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم بيع الأوراق المالية بالاجل .
- قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٧ في شأن القيد والتعامل في الأوراق المالية المقيمة بالنقد الأجنبي .

**باعة متجولون :**

- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين .
- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن اجراءات وشروط وأوضاع ورسوم الترخيص في ممارسة حرفة الباعة المتجولين .
- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١١٨٨ لسنة ١٩٦٠ بسريان القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ على المنطقة الداخلة في اختصاص بلدية بور سعيد .
- قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٦٨ في شأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في العربات والأوعية والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولون لبيع المشروبات والمواد الغذائية وبإلغاء القرار السابق رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧ وذلك فضلا عن الاشتراطات المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأوعية التي تستعمل في المواد الغذائية .
- قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن المأكولات والمشروبات التي يحظر على الباعة المتجولين بيعها والشروط الواجب توافرها في ملابسهم وبإلغاء القرار رقم ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنفيذ أحكام قانون الباعة المتجولين رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ وبإلغاء أحكام القرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ فيما يتعلق بحظر بيع بعض المأكولات والمشروبات على الباعة المتجولين .

**براءات اختراع :**

- قانون رقم ١٣٢ بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ خاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .

- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .

**بورصات :**

- القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية .

- القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٨ بالترخيص لوزارة الخزانة باقراض المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة الذين تنطبق عليهم شروط الاشتغال بمهنة السمسرة .

- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦١ بتعطيل بورصتى الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية .

- قانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٦ بتصفية بورصة عقود القطن .

- قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧ بتصفية بورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن ( بورصة مينا البصل ) .

- قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية لبورصات الأوراق المالية .

- قرار وزير الخزانة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٨ بالترخيص لوزارة الخزانة باقراض المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة الذين تنطبق عليهم شروط الاشتغال بمهن السمسرة .

- قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تنظيم معامل سمسرة الاوراق المالية ببورصتى القاهرة والاسكندرية فى الاوراق المالية بالعملات الاجنبية .



## بيوع تجارية :

- قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية .
- قرار وزير التجارة رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية .
- قرار وزير التجارة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن الرسم المنصوص عليه في المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية .
- قرار وزير التجارة رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ ببيان الدفاتر المشار اليه في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية .
- قرار وزير التجارة رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٧ بالحد الاقصى للعمولة المشار اليها في المادة ٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية .
- قرار وزير الاقتصاد بالاقليم المصرى رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ بالاجراءات التى تنبع فى الفصل فى الشكاوى التى تقدم ضد المرخص لهم فى استغلال صالات المزاد .
- قرار وزير التموين رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٥ بمنع بيع بعض السلع بالتقسيط .
- قرار وزير التموين رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٦ باستثناء البنك الصناعى من احكام البيع بالتقسيط .
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بحساب مدد الخدمة فى بعض الاعمال ضمن مدة التموين المنصوص عليها فى الفقرة ٧ من المادة ١٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية .
- قرار وزير التموين رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ بشأن بيع بعض السلع بالتقسيط وذلك استثناء من احكام المادة ٣٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية ومن احكام القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦٥ - بتعديل شروط البيع بالتقسيط وبالفاء القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن بيع بعض السلع بالتقسيط .
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الزام الخبراء المثلثين باخطار وزارة التموين والتجارة الداخلية عن المزايدات العلنية التى يقوضون

في اجرائها وبالفاء القرار السابق رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٠ .

- قرار وزير التجارة رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٧٦ باستثناء بنك التنمية الصناعية من بعض أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية .

### تجارة داخلية :

يراجع أيضا : صناعة ، حيث نشرت جملة تشريعات صدرت بتنظيم صناعة وتجارة بعض المواد والسلع .

- قانون ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة .

- قانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥١ بوضع نظام لتسجيل مبيعات القطن المحلوج للتصدير .

- القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٤ بالفاء القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون . (يراجع : صناعة)

- قانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن التأثير على اسعار القطن .

- القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٦ في شأن تجارة المخصبات الزراعية .

- القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وبيع الثلجات . (يراجع : صناعة)

- قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته .

- القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٧ بالترخيص للجنة القطن المصرية في شراء أقطان الشعير من الأصناف الجديدة القائمة من مزارع المتعاقدين مع وزارة الزراعة .

- القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم بيع الأقطان الآجلة في الداخل .

- القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تجارة الادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .

- القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن .

- قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم منشآت تصدير القطن في الاقليم المصري . ( يراجع وزارات وأشخاص معنوية عامة ومجالس )

- قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ باعادة تنظيم استيراد وتصنيع وتجارة الأدوية والمستلزمات الكيماوية الطبية .

- قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٠ بالفاء القانون ١٨١ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم تجارة القطن في الداخل وبتصفية اللجان المشكلة تنفيذا له وبأيلول فائض التصفية الى الخزنة العامة .



- مرسوم ٤٢/٣/٤ مرسوم بتنظيم بيع أصناف الجبن التي تحمل اسما جغرافيا .
- مرسوم ٢٢ يونيو ١٩٤٢ مرسوم بتنظيم بيع المنسوجات والخيوط القطنية .
- مرسوم ٣٠ يوليو سنة ١٩٤٥ تنظيم تجارة كبريت العمود .
- مرسوم ٤٧/٣/٣١ بتنظيم تجارة الحناء .
- مرسوم ٤٧/٤/٧ بتنظيم صناعة زهرة الغسيل وتجارتها .
- مرسوم ٤٧/٥/٥ بتنظيم تجارة ماء الكولونيا .
- مرسوم ٣٨/٢/٩ بتنظيم صناعة رجيع الارز وتجارته .
- مرسوم ١٩٥٣/٤/٧ بتنظيم تجارة اللحوم ومنتجاتها .
- مرسوم بتنظيم تجارة آلات ضبط الوقت صادر في ١٧/٤/١٩٥٤ .
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٣ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل المجلس الأعلى لقطاع التجارة الخارجية (يراجع : وزارات)
- قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٤/١١/٣ بشأن السماح لتجار الكسب من خريجي المعاهد التجارية والزراعية بالتعامل مع المعاصر .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٤٢/٤/٢٦ الخاص بتنظيم بيع أصناف الجبن التي تحمل اسما جغرافيا .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٩٤٦/٢/٣ في شأن تنظيم تجارة كبريت العمود .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣١٦ بتاريخ ٤٧/٧/٣ بكيفية وضع بيان بنسبة الكحول في ماء الكولونيا .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٥١ الصادر في ١٩٤٦/٨/٢٥ بتنظيم تجارة الاسماك بمنطقة بحيرة المنزلة .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٣٠ الصادر في ١٩٤٨/٢/٢٩ بشأن سريان أحكام المرسوم الصادر في ١٩٤٢/٦/٢٢ على المنسوجات والخيوط القطنية المستوردة .
- قرار وزير الزراعة الصادر في ١٩٥١/٧/١٧ بتحديد شروط الاتجار في بذرة تقاوى القطن .

- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٤ بتنفيذ أحكام المرسوم الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٩٥٤ بتنظيم تجارة آلات ضبط الوقت .
- قرار وزير الزراعة الصادر في ١٥/٣/١٩٥٦ باللائحة التنفيذية لقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٦ في شأن تجارة المخصبات الزراعية .
- قرار وزير الزراعة صادر في ٢٧/١/١٩٥٧ ببيان الاجراءات والشروط اللازمة للترخيص في تجارة العلف .
- قرار وزير الصناعة رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٨ صادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بتنفيذ بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته .
- قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن .
- قرار وزير التموين رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨ في شأن تصنيع الأرز والاتجار فيه محليا وبالفاء القرار السابق رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٣ .
- قرار وزير التموين رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن تنظيم الرقابة على حركة تداول منتجات التريكو للملابس الداخلية والخارجية .
- قرار وزير التموين رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٠ في شأن تحديد المحاصيل والسلع التموينية التي تتعامل فيها الهيئة العامة للسلع التموينية .
- قرار وزير التموين رقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٠ يتولى الشركة المصرية للورق والادوات الكتابية استلام جميع الادوات الكتابية العربية والافرنجية المستوردة وتولى بيعها .
- قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الاتجار في الشاي .
- قرار وزير التموين رقم ١١١ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الاتجار في الفول البلدى .
- قرار وزير التموين رقم ١٩٩ لسنة ١٩٧١ بشأن توزيع الجلود الخام المحلية وتنظيم تجارتها .
- قرار وزير التموين رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الاتجار في الأرز الأبيض .
- قرار وزير التموين رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ باضافة بندين برقمى ٦ ، ٧ الى المادة ١ من القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٠ بشأن تحديد المحاصيل والسلع التموينية والاستهلاكية التي تتعامل فيها الهيئة العامة للسلع التموينية .



- قرار وزير المالية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٤ بالتصريح ببيع السلع الوطنية في السوق المحلي بالنقد الاجنبي الحر من موارد غير منظورة تدخل بطبيعتها ضمن موارد السوق الموازية للنقد وباحدى طرق الدفع الموضحة بعد .
- قرار وزير الزراعة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم عمليات الجوت المصنع .
- قرار وزير التموين رقم ١٦٦٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن سيادة ترخيص مزاولة التجارة .
- قرار باللائحة رقم ٤١ لسنة ١٩٥٦ في شأن تجارة المحاصيل الزراعية .

#### دفاتر تجارية :

- القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الدفاتر التجارية .

#### دمغ مصوغات :

- قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة .
- قرار وزير التجارة رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن علامات دمغ وترقيم المعادن الثمينة .

#### سجل تجارى :

- قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجارى .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى .
- قرار وزير الاقتصاد باقليم مصر رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنفيذ المادة ( ١٢ مكرر ) من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى .

#### شركات :

- قانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تحويل المؤسسات المصرية والاجنبية الى شركات مساهمة مصرية .
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن مكافآت ومرتببات ممثلى الحكومة ومندوبها فى الشركات والهيئات الخاصة .
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية باسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

- قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .  
( اراجع : نزع ملكية )
- قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت .  
( اراجع : نزع ملكية )
- قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة .  
( اراجع : نزع ملكية )
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تشكيل مجالس الادارة فى الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها .
- القانون ٧٣ لسنة ٧٣ فى شأن تجديد شروط واجراءات ترشيح ممثلى العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة .  
( أنظر شركات القطاع العام )
- قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .
- مرسوم بنموذج العقد الابتدائى لشركات المساهمة ونظامها .
- مرسوم يتعين البيانات التى تشتمل عليها النشرة الخاصة بدعوة الجمهور للاكتتاب العام فى أسهم أو سندات شركات المساهمة .
- مرسوم بتعيين اجراءات التوثيق والقيود فى السجل التجارى لشركات المساهمة .
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٤٩ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم اجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء من العاملين لمجلس ادارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة وطرق الطعن فيها والقواعد الخاصة بها .
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٤ لسنة ٧١ فى شأن تحديد الشروط الواجب توافرها فى الناخبين والمرشحين من العاملين فى شركات القطاع العام أو الخاص .  
( اراجع شركات القطاع العام فيما يلى )
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٧ بطريق توزيع النصيب النقدى للعاملين من أرباح الشركات .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٤ بتعيين الاجراءات والأوضاع الخاصة بعقد الشركة ذات المسئولية المحدودة فى السجل التجارى ونشر عقدها .



- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٨٣ سنة ١٩٥٤ بتنظيم سجل قيد طلبات الترخيص بتأسيس شركات المساهمة واجراءاته وبيان الأوراق التي يجب ارفاقها .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٥٤ بالنشرة التي تنشر فيها البيانات التي نص عليها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .
- قرار وزير التجارة رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن البيانات التي تشتمل عليها ميزانية شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وحساب الأرباح والخسائر .
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ بتنفيذ القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تحويل المؤسسات المصرية والاجنبية الى شركات مساهمة مصرية .
- قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .
- قرار وزير الاقتصاد رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن مقر لجنة الأمر بالتفتيش على شركات المساهمة والاجراءات التي تتبع أمامها .
- قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن اجراءات طلب الترخيص المنصوص عليه في المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .
- قرار وزير الاقتصاد رقم ٨١٣ لسنة ١٩٦١ بتنفيذ أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة .
- قرار وزير الاقتصاد رقم ٨١٩ لسنة ١٩٦١ بتنفيذ أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات المنشآت .
- قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٢ لسنة ١٩٦١ بشأن حصر ملكية أسهم الشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة .
- قرار وزير التجارة رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٦ ببيان البنوك المرخص لها بتلقي الاكتتابات في أسهم وسندات شركات المساهمة وشركات التوصية بأسهم وايداع أسهم الضمان لأعضاء مجلس الادارة والحصص النقدية للشركات في الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

- 
- ـ قرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ بإصدار نماذج العقود والأنظمة الأساسية للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .
- ـ قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن تشكيل اللجنة الخاصة بالاستثناء من النسبة المقررة للعاملين الأجانب طبقاً لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
- ـ قرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .



## قرار وزارى رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٦٩

### بتعديل مواصفات الكرينة المعدة للتصدير

( سبق صدور القرار رقم ٩٥٤ لسنة ١٩٦١  
فى شأن مواصفات انتاج الكرينة المعدة  
للتصدير ) (١)

### وزير الصناعة والتجارة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨  
فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ،

وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن  
التصدير ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٥٤ لسنة ١٩٦١  
فى شأن مواصفات انتاج الكرينة المعدة  
للتصدير .

وعلى مذكرة السيدان رئيس مجلس ادارة  
المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى  
والصناعات الصغيرة ووكيل الوزارة لشئون  
الرقابة الصناعية المؤرخة ٢٤ فبراير سنة  
١٩٦٩ ،

### قرر :

**مادة ١ -** يكون انتاج الكرينة المعدة للتصدير  
برتبها الثلاث الاولى والثانية والثالثة مطابقا  
للشروط والمواصفات الموضحة بالملحق المرافق  
بهذا القرار .

**مادة ٢ -** لا تخضع لاحكام هذا القرار  
الرسائل التجريبية او العينات او الهدايا التى  
تصدر بترخيص خاص .

**مادة ٣ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع  
المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا فى ١١ صفر سنة ١٣٨٩ ( ٢٨ ابريل  
سنة ١٩٦٩ )

### ملحق للقرار الوزارى رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٦٩ بمواصفات الكرينة المعدة للتصدير

يجب ان تتوافر فى الكرينة المعدة للتصدير  
من الرتب الثلاث : الاولى والثانية والثالثة  
ما يلى :

١ - ان تكون مصنوعة من اوراق النخيل  
ومحتفظة باللون الطبيعى لوريقات النخيل وهو  
اللون الاخضر .

٢ - الا تزيد نسبة الرطوبة فى الرتب الثلاث  
على ١٥ ٪ .

٣ - الا تزيد نسبة المواد الغريبة وهى ناعم  
الكرينة المعروف بتراب الكرينة ووريقات النخيل  
واجزائها التى يتم تنسيلها عن ٢ ٪ فى الربتين  
الاولى والثانية ، ٥ ٪ فى الرتبة الثالثة .

٤ - الا يزيد عرض النسيلة على ملليمتر  
واحد فى الرتبة الاولى، وملليمتر ونصف  
ملليمتر فى الرتبة الثانية ، ومن اثنين ملليمتر  
الى اثنين ونصف ملليمتر فى الرتبة الثالثة ذلك  
مع السماح بالتجاوز فى حدود نسبة ٢ ٪ .

٥ - ان تكون حبال الكرينة جيدة البرم ،  
وطول كل حبل منها بعد البرم والازدواج حوالى  
مترين بالنسبة لكل من الربتين الاولى والثانية،  
وحوالى متر وربع متر بالنسبة للرتبة الثالثة،  
ويتراوح وزن الحبل فى الرتبة الاولى من  
كيلو جرام الى كيلو جرام ونصف، وفى الرتبة  
الثانية من كيلوجرام ونصف الى اثنين كيلوجرام،  
وفى الرتبة الثالثة من اثنين كيلو جرام الى ثلاثة  
كيلو جرامات .

٦ - تحزم حبال الكرينة بعد كبسها فى بالات  
بواسطة اسلاك متينة او شنابر لا يقل عددها  
عن ثلاثة فى البالة الواحدة على ان يكون وزن  
البالة ٦٠ كيلو جراما قايما مع السماح بالتجاوز  
بنسبة ٥ ٪ بالزيادة .

٧ - يثبت فى كل بالة بطاقة يوضح عليها  
البيانات التالية :

( ا ) كلمة كرينة .

( ب ) الرتبة ( اولى او ثانية او ثالثة ) .

( ج ) اسم المصدر او العلامة التجارية ان  
وجدت .

( د ) وزن الطرد القائم .

( هـ ) عبارة « الجمهورية العربية المتحدة » .

( و ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية بحروف  
ظاهرة ويجوز كتابتها بلغة اجنبية بالاضافة  
الى ذلك .

## قرار وزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣

بشأن شروط تصدير عوادم الاقطان وعوادم غزل القطن

وبالغاء القرار رقم ١٠٦٤ لسنة ١٩٧١ بالرقابة على تصدير عوادم الاقطان وعوادم غزل القطن (١)

نائب رئيس الوزراء

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ،

وعلى القانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مراقبة اصناف القطن ورتبه ،

وعلى القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركى ،

وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التصدير والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار الجمهورى رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ باعادة تنظيم الهيئات العاملة فى قطاع القطن ،

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ،

وعلى القرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٠٦٤ لسنة ١٩٧١ بالرقابة على تصدير عوادم الاقطان وعوادم غزل القطن،

## قرر :

مادة ١ - تضاف عوادم الاقطان وعوادم غزل القطن المصرح بتصديرها والوارد بيانها فى المادة التالية الى الجدول رقم ١ ( بند ثانيا ) الملحق بالقرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

مادة ٢ - عوادم الاقطان وعوادم غزل القطن المصرح بتصديرها هى :

( ١ ) عوادم الاقطان :

الهبة - الزغب - الفواكه - تراب السراير - الفص الميت - القطن المحروق ( الشعر المتفحم ) - القطن الكيك المتحجر - الماسحة ( الشعر المزيث ) وما فى حكمها .

(ب) عوادم غزل القطن :

وهى الناتجة من مراحل التشغيل المختلفة على النحو التالى :

مرحلة التنظيف : عادم مضرب - كنسة - هبة بدروم .

مرحلة الكرد : خزن كرد - شابوة - فرشاة ملفات - شريط كنسة .

مرحلة التمشيط : تمشيط - شريط - ملفات كنسة .

مرحلة السحب : شريط - قطايف - كنسة  
مرحلة البرم : شريط - برم - قطايف - كنسة .

مرحلة الغزل : برم - شفاط - كحكة - اسطبة - كنسة .

مرحلة التدوير : اسطبة - هبة - كنسة .  
مرحلة الحريق اللوبرى : اسطبة - كنسة .

مرحلة التطبيق : اسطبة مطبقة او مفردة - كنسة .

مرحلة الزوى : اسطبة - كنسة .

مرحلة تدوير اللحمة : اسطبة - هبة - كنسة .



مرحلة تحضيرات النسيج : اسطبة مبوشة -  
اسطبة ملونة .

مادة ٣ - تخضع صادرات العوادم المشار إليها في المادة السابقة لاجراءات التصدير التي يضعها صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية .

مادة ٤ - الحد الأدنى للمواصفات :

يجب أن تكون العوادم ذات رائحة طبيعية خالية من التعفن أو أى رائحة غير مقبولة ذات لون طبيعى من صنف واحد .

وفى حالة تصدير العوادم مخلوطة بأكثر من فرع يثبت ذلك على طرود الرسالة .

مادة ٥ - يقدم المصدر طلب الترخيص بتصدير الرسالة من أصل وصورة الى صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية طبقاً للنموذج الذى يعده الصندوق لهذا الغرض ، ويحرر الموظف المختص بأخذ العينة محضراً ويوقع عليه المصدر أو مندوبه .

مادة ٦ - يتم فحص الرسائل المصدرة من العوادم تنفيذا لهذا القرار بمعرفة لجنة ثلاثية من خبراء كل من صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ، والمؤسسة المصرية العامة للقطن ، والهيئة المصرية العامة لتحكيم واختبارات القطن ، ويكون قرار اللجنة فى هذا الشأن نهائياً .

مادة ٧ - يصدر الصندوق شهادة بنتيجة الفحص ويخطر بها المصدر وفقاً للاجراءات التى يضعها فى هذا الخصوص .

ولا يجوز تصدير الرسالة اذا اختلف وزن ٥٪ من طرودها عن الوزن المقرر بنسبة تزيد على ٥٪ .

. واذا كانت الرسالة مطابقة للشروط والمواصفات يقدم المصدر الى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات طلباً مرفقاً به الشهادة الدالة على ذلك للحصول على تصريح التصدير .

مادة ٨ - البيانات الخارجية :

توضع على كل طرد البيانات الآتية :

( أ ) النوع أو الصنف أو كلمة مخلوط .

( ب ) الوزن الصافى .

( ج ) العلامة التجارية واسم المصدر وعنوانه أو أحدهما .

( د ) عبارة ( انتاج جمهورية مصر العربية ) .

( هـ ) الرقم المسلسل للرسالة ويجوز ترقيم كل طرد من طرود الرسالة برقم مسلسل وتكتب هذه البيانات باللغة العربية بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم الطرد وبمادة ثابتة اللون .

ويجب كتابة هذه البيانات فضلاً عن ذلك بلغة اجنبية فى حالة التصدير الى غير البلاد العربية .

مادة ٩ - يضع صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ١٠ - يلغى القرار رقم ١٠٦٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،  
تحريراً فى ٣٠ ذى الحجة سنة ١٣٩٢ ( ٢٤ يناير سنة ١٩٧٣ )





### قرار رقم ١٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على دقيق القمح المستورد (٣)

#### وزير التجارة .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ، وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

#### قرر :

مادة ١ - دقيق القمح هو الناتج من طحن حبوب القمح .

#### مادة ٢ - المواصفات :

يجب أن يكون دقيق القمح المستورد :  
- ذو رائحة طبيعية ابيض متجانس اللون دون اضافة اى مواد كيميائية اليه .  
- خاليا من العيوب التجارية والمواد الغريبة والتزنج او اى مادة غذائية اخرى .  
- صالحا للاستهلاك البشرى .  
- خاليا من الحشرات بكافة اطوارها والديدان الحية والميتة والآفات الزراعية والفطريات .

- حديث الطحن ولا تزيد مدة تخزينه بعد الطحن حتى شحنه على ١٥ يوما وأن يراعى تهويته قبل التعبئة .

- عدم اضافة المواد المحسنة او القاصرة او المدعمة الا بعد اخذ موافقة السلطات الصحية المختصة وبشرط توضيح بيان ذلك على بطاقة العبوة .

وان يكون مستوفيا للشروط الآتية :

( ١ ) استخراج ٧٢٪  
( ب ) الا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ ( طبقا لطريقة الـ A.A.C. ١٤ - ١٥ - ١٧ لسنة ١٩٧١ ) .

( ج ) الا تزيد نسبة الرماد والسلكا مقدرة على المسادة الجافة على ٥٢٪ منها وسلكا على الاكثر ( بطريقة الـ A.A.C. )

( د ) الا تزيد نسبة الالياف مقدرة على المادة الجافة على ١٪ ( بطريقة الـ A.A.C. )

( هـ ) الا تزيد نسبة الحموضة على ٠.٥٪ ( حمض كبريتيك ) .

( و ) الا تقل نسبة البروتين عن ١٠٪ ( بطريقة كندا هـ لزوت x ٥٧ ) .

( ز ) خاليا من الدقيق رقم ( ٢ ) والسن الابيض والاحمر والردة الناعمة والخشنة .

( وعلى ان تجرى الاختبارات للنسب السابقة بالطرق الرسمية الموضحة قرين كل مواصفة )

( ح ) خاليا من التكتل والتعفن وبقيابا القوارض ( ١ ) .

( ط ) أن تكون مخلفات المبيدات الحشرية المتبقية بالدقيق غير ضارة بالصحة العامة ولا تزيد نسبها عن النسب المسموح بهادوليا ( ٢ )  
مادة ٣ - التعبئة :

( أ ) يستورد دقيق القمح ممبأ في ارجولة قليلة النفاذ للرطوبة جديدة ومتينة بحيث تتحمل عمليات الشحن والتفريغ والنقل في جميع مراحلها ولم يسبق استخدامها وخالية من آثار المواد الكيماوية او المبيدات الحشرية والفطرية .

( ب ) أن تكون الاجولة محاكاة بخيط متين موحدة الوزن بالنسبة للصفقة الواحدة - ويراعى ما يأتى :

- اذا كانت زنة الجوال ١٠٠ كجم قائم يكون وزن الجوال فارغا ٧٠٠ جم .

- اذا كانت زنة الجوال ٨٠ كجم قائم يكون وزن الجوال فارغا ٦٠٠ جم .

- اذا كانت زنة الجوال ٦٨ كجم قائم يكون وزن الجوال فارغا ٥٦٥ جم .

( ج ) يوضع على العبوة بخط واضح نوع الدقيق ودرجة استخراجه والوزن الصافي للعبوة واسم المنتج وعنوانه وتاريخ الانتاج ورقم الدفعة والمواد المضافة ونسبتها ان وجدت . وفى كل الاحوال يجب ان تكون المادة المستعملة للكتابة غير ذات اثر ضار على مواصفات الدقيق .

#### مادة ٤ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب او ورود العينة المثلة للرسالة .

#### مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ( مليون واحد ) عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،

## قرار رقم ١٣٩٥ لسنة ١٩٧٥

### بالرقابة على المستورد من القمح (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

#### قرر :

#### مادة ١ - المواصفات :

يجب ان يكون القمح المستورد :

- صالحا للغذاء الآدمي .
- تام النضج ممتلئ الحبوب وطبيعى الراحه .
- خاليا من الحبوب المنبتة وبذور القطن وبذور السيوان السورى ،
- خاليا من الاصابة الفطرية والحشرية بجميع اطوارها الحية والميتة .
- خاليا من بقايا القوارض (٢) .
- ان تكون مخلفات المبيدات الحشرية المتبقية بالقمح غير ضارة بالصحة العامة ولا تزيد نسبتها عن النسب المسموح بها دوليا (٣) .
- كما يجب ان يكون خاليا من بذور الحشائش السامة الا فى الحدود التى تجيزها وزارة الصحة وتكون مستوفاة الشروط الآتية :

( أ ) نوع القمح طبقا لما تحدده الجهة المستوردة .

(ب) ألا يقل الوزن النوعى عن ٧٤ كجم للهكتولتر .

(ج) ألا تزيد نسبة الشوائب على ٤٪ وتشمل بذور الحشائش وكذا الحبوب الأخرى غير القمح وسيقانها وأى مواد أو قاذورات وكذا الحبوب

الصفيرة جدا وأجزاء القمح المكسورة التى تزال أثناء إزالة الشوائب على أن تخصم كمية الشوائب حسب نسبتها المقررة من وزن النسبة فى حالة زيادتها .

(د) ألا تزيد نسبة الحبوب المصابة جميعا على ٥٪ وتشمل كل الحبوب المصابة والمواد الغريبة الضامرة والمكسورة وبحيث :

١ - ألا تزيد نسبة الحبوب المصابة على ٤٪ وهى المصابة بالأمراض أو الفطريات أو المصابة بالحرارة أو أى اصابة أخرى وبحيث ألا تزيد الحبوب المصابة بالحرارة على ٢٪ من هذه النسبة (٤٪) .

٢ - ألا تزيد نسبة المواد الغريبة على (١٪) وتشمل كل المواد غير القمح والتى تبقى مع القمح والتى لم تفصل أثناء تقدير الشوائب .

٣ - ألا تزيد نسبة الحبوب الضامرة والمكسورة على (٥٪) وتشمل كل الحبوب أو أجزائها والتى تمر من منخل ذو ثقوب مستطيلة ١٦٣ × ٩٥٣ مم .

(هـ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٣٪ على أن تقدر بطريقة التجفيف العادية بالفرن على درجة ١٣٠ لمدة ساعة ( طبقا لطريقة A.A.C. )

٤٤ - ١٥ - ١٧ لسنة ١٩٧٣ ) .

و ألا تقل نسبة البروتين عن ٩٪ فيما عدا القمح الكندى أو ما شابهها فلا تقل نسبة البروتين عن ١٠٪ مقدرة بالطرق الرسمية ( أزوت × ٥٧ )

#### مادة ٢ - التعبئة :

يستورد القمح صبا بدون تعبئة ويتم شطفه الى الصوامع الساحلية أو يفرغ بالوسائل العادية ويسمح باستيراد كميات لا تتجاوز ١٠٪ داخل أجولة جديدة أو مستعملة من الجوت بحالة جيدة تتحمل عمليات الشحن والتفريغ والمناولة وتكون نظيفة وصالحة لتعبئة القمح وخالية من بذور القطن والحشرات الحية والميتة وآثارها وفى هذه الحالات يعتبر وزن القمح قائم/صافى .

(١) اللوائح المصرية الممدد ٧٧ فى ١٩٧٦/٤/٣ .

(٣،٢) مضافة بالقرار ٤٨٣ لسنة ٧٧ اللوائح المصرية الممدد ٩٩ فى ١٩٧٧/٤/٢٨ .



## مادة ٣ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة الممثلة للرسالة .

## مادة ٤ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ( مليم واحد ) عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،

قرار رقم ١٣٩٦ لسنة ١٩٧٥

بالرقابة على المستورد من البن (١)  
وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

## قرر :

## مادة ١ - اشتراطات عامة :

يستورد البن اما مفلطحا او مبروما ويجب أن تكون حبات البن في كلتا الحالتين :

- محتفظة بخواصها الطبيعية بالنسبة للصنف .

- ذات لون طبيعي ومتجانس .

- محتفظة برائحة البن المميزة .

- خالية من الروائح الغريبة والتكتل والتعفن والتزنخ .

- غير متخمرة .

- خالية من الكسر الذي يمر من غربال قطر

فتحته ٣ مم .

- خالية من بذور الحشائش السامة .

- خالية من المواد السامة الا في الحدود التي

تجيزها وزارة الصحة .

- لا يجوز تلوين البن أو تغطيته بالمواد التي

تزيد وزنه أو التي تستخلصه (تؤثر على مكوناته) (٢)

- ألا يعالج البن بإيدروكسيدات أو كربونات

الصوديوم أو البوتاسيوم أو الكلور أو النشادر

أو حمض الكبريتوز واملأه (٣) .

## مادة ٢ - المواصفات :

١ - يجب أن يحتجز ٩٠٪ على الأقل من البن

المفلطح على منخل قطر فتحاته ٦ر٥ مم ( منخل

رقم ١٦ ) ويشترط أن يحتجز الباقي على منخل

قطر فتحته ٤ر٧ مم ( منخل رقم ١٢ )

كما يجب أن يحتجز ٩٠٪ على الأقل من البن

المبروم على منخل أبعاد فتحاته ١٩ × ٤ مم ( منخل

رقم ١١ ) ويشترط أن يحتجز الباقي على منخل

أبعاد فتحاته ١٩ × ٣ر٥ مم ( منخل رقم ٩ ) .

٢ - يجب ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٠٪ .

٣ - يجب ألا تقل نسبة الكافيين فيه عن ١٪ .

٤ - يجب ألا تقل نسبة الدهن فيه عن ١٪ .

٥ - يجب أن يكون خاليا من أى حبوب بن

مخالفة للصنف أو أى حبوب غريبة أخرى .

٦ - يجب ألا تزيد عدد العيوب في العينة

( وزن ٣٠٠ جم ) على ٣٠ عيبا على أن تحسب

العيوب طبقا للجدول الآتي :

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٧ في ١٩٧٦/٤/٣ . ويراجع أيضا القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٩ المنشور فيما بعد .

(٣.٢) مضافة بالقرار رقم ٤٧٨ لسنة ٧٧ الوقائع المصرية العدد ٩٩ في ١٩٧٧/٤/٢٨ ، ١٩٧٧/١٢/٣١ العدد

## جدول حساب العيوب

الوحدات المعيبة	نوع العيوب	عدد العيوب
١	حجر أو قطعة طين كبيرة لا يزيد قطرها على ٨ مم	تعادل ٥
١	حجر أو قطعة طين متوسطة لا يزيد طولها على ٤ مم	تعادل ٣
١	حجر أو قطعة طين صغيرة لا يزيد قطرها على ٢ مم	تعادل ١
١	قطعة خشب أو غصن كبيرة لا يزيد طولها على ٢٠ مم	تعادل ٥
١	قطعة خشب أو غصن متوسطة لا يزيد طولها على ١٠ مم	تعادل ٢
١	قطعة خشب أو غصن صغيرة لا يزيد طولها على ٥ مم	تعادل ١
٣	قواقع ( حبة على شكل قوقعة )	تعادل ١
٥	حبة غير ناضجة	تعادل ١
٥	حبة مكسورة	تعادل ١
٢	حبة بنية اللون ( لاذعة )	تعادل ١
٥	حبة ضامرة أو مجمدة أو اسفنجية	تعادل ١
٥	حبة غير مرغوب فيها ( غير منتظمة الشكل )	تعادل ١
٢	قشرة بن	تعادل ١
١	ثمرة جافة	تعادل ١
١	حبة سوداء	تعادل ١
٢	حبة نصف سوداء	تعادل ١
٢	حبة في غلافها الدقيق	تعادل ١
٥	حبوب مصابة بالحشرات	تعادل ١

## مادة ٣ - التعبئة :

## مادة ٥ - ميعاد الفحص :

يعبأ البن الأخضر في أجولة من الجوت زنة ٥٠ - ٦٠ كجم أو في أى عبوات أخرى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

تفحص الرسالة في ميعاد لا يجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة المثلة للرسالة .

## مادة ٤ - البيانات الخارجية :

## مادة ٦ - رسوم الفحص :

- تكتب على العبوات البيانات التالية :
- ١ - نوع البن .
  - ٢ - اسم المعبئ وعلامته التجارية أو أحدهما .
  - ٣ - الوزن الصافي .
  - ٤ تاريخ التعبئة .
  - ٥ - مصدر الانتاج .

يحصل رسم فحص قدره ( ملليم واحد ) عن كل كجم مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،



## وزير التجارة

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ،

**مادة ١ - إشتراطات عامة :**

١ - أن يكون محتفظا بالخواص الطبيعية لكل نوع وخاصة طعم المنقوع ولونه ورائحته .

۳ - آن یکون خالیا من شای سبق استعماله .

٤ - أن يكون خاليا من أي مواد معدنية .

٥ - أن يكون خاليا من أية مواد ملونة مضافة.

١ - يجب ألا تزيد نسبة السيقان على ٢٠٪ .

٢ - يجب ألا تزيد نسبة الرطوبة على ٨ ٪ .

٣ - (٢) يجب ألا تزيد نسبة الرماد الكلى على ٨٪ على أن يذوب منه ٥٠٪ على الأقل في الماء .

٤ - يجب ألا تزيد نسبة الرماد غير الذائب في الحمض على ١٪ .

٥ - يجب ألا تزيد نسبة التين في الشاي الأخضر على ١٢٪ وفي الشاي الاسود على ١٧٪ .

٧ - يجب ألا تقل نسبة الكافيين على ٢٪ .

٨ - يجب ألا تقل نسبة قلوية الرماد الذائب على ٢٢ من حمض عشارى مقدرا على هيئة أكسيد بوتاسيوم .

يستورد الشاي في العبوات المناسبة التي لا تغير مواصفاته .

**تدون على العبوات والبيانات التالية :**

١ - الوزن قائم / صافى / وزن العبوة  
« العيار » .

## ٢ - نوع الشاي ومنشأة •

٣ - اسم المصدر واسم المفعول وعلامته التجارية  
أو أحدهما .

٤ - رقم الصندوق المسلسل .

مادة ٥ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة الممثلة للرسالة .

مادة ٦ - رسوم الفحص :

يُحصل رسم قدره ( مليم واحد ) على كل كيلو  
جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم  
المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رساله .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية،  
ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٧ في ١٩٧٦/٤/٣ .

(٢) معدلة بالقرار ٤٨١ لسنة ١٩٧٧ الوقائع المصرية العدد ٩٩ في ١٩٧٧/٤/٢٨ .

## قرار رقم ١٣٩٨ لسنة ١٩٧٥

بالرقابة على المستورد من اللحوم ومنتجاتها (١)  
وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه ،

## قرر :

مادة ١ - تستورد لحوم الحيوانات السليمة  
صحيا من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز  
والجمال المذبوحة طبقا للشريعة الاسلامية وبطريقة  
تسمح بالادماء الكامل وهى اما أن تكون :

( أ ) لحوم مبردة .

( ب ) لحوم مجمدة .

( ج ) لحوم مصنعة .

مادة ٢ - المواصفات :

( أ ) اللحوم المبردة :

وهى اللحوم التى حفظت بعد الذبح مباشرة  
على درجة حرارة منخفضة لا تتجمد عندها اللحوم  
بحيث لا تزيد درجة حرارة انسجتها الداخلية  
عند الاستلام على + ٤°م ولا تقل عن ربع حيوان  
بقري أو حيوان ضأن كامل .

ويشترط فيها الآتى :

١ - (٢) أن يكون سطح اللحم نظيفا جافا أى  
خاليا من المواد اللزجة والنموات الفطرية والبكتيرية  
وعلامات التلف والفساد والقاذورات والروائح  
الغريبة والكريهة .

٢ - أن تكون فى حالة سليمة خالية من الأمراض  
وأن يكون لون اللحم على المقطع هو اللون الطبيعى  
حسب السن والنوع .

٣ - أن يتراوح درجة تركيز أيون الأيدروجين  
من ٦.٥ الى ٦.٢ .

٤ - أن تكون خالية من المسواد الكيماوية  
الحافظة أو أية اضافات أخرى ولم يسبق معاملتها  
بها .

٥ - أن يبين نوع اللحم وتاريخ الذبح والخلو  
من الامراض المعدية سواء قبل أو بعد الذبح فى  
الشهادة الصحية المصاحبة للرسالة والتى تصدر  
من السلطة البيطرية .

٦ - عدم نزع الغشاء البللورى والغدد  
الليمفاوية أو أى أجزاء أخرى قد تعوق إعادة  
فحصها للتأكد من سلامتها وخلوها من الأمراض  
وتحديد نوعها وسنها .

٧ - أن توضع كل قطعة داخل كيس مغلق من  
نسيج قطنى .

٨ - (٣) يجب أن تستبعد من الأرباع عند  
التجهيز الغشاء البريتونى ولحم الصرة والدهن  
المحيط بها .

( ب ) اللحوم المجمدة .

وهى اللحوم التى تم تجميدها بطرق تجميد فنية  
سليمة على الا تترك هذه اللحوم عند تطريتها أى  
سائل انفصالى نتيجة لحطأ فى عمليات التبريد .  
والتجميد وعلى ألا تزيد درجة حرارتها على -  
٣٢°م ولا تقل عن ربع حيوان بقرى أو حيوان ضأن  
كامل .

ويشترط فيها الآتى :

١ - أن يكون سطح اللحم خاليا من المواد اللزجة  
والنموات الفطرية والبكتيرية وعلامات التلف  
والفساد والقاذورات والروائح الغريبة والكريهة .

٢ - ألا تكون قد تعرضت لعملية تطرية وإعادة  
تجميدها فى أى مرحلة من مراحل إنتاجها أو  
تخزينها .

٣ - أن تكون فى حالة سليمة وخالية من

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٧ فى ٣/٤/١٩٧٦ .

(٣.٢) ممدلة بالقرار رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٧٧ الوقائع المصرية العدد ٩٩ فى ٢٨/٤/١٩٧٧ .



الأمراض وأن يكون لون اللحم على المقطع هو اللون الطبيعي حسب السن والنوع .

٤ - (١) ألا تزيد درجة حرارة عنابر الحفظ أثناء الرحلة من ميناء التصدير الى ميناء الوصول على ( - ١٨°م ) ولا تزيد درجة حرارة الانسجة الداخلية للحوم على ( - ١٢°م ) .

٥ - أن تتراوح درجة تركيز أيون الأيدروجين من ٥٦ - ٦٢ .

٦ - أن تكون خالية من المواد الكيماوية الحافظة أو أية اضافات أخرى ولم يسبق معاملتها بها .

٧ - أن يبين نوع اللحم وتاريخ الذبح والخلو من الأمراض المعدية سواء قبل أو بعد الذبح في الشهادة المصاحبة للرسالة والتي تصدر من السلطة البيطرية .

٨ - عدم نزع الغشاء البللورى والغدد الليمفاوية أو أى أجزاء أخرى قد تعوق إعادة فحصها للتأكد من سلامتها وخلوها من الأمراض وتحديد نوعها وسنها .

٩ - أن توضع كل قطعة داخل كيس مغلق من نسيج قطنى .

١٠ - (٢) يجب أن تستبعد من الأربع عند تجهيز الغشاء البريتونى ولحم الصرة والدهن والتجاويف الداخلية بالكامل والقلب والكبد والكليتين والدهن المحيط بها .

#### (ج) اللحوم المصنعة :

وتقسم الى :

لحوم معبأة فى أكياس - لحوم معلبة .

#### أولا - اللحوم المعبأة فى أكياس :

وهى اللحوم الطازجة المشفاة التى تم تجهيزها وتعبئتها وتجميدها .

ويشترط فيها الآتى :

١ - أن يكون سطح اللحم خاليا من المواد اللزجة والنموات الفطرية والبكتيرية وعلامات التلف والفساد والقاذورات والروائح الغريبة والكريهة .

٢ - ألا تكون قد تعرضت لعملية تطرية وإعادة تجميدها فى أى مرحلة من مراحل انتاجها أو تخزينها .

٣ - أن تكون فى حالة سليمة وخالية من الأمراض وأن يكون لون اللحم على المقطع هو اللون الطبيعي حسب السن والنوع .

٤ - ألا تزيد درجة حرارة عنابر الحفظ أثناء الرحلة من ميناء التصدير الى ميناء الوصول على درجة - ١٠°م وألا تزيد حرارة الانسجة الداخلية للحوم على نفس هذه الدرجة .

٥ - أن تتراوح درجة تركيز أيون الأيدروجين من ٥٦ الى ٦٢ .

٦ - أن تكون خالية من المواد الكيماوية الحافظة أو أية اضافات أخرى ولم يسبق معاملتها بها .

٧ - أن يبين نوع اللحم وتاريخ الذبح والخلو من الامراض المعدية سواء قبل أو بعد الذبح فى الشهادة المصاحبة للرسالة والتي تصدر من السلطة البيطرية .

٨ - أن يكون اللحم خاليا من الأوتار والفضاريف وبقايا العظام .

٩ - ألا تزيد نسبة الدهن باللحم على ٧٪ من وزن الكيس والا يكون الدهن منفصلا عن اللحم .

١٠ - ألا تزيد عدد القطع فى الكيس الواحد على ثلاث قطع .

١١ - أن يكون اللحم قد تم تعبئته فى الاكياس تحت تفريغ هوائى .

١٢ - ألا تحتوى الاكياس على أية سوائل متجمدة أو غير متجمدة .

١٣ - أن يوضح على الكيس البيانات التالية ظاهرة وثابتة :

(أ) نوع اللحم .

(ب) تاريخ التعبئة .

(ج) الوزن عند التعبئة .

(د) المنشأ .

(هـ) جهة التصدير .

(و) رتبة الكورنديف .

### ثانيا - اللحوم المعلبة ومنها :

#### ( أ ) الكورنديف :

وهو أحد منتجات اللحوم البقرية أو الضأن الصالحة للاستهلاك الآدمي والتي يتم تجهيزها وأعدادها بعد اضافة بعض المواد الحافظة اليها مثل ملح الطعام ونترات أو نترت الصوديوم أو البوتاسيوم والبهارات ومعبأة في علب من الصفيح أو الألمنيوم ومصحوبة بشهادة بيطرية من السلطة البيطرية في البلد المنتج تثبت أنها ناتجة من حيوانات كشف عليها قبل وبعد الذبح وتثبت خلوها من الامراض المعدية للانسان والحيوان .

ويشترط فيها الآتى :

١ - أن تكون اللحوم المستخدمة في صناعة سليمة خالية من علامات الفساد والتلف والقاذورات والروائح الغريبة والكريهة ، وخالية من المواد الحافظة عدا ما نص عليه فيما بعد وأن تكون مذبوحة تحت اشراف السلطة البيطرية وأن يكون الدهن موزعا توزيعا متساويا على أجزاء العلبة .

٢ - (١) أن تكون كل محتويات العلبة من اللحم البقرى أو الضأن خاليا من الغضاريف والاحشاء الداخلية والعظام وأجزائها وقطع الاوعية الدموية والبقع الدموية .

٣ - أن يكون خاليا تماما من لحم الخنزير ودهنه والمواد الملونة .

٤ - أن يكون خاليا تماما من الميكروبات الضارة والتسمم الغذائي .

٥ - (٢) ألا تقل نسبة اللحم الأحمر عن ٦٠٪ والبروتين الحيوانى عن ٢٠٪ وألا تزيد نسبة الدهن على ١٦٪ والرطوبة على ٦٠٪ وملح الطعام على ٣٪ وأن يكون مطابقا للمواصفات القياسية وألا تزيد نسبة نترات أو نترت الصوديوم أو

البوتاسيوم على ٢٠٪ والتوابل على ٣٪ على أن تكون مطابقة للمواصفات المعمول بها .

٦ - يشترط في العلب المستخدمة في التعبئة ما يأتى :

( أ ) أن يكون الصفيح أو الألمنيوم من نوع جيد وأن يكون سمكه ودرقلته منتظمتين .

(ب) يجب أن تبطن العلبة من الداخل بإحكام بمادة هازله ( أنامل ) يمنع تفاعل المادة الغذائية مع السطح الداخلى للعلبة .

(ج) يجب أن يكون مظهر العلبة من الخارج خاليا من علامات الفساد مثل الانتفاخ - التسرب - الصدأ - التسنن أو أى علامات فساد أخرى .

(د) يجب أن تكون العلبة خالية من الداخل من أى صدأ أو أى من آثار تفاعل الكورنديف مع السطح الداخلى للعلبة .

٧ - تدون البيانات الآتية على العلبة أما مباشرة أو عن طريق بطاقة تلف على العلبة تماما :

( أ ) اسم الصنف ونوع اللحم المستخدم وتاريخ التصنيع والرتبة .

(ب) اسم المصنع وعلامته التجارية والدولة المنتجة .

(ج) بيان بالمواد المضافة والمواد الحافظة ونسبتها .

(د) الوزن الصافى .

#### (ب) اللانشون :

هو ناتج خلطة اللحم المفرومة ( جاموسى أو بقرى أو ضأن أو جملى أو خيط منها ) مع المواد المضافة مثل ملح الطعام والسكر واللبن الجاف والتوابل وغيرها من المواد المصرح باستعمالها صحيا وعالميا بحيث يعطى الناتج النهائى بعد تسويته الخواص الطبيعية للصنف ومصحوبة بشهادة صحية من السلطة البيطرية فى البلد المنتج تثبت أنها ناتجة من حيوانات كشف عليها

(١) معدلة بالقرار ٤٨٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

(٢) معدلة بالقرار ١١٤٣ لسنة ١٩٧٧ - الوقائع المصرية العدد ٢٠٨ فى ١٩٧٧/٩/٦ .



قبل وبعد الذبح وتثبت خلوها من الامراض  
للانسان والحيوان .

ويشترط فيها الآتى :

١ - أن تكون اللحوم المستخدمة فى صناعة  
اللانثون سليمة خالية من علامات التلف والفساد  
والقاذورات والروائح الغريبة والكريهة وخالية من  
المواد الحافظة عدا ما نص عليه فيما بعد وأن تكون  
مذبوحة تحت اشراف السلطات البيطرية وأن  
تكون متجانسة الشكل واللون .

٢ - أن تكون اللحوم المستخدمة حمراء لا تقل  
نسبتها بالوزن عند التعبئة عن ٦٠٪ من مكونات  
العلبة خالية من أربطة العضلات والعروق  
والغضاريف والعظام وأجزائها وقطع الاوعية  
الدموية والبقع الدموية .

٣ - أن يكون خاليا تماما من لحوم الخنزير  
ودهنه والمواد الملونة .

٤ - أن يكون خاليا تماما من الميكروبات الضارة  
والتسمم الغذائي .

٥ - (١) ألا تقل نسبة البروتين الحيوانى على  
١٥٪ .

وألا تزيد نسبة الدهون على ٢٠٪ والرطوبة على  
٦٠٪ .

وملح الطعام على ٣٪ وأن يكون مطابقا  
لمواصفاته .

والتوابل على ٣٪ على أن يكون مطابقا  
للمواصفات المعمول بها .

ونترات أو نترات الصوديوم أو البوتاسيوم على  
٢٠٠ جزء فى المليون مقدرة على هيئة نترات .  
ألا تزيد المواد المضافة بما فيها نسبة الملح  
والتوابل على ١٥٪ (٢) .

٦ - يشترط فى العلب المستخدمة فى تعبئة  
اللانثون ما يأتى :

( أ ) أن يكون الصفيح أو الألومنيوم من نوع  
جيد وأن يكون سمكه ودرفله منتظمين .

(ب) أن تبطن العلب من الداخل بإحكام بمادة  
عازلة ( أنامل ) يمنع تفاعل المادة الغذائية من  
السطح الداخلى للعلبة .

(ج) أن يكون مظهر العلبة من الخارج خاليا  
من علامات الفساد مثل الانتفاخ - التسرب -  
التسنى - الصدأ - أو أى علامات فساد أخرى .

(د) أن تكون العلبة خالية من الداخل من أى  
صدأ أو أى أثر من آثار تفاعل اللانثون على  
السطح الداخلى للعلبة .

٧ - تدون البيانات الآتية على العلب اما مباشرة  
أو عن طريق بطاقة تلف على العلبة تماما :

( أ ) اسم الصنف ونوع اللحم المستخدم  
وتاريخ التصنيع والرتبة .

(ب) اسم المصنع وعلامته التجارية والدولة  
المنتجة .

(ج) بيان المواد المضافة والمواد الحافظة  
ونسبتها .

(د) الوزن الصافى .

(ج) اللحوم المضاف اليها مواد اخرى :

وهى اللحوم المضاف اليها الخضار أو أية مادة  
غذائية مألوفة أخرى مع اشتراط سلامة هذه المواد  
ويشترط فيها الآتى :

١ - أن تكون من اللحوم البقرية أو الضأن  
الصالحة للاستهلاك الآدمى .

٢ - أن تكون سليمة خالية من علامات التلف  
والفساد والقاذورات والروائح الغريبة والكريهة  
وأن تكون مذبوحة تحت اشراف السلطات البيطرية  
وأن يكون الدهن ملتصق باللحم .

٣ - ألا تكون اللحوم مفرومة .

٤ - أن تكون خالية تماما من الغضاريف  
والعظام وأجزائها وقطع الأوعية الدموية والبقع  
الدموية .

(١) معدلة بالقرار ١١٤٣ لسنة ٧٧ المشار اليه .

(٢) مضافة بالقرار ٤٨٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

٥ - أن تكون خالية تماما من لحوم الخنزير ودهونه والمواد الملونة .

٦ - أن تكون خالية من الميكروبات الضارة والتسمم الغذائي .

٧ - ألا تتجاوز نسبة الدهن المتصق باللحم الى اللحم عن ١٠٪ .

٨ - ألا تزيد نسبة نترات أو نترات الصوديوم أو البوتاسيوم كمادة حافظة على ٢٠٠ جزء في المليون مقدرة على هيئة نترات .

٩ - يشترط في العلبة المستخدمة في تعبئة اللحوم ما يأتي :

( أ ) أن يكون الصفائح أو الألومنيوم من نوع جيد وأن يكون سمكه ودرفله منتظمين .

(ب) يجب أن تبطن العلبة من الداخل بإحكام بمادة عازلة ( أنامل ) يمنع تفاعل المادة الغذائية مع السطح الداخلي للعلبة .

(ج) أن يكون مظهر العلبة من الخارج خاليا من علامات الفساد مثل الانتفاخ - التسرب - الصدأ - التسنن أو أى علامات أخرى من علامات الفساد .

(د) أن تكون العلبة خالية من الداخل من أى صدأ أو أى أثر من آثار تفاعل محتويات العلبة مع السطح الداخلي للعلبة .

١٠ - تدون على العلب البيانات الآتية أما مباشرة أو عن طريق بطاقة تلف على العلبة تماما :

( أ ) اسم الصنف وتاريخ التصنيع والرقبة .

(ب) نوع اللحم المستخدم ونسبته الى مكونات العلبة .

(ج) اسم المصنع وعلامته التجارية والدولة المنتجة .

(د) بيان المواد المضافة والحافظة ونسبتها .

(هـ) الوزن الصافى .

مادة ٣ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العيننة المثلثة للرسالة .

مادة ٤ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ( مليم واحد ) عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،

### وزارة التجارة

قرار رقم ١٣٩٩ لسنة ١٩٧٥ (١)

بالرقابة على المستورد من الدجاج المجمد

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

### قرر :

مادة ١ - (٢) يجب أن يكون الدجاج المستورد مذبوحا طبقا للشريعة الاسلامية ومنزوع الريش والزغب كامل الادماء ومصفى تماما من الماء وأن يكون قد مر بمراحل الحفظ والتجميد بالطرق الفنية السليمة وتستورد الدجاجة كاملة ويجوز أن تكون مجزأة .

مادة ٢ - المواصفات :

يشترط فى الدجاج المستورد الآتى :

١ - يكون طبيعى اللون والطعم والرائحة ذا مظهر متلىء باللحم غير ممزق الجلد .

٢ - أن يكون السطح جافا خاليا من المواد اللزجة والنموات الفطرية والبكتيرية وكذلك أى

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٨ فى ١٩٧٦/٤/٤

(٢) مدلة بالقرار رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٧ الوقائع المصرية العدد ٩٩ فى ١٩٧٧/٤/٢٨ ، فى ١٩٧٧/١٢/٣١ العدد ٢٩٦ .



علامة من علامات التلف أو الفساد أو التزنخ أو الروائح الغريبة والكريهة .

٣ - أن يكون نظيفا خاليا من أى محتويات خصوصا الاحشاء الداخلية والرئة والامعاء .

٤ - أن يكون مقطوع الارجل عند المفصل ومنزوع الرقبة والغدة الزيتية .

٥ - أن تكون الاجنحة كاملة .

٦ - لا يسمح بوجود ماء وسائل انفصال بنسبة تزيد على ٣٪ بعد التطرية .

٧ - أن يكون خاليا من الميكروبات الضارة وميكروبات التسمم الغذائي وأن يكون مصحوبا بشهادة من السلطة البيطرية تثبت تاريخ الذبح والخلو من الامراض المعدية للانسان والحيوان قبل وبعد الذبح .

٨ - أن يكون خاليا من المواد الكيماوية الحافظة غير المصرح بها أو أى اضافات أخرى ولم يسبق معاملتها بها .

٩ - (١) ألا تزيد درجة عنابر الحفظ أثناء الرحلة من ميناء التصدير الى ميناء الوصول على ٥١٨ مم وألا تزيد درجة حرارة الانسجة الداخلية عن نفس هذه الدرجة وأن يكون الدجاج خاليا من الحروق الناتجة من عمليات التجمد .

مادة ٣ - الدجاج المستورد اما أن يكون :

١ - البدارى ( الاعمار الصغيرة ) .

وهى دجاج من الجنسين لا يزيد عمرها على ١٦ أسبوع ولا يقل وزنها عن ٨٠٠ جرام ممثلة ذات لحم طرى ملساء الجلد وغضروف القص مرن .

٢ - العتاقى ( الاعمار الكبيرة ) .

وهى اناث الدجاج الذى يزيد عمرها على عشرة شهور ولا يقل وزنها عن ١٥٠٠ كيلوجرام ممثلة جيدة التكوين .

مادة ٤ - يسمح بالتجاوز فى حدود ٥٠ جرام من الوزن الصافى للدجاجة بشرط أن يكون مشمول الرسالة مطابقا للتعاقد .

مادة ٥ - توضع كل دجاجة أو جزء منها داخل كيس من البوليثلين محكم الغلق تحت تفريغ على أن توضع الاكياس داخل صناديق من الكرتون متينة ونظيفة غير منفذة للرطوبة ويجب أن تحتوى الصناديق على عدد متماثل من الاكياس .

مادة ٦ - أولا : تدون البيانات الآتية على الكيس من الخارج بمادة ثابتة :

١ - وزن الدجاجة عند التعبئة .

٢ - تاريخ التعبئة .

٣ - البلد المصدر .

٤ - اسم الشركة وعلامتها التجارية .

ثانيا - تدون البيانات الآتية على الصناديق من الخارج بمادة ثابتة :

١ - عدد الاكياس بالصندوق .

٢ - وزن الصندوق قائم / صافى .

٣ - تاريخ التعبئة .

٤ - البلد المصدر .

٥ - اسم الشركة وعلامتها التجارية .

مادة ٧ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينات الممثلة للرسالة .

مادة ٨ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ( مليون واحد ) عن كل كيلوجرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

### قرار رقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٧٥

#### بالرقابة على المستورد من الأغنام (١)

##### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
المشار اليه ،

#### قرر :

مادة ١ - يشترط فى ذكورا الأغنام الحية  
المستوردة ما يأتى :

١ - أن تكون من الانواع المخصصة لانتاج  
اللحم .

٢ - أن تكون سليمة وخالية من الامراض  
المعدية للانسان والحيوان وأن تكون من مناطق  
خالية من الامراض الوبائية .

٣ - أن تكون الفروة سليمة خالية من العيوب  
والحشرات .

٤ - أن تكون فى حالة صحية جيدة .

٥ - أن تكون ممتلئة غير هزيلة أو ضامرة .

٦ - أن تكون مكتملة النمو خصوصا فى الاربع  
الحلفية .

٧ - ألا يقل وزن الرأس القائم عن ٤٠ كجم  
والأ يزيد السن على سنتين .

مادة ٢ - أن تصاحب الرسالة شهادة من  
السلطة البيطرية المختصة موضحا بها صلاحية  
الأغنام للاستهلاك الآدمي وخلوها من كافة  
الأمراض التى تصيب الانسان والحيوان .

مادة ٣ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اسبوع  
من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٤ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ٢٥٠ مليما عن كل  
رأس .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع  
المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

### قرار رقم ١٤٠١ لسنة ١٩٧٥

#### بالرقابة على المستورد من الفصيلة البقرية (٢)

##### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه ،

#### قرر :

مادة ١ - يكون البقر المستورد من ذكور الانواع  
المعدة لانتاج اللحم .

مادة ٢ - تستورد العجول البقرية من الأعمار  
الآتية :

١ - عجول صغيرة السن لا يتعدى عمرها ثلاث  
سنوات وهى ما اكتمل لها الزوجين الوسطين على  
الأكثر من القواطع الدائمة على ألا يقل وزنها  
عن ٤٠٠ كجم للانواع الاوربية والامريكية و ٣٠٠  
كجم للانواع الافريقية والآسيوية .

٢ - عجول متوسطة السن وهى ما يزيد عمرها  
على ثلاث سنوات ويقل عن أربع سنوات وهى  
ما اكتمل لها ثلاث أزواج من القواطع الدائمة  
والأ يقل وزنها عن ٥٥٠ كجم للانواع الاوربية  
والامريكية و ٣٥٠ كجم للانواع الافريقية  
والآسيوية .

٣ - عجول كبيرة السن وهى ما يزيد عمرها على  
أربع سنوات وعلى ألا يقل وزنها عن ٦٥٠ كجم  
للانواع الاوربية والامريكية و ٤٠٠ كجم للانواع  
الافريقية والآسيوية .



**مادة ٣ - المواصفات :**

- ١ - أن يكون الحيوان سليماً خالياً من الكسور والجروح والأمراض المعدية للإنسان والحيوان .
- ٢ - أن يكون جلد الحيوان سليماً خالياً من العيوب والأمراض والحشرات وشعره لامع ناعم الملمس .
- ٣ - أن يكون الحيوان ممتلئاً غير هزيل - الرقبة والكتف والافخاذ والقطن ممتلئ باللحم .

**مادة ٤ -** أن تصاحب الرسالة شهادة رسمية من السلطة المختصة مطابقة لقانون المحاجر البيطرية المصرية تثبت خلو الحيوان من كافة أنواع الأمراض التي تصيب الإنسان والحيوان وأن يكون من مناطق خالية من الأمراض الوبائية .

**مادة ٥ -** ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الفحص .

**مادة ٦ -** رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ٥٠٠ مليم عن كل رأس .

**مادة ٧ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٧٥

بالرقابة على المستورد من الابل (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

**قرر :**

**مادة ١ -** يجب أن تكون الابل المستوردة :  
- سليمة خالية من الأمراض المعدية للإنسان والحيوان .

- خالية من الطفيليات الخارجية .

- خالية من الكسور والجروح .

**مادة ٢ -** المواصفات :

يجب أن يكون السنم مرتفع منتظم الشكل غير ضامر .

- يجب أن تكون الأرجل مستدقة وينتهى كل منها بخف غليظ .

**مادة ٣ -** يجب أن تصاحب الرسالة شهادة رسمية من السلطة المختصة مطابقة لقانون المحاجر البيطرية المصرية تثبت خلو الحيوان من كافة أنواع الأمراض التي تصيب الإنسان والحيوان وأن تكون من مناطق خالية من الأمراض الوبائية .

**مادة ٤ -** ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

**مادة ٥ -** رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ٥٠٠ مليم عن كل رأس .

**مادة ٦ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره ،

قرار رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٧٥

بالرقابة على المستورد من الاسماك المجمدة (٢)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

**قرر :**

**مادة ١ -** الاسماك المجمدة هي الاسماك غير السامة الطازجة السليمة الصالحة للاستهلاك

الآدمى التى أجرى حفظها بطرق التجميد السريعة ويشترط فيها :

١ - أن تكون نظيفة متماسكة خالية من مظاهر الفساد طبيعية اللون والرائحة محتفظة بمظهرها الطبيعى .

٢ - أن يتم التجميد بالطرق الفنية السليمة وعلى ألا تترك سوائل انفصالية أو مائية عند التطرية .

٣ - ألا تستعمل المضادات الحيوية والمواد الكيماوية الحافظة في معاملة الاسماك .

٤ - ألا تزيد درجة حرارة عنابر الحفظ أثناء الرحلة من ميناء التصدير الى ميناء الوصول على درجة ١٠ م .

٥ - أن تكون الاسماك المجمدة خالية من الميكروبات الضارة وميكروبات التسمم الغذائى والا تكون الاسماك مصيدة بطرق التفجير او من مناطق ملوثة بالاشعاع الذرى او مخصبات التربة أو المبيدات .

٦ - أن تكون الرسالة مصحوبة بشهادة من السلطة البيطرية تثبت تاريخ التجميد وخلوها من السموم والأمراض المعدية وصالحة للاستهلاك الآدمى .

مادة ٢ - تستورد الاسماك المجمدة على احدى الصور الآتية :

( أ ) أسماك كاملة :

تكون كاملة الذيل والزعانف خالية من الجروح ويجوز أن تستورد كاملة بالاحشاء والرأس وخالية من آثار الدماء وهى اما :

( ب ) شرائح مشفاه .

وهى الشرائح الخالية من الاشواك والعظام والجلد .

( ج ) شرائح مشسفاة جزئيا ( وهى الشرائح التى تنزع منها العظام فقط ) .

( د ) شرائح غير مشفاه .

وهى الشرائح المحتوية على الاشواك والعظام والجلد .

مادة ٣ - التعبئة :

١ - الاسماك الكاملة :

تعبأ الاسماك الكاملة مرصوصة فى عبوات من السليوفان مضاد للبلل أو مايمثله ثم توضع فى صناديق خشبية أو كرتون ويراعى أن تكون الاسماك من صنف واحد متقاربة الاوزان فى عبوات متماثلة فى الرسالة الواحدة .

٢ - شرائح الاسماك :

ترص الشرائح فى الصناديق المصالجة لمنع الرطوبة والمعدة للتعبئة سواء كانت خشبية أو كرتون وتوضع فواصل بين الشرائح من السليوفان أو ما يمثله لمنع التصاقها ويراعى أن تكون الشرائح فى الصندوق الواحد متماثلة من ناحية الجزء المأخوذ من السمكة ويسمح بالتجاوز فى فروق الوزن بين شرائح العبوة الواحدة على ٥٠ جرام ويشترط فى التعبئة عموما :

( أ ) يدون على كل عبوة :

١ - اسم المنتج والعلامة التجارية واسم بلد الانتاج .

٢ - صنف السمك وطريقة التجهيز .

٣ - الوزن الصافى بعد التطرية .

٤ - تاريخ التجميد .

٥ - خاتم الصلاحية للتصدير .

( ب ) أن تكون محتويات كل عبوة من صنف واحد متقاربة الاوزان .

مادة ٤ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة المثلة للرسالة .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم قدره ( مليم واحد ) عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،



### قرار رقم ١٤٠٤ لسنة ١٩٧٥

#### بالرقابة على المستورد من الاسماك المدخنة (١) وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥  
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

#### قرر :

**مادة ١ -** هي الاسماك الطازجة الصالحة للتدخين والتي تم اعدادها وتمليحها وتعريضها للهواء ليحفظ سطحها ثم للدخنة الناتجة عن الاحتراق البطيء غير الكامل لانواع معينة من الاخشاب من حجرات تدخين حيث يتخلل الدخان جميع انسجة اللحم ليكسب الناتج النهائي الطعم والرائحة المميزتين للاسماك المدخنة مثل الرنجة وثعبان السمك وسمك السلمون .

**مادة ٢ -** يشترط في الاسماك المدخنة الاتى :

( ١ ) أن تكون طازجة سليمة خالية من عوامل الفساد والروائح الغريبة وذات قشور ناعمة متماسكة ومزالة الاحشاء في حالة الاسماك الراعية .

( ب ) متجانسة الحجم والنوع .

( ج ) خالية من بكتريا القولون وميكروبات التسمم الغذائي والطفيليات والفطريات .

( د ) أن يكون ملح الطعام المستخدم خاليا من الشوائب ولا تقل نسبته في المنتج النهائي من ٤٪ ولا تزيد على ٨٪ ولا تقل نسبة الرطوبة في المنتج النهائي أيضا عن ٥٠٪ ولا تزيد على ٥٥٪

( هـ ) أن تكون الاسماك معاملة بالدخان الطبيعي ومكتسبة رائحته وذات لون ذهبي طبيعي لمثل هذه المنتجات ولا يسمح باستخدام الالوان الصناعية اطلاقا .

**مادة ٣ -** يجب ألا تتجاوز درجة حرارة عنابر التخزين للاسماك المدخنة عن صفر - أم في المدة من نهاية تصنيعها حتى استهلاكها التي لا تزيد على ٦ شهور في التدخين على البارد وشهرين على الساخن .

**مادة ٤ -** يجرى التدخين على البارد او على الساخن .

في حالة التدخين على البارد في غرف درجة حرارتها من ٢٧ - ٣٢م ولمدة تتراوح ما بين ٣ - ١٤ يوم تبعا لحجم ونوع الاسماك .

وفي حالة التدخين على الساخن تتم العملية على درجة حرارة من ٥٥ - ٩٠ م

**مادة ٥ -** التعبئة :

تعبأ الاسماك المدخنة في طبقات داخل عبوات من الكرتون او الخشب مبطن بأغلفة مناسبة تمنع نفاذ الرطوبة مع مراعاة فصل الطبقات بعضها عن بعض بما يمنع التصاق الاسماك والمحافظة على مظهرها .

**مادة ٦ -** البيانات الخارجية :

يدون على العبوات بخط واضح وثابت البيانات التالية :

( ١ ) اسم البلد المنتج .

( ب ) اسم المصنع المنتج وعنوانه وعلامته التجارية .

( ج ) نوع الاسماك المدخنة .

( هـ ) طريقة التدخين (على البارد او الساخن)

( د ) عدد الوحدات السمكية والوزن قائم / صافي .

( ز ) خاتم الصلاحية للتصدير .

**مادة ٧ -** ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب او ورود العيشة المثلثة للرسالة .

**مادة ٨ -** يجب ان تصاحب كل رسالة شهادة

من السلطات الصحية تفيد خلوها من الامراض  
وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي .

#### مادة ٩ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ( ملجم واحد ) عن  
كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل  
الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع  
المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،

قرار رقم ١٤٠٥ لسنة ١٩٧٥

#### بالرقابة على المستورد من الاسماك المملحة (١) وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة  
١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة  
١٩٧٥ المشار اليه ،

#### قرر :

مادة ١ - الاسماك المملحة هي الاسماك التي  
تم اعدادها وتعليقها بالطرق التجارية المعروفة  
بحيث يتخلل الملح انسجتها ليكتسب الناتج  
النهائي الطعم والرائحة المميزتين للاسماك مثل  
البكلاء والفسينخ والسردين .

مادة ٢ - يشترط في الاسماك المملحة الآتي :

( ١ ) أن تكون من أسماك طازجة - سليمة  
خالية من الروائح الغريبة وعلامات الفساد  
ومزلة الاحشاء في حالة الاسماك الراحية .

(ب) أن تكون خالية من بكتريا القولون  
وميسكروبات التسمم الغذائي والطفيليات  
والفطريات والحشرات وبقاياتها .

(ج) أن تكون من صنف واحد متجانسة  
الحجم .

( د ) أن يكون ملح الطعام المستخدم في عمليات  
التعليق من الاصناف المستخدمة عالميا في  
الصناعات الغذائية وتتراوح نسبته في المنتج  
النهائي في حالة الاسماك المملحة من ١٥ - ٢٥ %  
ونسبة الرطوبة من ٥٠ - ٥٥ % أما في حالة  
السماك البكلاء فتتراوح نسبة الملح في المنتج  
النهائي من ٣٥ - ٤٠ % ونسبة الرطوبة ٣٠ - ٤٠ %

(هـ) يجب أن تكون الاسماك المملحة محتفظة  
بمميزاتها من حيث الطعم والرائحة واللون مع  
حظر استعمال المواد الحافظة أو الالوان  
الصناعية .

#### مادة ٣ - التعبئة :

تعبأ الاسماك المملحة في العبوات المناسبة  
لكل صنف ويشترط في التعبئة عموما :

( ١ ) أن تكون محتويات كل عبوة من صنف  
واحد ومتقاربة الاوزان .

(ب) يدون على كل عبوة صنف السمك  
وتاريخ التجهيز واسم المنتج والعلامة التجارية  
وبلد الانتاج .

(ج) ختم الصلاحية للتصدير .

مادة ٤ - يجب أن تصاحب كل رسالة  
شهادة من السلطات الصحية تفيد خلوها من  
الامراض والتلوث الذرى والكيمائى وصلاحيتها  
للاستهلاك الآدمي .

#### مادة ٥ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يجاوز اسبوع  
من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة المثلة  
للمرسالة .

#### مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ( ملجم واحد ) عن  
كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل  
الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،  
يعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،



## قرار رقم ١٤٠٦ لسنة ١٩٧٥

### بالرقابة على المستورد من التونة المعلبة (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

#### قرر :

**مادة ١ -** التونة المعلبة هي أسماك التونة الصالحة للتعليب بعد اعدادها وتجهيزها وتعبئتها مع الزيت ثم معاملتها بالحرارة بغرض الحفظ بحيث تكون ذات رائحة ولون طبيعيين.

**مادة ٢ -** يشترط في التونة المعلبة ما يأتي :

١ - أن تكون من أسماك التونة الصالحة للتعليب وخالية من مظاهر الفساد .

٢ - أن تكون العبوة خالية من أية لحوم أسماك ومن العظام والجلد .

٣ - أن تكون محتفظة باللون والرائحة والطعم المميز لها .

٤ - أن يكون الزيت المستخدم مطابقا للمواصفات القياسية العالمية لزيت الطعام .

٥ - ألا تزيد نسبة السائل المنفصل عن ١٠٪ من حجم الزيت المضاف أو ٣٪ من الوزن الصافي لمحتويات العلبة .

٦ - ألا تزيد نسبة الملح عن ٢٪ .

٧ - لا يسمح بإضافة مضادات حيوية .

**مادة ٣ -** تستورد التونة بالدرجات التالية :

١ - **تونة ممتازة .**

وهي التي تحتوي العلبة منها على قطعة واحدة من لحم التونة المتماصك المتماثل في اللون ويجوز احتواء العلبة على ١ - ٣ قطع لتكملة الوزن بحيث لا تزيد الفصوص المنفردة والمستعملة

لتكملة الوزن على ١٨٪ من وزن محتويات العلبة

٢ - **تونة قطع متوسطة :**

وهي ما كانت تحتوي نصف العلبة فأكثر على قطع لا يقل ضلعها عن ١٢٥ سم .

٣ - **تونة قطع صغيرة :**

وهي ما كانت تحتوي أكثر من نصف العلبة فيها على قطع طول ضلعها أقل من ١٢٥ سم .

٤ - **تونة مفتتة :**

وهي ما كان اللحم فيها مفتت غير متمجن .

وتكون التونة المعلبة بأي درجة من الدرجات السابقة بأحد الألوان الآتية :

( أ ) اللون الأبيض : ينفرد بهذا اللون المحضر من أسماك التونة الالباكور .

( ب ) اللون الفاتح : وهي التونة المحضرة من أي صنف من أصناف التونة .

( ج ) اللون القاتم ( الداكن ) : وهي لحم التونة المحضر من أي صنف منها وتكون من اللحم الداكن اللون .

( د ) اللون المخلوط : يصرح بهذا اللون في معلبات فصوص التونة الصغيرة فقط بحيث لا تقل عن ٢٠٪ من وزن محتويات العلبة من درجة اللون الأبيض أو من درجة اللون الفاتح وباقي وزن محتويات العلبة من درجة اللون القاتم ( الداكن ) .

**مادة ٤ -** يجوز اضافة أحد المواد التالية أو خليط منها :

- جلوتامات أحادي الصوديوم النقي أو أي

مادة حافظة أخرى مسموح بها صحيا ودوليا .

- البروتين المستخلص بالماء ( المذاب بالماء ) .

- التوابل أو مستخلصاتها .

**مادة ٥ -** العبوات :

تعبأ التونة في العبوات المناسبة ويشترط فيها الآتي :

١ - أن يكون الصفيح أو الألومنيوم من نوع جيد وأن تكون سمكه ودرقلته منتظم .

٢ - يجب أن تبطن العبوة من الداخل بإحكام بمادة عازلة ( أنامل ) يمنع تفاعل المادة الغذائية مع السطح الداخلى للعلبة .

٣ - يجب أن يكون مظهر العلبة من الخارج خاليا من علامات الفساد مثل ( الانتفاخ - التسرب - الصدأ - التعفن أو أى علامات فساد أخرى .

٤ - يجب أن تكون العلبة خالية من الداخل من أى صدا أو من أى أثر من آثار تفاعل التونة مع السطح الداخلى للعلبة .

٥ - تدون البيانات التالية على العلبة إما مباشرة أو عن طريق بطاقة تلف على العلبة تماما :

( أ ) درجة الجودة واللون .

( ب ) الوزن الصافى .

( ج ) صنف الزيت والمواد المائلة والمضافة .

( د ) اسم المنتج وعلامته التجارية والبلد المنتج .

مادة ٦ - يجب أن تصاحب كل رسالة شهادة من السلطة الصحية تفيد صلاحية للتصدير وخلوها من مكروبات التسمم الغذائى أو المواد الضارة وصلاحيتها للاستهلاك الآدمى وأنها مصيدة من مياه غير ملوثة بالأشعاع اللدى .

مادة ٧ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة المثلة للرسالة .

مادة ٨ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ( ملجم واحد ) عن

كل كجم مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره

قرار رقم ١٤٠٧ لسنة ١٩٧٥ (١)

بالرقابة على المستورد من الزيوت النباتية الغذائية وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

قرر :

مادة ١ - الزيوت النباتية هى مركبات الاحماض الدهنية النباتية المتحدة بالجلسرين واهم ما يستورد منها زيت بذرة القطن - زيت عباد الشمس - زيت فول الصويا - زيت الزيتون - زيت جنين الذرة - زيت الفول السودانى .

مادة ٢ - الشروط العامة :

يشترط فى الزيت المستورد أن يكون :

١ - صالحا للغذاء الآدمى .

٢ - متجانس القوام وسائل فى درجة الحرارة العادية .

٣ - نقيا غير مخلوط بأى شحوم أو زيوت أخرى وخاليا من المواد الغريبة والمالحة .

٤ - غير متزنخ وله الطعم والرائحة المميزة للنوع .

٥ - مطابقا للشواهد الطبيعية والكيمائية للصنف .

مادة ٣ - المواصفات :

(١) - زيت بذرة القطن : هو الزيت المستخرج



من بذرة القطن وهو اما تام التكرير رقم (١) او نصف مكرر رقم (٢) .

### (١) تام التكرير رقم (١) :

هو الزيت المبيض المنزوع منه الرائحة والذي لا يزيد لونه على ٢٠ اصفر / ١٤ احمر مقاسا بمقياس اللون ( لوقى بوند ) في خلية مقاس بوصة واحدة ويشترط فيه (١) :

١ - أن يكون رائقا دون عكارة اذا ما برد الى درجة صفر مئوية لمدة ساعتين .

٢ - ألا تزيد الحموضة على ٠.٢٪ مقدره كحمض اولييك .

٣ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ٠.٢٪ .

### (ب) نصف مكرر رقم (٢) :

هو الزيت الذى لا يزيد لونه على ٢٠ اصفر ١٤ احمر مقاسا بمقياس اللون ( لوقى بوند ) في خلية مقاس بوصة واحدة (٢) . ويشترط فيه :

١ - ألا تزيد نسبة الحموضة على ٠.٥٪ مقدرة كحمض اولييك .

٢ - ألا تزيد الرطوبة على ٠.٢٪ .

٣ - ألا تزيد مادة الاستيارين والمواد غير القابلة للتصبن على ٠.٢٪ .

### (٢) زيت عباد الشمس :

هو زيت المستخرج من بذرة عباد الشمس . ويشترط فيه :

١ - ألا تزيد الحموضة على ٢٪ مقدره كحمض اولييك .

٢ - ألا تزيد الرطوبة على ٠.٢٪ .

٣ - ألا تزيد مادة الاستيارين والمواد غير القابلة للتصبن على ١٪ .

(٣) - زيت فول الصويا : هو الزيت المستخرج من فول الصويا .

ويشترط فيه :

١ - أن يكون لون الزيت ٣٥ اصفر/ ٤ احمر

مقاسا بمقياس اللون ( لوقى بوند ) في خلية مقاس بوصة واحدة .

٢ - ألا تزيد الحموضة على ٠.٨٪ مقدره كحمض اولييك .

٣ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ٠.٢٪ .

(٤) - زيت الزيتون : هو الزيت المستخرج من ثمار الزيتون .

ويشترط فيه :

١ - أن يكون لون الزيت اصفر مائل للخضرة شفافا .

٢ - ألا تزيد الحموضة على ١.٤٪ كحمض اولييك .

٣ - ألا تزيد الرطوبة على ٠.٢٪ .

(٥) زيت جنين الذرة : وهو الزيت المستخرج من جنين حبوب الذرة ويشترط فيه :

١ - أن يكون لون الزيت ٣٥ اصفر / ٣٥ احمر مقاسا بمقياس اللون ( لوقى بوند ) في خلية مقاس بوصة واحدة .

٢ - ألا تزيد الحموضة على ٠.٣٪ مقدره كحمض اولييك .

٣ - ألا تزيد الرطوبة على ٠.٢٪ .

(٦) زيت الفول السودانى وهو الزيت المستخرج من الفول السودانى ويشترط فيه :

١ - أن يكون اللون اصفر باهتا .

٢ - ألا تزيد الحموضة على ٠.٢٪ .

٣ - ألا تزيد الرطوبة على ٠.٢٪ .

مادة ٤ - يستورد الزيت بدون تعبئة (صبا) او فى عبوات يدون عليها :

١ - نوع الزيت - درجته ان وجدت .

٢ - الوزن الصافى .

٣ - اسم المنتج وعلامته التجارية والبلد المنتج .

مادة ٥ - يجب ان تصاحب كل رسالة

شهادة من السلطات الصحية تفيد خلوها من ميكروبات التسمم الغذائي أو المواد الضارة وصلاحيته .

#### مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم قدره ( مليم واحد ) عن كل كجم مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

#### قرار رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٥

#### بالرقابة على المستورد من زيوت الصناعة (١) وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

#### قرر :

مادة ١ - زيوت الصناعة : هي مركبات الاحماض الدهنية المتحددة بالجلسرين وأهم ما يستورد منها :

زيت جوز الهند - زيت بذر الكتان - زيت نوى النخيل .

مادة ٢ - يشترط في زيوت الصناعة ان تكون :

- ١ - متجانسة القوام .
- ٢ - خالية من المواد الغريبة والعالقة .
- ٣ - لها اللون والرائحة المميزة للصنف .
- ٤ - مطابقة للشوايت الطبيعية والكيمائية للصنف .

٥ - الا تتجاوز الرطوبة ٢.٠٪ .

٦ - الا تزيد الحموضة عن :

زيت جوز الهند على ٨٪ مقدرة كحمض لاريك .

زيت بذر الكتان على ٢.٨٪ مقدرة كحمض اولييك .

زيت نوى النخيل على ٩ مقدرة كحمض بالمنيك .

#### مادة ٣ - العبوات :

تعبأ زيوت الصناعة في العبوات المناسبة ويبين على العبوة التالي :

نوع الزيت ودرجته ان وجدت .

اسم المنتج وعلامته التجارية والبلد المنتج .

الوزن الصافي .

#### مادة ٤ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة المثلة للرسالة .

#### مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ( مليم واحد ) عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

#### قرار رقم ١٤٠٩ لسنة ١٩٧٥

#### بالرقابة على المستورد من الزيوت المهدرجة (٢) وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٨ في ١٩٧٦/٤/٤ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٧٨ في ١٩٧٦/٤/٤ .



### قرار:

**مادة ١ -** هي الزيوت النباتية الصالحة للاستهلاك الغذائي والمحولة بطريقة الهدرجة من الحالة السائلة الى حالة نصف الصلبة على درجة حرارة (٢٥م) .

**مادة ٢ -** اشتراطات عامة :

- ١ - تكون نقية ذات رائحة وطعم طبيعيين وخالية من الشوائب .
- ٢ - لا تتجاوز رقم البيروكسيد ١.٠ ملليمكافىء / كجم .
- ٣ - لا تتعدى نسبة الاحماض المنفردة ٠.٢٪ مقطرة كحمض اوليك .
- ٤ - تتراوح درجة الانصهار بين ٣٦ - ٤٠م
- ٥ - خالية من شحوم الخنزير وشحوم الحيوانات النافقة .

٦ - تكون الشوائب الطبيعية والكيمياوية مطابقة للصنف .

٧ - يجوز استخدام مواد مضافة من المصرح بها بالنسب المسموح بها صحيا .

٨ - لا يزيد نسبة الرطوبة على ٠.٢٪ .

٩ - أن تكون خالية من التلوث الكيميائي والاشعاعي والمعدني .

**مادة ٣ -** العبوات :

تعبأ الزيوت المهدرجة فى العبوات المناسبة ويدون عليها البيانات التالية :

صنف الزيت وتاريخ التصنيع وبيان المواد المضافة المستعملة فى التصنيع .

اسم المنتج وعنوانه وعلامته التجارية وبلد المنشأ .

الوزن الصافى .

**مادة ٤ -** يجب أن تصاحب كل رسالة شهادة من السلطات الصحية تفيد خلوها من ميكروبات التسمم الغذائى والمواد الضارة وصلاحياتها للاستهلاك الادمى .

### مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ( ملليم واحد ) عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

**مادة ٦ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ٩

قرار رقم ١٤١٠ لسنة ١٩٧٥

بالرقابة على المستورد من المسلى الصناعى (١) وزير التجارة .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

### قرار:

**مادة ١- (٢) -** المسلى الصناعى هو المنتج الغذائى نصف الصلب المصنع من الزيوت النباتية مهدرجة او غير مهدرجة او دهون حيوانية من الفصيلة البقرية او الاغنام او «زيت السمك» بشرط خلوه من الطعم والرائحة

**مادة ٢ -** اشتراطات عامة :

١ - أن يكون مقبول القوام والطعم واللون والرائحة وخاليا من الشوائب .

٢ - تتراوح درجة الانصهار بين ٣٦ - ٤٠م

٣ - لا تزيد نسبة الرطوبة على ٠.٢٪ .

٤ - لا تتعدى نسبة الاحماض الطليقة على ٠.٢٪ مقطرة حمض اوليك .

٥ - لا تتجاوز رقم البيروكسيد ١.٠ ملليمكافىء / كيلو جرام .

٦ - أن يكون صالحا للاستهلاك الغذائى ومن شحوم الفصيلة البقرية او الاغنام خالية من شحوم الخنزير والحيوانات النافقة .

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٨ فى ١٩٧٦/٤/٤ .

(٢) ممدلة بالقرار ٥٦٤ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ١٩٧٧/٤/٢٠ الوقائع المصرية العدد ١٠٥ فى ١٩٧٧/٥/٥ .

### قرار :-

مادة ١ - المرجرين هو مستحلب الدهون والزيوت الغذائية مع الماء واللبن بأنواعه أو بعض منتجاته وبعض المواد المضافة ويتميز بمظهر ونكهة الزيت .

مادة ٢ - اشتراطات عامة :

- ١ - ألا تقل نسبة الدهن الكلية عن ٨٠ ٪ .
- ٢ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٦ ٪ .
- ٣ - ألا تتعدى نسبة الاحماض الطليقة على ١٤ ٪ .

٤ - أن يكون مخلوط المرجرين صلبا عند درجة ٢٥°م ويكون تام الانصهار عند درجة ٣٧°م .

٥ - أن يكون خاليا من شحوم الخنزير وشحوم الحيوانات النافقة .

٦ - ألا تقل نسبة فيتامين (ا) عن ٢٠ وحدة دولية وفيتامين (د) عن ٢ وحدة دولية .

٧ - أن يحتوى على زيت سمسم بنسبة لا تزيد على ٥ ٪ .

٨ - في حالة استعمال الزيت الطبيعى يجب ألا تقل نسبته عن ١٠ ٪ .

٩ - أن يكون المرجرين حديث الصنع ولم يمض على انتاجه أكثر من ثلاثة أسابيع .

مادة ٣ - التجاوز :

١ - يجوز اضافة نشا بطاطس أو أرز بنسبة لا تزيد على ٣٠ ٪ .

٢ - يجوز اضافة حمض بوريك أو السوريك أو البنزويك أو أحد املاحها كمادة حافظة طبقا لما هو مصرح به من الجهات الصحية .

مادة ٤ - التعبئة :

يغلف ويبعا المرجرين فى اغلفة أو عبوات مناسبة بحيث لا تزيد وزن العبوة عن ٢٠٠ جرام فى حالة مرجرين المائدة .

٧ - يجوز استخدام مواد مضافة من المصرح بها بالنسب المسموح بها صحيا .

٨ - أن يكون خاليا من التلوث الكيميائى والاشعاعى والمعدنى .

مادة ٣ - العبوات :

يعبأ المولى الصناعى فى العبوات المناسبة ويدون عليها البيانات التالية :

انواع الزيوت والدهون والمواد المضافة المستعملة فى الصناعة وتاريخ التصنيع .

اسم المنتج وعنوانه وعلامته التجارية وبلد المنشأ .

الوزن الصافى ، ملى صناعى باللغة العربية (١)

مادة ٤ - يجب أن تصاحب كل رسالة شهادة من السلطات الصحية تفيد خلوها من ميكروبات التسمم الغذائى والمواد الضارة .

مادة ٥ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة المثلة للرسالة .

مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره مليم واحد عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٤١١ لسنة ١٩٧٥

بالرقابة على المستورد من المرجرين (٢)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

(١) أضيفت بالقرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٧٨ - الوقائع المصرية العدد ١١٩ فى ١٩٧٨/٥/٢٢ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٧٨ فى ١٩٧٦/٤/٤ .



- ١٦٠٠ كيلو جرام في حالة مرجرين للاستعمال التجارى .

- ١٢٠٠٠ كيلو جرام في حالة مرجرين للاستعمال الصناعى .

ويدون على العبوة التالى :

أنواع ونسب الزيوت والدهون والالبان او منتجاتها أو المواد المستعملة فى الصناعة وتاريخ التصنيع .

- اسم المنتج وعنوانه وعلامته التجارية وبلد المنشأ .

- الوزن الصافى وغرض الاستعمال .

( للمائدة - استعمال تجارى - استعمال صناعى ) .

مادة ٥ - يجب أن تصاحب كل رسالة شهادة من السلطات الصحية تفيد خلوها من ميكروبات التسمم الغذائى والمواد الضارة .

مادة ٦ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة الممثلة للرسالة .

مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره مليم واحد عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٦ (١)

بالرقابة على المستورد من الزيتون الاسود المخلل وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة

التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

قرر :

مادة ١ - يشترط فى ثمار الزيتون الاسود المخلل أن تكون :

١ - من اصناف ذات بذور صغيرة الحجم بالنسبة للحم .

٢ - خالية من الاعناق ذات لون اسود مكتملة النضج وغير متبقعة .

٣ - خالية من الروائح الكريهة والاصابات الحشرية والفطرية .

٤ - سليمة متماثلة الاحجام غير ليننة ولا متهتكة يسهل انفصال بذرتها عن اللحم ويجوز أن تشق الثمار طوليا بفرض التخليل .

٥ - ذات لمعة وطعم مقبول ومعظم مرارتها مزالة .

مادة ٢ - تستورد ثمار الزيتون الاسود المخلل بالاحجام التالية :

الحجم الاول : ٣٥ - ٤٥ ثمرة بالليرة .

الحجم الثانى : ٤٦ - ٥٥ ثمرة بالليرة .

الحجم الثالث : ٥٦ - ٦٥ ثمرة بالليرة .

الحجم الرابع : ٦٦ - ٧٥ ثمرة بالليرة .

الحجم الخامس : ٧٦ - ٩٠ ثمرة بالليرة .

الحجم السادس : ٩١ - ١٠٥ ثمرة بالليرة .

الحجم السابع : ١٠٦ - ١٢٠ ثمرة بالليرة .

الحجم الثامن : ١٢١ - ١٥٠ ثمرة بالليرة .

مادة ٣ - التعبئة :

تستورد ثمار الزيتون الاسود المخلل فى محلول ملح الطعام المطابق للمواصفات القياسية العالمية تركيزه ١٠٪ وحمض خليك من ١-٤٪ أو حمض ستريك ١٪ ويجب أن يكون المحلول خاليا من نموات الميكودرما وذلك فى عبوات مناسبة .

مادة ٤ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة الممثلة للرسالة .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم قدره مليم واحد عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٧٦ (١)

بالرقابة على المستورد من العنيس المجروش وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

قرر :

مادة ١ - المواصفات :

١ - أن يكون العنيس غير مصيب سليم الفلقات تام النضج من محصول جديد .

٢ - طبعى اللون والرائحة .

٣ - خاليا من الحشرات الحية والميتة والمصابة بالامراض الفطرية والحشرية .

٤ - خاليا من البذور السامة وبذور القطن .

٥ - سريع الطهو وجيد الطعم .

٦ - لا تزيد نسبة الشوائب وهى القشور والحبوب الغريبة وكل شئ يخالف فلقات العنيس على ٢٪ .

٧ - لا تزيد نسبة الكسر وهو ما يقل عن ١/٤ فلقة على ١٪ .

٨ - لا تزيد نسبة الحبوب الصحيحة ( غير المجروش على ٢٪ ) .

مادة ٢ - التعبئة :

يمبأ العنيس داخل عبوات مناسبة نظيفة جديدة ومتينة ذات وزن موحد .

مادة ٣ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب او ورود العينة الممثلة للرسالة .

مادة ٤ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره مليم عن كل كجم مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليم لكل رسالة .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٦ (٢)

بالرقابة على المستورد من الفول الصحيح

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

قرر :

مادة ١ - اشتراطات عامة :

يشترط في الفول الصحيح أن يكون :

- من محصول جديد تام النضج ذا مواصفات مناسبة للتدريس .

- متجانس اللون والحجم ذا رائحة طبيعية

- خاليا من بذور القطن والبذور السامة .

- خاليا من آثار الكيماويات الضارة والسامة

- خاليا من الآفات المرضية والحشرية وآثارهما الحية والميتة .

مادة ٢ - المواصفات :

- لا تزيد نسبة الشوائب والمواد الغريبة وهى كل ماعدا حبوب الفول على ٣٪ .



— الا تزيد نسبة الحبوب التالفة أو المصابة بالحشرات أو الامرض أو الضامرة أو الحبوب المثقوبة نتيجة خروج الحشرات الحية منها على ٣٪ .

— الا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .

مادة ٣ — التعبئة :

يعبأ الفول في العبوات المناسبة المتماثلة في الوزن والحجم ومتينة وصالحة للشحن والتداول وخالية من بذور القطن والعفن ويجوز استيراده حيا .

مادة ٤ — ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة المثلة للرسالة .

مادة ٥ — رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره مليم عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليم لكل رسالة .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٣٣٩ لسنة ١٩٧٦ (١)

بالرقابة على المستورد من الالبان المكثفة

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

قرر :

مادة ١ — الالبان المكثفة هي الالبان المحضرة من اللبن الطبيعي الناتج من حيوانات الابقار والجاموس والماعز والغنم والسليمة الخالية من

الامراض المعدية للانسان وذلك بعد تركيزه بدرجات متفاوتة بازالة الماء منه جزئيا .

مادة ٢ — يستورد اللبن المكثف على احدى الصور الآتية :

لبن مكثف كامل الدسم محلى او غير محلى .  
لبن مكثف منزوع الدسم كليا او جزئيا محلى او غير محلى .

مادة ٣ — اشتراطات عامة :

يشترط فى الالبان المكثفة ان تكون .

١ — ذات لون طبيعى يتراوح بين الابيض والكريمى الاصفر .

٢ — ذات طعم ورائحة طبيعيين وقوام متجانس كثيف .

٣ — يحتوى على ١٦ — ١٨٪ من السكر فى حالة اللبن المحلى .

٤ — خالية من الاحياء الدقيقة المعرضة والمسببة للفساد .

٥ — خالية من التكتلات والترمل والترسب

مادة ٤ — اشتراطات خاصة :

( ١ ) لبن مكثف كامل الدسم محلى او غير محلى ،

— لا تقل نسبة الدهن عن ٩٪

— لا تقل نسبة المواد الصلبة فى اللبن المحلى عن ٢٩٪ واللبن الغير محلى عن ٢٩٪ .

(ب) لبن مكثف منزوع الدسم كليا او جزئيا محلى او غير محلى :

— لا تقل نسبة المواد الصلبة فى اللبن المحلى عن ٢٩٪ واللبن غير محلى عن ٢٥٪ .

مادة ٥ — التعبئة :

يعبأ اللبن المكثف فى عبوات ملائمة ويبين على كل عبوة البيانات الآتية :

١ — اسم المصنع وعنوانه وعلامته التجارية

٢ — الوزن الصافى لمحتويات العبوة .

٣ - النسبة المئوية لمكوناتها الاساسية .

٤ - المواد المضافة المسموح بها .

٥ - نوع اللبن .

٦ - نسبة التخفيف لارجاع اللبن المكثف الى حالته الطبيعية .

٧ - بلد الانتاج .

مادة ٦ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب او ورود العينة الممثلة للرسالة .

مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم قدره ملجم واحد عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ ملجم لكل رسالة .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٣٤٠ لسنة ١٩٧٦

بالرقابة على المستورد من الذرة الصفراء (١)  
وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥  
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
المشار اليه ،

قرر :

مادة ١ - اشتراطات عامة :

\* يجب ان تكون الذرة صالحة للفساء  
الآدمى وخالية من البذور السامة .

\* تامة النضج ممثلة الحبوب طبيعية  
الرائحة .

\* خالية من الحبوب النابتة .

\* خالية من الاصابة الفطرية والحشرية  
بجميع اطوارها الحية والميتة .

مادة ٢ - المواصفات :

يشترط في الذرة الصفراء :

الرتبة	الوزن كجم للهكتولتر	حبوب معيبة	مواد غريبة	رطوبة
اولى	٦٧٣٩	٢٪ ولا تزيد فيها الحبوب المتأثرة بالحرارة على ١٪	٣٪	١٤٪
ثانية	٦٧٣٩	٥٪ ولا يزيد فيها الحبوب المتأثرة بالحرارة على ٢٪	٤٪	١٤ر٥٪
ثالثة	٦٤ر٩٠	٧٪ ولا تزيد فيها الحبوب المتأثرة بالحرارة على ٥٪	٥٪	١٥٪

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب او ورود العينة الممثلة للرسالة .

مادة ٣ - رسم الفحص .

يحصل رسم فحص قدره ملجم عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ ملجم لكل رسالة .

والحبوب المعيبة هي حبوب الذرة المكسورة والمتشققة والمتأثرة بالحرارة .

والمواد الغريبة هي كل ما عدا حبوب الذرة .

مادة ٣ - التعبئة .

يستورد الذرة اما صبا او في عبوات مناسبة

مادة ٤ - ميعاد الفحص :



**مادة ٦ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

**قرار وزاري رقم ١٣٤١ لسنة ١٩٧٦**

**بالرقابة على المستورد من السردين المعب (١)**

**وزير التجارة والتموين**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ،

**قرر :**

**مادة ١ -** السردين المعب هو أسماك السردين من جنس سردينلا الطازجة الصالحة للتعليب والمصيدة من أماكن غير ملوثة بالاشعاع الذري أو غيره من أنواع التلوث الأخرى بعد اعدادها وتجهيزها وتعليبها في وسط مناسب .

**مادة ٢ -** يشترط في معلب السردين الآتي :

- أن يكون السردين خالياً من جميع مظاهر وعوامل الفساد والمواد الضارة محتفظاً باللون والطعم والرائحة المميزة لها .

- ألا تزيد نسبة ملح الطعام على ٢٪ .

**مادة ٣ -** يستورد معلب السردين على إحدى الصور الآتية :

**١ - معلب السردين بالزيت :**

هو السردين المعب في وسط من أحد زيوت الطعام المناسبة والصالحة للاستهلاك الآدمي والمطابقة للمواصفات الدولية لزيت الطعام على أن تتراوح نسبة الزيت بها بين ٢٨ - ٣٠٪ ولا تزيد نسبة السائل المنفصل على ٣٪ وذلك من وزن محتويات العلبة الصافية ولا يزيد الرقم الهيدروجيني لمحتويات العلبة على ٦٫٧ .

**٢ - معلب السردين بالصلصة :**

هو السردين المعب في وسط من صلصة

الطماطم المكونة من ٥٪ على الأقل من أحد الزيوت المستعملة للاستهلاك الآدمي والمطابقة للمواصفات القياسية الدولية لزيت الطعام وعجينة صلصة الطماطم التي تتراوح نسبة المادة الجافة بها بين ٢٨ - ٣٠٪ بالوزن وعلى ألا يزيد الرقم الهيدروجيني لمحتويات العلبة على ٦٫٥ .

**٣ - معلب السردين بالصلصة الحريفة :**

وهو السردين المعب في وسط من الصلصة والمواد الحريفة المطابقة للمواصفات القياسية الدولية على أن تتراوح نسبة المادة الجافة في عجينة الصلصة بها بين ٢٨ - ٣٥٪ بالوزن وألا يزيد الرقم الهيدروجيني على ٦٫٥ .

**مادة ٤ - العبوات :**

يعبأ السردين في العبوات المناسبة ويشترط فيها الآتي :

١ - أن يكون الصفيح أو الألومنيوم من نوع جيد وأن يكون سمكه ودرفله منتظمة .

٢ - يجب أن تبطن العبوة من الداخل بإحكام بمادة عازلة ( انامل ) تمنع تفاعل المادة الغذائية مع السطح الداخلي للعلب .

٣ - يجب أن يكون مظهر العلب من الخارج خالياً من علامات الفساد مثل ( الانتفاخ - التسرب - الصدأ - التسنن ) أو أي علامات فساد أخرى .

٤ - يجب أن تكون العلبة خالية من الداخل من أي صدأ أو أثر من آثار تفاعل محتويات العلبة مع السطح الداخلي لها .

٥ - تدون البيانات التالية على العلبة إما مباشرة أو عن طريق بطاقة تلف على العلبة تماماً :

( أ ) درجة الجودة .

( ب ) الوزن الصافي .

( ج ) صنف الزيت والمواد المضافة .

( د ) اسم المنتج وعلامته التجارية والبلد المنتج .

**مادة ٥ -** يجب أن تصاحب كل رسالة شهادة

من السلطات الصحية تفيد الصلاحية للتصدير وخلوها من ميكروبات التسمم الغذائي أو المواد الضارة وصلاحتها للاستهلاك الآدمي وأنها مصيدة من مياه غير ملوثة بالاشعاع الذرى أو غيره من أنواع التلوث الاخرى .

#### مادة ٦ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة المثلثة للرسالة .

مادة ٧ - رسوم الفحص : يحصل رسم فحص قدره مليم واحد عن كل كيلوجرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٣٤٢ لسنة ١٩٧٦ (١)

بالرقابة على المستورد من السالمون المعب

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

#### قصر :

مادة ١ - السالمون المعب هو اسماك السالمون من أنواع جنس ( سالمون ) الطازجة الصالحة للتعليب والمصيدة من أماكن غير ملوثة بالاشعاع الذرى أو غيره من أنواع التلوث الاخرى بعد اعدادها وتجهيزها وتعليبها فى وسط مناسب .

مادة ٢ - يشترط فى معلب السالمون :

- أن يكون السالمون خاليا من جميع مظاهر وعوامل الفساد والمواد الضارة ومحتفظا باللون والرائحة المميزة له .

- ألا تقل نسبة ملح الطعام فى محتويات العلبة عن ٢٪ ولا تزيد على ٣٪ بالوزن .

مادة ٣ - يستورد معلب السالمون على احدى الحالات الآتية :

١ - معلب قطع السالمون بأحجام تتناسب مع سعة العلبة فى وسط من محلول ملهى أو أحد زيوت الطعام المناسبة والصالحة للاستهلاك الآدمي والمطابقة للمواصفات القياسية الدولية لزيت الطعام أو فى وسط خليط منهما ولا يزيد الرقم الهيدروجينى على ٦.٢ .

٢ - معلب مفروم سالمون فى وسط من محلول ملهى أو أحد زيوت الطعام المناسبة للصالحة للاستهلاك الادمي والمطابقة للمواصفات القياسية الدولية لزيت الطعام أو فى وسط خليط منهما ولا يزيد الرقم الهيدروجينى لمحتويات العلبة على ٦.٢ .

٣ - معلب السالمون سواء قطع أو مفروم فى صلصة الطماطم المكونة من ٥٪ على الاقل من احد الزيوت المستعملة للاستهلاك الآدمي والمطابقه للمواصفات القياسية الدولية لزيت الطعام وعجينة صلصة الطماطم التى تتراوح نسبة المادة الجافة بها من ٢٨ - ٣٠٪ بالوزن ولا يزيد الرقم الهيدروجينى لمحتويات العلبة على ٦.٢ .

مادة ٤ - العبوات :

يعبأ السالمون فى العبوات المناسبة ويشترط فيها :

١ - أن يكون الصفيح أو الالومنيوم من نوع جيد وأن يكون سمكه ودرقلته منتظمة .

٢ - يجب أن تبطن العبوة من الداخل بمادة عازلة ( أنامل ) ينمى تفاعل المادة الغذائية مع السطح الداخلى للعلبة .

٣ - يجب أن يكون مظهر العلب من الخارج خاليا من علامات الفساد .

٤ - يجب أن تكون العلبة من الداخل خالية من أى صدا أو أى أثر من آثار تفاعل محتويات العلبة مع السطح الداخلى لها .

٥ - تدون البيانات التالية على العلبة :

( أ ) نوع السالمون وحالته .

( ب ) محتويات العلبة والوسط المعبأ فيه السالمون .



(ج) الوزن الصافي •

( د ) اسم المنتج وعلامته التجارية والبـلد المنتج •

مادة ٥ - يجب أن تصاحب كل رسالة شهادة من السلطات الصحية تفيد الصلاحية للتصدير وخلوها من ميكروبات التسمم الغذائي أو المواد الضارة وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي وأنها مصيدة من مياه غير ملوثة بالاشعاع الذري أو غيره من أنواع التلوث الأخرى •

مادة ٦ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة المائلة للرسالة •

مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره مليون عن كل كجم مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليون لكل رسالة •

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره •

قرار رقم ١٣٤٣ لسنة ١٩٧٦

بالرقابة على المستورد من الانشوجة المعلبة (١)

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه :

قرر :

مادة ١ - الانشوجة المعلبة هي أسماك الانشوجة Aunchory من أنواع جنس أنجرولس Engraulise الطازجة الصالحة للتعليب والمصيدة من أماكن غير ملوثة بأشعاع ذري أو غيره من أنواع التلوث الأخرى بعد اعدادها وتجهيزها وتعليبها وتعبئتها في وسط مناسب •

مادة ٢ - يشترط في معلب الانشوجة :

- أن يكون سمك الانشوجة خاليا من جميع مظاهر وعوامل الفساد والمواد الضارة ومحتفظا باللون والرائحة المميزة له •

- ألا تقل نسبة ملح الطعام في محتويات العلبة عن ١٠٪ ولا تزيد على ١٦٪ بالوزن •

مادة ٣ - يستورد معلب الانشوجة على احدى الصور الآتية :

١ - معلب الانشوجة في الملح الجاف وتكون فيها أسماك الانشوجة متجانسة في الطول وفي الحجم ولا تقل نسبة المادة الدهنية لمحتويات العلبة عن ١٥٪ ولا يزيد الرقم الهيدروجيني لها على ٦ ولا تزيد نسبة الرطوبة الكلية على ٦٠٪ وتستخدم هذه المعلبات للتجارة •

٢ - معلب الانشوجة الشرائح وتكون فيها أسماك الانشوجة على هيئة شرائح خالية من العظم والقشور في وسط أحد زيوت الطعام المناسبة والصالحة للاستهلاك الآدمي والمطابقة للمواصفات القياسية الدولية لزيت الطعام ولا تقل نسبة المادة الدهنية لمحتويات العلبة عن ٢٥٪ ولا يزيد الرقم الهيدروجيني بها على ٦٫٢ ولا تزيد نسبة الرطوبة الكلية فيها على ٦٠٪ وتستخدم هذه العبوات للاستهلاك المباشر •

٣ - معلب الانشوجة الشرائح الملفوفة وفيها تلف شرائح الانشوجة في دوائر متداخلة السمك والحجم وقد يتوسط كل شريحة ثمرة من نبات مكسب للطعم ويكون الرص في العلبة على هيئة طبقات منتظمة في وسط أحد زيوت الطعام المناسبة والصالحة للاستهلاك الآدمي والمطابقة للمواصفات القياسية الدولية لزيت الطعام ولا تقل نسبة المادة الدهنية لمحتويات العلبة عن ٢٠٪ ولا يزيد الرقم الهيدروجيني على ٦٫٢ ولا تزيد نسبة الرطوبة الكلية فيها على ٦٠٪ وتستخدم هذه العبوات للاستهلاك المباشر •

٤ - معلب عجينة الانشوجة وهو ناتج هرس لحم أسماك الانشوجة الحالى من العظم والقشور قد يعبأ في علب أو أنابيب في وسط من أحد زيوت الطعام المناسبة والصالحة للاستهلاك

الآدمى والمطابقة للمواصفات القياسية الدولية  
لزيت الطعام وقد يضاف الى العجينة بعض  
التوابل والحل ولا تزيد نسبة الرطوبة الكلية  
فيها على ٦٠٪ ولا تقل نسبة المادة الدهنية  
لمحتويات العلبه او الانبوبة عن ٣٠٪ ولا يزيد  
الرقم الهيدروجينى على ٩ره وتستخدم للاستهلاك  
المباشر .

مادة ٤ - تعبأ الانشوجة فى العبوات المناسبة  
ويشترط فيها :

١ - أن يكون الصفيح أو الألمنيوم من نوع جيد  
وأن يكون سمكه ودرقلته منتظمة .

٢ - يجب أن تبطن العبوة من الداخل بمادة  
عازلة ( أنامل ) يمنع تفاعل المادة الغذائية مع  
السطح الداخلى للعلب .

٣ - يجب أن تكون مظهر العلب أو الانابيب  
من الخارج خاليا من علامات الفساد .

٤ - يجب أن تكون العلب خالية من الداخل من  
أى صدا أو أى أثر من آثار تفاعل محتويات  
العلبة مع السطح الداخلى لها .

٥ - تدون البيانات التالية على العلبة أو  
الانبوبة :

( أ ) نوع الانشوجة وحالتها .

( ب ) الوزن الصافى .

( ج ) محتويات العلبه أو الانبوبة والوسط  
المعبأ فيه الانشوجة .

( د ) اسم المنتج وعلامته التجارية والبسند  
المنتج .

( هـ ) تاريخ صلاحية الانشوجة للاستعمال فى  
حالة معلب عجينة الانشوجة فى الانابيب .

مادة ٥ - يجب أن تصاحب كل رسالة شهادة  
من السلطات الصحية تفيد الصلاحية للتصدير  
وخلوها من ميكروبات التسمم الغذائى أو المواد  
الضارة وصلاحيتها للاستهلاك الآدمى وأنها

مصدية من مياه غير ملوثة بالاشعاع الذرى أو غيره  
من أنواع التلوث الاخرى .

مادة ٦ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اسبوع  
من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة المثلثة  
للمرسالة .

مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم قدره مليم عن كل كجم مطلوب  
استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠  
مليم لكل رسالة .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،  
ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،

قرار وزارى رقم ١٣٤٤ لسنة ١٩٧٦ (١)

بالرقابة على المستورد من الماكربل المعب

وزير التجارة والنموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه ،

قرر :

مادة ١ - الماكربل المعب هو أسماك الماكربل  
من أنواع جنس سكومير الطازجة الصالحة للتعليب  
والمصدية من أماكن غير ملوثة بالاشعاع الذرى  
أو غيره من أنواع التلوث الاخرى بعد اعدادها  
وتجهيزها وتعليبها فى وسط مناسب .

مادة ٢ - يشترط فى معلب الماكربل :

- أن يكون الماكربل خاليا من جميع مظاهر  
وعوامل الفساد والمواد الضارة ومحتفظا باللون  
والطعم والرائحة المميزة له ،

- ألا تقل نسبة ملح الطعام فى محتويات العلبه  
عن ٢٪ ولا تزيد على ٣٪ بالوزن .



**مادة ٣ -** يستورد معلب الماكريل فى احدى الحالات الآتية :

١ - معلب قطع الماكريل بأحجام تناسب سعة العلبة فى وسط محلول ملهى أو أحد زيوت الطعام المناسبة والصالحة للاستهلاك الآدمى والمطابقة للمواصفات القياسية الدولية لزيت الطعام أو فى وسط خليط منهما ولا يزيد الرقم الهيدروجينى على ٦.٢ .

٢ - معلب مفروم مأكريل فى وسط من محلول ملهى أو أحد زيوت الطعام المناسبة والصالحة للاستهلاك الآدمى والمطابقة للمواصفات القياسية الدولية لزيت الطعام أو فى وسط خليط منهما ولا يزيد الرقم الهيدروجينى لمحتويات العلبة على ٦.١ .

٣ - معلب الماكريل سواء قطع أو مفروم فى صلصة الطماطم المكونة من ٥٪ على الأقل من أحد الزيوت المستعملة للاستهلاك الآدمى والمطابقة للمواصفات القياسية الدولية لزيت الطعام وعجينة صلصة الطماطم التى تتراوح نسبة المادة الجافة بها من ٢٨ - ٣٠٪ بالوزن ولا يزيد الرقم الهيدروجينى لمحتويات العلبة على ٦.٢ .

**مادة ٤ -** العبوات : يعبأ الماكريل فى العبوات المناسبة ويشترط فيها :

١ - أن يكون الصفيح أو الألمونيوم من نوع جيد وأن يكون سمكه ودرفله منتظمة .

٢ - يجب أن تبطن العبوة من الداخل بمادة عازلة ( أنامل ) يمنع تفاعل المادة الغذائية مع السطح الداخلى للعلبة .

٣ - يجب أن يكون مظهر العلبة من الخارج خاليا من علامات الفساد .

٤ - يجب أن تكون العلبة خالية من الداخل من أى صدا أو أى اثر من آثار تفاعل محتويات العلبة مع السطح الداخلى لها .

٥ - تدون البيانات التالية على العلبة :

( أ ) نوع الماكريل .

( ب ) محتويات العلبة والوسط المعبأ فيه الماكريل .

( ج ) الوزن الصافى .

( د ) اسم المنتج وعلامته التجارية والبلد والمنتج .

**مادة ٥ -** يجب أن تصاحب كل رسالة شهادة من السلطات الصحية تفيد الصلاحية للتصدير وخلوها من ميكروبات التسمم الغذائى أو المواد الضارة وصلاحياتها للاستهلاك الآدمى وأنها مصيدة من مياه غير ملوثة بالاشعاع الذرى أو غيره من أنواع التلوث الأخرى .

**مادة ٦ -** ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة المثلثة للرسالة .

**مادة ٧ -** رسوم الفحص :

يحصل رسم قدره مليم واحد عن كل كيلوجرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

**مادة ٨ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٣٤٥ لسنة ١٩٧٦ (١)

بالرقابة على المستورد من بلور السمسم

غير المقشور

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

**قرر :**

**مادة ١ -** اشتراطات عامة :

يجب أن تكون بذور السمسم الابيض أو الاحمر :

- من صنف واحد سليمة ونظيفة .

## قرار وزاري رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٧٧

### بالغاء لجنة البت في الموالح (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة التجارة ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن تصدير الحاصلات الزراعية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن انشاء لجنة البت للموالح ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن تشكيل لجنة البت في عمليات التصدير والاستيراد لقطاع التجارة ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ،

#### قصر :

مادة ١ - يلغى القرار الوزاري رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن انشاء لجنة البت للموالح .

مادة ٢ - يقصر تصدير الموالح على شركة الوادي لتصدير الحاصلات الزراعية .

مادة ٣ - يتم تصدير الموالح في اطار السياسة التصديرية التي تقترحها شركة الوادي لتصدير الحاصلات الزراعية وتعتمدها وزارة التجارة .

مادة ٤ - تقرر شركة الوادي لتصدير الحاصلات الزراعية أسلوب البيع بما يتفق وطبيعة الاسواق العالمية المختلفة وبما يحقق استقرار الاسواق التقليدية وتحقيق أفضل الاسعار وأعلى حصة للصادرات من الموالح .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريرا في ١٢ شوال سنة ١٣٩٧ ( ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٧ ) .

- متجانسة اللون والحجم .

- متدفقة خالية من التكتل والتزنج .

- خالية من الآفات المرضية والحشرية الحية والميتة .

- خالية من البذور الضسارة السامة وآثار الكيماويات .

مادة ٢ - المواصفات :

- لا تقل نسبة الزيت في البذور عن ٤٨٪ .

- لا تزيد نسبة الشوائب والمسود الغريبة على ٦٪ .

- لا تزيد نسبة البذور مختلفة الألوان على ٦٪ .

- لا تزيد نسبة الرطوبة على ٦٪ .

مادة ٣ - التعبئة :

١ - يعبأ السمسم في عبوات مناسبة على أن تكون نظيفة ومتينة وخالية من الرائحة الغريبة ومتماثلة في الحجم والشكل .

٢ - يوضع على كل طرد من طرود الرسالة البيانات التالية :

- عبارة بذور سمسم غير مقشور ( أبيض أو أحمر ) .

- العلامة التجارية واسم المصدر أو احدهما .

- وزن الطرد الصافي ويجوز اضافة الوزن القائم .

- جهة الانتاج .

مادة ٤ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة المشسلة للرسالة .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قسدره ملين عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ ملين لكل رسالة .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .



**قرار وزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٨**  
**في شأن تشكيل واختصاصات لجان تصدير**  
**الحاصلات الزراعية ومنتجاتها (١)**

**وزير التجارة والتموين**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه

**قرر :**

**مادة اولى -** تشكل لجان تصدير الحاصلات الزراعية الاساسية الاتية ومنتجاتها :

الارز - البطاطس - الفول السوداني -  
 البصل والثوم الطازج والجفف - المجففات  
 الزراعية - الفاكهة والخضر الطازجة - التقاوى  
 - الكتان ومشتقاته - عوادم القزل والنسيج -  
 الزهور والنباتات الطبية والعطرية .

ويصدر بتشكيل هذه اللجان واختصاصاتها  
 السلمية قرار من وزير التجارة .

**مادة ثانية -** تختص لجان تصدير الحاصلات  
 الزراعية باقتراح السياسة التصديرية للحاصلات  
 التي تدخل ضمن اختصاصاتها السلمية وذلك  
 في ضوء حالة الانتاج والاستهلاك المحلى وموقف  
 الطلب في الاسواق الخارجية وتطبيق السياسة  
 التصديرية التي تعتمدها الوزارة وذلك بما يكفل  
 تنمية الصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية  
 ومنتجاتها لدعم الاقتصاد القومى ولها فى سبيل  
 ذلك أن تقوم بما يلى :

١ - دراسة العروض الخاصة بعمليات  
 التصدير واصدار قرارات نهائية بالبت فيها من  
 حيث الكميات والاصناف والاسعار والشروط  
 الواجب توافرها .

٢ - تنسيق عمليات التصدير والشحن بين  
 المصدرين بما يتمشى مع حاجة السوق الخارجى  
 وظروف التسويق لضمان كسب اسواق جديدة

٣ - اقتراح سبل الارتقاء بمستوى نوعية  
 وجودة السلع المصدرة وكل ما يصون سمعة

الصادرات المصرية فى الخارج مع العمل على حل  
 المشاكل التى قد تظهر فيما بين مرحلتى الانتاج  
 والتصدير .

٤ - اقتراح المواصفات الانتاجية الخاصة  
 بالسلع المصدرة وطرق التعبئة والتغليف والنقل  
 والتخزين والوقاية والرقابة بما يكفل السمو  
 بمستواها ووسائل تحقيق ذلك .

٥ - اتباع سياسة سعرية رشيدة ترفع من  
 مستوى المركز التنافسى للصادرات المصرية فى  
 الاسواق الخارجية وذلك وفقا للنظام المناسب  
 للبيع الذى يحقق افضل الاسعار واكبر حجم  
 للصادرات وانسب الشروط للتصدير .

٦ - الاستعانة بالخبرات الفنية الخارجية غير  
 المتوفرة فى الأعضاء وتوجيه الدعوة لمن تراه  
 لحضور اجتماعات اللجنة لابداء الراى فى الامور  
 الفنية التى تتعلق بالنواحي التكنولوجية  
 والتصديرية محل نظر اللجنة لاستكمال عناصر  
 البحث وتهيئة المناخ المناسب لاصدار قرارات  
 نهائية سليمة .

٧ - تعيين الامانة الفنية والادارية والامانة  
 المساعدة اللازمة لمعاونة اللجنة فى اعمالها وكذا  
 وضع السياسة التمويلية والمالية التى تساعد  
 على النهوض باعبائها والقيام بالاعمال المسندة  
 اليها على الوجه الاكمل .

**مادة ثالثة -** تعتبر لجان التصدير مسئولة عن  
 تنفيذ سياسة تصدير السلع التى تدخل ضمن  
 اختصاصها بعد اعتماد السياسة المتعلقة بها من  
 الوزارة .

ولا يكون انعقاد هذه اللجان صحيحا الا اذا  
 حضر اجتماع كل لجنة ٢/٣ عدد الأعضاء على الأقل،  
 وتكون القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفى  
 حالة التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

**مادة رابعة -** يلغى كل ما يخالف من قرارات  
 وأحكام ، وعلى وكيل الوزارة المختص اصدار  
 القرارات اللازمة لتنفيذ .

**مادة خامسة -** ينشر هذا القرار فى الوقائع  
 المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .  
 صدر فى ٣٠ المحرم سنة ١٣٩٨ ( ٩ يناير سنة  
 ١٩٧٨ .

## قرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على المستورد من الألبان المجففة (١)  
وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
المشار اليه ،

## قرر :

اللبن المجفف هو المنتج المتحصل عليه بإزالة  
الماء بالطرق الفنية الصناعية السليمة من لبن  
الأبقار كامل الدسم أو منزوع جزء من دسمه أو  
اللبن الفرز .

مادة ١ - يستورد اللبن المجفف على إحدى  
الصور الآتية :

( أ ) كامل الدسم .

( ب ) منزوع جزء من دسمه .

( ج ) لبن فرز .

مادة ٢ - اشتراطات عامة :

يشترط في اللبن المجفف أن يكون :

( أ ) مصنوعا من لبن الأبقار الصالح  
للاستهلاك الأدمي الخالي من الجراثيم المرضية  
المقبول الطعم والرائحة وفي حالة أعادته للسيولة  
يجب أن يكون طعمه ونكهته ورائحته مقبولة .

( ب ) لونه متجانس أبيض كريمي .

( ج ) متدفقا غير متكتل أو مترنخ سهل الذوبان  
في الماء .

( د ) خاليا من الرائحة .

( هـ ) خاليا من أجزاء اللبن الشايطة .

( و ) خاليا من أى أصناف غير مسموح بها .

( ز ) لا تزيد الحموضة مقدرة كحمض لاكتيك  
في كافة صور اللبن المجفف على ١٥٪ .

( ح ) لا تزيد الرطوبة على ٥٪ .

## مادة ٣ - المواصفات :

( أ ) بالنسبة للبن المجفف كامل الدسم يجب  
ألا تقل نسبة الدهن عن ٢٦٪ ولا تصل إلى ٤٠٪ .

( ب ) بالنسبة للبن المنزوع جزء من دسمه  
يجب ألا تقل نسبة الدهن عن ١٥٪ ولا تصل  
إلى ٢٦٪ .

( ج ) بالنسبة للبن الفرز يجب ألا تزيد نسبة  
الدهن عن ١٥٪ .

## مادة ٤ - التعبئة :

يعبأ اللبن المجفف في كافة صوره في عبوات  
مناسبة بحيث تخضع تأثيره بالعوامل الجوية  
وتوضح على العبوات البيانات الآتية :

١ - صورة اللبن .

٢ - الوزن الصافي والقائم .

٣ - بلد المنشأ واسم المعبئ أو علامته  
التجارية .

٤ - تاريخ الانتاج ونهاية الصلاحية  
للاستهلاك .

٥ - نسبة الدهن .

٦ - المواد المضافة وتكتب في ترتيب تنازلي  
بالنسبة لنسبتها .

٧ - نسبة الماء الضروري إلى أعادته للحالة  
الطبيعية .

٨ - الرقم الكودى .

مادة ٥ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز أسبوع من  
تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم قدره ١٠ مليمات عن كل  
كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم  
المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٧ - تضاف الألبان المجففة إلى  
« المرفق رقم ٥ » الواردات الخاضعة للرقابة الملحق  
بالقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الإشارة  
إليه .



**مادة ٨ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ٩

**قرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧٨**

**بالرقابة على المستورد من الفاكهة المعلبة (١)**  
**وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه ،

**قرر :**

الفاكهة المعلبة هي الثمار الكاملة التامة النضج  
او اجزائها بشرط ان تكون طبيعية اللون  
والصفات الثمرية ومحفوظة في وسط تعبئة  
مناسب ومعبأة في عبوات محكمة القفل ومعالجة  
بالحرارة بغرض الحفظ .

**مادة ١ -** اشتراطات عامة :

يشترط في الفاكهة المعلبة ما يلي :

١ - أن تكون الثمار المستخدمة أو اجزائها  
نتيجة من ثمار مكتملة النضج والنمو والتكوين  
والصفات الثمرية الأخرى كالطعم والقوام  
والرائحة وخالية من الأجزاء غير الصالحة  
للأكل .

- والثمار أو اجزائها اما أن تكون مقشرة  
أو غير مقشرة ومزالة منها البذور أو غير مزالة  
تبعا للصنف .

٢ - أن تكون الثمار المستخدمة متماسكة  
القوام خالية من الجروح أو الكدمات والاصابات  
الحشرية والفطرية وأجزاء الحشرات ونواتجها  
والعطب والعفن .

٣ - أن تكون الثمار أو الأجزاء متجانسة  
الحجم والشكل داخل العبوة الواحدة .

٤ - أن تكون خالية من أى تخمر أو تحلل  
في أنسجة الثمرة أو مكوناتها .

٥ - يجوز اضافة مواد محسنة للطعم أو  
مضادات الأكسدة أو أى مادة أخرى بشرط أن

يكون مسموحا باضافتها قانونا وبشرط أن  
تحمل البيانات النسب المضافة منها .

٦ - يجوز اضافة الأحماض العضوية المصرح  
باستخدامها غذائيا مثل حمض الستريك أو  
حمض الطرطريك أو حمض المالك على أن تذكر  
نسبتها بالبيانات الموضحة على العبوة .

**مادة ٢ -** التعبئة :

يدون على العبوة بخط واضح وثابت الآتى :

( أ ) اسم الصنف ودرجته وحالته .

( ب ) اسم المنتج وعلامته التجارية أو  
أحدهما .

( ج ) الوزن الصافى لمحتويات العبوة .

( د ) درجة تركيز السكر فى محلول التعبئة .

( هـ ) بيان المواد المضافة .

**مادة ٣ -** ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز أسبوع  
من تاريخ تقديم الطلب .

**مادة ٤ -** رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ١٠ مليمات عن كل  
كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل  
الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

**مادة ٥ -** تضاف الفاكهة المعلبة الى « المرفق  
رقم ٥ » ، الواردات الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار  
رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الإشارة اليه .

**مادة ٦ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع  
المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ٩

**قرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٨**

**بالرقابة على المستورد من التفاح الطازج (٢)**

**وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه ،

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٩ فى ١٩٧٨/٥/٢٢ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ١١٩ فى ١٩٧٨/٥/٢٢ .

## قصر :

مادة ١ - يستورد التفاح من الأصناف الحمراء أو الصفراء أو الصفراء المعرفة أو المبرقشة ببقع حمراء .

مادة ٢ - يشترط في التفاح أن يكون :

- ١ - ذو جلد قوى .
- ٢ - ذو نكهة وطعم مميز للنوع .
- ٣ - خالى من العطب والعفن والليونة .
- ٤ - مذاقه عصيرى مش عطري .
- ٥ - غير معالج بمواد كيميائية ضارة تؤثر على طعمه .
- ٦ - خالى من الاصابات الحشرية والفطرية .

مادة ٣ - التعبئة :

- ١ - يعبأ في العبوات العادية المناسبة ويراعى لف كل ثمرة على حدة بورق حريري اما معامل أو غير معامل ويجب أن تكون العبوات متماثلة في الشكل والحجم والوزن .
- ٢ - يراعى أن يكون بالعبوة الواحدة أحجاما متماثلة ما أمكن .
- ٣ - البيانات التي تكتب على العبوة من الخارج :

( أ ) نوع التفاح .

( ب ) الوزن الصافى .

( ج ) بلد المنشأ .

- ٤ - يجب أن تصاحب كل رسالة شهادة من الجهات الصحية والزراعية تثبت خلوها من الآفات والأمراض .

٥ - تعتبر الرسالة مازاد على ٣٠ كيلو جرام .

مادة ٤ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم قدره ١٠ مليمات عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٦ - يضاف التفاح الطازج الى ( المرفق رقم ٥ ) الواردات الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الاشارة اليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على المستورد من عرق الحلاوة (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

## قصر :

عرق الحلاوة عبارة عن الجذور الجافة لنبات عرق الحلاوة .

مادة ١ - يجب أن يكون محتفظا بخواصه الطبيعية خاليا من الحشرات وآثارها أو من مخلفات الأتربة ويعطى رائحة السكر المحروق اذا محرق المسحوق فى من حلقة من البلاتين .

مادة ٢ - يجب أن تتوفر فيه المواصفات الآتية :

( أ ) أن تكون جذوره رمادية اللون مجمدة ذات مذاق حمضى ويتراوح طول الجذر ما بين ٥ - ١٠ سم .

( ب ) أن تكون الجذور خالية من القشور .

( ج ) لا يقل المستخلص المائى للمسحوق عن ٣٠ ٪ .

( د ) لا يقل المستخلص المائى الكحولى (٤٥ ٪) عن (٤٠ ٪) .

( هـ ) لا تزيد نسبة الرطوبة على (٦ ٪) .

( و ) لا تزيد نسبة الرماد الكحولى على (٦ ٪) .

( ز ) لا تزيد نسبة الرماد غير الذائب عن الحمض على ٥٠ ٪ .

( ح ) ينتج عن طحن الجذور مسحوق أبيض أو



بني فاتح تبعا للنوع لا رائحة له - لا يذوب في الأثير أو البنزين أو الكلورفورم وقليل الذوبان في الكحول النقي .

مادة ٣ - يعبا عرق الحلاوة في عبوات مناسبة مبن عليها الآتي :

( أ ) الوزن الصافي والقائم .

( ب ) البلد المنتج .

مادة ٤ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره مليون واحد عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٦ - يضاف عرق الحلاوة الى « المرفق رقم ٥ » الواردات الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الإشارة اليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على المستورد من السكر (١).

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

قرر :

المقصود بالسكر هو المادة السكرية المكررة المستخرجة اما من قصب السكر أو بنجر السكر .

مادة ١ - يشترط في السكر المستورد بجميع صورته واصنافه ان يكون :

( أ ) نظيفا .

( ب ) خاليا من الرائحة ومن أى طعم خلاف الطعم الحلو المميز للسكر .

( ج ) خاليا من المواد الغريبة والحشرات وفضلات القوارض أو اجزائها والاحياء الدقيقة الممرضة والمفسدة .

( د ) خاليا من المواد المضافة وخاصة الالترمارين .

( هـ ) ان تكون ثاني أكسيد الكبريت والزرنيخ والرصاص والنحاس في حدود النسب المسموح بها وهي على التوالي :

٧٠ جزء في المليون على الأكثر بالنسبة لثاني أكسيد الكبريت .

١ - جزء في المليون على الأكثر بالنسبة للزرنيخ .

٢ - جزء في المليون على الأكثر بالنسبة للرصاص .

٣ - جزء في المليون على الأكثر للنحاس .

( و ) لا تقل فيه نسبة السكر عن ٩٩.٧٪ ( درجة الاستقطاب ) .

( ز ) لا تزيد فيه الرطوبة على ٠.٢٪

( ح ) لا تزيد فيه نسبة الرماد على ٠.٧٪

( ط ) لا تزيد فيه نسبة المواد التي لا تذوب في الماء على ٠.١٢٪

( ي ) لا تزيد فيه نسبة المواد الضوية غير السكرية على ٠.١٪

مادة ٢ - التعبئة : -

يعبا السكر في العبوات المناسبة بحيث لا تكون منفذة للرطوبة ويوضح على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) الوزن القائم والصافي .

( ب ) نوع السكر .

( ج ) اسم البلد المنتج .

مادة ٣ - ميعاد الفحص .

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

#### مادة ٤ - رسوم الفحص .

يحصل رسم فحص قدره مليم واحد عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٥ - يضاف السكر الى « المرفق رقم ٥ » الواردة الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الإشارة اليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٨

#### بالرقابة على المستورد من الجبن (١)

##### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

#### قرر :

الجبن هو المنتج المتحصل عليه بتجبن اللبن بالطرق الفنية الصناعية المعروفة .

مادة ١ - يستورد الجبن على احدى الصور الآتية :

- ١ - جبن طري .
- ٢ - جبن نصف جاف .
- ٣ - جبن جاف .
- ٤ - جبن مطبوخ .

مادة ٢ - اشتراطات عامة :

يشترط في الجبن أن يكون :

- ١ - خاليا من الاحياء الدقيقة المرضية والمفسدة وسمومها واية مظاهر للتلف .
- ٢ - طبيعيا في صفاته الخاصة بالنوع من

حيث المظهر والطعم واللون والقوام والرائحة .

٣ - خاليا من الدهون غير اللبنية ودهن الحنزير .

٤ - خاليا من النشويات والأملاح ماعدا ملح الطعام والأملاح المصرح بها المذكورة على العبوة .

٥ - خاليا من الحشرات والمعادن السامة والقاذورات والشوائب .

٦ - أن يكون قد مضى على تصنيعها فترة لا تقل عن ٦٠ يوما .

٧ - مقطع الجبن يجب أن يكون متماسكا .

٨ - مقطع الجبن الأملس يجب أن يكون خاليا من الفجوات غير الطبيعية ذا سطح متجانس اللون وألا تنهار الجبن عند قطعها قطعاً أملساً .

٩ - القوام متماسك ومتجانس وأن يكون اللون متماثلاً .

١٠ - يجوز اضافة مواد ملونة ومواد حافظة من المسموح بها صحيا وبالنسبة المقررة .

#### مادة ٣ - المواصفات :

( أ ) الجبن الطري يشترط فيه الآتي :

- ١ - في الجبن كامل الدسم لا تقل نسبة الدهن عن ٤٠٪ ولا تزيد نسبة الرطوبة على ٦٠٪
- ٢ - في الجبن نصف الدسم لا تقل نسبة الدهن عن ٢٠٪ ولا تزيد نسبة الرطوبة على ٦٥٪ .

٣ - في الجبن منزوع الدسم لا تقل نسبة الدهن عن ١٠٪ ولا تزيد نسبة الرطوبة على ٧٠٪ .

وأن تكون نسبة الدهن محسوبة على المادة الصلبة الكلية بما فيها نسبة الملح .

٤ - أن تكون مشكلة على هيئة قوالب منتظمة متماسكة غير مفتتة .

( ب ) الجبن نصف الجاف .

يشترط فيه الآتي :

- ١ - لا تزيد نسبة الرطوبة على ٤٧٪ .
- ٢ - لا تقل نسبة الدهن من الجبن ( ايرام ) عن ٤٠٪ والجبن ( جودة ) عن ٤٥٪ محسوبة .

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٩ في ١٩٧٨/٥/٢٢ .

(٢) مدلة بالقرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٢ - الوقائع المصرية - العدد ١٤٣ في ١٩٨٢/٦/٢١ .



على المادة الصلبة الكلية بما فيها ملح الطعام .

(ج) الجبن الجاف :

يشترط فيه الآتى :

- ١ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ٤٠٪ .
- ٢ - لا تقل نسبة الدهن عن ٤٥٪ محسوبة على المادة الصلبة الكلية بما فيها نسبة الملح .

(د) الجبن المطبوخ :

هو الجبن المصنوع من نوع واحد أو أكثر من الجبن بطحنها وخلطها وصهرها واستحلابها بالحرارة ومواد الاستحلاب .

ويشترط فيه الآتى :

- ١ - لا تزيد نسبة الرطوبة على ٥٠٪ .
- ٢ - لا تقل نسبة الدهن عن ٣٥٪ محسوبة على المادة الصلبة بما فيها نسبة الملح .
- ٣ - لا تزيد نسبة الرماد على ٨٪ ولا تزيد نسبة ملح الطعام على ٤٪ ولا تزيد املاح الاستحلاب على ٤٪ .

٤ - أن يكون المقطع لامعا براقا خاليا من التبقع واللون غير الطبيعى .

٥ - أن يكون القوام عجينا متماسكا غير رخو أو هش .

٦ - أن يشكل على هيئة مثلثات أو أسطوانات أو أية أشكال أخرى منتظمة .

مادة ٤ - التعبئة :

يعبأ الجبن فى العبوات المناسبة وفى حالة تعبئة الجبن المطبوخ فى عبوات صفيح يجب أن تبطن العبوات المعبأ فيها الجبن بمادة عازلة بحيث تمنع تفاعل الجبن مع معدن العبوة - أما فى حالة تشكيل الجبن المطبوخ على صورة أقراص أو كرات فيجب أن تغطى بطبقة من الشمع ويشترط فى هذه الطبقة أن تكون متجانسة السمك مغطية لسطح الكرة أو المسطح بالكامل وأن لا يكون الشمع محتوى على مواد تمنعها دساتير الأغذية وأن تغلف بورق القصدير .

مادة ٥ - تدون البيانات الآتية على العبوة من الخارج أو على ورق يلصق على أقراص الجبن من

الخارج بعد تغليفها .

- ١ - اسم الصنف - نسبة الدسم .
- ٢ - الوزن الصافى .
- ٣ - اسم البلد المنتج .
- ٤ - اسم المصنع .
- ٥ - العلامة التجارية .
- ٦ - المواد المضافة .

مادة ٦ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم قدره ١٠ مليمات عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٨ - يضاف الجبن الى « المرفق رقم ٥ » الواردات الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الإشارة اليه .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على المستورد من الكريمة السائلة  
المعلبة (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

قرر :

الكريمة السائلة هى المنتج الكثيف المتحصل عليه بعد فرز اللبن البقرى بالطرق الفنية السليمة سواء بالفراغات أو غيرها وقد تكون مخفوقة (٢) .

مادة ١ - اشتراطات عامة : -

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٩ فى ١٩٧٨/٥/٢٢ .

(٢) مدلة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٩ - الوقائع المصرية

يجب أن تتوفر في الكريمة السائلة الآتي :

١ - ذات قوام متجانس خالي من التكتلات وهي سائلة في درجة الحرارة العادية ( ٢٠ م ) .

٢ - ذات لون كريمي متجانس .

٣ - تتصلب في درجة حرارة ( ٣ م ) دون تبلور .

٤ - خالية من كافة الأحياء الدقيقة أي أن تكون معقمة تعقيماً كاملاً .

٥ - خالية من كافة المواد المضافة أو الملونة .  
مادة ٢ - المواصفات : (١)

١ - تقسم الكريمة حسب نسبة المواد الدهنية اللبنية بها إلى المجموعات الآتية :

المجموعة (أ) نسبة الدسم من ٣٥٪ فأكثر ( القشدة الثقيلة أو المزدوجة ) .

المجموعة (ب) نسبة الدسم من ٢٥٪ فأقل من ٣٥٪ ( القشدة للمتوسطة ) .

المجموعة (ج) نسبة الدسم من ١٥٪ إلى أقل من ٢٥٪ ( القشدة الخفيفة ) .

٢ - لا تزيد نسبة الرطوبة على ١٨٪ .  
٣ - لا تقل نسبة المواد الصلبة اللبنية غير الدهنية عن ٣٠٪ .

مادة ٣ - التعبئة :  
تعبأ الكريمة السائلة في عبوات مناسبة وتوضح عليها البيانات الآتية :

( أ ) كريمة سائلة .  
( ب ) الوزن الصافي والقائم .  
( ج ) بلد المنشأ واسم المعبئ أو علامته التجارية .  
( د ) نسبة الدهن .

( هـ ) تاريخ الانتاج ونهاية الصلاحية للاستهلاك .

( و ) كلمة ( معقمة ) .  
( ز ) الرقم الكودى .

مادة ٤ - ميعاد الفحص :  
تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٥ - رسوم الفحص :  
يحصل رسم فحص قدره ١٠ مليمات عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٦ (٢) تضاف الكريمة السائلة المعلبة إلى

المرفق رقم ١١ الخاص بالورقات الخاضعة للرقابة النوعية الملحق بالقرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه بدلا من الكريمة السائلة .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على المستورد من التوابل (٣)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ،

قرر :

التوابل هي اجزاء النباتات التي لها تأثير معين على المذاق أو الرائحة ومنها الفلفل - القرنفل - الجبهان - المستكة - القرفة - الفانيليا .

مادة ١ - اشتراطات عامة :

تجهز التوابل في صورتها الطبيعية أو في شكل مسحوق بشرط أن تكون من نوع واحد ويجوز تجهيزها بخلطها على أن تبين المواد الداخلة في الخليط ونسبتها على الغلاف أو العبوة ويجب أن تكون :

١ - ذات طعم ورائحة طبيعيين .  
٢ - يحظر تلوين التوابل بأية مادة أو اضافة أى مواد ضارة بالصحة .  
٣ - خالية من الحشرات .

مادة ٢ - يجب أن تتوفر في التوابل المواصفات الآتية طبقا لكل صنف على حدة :  
( ١ ) الفانيليا الطبيعية :

وهي الناتجة من الثمار كاملة النمو غير الناضجة لنبات الفانيليا .

يجب أن تكون :

١ - خالية من الشوائب .

( ١ ) البند ١ من المادة ٢ معدل بالقرار ١٥٥ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه .

( ٢ ) معدلة بالقرار ١٥٥ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه .

( ٣ ) القائمة المصنفة - العدد ١١٩ في ١٩٧٨/٥/٢٢ .



- ٢ - لا تزيد نسبة الرماد الكلى على ٥ ٪ .
- ٣ - لا تزيد نسبة الألياف على ٢٠ ٪ .
- ٤ - يجوز خلط الفانيليا بالسكر على أن يذكر نسبة الخليط على العبوة .

#### (ب) الفلفل الأسود :

وهو عبارة عن ثمار نبات الفلفل الأسود التي تجمع قبل تمام نضجها ثم تجفف ويكون اللون الأسود هو لونها الطبيعي ويفضل الحجم الكبير المسط وطعمه حريفاً ويشترط فيه : -

- ١ - لا تقل نسبة الخلاصة الأثرية الطيارة عن ٧٠ ٪ وغير الطيارة عن ٦٧٥ ٪ .
- ٢ - لا تزيد نسبة خلاصة نشا الفلفل عن ٣٠ ٪ .

- ٣ - لا تزيد نسبة الألياف على ٧٥ ٪ .
- ٤ - لا تزيد نسبة الرماد الكلى على ٧٥ ٪ والرماد غير الذائب في الحمض على ١٥ ٪ .
- ٥ - لا تزيد نسبة الشوائب على ٥ ٪ .

#### (ج) الفلفل الأبيض :

وهو عبارة عن ثمار نبات الفلفل الأسود التي تجمع بعد تمام نضجها ثم تقشر ويشترط فيها : -

- ١ - لا تقل نسبة الخلاصة الأثرية الطيارة عن ٦٠ ٪ وغير الطيارة عن ٧ ٪ .
- ٢ - لا تقل نسبة خلاصة نشا الفلفل عن ٥٢ ٪ .

- ٣ - لا تزيد نسبة الألياف عن ٥ ٪ .
- ٤ - لا تزيد نسبة الرماد الكلى على ٣٥ ٪ والرماد غير الذائب في الحمض على ٣ ٪ .
- ٥ - لا تزيد نسبة الشوائب على ٥ ٪ .

#### (د) الشطة :

هي الثمار الناضجة الجافة لأنواع نبات الشطة وهي عبارة عن قرون صغيرة أو كبيرة ويشترط أن يكون لونها أحمر قاتم ذات طعم حريف جداً .

ويشترط فيها : -

- ١ - لا تقل نسبة الخلاصة الأثرية الطيارة عن ٥٠ ٪ وغير الطيارة عن ١٢ ٪ .
- ٢ - لا تقل خلاصة الكحول تركيز ( ٦٠ ٪ )

عن ٢٠ ٪ .

- ٣ - لا تزيد نسبة خلاصة نشا الشطا على ١٥ ٪ .

٤ - لا تزيد نسبة الألياف على ٢٨ ٪ .

٥ - لا تزيد نسبة الرماد الكلى على ٨ ٪ .

٦ - لا تزيد نسبة الشوائب على ٢ ٪ .

#### (هـ) القرنفل :

عبارة عن البراعم الزهرية لنبات القرنفل ولونها بني قاتم ويفضل أن يكون لحم البراعم الزهرية سميك والعنق طويلة والأغلفة الزهرية متكاملة والحجم كبير ويشترط فيه : -

- ١ - لا تزيد نسبة الشوائب بما فيها السيقان على ٧ ٪ .

- ٢ - لا تزيد نسبة الرماد الكلى على ٨ ٪ والرماد غير الذائب في الحمض على ١ ٪ .
- ٣ - لا تزيد نسبة الألياف على ١٠ ٪ .

#### (و) الحبهان :

عبارة عن ثمرة نبات الحبهان ويتراوح عدد البذور فيها من ٨ الى ١٤ بذرة . ويشترط فيها : -

- ١ - لا تقل نسبة الخلاصة الأثرية الطيارة عن ٨ ٪ .

- ٢ - لا تزيد نسبة الرماد الكلى على ٦ ٪ .
- ٣ - لا تزيد نسبة الرماد غير الذائب في الحمض على ٢٢ ٪ .

- ٤ - لا تزيد نسبة خلاصة نشا الحبهان على ٤٠ ٪ .

- ٥ - لا تزيد نسبة الشوائب على ٣ ٪ .
- ٦ - يشترط في البذور ألا تقل نسبة الخلاصة الأثرية الطيارة عن ٣ ٪ .

#### (ز) المستكة :

هي الإفرازات الصمغية الطبيعية لسيقان نبات المستكة حيث تجمع في أواني على شكل بلورات ويجب أن تكون متجانسة الشكل ذات لون بلورى - جافة - وأن تكون لها رائحة نفاذة وخالية من الشوائب .

## (ح) القرقة :

- هي عبارة عن اللحاء الجاف لنبات القرقة .
- وهي اما أن تكون قرقة سيلان ( دار صيني ) ويشترط فيها : -
- ١ - لا تقل نسبة الخلاصة الاثرية الطيارة عن ١ ٪ .
- ٢ - لا تزيد نسبة الرماد الكلى عن ٧ ٪ .
- ٣ - لا تزيد نسبة الشوائب بما فيها اللحاء الخارجى على ٣ ٪ .

او قرقة صيني ويشترط فيها : -

- ١ - لا تقل نسبة الخلاصة الاثرية الطيارة عن ١٥ ٪ .
- ٢ - لا تزيد نسبة الشوائب على ٥ ٪ .

ويشترط في لحاء القرقة أن يكون : -

- ١ - سهل الكسر .
- ٢ - مقبول الرائحة ويعطى مستخلص مائى جديد الطعم والرائحة .

## مادة ٣ - التعبئة :

تعبأ التوابل فى العبوات المناسبة غير المنفذة للرطوبة ويدون عليها البيانات التالية : -  
الصنف والحالة

الوزن الصافى والقائم .

بلد المنشأ واسم المعبئ أو علامته التجارية

## مادة ٤ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

## مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره مليون واحد عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٦ - تضاف التوابل الى (المرفق رقم ٥) الواردات الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الاشارة اليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٧٨

بشأن حظر تصدير الفاصوليا الجافة (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن فرض رسم على صادرات الفاصوليا الجافة ،

وبناء على كتاب وزارة التموين رقم ٤٣١ المؤرخ فى ١٧ / ٤ / ١٩٧٨ ،

قرر:

مادة ١ - يحظر تصدير الفاصوليا الجافة المحلية ويتضمن هذا الحظر الكميات التى حصلت على موافقات سابقة ولم يتم شحنها حتى الآن .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ١٧ / ٤ / ١٩٧٨ ،



## قرار وزاري رقم ٦٠٤ لسنة ١٩٧٨

## بالرقابة على تصدير عصير المانجو (١)

## وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير :

وعلى القرار رقم ١٢٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

## قرر :

مادة ١ - يضاف عصير المانجو تحت البند (ح) الملبات / ٥ في المرفق رقم (٤) الملحق بالقرار رقم ١٢٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الاشارة اليه .

## مادة ٢ - يشمل عصير المانجو :

( أ ) عصير المانجو الطبيعي

( ب ) عصير المانجو المجهز

( ج ) عصير المانجو المركز

( د ) عصير المانجو المجمد

## مادة ٣ - المواصفات :

يجب ان يتوافر في عصير المانجو المعبأ بأنواعه عند الانتاج ما تتضمنه المواصفة القياسية رقم ٧٠/٦٨٥ وعلى الاخص عند التصدير المواصفات الموضحة بعد :

- متجانس القوام واللون محتفظا بطعم المانجو التامة النضج .

- خاليا من الطعم الغريب الناتج من عصير اجزاء من القشور أو البذور .

- الا تقل نسبة المواد الصلبة الذائبة في العصير الطبيعي عن ١٤٪ وفي العصير المجهز عن ١٨٪ وفي العصير المركز عن ٤٠٪ .

- الا تزيد نسبة الحموضة مقدرة كحمض ستريك على ١.٢٪ في العصير الطبيعي ، ٦.١٪ في العصير المجهز، ٣٪ في العصير المركز.

- ألا يحتوى على مواد ملونة صناعية أو محليات صناعية .

- يجوز اضافة احدى المواد الحافظة بحيث لا تزيد نسبتها عن المصرح به قانونا .

- يجوز اضافة مواد محسنة للقوام أو مضادات الاكسدة من المسموح بها صحيا .

- خالية من الاحياء الدقيقة الممرضة .

- ألا تزيد نسبة الزرنيخ على ١ جزء في المليون والرساوص على ٢ جزء في المليون والنحاس على ١٠ جزء في المليون والتصدير على ٣٠٠ جزء في المليون .

## المبوات :

- يجب ان تكون الاوعية المستخدمة في التعبئة مطابقة لقرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٥٧/٧٩٨ في شأن الاوعية المستخدمة في تعبئة المواد الغذائية وكذا المواصفات القياسية للمبوات الصفيح المصنعة آليا لتعبئة المواد الغذائية رقم ١٥٣/١٩٦٥ وعلى الاخص :

- ان يكون الضغط داخل العبوة اقل من الضغط الجوي العادى ولا يزيد على ٣١٥ ملم / زئبق .

- ان يكون الورنيش المستخدم في العلب الصفيح من الانواع المضادة للحموضة .

- ان تكون جدران المبوات سليمة وخالية من التآكل المعدنى .

- وفي حالة العصير المجمد يشترط ان يعبا في عبوات من البولى ايثلين غير المنفذ للرطوبة أو ورق الكرتون المطفى بطبقة من الشمع وأن تكون الاغطية محكمة ثم تعبأ في صناديق من الكرتون المقوى أو الخشب .

## مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

( أولا ) التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة من حيث الحالة المعبا عليها العصير .

( ثانيا ) التعبئة :

يجب أن يعبأ عصير المانجو في علب توضع في طرود على أن تكون جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون الطرود مغلقة بأحكام ومختومة بخاتم الرقابة .

ويجب أن يتم شحن العصير المجمد في ثلاجات وسائل النقل بحيث لا تزيد درجة الحرارة على - ١٥ مئوي .

مادة ٥ - البيانات الخارجية :

تكتب على بطاقات تلتصق على كل علة وعلى كل طرد البيانات الآتية :

( أ ) النوع ( عصير مانجو ) والحالة ( طبيعي - مجهز - مركز - مجمد ) .

( ب ) الوزن الصافي ويجوز اضافة الوزن القائم أيضا .

( ج ) نسبة المواد المضافة .

( د ) نسبة المواد الصلبة الكلية الذائبة .

( هـ ) الرقم الكودي الدال على تاريخ التعبئة ورقم عملية التشغيل .

( و ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية او بلغة اجنبية .

( ز ) انتاج مصر .

( ح ) اسم المصدر .

( ط ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

( ك ) اسم المنتج وعنوانه .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة

تتناسب مع حجم العلة او الطرد بمادة ثابتة اللون .

مادة ٦ - رسم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره مليم واحد عن كل الف علة بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليم لكل رسالة .

مادة ٧ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز سبعة ايام من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير واذا كان اليوم الاخير يوم عطلة رسمية ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد الى اليوم الاول من ايام العمل الرسمية .

ويجب أن تصحب الرسالة بشهادة من الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي تتضمن بيانات الرسالة وانها قامت بالاشراف على تصنيعها .

مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٦٠ يوما خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره .

قرار وزاري رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير الباميا الخضراء المعلبة (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له .

قرر :

مادة ١ - تضاف البامية الخضراء المعلبة

تحت البند (ج) المعلبات/ في المرفق رقم (٤)



الملحق بالقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف  
الإشارة إليه .

## مادة ٢ - المواصفات :

يجب أن تتوافر في الباميا الخضراء المعلبة  
عند الإنتاج ما تضمنته المواصفة القياسية رقم  
٧٦/٣٦٠ وعلى الأخص عند التصدير المواصفات  
الموضحة بعد :

### ١ - الثمار :

يجب أن تكون الثمار :

- خضراء طازجة غضة وليست في مرحلة  
نهاية النضج .

- متماثلة اللون والحجم والليونة .

- خالية من الاصابات الفطرية أو الحشرية  
أو آثارها .

- خالية من المواد الملونة الصناعية .

- خالية من الطعم والرائحة الغريبة .

### ٢ - المحلول :

- لا يقل حجم المحتويات عن ٩٠٪ من السعة  
المائية للعبوة .

- لا يقل الوزن المصفى عن ٦٥٪ من وزن  
المحتويات في الرتبة الأولى ، ٦٠٪ في الربتين  
الثانية والثالثة .

- يكون محلول التعبئة ذو قوام جيلاتينى  
خفيف رائق .

- خاليا من المواد الحافظة .

- يجب ألا تزيد نسبة ملح الطعام على ٢٪  
من وزن المحتويات ويجوز إضافة أملاح  
الكالسيوم ( كلوريد الكالسيوم - لاكتات  
الكالسيوم - جليوكونات الكالسيوم ) بشرط  
ألا تزيد نسبتهما في المنتج النهائى على ٣٥ جزء  
في المليون مقدرة ككالسيوم .

- يجب ألا تزيد نسبة الحموضة على ٣ في  
الآلف من وزن المحتويات مقدرة كحمض ستريك  
مائى .

- خاليا من الاحياء الدقيقة الممرضة والمسببة  
للفساد .

- يجوز إضافة صلصة الطماطم وبعض  
التوابل بقصد تحسين القوام وفى حانة التعبئة  
فى محلول الصلصة يجوز إضافة التوابل المصرح  
بها بقصد تحسين الطعم وتكون نسبة المواد  
الصلبة الذائبة فى محلول التعبئة لا تقل  
عن ٦٥٪ .

- ألا تقل نسبة المواد الدهنية فى حالة  
إضافتها عن ٤٪ من وزن المحتويات .

- ألا يزيد حد القصدير على ٢٥٠ جزء فى  
المليون مقدرا كقصدير .

### ٣ - العبوات :

يجب أن تكون العبوات مطابقة للقرار  
الجمهورى رقم ٥٧/٧٩٨ والخاص بالأوعية  
المستخدمة فى تعبئة المواد الغذائية وكذا  
المواصفات القياسية للعبوات الصفيح المصنعة  
آليا لتعبئة المواد الغذائية رقم ١٥٣/١٩٦٥ وعلى  
الأخص :

- ألا يقل التفريغ داخل العبوة عن ١٠٠ ملم  
زئبق .

- أن تكون العبوات مطلية من الداخل بطبقة  
من الطلاء المناسب .

- أن تكون جدران العبوات من الداخل سليمة  
وخالية من التآكل المعدنى .

مادة ٣ - تصدير الباميا الخضراء المعلبة من  
الرتب الآتية :

### الرتبة الأولى :

وهى ما لا يزيد فيها طول الثمار دون الكأس  
على ٣ سم ويسمح بالتجاوز عن هذا الحد  
بنسبة لا تزيد على ٥٪ .

### الرتبة الثانية :

وهى ما لا يزيد فيها طول الثمار دون الكأس  
على ٥ سم ويسمح بالتجاوز عن هذا الحد  
بنسبة لا تزيد على ٥٪ .

### الرتبة الثالثة :

وهي ما لا يزيد فيها طول الثمار دون الكأس على ٥ سم ويسمح بالتجاوز عن هذا الحد بنسبة لا تزيد على ٥ ٪ .

### مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

#### أولا : التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة .  
ثانيا : التعبئة .

يجب أن تعبأ الباميا الخضراء في علب توضع في طرود على أن تكون جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون الطرود مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم الرقابة .

### مادة ٥ - البيانات الخارجية :

تكتب على بطاقات تلصق على كل علبة وعلى كل طرد البيانات الآتية :

- ( أ ) النوع ( بامية خضراء )
  - ( ب ) الرتبة وحجم الثمار .
  - ( ج ) الوزن الصافي ويجوز إضافة الوزن القائم أيضا .
  - ( د ) النسبة المئوية للمواد المضافة .
  - ( هـ ) الرقم الكودى الدال على تاريخ التعبئة ورقم عملية التشغيل .
  - ( و ) الرقم المسلسل للرسالة .
- وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

- ( ز ) إنتاج مصر .
- ( ح ) اسم المصدر .
- ( ط ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .
- ( ك ) اسم المنتج وعنوانه .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز إضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العلبة أو الطرد بمادة ثابتة اللون .

### مادة ٦ - رسم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره مليون واحد عن كل ألف علبة بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليون لكل رسالة .

### مادة ٧ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير وإذا كان اليوم الأخير يوم عطلة رسمية ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد الى اليوم الأول من أيام العمل الرسمية .

ويجب أن تصحب الرسالة بشهادة من الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى تتضمن بيانات الرسالة وأنها قامت بالاشراف على تصنيعها .

### مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون مهلة الشحن المحددة للرسالة ٦٠ يوما خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير الياف الكتان (١)

### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الياف الكتان ،

### قرر :

#### مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون الياف الكتان :

- ذات رائحة طبيعية خالية من التعفن أو أى رائحة غير مقبولة .
- ذات لون طبيعى ، وهو اللون السمنى أو الأصفر الفاتح ، وقد يميل الى الازدوازى .



- الا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١٢٪ .

مادة ٢ - التصنيف :

يقسم الكتان حسب طريقة استخراج الليف وحالته الى الآتى :

أولا - ألياف غير معطونة ومنها :

( ١ ) ألياف غير معطونة (١) : وهى حزم الاليف التى تنتج من تصنيع القش الأصفر السليم دون تعطينه وهى غير متوازية ولا تقل درجة نظافتها عن ٨٥٪ ولا تحتوى على الحشائش والعروس ( اطراف العيدان ) الا فى حدود ١٪ فقط .

(ب) ألياف غير معطونة (٢) : وهى خلطة الاليف الناتجة من تصنيع القش الأصفر دون تعطينه وهى غير متوازية ولا تقل درجة نظافتها عن ٦٠٪ وتحتوى على الحشائش والعروس .

ثانيا - ألياف معطونة ومنها :

١ - الكتان الشعر : وهو حزم ألياف الكتان المتوازية التى لا يقل طولها عن ٣٥ سم المتماثلة الأطوال ، وتكون مجمعة على شكل كفوف منتظمة ملفوفة ومربطة فى ربط محكمة ، ولا تقل درجة نظافتها عن ٩٦٪ ومنها :

( ١ ) الشبر الطويل : ولا يقل طوله عن ٥٥ سم .

(ب) الشعر القصير : وطوله يتراوح بين ٣٥ - ٥٥ سم .

٢ - الكتان المنفوش : وهو حزم ألياف الكتان التى لا يقل طولها عن ٣٥ سم غير المتوازية ( المنفوشة ) ولا تقل درجة نظافتها عن ٩٤٪ ومنها :

( ١ ) المنفوش توربين : وهى المصنعة على التوربينات ومظهرها شريطى .

(ب) المنفوش مراوح : وهى المصنعة على المراوح ومظهرها مفكك .

٣ - الكتان المنفوش ( ألياف كلية ) : وهو خليط حزم الاليف التى لا تقل طولها عن ١٢ سم غير المتوازية ( المنفوشة ) ولا تقل درجة نظافتها عن ٩٢٪ .

٤ - مشاق كتان : وهو حزم الاليف القصيرة نسبيا المتخلقة عن تصنيع الكتان ومنها :

( ١ ) قطعة الفرز : وهى حزم ألياف الكتان القصيرة المتشابكة والخالية من العقد ولا تقل درجة نظافتها عن ٩٤٪ .

(ب) المشاق ويشمل :

- مشاق (١) : وهو حزم ألياف الكتان ذات الأطوال المختلفة غير المتوازية المتشابكة وبها عقد ولكنها خالية تقريبا من العروس ودرجة نظافتها لا تقل عن ٩٢٪ .

- مشاق (٢) : وهو حزم الاليف ذات الأطوال المختلفة غير المتوازية المتشابكة وبها عقد وبها عروس ودرجة نظافتها لا تقل عن ٨٥٪ .

٥ - عوادم الكتان : وهى خليط من حزم الاليف القصيرة المتخلقة عند تصنيع الكتان ومنها :

( ١ ) العروس : وهو خليط الاليف غير النظيفة الموجودة فى التفريغ القمى ( العروس ) وهى متشابكة ولا تقل نسبة الاليف بها عن ٦٠٪ .

(ب) القطاع النظيف : وهو عبارة عن فضلات الاليف القصيرة المتشابكة مخلوطة بالشوائب ولا تقل نسبة الاليف به عن ٧٠٪ .

(ج) القطاع العادى : ولا تقل نسبة الاليف به عن ٥٠٪ .

ثالثا - ألياف أجريت عليها عمليات صناعية وتشمل :

١ - كتان شعر مسرح : وهو ألياف الكتان الشعر المسرحة وهو مكون من حزم ألياف متوازية مفككة ، منتظمة الأطوال لا يقل طولها عن ٥٠ سم ولا تقل درجة نظافتها عن ٩٨٪ .

٢ - شريط كتان : وهو عبارة عن الياف مسرحة على شكل شريطى طولى ولا تقل درجة نظافته عن ٩٨٪ .

٣ - قطعة التسريح : وهى عبارة عن حزم الياف الكتان القصيرة المفككة نتيجة تسريحها وهى خالية من العقد ولا تقل نظافتها عن ٩٤٪ .

٤ - مشاق مفتوح : وهو عبارة عن حزم الياف مفككة نتيجة تسريحها على الكارد أو المشط متوسطة الطول ، ولا تقل درجة نظافتها عن ٩٢٪ .

٥ - شريط مشاق : وهو عبارة عن مشاق مفتوح على شكل شريط طولى ولا تقل درجة نظافته عن ٩٤٪ .

٦ - عادم كارد : وهو عبارة عن بقايا تسريح المشاق على الكارد ، وهو خليط من الياف قصيرة مفككة وشوائب ، ولا تقل درجة نظافته عن ٤٠٪ .

### مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

#### أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على الياف كتان من نفس الحالة .

#### ثانيا - التعبئة :

تصدر الياف الكتان مكبوسة باحكام على شكل بالات مخزومة بأربطة متينة على أن يكون القماش المصنوعة منه البالات سليما وجافا ونظيفا وخاليا من الرائحة الغريبة وأن تكون البالات متماثلة فى الحجم والوزن وبالمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ولا يجوز تصدير الرسالة اذا اختلف وزن أحد بالاتها بنسبة تزيد على ٣٪ ويثبت المصدر رصاصة فى أحد أربطة كل بالة بكيفية يتعذر معها فتحها لوضع خاتم فرع الهيئة المختص عليها .

### مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضح على كل بالة البيانات الآتية :

( أ ) حالة الكتان .

(ب) الوزن القائم والصافى .

(ج) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة اجنبية .

( د ) انتاج مصر .

(هـ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية .

ويجوز اضافتها بلغة اجنبية وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم الباله وبمادة ثابتة اللون .

### مادة ٥ - رسم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ٥٠٠ مليما عن الطن الواحد أو كسور الطن .

### مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد بالات الرسالة :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من ايام العمل الرسمية .

ويجب الا تزيد عدد بالات الرسالة على ١٠٠ بالة .

### مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٣٠ يوما خلاف يوم الاذن بالتصدير .

### مادة ٨ - يلغى القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٦٩

بالرقابة على تصدير الياف الكتان .

### مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية.

ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .



## قرار وزاري رقم ٦١٠ لسنة ١٩٧٨

### بالرقابة على تصدير الورد (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة  
على تصدير الورد ،

#### قرر :

مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون الورد :

- من صنف واحد تام التلوين وفي حالة  
مناسبة من النضج لا يقل ارتفاع البرعم الزهري  
عن ٣٥ مم .

- سليمة وخالية تماما من العيوب الشكلية  
ومن الاصابة بالامراض والحشرات وآثارها أو  
التشوهات أيا كانت أسبابها وذلك بالنسبة  
للساق والبرعم الزهري والاوراق .

يجب أن تكون الساق :

- مستقيمة خضراء نضرة حديثة القطف .

- خالية من الركب والتفرعات الجانبية .

ويجب أن تكون الوراق :

- خضراء نضرة لامعة .

- سليمة خالية من التمزق أو التشويه أو  
الاصفرار أو التجعد المتسبب عن الامراض  
والحشرات وآثار الاتربة .

ويسمح بالتجاوز عن مواصفات الورد  
والتصنيف والنضج في البراعم بناء على طلب  
المستورد وطبقا للظروف التي تقرها الهيئة العامة  
للقابة على الصادرات والواردات .

مادة ٢ - يصدر الورد من الرتب الآتية :

١ - رتبة ممتاز : وهي ما لا يقل طول العود  
فيها عن ٧٥ سم .

٢ - رتبة أولى : وهي ما يقل طول العود فيها  
عن ٧٥ سم حتى ٦٥ سم .

٣ - رتبة ثانية : وهي ما يقل طول العود  
فيها عن ٦٥ سم حتى ٥٥ سم .

٤ - رتبة ثالثة : وهي ما يقل طول العود فيها  
عن ٥٥ سم حتى ٤٠ سم .

مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

ويجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة  
وتحتوى على أزهار من نفس الصنف والرتبة .

ثانيا - التعبئة :

يحزم الورد في ربط لا تزيد كل منها على ٢٠  
عود على أن تكون أعواد الربطة الواحدة متساوية  
في الطول ودرجة النضج وبحيث تكون القواعد  
كلها في مستوى واحد وكذلك البراعم الزهرية  
وأن تكون أزهار الربطة الواحدة متجانسة في  
الصنف واللون ودرجة نضج البراعم .

وتلف كل ربطة بورق مناسب بحيث تغطى  
البراعم الزهرية وتربط العيدان برباط واحد  
مناسب قرب القاعدة .

وتعبأ الربط في عبوات من الكرتون المقوى أو  
أى عبوة أخرى تقرها الهيئة العامة للرقابة على  
الصادرات والواردات على أن ترص الربط في  
طبقات لا تتجاوز أربعة طبقات بحيث تكون الربط  
ثابتة مع وضع فواصل من الورق بينها كما  
يجب أن تبطن العبوات بورق مناسب .

ويجب أن تكون العبوات جديدة وسليمة  
ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة  
الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات ومغلقة  
باحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويجوز أن تحتوى العبوة الواحدة على أكثر  
من صنف بشرط أن تكون كل ربطة من صنف  
واحد وأن تكون الربطة كلها من نفس الرتبة .

**مادة ٤ - البيانات الخارجية :**

يوضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة ( ورد ) والصنف أو الاصناف .

( ب ) الرتبة .

( ج ) عدد الربط وعدد الاعواد فى كل ربطة ومجموع الاعواد فى كل عبوة .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

**مادة ٥ - رسوم الفحص :**

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من اكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :**

تفحص الرسالة بمجرد تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

**مادة ٧ - مهلة الشحن :**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٢٤ ساعة من وقت تسليم شهادة الاذن بالتصدير ويجب أن يتم الشحن بالطريق الجوى .

**مادة ٨ -** يلغى القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الورد .

**مادة ٩ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قرار وزارى رقم ٦١١ لسنة ١٩٧٨**

**بالرقابة على تصدير ازهار الزنبق (التيبروز)<sup>(١)</sup>**

**وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الزنبق ،

**قصر :**

**مادة ١ -** المواصفات :

يجب أن تكون النورات :

- ذات حامل نورى قوى معتدل ولا يقل ارتفاع الجزء الحامل للبراعم والازهار عن ٢٠ سم .

- سليمة خالية تماما من العيوب الشكلية ومن الاصابة بالامراض والحشرات وآثارها .

- ألا يزيد عدد الازهار القاعدية المتفتحة على ٥ ازهار .

**مادة ٢ -** التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ازهار من نفس الصنف ( مجوز - نصف مجوز - مفرد ) .

ثانيا - التعبئة :

تحزم النورات فى ربط لا تزيد كل منها على

(١) الوقائع المصرية العدد ١٦ (تابع) فى ١٨/١/١٩٧٩



١٠ نورات على أن تكون أزهار الربطة الواحدة في اتجاه واحد ومن صنف واحد متساوية في الطول وتلف كل ربطة بورق مناسب وتربط برباط قرب القاعدة وتعبأ النورات في علب من الكرتون المقوى في طبقتين بالتبادل أو أى عبوات أخرى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات الواردات .

ويجب أن تكون العبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة ومتماثلة في النوع والمواصفات ومغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

**مادة ٣ - البيانات الخارجية :**

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة ( أزهار زنبق ) والصنف .

( ب ) عدد الربط وعدد النورات في كل ربطة ومجموع النورات في كل عبوة .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

**مادة ٤ - رسوم الفحص :**

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها إذا كانت الرسالة تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٥ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة:**

تفحص الرسالة بمجرد تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

**مادة ٦ - مهلة الشحن :**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٢٤ ساعة من وقت تسليم شهادة الاذن بالتصدير ويجب أن يتم الشحن بالطريق الجوى .

**مادة ٧ -** يلغى القرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الزنبق .

**مادة ٨ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قرار وزاري رقم ٦١٢ لسنة ١٩٧٨**

**بالرقابة على تصدير أزهار الجلاديولس (١)**

**وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير أزهار الجلاديولس ،

**قصر :**

**مادة ١ -** المواصفات :

يجب أن تكون النورات :

- من صنف واحد .

- ذات حامل نوري مستقيم قوى النمو .

- أن تكون الاوراق خضراء اللون سليمة خالية من التمزق والتشويه والاصفرار والتجعد وخالية من الاصابة بالامراض والحشرات وآثارها .

- أن يكون البرعم الزهرى القاعدى كاملاً التكوين والبتلات ملتفة تامة التلوين .

**مادة ٢ -** تصدر أزهار الجلاديولس من الرتب الآتية :

رتبة أولى : وهى ما لا يقل طول الحامل النورى فيها عن ١٢٠ سم فى الأصناف العادية و ١٠٠ سم فى الأصناف ذات الألوان الصفراء ولا يقل عدد البراعم عن تسعة .

رتبة ثانية : وهى ما يقل طول الحامل النورى فيها عن ١٢٠ سم ولا يقل عن ٩٠ سم فى الاصناف العادية ويقل عن ١٠٠ سم ولا يقل عن ٨٠ سم فى الاصناف ذات الالوان الصفراء ولا يقل عدد البراعم عن ثمانية .

رتبة ثالثة : وهى ما يقل طول الحامل النورى فيها عن ٩٠ سم ولا يقل عن ٨٠ سم فى الاصناف العادية ويقل عن ٨٠ سم ولا يقل عن ٧٠ سم فى الاصناف ذات الالوان الصفراء ولا يقل عدد البراعم عن سبعة .

ويسمح بتصدير الاصناف القزمية المميزة بصفر الاوراق وقصر الحامل النورى دون التقيد بالشروط السابقة .

ويجوز أن يحتوى الصندوق الواحد على أكثر من صنف بشرط أن تكون كل رابطة من صنف واحد .

**مادة ٣ -** التجانس والتعبئة :

أولاً - التجانس : يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على أزهار من نفس الصنف والرتبة فى حالة التصنيف .

ثانياً - التعبئة : يحزم الجلاديولس فى ربط لا تزيد كل منها على ١٢ نورة على أن تكون متساوية فى الطول ودرجة النضج .

وتعبأ الربط فى عبوات من الكرتون المقوى أو أى عبوة أخرى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات على أن ترص الربط فى طبقتين أو ثلاثة بالتبادل حسب حجم الربط بحيث تكون القواعد الى الداخل والأزهار الى الخارج ويجب أن تبطن العبوات بورق مناسب .

كما يجب أن تثبت الربط داخل الصندوق

بقطعة أو بقطعتين من الخشب الخفيف تثبت عرضياً بمسامير بجوانب الصندوق أو بأى طريقة حفظاً للأزهار من التلف أثناء النقل أو الشحن .

ويجب أن تكون العبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات ومغلقة بأحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

**مادة ٤ -** البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة ( أزهار الجلاديولس ) والصنف أو الاصناف .

( ب ) الرتبة .

( ج ) عدد الربط وعدد الاعواد فى كل ربطة ومجموعة الاعواد فى كل عبوة .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

**مادة ٥ -** رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها إذا كانت الرسالة تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .



**مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة:**

تفحص الرسالة بمجرد تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

**مادة ٧ - مهلة الشحن :**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٢٤ ساعة من وقت تسليم شهادة الاذن بالتصدير ويجب أن يتم الشحن بالطريق الجوى .

**مادة ٨ -** يلغى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الجلادايوس .

**مادة ٩ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قرار وزارى رقم ٦١٣ لسنة ١٩٧٨****بالرقابة على تصدير بذور الحلبة (١)****وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير بذور الحلبة ،

**قـرـر :****مادة ١ -** المواصفات :

يجب أن تكون بذور الحلبة :

- سليمة ونظيفة ذات رائحة طبيعية وخالية من البذور المتعفنة .

- خالية من الاصابة بالحشرات والامراض .

- ذات لون أصفر أو أخضر مائل الى الصفرة .

- ألا تقل نسبة الزيت عن ٦٪ .

- ألا تزيد نسبة الرماد الكلى على ٦٪ .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١٠٪ .

على أن تجرى هذه التقديرات بالطرق الرسمية .

ويسمح بالتجاوز عن وجود :

( أ ) حبوب ضامرة ومجمدة ومتبقعة وسوداء وحبوب ومواد غريبة بنسبة ٢٪ بالوزن .

(ب) حشرات ميتة بشرط تقديم ما يثبت قبول المستورد لها وتدخل ضمن نسبة المواد الغريبة .

والحبوب الغريبة : هى الحبوب المخالفة للحلبة .

والمواد الغريبة : هى العظمى والحصى والشوائب وبذور الحشائش .

**مادة ٢ -** التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة .

ثانيا - التعبئة :

تعبأ الحلبة فى عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة باحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

**مادة ٤ -** البيانات الخارجية :

يوضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة ( بذور حلبة ) .

(ب) الوزن القائم والصافى .

(ج) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

(هـ) اسم المصدر .

(و) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان اليوم الاخير يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من أيام العمل الرسمية

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٣٠ يوما خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير بذور الحلبة .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،

قرار وزاري رقم ٦١٤ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير الينسون (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الينسون ،

قرر :

مادة ١ - المواصفات :

يجب ان تكون ثمار الينسون :

- سليمة ونظيفة خالية من الثمار المتعفنة .
- خالية من الاصابة بالحشرات والامراض .
- لا تقل نسبة الزيت الطيار عن ١٥ ٪ .
- لا تزيد نسبة الرماد الكلى على ١١ ٪ .

- لا تزيد نسبة الرماد غير الذائب في الحمض على ٢٥ ٪ .

- لا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١٠ ٪ .

على ان تجرى هذه التقديرات بالطرق الرسمية .

ويسمح بالتجاوز عن وجود :

( ١ ) حبوب غريبة ومواد غريبة بنسبة ٥ ٪ بالوزن .

(ب) حشرات ميتة بشرط تقديم ما يثبت قبول المستورد لها وتدخل ضمن نسبة المواد الغريبة .

والحبوب الغريبة : هي الحبوب المخالفة لثمار الينسون .

والمواد الغريبة : هي الطمي والحصى والشوائب وبذور الحشائش والحشرات الميتة ( ان وجدت ) .



## مادة ٢ - التجانس والتعبئة :

أولاً - التجانس : يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة .

ثانياً - التعبئة : يجب أن يعبأ الينسون في عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

## مادة ٣ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « ينسون » .

( ب ) الوزن القائم والصافي .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) إنتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

## مادة ٤ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها إذا كانت الرسالة تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

## مادة ٥ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص وإذا كان اليوم الاخير يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجة امتد الميعاد لليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

## مادة ٦ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٣٠ يوما خلاف الاذن بالتصدير .

## مادة ٧ - يلغى القرار رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الينسون .

## مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

## قرار وزاري رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٨

### بالرقابة على تصدير النعناع (١)

### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير النعناع ،

### قرر :

## مادة ١ - يصدر النعناع من أحد الصنفين الآتيين :

١ - النعناع البلدى .

## ٢ - النعناع الفلفلي .

ويصدر على احدى الحالتين الآتيتين :

( ١ ) نعناع ورق : وهو عبارة عن أوراق النعناع الكاملة واجزائها التي لا تقل عن نصف الورقة .

(ب) نعناع مجروش : وهو جزئيات ورق النعناع التي تقل عن نصف الورقة .

## مادة ٢ - المواصفات :

يجب أن يكون النعناع :

- من صنف واحد

- ذا لون ورائحة طبيعيين .

- نظيفا خاليا من الشوائب والتكتل والتعفن .

- لا تقل نسبة زيت النعناع عن ١٪ في الصنف البلدي ، ٥.٠٪ في الصنف الفلفلي .

- لا تزيد نسبة الرماد الكلى على ١٢٪

- لا تزيد نسبة الرماد غير الذائب في الحمض على ٢٪ .

- لا تزيد نسبة الرطوبة به على ١٠٪ .

على أن تجري هذه التقديرات بالطرق الرسمية .

ويسمح بالتجاوز عن وجود :

(١) أجزاء سيقان بنسبة ٣٪ بالوزن .

(ب) شوائب بنسبة ٢٪ بالوزن .

(ج) نعناع مجروش بنسبة ٥٪ بالوزن .

( د ) زيادة نسبة الرطوبة الى ١١٪ عند الفحص في الموانئ البحرية .

## مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس : يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على نعناع من نفس الصنف والحالة .

ثانيا - التعبئة : يعبأ النعناع في عبوات

سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

## مادة ٤ - البيانات الخارجية :

يوضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( ١ ) كلمة « نعناع » وصنفه وحالته ( ورق أو مجروش ) .

(ب) الوزن القائم والصافي .

(ج) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية او بلغة اجنبية .

( د ) انتاج مصر .

(هـ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

## مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥. اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠. اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة فأكثر .

١٠٠. عن كل عبوة اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من ٥٠ عبوة وأكثر .

## مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كاث اليوم الاخير يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب



نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من ايام العمل الرسمية .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ثلاثين يوما خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير النعناع .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزاري رقم ٦١٦ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير الكزبرة (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الكزبرة ،

قرر :

مادة ١ - المواصفات :

يجب ان تكون ثمار الكزبرة :

- سليمة ونظيفة ذات رائحة طبيعية خالية من الثمار المتعفنة .

- خالية من الاصابة بالحشرات والامراض .

- ذات لون اخضر مائل للصفرة .

- لا تقل نسبة الزيت الطيار عن ٣٪ .

- لا تزيد نسبة الرماد الكلى على ٧٪ .

- لا تزيد نسبة الرماد غير الدائب في

الحمض على ١٥٪ .

- لا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١٠٪ .

على ان تجرى هذه التقديرات بالطرق الرسمية .

ويسمح بالتجاوز عن وجود :

( ا ) حبوب غريبة ومواد غريبة بنسبة ٥٪ بالوزن .

( ب ) حشرات ميتة بشرط تقديم ما يثبت قبول المستورد لها وتدخل ضمن نسبة المواد الغريبة .

والحبوب الغريبة : هي الحبوب المخالفة للكزبرة .

والمواد الغريبة : هي الطمي والحصى والشوائب وبذور الحشائش والحشرات الميتة ( ان وجدت ) .

مادة ٢ - التجانس والتعبئة :

اولا - التجانس :

يجب ان تكون محتويات كل رسالة متجانسة

ثانيا - التعبئة :

تعبأ الكزبرة في عبوات سليمة ومثينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب ان تكون العبوات مقلقة باحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٣ - البيانات الخارجية :

يوضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( ا ) كلمة « كزبرة » .

( ب ) الوزن القائم والصافي .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية او بلغة اجنبية .

( د ) انتاج مصر .

(هـ) اسم المصدر .

(و) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٤ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من اكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠٠ عن كل عبوة اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من ٥٠ عبوة فاكثر .

مادة ٥ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان اليوم الاخير يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من ايام العمل الرسمية .

ويجب الا تزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

مادة ٦ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٣٠ يوما خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٧ - يلغى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الكزبرة .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٦١٧ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير الكركديه (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الكركديه .

قرر :

مادة ١ - لا يصدر من نبات الكركديه سوى كؤوس الازهار .

مادة ٢ - المواصفات :

يجب ان يكون كأس الزهرة :

- جافا جفافا طبيعيا .

- ذا رائحة طبيعية .

- ذا لون طبيعى (احمر فاتح او احمر داكن) .

- نظيفا .

ويسمح بالتجاوز عن وجود ٤٪ من اجزاء النبات الاخرى والاثربة .

مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

اولا - التجانس :

يجب ان تكون محتويات كل رسالة متجانسة اللون ( احمر فاتح او احمر داكن ) .

ثانيا - التعبئة :

يعبأ الكركديه فى عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب ان تكون العبوات مغلقة باحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .



## مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( ١ ) كلمة ( كركديه ) .

( ب ) الوزن القائم والصافي .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥. اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠. اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠. عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة .

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من ايام العمل الرسمية ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

## مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ثلاثون يوما خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الكركديه .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير الكراوية (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الكراوية ،

قرر :

مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون ثمار الكراوية :

- سليمة ونظيفة ذات رائحة طبيعية .

- خالية من الاصابة بالحشرات والامراض .

- ألا تقل نسبة الزيت الطيار عن ٣٪ .

- ألا تزيد نسبة الرماد الكلى على ٩٪ .

- ألا تزيد نسبة الرماد غير الذائب فى الحمض على ١٥٪ .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١٠٪ .

على أن تجرى هذه التقديرات بالطرق الرسمية .

ويسمح بالتجاوز عن وجود :

( أ ) حبوب غريبة ومواد غريبة بنسبة ٥٪ بالوزن .

(ب) حشرات ميتة بشرط تقديم ما يثبت قبول المستورد لها وتدخل ضمن نسبة المواد الغريبة .  
والحبوب الغريبة : هي الحبوب المخالفة للكرامية .

والمواد الغريبة : هي الطمي والحصى والشوائب وبذور الحشائش والحشرات الميتة ان وجدت .

مادة ٢ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة .

ثانيا - التعبئة :

تعبأ الكرامية في عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٣ - البيانات الخارجية :

يوضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « كرامية » .

( ب ) الوزن القائم والصافي .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٤ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

مليم

٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

مادة ٥ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة .  
تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص وإذا كان اليوم الاخير يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوبتجية امتد الميعاد لليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

مادة ٦ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٣٠ يوم خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٧ - يلغى القرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الكرامية .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزاري رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير الشمر (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الشمر ،

قرر :

مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون ثمار الشمر : -



- سليمة ونظيفة ذات رائحة طبيعية خالية من الشمار المتعفنة .

- ذات لون أصفر مخضر .

- خالية من الحبوب القديمة داكنة اللون .

- خالية من الاصابة بالحشرات والامراض .

- ألا تقل نسبة الزيت الطيار عن ١٥٪ .

- ألا تزيد نسبة الرماد الكلي على ١٢٪ .

- ألا تزيد نسبة الرماد غير الذائب في الحمض على ١٥٪ .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١٠٪ .

على أن تجرى هذه التقديرات بالطرق الرسمية .

ويسمح بالتجاوز عن وجود : -

( أ ) حبوب غريبة ومواد غريبة بنسبة ٥٪ بالوزن .

(ب) حشرات ميتة بشرط تقديم ما يثبت قبول المستورد لها وتدخل ضمن نسبة المواد الغريبة .

والحبوب الغريبة : هي الحبوب المخالفة للشمر .

والحبوب الغريبة : هي الطمي والحصى والشوائب وبذور الحشائش والحشرات الميتة ان وجدت .

مادة ٢ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة .

ثانيا - التعبئة :

يعبأ الشمر في عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة المسماة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٣ - البيانات الخارجية :

يوضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « شمر » .

(ب) الوزن القائم والصافي .

(ج) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

(هـ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٤ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

٢٥٠ مليم اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ مليم اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠٠ مليم اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

مادة ٥ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان اليوم الاخير يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من ايام العمل الرسمية ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

مادة ٦ - مهلة الشحن

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٣٠ يوما خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٧ - يلغى القرار رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الشمر .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

### قرار وزاري رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٧٨

#### بالرقابة على تصدير السكران (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥  
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة  
على تصدير السكران ،

#### قرر :

مادة ١ - لا يصدر من نبات السكران الاوراق  
والقلم الزهرية المجففة .

#### مادة ٢ - المواصفات :

يجب ان تكون الاوراق والقلم الزهرية لنبات  
السكران .

- خالية من الاصابة بالحشرات والامراض .  
- لا تزيد نسبة السيقان التي لا يتجاوز  
قطرها ١٠ مم على ٢٥٪ .

- لا تزيد نسبة المواد العضوية الغريبة بما  
فيها الحشرات الميتة على ٢٪ .

- لا تزيد نسبة الرماد الكلى على ٣٠٪ .  
- لا تزيد نسبة الرماد غير الذائب في  
الحمض على ١٥٪

- لا تقل نسبة اشباه القلويات عن ٧.٠٪  
محسوبة كهوسيامين .

على ان تجرى هذه التقديرات بالطرق  
الرسمية .

#### مادة ٣ - التجانس والتعبئة

أولاً - التجانس :

يجب ان تكون محتويات كل رسالة متجانسة.

ثانياً - التعبئة :

تعبأ الاوراق والقلم الزهرية لنبات السكران  
في عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية  
من الرائحة الغريبة متمثلة في النوع والمواصفات  
التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات  
والواردات .

ويجب ان تكون العبوات مغلقة بأحكام  
ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

#### مادة ٤ - البيانات الخارجية :

يوضع على كل العبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « سكران »

( ب ) الوزن القائم والصافي .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية او بلغة  
اجنبية .

( د ) انتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت )

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز  
اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة  
تناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

#### مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من عبوة واحدة فقط .



مليم

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من اكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠٠ عن كل عبوة اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من ٥٠ عبوة فاكتر .

**مادة ٦ -** ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان اليوم الاخير يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من ايام العمل الرسمية .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

**مادة ٧ -** مهلة الشحن .

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٣٠ يوما خلاف يوم الاذن بالتصدير .

**مادة ٨ -** يلغى القرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير السكران .

**مادة ٩ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قرار وزاري رقم ٦٢١ لسنة ١٩٧٨**

**بالرقابة على تصدير الحناء (١)**

**وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الحناء .

**قرر :**

**مادة ١ -** تصدر الحناء اما على هيئة أوراق او مسحوق .

**مادة ٢ -** المواصفات :

يجب ان تكون الحناء :

- نظيفة ذات رائحة طبيعية .

- متجانسة اللون ذات لون اخضر او بني في حالة الورق ومخضرة اللون في حالة المسحوق .

- خالية من التكتل والتعفن .

- خالية من العيدان ( السيقان ) ورد وكسر الطواحين في حالة الورق .

**مادة ٣ -** تصدر الحناء من الرتبتين الاتيتين : -

اولا - الحناء الورق :

( ا ) رتبة اكسترا :

ويجب الا تزيد نسبة المواد الغريبة فيها على ٢٪ ونسبة السيقان على ٣٪ .

( ب ) رتبة اولى :

ويجب الا تزيد نسبة المواد الغريبة فيها على ٣٪ ونسبة السيقان على ٤٪

ثانيا - الحناء المسحوق :

( ا ) رتبة اكسترا :

وهي ما يمر ٩٧٪ من وزنها على الاقل من غربال تحتوى البوصة المربعة منه على ٣٠ ثقب قطر ٦٤ ر مم .

( ب ) رتبة اولى :

وهي ما يمر ٩٠٪ من وزنها على الاقل من غربال تحتوى البوصة المربعة منه على ٣٠ ثقب قطر ٦٤ ر مم .

ويسمح بالتجاوز عن الآتى : -

١ - تصدير الحناء الورق ذات اللون الاخضر والبني معا .

٢ - اضافة مادة ملونة لا تضر بالجلد الى الحناء المسحوق بشرط تقديم ما يثبت موافقة المستورد على ذلك .

**مادة ٤ - التجانس والتعبئة**

أولا - التجانس :

يجب ان تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على حناء من نفس الحالة والرتبة .

ثانيا - التعبئة :

تعبأ الحناء فى عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متمائلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب ان تكون العبوات مغلقة باحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

**مادة ٥ - البيانات الخارجية :**

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « حناء ورق أو مسحوق » .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية او بلغة اجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة متناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

**مادة ٦ - رسوم الفحص**

يحصل رسم فحص قدره .

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

مليم

١٠٠ عن كل عبوة اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٧ -** ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان اليوم الاخير يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من ايام العمل الرسمية .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

**مادة ٨ - مهلة الشحن**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٣٠ يوما خلاف يوم الاذن بالتصدير .

**مادة ٩ -** يلغى القرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الحناء .

**مادة ١٠ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قرار وزارى رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٨**

**بالرقابة على تصدير البابونج (١)**

**وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البابونج ،

**قرر :**

**مادة ١ -** يصدر البانونج على احدى الحالات الآتية :

( أ ) نورات : وهى مجموعة الازهار القرصية الصفراء اللون وما يحيط بها من ازهار شعاعية ذات بتلات بيضاء .

(ب) بودرة : وهى الازهار القرصية الصفراء المفككة .

(ج) بتلات : وهى الازهار الشعاعية ذات البتلات البيضاء .

(د) مطحون : وهو ناتج طحن نبات البابونج (هـ) بذرة :

(و) عرش : وهو الاجزاء الخضرية للنبات بعد جمع المحصول .

#### مادة ٢ - المواصفات :

اولا - المواصفات العامة :

يشترط لتصدير الحالات المختلفة من البابونج ان تكون :

- نظيفة خالية من التعفن ذات رائحة طبيعية

- سليمة خالية من الحشرات الحية وآثار الاصابة بالامراض والحشرات .

- ويسمح بنسبة لا تتجاوز ٣٪ من السيقان والمواد الغريبة بحيث لا تتضمن حشرات ميتة الا فى حالة قبول المستورد لذلك .

ثانيا - المواصفات الخاصة :

كما يشترط علاوة على ما تقدم عند تصدير كل حالة ما يأتى :

(١) النورات : ان تكون :

- متجانسة اللون ولها الرائحة المميزة لازهار البابونج الطازجة .

- كاملة التكوين تحتوى على الازهار القرصية والشعاعية .

- الا تقل نسبة الزيت الطيار عن ٠.٤ ٪ (حجما الى وزن) .

- ألا تزيد نسبة الرماد الكلى مقدرة على الوزن الجاف على ١٤٪ ولا تزيد نسبة الرماد غير الذائب فى الحمض منه على ٤٪ .

ألا تزيد نسبة الرطوبة فيها على ١٠٪ .

(ب) البودرة : أن تكون :

- متجانسة اللون ولها الرائحة المميزة لازهار البابونج .

- خالية من البذور .

- ألا تقل نسبة الزيت الطيار عن ٤٪ (حجما الى وزن) .

- ألا تزيد نسبة الرماد الكلى مقدره على الوزن الجاف على ١٤٪ ولا تزيد نسبة الرماد غير الذائب فى الحمض منه على ٤٪ .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة فيها على ١٠٪ .

(ج) البتلات : أن تكون :

- ذات لون طبيعى أبيض أو أبيض مائل الى الاصفرار .

- متجانسة اللون ولها الرائحة المميزة لازهار البابونج .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة فيها على ١٠٪ .

(د) المطحون : أن تكون :

- ألا تزيد نسبة الرماد الكلى مقدرة على الوزن الجاف على ١٤٪ ولا تزيد نسبة الرماد غير الذائب فى الحمض منه على ٤٪ .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة منه على ١٠٪ .

(هـ) البذرة : أن تكون :

- نظيفة .

- خالية من الشوائب والحشرات تماما .

(و) العرش : أن يكون :

- غير مختلط بنباتات أخرى .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة فيه على ١٤٪ .

مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

اولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة ولا تحتوى على أكثر من حالة واحدة من حالات البابونج فى حالة النورات أن توجد نسبة لا تتجاوز ٣٠٪ من الازهار القرصية .

ثانيا - التعبئة :

يجب أن يعبأ البابونج فى عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة

بخاتم فرع الهيئة المختص .



**مادة ٤ - البيانات الخارجية :**

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة ( بابونج ) ( مع اضافة الحالة التي يتم التصدير عليها من بين الحالات المذكورة في المادة (١) من هذا القرار ) .

( ب ) الوزن القائم والصافى .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( أن وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

**مادة ٥ - رسوم الفحص :**

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠٠ عن كل عبوة إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :**

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص وإذا كان اليوم الاخير يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجة امتد الميعاد لليوم الاول من ايام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة عن ٢٠٠ عبوة .

**مادة ٧ - مهلة الشحن :**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٣٠ يوما خلاف يوم الاذن بالتصدير .

**مادة ٨ -** يلغى القرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البابونج .

**مادة ٩ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قرار وزارى رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨**

**بالرقابة على تصدير الموز (١)**  
**وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الموز ،

**قرر :**

**مادة ١ -** لا يجوز تصدير الموز الا من الصنفين الهندى والمغربى .

**مادة ٢ -** المواصفات .

١ - يجب أن تكون السبائط :

- متقاربة الكفوف حول محور العنقود الزهرى ( القلس ) خالية من الكفوف الصغيرة الاصابع ( العيوش ) .

- ألا يزيد الجزء الباقى من حامل العنقود الزهرى المسمى ( الكرنافه ) فوق مستوى انحناء أصابع الكف العلوى على ١٥ سم .

- ألا يزيد الجزء الطرفى من حامل العنقود الزهرى المسمى ( اللغلوغ ) على ٧ سم بعد آخر كف من السباطة .

- ألا يقل وزن السباطة على ١٠ كجم .

٢ - يجب أن تكون الاصابع :

- من حيث الاستدارة كالآتى :

( أ ) ثلاثة أرباع :

وهى أقل درجات النضج .

وتكون فيها الثمار ذات جوانب بارزة وتشحن

للمسافات البعيدة التي تستغرق نحواً من ١٨ - ٢١ يوم .

(ب) ثلاثة أرباع ممثلته نوعاً :

وتكون فيها الثمار ممثلة نوعاً والجوانب بارزة قليلاً .

وتشحن للمسافات التي تستغرق نحواً من أسبوعين أى لاسواق شمال أوروبا .

(ج) ثلاثة أرباع ممثلة :

وتكون فيها الثمار أكثر امتلاء من السابقة وتشحن للمسافات التي تستغرق نحواً من أسبوع واحد أى لاسواق البحر الأبيض المتوسط .

(د) ممثلة :

وتكون فيها الثمار ممثلة لافة وتشحن للمسافات التي تستغرق نحواً من ٢ - ٣ أيام أى الاسواق العربية كلبان .

- سليمة نظيفة منتظمة الشكل غير متقدمة النضج ذات لون أخضر فاتح .

- غير لينة خالية من التشقق والاصفرار وآثار الصقيع .

- خالية من الاتربة والمواد الغريبة .

**مادة ٣ - مصدر الموز من الربتين الآتيتين :**

(١) رتبة اكسترا :

ويجب أن يكون الموز من هذه الرتبة فى درجة عالية من الجودة خالياً من جميع العيوب وألا يزيد عدد الاصابع فى الكيلو جرام الواحد من الكفوف على ٩ أصابع .

(ب) رتبة أولى :

ويجب أن يكون الموز من هذه الرتبة جيد . وألا يزيد عدد الاصابع فى الكيلو جرام الواحد من الكفوف على ١٤ أصابع ويسمح بالتجاوز عن وجود :

(١) ٥٪ بالوزن من الكفوف فى كل رسالة يكون عدد الاصابع فى الكيلو جرام فيها أكثر من المقرر بشترتين .

(ب) ١٠٪ بالوزن من الكفوف التى تقل درجة النضج فيها عن النسبة المقررة لجهة الاستيراد .

**مادة ٤ - التجانس والتعبئة :**

أولاً - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على موز من نفس الصنف والرتبة .

ثانياً - التعبئة :

يعبأ الموز فى عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز تعبئة السبائط فى لفائف بأن توضع مخدات من قصاصة الورق أو صوف الحشب أو قش الارز الناعم بين كفوف السباطة ثم تلف بورق من نوع ورق الجرائد ثم بطبقتين من ورق الكرافت المحشو بقش الارز الناعم الذى لا يقل وزنه عن ٢ كجم لحماية السباطة .

ويراعى ثنى الاطراف أو تثبيتها بكيفية تمنع ظهور قش الارز كما يراعى عند اللف أن تكون الكرنافه ظاهرة مع وجود فراغ حولها للتهوية وأن تحزم اللقافة بحبال من السبيط أو تغلف السبائط فى اكياس من البوليثيلين المثقوب أو ما يقوم مقامه وأن تكون سعة الثقوب ٧ مم وعلى ابعاد ٥ × ٥ سم .

أما فى حالة تعبئة الكفوف فتبطن العبوات من الداخل بورق مناسب ثم تعبأ الكفوف ويجوز لفها بورق الزبدة مع وضع مخدات من قصاصة الورق أو صوف الحشب أو قش الارز الناعم بينها .

ويجب أن تكون المواد المستعملة فى التعبئة ورائحتها طبيعية .

ويسمح بالتجاوز بنسبة لا تزيد على ٥٪ بالوزن بالزيادة فى وزن العبوة .

ويجب أن تكون العبوات معقمة باحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

**مادة ٥ - البيانات الخارجية :**

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

(١) كلمة «موز» وصنفه «هندي أو مغربي» .

(ب) الرتبة .

**قرار وزاري رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٧٨  
بالرقابة على تصدير المانجو (١)**

**وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير المانجو ،

**قرر :**

**مادة ١ -** لايجوز تصدير المانجو الا من الأصناف قليلة الألياف والتي تتحمل التصدير مثل :

الهندي بسنارة - هندي خاصة - مبروكة - عويس - قلب الثور - تيمور - كبانية - دبشة - مسك - جوليك - أرومانسى - سيلان ٤٨ . ويجوز تصدير الصنف بايرى الى البلاد التي مدة الشحن اليها خمسة أيام أو في حالة الشحن بالطائرة أو بثلاجات البواخر .

**مادة ٢ - المواصفات :**

يجب أن تكون الثمار :

- سليمة طازجة نظيفة مكتملة النمو واضحة الأكتاف وغير متقدمة النضج مقطوفة بعنق لايزيد على ٢ سم .  
- غير لينة أو مكروشة خالية من التشقق والجروح .

- خالية من الإصابة بالحشرات والأمراض .  
- خالية من الإصابة بلفحة الشمس .  
- خالية من الاتربة وأثر المواد الصمغية وآثار المبيدات الكيماوية .

ويسمح بالتجاوز عن وجود :

١ - ٥٪ بالعدد من الثمار التي يوجد عليها آثار الجروح والتشقق ولفحة الشمس والإصابة

(ج) الوزن القائم والصابى .

(د) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة اجنبية .

(هـ) انتاج مصر .

(و) اسم المصدر .

(ز) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

كما تكتب هذه البيانات على بطاقات تلتصق على الوسادة من الخارج التي تلف بها السبابة .

**مادة ٦ - رسوم الفحص :**

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

١٠٠٥ عن كل عبوة اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٧ -** ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة عن ٥٠٠ عبوة .

**مادة ٨ - مهلة الشحن :**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ثلاثة أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير .

**مادة ٩ -** يلغى القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الموز .

**مادة ١٠ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .



بالامراض والحشرات وآثار المبيدات الكيماوية والمواد الصمغية .

٢ - ١٠٪ بالوزن بين اكبر واصغر ثمرة فى كل عبوة .

مادة ٣ - مواسم التصدير :

لايصرح بتصدير المانجو قبل المواعيد المبينة بعد :

الصنف ابتداء موسم التصدير

١ - هندى بسنارة ٧/١٥

٢ - بايرى - هندى خاصة -

مبروكة عويس-جوليك ارومانسى ٨/١

٣ - قلب الثور - تيمور -

سيلان ٤٨ ٨/١٥

٤ - كبانية - دبشة - مسك ٩/١

مادة ٤ - أوزان الثمار :

يجب ألا يقل وزن الثمرة الواحدة عن :

( أ ) الأصناف الصغيرة - ( ٢٠٠ ) جم وهى :

الهندي بسنارة - الباييرى - الفونس - المسك

(ب) الأصناف المتوسطة (٣٠٠) جم وهى :

المبروكة - التيمور - هندى خاصة - جوليك

- ارومانسى - سيلان ٤٨

(ج) الأصناف الكبيرة (٤٠٠) جم وهى :

قلب الثور - كبانية - دبشة

مادة ٥ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار من نفس الصنف والحجم فى كل عبوة .

ثانيا - التعبئة :

تعبأ ثمار المانجو فى عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات من الداخل بورق مناسب مثقوب فيما عدا الصناديق الكرتون ثم تعبأ ثمار المانجو فى طبقة واحدة بكيفية تملأ فراغ العبوة

وعلى أن تملأ الفراغات البينية بقصاصات الورق- بحيث تكون الثمار ثابتة غير مضغوطة .

وتلف كل ثمرة على حدة فى ورق حريرى شفاف مرن ومتين .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٦ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « مانجو » والصنف .

(ب) عدد الثمار .

(ج) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

(هـ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( أن وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها

تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها

تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن

١٠٠ عبوة .

٠٠٥ عن كل عبوة اذا كانت الرسالة المطلوب

تصديرها تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

مادة ٨ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة فى يوم تقديم طلب الاذن

بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على

٥٠٠ عبوة .

**مادة ٩ - مهلة الشحن :**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ثلاثة أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير واذا كانت مدة الشحن تزيد على سبعة أيام يجب أن يتم الشحن في ثلاثاء البواخر على الدرجة المناسبة .

**مادة ١٠ -** يلغى القرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير المانجو .

**مادة ١١ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قرار وزاري رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٨**

**بالرقابة على تصدير الكمثرى (١)**

**وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥، المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الكمثرى ،

**قـرـر :**

**مادة ١ -** لا تصدر الكمثرى الا من صنفى الليكونت والكيفر .

**مادة ٢ - المواصفات :**

يجب أن تكون الثمار : -

- سليمة طازجة نظيفة مكتملة النمو غير متقدمة النضج منتظمة الشكل ذات لون طبيعي أخضر مصفر محتفظة بجزء من أعناقها لا يزيد على ١/٢ سم .

- غير لينة خالية من العطب والجروح والرائحة والنكهة الغريبة .

- خالية من الاصابة بالحشرات والامراض وآثار المبيدات الكيماوية .

- خالية من الرطوبة الخارجية غير الطبيعية .

**مادة ٣ -** تصدر الكمثرى من الرتبين الآتيتين :

(أ) رتبة اكسترا :

ويجب أن تكون الثمار في هذه الرتبة في درجة عالية من الجودة خالية من جميع العيوب والا يزيد عدد الثمار في الكيلو جرام الواحد على ٨ ثمار .

ويسمح بالتجاوز عن ٥٪ بالوزن من الثمار المختلفة الاحجام في كل عبوة .

(ب) رتبة أولى :

ويجب أن تكون الثمار في هذه الرتبة جيدة والا يزيد عدد الثمار في الكيلو جرام الواحد على ١٢ ثمرة .

ويسمح بالتجاوز عن وجود : -

١ - ١٠٪ بالوزن من الثمار ذات الجروح الملتئمة وغير المنتظمة الشكل وغير مكتملة النمو والمشوهة على الا يزيد العيب الواحد على ٢٪ بالوزن .

٢ - ١٠٪ بالوزن من الثمار المختلفة الاحجام في كل عبوة .

**مادة ٤ - التجانس والتعبئة :**

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار من نفس الصنف والرتبة .

(ثانيا) التعبئة :

تعبأ ثمار الكمثرى في عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات بورق مناسب على أن تلف الثمار في ورق حريري شفاف مرن ومتين وتعبأ في طبقات بطريق التبادل وبكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث تكون الثمار ثابتة غير مضغوطة .

واذا كانت فترة الشحن تزيد على ثلاثة أيام

يجب أن يتم الشسحن في ثلاثيات البواخر على الدرجة المناسبة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص :

مادة ٥ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :-

( أ ) كلمة « كمثرى » والصنف .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافي .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره : -

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها

تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها

تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠

عبوة .

٥٠٥ عن كل عبوة اذا كانت الرسالة المطلوب

تصديرها تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة:

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم

اسلى لثاد بنج تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع

الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم عطلة ولم

يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد

لليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٥

عبوة .

مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة خمسة

أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - يلغى القرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٩

بالرقابة على تصدير الكمثرى .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع

المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير العنب (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة

١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة

التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار

اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة

على تصدير العنب .

قصر :

مادة ١ - لا يجوز تصدير العنب الا من

الاصناف ذات الحبات السميكة القشرة كالبنائى

والايطالى والروزاكي والرومى الاحمر والرومى

الابيض وكليوباترا .

مادة ٢ - المواصفات :

يجب أن تكون عناقيد وحبات العنب : -

- كاملة وسليمة وطازجة ونظيفة تامة التكوين

منتظمة الشكل .

- أن تكون الحبات متصلة اتصالا قويا

بالعناقيد وموزعة بانتظام على العنقود .

- خالية من الحبات التالفة والمهشمة والمجروحة

ومن الرائحة والنكهة الغريبة .

- الا تكون الاعناق الرئيسية والفرعية ذابلة

أو ملونة بلون بنى .

- خالية من الاصابة بالحشرات والامراض ومن

آثار المبيدات الكيماوية .

- خالية من آثار الاصابة بلفحة الشمس .

- خالية من الرطوبة الخارجية غير الطبيعية .



- أن يكون ٧٥٪ من الحبات ملونة باللون المميز للصنف .

مادة ٣ - يصدر العنب من الرتبين الآتيتين :

١ - رتبة اكسترا :

ويجب أن يكون العنب في هذه الرتبة في درجة عالية من الجودة خاليا من جميع العيوب .  
والا يقل وزن العنقود عن ١٥٠ جرام من العنب النباتي ، ٢٥٠ جرام من الاصناف الاخرى .

٢ - رتبة أولى :

يجب أن يكون العنب في هذه الرتبة جيد ويسمح بوجود عيوب طفيفة في الشكل واللون واصابة خفيفة بلفحة الشمس لا تتعدى القشرة الخارجية .

والا يقل وزن العنقود عن ١٠٠ جرام من الصنف النباتي ، ٢٠٠ جرام من الاصناف الاخرى .

ويسمح بالتجاوز عن الاوزان المحددة للعناقيد بنسبة ١٠٪ في كل عبوة ويستثنى من ذلك اجزاء العناقيد المضافة لاحكام التعبئة .

مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

(أولا) التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتسوى على عناقيد من نفس الصنف والرتبة ودرجة النضج .

وفيما يختص بالرتبة اكسترا يجب أن تكون العناقيد متماثلة اللون والحجم الى أكبر حد في كل عبوة .

(ثانيا) التعبئة :

يعبأ العنب في عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات بورق مناسب ويجب أن تكون التعبئة بكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث تكون العناقيد ثابتة غير مضغوطة .

وترص العناقيد في طبقة واحدة على جوانبها بحيث تكون متجهة اما نحو قاع الصندوق او الى اعلى وذلك في الرسالة الواحدة .

وفي حالة التعبئة في عبوات مكشوفة يجوز تغطيتها اما بغطاء من الخشب أو بالورق المناسب السميك ثقيل الوزن .

وفي حالة الشحن بالبواخر يجب أن تحفظ في الثلاجات على الدرجة المناسبة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة باحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص

مادة ٥ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « عنب » مع ذكر الصنف .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافي .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة اجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٥٠٥ عن كل عبوة اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على

٥٠٠ عبوة •

مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٢٤ ساعة من وقت الاذن بالتصدير ويجوز زيادة المهلة ٢٤ ساعة أخرى في حالة حفظ الرسالة بالثلاجات على أن يكون الشحن بثلاجات الباخرة حتى وصول الرسالة الى جهة الاستيراد مع أخذ اقرار على المصدر بذلك •

مادة ٩ - يلغى القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير العنب •

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره •

قرار وزاري رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الرمان (١)

### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير •

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له •

وعلى القرار رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الرمان •

### قـرـر :

مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون الثمار :

- سليمة طازجة مكتملة النمو منتظمة الشكل نظيفة ذات لون طبيعي •

- غير لبنة خالية من الثقوب والتشققات والعطب ( محتفظة بجزء من العنق لا يزيد طوله على ١ مم ) •

- خالية من الاصابة بالحشرات والامراض وآثار المبيدات الكيماوية •

- لا يزيد عدد الثمار في الكيلو جرام على ٣ ثمار •

مادة ٢ - تصدر ثمار الرمان من الرتبتين الآتيتين :

١ - رتبة اكثرا :

ويجب أن تكون الثمار ممتازة خالية من جميع العيوب

ويسمح بوجود ٥٪ بالعدد من الثمار غير المتماثلة الحجم في العبوة •

٢ - رتبة أولى :

ويجب أن تكون الثمار جيدة •

ويسمح بوجود ٥٪ بالعدد من العيوب الآتية :

( أ ) شقوق سطحية •

( ب ) أن يكون لون الثمار مائل الى الاخضرار في السطح الخارجى للقشرة •

( ج ) وجود بقع خفيفة •

( د ) عيوب شكلية •

( هـ ) لفحة الشمس •

كما يسمح بوجود ١٠٪ بالعدد من الثمار غير المتماثلة الحجم في العبوة •

مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

( اولا ) التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار من نفس الصنف والرتبة •

( ثانيا ) التعبئة :

تعبأ ثمار الرمان فى عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات •

وتبطن العبوات من الداخل بورق مناسب ثم تعبأ الثمار فى طبقتين بالتبادل بحيث يكون كأس الثمرة متجهالى أعلى وبكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث تكون الثمار ثابتة غير مضغوطة •

ويجوز لف الثمار بورق حريرى شفاف مرن ومتين مع وضع قصاصة ورق بين الثمار •

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « رمان » .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافي .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٠٠٥ عن كل عبوة اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ثلاثة أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الرمان .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير البلح الطازج (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البلح الطازج .

قرر :

مادة ١ - لا يجوز تصدير البلح الطازج الا من صنفى الزغلول والسمانى .

ويصدر البلح الطازج اما على هيئة شماريخ أو فرط .

مادة ٢ - المواصفات :

يجب أن تكون الثمار :

- سليمة طازجة أى خالية من الجروح والرضوض محتفظة بالكأس وغير ذابلة (مجمدة)

- مكتملة النمو منتظمة الشكل غير متقدمة النضج ( أى غير مرطبة جزئيا أو كليا ) ذات لون طبيعى يمثل الصنف .

- نظيفة خالية من الشوائب وآثار المبيدات الكيماوية .

- خالية من الاصابة بالحشرات والامراض .



**مادة ٣ -** تصدر ثمار البلح من الرتبين الآتيتين :

١ - رتبة اكسترا :

ويجب أن تكون الثمار في هذه الرتبة ممتازة خالية من جميع العيوب ولا يزيد عدد الثمار في الكيلوجرام على ٣٥ ثمرة .

ويسمح بوجود :

( أ ) ١٪ بالوزن من الثمار الفرط بشرط أن تكون محتفظة بغطائها وذلك في حالة تعبئة البلح بشماريخه .

( ب ) ٥٪ بالوزن من الثمار المختلفة الاحجام في كل عبوة .

٢ - رتبة أولى :

ويجب أن تكون الثمار في هذه الرتبة جيدة ولا يزيد عدد الثمار في الكيلو جرام على ٤٥ ثمرة ويسمح بوجود :

( أ ) ٥٪ بالوزن من الثمار الفرط بشرط أن تكون محتفظة بغطائها وذلك في حالة تعبئة البلح بشماريخه .

( ب ) ٢٪ بالوزن من الثمار الفرط غير المحتفظة بغطائها في حالة تصدير البلح الفرط .

( ج ) ٢٪ بالوزن من الثمار غير منتظمة الشكل ، ١٠٪ بالوزن من الثمار المختلفة الاحجام .

( د ) ٣٪ بالوزن من الثمار المرطبة بشرط ألا يزيد الجزء المرطب على ثلث الثمرة ويشترط موافقة المستورد في هذه الحالة .

**مادة ٤ -** التجانس والتعبئة :

( أولا ) التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار من نفس الصنف والرتبة والحالة .

( ثانيا ) التعبئة :

يعبأ البلح في عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في

النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات من جميع الجهات بورق مناسب مثقوب بكيفية تسمح بالتهوية الكافية .

ويعبأ البلح بكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث تكون الثمار ثابتة غير مضغوطة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويسمح بالتجاوز بالزيادة بنسبة ٢٪ من الاوزان الصافية لكل عبوة .

**مادة ٥ -** البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « بلح زغلول » أو « بلح سماني » .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافي .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

**مادة ٦ -** رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من اكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠

عبوة .

١٠٠٥ عن كل عبوة اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :**

تفحص الرسالة في يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .  
ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

**مادة ٨ - مهلة الشحن :**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة يومان خلاف يوم الاذن بالتصدير .

**مادة ٩ -** يلغى القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البلح الطازج .

**مادة ١٠ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قرار وزاري رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٧٨**

**بالرقابة على تصدير البلح الجاف ونصف الجاف (١) وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له

وعلى القرار رقم ٣٦١ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البلح الجاف ونصف الجاف .

### **فصل**

**مادة ١ -** لا يجوز تصدير البلح الجاف ونصف الجاف الا من صنفى السيوى ( أى الصعيدي ) والعامري ويصدر البلح السيوى اما بدون كبس ( فرط ) أو نصف مكبوس أو مكبوس أما البلح العامري فيصدر بدون كبس .

**مادة ٢ - المواصفات :**

يجب أن تكون الثمار :

- تامة النضج غير متخمرة .

- نظيفة وخالية من الشوائب ومن آثار المبيدات الكيماوية .

- خالية من الحشرات .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة في البلح السيوى ( الصعيدي ) على ٢٠٪ وفي العامري على ١٦٪ .

- ألا تزيد نسبة الثمار المهشمة على ٢٪ بالوزن في العبوة الواحدة في حالة التعبئة بدون كبس ( فرط ) ، ١٠٪ بالوزن في حالة التعبئة نصف مكبوس .

**مادة ٣ -** تصدر ثمار البلح الجاف ونصف الجاف من الرتب الآتية :

أولا - البلح السيوى :

١ - في حالة التعبئة بدون كبس ( فرط ) .  
( أ ) رتبة اكسترا :

يجب أن تكون الثمار ممتازة خالية من جميع العيوب ولا يقل طول الثمرة فيها عن ٣ سم ولا يقل وزن ال ٥٠ ثمرة فيها عن كيلو جرام .

( ب ) رتبة أولى :

يجب أن تكون الثمار جيدة جدا ولا يقل طول الثمرة فيها عن ٣ سم ولا يقل وزن ال ١٠٠ ثمرة فيها عن كيلو جرام .

ويسمح في العبوة الواحدة بوجود :

١ - ٥٪ بالوزن من الثمار التي بها تطويق .

٢ - ٣٪ بالوزن من الثمار المصابة بالديدان الميتة وآثارها .

( ج ) رتبة ثانية :

يجب أن تكون الثمار جيدة ويقل طول الثمرة فيها عن ٣ سم .

ويسمح بوجود ٥٪ بالوزن من الثمار المصابة بالديدان الميتة وآثارها في العبوة الواحدة .

ويجب تلميع البلح المصدر تحت رتبة اكسترا والرتبة الاولى باستعمال زيت Oromite Crystal أو ما شابهه من الزيوت المعدنية مثل زيت البرافين .

٢ - في حالة التعبئة نصف مكبوس أو مكبوس :

فلا تقسم الى رتب ويشترب الا تزيد نسبة الثمار المصابة بالديدان الميتة وآثارها على ٥٪ بالوزن فى العبوة الواحدة .

#### ثانيا - البلح العامرى :

( أ ) رتبة اكسترا : يجب أن تكون الثمار ممتازة خالية من جميع العيوب ويزيد طولها على ٥ سم .

(ب) رتبة أولى : يجب أن تكون الثمار جيدة جدا ولا يقل طول الثمرة فيها عن ٤ سم ويسمح بوجود ٣٪ بالوزن من الثمار المصابة بالديدان الميتة وآثارها فى العبوة الواحدة .

(ج) رتبة ثانية : يجب أن تكون الثمار جيدة ويقل طول الثمرة فيها عن ٤ سم .

ويسمح بالتجاوز عن ٥٪ بالوزن من الثمار الاقل وزنا والمختلفة طولا فى رتبتي اكسترا وأولى ، ١٠٪ بالوزن فى الرتبة الثانية وذلك فى كل عبوة فى عبوات البلح السيوى والعامرى المصدرة .

#### مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس : يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار من نفس الصنف والرتبة .

ثانيا - التعبئة : يعبأ البلح الجاف ونصف الجاف فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة القريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات بورق مناسب كورق البرافين أو السلوفان .

ويجوز تعبئة البلح فى عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل عبوات كبيرة بالمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة باحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويسمح بالتجاوز عن النقص فى وزن العبوة

الواحدة بنسبة لا تزيد على ٥٪ بشرط أن يكون مجموع الوزن الصافى للعبوات مساويا لوزن الرسالة .

#### مادة ٥ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « بلح » مع ذكر الصنف « سيوى أو عامرى » وحالة التعبئة ( فرط أى غير مكبوس أو نصف مكبوس أو مكبوس ) .

(ب) الرتبة .

(ج) الوزن الفائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

(هـ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

وفى حالة تعبئة البلح فى عبوات صغيرة توضع عليها البيانات المقررة أيضا فضلا عن عدد العبوات داخل كل عبوة كبيرة باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

#### مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :  
مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٠٠٥ عن كل عبوة اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

#### مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :



تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالي لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من ايام العمل الرسمية. ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

#### مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة سبعة ايام خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - يلغى القرار رقم ٣٦١ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البلح الجاف ونصف الجاف .  
مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

#### قرار وزاري رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الموالح (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الموالح .

#### قـسـرـد :

تشمل كلمة الموالح المطبق عليها هذا القرار الثمار الطازجة المعدة للتصدير من الانواع الآتية :

- ١ - مجموعة البرتقال .
- ٢ - الجريب فروت .
- ٣ - الليمون الاضاليا .
- ٤ - الليمون المالح المصرى .
- ٥ - الليمون الحلو .
- ٦ - اليوسفى .

#### ٧ - النارج .

ويجب أن تكون للثمار المواصفات العامة الآتية :

١ - طازجة غير ليننة وغير مجمدة القشرة وخالية من جفاف اللب والقشرة وأية رائحة أو مذاق غير طبيعيين بالنسبة للنوع والصنف .

٢ - نظيفة خالية من الاتربة وآثار المبيدات الكيماوية .

٣ - سليمة خالية من الجروح والعطب وآثار لفحة الشمس والتبخير وآثار الصقيع .

٤ - ذات عنق لا يزيد طوله على مستوى سطح الثمرة .

٥ - مكتملة النمو تحمل قشرتها اللون الطبيعى للنوع والصنف ولا تقل درجة تلونها عن ٨٠٪ .

٦ - خالية من آثار الاصابة بالامراض والحشرات .

٧ - منتظمة فى حدود الشكل المميز للنوع والصنف .

٨ - خالية من اى رطوبة خارجية غير عادية .

#### أولا - مجموعة البرتقال :

وتشمل الاصناف الآتية : بلدى - سكرى - بسرة - شموتى - فالنشيا والاصناف الاخرى الصالحة للتصدير .

#### مادة ١ - المواصفات :

مع عدم الاخلال بأى شرط من شروط المواصفات العامة يضاف الى شروط تصدير ثمار مجموعة البرتقال الشروط الآتية :

( ١ ) يجب ان تكون الثمار مفسولة جيدا مع تمام تطهيرها وتشميع سطحها حسب الاصول الفنية وبالمواد المسموح باستخدامها .

(ب) ألا تقل نسبة المواد الصلبة الكلية الذائبة الى الحموضة فى العصير عن ٦ : ١

(ج) ألا تقل النسبة المئوية للعصير عن ٤٠٪ من وزن الثمار لكل من البرتقال البلدى والسكرى والبرتقال الفالانشيا و ٣٠٪ من وزن الثمار للبرتقال بسرة وباقي الاصناف .

ويمكن التجاوز بالنقص فى نسبة العصير بمقدار ٣٪ بما لا يؤثر فى نسبة المواد الصلبة الكلية الذائبة الى الحموضة فى العصير .

مادة ٢ - تصدر ثمار مجموعة البرتقال من الرتب الآتية :

( أ ) رتبة ممتاز : يجب أن تكون ثمار هذه الرتبة خالية مما يعيب مظهرها الخارجى وجودتها .

ويسمح فى كل عبوة بنسبة ٥٪ بالعدد من الثمار التى بها عيوب تجارية بما لا يزيد على عيبين فى الثمرة الواحدة وبشرط ألا تتجاوز نسبة العيب الواحد ٣٪ من عدد الثمار .

والثمار المعيبة هى :

- الثمار غير المنتظمة الشكل .

- الثمار ذات القشرة الحشنة والسميكة عن معدل الصنف .

- الثمار الخالية من العنق .

- الثمار التى بقشرتها آثار طفيفة للاصابة بالصقيع .

- الثمار التى بقشرتها آثار لجروح ملتئمة لا يزيد طولها على ١٠٪ من قطر الثمرة والتى بها آثار للاصابة بالآفات لا تزيد مساحتها على ٥٪ من مساحة القشرة .

(ب) رتبة أولى : يجب أن تكون ثمار هذه الرتبة خالية مما يعيب مظهرها الخارجى وجودتها .

ويسمح فى كل عبوة بنسبة ١٥٪ بالعدد من الثمار التى بها عيوب تجارية بما لا يزيد على ثلاثة عيوب فى الثمرة الواحدة وبشرط ألا تتجاوز نسبة العيب الواحد ١٠٪ من عدد الثمار .

والثمار المعيبة هى :

- الثمار غير المنتظمة الشكل .

- الثمار ذات القشرة الحشنة والسميكة عن معدل الصنف .

- الثمار الخالية من العنق .

- الثمار التى بقشرتها آثار طفيفة للاصابة بالصقيع .

- الثمار التى بقشرتها آثار لجروح ملتئمة لا يزيد طولها على ٢٠٪ من قطر الثمرة والتى بها آثار للاصابة بالآفات لا تزيد مساحتها على ١٥٪ من مساحة القشرة .

كما يسمح بنسبة ٢٪ من الثمار المبحرة القشرة بدرجة خفيفة جدا بشرط ألا يزيد على علامة تبخير واحد بطول ١ سم .

(ج) رتبة ثانية : يجب أن تكون ثمار هذه الرتبة خالية مما يعيب مظهرها الخارجى وجودتها .

ويسمح فى كل عبوة بنسبة ٢٥٪ بالعدد من الثمار التى بها عيوب تجارية بما لا يزيد على ثلاثة عيوب فى الثمرة الواحدة وبشرط ألا تتجاوز نسبة العيب الواحد ١٥٪ من عدد الثمار .

والثمار المعيبة هى :

- الثمار غير المنتظمة الشكل .

- الثمار ذات القشرة الحشنة والسميكة عن معدل الصنف .

- الثمار الخالية من العنق .

- الثمار التى بقشرتها آثار طفيفة للاصابة بالصقيع .

- الثمار التى بقشرتها آثار لجروح ملتئمة لا يزيد طولها على ٣٠٪ من قطر الثمرة والتى بها آثار للاصابة بالآفات لا تزيد مساحتها على ٢٥٪ من مساحة القشرة .

كما يسمح بنسبة ٤٪ من الثمار المبحرة القشرة بدرجة خفيفة بشرط ألا تزيد على علامتى تبخير بطول ١ سم لكل منها .

مادة ٣ - التدرج :

تدرج الثمار ونرص داخل العبوات حسب الاقطار لكل مجموعة كما يلى :

المجموعة	قطر الثمرة
١	أكبر من ٩٢ وحتى ٩٨ مم
٢	أكبر من ٨٨ وحتى ٩٢ مم
٣	أكبر من ٨٥ وحتى ٨٨ مم
٤	أكبر من ٨١ وحتى ٨٥ مم
٥	أكبر من ٧٦ وحتى ٨١ مم
٦	أكبر من ٧٣ وحتى ٧٦ مم
٧	أكبر من ٧٠ وحتى ٧٣ مم
٨	أكبر من ٦٧ وحتى ٧٠ مم
٩	أكبر من ٦٥ وحتى ٦٧ مم
١٠	أكبر من ٦٣ وحتى ٦٥ مم
١١	أكبر من ٦١ وحتى ٦٣ مم
١٢	أكبر من ٥٧ وحتى ٦١ مم
١٣	أكبر من ٥٣ وحتى ٥٧ مم

ويسمح بالتجاوز بالزيادة أو النقص في أقطار الثمار في حدود أقطار المجموعة السابقة أو اللاحقة بما لا يزيد على ٥٪ بالعدد في العبوة الواحدة .

### ثانيا - الجريب فروت :

#### مادة ١ - المواصفات :

مع عدم الإخلال بأى شرط من شروط المواصفات العامة يضاف الى شروط تصدير ثمار الجريب فروت الشروط الآتية :

( أ ) يجب أن تكون الثمار مغسولة جيدا مع تمام تطهيرها وتشميع سطحها حسب الأصول الفنية وبالمواد المسموح باستخدامها .

(ب) لا تقل النسبة المئوية للعصير عن ٣٥٪ من وزن الثمار .

مادة ٢ - تصدر ثمار الجريب فروت من الرتب الآتية :

( أ ) رتبة ممتاز : يجب أن تكون ثمار هذه الرتبة خالية مما يعيب مظهرها الخارجى وجودتها وأن تكون خالية من الجروح الملتئمة أو الآثار الناتجة عن عمليات مقاومة الآفات .

ويسمح فى كل عبوة بنسبة ٥٪ بالعدد من

الثمار التى بها عيوب تجارية بما لا يزيد على عيبين فى الثمرة الواحدة وبشرط ألا تتجاوز نسبة العيب الواحد ٣٪ من عدد الثمار .

والثمار المعيبة هى :

- الثمار غير المنتظمة الشكل .

- الثمار ذات القشرة الخشنة والسميكة عن معدل الصنف .

- الثمار التى بقشرتها آثار طفيفة للاصابة بالصقيع .

- الثمار التى بقشرتها آثار لجروح ملتئمة لا يزيد طولها على ١٠٪ من قطر الثمرة والتى بها آثار للاصابة بالآفات لا تزيد مساحتها على ٥٪ من مساحة القشرة .

(ب) رتبة أولى : يجب أن تكون ثمار هذه الرتبة خالية مما يعيب مظهرها الخارجى وجودتها .

ويسمح فى كل عبوة بنسبة ١٥٪ بالعدد من الثمار التى بها عيوب تجارية بما لا يزيد على ثلاثة عيوب فى الثمرة الواحدة ، وبشرط ألا تتجاوز نسبة العيب الواحد ١٠٪ من عدد الثمار .

والثمار المعيبة هى :

- الثمار غير المنتظمة الشكل .

- الثمار ذات القشرة الخشنة والسميكة عن معدل الصنف .

- الثمار التى بقشرتها آثار طفيفة للاصابة بالصقيع .

- الثمار التى بقشرتها آثار لجروح ملتئمة لا يزيد طولها على ٢٠٪ من قطر الثمرة والتى بها آثار للاصابة بالآفات لا تزيد مساحتها على ١٥٪ من مساحة القشرة .

(ج) رتبة ثانية : يجب أن تكون ثمار هذه الرتبة خالية مما يعيب مظهرها الخارجى وجودتها .

ويسمح فى كل عبوة بنسبة ٢٥٪ بالعدد من الثمار التى بها عيوب تجارية بما لا يزيد على



ثلاثة عيوب في الثمرة الواحدة وبشرط ألا تتجاوز نسبة العيب الواحد ١٥٪ من عدد الثمار .

والثمار المعيبة هي :

- الثمار غير المنتظمة الشكل .

- الثمار ذات القشرة الخشنة والسميكة عن معدل الصنف .

- الثمار التي بقشرتها آثار طفيفة للاصابة بالصقيع .

- الثمار التي بقشرتها آثار لجروح ملتئمة لا يزيد طولها على ٣٠٪ من قطر الثمرة والتي بها آثار للاصابة بالآفات لا تزيد مساحتها على ٢٥٪ من مساحة القشرة .

مادة ٣ - التدرج :

تدرج الثمار وترص داخل العبوات حسب الاقطار لكل مجموعة كما يلي :

المجموعة	قطر الثمرة
١	أكبر من ١٠٥ وحتى ١١٤ مم
٢	أكبر من ٩٨ وحتى ١٠٥ مم
٣	أكبر من ٩٢ وحتى ٩٨ مم
٤	أكبر من ٨٨ وحتى ٩٢ مم
٥	أكبر من ٨٥ وحتى ٨٨ مم
٦	أكبر من ٨١ وحتى ٨٥ مم

ويسمح بالتجاوز بالزيادة أو النقص في اقطار الثمار في حدود اقطار المجموعة السابقة أو اللاحقة بما لا يزيد على ٥٪ بالعدد في العبوة الواحدة .

ثالثا - الليمون الاضاليا :

مادة ١ - المواصفات :

مع عدم الاخلال بأي شرط من شروط المواصفات العامة يضاف الى شروط تصدير ثمار الليمون الاضاليا الشروط الآتية :

( أ ) يجب أن تكون الثمار مفسولة جيدا مع تمام تطهيرها ويجوز تشميع سطحها حسب الاصول الفنية وبالمواد المسموح باستخدامها .

(ب) ألا تقل النسبة المئوية للعصير عن ٢٥٪ من وزن الثمار .

مادة ٢ - تصدر ثمار الليمون الاضاليا من الرتب الآتية :

( أ ) رتبة ممتاز : يجب أن تكون ثمار هذه الرتبة خالية مما يعيب مظهرها الخارجى وجودتها .

ويسمح فى كل عبوة بنسبة ٥٪ بالعدد من الثمار التى بها عيوب تجارية بما لا يزيد على عيين فى الثمرة الواحدة وبشرط ألا تتجاوز نسبة العيب الواحد ٣٪ من عدد الثمار .

والثمار المعيبة هي :

- الثمار غير المنتظمة الشكل .

- الثمار ذات القشرة الخشنة والسميكة عن معدل الصنف .

- الثمار التى بقشرتها آثار طفيفة للاصابة بالصقيع .

- الثمار الخالية من العنق .

- الثمار التى بقشرتها آثار لجروح ملتئمة لا يزيد طولها على ١٠٪ من قطر الثمرة والتي بها آثار للاصابة بالآفات لا تزيد مساحتها على ٥٪ من مساحة القشرة .

(ب) رتبة أولى : يجب أن تكون ثمار هذه الرتبة خالية مما يعيب مظهرها الخارجى وجودتها .

ويسمح فى كل عبوة بنسبة ١٥٪ بالعدد من الثمار التى بها عيوب تجارية بما لا يزيد على ثلاثة عيوب فى الثمرة الواحدة وبشرط ألا تتجاوز نسبة العيب الواحد ١٠٪ من عدد الثمار .

والثمار المعيبة هي :

- الثمار غير المنتظمة الشكل .

- الثمار ذات القشرة الخشنة والسميكة عن معدل الصنف .

- الثمار التى بقشرتها آثار طفيفة للاصابة بالصقيع .

٠ - الثمار الحالية من العنق .

٠ - الثمار التي بقشرتها آثار لجروح ملتئمة لا يزيد طولها على ٢٠٪ من قطر الثمرة والتي بها آثار للاصابة بالآفات لا تزيد مساحتها على ١٥٪ من مساحة القشرة .

(ج) رتبة ثانية : يجب أن تكون ثمار هذه الرتبة خالية مما يعيب مظهرها الخارجي وجودتها .

ويسمح في كل عبوة بنسبة ٢٥٪ بالعدد من الثمار التي بها عيوب تجارية بما لا يزيد على ثلاثة عيوب في الثمرة الواحدة ، وبشرط ألا تتجاوز نسبة العيب الواحد ١٥٪ من عدد الثمار .

والثمار المعيبة هي :

٠ - الثمار غير المنتظمة الشكل .

٠ - الثمار ذات القشرة الحشنة والسيكة عن معدل الصنف .

٠ - الثمار التي بقشرتها آثار طفيفة للاصابة بالصقيع .

٠ - الثمار الحالية من العنق .

٠ - الثمار التي بقشرتها آثار لجروح ملتئمة لا يزيد طولها على ٣٠٪ من قطر الثمرة والتي بها آثار للاصابة بالآفات لا تزيد مساحتها على ٢٥٪ من مساحة القشرة .

مادة ٣ - التدرج :

تدرج الثمار وترص داخل العبوات حسب الاقطار لكل مجموعة كما يلي :

المجموعة	قطر الثمرة
١	أكبر من ٧٠ وحتى ٧٥ مم
٢	أكبر من ٦٥ وحتى ٧٠ مم
٣	أكبر من ٦٠ وحتى ٦٥ مم
٤	أكبر من ٥٥ وحتى ٦٠ مم
٥	أكبر من ٥٠ وحتى ٥٥ مم

ويسمح بالتجاوز بالزيادة أو النقص في أقطار الثمار في حدود أقطار المجموعة السابقة

او اللاحقة بما لا يزيد على ٥٪ بالعدد في العبوة الواحدة .

رابعاً - الليمون المالح المصري

مادة ١ - المواصفات :

مع عدم الاخلال بأى شرط من شروط المواصفات العامة يضاف الى مواصفات تصدير ثمار الليمون المالح المصري الشروط الآتية :

( أ ) أن تكون الثمار طازجة ذات لون أخضر طبيعي .

(ب) متماثلة الحجم .

(ج) ألا تقل النسبة المئوية للعصير عن ٤٠٪ من وزن الثمار .

مادة ٢ - تصدر ثمار الليمون المالح المصري من الرتب الآتية :

( أ ) رتبة ممتاز : ويجب أن تكون ثمار هذه الرتبة خالية مما يعيب مظهرها الخارجي وجودتها وأن يكون قطر الثمرة أكبر من ٣٥ مم .

(ب) رتبة أولى : ويجب أن تكون ثمار هذه الرتبة خالية مما يعيب مظهرها الخارجي وجودتها ، ولا يقل قطر الثمرة عن ٣٠ مم ولا يزيد على ٣٥ مم .

(ج) رتبة ثانية : وتشمل الثمار الصغيرة الحجم بحيث لا يزيد قطر الثمرة على ٣٢ مم :

ويسمح في جميع الرتب بالتجاوز بنسبة ٥٪ بالعدد من الثمار المتغيرة الى اللون الاصفر التي تزيد أقطارها أو تنقص بمقدار ١/٤ سم عن الحد المقرر للرتبة .

خامساً - الليمون الحلو :

المواصفات :

مع عدم الاخلال بأى شرط من شروط المواصفات العامة يضاف الى مواصفات تصدير ثمار الليمون الحلو الشروط الآتية :

( أ ) يجب أن تكون الثمار مفسولة جيداً مع

تمام تطهيرها ويجوز تشميع سطحها حسب  
الاصول الفنية وبالمواد المسموح باستخدامها .

(ب) ألا تقل النسبة المئوية للعصير عن ٥٠٪  
من وزن الثمار .

(ج) ان يكون للون الثمار اخضر مائل  
للأصفرار .

(د) ألا يزيد عدد الثمار فى الكيلو جرام عن  
٨ ثمرات .

(هـ) أن تكون الثمار متماثلة الحجم وتقسم  
الى مجاميع بأقطار للثمار فى مدى ١ سم لكل  
مجموعة .

ويسمح بالتجاوز بالزيادة أو النقص فى أقطار  
الثمار فى حدود أقطار المجموعة السابقة أو اللاحقة  
بما لا يزيد على ١٠٪ بالعدد فى العبوة الواحدة .

#### سادسا - اليوسفى :

##### مادة ١ - المواصفات :

مع عدم الاخلال بأى شرط من شروط  
المواصفات العامة يضاف الى مواصفات تصدير  
ثمار اليوسفى الشروط الآتية :

( أ ) أن تكون الثمار طازجة ملتصقة القشرة  
غير منتفخة وغير جافة اللب .

(ب) ألا تقل نسبة المواد الصلبة الذائبة الى  
الحمض فى العصير عن ٨ : ١ ويمكن التجاوز عن  
هذا الشرط اذا بلغت نسبة المواد الصلبة الذائبة  
فى العصير ١١٪ .

(ج) ألا تقل درجة التلوين الممثلة للصنف عن  
٥٠٪ ولا تزيد على ٧٠٪ من سطح القشرة .

( د ) ألا تقل النسبة المئوية للعصير عن ٤٠٪  
من وزن الثمار .

ويمكن التجاوز بالنقص بنسبة ٣٪ فى نسبة  
العصير اذا مازادت نسبة المواد الصلبة الى الحمض  
فى العصير عن ٨ : ١ .

مادة ٢ - تصدر ثمار اليوسفى من الرتب  
الآتية :

##### ( أ ) رتبة ممتاز :

يجب أن تكون ثمار هذه الرتبة خالية مما يعيب  
مظهرها الخارجى وجودتها .

ويسمح فى كل عبوة بنسبة ١٠٪ بالعدد من  
الثمار التى بها عيوب تجارية بما لا يزيد على  
عيبين فى الثمرة الواحدة وبشرط ألا تتجاوز  
نسبة العيب الواحد ٥٪ من عدد الثمار .

والثمار المعيبة هى :

- الثمار غير منتظمة الشكل .  
- الثمار ذات القشرة الحشنة والسميكة عن  
معدل الصنف .

- الثمار الخالية من العنق .  
- الثمار المنتفخة القشرة .  
- الثمار التى بقشرتها آثار للاصابة بالآفات  
لا تزيد مساحتها على ٥٪ من مساحة القشرة .

##### (ب) رتبة أولى :

يجب أن تكون ثمار هذه الرتبة خالية مما يعيب  
مظهرها الخارجى وجودتها .

ويسمح فى كل عبوة بنسبة ٢٥٪ بالعدد من  
الثمار التى بها عيوب تجارية بما لا يزيد ثلاثة  
عيوب فى الثمرة الواحدة وبشرط ألا تتجاوز  
نسبة العيب الواحد ١٠٪ من عدد الثمار .

والثمار المعيبة هى :

- الثمار غير منتظمة الشكل .  
- الثمار ذات القشرة الحشنة والسميكة عن  
معدل الصنف .

- الثمار الخالية من العنق .  
- الثمار المنتفخة القشرة .  
- الثمار التى بقشرتها آثار للاصابة بالآفات  
لا تزيد مساحتها على ١٥٪ من مساحة القشرة .  
(ج) رتبة ثانية :

يجب أن تكون ثمار هذه الرتبة خالية مما يعيب  
مظهرها الخارجى وجودتها .



ويسمح في كل عبوة بنسبة ٤٠٪ بالعدد من الثمار التي بها عيوب تجارية بما لا يزيد على ثلاثة عيوب في الثمرة الواحدة وبشرط ألا تتجاوز نسبة العيب الواحد ١٥٪ من عدد الثمار .

والثمار المعيبة هي :

- الثمار غير منتظمة الشكل .
- الثمار ذات القشرة الحسنة والسميكة عن معدل الصنف .
- الثمار الخالية من العنق .
- الثمار المنتفخة القشرة .
- الثمار التي بقشرتها آثار للاصابة بالآفات لا تزيد مساحتها على ٢٥٪ من مساحة القشرة .

مادة ٣ - التدرج :

تدرج الثمار وترص داخل العبوات حسب الأقطار التالية :

المجموعة	أقطار الثمار
١	أكبر من ٧١ وحتى ٧٧ مم
٢	» ٦٦ » ٧١ »
٣	» ٦١ » ٦٦ »
٤	» ٥٧ » ٦١ »
٥	» ٥٣ » ٥٧ »

ويسمح بالتجاوز بالزيادة أو النقص في أقطار الثمار في حدود أقطار المجموعة السابقة أو اللائحة بما لا يزيد على ٥٪ بالعدد في العبوة الواحدة .

سابعاً - النارج

المواصفات :

مع عدم الإخلال بأي شرط من شروط المواصفات العامة يضاف الى مواصفات تصدير ثمار النارج الشروط الآتية :

( أ ) أن تكون الثمار سليمة وخالية من العطب والجروح .

( ب ) أن تكون الثمار طازجة غير جافة القشرة

ونظيفة خالية من آثار الأتربة والمبيدات وآثار الإصابة بالأمراض والحشرات .

( ج ) أن تكون الثمار متقاربة في الحجم والشكل تامة التلوين .

( د ) أن تكون الثمار خالية من الرطوبة الخارجية ومن الرائحة والنكهة الغريبة .

أحكام عامة

مادة ١ - التجانس والتعبئة

( أولاً ) التجانس : يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار من نفس الصنف والرتبة ومتماثلة في عدد الثمار في كل لوط من الأنواع المحدد لها أقطار للثمار .

( ثانياً ) التعبئة : تصدر الموالح في عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتعبأ الثمار في طبقات بطريقة منتظمة بكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث تكون ثابتة غير مضغوطة ويجوز تعبئة الليمون المالح المصرى والنارج صبا ( دون وضعه في طبقات ) .

ويجب في حالة البرتقال والجريب فروت أن تكون الطبقة العليا من الثمار أعلى من مستوى الصندوق الخشبي بما لا يزيد على ثلث قطر الثمرة ويجوز تعبئة النارج بهذه الطريقة .

وتلف الثمار في ورق حريري شفاف مرن ومتين يحمل العلامة التجارية واسم المصدر وعنوانه وعبارة انتاج مصر ويجوز أن يكون ورق لف الثمار خالياً من البيانات .

ويجوز استعمال مادة البتموت المنداة في تعبئة الليمون المالح المصرى وفي هذه الحالة تبطن العبوات بورق مناسب .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٢ - البيانات الخارجية

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) النوع ( والصنف أن وجد )

( ب ) الرتبة ( ان وجدت ) .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة  
أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز  
اضافتها بلغة أجنبية .وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة  
تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٣ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من عبوة واحدة فقط .٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن  
١٠٠ عبوة .٥٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت  
الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

مادة ٤ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة .

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم  
التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع  
الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة  
ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد  
الميعاد الى اليوم الأول من أيام العمل الرسمية .ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على  
٥٠٠ عبوة .

مادة ٥ - مهلة الشحن

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة خمسة  
أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير .مادة ٦ - يلغى القرار رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٦٩  
بالرقابة على تصدير الموالح .مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية  
ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٦٣١ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير الملوخية الجافة (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
فى شأن الاستيراد والتصدير .وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه والقرارات المعدلة له .وعلى القرار رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة  
على تصدير الملوخية الجافة .

قرر :

مادة ١ - تصدر الملوخية الجافة على هيئة  
أوراق أو مجروش أو مسحوق .

مادة ٢ - المواصفات

يجب أن تكون الملوخية الجافة :

- ذات لون أخضر طبيعى متجانس ورائحة  
طبيعية .- نظيفة أى خالية من المواد الغريبة والاجزاء  
النباتية الأخرى .

- خالية من التكتل .

- الا تقل نسبة الرماد بها عن ١٢٪

- الا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١٠٪

ويسمح بالتجاوز بنسبة ١٠٪ من النسبة  
المقررة للرماد والرطوبة .

( أولا ) التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة  
( أوراق أو مجروش أو مسحوق ) .

( ثانيا ) التعبئة :

تعبأ الملوخية الجافة فى عبوات جديدة وسليمة  
ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة  
متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة  
العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز تعبئة الملوخية الجافة فى عبوات صغيرة  
متماثلة الحجم والوزن توضع داخل عبوات كبيرة  
بالمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على  
الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام ومختومة  
بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٤ - البيانات الخارجية

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « ملوخية جافة » وحالتها ( ورق  
أو مجروش أو مسحوق ) .

( ب ) الوزن القائم والصابى .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة  
أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز  
اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة  
تناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون  
لا تؤثر على محتويات العبوة .

مادة ٥ - رسوم الفحص

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون  
من عبوة واحدة فقط

مليم

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون  
من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٥٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت  
الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى  
لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة  
المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم  
صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم  
الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على  
٣٠٠ عبوة .

مادة ٧ - مهلة الشحن

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة عشرة أيام  
خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٩  
بالرقابة على تصدير الملوخية الجافة .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية  
ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير بذور اللوبيا الجافة (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة  
على تصدير بذور الحضر القرنية .

قرر :

مادة ١ - المواصفات

يجب أن تكون بذور اللوبيا الجافة :

- من صنف واحد .



- سليمة وممتلئة وغير مشققة أو مزالة القشرة .

- تامة النضج غير محمصة متجانسة الحجم ذات لون طبيعي .

- نظيفة خالية من البذور المغايرة للصنف والمواد الغريبة .

- خالية من آثار الإصابة بالحشرات .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١٤٪ .

**مادة ٢ -** تصدر بذور اللوبيا الجافة من الرتبين الآتيتين :

( أ ) رتبة أولى : ويجب ألا يقل فيها معدل النظافة عن ٩٩٪ ولا تزيد نسبة العيوب الشكلية على ٢٪ بالعدد والبذور المكسورة والمشققة والمنزوعة القشرة على ١٪ بالعدد .

ويسمح بالتجاوز عن وجود بذور مثقوبة بنسبة لا تزيد على ٥٪ بالعدد .

(ب) رتبة ثانية : ويجب ألا يقل فيها معدل النظافة عن ٩٨٪ ولا تزيد نسبة العيوب الشكلية على ٥٪ بالعدد والبذور المكسورة والمشققة والمنزوعة القشرة على ٥٪ بالعدد .

ويسمح بالتجاوز عن وجود بذور مثقوبة بنسبة لا تزيد على ٢٪ بالعدد .

والعيوب الشكلية هي :

- البذور ذات اللون المغاير والضامرة وغير المتجانسة الأحجام .

**مادة ٣ -** التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على بذور من نفس الصنف والرتبة

ثانيا - التعبئة :

تعبأ بذور اللوبيا الجافة فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى التسوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز تعبئة بذور اللوبيا الجافة فى عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع فى عبوات كبيرة بالمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

**مادة ٤ -** البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « لوبيا جافة » وصنفها .

(ب) الرتبة .

(ج) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

(هـ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة .

**مادة ٥ -** رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٥٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٦ -** ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة .

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى

لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الأول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٣٠٠ عبوة .

**مادة ٧ - مهلة الشحن :**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة عشرة أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير .

**مادة ٨ -** يلغى القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير بذور الخضر القرنية .

**مادة ٩ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قرار وزارى رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٨**

**بالرقابة على تصدير بذور الفول الرومى الجافة (١)**

**وزير التجارة .**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير بذور الخضر القرنية .

**قرر :**

**مادة ١ -** لا تصدر بذور الفول الجافة الا من الصنف الرومى .

**مادة ٢ -** المواصفات :

يجب أن تكون بذور الفول الرومى الجافة :

- سليمة وممتلئة وغير مشققة أو مزالة القشرة .

- تامة النضج متجانسة الحجم ذات لون طبيعى .

- نظيفة خالية من البذور المغايرة للصنف والمواد الغريبة .

- خالية من آثار الاصابة بالحشرات .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١٤٪ .

**مادة ٣ -** تصدر بذور الفول الرومى الجافة من الرتبين الآتيتين :

(أ) رتبة أولى : ويجب ألا يقل فيها معدل النظافة عن ٩٩٪ ولا تزيد نسبة العيوب الشكلية على ٢٪ بالعدد والبذور المكسورة والمشققة والمنزوعة القشرة على ١٪ بالعدد .

ويسمح بالتجاوز عن وجود بذور مثقوبة بنسبة لا تزيد على ٥٪ بالعدد .

(ب) رتبة ثانية : ويجب ألا يقل فيها معدل النظافة عن ٩٨٪ ولا تزيد نسبة العيوب الشكلية على ٥٪ بالعدد والبذور المكسورة والمشققة والمنزوعة القشرة على ٥٪ بالعدد .

ويسمح بالتجاوز عن وجود بذور مثقوبة بنسبة لا تزيد على ٢٪ بالعدد .

والعيوب الشكلية هي :

البذور ذات اللون المصاير والضامرة وغير المتجانسة الاحجام .

**مادة ٤ -** التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على بذور من نفس الصنف والرتبة . ثانيا التعبئة :

تعبأ بذور الفول الرومى الجافة فى عبوات جديدة وسليمة وممتلئة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز تعبئة بذور الفول الرومى الجافة فى عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل

عبوات كبيرة بالمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٥ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « فول رومى جاف » .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) الإنتاج مصر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة .

مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تمسدها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

١٠٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها إذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :  
تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع

الهيئة المختص وإذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٣٠٠ عبوة .

مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة عشرة أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - يلغى القرار رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير بذور الحضر القرنية .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير بذور الفاصوليا الجافة (١)

وزارة التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير بذور الحضر القرنية ،

قرر :

مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون بذور الفاصوليا الجافة :

- من صنف واحد .

- سليمة وممتلئة وغير مشققة أو مزالة القشرة .

- تامة النضج متجانسة الحجم ذات لون طبيعى .

- نظيفة خالية من البذور المغايرة للصنف والمواد الغريبة .



ـ خالية من آثار الإصابة بالحشرات .

ـ ألا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١٤ ٪ .

**مادة ٢ -** تصدر بذور الفاصوليا الجافة من الرتبتيْن الآتيتيْن :

( أ ) رتبة أولى :

ويجب ألا يقل فيها معدل النظافة عن ٩٩ ٪  
وإلا تزيد نسبة العيوب الشكلية على ٢ ٪ بالعدد  
والبذور المكسورة والمشققة والمنزوعة القشرة على  
١ ٪ بالعدد ولا يسمح بوجود بذور مثقوبة في  
هذه الرتبة .

( ب ) رتبة ثانية :

ويجب ألا يقل فيها معدل النظافة عن ٩٨ ٪  
وإلا تزيد نسبة العيوب الشكلية على ٥ ٪ بالعدد  
والبذور المكسورة المشققة والمنزوعة القشرة على ٥ ٪  
بالعدد . ويسمح بالتجاوز عن وجود بذور مثقوبة  
بنسبة لا تزيد على ١ ٪ بالعدد .

والعيوب الشكلية هي :

البذور ذات اللون المغاير والضامرة وغير  
المتجانسة الأحجام .

**مادة ٣ -** التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة  
وتحتوى على بذور من نفس الصنف والرتبة .

ثانيا - التعبئة :

تعبأ بذور الفاصوليا الجافة فى عبوات جديدة  
وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة  
الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها  
الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز تعبئة بذور الفاصوليا الجافة فى عبوات  
صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل عبوات  
كبيرة بالمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة  
على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام  
ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

**مادة ٤ -** البيانات الخارجية .

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « فاصوليا جافة » وصنفها .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة  
أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز  
إضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة  
تناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون  
لا تؤثر على محتويات العبوة .

**مادة ٥ -** رسوم الفحص .

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠  
عبوة .

١٠٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها إذا كانت  
الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٦ -** ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اليوم  
التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع  
الهيئة المختص وإذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم  
يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد  
لليوم الأول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٣٠٠  
عبوة .

**مادة ٧ - مهلة الشحن .**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة عشرة أيام  
خلاف يوم الاذن بالتصدير .

**مادة ٨ -** يلغى القرار رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٦٩  
بالرقابة على تصدير بذور الخضر القرنية .

**مادة ٩ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع  
المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قرار وزارة رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٨**

**بالرقابة على تصدير بذور البسلة الجافة (١)  
وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على  
تصدير بذور الخضر القرنية .

**قرر :**

**مادة ١ -** المواصفات :

يجب أن تكون بذور البسلة الجافة :

- من صنف واحد .

سليمة ومتينة وغير مشققة او مزالة القشرة  
- كاملة النضج متجانسة الحجم ذات لون طبيعى

- نظيفة خالية من البذور المغايرة للصنف  
والمودا الغريبة .

- خالية من آثار الاصابة بالحشرات .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١٤ ٪ .

**مادة ٢ -** تصدر بذور البسلة الجافة من  
الرتبتين الآتيتين :

( أ ) رتبة أولى :

ويجب ألا يقل فيها معدل النظافة عن ٩٩ ٪  
ولا تزيد نسبة العيوب الشكلية على ٢ ٪ بالعدد

والبذور المكسورة والمشققة والمنزوعة القشرة على  
١ ٪ بالعدد ولا يسمح بوجود بذور مثقوبة فى هذه  
الرتبة .

( ب ) رتبة ثانية :

ويجب ألا يقل فيها معدل النظافة عن ٩٨ ٪  
ولا تزيد نسبة العيوب الشكلية على ٥ ٪ بالعدد ،  
والبذور المكسورة والمشققة والمنزوعة القشرة على  
٥ ٪ بالعدد ، ويسمح بالتجاوز عن وجود بذور  
مثقوبة بنسبة لا تزيد على ١ ٪ بالعدد والعيوب  
الشكلية هى :

- البذور ذات اللون المغاير والضامرة وغير  
المتجانسة الاحجام .

**مادة ٣ -** التجانس والتعبئة :

( أولا ) التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة  
وتحتوى على بذور من نفس الصنف والرتبة .

( ثانيا ) التعبئة :

تعبأ بذور البسلة الجافة فى عبوات جديدة  
وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة  
الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها  
الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز تعبئة بذور البسلة الجافة فى عبوات  
صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل عبوات  
كبيرة بالمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة  
على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة باحكام  
ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

**مادة ٤ -** البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « بسلة جافة » وصنفها .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

١٠٠٠ - عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالي لتقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوبتجية امتد الميعاد لليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٣٠٠ عبوة .

مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة عشرة أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير بذور الخضر القرنية .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزاري رقم ٦٣٦ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير البامية الجافة (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البامية الجافة ،

قرر :

مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون الثمار :

- كاملة ذات لون طبيعي منتظمة الشكل .
- نظيفة ذات رائحة طبيعية .
- خالية من آثار الإصابة بالأمراض والحشرات .

- جافة والا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١٠٪ .

مادة ٢ - التجانس والتعبئة :

( أولا ) التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوي على ثمار من نفس الصنف والحجم . ويسمح بالتجاوز لنسبة لا تزيد على ١٠٪ بالوزن في حالة اختلاف الحجم والشكل في العبوة الواحدة .

( ثانيا ) التعبئة :

تعبأ البامية الجافة في عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات



ويجوز تعبئة ثمار البامية الجافة في عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل عبوات كبيرة بالمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون التعبئة بكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث تكون الثمار ثابتة غير مضغوطة .  
ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

#### مادة ٣ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

- ( أ ) عبارة بامية جافة .
- ( ب ) الوزن القائم والصافي .
- ( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .
- وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة اجنبية .

( د ) انتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت )

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة .

#### مادة ٤ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من اكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .  
١٠٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

#### مادة ٥ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة .

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من ايام العمل الرسمية .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٣٠٠ عبوة .

#### مادة ٦ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة عشرة ايام خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٧ - يلغى القرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البامية الجافة .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

#### قرار وزارى رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير اللوبيا الخضراء (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير اللوبيا الخضراء .

#### قرر :

#### مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون ثمار اللوبيا الخضراء :

- كاملة وسليمة ومنتظمة الشكل وخالية من التبقع .

- نظيفة وخالية من آثار المبيدات .

- طازجة ذات لون طبيعى وخالية من

الرطوبة الخارجية ومن الرائحة والنكهة الغريبتين .

- محتوية على بذور مكتملة الحجم غير متصلبة وعلى درجة عادية من النمو وخالية من العطب الناشئ عن فعل الحشرات والأمراض .

ولا يسمح بالتجاوز الا في حدود ١٠٪ بالوزن من الثمار المخالفة للمواصفات في كل عبوة .

مادة ٢ - التجانس والتعبئة :

( أولا ) التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار من نفس الصنف .

( ثانيا ) التعبئة :

تعبأ اللوبيا الخضراء في عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز تعبئة اللوبيا الخضراء في عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل عبوات كبيرة بالمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات من جميع الجهات بورق مناسب مثقوب للتهوية .

ويجب أن تتم التعبئة بكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث تكون الثمار ثابتة غير مضغوطة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويسمح بالتجاوز بالزيادة بنسبة ٢٪ في الاوزان الصافية لكل عبوة ولا يسمح بأى نسبة بالنقص .

مادة ٣ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( ١ ) عبارة « لوبيا خضراء » وصنفها .

( ب ) الوزن القائم والصافي .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية او بلغة اجنبية .

( د ) انتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت )

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٤ - رسوم النقص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من اكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٥٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فاكتر .

مادة ٥ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

مادة ٦ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٢٤ ساعة من وقت الفحص النهائى للتصدير .

مادة ٧ - يلقى القرار رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير اللوبيا الخضراء .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

## قرار وزاري رقم ٦٣٨ لسنة ١٩٧٨

## بالرقابة على تصدير الكوسة (١)

## وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة  
على تصدير الكوسة .

## قرر :

## مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون ثمار الكوسة :

- نظيفة وسليمة ومنتظمة الشكل محتفظة  
بأعناقها .

- طازجة غير لينة أو ذابلة ومكتملة النمو غير  
متقدمة النضج وذات لون طبيعي .

- خالية من آثار الإصابة بالامراض  
والحشرات والمبيدات الكيماوية ومن الرطوبة  
الخارجية غير الطبيعية .

## مادة ٢ - تصدر الكوسة من الرتبين الآتيتين:

١ - رتبة أولى : وهي التي لا تتجاوز نسبة  
العيوب التجارية في ثمارها ٥٪ بالوزن  
ولا تتجاوز نسبة الثمار المختلفة الأطوال والأقطار  
٥٪ بالوزن في حدود ٢ سم في الطول و ١ سم  
في القطر عن متوسط طول وقطر الثمار .

٢ - رتبة ثانية : وهي التي تزيد نسبة  
العيوب التجارية في ثمارها على ٥٪ ولا تتجاوز  
١٥٪ بالوزن ، ولا تتجاوز نسبة الثمار المختلفة  
الأطوال والأقطار ١٠٪ بالوزن في حدود ٣ سم  
في الطول و ٢ سم في القطر عن متوسط طول  
وقطر الثمار .

والعيوب التجارية هي :

- التبقع .

- الحدوش والجروح الملتئمة .

- اختلاف اللون .

## مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس : يجب أن تكون محتويات  
كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار من نفس  
الصنف والرتبة .

## ثانيا - التعبئة :

تعبأ الكوسة في عبوات جديدة وسليمة  
ومتيئة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة  
وأن تكون متماثلة في النوع والمواصفات التي  
تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات  
والواردات .

وتبطن العبوات بورق مناسب مثقوب للتهوية  
على ألا يزيد قطر الثقوب على ١/٤ سم والابعاد بين  
الثقوب على ٥ سم .

وتعبأ الثمار في صفوف وطبقات منتظمة  
لا تزيد على ٣ طبقات بحيث تكون الأعناق متجهة  
الى جانبي العبوة بالتبادل مع وضع ورق زبدة  
بين طبقات الثمار .

ويجب أن تتم التعبئة بكيفية تملأ فراغ  
العبوة بحيث تكون الثمار ثابتة غير مضغوطة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام  
ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويسمح بالتجاوز بالزيادة بنسبة ٥٪ في  
الأوزان الصافية لكل عبوة ولا يسمح بأية نسبة  
بالنقص .

## مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « كوسة » .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافي .



(د) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

(هـ) انتاج مصر .

(و) اسم المصدر .

(ز) العلامة التجارية ( ان وجدت )

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة يوم واحد خلاف يوم الاذن بالتصدير ويجوز زيادة المهلة يوم آخر في حالة حفظ الرسالة بالثلاجات على أن يكون الشحن بالثلاجات الباخرة حتى وصول

الرسالة الى جهة الاستيراد مع أخذ اقرار من المصدر بذلك .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الكوسة .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزاري رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير القنبيط (١)

وزير التجارة .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير القنبيط .

قرر :

مادة ١ - المواصفات :

( أ ) يشترط أن يكون القرص الزهرى للقنبيط :

- طازجا سليما مندمجا غير متقدم النضج .  
- نظيفا خاليا من آثار المبيدات وآثار الاصابة بالأمراض والحشرات .

- ذا لون طبيعي غير مغطى بزغب خاليا من الرطوبة الخارجية والرائحة والنكهة الغريبتين .

(ب) يجب ان تكون الاوراق الخارجية مزالة ويجوز بقاء الاوراق المخلقة للقرص بحيث تكون سليمة خضراء غير ذابلة وبالعدد الذي يكفى لتغطية القرص فقط .

(ج) يجب أن يكون القرص الزهرى مقطوعا عند قمة الساق بحيث لا يبقى من الساق الا القدر الذي يحفظ القرص الزهرى من التفكك .

**مادة ٢ - يصدر القنبيط من الرتبين الآتيتين :**

( أ ) رتبة أولى :

وهي مالا تزيد نسبة العيوب التجارية بها على ٥٪ بالعدد .

( ب ) رتبة ثانية :

وهي ما يزيد نسبة العيوب التجارية بها على ٥٪ ولا تتجاوز ١٠٪ بالعدد والعيوب التجارية هي :

- التبقع

- آثار الصقيع

- لفحة الشمس

- الحدوش والكسور الطفيفة بالقرص الزهرى

بحيث لا تزيد العيوب فى القرص الواحد على عيبن فقط من هذه العيوب ولا تتجاوز ٢٠٪ من مساحة القرص الزهرى .

**مادة ٣ - التجانس والتعبئة :**

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على قنبيط من نفس الصنف والرتبة وأن تكون الأقطار متماثلة بحيث لا يزيد الفرق بين أكبر قطر وأصغر قطر فى العبوة الواحدة على ٥ سم ٢ .

ثانيا - التعبئة :

يعبأ القنبيط فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات من الداخل بورق مناسب ثم يعبأ القنبيط فى طبقة واحدة ويسمح بالتعبئة فى طبقتين وفى حالة التعبئة فى طبقتين يعمل حاجز من مادة العبوة نفسها يفصل بين الطبقتين وتستعمل قصاصة الورق بين الرؤوس .

ويجوز لف كل قنبيط بورق السلوفان المثقوب أو البوليثيلين .

ويجب أن تكون التعبئة بكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث تكون الرؤوس ثابتة غير مضغوطة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

**مادة ٤ - البيانات الخارجية :**

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « قنبيط »

( ب ) الرتبة

( ج ) عدد الثمار

( د ) الرقم المسلسل للرسالة

- وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر

( و ) اسم المصدر

( ز ) العلامة التجارية ( أن وجدت )

- وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة ومادة ثابتة اللون .

**مادة ٥ - رسوم الفحص :**

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٠٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :**  
تفحص الرسالة في يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .  
ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

**مادة ٧ - مهلة الشحن :**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة يوم واحد خلاف يوم الاذن بالتصدير ويجوز زيادة مهلة الشحن يوم آخر في حالة حفظ الرسالة بالثلاجات على أن يكون الشحن بثلاجات الباخرة حتى وصول الرسالة الى جهة الاستيراد مع أخذ اقرار على المصدر بذلك .

**مادة ٨ -** يلغى القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير القنبيلط .

**مادة ٩ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قرار وزاري رقم ٦٤٠ لسنة ١٩٧٨**

**بالرقابة على تصدير الفول الرومي الأخضر (١)**  
وزير التجارة .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الفول الرومي الأخضر ،

**قرر :**

**مادة ١ -** المواصفات :

يجب أن تكون قرون الفول الرومي الأخضر :

- كاملة وسليمة ومنتظمة الشكل ونظيفة وخالية من الجروح والتشقق والتبقع والصقيع واثار المبيدات وآثار الاصابة بالحشرات والامراض .

- طازجة وفي درجة مناسبة من النضج .  
- ذات لون طبيعي خارجيا وداخليا .  
- أن تكون البذور طازجة غير ضامرة وغير متقدمة النضج ذات لون طبيعي .

**مادة ٢ -** يصدر الفول الرومي الأخضر من الرتبين الآتيتين :

١ - رتبة أولى :

وهي ما لا يتجاوز فيها نسبة العيوب التجارية ٥٪ بالوزن في العبوة الواحدة .

٢ - رتبة ثانية :

وهي ما تزيد فيها نسبة العيوب التجارية على ٥٪ ولا تتجاوز ١٥٪ بالوزن في العبوة الواحدة .

والعيوب التجارية هي :

(١) الجروح .

(٢) عدم انتظام الشكل .

(٣) البذور مكتملة النمو .

(٤) التبقع ( بما لا يزيد على ١٪ في الرتبة الأولى ، ٥٪ في الرتبة الثانية - من النسبة المقررة ) .

(٥) اختلاف اللون .

**مادة ٣ -** التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار من نفس الصنف والرتبة .

ثانيا - التعبئة :

يعبأ الفول الرومي الأخضر في عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة ومماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز تعبئة الفول الرومي الأخضر في عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل



عبوات كبيرة بالمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات من جميع الجهات بورق مناسب مثقوب للتهوية .

وتعبأ الثمار بكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث تكون ثابتة غير مضغوطة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويسمح بالتجاوز بالزيادة بنسبة ١٪ في الأوزان الصافية لكل عبوة ولا يسمح بأى نسبة بالنقص .

مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « فول رومى أخضر » .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدرة :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

مليم

٠٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة فى يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة يوم واحد خلاف يوم الاذن بالتصدير ويجوز زيادة مهلة الشحن يوم واحد في حالة حفظ الرسالة بالثلاجات على أن يكون الشحن بثلاجات الباخرة حتى وصول الرسالة الى جهة الاستيراد مع أخذ اقرار على المصدر بذلك .

مادة ٨ - يلغى القرار ١١٣ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الفول الرومى الأخضر .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٦٤١ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير الفلفل الرومى (١)

وزير التجارة .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الفلفل الرومى .

قرر :

مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون الثمار :

- سليمة خالية من العطب والحدوش ومحتفظة

بالكأس وجزء من العنق لايزيد ارتفاعه على مستوى سطح الثمرة .

- نظيفة وخالية من آثار الاصابة الحشرية والمرضية ومن آثار المبيدات الكيماوية .

- طازجة غير لينة وخالية من لفحة الشمس .  
منتظمة الشكل ومكتملة النمو ذات اللون الطبيعي اللامع المميز للصنف ( أخضر أو أصفر أو أحمر ) .

مادة ٢ - تصدر ثمار الفلفل الرومي من الرتبتي الآتيتين :

١ - رتبة أولى :

وهي التي لا تتجاوز نسبة العيوب التجارية في ثمارها ٣٪ بالوزن ولا يقل طول الثمرة عن ٨ سم والقطر عند القاعدة عن ٤ سم .

ولا يجوز أن يزيد التجاوز في الحجم ( الطول والقطر ) على ٥٪ بالوزن في العبوة الواحدة .

٢ - رتبة ثانية :

وهي التي تزيد نسبة العيوب التجارية في ثمارها على ٣٪ ولا تتجاوز ٦٪ بالوزن ولا يقل طول الثمرة عن ٥ سم والقطر عند القاعدة عن ٣ سم .

ولا يجوز أن يزيد التجاوز في الحجم ( الطول والقطر ) على ١٠٪ بالوزن في العبوة الواحدة .

والعيوب التجارية هي :

- الحدوش الملتئمة .

- آثار لفحة الشمس .

- عدم انتظام الشكل .

- اختلاف اللون .

مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة الصنف والرتبة .

ثانيا - التعبئة :

يعبأ الفلفل الرومي في عبوات جديدة وسليمة

ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات من جميع الجهات بورق مناسب مثقوب للتهوية .

وأن تتم التعبئة بكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث تكون الثمار ثابتة غير مضغوطة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويسمح بالتجاوز بالزيادة بنسبة ١٪ في الأوزان الصافية لكل عبوة ولا يسمح بأى نسبة بالنقص .

مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « فلفل رومى » ( حلو أو حريف ) .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة اجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة اجنبية :

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

مليم

٠٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فاكثر .

مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :  
تفحص الرسالة في يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .  
ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٢٤ ساعة من وقت الفحص النهائي للتصدير .

ويجوز زيادة مهلة الشحن لـ ٢٤ ساعة أخرى في حالة حفظ الرسالة بالثلاجات على أن يكون الشحن بثلجات الباخرة حتى وصول الرسالة الى جهة الاستيراد مع أخذ اقرار على المصدر بذلك .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الفلفل الرومي .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزاري رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير الفاصوليا الخضراء (١)

وزير التجارة .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الفاصوليا الخضراء .

قرر :

مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون ثمار الفاصوليا الخضراء :  
- كاملة سليمة ممتلئة منتظمة الشكل خالية من الجروح والتشقق والتبقع والتعفن .

- نظيفة خالية من آثار المبيدات .

- ذات مظهر غير طازج غير ذابلة وخالية من الرطوبة الخارجية غير الطبيعية ومن الرائحة والنكهة الغريبة .

- غضة غير متليفة وفي درجة مناسبة من النضج .

مادة ٢ - تصدر الفاصوليا الخضراء من الرتب الثلاث الآتية :

١ - رتبة أولى :

وهي ما لا تتجاوز فيها نسبة العيوب التجارية ٥٪ بالوزن في العبوة الواحدة .

٢ - رتبة ثانية :

وهي ما تزيد فيها نسبة العيوب التجارية على ٥٪ ولا تتجاوز ١٠٪ بالوزن في العبوة الواحدة .

٣ - رتبة تجارى :

وهي ما تزيد فيها نسبة العيوب التجارية على ١٠٪ ولا تتجاوز ١٥٪ بالوزن في العبوة الواحدة .  
والعبوة التجارية هي :

(١) الجروح

(٢) عدم انتظام الشكل

(٣) البذور مكتملة النمو

(٤) التبقع

(٥) التليف

مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار من نفس الصنف والرتبة .

ثانيا - التعبئة :

تعبأ الفاصوليا الخضراء في عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .



ويجوز تعبئة الفاصوليا الخضراء في عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل عبوات كبيرة بالمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات من جميع الجهات بالورق المناسب المثقوب للتهوية .

وتعبأ الثمار بكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث تكون ثابتة غير مضغوطة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويسمح بالتجاوز بالزيادة بنسبة ١٪ في الأوزان الصافية لكل عبوة ولا يسمح بأي نسبة بالنقص .

#### مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « فاصوليا خضراء » وصنفها .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافي .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

#### مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

مليم

٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٥٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها إذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

#### مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختصة .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة عن ٥٠٠ عبوة .

#### مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة يوم واحد خلاف يوم الاذن بالتصدير .

ويجوز زيادة مهلة الشحن يوم واحد في حالة حفظ الرسالة بالثلاجات على أن يكون الشحن بثلاجات الباخرة حتى وصول الرسالة الى جهة الاستيراد مع أخذ اقرار على المصدر بذلك .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الفاصوليا الخضراء .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزاري رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير الطماطم (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الطماطم .

#### قـرـر :

مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون ثمار الطماطم :

- كاملة وسليمة ونظيفة وخالية من آثار

المبيدات ومن الرطوبة الخارجية غير الطبيعية ومن الروائح والنكهة الغريبة .

- ناضجة وفي درجة مئوية من التلوين طبقاً لقرار المصدر .

**مادة ٢ -** تصدر الطماطم من الرتب الثلاث التالية :

١ - رتبة ممتاز : وهي ما لا تزيد فيها نسبة العيوب التجارية على ٥٪ بالوزن .

٢ - رتبة أولى : وهي ما تزيد فيها نسبة العيوب التجارية على ٥٪ ولا تتجاوز ١٠٪ بالوزن .

٣ - رتبة ثانية : وهي ما تزيد فيها نسبة العيوب التجارية على ١٠٪ ولا تتجاوز ١٥٪ بالوزن .

والعيوب التجارية هي :

- عدم انتظام الشكل :

- الخدوش الملتئمة .

**مادة ٣ -** التجانس والتعبئة :

أولاً - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار من نفس الصنف والرتبة واللون .

ثانياً - التعبئة :

تعبأ ثمار الطماطم فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة خالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى سر العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات بورق مناسب أو الكرتون المجعد وتعبأ الطماطم أما ملفوفة أو بدون لف على أنه فى حالة التعبئة الملفوفة يجب أن تلف كل مرة فى ورق حريرى شفاف مرن ومتين وترتب فى صفوف بطريقة منتظمة وبكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث تكون ثابتة غير مضغوطة على أن يشترط لف الثمار فى الرسائل المصدرة الى الجهات البعيدة وذلك خلال الفترة من أول نوفمبر الى آخر مارس ويجوز وضع طبقة من قصاصات الورق أو صوف الخشب بين الثمار . أما فى حالة

التعبئة بدون لف ترتب الثمار فى طبقات وتفصل كل طبقة عن الاخرى بأفرخ من الورق المناسب أو قصاصة الورق ولا يسمح باستعمال أوراق النباتات أو اجزائه فى التعبئة .

ويجب ألا تزيد طبقات الثمار بالعبوات على ثلاث طبقات :

وإذا كانت الصناديق بدون غطاء تغطى الصناديق بورق الكرفت ويوضع كل ٢ أو ٣ صناديق فى طرد واحد مع وضع غطاء للصندوق العلوى .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

**مادة ٤ -** البيانات الخارجية :

( أ ) كلمة « طماطم » ،

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

**مادة ٥ -** رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

١٠٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها إذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٦ -** ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

**مادة ٧ -** مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة يومان خلاف يوم الاذن بالتصدير ويجوز زيادة المهلة يوم آخر في حالة حفظ الرسالة بالثلاجات على أن يكون الشحن بالثلاجات الباخرة حتى وصول الرسالة الى جهة الاستيراد مع أخذ اقرار على المصدر بذلك .

وفي حالة تصدير الطماطم ونسبة التلوين بها ١٠٠٪ يشترط أن يكون الشحن بالطائرة وعلى أن تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٦ ساعات من وقت الاذن بالتصدير .

**مادة ٨ -** يلغى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الطماطم .

**مادة ٩ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

**قرار وزاري رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٨**

**بالرقابة على تصدير الشام والقاوون (١)**

**وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الشام والقاوون ،

**قرر :**

**مادة ١ -** لا يجوز تصدير الشام الا من الاصناف الصالحة للتصدير مثل :

الاسماعيلاوى - كفر حكيم ( يمتاز بلونه الابيض ) - كيزان العسل .

كما لا يجوز تصدير القاوون الا من الاصناف الصالحة للتصدير مثل :

هنى ديو .

**مادة ٢ -** المواصفات :

ويجب أن تكون الثمار :

- سليمة وصحيحة ونظيفة وخالية من التشقق والجروح وغير لينة .

- خالية من العطب وأعراض الإصابة بالامراض والحشرات وآثار المبيدات الكيماوية .

- منتظمة الشكل والقشرة لونها طبعى .

- مكتملة النمو وغير متقدمة النضج .

- غير مصابة بلفحة الشمس .

- ألا تقل نسبة المواد الصلبة الذائبة (السكريات) عن ٨٪ ( تقدر بالرفراكتومتر ) .

- ألا يقل وزن الثمار عن ٤ كجم فى الصنف الاسماعيلاوى و ٢ كجم فى الصنف كفر حكيم و١ كجم فى كيزان العسل .

ويسمح بالتجاوز عن الجروح السطحية الملتئمة او اثر لفة الشمس والنقص فى وزن الثمار فى كل رسالة بما لا يزيد على ٥٪ بالعدد على الا يزيد النقص فى الوزن على ١/٤ كجم فى الاسماعيلاوى ، ١/٤ كجم فى كفر حكيم وكيزان العسل .

**مادة ٣ -** التجانس والتعبئة :

**أولاً -** التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار من نفس الصنف والحجم .

**ثانياً -** التعبئة :

تعبأ الثمار فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .



وتعبأ الثمار فى طبقة واحدة بطريقة التبادل وأن يكون اتجاه عنق الثمرة الى أعلى مع استعمال قش الارز النظيف الجاف كوسادة لحماية الثمار فى العبوة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

**مادة ٤ - البيانات الخارجية :**

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة «شمام» أو «قاوون» والصنف .

(ب) عدد الثمار .

(ج) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

(هـ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب هذه البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

**مادة ٥ - رسوم الفحص :**

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصدير - رر من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٠٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة:**

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فروع

الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الأول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

**مادة ٧ - مهلة الشحن :**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ثلاثة أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير .

**مادة ٨ - يلغى القرار رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الشام والقاوون .**

**مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .**

**قرار وزارى رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٧٨**

**بالرقابة على تصدير الشليك (١)**

**وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الشليك .

**قرر :**

**مادة ١ - المواصفات :**

يجب أن تكون الثمار :

- كاملة وسليمة ونظيفة غير منزوعة الكاس بعنق قصير أخضر غير يابس .

- خالية من العطب والعفن ومن امراض الاصابة الحشرية والفسولوجية وآثار المبيدات والطين والرمل .

— طازجة غير لينة وخالية من الجروح غير الملثمة .

— خالية من الرطوبة الخارجية غير الطبيعية وآثار العصير .

— متماثلة في الشكل والمظهر ودرجة النضج .

— مكتملة النمو غير متقدمة النضج أى لا تقل نسبة التلوين بالثمرة عن ١٥٪ ولا تزيد على ٧٥٪ .

ولا يسمح بتصدير الثمار الخضراء الكاملة أو البيضاء الكاملة أو الحمراء الداكنة .

**مادة ٢ —** تصدر ثمار الشليك من الرتبين التاليتين :

١ — رتبة أولى : وهى ما يزيد أكبر قطر مرضى فى الثمرة بها على ٢٥ مم ولا تزيد نسبة العيوب التجارية بها على ٥٪ بالوزن فى العبوة الواحدة .

٢ — رتبة ثانية : وهى ما لا يزيد أكبر قطر مرضى فى الثمرة بها على ٢٥ مم ولا يقل عن ١٥ مم وتزيد نسبة العيوب التجارية بها على ٥٪ بالوزن ولا تتجاوز ١٠٪ فى العبوة الواحدة .

والعيوب التجارية هى :

١ — عدم وجود الكأس .

٢ — جفاف العنق .

٣ — عدم التماثل فى الشكل .

٤ — اختلاف درجة النضج والتلوين .

**مادة ٣ —** التجانس والتعبئة :

أولاً — التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار من نفس الصنف والرتبة .

ثانياً — التعبئة :

يعبأ الشليك فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

وفى حالة التعبئة فى عبوات من الكرتون تبطن العبوات من الداخل بمادة أو ورق عازل للرطوبة على أن تتم التعبئة بحيث تكون الثمار ثابتة غير مضغوطة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

**مادة ٤ —** البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة ( شليك ) .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

**مادة ٥ —** رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥ . اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠ . اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٥٠٥ . عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٦ —** ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة بمجرد تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة ٥٠٠ عبوة .

#### مادة ٧ - مهلة الشحن :

يجب شحن رسائل الشليك بالطريق الجوى او بثلاجات البواخر على ان يتم الفحص داخل الدائرة الجمركية بالمطار او بالميناء وان يتم التصدير خلال ست ساعات من وقت الاذن بالتصدير .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الشليك .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قرار وزارى رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير ثمار الخيار والقثاء (١)**  
وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير ثمار الخيار والقثاء ،

#### فرد :

#### مادة ١ - المواصفات :

يجب ان تكون الثمار :

- سليمة وصحيحة ونظيفة وخالية من الجروح والعطب وخالية من آثار الاصابة بالامراض وخالية من آثار المبيدات الكيماوية .

- طازجة منتظمة الشكل ذات لون طبيعى وغير متقدمة النضج ( اى صماء من الداخل بالنسبة للقثاء ) .

- خالية من الرطوبة الخارجية غير الطبيعية .  
وخالية من المذاق المر .

مادة ٢ - تصدر ثمار الخيار والقثاء من الرتبين الآتيتين :

#### ١ - رتبة اكسترا :

ويجب ان تكون الثمار من هذه الرتبة لها كل خواص الصنف ولا تتجاوز العيوب التجارية فيها ٥٪ بالوزن .

#### ٢ - رتبة اولى :

يجب ان تكون الثمار من هذه الرتبة لها كل خواص الصنف ولا تتجاوز العيوب التجارية فيها ١٠٪ بالوزن .

والعيوب التجارية هي :

- التبقع وآثار لفحة الشمس واختلاف اللون .

- الخدوش والجروح الملتئمة .

ولا يجوز فى العبوة الواحدة ان يزيد الفرق بين اطول واقصر ثمرة عن ٢٠٪ عن الحد الاقصى لطول الثمار .

#### مادة ٣ - التدرج :

يدرج الخيار حسب اطوال الثمار الى :

- صغير : وهو مالا يزيد طول الثمرة منه على ٥ سم .

- متوسط : وهو ما يزيد طول الثمرة منه على ٥ سم حتى ٨ سم .

- كبير : وهو ما يزيد طول الثمرة منه على ٨ سم حتى ١٢ سم .

ويجوز تصدير الخيار غير مدرج اذا طلب المستورد ذلك .



#### مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

##### أولاً - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار من نفس الصنف والرتبة والطول .

##### ثانياً - التعبئة :

تعبأ الثمار في عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات بورق مناسب مثقوب للتهوية

وتعبأ الثمار في صفوف وطبقات منتظمة لا تزيد على ثلاث طبقات بكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث تكون ثابتة غير مضغوطة مع وضع ورق حريري شفاف مرن ومتين أو ورق الزبدة بين طبقات الثمار ، ويجوز وضع قصاصة الورق بين طبقات الثمار .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

#### مادة ٥ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « خيار » أو « قثاء » .

( ب ) الرتبة ( والتدريج في حالة الخيار المدرج )

( ج ) الوزن القائم والصافي .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) إنتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

#### مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٥٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها إذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

#### مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص وإذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوبتجية امتد الميعاد لليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

#### مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة يوم واحد خلاف يوم الاذن بالتصدير .

ويجوز زيادة المهلة يوم واحد في حالة حفظ الرسالة بالثلاجات على أن يكون الشحن بثلاجات الباخرة حتى وصول الرسالة الى جهة الاستيراد مع أخذ اقرار من المصدر بذلك .

#### مادة ٩ - يلغى القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الخيار والقثاء .

#### مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

## قرار وزاري رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٧٨

## بالرقابة على تصدير الخرشوف (١)

## وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الخرشوف ،

## قرر :

## مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون نورات الخرشوف :

- صحيحة مكتملة النمو والحراشيف كاملة ممثلة .

- سليمة ونظيفة وخالية من أعراض الإصابة الحشرية ومن آثار المبيدات الكيماوية والروائح والنكهة الغريبة والرطوبة الخارجية غير الطبيعية .

- طازجة غير ذابلة ذات لون طبيعي .

- ذات حامل نوري يتراوح طوله ما بين ١٥ ، ١٥ سم وخال من الاوراق .

مادة ٢ - تصدير نورات الخرشوف من الرتب الثلاث الآتية :

## ١ - رتبة اكسترا :

يجب أن تكون النورات من هذه الرتبة مطابقة للمواصفات وخالية من جميع العيوب وتدرج بحيث لا يقل قطر الجزء الاضخم فيها من ١٠ سم .

## ٢ - رتبة أولى :

يجب أن تكون النورات من هذه الرتبة

مطابقة للمواصفات ويسمح بوجود خدوش سطحية بها وتدرج بحيث لا يقل قطر الجزء الاضخم فيها عن ٧ سم .

## ٣ - رتبة ثانية :

وتشمل هذه الرتبة النورات المستوفاة للمواصفات ولكنها لا تفي بالشروط الخاصة بالرتب الاخرى ويجوز أن تكون القنابات مفتوحة قليلا .

ويجوز تدرج هذه الرتبة بحيث لا يقل قطر الجزء الاضخم فيها عن ٦ سم .

ولا يسمح بالتجاوز عن الجودة والحجم والقطر معا أكثر من ١٠٪ بالعدد بالنسبة لرتبة اكسترا ، ١٥٪ بالعدد بالنسبة للرتبة الاولى والثانية بحيث لا يزيد التجاوز في الجودة وحدها عن ٥٪ لرتبة اكسترا و ١٠٪ للرتبتين الاولى والثانية .

## مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

## اولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على نورات من نفس الصنف والرتبة .

## ثانيا - التعبئة :

يعبأ الخرشوف في عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وفي حالة التعبئة في الصناديق والتكن الخشبية تفرش عند القاع والغطاء وبين طبقات الخرشوف بورق مناسب .

اما في حالة التعبئة في الاقفاص الجريد تبطن العبوات من جميع الجهات بورق مناسب وتتم التعبئة بتبادل الرؤوس والاعناق بكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث تكون ثابتة غير مضغوطة .

ويجب الا يزيد عدد الطبقات على ثلاث طبقات .

ويجب ان تكون العبوات مغلقة باحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

#### مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( ١ ) كلمة « خرشوف » .

( ب ) الرتبة .

( ج ) عدد الثمار .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية او بلغة اجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

#### مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من اكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٥٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

#### مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد طرود الرسالة :

تفحص الرسالة في يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

#### مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة يوم واحد خلاف يوم الاذن بالتصدير .

ويجوز زيادة المهلة يوم واحد في حالة حفظ الرسالة بالتلاجات على ان يكون الشحن بثلاجات البواخر حتى وصول الرسالة الى جهة الاستيراد مع اخذ اقرار من المصدر بذلك .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الخرشوف .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

#### قرار وزادى رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٧٨

##### بالرقابة على تصدير الجزر (١)

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الجزر .

#### قرر :

مادة ١ - المواصفات :

يجب ان يكون الجزر :

- صحيحا منتظما الشكل وخاليا من الجروح والتشقق والعطب وخالية من التفريع والجذور والعقد الجذرية .

- نظيفا وخاليا من آثار التربة وآثار المبيدات الكيماوية وآثار الاصابة بالامراض والحشرات



ومن الرطوبة الخارجية غير الطبيعية ومن الروائح والنكهة الغريبة .

— مكتمل النمو غير متقدم التضج وغير متخشب ولا يقل القطر عند القاعدة عن ٢ سم .  
— طازجا غير ذابل أو لين ذو لون طبيعي غير مخضر القاعدة .

— بدون عروش ( مقطوعة عند مستوى القاعدة ) ويسمح في حالة التصدير بالطريق الجوى الى البلاد العربية بوجود عروش بطول ١٠ - ١٥ سم على أن تكون نظيفة خالية من الاوراق الذابلة والصفراء والعروق الجافة .

**مادة ٢ —** يصدر الجزر من الرتبتين الآتيتين:

١ — رتبة أكسترا : يجب أن يكون الجزر من هذه الرتبة ممتاز وله خواص الصنف .

ولا تزيد نسبة العيوب التجارية فيها على ٥٪ بالوزن .

٢ — رتبة أولى : يجب أن يكون الجزر من هذه الرتبة جيد وله كل خواص الصنف .

ولا تزيد نسبة العيوب التجارية فيها على ١٠٪ بالوزن .

والعيوب التجارية هي :

— عدم انتظام الشكل

— الجروح الملتئمة

— آثار الإصابة بالامراض والحشرات .

— وجود لون اخضر عند القاعدة لا يتجاوز ٥٪ من طول الجذر .

ويسمح بالتجاوز عن الحجم ( القطر ) بنسبة ٥٪ بالوزن بالنسبة لرتبة أكسترا ، ١٥٪ بالوزن بالنسبة للرتبة الاولى بحيث لا يتجاوز الفرق بين الاقطار لأكبر الجذور

واصغرها ١ سم في الرتبة أكسترا ، ٢ سم في الرتبة الاولى .

**مادة ٣ —** التجانس والتعبئة :

اولا — التجانس : يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على جذور من نفس الصنف والرتبة .

ثانيا — التعبئة : يعبأ الجزر في عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات عدا الاجولة الشبكية من جميع الجهات بورق مناسب وتعبأ الثمار بحيث يكون اتجاه العروش الى الداخل .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة باحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

**مادة ٤ —** البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( ا ) كلمة « جزر » والصنف .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية او بلغة اجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

**مادة ٥ - رسوم الفحص :**

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٥٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :**

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من ايام العمل الرسمية .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

**مادة ٧ - مهلة الشحن :**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة يومان خلاف يوم الاذن بالتصدير ويجوز زيادة مهلة الشحن يوم واحد في حالة حفظ الرسالة بالشلاجات على ان يكون الشحن بشلاجات الباخرة حتى وصول الرسالة الى جهة الاستيراد مع اخذ اقرار على المصدر بذلك .

**مادة ٨ -** يلقى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٩ لسنة بالرقابة على تصدير الجزر .

**مادة ٩ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قرار وزارى رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٧٨**

**بالرقابة على تصدير الثوم الطازج (١)**

**وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الثوم الطازج .

**قرر :**

**مادة ١ - المواصفات :**

يجب ان تكون رؤوس الثوم :

- كاملة وسليمة ومتماسكة الفصوص .

- نظيفة تامة النضج وسليمة الغلاف الخارجى ولا يزيد طول العنق على ٥ سم .

- خالية من :

\* العطب .

\* الاصابة بالعفن .

\* الاصابة بلفحة الشمس .

\* بقايا الجذور .

\* الجروح .

\* التزريع .

وفى حالة تصدير الثوم بعروشه يجب ان تكون العروش جافة .

ويجوز تصدير الثوم على حالة فصوص بالشروط السابقة .

**مادة ٢ -** يصدر الثوم من الرتب الثلاث الآتية :

( ١ ) رتبة أولى : يجب ان يكون الثوم من

هذه الرتبة متجانس الحجم وله كل خواص الصنف ولا تتجاوز نسبة العيوب التجارية ١٠٪ بالوزن في العبوة الواحدة .

(ب) رتبة ثانية : يجب أن يكون الثوم من هذه الرتبة متجانس الحجم وله كل خواص الصنف ويسمح بنسبة من العيوب التجارية أكثر من ١٠٪ ، ولا تتجاوز ٢٠٪ بالوزن في العبوة الواحدة

(ج) رتبة تجارى : وهو ما تتجاوز نسبة العيوب التجارية بها ٢٠٪ ولا تزيد على ٥٠٪ بالوزن في العبوة الواحدة .

والعيوب التجارية هي :

- غير سليمة الغلاف
- غير المثلثة الفصوص
- غير متماسكة الفصوص
- الإصابة بالصدأ أو العفن الاسود .
- الجروح الملتئمة

وتضاف بقايا الجذور الى هذه العيوب في رتبة التجارى .

### مادة ٣ - التدرج :

يجب أن يدرج الثوم بدون العروش من الرتبتين الاولى والثانية ويكون التدرج حسب اقطار رؤوس الثوم كما يلى :

( ١ ) كبير : وهو ما يزيد قطر رأس الثوم منه على ٥٥ مم .

(ب) متوسط : وهو ما يتراوح فيه قطر رأس الثوم بين ٤٠ مم الى ٥٥ مم .

ويجوز تدرج الثوم بعروشه حسب هذه الرتب .

ويشترط في الثوم غير المدرج من رتبة تجارى أو بالعروش الا يقل قطر رأس الثوم منه على ٣٥ مم .

ويسمح بالتجاوز بنسبة ١٠٪ فى الحجم

بالزيادة أو النقصان فى العبوة الواحدة بالنسبة للرتبتين الاولى والثانية .

### مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

( اولا ) التجانس : يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثوم من نفس الحالة والرتبة والتدرج .

( ثانيا ) التعبئة : يعبأ الثوم بدون عروشه أو بعروشه فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تتم التعبئة بحيث تكون الابصال ثابتة غير مضغوطة .

ويجوز تعبئة الثوم بدون عروش فى عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل عبوات كبيرة بالمواصفات التى تقرها الهيئة العامة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون مغلقة باحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويسمح بالتجاوز عن الوزن بالزيادة بنسبة ٥٪ فى العبوة الواحدة فيما عدا الشحن بالبواخر خلال شهر ابريل فيسمح بنسبة ١٠٪ بالزيادة فى كل عبوة لمواجهة الجفاف اثناء الشحن .

### مادة ٥ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( ١ ) عبارة « ثوم بعروشه » أو بدون عروشه « أو « فصوص ثوم » .

(ب) الرتبة .

(ج) الحجم أو غير مدرج أكثر من ٣٥ مم .

( د ) الوزن القائم والصافى .

(هـ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة اجنبية .



## قرار وزاري رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٧٨

### بالرقابة على تصدير البطيخ (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البطيخ ،

#### قرر :

مادة ١ - لا يجوز تصدير البطيخ الا من الاصناف التالية :

( أ ) اصناف مستديرة : شليان بلاك - جيزة ١ - شوجريبي .

( ب ) اصناف مستطيلة : كونجو - شارلستون جرای .

( ج ) الاصناف الاخرى التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

مادة ٢ - المواصفات :

يجب أن تكون الثمار :

- مطابقة للصنف منتظمة الشكل ونونها طبيعى .

- سليمة وخالية من التشقق والجسروح والعطب .

- نظيفة خالية من آثار الإصابة بالامراض والحشرات والمبيدات الكيماوية .

- مكتملة النمو غير متقدمة النضج وغير لينة وغير مصابة بلفحة الشمس .

- الا يقل وزن الثمار في الاصناف المستديرة فيما عدا الشوجريبي عن ٤ كجم والا يقل وزن الثمار في الاصناف المستطيلة عن ٧ كجم .

( و ) انتاج مصر .

( ز ) اسم المصدر .

( ح ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٥٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

مادة ٧ - ميعاد انقضاء وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوبتجية امتد الميعاد لليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ١٠٠٠ عبوة .

مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة خمسة أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - يلغى القرار رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الثوم الطازج .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

ويسمح بالتجاوز في الجودة ووزن الثمار في كل رسالة بما لا يزيد على ٥ ٪ بالعدد للجروح السطحية الملتئمة واثار لفحة الشمس و ٥ ٪ بالعدد من الثمار التي يقل وزنها عن الوزن المحدد لكل صنف على الا يزيد على ٤ ٪ كيلو في الاصناف المستديرة و ٢ ٪ كيلو في الاصناف المستطيلة .

#### مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس

يجب أن تكون الثمار في كل رسالة متجانسة الصنف والحجم .

ثانيا - التعبئة :

تعبأ الثمار في عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتعبأ الثمار في طبقة واحدة بطريق التبادل مع استعمال قش الارز كوسادة لحماية الثمار في العبوة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويجوز تصدير البطيخ صبا بشرط أخذ عينات الرسائل في داخل الدائرة الجمركية مع الاعفاء من الختم بخاتم فرع الهيئة المختص .

#### مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( ١ ) كلمة « بطيخ » وصنفه ( شليان بلاك أو جيزة ١ .. الخ ) .

( ب ) عدد الثمار

( ج ) الوزن القائم والصافي

( د ) الرقم المسلسل للرسالة

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر

( و ) اسم المصدر

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب هذه البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

وفي حالة تصدير ثمار البطيخ صبا تكتب هذه البيانات على بطاقات تلصق على الثمار .

#### مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٥٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

٢٥٠ عن كل طن من الثمار وتجبر كسور نصف القرش والقرش لصالح الخزنة في حالة التصدير صبا .

#### مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالي لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من أيام العمل الرسمية ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

#### مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة خمسة أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البطيخ .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

## قرار وزاري رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٨

### بالرقابة على تصدير البطاطس (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البطاطس .

#### قرر :

مادة ١ - تصدر البطاطس باحدى الحالتين التاليتين :

- ١ - تامة النضج : وهي البطاطس كاملة النمو ذات القشرة المتصقة ( مزلطة ) .
- ٢ - غير تامة النضج : وهي البطاطس كاملة النمو ذات القشرة المتصقة تماما ( مريشة ) يسهل ازالتها باليد حيث لم ينقض على زراعتها أكثر من ٩٠ يوم ، ولا تزيد أقطار درناتها على ٧ سم .

#### مادة ٢ - المواصفات :

يشترط في البطاطس المصدرة أن تكون :

- ١ - سليمة نظيفة متماسكة القوام غير لينة .
- ٢ - خالية من آثار المبيدات وأعراض الإصابة بالآفات ومن الجروح غير الملتئمة ومن مظاهر تأثير الحرارة أو الصقيع .
- ٣ - خالية من الاخضرار أو التنبيت والنموات الثانوية والعطب والروائح الغريبة .

مادة ٣ - تصدر البطاطس من الرتبين التاليتين :

- ١ - رتبة أولى : وهي ما لا تزيد نسبة العيوب التجارية فيها على ٣٪ بالوزن في العبوة الواحدة .

- ٢ - رتبة ثانية وهي ما تزيد نسبة العيوب

التجارية فيها على ٣٪ ولا تتجاوز ٦٪ بالوزن في العبوة الواحدة .

والعيوب التجارية هي :

- ( أ ) الجروح الملتئمة .
- ( ب ) عدم انتظام الشكل .

#### مادة ٤ - التدرج

تدرج الرتبة الاولى من البطاطس التامة النضج حسب أكبر قطر للدرنات كما يلي :

- ١ - الدرنات الصغيرة : أكثر من ٣٥ مم الى ٥٠ مم .

- ٢ - الدرنات المتوسطة : أكثر من ٥٠ مم الى ٦٥ مم .

- ٣ - الدرنات الكبيرة : أكثر من ٦٥ مم .

- ٤ - البلى : وهي الدرنات التي لا يزيد قطرها على ٣٥ مم .

ويسمح بالتجاوز عن اختلاف الاحجام في حدود ٥٪ بالوزن في العبوة .

#### مادة ٥ - التجانس والتعبئة

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوي على درنات من نفس الصنف والرتبة ، وأن تكون البطاطس التامة النضج من الرتبة الاولى مدرجة حسب الحجم .

ثانيا - التعبئة :

تعبأ البطاطس في عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات. ويجب أن تتم التعبئة بحيث تكون الدرنات ثابتة غير مضغوطة .

وبالنسبة للبطاطس غير تامة النضج يجب استعمال مادة البتموس المنداه بحيث لا تقل عن ١٠٪ بالوزن من البطاطس المعبأة أو أي مادة بديلة تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات على أن يتم الشحن



بالبواخر داخل غرف تبريد أو عنابر مهواه طبقاً لرغبة المستورد .

أما بالنسبة للبطاطس الصيفي فلا يجوز تصديرها إلى البلاد الأوروبية إلا إذا تم شحنها بالبواخر داخل غرف التبريد في درجة حرارة ٣ - ٥ م مع اقرار من المستورد بقبوله ذلك . ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويسمح بالتجاوز بالزيادة بنسبة ٢٪ في الأوزان الصافية للعبوات .

#### مادة ٦ - البيانات الخارجية

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « بطاطس » مع ذكر الصنف والحالة ( تامة النضج - غير تامة النضج - صغيرة - « بلى » ) .

( ب ) الرتبة والحجم ( تبعاً للتدرج ) .

( ج ) الوزن القائم والصافي .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( إن وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز إضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

#### مادة ٧ - رسوم الفحص

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

مليم

٥٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها إذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

#### مادة ٨ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة

تفحص الرسالة في يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير إلى فرع الهيئة المختص .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

#### مادة ٩ - مهلة الشحن

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ثلاثة أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير للبطاطس الصيفي وخمسة أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير للبطاطس الشتوي .

مادة ١٠ - يلغى القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البطاطس .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

قرار وزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير البطاطا (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البطاطا .

#### قرر :

#### مادة ١ - المواصفات

يجب أن تكون البطاطا : -

- سليمة منتظمة الشكل خالية من الجروح غير الملتئمة والشقوق العميقة .

- تامة النضج لا يقل قطر الجذر الواحد في الجزء الاوسط عن ٥ سم والوزن عن ٢٠٠ جم ولا يزيد على ٥٠٠ جم .

- نظيفة وخالية من آثار المبيدات الكيماوية ومن العفن الاسود والروائح والنكهة الغريبة .

**مادة ٢ - تصدر البطاطا من الرتبين الآتين :**

١ - رتبة اولى :

وهي البطاطا التي لها كل خواص الصنف ولا تزيد نسبة الجذور المحتوية على الشعيرات الجذرية والنموات الجديدة التي توجد على الجذر اللحمي وكذا القطع والجروح الملتئمة والشقوق العميقة على ٥٪ بالوزن .

٢ - رتبة ثالثة :

وهي البطاطا التي لها خواص الصنف ولا تزيد نسبة الجذور المحتوية على الشعيرات الجذرية والنموات الجديدة التي توجد على الجذر اللحمي وكذا القطع والجروح الملتئمة والشقوق العميقة على ١٠٪ بالوزن .

**مادة ٣ - التجانس والتعبئة :**

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على جذور من نفس الصنف والرتبة . ويسمح بالتجاوز في حدود ١٠٪ بالعدد بالنسبة لاختلاف الأحجام .

ثانيا - التعبئة :

تعبأ البطاطا في عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متمثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات . ويجب أن تكون العبوات مغلقة باحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

**مادة ٤ - البيانات الخارجية :**

توضح على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « بطاطا » .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية او بلغة اجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

**مادة ٥ - رسوم الفحص :**

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من اكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

٥٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :**

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد الى اليوم الاول من أيام العمل الرسمية.

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

#### مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة خمسة أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البطاطا .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

### قرار وزارى رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٧٨

#### بالرقابة على تصدير البصل الطازج (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البصل الطازج .

#### قرر :

مادة ١ - ينقسم البصل المراد تصديره الى:

( ١ ) محصول رئيسى :

وهو الناتج من الزراعة الشتوية والذي يبدأ ظهوره من فبراير .

( ب ) محصول نيل « المقور » وهو الناتج من الزراعة النيلية والذي يبدأ ظهوره من نوفمبر .

مادة ٢ - المواصفات :

يجب ان تكون الابصال :

- كاملة وسليمة تامة النضج جافة العنق والقشرة .

- نظيفة غير منزوعة القشرة الخارجية ذات لون طبيعى .

- خالية من :

\* العطب .

\* العفن الطرى والجاف .

\* العرقانة والمسلوقة .

\* المصابة بلفحة الشمس .

\* الحنوط والتزريع والازدواج المفتوح .

مادة ٣ - يصدر البصل من المحصول الرئيسى من الرتب الآتية :

( ١ ) رتبة اولى : يجب أن تكون الابصال متجانسة الحجم واللون لها كل خواص الصنف ولا تزيد نسبة العيوب التجارية فى العبوة الواحدة على ٥ ٪ بالوزن .

(ب) رتبة ثانية: وهى التى تزيد نسبة العيوب التجارية فى العبوة الواحدة فيها على ٥ ٪ ولا تتجاوز ١٠ ٪ بالوزن .

والعيوب التجارية الخاصة بهاتين الربتين هى :

- اختلاف اللون .

- الازدواج المقفول .

- غير منتظمة الشكل .

- طويلة العنق .

- غير تامة النضج .

- المقشورة .

(ج) تجارى :

وهى التى تزيد نسبة العيوب التجارية فى العبوة الواحدة فيها على ٢٠ ٪ ولا تتجاوز ٤٠ ٪ بالوزن .

ويسمح فى هذه الرتبة بتصدير الابصال المزدوجة المفتوحة والمقفولة .



والعيوب التجارية الخاصة بهذه الرتبة هي :

- اختلاف اللون .
- غير تامة المنضج .
- غير منتظمة الشكل .
- طويلة العنق .
- المقشورة .
- المصابة بانعفن الأسود .
- المصابة بلفحة الشمس .
- بقايا الجذور .

مادة ٤ - التدرج :

يدرج البصل من الرتبتين الأولى والثانية حسب أقطار الإبصال كما يلي :

( أ ) كبير : وهو ما يزيد قطر البصلة منه على ٦٠ مم .

( ب ) متوسط : وهو ما يزيد قطر البصلة منه على ٤٥ مم ولا يتجاوز ٦٠ مم .

( ج ) صغير : وهو ما يزيد قطر البصلة منه على ٣٥ مم ولا تتجاوز ٤٥ مم .

( د ) بصل تخليل : وهو ما يزيد قطر البصلة منه على ٢٨ مم ولا تتجاوز ٣٥ مم .

ويسمح بالتجاوز في حدود ١٠ ٪ بالوزن من محتويات العبوة بالزيادة أو النقص في الأقطار في حدود الرتبة السابقة أو التالية .

ويجوز تصدير البصل من هاتين الرتبتين غير مدرج حسب رغبة المستورد على ألا يقل القطر من ٣٥ مم .

مادة ٥ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على بصل من نفس الرتبة والتدرج .

ثانيا - التعبئة :

يعبأ البصل في عبوات جديدة ( فيما عدا

الأجولة المصنوعة من الجوت ) وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويسمح بالتجاوز عن الأوزان المقررة بنسبة ٣ ٪ بالزيادة لتعويض الفقد في الوزن أثناء فترة الشحن .

مادة ٦ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « بصل » .

( ب ) المحصول « رئيسى - نيلى ( مقور ) » .

( ج ) الرتبة ( فى حالة المحصول الرئيسى فقط ) .

( د ) الحجم أو غير مدرج أكثر من ٣٥ مم ( للمحصول الرئيسى فقط ) .

( هـ ) الوزن القائم والصافى .

( و ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة اجنبية .

( ز ) انتاج مصر .

( ح ) اسم المصدر .

( ط ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها

تتكون من عبوة واحدة فقط .

- كاملة ذات لون طبيعي أخضر وسليمة وخالية من الجروح والتشقق والتبقع .
- نظيفة غير مبتلة وخالية من آثار المبيدات الكيماوية ومن الروائح والنكهة الغريبة .
- ٢ - يجب أن تكون بذور البسلة :
- طازجة غير مشوهة الشكل وسليمة خالية من العطب الناشئ عن الحشرات والأمراض .
- في درجة عادية من النضج .

مادة ٢ - تصدر البسلة الخضراء من الرتبين الآتيتين :

١ - رتبة اكسترا :

ويجب أن يتوافر فيها ما يأتي :

- ١ - أن تكون القرون طازجة كاملة بأعناقها ولا يزيد طول العنق على ١ سم وذات شكل ولون طبيعي .
- ٢ - أن تكون القرون خالية من العطب الناشئ عن الصقيع ولا يقل عدد البذور داخل القرن عن ٤ حبات .
- ٣ - أن تكون البذور ذات لون طبيعي غير مشوهة الشكل لينة متماسكة بدرجة كافية وألا تكون مشبعة بالنشأ .

٢ - رتبة أولى :

وتختلف صفاتها عن صفات رتبة اكسترا بالآتي :

- ١ - أن يوجد بها عيب طفيف في اللون دون أن تفقد اللون المعروف للرتبة وأن توجد بها خدوش طفيفة سطحية غير منظورة ولا تعرض البذور للعدوى ولا يقل عدد البذور داخل القرن عن ٣ حبات .

٢ - أن تكون البذور ذات شكل أقل استدارة متغيرة اللون بدرجة طفيفة يابسة بدرجة طفيفة .

مليم  
٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .  
٥٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها إذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

مادة ٨ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالي لتاريخ تقديم طلب الإذن بالتصدير إلى فرع الهيئة المختص وإذا كان يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الأول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ١٠٠٠ عبوة .

مادة ٩ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة خمسة أيام خلاف يوم الإذن بالتصدير .

مادة ١٠ - يلغى القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البصل .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزاري رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير البسلة الخضراء (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه والقرارات المعدلة له .

على القرار رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البسلة الخضراء .

قرر :

مادة ١ - المواصفات :

١ - يجب أن تكون قرون البسلة :

ويسمح بالتجاوز عن ١٠٪ بالوزن من الثمار التي لا تطلق ميزات كل رتبة .

#### مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار من نفس الصنف والرتبة .

ثانيا - التعبئة :

تعبأ البسلة الخضراء فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات بورق مناسب مثقوب للتهوية وتعبأ الثمار بكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث تكون ثابتة غير مضغوطة .

ويجوز تعبئة البسلة الخضراء فى عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل عبوات كبيرة بالمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويسمح بالتجاوز بالزيادة بنسبة ٢٪ فى الأوزان الصافية لكل عبوة ولا يسمح بأى نسبة بالنقص .

#### مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « بسلة خضراء » وصنفها .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) إنتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

#### مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من ١٠٠ عبوة .

١٠٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

#### مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة فى يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

#### مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة يوم واحد خلاف يوم الاذن بالتصدير ويجوز زيادة المهلة ليوم واحد فى حالة حفظ الرسالة بالثلاجات على أن يكون الشحن بثلاجات البواخر حتى وصول الرسالة الى جهة الاستيراد مع أخذ اقرار من المصدر بذلك .

#### مادة ٨ - يلغى القرار رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البسلة الخضراء .

#### مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .



## قرار وزاري رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٧٨

### بالرقابة على تصدير البامية الخضراء (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى القرار رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة  
على تصدير البامية الخضراء .

#### قصر :

#### مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون ثمار البامية الخضراء .

- كاملة وسليمة وخالية من الاصابة الحشرية  
والمرضية والجروح .

- نظيفة غير مبتلة وخالية من آثار المبيدات  
الكيميائية .

- طازجة منتظمة الشكل محتفظة بأعناقها  
وغير متقدمة النضج .

- ألا يزيد طول الثمار الملساء على ٨ سم  
والألا يزيد طول الثمار الشوكية على ٣ سم .

مادة ٢ - تصدر البامية الخضراء من الرتبين  
الآتين :

١ - رتبة أكسترا :

يجب أن تكون البامية من هذه الرتبة خالية  
من جميع العيوب ولها كل خواص الصنف .

٢ - رتبة أولى :

وهي التي تحتوي على بعض الخدوش والجروح  
الملتئمة على سطح الثمرة بما لا يتجاوز ١٠٪  
بالوزن ، ولها خواص الصنف .

ويسمح بالتجاوز في الحجم والطول لرتبة  
أكسترا بنسبة ٥٪ وللرتبة الأولى بنسبة ١٠٪ .

#### مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة  
وتحتوى على ثمار من نفس الصنف والرتبة .

ثانيا - التعبئة :

تعبأ البامية الخضراء في عبوات جديدة وسليمة  
ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة  
متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة  
العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات بورق مناسب مثقوب للتهوية .

وتعبأ الثمار بكيفية تملأ فراغ العبوة بحيث  
تكون ثابتة غير مضغوطة ويجوز تعبئة البامية  
الخضراء في عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن  
توضع داخل عبوات كبيرة بالمواصفات التي تقرها  
الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة  
بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويسمح بالتجاوز بالزيادة بنسبة ٢٪ في  
الاوزان الصافية لكل عبوة ولا يسمح بأى نسبة  
بالنقص .

#### مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « بامية خضراء » .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة  
أجنبية .

( هـ ) اثنان مصر .

( و ) أسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية « ان وجدت » .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

١٠٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختصة ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة يوم واحد خلاف يوم الاذن بالتصدير ويجوز زيادة المهلة ليوم واحد في حالة حفظ الرسالة بالثلاجات على أن يكون الشحن بثلاجات البواخر حتى وصول الرسالة الى جهة الاستيراد مع أخذ اقرار من المصدر بذلك .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البامية الخضراء .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزاري رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الباذنجان (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الباذنجان ،

قصر :

مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون ثمار الباذنجان :

- كاملة وخالية من الجروح والاصابة الحشرية ومحفوظة بالكأس والعنق وذات لون طبيعي .

- نظيفة وخالية من آثار المبيدات الكيماوية .

- طازجة ومكتملة النمو وخالية من البذور الناضجة .

- منتظمة الشكل وملساء ، ويتراوح طول الثمرة بين ١٠ ، ٢٠ سم في الاصناف المستطيلة ولا يقل القطر عن ٨ سم في الاصناف الكروية .

ويسمح بالتجاوز عن ١٠٪ بالوزن من الثمار الأقل أو الأكثر طولاً في الاصناف المستطيلة والأقل في القطر في الاصناف الكروية .

مادة ٢ - يصدر الباذنجان من الرتبة الأولى :

١ - رتبة أكسترا :

يجب أن تكون ثمار الباذنجان من هذه الرتبة ممتازة ولها كل خواص الصنف ويسمح بوجود ٥٪ بالوزن من العيوب التجارية بها .

٢ - رتبة أولى :

يجب أن تكون ثمار الباذنجان من هذه الرتبة

جيدة ولها كل خواص الصنف ويسمح بوجود  
٥٪ بالوزن من العيوب التجارية بها .

والعيوب التجارية هي :

- البقع وأثار لفحة الشمس والحدوش والجروح  
الملتئمة .

مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة  
وتحتوى على ثمار من نفس الصنف والرتبة .

ثانيا - التعبئة :

يجب الباذنجان فى عبوات جديدة وسليمة  
ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة  
متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة  
العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتبطن العبوات بورق مناسب مثقوب للتهوية  
فيما عدا صناديق الكرتون .

وتعبأ الثمار فى صفوف طولية بدون لف  
وبشرط أن تكون الاعناق فى اتجاه واحد وأن  
تكون فى طبقات يوضع بينها ورق زبدى أو  
قصاصة الورق ويجب أن تملأ الثمار فراغ  
العبوة بحيث تكون ثابتة غير مضغوطة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام ومختومة  
بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويسمح بالتجاوز بالزيادة بنسبة ٢٪ من  
الأوزان الصافية لكل عبوة ولا يسمح بأى نسبة  
بالنقص فى الوزن .

مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضح على كل عبوة البيانات الآتية : -

( أ ) كلمة «باذنجان» مع ذكر الصنف .  
( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة  
أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) أسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز  
اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة  
تناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠  
عبوة .

٥٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت  
الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات  
الرسالة :

تفحص الرسالة فى يوم تقديم طلب الاذن  
بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠  
عبوة .

مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة يوم واحد  
خلاف يوم الاذن بالتصدير ويجوز زيادة المهلة  
ليوم واحد فى حالة حفظ الرسالة بالثلاجات على  
أن يكون الشحن بثلجات الباخرة حتى وصول  
الرسالة الى جهة الاستيراد مع أخذ اقرار من  
المصدر بذلك .

مادة ٨ - يلقى القرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦٩  
بالرقابة على تصدير الباذنجان .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع  
المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .



### قرار وزاري رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٧٨

#### بالرقابة على تصدير متخلفات صناعة الحاصلات الزراعية (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير متخلفات صناعة الحاصلات الزراعية .

#### قرر :

**مادة ١ -** يقصد بمتخلفات صناعة الحاصلات الزراعية المواد التي تتخلف عن تصنيع الحاصلات الزراعية سواء كان هذا التصنيع ميكانيكيا أو يدويا ، وتشمل متخلفات المطاحن والمضارب وصناعة الزيوت والنشا والسكر ودراس الحبوب والبقول .

#### **مادة ٢ -** المواصفات :

**أولا -** متخلفات صناعة الطحن :

وهي تشمل نخالة القمح بأنواعها ( خشنة - ناعمة - خليط منهما ) ونخالة الذرة .

ويجب أن تكون :

- ذات لون طبيعي ورائحة مقبولة .
- خالية من كل مظاهر الإصابة بالفطريات .
- خالية من الشوائب والحشرات بأطوارها .
- ألا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١٢٪ .

**١ -** النخالة القمح :

**( أ )** النخالة الخشنة :

وهي القشور الخارجية الناتجة عن عملية نخل حبوب القمح بعد طحنها وفصل النخالة الناعمة

عنها بحيث تبقى فوق منخل ٢٤ ( به ٢٤ ثقب في البوصة الطولية ) .

ويشترط في نسب محتوياتها المقدرة على المادة الجافة :

- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ١٠٪ - ( أزوت × ٦٫٢٥ ) .

- ألا تزيد نسبة الالياف الخام على ١٣٪ .

**( ب )** النخالة الناعمة :

وهي الناتجة عن عملية نخل حبوب القمح بعد طحنها وفصل النخالة الخشنة عنها ، بحيث تمر من منخل ٢٤ ( به ٢٤ ثقب في البوصة الطولية ) وتبقى فوق منخل ٤٠ ( به ٤٠ ثقب في البوصة الطولية ) .

ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :

- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ١١٪ - ( أزوت × ٦٫٢٥ ) .

- ألا تزيد نسبة الالياف الخام على ١٠٪ .

**( ج )** مخلوط النخالة الخشنة والناعمة :

ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة .

- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ١٠٪ - ( أزوت × ٦٫٢٥ ) .

- ألا تزيد نسبة الالياف الخام على ١٢٪ .

**٢ -** نخالة الذرة :

وهي الغلاف الخارجي لحبوب الذرة وتنتج عن عملية نخل الحبوب بعد طحنها ومحتوية على بعض نشأ هذه الحبوب .

ويشترط في نسب محتوياتها المقدرة على المادة الجافة :

- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ٩٪ - ( أزوت × ٦٫٢٥ ) .

- ألا تقل نسبة الكربوهيدرات الذائبة عن ٦٠٪
- ألا تزيد نسبة الألياف الخام على ١٢٪
- ثانيا - متخلفات ضرب الارز :
- وهي تشمل رجيع الكون وجنين الارز بنوعيه ( طبيعي - مستخلص منه الزيت )
- ١ - رجيع الكون :
- هو عبارة عن الناتج من ضرب الارز الشعير في مضارب الاكوان
- ويجب أن يكون :
- خاليا من قشور حبوب الارز الخارجية ( السرس )
- ذا لون سمى
- ذا رائحة مميزة مقبولة
- خاليا من الحشرات الحية والمواد الغريبة
- خاليا من التعفن والتزنخ
- ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ١٢٪
- ( أ ) رجيع الكون الطبيعي :
- ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :
- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ١٢٪
- ( أزوت × ٦.٢٥ )
- ألا تقل نسبة الكربوهيدرات الذائبة عن ٤٢٪
- ألا تقل نسبة الزيت عن ١١٪
- ألا تزيد نسبة الألياف الخام على ١١٪
- ألا تزيد نسبة الرماد على ١٢٪
- ألا تزيد نسبة الرمل والسليكا على ٤٥٪
- ( ب ) رجيع الكون المستخلص منه الزيت :
- ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :
- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ١٣٪
- ( أزوت × ٦.٢٥ )

- ألا تقل نسبة الكربوهيدرات الذائبة عن ٤٥٪
- ألا تزيد نسبة الزيت على ٢٪
- ألا تزيد نسبة الألياف الخام على ١٤٪
- ألا تزيد نسبة الرماد على ١٤.٥٪
- ألا تزيد نسبة الرمل والسليكا على ٤٥٪
- ٢ - جنين الارز : وهو اما طبيعي أو مستخلص منه الزيت :
- ويجب أن يكون :
- ذا لون ورائحة طبيعيين
- خاليا من الحشرات الحية والمواد الغريبة
- ( أ ) جنين الارز الطبيعي :
- ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :
- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ١٨٪
- ألا تزيد نسبة الألياف الخام على ٨٪
- ألا تزيد نسبة الرماد على ١٠٪
- ( ب ) جنين الارز المستخلص منه الزيت :
- ويشترط في نسبة محتوياته المقدرة على المادة الجافة :
- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ١٨٪
- ألا تزيد نسبة الألياف الخام على ٨٪
- ألا تزيد نسبة الرماد على ١٠٪
- ألا تزيد نسبة الزيت على ٢٪
- ثالثا - متخلفات صناعة الزيوت :
- ١ - كسب بذرة القطن : هو متخلفات عملية عصر بذرة القطن وأما أن يكون مقشور أو غير مقشور ويكون على هيئة ألواح أو مجروشا
- ويجب أن يكون :
- ذا لون ورائحة طبيعيين
- خاليا من التعفن والتزنخ

- خاليا من الحشرات الحية والمواد الغريبة .

- ألا تزيد نسبة الزيت على ٦٪ في حالة التصنيع بالطرق الهيدروليكية و ٢٪ في حالة الاستخلاص بالمذيبات العضوية .

- ألا تزيد نسبة الرمل والسليكا على ١٪ .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ١٢٪ .

( أ ) كسب بذرة القطن المقشور :

ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :

- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ٤٠٪  
( أزوت × ٦.٢٥ ) :

- ألا تزيد نسبة الألياف الخام على ١٠٪ .

(ب) كسب بذرة القطن غير المقشور :

ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :

- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ٢٢.٥٪  
( أزوت × ٦.٢٥ ) :

- ألا تزيد نسبة الألياف الخام على ١٣٪ .

(ج) قشر بذرة القطن :

عبارة عن القشور الخارجية ( القصرة ) لبذرة القطن التي تم فصلها أثناء تجهيز البذرة واعدادها للعصر بهدف انتاج الكسب المقشور .

ويجب أن يكون :

- ذا لون ورائحة طبيعيين .

- خاليا من التعفن والتزنخ .

- خاليا من الحشرات الحية والمواد الغريبة .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ٧٪ .

ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :

- ألا تقل نسبة الألياف الخام عن ٤٤٪ .

- ألا تزيد نسبة البروتين الخام على ٤٥٪  
( أزوت × ٦.٢٥ ) :

- ألا تزيد نسبة الزيت على ١٪ .

٢ - كسب بذرة الكتان : وهو متخلفات عصر بذرة الكتان ، وأما أن يكون على هيئة ألواح أو مجروشا .

ويجب أن يكون :

- ذا لون رمادي ضارب الى الحمرة بجزئياته  
قشور لامعة هي قصرات البذور .

- ذا رائحة طبيعية .

- خاليا من التعفن والتزنخ .

- خاليا من الحشرات الحية والمواد الغريبة .

ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :

- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ٢٩٪  
( أزوت × ٦.٢٥ ) :

- ألا تزيد نسبة الألياف الخام على ٩٪ .

- ألا تزيد نسبة الزيت على ٨٪ .

- ألا تزيد نسبة الرمل والسليكا على ٤٪ .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ١٢٪ .

٣ - كسب بذرة السمسم : وهو متخلفات عصر بذرة السمسم وأما أن يكون على هيئة ألواح أو مجروشا .

ويجب أن يكون :

- ذا لون ورائحة طبيعيين .

- خاليا من التعفن والتزنخ .

- خاليا من الحشرات الحية والمواد الغريبة .

ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :

- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ٢٦٪  
( أزوت × ٦.٢٥ ) :

- ألا تزيد نسبة الألياف الخام على ٦٪ .

- ألا تزيد نسبة الزيت على ١٠٪ .

- ألا تزيد نسبة الرمل والسليكا على ٤٪ .



- خاليا من آثار الحامض والصودا الكاوية المتخلقة عن عملية التصنيع .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ١٢٪ .  
ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :

- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ١٨٪ ( أزوت × ٦٫٢٥ ) .

- ألا تزيد نسبة الالياف الخام على ١٠٪ .

- ألا تزيد نسبة الاتربة والرمال على ١٪ .

رابعا - متخلقات صناعة النشا :

١ - جلوتين الذرة : هو المتخلف عن صناعة النشا من الذرة بعد استخلاص معظم النشا وفصل الجنين واستبعاد القشور الخارجية للحبوب .

ويجب أن يكون :

- ذا رائحة طبيعية .

- خاليا من التعفن والتكتل .

- خاليا من الحشرات الحية والمواد الغريبة .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ١٢٪ .

ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :

- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ٣٤٪ ( أزوت × ٦٫٢٥ ) .

- ألا تقل نسبة الكربوهيدرات الذائبة عن ٤٠٪ .

- ألا تزيد نسبة الالياف الخام على ٦٪ .

٢ - البروتيلان : هو عبارة عن ناتج تركيز وتجفيف ماء النقع لحبوب الذرة أثناء تصنيع النشا .

ويجب أن يكون :

- ذا رائحة طبيعية .

- خاليا من التعفن والتكتل .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ١١٪ .

٤ - كسب الفول السوداني : هو متخلقات عصر الفول السوداني ، وأما أن يكون مقشورا أو غير مقشور ، ويكون على هيئة ألواح أو مجروشا .

ويجب أن يكون :

- ذا لون ورائحة طبيعيين :

- خاليا من التعفن والتزنخ .

- خاليا من الحشرات الحية والمواد الغريبة .

- ألا تزيد نسبة الزيت على ١٠٪ مقدرا على المادة الجافة .

- ألا تزيد نسبة الرمل والسليكا على ٤٪ .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ١٢٪ .

( أ ) كسب الفول السوداني المقشور :

ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :

- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ٤٢٪ ( أزوت × ٦٫٢٥ ) .

- ألا تزيد نسبة الالياف الخام على ٨٪ .

( ب ) كسب الفول السوداني غير المقشور :

ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :

- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ٣٣٪ ( أزوت × ٦٫٢٥ ) .

- ألا تزيد نسبة الالياف الخام على ٢٤٪ .

٥ - كسب جنين الذرة : هو متخلقات جنين الذرة بعد استخراج الزيت منه .

ويجب أن يكون :

- ذا لون مصفر ( سمى فاتح ) .

- ذا رائحة طبيعية .

- خاليا من التعفن والتزنخ .

- خاليا من الحشرات الحية والمواد الغريبة .

- خاليا من الحشرات الحية والمواد الغريبة .
- خاليا من آثار الحامض والصودا الكاوية .
- ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ١٢٪ .

ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :

- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ٣٠٪ ( أزوت × ٦.٢٥ ) .
- ألا تقل نسبة الكربوهيدرات الذائبة عن ١٠٪ .

- ألا تزيد نسبة الالياف الخام على ٨٪ .
- ألا تزيد نسبة الرماد على ١٥٪ .
- ألا تزيد نسبة النشا على ٢٨٪ .

٣ - متخلفات صناعة نشا الارز : وهى ناتجة من عملية صناعة النشا من الارز بعد فصل معظم النشا والبروتين والجنين .

ويجب أن تكون :

- ذات لون أبيض مصفر ( سمنى فاتح ) .
- ذات رائحة طبيعية .
- خالية من التعفن والتزنخ .
- خالية من التكتل ( التجر ) .
- خالية من آثار الحامض والصودا الكاوية .
- ألا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١٢٪ .

ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :

- ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ٨٪ .
- ألا تزيد نسبة الالياف الخام على ٤٪ .
- ألا تزيد نسبة الرماد على ٣٪ .

خامسا - متخلفات صناعة السكر :

مولاس قصب السكر : هو أحد متخلفات صناعة السكر من القصب .

ويجب أن يكون :

- ذا لون بني داكن .

- ذا رائحة طبيعية .
- غليظ القوام .
- خاليا من آثار الكحول .

ويشترط في نسب محتوياته المقدرة على المادة الجافة :

- ألا تقل نسبة السكريات الكلية عن ٤٨٪ ( محسوبة على صورة سكر محول أى يعطى المزيج المكون من وزنتين متساويتين من المولاس والماء ٣٩.٧٥ درجة بر كس ) .

- ألا تزيد نسبة الرماد على ١٣٪ .
- ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ٢٥٪ .

سادسا - متخلفات حاصلات زراعية أخرى :

الاتبان : هى أجزاء نباتات محاصيل الحبوب والبقول المتخلفة عن عملية الدراس وهى من نوع واحد أو خليط .

ويجب أن تكون :

- ذات رائحة طبيعية .
- خالية من التعفن .
- خالية من القصلة الغليظة .
- خالية من المواد الغريبة .
- ألا يزيد طول الجزء على ٤ سم .
- ألا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١٠٪ .

مادة ٣ - فيما عدا المولاس والاتبان يجب أن ترفق بالرسالة شهادة تدخين لم يمض عليها أكثر من ١٥ يوما صادرة من الحجر الزراعى للمركزى .

مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة .

ثانيا - التعبئة :

تعبأ متخلفات صناعة الحاصلات الزراعية فى عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من

الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

وتصدر الاتبان مكبوسة بأحكام على شكل بالات محزومة بأربطة متينة وأن تكون البالات متماثلة فى الحجم والوزن وبالمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويثبت المصدر رصاصة فى أحد أربطة كل بالة بكيفية يتعذر معها فتحها لوضع خاتم فرع الهيئة المختص عليها .

ويجوز تصدير المولاس سائبا أو فى عبوات وتصدير الكسب صبا بشرط أخذ عينات الرسائل فى هاتين الحالتين داخل الدائرة الجمركية مع الاعفاء من الختم بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويسمح بالتجاوز بالزيادة فى أوزان العبوات الصافية بنسبة ٥ ٪ ، وفى حالة المولاس المعبأ فى براميل والواح الكسب فيسمح بالتجاوز فى الأوزان القائمة بنسبة ١٠ ٪ زيادة أو نقصا عن متوسط وزن العبوة فى اجمالى الرسالة .

#### مادة ٥ - البيانات الخارجية

توضع على كل عبوة البيانات الآتية : -

- ١ - الصنف والحالة ان وجدت .
- ٢ - الوزن القائم والصافى .
- ٣ - الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

٤ - انتاج مصر .

٥ - اسم المصدر .

٦ - العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون وبالنسبة للاتبان تكتب البيانات على بطاقات توضع على البالات فيما يلى الاربطة التى تحزم بها .

#### مادة ٦ - رسوم الفحص

يحصل رسم فحص قدره عشرة مليمات عن كل عبوة مطلوب تصديرها أو عشرة مليمات عن كل ٥٠ كجم .

وفيما يختص بالمولاس يحصل رسم فحص قدره عشرة مليمات عن كل عبوة لا تتجاوز وزنها ٤٠٠ كجم أو عشرة مليمات عن كل ٤٠٠ كجم فى حالة التصدير صبا .

ويشترط ألا تقل الرسوم المحصلة عن ثلاثة جنيهات .

#### مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز ١٥ يوما من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان اليوم الاخير يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الأول من أيام العمل الرسمية . ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

#### مادة ٨ - مهلة الشحن

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ١٥ يوما من تاريخ التدخين ويجوز مد مهلة الشحن ١٥ يوما أخرى بشرط إعادة تدخينها بحد أقصى ٣٠ يوما من تاريخ الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - يلغى القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير متخلفات صناعة الحاصلات الزراعية .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .



## قرار وزارى رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٧٨

### بالرقابة على تصدير سيقان قصب السكر (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة  
على تصدير سيقان قصب السكر .

#### مادة ١ - المواصفات

يجب أن تكون سيقان قصب السكر :

١ - من صنف واحد .

٢ - تامة النضج وطازجة .

٣ - سليمة ونظيفة وخالية من البراعم النامية  
والجذور وبقاياها .

٤ - مستقيمة لا يقل طولها عن ١٥٠ سم .

ويسمح بالتجاوز عن وجود حوالى ٥٠ سم من  
الأوراق الخضراء النظيفة الخالية من العفن من  
أعلا سلاميات سيقان قصب السكر .

#### مادة ٢ - التجانس والتعبئة

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة  
وتحتوى على سيقان متقاربة فى الأطوال  
والاقطار .

ثانيا - التعبئة :

تربط السيقان فى حزم كل منها اثنا عشر  
ساقا من أعلا وأسفل والوسط بحبل رفيع  
متين ويثبت فى طرفى الحزام الوسطى رصاصة  
تختتم بخاتم فرع الهيئة المختص .

ويجوز ربط كل حزمتين معا .

#### مادة ٣ - البيانات الخارجية

يكتب على بطاقة تعلق فى الحزام الوسطى  
لكل حزمة البيانات الآتية :

١ - عبارة سيقان قصب السكر ( واسم  
الصنف ) .

٢ - عدد السيقان فى كل حزمة .

٣ - الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة  
أجنبية .

٤ - انتاج مصر .

٥ - اسم المصدر

٦ - العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز  
اضافتها بلغة أجنبية وتكتب البيانات جميعها  
بحروف ظاهرة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٤ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من حزمة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من أكثر من حزمة وتقل عن ١٠٠  
حزمة .

١٠٠٥ عن كل حزمة مطلوب تصديرها اذا كانت  
الرسالة تتكون من ١٠٠ حزمة فأكثر .

#### مادة ٥ - ميعاد الفحص وعدد حزم الرسالة

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اليوم  
التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى  
فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة  
ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد  
الميعاد لليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب الا يزيد عدد حزم الرسالة على ٥٠٠ حزمة .

#### مادة ٦ - مهلة الشحن

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة خمسة أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٧ - يلغى القرار رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير سيقان قصب السكر .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

#### قرار وزاري رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٧٨

##### بالرقابة على تصدير بذور

##### العدس الجافة (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير بذور العدس الجافة .

#### قرر :

مادة ١ - تصدر بذور العدس الجافة اما صحيحة او مجروشة .

#### مادة ٢ - المواصفات

يجب أن تكون بذور العدس الصحيح والمجروش :

- جافة وخالية مما تحدته الرطوبة أو الحشرات من تغيير في اللون والرائحة .

- ذات رائحة طبيعية .

- خالية من الحشرات الحية .

- متماثلة اللون والحجم ( بالنسبة للعدس الصحيح ) .

- الا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١١٪

مادة ٣ - تصنف بذور العدس الصحيح والمجروش الى الرتب الآتية :

أولا - العدس الصحيح :

رتبة أولى : وهي مالا يقل معدل النظافة فيها عن ٩٨٪ ولا يزيد ما يوجد بها من البذور المكسورة على ١٪ بالوزن والبذور المقشورة على ١٪ بالوزن كما يجب الا تزيد نسبة البذور المصابة حشرياً على ١٪ بالوزن في الفترة من أول أبريل الى آخر يوليو من العام نفسه ٢٪ بالوزن في الفترة من أول أغسطس الى آخر مارس من العام التالي .

رتبة ثانية : وهي مالا يقل معدل النظافة فيها عن ٩٦٪ ولا تزيد نسبة ما يوجد بها من البذور المكسورة على ٢٪ بالوزن والبذور المقشورة على ٢٪ بالوزن كما يجب ألا تزيد نسبة البذور المصابة حشرياً على ٢٪ بالوزن في الفترة من أبريل الى آخر يوليو من العام نفسه ٤٪ بالوزن في الفترة من أول أغسطس الى آخر مارس من العام لتالي .

ويسمح بوجود نسبة ٢٪ بالوزن من بذور العدس المختلفة الحجم في كل من الرتبتين .

ثانياً - العدس المجروش :

رتبة أولى : وهي مالا يقل معدل النظافة فيها عن ٩٨٪ وان تكون خالية من الحشرات الميتة ولا تزيد نسبة ما يوجد بها من البذور الصحيحة ٥٪ بالوزن والفلقات غير المقشورة على ٥٪ بالوزن .

رتبة ثانية : وهي ما لا يقل معدل النظافة فيها ٩٦٪ ولا تزيد نسبة ما يوجد بها من الحشرات الميتة على ١٪ بالوزن ومن البذور الصحيحة على ١٪ بالوزن والفلقات غير المقشورة على ١٪ بالوزن .

والمواد الغريبة هي : كل ما يخالف بذور العدس وأيضا العدس الذي يمر من منخل قطر ثقبه ١ مم وكذا قشور العدس .

#### مادة ٤ - التجانس والتعبئة

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على بذور من نفس الحالة والرتبة .

ثانيا - التعبئة :

يعبأ العدس الصحيح والمجروش فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز تعبئة العدس فى عبوات صغيرة متماثلة فى الحجم والوزن توضع داخل عبوات كبيرة بالمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٥ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « بذور عدس جافة » ( صحيحة أو مجروشة ) .  
( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت )

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة متناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة .

مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة .

١٠٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر .

مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٣٠٠ عبوة .

مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ١٠ أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - يلغى القرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير بذور العدس الجافة .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .



## قرار وزاري رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٧٨

## بالرقابة على تصدير بذور الترمس الجافة (١)

## وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير بذور الترمس الجافة .

## قرر :

## مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تكون بذور الترمس الجافة :

- متجانسة الحجم .
- سليمة وممتلئة وخالية من البذور الضامرة والمشققة القشرة .
- متماثلة اللون .
- نظيفة وخالية من الرمال والأتربة والمواد الغريبة .
- خالية من الحشرات وآثار الإصابة بها .
- ذات رائحة طبيعية .
- خالية مما تحدثه الرطوبة أو الحشرات من تغيير في اللون أو الرائحة .
- ألا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١١٪ .
- والمواد الغريبة هي : كل ما يخالف بذور الترمس .

والبذور الضامرة : هي التي تمر من غربال قطر ثقوبه ٦٥ مم .

مادة ٢ - تصدر بذور الترمس الجافة من الرتبتيْن الآتيتيْن :

## رتبة أولى :

وهي ما لا يقل معدل النظافة فيها عن ٩٩٪ ولا تزيد نسبة ما يوجد بها من البذور المكسورة على ١٪ بالوزن والبذور الضامرة والمتغيرة اللون والمشققة القشرة على ١٪ بالوزن .

## رتبة ثانية :

وهي ما لا يقل معدل النظافة فيها عن ٩٨٪ ولا تزيد نسبة ما يوجد بها من البذور المكسورة على ٢٪ بالوزن والبذور الضامرة والمتغيرة اللون والمشققة القشرة على ٢٪ بالوزن .

## مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

أولاً - التجانس : يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على بذور من نفس الحجم والرتبة ويسمح بوجود ٢٪ بالوزن من البذور المخالفة للحجم .

ثانياً - التعبئة : تعبأ بذور الترمس في عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

## مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة ( بذور ترمس جافة ) .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن القائم والصافي .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) •

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية •

وتكتب انبيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة •

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط •

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ١٠٠ عبوة •

٥٠٥ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ١٠٠ عبوة فأكثر •

مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد الى اليوم الاول من أيام العمل الرسمية •

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٣٠٠ عبوة •

مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ١٥ يوما خلاف يوم الاذن بالتصدير •

مادة ٨ - يُلغى القرار رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه •

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره •

قرار وزارى رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير الفول السودانى (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٢٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الفول السودانى المقشور وغير المقشور ،

قرر :

مادة ١ - يصدر الفول السودانى أما غير مقشور أو مقشورا •

مادة ٢ - المواصفات •

يجب أن يكون الفول السودانى :

١ - سليما وخاليا من العفن وآثار الاصابة بالأمراض والحشرات •

٢ - نظيفا خاليا من المواد الغريبة •

٣ - ناضجا وطبيعى اللون والطعم والرائحة •

وبالاضافة الى هذه المواصفات العامة يشترط الآتى :

( أ ) فى الفول السودانى غير المقشور :

١ - ألا يكون معاملا بمادة كيمياوية تؤثر فى المذاق الطبيعى للبذور •

٢ - أن يكون محتويا على بذرتين فأكثر •

٣ - ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ١٢٪ •

( ب ) فى الفول السودانى المقشور :

١ - أن يكون خاليا من التزنخ ومن الضمور •

٢ - ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ٨٪ •

### مادة ٣ - يصدر الفول السوداني بالحالات والرتب التالية :

أولا - غير المقشور :

١ - رتبة أولى : وهي ما لا يزيد عدد الثمار في ال ١٠٠ جم منها على ٤٤ ثمرة ولا تزيد نسبة الثمار المكسورة والمشروخة على ٢٥٪ بالوزن ، ولا تتجاوز الثمار ذات البذرة الواحدة ٢٪ بالوزن .

٢ - رتبة ثانية :

وهي ما يزيد عدد الثمار في ال ١٠٠ جم منها على ٤٤ ثمرة ولا تتجاوز ٥٠ ثمرة ولا تزيد نسبة الثمار المكسورة والمشروخة على ٣٪ بالوزن ، ولا تتجاوز الثمار ذات البذرة الواحدة ٥٪ بالوزن .

ثانيا - المقشور :

١ - رتبة أولى :

وهي ما لا تزيد عدد البذور في ل ١٠٠ جرام منها على ١٤٠ بذرة .

٢ - رتبة ثانية :

وهي ما يزيد عدد البذور في ال ١٠٠ جرام منها على ١٤٠ بذرة ولا يتجاوز ١٨٠ بذرة .

٣ - رتبة ثالثة :

وهي ما يزيد عدد البذور في ال ١٠٠ جرام منها على ١٨٠ بذرة ولا يتجاوز ٢٢٠ بذرة .

ولا يجوز أن تزيد نسبة البذور الممسدة ررة والمنفصلة الفلقتين على ٣٪ بالوزن ويجب ألا تزيد نسبة البذور العارية على ١٪ بالوزن .

ثالثا - المقشور للعصير :

يشترط لتصديره ما يلي :

١ - أن يكون خاليا من البذور السليمة من رتبتي أولى وثانية .

٢ - ألا تزيد نسبة المواد الغريبة على ٤٪ .

٣ - ألا تزيد نسبة البذور السليمة من الرتبة الثالثة على ٥٠٪ .

٤ - ألا تقل نسبة الزيت عن ٤٠٪ .

ولا يسمح بتصدير الفول السوداني بجميع حالاته اعتبارا من أول أبريل حتى نهاية الموسم الا بعد تبخيره وخلال ١٥ يوما من تاريخ التبخير مع تقديم ما يثبت ذلك .

كما لا يسمح بوجود ثمار أو بذور ذات رائحة وطعم غير طبيعيين أو تطرق إليها التزنخ أو التلف الا في حدود ٥٪ خلال شهرى مايو ويونيو ، ١٪ من أول يوليو حتى آخر الموسم .

ويسمح بالتجاوز في حدود ٢٪ في عدد الثمار والبذور الموضح قرين كل رتبة .

مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

أولا : التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثمار أو بذور من نفس الرتبة .

ثانيا - التعبئة :

يصدر الفول السودانى فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات فيما عدا الفول السودانى المقشور للعصير فلا يشترط أن تكون العبوات جديدة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٥ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « فول سودانى » مقشور أو غير مقشور أو مقشور للعصير .

( ب ) الرتبة ( فيما عدا المقشور للعصير ) مع كتابة عدد الثمار والبذور فى ال ١٠٠ جم .

( ج ) الوزن القائم والصافى .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .



**قرار وزاري رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٧٨**  
**بالرقابة على تصدير الفاصوليا الخضراء**  
**المجففة (١)**

**وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير .  
 وعلى القرار رقم ١٢٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الفاصوليا المجففة .

**قرر :**

**مادة ١ -** الفاصوليا الخضراء المجففة هي ناتج التجفيف الصناعي لقرون الفاصوليا الخضراء بعد قص الأطراف وتجهيزها واجراء عملية السلق الابتدائي في وجود محلول مخفف من بيكربونات الصوديوم أو يدونه .

وتكون الفاصوليا الخضراء المجففة اما على هيئة قرون كاملة أو مجزأة طوليا أو عرضيا .

**مادة ٢ -** المواصفات :

يشترط في الفاصوليا الخضراء المجففة المعدة للتصدير أن تكون من الأصناف المستديرة الحالية تقريبا من البذور والألياف وأن تكون أيضا :

- متجانسة اللون الأخضر «فاتح أو داكن» .
- متجانسة الطول تقريبا .
- ذات رائحة طبيعية .
- خالية من المواد الغريبة .
- خالية من الاصابة الحشرية والحشرات الحية والميتة في أى طور من أطوارها .
- خالية من الاصابة الفطرية .
- لا تزيد نسبة الرطوبة بها على ٦٪ .

**مادة ٣ -** تصدر الفاصوليا الخضراء المجففة من الرتب الآتية :

(و) اسم المصدر .

(ز) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة .

**مادة ٦ -** رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

٢٥٠ مليم اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ مليم اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من اكثر من عبوة وتقل عن ٥٠٠ عبوة .

١٠ مليم عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٧ -** ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص . واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد الى اليوم الأول من ايام العمل الرسمية .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

**مادة ٨ -** مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة عشرة ايام خلاف يوم الاذن بالتصدير .

**مادة ٩ -** يلغى القرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الفول السودانى المقشور وغير المقشور .

**مادة ١٠ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

- ١ - رتبة ممتاز رفيع : Extra Fine  
ويشترط فيها :  
- أن تكون القرون كاملة .  
- أن تكون خالية تماما من البذور المنفصلة والقرون المجزأة .  
- أن تكون خالية من القرون الانبوبية والقرون المحتوية على الجيوب البذرية المفرغة والقرون الشريطية .  
- ألا تزيد نسبة القرون المكسورة على ٤ ٪ بالوزن .  
- أن تكون خالية تماما من الخيوط الليفية .  
- ألا يزيد مجموع نسب العيوب التجارية الأخرى على ٢ ٪ بالوزن .
- ٢ - رتبة ممتاز : Fine  
ويشترط فيها :  
- أن تكون القرون كاملة .  
- أن تكون خالية تماما من البذور المنفصلة والقرون المجزأة .  
- ألا يزيد نسبة القرون الانبوبية على ١ ٪ بالعدد والقرون المحتوية على جيوب بذرية مفرغة والقرون الشريطية على ٢ ٪ بالعدد .  
- ألا تزيد نسبة القرون المكسورة على ٤ ٪ بالوزن .  
- ألا تزيد نسبة القرون المحتوية على خيوط ليفية على ٢ ٪ بالعدد .  
- ألا يزيد مجموع العيوب التجارية الأخرى على ٥ ٪ بالوزن .
- ٣ - رتبة استاندر : Standard  
ويشترط فيها :  
- أن تكون القرون كاملة أو مجزأة .  
- ألا تزيد نسبة البذور المنفصلة عن ١٥ ٪ بالوزن في القرون الكاملة وعلى ٢ ٪ بالوزن في القرون المجزأة .  
- ألا تزيد نسبة القرون الانبوبية على ٣ ٪

- بالعدد والقرون المحتوية على جيوب بذرية مفرغة على ٥ ٪ بالعدد والقرون الشريطية على ٢ ٪ بالعدد .  
- ألا تزيد نسبة القرون المكسورة على ٤ ٪ بالوزن .  
- ألا تزيد نسبة القرون المحتوية على خيوط ليفية على ٦ ٪ بالعدد .  
- ألا يزيد مجموع نسب العيوب التجارية الأخرى على ١٠ ٪ بالوزن .  
والعيوب التجارية هي :  
- البذور المنفصلة .  
- القرون المحتوية على جيوب بذرية مفرغة وكذلك القرون الانبوبية المفرغة بالداخل بالكامل .  
- القرون التي فقدت اللون الأخضر جزئيا .  
- القرون الكاملة والمجزأة المحتوية على اللون البنى أو البنى المائل الى السواد كلياً أو جزئياً .  
- القرون الشريطية المنفصلة طولياً .  
- القرون الكاملة والمجزأة المحتوية على الخيوط الجانبية المنفصلة .  
- القرون ذات الاطراف غير المقطوعة وقصاصات الاطراف .  
- القرون المكسورة التي يقل طولها عن ٢ سم ويسمح بالتجاوز عن نسبة ١٠ ٪ من النسب المقررة للعيوب .

#### مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

##### أولاً - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على فاصوليا خضراء مجففة من نفس الحالة والرتبة .

##### ثانياً - التعبئة :

تعبأ الفاصوليا الخضراء المجففة في عبوات جديد وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة القريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز تعبئة الفاصوليا الخضراء المجففة في عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل عبوات كبيرة بالموصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مقلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٥ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « فاصوليا خضراء مجففة » ( في حالة القرون الكاملة ) مع اضافة كلمة مجزأة في حالة القرون المجزأة .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الوزن الصافي .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة .

مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

٢٥٠ مليم اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ مليم اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٢٥ عبوة .

٢٠٠ مليم عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٢٥ عبوة فأكثر .

مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالي لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوبتية امتد الميعاد الى اليوم الأول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٣٠٠ عبوة .

مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ١٥ يوم خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - يلغى القرار رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الفاصوليا المجففة .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزاري رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير الثوم المجفف (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الثوم المجفف ،

قرر :

مادة ١ - الثوم المجفف هو الناتج من فصوص الثوم الطازج المجهزة والمجففة صناعيا .

مادة ٢ - المواصفات :

يشترط في الثوم المجفف المعد للتصدير أن يكون :



— متجانس اللون أو أبيض مائل الى الصفرة الخفيفة .

— محتفظا برائحته المميزة الطبيعية .

— خاليا من القشور والمواد الغريبة .

مادة ٣ — يجهز الثوم المجفف بالأشكال الآتية :

( أ ) المجزأ : وهو مالا يمر ٩٥٪ منه على الأقل من غربال قطر ثقوبه ٢٣٨ مم ولا تزيد نسبة الرطوبة به على ٥٪ ويجوز زيادة نسبة الرطوبة الى ٧٪ بموافقة المستورد على هذه النسبة .

ويسمح بالتجاوز في نسب المرور من الغربال في المجزأ بنسبة ٥٪ بالوزن .

( ب ) المفتت : وهو ما يمر ٨٠٪ منه على الأقل من غربال قطر ثقوبه ٢٣٨ مم ولا يمر من غربال قطر ثقوبه ٦٤ مم ولا تزيد نسبة الرطوبة به على ٥٪ .

ويجوز زيادة نسبة الرطوبة الى ٧٪ بموافقة المستورد على هذه النسبة .

ويسمح بالتجاوز في نسب المرور من الغربال في المفتت بنسبة ٥٪ بالوزن .

( ج ) المسحوق : وهو مالا يزيد مالا يمر من غربال قطر ثقوبه ٦٤ مم على ٥٪ بالوزن ويجب أن يكون متدفقا ولا تزيد نسبة الرطوبة به على ٥٪ .

مادة ٤ — يصدر الثوم المجفف صناعيا بجميع أشكاله من الرتبين التاليتين .

( أ ) رتبة ممتاز : وهو مالا تزيد نسبة العيوب التجارية به على ٢٪ بالوزن وبالنسبة للمسحوق يشترط الا تزيد مالا يمر من غربال قطر ثقوبه ٦٤ مم على ٢٪ بالوزن .

( ب ) رتبة أولى : وهو ما تزيد نسبة العيوب التجارية به على ٢٪ ولا تتجاوز ٧٪ بالوزن .

والعيوب التجارية هي :

— الحروق ( كلى أو جزئى ) .

— الألوان الغريبة .

— السواد الكلى أو الجزئى الناتج عن عملية التجفيف .

مادة ٥ — التجانس والتعبئة :

أولا — التجانس : يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على ثوم مجفف من نفس الشكل والرتبة .

ثانيا — التعبئة : يعبأ الثوم المجفف صناعيا فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز أن تبطن هذه العبوات بطريقة تمنع تأثير العبوة فى المادة المعبأة وذلك باستعمال أكياس من السلوفان غير المنفذة للرطوبة أو البوليثلين أو ما يقوم مقامه .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٦ — البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « ثوم مجفف » وشكله .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الحد الأعلى لنسبة الرطوبة .

( د ) الوزن الصافى .

( هـ ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( و ) انتاج مصر .

( ز ) اسم المصدر .

( ح ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة .

#### مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره مليون واحد عن كل كيلو جرام مطلوب تصديره بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٥٠٠ مليون لكل رسالة .

مادة ٨ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالي لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص وإذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الأول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة أو عشرة طن .

#### مادة ٩ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ١٥ يوم خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ١٠ - يلغى القرار رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الثوم المجفف .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

#### قرار وزاري رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٧٨

##### بالرقابة على تصدير البيض (١)

##### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٥ باصدار الاتفاقية الدولية لتصنيف البيض في التجارة الدولية ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البيض ،

#### قرر :

##### مادة ١ - المواصفات :

يصدر البيض أما طازجا أو محفوظا بالطريقة التي تقرها الهيئة للرقابة على الصادرات والواردات .

#### ويجب أن يكون :

١ - من لون واحد .

٢ - من شكل واحد .

٣ - من بيض الدجاج أو البط .

٤ - نظيفا غير مغسول .

٥ - سليما .

٦ - أن يكون الصفار مستديرا ثابتا ومنفصلا عن البياض .

٧ - أن يكون معامل الصفار من ٤ - ٥ ر . ارتفاع الصفار

( معامل الصفار  $\frac{100 \times \text{قطر الصفار}}{\text{ارتفاع الصفار}}$  )

٨ - ألا يزيد الفراغ الهوائي على ٥ مم في المدة من ١١/١ الى ٤/٣٠ وعلى ٧ مم في المدة من ٥/١ الى ١٠/٣٠ من كل سنة في بيض الدجاج ، ٧ مم ، ٩ مم في كل هاتين الفترتين على التوالي بالنسبة لبيض البط .

ويسمح بالتجاوز عن وجود بيض زائد الفراغ فيه في حدود ٣٪ من محتويات العبوة .

#### مادة ٢ - التصنيف :

يصنف البيض سواء كان طازجا أو محفوظا الى الأوزان الآتية :

خاص : وهو ما كان وزن البيضة منه أكثر من ٤٨ جرام في الدجاج ، ٩٠ جم في البط .

بيض رقم (١) : وهو ما كان وزن البيضة منه أكثر من ٤٥ جم ولا تتجاوز ٤٨ جم في الدجاج ، وأكثر من ٨٥ جم ولا تتجاوز ٩٠ جم في البط .

بيض رقم (٢) : وهو ما كان وزن البيضة منه أكثر من ٤٢ جم ولا تتجاوز ٤٥ جم في الدجاج ، وأكثر من ٨٠ جم ولا تتجاوز ٨٥ جم في البط .

بيض رقم (٣) : وهو ما كان وزن البيضة منه أكثر من ٣٩ جم ولا تتجاوز ٤٢ جم في الدجاج ، وأكثر من ٧٥ جم ولا تتجاوز ٨٠ جم في البط .

بيض رقم (٤) : وهو ما كان وزن البيضة منه أكثر من ٣٦ جم ولا تتجاوز ٣٩ جم في الدجاج ،

وأكثر من ٧٠ جم ولا تتجاوز ٧٥ جم فى البط .  
بيض رقم (٥) : وهو ما كان وزن البيضة منه  
أكثر من ٣٣ جم ولا تتجاوز ٣٦ جم فى الدجاج ،  
وأكثر من ٥٠ جم ولا تتجاوز ٧٠ جم فى البط .

ويسمح بالتجاوز فى الأوزان بنسبة لا تزيد  
على ١٠٪ للحدين الأدنى والأعلى من محتويات  
العبوة بشرط أن يكون متوسط وزن البيض على  
الأقل موازيا لمتوسط وزن بيض الرسالة .

كما يسمح بالتجاوز عن الحد الأدنى المقرر  
لرتبة الخاص بنسبة لا تزيد على ٥٪ من محتويات  
العبوة .

### مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة  
وتحتوى على بيض من نفس النوع «دجاج أو بط»  
والحالة « طازج أو محفوظ » واللون والشكل  
والوزن والعدد .

ثانيا - التعبئة :

يصدر البيض فى عبوات جديدة وسليمة  
ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة  
متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة  
العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويعبأ البيض فى طبقات متماثلة يستعمل  
قش الأرز عند تعبئة البيض فى الاقفاص وصوف  
الحشب Wood Wool عند التعبئة فى الصناديق  
على أن تكون هذه المواد جافة ونظيفة وخالية من  
الرائحة الغريبة وفى حالة التعبئة باستعمال  
صوانى الورق المقوى . تغطى آخر طبقة بصينية  
أخرى فارغة من الورق المقوى .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام  
ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

### مادة ٤ - البيانات الخارجية :

يوضع على رأس العبوة البيانات الآتية :

( أ ) النوع « دجاج أو بط » .

(ب) حالة البيض : تكتب « طازج أو محفوظ »  
باللغة العربية وكلمة Fresh  
بالحروف اللاتينية وذلك فى الركن الأعلى من جهة  
اليمين .

(ج) عدد البيض .

( د ) الوزن فى الركن الأعلى من جهة اليسار .

(هـ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة  
أجنبية .

( و ) انتاج مصر .

( ز ) اسم المصدر .

(ح) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز  
اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة  
تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون  
باللون الاسود فى المدة من ١٥ مارس الى  
٣١ أغسطس من كل سنة وباللون الأحمر فى  
المدة من أول سبتمبر الى ١٤ مارس بالنسبة  
للبيض الطازج وباللون الاسود على مدار السنة  
بالنسبة للبيض المحفوظ .

ويكتب على قشرة البيض عبارة « مصر »  
بالحروف العربية وعبارة Egypt بالحروف  
اللاتينية ، بحروف واضحة لا يقل ارتفاعها عن  
٢ مم بالألوان المحددة سابقا والمصرح بها  
غذائيا .

ويسمح بالتجاوز عن ٢٪ من الاختام غير  
الواضحة فى كل طرد .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون  
من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون  
من أكثر من عبوة وتقل عن ٢٥ عبوة .

٢٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت  
الرسالة تتكون من ٢٥ عبوة فأكثر .



**مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :**

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الأول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٣٠٠ عبوة .

**مادة ٧ - مهلة الشحن :**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة خمسة أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير فى الفترة من أول سبتمبر الى ١٤ مارس ، ثلاثة أيام فى الفترة من ١٥ مارس الى ٣١ أغسطس تمتد الى خمسة أيام فى حالة حفظ الرسالة بعد الفحص داخل الثلاجات على درجة ١٠ - ١٥ م بشرط أن يتم الشحن داخل الثلاجات فى هذه الدرجة .

**مادة ٨ -** يلغى القرار رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البيض .

**مادة ٩ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قرار وزارى رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٧٨****بالرقابة على تصدير البصل المجفف (١)****وزير التجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البصل المجفف ،

**قرر :**

**مادة ١ -** البصل المجفف هو الناتج من البصل الطازج المجهز والمجفف صناعيا .

**مادة ٢ - المواصفات :**

يشترط فى البصل المجفف المعد للتصدير أن يكون :

- متجانس اللون ابيض او ابيض مائل الى الصفرة الخفيفة .

- محتفظا بحرافته المميزة وخواصه الطبيعية - خاليا من القشور واجزاء الساق القرصية والمواد الغريبة .

- ألا تزيد نسبة الرماد الكلى على ٤٪ والا تزيد نسبة الجزء غير القابل للذوبان فى الحمض على ٠.١٪ .

**مادة ٣ -** يصنع البصل المجفف بالأشكال الآتية :

( ١ ) حلقات او شرائح : وهى مالا يمر ٦٠٪ منها على الاقل من غربال قطر ثقوبه ١٦ مم ولا يمر من غربال قطر ثقوبه ١٢ مم ولا تزيد نسبة الرطوبة به على ٧٪ .

(ب) مجزا : وينقسم الى :

١ - مجزا كبير : وهو ما يمر ٨٠٪ منه على الاقل من غربال قطر ثقوبه ١٦ مم ولا يمر من غربال قطر ثقوبه ١٢ مم ولا تزيد نسبة الرطوبة به على ٦٪ .

٢ - مجزا متوسط : وهو ما يمر ٨٠٪ منه على الاقل من غربال قطر ثقوبه ١٢ مم ولا يمر من غربال قطر ثقوبه ٨ مم ولا تزيد نسبة الرطوبة به على ٦٪ .

٣ - مجزا صغير : وهو ما يمر ٨٠٪ منه على الاقل من غربال قطر ثقوبه ٨ مم ولا يمر من غربال قطر ثقوبه ٢٣٨ مم ولا تزيد نسبة الرطوبة به على ٦٪ .

(ج) مفتت :

وهو ما يمر ٨٠٪ منه على الاقل من غربال قطر ثقوبه ٢٣٨ مم ولا يمر من غربال قطر ثقوبه ٦٤ مم ولا تزيد نسبة الرطوبة به على ٥٪ .

ويسمح بالتجاوز في نسب المرور من الغربال في هذه الاشكال بنسبة ٥٪ بالوزن .

( د ) مسحوق :

وهو ما لا يزيد مالا يمر من غربال قطر ثقبه ٦٤ مم على ١٠٪ بالوزن ويجب أن يكون متدفقا ولا تزيد نسبة الرطوبة به على ٥٪ .

مادة ٤ - يصدر البصل المجفف صناعيا بجميع اشكاله من الرتبين التاليتين :

( أ ) رتبة ممتاز : وهى مالا تزيد نسبة العيوب التجارية بها على ٢٪ بالوزن وبالنسبة للمسحوق يشترط الا يزيد مالا يمر من غربال قطر ثقبه ٦٤ مم على ٢٪ بالوزن .

( ب ) رتبة اولى : وهى ما تزيد نسبة العيوب التجارية بها على ٢٪ ولا تتجاوز ٧٪ بالوزن .

والعيوب التجارية هى :

- الحروق ( كلى او جزئى ) .

- الالوان الغريبة .

- السواد الكلى أو الجزئى الناتج عن عملية التجفيف .

- أجزاء الحامل القورى ( المخبوط ) .

مادة ٥ - التجانس والتعبئة :

اولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على بصل مجفف من نفس الشكل والرتبة .

ثانيا - التعبئة :

يعبأ البصل المجفف صناعيا في عبوات جديدة سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والموصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز أن تبطن هذه العبوات بطريقة تمنع تأثير العبوة في المادة المعبأة وذلك باستعمال اكياس السلوفان غير المنفذة للرطوبة أو البوليثلين أو ما يقوم مقامه .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٦ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « بصل مجفف » وشكله .

( ب ) الرتبة .

( ج ) الحد الأعلى لنسبة الرطوبة .

( د ) الوزن الصافى .

( هـ ) الرقم التسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( و ) انتاج مصر .

( ز ) اسم المصدر .

( ح ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة متناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة .

مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره مليم واحد عن كل كيلو جرام مطلوب تصديره بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٥٠٠ مليم لكل رسالة .

مادة ٨ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من ايام العمل الرسمية .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة أو عشرة طن .

## مادة ٩ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ١٥ يوما  
خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ١٠ - يلغى القرار رقم ١٣٢ لسنة  
١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البصل المجفف .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع  
المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

## قرار وزاري رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير البذور المعدة للتقاوى (١)

## وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة  
على تصدير البذور المعدة للتقاوى ،

## قرر :

## مادة ١ - المواصفات :

يجب أن تتوافر في البذور المعدة للتقاوى  
الشروط والمواصفات الموضحة بالجدول المرفقة

مادة ٢ - يجب أن تكون كل رسالة مصحوبة  
بشهادة فحص دولية صادرة من وزارة الزراعة  
بعد استيفاء الرسم المقرر .

## مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

## أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة  
وتحتوى على بذور من نفس الصنف .

## ثانيا - التعبئة :

تعبأ البذور المعدة للتقاوى في عبوات جديدة  
وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من

الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات  
التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات  
والواردات .

ويراعى عند تعبئة بذور الخضر والبصل  
والكتان وضع كيس داخلى من مادة البوليثلين  
أو ما يقوم مقامه .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام  
ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص وكذا خاتم  
الفحص الدولى الذى يوضع بمعرفة الجهة  
المختصة بوزارة الزراعة .

## مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) النوع والصنف ( ان وجد ) مسبقا  
بعبارة « بذور تقاوى » .

( ب ) الوزن القائم والصابى .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة  
أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز  
اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة  
تناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون  
لا تؤثر على محتويات العبوة .

## مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

٦٥. مليم عن كل رسالة مطلوب تصديرها منها  
٢٥. مليم تحصل لحساب وزارة الزراعة  
في حالة ارسال العينة اليها لفحصها .

٥. لحساب وزارة الزراعة عن كل عبوة  
تحتم بخاتم الفحص الدولى .



### مادة ٦ - ميعاد الفحص ووزن الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز ٦٠ يوما من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان اليوم الاخير يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتية امتد الميعاد لليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب الا يزيد وزن الرسالة على ١٥ طنا في حالة البذور التي في حجم القمح والارز او اكبر من ذلك او على ١٠ طن في حالة البذور التي يقل حجمها عن ذلك .

### مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٦٠ يوما من تاريخ اخطار المصدر بنتيجة الفحص بعد ورودها من محطة فحص البذور .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير البذور المعدة للتقاوى .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

المحصول	الحد الأدنى لنسبة النقاوة بالوزن	الحد الأدنى لنسبة الانبات بالعدد
ذرة المكاس	٩٠	٦٠
ذرة سكرية	٩٥	٧٠
حشيشة السودان	٩٠	٦٠
دخن	٩٠	٧٠
فول سودانى	٩٠	٨٥
فول صويا	٩٠	٧٥
برسيم حجازى	٩٠	٨٥
عدس	٩٠	٨٥
حلبة	٩٠	٨٥
ترمس	٩٠	٨٥
حمص	٩٠	٨٥
سمسم	٩٠	٨٥
كتان	٩٠	٨٠
خروج	٩٥	٧٥

### جدول رقم ( ٢ )

#### حاصلات خضر وغيرها

الحد الأدنى لنسبة النقاوة بالوزن	الحد الأدنى لنسبة الانبات بالعدد	الصف	٢
٩٥	٦٠	الباذنجان	١
٩٠	٥٠	البنجر	٢
٨٥	٦٠	البامية	٣
٨٥	٥٠	البقدونس	٤
٩٥	٧٠	البسلة	٥
٩٥	٦٠	البطبخ	٦
٩٠	٦٠	الجازون	٧
٨٥	٥٠	الجزر	٨
٩٠	٧٠	الجرجير	٩
٨٠	٥٠	الخبيزة	١٠
٩٠	٦٠	الخس	١١
٩٢	٦٠	الخيار	١٢
٩٠	٤٠	الرجلة	١٣
٩٠	٥٠	السلق	١٤

### جدول (١)

#### حاصلات حقليّة

المحصول	الحد الأدنى لنسبة النقاوة بالوزن	الحد الأدنى لنسبة الانبات بالعدد
القطن	يحدد بقرارات وزارة سنوية	
القمح	٩٥	٨٥
الشعير	٩٣	٨٥
الارز	٩٥	٨٥
الفول	٩٣	٨٥
البرسيم	٩٠	٨٥
الأذرة الشامية	٩٥	٨٥
الأذرة الرفيعة	٩٣	٨٥
البصل	٩٠	٧٠
التيل	٨٥	٦٠

## قرار :

مادة ١ - المواصفات :

يجب ان يكون الأرز :

١ - نظيفا ذا رائحة طبيعية .

٢ - خاليا من الحشرات الحية .

٣ - مطابقا لدرجة التبييض المحددة .

٤ - غير متجاوز للنسب المئوية المقررة بالوزن من العيوب التجارية لكل رتبة طبقا للجدول المرفقة .

والعيوب التجارية هي :

( أ ) المواد الغريبة : Foreign Marrers

وهي كل المواد المخالفة لحبوب الارز الكاملة أو الكسر .

( ب ) الارز الشعير : Paddy

وهو الارز الذى لم تنزع عنه القشرة الخارجية

( ج ) الحبوب التالفة : Damaged Kernels

وهي الحبوب الكاملة أو الكسر التى تلفت بسبب الرطوبة أو الإصابة بالحشرات أو الفطريات أو أى عوامل أخرى أو تلتصق سطحها أو تبقع .

( د ) الحبوب الصفراء : Yellow Kernels

وهي الحبوب الكاملة أو الكسر التى اكتسب لونها اصفرارا واضحا .

( هـ ) الحبوب الحمراء : Red Kernels

وهي الحبوب الكاملة أو الكسر التى يكون لونها الطبيعي احمرأ أو بها أكثر من عرق واحد كاملا بطول الحبة أو مجزأ بمجموع عرق واحد .

( و ) الحبوب غير الناضجة :

Immature Kernels

وتشمل :

١ - الحبوب الجيرية : Chalky Kernels

وهي الحبوب الكاملة أو الكسر التى يكون نصفها أو أكثر طباشيريا غير شفاف .

العدد الأدنى لنسبة الانبات بالعدد	العدد الأدنى لنسبة النقاوة بالوزن	الصنف	رقم
٥٠	٨٥	الشبت	١٥
٥٠	٨٥	السبانخ	١٦
٥٠	٨٥	الشمر الحلو	١٧
٦٠	٩٢	الشمام	١٨
٦٠	٩٠	الطماطم	١٩
٦٠	٩٢	المعجور	٢٠
٧٠	٩٥	الفول الرومى	٢١
٤٠	٩٥	الفلفل	٢٢
٥٠	٨٥	الينسون	٢٣
٧٠	٩٠	الفجل	٢٤
٦٠	٩٣	القرنبيط	٢٥
٦٠	٩٢	القضاء	٢٦
٦٠	٩٥	القرع العسلى	٢٧
٦٠	٩٥	القرع الكوسة	٢٨
٧٠	٩٣	الكرنب	٢٩
٥٠	٨٥	الكرفس	٣٠
٦٠	٩٠	الكرات	٣١
٥٠	٨٥	الكسبره	٣٢
٥٠	٨٥	الكمون	٣٣
٧٠	٩٣	اللوبياء	٣٤
٧٠	٩٣	اللفت	٣٥
٦٠	٨٠	الملوخية	٣٦
٥٠	٩٠	الهندباء	٣٧
٧٠	٩٥	الفاصوليا	٣٨
٥٠	٩٠	الشيكروريا	٣٩

قرار وزارى رقم ٦٦٧ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير الأرز (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الأرز ،

٢ - الحبوب الخضراء : Green Kernels

وهي الحبوب الكاملة أو الكسر التي يكون لونها أخضرا بعد الضرب .

(ز) حبوب الارز المخالفة للنوع أو للصنف :  
Kernels of Contrasting Classes or Varieties

مادة ٢ - التصنيف :

يصنف الارز وفقا لمراحل التصنيع كالاتى :  
Processing

١ - أرز مغلى : Parboiled Rice

وهو ناتج ضرب الارز الشعير المعامل بالنقع والبخار .

٢ - أرز مقشور ويسمى أرز كارجو :  
Cargo Rice, Hasked R. Brown R. Loonzain

وهو الارز الذى نزع عنه القشرة الخارجية فقط وقد ينزع معها جزء من الجنين ومن طبقة الردة الخارجية .

٣ - أرز غير تام الضرب :  
Unpolished Rice, Under-milled R.

وهو الارز المقشور بعد ضربه جزئيا ونزع منه جزء من الجنين وجميع طبقات الردة الخارجية ، وقد ينزع معها جزء من الداخلية.

٤ - أرز مضروب : Milled Rice

ويسمى أرز طبيعى . Natural R.

ويصنف وفقا لدرجة التبييض  
Degree of milling الى :

( ١ ) أرز جيد الضرب : Well milled Rice

وهو الذى نزع منه معظم الجنين ولا يتبقى من طبقات الردة سوى خطوط من الطبقة الداخلية لا تتجاوز ١٠٪ من سطح الحبة .

(ب) أرز تام الضرب :

Extra Well milled Rice

وهو الذى نزع منه جميع طبقات الردة تماما ولا يتبقى به سوى آثار من الجنين .

ويجب أن يكون الارز المضروب من رتبتي اكسترا ممتاز وممتاز تام الضرب وأن يكون جيد الضرب لباقي الرتب .

٥ - أرز معامل بالزيت : ويسمى كامولينو  
Oil dressed Rice Oiled R. Oliato Camolino

وهو الارز تام الضرب أو جيد الضرب الذى اضيف اليه زيت البارافين النقى .

٦ - أرز ملمع : ويسمى أرز جلاسيه  
Coated Rice, Glazed R. Glace

وهو الارز تام الضرب أو جيد الضرب المغطى بطبقة لامعة من الجلوكوز ومسحوق التلك النقى

مادة ٣ - التدرج : Grading

يدرج الارز وفقا للخصائص المميزة الى الرتب Gredes الآتية :

اكسترا ممتاز ، ممتاز ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦

Extra Superior, Superior, No. I, II, III, IV, V, VI

ويدرج الارز المغلى الى الرتب الآتية :

اكسترا ممتاز ، ممتاز ، رقم ١ ، ٢ ، ٣

ويعتبر كسر الارز فى الربتين اكسترا ممتاز، ممتاز ما كان ٣/٤ حبة فأقل ، أما نى باقى الرتب الرتب فهو ما كان ١/٢ حبة فأقل .

أما كسر الارز الابيض الذى يصدر على حدة فيدرج الى الرتب التالية :

ممتاز ، رقم ١ ، ٢ Superior, No. I, II



ويعتبر ما كان أطول من نصف حبة ضمن الحبوب الكاملة .

#### مادة ٤ - التجانس والتعبئة

أولا - التجانس : يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة من حيث نوع الأرز ورتبته ومعدل التعبئة .

ثانيا - التعبئة : يعبا الارز أو كسره فى أجولة سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والموصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات . ويجوز أن تكون التعبئة فى أجولة مزدوجة أو جوالين داخل جوال واحد أو أربعة أجولة داخل جوال واحد أيضاً وفى هذه الحالات يكون الوزن القائم هو الوزن الصافى مضافا اليه وزن الاجولة الفارغة .

ولا يسمح بتصدير الرسالة اذا كان وزن أحد عبواتها يقل عن الوزن المقرر بنسبة تتجاوز ٥٪ أو يزيد بنسبة تتجاوز ١ ٪ .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة باحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

#### مادة ٥ - البيانات الخارجية

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « أرز » .

( ب ) حالة الأرز : ويجوز الاكتفاء بكلمة مقشور أو كارجو ، أما الأرز الأبيض فيكتب بحسب حالته طبيعيا أو مشغولا بالزيت أو ملمعا أو مغليا أو غير تام الضرب أو كسرا .

( ج ) الرتبة : تكتب الرتبة اكسترا ممتاز Extra Super وممتاز Super

وبالارقام الرومانية فى الرتب من ١ الى ٦ .

( د ) الوزن القائم والصافى .

( هـ ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( و ) انتاج مصر . Egypt Product

( ز ) اسم المصدر .

( ح ) العلامة التجارية ( ان وجدت )

( ط ) وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وببادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة .

#### مادة ٦ - رسوم الفحص

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

#### مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص ، واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد لليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠٠ عبوة .

#### مادة ٨ - مهلة الشحن

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة عشرة أيام خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - يلغى القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٩ بالرقابة على تصدير الارز .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

## مرفق رقم (١)

## جدول الحد الأقصى للعيوب التجارية في رتب الارز المقشور والطبيعي

الارز الشعير	المواد الغريبة	الحبوب غير الناضجة (جيرية وخضراء)	الحبوب للتالفه والصفراء	الحبوب الحمراء	الكسر	الرتبة	الصنف
%	%	%	%	%	%		
٥ر	٢٥ر	٢	١٥ر	٥ر	١٥ر	لاسترا ممتاز	ارز مقشور
١	٥ر	٣	٢٠ر	١٥ر	٢	ممتاز	
٢	٢٥ر	٤	٢٥ر	٢٥ر	٣	رقم ١	
٢	٥ر	٥	٥ر	٢٥ر	٦	رقم ٢	
صفر	٢ر	١	١ر	٥ر	١	لاسترا ممتاز	ارز طبيعي
صفر	٣ر	١٥ر	٢ر	٥ر	٢	ممتاز	
صفر	٥ر	٢	٢٥ر	١٥ر	٣	رقم ١	
صفر	١ر	٢٥ر	٥٥ر	٢٥ر	٦	رقم ٢	
٣ر	٢ر	٣٥ر	١ر	٢٥ر	١٢	رقم ٣	
٤ر	٣ر	٥	١٥ر	٣ر	٢٥	رقم ٤	
١ر	٦ر	٨	٢٥ر	٣٥ر	٣٥	رقم ٥	
٢ر	٧ر	١٢	٢٥ر	٤	٤٥	رقم ٦	

على نصب النسب المسموح بها من المواد الغريبة  
في الرتب الممتازة رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤

- يسمح بوجود حبة واحدة من الارز الشعير  
في الكيلو بالنسبة للرتبتين اكسترا ممتاز  
وممتاز ، ١ر٪ للرتبتين أو ٢ من الارز الطبيعي  
وذلك على سبيل الخطأ .

- اذا تكرر أكثر من عيب في الحبة الكاملة أو  
كسرهما تحسب ضمن العيب الأشد وضوحا .

- لا يجوز أن تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ر٪  
- لا يجوز أن تزيد نسبة الحبوب غير المطابقة  
عن ٥ر٪ في الارز المقشور .

- لا يجوز أن تزيد نسبة الحبوب غير المطابقة  
لدرجة التبييض عن ٥ر٪ للرتب الممتازة ورقم  
١ ، ١ر٪ للرتبتين رقم ٢ ، ٣ ، ٢ر٪ لباقي الرتب  
من الارز الطبيعي .

- لا يجوز أن تزيد نسبة المواد غير النباتية

مرفق رقم (٢)

جدول الحد الاقصى للعيوب التجارية في رتب الارز غير تمام الضرب

الارز الشعير	المواد الغريبة	الحبوب غير الناضجة جيرية وخضراء	الحبوب التالفة والصفراء	الحبوب الحمراء	الكسر	الرتبة
%	%	%	%	%	%	رقم
٠.١	٠.٥	٢	٢٥	١٥	٢	١
٠.٢	١	٢٥	٥٠	٢	٦	٢
٠.٣	٢	٢٥	١٠	٢٥	١٢	٣
٠.٤	٣	٥٠	١٥	٣	٢٠	٤
٠.١	٦	٨٠	٢٠	٣٥	٣٠	٥
٠.٢	٧	١٢٠	٢٥	٤٠	٤٠	٦

- لا يجوز أن تزيد نسبة المواد غير النباتية على نصف النسب المسموح بها من المواد الغريبة في الرتب رقم ١ و ٢ و ٣ .

- اذا تكررت أكثر من عيب في الحبة الكاملة أو كسرها تحسب ضمن العيب الأشد وضوحاً .

- لا يجوز أن تزيد نسبة الرطوبة على ١٤.٥٪

- لا يجوز أن تزيد نسبة الحبوب غير المطابقة لدرجة الضرب ( مقشورة وبيضاء ) على ٢٪ للرتبتين رقم ١ و ٢ ، ٥٪ للرتبتين رقم ٣ و ٤ ، ١٠٪ للرتبة رقم ٥ ، ١٥٪ للرتبة رقم ٦ .

مرفق رقم (٣)

جدول الحد الاقصى للعيوب التجارية في رتب الارز المغلى

الارز الشعير	المواد الغريبة	الحبوب التالفة والصفراء	الحبوب الحمراء	الكسر	الرتبة
%	%	%	%	%	رقم
صفر	٠.١	١	٥	١	اكسترا ممتاز
صفر	٠.١٥	٢	٥	٢	ممتاز
صفر	٠.٢	٢٥	١٥	٣	رقم ١
صفر	٠.٥	٥٠	٢	٦	رقم ٢
صفر	٠.١	١٠	٢٥	١٢	رقم ٢

- يسمح بوجود حبة من الارز الشعير في الكيلو بالنسبة للرتبتين اكسترا ممتاز وممتاز ، ٠.١٪ للرتبتين ١ ، ٢ ، ٠.٢٪ للرتبة رقم ٣ وذلك على سبيل الخطأ .

- اذا تكررت أكثر من عيب في الحبة الكاملة أو كسرها تحسب ضمن العيب الأشد وضوحاً .

- لا يجوز أن تزيد نسبة الرطوبة على ١٤.٥٪

- لا يجوز أن تزيد نسبة الحبوب غير المعاملة Raw Rice عن ١٪ للرتبتين اكسترا ممتاز وممتاز ، ٢٪ لباقي الرتب .

- لا يجوز أن تزيد نسبة الحبوب غير متجانسة المعاملة عن ١٠٪ في جميع الرتب .



## مرفق رقم (٤)

## جدول الحد الاقصى للعيوب التجارية في كسر الارز

الرتبة	كسر اقل من ١/٢ حبة	المواد الغريبة	الحبوب التالفة والصفراء	الارز والشعير	حبوب كاملة وهي الاكثر من ١/٢ حبة
ممتاز	٥ %	٥ر %	١ر %	١٥ %	١٠ %
رقم ١ /	٢٠	١ر	١٥٠	٢٥	٨
رقم ٢ /	اكثر من ٢٠	٢ر	٢ر	٢٥	٦

## قرار وزارى رقم ١١٨٤ لسنة ١٩٧٨

## بالرقابة على تصدير عصير الجوافة (١)

## وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٨  
فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه والقرارات المعدلة له ،

## قرر :

مادة ١ - يضاف عصير الجوافة المعبى تحت  
البند (ح) المعبىات ٤ فى المرفق رقم ٤ الملحق  
بالقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الاشارة  
اليه .

## مادة ٢ - يشمل عصير الجوافة :

- ( ا ) عصير الجوافة الطبيعى .
- ( ب ) عصير الجوافة المجهز .
- ( ج ) عصير الجوافة المجمد .
- ( د ) عصير الجوافة المركز .

## مادة ٣ - المواصفات :

يجب أن يتوافر فى عصير الجوافة المعبى عند  
الانتاج ما تضمنته المواصفات القياسية رقم  
١٩٧٠/٦٨٧ وعلى الاخص عند التصدير المواصفات  
الموضحة بعد .

- متجانس القوام واللون محتفظا بطعم ورائحة  
ثمار الجوافة تامة النضج .

- ألا تقل نسبة المواد الصلبة الكلية الذائبة  
فى عصير الجوافة الطبيعى عن ١١٪ وفى عصير  
الجوافة المجهز عن ١٥٪ وفى عصير الجوافة المركز  
عن ٤٥٪ .

- ألا تقل نسبة المواد الصلبة الكلية فى  
عصير الجوافة الطبيعى عن ١٥٪ .

- أن يكون خاليا ما أمكن من الخلايا الحجرية  
واجزاء البذور والقشور .

- ألا تزيد نسبة الحموضة مقدر كحمض  
ستريك على ٥٪ .

- ألا تقل نسبة حمض الاسكوربيك فى عصير  
الجوافة المجهز عن ٣٠ مليجرام لكل ١٠٠ جم من  
العصير وفى عصير الجوافة الطبيعى عن ١٥  
مليجرام لكل ١٠٠ جرام من العصير .

- خاليا من الأحياء الدقيقة الممرضة .

- ألا تزيد نسبة الزرنيخ على ٢ جزء فى  
المليون والرصاص على ٣ جزء فى المليون والنحاس  
على ٥ جزء فى المليون والقصدير على ٢٥٠ جزء فى  
المليون .

- أن يكون خاليا من المحليات الصناعية .

- يجوز اضافة المواد الحافظة المسموح بها  
بحيث لا تزيد نسبتها عن المصرح به قانونا .

- فى حالة اضافة مضادات الاكسدة يجب أن  
تكون من المضادات المسموح بها صحيا .

## العبوات :

يجب أن تكون الأوعية المستخدمة في التعبئة مطابقة لقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٧/٧٩٨ في شأن الأوعية المستخدمة في تعبئة المواد الغذائية وكذا المواصفات القياسية للعبوات الصفيح المصنعة آلياً لتعبئة المواد الغذائية رقم ١٩٦٥/١٥٣ وعلى الأخص :

- أن يكون الضغط داخل العبوة أقل من الضغط الجوي العادي ولا يزيد على ٣١٥ ملم / زئبق .

- أن يكون الورنيش المستخدم في العلب الصفيح مناسب للتركيب الكيماوى للعصير ويجوز أن تكون العلب غير مورنشة من الداخل .

- أن تكون جدران العبوات سليمة وخالية من التآكل المعدنى .

- فى حالة العصير المجمد يعبأ فى عبوات مناسبة بحيث تضمن عدم فساد المحتوى الغذائى أو التغير فى خواصه الطبيعية كما يجوز أن يعبأ فى عبوات من البولى ايشلين غير المنفذ للرطوبة أو ورق الكرتون المغطى بطبقة من الشمع وأن تكون الاغطية محكمة ثم يعبأ فى صناديق من الكرتون المقوى أو الخشب .

## مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

## أولاً - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة من حيث الحالة المعبأ عليها العصير .

## ثانياً - التعبئة :

يجب أن يعبأ عصير الجوافة فى علب توضع فى طرود على أن تكون جديدة وسليمة ومتمينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون الطرود مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم الرقابة .

ويجب أن يتم شحن العصير المجمد فى ثلاجات وسائل النقل بحيث لا تزيد درجة الحرارة على - ١٥ مئوى .

## مادة ٥ - البيانات الخارجية :

تكتب على بطاقات تلصق على كل علبه وعلى كل طرد البيانات الآتية :

( أ ) النوع ( عصير الجوافة ) والحالة ( طبيعى أو مجهز أو مجمد ) .

( ب ) الوزن الصافى ويجوز اضافة الوزن القائم أيضا .

( ج ) نسبة المواد المضافة والمواد المضادة للأكسدة .

( د ) نسبة المواد الصلبة الكلية الذائبة .

( هـ ) الرقم الكودى الدال على تاريخ التعبئة ورقم عملية التشغيل .

( و ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( ز ) انتاج مصر .

( ح ) اسم المصدر .

( ط ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

( ك ) اسم المنتج وعنوانه .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة أو الطرد بمادة ثابتة اللون .

## مادة ٦ - رسم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره مليون واحد عن كل ألف علبه بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليون لكل رسالة .

## مادة ٧ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير وإذا

كان اليوم الأخير يوم عطلة رسمية ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد الى اليوم الأول من أيام العمل الرسمية .

ويجب أن تصحب الرسالة بشهادة من الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى تتضمن بيانات الرسالة وأنها قامت بالاشراف على تصنيعها .

#### مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٦٠ يوما خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره .

#### قرار وزارى رقم ١١٨٥ لسنة ١٩٧٨

#### بالرقابة على تصدير الفول المدمس المعبأ (١) وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

#### قرر :

مادة ١ - يضاف الفول المدمس المعبأ تحت البند (ج) المعلبات /٢ فى المرفق رقم ٤ الملحق بالقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الاشارة اليه .

#### مادة ٢ - المواصفات :

يجب أن يتوافر فى الفول المدمس المعبأ عند الانتاج ما تضمنته المواصفة القياسية رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٧٦ وعلى الأخص عند التصدير المواصفات الموضحة بعد :

#### ١ - البذور :

- يجب أن تكون البذور سليمة كاملة ومتجانسة ولينة وخالية من البذور الصلبة غير التامة التدميس .

- خالية من الحشرات والمواد الغريبة .  
- أن تكون البذور ذات لون زاهى وطعم مقبول مميز وخالية من الطعم المحروق .

- ألا يقل حجم محتويات العلبة عن ٩٠٪ من السعة المائية عند ٢٠ م ولا يقل الوزن المصفى عن ٦٥٪ من وزن محتويات العلبة .

#### ٢ - المحلول :

- أن تكون الزيوت مطابقة للمواصفات القياسية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ .

- ألا تقل نسبة المواد الدهنية وهى أساسا الزيت عن ٤٪ من محتويات العلبة .

- ألا تزيد نسبة الحموضة عن ٢٪ مقدرة كحمض ستريك .

- أن يكون السائل مكتسبا قواما غرويا خفيفا .

- ألا تزيد نسبة ملح الطعام عن ١٫٥ ٪ من وزن محتويات العلبة .

- ويجوز اضافة محسنات اللون أو الطعم المسموح باستخدامها مثل العدس أو صلصة الطماطم أو الكمون منفردة أو مجتمعة بنسبة لا تتعدى ٢٪ من محتويات العلبة .

- أن يكون خاليا من أى مواد ملونة صناعية أو حافظة وخاليا من الميكروبات الدقيقة الممرضة أو المسببة للفساد .

ألا يزيد حد القصدير عن ٢٥٠ جزء فى المليون مقدرا كقصدير .

#### ٣ - العبوات :

يجب أن تكون العبوات المستعملة مطابقة للقرار الجمهورى رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٧٥ وكذا المواصفات القياسية للعلب الصفيح المصنعة آليا للتعبئة المواد الغذائية رقم ١٥٣/١٩٦٥ وعلى الأخص :

- ألا يقل التفريغ داخل العبوة عن ٥٠ مم زئبق .



— أن تكون مطلية من الداخل بطبقة من  
الورنيش المضاد للكبريت .

— أن تكون جدرانها من الداخل سليمة وخالية  
من التآكل المعدني .

### مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

أولا التجانس : يجب أن تكون محتويات كل  
رسالة متجانسة .

ثانيا - التعبئة : يجب أن تعبأ بذور الفول  
المدمس في علب توضع في طرود على أن تكون  
جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية  
من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات  
التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات  
والواردات .

ويجب أن تكون الطرود مغلقة بإحكام ومختومة  
بخاتم الرقابة .

### مادة ٤ - البيانات الخارجية :

تكتب على بطاقات تلصق على كل علبه وعلى  
كل طرد البيانات الآتية :

( ١ ) النوع ( فول مدمس ) .

( ب ) الوزن الصافي ويجوز اضافة الوزن  
القائم أيضا .

( ج ) النسبة المئوية للزيت المضاف .

( د ) الرقم الكودى الدال على تاريخ التعبئة  
ورقم عملية التشغيل .

( هـ ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة  
أجنبية .

( و ) إنتاج مصر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

( ح ) اسم المصدر .

( ط ) اسم المنتج وعنوانه .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز  
اضافتها بلغة أجنبية .

### مادة ٥ - رسم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره مليم واحد عن  
كل ألف علبه بحيث لا تقل الرسوم المحصلة  
عن ٢٥٠ مليم لكل رسالة .

### مادة ٦ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز سبعة  
أيام من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير وإذا  
كان اليوم الاخير يوم عطلة رسمية ولم يتقدم  
صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد الى  
اليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب أن تصحب الرسالة بشهادة من  
الهيئة المصرية العامة التوحيد القياسى تتضمن  
بيانات الرسالة وأنها قامت بالاشراف على  
تصنيعها .

### مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٦٠ يوم  
خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع  
المصرية ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ١١٨٦ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على تصدير عصير البرتقال (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة  
١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥  
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة  
١٩٧٥ المشار اليه والقرارات المعدلة له ،

### قرر :

مادة ١ - يضاف عصير البرتقال تحت البند  
( ح ) المعلبات / ٣ فى المرفق رقم ( ٤ ) الملحق  
بالقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الاشارة  
اليه .

## مادة ٢ - يشمل عصير البرتقال :

- ( أ ) عصير البرتقال الطبيعي .
- ( ب ) عصير البرتقال المركز .
- ( ج ) عصير البرتقال المجهز .
- ( د ) عصير البرتقال المجمد .

## مادة ٣ - المواصفات :

يجب ان يتوفر في عصير البرتقال الملب عند الانتاج ما تضمنته المواصفة القياسية رقم ١٩٧٠/٦٨٦ وعلى الاخص عند التصدير والمواصفات الموضحة بعد :

- متجانس القوام واللون محتفظا بطعم ورائحة البرتقال تام النضج .

- خاليا من الطعم اللاذع الناتج من زيب القشور .

- ألا يقل حجم العصير من ٩٠ ٪ من السعة المائبة للعبوة .

- ألا يقل نسبة المواد الصلبة الكلية الذائبة في العصير الطبيعي عن ١٢ ٪ وفي العصير المركز عن ٤٥ ٪ وفي العصير المجهز عن ١٤ ٪ .

- أن تتراوح نسبة الرماد في العصير الطبيعي من ٣ - ٦ ٪ .

- ألا تقل نسبة الفوسفور في العصير الطبيعي عن ٣٥ ٪ مقدرة كخامس اكسيد الفوسفور .

- ألا تزيد نسبة الزيوت الطيارة على ٣م / كجم .

- ألا تزيد نسبة الحموضة مقدرة كحمض ستريك في العصير الطبيعي على ١٥ ٪ وفي العصير المركز ( تركيز ٤٠ ٪ ) على ٦ ٪ ، ( تركيز ٦٥ ٪ ) على ٩ ٪ وفي العصير المجهز لا تزيد على ١٥ ٪ ولا تقل عن ٨ ٪ .

- ألا تزيد نسبة الكحول الايثيلي على ٣ ٪ بالوزن .

- خاليا من الاحياء الدقيقة الممرضة وكذلك المسببة للفساد في حالة العصير الملب وفي الحدود المسموح بها بكتريولوجيا في حالة العصير المجمد .

- ألا تزيد نسبة الزرنيخ على ٢ ر جزء في المليون ، والرصاص على ٤ ر جزء في المليون والنحاس على ١٠ جزء في المليون والقصدير على ٢٥٠ جزء في المليون .

- ألا يحتوى على مواد ملونة صناعية او محليات صناعية .

- ألا يزيد عدد خلايا الفطر على ٣٠ خلية لكل جرام واحد والخميرة على ١٠ خلايا لكل جرام واحد في العصير المجمد .

- يمنع اضافة المواد الحافظة فيما عدا العصير المحفوظ بالبسترة فيجوز اضافة المواد المسموح بها بحيث لا تزيد نسبتها عن المصرح به قانونا .

- في حالة اضافة مضادات للاكسدة يجب أن تكون من المضادات المسموح بها صحيا .

- وفي حالة عصير البرتقال المجهز يجوز اضافة بعض مكسبات الطعم الطبيعية والملونات الطبيعية او محسنات الطعم والقوام .

العبوات :

يجب ان تكون الاوعية المستخدمة في التعبئة مطابقة لقرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧/٧٩٨ في شأن الاوعية المستخدمة في تعبئة المواد الغذائية وكذا المواصفات القياسية للعبوات الصفيح المصنعة آليا لتعبئة المواد الغذائية رقم ١٩٦٥/١٥٣ .

وعلى الاخص :

- ألا يقل التفريغ داخل العبوة عن ١٠٠ مم / زئبق .

- أن يكون الورنيش المستخدم في العلب الصفيح مناسب للتركيب الكيميائي للعصير ويجوز أن تكون العلب غير مورنشة من الداخل .

- أن تكون جدران العبوات سليمة وخالية من التآكل المعدني .

- في حالة العصير المجمد يجوز ان يعبأ في عبوات من البولي ايثيلين غير المنفذ للرطوبة او ورق الكرتون المطلى بطبقة من الشمع وأن تكون الاغطية محكمة ثم تعبأ في صناديق من الكرتون المقوى أو الخشب .

#### مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

##### أولا - التجانس :

- يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة من حيث الحالة المعبأ عليها العصور .

##### ثانيا - التعبئة :

- يجب أن يعبأ عصير البرتقال في علب توضع في طرود على أن تكون جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

- يجب أن تكون الطرود مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم الرقابة .

- يجب أن يتم شحن العصير المجمد في ثلاثيات وسائل النقل بحيث لا تزيد درجة الحرارة على - ١٨° مئوي ويظل محتفظا بخواص العصير الطبيعي المميزة .

#### مادة ٥ - البيانات الخارجية :

تكتب على بطاقات تلصق على كل علبه وعلى كل طرد البيانات الآتية :

( أ ) النوع ( عصير برتقال ) والحالة (طبيعي أو مركز أو مجهز أو مجمد ) .

( ب ) الوزن الصافي ويجوز اضافة الوزن القائم أيضا .

( ج ) نسبة المواد المضافة والمواد المضادة للاكسدة .

( د ) نسبة المواد الصلبة الكلية الدائبة .

( هـ ) الرقم الكودى الدال على تاريخ التعبئة ورقم عملية التشغيل .

( و ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( ز ) انتاج مصر .

( ح ) اسم المصدر .

( ط ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

( ك ) اسم المنتج وعنوانه .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العلبة أو الطرد بمادة ثابتة اللون .

#### مادة ٦ - رسم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره مليم واحد عن كل ألف علبة بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

#### مادة ٧ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير وإذا كان اليوم الاخير يوم عطلة رسمية ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد الى اليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب أن تصحب الرسالة بشهادة من الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى تتضمن بيانات الرسالة وأنها قامت بالاشراف على تصنيعها .

#### مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٦٠ يوم خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره .



## قرار وزاري رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

في شأن الرقابة على المستورد من السمن الطبيعي (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

## قصر :

مادة ١ - السمن الطبيعي والمعروف باسم Butter Ghee or B. Oil هو الناتج غير المتغير من الزبد أو القشدة بعد ازالة الماء والمواد اللبنية غير الدهنية .

## مادة ٢ - الاشتراطات العامة :

١ - أن يكون صالحا للاستهلاك الآدمي وخاليا من الميكروبات الممرضة .

٢ - أن يكون نظيفا طبيعيا في خواصه خاليا من التزنخ والتعطن والتشحم - محتفظا باللون والرائحة والقوام المميز للنوع وخاليا من الشوائب وعيوب المظهر .

٣ - أن يكون خاليا من دهن الخنزير أو أي مواد دهنية غريبة .

٤ - ألا يحتوى على مواد حافظة أو مواد ملونة طبيعية الا في الحدود المسموح بها صحيا .

٥ - يسمح باضافة مواد مائعة للاكسدة في الحدود المصرح بها من اللجنة الدولية لدستور الاغذية C.A.G على أن يذكر ذلك على العبوة .

٦ - أن تكون ثوابته الطبيعية والكيميائية مطابقة لثوابت السمن الطبيعي .

## مادة ٣ - المواصفات :

١ - لا تقل نسبة الدهن عن ٩٩.٣٪ .

٢ - لا تزيد نسبة الرطوبة على ٥.٠٪ .

٣ - لا تزيد درجة الحموضة على ١٠ ملليتر .

٤ - لا يزيد رقم البروكسيد لدهن السمن الطازج على ٥ درجات .

## مادة ٤ - التعبئة :

يعبأ السمن في العبوات المناسبة والمطابقة للمواصفات الخاصة بالعبوات ويوضح على العبوات البيانات الآتية :

١ - سمن بقرى طبيعى ويكتب باللغة العربية .

٢ - اسم المصنع وعنوانه وعلامته التجارية .

٣ - تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية .

٤ - الوزن القائم والصافي لمحتويات العلبة .

٥ - المكونات والمواد المضافة .

٦ - بلد المنشأ .

## مادة ٥ - طرق الفحص والاختبار :

تتبع عند الفحص والاختبار الطرق القياسية المصرية وفي حالة عدم وجودها تتبع الطرق القياسية الدولية .

## مادة ٦ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

## مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم قدره ١٠ مليمات عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٨ - يضاف السمن الطبيعي الى المرفق رقم (١١) بالواردات الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

### قرار وزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٩

#### في شأن الرقابة على المستورد من الكبدية المجمدة (١)

#### وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

#### قصر :

مادة ١ - يقتصر استيراد الكبدية المجمدة على كبدية حيوانات الفصيلة البقرية والاغنام .

#### مادة ٢ - اشتراطات عامة :

١ - أن تكون مأخوذة من حيوان سليم خالي من الامراض وخاصة مرض الحمى القلاعية والطاعون البقري .

٢ - أن تكون من صنف واحد طبيعي اللون والرائحة .

٣ - خالية من الحويصلات المرارية .

٤ - خالية من الامراض العضوية والطفيلية وآثارها وعند القطع لا يحدث أى صوت نتيجة للحويصلات المتكلسة أو الدرنات المعدية .

٥ - أن تكون متماسكة خالية من علامات الفساد .

٦ - أن يكون اللحم غير لزج .

٧ - أن تكون الكبدية كاملة ومحتفظة بالغدة الليمفاوية الكبدية وملتصقة بها التصاقا طبيعيا .

٨ - غير مضاف اليها أى مواد حافظة أو ملونة أو ضارة بالصحة .

٩ - أن يكون التخزين على درجة لا تقل عن ١٨ م° أثناء الرحلة .

١٠ - ألا تكون قد مر على انتاجها وتعبئتها أكثر من شهرين من تاريخ الشحن ووصولها للموانئ المصرية .

١١ - أن تكون مصاحبة بشهادة بيطرية معتمدة من السلطات البيطرية المختصة من البلد المصدر على أن يذكر أنها ناتجة من حيوانات مذبوحة على الطريقة الاسلامية .

#### مادة ٣ - التعبئة :

تعبأ الكبدية فى العبوات المناسبة ويوضح عليها البيانات الآتية :

- ١ - كبدية ( بقرى أو غنم ) باللغة العربية .
- ٢ - اسم المصنع وعنوانه وعلامته التجارية .
- ٣ - تاريخ التعبئة .
- ٤ - الوزن القائم والصافى لمحتويات العبوة .
- ٥ - بلد المنشأ .

#### مادة ٤ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

#### مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم قدره ١٠ مليمات عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليا لكل رسالة .

مادة ٦ - تضاف الكبدية المجمدة الى المرفق رقم ١١ الخاص بالواردات الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،

### قرار وزاري رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٩

#### في شأن الرقابة على المستورد من الزبد (٢)

#### وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

### قـرـر :

مادة ١ - الزيت هو الناتج من تجميع حببيبات الدهن التي باللبن أو القشدة بالطرق الفنية .

### مادة ٢ - الشروط العامة :

١ - أن يكون صالحا للغذاء الآدمي .  
٢ - أن يكون طبيعيا في مظهره وقوامه وطعمه ورائحته وخاليا من التزنخ .  
٣ - أن يكون مصنعا من اللبن البقري الطازج غير المتجبن .

٤ - أن يكون نظيفا خاليا من الشوائب والعيوب والميكروبات الممرضة والقاذورات والحشرات .

٥ - أن يكون خاليا من المواد الغريبة والمواد الضارة والحافطة عدا ملح الطعام بنسبة لا تزيد على ٢٪ أو المسموح به صحيا من المواد الملونة الطبيعية والمواد الحافظة .

٦ - أن يكون متماسك القوام في درجة الحرارة العادية .

٧ - أن تكون الدهون اللبنية نقية خالية من دهن الخنزير أو أى دهون أخرى أو الزيوت بحيث تقع أرقام ثوابتها في مدى التباين العلمى المعروف لتلك الثوابت المميزة لدهن اللبن الطبيعى .

### مادة ٣ - المواصفات :

١ - لا تقل نسبة الدهون اللبنية فى الزيت عن ٨٠٪ .

٢ - لا تزيد نسبة ملح الطعام على ٢٪ .

٣ - لا تزيد نسبة الرطوبة على ١٦٪ .

٤ - لا تزيد درجة الحموضة على ٨ ملليتر .

٥ - لا يزيد رقم البروكسيد على ٥ درجات .

مادة ٤ - يعبأ الزيت فى العبوات المناسبة التى تضمن عدم تأثر الزيت بالأحوال الخارجية ومطابقتها للمواصفات الخاصة بالعبوات ويوضع على العبوات البيانات الآتية :

١ - زيت طبيعى وتكتب باللغة العربية .

٢ - اسم المصنع وعنوانه وعلامته التجارية .

٣ - بلد الانتاج وتاريخ الانتاج أو تاريخ انتهاء الصلاحية .

٤ - الوزن القائم والضافى لمحتويات العبوة .

٥ - المواد المضافة .

مادة ٥ - تتبع عند الفحص والاختبار الطرق القياسية المصرية وفى حالة عدم وجودها تتبع الطرق القياسية الدولية .

مادة ٦ - تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

### مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ١٠ مليمات عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٨ - يضاف الزيت الى المرفق رقم ١١ الخاص بالواردات الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٩

فى شأن الرقابة على المستورد من منتجات الطماطم المحفوظة (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون  
الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

### قـرـر :

مادة ١ - تستورد منتجات الطماطم المحفوظة فى احدى الصور الآتية : صلصلة الطماطم - لب الطماطم - عجينة الطماطم - صلصلة الطماطم الحريفة ( كاتشب ) الطماطم المجففة .



## مادة ٢ - اشتراطات عامة :

يشترط في منتجات الطماطم المحفوظة :

- ١ - من ثمار سليمة طازجة ناضجة مكتملة اللون الأحمر .
- ٢ - محتفظة بلونها وطعمها ورائحتها الطبيعية .
- ٣ - خالية من المواد المائلة والطعم المر والمحروق .
- ٤ - خالية من المواد الملونة والمواد الحافظة الا في الحدود المسموح بها .
- ٥ - خالية من الميكروبات الممرضة والنموات الفطرية الا في الحدود المقررة في دستور الاغذية الدولي .

٦ - خالية من المعادن الثقيلة الضارة الا في الحدود المقررة .

٧ - خالية من المواد السامة الا في الحدود التي تجيزها وزارة الصحة .

٨ - لا يزيد الرقم الايدروجيني على ٤.٥ .

٩ - أن تكون المواد المضافة في الحدود المسموح بها .

## مادة ٣ - المواصفات :

### (أ) صلصلة الطماطم :

وهي المنتج من تصفية الطماطم والمركز بالحرارة تحت تفريغ ويشترط فيها :

١ - متجانسة القوام خالية من البذور والقشور والانسجة الحسنة .

٢ - خالية من المواد الحافظة والملونة .

٣ - ألا تقل نسبة المواد الصلبة الذائبة من لب الطماطم عن ٢٢٪ .

٤ - يجوز اضافة ملح طعام بنسبة لا تزيد على ٣٪ .

٥ - يجوز اضافة كربونات أو بيكربونات صوديوم نقية لتعديل الرقم الايدروجيني .

### (ب) الصلصلة الحريفة (كاتشب) :

وهي المنتج من الطماطم بعد معاملتها بالحرارة مع تركيزها والمضاف اليها السكر أو خليط منه مع الجلوكوز وملح الطعام والخل والتوابل الغير

ضارة بالصحة أو محسنات الطعم أو كليهما وبعد وضعها في العبوات تعامل بالحرارة قبل أو بعد القفل ويشترط فيها :

١ - أن تكون خالية من البذور والقشور .

٢ - ألا تقل نسبة المواد الصلبة الذائبة عن ٢٥٪ ولا تزيد نسبة السكريات المضافة على ثلث المواد الصلبة الكلية .

٣ - أن تتراوح الحموضة ما بين ١ - ٣٪ مقدرة كحمض خليك .

٤ - يجوز اضافة مادة ملونة وحمض البنويك وأملحه كمادة حافظة بحيث لا تتعدى نسبة المادة الحافظة على ٠.١٪ .

### (ج) عجينة الطماطم :

وهي المنتج من تصفية الطماطم والمركزة بالحرارة تحت تفريغ ويشترط فيها :

١ - أن تكون خالية من القشور والبذور والانسجة الحسنة .

٢ - ألا تقل نسبة المواد الصلبة الذائبة من لب الطماطم عن ٢٨٪ .

٣ - يجوز اضافة ملح طعام بنسبة لا تزيد على ٤٪ .

٤ - يجوز اضافة كربونات أو بيكربونات صوديوم نقية لتعديل الرقم الايدروجيني .

(د) لب الطماطم : وهو المنتج من عصير الطماطم المصفى والمركز بالحرارة تحت تفريغ ويشترط فيه :

١ - أن يكون خاليا من البذور والقشور والانسجة الحسنة .

٢ - أن تتراوح نسبة المواد الصلبة الذائبة من لب الطماطم بين ١٠ - ٢٣٪ .

٣ - يجوز اضافة ملح طعام بنسبة لا تزيد على ٢٪ .

٤ - أن يكون خاليا من المواد الحافظة أو الملونة .

(هـ) الطماطم المجففة : وهي المنتج من ثمار الطماطم الناضجة الصلبة اما بقشور أو بدون قشور وتنقسم الى :

( أ ) طماطم مجففة على هيئة شرائح ويشترط فيها :

- ١ - أن تكون مجزأة الى شرائح رقيقة متجانسة الحجم والشكل .
- ٢ - لا تزيد نسبة الرطوبة على ٥٪ .

(ب) طماطم مجففة على هيئة مسحوق ويشترط فيها :

- ١ - أن تكون من شرائح أو قطع الطماطم بعد تجفيفها وطحنها مباشرة ونخلها .
- ٢ - يجب أن تكون على هيئة مسحوق ناعم متدقق متجانس .
- ٣ - خالية من التكتل والتعفن .
- ٤ - لا تزيد نسبة الرطوبة فيه على ٣٪ .

#### مادة ٤ - التعبئة :

تعبأ منتجات الطماطم المحفوظة فى العبوات الملائمة ويبين على كل عبوة البيانات الآتية :

- الصنف .
- اسم المصنع وعنوانه وعلامته التجارية
- نسبة تركيز المواد الصلبة الذائبة .
- الوزن القائم أو الصافى لمحتويات العبوة .
- تاريخ انتهاء الصلاحية .
- النسب المثوية لمكوناتها الاساسية .
- المواد المضافة المسموح بها .
- بلد الانتاج .

مادة ٥ - تتبع عند الفحص والاختبار الطرق القياسية المصرية وفى حالة عدم وجودها تتبع الطرق القياسية الدولية .

#### مادة ٦ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

#### مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره ١٠ مليمات عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٨ - تضاف منتجات الطماطم المحفوظة الى المرفق رقم (١١) الخاص بالواردات الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٩  
فى شأن الرقابة على تصدير الحمص (١)  
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون  
الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،  
وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨  
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

#### قرر :

مادة ١ - يضاف الحمص تحت البند ( أ ) محاصيل زراعية وحيوانية ومنتجاتها برقم ١٣ فى المرفق رقم ( ١٠ ) الملحق بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

#### مادة ٢ - المواصفات :

- يجب أن تكون بذور الحمص الجافة :
- ذات لون ورائحة طبيعية .
- متجانسة الحجم .
- خالية مما تحدثه الرطوبة أو الحشرات من تغيير فى اللون والرائحة .
- خالية من الحشرات الحية وآثار الاصابة بها .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة بها على ١١٪ .

مادة ٣ - تصنف بذور الحمص الى الرتبين الآتيتين :

رتبة أولى :

وهى مالا يقل معدل النظافة فيها عن ٩٩٪ ولا تزيد نسبة ما يوجد بها من البذور المكسورة على ١٪ بالوزن والبذور الضامرة والمتغيرة اللون

والمتشقة القشرة على ١٪ بالوزن ولا يزيد عدد  
عدد  
البذور في ال ١٠٠ جم على ٣٠٠ بذرة في الحمص  
عدد  
الشامى ، و ٣٥٠ بذرة في الحمص البلدى  
رتبة ثانية :

وهى مالا يقل معدل النظافة فيها عن ٩٧٪  
ولا يزيد ما يوجد بها من البذور المكسورة  
على ٢٪ بالوزن والبذور الضامرة والمتغيرة اللون  
والمتشقة القشرة على ٢٪ بالوزن ويزيد عدد  
البذور في ال ١٠٠ جم على ٣٠٠ بذرة ولا تجاوز  
عدد  
٥٠٠ بذرة في الحمص الشامى ، ويزيد على  
عدد ٣٥٠ بذرة ولا يتجاوز عدد ٦٠٠ بذرة في  
الحمص البلدى

#### مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

##### أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة  
وتحتوى على بذور من نفس الصنف والحجم  
والرتبة ويسمح بوجود ٢٪ بالوزن من البذور  
المخالفة للحجم

##### ثانيا - التعبئة :

تعبأ بذور الحمص فى عبوات جديدة وسليمة  
ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة  
متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة  
العامة للرقابة على الصادرات والواردات

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام  
ومختومة بخاتم فرغ الهيئة المختص

##### مادة ٥ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة ( حمص ) واسم الصنف

( ب ) الرتبة

( ج ) الوزن القائم والصافى

( د ) الرقم المسلسل للرسالة

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة  
أجنبية

( هـ ) انتاج مصر

( و ) اسم المصدر

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت )

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز  
اضافتها بلغة أجنبية

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة  
تناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون  
لا تؤثر على محتويات العبوة

##### مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون  
من عبوة واحدة فقط

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون  
من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة

١٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت  
الرسالة تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر

##### مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اليوم  
التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع  
الهيئة المختص ، واذا كان هذا اليوم يوم عطلة  
ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد  
الميعاد الى اليوم الاول من أيام العمل الرسمية ،  
ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على  
٣٠٠ عبوة

##### مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ١٥ يوم  
خلاف يوم الاذن بالتصدير

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع  
المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ٩

قرار وزارى رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٩

فى شأن الرقابة على تصدير الجزر المجفف (١)  
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون  
الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
فى شأن الاستيراد والتصدير ،



#### مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

##### أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على جزر مجفف من نفس الحالة .

##### ثانيا - التعبئة :

يعبأ الجزر المجفف فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز تعبئة الجزر المجفف فى عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل عبوات كبيرة بالمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات . ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

##### مادة ٥ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « جزر أصفر مجفف » وحالته « مسحوق أو مجروش أو شرائح أو مكعبات » .  
( ب ) الوزن الصافى .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة :

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) إنتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة .

##### مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون

من عبوة واحدة فقط .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

##### قرو :

مادة ١ - يضاف الجزر المجفف تحت البند (أ) محاصيل زراعية وحيوانية ومنتجاتها برقم ١٤ فى المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

مادة ٢ - يصدر الجزر المجفف اما على هيئة مسحوق أو مجروش أو شرائح ( طولية أو عرضية ) أو مكعبات .

##### مادة ٣ - المواصفات :

يشترط فى الجزر المجفف المعد للتصدير أن يكون :

- متجانسا فى الشكل ذا لون طبيعى .

- خاليا من الجذور الثانوية وبقايا النموات الحضرية والأطراف فى القمة والقاعدة .

- خاليا من الاصابة الحشرية والامراض النباتية .

- خاليا من المواد الغريبة .

- ذا رائحة طبيعية .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة على ٧٪ .

- ألا تزيد نسبة ثانى أكسيد الكبريت فى الجزر الأصفر المعامل بالكبريت على ١٠٠٠ جزء فى المليون - الا اذا نص فى العقد على غير ذلك :

- يجب أن يكون المسحوق متدفقا ولا يزيد مالا يمر منه من منخل قطر ثقوبه ٠.٦٤ مم على ١٠٪ .

- كما يجب ألا تزيد نسبة الجزر المفتت فى الشرائح أو المكعبات على ٥٪ بالوزن والمقصود بالمفتت هو الشرائح أو المكعبات المكسورة أكثر من نصفها .

- ألا تزيد نسبة العيوب التجارية على ٧٪ بالوزن ، والمقصود بالعيوب التجارية ٠٠ الوحدات الكاملة المحروقة أو المخضرة .

مليم

٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٢٥ عبوة .  
٠٢٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها إذا كانت الرسالة تتكون من ٢٥ عبوة فأكثر .

#### مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالي لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص وإذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد الى اليوم الأول من أيام العمل الرسمية .  
ويجب ألا يزيد عدد العبوات في الرسالة على ٣٠٠ عبوة .

#### مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ( ١٥ ) يوم خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

#### قرار وزارى رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٩

في شأن الرقابة على تصدير الكرات أبو شوشة المجفف (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

#### قرر :

مادة ١ - يضاف الكرات أبو شوشة المجفف تحت البنود ( ١ ) محاصيل زراعية وحيوانية ومنتجاتها برقم ١٥ فى المرفق ( ١٠ ) الملحق بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

مادة ٢ - الكرات أبو شوشة المجفف هو ناتج التجفيف الصناعى لأوراق الكرات بعد تجزئتها كل جزء على حدة « الجزء الابيض - الجزء المشكل - الجزء الاخضر » ثم تجهيزها .

#### مادة ٣ - المواصفات :

يشترط فى أوراق الكرات أبو شوشة المجفف المعد للتصدير أن تكون :

- متجانسة اللون .
- ذات رائحة وطعم طبيعيين .
- متقاربة فى الطول .
- خالية من المواد الغريبة .
- خالية من الحشرات والفطريات وآثار الإصابة بهما .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة بها على ٧٪ .
- ألا تزيد نسبة العيوب التجارية على ٧٪ .
- المقصود بالعيوب التجارية هى :

- ( أ ) الأجزاء المحروقة .
- ( ب ) وجود أجزاء من الساق القرصية .

#### مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

##### أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على كرات مجفف من نفس الجزء .

##### ثانيا - التعبئة :

يعبأ الكرات أبو شوشة المجفف فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز تعبئة الكرات المجفف فى عبوات صغيرة متماثلة فى الحجم والوزن توضع داخل عبوات كبيرة بالمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

#### مادة ٥ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « كرات أبو شوشه مجفف » .

( ب ) الوزن الصافي .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة .

#### مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم جنيه

٢٥٠ - اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ - اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٢٥ عبوة .

٢٠٠ - عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٢٥ عبوة فأكثر .

#### مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد الى اليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

#### مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ١٥ يوم خلاف يوم الاذن بالتصدير

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩

فى شأن الرقابة على تصدير القلقاس (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

#### قرر :

مادة ١ - يضاف القلقاس تحت البند (ب) الحضر الطازجة برقم ٢١ فى المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

#### مادة ٢ - المواصفات :

يجب أن تكون كورمات القلقاس :

- سليمة منتظمة الشكل خالية من الجروح والشقوق العميقة .

- خالية من العروش والجذور والزوائد ( الفكوك ) .

- متماثلة الحجم .

- نظيفة وخالية من الروائح الغريبة .

- خالية من الاصابة بالامراض النباتية .

ملحوظة : لايحتفظ من القمم النامية فى الرأس ( الكورمة ) بأكثر من ٥ سم طولا .

#### مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة .



ويسمح بالتجاوز في حدود ١٠٪ بالعدد  
بالنسبة لاختلاف الاحجام .

#### ثانيا - التعبئة :

يعبأ القلقاس في عبوات جديدة وسليمة  
ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة  
الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي  
تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات  
والواردات

ويجب أن تتم التعبئة بحيث تكون الكورمات  
ثابتة غير مضغوطة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام  
ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

#### مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « قلقاس » .

( ب ) الوزن القائم والصافي ،

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة  
أجنبية :

( د ) إنتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز  
إضافتها بلغة أجنبية : ويراعى كتابة جميع  
البيانات سالفة الذكر بحروف ظاهرة تناسب  
مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

#### مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها

تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها

تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠

عبوة .

١٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها إذا كانت

الرسالة تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

#### مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة:

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم  
التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى  
فرع الهيئة المختص وإذا كان هذا اليوم يوم  
عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية  
امتد الميعاد الى اليوم التالى من أيام العمل  
الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على  
٥٠٠ عبوة .

#### مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة خمسة  
أيام بخلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الوقائع  
المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،

#### قرار وزارى رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٩

#### فى شأن الرقابة على تصدير الكمون (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون  
الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨  
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
فى شأن الاستيراد والتصدير .

#### قرر :

مادة ١ - تعدل تسمية البند ( و ) الى  
النباتات الطبية والعطرية ويضاف الكمون  
تحت هذا البند برقم ١١ فى المرفق رقم (١٠)  
الملحق بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨  
المشار اليه .

#### مادة ٢ - المواصفات :

يجب أن تكون ثمار الكمون :

- سليمة ونظيفة ذات رائحة طبيعية .

- خالية من الإصابة بالحشرات والأمراض

النباتية .

- ألا تقل نسب الزيت الطيار عن ٢٥٪ .

- ألا تزيد نسبة الرماد الكلى على ٨٪ .

- ألا تزيد نسبة الرماد غير الدائب في الحمض على ١٥٪ .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة على ٨٪ .

على أن تجرى التقديرات بالطرق الرسمية .  
ويسمح بالتجاوز عن وجود :

( ١ ) حبوب غريبة ومواد غريبة بنسبة ٥٪ بالوزن .

(ب) حشرات ميتة بشرط تقديم ما يثبت قبول المستورد لها وتدخل ضمن نسبة المواد الغريبة .

والحبوب الغريبة هي : الحبوب المخالفة للكمون .

والمواد الغريبة هي : الطمي والحصي والشوائب وبذور الحشائش والحشرات الميتة ( ان وجدت ) .

مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

أولا : التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة ثانيا : التعبئة :

يعبأ الكمون في عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٤ - البيانات الخارجية :

يوضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( ١ ) كلمة « كمون » .

(ب) الوزن القائم والصافي .

(ج) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

(هـ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت )

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم جنيه

٢٥٠ - اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ - اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠٠ - اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة .

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان اليوم الاخير يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوبتجية امتد الميعاد لليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ( ٣٠ يوم ) خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،

قرار وزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٩

فى شأن الرقابة على تصدير البردقوش (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار الوزرى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

## فرد :

**مادة ١ -** يضاف البردقوش تحت البند (و) النباتات الطبية والعطرية برقم ١٢ في المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

**مادة ٢ -** يصدر البردقوش على هيئة أوراق وأجزاء أوراق .

## مادة ٣ - المواصفات :

يجب أن يكون البردقوش :  
- ذا لون ورائحة طبيعيين .  
- نظيفا خاليا من الشوائب والتكتل والتعفن .  
- خاليا من الحشرات الحية .  
- ألا تقل نسبة زيت البردقوش عن ٥ ٪ .  
- ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٠ ٪ .  
على أن تجرى هذه التقديرات بالطرق الرسمية .

ويسمح بالتجاوز من وجود :

- ١ - أجزاء سيقان بنسبة ٥ ٪ بالوزن .
- ٢ - شوائب بنسبة ٢ ٪ بالوزن .

## مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

### أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة .

### ثانيا : التعبئة :

يجب البردقوش في عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

## مادة ٥ - البيانات الخارجية :

يوضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « بردقوش » .

( ب ) الوزن القائم والصافي .

## (جـ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) إنتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( أن وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

## مادة ٦ - رسوم الفحص .

يحصل رسم فحص قدرة :

مليم جنيه

٢٥٠ - إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ - إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠٠ - إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

## مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة .

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص وإذا كان اليوم الأخير يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتية امتد الميعاد لليوم الأول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٤٠٠ عبوة .

## مادة ٨ - مهلة الشحن .

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ( ٣٠ يوما ) خلاف يوم الاذن بالتصدير .

**مادة ٩ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .



## قرار وزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٧٩

في شأن الرقابة على تصدير الريحان (١)  
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون  
الاقتصادي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة  
١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة  
١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨  
لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

### قرر :

مادة ١ - يضاف الريحان تحت البند (و)  
النباتات الطبية والعطرية برقم ١٣ في المرفق  
رقم (١٠) الملحق بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٦  
لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

مادة ٢ - يصدر الريحان من الصنف الحلو  
على هيئة أوراق واجزاء أوراق .

### مادة ٣ - المواصفات :

يجب ان يكون الريحان :

- نظيفا ذا رائحة طبيعية .
- متجانس اللون .
- خاليا من التكتل والتعفن .
- خاليا من العيدان ( السيقان ) .
- خاليا من الحشرات الحية .
- الا تقل نسبة الزيت عن ١٪ .
- الا تزيد نسبة الرطوبة على ١٠٪ .
- ويسمح بالتجاوز عن وجود :
- اجزاء عروق الأوراق والسيقان والبدور  
بنسبة ٧٪ بالوزن .
- شوائب بنسبة ٢٪ بالوزن .

### مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

اولا : التجانس .

يجب ان تكون محتويات كل رسالة متجانسة .

### ثانيا : التعبئة .

يعبأ الريحان في عبوات سليمة ومتينة وجافة  
ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في  
النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة  
للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب ان تكون العبوات مغلقة باحكام  
ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

### مادة ٥ - البيانات الخارجية :

يوضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( ١ ) كلمة « ريحان » .

( ب ) الوزن القائم والصافي .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية او بلغة  
اجنبية .

( د ) انتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز  
اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة  
تناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

### مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ - اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ - اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من اكثر من عبوة وتقل عن ٥٠  
عبوة .

١٠٠ - اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من ٥٠ عبوة فاكثر .

### مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة .

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز سبعة  
ايام من تاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى

فرع الهيئة المختص وإذا كان اليوم الأخير يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوبتجية امتد الميعاد لليوم الأول من أيام العمل الرسمية.

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٤٠٠ عبوة .

مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة (٣٠ يوما) خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٩

فى شأن الرقابة على تصدير الشطة (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار الوزرى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

قرر :

مادة ١ - تضاف الشطة تحت البند (و) النباتات الطبية والعطرية برقم ١٤ فى المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه :

مادة ٢ - يقصد بالشطة فى احكام هذا القرار الشطة الحريفة وتصدر اما على هيئة قرون كاملة او مسحوق .

مادة ٣ - المواصفات :

يجب أن تكون الشطة :

- من صنف واحد .

- ذات لون واحد قرمزي أو احمر :

- أن يكون طول القرون من ١ - ٢ سم ، والا

يزيد قطرها على ١/٢ سم والا يزيد طول العنق على ١/٢ سم .

- خالية من المواد الملونة .

- ذات رائحة طبيعية .

- خالية من الحشرات .

- خالية من الشوائب .

- ألا تزيد نسبة الالياف على ٣٠٪ .

- ألا تزيد نسبة الرماد الكلى على ٨٪ .

ويسمح بالتجاوز عن وجود :

١ - قرون مكسورة بنسبة لا تزيد على ٥٪

٢ - شوائب بنسبة لا تزيد على ٢٪ .

ويجوز تصدير قرون الشطة الحريفة بدون اعناق وكؤوس .

مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على شطة من نفس الصنف والحالة .

ثانيا - التعبئة :

تعبأ الشطة فى عبوات سليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة باحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٥ - البيانات الخارجية :

يوضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( ١ ) كلمة « شطة » وحالتها ( قرون -

مسحوق ) .

(ب) الوزن القائم والصافى .

(ج) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية او بلغة اجنبية .

(د) انتاج مصر .

(هـ) اسم المصنر .

(و) العلامة التجارية ( أن وجدت ) .  
وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز  
إضافتها بلغة أجنبية .  
وتكتب هذه البيانات جميعها بحروف ظاهرة  
تناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون ،

مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قلمه :

مليم جنيه

٢٥٠ - إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ - إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠  
عبوة .

١٠٠ - إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز سبعة  
أيام من تاريخ تقديم طلب الإذن بالتصدير إلى  
فرع الهيئة المختص ، وإذا كان اليوم الأخير  
يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب  
نوباتيجية امتد الميعاد إلى اليوم الأول من أيام  
المعمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠  
عبوة .

مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٣٠ يوما  
خلاف يوم الإذن بالتصدير .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع  
المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزاري رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٩

بالرقابة على تصدير الليمون البلدى المجفف (١)  
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون  
الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة  
١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه :

قصد :

مادة ١ - يضاف الليمون البلدى المجفف تحت  
البند (١) محاصيل زراعية وحيوانية ومنتجاتها  
/ ١٦ فى المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار رقم  
١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ سالف الاشارة اليه :

مادة ٢ - يصدر الليمون البلدى المجفف على  
هيئة ثمار كاملة .

مادة ٣ - المواصفات :

يشترط فى الليمون البلدى المجفف المعد  
للتصدير أن يكون :

- لون الثمار مائل الى اللون البنى الفاتح او  
البنى الداكن تبعا لطريقة التجفيف .

- متجانس اللون والحجم والشكل .

- ذا رائحة وطعم طبيعيين .

- خاليا من المواد الغريبة .

- خاليا من الاصابة الحشرية والأمراض  
النباتية .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ٧٪ .

- ألا تزيد نسبة العيوب التجارية على ٥٪  
بالعدد .

والمقصود بالعيوب التجارية الوحدات الكاملة  
المحروقة والثمار التى بها بعض التهشم .

مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

أولا التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل عبوة متجانسة  
ويسمح بالتجاوز عن وجود نسبة ١٠٪ بالعدد  
من الثمار المختلفة الحجم فى العبوة الواحدة .

ثانيا - التعبئة :

يعبأ الليمون البلدى المجفف فى عبوات جديدة  
وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من  
الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات  
التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات



والواردات ويجب أن تكون العبوات مغلقة  
باحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

#### مادة ٥ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( ١ ) عبارة « ليمون بلدى مجفف » .

(ب) الوزن الصافى .

(ج) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية او بلغة  
اجنبية .

( د ) انتاج مصر .

(هـ) اسم المصدر .

(و) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز  
اضافتها بلغة اجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة  
تناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون  
لا تؤثر على محتويات العبوة .

#### مادة ٦ رسوم الفحص :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون  
من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون  
من اكثر من عبوة وتقل عن ٢٥ عبوة .

٢٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت  
الرسالة تتكون من ٢٥ عبوة فاكتر .

#### مادة ٧ - ميعاد الفحص ومدد عبوات الرسالة:

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اليوم  
التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى  
فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم  
عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية  
امتد الميعاد الى اليوم الاول من ايام العمل  
الرسمية .

ويجب الا تزيد عدد عبوات الرسالة على ٣٠٠  
عبوة .

#### مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ١٥ يوما  
خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،  
ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

#### قرار وزارى رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٩

#### بالرقابة على تصدير الشبث المجفف (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون  
الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة  
١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه ،

#### قرر :

مادة ١ - يضاف الشبث المجفف تحت البند  
( ١ ) محاصيل زراعية وحيوانية ومنتجاتها /  
١٧ فى المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار رقم  
١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ سالف الاشارة اليه .

مادة ٢ - الشبث المجفف هو ناتج التجفيف  
الصناعى لاوراق الشبث ويجوز سلق الشبث  
كما يجوز استخدام بيكربونات الصوديوم  
بنسبة ١٪ فى ماء السلق .

مادة ٣ - يصدر الشبث المجفف اما على هيئة  
اوراق كاملة او مجزأة او مسحوق .

#### مادة ٤ - المواصفات :

يشترط نى الشبث المجفف المعد للتصدير  
أن يكون :

- فى حالة تصدير الاوراق الكاملة او المجزأة  
يجب ألا يزيد ما يمر منها من منخل قطر ثقوبه  
١ مم على ٥٪ .

- ذا لون أخضر فاتح أو غامق .

- ذا رائحة وطعم طبيعيين .

- خاليا من المواد الغريبة .

- خاليا من الاصابة بالحشرات •

- ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ٥٪ •

مادة ٥ - التجانس والتعبئة •

أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة •

ثانيا - التعبئة :

يعبأ الشببت المجفف في عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات •

ويجوز تعبئة الشببت المجفف في عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل عبوات كبيرة بالمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات •

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص •

مادة ٦ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « شبت مجفف » والحالة ( أوراق كاملة أو مجزأة أو مسحوق ) •

( ب ) الوزن الصافي •

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة •

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية •

( د ) ائنتاج مصر •

( هـ ) اسم المصدر •

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) •

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية •

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة •

مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط •

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٢٥ عبوة •

٢٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٢٥ عبوة فأكثر

مادة ٨ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالي لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد الى اليوم الاول من أيام العمل الرسمية •

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة •

مادة ٩ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ١٥ يوم خلاف يوم الاذن بالتصدير •

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره •

قرار وزارى رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٩

بالرقابة على تصدير الكرفس المجفف (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير • وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه •

قرر :

مادة ١ - يضاف الكرفس المجفف تحت البند ( أ ) محاصيل زراعية وحيوانية ومنتجاتها / ١٨

فى المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ سالف الاشارة اليه .

**مادة ٢ -** الكرفس المجفف هو ناتج التجفيف الصناعى لأوراق الكرفس ويجوز سلق الكرفس كما يجوز استخدام بيكربونات الصوديوم بنسبة ١٪ فى ماء السلق .

**مادة ٣ -** يصدر الكرفس المجفف أما على هيئة أوراق كاملة أو مجزأة أو مسحوق .

#### مادة ٤ - المواصفات :

يشترط فى الكرفس المجفف المعد للتصدير أن يكون :

- فى حالة تصدير الأوراق الكاملة أو المجزأة يجب ألا يزيد ما يمر منها من منخل قطر ثقبه ١ مم على ٥٪ .

- ذا لون اخضر فاتح أو غامق .

- ذا رائحة وطعم طبيعيين .

- خاليا من المواد الغريبة .

- خاليا من الاصابة بالحشرات .

- ألا تزيد نسبته الرطوبة به على ٥٪ .

#### مادة ٥ - التجانس والتعبئة :

##### أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة .

##### ثانيا - التعبئة :

يعبأ الكرفس المجفف فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز تعبئة الكرفس المجفف فى عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل عبوات كبيرة بالمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

#### مادة ٦ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « كرفس مجفف » والحالة « أوراق كاملة أو مجزأة أو مسحوق » .

( ب ) الوزن الصافى .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة .

#### مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٢٥ عبوة .

٢٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٢٥ عبوة فأكثر .

#### مادة ٨ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد الى اليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

#### مادة ٩ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ١٥ يوم خلاف يوم الاذن بالتصدير .

**مادة ١٠ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .



## قرار وزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٩

## بالرقابة على تصدير الكرنب المجفف (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون  
الاقتصادي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
في شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار  
اليه .

## قرر :

مادة ١ - يضاف الكرنب المجفف تحت البند  
( أ ) محاصيل زراعية وحيوانية ومنتجاتها / ١٩  
في المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار رقم ١٠٣٦  
لسنة ١٩٧٨ سالف الإشارة اليه .

مادة ٢ - الكرنب المجفف هو ناتج التجفيف  
الصناعي لأوراق الكرنب ويجوز سلق الكرنب  
قبل التجفيف كما يجوز استخدام بيكربونات  
الصوديوم بنسبة ١٪ في ماء السلق .

مادة ٣ - يصدر الكرنب المجفف اما مجزأ  
أو مسحوق .

## مادة ٤ - المواصفات :

يشترط في الكرنب المجفف المعد للتصدير أن  
يكون :

- متجانسا في الشكل ذا لون أبيض أو  
أبيض مائل للاخضرار .

- ذا رائحة وطعم طبيعيين .

- خاليا من أجزاء السيقان والمواد الغريبة .

- خاليا من الاصابة بالحشرات .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ٥٪ .

- ألا تزيد نسبة ثاني أكسيد الكبريت في  
الكرنب المجفف المعامل بالكبريت على ١٠٠٠  
جزء في المليون الا اذا نص العقد على غير ذلك .

## مادة ٥ - التجانس والتعبئة :

## أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة .

## ثانيا - التعبئة :

يعبأ الكرنب المجفف في عبوات جديدة  
وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من  
الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات  
التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات  
والواردات .

ويجوز تعبئة الكرنب المجفف في عبوات صغيرة  
متماثلة الحجم والوزن توضح داخل عبوات كبيرة  
بالمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة  
على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام  
ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

## مادة ٦ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « كرنب مجفف » والحالة ( مجزأ  
أو مسحوق )

( ب ) الوزن الصافي :

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة  
أجنبية .

( د ) انتاج مصر

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز  
اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة  
تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون  
لا تؤثر على محتويات العبوة .

## مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون  
من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها  
تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٢٥

عبوة .

مليم

٢٠. عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٢٥ عبوة فأكثر .

**مادة ٨ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة:**

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوبتجية امتد الميعاد الى اليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

**مادة ٩ - مهلة الشحن :**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ١٥ يوما خلاف يوم الاذن بالتصدير .

**مادة ١٠ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قرار وزارى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٩**

**بالرقابة على تصدير البقدونس المجفف (١)**

**وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

**قرر :**

**مادة ١ -** يضاف البقدونس المجفف تحت بند ( أ ) محاصيل زراعية وحيوانية ومنتجاتها/ ٢٠ فى المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ سالف الاشارة اليه .

**مادة ٢ -** البقدونس المجفف هو ناتج التجفيف الصناعى لاوراق البقدونس ويجوز سسلق البقدونس كما يجوز استخدام بيكرىونات الصوديوم بنسبة ١٪ فى ماء السلق .

**مادة ٣ -** يصدر البقدونس المجفف أما على هيئة أوراق كاملة أو مجزأة أو مسحوق .

**مادة ٤ - المواصفات :**

يشترط البقدونس المجفف المعد للتصدير أن يكون :

- فى حالة تصدير الاوراق الكاملة أو المجزأة يجب ألا يزيد ما يمر منها فى منخل قطر ثقبه ١ مم على ٥٪ .

- ذا لون أخضر فاتح أو غامق .

- ذا رائحة وطعم طبيعيين .

- خاليا من المواد الغريبة .

- خاليا من الاصابة بالحشرات .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة به على ٥٪ .

**مادة ٥ - التجانس والتعبئة :**

**اولا - التجانس :**

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة .

**ثانيا التعبئة :**

يعبأ البقدونس المجفف فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النسوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز تعبئة البقدونس المجفف فى عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل عبوات كبيرة بالمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

**مادة ٦ - البيانات الخارجية :**

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « بقدونس مجفف » والحالة (أوراق كاملة أو مجزأه أو مسحوق ) .

(ب) الوزن الصافى .

(ج) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) إنتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة .

**مادة ٧ - رسوم الفحص :**

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٢٥ عبوة .

٢٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٢٥ عبوة فأكثر .

**مادة ٨ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة:**

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوبتجية امتد الميعاد الى اليوم الاول من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

**مادة ٩ - مهلة الشحن :**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ١٥ يوم خلاف يوم الاذن بالتصدير .

**مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .**

**قرار وزارى رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٩**

**بالرقابة على تصدير بذور عباد الشمس (١)**

**وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى .**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

**قرر :**

**مادة ١ -** تضاف بذور عباد الشمس تحت البند ( أ ) محاصيل زراعية وحيوانية ومنتجاتها - ٢١ فى المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ سالف الاشارة اليه .

**مادة ٢ - المواصفات :**

يجب أن تكون بذور عباد الشمس :

- من صنف واحد .

- ممتلئة متجانسة فى الشكل واللون .

- خالية من الحشرات وأثارها .

- ألا تزيد نسبة الرطوبة بها على ٧٪ .

ويسمح بالتجاوز بنسبة ٢٪ من البذور المفرغة .

**مادة ٣ - التجانس والتعبئة :**

**أولا - التجانس:**

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على بذور من صنف واحد .

**ثانيا - التعبئة :**

تعبأ بذور عباد الشمس فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز تعبئة بذور عباد الشمس فى عبوات صغيرة متماثلة الحجم والوزن توضع داخل عبوات



كبيرة بالمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

#### مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

- ( أ ) عبارة « بذور عباد الشمس » والصنف ( أبيض أو أسود أو مخطط ) .
- ( ب ) الوزن الصافي والقائم .
- ( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) إنتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون لا تؤثر على محتويات العبوة .

#### مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٢٥ عبوة .

٢٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٢٥ عبوة فأكثر .

#### مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة:

تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالي لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص واذا كان هذا اليوم عطلة ولم

يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد الى اليوم الاول من أيام العمل الرسمية .  
ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠٠ عبوة .

#### مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ١٥ يوما خلاف يوم الاذن بالتصدير .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٩

بالرقابة على تصدير الحس الطازج (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

#### قرر :

مادة ١ - يضاف الحس الطازج تحت البند(ب) الحضر الطازجة - ٢٢ فى المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ سالف الاشارة اليه .

#### مادة ٢ - المواصفات :

يجب أن يكون الحس :

- من صنف واحد .

- ذا لون طبيعى .

- طازجا سليما متماسك الاوراق .

- متجانس الحجم .

- نظيفا خاليا من الأوراق الملوثة بالأتربة والرمال .

- خاليا من الطعم والروائح الغريبة .

- خاليا من الاصابة بالامراض النباتية والحشرية .

### مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

#### أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على رؤوس من صنف واحد . ويسمح بالتجاوز عن وجود نسبة ٢٪ بالعدد من الرؤوس المختلفة الحجم فى العبوة الواحد .

#### ثانيا - التعبئة :

يعبأ الحس فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تتم التعبئة بحيث تكون الرؤوس ثابتة غير مضغوطة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

### مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

- ( أ ) كلمة « حس » والصنف .
- ( ب ) عدد الرؤوس فى العبوة .
- ( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت )

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

### مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

مليم

١٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

### مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة:

تفحص الرسالة فى يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

### مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٢٤ ساعة من وقت تسليم شهادة الاذن بالتصدير .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٩

بالرقابة على تصدير الملوخية الخضراء الطازجة (١) وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ سالف الاشارة اليه ،

### قرر :

#### مادة ١ - تضاف الملوخية الخضراء الطازجة

تحت البند (ب) الحضر الطازجة / ٢٣ فى المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ سالف الاشارة اليه .

#### مادة ٢ - تصدر الملوخية الخضراء الطازجة على

هيئة نبات كامل/أو بدون جذور .

#### مادة ٣ - المواصفات :

يشترط فى الملوخية الخضراء الطازجة المعدة للتصدير أن تكون :

- نظيفة متجانسة الاطوال .
- خالية من الأزهار والثمار .

- ذات لون طبيعي .

- خالية من الأوراق الصفراء .

- خالية من الروائح الغريبة .

- خالية من الاصابة بالحشرات والأمراض النباتية .

- خالية من النباتات الغريبة .

ويسمح بالتجاوز عن وجود ٣٪ بالوزن من العيدان المنزوع منها بعض الأوراق .

مادة ٤ - التجانس والتعبئة :

أولاً - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل عبوة متجانسة الاطوال .

ويسمح بالتجاوز في حدود ١٠٪ بالعدد بالنسبة لاختلاف الطول .

ثانية - التعبئة :

تعبأ الملوخية الخضراء الطازجة في عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة في النوع والمواصفات التي تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تعبأ الملوخية الخضراء الطازجة على شكل حزم متماثلة .

وترص الحزم بالتبادل داخل العبوة بحيث تكون ثابتة غير مضغوطة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

مادة ٥ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة ( ملوخية خضراء طازجة ) .

( ب ) الوزن القائم والصافي .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) إنتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٣٠٠ عبوة .

مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٢٤ ساعة من ساعة تسليم شهادة الاذن بالتصدير .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره ،

قرار وزاري رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٩

بالرقابة على تصدير الكرفس الطازج (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،



## قرو :

**مادة ١ -** يضاف الكرفس الطازج تحت البند (ب) خضر طازجة / ٢٤ فى المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ سالف الاشارة اليه .

## مادة ٢ - المواصفات :

يجب أن يكون الكرفس :

- من صنف واحد .
- ذا لون طبيعى وأعناق الاوراق بيضاء .
- طازجا سليما متماسك الاوراق
- متجانس الحجم .
- نظيفا خاليا من الاوراق الملوثة بالتربة والرمال .

- خاليا من الطعم والرائحة الغريبة .
- خاليا من الاصابة بالأمراض النباتية والحشرية وآثارها .

## مادة ٣ - التجانس والتعبئة :

### أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة وتحتوى على رؤوس من صنف واحد .  
ويسمح بالتجاوز بنسبة ٢٪ بالعدد فى العبوة الواحدة من حيث عدم التجانس فى الحجم .

### ثانيا - التعبئة :

يعبأ الكرفس الطازج فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .  
ويجب أن تتم التعبئة بحيث تكون الرؤوس ثابتة غير مضغوطة . ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

## مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

- ( أ ) عبارة كرفس طازج والصنف .
- (ب) عدد الرؤوس فى العبوة .
- (ج) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

(هـ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

## مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

## مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة :

تفحص الرسالة فى يوم تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب الا يزيد عدد عبوات الرسالة على ١٠٠ عبوة .

## مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٢٤ ساعة من وقت تسليم شهادة الاذن بالتصدير .

**مادة ٨ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٩

بالرقابة على تصدير الجوافة (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ،

#### قصر :

**مادة ١ -** تضاف الجوافة تحت البند (هـ) فواكه (حلويات) / ٨ فى المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ سالف الإشارة إليه .

#### مادة ٢ - المواصفات :

يجب أن تكون ثمار الجوافة :

- من شكل واحد .
- ذات لون أصفر أو أصفر مخضر .
- ذات رائحة طبيعية .
- نظيفة وطازجة وسليمة غير لينة .
- متجانسة الحجم .
- خالية من الاصابة بالأمراض النباتية والحشرية .

#### مادة ٣ - التجانس والتعبئة

##### أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل رسالة متجانسة .

ويسمح بالتجاوز بنسبة ١٠٪ بالعدد فى العبوة الواحدة من حيث عدم تجانس الحجم .

##### ثانيا - التعبئة :

تعبأ الجوافة فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجب أن تتم التعبئة بحيث تكون الشمار ثابتة غير مضغوطة ويجب ألا يزيد عدد الطبقات على ٣ طبقات فى العبوة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

#### مادة ٤ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة ( جوافة ) .

(ب) الوزن القائم والصافى .

(ج) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( د ) انتاج مصر .

(هـ) اسم المصدر .

(و) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية ، وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

#### مادة ٥ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

#### مادة ٦ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة:

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص ، واذا كان هذا اليوم يوم عطلة ولم يتقدم صاحب الشأن بطلب نوباتجية امتد الميعاد الى اليوم التالى من أيام العمل الرسمية .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٢٠٠ عبوة .

#### مادة ٧ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٤٨ ساعة بخلاف يوم الاذن بالتصدير .

**مادة ٨ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

## قرار وزاري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٩

### بالرقابة على تصدير القرنفل (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

### قرر :

مادة ١ - يضاف القرنفل تحت البند ( ز ) زهور ٤/ في المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ سالف الاشارة اليه .

مادة ٢ - لا يصدر القرنفل الا من اصناف السيم Sim الامريكاني أو مشتقاته وتمتاز بعدم وجود رائحة لها .

### مادة ٣ - المواصفات :

يجب أن يكون القرنفل :

- من صنف واحد .

- ذا لون واحد .

- ذا حامل زهري مستقيم قوى النمو .

- أن تكون الأزهار نصف متفتحة .

- أن تكون الأوراق خضراء اللون سليمة خالية من التمزق والتشويه والاصفرار والتجعد وخالية من الاصابة بالأمراض والحشرات وأثارهما .

### مادة ٤ - يصدر القرنفل من الرتبين :

#### الرتبة الاولى :

وهي مالا يقل طول الحامل الزهري بما فيه الزهرة عن ٥٥ سم وأن تكون الزهرة على استقامة الحامل الزهري .

#### الرتبة الثانية :

وهي مالا يقل طول الحامل الزهري بما فيه الزهرة عن ٤٠ سم .

## مادة ٥ - التجانس والتعبئة :

### أولا - التجانس :

يجب أن تكون محتويات كل حزمة متجانسة الطول وتحتوى على أزهار من صنف واحد ولون واحد .

### ثانيا - التعبئة :

يعبأ القرنفل فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وتربط الأزهار فى حزم كل حزمة تتكون من ٢٠ زهرة وتربط كل حزمة برباطين الاول أسفل كأس الزهرة ب ١٠ سم والثانى قبل نهاية الحامل الزهري ب ١٠ سم وترص الحزم بحيث تكون الأزهار الى الخارج وألا يزيد عدد الرصات على ٤ طبقات . ويجوز لف كل حزمة فى ورق من الزبدة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بإحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

### مادة ٦ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) كلمة « قرنفل » والصنف .

( ب ) عدد الربط وعدد الأزهار فى كل ربطة ومجموع الأزهار فى كل عبوة .

( ج ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة اجنبية .

( د ) انتاج مصر .

( هـ ) اسم المصدر .

( و ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة اجنبية ، وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .



**مادة ٧ - رسوم الفحص :**

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ إذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠ عبوة .

١٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها إذا كانت الرسالة تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

**مادة ٨ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة:**

تفحص الرسالة بمجرد تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ١٠٠ عبوة .

**مادة ٩ - مهلة الشحن :**

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٢٤ ساعة من وقت تسليم شهادة الاذن بالتصدير ويجب أن يتم الشحن بالطريق الجوي .

**مادة ١٠ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،

**قرار وزارى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩**

**بالرقابة على تصدير عصفور الجنة (١)**

**وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى .**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ، وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

**قرر :**

**مادة ١ -** يضاف عصفور الجنة تحت البند(ز) زهور / ٥ فى المرفق رقم (١٠) الملحق بالقرار

رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ سالف الاشارة اليه .

**مادة ٢ - المواصفات :**

يجب أن يكون عصفور الجنة :

Srerlitzia Reginae

- ذا حامل زهرى مستقيم قوى النمو

- ألا يظهر من الجراب سوى زهرة واحدة .

ويسمح بوضع بعض الأوراق بمالا يزيد على ٢٠٪ من عدد الأزهار بشرط أن تكون خضراء اللون سليمة خالية من التمزق والتشويه والاصفرار والتجعد وخالية من الاصابة بالامراض والحشرات وآثارهما وألا يقل طول عنق الورقة عن ٢٠ سم .

**مادة ٣ -** يصدر عصفور الجنة من الرتبتيين الآتيتين :

**رتبة أولى :**

وهى مالا يقل فيها طول الحامل الزهرى عن ٨٠ سم وألا يقل طول الجراب عن ١٥ سم .

**رتبة ثانية :**

وهى مالا يقل فيها طول الحامل الزهرى عن ٦٠ سم حتى ٨٠ سم وأن يكون طول الجراب أقل من ١٥ سم .

**مادة ٤ - التجانس والتعبئة .**

**أولا : التجانس :**

يجب أن تكون محتويات كل عبوة متجانسة الطول وتحتوى على أزهار من نفس الرتبة .

**ثانيا : التعبئة :**

يعبأ عصفور الجنة فى عبوات جديدة وسليمة ومتينة وجافة ونظيفة وخالية من الرائحة الغريبة متماثلة فى النوع والمواصفات التى تقرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

وترص الأزهار فى العبوة بالتبادل بحيث تكون الأزهار الى الخارج ويجب أن تكون الأزهار ثابتة غير مضغوطة .

ويجب أن تكون العبوات مغلقة بأحكام ومختومة بخاتم فرع الهيئة المختص .

#### مادة ٥ - البيانات الخارجية :

توضع على كل عبوة البيانات الآتية :

( أ ) عبارة « عصفور الجنة » .

( ب ) الرتبة .

( ج ) عدد الازهار فى العبوة .

( د ) الرقم المسلسل للرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية أو بلغة أجنبية .

( هـ ) انتاج مصر .

( و ) اسم المصدر .

( ز ) العلامة التجارية ( ان وجدت ) .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجوز اضافتها بلغة أجنبية .

وتكتب البيانات جميعها بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون .

#### مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره :

مليم

٢٥٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من عبوة واحدة فقط .

٥٠٠ اذا كانت الرسالة المطلوب تصديرها تتكون من أكثر من عبوة وتقل عن ٥٠٠ عبوة

١٠٠ عن كل عبوة مطلوب تصديرها اذا كانت الرسالة تتكون من ٥٠ عبوة فأكثر .

#### مادة ٧ - ميعاد الفحص وعدد عبوات الرسالة

تفحص الرسالة بمجرد تقديم طلب الاذن بالتصدير الى فرع الهيئة المختص .

ويجب ألا يزيد عدد عبوات الرسالة على ٥٠ عبوة .

#### مادة ٨ - مهلة الشحن :

تكون المهلة المحددة لشحن الرسالة ٢٤ ساعة من وقت تسليم شهادة الاذن بالتصدير ويجب أن يتم الشحن بالطريق الجوى .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،

#### قرار وزارى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٩

بتعديل القرار رقم ١٣٩٦ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الرقابة على المستورد من البن (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٩٦ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الرقابة على المستورد من البن .

#### قصر

#### مادة ١ - اشتراطات عامة :

تسرى أحكام هذا القرار على بذور البن سواء مفلطحة أو مبرومة بعد قشرها ونزع القشرة منها . مع عدم الخلط بين الاصناف ويجب أن تكون بذور البن : -

١ - محتفظة بخواصها الطبيعية بالنسبة للصنف .

٢ - ذات لون طبيعى ومتجانس .

٣ - محتفظة برائحة البن المميزة .

٤ - خالية من الروائح الغريبة والتكتل والتعفن والترنخ .

٥ - غير متخمرة .

٦ - خالية من بذور الحشائش السامة .

٧ - خالية من المواد السامة الا فى الحدود التى تجيزها وزارة الصحة .

#### مادة ٢ - المواصفات :

١ - ألا تزيد نسبة الحبوب المعيبة على ٩٪ وهى السوداء والنصف سوداء واللاذعة والمصابة أو المتأكلة بالحشرات - الغير ناضجة - الضامرة - والغير مرغوب فيها - والتى على شكل قوقعة - والاسفنجية - والثمرة .

٢ - ألا تزيد نسبة المواد الغريبة عن ١٪  
ومنها الخشب وقطع الاغصان وقشر البن والحجارة  
أو أى مواد غريبة .

٣ - ألا تزيد نسبة الكسر على ١٠٪ .

٤ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٠٪ .

٥ - ألا تقل نسبة الكافيين عن ١٪ .

٦ - ألا تقل نسبة الدهن عن ١٪ .

٧ - ألا يعالج بإيدروكسيدات أو كربونات  
الصوديوم أو البوتاسيوم أو الكالسيوم أو النشا  
أو حمض الكبريتوز وأملاحه كما لا يجوز صبغه  
بأية مادة .

### مادة ٣ - التعبئة :

يعبأ البن الأخضر فى أجولة من الجسوت زنة  
٥٠ - ٦٠ كجم أو فى أى عبوات أخرى تقررها  
الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

### مادة ٤ - البيانات الخارجية :

تكتب على العبوات البيانات التالية :

١ - نوع البن .

٢ - اسم المعبىء وعلامته التجارية أو احدهما

٣ - الوزن الصافى .

٤ - تاريخ التعبئة .

٥ - مصدر الانتاج .

### مادة ٥ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يجاوز الاسبوع  
من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة المثلة  
للمرسالة .

### مادة ٦ - رسوم الفحص :

يحصل رسم قدره عشرة مليمات عن كل كجم  
يتم استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن  
٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع  
المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .



## قرار وزاري رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٩

بشأن تشكيل واختصاصات لجنة تصدير الخضار والفاكهة والتقاوى والزهور والنباتات الطبية والعطرية (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، وعلى القرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٨ فى شأن تشكيل واختصاصات لجان البت فى تصدير الحاصلات الزراعية ومنتجاتها ،

قرر:

**مادة ١ -** تشكل لجنة تصدير الخضار والفاكهة الطازجة بانواعها والتقاوى والزهور والنباتات الطبية والعطرية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى على النحو التالى :

— السيد / احمد عبد العزيز رمضان وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير رئيسا وعضوية كل من السادة مندوبى — الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات — وكالة الوزارة لشئون التمثيل التجارى

## — النقل البحرى

— النقل الجوى  
— شركة **الوحدى** لتصدير الحاصلات الزراعية  
— شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية  
— مندوبين عن القطاع الخاص تعينهم اللجنة يمثل احدهم مصدرى الخضار والثانى مصدرى الفواكه والنباتات الطبية والعطرية

## — مندوب عن وزارة الزراعة (د. سيد نصار) مقررا

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره ،

## قرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٠

بشأن تنظيم تصدير السلع التموينية (٢)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،

وعلى القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم تصدير سلع غذائية الى خارج الجمهورية والقرارات المعدلة له ، وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر:

**المادة الاولى -** يحظر بغير ترخيص من وزير التموين والتجارة الداخلية تصدير السلع التموينية الواردة بالكشف رقم (١) المرافق لهذا القرار .

**المادة الثانية -** يتم تصدير السلع التموينية الواردة بالكشف رقم (٢) فى حدود الحصص السنوية المقررة بالاشتراك مع جهات الاختصاص وفقا لاحتياجات السوق المحلية منها .

**المادة الثالثة -** يتم تصدير تقاوى الحاصلات الزراعية الخاضعة لاحكام المادة الاولى من هذا القرار بموافقة وزارة الزراعة وفى حدود الكميات المتفق عليها بينها وبين وزارة التموين والتجارة الداخلية .

**المادة الرابعة (٣) -** يتم تحديد الاهداف التصديرية من الارز والبصل والبطاطس والثوم والبقول السودانى بالاتفاق ما بين وزارة التموين والتجارة الداخلية والجهات المختصة ويعطى تصريح من الوزارة فى حدود الكميات المتفق عليها والمسموح بتصديرها .

**المادة الخامسة -** يحظر ارسال طرود من السلع الغذائية كهدايا الى الخارج كما لا يجوز للمسافرين للخارج من المواطنين والاجانب اصطحاب اى كمية منها ويستثنى من ذلك العينات التجارية والعينات المصدرة لاجراض علمية بتصريح من السيد وكيل وزارة التموين وفقا للقواعد الآتية :  
(أ) العينات التجارية :

ان يقدم طلب التصدير من المقيدين فى سجل المصدرين او سجل الوكلاء التجاريين .

ان تكون العينة من السلع المصرح بتصديرها .

(ب) العينات المصدرة لاجراض علمية :

ان يقدم طلب التصدير من احدى الجهات العلمية كالجوامع والمعاهد العليا واكاديمية البحث العلمى ومراكز البحوث وغيرها من الجهات المثيلة او بموافقتها .

و يتعين فى كلتا الحالتين ان لا يتجاوز وزن العينة خمسة كيلو جرامات .

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٨ فى ٢١ / ٥ / ١٩٧٩

(٢) الوقائع المصرية العدد ٩٤ فى ٢٢ / ٤ / ١٩٨٠

(٣) معدلة بالقرار رقم ٤٣٤ لسنة (١٩٨١) الوقائع المصرية العدد ٢٩٥ فى ٢٧ / ١٢ / ١٩٨١

المادة السادسة - يستولى على ما يتم ضبطه بالمخالفة لاحكام المادة السابقة ويسلم الى شركات قطاع التموين والتوزيع الداخلى .

المادة السابعة - يلغى القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

المادة الثامنة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية

تحريرا فى ١٥ جمادى الاولى سنة ١٤٠٠ ( اول ابريل سنة ١٩٨٠ )

### كشف رقم (١)

مرافق للقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٠

١ - القمح ومنتجاته .

٢ - الشعير .

٣ - الفول الناشف .

٤ - العدس .

٥ - السمسم .

٦ - الحلبة .

٧ - الذرة .

٨ - نشا الذرة .

٩ - الماشية والجمال الحية - اللحوم البلدية والخنزير .

١٠ - الاغنام الحية بكافة انواعها ( فيما عدا الاغنام والماعز البرقى ) .

١١ - منتجات اللحوم بكافة انواعها .

١٢ - الحمام .

١٣ - السمان .

١٤ - الطيور والداواجن بكافة انواعها .

١٥ - الاسماك بكافة انواعها واصنافها .

١٦ - الالبان ومنتجاتها .

١٧ - المنافع .

١٨ - البيض .

١٩ - السكر .

٢٠ - عيدان قصب السكر .

٢١ - العسل الاسود .

٢٢ - الطحينية والحلاوة الطحينية .

٢٣ - الشاى .

٢٤ - البن .

٢٥ - البذور الزيتية .

٢٦ - الزيتون الاسود .

٢٧ - الفاصوليا الجافة واللوبيا الجافة والبسلة الجافة .

٢٨ - العجوة .

٢٩ - الزيوت النباتية ومنتجاتها ( المسلى الصناعى -

المسلى النباتى - الزبد الصناعى - المارجرين وخلافه ) .

٣٠ - الصابون بانواعه .

٣١ - المنظفات الصناعية بانواعها ومسمياتها

٣٢ - العلف بكافة انواعه .

٣٣ - الكسب .

٣٤ - بروتيلان الذرة .

٣٥ - قش الأرز .

٣٦ - سوسة الارز .

٣٧ - رجيع الكون .

٣٨ - الجرمة والجرمة المستخلصة .

٣٩ - قشرة بذرة القطن .

٤٠ - القرون الجاموسى والبقرى الكبير .

٤١ - قش المكائس الخام .

٤٢ - السيلاية .

٤٣ - البطاطين بكافة انواعها .

٤٤ - الاقشنة الصوفية والمخلوطة بكافة انواعها وخيوط

الغزل الصوفية .

٤٥ - القطن الاسكارتو والسكينة .

٤٦ - الجلود الخام والمندبوغة بكافة انواعها .

٤٧ - البطيخ بكافة اصنافه ( ١ )

٤٨ - العنب بكافة اصنافه ( ٢ )

### كشف رقم (٢)

مرافق للقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٠

اصناف يتم تصديرها فى حدود حصص سنوية بعد الدراسة مع الجهات المختصة ووفقا لاحتياجات السوق المحلية :

١ - عوادم الاقطان .

٢ - عوادم غزل القطن .

٣ - عوادم غزل الحرير الصناعى .

٤ - كهنة الخيش .

٥ - رتاين الكلوبات .

٦ - امعاء البقر المملحة .

٧ - المولاس .

٨ - الكحول النقى .

( ١ ) اصيغ بالقرار رقم ٢٢ لسنة ( ١٩٨٠ ) اوقائع المصرية العدد ١٣٩ فى ١٤ / ٦ / ١٩٨٠

( ٢ ) اصيغ بالقرار رقم ١٨٠ لسنة ( ١٩٨٠ ) اوقائع المصرية العدد ١٦٣ فى ١٣ / ٧ / ١٩٨٠

٩ - زيت العظم .

١٠ - زيت الثود .

١١ - شعر الماعز .

١٢ - كسر فحم الحيوان .

١٣ - تراب فحم الحيوان .

١٤ - رماد فحم الحيوان .

١٥ - عسل النحل .

١٦ - شمع العسل .

١٧ - الجمبرى .

١٨ - البطارخ .

١٩ - اسماك الخنثان الحية .

٢٠ - سمك السبيط - اخطبوط - كانياريا ( وما شابههم

من الحيوانات الرخوية والقشرية ) .

٢١ - الاغناء والماعز البرقى ( الفائضة عن حولة المراعى

والتي تحددها سنويا محافظة مطروح ووزارة الزراعة .

٢٢ - الكتاكيت ( تصدير منتجات الشركة العامة

للدواجن اذا كان هناك فائض فى الانتاج ) .

٢٣ - حطب القطن .

٢٤ - شواشى البوص .

٢٥ - بذور الفلارس .

٢٦ - مسحوق العظم .

٢٧ - القطن الواطى والمخلوط .

٢٨ - المصنوعات الجندية ، دون التقيد بخصه .

٢٩ - امعاء الضأن المملحة ، دون التقيد بخصه وبعد

موافقة شركة النيل للادوية .

قرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١ « قانونى »

بشأن تنظيم العمل فى الاستيراد والتسجيل والإفراج

والرقابة والاتجار لمركزات واصافات الاعلاف

والكيماويات البيطرية (١)

وزير الدولة للزراعة والامن الغذائى

بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣

لسنة ١٩٦٦ ،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد

والتصدير .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٢ فى

شأن بعض الاحكام الخاصة بتنظيم اعمال الوكالة التجارية ،

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن

القرار الموحد لللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير ،

وعلى كتاب وزارة الصحة رقم ٣١٠ فى ٣ / ٢ / ١٩٨٠ .

وبناء على ما عرضه علينا السيد الدكتور وكيل الوزارة

للطب البيطرى .

قرر:

مادة ١ - لا يسمح باستيراد مركزات واصافات

الاعلاف والكيماويات البيطرية ما لم تكن مسجلة بسجلات

وكالة الوزارة للطب البيطرى طبقا لهذا القرار .

مادة ٢ - لا يسمح بالاتجار فى مركزات واصافات

الاعلاف والكيماويات البيطرية وحيازتها بقصد البيع لا

للاشخاص او الهيئات المفيدون لدى وكالة الوزارة للطب

البيطرى .

مادة ٣ - لا يجوز عرض مركزات واصافات الاعلاف

والكيماويات البيطرية الا فى عبوتها الاصية فى المخازن

المرخصة من وكالة الوزارة للطب البيطرى و يكون التفتيش

عليها من قبل الاطباء البيطريين المرخص لهم بذلك من وكالة

الوزارة للطب البيطرى .

مادة ٤ - يجوز عرض الكيماويات البيطرية فى

الصيدليات ومخازن الادوية المرخصة من وزارة الصحة .

مادة ٥ - يجب ان يكون المدير المسئول عن المخازن المشار

اليها فى المادة ٣ اما طبيبيا بيطريا او صيدليا .

مادة ٦ - تصدر الموافقة على استيراد اضافات الاعلاف

والمركزات والكيماويات البيطرية من لجنة البت للاعلاف

والمستحضرات البيطرية بوزارة الزراعة .

مادة ٧ - تخضع اضافات الاعلاف والمركزات

والكيماويات البيطرية لقواعد التسعيرة الجبرية .

وتشكل لجنة على النحو التالى لتسعير المواد التى تخضع

لهذا القرار:

١ - مدير عام الخدمات البيطرية بوكالة

الوزارة للطب البيطرى رئيسا

٢ - مدير عام ادارة التموين الطبى بوكالة

الوزارة للطب البيطرى عضو

٣ - مندوب من لجنة التيسيرات

الاستيرادية بوزارة الزراعة عضو



#### ٤ - مندوب من لجنة البت لاضافات الاعلاف والمستحضرات البيطرية بوزارة الزراعة

عضو

مادة ٨ - يجب تنفيذ التسعيرة الجبرية لهذه الاصناف وطبعها على كل عبوة باللغة العربية وكل من يخالف التسعيرة الجبرية يعاقب بقوانين مخالفة الاسعار.

مادة ٩ - بمجرد ورود رسائل مراكز واطافات الاعلاف والكيمائيات البيطرية لميناء الوصول يقوم مندوب الطب البيطري بالمعاينة واخذ عينة من الرسالة لفحصها بمعرفة معهد بحوث صحة الحيوان او اى جهة حكومية اخرى اذا لزم الامر ذلك.

مادة ١٠ - يفرج عن الرسائل الواردة افراجا مؤقتا بناء على طلب المستورد متعهدا فى طلبه بانه سيقوم بحفظها فى مخزنه المعتمد من وكالة الوزارة للطب البيطري وعدم التصرف فيها باى نوع من انواع التصرف حتى يتم الافراج النهائى عن الرسالة بمعرفة وكالة الوزارة للطب البيطري واذا مضى على حفظ الرسالة مدة شهرين بدون اخطار من وكالة الوزارة للطب البيطري يعتبر الافراج نهائيا.

مادة ١١ - يجب على كل مستورد ان يمسك سجلا مرقا بارقام مسلسل ومعمدة من وكالة الوزارة للطب البيطري ويوضح فى السجل البيانات الآتية :

اولا :

١ - اسم الصنف . ٢ - رقم ترخيص الاستيراد . وتاريخه .

٣ - الكمية الواردة . ٤ - رقم التشغيل .

٥ - تاريخ التحضير . ٦ - تاريخ الانتهاء .

٧ - تاريخ الافراج المؤقت . ٨ - تاريخ الافراج النهائى .

٩ - اسم الجهة المنصرف اليها وعنوانها وتاريخ البيع على ان يكون البيع بمقتضى فاتورة موقعة من المشتري يحتفظ بصورة منها .

ثانيا : تحفظ الدفاتر وجميع المستندات والفواتير وتراخيص الاستيراد وقرارات الافراج لمدة خمس سنوات على الاقل ابتداء من آخر قيد فى الدفاتر وتقدم لمندوبى وكالة الوزارة للطب البيطري عند الطلب .

ثالثا : يجب ان يوضع على كل عبوة فى الرسالة اسم الصنف واسم المصنع وبلد المنشأ وطريقة استعماله اذا كان دستوريا يجب ان يذكر ذلك مع بيان اسم الدستور وتاريخ

صدوره مع ذكر رقم التشغيل وتاريخ التحضير ونهاية صلاحية المستحضر ان وجد .

رابعا : يجب حفظ المستحضرات فى عبوات محكمة الغلق طبقا للمواصفات اللازمة لكل مادة .

مادة ١٢ - تشكل لجنة بوكالة الوزارة للطب البيطري على النحو التالى :

١ - مدير عام الخدمات البيطرية بوكالة الوزارة للطب البيطري . رئيسا

٢ - مدير عام التسجيل بوزارة الصحة (وكالة الوزارة لشئون صيدى) . عضو

٣ - مدير عام ادارة التكوين الطبى بوكالة الوزارة للطب البيطري . عضو

٤ - مدير ادارة الافراجات بوزارة الصحة . عضو وتختص هذه اللجنة بالآتى :

( أ ) وضع شروط التسجيل وطرقه .

( ب ) تحديد الرسوم الخاصة بالتسجيل .

( ج ) تنظيم الرقابة واخذ العينات للتحليل .

( د ) طرق الطعن فى نتائج التحليل وكيفية الفصل فيها .

( هـ ) بيان السجلات الواجب امساكها وكيفية القيد فيها .

٥ - معتمد فرقة صحة من وكيل الوزارة لنظف البيطري .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٢ شعبان سنة ١٤٠١ ( ٢٤ يونيه سنة ١٩٨١ )

قرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٨١ بانشاء مجموعة لتصدير البطاطس (١)

#### وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى

بعد الاطلاع على كتابى السيد رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجى البطاطس المؤرخين ١٣ يناير و٢٨ فبراير سنة ١٩٨١ ،

وعلى العقد المبرم بين كل من الجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجى البطاطس والاتحاد العام لمنتجى البطاطس والاتحاد العام لمنتجى ومصدرى الحاصلات البستانية والجمعية التعاونية المتحدة لتسويق الخضر والفاكهة ،

قرر :

مادة ١ - تنشأ مجموعة لتصدير البطاطس المصرية

للخارج تسمى « المجموعة المصرية لتصدير البطاطس » قوامها الجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجى البطاطس والاتحاد العام لمنتجى ومصدرى الحاصلات البستانية والجمعية التعاونية المتحدة لتسويق الخضر والفاكهة و يكون مقرها الجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجى البطاطس بمدينة القاهرة ولها أن تتعاقد فيما بينها أو بينها وبين الغير لتحقيق الغرض من انشائها وهو تسويق وتصدير البطاطس للخارج .	الخضر والفاكهة	عضو
مادة ٢ - يدير هذه المجموعة مجلس ادارة يشكل على الوجه التالى :	عضو من اعضاء مجلس ادارة جمعية منتجى البطاطس يختاره مجلس ادارتها	عضو
مادة ٣ - لمجلس ادارة المجموعة ان يصدر لائحة لتنظيم الاعمال الادارية والمالية .	مادة ٤ - تودع اموال المجموعة باسمها لدى احد البنوك المصرية المعتمدة ، ويتم الصرف منها بموجب شيكات يوقع عليها ممن يفوضهم مجلس الادارة فى هذا الشأن .	مادة ٥ - على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،
مادة ٦ - يدير هذه المجموعة مجلس ادارة يشكل على الوجه التالى :	صدر فى أول جمادى الأولى سنة ١٤٠١ ( ٧ مارس سنة ١٩٨١ )	

رئيسا

السيد رئيس جمعية منتجى البطاطس

السيد رئيس اتحاد منتجى ومصدرى

عضو

الحاصلات البستانية

السيد رئيس الجمعية المتحدة لتسويق

## قرار نائب رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١

بشأن فحص رسائل المواد الغذائية المستوردة من اللحوم والدواجن المجمدة واجزائها والاسماك المجمدة (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون قمع التدليس والغش الصادر برقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقوانين المعدلة له،

وعلى قانون مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها الصادر برقم ١٠ لسنة ١٩٦٦، والقوانين المعدلة له،

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦، والقوانين المعدلة له،

وعلى مرسوم تنظيم تجارة اللحوم ومنتجاتها الصادر عام ١٩٥٣ وتعديلاته،

قرر:

**المادة الاولى -** تقوم وزارة التموين والجهات التابعة لها بإخطار كل من وزارتي الصحة والزراعة وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات مسبقاً بموعد وصول رسائل اللحوم والدواجن المجمدة واجزائها والاسماك المجمدة مع تحديد ميناء الوصول وذلك قبل الموعد المحدد للوصول بوقت كاف .

**المادة الثانية -** تشكل لجان تسمى « لجان فحص المواد الغذائية المجمدة » من مندوبى وزارات الصحة والزراعة والتموين وهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الجمارك ، ويختار كلا منهم الوزير المختص .  
و يصدر بتشكيل اللجان قرار من وزير الدولة للصحة او من يفوضه .

ويجوز لأصحاب الشأن او من يمثلهم ، ولمندوبى شركات التأمين المختصة ، حضور اعمال اللجنة ذات الشأن .

**المادة الثالثة -** تختص اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة بما يأتى :

١ - اجراء الفحص الظاهرى لرسائل المواد الغذائية التمييزية المجمدة والمستوردة فى ميناء الوصول ، وذلك وفقاً للتعليمات المتبعة فى هذا الشأن .

٢ - التأكد من وجود وسلامة المستندات والشهادات الصحية المصاحبة للرسالة ، والمبينة بالملحق المرفق بهذا القرار .

٣ - اخذ العينات الممثلة لمشمول الرسالة ، والاشراف

على ارسالها الى معامل التحليل لاجراء الفحوص المعملية اللازمة بمراعاة الشروط والاجراءات الواردة بالملحق المرفق بهذا القرار .

٤ - تحرير محضر يثبت فيه ما تم من فحص ظاهرى ومعينة للرسالة والتأكد من مستنداتها واخذ العينات ، و يوقع على هذا المحضر من جميع اعضاء اللجنة .

**المادة الرابعة -** تخطر وزارة الصحة الجهات المختصة بالقرار الذى يتخذ بشأن الرسالة بعد انتهاء كل من الفحص الظاهرى ومراجعة المستندات المرفقة واعداد التقرير المشترك بنتائج جميع الفحوص المعملية . و يعتبر هذا القرار نهائياً بشأن الرسالة .

**المادة الخامسة -** على الجهات المختصة مراعاة الالتزام الكامل بالاجراءات والقواعد المنصوص عليها فى الملحق المرفق بهذا القرار .

**المادة السادسة -** على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار واصدار القرارات اللازمة لذلك وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢ ربيع اول سنة ١٤٠١ ( ٨ يناير سنة ١٩٨١ )

ملحق بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١

فى شأن فحص رسائل المواد الغذائية المستوردة من اللحوم والدواجن المجمدة واجزائها والاسماك المجمدة (٢)

**اولا : الشهادات والمستندات التى يتم التحقق من وجودها مع كل رسالة :**

١ - فيما يختص باللحوم والدواجن المجمدة واجزائها :

( أ ) شهادة الذبح على الطريقة الاسلامية متضمنة تاريخ الذبح .

( ب ) شهادة صادرة من السلطات الصحية المختصة فى

دولة المنشأ ، مشتملة على البيانات الاتية ؛ البلد المصدر -

عدد الطرود - نوع اللحوم - تاريخ التفيتش - اسم المصدر -

محطة التصدير - اسم المرسل اليه .

( جـ ) شهادة من السلطة البيطرية المختصة المعتمدة بدولة

المنشأ بأنها قامت بفحص الحيوانات المستخرجة منها اللحوم

واجزائها قبل الذبح وبعده ووجدت انها غير مصابة بأية

امراض معدية للانسان او الحيوان .



(د) شهادة تدل على ان هذه اللحوم قد حفظت قبل تصديرها فى درجة حرارة اقل من الصفر المئوى وان كل قطعة قد لفت بالشاش التنظيف او ما يماثله .

## ٢ - فيما يختص بالاسماك المجمدة :

(أ) شهادة تثبت انه لم يتم صيدها بطرق التفجير .  
(ب) شهادة بأنه تم صيدها من مناطق غير ملوثة بالاشعاع الذرى او مخضبات التربة او المبيدات .  
(جـ) شهادة تثبت تاريخ التجميد وخلوها من السموم والامراض المعدية وانها صالحة للاستهلاك الادمى .

## ثانياً - اسلوب اخذ العينات :

### ١ - تعليمات عامة :

(أ) مراعاة الدقة والنظافة العامة عند اخذ العينات المطلوبة من رسائل المواد الغذائية التموينية موضوع القرار بما يتلافى حدوث اى تلوث .

(ب) سحب العينات اثناء عملية تفريغ الشحنات بحيث تمثل العينات مشمول الرسالة محل الفحص ، وطبقا للتعليمات المنظمة لهذه العملية .

(جـ) يزاعى ان تكون العينات وحدات متكاملة من الرسالة محل الفحص ، وان تكون الوحدة محتفظة بأغلفتها الواردة بها ، والا تتعرض الوحدة خلال اية مرحلة من مراحل تداولها بعد سحبها الى اى عوامل تمزق ميكانيكى ، وان تحفظ بحالة التجمد التى كانت عليها حتى تسليمها الى المعامل .

(د) تقسم وحدات العينات المأخوذة الى قسمين متماثلين ، يخصص احدهما للفحص بالمعامل المركزية بوزارة الصحة بالقاهرة ، ويخصص الاخر للفحص بمعامل صحة الحيوان بوزارة الزراعة بالقاهرة .

### ٢ - نسب العينات :

#### (أ) فيما يختص باللحوم المجمدة واجزائها :

تؤخذ وحدة كاملة من اللحوم المجمدة ، وكل وحدة تمثل عينة وذلك بنسبة : ٢٠٠٠ وحدة حتى العشرة آلاف الاولى ، ثم بنسبة ١ : ٥٠٠٠ لما زاد عن ذلك بحد اقصى اثنتى عشرة وحدة

— اللحوم البقرية المجمدة : الوحدة عبارة عن ربع ذبيحة .  
— اللحوم الضان المجمدة : الوحدة عبارة عن ذبيحة كاملة او اجزائها حسب الحالة الواردة عليها .  
— اللحوم المشفاة ومعبأة ببلوكات : الوحدة عبارة عن بلوك .

#### (ب) فيما يختص بالدواجن المجمدة واجزائها :

تؤخذ وحدة كاملة ( كرتونة ) من الدواجن المجمدة ، وتمثل كل كرتونة عينة وذلك بنسبة ١ : ٥٠٠ وحدة للألف الاولى ، ثم ١ : ١٠٠٠ للالفين التاليتين ، ثم ١ : ٥٠٠٠ فيما يزيد عن ذلك بحد اقصى خمسة عشر كرتونة .

#### (جـ) فيما يختص بكبد وقوانص واجزاء الدواجن :

تعتبر العبوة ( كرتونة ) وتؤخذ العينة بنفس النسب السابق ذكرها فى الدواجن المجمدة .

#### (د) فيما يختص بالاسماك المجمدة :

تعتبر العبوة ( كرتونة ) عينة وذلك بنسبة كرتونة من كل الفين بالنسبة الى الاربعة الاف الاولى ثم كرتونه كل خمسة الاف فيما يزيد عن ذلك بحد اقصى عشرة كرتونات .

### ٣ - نقل العينات :

(أ) بعد تحرير المحضر الخاص بأخذ العينات يقوم مسئولا الصحة والزراعة ممثلا لجنة الفحص - فور اخذ العينات بنقلها الى المعامل المركزية ومعامل صحة الحيوان بالقاهرة ، على ان تستخدم فى النقل سيارة ثلاجة صالحة للحفاظ على درجة تجميد العينات تدبر بمعرفة وزارة التموين بالنسبة للعينات المسحوبة من الرسائل الواردة للجهاز الادارى للدولة او القطاع العام . اما بالنسبة للعينات المسحوبة من الرسائل الواردة لحساب القطاع الخاص فتدبر السيارة الثلاجة بمعرفة وزارة الصحة .

(ب) يسلم الجزء من العينات المخصص للفحص بالمعامل المركزية الى هذه المعامل ، ويسلم الجزء الاخر المائل الى معامل صحة الحيوان ، وذلك بمحضر تسليم يتضمن ساعة وتاريخ استلام العينات .

### ثالثا : الفحوص المعملية :

١ - تجرى الفحوص المعملية المطلوبة ، والتى يتفق عليها بين وزارتى الصحة والزراعة ، فى كل من المعملين طبقا للقواعد العلمية المرعية والمتعارف عليها .

٢ - يصدر تقرير مشترك من المعملين بنتيجة الفحوص والاختبارات موقعا عليه من مسئولى المعملين بالتنسيق بينها وبعد اجتماع مشترك بينهما اذا لزم الامر .

٣ - يصدر التقرير المشترك من المعملين خلال مدة من ٤ الى ٦ ايام للعينات السلبية وخلال مدة لا تتجاوز ١٥ يوما للعينات الايجابية .

## قرار وزاري رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٢

بشأن سعر تحويل الجمل المستورد من السودان (١)  
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ في شأن  
الاستيراد والتصدير والنقد،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد  
والتصدير،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته  
بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن  
الاستيراد والتصدير،

وعلى الكتاب المتبادل رقم (٤) الملحق ببروتوكول  
التجارة عن عام ١٩٨٠ الموقع بين جمهورية مصر العربية  
وجمهورية السودان الديمقراطية،

وعلى الكتاب المتبادل رقم (٣) الملحق ببروتوكول  
التجارة عام ١٩٨١،

وعلى محضر اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة بين مصر  
والسودان لدراسة الاحتياجات الفعلية لكل من محافظتي  
المديرية الشمالية واسوان ووضع ضوابط لتجارة الجمال  
المنعقدة في الفترة من ٢٢ الى ٣٠ / ٩ / ١٩٨١ بجمهورية مصر  
العربية،

قرر:

مادة ١ - يحدد سعر تحويل الجمل الوارد من السودان  
بمبلغ ٣٥٠ جنيها مصريا بصرف النظر عن تاريخ دخوله  
الاراضي المصرية.

مادة ٢ - تقوم شركة النصر للتصدير والاستيراد بدور  
الوكيل المصري عن المصدرين السودانيين مقابل عمولة قدرها  
١,٥ جنيها مصريا عن كل جمل وارد.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به  
من تاريخ نشره،  
تحريرا في ١٤ جادى الاولى سنة ١٤٠٢ (١٠ مارس سنة  
١٩٨٢)

## قرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٢

في شأن تشكيل لجان المشتريات الخاصة باستيراد  
احتياجات قطاع التموين (٢)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن

الاستيراد والتصدير،

(١) الوقائع المصرية العدد ٩٥ في ٢٤ / ٤ / ١٩٨٢

(٢) الوقائع المصرية العدد ١٤٢ في ٢٠ / ٦ / ١٩٨٢

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨

بانشاء الهيئة العامة للسلع التموينية،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤  
المعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن التوكيلات  
التجارية،

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن  
القرار الموحد لللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير،

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجان  
المشتريات الخاصة باستيراد احتياجات قطاع التموين،

وعلى القرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل الكشف  
رقم ٤ المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦،

وعلى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ بتعديل الكشف رقم ٤  
المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون  
الاقتصادي رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام القرار  
رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون  
الاقتصادي رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام القرار  
رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨،

قرر:

مادة ١ - تشكل لجان المشتريات الخاصة باستيراد  
احتياجات قطاع التموين وتحدد عضويتها والسلع التي تختص  
بشرائها على النحو الموضح بالكشوف المرافقة لهذا القرار.

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بأحكام قرار وزير التجارة  
رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما تضمنه من قصر استيراد  
السلع التالية على شركات القطاع للعام التجارية :

( القمح - دقيق القمح - الشاى السائب - زيت  
الطعام - الشحوم الحيوانية الغذائية وغير الغذائية )

تختص اللجان المشكلة بموجب المادة السابقة بفحص  
العروض التي تقدم اليها من الهيئة العامة للسلع التموينية  
وشركات القطاع العام والوكلاء التجاريين المصريين  
المقيدين بسجل الوكلاء التجاريين، والبت فيها ويكون  
قرارها نهائيا في هذا الشأن.

مادة ٣ - على لجان المشتريات المشار اليها بالمادة (١)  
من هذا القرار دعوة مقدمى العروض او مندوبيهم المعتمدين

لحضور جلسات فض المظاريف ولها استدعاءهم لاجراء ماتراه من استيضاحات او تفسيرات للعروض المقدمة قبل البت فيها .  
**مادة ٤** — يتم تمويل نفقات لجان المشتريات المشكلة بموجب احكام هذا القرار من حصيلة العمولة المحلية التي تدفعها الهيئة العامة للسلع التموينية لشركات القطاع العام التجارية .

**مادة ٥** — تلغى القرارات ارقام ٥٤ لسنة ١٩٧٦ ، ٨٠ لسنة ١٩٧٦ و ٤٦ لسنة ١٩٧٧ المشار اليها .

**مادة ٦** — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ١/٧/١٩٨٢ ،  
 تحريراً في ١٨ شعبان سنة ١٤٠٢ ( ١٠ يونية سنة ١٩٨٢ )

### كشف رقم ( ١ )

مرافق للقرار الوزاري رقم ( ١٣٩ ) لسنة ١٩٨٢

١ — لجنة مشتريات الحبوب والبقول ومنتجاتها وتختص باستيراد السلع الاتية :

القمح — الدقيق — الذرة — الشعير — العدس — الفول — السمسم — الفاصوليا — اللوبيا — البن — الارز — واية حبوب او بقول اخرى

ومقرها الهيئة العامة للسلع التموينية .

وتشكل على الوجه الاتي :

الرئيس : السيد المهندس / ابراهيم مصطفى دروريش .

نائب الرئيس : السيد / محمد حمزة السنباطي .

المقرر : السيد / محمود زايد محمود .

المقرر المساعد : السيد / رضا صادق زخارى .

وعضوية مندوبين عن كل من :

وزارة التموين .

وزارة الاقتصاد ( مراقبة النقد ) .

وزارة الاقتصاد ( التجارة الخارجية ) .

وزارة النقل — قطاع النقل البحري .

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

مجلس الدولة .

الجهاز المصرفي / ممثل عن كل من البنك الاهلى المصرى

وبنك مصر .

جهاز الامانة الفنية لقطاع التموين .

الشئون القانونية بالهيئة .

اثنين من ذوى الخبرة فى مجال اللجنة يتم اختيارهم .

ومندوب عن كل من :

شركات التموين المختصة على ان يكون حضوره مقصورا على الاجتماعات الخاصة بالسلع التى تختص بها الشركات التى يمثلها ويشترط ان يمثل الشركة رئيس مجلس ادارتها او عضو مجلس ادارة على الاقل .

### كشف رقم ( ٢ )

مرافق للقرار الوزاري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٢

( ٢ ) لجنة مشتريات المنتجات النباتية ، وتختص باستيراد السلع الاتية :

الزيوت النباتية — الشحوم الحيوانية والغذائية — الاستيارين — الشاي — السكر .

لاغراض التموين المحلى — العطارة — التوابل — الزيتون — الاسود — الفواكة المجففة — المصنوعات الغذائية — مواد حلوى وتلوين .

ومقرها الهيئة العامة للسلع التموينية .

وتشكل على الوجه الاتي :

الرئيس : السيد / حسن محمد شبانة ( وكيل اول وزارة التموين ) .

نائب الرئيس : السيد / محمد وجيه لطفى .

المقرر : السيدة / سعدية عقل عزب .

المقرر المساعد : السيد / سعد سلطان الشاذلى .

وعضوية مندوبين عن كل من :

وزارة التموين

وزارة الاقتصاد ( مراقبة النقد )

وزارة الاقتصاد التجارة الخارجية .

وزارة النقل — قطاع النقل البحري

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

مجلس الدولة

الجهاز المصرفي / ممثل عن كل من البنك الاهلى المصرى

وبنك مصر

جهاز الامانة الفنية لقطاع التموين

الشئون القانونية بالهيئة

اثنين من ذوى الخبرة فى مجال اللجنة يتم اختيارهم

ومندوب عن كل من :

شركات التموين المختصة على ان يكون حضوره مقصورا

على الاجتماعات الخاصة بالسلع التى تختص بها الشركة التى

يمثلها ويشترط ان يمثل الشركة رئيس مجلس ادارتها او عضو

مجلس ادارة على الاقل .



### كشف رقم (٣)

مرافق للقرار الوزاري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٢

٣ — لجنة مشتريات المنتجات الحيوانية ، وتختص باستيراد السلع الاتية :

للحوم المجمدة ( بقرى — ضانى ) دواجن مجمده — لحوم طازجه — الابقار والاغنام والجمال الحية — اللحوم والاسماك المحفوظة — الاسماك المجمدة — الزيت — المسلى الطبيعى — الجبن الجاف والمطبوخ والابيض — اللبن المجفف والمكثف .

ومقرها الهيئة العامة للسلع التموينية .

وتشكل على الوجه الاتى :

الرئيس : السيد / على على القطا .

نائب الرئيس : السيد الدكتور / احمد عبد الغفار .

المقرر : السيد / احمد محمد الدقاق .

المقرر المساعد : السيد / مصطفى شكرى محمود .

وعضوية مندوبين عن كل من :

وزارة التموين .

وزارة الاقتصاد ( مراقبة النقد ) .

وزارة الاقتصاد ( التجارة الخارجية ) .

وزارة النقل — قطاع النقل البحرى .

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

مجلس الدولة .

مصلحة الطب البيطرى .

الجهاز المصرفى / ممثل عن كل من البنك الاهلى المصرى

وبنك مصر .

جهاز الامانة الفنية لقطاع التموين .

الشئون القانونية بالهيئة .

اثنين من ذوى الخبرة فى مجال اللجنة يتم اختيارهم .

ومندوب عن كل من :

شركات التموين المختصة على ان يكون حضوره مقصورا

على الاجتماعات الخاصة بالسلع التى تختص بها الشركات

التي يمثلها ويشترط ان يمثل الشركة رئيس مجلس ادارتها او

عضو مجلس ادارة على الاقل .

### كشف رقم (٤) (١)

مرافق للقرار الوزاري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٢

٤ — لجنة مشتريات السلع الاستثمارية ومستلزمات الانتاج الرئيسية ، وتختص باستيراد السلع الاتية :

السلع الاستثمارية للمصنوعات المتكاملة والمماثلة فى

اكثر من شركة على مستوى القطاع التموينى .

ومقرها الهيئة العامة للسلع التموينية .

وتشكل على الوجه الاتى :

الرئيس : السيد / صلاح النكى

نائب الرئيس : السيد / محمود والى .

المقرر : السيد / احمد فتحى السباعى .

المقرر المساعد : السيد / صديق احمد ابراهيم .

وعضوية مندوبين عن كل من :

وزارة التموين .

وزارة الاقتصاد ( مراقبة النقد ) .

وزارة الاقتصاد ( التجارة الخارجية ) .

وزارة الاقتصاد ( التمثيل التجارى ) .

وزارة النقل .

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

مجلس الدولة .

الهيئة العامة للتصنيع .

وزارة الانتاج الحربى .

البنك المركزى المصرى .

الجهاز المصرفى / ممثل عن كل من البنك الاهلى المصرى

وبنك مصر .

جهاز الامانة الفنية لقطاع التموين .

الشئون القانونية بالهيئة .

اثنين من ذوى الخبرة فى مجال اللجنة يتم اختيارهم .

ومندوب عن كل من :

شركات التموين المختصة على ان يكون حضوره مقصورا

على الاجتماعات الخاصة بالسلع التى تختص بها الشركات

التي يمثلها ويشترط ان يمثل الشركة رئيس مجلس ادارتها او

عضو مجلس ادارة على الاقل .

— لجنة مشتريات بكل شركة بقطاع التموين .

وتختص باستيراد قطع الغيار ومستلزمات الانتاج

والمشروعات الاستثمارية التى تنفرد بها الشركة دون غيرها

ومقرها المركز الرئيسى و يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس

ادارة الشركة وعليه اخطار لجنة المشتريات الرئيسية بقيمة

التعاقدات التى تجرها لجنة الشركة اولا بأول وذلك لاجراء

الخصم اللازم من مجمل الحصة النقدية المخصصة للشركة

واصدار تراخيص الاستيراد اللازمة .

### قرار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن رسائل المواد الغذائية المرفوضة (١)

وزير الدولة للصحة

بعد الاطلاع على قانون قع التدليس والغش الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى قانون مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها رقم ١٠ لسنة  
١٩٦٦ والقوانين المعدلة له ،

قرر:

**مادة ١ -** فى حالة رفض السلطات الصحية المختصة  
لرسالة مواد غذائية مستوردة لصاحب الشأن او من ينبيه الحق  
فى طلب اعادة تصديرها للخارج خلال اسبوع من تاريخ  
الرفض وعليه اتمام اعادة التصدير فى مدة لا تتجاوز ثلاثين  
يوما من تاريخ الموافقة على طلبه .

**مادة ٢ -** فى حالة عدم اتمام اعادة التصدير خلال المدة  
الموضحة بالمادة السابقة او عدم التقدم بطلب اعادة التصدير  
خلال اسبوع من تاريخ الرفض الصحى لعدم الرسالة على  
نفقة صاحب الشأن .

**مادة ٣ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به ،  
من تاريخ صدوره ،  
تحريرا فى ٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٢ ( أول أبريل سنة  
١٩٨٢ )

### قرار وزارى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن تطبيق نظام التراخيص المفتوحة على بعض السلع المتبادلة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية (٢)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن  
الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والقرارات المعدلة له ،  
وعلى القرار الوزارى رقم ٩٦٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تنظيم  
تجارة الحدود بين مصر والسودان ،

وعلى محضر اجتماعات اللجنة التنفيذية المشتركة للتجارة  
والاقتصاد والشئون المالية المنعقدة بالقاهرة فى ديسمبر ١٩٧٧ ،

وعلى قرارات اللجنة الوزارية العليا المشتركة بين  
جمهوريتى مصر والسودان فى دور انعقادها بالقاهرة فى يناير  
١٩٧٨ ،

وعلى بروتوكول التجارة الموقع بين مصر والسودان لعام  
١٩٨٢ ،  
وعلى القرار الوزارى رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل لجنة  
متابعة بروتوكول التجارة بين مصر والسودان ،  
قرر:

**مادة ١ -** يطبق نظام التراخيص المفتوحة بين جمهوريتى  
مصر والسودان فى نطاق الحصص المقررة ببروتوكول التجارة  
الموقع بين البلدين لعام ١٩٧٨ والبروتوكولات اللاحقة له  
وذلك على السلع الواردة بالقوائم المرفقة بكل بروتوكول دون  
التقييد بتراخيص الاستيراد والتصدير بين البلدين وعلى الا  
يتعارض ذلك مع القوائم المرفقة بالقرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨  
وتعديلاته .

**مادة ٢ -** يسمح لوحدات القطاع العام والقطاع التعاونى  
والقطاع الخاص - فيما عدا الشركات المنشأة انتفاعا بأحكام  
قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - على قدم المساواة  
بالاستيراد والتصدير وفقا لهذا النظام بالشروط التالية :  
- تقوم الجمعيات التعاونية العامة باستيراد السلع اللازمة  
للجمعيات المنتمية اليها وكذلك القيام بتصدير منتجاتها .  
- يكون المصدر او المستورد فى حالة القطاع الخاص  
مصريا ومن أب مصرى وبالنسبة لشركات الاشخاص يشترط  
ان يكون جميع الشركاء مصريين ولآباء مصريين ، واذا كانت  
المصدرة او المستوردة متزوجة فيشترط ان يكون زوجها مصريا .  
- ان يكون المصدر مقيدا بسجل المصدرين ولديه بطاقة  
ضريبية وكذا المستورد يكون مقيدا بالسجل التجارى ولديه  
بطاقة ضريبية وامتيرادية او ما يحل محلها .

- ان يكون التصدير والاستيراد فى حدود السلع التى  
يناشرفها المصدر او المستورد نشاطه طبقا لسجل المصدرين او  
السجل التجارى الا اذا كان مقيدا بالسجل كمصدر او  
مستورد عام .

**مادة ٣ -** يتعين على كافة المتعاملين تقديم طلب الى  
امانة لجنة متابعة البروتوكول التجارى بين جمهوريتى مصر  
والسودان - المشكلة بوكالة الوزارة لشئون التمثيل التجارى -  
للحصول على موافقة اللجنة واصدار استمارة الحصر التى تعتبر  
أحد المستندات التى يتعين تقديمها الى البنوك التجارية لفتح  
الاعتماد او تسليم مستندات للجمارك ليتم الافراج بمقتضاها  
عن البضاعة استيرادا وتصديرا .

(١) الوقائع المصرية العدد ١٠٤ فى ١٩٨٢/٥/٥

(٢) الوقائع المصرية العدد ١٦٩ فى ١٩٨٢/٧/٢٦



**مادة ٤ -** تقوم البنوك التجارية بقبول طلبات فتح الاعتمادات في حدود القيمة المحددة باستمارة الحصر الصادرة من لجنة متابعة البروتوكول التجارى بين الدولتين ، ووفقا للمنشور الصادر من الادارة العامة للنقد بشأن ترتيبات الدفع بين البلدين .

ويمكن الاستيراد من السودان في نطاق احكام هذا القرار طبقا لقاعدة ضد المستندات وفي هذه الحالة تكون صلاحية استمارة الحصر الصادرة عن لجنة متابعة البروتوكول لشحن البضاعة لمدة ثلاثة شهور من تاريخ اصدارها وتعتبر البضائع التى تشحن بعد ذلك مخالفة وتطبق عليها الاحكام الاستيرادية .

**مادة ٥ -** تقوم البنوك التجارية باعتماد الاستثمارات ( ت . ص ) عند التصدير على ان يوضح بها طريقة السداد المنصوص عليها بين البلدين .

**مادة ٦ -** تقوم البنوك التجارية بموافاة لجنة متابعة البروتوكول التجارى بين الدولتين ببيان شهرى عن الاعتمادات المفتوحة للاستيراد او التصدير تحت هذا النظام بصفة دورية وذلك على اساس كمى وقيمى واى تعديلات تطرأ عليها مع اخطار وكالة الوزارة لشئون التجارة الخارجية بصورة من هذا البيان .

**مادة ٧ -** يتعين الا تتجاوز صلاحية الاعتمادات المفتوحة للاستيراد او التصدير ثلاثة شهور وفي حالة عدم تنفيذها بشحن البضائع فإنه يجوز للجنة بناء على طلب صاحب الشأن تجديد استمارات الحصر ومد صلاحية الاعتمادات لمدة اخرى لا تتجاوز ثلاثة شهور طبقا للمستندات والمبررات المقدمة اليها .

**مادة ٨ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، و يعمل به من تاريخ صدوره ،

تحريرا فى غرة رمضان سنة ١٤٠٢ ( ٢٢ يونيه سنة ١٩٨٢ )

**قرار رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٨٢**  
بإصدارلائحة استيراد الاحتياجات بقطاع الدواء والقطاع الدوائى المشترك ووزارة الدولة للصحة من الخدمات الكيماوية ومستلزمات الانتاج وغيرهما من المستلزمات (١)

وزير الدولة للصحة  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات ،

وعلى قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدارلائحة المناقصات والقرارات المعدلة له ،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسة ١١ / ٢١ / ١٩٧٥ بتشكيل لجان البت التى يشرف عليها الوزراء المختصون ،

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تشكيل لجنة البت العليا للدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية ،

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن ضم السيد الدكتور/ نظمى روفائيل ارمانىوس لعضوية لجنة البت العليا ،

وعلى المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بإلغاء المؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير والقرارات المنظمة والمنفذة له ،

وعلى قرار وزير الصحة رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن احوال شركة الجمهورية للدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية محل المؤسسة المصرية العامة للدوية الملغاة بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ فى استيراد الكيمائيات والمستلزمات والاجهزة الطبية وتطبيق اللائحة المرفقة به عند عمليات استيراد الكيمائيات والمستلزمات والاجهزة الطبية ،

وعلى قرار تشكيل لجنة المشتريات الخارجية للكيمائيات والمستلزمات الطبية رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٧٦ ،

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحد للائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير والقرارات المعدلة له ،

#### قرر:

**مادة ١ -** تتولى شركة الجمهورية للدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية دون غيرها استيراد احتياجات قطاع الدواء والقطاع الدوائى المشترك ووزارة الدولة للصحة من الخامات والكيمائيات ومستلزمات الانتاج والمستلزمات الطبية والعلمية والمعملية ومستلزمات تجهيز المستشفيات وقطع الغيار وآلات وخطوط انتاج مصانع الدواء وغير ذلك من الاصناف وذلك طبقا للائحة الاستيراد المرفقة .

**مادة ٢ -** تلغى لائحة الاستيراد الصادرة بالقرار الوزارى رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٧٦ سالف الاشارة اليه .



**مادة ٣ -** على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

**مادة ٤ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، و يعمل به من تاريخ صدوره ،  
تحريرا فى ٢٢ شوال سنة ١٤٠٢ ( ١١ أغسطس سنة ١٩٨٢ )

#### لائحة الاستيراد

ان عمليات الاستيراد التى تقوم بها شركة الجمهورية للادوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية تختلف عن عمليات الاستيراد الاخرى نظرا لتعدد وكثرة الاصناف المطلوبة وحساسيتها والاختناقات التى قد تظهر فجأة ووجوب التغلب عليها سريعا سواء اما لنقص مفاجئ فى الكيمائيات او فى مستلزمات الانتاج .

وحيث ان :

#### ١ - الكيمائيات :

وتتضمن عدة الاف من الاصناف - وتنقسم الى :

( أ ) الكيمائيات اللازمة للتصنيع الدوائى المحلى .

( ب ) كيمائيات معملية وصيدلية .

( ج ) اصناف مكسبة للون والرائحة والطعم .

#### ٢ - المستلزمات الطبية ومستلزمات الانتاج الدوائى :

و يصل عددها الى عدة الاف من الاصناف تبدأ من مسمار تثبيت الكسور وجميع ادوات الجراحة بمختلف انواعها ومقاساتها والخياط الجراحية واجهزة رسم القلب والجيلاتين كبسول والفاليز... الخ .

لذلك يتضح استحالة العمل بنظام المناقصات بين الشركات الموردة حيث يتطلب ذلك اجراءات طويلة ودفع تأمين هذا بالاضافة الى ان معظم عمليات الاستيراد يطلب عروض عنها - فى معظم الحالات - تلغرافيا او بالتلوكس توفير الوقت ولسد اى نقص فى هذه المواد الحيوية فى اسرع وقت .

وانطلاقا مما تقدم يكون نظام الاستيراد كالاتى :

#### الفصل الاول

#### الكيمائيات

#### مادة ١ - ١ - الكيمائيات العامة اللازمة للتصنيع

الدوائى المحلى :

وتطلب عنها عروض من الشركات العالمية مع تحديد مواعيد نهائية لقبول العروض ثم تفرغ وتعرض على لجنة البت

الفرعية لاختيار انسبها ، ويجوز قبول تعديل الاسعار المقامة من الموردين حتى قبل انعقاد لجنة البت الفرعية وفى هذه الحالة يتم اخطار باقى الموردين لاعادة النظر فى اسعارهم مع تحديد موعد نهائى بواسطة اللجنة الفرعية بقبول هذه التعديلات .

ولا يجوز قبول اى تعديلات فى الاسعار من الموردين بعد صدور قرار اللجنة الفرعية التى يكون قرارها نهائيا بالنسبة للاسعار ويعرض قرار اللجنة الفرعية على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

ويستثنى من هذا النظام الاصناف التى ترى لجنة المشتريات الخارجية بشأنها اتباع نظام طلب العروض فى مظاريف مغلقة ، وذلك بناء على الاسس والقواعد التى تضعها اللجنة ويحدد موعد نهائى لاستلام المظاريف ، ثم تفتح بواسطة لجنة فتح مظاريف تشكل بقرار من السيد / الدكتور رئيس لجنة المشتريات الخارجية ، ثم تفرغ العروض وتعرض على لجنة البت الفرعية لاختيار انسبها و يكون قرارها نهائيا فيما يختص بالاسعار ثم تعرض على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

#### ٢ - الكيمائيات المساعدة للانتاج وكيمائيات ومواد للصناعات والابحاث والتحليل :

وتشمل مكسبات الطعم واللون لتصنيع الادوية والكيمائيات الخاصة بالصناعات والابحاث والتحليل وفى هذه الاصناف تقوم شركة الجمهورية للادوية بطلب عروض من الشركات العالمية مع تحديد مواعيد نهائية لقبول العروض ثم تفرغ العروض وتعرض على لجنة البت الفرعية لاختيار انسبها و يكون قرارها نهائيا فيما يختص بالاسعار - ثم تعرض على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

اما فى الحالات التى تطلب فيها الشركة المحلية او الجهة الطالبة مادة معينة من المكسبات الطعم واللون والرائحة والكيمائيات المساعدة لاسباب تراها لصالح الانتاج فيتم استيرادها من الشركة التى تحددها الجهة الطالبة باعتماد رئيسها وتحت مسؤولياتها .

#### ٣ - الطلبات الفردية :

وتشمل الكيمائيات التى يطلبها بعض الافراد والهيئات اللازمة للبحوث العلمية فيتم استيرادها فى حالة عدم توافرها فى مخازن شركة الجمهورية للادوية بموجب طلب استيراد مبينا به اسم الشركة المطلوب الاستيراد منها وعنوانها والصنف المطلوب ومواصفاته و يكون الاستيراد فى هذه الحالة من الشركة المطلوب استيراده منها وتحت مسؤولية الجهة الطالبة وتعرض على اللجان الفرعية للبت فيها .

وفى جميع الحالات سالفه الذكر تقوم اللجان الفرعية بعرض ما انتهى اليه من قرارات على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

#### ٤ - المخدرات والمفرقات والمواد المشعة :

علاوة على ما سبق ذكره من اجراءات يتخذ بشأنها للخطوات التالية :

##### ( أ ) المخدرات :

يقوم قطاع المخازن والمشتريات لشركة الجمهورية للدوية قبل التنفيذ بطلب اذونات استجلاب عنها من الادارة العامة للصيدلة فى حدود الحصص المصرح بها .

##### ( ب ) المفرقات :

تقوم ادارة الامن لشركة الجمهورية للدوية باتخاذ اجراءات الامن اللازمة فى شأنها فور وصولها .

##### ( ج ) المواد المشعة :

تقوم ادارة التخليص لشركة الجمهورية للدوية بالحصول على موافقة هيئة الطاقة الذرية فى شأنها فور وصولها .

### الفصل الثانى

#### المستلزمات

#### مادة ٢ - ١ - بالنسبة للاحتياجات العامة :

تطلب عروض عنها من الشركات العالمية مع تحديد مواعيد نهائية لقبول العروض ، ثم تفرغ وتعرض على لجنة البت الفرعية لاختيار انسبها - التى يكون قرارها نهائيا بالنسبة للاسعار ويجوز قبول تعديل الاسعار المقدمة من الموردين حتى قبل انعقاد لجنة البت الفرعية - وفى هذه الحالة يتم اخطار باقى الموردين لاعادة النظر فى اسعارهم - مع تحديد موعد نهائى بواسطة اللجنة الفرعية لقبول هذه التعديلات .

ولا يجوز قبول اى تعديلات فى الاسعار من الموردين بعد صدور قرار اللجنة الفرعية و يعرض قرار اللجنة الفرعية على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

ويستثنى من هذا النظام الاصناف التى ترى لجنة المشتريات الخارجية بشأنها اتباع نظام طلب العروض فى مظاريف مغلقة ، وذلك بناء على الاسس والقواعد التى تضعها اللجنة وطبقا للنظام الوارد بالمادة الاولى بند ( ١ ) .

٢ - بالنسبة لاحتياجات الجامعات والمعاهد والجهات المتخصصة :

وتطلب عروض عنها من الشركات العالمية مع تحديد مواعيد نهائية لقبول العروض ثم تفرغ هذه العروض وتعرض على اللجان المختصة لاختيار انسبها مع جواز حضور مندوب عن الجهة الطالبة لحضور هذه اللجان .

وهذا ويجوز للجهة الطالبة طلب الاستيراد مع شركة معينة . تحددتها لجنة المشتريات بها او رئيس الجهة ... تحت مسؤولياتها مع النص فى طلب الاستيراد على المواصفات بالتفصيل ، وان السعر مناسب ، وعدم طلب عروض من شركات اخرى للاسباب التى توضحها الجهة الطالبة ثم تعرض على اللجان المتخصصة .

وفى جميع الاحوال تعرض هذه القرارات على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

#### ٣ - بالنسبة لطلبات الافراد :

يتم استيراد الاصناف التى يتقدم بها الاطباء واصحاب المهن الحرة والمواطنين لحسابهم من الشركة المنتجة تحقيقا لرغبتهم ، وذلك بعد تحديد المواصفات والشركات التى يتم الاستيراد منها وتحت مسؤولياتهم - ثم تعرض على لجنة البت الفرعية بشركة الجمهورية للدوية المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٨٠ ... ثم تعرض قراراتها على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

#### ٤ - بالنسبة لعروض المعارض التى تقام بالجمهورية :

يجوز للجهة الطالبة الحصول على هذه الاجهزة ، ت من المعارض مباشرة وتحت مسؤوليتها بشرط ان تتوافر لدى هذه الجهات الحصص النقدية اللازمة وذلك بعد التأكد من سلامة المواصفات ومناسبة الاسعار .

وتقوم لجنة المشتريات الخارجية فى هذه الحالة بإصدار الموافقات الاستيرادية اللازمة فى هذا الخصوص .

#### ٥ - بالنسبة لقطع الغيار :

يجوز ان تستورد قطع الغيار من الشركات التى سبق ان استورد منها الآلات او الاجهزة .

**مادة ٣ -** يراعى تنفيذ شروط تمويل استيراد السلع الاستثمارية المنصوص عليها بكتيب قواعد تنفيذ ومتابعة الموازنة النقدية الذى يصدر سنويا من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على الاستثمارات المراد تنفيذها .. وفى حالة رفض الشركات الموردة تنفيذ شروط التمويل هذه يتعين على شركة الجمهورية او الجهات الطالبة الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على تنفيذها نقدا استثناء من هذه الشروط .

#### مادة ٤ - للشركة المحلية الحق فى انشاء لجان مشتريات

خارجية وفرعية خاصة يصدر بها قرار من رئيس مجلس ادارة الشركة تكون مهمتها دراسة العروض المحالة اليها فيما هو من اختصاصها طبقا لهذه اللائحة واختيار العرض الانسب بقرار مسبب يعتمد من رئيس مجلس الادارة وتحول قراراتها الى



اللجنة الفرعية المختصة ثم على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد ..

### الفصل الثالث

#### قواعد عامة

**مادة ٥ -** يتبع الاتى فى شأن الكيماويات العامة والكيماويات الخاصة بعقود التصنيع الأجنبى وشركات راس المال المشترك :

١ - تتقدم الشركات المحلية وشركات راس المال المشترك الى شركة الجمهورية للادوية بالمواصفات التفصيلية والكيماويات الطبيعية والكيميائية الكاملة والمواصفات الخاصة وطريقة التحليل ان لم تكن دستورية وذلك طبقا لوثائق حق المعرفة ( Know How ) الواردة من الشركات المرخصة ( Licensors ) .

٢ - تتولى شركة الجمهورية للادوية طلب عروض عنها من الشركات العالمية طبقا للنظام المنصوص عليه فى المادة الاولى بند ( ١ ) .

٣ - تطلب عينات من الشركات المتقدمة بالعروض للتحليل .

٤ - تحلل العينات الواردة بالشركة المصنعة والهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية .

٥ - اذا وردت نتيجة التحليل مطابقة من هاتين الجهتين يطلب من الشركة المرخصة اذا كانت منتجة للمادة المطلوبة - النزول بالسعر الى مستوى سعر الشركة المنافسة ، وذلك بشرط ان تكون الشركة المنافسة على نفس المستوى للشركة المرخصة .

هذا ويمكن للجنة البت الفرعية التجاوز فى السعر لصالح الشركة المرخصة بحد اقصى تقررره لجنة المشتريات الخارجية .

٦ - اذا وردت نتيجة التحليل بعدم المطابقة من الشركة المحلية المرخص لها وكانت النتيجة مطابقة من الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية يعاد التحليل - بالشركة المحلية فى حضور مندوب من الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية ثم يصدر القرار النهائى .

هذا ويجوز استدعاء خبير من الشركة المرخصة لحضور عملية التحليل .

٧ - فى حالة تعارض اى من عقود التصنيع القائمة مع الاجراءات السالفة يكون على الشركة المصنعة تعديل عقد التصنيع المبرم بما لا يتعارض مع ما تقدم وذلك موعد اقصاه تاريخ تجديد العقد .

**مادة ٦ -** يتعين على الجهات الطالبة فيما يتعلق بالبيانات

الطبية طلب عينات منها من المورد الذى تختاره وأن تقوم بتحليلها بمعرفتها ومعرفة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية او كليهما ، وتحديد الكمية التى تحتاجها والبت على الاسعار بمعرفتها مع عرض الدراسة الاقتصادية والاجراءات التى تمت فى شأنها على اللجنة الفنية المختصة وذلك لحساسية النباتات الطبية وظروف تسويقها التى تتطلب خبرة خاصة ، ثم تعرض بعد ذلك على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

**مادة ٧ -** تؤخذ عروض بعض الوسطاء الذين سبق التعامل معهم والمسجلين فى سجل الموردين للاسترشاد وذلك لتخفيض اسعار المنتجين الاصليين وبجواز الاستيراد من الوسطاء وذلك بالنسبة للاصناف التى ليست لها اهمية خاصة .

وفى حالة عدم ورود عروض من المنتجين الاصليين لبعض المواد فيمكن للجنة البت الفرعية المختصة البت على عروض هؤلاء الوسطاء على ان يكون لشركة الجمهورية للادوية الحق فى فرض شروط الرقابة والتفتيش واذا كانت المادة لم يسبق استيرادها من اى من هؤلاء الوسطاء فتطلب عينات من الوسيط وترسل الى الشركة المنتجة والهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية لتحليلها .

وفى حالة ما اذا اعترضت الشركة الطالبة على استيراد صنف لم يستورد من قبل وسطاء وينطبق عليه الشروط السابقة فيتعين عرض الامر على لجنة البت الفرعية للكيماويات بحضور ممثل عن الجهة الطالبة وآخر عن الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية للنظر فيه .

**مادة ٨ -** اذا كانت الاصناف المطلوبة بكميات كبيرة اولها اهمية خاصة او لدخولها فى استخدام عدد كبير من الاصناف او لم يسبق التعامل مع الشركة التى فازت بأنسب عرض او غير ذلك من الاسباب فيجوز ان تقوم اللجنة الفرعية بتجزئة البت على اكثر من مورد مناسب .

**مادة ٩ -** كقاعدة عامة تقوم شركة الجمهورية للادوية بطلب عروض الالات والاجهزة وخطوط الانتاج طبقا للمواصفات التى تحددها الجهة الطالبة ، ثم تعرض على اللجنة الفنية للبت عليها ثم على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

وبجوز للشركة الطالبة الحصول على عروض بمعرفتها من الموردين ثم ترسل هذه العروض الى شركة الجمهورية للادوية لضمها الى العروض الواردة عن طريقها وبعد استكمال هذه العروض تقوم شركة الجمهورية للادوية بإرسالها الى الشركة الطالبة لدراستها من جميع النواحي الفنية والسعري واختيار العرض الملائم لاحتياجاتها بوسطة لجنة المشتريات الخارجية



الفرعية بها ثم تعاد العروض مع محضر اللجنة بعد اعتماده من السيد رئيس مجلس ادارة الشركة الى شركة الجمهورية للدوية لاعادة عرض الموضوع بالكامل على اللجنة الفرعية لاتخاذ قرار بشأنه ثم يعرض على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

**مادة ١٠ -** يراعى عند الاستيراد ان تكون الاصناف المستوردة هي الاصلح والاجود و يتم ذلك بناء على توصيات اللجان الفرعية المختصة .

**مادة ١١ -** فى حالات الضرورة يجوز للجنة المشتريات الخارجية الفرعية بشركة القطاع الدوائى وباعتماد رئيس الشركة البت على الطلبات العاجلة للكيمياويات والمستلزمات وغيرها بحد اقصى مقداره ٢٠٠٠٠٠ ( مائتى الف جنيه ) سنويا على مسؤولية الشركة وفى هذه الحالة تعرض هذه القرارات على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد مباشرة .

**مادة ١٢ -** فى حالة عدم اكتمال النصاب القانونى لعدد اعضاء اى لجان البت الفنية فى موعد اقضاه انعقاد اللجنة يجوز للجنة البت الفرعية بشركة الجمهورية المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٨٠ بخلاف اختصاصاتها الاخرى سلطة البت فى الاحتياجات المعروضة لتوفير احتياجات البلاد منها فى المواعيد المناسبة على ان تعرض قراراتها على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

**مادة ١٣ -** يعتبر البت النهائى بواسطة لجنة المشتريات الخارجية ترخيصا لقطاع الاستيراد بالشراء فى حدود السعر والمواصفات التى تم البت عليها .

**مادة ١٤ -** يعتبر كل من قطاع الاستيراد بشركة الجمهورية ولجان البت الفرعية امانة فنية للجنة المشتريات

الخارجية وتتولى طلب العروض وتفرغها واختيار انسبها فى ضوء القواعد السابق ذكرها بغرض العرض على لجنة المشتريات الخارجية وذلك فيما عدا الاصناف التى تطلب عن طريق المظاريف المغلقة بمعرفة لجنة فتح المظاريف ثم تعرض بعد ذلك على لجان البت الفرعية لاختيار افضلها تمهيدا للعرض على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

**مادة ١٥ -** فى جميع الاحوال تعرض قرارات لجان البت الفرعية على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد ويجوز للجنة المشتريات الخارجية اعادة اى من الموضوعات المعروضة عليها الى اللجان الفرعية لاعادة الدراسة او طلب عروض اخرى حسب الاحوال .

**مادة ١٦ -** يتم البت فى حدود الموازنة المعتمدة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

**مادة ١٧ -** فى حالة الضرورة لرئيس لجنة المشتريات الخارجية الشراء بالامر المباشر فى حدود ٢٥٠٠٠ جنيه ويعرض الامر على لجنة المشتريات الخارجية فى اول اجتماع تالى للاحاطة .

**مادة ١٨ -** تعتبر قرارات لجنة المشتريات الخارجية نهائية .

**مادة ١٩ -** اذا اخل احد الموردين بالتزاماته سواء فى صنف البضاعة او مواصفاتها او تاريخ صلاحيتها او مواعيد التوريد او غير ذلك من الالتزامات ولم يستجب لطلب قطاع الاستيراد لتصحيح ذلك جاز للجنة المشتريات الخارجية ان تقرر اتخاذ الاجراءات القانونية قبله .

كما ان لها ان تقرر فرض غرامة عليه او وضعه فى القائمة السوداء ومنع الاستيراد منه لمدة محدودة او غير محدودة .

قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١

بالأسماء التجارية (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

**مادة ١ -** على من يملك بمفرده محلا تجاريا أن يتخذ اسمه الشخصى عنصرا أساسيا فى تكوين اسمه التجارى .

ولا يجوز فى هذه الحالة أن يتضمن الاسم التجارى بيانات تدعو للاعتقاد بأن المحل التجارى مملوك لشركة .

**مادة ٢ -** يجوز أن يتضمن الاسم التجارى بيانات خاصة بالأشخاص المذكورين فيه متعلقة بنوع التجارة المخصص لها كما يجوز أن يتضمن تسمية مبتكرة .

وفى جميع الأحوال يجب أن يطابق الاسم التجارى الحقيقة والا يودى الى التضليل أو يمس بالصالح العام .

**مادة ٣ -** اذا قيد الاسم التجارى فى السجل التجارى وشهر وفقا لاحكام اللائحة التى تصدر لهذا الغرض فلا يجوز لتاجر آخر استعمال هذا الاسم فى نوع التجارة التى يزاولها صاحبه فى دائرة مكتب التسجيل الذى حصل فيه القيد واذا كان اسم التاجر الآخر ولقبه يشبهان الاسم التجارى المقيد فى السجل وجب عليه أن يضيف الى اسمه بيانا يميزه عن الاسم السابق قيده .

ويسرى هذا الحكم على الفروع الحديثة للمحل التجارى .

**مادة ٤(٢) -** يسرى حكم المادة السابقة على الأسماء التجارية الحاصصة بشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة اذا تضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر .

أما شركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة التى يكون اسمها مستمدا

من غرضها فيجب أن تتميز أسماؤها عن أسماء مثيلاتها المقيدة بجميع مكاتب السجل التجارى فى المملكة المصرية .

**مادة ٥ (٣) -** يكون عنوان شركة التضامن اسما تجاريا لها ، وللشركة أن تحتفظ بعنوانها الأول بغير تعديل اذا ضم شريك جديد لعضويتها .

ويكون عنوان شركات التوصية البسيطة والتوصية بالاسهم وعنوان اخر تجاريا لها اسم الشركات ذات المسئولية المحدودة اسما تجاريا لها .

**مادة ٦ -** لا يجوز بقاء اسم أحد الشركاء المتضامنين فى اسم الشركة التجارى فى حالة خروجه من عضويتها ولو كان ذلك بقبوله أو قبول ورثته .

ولا يسرى هذا الحكم على اسم الشركة الذى يشير الى وجود صلة عائلية بين اعضائها اذا ظلت هذه الصلة رغم خروج أحد الشركاء المتضامنين قائمة بين اثنين أو أكثر من الشركاء المتضامنين الباقين فى الشركة وكان أحدهم يحمل ذات الاسم العائلى الوارد فى الاسم التجارى للشركة .

**مادة ٧ -** يكون عنوان الشركة المساهمة اسما تجاريا لها أو تسمية خاصة بها .

ويجب أن يشمل هذا الاسم ما يدل على وجود شركة مساهمة واذا احتفظت شركة المساهمة باسم مؤسسة تجارية أخرى تملكها واتخذته اسما لها وجب عليها أن تضيف الى هذا الاسم عبارة ( شركة مساهمة ) .

**مادة ٨ -** لا يجوز التصرف فى الاسم التجارى تصرفا مستقلا عن التصرف فى المحل التجارى المخصص له .

ويجوز لمن تنتقل اليه ملكية متجر أن يستخدم اسم سلفه التجارى اذا أذن المتنازل أو من آلت اليهم حقوقه فى ذلك على أن يضيف الى هذا الاسم بيانا يدل على انتقال الملكية .

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٨ فى ٢٩/٣/١٩٥١ .

(٣٠٢) معدلتان بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٤ - الوقائع المصرية العدد ١٠ مكرر ١ فى ٤/٢/١٩٥٤ .

**مادة ٩ -** يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل عمداً اسماً تجارياً على خلاف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

**مادة ١٠ -** على مكاتب السجل التجارى أن تبلغ أصحاب المحال التجارية المقيمة أسماؤهم التجارية فى السجل عند العمل بهذا القانون ليعدلوا هذه الأسماء إذا كانت لا تطابق أحكامه .

ويقدم طلب التعديل خلال ثلاثة أشهر من الإبلأغ .

**مادة ١١ -** يتولى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة

تنفيذاً له رؤساء مكتب السجل التجارى ومن يقوم بأعمالهم ويكون لهم فى أداء هذا العمل صفة رجال الضبط القضائى .

**مادة ١٢ -** على وزيرى التجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير التجارة والصناعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة فى ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٧٠ ( ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ )



**قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٤٠**  
**بشأن التعامل بالجملة في الحبوب بمحافظتي القاهرة**  
**والاسكندرية (١)**

#### وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون  
رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم تجارة الجملة  
للحاصلات الزراعية ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة  
١٩٣٢ الخاص بإنشاء سوق لتجارة الحبوب بكل  
من ساحلي روض الفرج وأثر النبي المعدل بالقرار  
رقم ٧٦ لسنة ١٩٣٣ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٨٦ لسنة  
١٩٣٤ بإنشاء سوق لتجارة الحبوب بساحل  
الاسكندرية ؛

#### قرر :

**مادة ١ -** خصص للتعامل بالجملة في الحبوب  
الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٥٣ لسنة  
١٩٤٠ في محافظتي القاهرة والاسكندرية  
الأماكن المبينة فيما بعد :

١ - بمحافظة القاهرة .

سوق الحبوب بكل من ساحلي روض الفرج  
وأثر النبي المبين كل منهما باللون الأصفر على  
الخريطين المرافقين لهذا القرار .

٢ - بمحافظة الاسكندرية :

سوق الحبوب بساحل الاسكندرية المبينة  
باللون الأحمر على الخريطة المرافقة لهذا القرار .

**مادة ٢ -** لحين صدور قرار آخر يستمر العمل  
في سوق الحبوب لكل من ساحلي أثر النبي وروض  
الفرج بالأحكام الواردة بالقرار رقم ٧٠ لسنة  
١٩٣٢ سالف الذكر ، المعدل بالقرار رقم ٧٦  
لسنة ١٩٣٣ .

**مادة ٣ -** لحين صدور قرار آخر يستمر العمل  
في سوق الحبوب بالاسكندرية بالأحكام الواردة  
بالقرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٤ سالف الذكر .

**مادة ٤ -** على مراقب مصلحة التجارة تنفيذ  
هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية .

**قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٨١ لسنة ١٩٤٢**  
**بشأن التعامل بالجملة للبصل بمحافظة**  
**الاسكندرية (٢)**

#### وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون  
رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم تجارة  
الجملة للحاصلات الزراعية ،

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٨ لسنة  
١٩٤١ بشأن التعامل بالجملة في البصل بمحافظة  
الاسكندرية ؛

وبعد موافقة وزارة المواصلات ؛

#### قرر :

**مادة ١ -** خصص للتعامل بالجملة في البصل  
بمحافظة الاسكندرية السوق الواقعة بأرصفة  
القباري .

ويدير السوق أحد موظفي مصلحة التجارة  
يسمى « مفتش السوق » ، يعاونه مساعد  
ومستخدمون ويكون للسوق جمعية عامة ولجنة .

#### الجمعية العامة

**مادة ٢ -** تتألف الجمعية العامة من الاشخاص  
المقيمة أسماؤهم بقائمة السوق .

**مادة ٣ -** كل شخص يرغب في قيد اسمه  
بقائمة السوق عليه أن يقدم طلبا بالكتابة الى  
لجنة السوق على النموذج المعد لهذا الغرض ويمكن  
الحصول عليه من ادارة السوق مقابل ٣٠ مليما .

ويشترط فيمن يقيد اسمه بالقائمة ما يأتي

١ - أن يكون من منتجي البصل أو المشتغلين

(١) صدر هذا القرار في ١٠/٩/١٩٤٠ .

(٢) صدر هذا القرار في يونية ١٩٤٢ وقد تضمن عند صدوره تهديد أثمان للنماذج المدة لتنفيذ أحكامه .

القرار ٥٤ الصادر في أول فبراير ١٩٤٩ ألغى تهديد أثمان النماذج المذكورة .

بتجارته ( المصدرين والتجار الداخلين ) أو من الوكلاء بالعمولة أو من الدالين .

٢ - ألا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة ميلادية وأن يكون ذا أهلية .

٣ - ألا يكون قد أشهر افلاسه الا اذا كان قد رد اليه اعتباره .

٤ - أن يكون مقيدا بالسجل التجارى اذا كان من التجار أو المصدرين أو الوكلاء بالعمولة .

٥ - أن يكون قد دفع رسم القيد أو رسم الاشتراك طبقا لما هو مبين فى المادة ٧ من هذا القرار .

**مادة ٤ -** يحصل القيد بناء على قرار تصدره لجنة السوق ، ولا يجوز رفض طلب القيد الا بسبب عدم توفر الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة .

ويجوز للطالب فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بقرار الرفض بخطاب موصى عليه بعلم الوصول أن يتظلم لمصلحة التجارة ويقدم التظلم على النموذج المعد لذلك .

وتفصل المصلحة المذكورة نهائيا فى التظلم بعد سماع أقوال صاحب الشأن ورئيس لجنة السوق .

**مادة ٥ -** يجوز أن تقيد بقائمة السوق الشركات التجارية والجمعيات التعاونية التى تشتغل بأحد الأغراض المبينة بالفقرة ١ من المادة الثالثة ، وعلى الشركة أو الجمعية التعاونية التى تطلب قيدها أن تقدم مع الطلب صورة طبق الأصل من عقد تأسيسها أو نظامها ، كما يجب عليها أن تعرض فورا على لجنة السوق كل تعديل يطرأ عليها .

ويمثل الشركة أو الجمعية من تعينه لذلك ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة بالفقرتين ٢ و ٣ من المادة الثالثة من هذا القرار .

**مادة ٦ -** من فقد شرطا من الشروط الواردة فى المادة الثالثة وكذلك كل من يتأخر عن دفع

قيمة الاشتراك السنوى يشطب اسمه من القائمة بقرار تصدره لجنة السوق .

ويجوز لمن صدر قرار بشطب اسمه أن يتظلم لمصلحة التجارة فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بالقرار بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .

ويقدم التظلم على النموذج المعد لذلك ويمكن الحصول عليه من ادارة السوق .

وتفصل المصلحة نهائيا فى التظلم بعد سماع أقوال صاحب الشأن ورئيس لجنة السوق .

**مادة ٧ -** تكون رسوم القيد بالقائمة خمسة جنيهات وتؤدى عند طلب القيد أو عند طلب اعادة القيد بعد محو الاسم من القائمة لاي سبب من الاسباب المبينة فى هذا القرار .

وتكون قيمة الاشتراك السنوى فى السوق جنيهين ، وتؤدى ابتداء من السنة التالية للقيد .

**مادة ٨ -** يجتمع الاشخاص المدرجة أسماؤهم بالقائمة بهيئة جمعية عامة بناء دعوة من رئيس لجنة السوق فى النصف الاخير من شهر مارس من كل سنة .

تكون الدعوة بتعليق اعلان عن ذلك فى مكان ظاهر بالسوق وباخطار يرسل لكل من الاشخاص المدرجة أسماؤهم بالقائمة وذلك قبل ميعاد الاجتماع بثمانية أيام على الاقل .

وتصحب الاعلان والاختار صورة من جدول الاعمال ، ولا تجوز المناقشة فى أثناء الاجتماع فى غير الموضوعات الواردة فى جدول الاعمال .

**مادة ٩ -** على رئيس لجنة السوق أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد كلما طلب ذلك ثلث أعضائها أو لجنة السوق أو مفتش السوق .

وتكون الدعوة بمراعاة الاجراءات والمواعيد المبينة بالمادة السابقة ، ويجوز تقصير المواعيد فى الاحوال المستعجلة .

**مادة ١٠ -** مداوات الجمعية العامة لا تكون صحيحة الا اذا حضرها ثلث الاعضاء على الاقل . واذا لم يحضر الاجتماع الاول العدد القانونى من الاعضاء تدعى الجمعية للاجتماع مرة ثانية .

ولا يجوز أن يعقد الاجتماع الثانى الا بعد ستة أيام من الاجتماع الاول .

وحينئذ تكون مداولاتها صحيحة أيا كان عدد الحاضرين .

**مادة ١١ -** تصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

وتبلغ مداولات الجمعية العامة لمصلحة التجارة فى ميعاد لا يتجاوز ٤٨ ساعة من وقت انتهاء الانعقاد .

**مادة ١٢ -** تختص الجمعية العامة بانتخاب أعضاء لجنة السوق ولها حق ابداء الرغبات والاقتراحات التى ترمى الى تنظيم تجارة البصل أو تحسين نظام التعامل فى السوق .

كما أنها تبدى رأيها فيما تعرضه عليها لجنة السوق أو وزارة التجارة والصناعة فى المسائل المتعلقة بذلك .

### لجنة السوق

**مادة ١٣ -** تشكل لجنة السوق من خمسة عشر عضواً ، عشرة تنتخبهم الجمعية العامة يكون من بينهم خمسة من المصدرين وخمسة من المنتجين أو التجار الداخليين وخمسة تعينهم مصلحة التجارة يكون من بينهم واحد من الدلالين المرخصين بالسوق واثنان من المنتجين أو التجار الداخليين أو الوكلاء بالعمولة .

**مادة ١٤ -** يكون من اختصاص لجنة السوق ما يأتى :

١ - تقرير نظام عرض الرسالات وكيفية استخراج العينة .

٢ - تقديم اقتراحات لتحديد فئات العمولة والدلالة وغيرها .

٣ - تحديد مواعيد فتح السوق واقفالها .

٤ - وضع القواعد الخاصة بتحديد فروقات الائتمان التى تستحق لوجود خلاف عند التحكيم .

٥ - وعلى العموم جميع الاختصاصات الاخرى الواردة بهذا القرار .

ولمفتش السوق حق الاعتراض على جميع قرارات اللجنة التى يراها مخالفة لاحكام هذا القرار أو لاحكام القوانين واللوائح المعمول بها.

ويترتب على هذا الاعتراض منع تنفيذ القرار . ويرفع مفتش السوق الامر الى مصلحة التجارة وهى تصدر قرارا بالموافقة عليه أو بالفائه .

وللجنة حق ابداء الرغبات والاقتراحات الخاصة بمحصول البصل وتنظيم الاتجار فيه واقتراح التدابير الكفيلة بتحسين وضبط التعامل فى السوق .

**مادة ١٥ -** يشترط فى عضو لجنة السوق ما يأتى :

١ - أن يكون اسمه مدرجا بقائمة السوق .

٢ - ألا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ميلادية .

٣ - أن يكون ملما بالقراءة والكتابة .

٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بالقطر المصرى أو بالخارج بعقوبة ما لجناية أو بعقوبة الحبس لسرقة أو افلاس أو نصب أو خيانة امانة أو تزوير .

٥ - أن يكون مدة سنتين متواليتين قد باشر زراعة البصل أو الاتجار فيه .

٦ - أن يكون مقيما بالاسكندرية أو متخذاً له محلاً مختاراً بها .

٧ - أن يرشح نفسه لعضوية اللجنة .

ويقدم طلب الترشيح فى العشرة الايام الاولى من شهر مارس على الانموذج الذى تضعه مصلحة التجارة ويكون الحصول على هذا الانموذج من ادارة السوق .

**مادة ١٦ -** يكون اختيار الاعضاء المنتخبين للجنة السوق بالطريقة الآتية :

١ - يعد مفتش السوق كشفاً بأسماء من قدموا طلبات الترشيح ممن تتوافر فيهم الشروط الواردة فى المادة السابقة .

٢ - يرفق هذا الكشف بورقة الدعوة التى يرسلها رئيس لجنة السوق للاجتماع السنوى



للجمعية العامة وكذلك بالاعلان الذى يعلق بالسوق .

٣ - ينتخب كل عضو من اعضاء الجمعية العامة فى اجتماعها السنوى العشرة الذين يختارهم من كشف المرشحين .

٤ - يحصل الانتخاب بحضور مفتش السوق وتناط ادارته بلجنة مكونة من رئيس لجنة السوق ومن اثنين تنتخبهما الجمعية العامة . وتختار اللجنة الانتخاب من بين أعضائها سكرتيرا يقوم بتحرير محضر الانتخاب .

٥ - اذا تبين - عند الانتهاء من فرز الاصوات - أن أكثر من مرشح نال نفس العدد من الاصوات بحيث لا يمكن اكتملة المنتخبين العشرة فيعمل اقتراع بين هؤلاء لتعيين من يعتبر منهم منتخبا لعضوية اللجنة .

يعلن رئيس لجنة السوق نتيجة الانتخاب بمجرد الانتهاء من فرز الاصوات ويرسل محضر الانتخاب الى مصلحة التجارة فى ميعاد لا يتجاوز ٤٨ ساعة من وقت اتمام عملية الانتخاب للتصديق عليه .

وللمصلحة الحق فى الغاء الانتخابات كلها أو بعضها اذا ظهر فيها خلل جسيم .

مادة ١٧ - يجوز لاي شخص من المقيدى بقائمة السوق ان يطعن فى صحة انتخاب أو تعيين أعضاء اللجنة لعدم صحة الانتخاب أو لعدم توفر كل أو بعض الشروط المنصوص عنها فى المادة ١٥ من هذا القرار ، على أن يقدم الطعن فى خلال عشرة أيام من تاريخ الانتخاب أو التعيين لمصلحة التجارة أو مفتش السوق أو لرئيس اللجنة .

ويقدم مفتش السوق بتحقيق هذا الطعن . وله أن يطلب من الطاعن أو من المطعون فى صحة انتخابه أو تعيينه تقديم كافة البيانات اللازمة لتحقيق الطعن .

وتعرض نتيجة التحقيق على لجنة السوق أو مصلحة التجارة حسب الاحوال للبت فيه وتعيين من يحل محل العضو المطعون فى صحة عضويته حسب ما هو مبين فى المادة التالية .

مادة ١٨ - مدة عضوية لجنة السوق سنة واحدة ، ويجوز اعادة انتخاب الاعضاء .

واذا خلا محل عضو أثناء السنة بالاستقالة أو الوفاة أو فقدان أى شرط من شروط العضوية عينت اللجنة أو مصلحة التجارة بحسب الاحوال من يحل محله ممن تتوافر فيهم شروط العضوية للجنة .

على أن تنتهى مدة عضوية من يعين بهذه الكيفية بانتهاء مدة سلفه .

مادة ١٩ - تنتخب لجنة السوق فى أول انعقاد لها رئيسا ووكيلا .

ويقوم بأعمال السكرتارية من تعينه مصلحة التجارة لهذا الغرض من بين موظفى السوق .

مادة ٢٠ - يكون من اختصاص رئيس لجنة السوق ما يأتى :

١ - رئاسة اجتماعات اللجنة والجمعية العامة .  
٢ - تبليغ مفتش السوق ما تصدره لجنة السوق والجمعية العامة من القرارات وكذلك ما يصل الى علمه أو علم اللجنة من الجرائم التى ترتكب فى السوق أو المخالفات التى تقع ضد نظامها المقرر أو الامور التى تعد اخلاا بأداب السلوك فى السوق .

وعند غياب الرئيس يقوم الوكيل مقامه فى جميع اختصاصاته .

وفى حالة غياب الرئيس والوكيل يحل محلها أكبر الاعضاء سنا .

مادة ٢١ - تجتمع اللجنة فى كل خمسة عشر يوما مرة على الاقل فى مارس وأبريل ومايو من كل سنة .

وتكون اجتماعاتها بدعوة من رئيسها ، ويرسل مع الدعوة جدول الاعمال .

ولا تجوز المناقشة أثناء انعقاد اللجنة فى غير الموضوعات الواردة فى هذا الجدول الا اذا وافق على ذلك نصف الاعضاء الحاضرين على الاقل ومفتش السوق .

ويجب على الرئيس دعوة اللجنة الى الاجتماع

كلما طلب ذلك ثلاثة من أعضائها أو مفتش السوق .

ولا تكون المداولات صحيحة الا اذا حضر الاجتماع ثمانية أعضاء على الأقل .

واذا لم يحضر الاجتماع العدد القانوني تدعى اللجنة للاجتماع في خلال الثلاثة الايام التالية ، ويكون اجتماعها صحيحا مهما كان عدد الحاضرين .

وتؤخذ القرارات بأغلبية الاصوات ، وفي حالة التساوى يرجع الجانب الذى ينضم اليه الرئيس .

ولا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة الا بحضور مفتش السوق الذى له الحق فى الاشتراك فى المداولات ، ولكن لا يكون له صوت معدود عند اصدار القرارات .

**مادة ٢٢ -** كل عضو يتخلف عن الحضور فى الجلسات بغير سبب مقبول ثلاث مرات متوالية يعتبر مستقيلا وعلى الرئيس اخطاره بذلك .

### فى الوكالة بالعمولة

**مادة ٢٣ -** يشترط فيمن يقيد اسمه فى قائمة السوق باعتباره وكيل بالعمولة فضلا عما هو منصوص عليه فى المادة الثالثة من هذا القرار ما يأتى .

١ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة ما لجناية أو بعقوبة الحبس لسرقة أو افلاس أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير .

٢ - أن يكون ملما بالقراءة والكتابة .

٣ - أن يكون مقيما بالاسكندرية أو متخذا له محلا مختارا بها .

**مادة ٢٤ -** يجب على كل وكيل بالعمولة أن يكون لديه دفاتر منظمة لقيد الصفقات التى يعقدها لحساب عملائه .

ويجب أن يكون لكل دفتر رقم خاص وأن تحمل صفحاتها أرقاما متتابعة وأن تختتم كل صفحة

بخاتم ادارة السوق ، ويجب أن ترصد فى هذه الدفاتر يوما فيوما البيانات الآتية :

١ - تاريخ ورود البضاعة .

٢ - محطة الشحن .

٣ - رقم الرسالة .

٤ - اسم صاحب البضاعة .

٥ - عدد الشوالات .

٦ - وزن الرسالة .

٧ - كيفية البيع ( بالمزايدة أو بالممارسة ) وتاريخه .

٨ - السعر .

٩ - اسم المشتري .

١٠ - رقم وتاريخ الفاتورة المقدمة من المشتري .

١١ - تاريخ استلام الثمن من المشتري .

١٢ - المصاريف التى تحملتها الرسالة .

١٣ - مقدار العمولة المحصلة عن الرسالة .

١٤ - رقم وتاريخ كشف الحساب المقدم للبائع .

١٥ - كيفية وتاريخ سداد الثمن للبائع .

وعلى الوكيل بالعمولة تقديم هذه الدفاتر لمفتش السوق أو من ينتدب لذلك من موظفى السوق .

### فى الدلالة

**مادة ٢٥ -** لا يجوز لاي شخص أن يشتغل بحرفة الدلالة فى السوق ما لم يكن حاصلا على رخصة بذلك من مصلحة التجارة .

ويقدم الطلب لمفتش السوق على الانموذج المعد لذلك مصحوبا بالرسم الذى تقرره المصلحة المذكورة .

**مادة ٢٦ -** يشترط فيمن يرخص له باحتراف الدلالة ما يأتى :

١ - ألا تقل سنة عن خمس وعشرين سنة ميلادية وأن يكون ذا أهلية .

٢ - ألا يكون سبق اشهار افلاسه الا اذا كان رد اليه اعتباره وألا يكون قد سبق الحكم عليه بالقطر المصرى أو بالخارج بعقوبة ما لجناية أو بعقوبة الحبس لسرقة أو افلاس أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير .

٣ - أن يكون ملما بالقراءة والكتابة .

٤ - أن يكون مقيما بالاسكندرية أو متخذاً له محلاً مختاراً بها .

٥ - ألا يتعامل فى البصل داخل السوق أو خارجه .

**مادة ٢٧ -** تمنح مصلحة التجارة الرخصة للطلاب بعد التحقق من استيفاء الشروط المقررة وبعد أخذ رأى لجنة السوق .

ولا يزيد عدد الرخص على ١٢ .

ويجوز لمصلحة التجارة تعديل هذا العدد بعد أخذ رأى لجنة السوق .

**مادة ٢٨ -** مدة الرخصة سنة واحدة ويجوز تجديدها .

ويجب تقديم التجديد قبل نهاية مدة الرخصة بشهر على الأقل مصحوباً بالرسم الذى تقرره مصلحة التجارة .

**مادة ٢٩ -** يجب على كل دلال أن تكون لديه دفاتر منظمة لقيد المبيعات التى تتم بطريق المزاد أو بطريق الممارسة .

وتعمل هذه الدفاتر بمقتضى النماذج التى تضعها مصلحة التجارة ، ويجب أن يكون لكل

منها رقم خاص وأن تحمل صفحاتها أرقاماً متتالية وأن تختتم كل صفحة بخاتم ادارة السوق ويجب أن ترصد فيها يوماً فيوماً البيانات الآتية الخاصة بورود رسالات البصل وبيعها :

١ - تاريخ ورود البضاعة .

٢ - محطة الشحن .

٣ - رقم الرسالة .

٤ - اسم صاحب البضاعة .

٥ - عدد الشوالات .

٦ - كيفية البيع ( بالمزاد أو بالممارسة ) وتاريخه .

٧ - السعر ( ثمن القنطار ) .

٨ - اسم البائع .

٩ - اسم المشتري .

وعلى الدلال تقديم دفاتر المبيعات لمفتش السوق أو من ينتدب لذلك من موظفى السوق .

ويجب تسليم كل دفتر بمجرد الانتهاء منه الى ادارة السوق .

**مادة ٣٠ -** على كل دلال تنفيذ شروط الرخصة ويترتب على مخالفة أى شرط منها الفاء رخصته ويمنع كل دلال غير حاصل على رخصة من الدخول فى السوق .

### فى نظام التعامل

**مادة ٣١ -** لا يجوز التعامل فى السوق الا فى بضاعة حاضرة وبين الاشخاص المدرجة أسماؤهم بالقائمة .

**مادة ٣٢ -** يكون البيع فى السوق بالمزاد العلنى .

ويجوز للجنة السوق اصدار قرار بإباحة البيع بالممارسة اذا زادت كمية المعروض وقت افتتاح السوق عن ٣٠٠٠٠ شوال .



وعلى المتعاملين ابلاغ الدلال جميع العمليات التي قد تتم بطريق الممارسة ليقيدوها في الدفتر الخاص بذلك .

**مادة ٣٣ -** تحصل المزايدة في كل رسالة بواسطة أحد الدلالين المرخصين تحت مراقبة مفتش السوق أو من ينتدبه لذلك .

ويجوز لمفتش السوق وقف المزاد أو إبطاله إذا ظهر له أن المزايدة غير جدية .

**مادة ٣٤ -** تحصل المزايدة في كل رسالة بالمكان الذي توجد به على أساس العينات التي تستخرج طبقا لاحكام هذا القرار .

ويكون السعر الذي يرسو به المزاد ملزما للبائع والمشتري ولا يجوز الرجوع عنه الا للأسباب الواردة في هذا القرار .

وللبائع الحق في تحديد سعر أدنى لرسالته على أن يعلن ذلك شخصيا أو بواسطة الدلال قبل ابتداء المزايدة في الرسالة ، وله في هذه الحالة الحق في العدول عن البيع إذا لم تصل المزايدة الى الحد الأدنى الذي حدده .

**مادة ٣٥ -** كل رسالة يجب بيعها صفقة واحدة ولا يجوز تجزئتها .

**مادة ٣٦ -** يفتح الدلال عملية البيع بالمناذرة بالرسالة ذاكرا مصدرها وعدد الشوالات .

**مادة ٣٧ -** بمجرد اتمام البيع - بالمزاد أو بالممارسة - تسلم البوليصة أو القسيمة للمشتري لاستلام البضاعة بموجبها على أن يدفع ثمنها في ميعاد لا يتجاوز اليوم التالي لتقديم الفاتورة اليه .

وفي حالة امتناع المشتري عن استلام الرسالة لغاية الميعاد المحدد لاقفال السوق يعاد بيعها في اليوم التالي مع الزامه بفرق الثمن والارضية .

**مادة ٣٨ -** بمجرد عقد الصفقة يسلم الدلال لادارة السوق مذكرة موقعا عليها منه تشمل البيانات الآتية :

- ١ - محطة الشحن .
- ٢ - رقم الرسالة .
- ٣ - عدد الشوالات .
- ٤ - كيفية البيع ( بالمزاد أو بالممارسة ) .
- ٥ - السعر .
- ٦ - اسم البائع .
- ٧ - اسم المشتري .
- ٨ - التاريخ .

وتقدم هذه المذكرة على الانموذج الذي تعدده مصلحة التجارة لهذا الغرض ويكون الحصول عليه من ادارة السوق مقابل عشرة مليمات لكل دفتر يحتوى على خمسين مذكرة .

**مادة ٣٩ -** في حالة البيع بالمزاد العلني يحضر حلقة المزاد احد موظفي ادارة السوق لتدوين البيانات الخاصة بكل رسالة على الانموذج الذي تضعه مصلحة التجارة لهذا الغرض .

وتراجع هذه البيانات في نهاية كل يوم على البيانات المدونة بالمذكرات والكشوف التي يقدمها كل دلال .

**مادة ٤٠ -** لا يجوز التعامل في السوق الا بالوزن ولا يسمح لاحد غير الوزانين المعينين من قبل مصلحة التجارة باجراء أية عملية وزن . وتكون عمليات الوزن بواسطة موازين المصلحة المذكورة وتحصل على عمليات الوزن الرسموم المقررة لذلك في السواحل .

ويتولى مكتب ساحل الاسكندرية موافاة ادارة السوق بكشوف يومية عن رسائل البصل التي تم وزنها في اليوم التالي للوزن على الاكثر مشتملة على البيانات الآتية :

- ١ - محطة الشحن .

٢ - رقم الرسالة .

٣ - عدد الشوالات .

٤ - الوزن .

٥ - اسم البائع .

٦ - اسم المشتري .

مادة ٤١ - تقيد عمليات الوزن في جدول

خاص وتعلق في مكان ظاهر بالسوق .

وتذيع ادارة السوق في نفس اليوم التسعيرية

الرسمية .

مادة ٤٢ - تحدد مصلحة التجارة فئات

العمولة والدلالة بعد اخذ رأى لجنة السوق .

### في التحكيم

مادة ٤٣ - يكون الفصل في جميع المنازعات

التي تقع بين المتعاملين في السوق بالنسبة للأعمال التي يجرونها أو العقود التي تتم فيها بطريق التحكيم طبقا للقواعد المقررة في هذا القرار اذا اتفق على ذلك أصحاب الشأن .

ويكتب الاتفاق على النموذج الذي تمده

مصلحة التجارة لهذا الغرض .

مادة ٤٤ (١) - تعد لجنة السوق سنويا

قائمة بعشرين محكما تختارهم من بين الاشخاص الواردة أسماؤهم بقائمة السوق على أن يكون من بينهم عشرة من المصدرين وعشرة من التجار الداخليين .

وتفصل في المنازعات التي تطرح على التحكيم

لجنة تشكل من اثنين من هؤلاء المحكمين يختار كل من الطرفين المتنازعين واحدا منهم ومن الدلال الذي تولى بيع الرسالة موضوع النزاع ومن رئيس مكتب الحجر الزراعي بجمرك الاسكندرية أو من يقوم مقامه ، ومن مفتش السوق .

مادة ٤٥ - على من له مصلحة في التحكيم ان

يقدم - بمجرد حصول الخلاف - اخطارا لمفتش السوق مبينا به أوجه الخلاف واسم المحكم الذي يختاره واسم الدلال الذي تمت الصفقة بواسطته .

ويقدم هذا الاخطار على النموذج الذي تضعه مصلحة التجارة ويكون الحصول عليه من ادارة السوق .

وعلى مفتش السوق - بمجرد وصول الاخطار اليه - ان يبلغه للمدعى عليه ليعين الحكم الذي يختاره .

وعلى مفتش السوق - بمجرد وصول هذا اجابة المدعى عليه - أن يدعو أعضاء لجنة التحكيم للاجتماع للفصل في النزاع وتكون الدعوة بطلب كتابي شامل لبيان أوجه الخلاف .

واذا رفض المدعى عليه تعيين المحكم الذي يطلب اليه اختياره يعينه رئيس لجنة السوق . فان كان طرفا في النزاع يعينه من يخلفه في رئاسة اللجنة .

واذا استلزم التحكيم بقاء البضاعة على الرصيف يوما فأكثر يلزم برسوم الارضية من يصدر قرار اللجنة في غير مصلحته .

مادة ٤٦ - تصدر لجنة التحكيم قرارها بأغلبية الاصوات في النزاع في يوم انعقادها وقرارها نهائي وعلى الطرفين تنفيذه بمجرد اعلانها به .

مادة ٤٧ - يشترط لعرض النزاع على المحكمين أن يكون الخلاف قد قام بسبب عمليات فعلية أجريت في السوق .

مادة ٤٨ - يسقط الحق في التحكيم اذا لم يخطر أحد الطرفين مفتش السوق بأوجه الخلاف وطلب التحكيم في نفس اليوم الذي حصل فيه الخلاف ، أو قبل الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي اذا كان الخلاف قد حصل بعد غلق السوق .

ويسقط حق المشتري في التحكيم اذا نقل الرسالة موضوع الخلاف الى محله .

مادة ٤٩ - يقوم المحكمون بوظيفة التحكيم بدون مقابل .

**مادة ٥٠ -** المحكمون غير مقيدون بالاجراءات والقواعد القانونية فيما عدا ما هو منصوص عنه في هذا القرار ، وعليهم دائماً مراعاة العرف التجارى .

### احكام وقتية

**مادة ٥١ -** فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ سريان هذا القرار تقدم طلبات القيد فى قائمة السوق الى مفتش السوق ، وتكون له اختصاصات لجنة السوق فيما يختص بقبول الطلبات أو رفضها الى أن يتم تأليف اللجنة .

**مادة ٥٢ -** على مفتش السوق فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ سريان هذا القرار أن يدعو الاشخاص الواردة أسماؤهم فى قائمة السوق بهيئة جمعية عامة لانتخاب أعضاء لجنة السوق .

وتكون الدعوة بتعليق اعلان عن ذلك فى مكان ظاهر فى السوق قبل اليوم المحدد للاجتماع بثلاثة أيام على الأقل . ويحصل الانتخاب بحضور مفتش السوق وتناط ادارته بلجنة تؤلف من أكبر الاعضاء سناً وتكون له الرئاسة ومن اثنين تنتخبهما الجمعية العامة وتختار لجنة الانتخاب من بين أعضائها سكرتيراً يقوم بتحرير محاضر لجنة الانتخاب .

### احكام عامة

**مادة ٥٣ -** يلغى القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٣٤ الخاص بإنشاء سوق لتجارة البصل بأرصفة القبارى بالاسكندرية والقرار رقم ٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالتعامل بالجملة فى البصل بمحافظة الاسكندرية .

**مادة ٥٤ -** على مراقب مصلحة التجارة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به بعد ثمانية أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

**قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٣ بإنشاء سوق لتجارة الجلود الخام بمدينة القاهرة (١)**

### وزير التجارة والصناعة .

#### قرار :

**مادة ١ -** ينشأ بمدينة القاهرة على المكان المبين على الخريطة المرافقة باللون الأحمر سوق لتجارة الجلود الخام يديره أحد موظفى مصلحة الصناعة ويسمى « مفتش السوق » يعاونه مستخدمون تعينهم المصلحة المذكورة .

ويكون للسوق لجنة .

### لجنة السوق

**مادة ٢ -** تشكل لجنة السوق سنوياً من مفتش السوق أو من يقوم مقامه رئيساً ومن ستة أعضاء تعينهم مصلحة الصناعة ثلاثة منهم من المشتغلين بتجارة الجلود وثلاثة من المشتغلين بدباغتها .

ويشترط فيمن يعين عضواً باللجنة .

١ - أن يكون قد دفع الاشتراك الذى تحدده مصلحة الصناعة للسوق .

٢ - ألا تقل سنه عن ٢٥ سنة ميلادية .

٣ - أن يكون مقيماً بالقاهرة .

٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لرشوة أو اختلاس أو تفالس أو تزوير أو سرقة أو نصب أو خيانة امانة أو اتجار بالمخدرات أو لجنة مما نص عليه فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية أو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التسديس والغش وفى المراسيم الصادرة بالاستناد الى القانونين سالفى الذكر .

**مادة ٣ -** يكون من اختصاص لجنة السوق ما يأتى :

١ - تقرير نظام عرض الجلود للبيع .



٢ - تعيين الاساس الذى تتم عليه العمليات بالسوق بالنسبة لصنف الجلد ودرجته .

٣ - تحديد وحدات التعامل .

٤ - تحديد فئات العمولة وأجور الشىالة .

٥ - تحديد مواعيد فتح السوق واقفالها .

٦ - وضع القواعد الخاصة بتحديد فروقات الاثمان التى تستحق لوجود خلاف عند التحكيم .

٧ - القيام بالاختصاصات الاخرى الواردة بهذا القرار .

**مادة ٤ -** تجتمع لجنة السوق كل اسبوعين مرة على الاقل ويكون اجتماعها بدعوة من مفتش السوق ويجب على مفتش السوق دعوة اللجنة الى الاجتماع كلما طلب ذلك كتابة اثنان من اعضائها او سبعة ممن دفعوا رسم الاشتراك السنوى المقرر للسوق .

وتؤخذ قرارات اللجنة بأغلبية الاصوات وفى حالة التساوى يرجع الجانب الذى ينضم اليه مفتش السوق .

**مادة ٥ -** كل عضو يتغيب عن جلسات لجنة السوق ثلاث مرات متتاليات بدون عذر مقبول يعتبر مستقيلا وعلى مفتش السوق اخطاره بذلك .

**مادة ٦ -** اذا خلا محل عضو بالوفاة او الاستقالة او بفقد أى شرط من شروط العضوية تعين مصلحة الصناعة من يحل محله . وتنتهى مدة عضويته فى اللجنة بانتهاء مدة سلفه .

### نظام التعامل

**مادة ٧ -** كل صفقة تعقد فى السوق تكون خاضعة لاحكام هذا القرار .

**مادة ٨ -** لا يجوز التعامل فى السوق الا فى بضاعة حاضرة وبين الاشخاص الذين سددوا الاشتراك السنوى المقرر للسوق .

**مادة ٩ -** لا يجوز التعامل فى السوق فى غير الجلود المختومة بختم المجزر الدال على الدرجة التى تقررت للجلد او الجلود التى تقوم ادارة السوق بفرزها وختمها .

**مادة ١٠ -** على البائعين عرض بضائعهم بالسوق طبقا للنظام الذى تقرره لجنة السوق .

وتكون عمليات البيع والشراء فى البضاعة المعروضة بالممارسة أو المزاد طبقا لرغبة البائع .

**مادة ١١ -** يجب أن تكون جميع عمليات البيع والشراء داخل السوق بالوحدات المقررة بمجرد اعلانها بالسوق .

ويجب على كل حال أن يكون التعامل فى جميع أنواع الجلود بالوزن .

ويجوز لمراقب مصلحة الصناعة بالنسبة لنوع أو أكثر من الجلود اباحة التعامل بالقطعة .

**مادة ١٢ -** لا يسمح لاحد غير الوزانين المعينين من قبل مصلحة الصناعة باجراء أية عملية وزن داخل السوق وتكون عمليات الوزن بواسطتهم .

وتقيد عمليات الوزن بترتيب اجرائها فى دفتر خاص يكون شاملا البيانات الآتية :

١ - اسم البائع .

٢ - اسم المشتري .

٣ - نوع الجلد ودرجته ومقدار وزنه وثمانه .

٤ - تاريخ البيع .

٥ - الرسم المتحصل وتوقيع الوزان .

وتعطى قسيمة من الدفتر المذكور للمشتري وأخرى للبائع .

**مادة ١٣ -** تحصل على عمليات الوزن الرسوم الآتية :

مليم

٢ عن الجلد الواحد من جلود الضأن .

٥ عن الجلد الواحد من جلود اللباني .

١٠ عن الجلد الواحد من جلود الثيران أو البقر أو الجاموس أو الجمال .

**مادة ١٤ -** تقيد عمليات السوق فى جدول خاص وتعلق فى مكان ظاهر فى السوق .

وتذيع مصلحة الصناعة فى نفس اليوم التسعيرة الرسمية .

### التحكيم

**مادة ١٥ -** يكون الفصل في جميع المنازعات بين المتعاملين في السوق بالنسبة للأعمال التي يجرونها أو العقود التي تتم فيها بطريق التحكيم طبقاً للقواعد المقررة في هذا القرار إذا اتفق على ذلك أصحاب الشأن .

ويكتب الاتفاق على استمارة خاصة طبقاً للأنموذج الذي تعده مصلحة الصناعة .

**مادة ١٦ -** تمد لجنة السوق سنوياً قائمة بعشرة من المحكمين تختارهم من الأشخاص الذين دفعوا قيمة الاشتراك السنوى في السوق .

وتفصل في المنازعات التي تطرح على التحكيم لجنة تشكل من ثلاثة من المحكمين الواردة أسماؤهم بقائمة المحكمين يختار كل من الطرفين المتنازعين واحداً منهم والثالث يختاره مفتش السوق .

**مادة ١٧ -** على من له مصلحة في التحكيم أن يقدم اخطاراً لمفتش السوق مبيناً به أوجه الخلاف واسم العضو الذي يختاره في لجنة التحكيم ، وعلى مفتش السوق بمجرد وصول هذا الاخطار اليه أن يبلغه الى المدعى عليه الذي يجب عليه في الحال أن يشرح كتابة وجهة نظره فيما يختص بطلبات المدعى ويبين عند اللزوم طلباته قبل المدعى ويعين العضو الذي يختاره في لجنة التحكيم .

بمجرد وصول اجابة المدعى عليه يختار مفتش السوق العضو الثالث في لجنة التحكيم ويدعو اللجنة للاجتماع في اليوم التالي للفصل في النزاع ويكون ذلك بطلب كتابي شامل لبيان أوجه الخلاف .

**مادة ١٨ -** يشترط لعرض النزاع على المحكمين أن يكون الخلاف قد قام بسبب عمليات فعلية أجريت في السوق .

**مادة ١٩ -** المحكمون غير مقيدون بالاجراءات والقواعد القانونية فيما عدا ما هو منصوص عنه في القرار وعليهم دائماً مراعاة العرف التجارى .

**مادة ٢٠ -** على لجنة التحكيم أن تصدر قرارها على وجه الاستعجال بعد سماع أقوال الطرفين .

**مادة ٢١ -** قرار لجنة التحكيم نهائى وعلى الطرفين المتنازعين تنفيذه بمجرد اعلانها به .

**مادة ٢٢ -** يسقط الحق في التحكيم اذا مضت ٤٨ ساعة من وقت حصول الخلاف دون أن يخطر أحد الطرفين مفتش السوق بأوجه الخلاف مع طلب التحكيم .

**مادة ٢٣ -** يقوم المحكمون بوظيفة التحكيم دون مقابل .

**مادة ٢٤ -** على مراقب مصلحة الصناعة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

**قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٤٧**

**بشأن أسواق الجملة للخضر والفاكهة بمحافظة القاهرة (١)**

**وزير التجارة والصناعة ( بالنيابة )**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم تجارة الجملة للحاصلات الزراعية ،

وعلى القرار الوزارى الصادر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣١ بشأن سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة القاهرة ،

وعلى القرار الوزارى الصادر فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠ بشأن التعامل بالجملة فى الخضر والفاكهة فى محافظة القاهرة ،

وعلى ما ارتأته الجمعية العمومية لمجلس الدولة .

### قرر :

**مادة ١ -** خصص للتعامل بالجملة فى الخضر والفاكهة بمحافظة القاهرة سوقاً روض الفرج وأثر النبی المبينة حدودهما على الخرائط المرافقة لهذا القرار .

## احكام خاصة

### بالادارة ونظام التعامل

**مادة ٢ -** يدير السوق أحد موظفي مصلحة التجارة ويسمى مفتش السوق ويماونه نائب ومساعدون وملاحظون .

**مادة ٣ -** تشكل بالسوق لجنتان لجنة الخضر ولجنة الفاكهة .

**مادة ٤ -** تتألف لجنة الخضر على الوجه الآتى :

مدير ادارة السواحل والاسواق أو من يقوم مقامه رئيسا

أحد مفتشى ادارة السواحل والاسواق  
مفتش السوق أو من يقوم مقامه  
أربعة تختارهم مصلحة التجارة سنويا من بين الأشخاص الواردة أسماؤهم بقائمة تعدها المصلحة لهذا الغرض ويكون اثنان منهم من منتجى الخضر واثنان من المشتغلين بتجارته

**مادة ٥ -** تتألف لجنة الفاكهة على الوجه الآتى :

مدير ادارة السواحل والاسواق أو من يقوم مقامه رئيسا

أحد مفتشى ادارة السواحل والاسواق  
مفتش السوق أو من يقوم مقامه  
أربعة تختارهم مصلحة التجارة سنويا من بين الأشخاص الواردة أسماؤهم بقائمة تعدها المصلحة لهذا الغرض ويكون اثنان منهم من منتجى الفاكهة واثنان من المشتغلين بتجارته

**مادة ٦ -** تشتمل كل قائمة من القائمتين الوارد ذكرهما فى المادتين السابقتين على أسماء عشرة من منتجى الخضر والمتجرين فيه أو من

منتجى الفاكهة والمتجرين فيها بحسب الأحوال ، ويكون نصفهم من المنتجين والنصف الآخر من التجار .

وتعد كل قائمة فى الأسبوع الأول من شهر يناير من كل سنة وتعتمد منا .

**مادة ٧ -** يكون من اختصاص لجنة الخضر فيما يتعلق بأصناف الخضر ولجنة الفاكهة فيما يتعلق بأصناف الفاكهة ما يأتى :

(أولا) تقرير أنواع العبوات وأشكالها ومقاساتها .

(ثانيا) تعيين وحدات التعامل

(ثالثا) تعيين فئات العمولة على عمليات البيع والشراء .

(رابعا) وضع المواصفات لتعبئة الطرود ، وتعيين رتب لكل صنف من أصناف الخضر والفاكهة .

(خامسا) الموضوعات التى تحيلها اليها ادارة السوق لدراستها وايداء الرأى فيها ولا يكون اجتماع كل من اللجنتين صحيحا الا اذا حضره أربعة أعضاء على الأقل ولا تكون قراراتهما نافذة الا بعد تصديق مدير عام مصلحة التجارة عليها .

**مادة ٨ -** تنتخب كل من اللجنتين السالف ذكرهما اثنين من الأشخاص المدرجة أسماؤهم فى القائمة أحدهما من المنتجين والثانى من التجار لتتكون منهما ومن مفتش السوق أو نائبه لجنة تحكيم للنظر فى المنازعات التى يتفق أصحاب الشأن على طرحها عليها للفصل فيها بصفتهم محكمين مفوضين فى الصلح ، وتكون رئاسة اللجنة لمفتش السوق أو نائبه .

**مادة ٩ -** على من يشغلون أماكن فى السوق أن يمسكوا دفاتر تقيد بها يوميا جميع عمليات البيع والشراء التى يقومون بها . ويجب أن تكون هذه الدفاتر وفق الانموذج المرافق لهذا القرار ومختومة بخاتم ادارة السوق .

**مادة ١٠ -** تكون جميع عمليات البيع والشراء فى البضاعة المعروضة بالممارسة أو بالمزاد العلنى طبقا لرغبة البائع .

**مادة ١١ -** يجب أن تكون جميع عمليات البيع



والشراء داخل السوق بالوحدات المقررة بمجرد اعلانها بالسوق .

ويجب على كل حال أن يكون التعامل في جميع الاصناف بالوزن وللمدير عام مصلحة التجارة اذا اقتضى الأمر أن يقرر التعامل في بعض الاصناف بالعدد .

**مادة ١٢ -** لا يسمح لأحد غير الوزانين المعينين من قبل مصلحة التجارة بمباشرة أية عملية وزن داخل السوق وتكون عمليات الوزن بواسطة موازين المصلحة .

**مادة ١٣ (١) -** تحدد رسوم الوزن ليلا ونهارا ، في سوق الجملة للخضر والفاكهة بروض الفرج وأثر النبی عن وحدة التعامل في الخضر والفاكهة كما يلي :

١٠ مليمات عن كل وحدة وزن وزن ٤٥ كيلو جرام أو كسورها .

**مادة ١٤ (٢) -** يستمر العمل بإدارة سوق الجملة للخضر والفاكهة بروض الفرج وأثر النبی وأبواب الدخول والخروج طوال ال ٢٤ ساعة يوميا .

### احكام خاصة

#### بشغل أماكن السوق

**مادة ١٥ -** لمنتجات الخضر والفاكهة وللمتجرين فيها بالجملة أن يشغلوا أماكن في السوق وعليهم أن يحصلوا على ترخيص في ذلك من مصلحة التجارة ويجب حفظ الرخصة في المكان المرخص في شغله ويجوز للمرخص له في حالة فقد ترخيصه أو تلفه الحصول على صورة منه في مقابل دفع مائة ملیم .

والرخص التي تمنح شخصية ولا يجوز النزول عنها بأية طريقة والا أصبحت لاغية .

**مادة ١٦ (٣) -** مدة الرخصة سنة قابلة للتجديد ويقدم طلب تجديدها لإدارة السوق قبل انتهائها بشهر على الأقل وذلك على النموذج المعد لذلك في هذه الإدارة .

**مادة ١٧ (٤) -** يؤخذ مقدما اجر شغل الأماكن والمساحات عن كل ثلاثة اشهر تبدأ في أول يناير، أبريل ، يوليو ، وأكتوبر من كل عام بواقع مائة ملیم شهريا للمتر المربع الواحد وذلك علاوة على تأمين مواز لاجرة شغلها لمدة شهر ويجب أن يكون اداء الاجر والتأمين مصاحب لطلب الترخيص أو التجديد ولا يجوز في أية حالة استرداد الاجر أو التأمين كله أو بعضه الا في حالة رفض الطلب .

**مادة ١٨ -** لا يجوز استعمال الأماكن المرخص في شغلها الا لعرض الخضر والفاكهة للبيع .

**مادة ١٩ -** لا يسمح لأصحاب الرخص باستخدام دلائل أو خفراء أو خدم أو عمال غير حاصلين على إذن من مصلحة التجارة ويجوز اخراج من لم يكن حاصلًا منهم على هذا الإذن .

وذلك مع عدم الاخلال بإقامة دعوى المخالفة على أصحاب الرخص الشاغلين لأماكن في السوق .

**مادة ٢٠ -** على من يشغلون أماكن في السوق أن ينفذوا الشروط والتعليمات التي تضمنها مصلحة التجارة وتدون بالرخصة .

#### احكام خاصة بالصحة العمومية

**مادة ٢١ -** على أصحاب الرخص اتباع ما تقرره مصلحة التجارة والسلطة الصحية المختصة من تدابير لتصريف الفضلات ونظافة السوق .

**مادة ٢٢ -** لا يجوز تنظيف الخضر والفاكهة داخل السوق الا في الأماكن التي تخصص لذلك وطبقا لما يقرر من اشتراطات .

**مادة ٢٣ -** يفتش على السوق من الناحية الصحية الموظف الصحي الذي تعينه السلطة

(٢٠١) معدلة بقرار وزير التموين رقم ٨١ لسنة ١٩٧١ الوقائع المصرية - العدد ٤٦ تابع في ١٩٧١/٣/١

(٣) معدلة بالقرار رقم ٩٠ لسنة ٦٨ الوقائع المصرية - العدد ١٦٧ في ١٩٦٨/٧/٢٧ .

(٤) معدلة بالقرار رقم ٩٠ لسنة ٦٨ المشار اليه .

الصحية المختصة ويدون ما يترأى له من ملاحظات في دفتر خاص بمكتب السوق ويكون القيد فيه من أصل وصورتين تسلم احدهما لمفتش السوق وترسل الثانية الى السلطة الصحية المختصة ويبقى الاصل في الدفتر .

وعلى مفتش السوق أن يقوم بتنفيذ ما يشير به الموظف الصحي من اجراءات .

**مادة ٢٤ -** يحظر على أى شخص مريض بمرض معد دخول السوق .

### أحكام خاصة بالضبط

**مادة ٢٥ -** لا يجوز لأصحاب الرخص أن يشغلوا طرقات السوق أو ممراته ويجب أن يكون تفريغ الخضر والفاكهة وشحنها داخل السوق فى أقل وقت ممكن .

ولا يجوز وقوف السيارات أو العربات أو الدواب بجميع أنواعها الا الوقت الضرورى للشحن والتفريغ .

ويجوز عند الاقتضاء اخراج السيارات والعربات والدواب من السوق وذلك مع عدم الاخلال باقامة دعوى المخالفة .

**مادة ٢٦ -** لا يسمح بمزاولة حرفة الشىالة داخل السوق الا للشىالين الحاصلين على رخصة من السلطة المختصة وعلى اذن من مدير عام مصلحة التجارة وتعين المصلحة الاجور التى تدفع الى الشىالين ويلصق الاعلان عنها داخل السوق .

**مادة ٢٧ -** لا يجوز للمتعاملين فى السوق المبيت فيه ويكون دخولهم اليه وبقاؤهم فيه فى المواعيد التى تعينها ادارة السوق ويجوز للخبراء وحدهم المبيت فى السوق .

**مادة ٢٨ -** لا يجوز ابقاء نار داخل السوق لأى غرض من الأغراض كما لا يجوز اقامة مقاه خاصة داخل الأماكن المرخص فى شغلها .

أما وسائل انضاج الفاكهة فيقررها مدير عام مصلحة التجارة .

**مادة ٢٩ -** يجوز لمصلحة التجارة الغاء الاذن المنصوص عليه فى المادتين ١٩ و ٢٦ لمن يرتكب أكثر من مخالفة واحدة لأحكام هذه اللائحة .

**مادة ٣٠ -** يلغى القراران الصادران فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣١ بشأن سوق الجملة للخضر والفاكهة وفى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠ بشأن التعامل بالجملة فى الخضر والفاكهة فى محافظة القاهرة .

**مادة ٣١ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

**قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٤٧ بإنشاء سوق التجارة للحبوب بساحل الجيزة (١)**

### وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم تجارة الجملة للحاصلات الزراعية،

وعلى القرار الوزارى الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٩٤٥ بتحديد ساحل الجيزة .

وعلى القرار الوزارى الصادر فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بتعيين مناطق لرسو المراكب داخل حدود ساحل الجيزة ، ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٤٧ بسريان أحكام القانون الخاص بتنظيم تجارة الجملة للحاصلات الزراعية على مدينة الجيزة ،

وعلى ما ارتأته الجمعية العمومية لمجلس الدولة ،

### قرر :

**مادة ١ -** ينشأ بساحل الجيزة سوق لتجارة الحبوب المبينة بالجدول الملحق بهذا القرار .

**مادة ٢ -** يدير السوق أحد موظفى مصلحة التجارة ويسمى مفتش السوق ويعاونه مستخدمون تعينهم المصلحة المذكورة .

وتكون للسوق جمعية عامة ولجنة .

### الجمعية العامة

**مادة ٣ -** تتألف الجمعية العامة من الاشخاص المقيدة أسمائهم بقائمة السوق .



**مادة ٤ -** على من يرغب فى قيد اسمه بقائمة السوق أن يقدم طلبا بالكتابة الى لجنة السوق .

ويشترط فى من يقيد اسمه بالقائمة ما يأتى :

١ - أن يكون من المنتجين للحبوب المبينة بالجدول الملحق بهذا القرار أو مشتقاتها أو من المتعاملين فى هذه الحاصلات أو مشتقاتها سواء أكان ذلك بالتجارة أم بالصناعة أم بأى نوع آخر من أنواع التعامل المالى فيها .

٢ - ألا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة ميلادية وأن يكون ذا اهلية .

٣ - ألا يكون قد أشهر افلاسه فى مصر أو فى الخارج الا اذا كان قد رد اليه اعتباره .

٤ - أن يكون قد دفع الاشتراك السنوى الذى تعينه مصلحة التجارة .

**مادة ٥ -** يحصل القيد بقائمة السوق بناء على قرار تصدره لجنة السوق ولا يجوز رفض طلب القيد الا بسبب عدم توافر أحد الشروط المبينة بالمادة السابقة .

**مادة ٦ -** يجوز أن يقيد بقائمة السوق الشركات التجارية التى تنطبق عليها الشروط المبينة فى البند «١» من المادة الرابعة . وعلى الشركة التى تطلب القيد فى القائمة أن تقدم مع الطلب صورة مطابقة لأصل عقد تأسيسها أو نظامها كما يجب عليها أن تعرض فوراً على لجنة السوق كل تعديل يطرأ عليها .

ويمثل الشركة من تعينه لذلك ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة بالبندين ٢ و ٣ من المادة الرابعة .

**مادة ٧ -** كل من فقد شرطاً من الشروط المبينة بالمادة الرابعة أو تأخر فى دفع قيمة الاشتراك السنوى يشطب اسمه من القائمة بقرار تصدره لجنة السوق .

ويجوز لمن صدر قرار بشطب اسمه ان يتظلم لمدير عام مصلحة التجارة فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وتفصل نهائياً فى التظلم

لجنة تشكل من مدير عام مصلحة التجارة رئيساً ومدير ادارة السواحل والأسواق ومفتش السوق عضوين وذلك بعد سماع أقوال صاحب الشأن ورئيس لجنة السوق .

**مادة ٨ -** يجتمع الاشخاص المدرجة أسماؤهم فى قائمة السوق بناء على دعوة مفتش السوق فى الأسبوع الاخير من شهر مارس من كل سنة وتكون الدعوة بلصق اعلان عنها فى مكان ظاهر بالسوق قبل اليوم المعين للاجتماع بثلاثين يوماً على الأقل وبكتاب يرسل الى كل من المدرجة أسماؤهم بالقائمة قبل ميعاد الاجتماع بثمانية أيام على الأقل ويرفق بهذا الكتاب صورة من جدول الاعمال .

**مادة ٩ -** على مفتش السوق أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد كلما طلب ذلك ثلث الأعضاء أو بناء على طلب لجنة السوق .

وتراعى فى شأن هذه الدعوة الاجراءات والمواعيد المبينة فى المادة السابقة .

ويجوز تقصير المواعيد فى الأحوال المستعجلة .

**مادة ١٠ -** لا تكون مداولات الجمعية العامة صحيحة الا اذا حضرها ثلث الاعضاء على الأقل واذا لم يتكامل فى الاجتماع الاول العدد القانونى تدعى الجمعية للاجتماع مرة ثانية ، ولا يجوز أن يعقد الاجتماع الثانى الا بعد ثمانية أيام من الاجتماع الاول وتكون مداولات الجمعية صحيحة أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين .

**مادة ١١ -** تصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وتبلغ مداولات الجمعية الى مصلحة التجارة فى ميعاد لا يجاوز ٤٨ ساعة من وقت انتهاء الانعقاد .

**مادة ١٢ -** تختص الجمعية العامة بانتخاب لجنة السوق . ولها ابداء الرغبات والاقتراحات ذات الصبغة العامة التى ترمى الى تنظيم تجارة الحبوب وخاصة اصلاح نظام التعامل فى السوق ، كما تبدى رأيها فيما تعرضه عليها لجنة السوق أو مصلحة التجارة من المسائل المتعلقة بذلك .



## لجنة السوق

**مادة ١٣ -** تشكل للسوق لجنة من خمسة عشر عضوا يختارون من بين الاشخاص المقيمة أسماؤهم بقائمة السوق على الوجه الآتى :

خمسة تمينهم مصلحة التجارة منهم اثنان من ممثلى الشركات وثلاثة من المنتخبين ، والعشرة الباقون تختارهم الجمعية العامة بالطريقة المبينة بالمادة ١٦ .

ويجوز عند الاقتضاء اختيار الأعضاء المعينين من غير المقيدين بقائمة السوق .

**مادة ١٤ -** تختص لجنة السوق بما يأتى :

١ - تقرير نظام عرض عينات البضاعة .

٢ - تعيين الاساس الذى تتم عليه العمليات بالسوق بالنسبة الى نوع كل صنف ودرجته ومعدل نظافته .

٣ - بيان فئات العملة وغيرها .

٤ - تعيين مواعيد فتح السوق واقفالها .

٥ - وضع القواعد الخاصة بتحديد فروق الاثمان التى تستحق لوجود خلاف عند التحكيم .

٦ - ابداء الرغبات والاقتراحات الخاصة بحماية محاصيل الغلال والصناعات المتصلة بها وتنظيم الاتجار فيها واقتراح التدابير الكفيلة باصلاح نظام التعامل فى السوق .

٧ - القيام بالاختصاصات الأخرى الواردة بهذا القرار .

ولمفتشى السوق حق الاعتراض على جميع قرارات اللجنة التى يراها مخالفة لاحكام هذا القرار أو لاحكام القوانين واللوائح المعمول بها ويترتب على الاعتراض وقف تنفيذ القرار . وعلى المفتش أن يرفع الأمر فوراً الى مصلحة التجارة التى تأمر بالموافقة على القرار محل الاعتراض أو بالغاء .

**مادة ١٥ -** يشترط فى عضو لجنة السوق ما يأتى :

١ - أن يكون اسمه مدرجا بقائمة السوق .

٢ - ألا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ميلادية .

٣ - أن يكون مقيماً فى الجيزة أو فى القاهرة .

٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى مصر أو فى الخارج بعقوبة ما لجناية أو بالحبس لسرقه أو افلاس أو نصب أو خيانة امانة أو تزوير .

٥ - أن يكون قد باشر لمدة سنتين متتاليتين زراعة احدى الحاصلات الداخلية فى اعمال السوق أو زاول تجارة أو صناعة احدى الحاصلات أو مشتقاتها .

**مادة ١٦ -** يكون اختيار الأعضاء المنتخبين للجنة السوق بالطريقة الآتية :

١ - يعد مفتش السوق فى الاسبوع الاول من شهر فبراير من كل سنة كشفاً بأسماء من يتقدمون للترشيح ممن تتسوافر فيهم الشروط الواردة فى المادة السابقة .

٢ - يرفق كشف المرشحين بكتاب الدعوة الذى يرسله مفتش السوق للاجتماع السنوى للجمعية العامة .

٣ - ينتخب كل من أعضاء الجمعية العامة فى اجتماعها السنوى العشرة الذين يختارهم من كشف المرشحين .

٤ - يجرى الانتخاب بحضور مفتش السوق وتناط ادارته بلجنة مكونة من رئيس لجنة السوق ومن اثنين تنتخبهما الجمعية العامة وتختار لجنة الانتخاب من بين أعضائها سكرتيراً يقوم بتحرير محضر الانتخاب .

٥ - يعلن رئيس لجنة السوق نتيجة الانتخاب بمجرد الانتهاء من فرز الاصوات ويرسل محضر الانتخاب الى مصلحة التجارة فى ميعاد لا يجاوز ٢٤ ساعة من وقت اتمام عملية الانتخاب للتصديق عليه .

وللمصلحة الحق فى الغاء الانتخابات أو بعضها اذا ظهر فيها خلل جسيم .

٦ - اذا لم يتقدم للترشيح لعضوية لجنة السوق أكثر من العدد المطلوب انتخابه اعتبر هؤلاء المرشحون عند انقضاء ميعاد الترشيح

أعضاء فى لجنة السوق دون حاجة الى اجراء انتخاب بالنسبة اليهم .

**مادة ١٧ -** مدة عضوية لجنة السوق سنة واحدة وتجوز اعادة انتخاب الأعضاء واذا خلا محل عضو أثناء السنة عينت اللجنة المذكورة أو مصلحة التجارة بحسب الأحوال من يحل محله ممن تتوافر فيهم شروط العضوية على أن تنتهى مدة عضوية من يعين بهذه الكيفية بانتهاء مدة سلفه .

**مادة ١٨ -** تنتخب لجنة السوق فى أول انعقاد لها رئيسا ووكيلا .

ويقوم بأعمال السكرتيرية من تعينه مصلحة التجارة لهذا الغرض من بين موظفى السوق .

**مادة ١٩ -** يختص رئيس لجنة السوق بما يأتى :

١ - رئاسة اجتماعات اللجنة والجمعية العامة .

٢ - تبليغ مفتش السوق ما تصدره لجنة السوق والجمعية العامة من قرارات وكذلك ما يصل الى علمه أو الى علم اللجنة من الجرائم التى ترتكب فى السوق أو المخالفات التى تقع ضد نظامها المقرر أو الأمور التى تعد اخلافا بأداب السلوك .

وعند غياب الرئيس يقوم الوكيل مقامه فى جميع اختصاصاته .

**مادة ٢٠ -** يقوم السكرتير الموظف بتحرير محاضر جلسات لجنة السوق والجمعية العامة ويوقعها مع الرئيس ويشرف على تنفيذ قرارات اللجنة والجمعية العامة ويتولى حفظ الاوراق والمستندات الخاصة باللجنة والجمعية العامة .

**مادة ٢١ -** تجتمع اللجنة كل أسبوعين مرة على الأقل ويكون اجتماعها بدعوة من رئيسها ويبلغ مفتش السوق بموعد الاجتماع .

ويجب على الرئيس دعوة اللجنة الى الاجتماع كلما طلب ذلك كتابة ثلاثة من أعضائها أو مفتش السوق ولا تكون مداولات اللجنة صحيحة الا اذا حضر الاجتماع ثمانية أعضاء على الأقل . واذا لم يحضر الاجتماع الأول العدد القانونى تدعى

اللجنة الى الاجتماع مرة ثانية بعد يومين على الأقل وأسبوع على الاكثر من تاريخ الاجتماع الأول وتكون مداولاتها صحيحة اذا حضر الاجتماع الثانى خمسة أعضاء وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وفى حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ولمفتش السوق حضور اجتماعات اللجنة ولا يكون له فى المداولات صوت معدود .

**مادة ٢٢ -** كل عضو يتخلف عن الحضور أربع مرات متتالية بغير عذر مقبول يعتبر مستقيلا وعلى الرئيس ابلاغه ذلك .

### نظام التعامل

**مادة ٢٣ -** لا يجوز التعامل فى السوق الا فى بضاعة حاضرة وبين الأشخاص المدرجة أسماؤهم بقائمة السوق . ولا يجوز التعامل بغير الوزن على موازين الحكومة وبواسطة عمالها .

**مادة ٢٤ -** على البائعين عرض عينات بضائعهم بالسوق طبقا للنظام الذى تقرره لجنة السوق .

ويحصل الاتفاق على السعر بمراعاة النوع والدرجة ومعدل النظافة للعينات المعروضة .

**مادة ٢٥ -** يجرى الشراء على أساس عينة من البضاعة المباعة يستخرجها المشتري أو عماله ويحضرونها الى السوق ومتى تطابقت تلك العينة والعينة المعروضة يتم الاتفاق بين البائع والمشتري .

**مادة ٢٦ -** عند اتمام الاتفاق طبقا لما ورد بالمادة السابقة يحرر الطرفان عقدا بالصفحة التى تم عليها الاتفاق وذلك على أنموذج خاص تعده مصلحة التجارة ويكون شاملا لشروط تسليم البضاعة وميعاد دفع الثمن ويذكر به رقم المركب والمكان الذى به البضاعة .

**مادة ٢٧ -** تقسم عينة المشتري المستخرجة من البضاعة التى حصل التبايع عليها الى قسمين يوضع كل منهما فى حرز خاص تقرر نوعه لجنة السوق ويضع عليها كل من البائع والمشتري خاتمه ويبين عليهما رقم العقد وتاريخه ونوع البضاعة المباعة ودرجتها ومعدل نظافتها ويحفظ الحزان لدى مفتش السوق .

**مادة ٢٨ -** يجرى تسليم البضاعة في المنطقتين المحددتين بالبندين ٤ و ٢ من المادة الأولى من القرار الصادر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بتعيين مناطق لرسو المراكب داخل حدود ساحل الجيزة .

**مادة ٢٩ -** اذا كان آخر يوم معين لتسليم البضاعة يوم عطلة مقررة في السوق يحصل التسليم في اليوم اللاحق لذلك اليوم .

**مادة ٣٠ -** يعتبر وزن الاردب من كل صنف من الأصناف المتعامل فيها داخل السوق كما يأتي :

الصنف	وزن الأردب بالكيلو جرام
القمح	١٥٠
الفول الصحيح	١٥٥
الفول المجروش	١٤٤
الفول السوداني	٧٥
العدس الصحيح	١٦٠
العدس المجروش	١٤٨
قشر العدس	٢٣٥
الشعير	١٢٠
البرسيم	١٥٧
بذرة الكتان	١٢٢
القرطم	١١٣
الفريك	١٤٠
التبن (الحمل)	٢٥٠
الذرة الشامى	١٤٠
الذرة الرفيعة العويجة	١٤٠
الذرة الشامى (القوالح)	١٩٠
الحلبة	١٥٥
الترمس	١٥٠
الأرز الشعير	١٩٤
السمسم	١٢٠

**مادة ٣١ -** الحد الأدنى للتعامل في كل صنف من أصناف الحبوب هو الآتى :

الصنف	الحد الأدنى أردب
القمح	٥
الفول الصحيح	٥
الفول المجروش	١
الفول السوداني	٥
العدس الصحيح	٥
العدس المجروش	١
قشر العدس	٥
الشعير	٥
البرسيم	١
بذرة الكتان	١
القرطم	١
التبن (بالحمل)	١٠
الذرة الشامى ناب الجمل	٥
الذرة الشامى المبرومة	١
الذرة الشامى (بالقوالح)	٥
الذرة الرفيعة العويجة	٥
الحلبة	٢
الترمس	١
الأرز الشعير	٥
السمسم	١
الفريك	١

**مادة ٣٢ -** تقيد عمليات السوق في جدول خاص يلصق في مكان ظاهر بالسوق .

**مادة ٣٣ -** تعلن مصلحة التجارة في ذات اليوم التسعيرة الرسمية للأصناف المتعامل فيها في السوق .



### التحكيم

**مادة ٣٤ -** يكون الفصل في جميع المنازعات التي تقع بين المتعاملين في السوق بالنسبة الى الاعمال التي يجرونها أو العقود التي تتم فيها بطريق التحكيم طبقا للقواعد المبينة في هذا القرار متى اتفق على ذلك أصحاب الشأن ويحرر الاتفاق على أنموذج خاص تعده مصلحة التجارة .

**مادة ٣٥ -** تشكل سنويا من أعضاء لجنة السوق أربع لجان للتحكيم يتناوب كل منها العمل أسبوعا واحدا للفصل فيما يقع من خلاف خلال ذلك الأسبوع .

وتتألف كل لجنة من ثلاثة أعضاء بطريق الانتخاب ويكون الأعضاء الثلاثة الباقيون من لجنة السوق أعضاء احتياطيين للحلول محل أعضاء اللجان الذين يمنعهم مانع من القيام بالتحكيم .

**مادة ٣٦ -** لمن له مصلحة في التحكيم أن يقدم بلاغا لمفتش السوق مبينة به أوجه الخلاف وعلى مفتش السوق بمجرد وصول هذا البلاغ اليه أن يرسله الى رئيس لجنة السوق .

**مادة ٣٧ -** على رئيس لجنة السوق دعوة أعضاء لجنة التحكيم المختصة للفصل في النزاع ويجب أن يتنحى من يكون ذا شأن في النزاع من أعضاء اللجنة .

وتكون الدعوة بطلب مكتوب شامل لبيان أوجه الخلاف .

ويبلغ هذا الطلب الى الخصم الذي يجب عليه في الحال أن يشرح كتابة وجهة نظره في النزاع ويبين عند الاقتضاء طلباته قبل خصمه .

**مادة ٣٨ -** يشترط لعرض النزاع على المحكمين أن يكون الخلاف قد قام بسبب عمليات فعلية ( بيع أو شراء أو تسليم أو تسلم ) أجريت في السوق .

**مادة ٣٩ -** إذا كان التسليم في ساحل آخر غير الذي حصل فيه البيع فعند وقوع الخلاف تفصل فيه لجنة التحكيم بالسوق الذي يحصل فيه التسليم .

**مادة ٤٠ -** لا يتقيد المحكمون بالاجراءات والقواعد القانونية فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القرار وعليهم دائما مراعاة العرف التجاري .

**مادة ٤١ -** على لجنة التحكيم أن تصدر قرارها على وجه الاستعجال بعد سماع أقوال الطرفين .

**مادة ٤٢ -** تفصل لجنة التحكيم في مطابقة البضاعة للعين مع عدم التقيد بالبيانات الموضوعة على الحرز المحفوظة به .

ويراعى في المضاهاة ما يأتي :

أولا - وجود التطابق في النوع .

ثانيا - وجود التطابق في الدرجة .

ثالثا - وجود التطابق في معدل النظافة .

**مادة ٤٣ -** تراعى اللجنة في اصدار قراراتها القواعد الآتية :

أولا - اذا وجد الخلاف في معدل النظافة كان للمشتري الحق في انقاص الثمن بمقدار نقص معدل النظافة مضافا اليه تكاليف التنظيف طبقا للتعريف التي تضعها لجنة السوق .

ثانيا - اذا ظهر الخلاف في النوع أو في الدرجة كان للبائع حق توريد كمية من النوع والدرجة المتفق عليهما تعادل الكمية المرفوضة في ميعاد لا يتجاوز ٢٤ ساعة من وقت ظهور الخلاف أو من تاريخ صدور قرار لجنة التحكيم بحسب الاحوال والا كان ملزما بالفرق الذي تحدده لجنة التحكيم طبقا للقواعد التي تضعها لجنة السوق وتقرها مصلحة التجارة .

ثالثا - في حالة رفض المشتري استلام البضاعة أو تأخره عن تسلمها في الميعاد المحدد رغم مطابقتها للعين يلزم بالفرق الذي تعينه لجنة التحكيم طبقا للقواعد التي تضعها لجنة السوق وتقرها مصلحة التجارة .

**مادة ٤٤ -** قرار لجنة التحكيم نهائي . وعلى الطرفين المتنازعين تنفيذه بمجرد اعلانها به .

**مادة ٤٥ -** يسقط الحق في التحكيم اذا مضت مدة ٤٨ ساعة من وقت حصول الخلاف دون أن يبلغ أحد الطرفين مفتش السوق وجه الخلاف وطلب التحكيم .

**مادة ٤٦ -** يقوم المحكمون بوظيفة التحكيم بغير مقابل .

### التأديب

**مادة ٤٧ -** يشكل مجلس تأديب للنظر فيما يأتى :

١ - المخالفات للنظام المقرر بالسوق أو لقرارات لجان السوق أو لجان التحكيم .

٢ - المسائل التى لها مساس بحسن سير العمل فى السوق أو التى تعتبر اخلاصا بآداب السلوك أو الشرف .

٣ - الشكاوى التى تقدم ضد المتعاملين فى السوق .

**مادة ٤٨ -** يشكل مجلس التأديب من رئيس لجنة السوق وله الرئاسة وستة أعضاء تختار لجنة السوق فى أول انعقاد لها أربعة منهم من بين أعضائها المنتخبين وتعين مصلحة التجارة الاثنين الباقين من بين الاعضاء المعينين .

**مادة ٤٩ -** يجتمع مجلس التأديب بناء على طلب رئيس لجنة السوق أو مفتشه .

**قرار وزارى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٠**

**بشان التعامل فى الارز بمدينة رشيد (١)**

**وزير التجارة والصناعة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة .

وعلى القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم سوق الارز بمدينة رشيد المعدل بالقرارين رقمى ١٤٣ لسنة ١٩٤١ و ٣٣٥ لسنة ١٩٤٣ ،

وبعد اخذ رأى وزارتى الداخلية والصحة العمومية ،

وبعد الاطلاع على ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة ،

### قـسـر

**مادة ١ -** تسرى أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ فيما يختص بتجارة الارز على مدينة رشيد

ويخصص للتعامل فيها سوق الارز المبين باللون الاحمر على الخريطة المرافقة لهذا القرار .

**مادة ٢ -** يستمر العمل فى هذه السوق بأحكام القرار المشار اليه .

**مادة ٣ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ١٠ رجب سنة ١٣٦٩ ( ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٠ )

**قرار وزارى رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٠**

**بشان التعامل فى الحبوب بمدينة الجيزة (٢)**

**وزير التجارة والصناعة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ،

وعلى القرار رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٤٧ بإنشاء سوق لتجارة الحبوب بساحل الجيزة ،

وبعد اخذ رأى وزارتى الداخلية والصحة العمومية ،

وبعد الاطلاع على ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة ،

### قـسـر

**مادة ١ -** تسرى أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ فيما يتعلق بتجارة الحبوب على مدينة الجيزة ويخصص للتعامل فيها سوق الحبوب بساحل الجيزة المبين باللون الاحمر على الخريطة المرافقة لهذا القرار .

**مادة ٢ -** يستمر العمل فى هذه السوق بأحكام القرار المشار اليه .

**مادة ٣ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ١٠ رجب سنة ١٣٦٩ ( ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٠ )

**قرار وزارى رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٠  
بشأن التعامل بالجملة فى الحبوب  
بمحافظة القاهرة والاسكندرية (١)**

**وزير التجارة والصناعة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩  
بتنظيم تجارة الجملة ،

وعلى القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٢ بانشاء  
سوق لتجارة الحبوب بكل من ساحلى روض الفرج  
وأثر النبى المعدل بالقرارين رقم ٦٨ لسنة ١٩٢٣  
ورقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٥ ،

وعلى القرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٤ بانشاء سوق  
لتجارة الحبوب بساحل الاسكندرية المعدل بالقرار  
رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٣ ،

وبعد اخذ رأى وزارتى الداخلية والصحة  
العمومية ،

وبعد الاطلاع على ما ارتأته الجمعية العمومية  
لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة ،

**قـرـر :**

**مادة ١ -** يخصص للتعامل بالجملة فى الحبوب  
الواردة بالجدول المرافق بالقانون رقم ٦٨ لسنة  
١٩٤٩ فى محافظتى القاهرة والاسكندرية الاماكن  
المبينة بعد :

( أ ) بمحافظة القاهرة :

سوق الحبوب بكل من ساحلى روض الفرج  
وأثر النبى المبين كل منهما باللون الاحمر على  
الخريطتين المرافقتين لهذا القرار .

(ب) بمحافظة الاسكندرية :

سوق الحبوب بساحل الاسكندرية المبين باللون  
الاحمر على الخريطة المرافقة لهذا القرار .

**مادة ٢ -** يستمر العمل فى سوق الحبوب بكل  
من ساحلى روض الفرج وأثر النبى بأحكام القرار  
رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٢ المعدل بالقرارين رقم ٧٦  
لسنة ١٩٣٢ ورقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٥ وفى سوق

الحبوب بالاسكندرية بأحكام القرار رقم ٨٦ لسنة  
١٩٣٤ المعدل بالقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

**مادة ٣ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره  
فى الجريدة الرسمية ،

تحريرا فى ١٠ رجب سنة ١٣٦٩ ( ٢٧ أبريل  
سنة ١٩٥٠ )

**قرار وزارى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٠  
بشأن التعامل بالجملة فى البصل  
بمحافظة الاسكندرية (٢)**

**وزير التجارة والصناعة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩  
بتنظيم تجارة الجملة ،

وعلى القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٤٢ الخاص بسوق  
الجملة للبصل بمحافظة الاسكندرية والمعدل  
بالقرارين رقمى ٤٣ لسنة ١٩٤٣ و ١٨٥ لسنة  
١٩٤٥ ،

وبعد أخذ رأى وزارتى الداخلية والصحة  
العمومية ،

وبعد الاطلاع على ما ارتأته الجمعية العمومية  
لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة ،

**قـرـر :**

**مادة ١ -** يخصص للتعامل بالجملة فى البصل  
بمحافظة الاسكندرية السوق الواقعة بأرصصة  
القبارى .

**مادة ٢ -** يستمر العمل بأحكام القرار المشار  
اليه .

**مادة ٣ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره  
فى الجريدة الرسمية ،

تحريرا فى ١٠ رجب سنة ١٣٦٩ ( ٢٧ أبريل  
سنة ١٩٥٠ )



**قرار وزارى رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٠**  
**بشأن التعامل بالجملة فى الخضر والفاكهة**  
**فى محافظة القاهرة (١)**

**وزير التجارة والصناعة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩  
بتنظيم تجارة الجملة ،

وعلى القرار رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن  
أسواق الجملة للخضر والفاكهة بمحافظه القاهرة  
المعدل بالقرار رقم ٧١٥ لسنة ١٩٤٨ ،

وبعد اخذ رأى وزارتى الداخلية والصحة  
العمومية ،

وبعد الاطلاع على ما ارتأته الجمعية العمومية  
لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة ،

**قـرـر :**

**مادة ١ -** يخصص للتعامل بالجملة فى الخضر  
والفاكهة بمحافظه القاهرة سوق روض الفرج  
وسوق أثر النبی المبين كل منهما باللون الاحمر  
على الخريطين المرافقتين لهذا القرار .

**مادة ٢ -** يستمر العمل بأحكام القرار المشار  
اليه .

**مادة ٣ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره  
فى الجريدة الرسمية ،

تحريرا فى ١٠ رجب سنة ١٣٦٩ ( ٢٧ أبريل  
سنة ١٩٥٠ )

**قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١**

**بانشاء سوق لتجارة الحبوب بساحل المحمودية (٢)**

**وزير التجارة والصناعة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩  
بتنظيم تجارة الجملة ،

وعلى القرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٠ بانشاء  
وتحديد ساحل المحمودية ،

وعلى القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ بسريان

أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم  
تجارة الجملة على مدينة المحمودية ،

وبعد اخذ رأى وزارتى الداخلية والصحة  
العمومية ،

وبعد الاطلاع على ما ارتأته الجمعية العمومية  
لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة .

**قـرـر :**

**مادة ١ -** ينشأ بساحل المحمودية سوق  
لتجارة الحبوب المبينة بالجدول المرافق لهذا  
القرار .

ويلحق بهذا السوق جميع مضارب الأرز  
والمطاحن والمخابز وشون البنوك ومحال تجارة  
الحبوب الموجودة أو التى ستوجد بمدينة المحمودية  
والمخصصة للتعامل بالجملة .

**مادة ٢ -** يدير السوق أحد موظفى مصلحة  
التجارة ويسمى مفتش السوق ويعاونه  
مستخدمون تعينهم المصلحة المذكورة ويكون  
للسوق جمعية عامة .

**١ - الجمعية العامة**

**مادة ٣ -** تتألف الجمعية العامة من الأشخاص  
المقيدة اسمائهم بقائمة السوق .

**مادة ٤ -** على من يرغب فى قيد اسمه بقائمة  
السوق أن يقدم طلبا مكتوبا الى لجنة السوق .

ويشترط فيمن يقيد اسمه بالقائمة ما يأتى :

١ - أن يكون من المنتجين للحبوب المبينة  
بالجدول المرافق أو مشتقاتها أو من المتعاملين  
فى هذه الحاصلات أو مشتقاتها سواء أكان ذلك  
بالتجارة أم بالصناعة أم بأى نوع آخر من أنواع  
التعامل المالى فيها .

٢ - ألا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة  
ميلادية وأن يكون كامل الأهلية .

٣ - ألا يكون قد شهر افلاسه فى مصر أو  
فى الخارج الا اذا كان قد رد اليه اعتباره .

٤ - أن يؤدى اشتراكا سنويا قدره (١)  
جنيه .

(١) الوقائع المصرية - العدد ٤٥ فى ١٩٥٠/٥/٤ .

(٢) الوقائع المصرية - العدد ٢٨ فى ١٩٥١/٣/٢٩ .

**مادة ٥ -** يحصل القيد بقائمة السوق بناء على قرار تصدره لجنة السوق ، ولا يجوز رفض طلب القيد الا بسبب عدم توافر أحد الشروط المبينة بالمادة السابقة .

**مادة ٦ -** على الشركة التي تطلب القيد في القائمة أن تقدم مع الطلب صورة مطابقة لأصل عقد تأسيسها أو نظامها ، كما يجب عليها أن تعرض فوراً على لجنة السوق كل تعديل يطرأ عليها .

ويمثل الشركة من تعينه لذلك ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة بالبندين ٢ و ٣ من المادة الرابعة .

**مادة ٧ -** كل من فقد شرطاً من الشروط المبينة بالمادة الرابعة أو تأخر في دفع قيمة الاشتراك السنوي يحى اسمه من القائمة بقرار تصدره لجنة السوق .

ويجوز لمن صدر قرار بمحو اسمه أن يتظلم لمدير عام مصلحة التجارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

وتفصل نهائياً في التظلم لجنة تشكل من مدير عام مصلحة التجارة رئيساً ومدير ادارة السواحل والأسواق ومفتش السوق عضوين ، وذلك بعد سماع أقوال صاحب الشأن ورئيس لجنة السوق .

**مادة ٨ -** يجتمع الأشخاص المدرجة أسماؤهم في قائمة السوق بهيئة جمعية عامة بناء على دعوة مفتش السوق في الاسبوع الأخير من شهر مارس من كل سنة ، وتكون الدعوة بلصق اعلان عنها في مكان ظاهر بالسوق قبل اليوم المعين للاجتماع بثلاثين يوماً على الأقل وبكتاب يرسل الى كل من المدرجة أسماؤهم بالقائمة قبل ميعاد الاجتماع بثمانية أيام على الأقل ، ويرافق هذا الكتاب صورة من جدول الأعمال .

**مادة ٩ -** على مفتش السوق أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد كلما طلب ذلك ثلث الأعضاء على الأقل أو بناء على طلب لجنة السوق .

وتراعى في شأن هذه الدعوة الاجراءات والمواعيد المبينة في المادة السابقة ، ويجوز نقص المواعيد في الاحوال المستعجلة .

**مادة ١٠ -** لا تكون اجتماعات الجمعية العامة صحيحة الا اذا حضرها ثلث الأعضاء على الأقل واذا لم يتكامل في الاجتماع الاول العدد القانوني تدعى الجمعية لاجتماع ثان يعقد بعد ثمانية أيام على الأقل . ويكون هذا الاجتماع صحيحاً اياً كان عدد الاعضاء الحاضرين ولا ينظر في هذه الحالة الا في المسائل المدرجة بجدول أعمال الاجتماع الأول :

**مادة ١١ -** تصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية آراء الحاضرين وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتبلغ قرارات الجمعية الى مصلحة التجارة في ميعاد لا يجاوز ٤٨ ساعة من وقت انتهاء الانعقاد .

**مادة ١٢ -** تختص الجمعية العامة بانتخاب لجنة السوق ولها ابداء الرغبات والاقتراحات ذات الصبغة العامة التي ترمى الى تنظيم تجارة الحبوب وعلى الأخص ما يتعلق منها باصلاح نظام التعامل في السوق . كما تبدي رأيها فيما تعرضه عليها لجنة السوق أو مصلحة التجارة من المسائل المتعلقة بذلك .

## ٢ - لجنة السوق

**مادة ١٣ -** تشكل للسوق لجنة من خمسة عشر عضواً يختارون من بين الأشخاص المقيدة أسماؤهم بقائمة السوق على الوجه الآتى :

خمسة تعينهم مصلحة التجارة منهم اثنان من ممثلى الشركات وثلاثة من المنتجين والعشرة الباقون تختارهم الجمعية العامة بالطريقة المبينة بالمادة ١٦ .

ويجوز عند الاقتضاء اختيار الأعضاء المعينين من غير المقيدين بقائمة السوق .

**مادة ١٤ -** تختص لجنة السوق بما يأتى :

١ - تقرير نظام عرض عينات البضاعة .

٢ - تعيين الاساس الذى تتم عليه العمليات بالسوق بالنسبة الى نوع كل صنف ودرجته ومعدل نظافته .

٣ - بيان فئات العملية وغيرها .

٤ - تعيين مواعيد فتح السوق واقفالها .

٥ - وضع القواعد الخاصة بتحديد فروق الاثمان التى تستحق لوجود خلاف عند التحكيم .

٦ - ابداء الرغبات والاقتراحات الخاصة بحماية محاصيل الفلال والصناعات المتعلقة بها وتنظيم الاتجار فيها واقتراح التدابير الكفيلة باصلاح نظام التعامل فى السوق .

٧ - القيام بالاختصاصات الاخرى الواردة بهذا القرار .

ولمفتش السوق الحق فى الاعتراض على جميع قرارات اللجنة التى يراها مخالفة لاحكام هذا القرار ولاحكام القوانين واللوائح المعمول بها ويترتب على الاعتراض وقف تنفيذ القرار وعلى المفتش أن يرفع الامر الى مصلحة التجارة التى تأمر بالموافقة على القرار محل الاعتراض أو بالغائه .

مادة ١٥ - يشترط فى عضو لجنة السوق ما يأتى :

١ - أن يكون اسمه مدرجا بقائمة السوق .

٢ - ألا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ميلادية .

٣ - أن يكون مقيما فى مديرية البحيرة .

٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى مصر أو فى الخارج بعقوبة الجنائية أو بالحبس لسرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو لخدرات أو هتك العرض أو افساد الاخلاق أو تفليس .

٥ - أن يكون قد باشر لمدة سنتين متتاليتين زراعة احدى المحاصيل الداخلة فى أعمال السوق أو زاول تجارة أو صناعة احدى تلك المحاصيل أو مشتقاتها .

مادة ١٦ - يكون اختيار الاعضاء المنتخبين للجنة السوق بالطريقة الآتية :

( أ ) يعد مفتش السوق فى الاسبوع الاول من شهر فبراير من كل سنة كشفا بأسماء من يتقدمون للترشيح ممن تتوافر فيهم الشروط فى المادة السابقة .

(ب) يرافق كشف المرشحين كتاب الدعوى الذى يرسله مفتش السوق للاجتماع السنوى للجمعية العامة .

(ج) ينتخب كل من أعضاء الجمعية العامة فى اجتماعها السنوى العشرة الذين يختارهم من كشوف المرشحين .

( د ) يجرى الانتخاب بحضور مفتش السوق وتنطاد ادارته بلجنة مكونة من رئيس السوق ومن اثنين تنتخبهما الجمعية العامة وتختار لجنة الانتخاب من بين أعضائها سكرتيرا يقوم بتحرير محضر الانتخاب .

(هـ) يعلن رئيس لجنة السوق نتيجة الانتخاب بمجرد الانتهاء من فرز الاصوات ويرسل محضر الانتخاب الى مصلحة التجارة فى ميعاد لا يتجاوز ٢٤ ساعة من وقت اتمام عملية الانتخاب للتصديق عليه .

وللمصلحة الحق فى ابطال الانتخابات كلها أو بعضها اذا ظهر فيها خلل جسيم .

( و ) اذا لم يتقدم للترشيح لعضوية لجنة السوق أكثر من العدد المطلوب انتخابه اعتبر هؤلاء المرشحين عند انقضاء ميعاد الترشيح أعضاء فى لجنة السوق دون حاجة الى اجراء انتخابات بالنسبة اليهم .

مادة ١٧ - مدة عضوية لجنة السوق سنة واحدة ويجوز دائما تجديد انتخاب الاعضاء لمدة اخرى واذا خلا محل عضو أثناء السنة عينت اللجنة المذكورة أو مصلحة التجارة بحسب الاحوال من يحل محله ممن تتوافر فيهم شروط العضوية على أن تنتهى مدة عضوية من يعين بهذه الكيفية بانتهاء مدة سلفه .

مادة ١٨ - تنتخب لجنة السوق فى أول اجتماع لها رئيسا ووكيلا .



ويقوم بأعمال السكرتارية من تعيينة مصلحة التجارة لهذا الغرض بين موظفي السوق .

**مادة ١٩ -** يختص رئيس لجنة السوق بما يأتي :

١ - رئاسة اجتماعات اللجنة والجمعية العامة .

٢ - تبليغ مفتش السوق ما تصدره لجنة السوق والجمعية العامة من قرارات وكذلك ما يصل الى علمه أو الى علم اللجنة من الجرائم التي ترتكب في السوق أو المخالفات التي تقع ضد نظامها المقرر أو الامور التي تعد اخلافاً بآداب السلوك .

وعند غياب الرئيس يقوم الوكيل مقامه في جميع اختصاصه .

**مادة ٢٠ -** يقوم السكرتير الموظف بتحرير محاضر جلسات لجنة السوق والجمعية العامة ويوقعها مع الرئيس ويشرف على تنفيذ قرارات اللجنة والجمعية العامة ويتولى حفظ الاوراق والمستندات الخاصة بهما .

**مادة ٢١ -** تجتمع اللجنة كل أسبوعين مرة على الاقل ويكون اجتماعها بدعوة من رئيسها ويبلغ موعد الاجتماع الى مفتش السوق .

ويجب على الرئيس دعوة اللجنة الى الاجتماع كلما طلب ذلك كتابة ثلاثة من أعضائها أو مفتش السوق ولا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة الا اذا حضر الاجتماع ثمانية أعضاء على اقل . واذا لم يحضر الاجتماع الاول العدد القانوني تدعى اللجنة الى الاجتماع مرة ثانية بعد يومين على الاقل وأسبوع على الاكثر من تاريخ الاجتماع الاول ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً اذا حضره خمسة أعضاء .

وتصدر القرارات بأغلبية الآراء وفي حالة التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس .  
مفتش السوق حضور اجتماعات اللجنة ولا يكون له في المداولات رأى .

**مادة ٢٢ -** كل عضو يتخلف عن الحضور أربع مرات متتالية بغير عذر مقبول يعتبر مستقيلاً وعلى الرئيس ابلاغه ذلك .

### ٣ - نظام التعامل

**مادة ٢٣ -** لا يجوز التعامل في السوق الا في بضاعة حاضرة وبين الاشخاص المدرجة أسماؤهم بقائمة السوق ولا يجوز التعامل بغير الوزن على موازين الحكومة وبواسطة عمالها .

**مادة ٢٤ (١) -** تحصل على عمليات الوزن الرسوم الآتية :

مليم

الحبوب فيما عدا الارز والشعير  
( بالاردب )

٥

الارز الشعير بالاردب

٨

التبن العابر ( بالحمل )

١٠

التبن الذي يخزن بالششون او يشحن منها ( بالحمل )

٥

وتحصل هذه الرسوم كاملة من صاحب الاصناف الموزونة الا في حالة البيع فتحصل مناصفة بين المشتري والبائع ولوزارة التجارة والصناعة في هذه الحالة عند الاقتضاء أن تحصل تلك الرسوم كاملة من أحد الطرفين .

**مادة ٢٥ -** على البائعين عرض عينات بضائعهم بالسوق طبقاً للنظام الذي تقرره لجنة السوق ويحصل الاتفاق على السعر بمراعاة النوع والدرجة ومعدل المناقصة للعينات المعروضة .

**مادة ٢٦ -** يجرى الشراء على أساس عينة من البضاعة المباعة يستخرجها المشتري أو عماله ويحضرونها الى السوق ومتى تطابقت تلك العينة والعينة المعروضة يتم الاتفاق بين البائع والمشتري .

**مادة ٢٧ -** عند اتمام الاتفاق طبقا لما ورد بالمادة السابقة يحرر الطرفان عقدا بالصفقة التي تم عليها الاتفاق وذلك على أنموذج خاص تصدده مصلحة التجارة ويكون شاملا لشروط تسليم البضاعة وميعاد دفع الثمن ويذكر به رقم المركب والمكان الذي به البضاعة .

**مادة ٢٨ -** تقسم العينة التي استخرجها المشتري من البضاعة التي حصل التعاقد عليها الى قسمين يوضح كل منهما في حرز خاص تقرر نوعه لجنة السوق ويضع عليها كل من البائع والمشتري خاتمه ويبين عليهما رقم العقد وتاريخه ونوع البضاعة المبيعة ودرجتها ومعدل نظافتها ويحرر محضر بذلك ويحفظ الحرزان والمحضر لدى مفتش السوق .

**مادة ٢٩ -** يجرى تسليم البضاعة في المناطق التي تحدد بعد تعيين مناطق لرسو المراكب داخل حدود ساحل المحمودية .

**مادة ٣٠ -** اذا كان آخر يوم محدد لتسليم البضاعة يوم عطلة مقرر في السوق يحصل التسليم في اليوم التالي .

**مادة ٣١ -** يعتبر وزن الاردب من كل صنف من الاصناف المتعامل فيها داخل السوق كما يأتي :

الصنف	وزن الاردب ( ك . ج )
القمح	١٥٠
الفول الصحيح	١٥٥
الفول المجروش	١٤٤
الفول السوداني	٧٥
العدس الصحيح	١٦٠
العدس المجروش	١٤٨
قشر العدس	٢٣٥
الشعير	١٢٠
البرسيم	١٥٧
بذرة الكتان	١٢٢
القرطم	١١٣

الصنف	وزن الاردب ( ك . ج )
الفريك	١٤٠
التبن ( الحمل )	٢٥٠
الذرة الشامى	١٤٠
الذرة الرفيعة	١٤٠
الذرة الشامى القوالج	١٩٠
الحلبة	١٥٥
الترمس	١٥٠
الارز الشعير	٢٩٤
السمسم	١٢٠

**مادة ٣٢ -** الحد الأدنى للتعامل في كل صنف من أصناف الحبوب هو الآتى :

الصنف	الحد الأدنى ( الاردب )
القمح	٥
الفول الصحيح	٥
الفول المجروش	١
الفول السوداني	٥
العدس الصحيح	٥
التبن ( بالحمل )	١٠
الذرة الشامى ناب الجمل	٥
الذرة الشامى المبرومة	١
الذرة الشامى بالقوالج	٥
الذرة الرفيعة العويجة	٥
العدس المجروش	١
قشر العدس	٥
الشعير	٥
البرسيم	١
بذر الكتان	١
القرطم	١
الحلبة	٢
الترمس	١
الارز الشعير	٥
السمسم	١
الفريك	١

**مادة ٣٣ -** تقيد عمليات السوق في جدول خاص يعلق في كل مكان ظاهر بالسوق .

**مادة ٣٤ -** تعلن مصلحة التجارة في اليوم ذاته التسعيرة الرسمية للأصناف المتعامل فيها في السوق .

#### ٤ - التحكيم

**مادة ٣٥ -** يكون الفصل في جميع المنازعات التي تقع بين المتعاملين في السوق بالنسبة إلى الأعمال التي يجرونها أو العقود التي تتم فيها بطريق التحكيم طبقاً للقواعد المبينة في هذا القرار ما لم تتعارض مع أحكام قانون المرافعات وذلك متى اتفق على ذلك مع أصحاب الشأن ويحرر الاتفاق على نموذج خاص تعدده مصلحة التجارة .

**مادة ٣٦ -** تشكل سنوياً من أعضاء لجنة السوق أربع لجان للتحكيم يتناسب كل منهما العمل أسبوعاً واحداً للفصل فيما يرفع إليها من منازعات خلال ذلك الأسبوع .

وتتألف كل لجنة من ثلاثة أعضاء بطريق الانتخاب ويكون الأعضاء الثلاثة الباقون من لجنة السوق أعضاء احتياطيين للحلول محل أعضاء اللجان الذين يمنعهم مانع من القيام بالتحكيم .

**مادة ٣٧ -** لمن له مصلحة في التحكيم أن يقدم بلاغاً لمفتش السوق مبين به أوجه النزاع وعلى المفتش بمجرد وصول هذا البلاغ إليه أن يرسله إلى رئيس لجنة السوق .

**مادة ٣٨ -** على رئيس لجنة السوق دعوة أعضاء لجنة التحكيم المختصة للنظر في النزاع ويجب أن ينتهي من يكون له صالح في النزاع من أعضاء اللجنة وتكون الدعوة بكتاب شامل لبيان أوجه النزاع .

ويبلغ هذا الكتاب إلى الخصم الذي يجب عليه في الحال أن يشرح كتابة وجهة نظره في النزاع ويبين عند الاقتضاء طلباته قبل خصمه .

**مادة ٣٩ -** يشترط لعرض النزاع على المحكمين أن يكون قد قام بسبب عمليات فعلية ( بيع أو شراء أو تسليم ) أجريت في السوق .

**مادة ٤٠ -** إذا كان التسليم في ساحل آخر غير الذي حصل فيه البيع فعند وقوع النزاع

تفصل فيه لجنة التحكيم بالسوق الذي يحصل فيه التسليم .

**مادة ٤١ -** لا يتقيد المحكمون بالإجراءات والقواعد القانونية فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القرار وعليهم دائماً مراعاة العرف التجاري .

**مادة ٤٢ -** على لجنة التحكيم أن تصدر قرارها على وجه الاستعجال بعد سماع أقوال الطرفين .

**مادة ٤٣ -** يفضل لجنة التحكيم في مطابقة البضاعة للعينة مع عدم التقيد بالبيانات الموضوعة على الحرز المحفوظة به والمبينة بالمحضر على حسب الأحوال ويراعى في المضاهاة التطابق في النوع والدرجة ومعدل النظافة .

**مادة ٤٤ -** تراعى اللجنة في إصدار قراراتها القواعد الآتية :

**أولاً :** إذا وجد الخلاف في معدل النظافة كان للمشتري الحق في أنقص الثمن بمقدار نقص معدل النظافة مضافاً إليه تكاليف التنظيف طبقاً للتعريف التي تضعها لجنة السوق .

**ثانياً :** إذا ظهر الخلاف في النوع أو في الدرجة كان للبائع حق توريد كمية من النوع والدرجة المتفق عليها تعادل الكمية المرفوضة في ميعاد لا يجاوز ٢٤ ساعة من وقت بدء الخلاف أو من تاريخ صدور قرار لجنة التحكيم بحسب الأحوال والا كان ملزماً بالفرق الذي تعينه لجنة التحكيم طبقاً للقواعد التي تضعها لجنة السوق وتقرها مصلحة التجارة .

**ثالثاً :** في حالة رفض المشتري استلام البضاعة أو تأخره عن تسلمها في الميعاد المحدد رغم مطابقتها للعينة يلزم بالفرق الذي تعينه لجنة التحكيم طبقاً للقواعد التي تضعها لجنة السوق وتقرها مصلحة التجارة .

**مادة ٤٥ -** قرار لجنة التحكيم نهائي وعلى الطرفين المتنازعين تنفيذه بمجرد إعلانهما به .

**مادة ٤٦ -** يسقط الحق في التحكيم أمام لجنة السوق إذا مضت ٤٨ ساعة من وقت حصول النزاع دون أن يبلغ أحد الطرفين مفتش السوق وجه النزاع وطلب التحكيم .

**مادة ٤٧ -** يقوم المحكمون بوظيفة التحكيم بغير مقابل .



## • - التأديب

**مادة ٤٨ -** يشكل مجلس التأديب من رئيس لجنة السوق وله الرئاسة ومن ستة أعضاء تختار لجنة السوق في أول انعقاد لها أربعة منهم من بين أعضائها المنتخبين وتعين مصلحة التجارة الاثنى الباقين من بين أعضاء المعينين .

**مادة ٤٩ -** يختص مجلس التأديب بالفصل فيما يأتى :

١ - المخالفات للنظام المقرر بالسوق أو لقرارات لجنة السوق أو لجان التحكيم .

٢ - المسائل التى لها مساس بحسن سير العمل فى السوق أو التى تعتبر اخلايا بخسن السلوك أو الشرف .

٣ - الشكاوى التى تقدم ضد المتعاملين فى السوق .

**مادة ٥٠ -** يجتمع مجلس التأديب بناء على طلب رئيس لجنة السوق أو مفتشه ويعلن الرئيس المشكو بالحضور أمام المجلس لسماع أقواله .

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الآراء وفى حالة تساوى الآراء يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وتعلن القرارات الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه وينفذها مفتش السوق .

**مادة ٥١ -** الجزاءات التأديبية هى :

١ - الانذار .

٢ - الوقف لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .

٣ - محو الاسم من قائمة السوق .

ويترتب على الوقف أو المحو أو الحرمان من حق التعامل فى السوق ولا يكون الوقف أو المحو نهائيا الا بعد تصديق مصلحة التجارة .

**مادة ٥٢ -** لا يصدر القرار بمحو الاسم الا فى حالة العود الى ارتكاب مخالفة أخرى خلال ستة أشهر من تاريخ صدور قرار المجلس فى المخالفة الاولى .

**مادة ٥٣ -** لا يجوز لمن صدر قرار بمحو اسمه أن يطلب اعادة قيده بقائمة السوق الا بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ صدور القرار .

## ٦ - احكام وقتية

**مادة ٥٤ -** تقدم طلبات القيد بقائمة السوق الى مفتشه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ سريان هذا القرار وللمفتش اختصاصات لجنة السوق فى شأن قبول الطلبات أو رفضها وذلك حتى يتم تأليف اللجنة .

**مادة ٥٥ -** يدعو مفتش السوق خلال ثلاثين يوما من تاريخ سريان هذا القرار الاشخاص الواردة أسماؤهم بقائمة السوق للاجتماع بهيئة جمعية عمومية لانتخاب أعضاء لجنة السوق .

وتكون الدعوة بتعليق اعلان عنهما فى مكان ظاهر بالسوق قبل اليوم المعين للاجتماع بثلاثة ايام على الاقل ويجرى الانتخاب بحضور مفتش السوق وتناط ادارته بلجنة تؤلف من أكبر الاعضاء سنا وله الرئاسة ومن اثنين تنتخبهما الجمعية العمومية وتختار لجنة الانتخاب من بين أعضائها سكرتيرا يقوم بتحرير محضر الانتخاب .

**مادة ٥٦ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحرير فى ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٠ ( ٢٠ مارس ١٩٥١ ) .

قرار وزارى رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١

سريان احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩

بتنظيم تجارة الجملة على مدينة المحمودية (١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ،

وعلى ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة ،

**قـرـر:**

**مادة ١ -** تسرى احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة على مدينة المحمودية .

**مادة ٢ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٧٠ ( ٢٠ مارس سنة ١٩٥١ )

## قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢

في شأن اسواق الجملة للحبوب بمحافظتى  
القاهرة والاسكندرية ومدن الجيزة ورشيد  
والمحمودية (١)

### وزير التموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١  
بقمع التدليس والغش والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم  
تجارة الجملة والقوانين المعدلة له والقرارات  
المنفذة له ،

وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص  
بالموازين والمقاييس والمكاييل والقوانين المعدلة له  
والقرارات المنفذة له ،

وعلى القرار الجمهورى رقم ٩١٣ لسنة  
١٩٦٢ ،

وبناء على موافقة وزارتى الداخلية والشئون  
البلدية والقروية بتاريخ ١٥/٣/١٩٦١  
و١٣/٤/١٩٦١ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قرر :

مادة ١ - يخصص للتعامل بالجملة فى  
الحبوب المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بالقانون  
رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ فى محافظتى القاهرة  
والاسكندرية ومدن الجيزة ورشيد والمحمودية  
والاماكن المبينة بعد :

### (١) محافظة القاهرة :

١ - سوق حبوب روض الفرج وهو عبارة  
عن المباني المنشأة بجهة روض الفرج وحدودها  
من الناحية البحرية مصانع الطوب والفخار  
لارنجاكى ومن الناحية القبلية مبنى مطبعة  
البنك الاهلى المصرى ومن الناحية الشرقية

شارع الزقاق ومن الناحية الغربية طريق  
كورنيش النيل .

٢ - سوق حبوب اثر النبى وهو عبارة عن  
المباني المنشأة بجهة اثر النبى وحدودها من  
الناحية البحرية ابتداء من مجرى خور اثر النبى  
ومن الناحية القبلية مبنى مسجد اثر النبى ومن  
الناحية الشرقية طريق مصر - حلوان ومن  
الناحية الغربية مجرى خور النيل .

### (ب) محافظة الاسكندرية :

سوق الحبوب بالاسكندرية ويشمل :

١ - منطقة باب الكراسته وحدودها شارع  
القاضى سند الى شارع السكة الجديدة فشارع  
الباب الأخضر حتى شارع سليمان باشا  
الفرنساوى ومنه الى شارع ابراهيم باشا حتى  
شارع القاضى سند .

٢ - منطقة مينا البصل وحدودها من تقاطع  
شارع ابراهيم الاول بشارع الخديوى الاول عند  
مبنى بنك مصر فرع مينا البصل الى شارع  
قنال المحمودية وشارع المحمودية ابتداء من  
مينا البصل حتى مركز الاسماف ثم شارع  
ابن طولون حتى شارع التوفيقية ومنه الى  
شارع الخديوى حتى شارع الحاتمى فشارع  
ابراهيم الاول .

### (ج) محافظة الجيزة :

سوق حبوب الجيزة ويحدد من الناحية  
البحرية بشارع الاهرام من كوبرى عباس الى  
حوش الامام والمدور قبلى بلدة كفر طهرمس  
بزمام ومن الطالبيه ومن الناحية القبلية بخط  
يبدأ من نقطة تقابل مصرف والى بنهر النيل  
وينتهى بمأخذ ترعة الزمر مخترقا سكة حديد  
وجه قبلى والسكة الزراعية الناحية الغربية  
بخط يبدأ من مأخذ ترعة الزمر الى شارع  
الاهرام بالطالبيه ومن الناحية الشرقية مجرى  
النيل من كوبرى عباس الى مصرف والى بناحية  
جزيرة الذهب .

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٣ فى ٢٥/٣/١٩٦٢ .

ويراجع أيضا القرار رقم ٨٨ لسنة ٦٨ المنشور فيما يلى .



**(د) مدينة رشيد والمحمودية :**

سوق الحبوب برشيد ويشمل مدينة رشيد وسوق الحبوب بالمحمودية ويشمل مدينة المحمودية .

(هـ) يلحق بهذه الأسواق جميع مضارب الارز والمطاحن والمخابز وشون البنوك الموجودة حاليا أو التي ستوجد فى المحافظتين والمدن المذكورة .

ويحظر التعامل بالجملة فى الحبوب خارج هذه الأسواق وملحقاتها .

**ثانيا - ادارة اسواق الحبوب**

**مادة ٢ -** يدير كل سوق من الأسواق المحددة بالمادة (١) أحد موظفى مصلحة التسويق الداخلى ويرأس مكتب السوق ويعاونه وكيل ومستخدمون تعينهم المصلحة المذكورة .

**مادة ٣ -** تكون لكل سوق من أسواق الحبوب لجنة تشكل على الوجه الآتى :

( ١ ) لجان أسواق الحبوب بمحافظة القاهرة ومدينة الجيزة من عشرة اعضاء وهم :

- ١ - مراقب عام الأسواق رئيسا والسواحل أو من يقوم مقامه
- ٢ - مدير الادارة العامة للأسواق أو من يقوم مقامه
- ٣ - مدير ادارة السواحل أو من يقوم مقامه
- ٤ - أحد مفتشى المراقبة
- ٥ - رئيس مكتب السوق أو من يقوم مقامه
- ٦ - رئيس مكتب الساحل المختص أو من يقوم مقامه
- ٧ - أربعة تختارهم مصلحة التسويق الداخلى من بين الأشخاص الواردة اسمائهم بقائمة تعدها السوق المختصة لهذا الغرض ثلاثة من تجار الحبوب المشتغلين فعلا بتجارة الحبوب أحدهم يمثل الشركات أو البنوك والرابع من المنتجين واذا خلت قائمة السوق من المنتجين فيجوز اختيار العضو الرابع من المنتجين غير المقيدين بالقائمة .

(ب) لجان أسواق الحبوب بمحافظة الاسكندرية ومدينتى رشيد والمحمودية من خمسة اعضاء وهم :

- ١ - مراقب عام الأسواق رئيسا والسواحل أو من يقوم مقامه
- ٢ - رئيس مكتب سوق الحبوب المختص أو من يقوم مقامه
- ٣ - رئيس مكتب الساحل المختص ان وجد أو من يقوم مقامه
- ٤ - عضوان تختارهما المصلحة من بين الأشخاص الواردة اسمائهم بقائمة تعدها السوق المختصة لهذا الغرض أحدهما من منتجى الحبوب أو من يمثل الشركات أو البنوك والآخر من التجارين المشتغلين فعلا بتجارة الحبوب

(ج) يقوم بأعمال السكرتارية أحد موظفى السوق .

**مادة ٤ -** تشمل قائمة كل سوق من الأسواق المذكورة أسماء عشرة أشخاص منهم خمسة من منتجى الحبوب وممثلى الشركات والبنوك من التجارين فى الحبوب على أن يكونوا جميعا من المرخص لهم فى شغل أماكن بالسوق أو فى التعامل بتلك السوق .

ويعد مكتب السوق القائمة فى النصف الأول من شهر يناير من كل سنة ويصدر باعتمادها قرار من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى خلال الاسبوع الاخير من هذا الشهر .

**مادة ٥ -** يعد مكتب السوق القائمة المنصوص عليها فى المادة السابقة بالشروط والأوضاع المبينة بها لأول مرة خلال اسبوعين من تاريخ العمل بهذا القرار ويصدر مدير عام مصلحة التسويق الداخلى قرار باعتمادها فى الأسبوع التالى على الأكثر .

**مادة ٦ -** تجتمع لجنة السوق مرة كل شهر على الأقل ويكون اجتماعها بدعوة من رئيسها وعلى مكتب السوق أن يخطر مصلحة التسويق الداخلى بموعد الاجتماع قبل الميعاد المحدد لذلك بأسبوع على الأقل ويجب أن يرافق



الايضاح صورة من جدول الاعمال ومدير عام مصلحة التسويق الداخلى دعوة اللجنة لاجتماع غير عادى كلما رأى ضرورة لذلك .

**مادة ٧ -** لا يكون اجتماع لجان أسواق الحبوب بمحافظة القاهرة والجيزة صحيحا الا اذا حضره ستة أعضاء على الأقل من بينهم رئيسها أو من يقوم مقامه وفى أسواق الحبوب بمحافظة الاسكندرية ومدن رشيد والمحمودية الا اذا حضره اربعة على الأقل من بينهم الرئيس أو من يقوم مقامه .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين واذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس .

ولا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بعد تصديق مدير عام مصلحة التسويق الداخلى وذلك مع مراعاة حكم المادة (٨) .

**مادة ٨ -** على مكتب السوق ارسال محضر اجتماع اللجنة الى مصلحة التسويق الداخلى فى موعد لا يجاوز أسبوعا من تاريخ الاجتماع ويتم البت فيه خلال شهر من تاريخ ارساله للمصلحة واذا انقضى الشهر بغير صدور قرار من المصلحة اعتبرت قرارات اللجنة نافذة الا اذا كانت القرارات لا تزال محل بحث أو استيفاء وفى هذه الحالة تخطر اللجنة بذلك خلال الشهر المشار اليه .

**مادة ٩ -** تكون قرارات اللجنة باطلة ولا يعمل بها اذا لم يراع فى اجتماعها احكام المادة ٧ أو اذا تناولت موضوعا لم يدرج فى جدول الاعمال أو اذا جاوزت اختصاصاتها المقررة قانونا .

ويصدر مدير عام مصلحة قرارا بإبطال تلك القرارات .

**مادة ١٠ -** كل عضو من غير الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم يتخلف عن حضور الجلسات بغير عذر مقبول ثلاث مرات متتالية يعتبر مستقيلا ويصدر قرار بذلك من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى وتعين تلك المصلحة من يحل محله من بين الأشخاص المدرجة

أسماءهم بالقائمة وتتبع الطريقة ذاتها بالنسبة الى العضو الذى يخلو محله أثناء السنة لأي سبب آخر .

**مادة ١١ -** تختص لجنة السوق بما يأتى :

١ - النظر فى شغل الأماكن بالسوق .

٢ - تقرير نظام عرض عينات البضاعة .

٣ - تعيين الأساس الذى تتم عليه العمليات بالسوق بالنسبة الى نوع كل صنف ودرجته ومعدل نظافته .

٤ - تحديد فئات العمولة على عمليات البيع والشراء .

٥ - وضع القواعد الخاصة بتحديد فروق الأثمان التى تستحق عند وجود خلاف اقتضى التحكيم .

٦ - ابداء الرغبات والاقتراحات الخاصة بحماية المحاصيل والصناعات المتعلقة بها وتنظيم الاتجار فيها واقتراح التدابير الكفيلة باصلاح نظام التعامل فى السوق .

٧ - الموضوعات التى تحيلها اليها مصلحة التسويق الداخلى وغير ذلك مما هو منصوص عليه فى هذا القرار .

### ثالثا - نظام التعامل فى الأسواق

**مادة ١٢ -** على من يرغب فى الترخيص له فى التعامل فى السوق ان يقدم طلبا مكتوبا الى رئيس مكتب السوق ويشترط فى من يرخص له فى التعامل ما يأتى :

١ - ان يكون من المنتجين للحبوب المبينة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه أو مشتقاتها أو من المتعاملين فى هذه الحاصلات أو مشتقاتها سواء كان ذلك بالتجارة أو بالصناعة أو بأى نوع آخر من أنواع التعامل .

٢ - ان يكون كامل الأهلية .

٣ - الا يكون قد أشهر افلاسه فى الجمهورية العربية المتحدة أو فى الخارج الا اذا كان قد رد اليه اعتباره .

عدد الوحدة	الصنف
٥	القمح
٥	الفول
٢	الفول المجروش
٥	الفول السوداني
٥	العدس الصحيح
٢	العدس المجروش
٥	الشعير
٥	الذرة الشامي
٥	الذرة الرفيعة
٥	الذرة الشامي
٥	بالقوالح
٢	الحلبة
٢	الترمس
٢	الحمص
١	السهم
١	البرسيم
١	بذرة الكتان
١	القرطم
٥	التين
٥	النخالة
١	الفريك
١	اللوبيه الناشفة
٢	الأرز المبيض
١٠	الأرز الشعير
١	الأرز الشعير
١	( ضريبة )
١	البسلة الناشفة
١	القرض

وفي هذه الحالة يكتفى بتسجيل الصفقات في سجل خاص يعد لهذا الغرض بمكتب السوق يدون به اسم البائع واسم المشتري ومقدار الصفقة وتاريخها .

أما إذا تجاوزت الصفقة المقادير المحددة بالجدول السابق فيتخذ بشأنها الاجراءات المنصوص عليها بالمواد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من هذا القرار .

وعلى طالب الترخيص أن يؤدي مقدما رسوم الاشتراك وقدرها ثلاثة جنيهات وتحصل هذه الرسوم سنويا .

**مادة ١٢ -** يجوز أن يرخص في التعامل في السوق للشركات والمنظمات التجارية التي تنطبق عليها الشروط المبينة بالمادة السابقة .

وعلى الشركة أو المنظمة التي تطلب الترخيص في التعامل أن تقدم مع الطلب صورة طبق الاصل من عقد تأسيسها ونظامها كما يجب عليها أن تعرض فورا على لجنة السوق كل تعديل يطرأ .

ويمثل الشركة أو المنظمة من تعينه لذلك ممن يتوافر فيهم الشروط المبينة بالمادة ١٢ .

**مادة ١٤ -** تكون جميع عمليات البيع والشراء في الأسواق المذكورة بالجملة ولا يجوز التعامل الا في البضاعة الحاضرة وبين الاشخاص المرخص لهم في شغل محال بالسوق او في التعامل فيها ، ويجوز لمن يشغل محلا باحدى هذه الأسواق او لمن رخص له في التعامل فيها أن يتعامل في الأسواق الاخرى .

على أنه يجوز لأي شخص مرخص له في شغل محل بالسوق أو في التعامل فيها أن ينيب عنه في الشراء أحد المرخص لهم في ذلك في السوق التي تجرى فيها الصفقة ويجب على الاخير ان يثبت في عقد الشراء اسم المشتري الذي انابه وعنوانه .

**مادة ١٥ -** يجب أن تكون جميع عمليات البيع والشراء بالوحدات المقررة بالجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل وأن يتم التعامل في جميع الاصناف بالوزن وبالطريقة المبينة بهذا القرار .

والحد الأدنى للتعامل بالجملة في جميع اصناف الحبوب هو الوحدة المقررة بالجدول المشار اليه ويعفى التجار من تحرير عقد بالصفقة واخذ عينة منها اذا كان مقدارها يعادل المقادير المبينة بالجدول الاتي :



**مادة ١٦ -** على البائعين عرض عينات بضائعهم بالسوق طبقا للنظام الذي تقرره لجنة السوق ويحصل الاتفاق على السعر بمراعاة نوع العينة المعروضة ودرجتها ومعدل نظافتها .

**مادة ١٧ -** يجرى الشراء على أساس عينة من البضاعة المباعة يستخرجها المشتري أو عماله ويحضرونها الى السوق وعند تطابق هذه العينة والعينة المعروضة يتم الاتفاق بين البائع والمشتري .

**مادة ١٨ -** عند اتمام الاتفاق طبقا للمادة السابقة يحرر الطرفان عقدا بالصفقة التي تم عليها الاتفاق وذلك على انموذج خاص تعده مصلحة التسويق الداخلى يكون شاملا لشروط تسليم البضاعة وميعاد دفع الثمن ويبين به رقم المركب أو مكان البضاعة .

**مادة ١٩ -** تقسم العينة التي استخرجها المشتري من البضاعة التي تم التعاقد عليها الى قسمين يوضع كل قسم منها فى حرز خاص تقرر نوعه لجنة السوق ويضع عليها كل من البائع والمشتري خاتمه ويبين عليها رقم العقد وتاريخه ونوع البضاعة المباعة ودرجتها ومعدل نظافتها ويحرر محضر بذلك ويحفظ الحزبان والمحضر لدى رئيس السوق .

**مادة ٢٠ -** تسلم البضاعة موضوع التعامل فى مناطق الأسواق المحددة بالمادة (١) وكذا بالمراسى التجارية طبقا للقرارات الصادرة بشأنها .

**مادة ٢١ -** اذا كان آخر يوم معين لتسليم البضاعة يوم عطلة مقرره فى السوق تسلم البضاعة فى اليوم التالى له .

**مادة ٢٢ -** تحدد رسوم الوزن فى الأسواق على الوجه الآتى :

١. مليمات عن كل وحدة أو كسرها من أرز الشعير أو التبن العابر .

٥ مليمات عن كل وحدة أو كسرها من الأرز

المبيض أو التبن الذى يخزن بالشون أو يشحن منها .

٥ مليمات عن كل وحدة أو كسرها من جميع اصناف الحبوب الأخرى وتحصل هذه الرسوم كاملة من صاحب الأصناف الموزونة الا فى حالة البيع فتحصل مناصفة بين المشتري والبائع ولمصلحة التسويق الداخلى عند الاقتضاء أن تحصل الرسوم كاملة من أحد الطرفين .

**مادة ٢٣ (١) -** يحظر على غير الزانين المعينين من قبل مصلحة التسويق الداخلى مباشرة أية عملية وزن لأصناف الحبوب الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه سواء بقصد البيع أو الشراء أو التخزين أو غير ذلك داخل حدود الأسواق المذكورة وملحقاتها وسواحل الحكومة وتكون عمليات الوزن بواسطة موازين الحكومة .

ويحظر على شاغلى الأماكن حيازه موازين غير موازين الحكومة الا بترخيص من مصلحة التسويق الداخلى .

**مادة ٢٤ -** على كل من المتعاملين بالسوق سواء كان من المنتجين أو التجار أن يعد دفترًا لقيد مقادير الحبوب التى تكون فى حيازته ومقدار ما يرد اليه أو ما يبيعه منها .

**مادة ٢٥ -** على المتعاملين بالسوق أن يقدموا الى مكتب السوق فى صباح كل يوم بيانًا بمقدار ما يكون لديهم من حبوب سواء فى الشون أو فى المراكب على أن يذكروا رقم المركب ويوقع هذا البيان صاحب الشأن أو وكيله .

**مادة ٢٦ -** على مكتب السوق أن يوافق مصلحة التسويق الداخلى ببيان مقدار كل صنف من الحبوب الواردة للسوق يوميا مع بيان متوسط أسعار كل منها .

وعلى المكتب المذكور أن يقيد عمليات السوق فى جدول خاص يعلن عنه فى امكنة ظاهرة بالسوق ويقوم بإذاعته بمختلف الوسائل .



**رابعاً - الترخيص في شغل الأماكن بالأسواق**

**مادة ٢٧ -** لمنتجات الحبوب والمشتغلين فيها أو في مشتقاتها بالجملة سواء بالتجارة أو بالصناعة أو بأي نوع آخر من أنواع التعامل المالى فيها أن يشغلوا أماكن في السوق بعد الحصول على ترخيص في ذلك من مصلحة التسويق الداخلى .

ويقدم طلب الحصول على الترخيص لمكتب السوق على النموذج المعد لذلك موقعا عليه من صاحب الشأن ومرفقا به الأوراق والمستندات المبينة في النموذج بعد استيفائه لرسم الدفعة المقرر .

**مادة ٢٨ -** على رئيس مكتب السوق أو من يقوم مقامه أن يبين على طلب الترخيص في شغل مكان بالسوق تاريخ وساعة تقديمه أو وروده وتفيد الطلبات بحسب تاريخ ورودها بدفتر حرف « ز » يعده مكتب السوق لحصر هذه الطلبات كما يعد كشفا بهذه الطلبات لعرضه على لجنة السوق في أول اجتماع لها ما لم تكن هناك ضرورة لدعوة اللجنة للانعقاد في اجتماع غير عادى لهذا الغرض كما يعد المكتب تقريراً عن كل طالب متضمناً حالة مقدمه ومدى اتساع زراعته أو تجارته الى غير ذلك من ملاحظات أخرى تفيد في النظر في أحقيته للترخيص .

**مادة ٢٩ -** تنظر لجنة السوق في طلبات شغل الأماكن بمراعاة القواعد الآتية :

( ١ ) تكون الأولوية في الترخيص تبعاً للأسبقية في تاريخ وساعة تقديم الطلب أو وروده طبقاً لما هو مفيد في سجل قيد الطلبات .

ويجوز للجنة عند الاقتضاء منح الترخيص بمراعاة مدى اتساع الزراعة أو النشاط التجارى بحسب الأحوال على أن يكون قرارها في هذه الحالة مسبباً .

وفي جميع الأحوال تكون الأولوية للمقيدين بالسجل التجارى بدائرة المدينة الموجود بها السوق .

(ب) إذا كان الطالب مرخصاً له في شغل محل بالسوق فلا يمنح الترخيص في شغل محل آخر متى كان بين مقدمي الطلبات من تتوافر فيه الشروط المقررة ولم يكن له محل بالسوق ويجب أن يكون قرار اللجنة في هذه الحالة مسبباً .

**مادة ٣٠ -** يحدد رسم شغل الأماكن والمساحات في الأسواق بالفئات الآتية :

٥٠ مليماً شهرياً للمتر المربع الواحد بشون سوق الحبوب بروض الفرج ودكاكين سوق الحبوب بأثر النبی .

٣٠ مليماً شهرياً للمتر المربع بشون الحبوب بأثر النبی .

٢١ مليماً شهرياً للمتر المربع بشون التبن بأثر النبی .

٣٠ مليماً شهرياً للمتر المربع الواحد من المساحات بالأرض الفضاء بكل سوق من أسواق الحبوب بروض الفرج وأثر النبی والجيزة وتؤدى هذه الرسوم مقدماً من كل ثلاثة أشهر .

وعلى الطالب أن يدفع تأميناً يوازي رسم الأشغال عن شهرين وتؤدى الرسوم والتأمين عند تقديم طلب الترخيص .

ولا يجوز استرداد الرسوم كلها أو بعضها إلا في حالة رفض الطلب .

**مادة ٣١ (١) -** تكون مدة الترخيص في شغل الأماكن بالأسواق ثلاثة أشهر قابلة للتجديد تبدأ من أول يناير وأول أبريل وأول يولييه وأول أكتوبر من كل سنة .

ويقدم طلب الترخيص أو التجديد قبل بدء المدة المطلوب الترخيص عنها بسبعة أيام على الأقل ، مصحوباً برسوم الشغل المقررة عن المدة المطلوب الترخيص عنها أو مدة التجديد ، فإذا قدم الطلب دون سداد الرسوم المذكورة في

الميعاد كان للمصلحة أن ترفضه أو تقبله مع اقتضاء الرسوم مضاعفة » .

**مادة ٣٢ -** لا يجوز استعمال الأماكن والمساحات المرخص في شغلها في غير الأغراض المنصوص عليها في شروط الترخيص .

**مادة ٣٣ -** للمرخص له في حالة فقد أو تلف الترخيص الحصول على صورة من مكتب السوق مقابل دفع ٢٥٠ مليما بعد تقديم طلب بذلك على عرض حال دفعة فئة ٥٠ مليما .

**مادة ٣٤ -** لا يجوز للمرخص له في شغل محل بالسوق استخدام خفراء أو خدم أو عمال مالم يكن مرخصا لهم في ذلك من مكتب السوق .

ويجوز اخراج من لم يكن حاصلا منهم على هذا الترخيص وذلك مع عدم الاخلال باقامة دعوى المخالفة ضد المرخص له .

**مادة ٣٥ -** الترخيص بشغل الأماكن شخصي لا يجوز النزول عنه والا ففى الترخيص فورا من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى خلال اسبوعين من تاريخ اخطار المصلحة بالمخالفة .

وعلى صاحب الشأن اخلاء المحل خلال ثلاثة ايام من تاريخ اخطاره بقرار الالفاء بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بدون الرجوع على المصلحة بأى تعويض عما يتبقى من المدة المرخص بها .

**مادة ٣٦ -** يجوز الفاء الترخيص بشغل الأماكن بالأسواق في حالة مخالفة أى حكم أو شرط من الشروط الواردة بهذا القرار أو بالتعليمات التى تضمنها مصلحة التسويق الداخلى في هذا الشأن وتدون بالترخيص ويتم اخلاء المحل في حالة الفاء الترخيص بالشروط والأوضاع المقررة بالمادة السابقة .

#### خامسا - التحكيم

**مادة ٣٧ -** تشكل لجنة تحكيم من رئيس مكتب السوق أو من يقوم مقامه رئيسا ومن عضوين تختارهما لجنة السوق سنويا من الأشخاص المقيمة أسمائهم في قائمة السوق ويكون أحد العضوين من المنتجين والثانى من التجار .

**مادة ٣٨ -** تعرض جميع المنازعات التى تقع بين المتعاملين في السوق في شأن الأعمال التى يجرونها أو العقود التى تتم فيها على لجنة التحكيم لتفصل فيها طبقا للقواعد المبينة في هذا القرار متى اتفق على ذلك أصحاب الشأن ويجوز الاتفاق على نموذج خاص تعدده مصلحة التسويق الداخلى .

ويشترط لعرض النزاع على لجنة التحكيم أن يكون قد قام بسبب عمليات فعلية أجريت في السوق .

**مادة ٣٩ -** لمن له مصلحة في التحكيم أن يقدم بلاغا لرئيس مكتب السوق المختص يبين فيه أوجه النزاع وعلى رئيس مكتب السوق بمجرد وصول هذا البلاغ اليه أن يدعو لجنة التحكيم للفصل في النزاع ويجب أن ينتهى العضو الذى يكون له صالح في النزاع وفي هذه الحالة يختار رئيس اللجنة من يحل محله من الأشخاص المقيدين بالقائمة وتكون الدعوة للأعضاء بكتاب شامل لبيان أوجه النزاع ويبلغ هذا الكتاب الى الخصم الذى يجب عليه في الحال أن يشرح كتابة وجهة نظره في النزاع ويبين عند الاقتضاء طلباته قبل المدعى .

وعلى لجنة التحكيم أن تصدر قرارها على وجه الاستعجال بعد سماع أقوال الطرفين وقرارها نهائى وعلى الطرفين المتنازعين تنفيذه بمجرد اعلانها به .

**مادة ٤٠ -** يسقط الحق في التحكيم اذا انقضت ٤٨ ساعة من وقت حصول النزاع دون أن يتقدم أحد الطرفين بطلب التحكيم الى رئيس مكتب السوق .

**مادة ٤١ -** اذا كان التسليم في سوق أو مرسى آخر غير الذى تم فيه البيع فعند وقوع النزاع تفصل فيه لجنة التحكيم في المنطقة التى يحصل فيها النزاع .

**مادة ٤٢ -** لا تنقيد لجنة التحكيم بالاجراءات والقواعد القانونية فيما عدا ما هو منصوص



عليه فى هذا القرار وعليها دائما مراعاة العرف التجارى .

**مادة ٤٣ -** تفصل لجنة التحكيم المختصة فى مطابقة البضاعة للعينة .

وبرأى فى المضاهاة التطابق فى النوع والدرجة ومعدل النظافة .

**مادة ٤٤- (١)** اذا وجد اختلاف فى معدل النظافة كان للمشتري الحق فى انقاص الثمن بمقدار نفس معدل النظافة مضافا اليه تكاليف التنظيف طبقا للتعريف التى تضعها لجنة السوق .

(ب) اذا ظهر الخلاف فى النوع او الدرجة كان للبائع حق توريد كمية من النوع والدرجة المتفق عليها تعادل الكمية المرفوضة فى ميعاد لا يجاوز ٢٤ ساعة من وقت ظهور الخلاف او من تاريخ صدور قرار لجنة التحكيم بحسب الاحوال والا كان ملزما بالفرق الذى تعينه لجنة التحكيم طبقا للقواعد التى تضعها لجنة السوق وتقرها مصلحة التسويق الداخلى .

(ج) فى حالة رفض المشتري استلام البضاعة او تأخره عن تسلمها فى الميعاد المحدد رغم مطابقتها للعينة يلزم بالفرق الذى تحدده لجنة التحكيم طبقا للقواعد التى تضعها لجنة السوق وتقرها مصلحة التسويق الداخلى .

#### سادسا - الرقابة الصحية بالأسواق :

**مادة ٤٥ -** يقوم بالتفتيش على الأسواق من الناحية الصحية الموظفون الذين تعينهم السلطة الصحية المختصة ويدون كل منهم ما يترأى له من ملاحظات فى الدفتر من أصل وصورتين تسلم احدهما لرئيس السوق وترسل الثانية الى السلطات الصحية المختصة ويبقى الأصل فى الدفتر وعلى رئيس مكتب السوق تنفيذ ما يشير به الموظف الصحى من اجراءات او تدابير .

**مادة ٤٦ -** على المرخص له فى شغل المحال او المساحات بالسوق تنفيذ ما يقرره مكتب السوق او السلطة الصحية المختصة من تعليمات

او تدابير لنظافة السوق بما فى ذلك المحال او المساحات المرخص فى شغلها .

**مادة ٤٧ -** يحظر على أى شخص مريض بمرض معد دخول السوق .

#### سابعا - احكام عامة :

**مادة ٤٨ -** تحرر محاضر المخالفات على الدفاتر التى تعدها وزارة التموين حسب النموذج المعد لذلك وتختتم صفحات كل دفتر بخاتم شعار الجمهورية بعد ترقيمها بأرقام متسلسلة .

وعلى مكتب السوق احوالة المحضر الى الجهة المختصة ويخطر المراقبة العامة للأسواق والسواحل بالبيانات الخاصة بتلك المحاضر اول بأول .

وعلى مكتب السوق المختص أن يعد سجلا خاصا بمحاضر المخالفات تدون به البيانات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة بحسب ترتيب تاريخ تحرير كل محضر وأن يتتبع مراحل المحضر حتى يصدر الحكم النهائى فى المخالفة ويؤشر بمضمونه فى الخانة المعدة لذلك بالسجل

**مادة ٤٩ -** لا يجوز للمرخص له فى شغل المحال او المساحات أن يشغلوا طرقات السوق او ممراته ويجب أن يكون تفريغ الحبوب وشحنها داخل السوق فى أقل وقت ممكن ولا يجوز فى غير اوقات العمل الرسمية بقاء السيارات او العربات او الدواب بجميع أنواعها فيه ما لم يكن ذلك لأغراض الشحن والتفريغ .

ويجوز عند الاقتضاء اخراج السيارات والعربات والدواب من السوق وذلك بغير الاخلال باقامة دعوى المخالفة .

**مادة ٥٠ -** لا يجوز اقامة مقاهى فى السوق سواء بالمحال او بالمساحات او بطرقات السوق او ممراته او فى أى مكان آخر منه ، ومع ذلك يجوز الاذن فى فتح مطاعم او مقاصف بهذه الأسواق .

**مادة ٥١ -** تحدد مواعيد العمل داخل الأسواق بقرار يصدر من مدير عام مصلحة



التسويق الداخلى بعد أخذ رأى لجان تلك الأسواق .

ويعتبر يوم الجمعة من كل أسبوع عطلة رسمية .

**مادة ٥٢ -** يلغى كل ما يخالف هذا القرار من احكام .

**مادة ٥٣ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وعلى مدير عام مصلحة التسويق الداخلى تنفيذه .

تحريرا فى ٢٦ رمضان سنة ١٣٨٢ ( ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٣ ) .

#### قرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٣

**بشان بعض الاحكام والشروط الخاصة بشغل الأماكن فى أسواق الجملة للخضر والفاكهة بمحافظة القاهرة (١)**

**وزير التموين**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن أسواق الجملة للخضر والفاكهة بمحافظة القاهرة والقرارات المعدلة له،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٦٢ بالحق بعض المصالح بوزارة التموين مع نقل الدرجات المخصصة لتلك المصالح الى ميزانية وزارة التموين ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

#### فرد

**مادة ١ -** تتولى مصلحة التسويق الداخلى الاعلان عن الترخيص فى شغل الأماكن الخالية بأسواق الجملة للخضر والفاكهة بمحافظة القاهرة ويتم ذلك فى اللوحة المخصصة للاعلانات بدوان المصلحة وبإدارة السوق وتحدد باعلان المدة التى

تقبل خلالها الطلبات ولا تقبل طلبات الترخيص التى تقدم قبل الاعلان عنها أو بعد المدة المحددة به .

وعلى راغبى الترخيص التقدم بطلباتهم الى رئيس مكتب السوق الموجود به المحل .

**مادة ٢ -** يجب أن يكون أداء الرسم والتأمين المنصوص عليهما فى المادة ١٧ من القرار الوزارى رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه مصاحبا لطلب الترخيص أو التجديد ولا يجوز فى أية حالة استرداد الرسم كله أو بعضه الا فى حالة رفض الطلب .

**مادة ٣ -** على رئيس مكتب السوق أو من يقوم مقامه أن يبين على طلب الترخيص فى شغل مكان بالسوق تاريخ وساعة تقديمه أو وروده ، وعليه إحالة الطلب بمعد ذلك الى الموظف المختص لقيده فى السجل المخصص لقيد الطلبات .

**مادة ٤ -** ينشأ بالسوق سجل لقيد طلبات الحصول على تراخيص الاشغال ، ويكون القيد بأرقام متتابعة طبقا لتاريخ وساعة تقديم الطلب ويذكر بالسجل اسم الطالب بالكامل وسننه ومحل اقامته من واقع بطاقته الشخصية ، كما يوضح المحل المطلوب الترخيص له فى شغله وتاريخ ورقم توريد الرسم والتأمين .

**مادة ٥ -** يعد الموظف المختص بالسوق تقريرا مفصلا عن حالة مقدم الطلب منتجا كان أو تاجرا ومدى نشاطه التجارى وما يراه من ملاحظات أخرى بشأن أحقيته فى الترخيص له فى شغل المحل وذلك قبل عرض الطلب على اللجنة المشكلة لبحث الطلبات بوقت كاف .

**مادة ٦ -** يجب أن تتوافر فى مقدم الطلب الشروط الآتية :

( أ ) أن يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ومقيما بها .

( ب ) أن يكون كامل الاهلية المدنية .

( ج ) أن يكون حسن السمعة ولم تصدر

عليه أحكام قضائية ماسة بالشرف مالم يكن قد رد اليه اعتباره .

( د ) أن يكون من المنتجين للخضر أو الفاكهة المبينة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه على الا يقل مقدار ما يقوم بزراعته لحسابه منها عن خمسة وعشرين فدانا أو أن يكون من المتعاملين في الخضر والفاكهة أو مشتقاتها سواء كان ذلك بالتجارة أو الصناعة أو أى نوع آخر من أنواع التعامل المالى فيها على الا يقل رأس ماله التجارى المستغل عن ١٠٠٠ جنيه .

وتسرى هذه الشروط على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين .

**مادة ٧ -** يجوز أن يرخص فى التعامل فى السوق للأفراد والشركات والمنظمات التجارية التى تنطبق عليها الشروط المبينة بالمادة السابقة .

وعلى الشركة أو المنظمة التى تطلب الترخيص فى التعامل أن تقدم مع الطلب صورة طبق الأصل من عقد تأسيسها ونظامها ، كما يجب عليها أن تعرض فورا على لجنة السوق كل تعديل يطرأ على العقد أو النظام .

ويمثل الشركة أو المنظمة من تعينه لذلك ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة بالمادة السابقة .

**مادة ٨ -** تشكل لجنة لفحص طلبات الترخيص المقدمة وذلك على الوجه الآتى :

رئيسا	مدير ادارة الأسواق أو من ينوب عنه
	مدير ادارة القضايا والشئون القانونية بالمراقبة أو من ينوب عنه
	مدير ادارة التفتيش بالمراقبة أو من ينوب عنه
	مدير السوق أو من ينوب عنه

أعضاء

ثلاثة أعضاء ترشحهم ادارة السوق من بين تجار ومنتجى الخضر والفاكهة المقيدين بقائمة السوق .  
يصدر باعتمادهم قرار من مدير عام المصلحة فى بداية كل سنة .

وتنتدب المصلحة أحد موظفى السوق لتولى أعمال السكرتارية .

**مادة ٩ -** تعرض طلبات الحصول على التراخيص والتقارير المقدمة بشأنها على اللجنة المشكلة لهذا الغرض لفحصها ومطابقتها على الشروط الواجب توافرها فى المرخص لهم وتقوم اللجنة باستبعاد الطلبات التى لا تتوافر فيها تلك الشروط .

**مادة ١٠ -** تتولى اللجنة حصر الطلبات المستوفاة للشروط وتقوم بالفصل فيما يستحق الترخيص له بشغل المكان مع مراعاة القواعد الآتية :

( أ ) يفضل أكثر الطالبين حيازة لأراضى مزروعة خضرا وفاكهة أو أكثرهم فى رأس المال التجارى المستغل فى هذا النشاط .

( ب ) فاذا تساوى أكثر من طالب فى الشروط السابقة فيفضل من له نشاط ملموس وشهرة تجارية أو خبرة سابقة فى الأعمال المتصلة بتجارة الخضر والفاكهة .

**مادة ١١ -** اذا كان الطالب مرخصا له من قبل فى شغل محل بالسوق فلا يمنح الترخيص فى شغل محل آخر متى كان من بين مقدمى الطلبات من تتوافر فيه الشروط المقررة ولم يكن له محل بالسوق .

ويستثنى من ذلك القيد المؤسسات والهيئات والشركات والجمعيات التى تخدم الصالح العام .

**مادة ١٢ -** اذا تساوت حالات مقدمى الطلبات المستوفاة للشروط السابقة ترفع اللجنة الأمر للمصلحة لاجراء قرعة فيما بينهم ، وتحدد المصلحة ميعاد اجرائها ويتم الاعلان عن هذا الميعاد فى لوحة الاعلانات .

**مادة ١٣ -** يجب أن يكون قرار اللجنة المشكلة لفحص الطلبات مسببا ومؤيدا من واقع المستندات الرسمية التى تقدم بها الطالب وأن يثبت بمحضر اجتماعها جميع المناقشات .



**مادة ١٤ -** يحدد موعد انعقاد اللجنة في اليوم الرابع والعشرين من كل شهر بصفة مستمرة بسوق الخضر والفاكهة بروض الفرج وائر النبی مع مراعاة أيام الجمع والعطلات ويعلن عن الأماكن الخالية في الأسواق في الأسبوع الأول من كل شهر ويكون يوم ٢١ من كل شهر آخر موعد لقبول الطلبات .

**مادة ١٥ -** يرأس مراقب عام الأسواق والسواحل اللجنة المشار إليها في المادة ٧ عند إجراء القرعة ويجوز حضور مقدمي الطلبات أثناء عملية الاقتراع ، ومن يفوز في عملية الاقتراع يكون له الحق في شغل المحل .

**مادة ١٦ -** ترسل محاضر اجتماع اللجنة إلى مصلحة التسويق الداخلي من أصل وصورة خلال ثلاثة أيام من تاريخ الاجتماع ، ولا تعتبر قرارات اللجنة في جميع الحالات نافذة إلا بعد اعتمادها من مدير عام المصلحة .

**مادة ١٧ -** تعتبر انصاف المحال وحيدة متكاملة ويطبق عليها ما ينطبق على المحال من اجراءات .

**مادة ١٨ -** مدة الرخصة ثلاثة أشهر ويقدم طلب تجديدها إلى إدارة السوق قبل انتهاء المدة بسبعة أيام على الأقل وذلك على نموذج خاص يمكن الحصول عليه من هذه الإدارة .

**مادة ١٩ (١) -** إذا توفي المرخص له بشغل محل بالسوق فيجوز لورثته في خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة طلب تعديل الترخيص إلى اسمهم في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان أحد الورثة أو بعضهم يعمل مع المتوفى أثناء حياته وانطبقت عليهم الشروط الموضحة في هذا القرار .

٢ - إذا ترك المتوفى ورثة قصر وقدم الولي الشرعي أو الوصي على حسب الأحوال اذنا من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال

بالاستمرار في التجارة وعقد شركة فيما بينهم . وفي غير ذلك من الأحوال تلغى الرخصة ويتم الاعلان عن المحل من جديد .

**مادة ٢٠ -** الترخيص بشغل المحل شخصي ولا يجوز النزول عنه للغير أو تأجيره من الباطن أو المشاركة عليه ، ويجوز في هذه الأحوال إلغاء الترخيص بقرار من وزير التموين خلال ثلاثين يوما من تاريخ علم مصلحة التسويق الداخلي بالمخالفة ، وعلى صاحب الشأن اخلاء المحل خلال ثلاثة أيام من تاريخ اخطاره بقرار الإلغاء بكتاب موصى عليه بعلم الوصول دون الرجوع على المصلحة بأي تعويض عما يتبقى من المدة المرخص بها .

**مادة ٢٠ مكرر (٢) -** على المرخص له في شغل الأماكن ممارسة العمل على الوجه المعتاد شخصيا أو بموجب توكيلات رسمية وموثقة ومعتمدة من إدارة السوق قبل العمل بها .

وعلى الشركاء في شركات مشهورة وفقا لقانون التجارة المرخص لهم في استغلال المحل اخطار إدارة السوق ببيان مرفق به عقد الشركة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ هذا القرار أو من تاريخ اشهار العقد والاجاز في الحالتين إلغاء الترخيص في شغل المحل بالشروط والأوضاع المقررة بالمادة السابقة .

وفي جميع الأحوال يكون للوكلاء والشركاء المشار اليهم الأفضلية عند إعادة شغل المحل .

**مادة ٢١ (٣) -** « يجوز إلغاء الترخيص بشغل الأماكن في حالة مخالفة أو تخلف أي شرط من الشروط الواردة بهذا القرار أو التعليمات التي تضعها مصلحة التسويق الداخلي في هذا الشأن وتدون بالترخيص وكذلك في حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والفقرة الأولى من المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما .

(١) معدلة بالقرار رقم ١٨٧ لسنة ٦٤ الصادر في ٦٤/٨/١١ - الوقائع المصرية - العدد ٦٦ في ٦٤/٨/٢٠ .

(٢) مضافة بالقرار رقم ٧١ لسنة ٦٧ الصادر في ٦٧/٤/٩ - الوقائع المصرية - العدد ٤٧ - في ٦٧/٤/١٢ .

(٣) معدلة بالقرار رقم ٧١ لسنة ٦٧ المشار إليه .



ويتم اخلاء المحل فى حالة الغاء الترخيص بالشروط والاولضاع المقررة بالمادة ٢٠ ،

**مادة ٢٢ -** تسرى احكام هذا القرار على المؤسسات والشركات والجمعيات والهيئات والأفراد على السواء ، وتكون أولوية قبول الطلبات للمؤسسات العامة والشركات والجمعيات والهيئات التابعة لها .

**مادة ٢٣ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٩ صفر سنة ١٣٨٣ ( ٢٠ يولية سنة ١٩٦٣ )

**قرار رقم رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٣**

**بانشاء ساحل وسوق لتجارة الحبوب بالجملة بمدينة دمنهور (١)**

**وزير التموين**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤١ بمراقبة تجارة الحبوب ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ،

وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل .

وعلى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المراسى وتنظيم الرسو فى المياه الداخلية،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن نقل ادارة الملاحة الداخلية من وزارة الأشغال العمومية الى الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ ،

وعلى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ الخاص بخدمة القبائين والشيالين والكيالين العموميين بالسواحل ،

وعلى قرار وزير المواصلات رقم ١٩١ لسنة

١٩٦٢ بتنظيم الرسو الصام بمرسى مدينة دمنهور بمحافظة البحيرة ،

وعلى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ فى شأن اسواق الجملة للحبوب بمحافظتى القاهرة والاسكندرية ومدن الجيزة ورشيد والمحمودية، وعلى ما ارتاه مجلس الدولة ،

**قرر :**

**مادة ١ -** تنشأ سوق لتجارة الحبوب بالجملة بمدينة دمنهور وتسرى عليها احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه .

**مادة ٢ -** ينشأ بمدينة دمنهور :

( ١ ) مكتب سوق لتجارة الحبوب بالجملة .

(ب) مكتب ساحل دمنهور .

ويكون مركزهما المرسى العام الذى أنشأته الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى على شاطئ النيل بالبر الايسر لترعة الخندق الشرقى شمال كوبرى أبو الريش .

ويكون كل منهما فرعا من فروع المراقبة العامة للأسواق والسواحل التابعة لمصلحة التسويق الداخلى .

**مادة ٣ -** تسرى على سوق تجارة الحبوب بالجملة بدمنهور الاحكام الواردة بالقرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الخاصة بسوق الحبوب بمدينة رشيد والمحمودية .

**مادة ٤ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالوقائع المصرية .

**قرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٦٤**

**باصدار لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة**

**بجهة النزهة بمدينة الاسكندرية (٢)**

**نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة والقوانين المعدلة له ،

(١) الوقائع المصرية - العدد الاول فى ١٩٦٤/١/٢ .

(٢) الوقائع المصرية - العدد ١١ فى ١٩٦٥/٢/١١ . صدر فى ١٩٦٤/١٠/٢٧ .

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن  
الغرف التجارية ،

وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص  
بالموازين والمقاييس والمكاييل والقوانين  
المعدلة له ،

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٨٦  
لسنة ١٩٥٢ باضافة الحضر والفاكهة الى الجدول  
رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١  
الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل ،

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٦٨  
لسنة ١٩٥٥ بشأن التعامل بالجملة فى الحضر  
والفاكهة فى محافظة الاسكندرية ،

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٣٤  
لسنة ١٩٥٥ بشأن سوق الجملة للخضر والفاكهة  
بجهة النزهة بمحافظة الاسكندرية والقرارات  
المعدلة له ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٢٦ لسنة  
١٩٦٠ بتعيين اصناف الحضر والفاكهة التى يجرى  
التعامل فيها بالوزن أو بالعد فى أسواق الجملة ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٢٧ لسنة  
١٩٦٠ بتجديد وحدات التعامل فى أصناف  
الحضر والفاكهة التى يجرى التعامل فيها بالعد  
بأسواق الجملة وفئات الرسوم التى تحصل على  
كل وحدة من هذه الأصناف ،

وعلى قرار وزير التموين رقم ١٢٢ لسنة  
١٩٦٢ بجواز بيع صنف الفراولة داخل محطة  
سكة حديد الاسكندرية وصنف القصب داخل  
محطة القبارى بالاسكندرية ،

وعلى قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٣٢٩  
لسنة ١٩٦٢ الخاص بالاشتراطات العامة الواجب  
توافرها فى محال ومخازن التبريد ،

وعلى قرار وزير العدل المؤرخ ٢٩ ديسمبر  
سنة ١٩٦٢ بتحويل بعض موظفى مصلحة  
التسويق الداخلى بوزارة التموين صفة مأمورى  
الضبط القضائى ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قـرـر :

مادة ١ - تسرى أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة  
١٩٤٩ المشار اليه داخل كردون مدينة  
الاسكندرية ويخصص للتعامل بالجملة فى الحضر  
والفاكهة السوق الكائنة بجهة النزهة ويستثنى  
من ذلك الحضر والفاكهة المبينة بالجدول رقم (١)  
حرف (ب) الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩  
المشار اليه اذا كانت مستوردة أو معدة  
للتصدير .

ويجوز التعامل بالجملة فى صنف الفراولة  
داخل محطة سكة حديد الاسكندرية وصنف  
القصب داخل فناء محطة سكة حديد القبارى  
بالاسكندرية فى مواسم انتاجها على أن تقوم  
الغرفة التجارية بالاسكندرية بالاشراف على  
عمليات التعامل والوزن وتحصيل الرسوم  
المستحقة على هذين الصنفين حسب بوالص  
الشحن .

مادة ٢ - يعهد الى الغرفة التجارية بالاسكندرية  
بإدارة سوق الجملة للخضر والفاكهة بجهة النزهة  
طبقا لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار  
اليه والقرارات التنفيذية التى تصدر فى هذا  
الشأن .

مادة ٣ - يعمل بأحكام اللائحة المرافقة لسوق  
الجملة للخضر والفاكهة بجهة النزهة بمدينة  
الاسكندرية .

مادة ٤ - تلغى القرارات ٢٦٨ لسنة ١٩٥٥  
و ٣٣٤ لسنة ١٩٥٥ و ١٢٤ لسنة ١٩٦٢ المشار  
اليها .

وذلك فيما عدا المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١  
و ٥٠ بالقرار رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٥ المعدل  
بالقرار رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما  
ولائحة الجزاءات التأديبية المرافقة للقرار وأن  
يستمر عملهم بالسوق وفقا للقواعد المتبعة  
سابقا .



مادة ٥ (١) - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

### لائحة

سوق الجملة للخضر والفاكهة بجهة النزهة بمدينة الاسكندرية

( أولا ) ادارة السوق :

مادة ١ - يدير سوق الجملة للخضر والفاكهة بجهة النزهة بمدينة الاسكندرية عاملون تعيينهم الغرفة التجارية بالاسكندرية بموافقة مدير عام مصلحة التسويق الداخلى .

مادة ٢ - تخضع ادارة السوق لاشراف مصلحة التسويق الداخلى ويكون للعاملين المذكورين بقرار وزير العدل المؤرخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ المشار اليه سلطة التفتيش على اعمال السوق وتعتبر الغرفة مسئولة لدى مدير عام المصلحة المذكورة عن حسن ادارة السوق وله فى ذلك اصدار ما يلزم من تعليمات .

مادة ٣ - تحرر محاضر المخالفات على الدفاتر التى تعدها الغرفة وفقا للانموذج الذى يعتمده مدير عام مصلحة التسويق الداخلى وتختتم صفحات كل دفتر بخاتم الغرفة بعد ترقيمها بأرقام متتابة وعلى العامل المختص فور تحرير المحضر أن يقوم بحالته الى الجهة الادارية المختصة لقيده وأن يخطر الغرفة عن كل محضر يتولى تحريره مع بيان اسم المخالف وموضوع المخالفة وتاريخ حالتها على الجهة المختصة .

وتعد الغرفة سجلا خاصا لمحاضر المخالفات تدون به أولا بأول البيانات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ومتابعة مراحل المحضر حتى يصدر الحكم النهائي فيه ويؤشر بمضمونه فى الحانة المعدة لذلك بالدفتر .

مادة ٤ - تعد الغرفة قائمة للسوق فى النصف الاول من شهر يناير من كل سنة يصدر باعتمادها قرار من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى خلال الاسبوع الأخير من هذا الشهر

وتشمل القائمة أسماء خمسة عشر شخصا منهم عشرة أشخاص من تجار ومنتجى الخضر والفاكهة وخمسة من تجار ومنتجى الموز على أن يكونوا جميعا من المرخص لهم فى شغل أماكن بالسوق .

مادة ٥ - تشكل لجنة السوق على الوجه الآتى:

رئيس الغرفة أو من ينوب عنه  
مدير السوق أو من ينوب عنه  
مفتش السوق أو من ينوب عنه  
مندوب الشئون القانونية بالغرفة  
ثلاثة أعضاء ترشحهم الغرفة اثنان منهم من بين تجار ومنتجى الخضر والفاكهة والثالث من بين تجار ومنتجى الموز والمقيدين بقائمة السوق ويصدر باعتمادهم قرار من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى فى الاسبوع الاخير من شهر يناير من كل سنة

وتنتدب الغرفة أحد موظفى السوق ليتولى أعمال السكرتارية .

مادة ٦ - تختص لجنة السوق بما يأتى :

١ - النظر فى طلبات شغل الأماكن والمساحات بالسوق وإخلائها وفقا لاحكام هذه اللائحة .

٢ - تعيين أنواع العبوات وأشكالها ومقاساتها .

٣ - تعيين المواصفات لتعبئة الطرود وتعيين رتب لكل صنف من أصناف الخضر والفاكهة والموز .

٤ - تقدير العمولة على العمليات فى البيع والشراء .

٥ - الموضوعات التى تحال على اللجنة من مصلحة التسويق الداخلى أو الغرفة التجارية وغير ذلك مما هو منصوص عليه فى هذه اللائحة .

مادة ٧ - تجتمع لجنة السوق مرة على الأقل كل شهر ويكون اجتماعها بدعوة من رئيسها وعلى ادارة السوق أن تخطر مصلحة التسويق



الداخلي بموعد الانعقاد قبل الميعاد المحدد بأسبوع على الأقل ويجب أن يرفق بالاختار صورة من جدول الأعمال ويجوز لمدير عام المصلحة دعوة اللجنة الى اجتماع غير عادى كلما رأى ضرورة لذلك .

**مادة ٨ -** لا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا اذا حضره أربعة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس الغرفة أو مدير السوق أو من ينوب عن أى منهما .

وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين فاذا تساوت يرجح الجانب الذى منه الرئيس .  
ولا تعتبر قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى .

**مادة ٩ -** على ادارة السوق ارسال محضر اجتماع اللجنة الى مصلحة التسويق الداخلى فى موعد لا يتجاوز أسبوعا من تاريخ الاجتماع ويتم البت فيه خلال شهر من تاريخ ارساله للمصلحة فاذا انقضت مدة الشهر بغير صدور قرار من المصلحة اعتبرت قرارات اللجنة نافذة الا اذا كانت القرارات لاتزال محل بحث أو استيفاء وفى هذه الحالة يجب على المصلحة اخطار الغرفة بذلك خلال الشهر ذاته .

**مادة ١٠ -** تعتبر قرارات اللجنة باطلة اذا تناولت موضوعا عاما لم يدرج فى جدول الأعمال أو اذا جاوزت اللجنة اختصاصاتها المقررة واذا لم تراعى فيها أحكام المادتين ٧ و ٨ من هذه اللائحة ويصدر مدير عام مصلحة التسويق الداخلى قرار ببطلانها طبقا للاوضاع والمواعيد المقررة فى المادة السابقة .

**مادة ١١ -** تختار لجنة السوق اثنين من الأشخاص المدرجة أسماؤهم فى قائمة السوق أحدهما عن المنتجين والآخر عن التجار ليتكون منهما ومن مدير السوق أو من ينوب عنه لجنة تحكيم للنظر فى المنازعات التى يتفق أصحاب الشأن على طرحها عليها للفصل فيها بصفتهم محكمين مفوضين للصلح وتكون رئاسة اللجنة لمدير السوق أو من ينوب عنه .

**مادة ١٢ -** تحدد الغرفة مواعيد العمل داخل السوق ولا يعمل بها الا بعد اعتمادها من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى .

ويعتبر يوم الجمعة من كل أسبوع عطلة رسمية ويجوز اذا اقتضت الحال استمرار العمل طوال الاسبوع خلال بعض المواسم والمناسبات بقرار من مدير عام المصلحة .

### ( ثانيا ) نظام التعامل فى السوق :

**مادة ١٣ -** تكون عمليات البيع والشراء فى السوق بالجملة بطريق المزاد العلنى أو الممارسة وفقا لرغبة البائع ، وتتم هذه العمليات بالوحدات المقررة بالوزن أو بالعدد طبقا للقرار رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

ويكون الحد الأقصى لفئات العمولة على عمليات البيع والشراء بالسوق طبقا لما هو مبين فيما يلى:  
( ١ ) ٨٪ لأصناف الحضر فيما عدا البطاطس فتكون العمولة فيه ٤٪ .

(ب) ٦٪ لأصناف الفاكهة والموز الأخضر فيما عدا الموز التام التسوية فتكون العمولة فيه ٨٪ ولا يجوز أن يتعاطى البائع مبالغ أخرى باسم بياحة أو ماشابه ذلك مقابل القيام بعمليات البيع والشراء بالسوق :

وعلى المرخص له فى شغل الأماكن بالسوق أن يدون فى الدفتر المشار اليه فى المادة ١٦ من هذه اللائحة مقدار العمولة المحصلة عن كل صفقة واسم من تحملها وصفته .

**مادة ١٤ -** يحظر على غير الوزانين المعينين من قبل الغرفة اجراء عمليات الوزن داخل السوق وتتم عمليات الوزن بواسطة موازين الغرفة .

**مادة ١٥ -** تحصل ادارة السوق لحساب الغرفة رسوم الوزن بالسوق عن وحدة التعامل بالحضر والفاكهة والموز ومقدارها ٤٥ كيلو جرام طبقا للفئات الآتية :

١٠ مليما ( عشرة مليمات ) عن كل طرد معبأ يزن وحدة أو كسرهما .  
١٥ مليما ( خمسة عشر مليما ) عن كل طرد معبأ يزن أكثر من وحدة .

١٠ مليما ( عشرة مليمات ) عن كل طرد غير معبا .

اما الأصناف التى يجرى التعامل فيها بالعد فتحصل الرسوم عنها وفقا للوحدات والرسوم المحددة بالقرار رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

ويقوم حائز البضاعة أو حاملها بسداد الرسم ويعتبر مخالفا كل شخص امتنع أو حاول التهرب من أدائها أو أدلى ببيانات خاطئة بقصد التهرب من أداء الرسوم المقررة كاملة .

**مادة ١٦ -** على كل من يشغل أماكن بالسوق أن يمسك دفاتر تقيدها يوميا جميع عمليات البيع والشراء وفقا للانموذج الذى تعده الغرفة وتعتمده المصلحة وترقم صفحات كل دفتر بأرقام مسلسلّة وتختتم بخاتم الغرفة .

وعلى جميع المتعاملين بالسوق أن يدلوا للمتخصّصين بإدارة السوق عند دخول بضائعهم من الحضر والفاكهة بجميع البيانات المتعلقة بها كمية ونوعا ومصدرا أو أى بيان آخر يطلب منهم .

**مادة ١٧ -** على إدارة السوق موافاة مصلحة التسويق الداخلى ببيان مقادير الحضر والفاكهة الواردة للسوق يوميا كل صنف على حدة مع بيان متوسط أسعار كل منها .

وعلى الإدارة المذكورة اعلان هذه الاسعار يوميا على لوحات خاصة تعلق بأماكن ظاهرة بالسوق وتقوم بإذاعتها بمختلف الوسائل .

### ( ثالثا ) شغل الأماكن :

**مادة ١٨ -** تتولى الغرفة الاعلان عن الترخيص فى شغل الأماكن الحالية بالسوق فى اللوحة المخصصة للاعلانات بالغرفة وبإدارة السوق ويحدد بالاعلان المدة التى تقبل خلالها الطلبات .

**مادة ١٩ -** تقدم طلبات الترخيص فى شغل الأماكن الى إدارة السوق مصحوبة بأداء الرسم والتأمين المنصوص عليهما فى المادة ٣٤ .

ولا يجوز استرداد الرسم كله أو بعضه الا فى حالة رفض الطلب .

**مادة ٢٠ -** على مدير السوق أو من ينوب عنه أن يدون على طلب الترخيص تاريخ وساعة تقديمه وإحالة الطلب الى العامل المختص لقيده فى السجل المخصص لقيده الطلبات .

**مادة ٢١ -** ينشأ بالسوق سجل لقيده طلبات الحصول على تراخيص الاشغال ويكون القيد به بأرقام متتابعة وفقا لتاريخ الطلب وساعة تقديمه ويذكر بالسجل اسم الطالب بالكامل وسنه ومحل إقامته من واقع بطاقته الشخصية كما يوضح المحل المطلوب الترخيص له فى شغله وتاريخ ورقم توريد الرسم والتأمين .

**مادة ٢٢ -** يعد العامل المختص بالسوق تقريرا مفصلا عن حالة مقدم الطلب منتجا كان أو تاجرا ومدى نشاطه التجارى وما يراه من ملاحظات أخرى بشأن أحقية الطالب فى الترخيص له فى شغل المحل وذلك قبل عرض الطلب على لجنة السوق .

**مادة ٢٣ -** يجب أن يتوافر فى مقدم الطلب الشروط الآتية :

( أ ) أن يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ومقيما بها .

( ب ) أن يكون كامل الأهلية .

( ج ) أن يكون حسن السمعة ولم تصدر ضده احكام قضائية ماسة بالشرف مالم يكن قد رد اليه اعتباره .

( د ) أن يكون من المنتجين للخضر والفاكهة المبينة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه على ألا يقل مقدار ما يقوم بزراعته لحسابه منها عن خمسة وعشرين فدانا أو أن يكون من المتعاملين فى الحضر والفاكهة أو مشتقاتها بالتجارة أو الصناعة أو أى نوع آخر من أنواع التعامل فيها على ألا يقل رأس ماله المستغل فيها عن ١٠٠٠ جنية .

وتسرى هذه الشروط على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين .

**مادة ٢٤ -** على الشركة أو المنشأة التى تطلب الترخيص لها فى شغل مكان بالسوق أن تقدم



مع الطلب صورة طبق الأصل من عقد تأسيسها ونظامها ويجب أن تعرض على لجنة السوق كل تعديل يطرأ على العقد أو النظام خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التعديل .

ويمثل الشركة أو المنشأة من تعينه لذلك ممن تتوافر فيه الشروط الواردة في البند أ ، ب ، ج من المادة السابقة .

**مادة ٢٥ -** تعرض طلبات الحصول على ترخيص في شغل الأماكن الحالية والتقارير المقدمة بشأنها على لجنة السوق لفحصها .

وتقوم اللجنة باستبعاد الطلبات التي لا تتوافر فيها الشروط المقررة .

**مادة ٢٦ -** تتولى اللجنة حصر الطلبات المستوفاة للشروط وتقوم بالفصل فيمن يستحق بالترخيص له في شغل المكان بمراعاة القواعد الآتية :

( أ ) يفضل أكثر الطالبين حيازة لأراضي مزروعة خضرا أو فاكهة أو أكثرهم في رأس المال التجارى المستغل في هذا النشاط .

(ب) اذا تساوى أكثر من طالب في الشروط السابقة فيفضل من له نشاط ملموس وشهرة تجارية أو خبرة سابقة في الأعمال المتصلة بتجارة الخضر أو الفاكهة .

**مادة ٢٧ -** اذا كان الطالب مرخصا له من قبل في شغل محل بالسوق فلا يمنح الترخيص في شغل محل آخر متى كان من بين مقدمى الطلبات من تتوافر فيه الشروط المقررة ولم يكن له محل بالسوق .

ويستثنى من ذلك القيد المؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات والجمعيات التعاونية .

**مادة ٢٨ -** اذا تساوت حالات مقدمى الطلبات المستوفاة للشروط السابقة عرضت اللجنة الامر على الغرفة لعمل قرعة فيما بينهم وتحدد الغرفة ميعاد اجرائها ويتم الاعلان عن هذا الميعاد فى لوحة الاعلانات بالغرفة وبإدارة السوق .

وتخطر الغرفة مصلحة التسويق الداخلى بميعاد اجراء القرعة لحضور مندوب عن المصلحة

ويجوز حضور مقدمى الطلبات أثناء عملية الاقتراع والفائز فى عملية الاقتراع يكون له الحق فى شغل المكان .

**مادة ٢٩ -** يجب أن يكون قرار لجنة السوق مسببا ومؤيدا من واقع المستندات الرسمية المقدمة من الطالب وأن يثبت بمحضر اجتماعها جميع المناقشات .

**مادة ٣٠ -** تعتبر أنصاف المحال وحدة متكاملة ويطبق عليها ما ينطبق على المحال من اجراءات .

**مادة ٣١ -** الترخيص فى شغل المحل شخصى ولا يجوز النزول عنه للغير أو تأجيره من الباطن أو المشاركة عليه ويجوز عند المخالفة الغاء الترخيص بقرار من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى خلال ثلاثين يوما من تاريخ علم المصلحة بالمخالفة .

وعلى صاحب الشأن اخلاء المحل خلال ثلاثة أيام من تاريخ اخطاره بقرار الالفاء بكتاب موصى عليه بعلم الوصول دون الرجوع على الغرفة بأى تعويض عما يتبقى من المدة المرخص بها .

**مادة ٣٢ -** مدة الترخيص ثلاثة أشهر ويقدم طلب تجديد الترخيص الى دارة السوق قبل انتهاء مدته بسبعة أيام على الأقل وذلك على النموذج الذى تعده ادارة السوق لهذا الغرض ويجب أن يكون طلب التجديد مصحوبا بالرسم المقرر وفى حالة انتهاء مدة الترخيص دون أن يقوم المرخص له بأداء رسم التجديد المستحق فى الميعاد استحق ذلك الرسم مضاعفا مع عدم الاخلال بحق الغرفة فى طلب الغاء الترخيص .

**مادة ٣٣ -** للمرخص له فى حالة فقد الترخيص أو تلفه الحصول على صورة منه من ادارة السوق مقابل أداء مبلغ ١٥٠ مليما (مائة وخمسين مليما)

**مادة ٣٤ -** تؤدى مقدما رسوم شغل الأماكن بالسوق عن كل ثلاثة أشهر طبقا للفتات التالية:

٧٥ مليما ( خمسة وسبعون مليما ) شهريا للمتر المربع الواحد فى محال الخضر والفاكهة والجمالون وعنابر الموز .

٥٠ مليما ( خمسون مليما ) شهريا للمتر



قبول الطلبات للمؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات والجمعيات التابعة لها .

#### ( رابعا ) الصحة العامة :

**مادة ٣٩ -** يقوم بالتفتيش على السوق من الناحية الصحية والموظف الصحى الذى تعينه الادارة الصحية المختصة ويدون ما يترأى له من ملاحظات فى دفتر خاص يعد بادرة السوق لهذا الغرض ويكون تدوين الملاحظات فى الدفتر من أصل وصورتين تسلم احدها لمدير السوق وترسل الثانية الى الادارة الصحية المختصة ويبقى الأصل بالدفتر .

وعلى مدير السوق تنفيذ ما يشير به الموظف الصحى من اجراءات أو تدابير .

**مادة ٤٠ -** على المرخص لهم بشغل المحال أو المساحات بالسوق تنفيذ ما تقرره ادارة السوق أو الادارة الصحية المختصة من تعليمات أو تدابير لتصريف الفضلات ونظافة السوق بما فى ذلك المحال أو المساحات المرخص فى شغلها وعليهم مراعاة القواعد الخاصة بالاشتراطات العامة الواجب توافرها فى محال ومخازن التبريد التى يجرى فيها انضاج وتخزين الفاكهة والموز بالغاز طبقا لقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

**مادة ٤١ -** يجب تنظيف الخضر والفاكهة داخل السوق فى الأماكن المعدة لذلك طبقا للشروط المقررة .

**مادة ٤٢ -** يحظر دخول السوق على أى شخص مريض بمرض معد .

#### ( خامسا ) الضبط :

**مادة ٤٣ -** لايجوز للمرخص لهم فى شغل المحال أو المساحات أن يشغلوا طرقات المرفق وممراته ويجب أن يكون تفريغ الخضر والفاكهة أو شحنها داخل السوق فى أقصر وقت ممكن .

ولا يجوز فى غير مواعيد العمل الرسمية بقاء السيارات أو العربات بالسوق مالم يكن ذلك لأغراض الشحن والتفريغ .

المربع الواحد عن المساحات بالأرض الفضاء وعلى صاحب الشأن أن يدفع تأمينا نقديا يوازى رسوم الشغل عن شهر واحد .

**مادة ٣٥ -** لا يجوز استعمال المحال أو المساحات المرخص فى شغلها فى غير أغراض عرض الخضر والفاكهة للبيع بالجملة ولا يجوز للمرخص له استخدام أى عامل مالم يكن حاصلًا على ترخيص بذلك من ادارة السوق ويجوز اخراج أى عامل لم يحصل على هذا الترخيص وذلك مع عدم الاخلال باقامة دعوى المخالفة ضد المرخص له .

**مادة ٣٦ -** على المرخص له أن ينفذ الشروط والتعليمات المدونة فى ترخيص الشغل والتعليمات التى تصدرها المصلحة . ويحظر عليه اجراء أية تعديلات بنائية فى المكان المشغول الا بعد الحصول على ترخيص كتابى من الغرفة .

ويجوز الغاء الترخيص فى حالة مخالفة أى حكم أو شرط من الشروط الواردة بهذه اللائحة بالتعليمات التى تضعها مصلحة التسويق الداخلى فى هذا الشأن وتدون بالترخيص ويتم اخلاء المحل فى حالة الغاء الترخيص بالشروط والأوضاع المقررة بالمادة ٣١ من هذه اللائحة .

**مادة ٣٧ -** اذا توفى المرخص له بشغل محل بالسوق فيجوز لورثته فى خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة طلب تعديل الترخيص الى أسمهم فى الاحوال الآتية :

١ - اذا كان أحد الورثة أو بعضهم يعمل مع المتوفى أثناء حياته وانطبقت عليهم الشروط الموضحة فى هذا القرار .

٢ - اذا ترك المتوفى ورثة قصر وقدم الولي الشرعى أو الوصى على حسب الاحوال اذنا من محكمة الاحوال الشخصية للولاية على المال بالاستمرار فى التجارة وعقد شركة فيما بينهم .

وفى غير ذلك من الاحوال تلغى الرخصة ويتم الاعلان عن المحل من جديد .

**مادة ٣٨ -** تسرى أحكام هذه اللائحة على المؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات والجمعيات والأفراد على السواء وتكون أولوية

ويجوز عند الاقتضاء اخراج السيارات والعربات والدواب من السوق بغير اخلال باقامة دعوى المخالفة .

**مادة ٤٤ -** لا يجوز لغير العمال المعيّنين للحراسة في السوق المبيت فيه ويكون دخول السوق للمتعاملين وبقائهم فيه في المواعيد التي تحددها ادارة السوق .

**مادة ٤٥ -** يحظر اقامة مقاه في السوق سواء بالمحال أو المساحات المرخص بها أو بطرقات السوق أو ممراته أو في أى مكان آخر .

ومع ذلك يجوز الترخيص في فتح مطاعم أو مقاصف في الأماكن وبالشروط التي تحددها ادارة السوق .

ولا يجوز لأى غرض ايقاد نار داخل السوق في غير الأماكن المخصصة لانضاج الفاكهة وفي غير المطاعم والمقاصف المرخص في اقامتها .

#### ( سادسا ) احكام ختامية :

**مادة ٤٦ -** تعد الغرفة سنويا ميزانية مستقلة للسوق وفقا لاحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ويصدر باعتمادها قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية .

وعلى الغرفة أن تضع الحساب الختامى للادارة المالية للسوق عن العام المنقضى خلال ثلاثة اشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية ويصدر باعتماد هذا الحساب قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية .

**مادة ٤٧ -** كل مخالفة لاحكام هذه اللائحة يعاقب مرتكبها بالعقوبات المقررة بالمادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه .

#### قرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٤

#### باصدار لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة بورسعيد (١)

نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٢ باضافة الخضر والفاكهة الى الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل ،

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن سوق الجملة للخضر والفاكهة،

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٥٥ بسريان احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة على محافظة القنال ،

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخصيص السوق الكائنة بشارع محمد على بمدينة بورسعيد للتعامل بالجملة في الخضر والفاكهة ،

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن لائحة السوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة بورسعيد والقرارات المعدلة له،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٨ المعدل بقرار وزير الاقتصاد رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٦٠ ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٦٠ بتعيين اصناف الخضر والفاكهة التي يجرى التعامل فيها بالوزن أو بالعدد بأسواق الجملة ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٠ بتحديد وحدات التعامل في اصناف الخضر والفاكهة التي يجرى التعامل فيها بالعدد بأسواق الجملة وفئات الرسوم التي تحصل على كل وحدة من هذه الاصناف ،

وعلى قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالاشتراطات العامة الواجب توافرها في مجال ومخازن التبريد ،



وعلى قرار وزير العدل المؤرخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بتحويل بعض موظفى مصلحة التسويق الداخلى بوزارة التموين صفة مأمورى الضبط القضائى ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قـرـر :

**مادة ١ -** تسرى أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة على محافظة بورسعيد .

**مادة ٢ -** يخصص للتعامل بالجملة فى الحضر والفاكهة السوق الكائنة بشارع محمد على بمدينة بورسعيد - وذلك باستثناء الحضر والفاكهة المبينة بالجدول رقم ١ بند (ب) الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه اذا كانت مستوردة أو معدة للتصدير ،

**مادة ٣ -** يعهد الى الغرفة التجارية ببورسعيد بإدارة سوق الجملة للحضر والفاكهة الكائنة بشارع محمد على ببورسعيد طبقا لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه والقرارات التنفيذية التى تصدر فى هذا الشأن .

**مادة ٤ -** يعمل بأحكام اللائحة المرافقة لسوق الجملة للحضر والفاكهة ببورسعيد .

**مادة ٥ -** تلغى القرارات أرقام ٢١٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٣٤٨ لسنة ١٩٥٥ ، ١٦٤ لسنة ١٩٥٦ ، ١٦٥ لسنة ١٩٥٦ ، ١٤٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليها .

**مادة ٦ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا فى ١٥ صفر سنة ١٣٨٤ ( ٢٥ يونيه سنة ١٩٦٤ )

**لائحة سوق الجملة للحضر والفاكهة بمدينة بورسعيد**

### أولا : احكام خاصة بالادارة

**مادة ١ -** يدير سوق الجملة للحضر والفاكهة بمدينة بورسعيد موظفون ومستخدمون تعينهم الغرفة التجارية ببورسعيد بموافقة مدير عام مصلحة التسويق الداخلى .

**مادة ٢ -** تخضع ادارة السوق لاشراف مصلحة

التسويق الداخلى ويكون لموظفى هذه المصلحة المنوه عنهم بقرار وزير العدل الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ سلطة التفتيش على أعمال السوق وتعتبر الغرفة مسئولة لدى مدير عام المصلحة المذكورة عن حسن ادارة السوق وله فى ذلك اصدار ما يلزم من تعليمات .

**مادة ٣ -** تحرر محاضر المخالفات على الدفاتر التى تعدها الغرفة وفقا للتمودج الذى يعتمده مدير عام مصلحة التسويق الداخلى - وتختتم صفحات كل دفتر بخاتم الغرفة بعد ترقيمها بأرقام متتابة وعلى الموظف المختص فور تحرير المحضر أن يقوم بأحاطته على الجهة المختصة وأن يخطر الغرفة ببيان عن كل محضر يتولى تحريره يتضمن تاريخ تحرير المحضر واسم المخالف وموضوع المخالفة وتاريخ احاطته على الجهة المختصة .

وتعد الغرفة سجلا خاصا بمحاضر المخالفات تدون به أولا بأول البيانات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة والاجراءات التى تتم بشأن المحضر حتى يصدر الحكم النهائى فيه ويؤشر بمضمونه فى الحانة المدة لذلك بالدفتر .

**مادة ٤ -** تعد الغرفة قائمة للسوق فى النصف الاول من يناير من كل سنة يصدر باعتمادها قرار من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى خلال الاسبوع الاخير من الشهر المذكور وتشمل القائمة أسماء عشرين شخصا منهم خمسة عشر من تجار ومنتجى الحضر والفاكهة وخمسة من تجار ومنتجى الموز على أن يكونوا جميعا من المرخص لهم فى شغل الأماكن فى السوق .

**مادة ٥ -** تشكل لجنة السوق على الوجه الآتى:

رئيسا	رئيس الغرفة أو من ينوب عنه
	مدير السوق أو من ينوب عنه
	مفتش السوق أو من ينوب عنه
	ثلاثة أعضاء ترشحهم الغرفة سنويا
	من المقيدى بقائمة السوق اثنان منهم
أعضاء	من بين تجار ومنتجى الحضر والفاكهة
	والثالث من بين تجار ومنتجى
	الموز ويصدر باعتمادهم قرار من مدير



عام مصلحة التسويق الداخلى فى  
الاسبوع الاخير من شهر يناير من كل  
سنة

وتندب الغرفة أحد موظفى السوق ليتولى  
أعمال السكرتارية .

مادة ٦ - تختص لجنة السوق بما يأتى :

١ - النظر فى طلبات شغل الاماكن والمساحات  
بالسوق واخلائها وفقا لاحكام هذه اللائحة .

٢ - تعيين المواصفات الخاصة لتعبئة الطرود  
وتعيين رتب كل صنف من اصناف الحضر والفاكهة  
والموز .

٣ - تعيين أنواع العبوات وأشكالها  
ومقاساتها .

٤ - اقتراح فئات العمولة على عمليات البيع  
والشراء .

٥ - الموضوعات التى تحال على اللجنة من  
مصلحة التسويق الداخلى أو الغرفة وغير ذلك  
مما هو منصوص عليه فى هذا القرار .

مادة ٧ - تجتمع لجنة السوق مرة على الأقل  
كل شهر ويكون اجتماعها بدعوة من رئيسها وعلى  
ادارة السوق أن تخطر مصلحة التسويق الداخلى  
بموعد الاجتماع قبل الميعاد المحدد لذلك بأسبوع  
على الأقل ويجب أن يرفق بالاحطار صورة من  
جدول الأعمال .

ويجوز لمدير عام المصلحة دعوة اللجنة لاجتماع  
غير عادى كلما رأى ضرورة ذلك .

مادة ٨ - لا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا  
اذا حضره أربعة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس  
الغرفة أو مدير السوق أو من ينوب عن أى  
منهما .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين  
فاذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى منه  
الرئيس .

ولا تعتبر قرارات اللجنة نافذة الا بعد  
اعتمادها من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى .

مادة ٩ - على ادارة السوق ارسال محضر  
اجتماع اللجنة الى مصلحة التسويق الداخلى  
فى موعد لا يجاوز أسبوعا من تاريخ الاجتماع  
ويتم البت فيه خلال شهر من تاريخ ارساله  
للمصلحة فاذا انقضت مدة الشهر بغير صدور  
قرار من المصلحة اعتبرت قرارات اللجنة نافذة  
الا اذا كانت القرارات لاتزال محل بحث أو  
استيفاء وفى هذه الحالة يجب على المصلحة اخطار  
الغرفة بذلك خلال الشهر .

مادة ١٠ - تعتبر قرارات اللجنة باطلة اذا  
تناولت موضوعا لم يدرج فى جدول الاعمال  
أو اذا جاوزت اختصاصاتها المقررة أو اذا لم تراعى  
فيها أحكام المادتين ٨ ، ٩ من هذه اللائحة .

ويصدر مدير عام مصلحة التسويق الداخلى  
قرارا بذلك بالأوضاع وفى المواعيد المبينة فى  
المادة السابقة .

مادة ١١ - يجوز أن يحضر اجتماع اللجنة  
مندوب أو أكثر من مصلحة التسويق الداخلى  
وتكون مهمته مراعاة تنفيذ الاحكام المقررة وله  
حق الاشتراك فى المداولات دون أن يكون له  
صوت معدود له حق الاعتراض على أى قرار  
تتخذه اللجنة ويثبت اعتراضه فى محضر  
الاجتماع .

مادة ١٢ - تختار لجنة السوق سنويا اثنين  
من الاشخاص المدرجة اسماؤهم فى قائمة السوق  
أحدهما من المنتجين والثانى عن التجار ليتكون  
منهما ومن مدير السوق أو من ينوب عنه لجنة  
تحكيم للنظر فى المنازعات التى يتفق أصحاب  
الشأن على طرحها عليها للفصل فيها بصفتهم  
محكمين مفوضين فى الصلح . وتكون رئاسة  
اللجنة لمدير السوق أو من ينوب عنه .

مادة ١٣ - تحدد الغرفة مواعيد العمل داخل  
السوق ولا يعمل بها الا بعد اعتمادها من مدير  
عام مصلحة التسويق الداخلى .

ويعتبر يوم الجمعة من كل أسبوع عطلة  
رسمية ويجوز اذا اقتضت الحال استمرار العمل  
طوال الاسبوع خلال بعض المواسم بقرار يصدره  
مدير عام المصلحة .

## ثانيا - احكام خاصة بنظام التعامل

**مادة ١٤ -** تكون عمليات البيع والشراء فى السوق بالجملة وتتم بطريق المزاد العلنى أو الممارسة وفقا لرغبة البائع على أساس الوزن أو العد طبقا للقرار رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

ويكون الحد الاقصى لفئات العمولة على عمليات البيع والشراء بالسوق طبقا لما يأتى :

٧٪ لاصناف الحضر فيما عدا البطاطس فتكون العمولة فيها ٥٪ .

٥٪ لاصناف الفاكهة فيما عدا الموز فتكون العمولة فيه ١٢٪ .

ولا يجوز أن يتقاضى البائع مبالغ أخرى باسم بيعه أو ما شابه ذلك مقابل القيام بعمليات البيع والشراء بالسوق .

وعلى المرخص له أن يدون فى الدفاتر المنوه عنها بالمادة ١٧ مقدار العمولة المحصلة عن كل صفقة واسم من قام بتحملها .

**مادة ١٥ -** يحظر على غير الوزانين المعينين من قبل الغرفة اجراء عمليات الوزن داخل السوق وتتم عمليات الوزن بواسطة موازين الغرفة .

**مادة ١٦ -** تحصل ادارة السوق لحساب الغرفة رسوم الوزن بالسوق عن وحدة التعامل بالحضر والفاكهة والموز بالفئات الآتية :

٥ مليمات عن كل طرد معبأ يزن وحدة مقدارها ٤٥ كيلو جرام أو كسرها .

١٠ مليمات عن كل طرد معبأ يزن أكثر من وحدة مقدارها ٤٥ كيلو جرام .

٥ مليمات عن كل طرد غير معبأ .

أما الاصناف التى يجرى التعامل فيها بالعدد فتحصل الرسوم عنها طبقا للوحدات والرسوم الموضحة بالقرار رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

**مادة ١٧ -** على كل من يشغل أماكن بالسوق أن يمسك دفاتر تقيد بها يوميا جميع عمليات البيع والشراء وفقا للنموذج الذى تعده الغرفة وتعتمده المصلحة وترقم صفحات كل دفتر بأرقام متسلسلة وتختتم بخاتم الغرفة .

وعليه أن يقدم صباح كل يوم لادارة السوق

كشفاً بكميات الحضر والفاكهة والموز الواردة اليه والمقادير الموجودة لديه من اليوم السابق ويوقع على هذا البيان من التاجر أو المنتج أو من ينوب عن أى منهما - ويعفى من تقديم هذا البيان التجار الموسميون بعد أخذ اقرار عليهم ببيان الاصناف التى انتهى التعامل فيها وتاريخ ذلك .

**مادة ١٨ -** على ادارة السوق موافاة مصلحة التسويق الداخلى ببيان المقادير الواردة للسوق يوميا من الحضر والفاكهة والموز كل صنف على حدة مع بيان متوسط أسعار كل منها .

وعلى الادارة المذكورة اعلان هذه الاسعار يوميا على لوحات خاصة تعلق فى أماكن ظاهرة بالسوق وتقوم باذاعتها بالوسائل المختلفة .

## ثالثا - احكام خاصة بشغل الاماكن

**مادة ١٩ -** تتولى الغرفة الاعلان عن الترخيص فى شغل الاماكن الحالية بالسوق ويتم ذلك فى اللوحة المخصصة للاعلانات بالغرفة وبادارة السوق .

ويحدد بالاعلان المدة التى تقبل خلالها الطلبات ولا تقبل طلبات الترخيص التى تقدم قبل الاعلان عنها أو بعد المدة المحددة بالاعلان وعلى راغبى الترخيص بشغل الاماكن الحالية التقدم بطلباتهم الى ادارة السوق .

**مادة ٢٠ -** يجب أن يكون أداء الرسم والتأمين المنصوص عليهما فى المادة ٣٥ من هذا القرار مصاحبا لطلب الترخيص .

ولا يجوز فى أية حالة استرداد الرسم كله أو بعضه الا فى حالة رفض الطلب .

**مادة ٢١ -** على مدير السوق أو من يقوم مقامه أن يبين على طلب الترخيص تاريخ وساعة تقديمه أو وروده وعليه احواله الطلب بعد ذلك الى الموظف المختص لتقيده فى السجل المختص لتقيد الطلبات .

**مادة ٢٢ -** ينشأ بالسوق سجل لتقيد طلبات الحصول على تراخيص الاشغال ويكون القيد بأرقام متتابعة وفقا لتاريخ وساعة تقديم الطلب ويذكر بالسجل اسم الطالب بالكامل وسننه ومحل اقامته من واقع بطاقته الشخصية . كما يوضح المحل المطلوب الترخيص له فى شغلته وتاريخ ورقم توريد الرسم والتأمين .



**مادة ٢٣ -** يعد الموظف المختص بالسوق تقريراً مفصلاً عن حالة مقدم الطلب منتجاً كان أو تاجراً ومدى نشاطه التجارى وما يراه من ملاحظات أخرى بشأن أحقية الطالب فى الترخيص له بشغل المحل وذلك قبل عرض الطلب على لجنة السوق .

**مادة ٢٤ -** يجب أن تتوافر فى مقدم الطلب الشروط الآتية .

( أ ) أن يكون متمتعاً بجنسية الجهورية العربية المتحدة ومقيماً بها .

( ب ) أن يكون كامل الأهلية المدنية .

( ج ) أن يكون حسن السمعة ولم تصدر عليه أحكام قضائية ماسة بالشرف مالم يكن قد رد إليه اعتباره .

( د ) أن يكون من المنتجين للخضر أو الفاكهة المبينة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه . على ألا يقل مقدار ما يقوم بزراعته لحسابه منها خمسة وعشرين فدانا .

أو أن يكون من المتعاملين فى الخضر والفاكهة أو مشتقاتها سواء كان ذلك بالتجارة أو الصناعة أو أى نوع آخر من أنواع التعامل المالى فيها على ألا يقل رأس ماله التجارى المستغل عن ١٠٠٠ جنيه وتسرى هذه الشروط على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين .

**مادة ٢٥ -** يجوز أن يرخص فى شغل أماكن بالسوق للشركات والمنظمات التجارية التى تنطبق عليها الشروط المبينة بالمادة السابقة .

وعلى الشركة أو المنظمة التى تطلب الترخيص أن تقدم مع الطلب صورة طبق الاصل من عقد تأسيسها ونظامها . كما يجب عليها أن تعرض فوراً على لجنة السوق كل تعديل يطرأ على العقد أو النظام ويمثل الشركة أو المنظمة من تعينه لذلك ممن تتوافر فيه الشروط المبينة بالمادة السابقة .

**مادة ٢٦ -** تعرض طلبات الحصول على التراخيص والتقارير المقدمة بشأنها على لجنة السوق لفحصها ومطابقتها على الشروط الواجب

توافرها فى المرخص لهم وتقوم اللجنة باستبعاد الطلبات التى لا تتوافر فيها تلك الشروط .

**مادة ٢٧ -** تتولى اللجنة حصر الطلبات المستوفاة للشروط وتقوم بالفصل فيما يستحق الترخيص له فى شغل المكان مع مراعاة القواعد الآتية :

( أ ) يفضل أكثر الطالبين حيازة لأراضى مزروعة خضرا أو فاكهة أو أكثرهم فى رأس المال التجارى المستغل فى هذا النشاط .

( ب ) اذا تساوى أكثر من طالب فى الشروط السابقة يفضل من له نشاط ملموس وشهرة تجارية أو خبرة سابقة فى الاعمال المتصلة بتجارة الخضر أو الفاكهة .

**مادة ٢٨ -** اذا كان الطالب مرخصاً له من قبل فى شغل محل بالسوق فلا يمنح الترخيص فى شغل محل آخر متى كان من بين مقدمى الطلبات من تتوافر فيه الشروط المقررة ولم يكن له محل بالسوق ويستثنى من ذلك القيد المؤسسات والهيئات والشركات والجمعيات التى تحدد الصالح العام .

**مادة ٢٩ -** اذا تساوت حالات مقدمى الطلبات المستوفاة للشروط السابقة ترفع اللجنة الامر للغرفة لاجراء قرعة فيما بينهم وتحدد الغرفة ميعاد اجرائها ويتم الاعلان عن هذا الميعاد فى لوحة الاعلانات بالغرفة وبإدارة السوق .

وتخطر الغرفة مصلحة التسويق الداخلى بميعاد اجراء القرعة لحضور مندوب عن المصلحة .

ويجوز حضور مقدمى الطلبات أثناء عملية الاقتراع ويكون للفائز فى عملية الاقتراع الحق فى شغل المكان .

**مادة ٣٠ -** يجب أن يكون قرار لجنة السوق مسبباً ومؤيداً من واقع المستندات الرسمية المقدمة من الطالب وأن يثبت بمحضر اجتماعها جميع المناقشات .

**مادة ٣١ -** تعتبر أنصاف المحال وحدة متكاملة ويطبق عليها ما ينطبق على المحال من اجراءات .

**مادة ٣٢ -** الترخيص فى شغل المحل شخصى ولا يجوز النزول عنه للغير أو تاجيره من الباطن



أو المشاركة عليه . ويجوز في هذه الأحوال إلغاء الترخيص بقرار من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى خلال ثلاثين يوما من تاريخ علم المصلحة بالمخالفة وعلى صاحب الشأن إخلاء المحل خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره بقرار الإلغاء بكتاب موصى عليه بعلم الوصول دون الرجوع على الغرفة بأى تعويض عما يتبقى من المدة المرخص بها .

**مادة ٣٣ -** مدة الترخيص ثلاثة أشهر ويقدم طلب تجديدها الى ادارة السوق قبل انتهاء مدته بسبعة أيام على الأقل وذلك على النموذج الذى تعده ادارة السوق لهذا الغرض . ويجب أن يكون طلب التجديد مصحوبا بالرسم المقرر .

وفى حالة انتهاء مدة الترخيص دون أن يقوم المرخص له بسداد رسم التجديد المستحق فى الميعاد استحق ذلك الرسم مضاعفا . مع عدم الإخلال بحق الغرفة فى طلب إلغاء الترخيص .

**مادة ٣٤ -** يجوز للمرخص له فى حالة فقد الترخيص أو تلفه الحصول على صورة من ادارة السوق مقابل دفع ١٥٠ مليما .

**مادة ٣٥ -** تؤدى مقدما رسوم شغل الأماكن فى السوق عن كل ثلاثة أشهر بواقع الفئات المبينة فيما بعد :

٨٥ ( خمسة وثمانون مليما ) شهريا للمتر المربع الواحد فى محال الخضار والفاكهة والفراندات .

٦٥ ( خمسة وستون مليما ) للمتر المربع الواحد عن المساحات بالأرض الفضاء .

وعلى صاحب الشأن أن يدفع تأمينا نقديا يوازى رسوم الأشغال عن شهر واحد .

**مادة ٣٦ -** لا يجوز استعمال المحال أو المساحات المرخص فى شغلها فى غير أغراض عرض الخضار والفاكهة للبيع بالجملة كما لا يجوز للمرخص له استخدام أى عامل ما لم يكن حاصلا على تصريح بذلك من ادارة السوق .

ويجوز اخراج من لم يكن حاصلا على هذا التصريح وذلك مع عدم الإخلال بأقامة دعوى المخالفة ضد المرخص له .

**مادة ٣٧ -** على المرخص له أن ينفذ جميع

الشروط والتعليمات المدونة فى ترخيص الأشغال ويجوز إلغاء الترخيص فى حالة مخالفة أى حكم أو شرط من الشروط الواردة بهذا القرار أو بالتعليمات التى تضعها مصلحة التسويق الداخلى فى هذا الشأن وتدون بالترخيص ويتم إخلاء المحل فى حالة إلغاء الترخيص بالشروط المقررة والأوضاع بالمادة ٣٢ من اللائحة .

**مادة ٣٨ -** اذا توفى المرخص له فى شغل محل بالسوق طلبت ادارة السوق إلغاء الرخصة والإعلان عن المحل من جديد .

فاذا ثبت أن أحد الورثة كان يعمل مع المتوفى أثناء حياته وانطبقت عليه الشروط السابقة كانت له الأفضلية فى الترخيص له بشغل المكان .

واذا ترك المتوفى ورثة قصر وقدم الولي الشرعى أو الوصى على حسب الأحوال اذنا من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال بالاستمرار فى التجارة وعقد شركة فيما بينهم وذلك فى خلال ستة شهور من تاريخ الوفاء كان لهم الأفضلية فى شغل المكان .

**مادة ٣٩ -** تسرى أحكام هذه اللائحة على المؤسسات والشركات والجمعيات والهيئات والأفراد على السواء وتكون أولوية قبول الطلبات للمؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها .

#### رابعاً - أحكام خاصة بالصحة العامة

**مادة ٤٠ -** يقوم بالتفتيش على السوق من الناحية الصحية الموظف الصحى الذى تعينه السلطة الصحية المختصة ويدون ما يترأى له من ملاحظات فى دفتر خاص يعد بأدارة السوق لهذا الغرض .

ويكون تدوين الملاحظات فى الدفتر من أصل وصورتين تسلم احدها لمدير السوق وترسل الثانية الى السلطات الصحية المختصة ويبقى الأصل بالدفتر .

وعلى مدير السوق تنفيذ ما يشير به الموظف الصحى من اجراءات أو تدابير .

**مادة ٤١ -** على المرخص لهم فى شغل المحال أو المساحات بالسوق تنفيذ ما تقرره ادارة

السوق أو السلطة الصحية المختصة من تعليمات أو تدابير لتصريف الفضلات ونظافة السوق بما في ذلك المحال أو المساحات المرخص في شغلها .

وعليهم مراعاة القواعد الخاصة بالاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال ومخازن التبريد التي يجرى فيها انضاج وتخزين الفاكهة بالفاز .

**مادة ٤٢ -** يجب تنظيف الخضر والفاكهة داخل السوق في الأماكن المعدة لذلك طبقا للشروط المقررة في هذا الشأن .

**مادة ٤٣ -** يحظر على أى شخص مريض بمرض معد دخول السوق .

#### خامسا - احكام خاصة بالضبط

**مادة ٤٤ -** لا يجوز للمرخص له في شغل المحال أو المساحات أن يشغل طرقات السوق أو ممراته ويجب أن يكون تفريغ الخضر والفاكهة أو شحنها داخل السوق في أقصر وقت ممكن .

ولا يجوز في غير مواعيد العمل الرسمية بقاء السيارات أو العربات في السوق ما لم يكن ذلك لأغراض الشحن والتفريغ .

ويجوز عند الاقتضاء اخراج السيارات والعربات والدواب من السوق وذلك بغير اخلال بتحرير محضر المخالفة .

**مادة ٤٥ -** لا يجوز لغير العمال المعيّنين للحراسة في السوق الإقامة فيه ويكون دخول السوق للمتعاملين وبقائهم فيه في المواعيد التي تحددها إدارة السوق .

**مادة ٤٦ -** يحظر إقامة مقاه في السوق سواء بالمحال أو المساحات المرخص بها أو بطرقات السوق أو ممراته أو في أى مكان آخر .

على أنه يجوز التصريح بفتح مطاعم أو مقاصف في الأمكنة وبالشروط التي تحددها إدارة السوق .

ولا يجوز لأى غرض ايقاد نار داخل السوق

في غير الأماكن المخصصة لانضاج الفاكهة وفي غير المطاعم والمقاصف .

#### سادسا - احكام ختامية

**مادة ٤٧ -** تعد الغرفة سنويا ميزانية مستقلة للسوق مراعية في ذلك الشروط والأحكام المقررة بالقانون ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية واللائحة العامة للغرف التجارية ويصدر باعتمادها قرار من وزير التجارة الداخلية وعلى الغرفة أن تضع الحساب الختامي للإدارة المالية للسوق عن العام المنقضى خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية ويصدر باعتمادها هذا الحساب قرار من وزير التجارة الداخلية .

**مادة ٤٨ -** كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب من يرتكبها بالعقوبة المقررة بالمادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ .

تحريرا في ١٥ صفر سنة ١٣٨٤ ( ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٤ )

قرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٤

بشأن لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة الزقازيق (١)

نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية ،

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية ،

وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكايل ،

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٢ بأضافة الخضر والفاكهة الى الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكايل ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٦٠ بتعيين أصناف الخضر والفاكهة التي



يجرى التعامل فيها بالوزن أو بالعد في أسواق الجملة ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٠ بتحديد وحدات التعامل في أصناف الخضر والفاكهة التي يجرى التعامل فيها بالعد بأسواق الجملة وفئات الرسوم التي تحصل على كل وحدة من هذه الأصناف ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٨١ لسنة ١٩٦١ بلائحة استخدام موظفي ومستخدمى الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية ،

وعلى قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال ومخازن التبريد ،

وعلى قرار وزير العدل المؤرخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بتحويل بعض موظفي مصلحة التسويق الداخلى بوزارة التموين صفة مأمورى الضبط القضائى ،

على ما ارتآه مجلس الدولة ،

#### قرو :

مادة ١ - تسرى أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة داخل كردون مدينة الزقازيق ويخصص للتعامل بالجملة في الخضر والفاكهة بمدينة الزقازيق السوق الكائنة بشارع مصطفى كامل .

مادة ٢ - يهد الى الغرفة التجارية المصرية لمحافظة الشرقية بإدارة سوق الجملة للخضر والفاكهة الكائنة بشارع مصطفى كامل بمدينة الزقازيق طبقا لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ والقرارات التنفيذية التي تصدر في هذا الشأن .

مادة ٣ - يعمل بأحكام اللائحة المرافقة لسوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة الزقازيق .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٤ ( ١١ أغسطس سنة ١٩٦٤ ) .

#### لائحة

سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة الزقازيق

#### أولا - أحكام لإدارة السوق

مادة ١ - يدير سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة الزقازيق موظفون ومستخدمون تعيينهم الغرفة التجارية بالزقازيق بموافقة مدير عام مصلحة التسويق الداخلى .

مادة ٢ - تخضع إدارة السوق لإشراف مصلحة التسويق الداخلى ويكون لموظفى هذه المصلحة المنوه عنهم بقرار وزير العدل الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ سلطة التفتيش على أعمال السوق وتعتبر الغرفة مسئولة لدى مدير عام المصلحة المذكورة عن حسن إدارة السوق وله فى ذلك اصدار ما يلزم من تعليمات .

مادة ٣ - تحرر محاضر المخالفات على الدفاتر التى تعدها الغرفة وفقا للنموذج الذى يعتمده مدير عام مصلحة التسويق الداخلى ، وتختتم صفحات كل دفتر بخاتم الغرفة بعد ترقيمها بأرقام متتابعة وعلى الموظف المختص فور تحرير المحضر أن يقوم بإحالة على الجهة المختصة وأن تخطر الغرفة عن كل محضر يتولى تحريره مع بيان اسم المخالف وموضوع المخالفة وتاريخ إحالته على الجهة المختصة .

وتعد الغرفة سجلا خاصا بمحاضر المخالفات تدون به أولا بأول البيانات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ومتابعة مراحل المحضر حتى يصدر الحكم النهائى فيه ويؤشر بمضمونه فى الخانة المعدة لذلك بالدفتر .

مادة ٤ - تعد الغرفة قائمة للسوق فى النصف الأول من يناير من كل سنة يصدر باعتمادها قرار من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى خلال الأسبوع الاخير من هذا الشهر .

وتشمل القائمة أسماء عشرين شخصا منهم خمسة عشر من تجار ومنتجى الخضر والفاكهة وخمسة من تجار ومنتجى الموز على أن يكونوا جميعا من المرخص لهم فى شغل أماكن فى السوق .



## مادة ٥ - تشكل لجنة السوق على الوجه الآتى :

رئيس الغرفة أو من ينوب عنه رئيسا  
مدير السوق أو من ينوب عنه  
مفتش السوق أو من ينوب عنه  
ثلاثة أعضاء ترشحهم الغرفة اثنان  
منهم من بين تجار ومنتجى الخضر  
والفاكهة والثالث من بين تجار  
ومنتجى الموز يصدر باعتمادهم  
قرار من مدير عام مصلحة التسويق  
الداخلى فى الاسبوع الاخير من شهر  
يناير عن كل سنة

وتنتدب الغرفة أحد موظفى السوق ليتولى  
أعمال السكرتارية .

## مادة ٦ - تختص لجنة السوق بما يأتى :

١ - النظر فى طلبات شغل الاماكن والمساحات  
بالسوق واخلائها وفقا لاحكام هذه اللائحة .

٢ - تعيين أنواع العبوات وأشكالها  
ومقاساتها .

٣ - تعيين المواصفات لتعبئة الطرود وتعيين  
رتب لكل صنف من أصناف الخضر والفاكهة  
والموز .

٤ - تقدير العمولة على العمليات فى البيع  
والشراء .

٥ - الموضوعات التى تحال على اللجنة من  
مصلحة التسويق الداخلى أو الغرفة وغير ذلك  
مما هو منصوص عليه فى هذه اللائحة .

مادة ٧ - تجتمع لجنة السوق مرة على الأقل  
كل شهر ويكون اجتماعها بدعوة من رئيسها  
وعلى ادارة السوق أن تخطر مصلحة التسويق  
الداخلى بموعد الاجتماع قبل الميعاد المحدد لذلك  
بأسبوع على الأقل ويجب أن يرفق بالخطار  
صورة من جدول الاعمال .

ويجوز لمدير عام المصلحة دعوة اللجنة  
لاجتماع غير عادى كلما رأى ضرورة لذلك .

مادة ٨ - لا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا  
اذا حضره أربعة أعضاء على الاقل من بينهم رئيس  
الغرفة أو مدير السوق أو من ينوب عن أى  
منهما .

وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين فاذا  
تساوت ترجح الجانب الذى منه الرئيس ولا تعتبر  
قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من مدير  
عام مصلحة التسويق الداخلى .

مادة ٩ - على ادارة السوق ارسال محضر  
اجتماع اللجنة الى مصلحة التسويق الداخلى فى  
موعد لا يتجاوز أسبوعا من تاريخ الاجتماع ويتم  
البت فيه خلال شهر من تاريخ ارساله للمصلحة  
فاذا انقضت مدة الشهر بغير صدور قرار من  
المصلحة اعتبرت قرارات اللجنة نافذة الا اذا  
كانت القرارات لا تزال محل بحث أو استيفاء  
وفى هذه الحالة يجب على المصلحة اخطار الغرفة  
بذلك خلال ذات الشهر .

مادة ١٠ - تعتبر قرارات اللجنة باطلة اذا  
تناولت موضوعا لم يدرج فى جدول الاعمال أو  
اذا جاوزت اللجنة اختصاصاتها المقررة طبقا  
لهذا القرار أو اذا لم تراعى فيها أحكام المادتين  
٨ و٩ من هذه اللائحة .

ويصدر مدير عام مصلحة التسويق الداخلى  
قرارا بطلانها بالأوضاع وفى المواعيد المبينة فى  
المادة السابقة .

مادة ١١ - يجوز أن يحضر اجتماع اللجنة  
مندوب أو أكثر من مصلحة التسويق الداخلى  
وتكون مهمته مراعاة تنفيذ أحكام هذا القرار وله  
حق الاشتراك فى المداولات دون أن يكون له  
صوت معدود كما أن له حق الاعتراض على أى  
قرار تتخذه اللجنة ويثبت اعتراضه فى محضر  
الاجتماع .

مادة ١٢ - تختار لجنة السوق سنويا اثنين  
من الاشخاص المدرجة أسماؤهم فى قائمة السوق  
أحدهما عن المنتجين والثانى عن التجار ليتكون  
منهما ومن مدير السوق أو من ينوب عنه لجنة

تحكيم للنظر في المنازعات التي يتفق أصحابها على طرحها عليها للفصل فيها بصفتهم محكمين مفوضين في الصلح ، وتكون رئاسة اللجنة لمدير السوق أو من ينوب عنه .

**مادة ١٣ -** تحدد الغرفة مواعيد العمل داخل السوق ولا يعمل بها الا بعد اعتمادها من مدير عام مصلحة التسويق الداخلي .

ويعتبر يوم الجمعة من كل أسبوع عطلة رسمية ويجوز اذا اقتضت الحال استمرار العمل طوال الاسبوع خلال بعض المواسم بقرار يصدره مدير عام المصلحة .

### ثانيا - نظام التعامل في السوق

**مادة ١٤ -** تكون عمليات البيع والشراء في السوق بالجملة وتتم بطريق المزاد العلني أو الممارسة وفقا لرغبة البائع .

وتتم هذه العمليات بالوحدات المقررة بالوزن أو بالعد طبقا للقرار رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

**مادة ١٥ -** يحظر على غير الوازنين المعينين من قبل الغرفة اجراء عمليات الوزن داخل السوق وتتم عمليات الوزن بواسطة موازين الغرفة .

**مادة ١٦ -** تحصل ادارة السوق لحساب الغرفة رسوم الوزن بالسوق عن وحدة التعامل بالخضر والفاكهة والموز بالفئات الآتية .

٥ مليمات عن كل طرد معبأ يزن وحدة أو كسرها .

١٠ مليمات عن كل طرد معبأ يزن أكثر من وحدة .

٥ مليمات عن كل طرد غير معبأ .

أما الاصناف التي يجرى التعامل فيها بالعد فتحصل الرسوم عنها وفقا للوحدات والرسوم الموضحة بالقرار رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

**مادة ١٧ -** على كل من يشغل أماكن بالسوق أن يمسك دفاتر تقيدها يوميا جميع عمليات البيع والشراء وفقا للأنموذج الذي تعده الغرفة

وتعتمده المصلحة وترقم صفحات كل دفتر بأرقام مسلسلّة وتختّم بخاتم الغرفة .

وعليه أن يقدم في صباح كل يوم لإدارة السوق كشفا بكميات الخضر والفاكهة الواردة اليه والمقادير الموجودة لديه من اليوم السابق ويوقع على هذا البيان من التاجر أو المنتج أو من ينوب عنهما .

ويعفى من تقديم هذا البيان التجار الموسميون بعد أخذ اقرار عليهم ببيان الاصناف التي انتهى التعامل فيها وتاريخ ذلك .

**مادة ١٨ -** على ادارة السوق موافاة مصلحة التسويق الداخلي ببيان المقادير الواردة للسوق يوميا من الخضر والفاكهة والموز كل صنف على حدة مع بيان متوسط اسعار كل منها وعلى الادارة المذكورة اعلان هذه الاسعار يوميا على لوحات خاصة تعلق في أماكن ظاهرة بالسوق وتقوم باذاعتها بمختلف الوسائل .

### ثالثا - شغل الأماكن

**مادة ١٩ -** تتولى الغرفة الاعلان عن الترخيص في شغل الأماكن الخالية بالسوق ويتم ذلك في اللوحة المخصصة للاعلانات بالغرفة وبإدارة السوق .

ويحدد بالاعلان المدة التي تقبل خلالها الطلبات ولا تقبل طلبات الترخيص التي تقدم قبل الاعلان عنها أو بعد المدة المحددة بالاعلان وعلى راغبى الترخيص في شغل الأماكن الخالية التقدم بطلباتهم الى ادارة السوق .

**مادة ٢٠ -** يجب أن يكون أداء الرسم والتأمين المنصوص عليهما في المادة ٣٥ من هذه اللائحة مصاحبا لطلب الترخيص ولا يجوز بأية حالة استرداد الرسم كله أو بعضه الا في حالة رفض الطلب .

**مادة ٢١ -** على مدير السوق أو من ينوب عنه أن يبين على طلب الترخيص تاريخ وساعة تقديمه أو وروده وعليه إحالة الطلب بعد ذلك الى الموظف



المختص لقيده في السجل المخصص لقيده الطلبات .

**مادة ٢٢ -** ينشأ بالسوق سجل لقيده طلبات الحصول على تراخيص الاشغال ويكون القيد بأرقام متتابة وفقا لتاريخ وساعة تقديم الطلب ويذكر بالسجل اسم الطالب بالكامل وسنه ومحل اقامته من واقع بطاقته الشخصية كما يوضح المحل المطلوب الترخيص له في شغله وتاريخ ورقم توريد الرسم والتأمين .

**مادة ٢٣ -** يعد الموظف المختص بالسوق تقريراً مفصلاً عن حالة مقدم الطلب منتجاً كان أو تاجراً ومدى نشاطه التجارى وما يراه من ملاحظات أخرى بشأن أحقية الطالب فى الترخيص له فى شغل المحل وذلك قبل عرض الطلب على لجنة السوق .

**مادة ٢٤ -** يجب ان تتوافر فى مقدم الطلب الشروط الآتية :

(أ) ان يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ومقيماً بها .

(ب) أن يكون كامل الأهلية المدنية .

(ج) أن يكون حسن السمعة ولم تصدر عليه أحكام قضائية ماسة بالشرف ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

(د) أن يكون من المنتجين للخضر والفاكهة المبينة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه ، على ألا يقل مقدار ما يقوم بزراعته لحسابه منها عن خمسة وعشرين فدواً . أو أن يكون من المتعاملين فى الخضر والفاكهة . أو مشتقاتها سواء كان ذلك بالتجارة أو الصناعة أو أى نوع آخر من أنواع التعامل المالى فيها على ألا يقل رأس ماله التجارى المستغل عن ألف جنيه .

وتسرى هذه الشروط على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين .

**مادة ٢٥ -** يجوز أن يرخص فى شغل أماكن بالسوق للشركات والمنظمات التجارية التى تنطبق عليها الشروط المبينة بالمادة السابقة .

وعلى الشركة أو المنظمة التى تطلب الترخيص أن تقدم مع الطلب صورة طبق الاصل من عقد تأسيسها ونظامها . كما يجب عليها أن تعرض فوراً على لجنة السوق كل تعديل يطرأ على العقد أو النظام ويمثل الشركة أو المنظمة من تعينه لذلك ممن تتوافر فيه الشروط المبينة بالمادة السابقة .

**مادة ٢٦ -** تعرض طلبات الحصول على التراخيص والتقارير المقدمة بشأنها على لجنة السوق لفحصها ومطابقتها على الشروط الواجب توافرها فى المرخص لهم وتقوم اللجنة باستبعاد الطلبات التى لا تتوافر فيها تلك الشروط .

**مادة ٢٧ -** تتولى اللجنة حصر الطلبات المستوفاة للشروط وتقوم بالفصل فيما يستحق الترخيص له بشغل المكان مع مراعاة القواعد الآتية :

(أ) يفضل أكثر الطالبين حيازة لأراضى مزروعة خضر أو فاكهة أو أكثرهم فى رأس المال التجارى المستغل فى هذا النشاط .

(ب) فاذا تساوى أكثر من طلب فى الشروط السابقة يفضل من له نشاط ملموس وشهرة تجارية أو خبرة سابقة فى الاعمال المتصلة بتجارة الخضر أو الفاكهة .

**مادة ٢٨ -** اذا كان الطالب مرخصاً له من قبل فى شغل محل بالسوق فلا يمنح الترخيص فى شغل محل آخر متى كان من بين مقدمى الطلبات من تتوافر فيه الشروط المقررة ولم يكن له محل بالسوق وتستثنى من ذلك القيد المؤسسات والهيئات والشركات والجمعيات التى تخدم الصالح العام .

**مادة ٢٩ -** اذا تساوت حالات مقدمى الطلبات المستوفاة للشروط السابقة تعرض اللجنة الامر على الغرفة لاجراء قرعة فيما بينهم وتحدد الغرفة ميعاد لاجرائها ويتم الاعلان عن هذا الميعاد فى لوحة الاعلانات بالغرفة وبإدارة السوق .

وعلى الغرفة أن تخطر مصلحة التسويق الداخلى بميعاد اجراء القرعة لحضور مندوب عن المصلحة ويجوز حضور مقدمى الطلبات أثناء



عملية الاقتراع وتحدد عملية الاقتراع من له الحق  
فى شغل المكان .

مادة ٣٠ - يجب أن يكون قرار لجنة السوق  
مسببا ومؤيدا من واقع المستندات الرسمية التى  
تقدم بها الطالب وأن يثبت بمحضر اجتماعها  
جميع المناقشات .

مادة ٣١ - تعتبر أنصاف المحال وحيدة  
متكاملة ويطبق عليها ما ينطبق على المحال من  
اجراءات .

مادة ٣٢ - الترخيص فى شغل المحال شخصى  
ولا يجوز النزول عنه للغير أو تأجيره من الباطن  
أو المشاركة عليه ويجوز فى هذه الاحوال الغاء  
الترخيص بقرار من مدير عام مصلحة التسويق  
الداخلى خلال ثلاثين يوما من تاريخ علم المصلحة  
بالمخالفة وعلى صاحب الشأن اخلاء المحل خلال  
ثلاثة أيام من تاريخ اخطاره بقرار الالغاء بكتاب  
موصى عليه بعلم الوصول دون الرجوع على  
الغرفة بأى تعويض عما يتبقى من مدة الترخيص .

مادة ٣٣ - مدة الترخيص ثلاثة أشهر ويقدم  
طلب تجديد الترخيص الى ادارة السوق قبل  
انتهاء مدة بسبعة أيام على الأقل وذلك على النموذج  
الذى تعده ادارة السوق لهذا الغرض ويجب ان  
يكون طلب التجديد مصحوبا بالرسم المقرر .  
وفى حالة انتهاء مدة الترخيص دون أن يقوم  
المرخص له بسداد رسم التجديد فى الميعاد استحق  
ذلك الرسم مضاعفا مع عدم الاخلال بحق الغرفة  
فى طلب الغاء الترخيص .

مادة ٣٤ - يجوز للمرخص له فى حالة فقد  
الترخيص أو تلفه الحصول على صورة من ادارة  
السوق مقابل دفع ١٥٠ مليما .

مادة ٣٥ - تؤدى مقدما رسوم اشغال  
الاماكن فى السوق عن كل ثلاثة شهور بواقع  
الفئات المبينة فيما بعد :

٨٥ مليما ( خمسة وثمانون مليما ) شهريا  
للمتر الواحد فى محال الخضر والفاكهة .

٦٥ مليما ( خمسة وستون مليما ) شهريا

للمتر المربع الواحد عن المساحات بالأرض  
الفضاء .

وعلى صاحب الشأن أن يدفع تأمينا نقديا  
يوازى رسوم الاشغال عن شهر واحد .

مادة ٣٦ - لا يجوز استعمال المحال أو  
المساحات المرخص فى شغلها فى غير أغراض  
عرض الخضر والفاكهة للبيع بالجملة كما لا يجوز  
للمرخص له استخدام أى عامل ما لم يكن حاصلا  
على تصريح بذلك من ادارة السوق .

ويجوز أخراج أى عامل لم يحصل على هذا  
التصريح وذلك مع عدم الاخلال بأقامة دعوى  
المخالفة ضد المرخص له .

مادة ٣٧ - على المرخص له أن ينفذ جميع  
الشروط والتعليمات المدونة فى ترخيص  
الاشغال .

ويجوز الغاء الترخيص فى حالة مخالفة أى  
حكم أو شرط من الشروط الواردة بهذه اللائحة  
أو بالتعليمات التى تضعها مصلحة التسويق  
الداخلى فى هذا الشأن وتدون بالترخيص ويتم  
اخلاء المحال فى حالة الغاء الترخيص بالشروط  
والأوضاع المقررة بالمادة ٣٢ من هذه اللائحة .

مادة ٣٨ - اذا توفى المرخص له طلبت ادارة  
السوق الغاء الرخصة والاعلان عن المحل من جديد  
فاذا ثبت أن أحد الورثة كان يعمل مع المتوفى  
أثناء حياته وانطبقت عليه الشروط السابقة  
كانت له الأفضلية فى الترخيص له بشغل  
المكان .

واذا ترك المتسوفى ورثة قصر وقدم الولي  
الشرعى أو الوصى على حسب الاحوال اذا من  
المحكمة المختصة بالاستمرار فى التجارة وعقد  
الشركة فيما بينهم وذلك خلال ستة أشهر من  
تاريخ الوفاة كانت لهم الأفضلية فى شغل  
المكان .

مادة ٣٩ - تسرى أحكام هذه اللائحة على  
المؤسسات والشركات والجمعيات والهيئات  
والأفراد على السواء وتكون أولوية قبول الطلبات

للمؤسسات العامة والشركات والجمعيات  
والهيئات التابعة لها .

#### رابعاً - أحكام خاصة بالصحة العامة

**مادة ٤٠ -** يقوم بالتفتيش على السوق من  
الناحية الصحية الموظف الذى تعينه السلطة  
الصحية المختصة ويدون ما يترأى له من ملاحظات  
فى دفتر خاص يعد بإدارة السوق لهذا الغرض .  
ويكون تدوين الملاحظات فى الدفاتر من أصل  
وصورتين تسلم إحداها لمدير السوق وترسل  
الثانية الى السلطات الصحية المختصة ويبقى  
الأصل بالدفتر .

وعلى مدير السوق تنفيذ ما يشير به الموظف  
الصحي من اجراءات أو تدابير .

**مادة ٤١ -** على المرخص لهم فى شغل المحال  
أو المساحات بالسوق تنفيذ ما تقرره إدارة  
السوق أو السلطة الصحية المختصة من تعليمات  
أو تدابير لتصريف الفضلات ونظافة السوق .  
بما فى ذلك المحال أو المساحات المرخص فى  
شغلها وعليهم مراعاة القواعد الخاصة  
بالاشتراطات العامة الواجب توافرها فى محال  
ومخازن التبريد التى يجرى فيها انضاج وتخزين  
الفاكهة والموز بالغاز .

**مادة ٤٢ -** يجب تنظيف الخضر والفاكهة  
داخل السوق فى الأماكن المعدة لذلك طبقاً  
للشروط المقررة فى هذا الشأن .

**مادة ٤٣ -** يحظر دخول السوق على أى  
شخص مريض بمرض معد .

#### خامساً - أحكام خاصة بالضبط

**مادة ٤٤ -** لا يجوز للمرخص لهم فى شغل  
المحال أو المساحات أن يشغلوا طرقات السوق أو  
ممراته ويجب أن يكون تفريغ الخضر أو شحنها  
داخل السوق فى أقصر وقت ممكن ولا يجوز  
فى غير مواعيد العمل الرسمية بقاء السيارات أو  
العربات فى السوق ما لم يكن ذلك لأغراض  
الشحن والتفريغ .

ويجوز عند الاقتضاء اخراج السيارات

والعربات والدواب من السوق بغير الاخلال بأقامة  
دعوى المخالفة .

**مادة ٤٥ -** لا يجوز لغير العمال المعيّنين  
للمحراسة فى السوق المبيت به ويكون دخول  
السوق للمتعاملين وبقائهم فيه فى المواعيد التى  
تحددها إدارة السوق .

**مادة ٤٦ -** يحظر إقامة مقام فى السوق سواء  
بالمحال أو المساحات المرخص بها أو بطرقات  
السوق أو ممراته أو فى أى مكان آخر .

على أنه يجوز التصريح بفتح مطاعم أو مقاصف  
فى الأماكن وبالشروط التى تحددها إدارة  
السوق .

ولا يجوز لأى غرض إيقاد نار داخل السوق  
فى غير الأماكن المخصصة لانضاج الفاكهة وفى  
غير المطاعم والمقاصف المصرح بإقامتها .

#### سادساً - أحكام ختامية

**مادة ٤٧ -** تعد الغرفة سنوياً ميزانية مستقلة  
للسوق مراعية فى ذلك الشروط والأحكام المقررة  
بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن  
الغرف التجارية واللائحة العامة للغرفة التجارية  
ويصدر باعتمادها قرار من وزير التموين  
والتجارة الداخلية وعلى الغرفة أن تضع الحساب  
الختامى للإدارة المالية للسوق عن العام المنقضى  
خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة  
المالية ويصدر باعتماد هذا الحساب قرار من  
وزير التموين والتجارة الداخلية .

**مادة ٤٨ -** كل مخالفة لأحكام هذا القرار  
يعاقب مرتكبها بالعقوبة المقررة بالمادة ٣ من  
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه .

#### قرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٥

باصدار لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة  
بمدينة السويس (١)

#### وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩  
بتنظيم تجارة الجملة والقوانين المعدلة له .



وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن  
الغرف التجارية ،

وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص  
بالموازين والمقاييس والمكاييل والقوانين المعدلة  
له ،

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٨٦  
لسنة ١٩٥٢ بإضافة الخضر والفاكهة الى الجدول  
رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١  
الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٢٦ لسنة  
١٩٦٠ بتعيين أصناف الخضر والفاكهة التى يجرى  
التعامل فيها بالوزن أو بالعد فى أسواق  
الجملة ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٢٧ لسنة  
١٩٦٠ بتحديد وحدات التعامل فى أصناف الخضر  
والفاكهة التى يجرى التعامل فيها بالعد بأسواق  
الجملة وفئات الرسوم التى تحصل على كل وحدة  
من هذه الأصناف ،

وعلى قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٣٢٩  
لسنة ١٩٦٢ الخاص بالاشتراطات العامة الواجب  
توافرها فى محال ومخازن التبريد .

وعلى قرار وزير العدل المؤرخ ٢٩ ديسمبر  
سنة ١٩٦٢ بتحويل بعض موظفى مصلحة  
التسويق الداخلى بوزارة التموين صفة مأمورى  
الضبط القضائى ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قرر :

**مادة ١ -** تسرى أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة  
١٩٤٩ المشار اليه داخل كردون مدينة السويس  
ويخصص للتعامل بالجملة فى الخضر والفاكهة  
بمدينة السويس السوق الكائنة بمنطقة  
تل القلزم .

**مادة ٢ -** يعهد الى الغرفة التجارية لمحافظة  
السويس بإدارة سوق الجملة للخضر والفاكهة  
الكائنة بمنطقة تل القلزم طبقا لاحكام القانون

رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ والقرارات التنفيذية التى  
تصدر فى هذا الشأن .

**مادة ٣ -** يعمل بأحكام اللائحة المرافقة لسوق  
الجملة للخضر والفاكهة بمدينة السويس .

**مادة ٤ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع  
المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٨٤ ( ٢٢  
أبريل سنة ١٩٦٥ )

### لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة السويس

#### أولا - إدارة السوق :

**مادة ١ -** يدير سوق الجملة للخضر والفاكهة  
بمدينة السويس عاملون تعيينهم الغرفة التجارية  
لمدينة السويس بموافقة مدير عام مصلحة  
التسويق الداخلى .

**مادة ٢ -** تخضع إدارة السوق لاشراف مصلحة  
التسويق الداخلى ويكون لعاملى هذه المصلحة  
المذكورين بقرار وزير العدل الصادر فى ٢٩  
ديسمبر سنة ١٩٦٢ المشار اليه سلطة التفتيش  
على أعمال السوق وتعتبر الغرفة مسئولة لدى  
مدير عام المصلحة المذكورة عن حسن إدارة  
السوق وله فى ذلك إصدار ما يلزم من تعليمات .

**مادة ٣ -** تحرر محاضر المخالفات على الدفاتر  
التي تعدها الغرفة وفقا للأنموذج الذى يعتمده  
مدير عام مصلحة التسويق الداخلى - وتختتم  
صفحات كل دفتر بخاتم الغرفة بعد ترقيمها  
بأرقام متتابعة وعلى العامل المختص فور تحرير  
المحضر ان يقوم بحالته الى الجهة المختصة لقيده  
وأن يخطر الغرفة عن كل محضر يتولى تحريره  
مع بيان اسم المخالف وموضوع المخالفة وتاريخ  
حالته على الجهة المختصة .

وتعد الغرفة سجلا خاصا لمحاضر المخالفات  
تدون به أولا بأول البيانات المنصوص عليها فى  
الفقرة السابقة ومتابعة مراحل المحضر حتى  
يصدر الحكم النهائى فيه ويؤشر بمضمونه فى  
الحانة المعدة لذلك بالدفتر .



**مادة ٤ -** تعد الغرفة قائمة للسوق في النصف الأول من شهر يناير من كل سنة يصدر باعتمادها قرار من مدير عام مصلحة التسويق الداخلي خلال الأسبوع الأخير من الشهر المذكور وتشمل القائمة أسماء عشرون شخصا من تجار ومنتجي الحضر والفاكهة على أن يكونوا جميعا من المرخص لهم في شغل أماكن في السوق .

**مادة ٥ -** تشكل لجنة السوق على الوجه الآتي:

رئيسا	رئيس الغرفة أو من ينوب عنه
	مدير السوق أو من ينوب عنه
	مفتش السوق أو من ينوب عنه
أعضاء	ثلاثة أعضاء ترشحهم الغرفة سنويا من المقيدين بقائمة السوق من بين تجار ومنتجي الحضر والفاكهة

ويصدر باعتمادهم قرار من مدير عام مصلحة التسويق الداخلي في الأسبوع الأخير من شهر يناير من كل سنة .

وتنتدب الغرفة أحد موظفي السوق ليتولى أعمال السكرتارية .

**مادة ٦ -** تختص لجنة السوق بما يأتي :

١ - النظر في طلبات شغل الأماكن والمساحات بالسوق وإخلائها وفقا لأحكام هذه اللائحة .

٢ - تعيين أنواع العبوات وأشكالها ومقاساتها .

٣ - تعيين المواصفات الخاصة لتعبئة الطرود وتعيين رتب كل صنف من أصناف الحضر والفاكهة والموز .

٤ - تقدير العمولة على عمليات البيع والشراء .

٥ - الموضوعات التي تحال على اللجنة من مصلحة التسويق الداخلي والغرفة وغير ذلك مما هو منصوص عليه في هذه اللائحة .

**مادة ٧ -** تجتمع لجنة السوق مرة على الأقل كل شهر ويكون اجتماعها بدعوة من رئيسها وعلى إدارة السوق أن تخطر مصلحة التسويق الداخلي بموعد الانعقاد قبل الميعاد المحدد لذلك بأسبوع

على الأقل ويجب أن يرفق بالاختار صورة من جدول الأعمال .

ويجوز لمدير عام مصلحة دعوة اللجنة لاجتماع غير عادي كلما رأى ضرورة لذلك .

**مادة ٨ -** لا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا اذا حضره أربعة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس الغرفة أو مدير السوق أو من ينوب عن أي منهما .

وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين فاذا تساوت يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ولا تعتبر قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من مدير عام مصلحة التسويق الداخلي .

**مادة ٩ -** على إدارة السوق إرسال محضر اجتماع اللجنة الى مصلحة التسويق الداخلي في موعد لا يجاوز أسبوعا من تاريخ الاجتماع ويتم البت فيه خلال شهر من تاريخ إرساله للمصلحة فاذا انقضت مدة الشهر بغير صدور قرار من المصلحة اعتبرت قرارات اللجنة نافذة الا اذا كانت القرارات لا تزال محل بحث أو استيفاء وفي هذه الحالة يجب على المصلحة إخطار الغرفة بذلك خلال الشهر ذاته .

**مادة ١٠ -** تعتبر قرارات اللجنة باطلة اذا تناولت موضوعا عاما لم يدرج في جدول الأعمال أو اذا جاوزت اختصاصاتها المقررة أو اذا لم تراعى فيها أحكام المادتين ٧ ، ٨ من هذه اللائحة ويصدر مدير عام مصلحة التسويق الداخلي قرارا بإبطالها بالأوضاع وفي المواعيد المبينة في المادة السابقة .

**مادة ١١ -** يجوز أن يحضر اجتماع اللجنة مندوب أو أكثر من مصلحة التسويق الداخلي وتكون مهمته مراعاة تنفيذ أحكام هذه اللائحة وله حق الاشتراك في المداولات دون أن يكون له صوت محدود كما أن له حق الاعتراض على أي قرار تتخذه اللجنة ويثبت اعتراضه في محضر الاجتماع .

**مادة ١٢ -** تختار لجنة السوق سنويا اثنين من الأشخاص المدرجة أسماؤهم في قائمة السوق - احدهما عن المنتجين والثاني عن التجار ليتكون منهما ومن مدير السوق أو من ينوب عنه لجنة

تحكيم للنظر فى المنازعات التى يتفق أصحاب الشأن على طرحها عليها للفصل فيها بصفتهم محكمين مفوضين بالصلح وتكون رئاسة اللجنة لمدير السوق أو من ينوب عنه .

**مادة ١٣ -** تحدد الغرفة مواعيد العمل داخل السوق ولا يعمل بها الا بعد اعتمادها من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى .

ويعتبر يوم الجمعة من كل أسبوع عطلة رسميه ويجوز اذا اقتضت الحال استمرار العمل طوال الاسبوع خلال بعض المواسم والمناسبات بقرار يصدره مدير عام المصلحة .

### ثانيا - نظام التعامل فى السوق :

**مادة ١٤ -** تكون عمليات البيع والشراء فى السوق بالجملة بطريق المزاد العلنى أو الممارسة وفقا لرغبة البائع .

وتتم هذه العمليات بالوحدات المقررة بالوزن أو بالعدد طبقا للقرار رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

ويكون الحد الأقصى لفئات العمولة على عمليات البيع والشراء بالسوق طبقا لما هو مبين فيما يلى .  
٧٪ لأصناف الحضر فيما عدا البطاطس فتكون العمولة فيها ٥٪

٥٪ لأصناف الفاكهة فيما عدا الموز فتكون العمولة فيه ١٢٪

ولا يجوز أن يتقاضى البائع مبالغ أخرى باسم بياعة أو ما شابه ذلك مقابل القيام بعمليات البيع والشراء بالسوق .

وعلى المرخص له فى شغل الأماكن بالسوق أن يدون فى الدفاتر المشار اليها فى المادة ١٧ مقدار العمولة المحصلة عن كل صفقة واسم من قام بتحصيلها وصفته .

**مادة ١٥ -** يحظر على غير الوزانين المعينين من قبل الغرفة اجراء عمليات الوزن داخل السوق وتتم عمليات الوزن بواسطة موازين الغرفة .

**مادة ١٦ -** تحصل ادارة السوق لحساب الغرفة رسوم الوزن بالسوق عن وحدة التعامل

بالحضر والفاكهة والموز ومقدارها ٤٥ كيلو جرام طبقا للفئات الآتية :

مليم

١٠ ( عشرة مليمات ) عن كل طرد غير معبأ  
١٠ ( عشر مليمات ) عن كل طرد معبأ يزن وحده أو كسرهما .

١٥ ( خمسة عشر مليما ) عن كل طرد معبأ يزن أكثر من وحدة

أما الأصناف التى يجرى التعامل فيها بالعدد فتحصل عنها الرسوم وفقا للوحدات والرسوم المحددة بالقرار رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

ويقوم حائز البضاعة أو حاملها بسداد الرسوم ويعتبر مخالفا كل شخص امتنع أو حاول التهرب من أدائها أو أدلى ببيانات خاطئة بقصد التهرب من أداء الرسوم المقررة .

**مادة ١٧ -** على كل من يشغل أماكن بالسوق أن يمسك دفاتر تقيدها يوميا جميع عمليات البيع والشراء وفقا للأنموذج الذى تعده الغرفة وتعتمده المصلحة وترقم صفحات كل دفتر بأرقام متسلسلة وتختتم بخاتم الغرفة .

وعليه ان يقدم صباح كل يوم لادارة السوق كشفا بكميات الحضر والفاكهة والموز الواردة اليه والمقادير الموجودة لديه من اليوم السابق ويوقع على هذا البيان من التاجر أو المنتج أو من ينوب عن أى منهما .

ويعفى من تقديم هذا البيان التجار الموسميون بعد أخذ اقرار عليهم ببيان الأصناف التى انتهى التعامل فيها وتاريخ ذلك .

**مادة ١٨ -** على ادارة السوق موافاة مصلحة التسويق الداخلى ببيان المقادير الواردة للسوق يوميا من الحضر والفاكهة والموز كل صنف على حدة مع بيان متوسط أسعار كل منها .

وعلى الادارة المذكورة اعلان هذه الأسعار يوميا على لوحات خاصة تعلق فى أماكن ظاهرة بالسوق وتقوم بإذاعتها بالوسائل المختلفة .



### ثالثا - شغل الأماكن :

**مادة ١٩ -** تتولى الغرفة الاعلان عن الترخيص فى شغل الأماكن الحالية بالسوق فى اللوحة المخصصة للاعلانات بالغرفة وبإدارة السوق ويحدد بالاعلان المدة التى تقبل خلالها الطلبات .

**مادة ٢٠ -** تقدم طلبات الترخيص فى شغل الأماكن الى ادارة السوق مصحوبة برسم للتأمين المنصوص عليه فى المادة ٣٥ .

ولا يجوز استرداد الرسم كله أو بعضه الا فى حالة رفض الطلب .

**مادة ٢١ -** على مدير السوق أو من ينوب عنه أن يبين على طلب الترخيص تاريخ وساعة تقديمه واحالة الطلب بعد ذلك الى الموظف المختص لقيده فى السجل المخصص لقيده الطلبات .

**مادة ٢٢ -** ينشأ بالسوق سجل لقيده طلبات الحصول على تراخيص الاشغال ويكون القيد بأرقام متتابة وفقا لتاريخ الطلب وساعة تقديمه ويذكر بالسجل اسم الطالب بالكامل وسنه ومحل اقامته من واقع بطاقته الشخصية كما يوضح المحل المطلوب الترخيص له فى شغله وتاريخ ورقم توريده الرسم والتأمين .

**مادة ٢٣ -** يعد العامل المختص بالسوق تقريرا مفصلا عن حالة مقدم الطلب منتجا كان أو تاجرا ومدى نشاطه التجارى وما يراه من ملاحظات أخرى بشأن أحقية الطالب فى الترخيص له فى شغل المحل وذلك قبل عرض الطلب على لجنة السوق .

**مادة ٢٤ -** يجب أن تتوافر فى مقدم الطلب الشروط الآتية :

( أ ) أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ومقيماً بها .

(ب) أن يكون كامل الأهلية .

(ج) أن يكون حسن السمعة ولم تصدر ضده أحكام قضائية ماسة بالشرف ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

(د) أن يكون من المنتجين للخضر والفاكهة المبينة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه ، على ألا يقل مقدار ما يقوم بزراعته لحسابه منها عن خمسة وعشرين فدانا

أو أن يكون من المتعاملين فى الخضر أو الفاكهة أو مشتقاتها بالتجارة والصناعة أو أى نوع آخر من أنواع التعامل فيها على ألا يقل رأس ماله التجارى المستغل فيها عن ١٠٠٠ جنيه .

وتسرى هذه الشروط على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين .

**مادة ٢٥ -** على الشركة أو المنشأة التى تطلب الترخيص لها فى شغل مكان بالسوق ان تقدم مع الطلب صورة طبق الأصل من عقد تأسيسها ونظامها ويجب ان تعرض على لجنة السوق كل تعديل يطرأ على العقد أو النظام خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التعديل .

ويمثل الشركة أو المنشأة من تعينه لذلك ممن تتوافر فيه الشروط الواردة فى أ ، ب، ج من المادة السابقة .

**مادة ٢٦ -** تعرض طلبات الحصول على الترخيص فى شغل الأماكن الحالية والتقارير المقدمة بشأنها على لجنة السوق لفحصها ، وتقوم اللجنة باستبعاد الطلبات التى لا تتوافر فيها الشروط المقررة .

**مادة ٢٧ -** تتولى اللجنة حصر الطلبات المستوفاة للشروط وتقوم بالفصل فيمن يستحق الترخيص له فى شغل المكان مع مراعاة القواعد الآتية :

( أ ) يفضل أكثر الطالبين حيازة لأراضى مزروعة خضرا أو فاكهة أو أكثرهم فى رأس المال التجارى المستغل فى هذا النشاط .

(ب) اذا تساوى أكثر من طالب فى الشروط السابقة يفضل من له نشاط ملموس وشهرة تجارية أو خبرة سابقة فى الأعمال المتصلة بتجارة الخضر والفاكهة .

**مادة ٢٨ -** اذا كان الطالب مرخصا له من قبل فى شغل محل بالسوق فلا يمنح الترخيص فى شغل محل آخر متى كان من بين مقدمى الطلبات من تتوافر فيه الشروط المقررة ولم يكن له محل بالسوق .

ويستثنى من ذلك القيد المؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات والجمعيات التعاونية .

**مادة ٢٩ -** اذا تساوت حالات مقدمى الطلبات



المستوفاة للشروط السابقة عرضت للجنة الأمر على الغرفة لعمل قرعة فيما بينهم وتحدد الغرفة ميعاد اجرائها ويتم الاعلان عن هذا الميعاد فى لوحة الاعلانات بالغرفة وبإدارة السوق .

وتخطر الغرفة مصلحة التسويق الداخلى بميعاد اجراء القرعة لحضور مندوب من المصلحة .

ويجوز حضور مقدمى الطلبات أثناء عملية الاقتراع ويكون للفائز فى عملية الاقتراع الحق فى شغل المكان .

**مادة ٣٠ -** يجب أن يكون قرار لجنة السوق مسببا ومؤيدا من واقع المستندات الرسمية المقدمة من الطالب وأن يثبت بمحضر اجتماعها جميع المناقشات .

**مادة ٣١ -** تعتبر انصاف المحال وحدة متكاملة ويطبق عليها ما يطبق على المحال من اجراءات .

**مادة ٣٢ -** الترخيص فى شغل المحل شخصى ولا يجوز النزول عنه للغير أو تأجيره من الباطن أو المشاركة فيه .

ويجوز عند المخالفة الغاء الترخيص بقرار من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى خلال ثلاثين يوما من تاريخ علم المصلحة بالمخالفة .

وعلى صاحب الشأن اخلاء المحل خلال ثلاثة أيام من تاريخ اخطاره بقرار الالغاء بكتاب موصى عليه بعلم الوصول دون الرجوع على الغرفة بأى تعريض عما يتبقى من المدة المرخص بها .

**مادة ٣٣ -** مدة الترخيص ثلاثة أشهر قابلة للتجديد ويقدم طلب تجديد الترخيص الى ادارة السوق قبل انتهاء مدته بسبعة أيام على الأقل وذلك على النموذج الذى تعده ادارة السوق لهذا الغرض .

ويجب أن يكون طلب التجديد مصحوبا بالرسم المقرر وفى حالة انتهاء مدة الترخيص دون أن يقوم المرخص له بأداء رسم التجديد المستحق فى الميعاد استحق ذلك الرسم مضاعفا مع عدم الاخلال بحق الغرفة فى طلب الغاء الترخيص .

**مادة ٣٤ -** للمرخص له فى حالة فقد الترخيص

أو تلفه الحصول على صورة منه من ادارة السوق مقابل أداء ١٥٠ مليما ( مائة وخمسين مليما ) .

**مادة ٣٥ -** تؤدى مقدما رسوم شغل الأماكن فى السوق عن كل ثلاثة أشهر طبقا للفئات التالية :

مليم

١٥٠ ( مائة وخمسون ) مليما شهريا للمتر المربع الواحد عن محال الحضر والفاكهة .

٢٠٠ ( مائتى مليم ) شهريا للمتر المربع الواحد عن المساحات الملاصقة للمحال ( الفراندات ) .

١٥٠ ( مائة وخمسون ) مليما شهريا للمتر المربع الواحد عن المساحات الفضاء .

وعلى صاحب الشأن أن يدفع تأميننا نقديا يوازى رسوم الشغل عن شهر واحد .

**مادة ٣٦ -** لا يجوز استعمال المحال أو المساحات المرخص فى شغلها فى غير أغراض عرض الحضر والفاكهة للبيع بالجملة ولا يجوز للمرخص له استخدام أى عامل ما لم يكن حاصلدا على ترخيص بذلك من ادارة السوق .

ويجوز اخسراج أى عامل لم يحصل على هذا الترخيص وذلك مع عدم الاخلال باقامة دعوى المخالفة ضد المرخص له .

**مادة ٣٧ -** على المرخص له أن ينفذ الشروط والتعليمات المدونة فى ترخيص الشغل والتعليمات التى تصدرها المصلحة ويحظر عليه اجراء أية تعديلات بنائية فى المكان المشغول الا بعد الحصول على ترخيص كتابى من الغرفة .

ويجوز الغاء الترخيص فى حالة مخالفة أى حكم أو شرط من الشروط الواردة بهذه اللائحة وبالتعليمات التى تضعها مصلحة التسويق الداخلى فى هذا الشأن وتدون بالترخيص ويتم اخلاء المحل فى حالة الغاء الترخيص بالشروط والأوضاع المقررة بالمادة ٣٢ من هذه اللائحة .

**مادة ٣٨ -** اذا توفى المرخص له طلبت ادارة السوق الغاء الترخيص والاعلان عن المحل من جديد فاذا ثبت أن أحد الورثة كان يعمل مع

المتوفى أثناء حياته وانطبقت عليه الشروط المقررة كانت له الأفضلية في الترخيص في شغل المكان .

وإذا ترك المتوفى ورثة قصر وقدم الولي الشرعي أو الوصي على حسب الأحوال اذنا من المحكمة المختصة بالاستمرار في التجارة وعقد شركة فيما بينهم وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة كانت لهم الأفضلية في شغل المكان .

مادة ٣٩ - تسري أحكام هذه اللائحة على المؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات والجمعيات والافراد على السواء .

وتكون أولوية الطلبات للمؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات والجمعيات التابعة لها .

#### رابعاً - الصحة العامة :

مادة ٤٠ - يقوم بالتفتيش على السوق من الناحية الصحية الموظف الصحي الذي تعينه الإدارة الصحية المختصة ويدون ما يترأى له من ملاحظات في دفتر خاص يعد بإدارة السوق لهذا الغرض .

ويكون تدوين الملاحظات في الدفتر من أصل وصورتين تسلم احدهما لمدير السوق وترسل الثانية الى الإدارة الصحية المختصة ويبقى الاصل بالدفتر .

وعلى مدير السوق تنفيذ ما يشير به الموظف الصحي من اجراءات وتدابير .

مادة ٤١ - على المرخص لهم في شغل المحال أو المساحات بالسوق تنفيذ ما تقرره إدارة السوق أو الإدارة الصحية المختصة من تعليمات أو تدابير تصريف الفضلات ونظافة السوق بما في ذلك المحال أو المساحات المرخص في شغلها وعليهم مراعاة القواعد الخاصة بالاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال ومخازن التبريد التي يجرى فيها انضاج وتخزين الفاكهة والموز بالغاز طبقاً لقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

مادة ٤٢ - يجب تنظيف الحضر والفاكهة داخل

السوق في الاماكن المعدة لذلك طبقاً للشروط المقررة .

مادة ٤٣ - يحظر دخول السوق على أى شخص مريض بمرض معد .

#### خامساً - القبيط :

مادة ٤٤ - لا يجوز للمرخص لهم في شغل المحال أو المساحات أن يشغلوا طرقات السوق وممراته ويجب أن يكون تفريغ الحضر والفاكهة أو شحنها داخل السوق في أقصر وقت ممكن .

ولا يجوز في غير مواعيد العمل الرسمية بقاء السيارات أو العربات في السوق ما لم يكن ذلك لأغراض الشحن والتفريغ .

ويجوز عند الاقتضاء اخراج السيارات والعربات من السوق بغير اخلال باقامة دعوى المخالفة .

مادة ٤٥ - لا يجوز لغير العمال المعيّنين للحراسة في السوق المبيت فيه ويكون دخول السوق للمتعاملين وبقائهم فيه في المواعيد التي تحددها إدارة السوق .

مادة ٤٦ - يحظر اقامة مقاه في السوق سواء بالمحال أو المساحات المرخص بها أو بطرقات السوق أو ممراته أو في أى مكان آخر .

ومع ذلك يجوز الترخيص في فتح مطاعم أو مقاصف في الامكنة وبالشروط التي تحددها إدارة السوق .

ولا يجوز لاي غرض ايقاد نار داخل السوق في غير الاماكن المخصصة لانضاج الفاكهة وفي غير المطاعم والمقاصف المرخص في اقامتها .

#### سادساً - احكام ختامية

مادة ٤٧ - تعد الغرفة سنوياً ميزانية مستقلة للسوق وفقاً لاحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ويصدر باعتمادها قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية .

وعلى الغرفة أن تضع الحساب الختامي خلال ثلاثة أشهر على الاكثر من انتهاء السنة المالية ويصدر باعتماد هذا الحساب قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية .



مادة ٤٨ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالعقوبة المقررة بالمادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه .

#### قرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٦٥

باصدار لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة الاسماعيلية (١)

نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية .

وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٢ باضافة الخضر والفاكهة الى الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٦٠ بتعيين اصناف الخضر والفاكهة التى يجرى التعامل فيها بالوزن أو بالعد فى أسواق الجملة .

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٠ بتحديد وحدات التعامل فى اصناف الخضر والفاكهة التى يجرى التعامل فيها بالعد بأسواق الجملة وفئات الرسوم التى تحصل على كل وحدة من هذه الاصناف ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٨١ لسنة ١٩٦١ بلائحة استخدام موظفى ومستخدمى الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية ،

وعلى قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالاشتراطات العامة الواجب توافرها فى محال ومخازن التبريد ،

وعلى قرار وزير العدل المؤرخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بتحويل بعض موظفى مصلحة

التسويق الداخلى بوزارة التموين صفة مأمورى الضبط القضائى ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

#### قـرـر :

مادة ١ - تسرى احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه داخل كردون مدينة الاسماعيلية ويخصص للتعامل بالجملة فى الخضر والفاكهة بمدينة الاسماعيلية السوق الكائنة بشارع مدخل سوق الجمعة بجوار سوق الجمعة العمومى .

مادة ٢ - يعهد الى الغرفة التجارية لمحافظة الاسماعيلية بإدارة سوق الجملة للخضر والفاكهة الكائنة بشارع مدخل سوق الجمعة بجوار سوق الجمعة العمومى طبقا لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ والقرارات التنفيذية التى تصدر فى هذا الشأن .

مادة ٣ - يعمل باحكام اللائحة المرافقة لسوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة الاسماعيلية .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٥ ( ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٥ )

#### لائحة

سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة الاسماعيلية  
اولا - احكام ادارة السوق

مادة ١ - يدير سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة الاسماعيلية موظفون ومستخدمون تعيينهم الغرفة التجارية بالاسماعيلية بموافقة مدير عام مصلحة التسويق .

مادة ٢ - تخضع ادارة السوق لاشراف مصلحة التسويق الداخلى ويكون لموظفى هذه المصلحة المنوّه عنهم بقرار وزير العدل الصادر فى ٢٩/١٢/١٩٦٢ سلطة التفتيش على أعمال السوق وتعتبر الغرفة مسئولة لدى مدير عام المصلحة المذكورة عن حسن ادارة السوق وله فى ذلك اصدار ما يلزم من التعليمات .



**مادة ٣ -** تحرر محاضر المخالفات على الدفاتر التي تعدها الغرفة وفقا للانموذج الذي يعتمده مدير عام مصلحة التسويق الداخلى وتختتم صفحات كل دفتر بخاتم الغرفة بعد ترقيمها بأرقام متتابعة وعلى الموظف المختص فور تحرير المحضر أن يقوم بإحالة على الجهة المختصة وأن يخطر الغرفة عن كل محضر يتولى تحريره مع بيان اسم المخالف وموضوع المخالفة وتاريخ إحالة على الجهة المختصة .

وتعد الغرفة سجلا خاصا لمحاضر المخالفات تدون به أولا بأول البيانات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ومتابعة مراحل المحضر حتى يصدر الحكم النهائى فيه ويؤشر بمضمونه فى الحانة المعدة لذلك بالدفتر .

**مادة ٤ -** تعد الغرفة قائمة للسوق فى النصف الاول من شهر يناير من كل سنة يصدر باعتمادها قرار من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى خلال الاسبوع الاخير من هذا الشهر وتشمل القائمة أسماء عشرين شخصا منهم خمسة عشر من تجار ومنتجى الحضر والفاكهة وخمسة من تجار ومنتجى الموز على أن يكونوا جميعا من المرخص لهم بشغل أماكن فى السوق .

**مادة ٥ -** تشكل لجنة السوق على الوجه الآتى :

رئيس	رئيس الغرفة أو من ينوب عنه
مدير	مدير السوق أو من ينوب عنه
مفتش	مفتش السوق أو من ينوب عنه
ثلاثة أعضاء	ترشحهم الغرفة اثنان منهم من بين تجار ومنتجى الحضر والفاكهة والثالث من بين تجار ومنتجى الموز والمقيدين بقائمة السوق ويصدر باعتمادهم قرار من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى فى الاسبوع الاخير من شهر يناير كل سنة

وتنتدب الغرفة أحد موظفى السوق ليتولى أعمال السكرتارية .

**مادة ٦ -** تختص لجنة السوق بما يأتى :

١ - النظر فى طلبات شغل الأماكن والمساحات بالسوق وإحالتها وفقا لأحكام هذه اللائحة .

٢ - تعيين أنواع العبوات وأشكالها ومقاساتها .

٣ - تعيين المواصفات لتعبئة الطرود وتعيين رتب لكل صنف من أصناف الحضر والفاكهة والموز .

٤ - تقدير العمولة على العمليات فى البيع والشراء .

٥ - الموضوعات التى تحال على اللجنة من مصلحة التسويق الداخلى أو الغرفة التجارية وغير ذلك مما هو منصوص عليه فى هذه اللائحة .

**مادة ٧ -** تجتمع اللجنة بالسوق مرة على الأقل كل شهر ويكون اجتماعها بدعوة من رئيسها وعلى إدارة السوق أن تخطر مصلحة التسويق الداخلى بموعد الاجتماع قبل الميعاد المحدد لذلك بأسبوع على الأقل ويجب أن يرفق بالخطار صورة من جدول الأعمال .

ويجوز لمدير عام مصلحة دعوة اللجنة لاجتماع غير عادى كلما رأى ضرورة لذلك .

**مادة ٨ -** لا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا اذا حضره أربعة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس الغرفة أو مدير السوق أو من ينوب عن أى منهما .

وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين فاذا تساوت يرجع الجانب الذى منه الرئيس ولا تعتبر قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى .

**مادة ٩ -** على إدارة السوق إرسال محضر اجتماع اللجنة الى مصلحة التسويق الداخلى فى موعد لا يتجاوز أسبوعا من تاريخ الاجتماع ويتم البت فيه خلال شهر من تاريخ إرساله للمصلحة ، فاذا انقضت مدة الشهر بغير صدور قرار من المصلحة اعتبرت قرارات اللجنة نافذة الا اذا كانت القرارات لا تزال محسلة بحث أو استيفاء ، وفى هذه الحالة يجب على المصلحة إخطار الغرفة بذلك خلال الشهر ذاته .

**مادة ١٠ -** تعتبر قرارات اللجنة باطلة اذا تناولت موضوعا لم يدرج فى جدول الاعمال او اذا جاوزت اللجنة اختصاصاتها المقررة طبقا لهذا القرار او اذا لم تراعى فيها احكام المادتين ٨ ، ٩ من هذه اللائحة .

ويصدر مدير عام مصلحة التسويق الداخلى قرارا ببطلانها بالاوضاع وفى المواعيد المبينة فى المادة السابقة .

**مادة ١١ -** يجوز أن يحضر اجتماع اللجنة مندوب أو أكثر من مصلحة التسويق الداخلى وتكون مهمته مراعاة تنفيذ احكام هذا القرار وله حق الاشتراك فى المداولات دون أن يكون له صوت معدود ، كما أن له حق الاعتراض على أى قرار تتخذه اللجنة ويثبت اعتراضه فى محضر الاجتماع

**مادة ١٢ -** تختار لجنة السوق سنويا اثنين من الاشخاص المدرجة أسماؤهم فى قائمة السوق أحدهما من المنتجين والثانى عن التجار ليتكون منهما ومن مدير السوق أو من ينوب عنه لجنة تحكيم للنظر فى المنازعات التى يتفق أصحابها على طرحها عليها للفصل فيها بصفتهم محكمين مفوضين فى الصلح .

وتكون رئاسة اللجنة لمدير السوق أو من ينوب عنه .

**مادة ١٣ -** تحدد الغرفة مواعيد العمل داخل السوق ولا يعمل بها الا بعد اعتمادها من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى .

ويعتبر يوم الجمعة من كل أسبوع عطلة رسمية ويجوز اذا اقتضت الحال استمرار العمل طوال الاسبوع خلال بعض المواسم بقرار يصدره مدير عام المصلحة .

### ثانيا - نظام التعامل فى السوق

**مادة ١٤ -** تكون عمليات البيع والشراء فى السوق بالجملة وتتم بطريق المزاد العلنى أو الممارسة وفقا لرغبة البائع .

وتتم هذه العمليات بالوحدات المقررة بالوزن

أو بالعدد طبقا للقرار رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

**مادة ١٥ -** يحظر على غير الوزانين المعينين من قبل الغرفة اجراء عمليات الوزن داخل السوق وتتم عمليات الوزن بواسطة موازين الغرفة .

**مادة ١٦ (١) -** تحصل ادارة السوق لحساب الغرفة رسوم الوزن بالسوق من وحدة التعامل للخضر والفاكهة ومقدارها ٤٥ ك . ج طبقا للفئات الآتية :

مليم

- ١٠ عشرة مليمات عن كل طرد غير معبأ .
- ١٠ عشرة مليمات عن كل طرد معبأ يزن وحدة أو كسرها .
- ١٥ خمسة عشر مليما عن كل طرد معبأ يزن أكثر من وحدة .

أما الاصناف التى يجرى التعامل فيها بالعدد فتحصل عنها الرسوم وفقا للوحدات والرسوم المحددة بالقرار رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

ويقوم حائز البضاعة أو حاملها بسداد الرسوم ويعتبر مخالفا كل شخص امتنع أو حاول التهرب من أدائها أو أدلى ببيانات خاطئة بقصد التهرب من أداء الرسم المقرر .

**مادة ١٧ -** على كل من يشغل أماكن بالسوق أن يمسك دفاتر تقيدها بجميع عمليات البيع والشراء وفقا للانموذج الذى تعده الغرفة وتعتمده المصلحة وترقم صفحات كل دفتر بأرقام متسلسلة وتختتم بخاتم الغرفة .

وعليه أن يقدم فى صباح كل يوم لإدارة السوق كشفا بكميات الخضر والفاكهة الواردة اليه والمقادير الموجودة لديه من اليوم السابق ويوقع على هذا البيان من التاجر أو المنتج أو من ينوب عنه .

ويعفى من تقديم هذا البيان التجار الموسميون بعد أخذ اقرار عليهم ببيان الاصناف التى انتهى التعامل فيها وتاريخ ذلك .



**مادة ١٨ -** على إدارة السوق موافاة مصلحة التسويق الداخلى ببيان المقادير الواردة للسوق يوميا من الحضر والفاكهة والموز كل صنف على حدة مع بيان متوسط أسعار كل منها ، وعلى الإدارة المذكورة اعلان هذه الاسعار يوميا على لوحات خاصة تعلق فى أماكن ظاهرة بالسوق ، وتقوم باذاعتها بمختلف الوسائل .

### ثالثا - شغل الاماكن

**مادة ١٩ -** تتولى الغرفة الاعلان عن الترخيص فى شغل الاماكن الحالية بالسوق ويتم ذلك فى اللوحة المخصصة للاعلانات بالغرفة وبإدارة السوق .

ويحدد بالاعلان المدة التى تقبل خلالها الطلبات ولا تقبل طلبات الترخيص التى تقدم قبل الاعلان عنها أو بعد المدة المحددة بالاعلان ، وعلى راغبى الترخيص فى شغل الاماكن الحالية التقدم بطلباتهم الى إدارة السوق .

**مادة ٢٠ -** يجب أن يكون أداء الرسم والتأمين المنصوص عليهما فى المادة ٣٥ من هذه اللائحة مصاحبا لطلب الترخيص ، ولا يجوز بأية حال استرداد الرسم كله أو بعضه الا فى حالة رفض الطلب .

**مادة ٢١ -** على مدير السوق أو من ينوب عنه أن يبين على طلب الترخيص تاريخ وساعه تقديمه أو وروده ، وعليه احوالة الطلب بعد ذلك الى الموظف المختص لقيده فى السجل المخصص لقيده الطلبات .

**مادة ٢٢ -** ينشأ بالسوق سجل لقيده طلبات الحصول على تراخيص الاشغال ويكون القيد بأرقام متتابعة وفقا لتاريخ وساعة تقديم الطلب ويذكر بالسجل اسم الطالب بالكامل وسننه ومحل اقامته من واقع بطاقته الشخصية ، كما يوضح المحل المطلوب الترخيص له فى شغله وتاريخ ورقم توريد الرسم والتأمين .

**مادة ٢٣ -** يعد الموظف المختص بالسوق تقريرا مفصلا عن حالة مقدم الطلب منتجا كان أو تاجرا ومدى نشاطه التجارى وما يراه من ملاحظات أخرى بشأن أحقية الطالب فى الترخيص

له فى شغل المحل وذلك قبل عرض الطلب على لجنة السوق .

**مادة ٢٤ -** يجب أن تتوافر فى مقدم الطلب الشروط الآتية :

١ - أن يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ومقيما بها .

٢ - أن يكون كامل الاهلية المدنية .

٣ - أن يكون حسن السمعة ولم تصدر عليه احكام قضائية ماسة بالشرف مالم يكن قد رد اليه اعتباره .

٤ - أن يكون من المنتجين للحضر والفاكهة المبينة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه على ألا يقل مقدار ما يقوم بزراعته لحسابه منها عن خمسة وعشرين فدانا .

أو أن يكون من المتعاملين فى الحضر والفاكهة أو مشتقاتها سواء كان ذلك بالتجارة أو الصناعة أو أى نوع آخر من أنواع التعامل المالى فيها على ألا يقل رأس ماله التجارى المستغل على ١٠٠٠ جنيه ( ألف جنيه ) .

وتسرى هذه الشروط على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين .

**مادة ٢٥ -** يجوز أن يرخص فى شغل أماكن بالسوق للشركات والمنظمات التجارية التى تنطبق عليها الشروط المبينة بالمادة السابقة .

وعلى الشركة أو المنظمة التى تطلب الترخيص أن تقدم مع الطلب صورة طبق الاصل من عقد تأسيسها ونظامها ، كما يجب عليها أن تعرض فورا على لجنة السوق كل تعديل يطرا على العقد أو النظام ويمثل الشركة أو المنظمة من تعينه لذلك ممن تتوافر فيه الشروط المبينة بالمادة السابقة .

**مادة ٢٦ -** تعرض طلبات الحصول على التراخيص والتقارير المقدمة بشأنها على لجنة السوق لفحصها ومطابقتها على الشروط الواجب توافرها فى المرخص لهم ، وتقوم اللجنة باستبعاد الطلبات التى لا تتوافر فيها تلك الشروط .

**مادة ٢٧ -** تتولى اللجنة حصر الطلبات المستوفاة للشروط وتقوم بالفصل فيما يستحق



الترخيص له بشغل المكان مع مراعاة القواعد الآتية :

- ١ - يفصل أكثر الطالبين حيازة لاراضى مزروعة خضرا أو فاكهة أو أكثرهم فى رأس المال التجارى المستغل فى هذا النشاط .
- ٢ - فاذا تساوى أكثر من طلب فى الشروط السابقة يفضل من له نشاط ملموس وشهرة تجارية أو خبرة سابقة فى الاعمال المتصلة بتجارة الحضر أو الفاكهة .

**مادة ٢٨ -** اذا كان الطالب مرخصا له من قبل فى شغل محل بالسوق فلا يمنع الترخيص فى شغل محل آخر متى كان من بين مقدمى الطلبات من تتوافر فيه الشروط المقررة ولم يكن له محل بالسوق ويستثنى من ذلك القييد المؤسسات والهيئات والشركات والجمعيات التى تخدم الصالح العام .

**مادة ٢٩ -** اذا تساوت حالات مقدمى الطلبات المستوفاة للشروط السابقة تعرض اللجنة الامر على الغرفة لاجراء قرعة فيما بينهم وتحدد الغرفة ميعاد لاجرائها ويتم الاعلان عن هذا الميعاد فى لوحة الاعلانات بالغرفة وبإدارة السوق .

وعلى الغرفة أن تخطر مصلحة التسويق الداخلى بميعاد اجراء القرعة لحضور مندوب عن المصلحة ويجوز حضور مقدمى الطلبات أثناء عملية الاقتراع وتحدد عملية الاقتراع من له الحق فى شغل المكان .

**مادة ٣٠ -** يجب أن يكون قرار لجنة السوق مسببا ومؤيدا من واقع المستندات الرسمية التى تقدم بها الطالب وأن يثبت بمحضر اجتماعها جميع المناقشات .

**مادة ٣١ -** تعتبر أنصاف المحال وحدة متكاملة ويطبق عليها ما ينطبق على المحال من اجراءات .

**مادة ٣٢ -** الترخيص فى شغل المحال شخصى ولا يجوز النزول عنه للغير أو تأجيره من الباطن أو المشاركة عليه ، ويجوز فى هذه الاحوال الغاء الترخيص بقرار من مدير عام مصلحة التسويق الداخلى خلال ثلاثين يوما من تاريخ علم المصلحة بالمخالفة وعلى صاحب الشأن اخلاء المحل خلال ثلاثة أيام من تاريخ اخطاره بقرار الالغاء بكتاب موصى عليه بعلم الوصول دون الرجوع على الغرفة بأى تعويض عما يتبقى من مدة الترخيص .

**مادة ٣٣ -** مدة الترخيص ثلاثة أشهر ويقدم طلب تجديد الترخيص الى ادارة السوق قبل انتهاء مدته بسبعة أيام على الاقل وذلك على النموذج الذى تعده ادارة السوق لهذا الغرض ، ويجب أن يكون طلب التجديد مصحوبا بالرسم المقرر وفى حالة انتهاء مدة الترخيص دون أن يقوم المرخص له بسداد رسم التجديد فى الميعاد . استحق ذلك الرسم مضاعفا مع عدم الاخلال بحق الغرفة فى طلب الغاء الترخيص .

**مادة ٣٤ -** يجوز للمرخص له فى حالة فقد الترخيص أو تلفه الحصول على صورة من ادارة السوق مقابل دفع ١٥٠ مليما .

**مادة ٣٥ -** تؤدى مقدما رسوم شغل الاماكن فى السوق عن كل ثلاثة شهور بواقع الفئات المبينة فيما بعد :

٨٠ مليما ( ثمانون مليما ) شهريا للمتر المربع الواحد فى محال الحضر والفاكهة .

٦٥ خمسة وستون مليما شهريا للمتر المربع الواحد عن المساحات بالارض الفضاء وعلى صاحب الشأن أن يدفع تأمينا نقديا يوازي رسوم الاشغال عن شهر واحد .

**مادة ٣٦ -** لا يجوز استعمال المحال أو المساحات المرخص فى شغلها فى غير أغراض عرض الحضر والفاكهة للبيع بالجملة . كما لا يجوز للمرخص له استخدام أى عامل مالم يكن حاصلا على تصريح بذلك من ادارة السوق .

ويجوز اخراج أى عامل لم يحصل على هذا التصريح وذلك مع عدم الاخلال باقامة دعوى المخالفة ضد المرخص له .

**مادة ٣٧ -** على المرخص له أن ينفذ جميع الشروط والتعليمات المدونة فى ترخيص الشغل والتعليمات التى تصدرها المصلحة ويحظر عليه اجراء أية تعديلات بنائية فى المكان المشغول الا بعد الحصول على ترخيص كتابى من الغرفة .

ويجوز الغاء الترخيص فى حالة مخالفة أى حكم أو شرط من الشروط الواردة بهذه اللائحة أو التعليمات التى تضعها مصلحة التسويق الداخلى فى هذا الشأن وتدون بالترخيص .

ويتم اخلاء المحل فى حالة الغاء الترخيص بالشروط والاوزاع المقررة بالمادة ٣٢ من هذه اللائحة .

**مادة ٣٨ -** اذا توفي المرخص له طلبت ادارة السوق الغاء الرخصة والاعلان عن المحل من جديد فاذا ثبت أن أحد الورثة كان يعمل مع المتوفى أثناء حياته وانطبقت عليه الشروط السابقة كانت له الافضلية فى الترخيص له بشغل المكان .

واذا ترك المتوفى ورثة قصر وقدم الولي الشرعى أو الوصى على حسب الاحوال اذنا من المحكمة المختصة بالاستمرار فى التجارة وعقد الشركة فيما بينهم وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة كانت لهم الافضلية فى شغل المكان .

**مادة ٣٩ -** تسرى أحكام هذه اللائحة على المؤسسات والشركات والجمعيات والافراد على السواء وتكون أولوية قبول الطلبات للمؤسسات العامة والشركات والجمعيات والهيئات التابعة لها .

#### رابعاً - أحكام خاصة بالصحة العامة

**مادة ٤٠ -** يقوم بالتفتيش على السوق من الناحية الصحية الموظف الصحى الذى تعيينه السلطة الصحية المختصة ويدون ما يتراعى له من ملاحظات فى دفتر خاص يعد بادارة السوق لهذا الغرض .

ويكون تدوين الملاحظات فى الدفاتر من أصل وصورتين تسلم احداها لمدير السوق وترسل الثانية الى السلطات الصحية المختصة ويبقى الاصل بالدفتر .

وعلى مدير السوق تنفيذ ما يشير به الموظف الصحى من اجراءات أو تدابير .

**مادة ٤١ -** على المرخص لها فى شغل المحال أو المساحات بالسوق تنفيذ ما تقرره ادارة السوق أو الادارة الصحية المختصة من تعليمات أو تدابير لتصريف الفضلات ونظافة السوق بما فى ذلك المحال أو المساحات المرخص فى شغلها وعليهم مراعاة القواعد الخاصة بالاشتراطات العامة الواجب توافرها فى محال ومخازن التبريد التى يجرى فيها انضاج وتخزين الفاكهة والموز بالغاز .

**مادة ٤٢ -** يجب تنظيف الحضر والفاكهة داخل السوق فى الاماكن المعدة لذلك طبقا للشروط المقررة فى هذا الشأن .

**مادة ٤٣ -** يحظر دخول السوق على أى شخص مريض بمرض معد .

#### خامساً - أحكام خاصة بالضبط

**مادة ٤٤ -** لا يجوز للمرخص لهم فى شغل المحال أو المساحات أن يشغلوا طرقات السوق أو ممراته ، ويجب أن يكون تفريغ الحضر أو شحنها داخل السوق فى أقصر وقت ممكن ، ولا يجوز فى غير مواعيد العمل الرسمية بقاء السيارات أو العربات فى السوق ما لم يكن ذلك لأغراض الشحن والتفريغ .

ويجوز عند الاقتضاء اخراج السيارات والعربات والدواب من السوق بغير الاخلال باقامة دعوى المخالفة .

**مادة ٤٥ -** لا يجوز لغير العمال المعينين للحراسة فى السوق المبيت به ويكون دخول السوق للمتعاملين وبقائهم فيه فى المواعيد التى تحددها ادارة السوق .

**مادة ٤٦ -** يحظر اقامة مقاه فى السوق سواء بالمحال أو المساحات المرخص بها أو بطرقات السوق أو ممراته أو فى أى مكان آخر . على أنه يجوز التصريح بفتح مطاعم أو مقاصف فى الامكنة وبالشروط التى تحددها ادارة السوق .

ولا يجوز لاي غرض ايقاد نار داخل السوق فى غير الاماكن المخصصة لانضاج الفاكهة وفى غير المطاعم والمقاصف المصرح باقامتها .

#### سادساً - أحكام خاصة

**مادة ٤٧ -** تعد الغرفة سنوياً ميزانية مستقلة للسوق مراعية فى ذلك الشروط والاحكام المقررة بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية واللائحة العامة للغرف التجارية .

ويصدر باعتمادها قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية ، وعلى الغرفة أن تضع الحساب الحتامى للادارة المالية للسوق عن العام المنقضى خلال ثلاثة أشهر على الاكثر من انتهاء السنة المالية ويصدر باعتماد هذا الحساب قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية .

**مادة ٤٨ -** كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالعقوبة المقررة بالمادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه .



## قرار وزارى رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٦٦

فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها

فى الاسواق العامة (١)

## وزير الاسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ،

وعلى القرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاشتراطات والمواصفات العامة للاسواق العمومية واسواق بيع المواشى واسواق المأكولات ،

وعلى القرار رقم ١٤٣٤ لسنة ١٩٦٢ بتعديل القرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

## قـرـر :

**مادة ١ -** يجب توافر الاشتراطات العامة للمحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الواردة بالقرار الوزارى رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فى الاسواق العامة بدون مواشى أو التى بها قسم لبيع المواشى كما يجب توافر الاشتراطات الآتية :

١ - الحصول على موافقة الجهات القائمة على أعمال تخطيط المدن والقرى بالمجالس المحلية على موقع السوق ، كما يجب الحصول على موافقة وزارة الداخلية ( مصلحة الامن العام ) على أن تتضمن هذه الموافقة اليوم أو الايام التى يتفق عليها لانعقاد السوق .

٢ - أن يكون موقع السوق فى الجهة القبلىة أو القبلىة الشرقىة لكتلة المساكن أو طبقاً للاوضاع المقررة فى التخطيط وألا تقل المسافة

بين السور الخارجى للسوق وبين المساكن من جهة الامتداد العمرانى للمدينة أو القرية وكذلك بينه وبين نهر النيل وفروعه عن ٥٠ متراً ( ويشمل نهر النيل الاخوار والرياحات والترع والجنايبات ) وبينه وبين أى طريق عمومى عن ١٠ أمتار ويعمل طريق خصوصى بعرض عشرة أمتار على الاقل يوصل ما بين الطريق العمومى المذكور وبين مداخل السوق .

ويجب ألا يقل طول أقرب طريق موصل بين السوق وأى سوق حكومى آخر عن ١٠ كيلو مترات .

٣ - أن يجرى تشجير الجهتين البحرىة والغربىة من داخل الاسواق العامة بأشجار من النوع المرتفع كالجوزورينا والكافور وتكون المسافة بين كل شجرة وأخرى مناسبة ولا تزيد عن أربعة أمتار ويجوز أن يكون التشجير من جهة واحدة فقط من الجهتين المذكورتين طبقاً للتخطيط العام للمدينة أو القرية بعد موافقة السلطة المحلية القائمة على شئون التخطيط .

٤ - أن يطبق على أماكن بيع المواشى فى الاسواق العامة التى تزاوّل عملية بيع المواشى فى كل أيام الاسبوع الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى زرائب المواشى غير الحلوب .

٥ - أن يحاط موقع السوق بسور متين من المبانى بالطوب الاحمر أو الدبش أو الخرسانة أو الحديد أو أى مادة أخرى ماثلة سواء كانت مصمتة أو على هيئة درابزين بارتفاع مترين على الأقل ويمنع مرور الافراد أو الحيوانات منه ويجب فصل قسم بيع المواشى بسور ينشأ من المواد المذكورة فى هذا البند مع عمل مدخل خاص لهذا القسم .

٦ - أن تقام مظلة لراحة الرواد بكل قسم من أقسام السوق ولا يجوز استعمالها لمزاولة أية عمليات تجارية تحتها وتنشأ من الخرسانة المسلحة أو المبانى بالطوب الاحمر أو الدبش أو الحديد أو الخشب أو أى مادة أخرى ماثلة وتكون أسقفها ماثلة أو على هيئة جمالون وبطول ١٥ متراً وعرض ثمانية أمتار وألا يقل ارتفاع



السقف عند نقطة ارتكازه عن أربعة أمتار وإذا أنشئت المظلة من الخشب فيجب أن تكون بعيدة عن الاسوار الخارجية وأقرب ما يكون الى وسط السوق .

٧ - أن يزود السوق بمورد مائي وطريقة صرفه أيا كان عدد العمال .

٨ - أن يقام حوض لشرب الرواد من المباني بالطوب الأحمر أو الخرسانة والمونة المائية وبييض بمونة الاسمنت والرمل الاملس السمييك من الداخل والخارج مع استدارة الزوايا والتقابلات وبطول لا يقل عن ثلاثة أمتار على أن يزود بطابق ذى طبة من النحاس للتصريف ويجوز أن يكون هذا الحوض من الزهر المطل بالصيني أو أى معدن آخر غير قابل للصدأ يركب عليه عدد من الحنفيات للشرب يتناسب مع عدد المترددين وبشرط ألا يقل عن أربعة حنفيات .

ويعمل أمام هذا الحوض تبليطة مرتفعة عن منسوب الارضية بحوالى ١٥ سم وبعرض لا يقل عن متر وبطول يزيد بمقدار متر عن طول الحوض من كل الجهات .

وتعمل هذه التبليطة بميل نحو الحوض وتزود فى نهاية الميل بمجرى مكشوفة تصرف الى غرفة ترسيب قبل الصرف النهائى .

٩ - أن ينشأ حوض فى قسم بيع المواشى لشرب الحيوانات بطول لا يقل عن ثلاثة أمتار من المباني بالطوب الاحمر أو الخرسانة والمونة المائية وتبيض بمونة الاسمنت والرمل الاملس السمييك من الداخل والخارج مع استدارة الزوايا والتقابلات ويركب له طابق للتصريف وحنفية بقطر لا يقل عن ٣/٤ بوصة ويعمل أمام هذا الحوض تبليطة مماثلة لما ورد عنها بالبند السابق وبعرض لا يقل عن مترين .

وتعمل هذه التبليطة بميل نحو الحوض وتزود بمجرى مكشوفة تصرف الى غرفة ترسيب قبل الصرف النهائى .

١٠ - أن تقام دورة مياه بالسوق تتناسب مع عدد المترددين عليه وطريقة صرف بشرط ألا تقل الادوات الصحية بدورة مياه الرجال عن مرحاضين

وحوضين و ٣ مبادل وبدورة مياه السيدات عن مرحاضين وحوضين وأن تكون دورة مياه السيدات منفصلة عن دورة مياه الرجال ولكل منهما مدخله الخاص .

١١ - أن تنشأ طرقات طويلة وعرضية باتساع كاف بالجزء المخصص للسوق العام وتحدد هذه الطرقات ببردورة من البناء أو الخرسانة بارتفاع ١٠ سم على الاقل ولا يجوز مزاوله عمليات البيع والشراء بها .

١٢ - يحظر مزاوله عمليات البيع والشراء خارج حدود السوق بالمنطقة المحيطة به .

١٣ - لا يجوز مزاوله تحضير وبيع الاطعمة والمشروبات بداخل السوق الا داخل محال معدة لهذا الغرض تتوافر فيها الاشتراطات المقررة لكل منها وبشرط أن تقام هذه المحال فى الجهة البحرية من الجزء المخصص للسوق العام وتبعد عن قسم بيع المواشى بقدر كاف وتفتح على السوق العام .

١٤ - لا يجوز مزاوله النشاط بالسوق قبل الشروق أو بعد الغروب صيفا وشتاء .

١٥ - يجب ألا يقل أقطار مواسير الميسام الرئيسية لاحواض الشرب سواء كانت مخصصة للمترددين أو لشرب المواشى عن البوصتين وأن تزود بالمحابس اللازمة على أن يركب مخبس بجوار كل حوض لضمان سرعة ملئه واستعمال مياهه فى حالات طوارئ الحريق .

واذا لم يكن حوض شرب المترددين ذا سعة تسمح باستيعاب كمية كبيرة من المياه فينشأ بجواره حوض آخر بسعة كافية من المباني بالطوب الأحمر والخرسانة والمونة المائية مع بياضه بمونة الاسمنت الاملس من الداخل والخارج وتزود مواسير التغذية بمواسير بمخبس يركب بجواره كما يزود السوق بعدد يتراوح ما بين ٦ و ١٥ جردل حسب مساحة السوق لاستعمالها فى حالات طوارئ الحريق .

١٦ - أن تصان جميع اجزاء السوق ومحتوياته من مظلات وأحواض وأسوار وخلافه كما يجب مداومة نظافة السوق تنظيفا تاما عقب كل مرة

من انعقاده والتخلص من مخلفاته بطريقة صحية وآمنة توافق عليها الجهة المختصة بالترخيص .

١٧ - لا يجوز احداث أى حفر أو برك بأرضية السوق .

١٨ - لا يجوز انشاء نقط للبيع داخل السوق .

مادة ٢ - يجب فى الاسواق العامة للخضروات والفواكه للبيع بالجملة توافر الاشتراطات العامة بالمحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الواردة بالقرار الوزارى رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه كما يجب تنفيذ الاشتراطات الآتية :

١ - الحصول على موافقة الجهات القائمة على أعمال تخطيط المدن والقرى والمجالس الصحية على موقع السوق .

٢ - أن يكون موقع السوق على أحد مداخل المدينة الرئيسية وبعيدا عن كتلة العمران بمسافة كافية لمنع الضوضاء الناتجة عن النشاط المزاوئ به تحددها الجهة المختصة .

٣ - أن يكون الشارع الذى يقع عليه السوق بعرض لا يقل عن ٢٠ مترا .

٤ - أن يزود السوق بمدخل ومخرج على الأقل .

٥ - أن يكون للسوق واجهتان على الأقل احدهما على الشارع الرئيسى والآخر على شارع جانبي أو خاص لخدمة السوق لا يقل عرضه عن عشرة أمتار .

٦ - أن يزود السوق بمورد مائى وطريقة صرف أيا كان عدد العمال .

٧ - ألا يقل الارتفاع الداخلى لحوائط المحال بالسوق عن خمسة أمتار .

٨ - أن تخصص أماكن لانتظار وسائل النقل المختلفة بداخل السوق .

٩ - أن تقام دورات المياه تشمل الدورة الواحدة حوض ومرحاض ومبولة على أساس

تخصيص دورة لكل عشرة دكاكين أو أقل وتخصص منها دورة مياه للسيدات تشمل على حوض ومرحاضين بحيث تكون منفصلة عن دورات مياه الرجال ولها مدخل خاص وتوزع دورات المياه بالسوق توزيعا صحيحا حسب احتياج كل منطقة به .

١٠ - أن تزود المحال الموجودة بالسوق بفتحات للتهوية خلاف الباب .

١١ - أن تكون الطرقات والممرات باتساع كاف ومرصوفة أو مبلطة بحيث تتحمل كافة الاثقال المقررة فوقها .

١٢ - أن تصان جميع أجزاء السوق ويراعى نظافته التامة والتخلص من المتخلفات أولا بأول بطريقة صحية توافق عليها الجهة المختصة .

١٣ - يسمح فى السوق باقامة مقهى ومطعم أو أكثر بشرط تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة والقرارات المنفذة له وكذلك يسمح باقامة مطبخ أو أكثر وثلاجات لتسوية الموز على أن تتوافر بها الاشتراطات المقررة بالاشتراطات المقررة لكل ، كما يجوز ايجاد أكشاك لبيع السجائر من مواد غير قابلة للاحتراق .

١٤ - لا يجوز مزاولة نشاط البيع بالتجزئة أو الباعة الجائلين داخل السوق .

١٥ - لا يجوز اشعال نيران أو ثقاب بجميع أجزاء السوق الا فى الاماكن المخصصة والمعدة لذلك كالمقهى والمطبخ وتسوية الموز بغير الطريقة التى يدخل فيها استعمال غاز الاستيلين .

١٦ - لا يجوز احداث أى حفر أو برك بأرضية السوق .

١٧ - أن يزود السوق بالعدد الذى ترى الجهة المختصة بالترخيص لزومه من أجهزة وأدوات اطفاء الحريق الآتية :

• جهاز مائى سعر ١٠ لث

• جهاز رغوى سعة ١٠ لث

• جهاز اطفاء حريق الكهرباء .



حنفية حريق وبجوارها دولاب يدهن باللاكيه  
باللون الاحمر وتكتب عليه كلمة حريق يوضع به  
٢ خرطوم كامل بالاكورات والبزباز من الطراز  
المستعمل بفرقة المطافى الحكومية .

مادة ٣ - يلغى القراران رقما ٥٤ لسنة  
١٩٥٥ و ١٣٣٤ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية  
ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٨٥ ( ١٢ )  
أبريل ١٩٦٦ )

#### قرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٧

باصدار لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة

بمدينة دمهور (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩  
بتنظيم تجارة الجملة ،

وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص  
بالموازين والمقاييس والمكاييل ،

وعلى القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٢ بإضافة  
الخضر والفاكهة الى الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون  
رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس  
والمكاييل ،

وعلى القرار رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٦٠ بتعيين  
أصناف الخضر والفاكهة التى يجرى التعامل فيها  
بالوزن أو بالعد بأسواق الجملة .

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٢٧ لسنة  
١٩٦٠ بتحديد وحدات التعامل فى أصناف الخضر  
والفاكهة التى يجرى التعامل فيها بالعد بأسواق  
الجملة وفئات الرسوم التى تحصل على كل وحدة  
هذه الاصناف ،

وعلى قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٣٢٩  
لسنة ١٩٦٢ الخاص بالاشتراطات العامة الواجب  
توافرها فى محال ومخازن التبريد ،

وعلى قرار وزير العدل المؤرخ فى ١٥ من

نوفمبر سنة ١٩٦٦ بتحويل بعض موظفى مصلحة  
التسويق الداخلى بوزارة التموين صفة مأمورى  
الضبط القضائى ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة :

#### قـسـر

مادة ١ - تسرى أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة  
١٩٤٩ المشار اليه على محافظة دمهور .

مادة ٢ - يخصص للتعامل بالجملة فى الخضر  
والفاكهة السوق الذى أنشأه مجلس مدينة  
دمهور .

مادة ٣ - يعهد الى مجلس مدينة دمهور بإدارة  
سوق الجملة للخضر والفاكهة الكائنة بدمهور  
طبقا لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار  
اليه والقرارات التنفيذية التى تصدر فى هذا  
الشان .

مادة ٤ - يعمل بأحكام اللائحة المرافقة لسوق  
الجملة للخضر والفاكهة بدمهور .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية  
ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٨٧ ( ١٨ )  
يونية سنة ١٩٦٧ )

#### لائحة

سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة دمهور

اولا - احكام خاصة بالادارة

مادة ١ - يدير سوق الجملة للخضر والفاكهة  
بمدينة دمهور عاملون يعينهم مجلس مدينة  
دمهور .

مادة ٢ - تخضع ادارة السوق لاشراف مصلحة  
التسويق الداخلى ويكون للعاملين بهذه المصلحة  
المنوّه عنهم بقرار وزير العدل الصادر فى ٢٩ من  
ديسمبر سنة ١٩٦٢ المشار اليه سلطة التفتيش  
على أعمال السوق ويعتبر مجلس المدينة مسئولاً  
أمام مدير عام المصلحة المذكورة عن حسن إدارة



السوق وله فى سبيل ذلك اصدار ما يلزم من تعليمات .

**مادة ٣ -** تحرر محاضر المخالفات على الدفاتر التى يعدها مجلس المدينة وفقا للنموذج الذى يعتمد مديرا عام مصلحة التسويق الداخلى - وتختتم صفحات كل دفتر بخاتم المجلس بعد ترقيمها بأرقام متتابعة وعلى الموظف المختص فور تحرير المحضر أن يقوم بحالته على الجهة المختصة وأن يخطر المجلس ببيان عن كل محضر يتولى تحريره يتضمن تاريخ تحرير المحضر واسم المخالف وموضوع المخالفة وتاريخ حالته على الجهة المختصة .

ويعد المجلس سجلا خاصا بمحاضر المخالفات تدون به أولا بأول البيانات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة والاجراءات التى تتم بشأن المحضر حتى يصدر الحكم النهائى فيه ويؤشر بمضمونه فى الحانة المحددة لذلك بالدفتر .

**مادة ٤ -** يعد المجلس قائمة السوق فى النصف الاول من يناير من كل سنة يصدر باعتمادها قرار من السيد محافظ البحيرة خلال الاسبوع الاخير من الشهر المذكور وتشمل القائمة أسماء عشرين شخصا منهم خمسة عشر من تجار ومنتجى الحضر والفاكهة وخمسة من تجار ومنتجى الموز على أن يكونوا جميعا من المرخص لهم فى شغل أماكن فى السوق .

**مادة ٥ -** تشكل لجنة السوق على الوجه الآتى :

رئيس مجلس المدينة أو من ينوب عنه	رئيسا
مدير السوق أو من ينوب عنه	
مندوب عن الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة	
مندوب عن مديرية التموين بدمهور	
مندوب عن الجمعية التعاونية لتسويق الحضر بمحافظه البحيرة	أعضاء
ثلاثة أعضاء يرشحهم المجلس سنويا	
من المقيدين بقائمة السوق اثنان	
منهم من بين تجار ومنتجى الحضر	
والفاكهة والثالث من بين تجار ومنتجى الموز	

ويصدر باعتمادهم قرار من السيد محافظ البحيرة فى الاسبوع الاخير من شهر يناير من كل سنة .

وينتدب المجلس أحد موظفى السوق ليتولى أعمال السكرتارية .

**مادة ٦ -** تختص لجنة السوق بما يأتى :

١ - النظر فى طلبات شغل الأماكن والمساحات بالسوق وإخلائها وفقا لاحكام هذه اللائحة .

٢ - تعيين المواصفات الخاصة لتعبئة الطرود وتعين رتب كل صنف من أصناف الحضر والفاكهة .

٣ - تعيين أنواع العبوات وأشكالها ومقاساتها

٤ - اقتراح فئات العمولة على عمليات البيع والشراء .

٥ - الموضوعات التى تحال على اللجنة من مصلحة التسويق الداخلى والمجلس وغير ذلك مما هو منصوص عليه فى هذا القرار .

**مادة ٧ -** تجتمع لجنة السوق مرة على الاقل كل شهر ويكون اجتماعها بدعوة من رئيسها وعلى ادارة السوق أن تخطر مصلحة التسويق الداخلى بموعد الاجتماع قبل الميعاد المحدد لذلك بأسبوع على الاقل ويجب أن ترفق بالاخطار صورة من جدول الاعمال ويجوز لمدير عام المصلحة دعوة اللجنة لاجتماع غير عادى كلما رأى ضرورة لذلك .

**مادة ٨ -** لا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا اذا حضره أربعة أعضاء على الاقل من بينهم رئيس المجلس أو مدير السوق أو من ينوب عن أى منهما .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فاذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس ولا تعتبر قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من السيد محافظ البحيرة .

**مادة ٩ -** على ادارة السوق ارسال محضر اجتماع اللجنة الى مصلحة التسويق الداخلى فى موعد لا يجاوز أسبوعا من تاريخ الاجتماع .

**مادة ١٠ -** نعتبر قرارات اللجنة باطلة اذا تناولت موضوعا لم يدرج فى جدول الاعمال أو اذا جاوزت اختصاصاتها المقررة أو اذا لم تراعى فيها أحكام المواد ٧ ، ٨ ، ٩ من هذه اللائحة .

**مادة ١١ -** يجوز أن يحضر اجتماع اللجنة مندوب أو أكثر من مصلحة التسويق الداخلى وتكون مهمته مراعاة تنفيذ الاحكام المقررة وله حق الاشتراك فى المداولات دون أن يكون له صوت معدود وله حق الاعتراض على أى قرار تتخذه اللجنة ويثبت اعتراضه فى محضر الاجتماع .

**مادة ١٢ -** تختار لجنة السوق سنويا اثنين من الاشخاص المدرجة أسماؤهم فى قائمة السوق احدهما عن المنتجين والثانى عن التجار ليتكون منهما ومن مدير السوق أو من ينوب عنه لجنة تحكيم للنظر فى المنازعات التى يتفق أصحاب الشأن على طرحها للفصل فيها بصفتهم محكمون مفوضون وتكون رئاسة اللجنة لمدير السوق أو من ينوب عنه .

**مادة ١٣ -** يحدد المجلس مواعيد العمل داخل السوق ولا يعمل بها الا بعد اعتمادها من السيد محافظ البحيرة .

ويعتبر يوم الجمعة من كل أسبوع عطلة رسمية ويجوز اذا اقتضت الحال استمرار العمل طوال الاسبوع خلال بعض المواسم بقرار يصدره السيد محافظ البحيرة .

### ثانيا - أحكام خاصة بنظام العمل

**مادة ١٤ -** تكون عمليات البيع والشراء فى السوق بالجملة وتتم بطريق المزاد العلنى أو الممارسة وفقا لرغبة البائع على أساس الوزن أو العد طبقا للقرار رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ويكون الحد الأقصى لفئات العمولة على عمليات البيع والشراء بالسوق طبقا لما يأتى :

٨٪ لأصناف الحضر فيما عدا البطاطس فتكون العمولة فيها ٥٪

٥٪ لأصناف الفاكهة فيما عدا الموز فتكون العمولة فيه ١٢٪ .

ولا يجوز أن يتقاضى البائع مبالغ أخرى باسم

بياعة أو ما شابه ذلك مقابل القيام بعمليات البيع والشراء بالسوق .

وعلى المرخص له أن يدون فى الدفاتر المنصوص عنها بالمادة ١٧ مقدار العمولة المحصلة عن كل صفقة واسم من قام بتحصيلها .

**مادة ١٥ -** يحظر على غير الوزانين المعينين من قبل المجلس اجراء عمليات الوزن داخل السوق وتتم عمليات الوزن بواسطة موازين المجلس .

**مادة ١٦ -** تحصل ادارة السوق لحساب المجلس رسوم الوزن بالسوق عن وحدة التعامل بالحضر والفاكهة والمقررة بالفئات الآتية :

١٠ مليمات عن كل طرد غير معبأ .

١٠ مليمات عن كل طرد معبأ يزن وحدة أو كسرهما .

١٥ مليما عن كل طرد يزن أكثر من وحدة

أما الاصناف التى يجرى التعامل فيها بالعدد تحصل عنها الرسوم وفقا للقرار رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

**مادة ١٧ -** على تجار الجملة المرخص لهم فى شغل أماكن أو مساحات بالسوق أن يمسكوا سجلا خاصا طبقا للانموذج المرافق لهذا القرار ومختوما بخاتم ادارة السوق يثبت فيه مقادير الاصناف التى ترد اليهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخه والرصيد الباقى وعليهم الاحتفاظ بالسجلات فى المحال المرخص بشغلها لمدة لا تقل عن سنتين من تاريخ آخر قيد فيها وعليهم اصدار فواتير عن مبيعاتهم مثبتا بها اسم المشتري وكمية البضاعة المباعة وصنفها وسعرها وتاريخ البيع .

**مادة ١٨ -** على ادارة السوق موافاة مصلحة التسويق الداخلى ببيان المقادير الواردة للسوق من الحضر والفاكهة والموز كل صنف على حدة مع بيان متوسط أسعار كل منها ، وعلى الادارة المذكورة اعلان هذه الاسعار يوميا على لوحات خاصة بذلك فى أماكن ظاهرة بالسوق وتقوم باذاعتها بالوسائل المختلفة .



### ثالثا - احكام خاصة بشغل الاماكن

**مادة ١٩ -** يتولى المجلس الاعلان عن الترخيص فى شغل الاماكن الخالية بالسوق ويتم ذلك فى اللوحة المخصصة للاعلانات بالمجلس وبإدارة السوق .

ويحدد بالاعلان المدة التى يقبل خلالها الطلبات ولا تقبل طلبات الترخيص التى تقدم قبل الاعلان عنها أو بعدها المدة المحددة بالاعلان وعلى راغبي الترخيص بشأن الاماكن الخالية التقدم بطلباتهم الى ادارة السوق .

**مادة ٢٠ -** يجب أن يكون أداء الرسم والتأمين المنصوص عنهما فى المادة ٣٥ من هذا القرار مصاحبا لطلب الترخيص .

ولا يجوز فى أية حالة استرداد الرسم كله أو بعضه الا فى حالة رفض الطلب .

**مادة ٢١ -** على مدير السوق أو من يقوم مقامه أن يبين على طلب الترخيص تاريخ وساعة تقديمه أو وروده وعليه إحالة الطلب بعد ذلك الى الموظف المختص لقيده فى السجل المخصص لذلك .

**مادة ٢٢ -** ينشأ بالسوق سجل لقيده طلبات الحصول على تراخيص الاشغال ويكون القيد بأرقام متتابعة وفقا لتاريخ وساعة تقديم الطلب ويذكر السجل اسم الطالب بالكامل وسنه ومحل اقامته من واقع بطاقته الشخصية كما يوضح المحل المطلوب الترخيص له فى شغله وتاريخ ورقم توريده والرسم والتأمين .

**مادة ٢٣ -** يعد الموظف المختص بالسوق تقريرا مفصلا عن حالة مقدم الطلب منتجا كان أو تاجرا ومدى نشاطه التجارى وما يراه من ملاحظات اخرى بشأن احقية الطالب فى الترخيص له بشغل المحل وذلك قبل عرض الطلب على لجنة السوق .

**مادة ٢٤ -** يجب أن تتوافر فى مقدم الطلب الشروط الآتية :

( أ ) أن يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ومقيما بها .

( ب ) أن يكون كامل الأهلية المدنية .

( ج ) أن يكون حسن السمعة ولم تصدر ضده احكام قضائية ماسة بالشرف ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

( د ) أن يكون من المنتجين للخضر والفاكهة المبينة بالجدول الملحق بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه على الا يقل مقدار مايقوم بزراعته بحسابه منها عن خمسة وعشرين فدانا . أو أن يكون من المتعاملين فى الخضر والفاكهة أو مشتقاتها سواء كان ذلك بالتجارة أو الصناعة أو أى نوع آخر من أنواع التعامل المالى فيها على الا يقل رأس ماله التجارى المستغل عن ١٠٠٠ جنيه وتسرى هذه الشروط على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين .

**مادة ٢٥ -** يجوز أن يرخص فى شغل أماكن بالسوق للشركات والمنظمات التجارية التى تنطبق عليها الشروط المبينة بالمادة السابقة ، وعلى الشركة أو المنظمة التى تطلب الترخيص أن تقدم مع الطلب صورة طبق الأصل من عقد تأسيسها ونظامها كما يجب عليها أن تعرض فورا على لجنة السوق كل تعديل يطرأ على العقد أو النظام ويمثل الشركة أو المنظمة من تعيينه لذلك ممن تتوافر فيه الشروط بالمادة السابقة .

**مادة ٢٦ -** تعرض طلبات الحصول على الترخيص والتقارير المقدمة بشأنها على لجنة السوق لفحصها ومطابقتها على الشروط الواجب توافرها فى المرخص لهم وتقوم اللجنة باستبعاد الطلبات التى لا تتوافر فيها تلك الشروط .

**مادة ٢٧ -** تتولى اللجنة حصر الطلبات المستوفاة للشروط وتقوم بالفصل فيما يستحق الترخيص له فى شغل المكان مع مراعاة القواعد الآتية :

( أ ) يفضل أكثر الطالبين حيازة لاراضى مزروعة خضرا أو فاكهة أو أكثرهم فى رأس المال التجارى المستغل فى هذا النشاط .

( ب ) اذا تساوى أكثر من طالب فى الشروط السابقة يفضل من له نشاط ملموس وشهرة



تجارية أو خبرة سابقة في الأعمال المتعلقة بتجارة الخضر والفاكهة .

**مادة ٢٨ -** اذا كان الطالب مرخصا له من قبل في شغل محل بالسوق فلا يمنح الترخيص في شغل محل آخر متى كان من بين مقدمي الطلبات من تتوافر فيه الشروط المقررة ولم يكن له محل بالسوق ويستثنى من ذلك القيد المؤسسات والهيئات والشركات والجمعيات التي تخدم الصالح العام .

**مادة ٢٩ -** اذا تساوت حالات مقدمي الطلبات المستوفاة للشروط السابقة ترفع اللجنة الأمر للمجلس لاجراء قرعة فيما بينهم ويحدد المجلس ميعاد اجرائها ويتم الاعلان عن هذا الميعاد في لوحة الاعلانات بالمجلس وبإدارة السوق .

ويخطر المجلس مصلحة التسويق الداخلي بميعاد اجراء القرعة لحضور مندوب عن المصلحة .

ويجوز حضور مقدمي الطلبات أثناء عملية الاقتراع ويكون للفائز في عملية الاقتراع الحق في شغل المكان .

**مادة ٣٠ -** يجب أن يكون قرار لجنة السوق مسببا ومؤيدا من واقع المستندات الرسمية المقدمة من الطالب وأن يثبت بمحضر اجتماعها جميع المناقشات .

**مادة ٣١ -** تعتبر انصاف المحال وحدة متكاملة ويطبق عليها مايطبق على المحال من اجراءات .

**مادة ٣٢ -** الترخيص في شغل المحل شخصي ولايجوز النزول عنه للغير أو تأجيره من الباطن أو المشاركة عليه ويجوز في هذه الاحوال الغاء الترخيص بقرار من السيد محافظ البحيرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بقرار الالفاء بكتاب موصى عليه بعلم الوصول دون الرجوع على المجلس بأى تعويض عما يتبقى من المدة المرخص بها .

**مادة ٣٣ -** مدة الترخيص ثلاثة أشهر ويقدم طلب تجديدها الى ادارة السوق قبل انتهاء

مدته بسبعة أيام على الأقل وذلك على النموذج الذي تعده ادارة السوق لهذا الغرض .

ويجب أن يكون طلب التجديد مصحوبا بالرسم المقرر وفي حالة انتهاء مدة الترخيص دون أن يقوم المرخص له بسداد رسم التجديد المستحق في الميعاد استحق ذلك الرسم مضاعفا مع عدم الاخلال بحق المجلس في طلب الغاء الترخيص .

**مادة ٣٤ -** يجوز للمرخص له في حالة فقد الترخيص أو تلفه الحصول على صورة من ادارة السوق مقابل دفع ١٥٠ مليما .

**مادة ٣٥ -** تؤدي مقدما رسوم شغل الأماكن في السوق عن كل ثلاثة أشهر بواقع الفئات المبينة فيما بعد :

١٥٠ مليما شهريا للمتر المربع الواحد عن محال الخضر والفاكهة .

٢٠٠ مليم شهريا للمتر المربع الواحد عن مساحات الفضاء .

وعلى صاحب الشأن ان يدفع تأمينا نقديا يوازي رسوم الاشغال عن شهر واحد .

**مادة ٣٦ -** لا يجوز استعمال المحال أو المساحات المرخص في شغلها في غير أغراض عرض الخضر والفاكهة للبيع بالجملة كما لا يجوز للمرخص له في شغل محل أو مساحة بالسوق استخدام دلالين أو خفراء أو عمال غير حاصلين على اذن من ادارة السوق وعلى المرخص له تبليغ ادارة السوق عن عدد عماله وطبيعة عمل كل منهم مع ايضاح رقم البطاقة الشخصية أو العائلية ورقم الاذن الصادر من ادارة السوق وعلى المرخص له اخطار ادارة السوق بأسماء الوكلاء الذين يقومون بالعمل نيابة عنه ويكون المرخص له مسئولا عن جميع المخالفات التي تقع من عماله أو وكلائه .

**مادة ٣٧ -** على المرخص له أن ينفذ جميع الشروط والتعليمات المدونة في ترخيص الاشغال ويجوز الغاء الترخيص في حالة مخالفة أى حكم أو شرط من الشروط الواردة بهذا

القرار وبالتعليمات التي يضعها مجلس المدينة في هذا الشأن وتدون بالترخيص وكذلك في حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المادة الثالثة مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والفقرة الاولى من المادة التاسعة من المرسوم رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٠ ويتم اخلاء المحل في حالة الغاء الترخيص بشرط من الشروط بالاضاع المقررة بالمادة ٢٢ من اللائحة .

**مادة ٣٨ -** اذا توفى المرخص له في شغل محل بالسوق طلبت ادارة السوق الغاء الرخصة والاعلان عن المحل من جديد .  
فاذا ثبت أن أحد الورثة كان يعمل مع المتوفى اثناء حياته وانطبقت عليه الشروط السابقة كانت له الأفضلية في الترخيص له بشغل المكان .

واذا ترك المتوفى ورثة قصر وقدم الولي الشرعى أو الوصى على حسب الاحوال اذنا من محكمة الاحوال الشخصية للولاية على المال بالاستمرار في التجارة وعقد شركة فيما بينهم وذلك في خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة كان لهم الأفضلية في شغل المكان .

**المادة ٣٩ -** تسرى أحكام هذه اللائحة على المؤسسات والشركات والجمعيات والهيئات والافراد على السواء وتكون أولوية الطلبات للمؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها .

#### رابعاً - أحكام خاصة بالصحة العامة

**مادة ٤٠ -** يقوم بالتفتيش على السوق من الناحية الصحية الموظف الصحى الذى تعينه السلطة الصحية المختصة ويدون ما يتراءى له من ملاحظات في دفتر خاص يعده بادارة السوق لهذا الغرض .

ويكون تدوين الملاحظات في الدفتر من أصل وصورتين تسلم احدهما لمدير السوق وترسل الثانية الى السلطات الصحية المختصة ويبقى الاصل بالدفتر .

وعلى مدير السوق تنفيذ ما يشير به الموظف الصحى من اجراءات وتدابير .

**مادة ٤١ -** على المرخص لهم في شغل المحال أو المساحات بالسوق تنفيذ ما تقرره ادارة

السوق أو السلطة الصحية المختصة من تعليمات أو تدابير تصريف الفضلات ونظافة السوق بما في ذلك المحال أو المساحات المرخص في شغلها وعليهم مراعاة القواعد الخاصة بالاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال ومخازن التبريد التي يجرى فيها انضاج وتخزين الفاكهة بالغاز .

**مادة ٤٢ -** يجب تنظيف الخضر والفاكهة داخل السوق في الأماكن المعدة لذلك طبقاً للشروط المقررة في هذا الشأن .

**مادة ٤٣ -** يحظر على أى شخص مريض بمرض معد دخول السوق .

#### خامساً - أحكام خاصة بالضبط

**مادة ٤٤ -** لا يجوز للمرخص له في شغل المحال أو المساحات أن يشغل طرقات السوق أو ممراته ويجب أن يكون تفريغ الخضر والفاكهة أو شحنها داخل السوق في أقصر وقت ممكن .

ولا يجوز في غير مواعيد العمل الرسمية بقاء السيارات أو العربات في السوق ما لم يكن ذلك لأغراض الشحن والتفريغ .

ويجوز عند الاقتضاء اخراج السيارات والعربات والدواب من السوق وذلك بغير اخلال بتحرير محضر المخالفة .

**مادة ٤٥ -** لا يجوز لغير العمال المعيّنين للحراسة في السوق الإقامة فيه ويكون دخول السوق للمتعاملين وبقاتهم فيه في المواعيد التي تحددها ادارة السوق .

**مادة ٤٦ -** يحظر إقامة مقاه في السوق سواء بالمحال أو المساحات المرخص بها أو بطرقات السوق أو ممراته أو في أى مكان آخر على أنه يجوز التصريح بفتح مطاعم أو مقاصف في الامكنة وبالشروط التي تحددها ادارة السوق ولا يجوز لآى غرض ايقاد نار داخل السوق في غير الاماكن المخصصة لانتاج الفاكهة وقى غير المطاعم والمقاصف .

**مادة ٤٧ -** كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب من يرتكبها بالعقوبة المقررة بالمادة ٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ .

تحريراً في ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٨٧ ( ١٨ يونيه سنة ١٩٦٧ )



### قرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٧

بشأن بعض الأحكام الخاصة بأسواق الجملة للخضر والفاكهة التي تديرها الغرف التجارية (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ،

وعلى قرار وزير التموين رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التي يحظر الامتناع عن انتاجها أو وقف صنعها أو ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد ،

وعلى قرار وزير التموين رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٤ بشأن لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة بورسعيد ،

وعلى قرار وزير التموين رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بجهة النزهة بالاسكندرية ،

وعلى قرار وزير التموين رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة الزقازيق ،

وعلى قرار وزير التموين رقم ١١١ لسنة ١٩٦٥ بشأن لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة السويس ،

وعلى قرار وزير التموين رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٦٥ بشأن لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة الاسماعيلية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - على المرخص لهم فى شغل الأماكن فى أسواق الجملة للخضر والفاكهة

الصادر بلوائحها القرارات أرقام ١٣١ لسنة ١٩٦٤ ، ١٨٩ لسنة ١٩٦٤ ، ٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ ، ١١١ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٤٨ لسنة ١٩٦٥ المشار إليها ممارسة العمل على الوجه المعتاد شخصيا أو بموجب توكيلات موثقة ومعتمدة من إدارة السوق قبل العمل بها .

وعلى الشركاء فى شركات مشهورة وفقا لقانون التجارة المرخص لهم فى استغلال المحل اخطار إدارة السوق ببيان مرفق به عقد الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ هذا القرار أو من تاريخ اشهار العقد والا جاز فى الحالتين الفاء الترخيص فى شغل المحل بالشروط والأوضاع المقررة بالمادة السابقة .

وفى جميع الاحوال يكون للوكلاء والشركاء المشار اليهم الأفضلية عند اعادة شغل المحل .

مادة ٢ - يجوز الفاء الترخيص فى شغل الأماكن المشار إليها فى المادة الأولى فى حالة ارتكاب المخالفة المنصوص عليها فى المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والفقرة الأولى من المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما .

ويتم اخلاء المحل فى الفاء الترخيص بالشروط والأوضاع المقررة بلوائح الأسواق المذكورة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،  
تحريرا فى ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣٨٧  
( ٦ يوليو سنة ١٩٦٧ )

### قرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٧

بتعديل حدود أسواق الجملة للخضر والفاكهة بمحافظة القاهرة (٢)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ؛

وعلى القرار رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن أسواق الجملة للخضر والفاكهة بمحافظة القاهرة؛

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٢٦ فى ١٧/٧/١٩٦٧ .

(٢) الوقائع المصرية - العدد ١٣١ فى ٢٣/٧/١٩٦٧ .



وعلى القرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعامل بالجملة فى الحضر والفاكهة فى محافظة القاهرة ،

وبعد أخذ رأى وزارتى الداخلية والصحة ،  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

#### قرار :

مادة ١ - يضم الى حدود أسواق الجملة للحضر والفاكهة بمحافظه القاهرة المبينة بالقرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه البنادر والمراكز والأقسام التالية :

بندر شبرا الخيمة - مركز قليوب - بندر امبابه - مركز امبابه - قسم الدقى - قسم الجيزة - مركز الجيزة - قسم الهرم .  
مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨٧ (١٦) يوليه سنة ١٩٦٧)

قرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٨

بشان تعديل بعض احكام القرار  
رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣

فى شان أسواق الجملة للحبوب بمحافظتى القاهرة والاسكندرية ومدن الجيزة ورشيد والمحمودية (١) وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ،

وعلى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ فى شان أسواق الجملة للحبوب بمحافظتى القاهرة والاسكندرية ومدن الجيزة ورشيد والمحمودية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

#### قرار :

مادة ١ - تعدل حدود سوق الحبوب بروض الفرج على الوجه الآتى :

الحد الغربى - شارع كورنيش النيل من مقابلة نادى ادارة الكهرباء والتقائه جنوبا حتى ترعة الاسماعيليه شمالا .

الحد الشرقى - شارع جسر البحر من مستشفى الرمد حتى التقائه بشارع شبرا حتى المظلات شمالا .

الحد البحرى - التقاء شارع شبرا بترعة الاسماعيليه حتى كورنيش النيل غربا .

الحد القبلى - جانبا شارع عبد القادر طه من مستشفى الرمد شرقا حتى كورنيش النيل غربا .

مادة ٢ - تعدل حدود سوق الحبوب بالاسكندرية على الوجه الآتى :

شارع القاضى سند الى شارع السكة الجديدة فشارع الباب الأخضر فشارع الكبرى القديم ومنه الى شارع عبد العال حلمى ( مكلايوس سابقا ) الى تقاطع عثمان اباطة ( ابراهيم الاول سابقا ) فشارع شريف ( الحديوى سابقا ) عند مبنى بنك مصر فرع ميناء البصل الى شارع قنال المحمودية من ميناء البصل حتى كوبرى ذو الفقار امام محطة السكة الحديد ومن شارع قنال المحمودية عند نقطة الاسعاف الى شارع ابن طولون حتى شارع التوفيقية ومنه الى شارع شريف ( الحديوى سابقا ) فشارع عثمان اباطة ( ابراهيم الاول سابقا ) الى شارع القاضى سند .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

### قرار رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٦٩

#### بتنظيم المكاتب العلمية العاملة في شئون الدعاية للأدوية والمستلزمات الطبية (١)

##### وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة وتوزيع الادوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ باعادة تنظيم استيراد وتصنيع وتجارة الادوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩٤ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم وتحديد اختصاصات المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية ؛

وعلى اقتراح مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

##### قرر :

**مادة ١ -** يعتبر مكتباً علمياً في تطبيق أحكام هذا القرار كل مكتب يقوم بأعمال الدعاية للأدوية والمنتجات والمستلزمات الطبية والكيمائيات الدوائية وما تقتضيه هذه الدعاية من تزويد أعضاء نقابات المهن الطبية وغيرهم ممن يهمهم الأمر بالمعلومات العلمية عن المستحضرات و سمومات والأدوية التي تنتجها أو تستحدثها المصانع التابعة لها هذه المكاتب وذلك عن طريق الوسائل الاعلامية المختلفة من لقاء المحاضرات وعقد الندوات العلمية والمعاونة في البحوث العلمية وعرض الافلام وتوزيع النشرات والعينات وغير ذلك من طرق الاعلام ووسائله .

**مادة ٢ -** فيما عدا المكاتب العلمية القائمة وقت صدور هذا القرار لا يجوز انشاء مكتب علمي الا بعد الحصول على ترخيص بذلك يصدر به

قرار من وزير الصحة بناء على عرض رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية .

ويشترط لمنح الترخيص ما يأتي :

١ - أن يقدم طلب الترخيص الى المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية على النموذج المعد لذلك .

٢ - أن تتحقق المؤسسة من توافر الشروط المنصوص عليها في هذا القرار في المكتب العلمي

٣ - ان تعين الادارة العامة للصيدلة المكتب العلمي وتتحقق من أن الاشتراطات المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة الصيدلة والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا له متوافرة فيه وذلك فيما يتعلق بالتسجيل والتخزين وتوزيع العينات

**مادة ٣ -** تلتزم المكاتب العلمية بالقيام بما يأتي :

( أ ) حفظ العينات طبقاً للاصول الفنية المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة الصيدلة والقرارات المنفذة له .

(ب) مسك سجل للعينات مرقومة صفحاته ومختومة بخاتم المؤسسة المصرية العامة للأدوية ولائبات حركة العينات وذلك بقيد الوارد والمنصرف والرصيد المتبقى منها .

(ج) تقديم بيان احصائي شهري الى المؤسسة عن حركة هذه العينات .

ويجب أن تكون جميع هذه العينات مختومة بخاتم لا يسهل ازالته ينص على أنها مجانية وغير مصرح ببيعها .

**مادة ٤ -** لا يجوز للمكاتب العلمية الحصول على العينات اللازمة والمستوردة من الخارج الا عن طريق المؤسسة المصرية العامة للأدوية ووفقاً للمواعيد المقررة وذلك بعد تقديم طلب المؤسسة في هذا الشأن لتقوم باستيراد العينات المطلوبة وتسليمها للمكاتب .

وللمؤسسة أن تحصل على نسبة من العينات الطبية الخاصة بأغراض الدعاية يحددها مجلس إدارة المؤسسة بحيث لا تتجاوز ٢٥٪ من الكمية لتوزيعها بالمجان للأغراض التي يقررها المجلس ويقصد بكلمة عينات جميع ما يستورد منها للدعاية للأدوية والألبان وأغذية الأطفال .

ويصدر رئيس المؤسسة قرارا بتنظيم تخزين نصيب المؤسسة من هذه العينات وكيفية توزيعه لضمان عدم تسرب هذه العينات أو استعمالها في غير الغرض المخصصة له .

**مادة ٥ -** يحظر على المكاتب العلمية القيام بما يأتي .

( أ ) تسجيل أى مستحضر فى وزارة الصحة ( أو عمل أى أبحاث اكلينيكية عليه ) الا عن طريق المؤسسة المصرية العامة للأدوية وبموافقتها (ب) الدعاية للأصناف التى لم يتم تسجيلها بوزارة الصحة طبقا لأحكام قانون مزاولة مهنة الصيدلة أو المحظور استيرادها .

(ج) الاعلان عن مستحضراتها الا فى المجالات الطبية أو المجالات المتخصصة فى فرع النشاط الذى يمارسه المكتب .

**مادة ٦ -** تخطر المكاتب العلمية المؤسسة المصرية العامة للأدوية كل ستة أشهر ببيان عن الأدوية والمستحضرات الجديدة التى تنتجها الشركات التى تتبعها هذه المكاتب والأبحاث التى أجريت عليها .

وتخطر المؤسسة هذه المكاتب بالإجراءات أو القرارات التى تتخذها فى شأن هذه الأدوية والمستحضرات كما تخطرها فى مواعيد دورية كل ثلاثة أشهر على الأكثر بالأصناف الراكدة والأصناف الموجودة بالمخازن والأصناف التى تم تسجيلها وتلك التى أوقف استيرادها .

**مادة ٧ -** يشترط فيمن يعين بالمكاتب العلمية ما يأتي :

( أ ) أن يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

(ب) ان يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(ج) أن يكون من المؤهلين تأهيلا فنيا عاليا فى الفرع الذى يمارس المكتب نشاطه فيه اذا كان التعيين فى وظيفة مدير المكتب أو الوظائف الفنية ويستثنى من ذلك العاملون بهذه الوظائف عند العمل بأحكام القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

( د ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد اليه اعتباره وتخطر المؤسسة المصرية العامة للأدوية عند تعيين أى من العاملين الفنيين بالمكاتب العلمية .

**مادة ٨ -** تكون المكاتب العلمية تابعة اداريا وماليا للشركات أو المصانع المرخص لها بها ويعتبر العاملون بها بما فى ذلك المدير عاملين بهذه الشركات .

**مادة ٩ -** يجوز الترخيص بإنشاء مكتب علمي مشترك لعدة شركات أو مصانع وفى هذه الحالة يجب أن يحدد فى الترخيص مقدار ما تتحمله كل شركة أو مصنع فى نفقات المكتب .

**مادة ١٠ (أ) -** فيماعد العاملون المعارين أو المنتدبين حاليا للمكاتب العلمية لا يجوز لهذه المكاتب أن تعين فيها أو أن تستعير اليها أو أن تستعين فى عملها ولو بصفة عارضة بالعاملين فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها .

**مادة ١١ -** لرئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للأدوية سلطة الرقابة على المكاتب العلمية للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القرار .

وللإدارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة اجراء التفتيش الفنى على مخازن العينات التابعة للمكاتب العلمية وذلك طبقا للقواعد المقررة فى قانون مزاولة مهنة الصيدلة والقرارات المنعقدة له وعليها اخطار رئيس مجلس إدارة المؤسسة بما يسفر عنه هذا التفتيش .



- مادة ١٢ - كل مكتب علمي تثبت مخالفته  
لأحكام هذا القرار أو لأحكام القوانين واللوائح  
يجوز سحب الترخيص الصادر له بقرار من وزير  
الصحة .  
وتثبت المخالفة نتيجة تحقيق تجريه المؤسسة
- يحضره ممثل لرابطة المكاتب العلمية .  
مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع  
المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
تحريرا في أول رمضان سنة ١٣٨٩ ( ١١ )  
نوفمبر سنة ١٩٦٩ )



## قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٦

في شأن تنظيم بيع الأوراق المالية بالأجل (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥  
في شأن تنظيم بيع الأوراق المالية بالأجل المعدل  
بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٥ ،

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠  
بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين  
الأموال والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - لا يجوز لأي شخص أو هيئة أن  
يزاول في جمهورية مصر عمليات بيع الأوراق  
المالية بالأجل مالم يكن اسمه مقيدا في السجل  
المعد لذلك بمصلحة التأمين .

مادة ٢ - يشترط فيمن يقيد في السجل  
المنصوص عليه في المادة السابقة :

( أ ) أن يثبت أنه يمتلك رأس مال قدره  
عشرون ألف جنيه على الأقل ويجب أن يظل  
هذا المال مملوكا له وموجودا على الدوام في  
جمهورية مصر .

( ب ) أن يودع خزانة أحد المصارف أو البيوت  
المالية المعتمدة من وزير المالية والاقتصاد طبقا  
للمادة ٢٢ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠  
المشار إليه ، تأمينا يعادل ١٠٪ من رأس المال  
يحد أقصى قدره خمسة آلاف جنيه . ويكون  
هذا التأمين اما نقدا واما سندات على الحكومة  
المصرية ويجوز الاكتفاء بكتاب ضمان من أحد  
البنوك المعتمدة من وزارة المالية والاقتصاد  
لاعطاء كتب ضمان .

( ج ) ألا تقل سنه عن ٢١ سنة وألا يكون  
محجورا عليه .

( د ) ألا يكون هو أو زوجته أو أحد أصوله  
أو فروعهم سمسارا أو مندوبا رئيسيا أو  
وسيطا في بورصة الأوراق المالية .

( هـ ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بالادانة في  
جناية أو في جنحة تزوير أو سرقة أو خيانة  
أمانة أو نصب أو شروع في ارتكاب إحدى  
هذه الجرائم أو شهر افلاسه ما لم يرد إليه  
اعتباره .

( و ) أن يقبض تجارته بشكل ظاهر في مكان  
مناسب .

مادة ٣ - يقدم طلب القيد في السجل الى  
مصلحة التأمين على الاستثمار المخصصة لذلك .  
ويجب أن يكون مشفوعا بما يثبت توافر الشروط  
المنصوص عليها في المادة السابقة والقسيمة  
الدالة على أداء رسم القيد وقدرة خمسون  
جنيها وكذلك أنموذج من عقد البيع وشروط  
الوفاء .

ويصدر وزير المالية والاقتصاد قرارا بقبول  
طلب القيد . وينشر هذا القرار في الجريدة  
الرسمية بعد أداء رسوم النشر وقدرها عشرة  
جنيها .

ولا يجوز مزاولة عمليات بيع الأوراق المالية  
بالأجل الا بعد نشر القرار في الجريدة الرسمية .

مادة ٤ - يرفض طلب القيد في الحالات الآتية :

١ - عدم استيفاء بيانات الطلب أو الأوراق أو  
المستندات المرافقة له .

٢ - عدم مراعاة القوانين واللوائح .

٣ - إذا كان الاسم التجاري الوارد في الطلب  
مماثلا أو مشابها لاسم هيئة أخرى سبق تسجيلها  
الى درجة تدعو الى اللبس أو كانت التسمية من  
شأنها تضليل الجمهور عن معرفة طبيعة العمليات  
المطلوب التسجيل عنها .

ويخطر الطالب بقرار الرفض مع أسبابه بكتاب  
موصى عليه مصحوب بعلم وصول واذا لم يتم



الطالب باستيفاء ما طلب منه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره ، اعتبر نازلا عن طلبه .

وفي جميع هذه الحالات لا يجوز للطالب استرداد الرسوم المؤداة .

**مادة ٥ -** يجوز التظلم من قرار الرفض خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطار صاحب الشأن به . ويعتبر قرارا بالرفض انقضاء أربعة أشهر على يوم تقديم الطلب دون أن يصدر قرار في شأنه .

ويرفع التظلم الى لجنة الرقابة المنصوص عاها في المادة ١١ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

**مادة ٦ -** يحظر على كل هيئة أو شخص مقيد في السجل ، أن يبيع بالأجل أوراقا مالية ليست مدرجة في جدول الأسعار الرسمي للأوراق المالية بالبورصة .

كما يحظر على كل هيئة أو شخص يقتصر غرضه على بيع الأوراق المالية بالأجل أن يتخذ له تسمية يذكر فيها عبارة صندوق توفير أو أية عبارة أخرى من شأنها تضليل الجمهور عن معرفة طبيعة العمليات التي تزاولها .

**مادة ٧ -** يشترط فيمن يدير أو يتقدم للجمهور بعمليات بيع الأوراق المالية أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البنود ج ، د ، هـ من المادة الثانية .

**مادة ٨ -** يجب أن يكون عقد البيع محررا من صورتين أصليتين ويجب أن يوضح فيه البيانات التالية :

( أ ) اسم كل من البائع والمشتري ولقبه ومجل إقامته .

( ب ) نوع الأوراق المالية المبعة ورقم وثمن بيع كل منها .

( ج ) سعر الاقفال الأخير في البورصة السابق ليوم البيع للأوراق التي تناولتها العملية .

( د ) شروط الوفاء بالثمن ومواعيده وسعر الفائدة .

**مادة ٩ -** يحظر على البائع بأى وجه من الوجوه

أن يقتضى ثمنا للأوراق المبعة بالأجل يزيد على ١٠٪ من قيمتها وفقا لسعر الاقفال الأخير في البورصة السابق على يوم البيع .

**مادة ١٠ -** لا يجوز أن تزيد مدة تقسيط ثمن البيع على سنتين كما لا يجوز أن يقل القسط عن خمسين قرشا .

**مادة ١١ -** تدفع الأقساط في محل إقامة البائع المبين في عقد البيع ما لم يتفق على غير ذلك . على أنه في حالة القيام بتحصيل الأقساط في محل إقامة المشتري لا يجوز للبائع اقتضاء أية مصروفات اضافية . وتعتبر المخالصة عن أى قسط مخالصة عن الأقساط السابقة عليه .

**مادة ١٢ -** تنتقل ملكية الأوراق المالية الى المشتري بمجرد توقيع العقد ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك ويكون له الحق في قبض قيمة كوبيونات الأرباح أو الفوائد والاشتراك في الأرباح على أنه في حالة ظهور رقم الأوراق المالية المبعة في السحب يكون للبائع الحق في اقتضاء قيمة الأقساط غير المؤداة .

وتبقى الأوراق المبعة وديعة تحت يد البائع وعليه أن يسلمها فورا الى المشتري بعد أداء القسط الأخير .

**مادة ١٣ -** يجب على البائع أن يودع الأوراق المالية المبعة ملفا خاصا لدى أحد المصارف أو البيوت المالية المنصوص عليها في البند ( ب ) من المادة الثانية .

ولا يجوز له بأى حال أن يرهن هذه الأوراق .

**مادة ١٤ -** اذا كانت الورقة المبعة قابلة للاستهلاك وكان سعرها في البورصة أعلى من قيمتها الاسمية وجب على البائع أن يؤمن عليها على نفقة المشتري من الاستهلاك .

واذا استهلكت الورقة في أثناء مدة العقد تعين على البائع أن يخطر المشتري بذلك فورا بكتاب موصى عليه وأن يستبدل بالورقة المستهلكة أخرى غير مستهلكة من الاصدار نفسه مع ابلاغه برقمها .

واذا حصل الاستهلاك فوق سعر البورصة

فان مبلغ الزيادة على ثمن شراء الورقة الجديدة يؤدي فوراً الى المشتري .

وفي حالة ما اذا نفذ الاصدار بتاتا فان حساب المشتري يصفى مع خصم الأقساط التى لم تؤد .

**مادة ١٥ -** فى حالة عدم أداء القسط المستحق خلال الثلاثين يوماً اللاحقة لاستحقاقه ، يجب على البائع اخطار المشتري بوجوب الأداء وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول واذا لم يتم بالأداء خلال الثمانية الايام التالية لاستلامه الاخطار جاز للبائع أن يبيع الأوراق فى البورصة لحساب المشتري بالسعر الجارى فيها وفى هذه الحالة يقوم البائع بخصم باقى ثمن هذه الأوراق من المتحصل وكذا الفوائد المستحقة والمصروفات الفعلية على ألا تزيد هذه المصروفات بأى حال على ١٠٪ من ثمن البيع الوارد فى العقد .

ويسوى الحساب على الوجه المتقدم بحيث يؤدي البائع للمشتري رصيد الحساب اذا كان هذا الرصيد دائناً أو يطالبه بالفرق اذا كان الرصيد مديناً .

**مادة ١٦ -** يجب على من يرخص له فى بيع الأوراق المالية بالأجل أن يمسك سجلاً خاصاً لعمليات البيع وفقاً للنموذج الذى يقرره رئيس مصلحة التأمين .

ويجب ترقيم صفحات هذا السجل ويؤشر عليه من مصلحة التأمين وذلك بغير مصروفات .

**مادة ١٧ -** على كل هيئة أو شخص مسجل اسمه وفقاً لأحكام هذا القانون أن يمسك حساباً منظماً بالايرادات والمصروفات التى تتعلق بهذه العمليات .

وتجب مراجعة هذا الحساب سنوياً بمعرفة مراجع مقيد فى جدول المحاسبين والمراجعين بوزارة التجارة . ويقفل هذا الحساب فى ٣١ ديسمبر من كل سنة .

ويرسل الى مصلحة التأمين بيان بالايرادات والمصروفات وفقاً للنماذج التى يقررها رئيس المصلحة فى ميعاد لايجاوز آخر مارس من كل عام عن العمليات التى أبرمت فى السنة المالية السابقة .

**مادة ١٨ -** على كل هيئة أو شخص مسجل وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون أن يقدم لمندوبى مصلحة التأمين الذين لهم حق الاطلاع جميع الدفاتر والسجلات التى يمسكها عن هذه العمليات كى يتمكنوا من اجراء المراجعة وكذلك جميع الأوراق الأخرى التى تستلزمها هذه المراجعة .

**مادة ١٩ -** يحى التسجيل بناء على طلب مصلحة التأمين عند مخالفة أى حكم من أحكام هذا القرار بقانون وينشر فى الجريدة الرسمية ويترتب على القرار الصادر بمحو التسجيل وقف الشخص أو الهيئة عن مزاولة أية عملية بيع أوراق مالية بالأجل ، وتصفى العمليات القائمة بالكيفية التى ينظمها القرار .

ويجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يرخص للشخص أو الهيئة فى الاستمرار فى مزاولة العمليات القائمة وقت المحو بالشروط التى يعينها لذلك .

**مادة ٢٠ -** كل مخالفة لأحكام المادتين ١ و ٧ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ٢١ -** كل مخالفة لأحكام المادة ٦ والمواد من ٨ الى ١٨ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ٢٢ -** كل اقرار أو اخفاء متعمد بقصد الغش فى البيانات أو فى المستندات أو فى الأوراق الأخرى التى تقدم الى مصلحة التأمين أو التى تصل الى علم الجمهور يعاقب عليه بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ٢٣ -** لوزير المالية والاقتصاد محو التسجيل فى حالة تعدد الأحكام الصادرة فى المخالفات .

**مادة ٢٤ -** يكون لموظفى مصلحة التأمين صفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات ما يقع من

المخالفات لأحكام هذا القرار بقانون أو الدوائج أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

**مادة ٢٥ -** يعتبر مقيدا طبقا لأحكام هذا القرار بقانون كل هيئة أو شخص يعمل في جمهورية مصر وسبق تسجيلها طبقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ، وعليه أداء رسوم التسجيل المنفردة فيه خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل به والا فيمحق التسجيل .

**مادة ٢٦ -** يعطى الشخص أو الهيئة المرخص لها فى بيع الأوراق المالية بالأجل وفقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر مهلة مدتها سنتان لزيادة رأس المال الى عشرين ألف جنيه .

**مادة ٢٧ -** يحظر على السماسرة والمندوبين الرئيسيين والوسطاء المقيدون فى بورصتى الأوراق المالية الذين سبق منحهم تراخيص لبيع الأوراق المالية بالأجل وفقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ الآنف الذكر ، عقد عمليات

جديدة وعليهم تصفية جميع العمليات التى تعاقدوا عليها خلال فترة لا تجاوز ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٧ .

ويسرى الحكم المتقدم على من لا تتوافر فيه باقى الشروط المنصوص عليها فى البند ( د ) من المادة الثانية ممن سبق قيده طبقا لأحكام القانون سالف الذكر .

**مادة ٢٨ -** يلغى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

**مادة ٢٩ -** ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ولوزير المالية والاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ صفر سنة ١٣٧٦ ( ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ) .



## قرار وزارى رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٧ (١)

### وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ،

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٧ باصدار سندات التنمية بالدولار الأمريكى ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية لبورصات الأوراق المالية ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ باصدار لائحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ،

وعلى الدراسة التى أعدتها اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٧ لبحث تداول حصص وأسهم الشركات المشتركة الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ،

### قـرـر :

**مادة أولى :** يتم القيد والتعامل فى الأوراق المالية المقومة بالنقد الأجنبى ببورصات الأوراق المالية المصرية وفقا للتنظيم المرافق لهذا القرار .

**مادة ثانية :** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٩٧ ( ١٩٧٧ )  
أغسطس سنة ١٩٧٧ )

### تنظيم

### القيد والتعامل فى الأوراق المالية المقومة بالنقد الأجنبى

**مادة ١ -** تقيد الشركات المساهمة المنشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى

بورصات الأوراق المالية المصرية وذلك طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة للبورصات .

ويتعين موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار على تداول أسهم هذه الشركات قبل قيدها اذا كان هذا التداول خلال السنتين الأوليتين للشركة .

**مادة ٢ -** تقيد فى البورصات المصرية بالنقد الأجنبى الأوراق المالية المصدرة بالنقد الأجنبى والمكتتب فيها بالكامل بالنقد الأجنبى ، وكذلك الأوراق المالية المصدرة بالنقد الأجنبى والمكتتب فيها بالنقدين المصرى والأجنبى .

**مادة ٣ -** تقيد فى البورصات المصرية بالنقد المصرى جميع الأوراق المالية المصدرة بالنقد المصرى ، بما فى ذلك الأوراق المالية المكتتب فيها منها بالعملات الحرة .

**مادة ٤ -** يجب ان يتم التعامل بالعملات الحرة بالنسبة للأوراق المالية المقيدة فى البورصات المصرية والمكتتب فيها بالنقد الأجنبى الحر .

**مادة ٥ -** لا يجوز للأجنبى شراء أسهم او سندات مقيدة لدى البورصات المصرية الا بالنقد الأجنبى الحر عن طريق البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى .

**مادة ٦ -** يجب تمييز أسهم المصريين فى الشركات التى يشترط القانون حدا أدنى فى رأسمالها للمصريين ، ولا يجوز التعامل عليها الا للمصريين .

**مادة ٧ -** تسدد أتعاب السماسرة والمصروفات المستحقة بالنقد الأجنبى الحر وتحدد العمولات على النحو التالى وبحد أدنى بما يوازى نصف دولار .

١٪ من قيمة الفاتورة فى حالات بيع وشراء الأسهم .

١/٢٪ من قيمة الفاتورة فى حالات بيع وشراء السندات .



## قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧  
فى شأن الباعة المتجولين (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣  
بشأن الباعة المتجولين ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يعد بائعا متجولا :

( أ ) كل من يبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها  
للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة فى أى طريق  
أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت .

( ب ) كل من يتجول من مكان الى آخر أو  
يذهب الى المنارل لبيع سلعا أو بضائع أو  
يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة  
بالتجول .

مادة ٢ - لا يجوز ممارسة حرفة بائع متجول  
الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من  
السلطة القائمة على أعمال التنظيم فى الجهة  
التي تمارس الحرفة فيها وتصرف مع الترخيص  
علامة مميزة .

ويصدر ببيان اجراءات منح الترخيص  
وشروطه وأوضاعه وبتحديد الرسوم التى  
تحصل عنه وعن تجديده وعن اعطاء صورة منه  
فى حالة فقده أو تلفه وبتحديد ثمن العلامة  
المميزة قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية  
على الا تجاوز الرسوم المفروضة فى كل حالة  
مائة مليم .

مادة ٣ - يسرى الترخيص لمدة سنة ويجوز  
تجديده .

ويجب تقديم طلب التجديد خلال الشهر  
الآخر من مدة الترخيص والا اعتبر لاغيا بانتهاء  
مدته .

مادة ٤ - على المرخص له حمل الترخيص  
والعلامة المميزة أثناء ممارسة حرفته وعليه  
تقديم الترخيص كلما طلب منه .

مادة ٥ - على المرخص له رد الترخيص  
والعلامة المميزة الى السلطة القائمة على أعمال  
التنظيم فى حالة عدوله عن ممارسة حرفته أو  
فى حالة الغاء الترخيص .

مادة ٦ - لا يجوز الترخيص فى ممارسة  
حرفة بائع متجول للأشخاص الآتى بيانهم :

( أ ) من يقل سنه عن اثنى عشرة سنة  
ميلادية .

( ب ) المصابون بأحد الأمراض المعدية أو  
الجلدية أو الطفيليات وحاملوا جراثيم أحد  
الامراض المعدية والمخالطون لمصاب بمرض معد  
أثناء مدة المراقبة .

( ج ) المحكوم عليه فى جريمة سرقة أو نصب  
أو مخدرات أو غش تجارى وكذا المحكوم عليه  
فى جنابة من جنابات التعدى على النفس ولم  
تمض سنة على تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو  
سقوطها بمضى المدة .

مادة ٧ - يلغى الترخيص فى الأحوال  
الآتية :

( أ ) اذا ثبت أن المرخص له فى حالة من  
الأحوال المنصوص عليها فى البند ( ب ) من المادة  
السابقة .

( ب ) اذا حكم على المرخص له فى إحدى  
الجرائم المنصوص عليها فى البند ( ج ) من  
المادة السابقة .

مادة ٨ - للسلطة القائمة على أعمال التنظيم  
بعد موافقة المحافظة أو المديرية والجهة الصحية  
المختصة أن تخصص أماكن معينة أو سويقات  
لوقوف الباعة المتجولين أو فئات خاصة منهم  
وأن تحدد الحد الأقصى لعددهم بكل منها ،  
ومنع وقوفهم فى غير هذه الأماكن .

كما يجوز لها أن تحدد الحد الأقصى لعدد  
ما يجوز الترخيص به فى دائرة كل منها .



**مادة ٩ - لا يجوز للباعة المتجولين :**

( أ ) ملاحقة الجمهور بعرض سلعهم أو ممارسة حرفتهم داخل وسائل نقل الركاب كالأوتوبيس والترام والقطارات أو المرور أو الوقوف في الشوارع والميادين والأحياء والأماكن التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الشئون البلدية والقروية بموافقة وزارة الداخلية أو بناء على طلبها أو طلب وزارة الصحة العمومية .

( ب ) الوقوف بجوار المحال التي تتجر في أصناف مماثلة لما يتجرون فيه .

( ج ) الوقوف في الأماكن التي يمنع البوليس وقوفهم فيها لضرورة تقتضيها حركة المرور أو النظام العام أو الأمن العام .

( د ) بيع المفرقات والأسلحة والألعاب النارية .

( هـ ) الاعلان عن سلعهم باستعمال الأجراس أو أبواق تكبير الصوت أو أية طريقة أخرى يتسبب عنها اطلاق راحة الجمهور .

( و ) الاعلان عن سلعهم بالمناداة أو بأية وسيلة أخرى في المواعيد التي يصدر بتحديدتها قرار من المجلس البلدى بعد موافقة المحافظة أو المديرية .

**مادة ١٠ -** يجب أن تكون العربات والأوعية والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولون لبيع المشروبات والمواد الغذائية مستوفية للشروط والمواصفات التي يصدر بها قرار من وزير الشئون البلدية والقروية بالاتفاق مع وزير الصحة العمومية .

ويجوز بقرار مماثل أن يحظر على الباعة

المتجولين بصفة دائمة أو مؤقتة بيع المأكولات أو المشروبات التي يتعذر وقايتها من الفساد وأن تحدد شروط ومواصفات ونماذج ملابسهم أو ملابس فئة منهم .

**مادة ١١ ( أ ) -** يعاقب على كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه . وفى حالة العود يعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ١٢ -** يكون لموظفى وزارة الشئون البلدية والقروية والمجالس البلدية ووزارة الصحة العمومية الذين يندبهم الوزير بصفة مأمورى الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

**مادة ١٣ -** يسرى هذا القانون على البلاد التي لها مجالس بلدية التي يصدر بها قرار من وزير الشئون البلدية والقروية .

**مادة ١٤ -** يلغى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ المشار اليه .

**مادة ١٥ -** ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به بعد اربعة أشهر من تاريخ نشره ، ولوزير الشئون البلدية والقروية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية فى ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ ( ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ )

## قرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨

في شأن اجراءات وشروط واوضاع ورسوم  
الترخيص في ممارسة حرفة الباعة المتجولين (١)  
وزير الشئون البلدية والقروية بالاقليم  
المصرى .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧  
في شأن الباعة المتجولين ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٥٨  
في شأن اجراءات وشروط واوضاع ورسوم  
الترخيص في ممارسة حرفة الباعة المتجولين ،

وعلى القرار الوزارى رقم ( ٣٧٩ ) لسنة  
١٩٥٧ في شأن الشروط والمواصفات الواجب  
توافرها في العربات والأوعية والصناديق التى  
يستعملها الباعة المتجولون لبيع المشروبات والمواد  
الغذائية ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣٨٠ لسنة  
١٩٥٧ في شأن المأكولات والمشروبات التى يحظر  
على الباعة المتجولين بيعها والشروط والمواصفات  
الواجب توافرها فى ملابسهم ،  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

## قرر :

مادة ١ - يقدم طلب الترخيص فى ممارسة  
حرفة بائع متجول الى السلطة القائمة على  
اعمال التنظيم بالمجلس البلدى المراد الترخيص  
فى ممارسة هذه الحرفة فى دائرة اختصاصه .  
ويجب ان يشتمل الطلب على البيانات  
التالية :

- ١ - اسم الطالب ولقبه وسنه ومحل ميلاده  
وصناعته ومحل اقامته وعنوانه .
- ٢ - نوع السلعة او البضاعة او الحرفة

او الصناعة التى يطلب الترخيص فى بيعها او  
فى مزاولتها .

٣ - المكان والمنطقة التى يطلب الترخيص  
بالعمل فيها .

٤ - كل البيانات الخاصة بالترخيص للطالب  
فى مزاوله مهنة بائع متجول فيما لو كان قد  
سبق الترخيص له بذلك .

مادة ٢ - يرفق بالطلب المستندات التالية :

- ١ - شهادة ميلاد الطالب او ما يقوم مقامها .
- ٢ - شهادة الحالة الجنائية ( تحقيق  
الشخصية وصحيفة السوابق ) .

٣ - الترخيص السابق حصول الطالب عليه  
فى ممارسة حرفة بائع متجول .

٤ - الايصال الدال على اداء رسم الترخيص .

٥ (٢) - شهادة تفيد مزاولته لمهنته فى  
المكان المطلوب الترخيص له فيه مصدقا عليها من  
قسم او مركز او نقطة الشرطة المختصة او  
الاتحاد القومى .

٦ - ثلاث صور فوتوغرافية للطالب مقاس  
٣ × ٤ سنتيمترات .

مادة ٣ - تقيد طلبات التراخيص بأرقام  
مبسطة فى سجل خاص عده المجلس البلدى  
ويبين فيه تاريخ وساعة ورودها وملخص  
البيانات الخاصة بها - والاجراءات التى اتخذت  
فيها .

مادة ٤ - يحال الطالب الى الجهة الصحية  
المختصة لتوقيع الكشف الطبى عليه. للتحقق  
من خلوه من الأمراض المنصوص عليها فى  
الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون رقم  
٣٣ لسنة ١٩٥٧ .

واذا كانت الحرفة المطلوب الترخيص فى  
مزاولتها تقتضى استخدام عربات او أوعية  
او صناديق لبيع المشروبات او المواد الغذائية ،  
وجب على الطالب تقديمها الى الجهة الصحية

(١) الوقائع المصرية - العدد ٥٩ فى ١٩٥٨/٧/٣١ وراجع أيضا المادة (٤) من القرار ٧٠٧ لسنة ١٩٦٨ المنشور فيما بعد .

(٢) ممدلة بالقرار ٢٠٨٠ لسنة ٦٠ الصادر فى ١٩٦٠/١٠/١١ . الوقائع المصرية العدد ٨٦ فى ١٩٦٠/١١/١٠ .

المختصة للتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في القرار الوزاري الصادر بناء على المادة العاشرة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ .

**مادة ٥ -** يجب لمنح الترخيص ان تتوافر الشروط التالية :

١ - أن يكون للطالب محل إقامة ثابت ومعروف في المدينة التي يطلب الترخيص بمزاولة مهنته فيها .

٢ - أن يقدم اقرار بارتداء الزي الخاص بالباعة الجائلين في المناطق التي يحددها وزير الشؤون البلدية والقروية .

٣ - أن يسمح العدد المحدد للتراخيص في المكان المعين أو السويقة المطلوب الترخيص بمزاولة مهنة البائع المتجول فيها بمنح الترخيص .

**مادة ٦ (١) -** تفصل في طلبات الترخيص في دائرة اختصاص المجلس البلدى لجنة تشكّل من :

١ - ممثل السلطة القائمة بأعمال التنظيم بالمجلس البلدى .

٢ - ممثل الادارة الصحية بالمجلس البلدى أو مفتش صحة المركز .

٣ - عضو من ادارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة بالنسبة الى كل من مجلس بلدى القاهرة ومجلس بلدى الاسكندرية .

٤ - ضابط من شرطة البلدية أو من قسم أو مركز أو نقطة الشرطة المختصة .

٥ (٢) - ممثل الاتحاد القومى .

٦ (٣) - ويجوز أن يحضر عضوا في اللجنة ممثل لمصلحة السياحة يختاره مديرها .

ويصدر قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بتحديد أسماء أعضاء اللجنة كل عام .

وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ قيد الطلبات ، وعند تساوى الآراء يرجع الجانب الذى فيه الرئيس، وتكون قراراتها نهائية .

وعليها تسبب القرارات الصادرة برفض الترخيص واطار ذوى الشأن بها خلال اسبوع من صدورها بكتاب موصى عليه .

**مادة ٧ -** مع مراعاة أحكام المادة (٨) من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ تقترح اللجنة المشار اليها في المادة السابقة عدد التراخيص الخاصة بالباعة الجائلين في الأماكن والسويقات المحددة لوقوفهم كل عام مراعية اعتبارات الأمن والصحة العامة والمرور وعلى السلطة القائمة على التنظيم نشر القرارات الصادرة بتحديداتها في الوقائع المصرية .

**مادة ٨ -** تجرى المفاضلة بين مقدمى الطلبات لمنح الترخيص في الأماكن والسويقات المحددة لوقوف الباعة الجائلين وفقا للقواعد التالية :

١ - من رخص له في ممارسة حرفة بائع متجول في المكان المطلوب الترخيص فيه وبأشر العمل فعلا لمدة ستة شهور سابقة على قيد الطلب .

٢ - من صدر له ترخيص مهنة مباشرة بائع متجول في دائرة المجلس البلدى .

٣ - من زاول العمل فعلا لمدة ستة شهور سابقة على قيد الطلب في المكان المطلوب الترخيص فيه .

٤ - الأكثر أولادا ، ثم الأكبر سنا ، ثم الأسبق في تقديم الطلب .

**مادة ٩ -** يقدم طلب تجديد الترخيص قبل انتهاء ميعاده بشهر على الأقل وتتبع في قبوله وقيدده والفصل فيه أحكام المواد السابقة .

(١) تمديلة بالقرار رقم ١٥٤٨ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٦٠/٧/١٤ - الوقائع المصرية - العدد ٥٨ في ٦٠/٧/٢٨ .

(٢) تمديلة بالقرار رقم ٢٥٩٥ لسنة ٦٠ الصادر في ٦٠/١٢/٢٨ - الوقائع المصرية - العدد ٢ ملحق في

٦١/١/٥ .

(٣) مضافة بالقرار ٢٥٩٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .



**مادة ١٠ - يحصل رسم قدره :**

- ١ (١) - عشرة مليمات عن منح الترخيص أو تجديده أو إعطاء بدل فاقد أو صورة منه .
- ٢ - رسم قدره خمسون مليما عن العلامة المميزة للباعة المتجولين .

**مادة ١١ -** يسلم الترخيص الى الطالب بعد صدور القرار بمنحه ، وتسلم اليه العلامة المعدنية المميزة ، وتخطر الجهة الصحية التي تزاوّل الحرفة في دائرة اختصاصها برقم الترخيص وتاريخ صدوره ، وعلى المرخص له الاحتفاظ بالترخيص وحمل العلامة المعدنية المميزة بشكل ظاهر أثناء مباشرته لمهنته وتقديمها الى المختصين عند الطلب ، وعليه في حالة فقد الترخيص أو تلفه أو فقد العلامة المميزة أو تلفها التقدم فورا الى السلطة القائمة على أعمال التنظيم لإعطائه بدل فاقد أو صورة من الترخيص أو علامة جديدة .

وعلى هذه السلطة تسليمه شهادة تفيد تقديمه اليها بطلب لصرف بدل فاقد أو صورة الترخيص أو العلامة المميزة وتسليمها اليه متى تحققت من سبق الترخيص له خلال ثمانية واربعين ساعة من تاريخ قيد الطلب .

**مادة ١٢ -** تعد السلطة القائمة على أعمال التنظيم التراخيص وطلبات الحصول عليها وتجديدها وطلب صور أو بدل فاقد عنها والسجلات التي تفيد هذه الطلبات فيها وفقا للنماذج المرفقة بهذا القرار .

كما يجب عليها اعداد العلامات المعدنية المميزة بأرقام مسلسلّة بحيث يبين عليها اسم المجلس البلدى والمنطقة المرخص بمزاولة المهنة فيها .

**مادة ١٣ (٢) -** يجب على المرخص له اتباع الاحكام المنصوص عليها في المواد السابقة .

ولا يجوز له مباشرة العمل فى السويقات المخصصة للباعة المتجولين بعد غروب الشمس

بساعة عدا خلال شهور يونيه ويوليه واغسطس فيجوز فيها مباشرة العمل حتى الساعة العاشرة مساء .

كما يجوز مباشرة العمل حتى الساعة الثانية عشرة مساء خلال شهر رمضان .

ولا يجوز للمرخص له بعد انتهاء هذه المواعيد ترك العربات أو الأدوات المستعملة فى مزاولة الحرفة فى السويقة أو المكان المخصص لمباشرة الحرفة أو المبيت فيهما .

**مادة ١٤ -** يلغى القرار الوزارى رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٥٧ والمادة الاولى من القرار الوزارى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٧ كما يلغى كل ما يخالف احكام هذا القرار من قرارات .

**مادة ١٥ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا فى ١٢ المحرم سنة ١٣٧٨ ( ٢٩ يوليه سنة ١٩٥٨ )

**قرار وزارى رقم ١١٨٨ لسنة ١٩٦٠**

**بسرّان القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة المتجولين على المنطقة الداخلية فى اختصاص بلدية بورسعيد (٣)**

**وزير الشؤون البلدية والقروية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة المتجولين ،

وعلى قرار الهيئة الادارية لمجلس بلدى بورسعيد بجلستها المنعقدة فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ،

**قرر :**

**مادة ١ -** يسرى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة المتجولين على المنطقة الداخلية فى اختصاص بلدية بورسعيد .

(١) معدلة بالقرار رقم ١٢٩٢ لسنة ٦١ الصادر فى ٢٢/٧/٦١ الوقائع المصرية العدد ٦٠ فى ٣١/٥/٦١ .

(٢) معدلة بالقرار رقم ٩٨١ لسنة ٥٩ - الوقائع المصرية العدد ٤٨ فى ٢٢/٦/٥٩

(٣) الوقائع المصرية - العدد ٤٥ فى ١٣/٦/١٩٦٠ .

**مادة ٢ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،

تحريرا فى ٤ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٢٩ مايو سنة ١٩٦٠ ) .

### قرار رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٦٨

**فى شأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها فى العربات والأوعية والصناديق التى يستعملها الباعة المتجولون لبيع المشروبات والمواد الغذائية**

**وبالغاء القرار السابق رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧ ، وذلك فضلا عن الاشتراطات المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الأوعية التى تستعمل فى المواد الغذائية (١)**

### وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الباعة المتجولين ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الأوعية التى تستعمل فى المواد الغذائية .

وعلى قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها فى العربات والأوعية والصناديق التى يستعملها الباعة المتجولون لبيع المشروبات والمواد الغذائية .

وعلى موافقة وزير الصحة بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٥ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر :

**مادة ١ -** يجب أن تتوافر فى العربات والأوعية والصناديق التى يستعملها الباعة المتجولون فضلا عن الاشتراطات المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه الشروط الآتية :

١ - أن تكون العربات والصناديق مبطنة

بالصاج المجلفن أو الصاج المطفى بالقصدير الجيد المعروف بالصفيح الفرنساوى أو الفورمايكا أو أى مادة أخرى مماثلة غير قابلة للتلف أو التآكل عند التعرض للسوائل .

ويكفى فى العربات المستعملة لبيع المواد الغذائية أو الفواكه ذات القشور السميكة والتى لا تتعرض تعرضا مباشرا للتلوث كالبطيخ والشمام وما إليها دهانها باليوية الزيتية ثلاثة أوجه بعد معجنة جميع اللحات جيداً بحيث تكون جميع أسطحها ملساء ليسهل تنظيفها .

٢ - أن تغطى العربات المستعملة لبيع المواد الغذائية الغير مطهية أو ذات القشور الرقيقة أو اللزجة أو غيرها من المواد الغذائية الغير مطهية والمعرضة لاجتذاب الذباب والتلوث بأغطية من القماش النظيف .

٣ - أن تكون العربات المخصصة لبيع المواد الغذائية المطهية والتى يتناولها الجمهور مباشرة مغلقة وأن تكون جوانب وسقف هذه العربات من الزجاج السليم وأن تعمل لها التهوية الكافية وأن تغطى فتحات التهوية بشبكة من السلك المتين ذو النسيج الضيق .

وفى حالة تجهيز أو تسخين بعض أنواع هذه الأطعمة على العربات فيجب تزويدها بمكان ثابت للوجاق وتبطين جميع جوانبه بالصاج المتين أو أى مادة أخرى مقاومة للحريق مع استخدام مشعل بوتاجاز أو وابور غاز أو أى طريقة أخرى توافق عليها الجهة المختصة ( بحيث لا يتخلف عنها أدخنة أو متخلفات ) على أن يخصص بالعربات مكان لانبوبة البوتاجاز فى حالة استعماله كمشعل .

٤ - أن تزود العربات المنوه عنها بالفقرة السابقة بالمياه النقية التى تؤخذ من مورد مائى معتمد على أن يقدم صاحب العربة اقرارا بالمكان الذى يستمد منه المياه ويجب حفظ هذه المياه فى وعاء مقفل من الصاج المجلفن أو أى مادة أخرى مماثلة غير قابلة للصدأ وأن يكون الوعاء مقفلا ومزودا بخنفيه ويجوز للجهة الادارية المختصة أخذ عينات من المياه المستعملة على العربة لتحليلها بمعامل الصحة للتأكد من



## قرار رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٨

في شأن المأكولات والمشروبات التي يحظر على الباعة المتجولين بيعها والشروط الواجب توافرها في ملابسهم وبالفاء القرار رقم ١٢٨٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنفيذ أحكام قانون الباعة المتجولين رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ وبالفاء أحكام القرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ - بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ - فيما يتعلق بحظر بيع بعض المأكولات والمشروبات على الباعة المتجولين (١)

## وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة المتجولين ،

وعلى القرارات الوزارية ارقام ١٢٧٩ و ١٢٨٠ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنفيذ أحكام قانون الباعة المتجولين ،

وعلى موافقة وزير الصحة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

## قرر :

مادة ١ - يحظر على الباعة المتجولين أن يبيعوا أو يعرضوا للبيع :

( أ ) المأكولات المتهوكة من اللحوم والكفتة والأرجل والاحشاء والرؤوس وأجزائها والاسماك والكسكى والأرز والخضروات والكشوى والمكرونة والشعيرية والسلطات وكذلك الفواكه المجزأة على شكل شرائح كالبطيخ والشمام .

( ب ) البوظة وكذلك المشروبات غير الغازية والألبان الخام التى تعبأ فى زجاجات خاصة والألبان المبسترة ولا ينطبق ذلك على عمال نقل اللبن المبستر من مصانع البسترة الى محال البيع أو منازل المستهلكين .

( ج ) اللحوم النيئة .

( د ) الحلوى الجافة الا اذا كانت مغلفة بواسطة المصنّع المنتج بأغلفة من السلوفان أو أية مادة أخرى مماثلة غير ضارة بالصحة أما الحلوى

صلاحيتها كيميائيا وبكتريولوجيا للاستعمال .

٥ - أن تزود العربات المذكورة بوعاء مناسب لاستقبال المياه المتخلفة من غسيل الأوعية والأواني والأكواب وما إليها على أن يوضع تحت وعاء المياه المشار إليه بالبند السابق وبطريقة يسهل معها نقله الى أقرب بالوعة عامة لتفريغه أولا بأول . وكذا يجب تزويدها بوعاء مناسب لحفظ الفضلات ولا يجوز بأى حال من الأحوال القساؤها فى الطرق أو الشوارع العامة أو الخاصة أو الأراضى الفضاء سواء كانت مسورة أو غير مسورة .

٦ - أن تكون جميع الاواني التى تقدم فيها الأغذية من البلاستيك الثقيل أو الصينى أو الصاج المطلق بالصينى السليم أو أى مادة أخرى مماثلة .

٧ - أن تكون الأوعية التى تقدم فيها المشروبات من الزجاج أو الألمنيوم أو أى معدن غير قابل للصدأ وأن تزود بصنابير بالقاع لأخذ الشراب منها على أن يكون لها غطاء محكم يمنع تلوث الشراب الذى بداخلها .

٨ - أن يكتب بخط واضح وفى مكان ظاهر من العربة اسم المحل أو المحال التى تستورد منها الأغذية المطهية أو المشروبات أو الحلوى الجاهزة كالجاتوه أو الفطائر أو الجيلاتى أو غيرها مع بيان رقم وتاريخ الرخص المنصرفة عن هذه المحال واسم المرخص له .

٩ - أن تكون العربة وجميع مشتملاتها وكافة الأدوات المستعملة بها نظيفة لى الزام مع الحرص على عدم بقاء آثار للمواد السكرية أو مواد عضوية عفنة تؤدي الى تراكم الذباب عليها .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ١٢٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٨ ( ٤ يولية سنة ١٩٦٨ )



الرطوبة فيجب تغطيتها بورق من السيلوفان او وضعها في فترينة زجاجية مطابقة لما نص عليه القرار رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧ ، كما يجب بيعها في ورق مطابق لما نص عليه القرار رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ .

مادة ٢ - يحظر على الباعة المتجولين مزاوله مهنة عصير القصب او الفواكه او الخضروات بالطريق العام .

مادة ٣ - يلتزم الباعة المتجولون بنظافة

الجسم والملابس وتغطية الرأس والقدمين .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، كما تلغى احكام القرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ فيما يتعلق بحظر بيع بعض المأكولات والمشروبات على الباعة المتجولين .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢ جمادى الاولى سنة ١٣٨٨  
( ٢٧ يوليه سنة ١٩٦٨ )

## قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ خاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية (١)

### نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### الباب الأول - براءات الاختراع

#### الفصل الأول - احكام عامة

١ - تمنح براءة اختراع وفقا لاحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعى سواء اكان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة أم بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة .

٢ - لا تمنح براءة اختراع عما يأتى :

( أ ) الاختراعات التى ينشأ عن استغلالها اخلال بالآداب أو بالنظام العام .

( ب ) الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلية الا اذا كانت هذه المنتجات تصنع بطرق أو عمليات كيميائية خاصة وفى هذه الحالة الاخيرة لا تنصرف البراءة الى المنتجات ذاتها بل تنصرف الى طريقة صنعها .

٣ - لا يعتبر الاختراع جديدا كله أو جزء منه فى الحالتين الآتيتين :

( أ ) اذا كان فى خلال الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية فى مصر أو كان قد شمر عن وصفه أو عن رسمه فى نشرات أذيعت فى مصر . وكان الوصف أو الرسم الذى نشر من الموضوع بحيث يكون فى امكان ذوى الخبرة استغلاله .

( ب ) اذا كان فى خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق اصدار براءة عن الاختراع أو عن جزء منه لغير المخترع أو لغير من آلت اليه حقوقه أو كان قد سبق للغير

أن طلب براءة عن الاختراع ذاته أو عن جزء منه فى المدة المذكورة .

٤ - يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى « سجل براءات الاختراع » تقيد فيه البراءات وجميع البيانات المتعلقة بها وفقا لاحكام هذا القانون وللقرارات التى تصدر تنفيذا له .

٥ - للأشخاص الآتى ذكرهم حق طلب براءات الاختراع :

( ١ ) المصريين .

( ٢ ) الأجانب الذين يقيمون فى مصر . أو الذين لهم فيها مؤسسات صناعية أو تجارية .

( ٣ ) الأجانب الذين ينتمون الى بلاد تعامل مصر معاملة المثل . أو يقيمون بتلك البلاد ، أو يكون لهم فيها محل حقيقى .

( ٤ ) الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات أو جماعات ارباب الصناعة أو المنتجين أو التجار أو العمال ، التى تؤسس فى مصر أو بلاد تعامل مصر معاملة المثل ، متى كانت متمثلة بالشخصية المعنوية .

( ٥ ) المصالح العامة .

٦ - يكون الحق فى البراءة للمخترع أو لمن آلت اليه حقوقه . واذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة أشخاص كان الحق فى البراءة لهم جميعا شركة وبالتساوى بينهم . ما لم يتفقوا على خلاف ذلك أما اذا كان قد توصل الى الاختراع عدة أشخاص كل منهم مستقل عن الآخر فيكون الحق فى البراءة لمن لودع طلبه قبل الآخرين .

٧ - اذا كلف شخص آخر الكشف عن اختراع معين فجميع الحقوق المترتبة على هذا الاختراع تكون للأول ، وكذلك لصاحب العمل جميع الحقوق المترتبة على الاختراعات التى يستحدثها العامل أو المستخدم أثناء قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، متى كان الاختراع فى نطاق العقد أو رابطة العمل أو الاستخدام .

ويذكر اسم المخترع في البراءة ، وله أجره على اختراعه في جميع الحالات فإذا لم يتفق على هذا الأجر كان له الحسنى في تعويض عادل ممن كلفه الكشف عن الاختراع . أو من صاحب العمل .  
٨ - في غير الأحوال الواردة في المادة السابقة .  
وعندما يكون الاختراع ضمن نشاط المنشأة العامة أو الخاصه الملحق بها المخترع ، يكون لصاحب العمل الخيار بين استغلال الاختراع . أو شراء البراءة مقابل تعويض عادل يدفعه للمخترع . على أن يتم الاختيار في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار بمنح البراءة .

٩ - الطلب المقدم من المخترع للحصول على براءة اختراع في خلال سنة من تاريخ تركه المنشأة الخاصة أو العامة ، يعتبر كأنه قدم في خلال تنفيذ العقد أو قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، ويكون لكل من المخترع وصاحب العمل جميع الحقوق المنصوص عليها في المادتين السابقتين تبعا للأحوال .

١٠ - تخول البراءة مالكة دون غيره الحق في استغلال الاختراع بجميع الطرق .

١١ - لا يسرى حكم البراءة على من كان يستغل الاختراع صناعيا أو قام بالأعمال اللازمة لاستغلاله بحسن نية قبل تقديم طلب البراءة ، فيكون له حق استغلال الاختراع لحاجات منشأته ، دون أن ينتقل هذا الحق مستقلا عن المنشأة ذاتها .

١٢ - مدة براءة الاختراع خمس عشرة سنة ، تبدأ من تاريخ طلب البراءة - ولصاحب البراءة الحق في طلب تجديدها مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ، بشرط أن يطلب التجديد في السنة الأخيرة ، وأن يثبت أن للاختراع أهمية خاصة . وأنه لم يجن منه ثمرة تتناسب مع جهوده ونفقاته - والقرار الصادر من إدارة البراءات في شأن التجديد قابل للطعن أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون ويقدم الطعن بالشروط وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائي - أما البراءات التي تمنح وفقا لأحكام الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا القانون ، فتكون مدتها

عشر سنوات غير قابلة للتجديد .  
مادة ١٣ (١) - يؤدي عند تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب التجديد رسم مقداره خمسون جنيها (٥٠ ج) كما يؤدي رسم سنوي ابتداء من السنة الثانية حتى انتهاء مدة البراءة طبقا للفئات المبينة بالجدول المرفق . ويجوز بقرار من الوزير المختص زيادة فئات الرسم المحدد بهذا القانون بما لا يتجاوز ٥٠ ٪ من قيمتها .

ولا ترد هذه الرسوم بأية حال .  
١٤ (٢) - إذا كان موضوع الاختراع ادخال تعديلات أو تحسينات أو إضافات على اختراع ، سبق لمن منحت عنه براءة ، جاز لصاحب هذه البراءة أن يطلب وفقا لأحكام المادتين ١٥ و ١٦ من هذا القانون براءة اضافية تنتهي مدتها بانتهاء مدة البراءة الاصلية ، وتؤدي عند تقديم الطلب خمسة وعشرون جنيها (٢٥ ج) وإذا ألغيت البراءة الاصلية لعدم دفع الرسوم المقررة فإن البراءة الاضافية تصبح لاغية . أما إذا ألغيت البراءة الاصلية لسبب آخر أو أبطلت فإن البراءة الاضافية تظل قائمة بعد دفع الرسوم المقررة في الفقرة الثانية من المادة السابقة ، وتصبح مستقلة عن البراءة الاصلية وتعتبر مدتها من تاريخ هذه البراءة .

مادة ١٤ (مكررا) (٣) - يجوز للجهة المختصة ببراءة الاختراع بالنسبة لطالب تسجيل الاختراعات من المصريين النظر في اعفائهم من كل أو بعض الرسوم المستحقة لتسجيل طلباتهم ويصدر الوزير المختص القرارات والضوابط المنظمة لذلك .

### الفصل الثاني

#### اجراءات طلب البراءة

١٥ - يقدم طلب البراءة من المخترع أو ممن آلت اليه حقوقه الى ادارة براءات الاختراع وفقا للأوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية - ولا يجوز أن يتضمن طلب البراءة أكثر من اختراع واحد .

١٦ - يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلي للاختراع . وطريقة استغلاله ويجب أن يشمل الوصف بطريقة واضحة على العناصر الجسدية التي يطلب صاحب الشأن حمايتها ويرفق بالطلب رسم للاختراع عند الاقتضاء وذلك كله بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

(١) ، (٢) معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١ الجريدة الرسمية العدد ٢٦ في ١٩٨١/٦/٢٥ .

(٣) مضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .



١٧ - يجوز لطالب البراءة أن يقوم باستغلال اختراعه من تاريخ تقديم الطلب .

١٨ - تفحص ادارة براءات الاختراع طلب البراءة ومرفقاته للتحقق مما يأتى :

(١) ان الطلب مقدم وفقا لاحكام المادة ١٥ من هذا القانون .

(٢) ان الوصف والرسم يصوران الاختراع بكيفية تسمح لأرباب الصناعة بتنفيذه .

(٣) ان العناصر المبتكرة التى يطلب صاحب الشأن حمايتها وارادة فى الطلب بطريقة محددة واضحة .

١٩ - لادارة براءة الاختراع أن تكلف الطالب اجراء التعديلات التى ترى وجوب ادخالها على انطلب وفقا لاحكام المادة السابقة ، وذلك فى ظرف المدة التى تحددها اللائحة التنفيذية ، فاذا لم يتم انطلب بهذا الاجراء اعتبر متنازلا عن طلبه - وللطالب أن يتظلم من قرار ادارة براءات الاختراع بشأن هذه التعديلات أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من هذا القانون ، وذلك بالاوضاع وفى المواعيد التى تحددها اللائحة التنفيذية - وقرار اللجنة فى هذا الشأن نهائى غير قابل للطعن .

٢٠ - اذا توافرت فى طلب البراءة الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون قامت ادارة براءات الاختراع بالاعلان عن الطلب بالطريقة التى تحددها اللائحة التنفيذية .

٢١ - يجوز لكل ذى شأن أن يقدم لادارة البراءات فى الميعاد الذى تحدده اللائحة التنفيذية اخطارا كتابيا بمعارضته فى اصدار البراءة ويجب أن يشتمل هذا الاخطار على أسباب المعارضة .

٢٢ (١) - تفصل فى المعارضة لجنة تشكل بقرار يصدره وزير التجارة والصناعة - وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم الراى فى مجلس الدولة ولجنة أن تستعين برأى ذوى الخبرة من موظفى الحكومة أو غيرهم .

٢٣ - القرار الصادر من اللجنة فى المعارضة

يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اخطار صاحب الشأن به وتفصل المحكمة فى هذا الطعن على وجه الاستعجال .

٢٤ - منح البراءة لصاحب الحق فيها ويكون بقرار من وزير التجارة والصناعة ، ويشهر هذا القرار بالكيفية التى تعينها اللائحة التنفيذية .

٢٥ - اذا ظهر لادارة براءات الاختراع أن الاختراع خاص بشؤون الدفاع ، أو أن له قيمة عسكرية ، فعليها أن تطلع وزارة الحربية والبحرية فوراً على طلب البراءة والوثائق الملحقة به . - ولوزير الحربية والبحرية أن يعارض فى اعلان طلب البراءة اذا رأى فيه مساسا بشؤون الدفاع ، وله وللسبب نفسه أن يعارض فى نشر أو اعلان القرار الصادر بمنح البراءة لصاحب الاختراع ، وذلك فى ظرف شهر من تاريخ تقديم الطلب أو من تاريخ صدور القرار - ولوزير الحربية والبحرية فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب البراءة المعارضة فى منح البراءة للطالب مقابل شراء الاختراع منه ، أو الاتفاق معه على استغلاله .

٢٦ - يجوز لطالب براءة الاختراع أو لصاحبها أن يقدم فى أى وقت طلبا بتعديل مواصفات الاختراع أو رسمه ، مع بيان ماهية التعديل وأسبابه ، بشرط ألا يؤدى التعديل الى المساس بذاتية الاختراع - وتتبع فى شأن هذا الطلب نفس الاجراءات الخاصة بطلب البراءة .

٢٧ - لكل شخص أن يحصل على صور من طلبات البراءات والمستندات الخاصة بها وعلى مستخرجات من سجل براءات الاختراع وله كذلك أن يطلع على الطلبات والمستندات والسجل وذلك بالكيفية المبينة فى اللائحة التنفيذية .

### الفصل الثالث

انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجز عليها .

٢٨ - ينتقل بالمراث الحق فى البراءة ، وجميع الحقوق المترتبة عليها - وكذلك تنتقل ملكية

براءة الاختراع كلها أو بعضها ، بعوض وبغير عوض ، كما يجوز رهنها - ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ، لا تنتقل ملكية البراءة ، ولا يكون رهنها حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك في سجل البراءات - ويكون النشر عن انتقال ملكية البراءة ورهنها بالأوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية .

٢٩ - يجوز للدائنين أن يحجزوا على براءات الاختراع الخاصة بمدينيتهم ، وفقا لما هو مقرر في قانون المرافعات لحجز الأعيان المنقولة أو حجز ما للمدينين لدى الغير ، وتعفى إدارة البراءات من الأحكام المتعلقة بأقرار المحجوز لديه بما في ذمته قبل المحجوز عليه - ويجب على الدائن أن يعلن الحجز ومحضر مرسى المزاد لإدارة البراءات للتأشير بهما في السجل . ولا يحتج بهما قبل الغير إلا من تاريخ ذلك التأشير - وينشر عن الحجز بالكيفية التي تقرها اللائحة التنفيذية .

#### الفصل الرابع

##### الترخيص الإجبارى باستغلال الاختراعات ونزع ملكيتها للمنفعة العامة

٣٠ - اذ لم يستغل الاختراع في مصر خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة ، أو عجز صاحبه عن استغلاله استغلالا وافيا بحاجة البلاد وكذلك اذا أوقف استغلال الاختراع مدة سنتين متتاليتين على الأقل جاز لإدارة البراءات أن تمنح رخصة إجبارية باستغلال الاختراع لأى شخص رفض صاحب البراءة التنازل له عن حق الاستغلال أو علق تنازله على شروط مالية باهظة - ويشترط لمنح الرخصة الإجبارية أن يكون طالبها قادرا على استغلال الاختراع بصفة جدية ويكون لصاحب البراءة الحق في تعويض مناسب - وعلى إدارة البراءات أن تعلن صاحب البراءة بصورة من الطلب المذكور وعليه أن يقدم لها في الميعاد الذى تحدده اللائحة التنفيذية ردا كتابيا على هذا الطلب وإذا لم يصل الرد في الميعاد المحدد أصدرت الإدارة قرارا بقبول الطلب أو رفضه ، ولها أن تعلق القبول على ما تراه من الشروط وقرار الإدارة

قابل للمطعن أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطار صاحب الشأن به .

٣١ - اذا رأت إدارة براءات الاختراع برغم فوات المواعيد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن عدم استغلال الاختراع يرجع الى أسباب خارجة عن إرادة صاحب البراءة جاز لها أن تمنحه مهلة لا تتجاوز سنتين لاستغلال الاختراع على الوجه الأكمل .

٣٢ - اذا كان لاستغلال الاختراع أهمية كبرى للصناعة القومية وكان هذا الاستغلال يستلزم استخدام اختراع آخر سبق منح براءة عنه جاز لإدارة البراءات منح مالك الاختراع ترخيصا إجباريا باستغلال الاختراع السابق وذلك اذا رفض مالكه الاتفاق على الاستغلال بشروط معقولة . كما يجوز على عكس ما تقدم أن يمنح مالك الاختراع السابق ترخيصا إجباريا باستغلال الاختراع اللاحق اذا كان لاختراعه أهمية أكبر - ويراعى في منح التراخيص وفي تقدير التعويض المستحق لاحد صاحبي الاختراع على الآخر الشروط والأوضاع المشار إليها في المادة ٣٠ من هذا القانون - وقرار الإدارة في هذا الشأن قابل للمطعن أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطار صاحب الشأن .

٣٣ - يجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة نزع ملكية الاختراعات لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو بالدفاع الوطنى . ويصح أن يكون ذلك شاملا لجميع الحقوق المترتبة على البراءة أو على الطلب المقدم عنها . كما يصح أن يكون مقصورا على حق استغلال الاختراع لحاجات الدولة .

وفى هذه الأحوال يكون لصاحب البراءة الحق في تعويض عادل .

ويكون تقدير التعويض بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ - ويكون التظلم من قرارها أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ، وفى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ إعلان قرار اللجنة للمتظلم .



## الفصل الخامس

### انتهاء براءة الاختراع وبطلانها

٣٤ - تنقضى الحقوق المترتبة على براءة الاختراع فى الاحوال الآتية :

( أ ) انقضاء مدة الحماية التى تخولها براءة الاختراع وفقا لنص المادة الثانية عشرة من هذا القانون .

(ب) تنازل صاحب براءة الاختراع عنها .

(ج) صدور حكم حاز لقوة الشئ المقضى به ببطلان البراءة .

( د ) عدم دفع الرسوم المستحقة فى مدة ستة شهور من تاريخ استحقاقها .

ويعلن عن البراءات المنتهية فى الاحوال السابقة بالكيفية التى تعينها اللائحة التنفيذية .

٣٥ - لادارة براءات الاختراع ولكل ذى شأن ان يطلب الى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة الحكم بابطال البراءات التى تكون قد منحت مخالفة لاحكام المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون وتقوم الادارة المذكورة بالغاء هذه البراءات متى تقدم لها حكم بذلك حاز لقوة الشئ المقضى به - ويجوز للمحكمة أن تحكم ، بناء على طلب ادارة براءات الاختراع أو بناء على طلب ذى الشأن ، باضافة أى بيان للسجل قد أغفل تدوينه به أو بتعديل أى بيان وارد فيه غير مطابق للحقيقة أو بحذف أى بيان دون به بغير وجه حق .

٣٦ - اذا لم يستغل الاختراع فى مصر فى السنتين التاليتين لمنح رخصة اجبارية به ، جاز لكل ذى شأن أن يطلب الى ادارة براءات الاختراع الغاء البراءة الممنوحة عنه .

## الباب الثانى

### الرسوم والنماذج الصناعية

٣٧ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يعتبر رسما أو نموذجا صناعيا كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بالوان أو بغير الوان ،

لاستخدامه فى الانتاج الصناعى بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية .

٣٨ - يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى « سجل الرسوم والنماذج الصناعية » تسجل فيه الرسوم والنماذج الصناعية وجميع البيانات المتعلقة بها وفقا لاحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذا له .

٣٩ - يقدم طلب تسجيل الرسم أو النموذج الى ادارة الرسوم والنماذج الصناعية بالاوزاع والشروط المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون - ويجوز أن يشتمل الطلب على عدد من الرسوم أو النماذج لا يتجاوز الخمسين بشرط أن تكون فى مجموعها وحدة متجانسة .

٤٠ - لا يجوز رفض طلب التسجيل الا لعدم استيفائه الاوزاع والشروط المشار اليها فى المادة السابقة - يجوز لطالب التسجيل أن يتظلم من قرار ادارة الرسوم والنماذج الصناعية أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٦ ، كما يجوز له التظلم من قرار هذه اللجنة أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ، وهذا وذاك فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقرار الادارة أو اللجنة .

٤١ - تعطى ادارة الرسوم والنماذج الطالب بمجرد التسجيل شهادة تشتمل على البيانات الآتية :

أولا - الرقم المتتابع للطلب وتاريخه .

ثانيا - عدد الرسوم والنماذج التى يشتمل عليها الطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها .

ثالثا - اسم المالك ولقبه وجنسيته ومحل اقامته .

وتبدأ آثار التسجيل من تاريخ تقديم الطلب اذا كان مستوفيا للاشتراطات القانونية .

يعلن التسجيل وفقا للاوضاع التى تقرها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

٤٢ - لكل شخص أن يطلب مستخرجات أو صوراً من السجل .



٤٣ - لا يكون نقل ملكية الرسم أو النموذج حجة على الغير الا بعد التأشير به فى السجل ، ونشره بالكيفية التى تقررها اللائحة التنفيذية .

٤٤ - مدة الحماية القانونية المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج خمس سنوات تبدأ من تاريخ طلب التسجيل - ويمكن ان تستمر الحماية مدتين جديدتين على التوالى اذا قدم مالك الرسم أو النموذج طلبا بالتجديد فى خلال السنة الاخيرة من كل مدة وذلك بالكيفية التى تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون - وتقوم ادارة الرسوم والنماذج الصناعية فى خلال الشهر التالى لانتهاؤ مدة الحماية باخطار المالك كتابة بانتهاء المدة فاذا انقضت الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم المالك طلب التجديد ، قامت الادارة من تلقاء نفسها بشطب التسجيل .

٤٥ - يدفع عند تقديم طلب تسجيل الرسم أو النموذج وكذلك عند تقديم طلب التجديد رسم قدره مائتان وخمسون قرشا - ولا يرد هذا الرسم بأية حال .

٤٦ (١) - لكل ذى شأن أن يطلب فى محكمة القضاء الادارى شطب تسجيل الرسم أو النموذج اذا لم يكن جديدا وقت التسجيل أو اذا تم التسجيل باسم شخص غير المالك الحقيقى للرسم أو النموذج - وتقوم ادارة الرسوم والنماذج الصناعية بهذا الشطب متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشئ الملقى به .

٤٧ - شطب التسجيل أو تجديده يجب النشر عنه وفقا للاوضاع التى تقررها اللائحة التنفيذية .

### الباب الثالث - احكام مشتركة

#### الفصل الاول - الجرائم والجزاءات

٤٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ثلثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من قلد موضوع اختراع منحت عنه براءة وفقا لهذا القانون .

(٢) كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعى تم تسجيله وفقا لهذا القانون .

(٣) كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو استورد من الخارج أو حاز بقصد الاتجار منتجات مقلدة أو مواد عليها رسوم أو نموذج صناعى مقلد مع علمه بذلك متى كان الاختراع أو الرسم أو النموذج مسجلا فى مصر .

(٤) كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الاعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التعبئة أو غير ذلك ، بيانات تؤدى الى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع أو بتسجيله رسما أو نموذجا صناعيا .

٤٩ (٢) - يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الادارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الادارى أمرا باتخاذ الاجراءات التحفظية . وخاصة اعداد وصف تفصيلى عن المنتجات أو البضائع المقلدة والآلات والادوات التى استخدمت أو قد تستخدم فى ارتكاب الجريمة والبضائع المستوردة من الخارج اثر ورودها ، وبمحجز هذه الاشياء عند الاقتضاء ، على ألا يوقع المحجز الا بعد أن يقدم الطالب كفالة تكفى لتعويض المدعى عليه اذا ما ثبت أنه غير محق فى دعواه - ويجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أن يستصدر الامر باتخاذ ما تقدم من الاجراءات قبل رفع أية دعوى ادارية أو جنائية ، ويجب عليه فى هذه الحالة أن يقوم برفع دعواه الادارية أو المباشرة أو بتقديم شكواه للنيابة فى ظرف ثمانية أيام ، عدا مواعيد المسافة ، من تاريخ تنفيذ الامر والا بطلت هذه الاجراءات من تلقاء نفسها - ويرفع صاحب الشأن طلبه باتخاذ هذه الاجراءات بعريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل الاختراع أو الرسم أو النموذج الصناعى - ويجوز عند الاقتضاء أن يشمل الامر الصادر باتخاذ هذه الاجراءات ندب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر فى تنفيذه .

٥٠ - يجوز لمحكمة القضاء الادارى والمحكمة الجنائية أن تحكم بمصادرة الاشياء المحجوزة أو

التي تحجز فيما بعد لاستئصال ثمنها من الغرامات أو التعويضات أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة . كما أن لها أن تأمر بإتلافها عند الاقتضاء . ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة لعدم توافر ركن القصد الجنائي - ويجوز للمحكمة أيضا أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

٥١ - تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون هي والجرائم المنصوص عليها في القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفي القانون ٩٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس جرائم متماثلة في العود .

## الفصل الثاني

### أحكام ختامية

٥٢ - ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي تكفل الحماية المؤقتة للاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية المعروضة في المعارض الأهلية أو الدولية التي تقام في مصر أو في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل - ويصدر بتعيين هذه المعارض قرار من وزير التجارة والصناعة .

٥٣ - إذا قدم طلب للحصول على براءة اختراع في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل ، يجوز لذى الشأن أو لمن آلت إليه حقوقه أن يقدم طلبا لإدارة البراءات عن هذا الاختراع بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في هذا القانون ، وذلك في خلال سنة من تاريخ تقديم الطلب في البلد الأجنبي - واستثناء من حكم المادة الثالثة من هذا القانون ، لا يؤثر في طلب البراءة نشر وصف الاختراع أو استعماله أو تقديم طلب آخر عنه في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة - ويسرى حكم هذه المادة على الرسوم والنماذج الصناعية ، على أن تكون المدة ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل في البلد الأجنبي وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ١١ .

٥٤ - لا يخل بحقوق مالك البراءة استخدام الاختراع في وسائل النقل البرى والبحرى والجوى التابعة لأحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل

وذلك في حالة وجودها في مصر بصفة مؤقتة أو عارضة .

٥٥ - تنطبق أحكام هذا القانون على الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية التي تتمتع بالحماية القانونية وقت العمل به ، بشرط تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب تسجيل الرسم والنموذج في خلال سنتين من ذلك التاريخ . وتدخل مدة الحماية السابقة في مدة الحماية التي تخولها أحكام هذا القانون .

٥٦ - لا يجوز لموظفى « إدارة براءات الاختراع » أو « إدارة الرسوم والنماذج الصناعية » أن يقدموا بالذات أو بالواسطة طلبات للحصول على براءات الاختراع أو طلبات تسجيل الرسوم أو النماذج الصناعية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة بالإدارة .

٥٧ - يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام المتعلقة بتطبيق هذا القانون وتنص هذه اللائحة بوجه خاص على ما يأتى :

(١) تنظيم إدارة براءات الاختراع وإدارة الرسوم والنماذج الصناعية وامساك السجلات الخاصة بها .

(٢) الأوضاع والشروط والمواعيد المتعلقة بالاجراءات الادارية .

(٣) الأوضاع والشروط المتعلقة بالنشر والاعلان المنصوص عليه في هذا القانون .

(٤) الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات وبمختلف الاعمال والتأشيرات .

٥٨ - يجوز لذوى الشأن أن يطلبوا تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الصناعية التي تكون مصر منضمة اليها إذا كانت أكثر رعاية لمصالحهم من أحكام هذا القانون .

٥٩ - تلغى من قانون العقوبات الأحكام التي تخالف هذا القانون .

٦٠ - على وزراء التجارة والصناعة والعدل والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## جدول الرسوم المعدلة (١)

الإجراء	الرسوم المقترحة	ملاحظات
طلب براءة أصلية طلب براءة إضافية طلب تجديد مدة البراءة الرسوم السنوية	٥٠	عن السنة الثانية
	٢٥	عن السنة الثالثة
	٥٠	عن السنة الرابعة
	٤	عن السنة الخامسة
الرسوم السنوية في حالة تجديد مدة البراءة	٦	عن السنة السادسة
	٨	عن السنة السابعة
	١٠	عن السنة الثامنة
	١٢	عن السنة التاسعة
	١٤	عن السنة العاشرة
	١٦	عن السنة الحادية عشرة
	١٨	عن السنة الثانية عشرة
	٢٠	عن السنة الثالثة عشرة
	٢٤	عن السنة الرابعة عشرة
	٢٨	عن السنة الخامسة عشرة
	٣٢	عن السنة السادسة عشرة
	٣٦	عن السنة السابعة عشرة
	٤٠	عن السنة الثامنة عشرة
	٦٠	عن السنة التاسعة عشرة
	٧٠	عن السنة العاشرة عشرة
	٨٠	عن السنة الحادية عشرة عشرة
	٩٠	عن السنة الثانية عشرة عشرة
	١٠٠	عن السنة الثالثة عشرة عشرة



### قرار وزاري رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١

#### باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية (١)

#### وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩  
الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج  
الصناعية ،

وعلى ما أرتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأي  
والتشريع بمجلس الدولة .

#### فـرـد :

#### الباب الاول

#### فى براءات الاختراع

مادة ١ - يقدم طلب البراءة الى ادارة براءات  
الاختراع على الاسـتمارة رقم (١) المرافق  
نموذجها .

مادة ٢ (٢) - يرافق طلب البراءة عـلاوة  
على ماهو منصوص عليه فى المادة ١٦ من القانون  
مايأتى :

١ - بيان مختصر لوصف الاختراع  
مشفوعا بالرسوم التى توضح موضوعه .

٢ - مستخرج من صفحة القيد بالسجل  
التجارى أو مستخرج رسمى من عقد الانشاء أو  
نسخة من نظام الشركة اذا كان الطالب شركة  
أو هيئة .

٣ - مستخلص مختصر عن موضوع  
الاختراع لا يتعدى خمسمائة كلمة باحدى اللغتين  
الانجليزية أو الفرنسية .

٤ - صورة من الوصف التفصيلى للاختراع  
باحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية ورسمه  
وغير ذلك من المستندات التى أودعت مع طلب  
البراءة المقدم الى الدولة الاجنبية مصدقا عليها من

مصلحة الملكية الصناعية بها اذا كان الطلب  
مستندا الى المادة ٥٣ من القانون وذلك مع الطلب  
أو خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ  
تقديمه .

٥ - الشهادة الصادرة بالحماية الوقتية  
اذا وجدت .

ويجب على الطالب أن يقدم ( ٧٠ ) سبعين  
نسخة من كل من وصف الاختراع والبيان  
المختصر خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ  
النشر عن قبول الطلب والا اعتبر كان لـم  
يكن .

مادة ٣ - تعطى الطلبات ارقاما متتابعة حسب  
تاريخ ورودها ويبدأ الترقيم فى أول يناير من كل  
سنة .

ويعطى الطالب ايضالا يبين فيه الرقم المتتابع  
للطلب وتاريخ وساعة وروده .

ويختتم الطلب ومرافقاته بختم الادارة ويؤشر  
عليها بالرقم المتتابع للطلب وتاريخ تقديمه .

مادة ٤ - تقيد الطلبات فى دفتر خاص يشتمل  
على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للطلب .  
٢ - تاريخ تقديم الطلب .  
٣ - اسم الطالب ولقبه أو اسم أو عنوان  
الشركة أو الهيئة .

٤ - اسم ولقب الوكيل فى حالة وجوده .

٥ - اسم الدولة الاجنبية التى قدم اليها طلب  
براءة عن الاختراع وتاريخ تقديمه اليها اذا كان  
الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون .

٦ - تاريخ القرار الصادر بمنح البراءة عند  
صدوره ورقم البراءة .

مادة ٥ - يعد فهرس هجائى للطلبات التى  
تقدم للادارة ويشتمل الفهرس على بيان اسم  
الطالب واسم الاختراع والرقم المتتابع للطلب  
وتاريخ وساعة تقديمه .

(١) الوقائع المصرية العدد ٦١ مكرر فى ١٢/٧/١٩٥١ .

(٢) ممدلة بقرار رئيس اكااديمية البحث العلمى رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ - الوقائع المصرية-العدد ١٠٠ فى ٧/٥/١٩٧٣ .

ويعرض الفهرس على الجمهور بالمكتبة الملحقة  
بإدارة براءات الاختراع .

## ٢ - في رسوم الاختراع

مادة ٦ - لا يجوز أن يشتمل وصف الاختراع  
في ذاته على أى رسم أو كروكي غير الرسوم  
البيانية والمعادلات الكيميائية وما يماثلها وتوضح  
هذه المعادلات برسم يعد طبقا للاوضاع الواردة  
في المواد التالية أو كروكي على قماش رسم على  
أن يلحق الرسم أو الكروكي بوصف الاختراع .

مادة ٧ - يعد رسم الاختراع على ورق رسم  
متين من النوع الابيض النقى المضغوط ويجب أن  
يكون الورق ذا سطح أملس ومن صنف جيد  
ومتوسط السمك وأن تكون الرسوم خالية من  
التلوين وقابلة للنقل بالتصوير الفوتوغرافي على  
اشكال واضحة .

ولا يجوز اعداد الرسم أو لصقه على ورق  
مقوى .

مادة ٨ - يكون مقاس الورق المستعمل في  
الرسم ٢٢ سم في الارتفاع ومن ٢٠ سم الى ٢٢  
سم أو من ٤٠ سم الى ٤٢ سم في العرض .

ويترك هامش خال من جميع الجهات عرض  
سنتيمتر ونصف .

ويجوز استعمال أكثر من ورقة واحدة عند  
الاقتضاء .

وتعطى الاشكال المختلفة لرسم الاختراع أرقاما  
متتابعة وتترك مسافة كافية بين كل شكل  
 وآخر .

مادة ٩ - يراعى في اعداد رسوم الاختراع  
القواعد الآتية :

١ - استعمال المداد الاسود الداكن « الحبر  
الصينى » فى تخطيط الرسم .

٢ - أن تكون الخطوط ظاهرة وسمكها  
متجانسا .

٣ - الاقلال من خطوط التهشير والتظليل  
ويجب ألا تكون هذه الخطوط ملتصقة ببعضها  
أو متقاربة بدرجة تحدث اللبس .

٤ - ألا تختلف خطوط التظليل كثيرا فى  
سمكها عن الخطوط الرئيسية .

٥ - ألا يجوز إبراز أجزاء الرسم أو التظليل  
بالتسويد أو التلوين .

٦ - أن يكون مقاس الرسم كافيا لإبراز  
الاختراع بوضوح وأن يقتصر الرسم على أجزاء  
الاختراع التى تحقق هذا الغرض .

ولا يجوز اثبات مقاس الاختراع أو أى جزء  
منه على الرسم ذاته وفى حالة اثبات المقاس  
يوضح ذلك بالرسم وليس بالكتابة .

٧ - أن ترسم الاشكال فى وضع راسى بالنسبة  
الى ورقة الرسم .

٨ - أن تكتب الحروف والأرقام التى تستخدم  
فى الإشارة الى أجزاء الرسم بشكل واضح ؛ والا  
تقل ارتفاعها عن ٣ ملليمترات وأن تستخدم  
الحروف والأرقام ذاتها فى الاوضاع المختلفة  
للرسم ، وفى حالة كتابة الحروف والأرقام خارج  
الرسم يجب وصلها بأجزاء التى تشير إليها  
بخطوط رفيعة .

٩ - أن تكون ورقة الرسم خالية من الثنى أو  
التكسير أو الكشط أو غير ذلك مما يؤثر فى  
صلاحيتها للنقل بالتصوير الفوتوغرافى .

مادة ١٠ - يوضح على ورقة الرسم البيانات  
الآتية :

١ - اسم الطالب فى أعلى الورقة من جهة  
اليسار .

٢ - عدد الاوراق المستعمل عليها الرسم والرقم  
المتتابع لكل ورقة وذلك فى أعلى كل ورقة من  
جهة اليمين .

٣ - عبارة « أصل » فى أعلى الورقة من جهة  
اليمين تحت البيان السابق .

٤ - الرقم المتتابع للشكل الذى يدرج تقديمه  
فى أعلى الورقة من جهة اليسار .

ولا يجوز أن يكتب على ورقة الرسم أى بيان  
يتعلق بتسمية الاختراع أو وصفه .



ويوقع الطالب أو من ينوب عنه في أسفل كل ورقة من الجهة اليمنى .

مادة ١١ - تقدم مع ورقة الرسم صورة طبق الاصل منها بالشروط والاضاع المنصوص عليها في المواد السابقة وتكون الحروف والارقام التي تشير الى اجزاء الرسم والمخطوط الموصلة بينهما وبين هذه الاجزاء بالقلم الرصاص الاسود .

وفي حالة اعداد الرسم باليد يجوز ان تكون الصورة على قماش رسم .

ويكتب في أعلى الصورة من جهة اليمين عبارة « صورة طبق الاصل » تحت البيان الخاص بعدد الورق المشتمل عليه الرسم والرقم المتتابع لكل ورقة .

### ٣ - في العينات والنماذج

مادة ١٢ - يجوز لادارة براءات الاختراع ان تكلف طالب البراءة الخاصة بالاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية بتقديم عينتين من هذه المنتجات .

ويحرر الطالب قائمة بالعينات وانواعها ويضمنها الوصف التفصيلي للاختراع أو يلحقها به .

ويكتب بيان عن تقديم هذه العينات في أعلى الوصف التفصيلي للاختراع وفي النشر في صحيفة براءات الاختراع عن طلب البراءة .

مادة ١٣ - تقدم العينات المنصوص عليها في المادة السابقة في زجاجات لا يزيد ارتفاعها على ٨ سم وقطرها الخارجى على ٤ سم . وتغلق بإحكام بسدادة تختم بالجمع الأحمر . ويكتب على العينات بيان يشير الى الصلة بينها وبين الانتاج الوارد ذكره في وصف الاختراع ويكتب البيان على بطاقة تلصق على العينة أو تعلق بها وفي هذه الحالة لا يجوز أن يجاوز مقاس البطاقة ١٠ سم طولاً و ٨ سم عرضاً .

مادة ١٤ - اذا تعلق الاختراع بمسادة ملونة قدمت عينة منها وفقاً لاحكام المادتين السابقتين وتشفع العينة بنماذج من سلج طبعت أو صبغت بهذه المادة وتكون النماذج - بقدر الامكان -

مسطحة ومثبتة على بطاقات بمقاس ٣٣ سم طولاً و ٢١ سم عرضاً يكتب عليها بيان تفصيلي عن عملية الطبع أو الصباغة وعلى الاخص ما يتعلق بتركيب محاليل الاحماض المختلفة ، ودرجة تركيزها ودرجة الحرارة ، ومدة كل عملية ومدى امتصاص اللون في احماض الصباغة كما تبين على البطاقة نسبة المواد الملونة الثابتة على الأقمشة المصبوغة ويبين عليها كذلك تركيب عجينة الطباعة وتحمل البطاقة بياناً يشير الى الصلة بين المادة التي استخدمت في الطبع أو الصباغة وبين ما ذكر عنها في وصف الاختراع .

يكتب على عينات المواد السامة والكاوية والمفرقة وسريعة الاشتعال بيان بنوعها .

مادة ١٥ - يجوز للادارة في غير الاحوال السابقة تكليف الطالب بتقديم عينات أو نماذج عند الاقتضاء وذلك طبقاً للاشتراطات الخاصة التي تمنحها .

### ٤ - فحص طلب البراءة

مادة ١٦ - اذا تبين أن الاختراع يجوز استخدامه على وجه يتعارض مع النظام العام أو الآداب جاز لادارة براءات الاختراع أن تعلق قبول الطلب على نزول صاحب الشأن عن حق استخدام الاختراع على هذا الوجه .

مادة ١٧ - اذا كان قرار الادارة يقضى بإدخال تعديلات عليه فعليها أن تخطر الطالب أو وكيله كتابة بخطاب موصى عليه مصحوب بنظم وصور بقرارها مع بيان أسبابه .

واذا لم يقم الطالب بإجراء هذه التعديلات خلال ستة أشهر من تاريخ الاخطار اعتبر متنازلاً عن طلبه .

مادة ١٨ - يجوز للطالب ان يتظلم من قرار الادارة سالف الذكر الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره بالقرار ويقدم التظلم من نسختين على الاستمارة رقم (٢) المرافقة (١) .

وتخطر ادارة البراءات المتظلم بخطاب موصى



عليه بميعاد انعقاد اللجنة لنظر التظلم وتكلفة بالحضور أمامها ويجب أن يصل الاخطار قبل ميعاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

**مادة ١٩ -** يجوز أن يحضر ممثل لادارة البراءات عند نظر التظلم وله حق الرد على اعتراضات التظلم .

ويخطر المتظلم بقرار اللجنة واسبابه بخطاب موصى عليه .

#### ٥ - الاعلان عن طلب البراءة

**مادة ٢٠ (١) -** اذا توافرت في طلب البراءة الشروط المنصوص عليها في القانون وقدم وفقا لاحكام اللائحة فعل الطالب أداء رسوم النشر عن قبول الطلب في ميعاد لايجاوز شهرين من تاريخ الاخطار بقبول الطلب والا اعتبر كأن لم يكن . وعلى ادارة البراءات بعد أداء رسوم النشر اجراء ما يأتى :

**أولا -** أن تنشر عن الطلب في صحيفة براءات الاختراع البيانات الآتية :

١ - اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومهنته -  
واذا كان الطالب شركة أو هيئة فيذكر اسمها وعنوانها ومركزها الرئيسى ونوعها والغرض من تكوينها .

٢ - تسمية الاختراع .

٣ - تاريخ تقديم الطلب .

٤ - تاريخ طلب براءة عن الاختراع فى الخارج اذا كان الطلب مستندا الى المادة ٥٣ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه .

٥ - الرقم المتتابع للطلب .

**ثانيا -** أن تطلع الجمهور - فى ادارة البراءات على ملف طلب البراءة مشتملا على الطلب ووصف الاختراع ورسمه والعينات المتعلقة به .

**ثالثا -** أن تكلف الطالب ان يقوم على نفقته بطبع وصف الاختراع ورسمه ان وجد وطبع البيان المختصر لوصف الاختراع مشفوعا بالرسم

التي توضح موضوعه طبقا لمقتضيات الاحوال ويجب على الطالب أن يقدم (٧٠) سبعين نسخة من كل من وصف الاختراع والبيان المختصر خلال مدة لا تجاوز ستة اشهر من تاريخ النشر عن قبول الطلب والا اعتبر كأن لم يكن .

**رابعاً -** ان تودع فى المكتبة المتصوص عليها فى المادة ٥٢ وصف الاختراع والبيان المختصر بعد طبعهما .

#### ٦ - المعارضة فى اصدار البراءة

**مادة ٢١ -** تقدم المعارضة فى اصدار البراءة الى ادارة البراءات من نسختين على الاستمارة رقم (٣) المرافق نموذجها خلال شهرين من تاريخ النشر عن طلب البراءة .

**مادة ٢٢ -** تعلن ادارة براءات الاختراع طالب البراءة أو وكيله بصورة من المعارضة بكتاب موصى عليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلام المعارضة .

ويجوز لطالب البراءة أن يرد على المعارضة خلال شهر من تاريخ اعلانه به ويكون الرد من نسختين على الاستمارة رقم (٤) المرافق نموذجها ، وترسل الادارة الى المعارض صورة الرد بكتاب موصى عليه خلال خمسة أيام من تاريخ استلامه .

**مادة ٢٣ -** يحدد رئيس اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون ميعادا للفصل فى المعارضة يخطر به طالب البراءة والمعارض قبل الجلسة بعشرة أيام على الاقل بكتاب موصى عليه .

**مادة ٢٤ -** اذا قررت اللجنة ندب خير وجب أن يتضمن قرارها :

١ - بيانا دقيقا للمأمورية الحبير .

٢ - الاجل المضروب لايداع تقرير الحبير .

٣ - تاريخ الجلسة التى تعين لمناقشة التقرير .

**مادة ٢٥ -** اذا كان الحبير من موظفى الحكومة اعلنته اللجنة بقرار ندبه عن طريق المصلحة التابع لها . اما اذا كان من غيرهم وجب اعلانه بكتاب موصى عليه .

(١) مدلة بالقرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية العدد ١١٨ فى ١٩٦٠/٣/٣ .

(٢) مدلة بقرار وزير التكوين والتجارة الداخلية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٦٤ - الوقائع المصرية - العدد ٢ فى

مادة ٢٦ - إذا اتفق الخصوم على اختيار خبير  
أقرت اللجنة هذا الاختيار .

مادة ٢٧ - على إدارة براءات الاختراع أن  
تخطر الخصوم بقرار اللجنة وبأسبابه خلال  
عشرة أيام من تاريخ صدوره وذلك بكتاب موصى  
عليه مصحوب بعلم وصول .

#### ٧ - إصدار البراءة

مادة ٢٨ - إذا لم تقدم معارضة في إصدار  
البراءة أو قدمت وصدر قرار أو حكم برفضها  
وجب على إدارة البراءات استصدار قرار  
بمنحها .

مادة ٢٩ - إذا تنازل الطالب - قبل منح  
البراءة عن حقه في البراءة كله أو بعضه جاز  
للمتنازل له أن يطلب من الإدارة إصدار البراءة  
باسمه أو بالاشتراك مع غيره على حسب الأحوال .

ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (٥) المرافق  
نموذجها ويشفع بالتنازل أو بصورة طبق الاصل  
منه .

مادة ٣٠ - ينص القرار الصادر بمنح البراءة  
على ما يأتى :

١ - رقم البراءة .

٢ - اسم المخترع .

٣ - اسم مالك البراءة وجنسيته ومحل إقامته  
وإذا كان شركة فيذكر عنوانها أو اسمها ومركزها  
الرئيسى .

٤ - تسمية الاختراع .

٥ - مدة الحماية وتاريخ بدايتها وتاريخ  
انتهائها .

وبالنسبة للبراءات الإضافية يشار في القرار  
الى رقم وتاريخ البراءة الاصلية وتاريخ انتهاء  
حمايتها .

مادة ٣١ - ينشر القرار الصادر بمنح البراءة  
في صحيفة براءات الاختراع .

#### ٨ - الترخيص الاجبارى فى استغلال الاختراعات والغاء البراءات

مادة ٣٢ - يقدم طلب الحصول على الترخيص  
الاجبارى فى استغلال الاختراع الى إدارة البراءات  
على الاستمارة رقم (٦) المرافق نموذجها .

وتعلن الادارة صاحب البراءة بصورة من  
الطلب وعليه أن يقدم رده اليها خلال ثلاثة أشهر  
من تاريخ اعلانه .

وتعلن الادارة قرارها لمالك البراءة وأصحاب  
الحقوق فيها وطالب الترخيص وينشر القرار فى  
صحيفة براءات الاختراع ويؤشر بمضمونه فى  
سجل البراءات .

مادة ٣٣ - يقدم طلب الغاء البراءة الى إدارة  
البراءات على الاستمارة رقم (٧) المرافق نموذجها  
وتنشر الادارة عن الطلب فى صحيفة براءات  
الاختراع وتعلن مالك البراءة وأصحاب الحقوق  
فيها بكتاب موصى عليه .

ويجوز لكل ذى شأن أن يخطر الادارة باعتراضه  
على طلب الغاء خلال ١٤ يوما من حصول الاعلان  
والنشر ويحرر الاخطار على الاستمارة رقم (٨)  
المرافق نموذجها .

وتصدر ادارة البراءات قرارها وتنشره فى  
صحيفة براءات الاختراع ويؤشر بمضمونه فى  
سجل البراءات .

#### ٩ - فى اداء الرسوم السنوية وتجديد مدة البراءة

مادة ٣٤ - ترسل إدارة براءات الاختراع -  
قبل بداية السنة المستحق عنها الرسم بشهر -  
اخطارا لصاحب البراءة تعلنه فيه بتاريخ  
استحقاقها .

مادة ٣٥ - يقدم طلب تجديد مدة البراءة الى  
ادارة براءات الاختراع على الاستمارة رقم (٩)  
المرافق نموذجها مشفوعا بالمستندات المؤيدة له .

وتعلن الادارة القرار الصادر فى شأن التجديد  
مالك البراءة وأصحاب الحقوق بها وتنشر فى  
صحيفة براءات الاختراع وتؤشر به فى سجل  
براءات الاختراع .



**مادة ٣٦ -** يقدم الطعن في القرار الصادر في شأن تجديد البراءة على الاستمارة رقم (١٠) المرافق نموذجها من كل ذى شأن خلال شهر من حصول الاعلان بالقرار ونشره الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون .

**١٠ - في انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجر عليها**

**مادة ٣٧ -** ينشر عن انتقال ملكية البراءات او رهنها او الحجر عليها في صحيفة براءات الاختراع ويؤشر بذلك في سجل براءات الاختراع بناء على طلب يقدمه صاحب الشأن على الاستمارة رقم (١١) المرافق نموذجها مشفوعا بالمستندات المؤيدة له .

**١١ - في بطلان براءات الاختراع والفائها او انتهائها او تعديلها**

**مادة ٣٨ -** لمن يصدر لمصلحته حكم نهائى بطلان البراءة او الفائها ان يطلب من ادارة براءات الاختراع التأشير بالحكم في سجل براءات الاختراع والنشر عنه في صحيفة براءات الاختراع ويقدم الطلب على الاستمارة رقم (١٢) المرافق نموذجها مشفوعا بصورة رسمية من الحكم .

**مادة ٣٩ -** ينشر عن البراءات المنتهية والمعدلة في الاحوال المنصوص عليها في المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من القانون وكذلك عن البراءات المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة في صحيفة براءات الاختراع ، ويشتمل النشر على الرقم المتتابع للبراءة وتاريخ انتهائها وسببه ويؤشر بذلك في سجل براءات الاختراع .

**١٢ - في سجل براءات الاختراع**

**مادة ٤٠ -** يقيد القرار الصادر بمنح البراءة في سجل براءات الاختراع ويشتمل السجل على البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١ .

**مادة ٤١ -** يجوز لصاحب الشأن ان يطلب من ادارة براءات الاختراع لتدوين البيانات الآتية في السجل .

**١ -** تغيير اسم ولقب المالك او جنسيته او مهنته او عنوانه اذا كان المالك شركة فيجوز ان يطلب التدوين عن كل تغيير في اسمها او عنوانها او نوعها او الغرض من تأليفها او مركزها الرئيسى .

**٢ -** كل تغيير في العنوان الذى يرسل اليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالبراءة ويقدم الطلب على الاستمارة رقم (١٣) المرافق نموذجها .

**١٣ - الحماية الوقتية للاختراعات**

**مادة ٤٢ (١) -** اذا رغب صاحب الاختراع في ضمان الحماية المؤقتة لاختراعه في احد المعارض الاهلية او الدولية وفقا للمادة ٥٢ من القانون يجب عليه ان يخطر ادارة البراءات برغبته في العرض قبل حصوله ، ويحرر الاخطار على الاستمارة رقم ١٤ المرافق نموذجها مشفوعا ببيان موجز عن وصف الاختراع ورسبه ، ويجوز للادارة ان تكلفه بتقديم أى بيان آخر يتعلق باختراعه اذا رأت ذلك ضروريا للوقوف على عناصر الاختراع والغرض منه .

**مادة ٤٣ -** تقيد طلبات العرض في سجل يشتمل على البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ تقديم الطلب .
  - ٢ - اسم المعارض .
  - ٣ - المعرض وتاريخ افتتاحه الرسمى .
  - ٤ - تسمية تدل على موضوع الاختراع .
- ولكل شخص حق الاطلاع على هذا السجل بدون مقابل .

**مادة ٤٤ (٢) -** تعطى ادارة براءات الاختراع للطلاب شهادة الحماية المؤقتة بدون مقابل ، وتكفل هذه الشهادة للطلاب الحقوق التى تترتب على منح البراءة وذلك خلال مدة لا تجاوز ستة اشهر من تاريخ افتتاح المعرض .

**١٤ - احكام عامة**

**مادة ٤٥ -** يجوز لصاحب الشأن ان ينيب عنه وكىلا في تقديم طلب البراءة او اخطار



المعارضة في اصدارها أو في اتخاذ أى إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في القانون أو في هذه اللائحة .

وإذا كان طالب البراءة والمعارض في اصدارها غير مقيم في المملكة المصرية وجب عليه أن يعين وكيلًا له فيها ترسل إليه جميع الاخطارات والمستندات والاوراق التي نصت عليها هذه اللائحة .

ويجب أن يكون التوكيل خاصًا ويحفظ مع الاوراق المقدمة بالادارة .

**مادة ٤٦ -** لكل شخص أن يطلب الاطلاع على سجل براءات الاختراع أو على البراءات أو المستندات المتعلقة بها ما عدا تقارير موظفي الادارة عن طلبات البراءات .

ويجوز لكل شخص أن يحصل على مستخرجات أو صور من السجلات أو المستندات المتقدم ذكرها ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (١٥) المرافق نموذجها .

**مادة ٤٧ -** إذا رغب صاحب الشأن بعد تقديم طلبه في الحصول على براءة في الخارج عن الاختراع ذاته جاز له أن يطلب من ادارة براءات الاختراع شهادة عن تقديم طلبه في مصر .

وتشتمل الشهادة على بيان الغرض من اعطائها وتشفع بصورة من الطلب ومرافقاته ويجوز للادارة - قبل اعطاء الشهادة - أن تكلف الطالب بتقديم صورة طبق الاصل من المستندات المتقدم ذكرها .

**مادة ٤٨ -** إذا فقدت البراءة أو تلفت جاز للمالكها أن يطلب من ادارة براءات الاختراع اعطاء صورة طبق الاصل منها .

ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (١٦) المرافق نموذجها .

**مادة ٤٩ -** يجوز لصاحب البراءة أن يطلب من ادارة البراءات تصحيح أى خطأ كتابي وقع في طلب البراءة أو في وصف الاختراع أو في القرار الصادر بمنح البراءة أو في أى بيان وارد في سجل براءات الاختراع .

ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (١٧) المرافق نموذجها .

**مادة ٥٠ -** إذا قدم طلب البراءة مستندًا الى المادة ٥٥ من القانون وجب أن يشفع بالمستندات التي تثبت أن الاختراع كان يتمتع بالحماية القانونية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

**مادة ٥١ -** ترفق بالطلبات المنصوص عليها في هذه اللائحة الايصالات الدالة على سداد الرسوم المستحقة طبقًا للجدول رقم (١) المرافق .

**مادة ٥٢ -** يلحق بإدارة براءات الاختراع مكتبة تضم البحوث والمصنفات والنشر التي تتناول شئون الملكية الصناعية والعلوم والفنون والصناعات المختلفة وكذلك أوصاف الاختراعات التي تصدر في البلاد الاجنبية وترد لمصلحة الملكية الصناعية عن طريق التبادل وتودع بها المستندات والفهارس التي تعرض على الجمهور .

ويصرح للجمهور بالاطلاع على ما تقدم بغير مقابل .

**مادة ٥٣ -** تصدر مصلحة الملكية الصناعية في الاسبوع الاول من كل شهر صحيفة تسمى صحيفة براءات الاختراع تنشر فيها البيانات التي يوجب القانون سالف الذكر الاعلان عنها وذلك طبقًا لاحكام هذه اللائحة .

وتصدر ايضا النشرات الآتية في الشهر الاول من كل سنة :

١ - نشرة تشمل بيانات موجزة لاوصاف الاختراعات التي صدرت عنها براءات خلال السنة السابقة .

ويشفع وصف كل اختراع بالرسوم التي توضح موضوعه كلما اقتضى الحال ذلك .

٢ - نشرة بأسماء الأشخاص الذين منحوا براءات خلال السنة السابقة مرتبة بترتيب الحروف الهجائية .

٣ - نشرة بأرقام براءات الاختراع التي صدرت خلال السنة السابقة مع بيان موضع كل براءة من التقسيم الفني الذي تتبعه ادارة براءات الاختراع في تبويب الاختراعات المسجلة .

## الباب الثاني

## فى الرسوم والنماذج الصناعية

## ١ - فى طلبات التسجيل :

مادة ٥٤ - يقدم طلب تسجيل الرسوم أو النماذج الى ادارة الرسوم والنماذج الصناعية على الاستمارة رقم (١) المرافق نموذجها .

مادة ٥٥ - يرافق طلب التسجيل ما يأتى :

١ - نسختان من كل رسم أو نموذج ولا يجوز أن يستعاض عن ذلك بعينة من المنتجات المخصص لها ذلك الرسم أو النموذج ، ومع ذلك يجوز تقديم عينة من الانتاج المخصص له الرسم اذا امكن تثبيتها على ورقة من مقاس ٣٣ × ٢١ سم وامكن حفظها دون أن تسبب تلفا للمستندات المرافقة لها .

٢ - اذا كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق طلب التسجيل مستخرج من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد انشائها أو نسخة من نظامها الاساسى .

٣ - اذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون فترافقه صورة من الرسوم أو النماذج التى أودعت مع طلب التسجيل لدى الدولة الاجنبية مصدقا عليها من مصلحة الملكية الصناعية فى تلك الدولة وتقدم الصورة مع الطلب خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .

٤ - اذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٢ من القانون فترافقه الشهادة الخاصة بالحماية الوقتية .

مادة ٥٦ - تكون نسخة الرسم أو النموذج المنصوص عليها فى المادة السابقة على ورق غير مقوى مقاسه ٣٣ × ٢١ سم لا يستعمل منه للتصوير سوى وجه واحد ويكون شكل الرسم أو النموذج فى وضع رأسى بالنسبة للورقة . واذا قدم أكثر من شكل واحد للرسم أو النموذج رجب أن تكون الاشكال جميعها على الورقة ذاتها ويجب أن يوضح ما اذا كان كل شكل يمثل منظرا كاملا أو أماميا أو جانبيا أو غير ذلك .

واذا كانت النسخة مرسومة باليد وجب أن يكون الرسم بالحبر على ورق أو قماش .

مادة ٥٧ - لا يجوز أن يشتمل الرسم أو النموذج على كلمات أو حروف أو ارقام فيجب ازالتها من الصورة أو العينة الا اذا كانت من العناصر الجوهرية للرسم أو النموذج .

مادة ٥٨ - اذا كان الرسم تكرارا للشكل واحد وجب أن تشمل نسخة الشكل كاملا وجزءا من تكراره طولا وعرضا .

مادة ٥٩ - اذا اشتمل الرسم على اسم شخص على قيد الحياة أو صورته وجب على الطالب تقديم ما يثبت قبول صاحب الشأن استخدام اسمه أو صورته .

فاذا كان الاسم أو الصورة لشخص توفى حديثا كان عليه أن يقدم ما يثبت قبول ورثته استخدام اسم مورثهم أو صورته .

مادة ٦٠ - تكتب على الورقة المخصصة لنسخة الرسم أو النموذج البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للرسوم أو النماذج الملحقه بطلب التسجيل وذلك فى أعلى الورقة من جهة اليمين .

٢ - توقيع الطالب أو نائبه أسفل الورقة من جهة اليمين .

ولا يجوز أن يكتب على الورقة أى بيان عن الرسم أو النموذج أو المنتجات المخصص لها .

مادة ٦١ - تعطى طلبات تسجيل الرسوم أو النماذج ارقاما متتابعة حسب تاريخ ورودها ويبدأ الترقيم فى أول يناير من كل سنة ويعطى الطالب ايصالا يبين فيه الرقم المتتابع للطلب وتاريخ وساعة وروده .

ويختتم الطلب ومرافقاته بختم الادارة ويؤشر عليها بالرقم المتتابع للطلب وتاريخ تقديمه .

مادة ٦٢ - تقيد جميع طلبات التسجيل فى دفتر خاص يشتمل على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للطلب .



- ٥ - عدد الرسوم والنماذج المرافقة للطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها .
- ٦ - التعديلات والاضافات التي قد تدخل بعد التسجيل .
- ٧ - انتقال ملكية الرسوم أو النماذج .
- ٨ - تجديد التسجيل وشطبه .
- ٩ - اسم الدولة الأجنبية التي قدم اليها اول طلب تسجيل للرسم أو للنموذج وتاريخ تقديمه اذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون .
- ١٠ - اسم المعرض الذي عرضت فيه الرسوم أو النماذج وتاريخ افتتاحه الرسمي اذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٢ من القانون .
- مادة ٦٦ - يشهر التسجيل في صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويجب أن يشتمل الاشهار على البيانات الآتية :
  - ١ - الرقم المتتابع لتسجيل الرسم أو النموذج .
  - ٢ - تاريخ تقديم طلب التسجيل .
  - ٣ - عدد الرسوم أو النماذج الملحقه بالطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها .
  - ٤ - اسم الطالب وجنسيته ومهنته وعنوانه واذا كان شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها وعنوان مركزها الرئيسي والغرض من تأليفها .
  - ٥ - اسم الوكيل في حالة وجوده وعنوانه .
  - ٦ - اسم الدولة الأجنبية التي قدم اليها طلب تسجيل الرسم أو النموذج وتاريخ تقديمه اذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون .
- ٣ - في انتقال ملكية الرسم أو النموذج
  - مادة ٦٧ - يحصل التأشير في السجل بانتقال ملكية الرسم أو النموذج بناء على طلب يقدم لإدارة الرسوم والنماذج الصناعية ممن انتقلت اليه الملكية أو من نائبه على الاستمارة رقم (٢) الموافق نموذجها .

- ٢ - تاريخ تقديم الطلب .
- ٣ - اسم ولقب الطالب . واذا كان شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها .
- ٤ - اسم ولقب الوكيل في حالة وجوده .
- ٥ - اسم الدولة الأجنبية التي قدم اليها طلب تسجيل الرسم أو النموذج وتاريخ ذلك اذا كان الطالب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون .
- مادة ٦٣ - لإدارة الرسوم والنماذج الصناعية أن تعترض على طلب التسجيل في الأحوال الآتية :
  - ١ - اذا كان الطلب لا يطابق الشروط المشار اليها المادة ٣٩ من القانون .
  - ٢ - اذا كان الرسم أو النموذج يتعارض مع قانون معمول به في مصر أو يتعارض مع اتفاقية دولية تكون مصر منضمة اليها .
  - ٣ - اذا كان الرسم أو النموذج يتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة .
- مادة ٦٤ - اذا كان قرار الادارة يقضى برفض التسجيل فعليها أن تخطر الطالب أو وكيله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بالأسباب خلال ١٥ يوما من تاريخ صدور القرار ، وللطالب أن يتظلم من هذا القرار الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون خلال شهر من تاريخ استلامه الاخطار .
- مادة ٦٥ - يكون تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية بقيد الطلبات المقبولة في سجل الرسوم والنماذج الصناعية .
 

ويجب أن يشتمل السجل على البيانات الآتية :

  - ١ - الرقم المتتابع للطلب .
  - ٢ - تاريخ تقديم الطلب وتاريخ التسجيل .
  - ٣ - اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومهنته واسمه التجاري ان وجد .

فاذا كان المالك شركة أو هيئة يذكر اسمها وعنوان مركزها الرئيسي والغرض من تأليفها .

  - ٤ - المحل المختار بالملكة المصرية الذي ترسل اليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل .



**مادة ٦٨ -** يرافق طلب التأشير المستندات الدالة على انتقال ملكية الرسم أو النموذج مع صورة طبق الأصل منها تحفظ بإدارة الرسوم والنماذج الصناعية أما الأصل فيرد الى الطالب .

وإذا كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق الطلب مستخرج رسمي من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمي من عقد انشائها أو نسخة من نظامها الأساسى .

**مادة ٦٩ -** تقوم الادارة بالتأشير فى السجل بانتقال ملكية الرسم أو النموذج مع ذكر البيانات الخاصة بالمالك الجديد ووكيله ان وجد وسبب انتقال الملكية وتاريخه وتاريخ التأشير به فى السجل وتخطر ادارة الرسوم والنماذج الصناعية الطالب بحصول التأشير .

**مادة ٧٠ -** يشهر انتقال ملكية الرسم أو النموذج فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

- ١ - الرقم المتتابع لطلب التسجيل .
- ٢ - رقم وتاريخ الصحيفة التى شهر بها التسجيل .
- ٣ - اسم مالك الرسم أو النموذج السابق .
- ٤ - اسم من انتقلت اليه الملكية وجنسيته ومهنته وعنوانه وإذا كانت شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها والغرض من انشائها ومركزها العام .
- ٥ - اسم الوكيل فى حالة وجوده وعنوانه .

٦ - تاريخ انتقال الملكية وتاريخ التأشير به فى السجل .

٧ - فى تجديد مدة الحماية والتعديل فى السجل ومحو التسجيل .

**مادة ٧١ -** يحرر طلب تجديد مدة حماية الرسم أو النموذج على الاستمارة رقم ٣ الموافق نموذجها .

وإذا كان طلب التجديد مقدما فى الميعاد القانونى فتؤشر الادارة فى السجل بما يفيد التجديد وتمطى الادارة الطالب شهادة بذلك .

**مادة ٧٢ -** يشهر تجديد مدة الحماية فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

- ١ - الرقم المتتابع لطلب التسجيل .
- ٢ - اسم مالك الرسم أو النموذج ومهنته .
- ٣ - رقم وتاريخ الصحيفة التى شهر بها التسجيل .

**مادة ٧٣ -** يجوز لمالك الرسم أو النموذج أن يطلب تدوين البيانات الآتية فى السجل :

- ١ - تغيير اسم المالك أو اسمه التجارى أو جنسيته أو مهنته وإذا كان المالك شركة أو هيئة فيجوز أن يطلب التدوين عن كل تغيير فى اسمها أو عنوانها أو الغرض من انشائها أو مركزها الرئيسى .

٢ - كل تغيير فى العنوان الذى ترسل عن طريقة المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل .

٣ - تصحيح أى خطأ كتابى وقع فى طلب التسجيل أو فى أى بيان وارد فى السجل .

ويقدم الطلب على الاستمارة رقم ٤ الموافق نموذجها .

**مادة ٧٤ -** تدون الادارة البيانات المعدلة فى السجل وتشهرها فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على الرقم المتتابع لطلب التسجيل واسم المالك وبيان التعديل مع الاشارة الى رقم وتاريخ الصحيفة التى شهر فيها تسجيل الرسم أو النموذج .

**مادة ٧٥ -** لمن يصدر لمصلحته حكم بمحو التسجيل الخاص باسم شخص غير المالك الحقيقى للرسم أو النموذج أن يطلب من ادارة الرسوم والنماذج الصناعية التأشير بالحكم فى سجل الرسوم والنماذج الصناعية .

ويقدم الطلب على الاستمارة رقم ٥ المرافق نموذجها مشفوعا بصورة رسمية من الحكم .

**مادة ٧٦ -** يشهر محو التسجيل فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

### • - الاطلاع والمستخرجات والشهادات

المادة ٨٠ - يكون للأشخاص المذكورين بعد حق الاطلاع على الرسوم والنماذج المسجلة خلال مدة حمايتها :

١ - مالك الرسم أو النموذج المقيد اسمه في السجل أو من يتدبه المالك لهذا الغرض بتوكيل خاص .

٢ - كل من يحصل على أمر المحكمة بالاطلاع اذا قدم البيانات التي تمكن الادارة من الاستدلال على الرسم أو النموذج المطلوب الاطلاع عليه .

ويحصل الاطلاع بحضور موظف مسئول تندبه ادارة الرسوم والنماذج الصناعية لهذا الغرض . ولا يجوز خلال مدة الحماية اعطاء صور من الرسوم أو النماذج المسجلة لغير مالكيها .

مادة ٨١ - يجوز لكل شخص ان يطلع على الرسوم والنماذج التي انتهت مدة حمايتها .

مادة ٨٢ - تعطى الادارة صاحب الرسم أو النماذج الذي يرغب في تسجيله في الخارج شهادة دالة على طلب التسجيل بمصر وتشتمل الشهادة على بيان الغرض من اعطائها وتشفع بصورة من الطلب والرسوم أو النماذج المرافقة له .

ويجوز للادارة قبل اعطاء الشهادة ان تكلف الطالب بتقديم صورة طبق الأصل من هذه الرسوم والنماذج .

### احكام عامة

مادة ٨٣ - اذا فقدت شهادة التسجيل أو تلفت جاز لصاحبها أن يطلب من ادارة الرسوم والنماذج الصناعية اعطاء صورة طبق الأصل منها .

ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (٧) المرافق نموذجا .

مادة ٨٤ - يجوز لصاحب الشأن أن ينيب عنه وكيل في تقديم طلب التسجيل للرسم أو النموذج الصناعي أو اخطار المعارض في التسجيل أو في

١ - الرقم المتتابع لطلب التسجيل .

٢ - اسم مالك الرسم أو النموذج ومهنته .

٣ - رقم وتاريخ الصحيفة التي شهر بها التسجيل .

٤ - سبب المحو وتاريخ حصوله .

### ٤ - في المعارض الأهلية والدولية

« مادة ٧٧ (١) - اذا رغب صاحب الشأن في عرض رسمه أو نموذجه أو في عرض الانتاج المخصص له الرسم أو النموذج في أحد المعارض الأهلية أو الدولية أو اذا رغب في نشر وصف للرسم أو النموذج مدة اقامة المعرض ، جاز أن يكفل للرسم أو النموذج الحماية المؤقتة المنصوص عليها في المادة ٥٢ من القانون ، على أن يخطر ادارة الرسوم والنماذج الصناعية برغبته في العرض قبل حصوله على الاستمارة رقم ٦ المرافق نموذجا ، ويشفع بالاخطار صورتان من الرسم أو النموذج وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة ٥٧ » .

مادة ٧٨ - تقيد الطلبات في سجل خاص يشتمل على البيانات الآتية :

١ - تاريخ تقديم الطلب .

٢ - اسم المعارض .

٣ - المعرض وتاريخ افتتاحه الرسمي .

٤ - عدد الرسوم والنماذج وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها على أن لا يتجاوز عددها الخمسين ولكل شخص حق الاطلاع على هذا السجل بدون مقابل .

« مادة ٧٩ (٢) - تعطى ادارة الرسوم والنماذج الصناعية للطالب شهادة بالحماية المؤقتة دون مقابل ، وتكفل هذه الشهادة للطالب الحقوق المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ افتتاح المعرض » .



اتخاذ أى إجراء من الإجراءات المنصوص عليها فى القانون أو هذه اللائحة .

وإذا كان صاحب الشأن غير مقيم فى المملكة المصرية وجب عليه أن يعين وكيلًا له فيها ترسل إليه جميع الاخطارات والمستندات والأوراق التى نصت عليها هذه اللائحة .

ويجب أن يكون التوكيل خاصًا ويحفظ مع الأوراق المقدمة للإدارة .

مادة ٨٤ مكررا (١) - يجوز لصاحب الشأن أن يقدم الى إدارة براءات الاختراع أو إدارة الرسوم والنماذج الصناعية على حسب الأحوال طلبًا لمد الميعاد فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٧ والفقرة الأولى من المادة ١٨ وفى المادة ٢١ وفى الفقرة الثانية من كل من المواد ٢٢ ، ٣٢ ، ٣٣ وفى المادتين ٣٦ ، ٦٤ من هذه اللائحة وذلك إذا وجدت لديه أسباب جدية تبرر مد الميعاد على أن تذكر هذه الأسباب فى الطلب .

ويقدم الطلب على النموذج المعد لهذا الغرض ويدفع عنه رسم قدره جنيه مصرى وذلك قبل حلول اليوم الأخير للميعاد المطلوب مده بعشرة أيام على الأقل والا اعتبر الطلب كأن لم يكن .

وعلى إدارة البراءات أو إدارة الرسوم والنماذج الصناعية أن تبلغ الطالب قرارها سواء بقبول المد أو رفضه وذلك بموجب خطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل حلول اليوم الأخير للميعاد بخمسة أيام على الأقل .

وإذا صدر قرار الإدارة المختصة بقبول الطلب فيمنح الطالب مهلة جديدة مقدارها شهر تبدأ بعد انتهاء المهلة الأصلية .

وإذا صدر القرار برفض الطلب جاز للطالب أن يتظلم من هذا القرار الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون خلال أسبوع من

تاريخ إبلاغه القرار وطبقًا للأوضاع المقررة فى هذه اللائحة .

مادة ٨٥ - ترفق بالطلبات المنصوص عليها فى هذه اللائحة الايصالات الدالة على سداد الرسوم المستحقة طبقًا للجدول رقم (ب) المرافق .

مادة ٨٦ - إذا قدم طلب التسجيل بالاستناد الى المادة ٥٥ من القانون وجب أن يشفع بالمستندات التى تثبت ان الرسم أو النموذج يتمتع بالحماية القانونية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

مادة ٨٧ - تصدر مصلحة الملكية الصناعية فى الأسبوع الأول من كل شهر صحيفة خاصة تسمى « جريدة الرسوم والنماذج الصناعية » تنشر فيها البيانات الواجب اشهارها بناء على أحكام هذه اللائحة .

وتصدر أيضا النشرات الآتية فى الشهر الأول من كل سنة :

١ - نشرة بأسماء أصحاب الطلبات التى تم تسجيلها أو أدخل عليها تغيير أو تعديل خلال السنة السابقة مرتبة حسب الحروف الهجائية مع بيان عنوان مالك الرسم أو النموذج والأرقام المتتابعة للتسجيل وتاريخه .

٢ - نشرة بالأرقام المتتابعة للرسوم والنماذج التى تم تسجيلها أو التى أدخل عليها تغيير أو تعديل خلال السنة السابقة مع بيان رقم وتاريخ جريدة الرسوم والنماذج الصناعية التى حصل بها اشهار التسجيل أو التغيير أو التعديل حسب الأحوال .

مادة ٨٨ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٢٦ رمضان سنة ١٣٧٠ ( ٣٠ يونيه سنة ١٩٥١ )



## جدول رقم ( ١ ) الحاصل براءات الاختراع

رقم	الإجراءات	الرسوم
١	رفع التظلم للجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون من قرار مكتب	١٠
٢	البراءات الصادرة في شأن طلب البراءة .. .. .	٥
٣	النشر عن قبول طلب البراءة أو نشر عن استغلال الاختراع في مصر ..	١٥
٤	المعارضة في إصدار براءة الاختراع أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون .. .. .	١٥
٥	الطعن أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون من قرار	١٥
٥	مكتب البراءات في شأن تجديد مدة البراءة .. .. .	٢٠
٦	طلب رخصة إجبارية باستغلال الاختراع .. .. .	٨
٦	طلب إدخال تعديل على وصف الاختراع أو رسمه قبل النشر .. .. .	١٢
٧	أو بعد النشر .. .. .	١٠
٨	طلب إلغاء البراءة طبقاً للمادة ٣٦ من القانون .. .. .	٣
٩	« شطب التسجيل إذا قدم من مالك البراءة .. .. .	٥
١٠	« تدوين بيانات في سجل البراءات .. .. .	١٥
١٠	« التأشير في سجل البراءات بأي حق من الحقوق المترتبة من البراءة من حقوق منصوص عليها في المواد من ٢٨ - ٣٦ من القانون .. .. .	١٥
١١	( أ ) إذا قدم الطلب قبل مضي ثلاث أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم ..	٥
١١	وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع (ب) إذا قدم الطلب بعد مضي ثلاثة أشهر ولكن في خلال ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم .. .. .	٣٠
١١	عن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع (ج) إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم ..	١٥
١١	وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع	٣
١١	طلب التأشير في سجل البراءات بشطب أي حق من الحقوق المترتبة من البراءة .. .. .	١٥
١١	( أ ) إذا قدم الطلب قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم ..	٣
١١	وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع	٣

رقم	الإجراءات	الرسم
	(ب) إذا قدم الطلب بعد مضي ثلاثة أشهر ولكن في خلال ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم .. .. .	٢٠
	وعن كل طلب آخر من براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع .. .. .	١٠
	(ج) إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم .. .. .	٢٠
	وعن كل طلب آخر من براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع .. .. .	١٥
١٢	طلب الاطلاع على سجل البراءات أو على البراءات أو المستندات المتعلقة بها عن كل طلب لمدة ساعة أو جزء منها .. .. .	٢
١٣	طلب صورة ومستخرجات من الطلبات أو المستندات أو تقرير الخبراء: عن كل مائة آلمة أو جزء منها .. .. .	٥٠٠
١٤	طلب صورة أو مستخرج من سجل البراءات .. .. .	٥
١٥	« شهادة للحصول على براءة في الخارج .. .. . »	٥
١٦	« التصديق على صورة طبق الأصل من أى مستند مقدم إلى المكتب .. .. . »	٥
١٧	طلب تصحيح خطأ كتابي .. .. .	٣

رقم	الإجراءات	الرمز
	(ب) إذا قدم الطلب بعد مضي ثلاثة أشهر ولكن في خلال ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم .. .. .	٢٠
	وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع .. .. .	١٠
	(ج) إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم .. .. .	٢٠
	وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع .. .. .	١٥
١٢	طلب الاطلاع على سجل البراءات أو على البراءات أو المستندات المتعلقة بها عن كل طلب المدة ساعة أو جزء منها .. .. .	٢
١٣	طلب صورة ومستخرجات من الطلبات أو المستندات أو تقرير الخبراء: عن كل مائة كلمة أو جزء منها .. .. .	٥٠٠
١٤	طلب صورة أو مستخرج من سجل البراءات .. .. .	٥
١٥	شهادة للحصول على براءة في الخارج .. .. .	٥
١٦	التصديق على صورة طبق الأصل من أى مستند مقدم إلى المكتب أو صادر منه .. .. .	٥
١٧	طلب تصحيح خطأ كتابي .. .. .	٣



رقم	الإجراءات	الرمز
	(ب) إذا قدم الطلب بعد مضي ثلاثة أشهر ولكن في خلال ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم .. .. .	٢٠
	وعن كل طلب آخر من براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع .. .. .	١٠
	(ج) إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم .. .. .	٢٠
	وعن كل طلب آخر من براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع .. .. .	١٥
١٢	طلب الاطلاع على سجل البراءات أو على البراءات أو المستندات المتعلقة بها عن كل طلب المدة ساعة أو جزء منها .. .. .	٢
١٣	طلب صورة ومستخرجات من الطلبات أو المستندات أو تقرير الخبراء: عن كل مائة كلمة أو جزء منها .. .. .	٥٠٠
١٤	طلب صورة أو مستخرج من سجل البراءات .. .. .	٥
١٥	« شهادة للحصول على براءة في الخارج .. .. . »	٥
١٦	« التصديق على صورة طبق الأصل من أى مستند مقدم إلى المكتب لمصادر منه .. .. . »	٥
٢٧	طلب تصحيح خطأ كتابي .. .. .	٣

## جدول رقم (ب) الرسوم والنماذج الصناعية (١)

الرقم	الاجراءات	الرسوم
١	طلب التأشير في السجل بانتقال ملكية الرسم أو النموذج طبقاً لما يأتي : ( أ ) إذا قدم الطلب قبل مضي ستة أشهر من تاريخ انتقال الملكية × وعن كل طلب آخر عن رسوم أو نماذج مسجلة باسم المالك (ب) إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ انتقال الملكية × وعن كل طلب آخر عن رسوم أو نماذج مسجلة باسم المالك	مليم جنيه - ٤ ١ ٥٠٠ ١٠ ٣
٢	طلب التأشير في السجل بزيادة حق من الحقوق المترتبة على الرسم أو النموذج غير ما ذكر في البند السابق طبقاً لما يأتي : ( أ ) إذا قدم الطلب قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الموافقة أو العقد أو الحكم × وعن كل طلب آخر عن رسوم أو نماذج مسجلة باسم المالك (ب) إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الموافقة أو العقد أو الحكم × وعن كل طلب آخر عن رسوم أو نماذج مسجلة باسم المالك	- ٣ ٥٠٠ ١ ٦ ٣
٣	طلب التأشير في السجل بشطب الحقوق المشار إليها في البند (٢) × وعن كل طلب آخر عن رسوم أو نماذج مسجلة باسم المالك	- ٣ ٥٠٠ ١
٤	طلب تعديل باسم مالك الرسم أو النموذج المقيد في السجل × وعن كل طلب آخر عن رسوم أو نماذج مسجلة باسم المالك	- ٢ ٧٥٠ ١
٥	طلب تصحيح خطأ كتابي وارد في بيانات السجل	-
٦	طلب شطب التسجيل إذا قدم من مالك الرسم أو النموذج أو من وكيله	-
٧	طلب شهادة الحصول على تسجيل الرسم أو النموذج في الخارج	٥٠٠ ١

الرقم	الاجراءات	الرسم
٨	طلب الاطلاع على سجل الرسوم والنماذج الصناعية أو على الطلبات أو المستندات المرفقة بها عن كل طلب لمدة ربع ساعة أو جزء منها	مليم جنيه
٩	طلب صورة أو مستخرجات من الطلبات أو المستندات الملحقة بها :	٢٥٠ -
١٠	( ١ ) عن كل مائة كلمة أو جزء منها (ب) عن صورة كل رسم أو نموذج طلب صورة أو مستخرج من سجل الرسوم أو النماذج الصناعية	٢٥٠ - ٥٠٠ ١
١١	طلب التصديق على صورة طبق الأصل من أى طلب أو مستند مقدم الى المصلحة أو صادر منها	- ١
١٢	رفع التظلم الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون من قرار ادارة الرسوم والنماذج الصناعية الصادر برفض طلب التسجيل أو تعليق قبوله على شرط	- ٥

( نموذج استمارة رقم ١ « براءات » )

### طلب براءة الاختراع

- ١ - اسم طالب البراءة ولقبه واسمه التجارى ان وجد وجنسيته ومهنته ومحل اقامته واذا كان الطالب شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها والغرض من انشائها وعنوان مركزها الرئيسى
- ٢ - اسم المخترع ومهنته ومحل اقامته وجنسيته فى غير الحالات المنصوص عليها فى المادتين ٥٣ و ٥٥ من القانون
- ٣ - تسمية تدل على موضوع الاختراع
- ٤ - اسم ولقب الوكيل الذى يختاره الطالب لتقديم طلب البراءة ومباشرة الاجراءات المتعلقة بها وعنوانه
- ٥ - المحل المختار بالجمهورية المصرية الذى ترسل اليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بطلب البراءة
- ٦ - اسم الدولة الأجنبية التى قدم اليها اول طلب براءة عن الاختراع وتاريخ تقديمه اليها واسم الطالب ولقبه اذا كان الطلب مقدا بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون
- ٧ - اسم المعرض الذى عرض فيه الاختراع وتاريخ افتتاحه الرسمى اذا كان الطالب قد حصل على شهادة بالحماية المؤقتة المنصوص عليها فى المادة ٥٢ من القانون
- ٨ - رقم البراءة الأصلية وتاريخ القرار الصادر بمنحها . أو تاريخ تقديم طلب البراءة الأصلية حسب الأحوال وذلك اذا كان الطلب من براءة اضافية بالاستناد الى المادة ٢٢ من القانون



٩ - الأسباب التى تؤيد عدم الاعلان عن الطلب ، إذا كان الاختراع مما ينطبق عليه حكم المادة ٦٥ من القانون .....

السيد مدير ادارة البراءات بالقاهرة  
أنا الموقع على هذا ..... بصفتى .....  
أطلب منحى براءة عن الاختراع المبين اعلاه تبدأ مدتها من .....  
تحريرا فى ..... ( التوقيع )

### بيان بمرافقات طلب البراءة

طبقا للائحة التنفيذية يرفق بطلب البراءة ما يأتى :  
(١) وصف تفصيلى للاختراع ولطريقة استغلاله على وجه يمكن من تنفيذه ويجب ان يشتمل الوصف على العناصر الجديدة التى يطلب صاحب الشأن حمايتها بطريقة محدودة واضحة .

(٢) رسم للاختراع تبعا لمقتضيات الأحوال .  
(٣) بيان مختصر لوصف الاختراع مشفوعا بالرسوم التى توضح موضوعه تبعا لمقتضيات الأحوال .

(٤) إذا كان الطالب شركة أو هيئة ، فترفق بطلب البراءة مستخرجا من صحيفة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرجا رسميا من عقد تأليفها أو نسخة من نظام الشركة .  
(٥) إذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٢ من القانون فيرفق الطلب بالشهادة الخاصة بالحماية الوقتية .

٦ - إذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون فيرفق الطلب بصورة من الوصف الكامل للاختراع ورسمه وغير ذلك من المستندات التى أودعت مع طلب البراءة لدى الدولة الأجنبية مصدقا عليها من مصلحة الملكية الصناعية لدى هذه الدولة - وتقدم هذه المستندات مع الطلب أو خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر إذا طالب صاحب الشأن بهذه المهلة .

(٧) إذا كان الطلب مقدما من ورثة المخترع أو ممن آلت اليهم حقوقه فيجب أن يرفق الطلب بالمستندات التى تثبت حق الطالب .

(٨) إذا كان الطلب مقدما عن طريق وكيل فيرفق الطلب بالتوكيل الخاص .  
(٩) إذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٥ من القانون فيرفق الطلب بالمستندات التى تثبت أن الاختراع يتمتع بالحماية القانونية فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٩ ( تاريخ العمل بالقانون ) .

( نموذج استمارة رقم ٢ « براءات » ) ( تقدم الاستمارة من صورتين )

### تظلم

اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩

الرقم المتتابع لطلب البراءة ..... تاريخ الطلب .....  
اسم صاحب النظام .....  
السيد مدير ادارة البراءات - بالقاهرة  
أنا الموقع على هذا ..... بصفتى .....  
أطلب تقديم هذا التظلم الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩  
وأرجو اخطارى بالتاريخ الذى سيحدد لنظره .  
ومرفق بيان من نسختين بالأسباب والوقائع المتعلقة بهذا التظلم .  
تحريرا فى ..... ( التوقيع )

( نموذج استمارة رقم ١١ «براءات» )

### طلب التأشير بسجل براءات الاختراع

بالحقوق المنصوص عليها في المواد من ٢٨ الى ٣٣ والمادة ٣٤ ( بند ج ) والمادتين ٣٥ و ٣٩ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسم والنماذج الصناعية

- (١) رقم البراءة .....
  - (٢) تسمية الاختراع .....
  - (٣) اسم ولقب صاحب الحق ومهنته واسمه التجاري ان وجد واذا كان شركة او هيئة فيذكر اسمها او عنوانها ونوعها والغرض من تأليفها .....
  - (٤) محل اقامة صاحب الحق وجنسيته وان كان شركة او هيئة فيذكر عنوان مركزها الرئيسي .....
  - (٥) تاريخ انشاء الحق .....
  - (٦) الواقعة او العقد او الحكم الذي نشأ بسببها الحق .....
  - (٧) اسم ولقب الوكيل وعنوانه في حالة وجود .....
  - (٨) المحل المختار بمصر التي ترسل اليه المكاتبات والمستندات الخاصة بموضوع الحق .....
- السيد مدير ادارة البراءات - القاهرة
- انا الموقع على هذا ..... بصفتي .....
- أطلب التأشير في سجل براءات الاختراع بالبيانات الموضحة اعلاه .
- ومرفق نسخة من العقود والاحكام والمستندات المؤيدة لهذا الطلب وصورة طبق الاصل منها .
- تحريرا في ..... ( التوقيع )

( نموذج استمارة رقم ١ ت . ص « رسوم ونماذج » )

### طلب تسجيل رسوم او نماذج صناعية

- (١) اسم طالب التسجيل ولقبه واسمه التجاري ان وجد ومهنته ، واذا كان الطالب شركة او هيئة فيذكر اسمها او عنوانها ونوعها والغرض من تأليفها .....
- (٢) جنسية الطالب ومحل اقامته ، اذا كان الطالب شركة او هيئة فيذكر عنوان مركزها الرئيسي .....
- (٣) عدد الرسوم او النماذج المطلوب تسجيلها وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها .....
- (٤) اسم ولقب الوكيل وعنوانه في حالة وجوده .....
- (٥) المحل المختار بمصر الذي ترسل اليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل .....
- (٦) اذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون فيذكر اسم الدولة الأجنبية التي قدم اليها اول طلب تسجيل عن الرسم او النموذج وتاريخ تقديمه اليها من الطالب او من يمثله قانون او ممن آلت اليه حقوقه مع بيان من قدم الطلب باسمه لدى الدولة الأجنبية .....
- (٧) اذا كان الطالب قد حصل على شهادة بالحماية الوقتية المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون فيذكر المعرض الذي اذيعت فيه الرسوم او النماذج وتاريخ افتتاحه الرسمي .....



السيد مراقب عام مصلحة الملكية الصناعية - القاهرة  
 أنا الموقع على هذا ..... بصفتي .....  
 أقر بأن الرسوم / النماذج المرفقة مملوكة للطالب وأرجو تسجيلها بالبيانات الموضحة أعلاه  
 على أن يكون التسجيل من ..... سنة ..... ١٩  
 تحريراً في ..... ( التوقيع )

### بيان بمرفقات طلب التسجيل

- طبقاً للائحة التنفيذية يرفق بطلب التسجيل ما يأتي :
- (١) نسختان من كل رسم أو نموذج ولا يجوز أن يستعاض عن ذلك بعينة من المنتجات المخصص لها ذلك الرسم أو النموذج ومع ذلك يجوز تقديم عينة من الانتاج المخصص له الرسم اذا أمكن تثبيتها على ورقة من مقاس ٢١/٣٣ سم وأمكن حفظها دون أن تسبب تلفاً للمستندات المرافقة لها .
  - (٢) اذا كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق طلب التسجيل مستخرج من صفحة قيدها بالسجل التجاري أو مستخرج رسمى من عقدانثائها أو نسخة من نظامها الأساسى .
  - (٣) اذا كان الطلب مقدماً بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون فترافقه صورة من الرسوم أو النماذج التى أودعت مع طلب التسجيل لدى الدولة الأجنبية مصدقاً عليها من مصلحة الملكية الصناعية فى تلك الدولة وتقدم الصورة مع الطلب أو خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .
  - (٤) اذا كان الطالب مقدماً بالاستناد الى المادة ٥٢ من القانون فترافقه الشهادة الخاصة بالحماية الوقتية .

( نموذج استمارة رقم ٢ ت . ص « رسوم ونماذج » )

### طلب التأشير بانتقال ملكية رسوم أو نماذج صناعية

- (١) الرقم المتتابع لطلب التسجيل .....
- (٢) اسم ولقب ناقل الملكية واسمه التجارى ان وجد ومهنته ، واذا كان شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها والغرض من تأليفها .....
- (٣) اسم ولقب من انتقلت اليه الملكية واسمه التجارى ان وجد ومهنته ، واذا كان شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها والغرض من تأليفها .....
- (٤) محل اقامة من انتقلت اليه الملكية وجنسيته واذا كان شركة أو هيئة فيذكر عنوان مركزها الرئيسى .....
- (٥) تاريخ انتقال الملكية .....
- (٦) الواقعة أو العقد أو الحكم الذى حصل بمقتضاه انتقال الملكية .....
- (٧) اسم ولقب الوكيل وعنوانه فى حالة وجوده .....
- (٨) المحل المختار بمصر الذى ترسل اليه المكاتبات والمستندات الخاصة بمن انتقلت اليه ملكية الرسم أو النموذج .....

السيد مدير ادارة الرسوم والنماذج الصناعية - بالقاهرة  
 أنا الموقع على هذا ..... بصفتي .....  
 اطلب التأشير فى سجل الرسوم والنماذج الصناعية بالبيانات الموضحة أعلاه .  
 تحريراً فى ..... ( التوقيع )



( نموذج استمارة رقم ٥ ت . ص « رسوم نماذج » )

**طلب التأشير بشطب رسوم او نماذج صناعية**

(١) الرقم المتابع لطلب التسجيل .....

(٢) اسم المالك .....

السيد مدير ادارة الرسوم والنماذج الصناعية ( بالقاهرة )

انا الموقع على هذا ..... بصفتى .....

اطلب التأشير فى سجل الرسوم والنماذج الصناعية بشطب الرسوم / النماذج المشار اليها اعلاه .

ومرفق صورة رسمية من الحكم الصادر بالشطب .

تحريرا فى ..... ( التوقيع )

## قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧

## باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المصدق عليها بالمرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن التعامل في الأوراق المالية ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يعمل باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المرافقة لهذا القانون .

مادة ٢ - تعتبر بورصات الأوراق المالية اشخاصا اعتبارية عامة وتتولى ادارة أموالها وتكون لها أهلية التقاضي .

مادة ٣ - يبطل العمل بأحكام اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المصدق عليها بالمرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وللوزير المختص اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ ( ١٣ يولييه سنة ١٩٥٧ )

## اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية

## أعضاء البورصة

مادة ١ (٢) - تشمل كل بورصة بورصات الأوراق المالية :

١ - أعضاء عاملين وهم سماسرة الأوراق المالية .

٢ - أعضاء منضمين من المصارف وكذا الشركات وصناديق الادخار التي تعمل في مجال الأوراق المالية والتي يصدر بتحديداتها قرار من الوزير المختص .

٣ - أعضاء مراسلين .

مادة ٢ (٣) - تشكل في كل بورصة من بورصات الأوراق المالية لجنة من سبعة عشر عضوا ، تسعة منهم من السماسرة وخمسة من الأعضاء المنضمين وثلاثة يعينهم الوزير المختص لمدة سنتين وتكون مهمة هذه اللجنة تحقيق حسن سير العمل في البورصة باتخاذ ما تقتضيه الظروف من الاجراءات .

وللجنة في هذا الشأن سلطة تأديبية على جميع أعضاء البورصة وعلى المندوبين الرئيسيين والوسطاء .

مادة ٣ - يجب على من يريد أن يرشح عضوا في لجنة البورصة أن يقدم طلبا مكتوبا لترشيحه الى سكرتير اللجنة قبل انعقاد الجمعية العامة السنوية بشمانية أيام على الأقل .

ولا يجوز ترشيح أكثر من سمسار واحد من بيت سمسرة واحد .

مادة ٤ - يشترط فيمن ينتخب عضوا في لجنة البورصة :

١ - أن يكون عضوا في تلك البورصة .

٢ - أن يزكيه اثنان من أعضاء البورصة من الفريق الذي ينتسب اليه ما لم يكن عضوا في

(١) الوقائع المصرية - المجلد ٥٢ مكرر (ز) في ١٣/٧/١٩٥٧ .

(٢) ، (٣) معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ تابع في ٢٢/٧/١٩٨١ وعدلت

بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ الذي نص في المادة الثالثة منه على أن يستبدل بمبارتي ( وزير المالية ) والاقتصاد ،

( وزارة المالية والاقتصاد ) حيثما وردتا في نصوص اللائحة . . . عبارتا ( الوزير المختص ) ، ( الوزارة المختصة )

ويكون الوزير والوزارة المختصة هنا الوزير والوزارة اللذين تنسبهما بورصات الأوراق المالية .

لجنة البورصة وخرج في التجديد النصفى طبقا  
للمادة الثامنة .

٣ - ألا يكون قد حكم عليه بسبب اخلاله  
بقوانين البورصة بغرامة تجاوز عشرة جنيهات أو  
بالوقف أو بالشطب ما لم ينقضى على تنفيذ الحكم  
خمس سنوات .

٤ - أن يكون مقيما في المدينة الكائنة بها  
البورصة .

مادة ٥<sup>(١)</sup> - تدعو لجنة البورصة الجمعية العامة  
الى الاجتماع في شهر مارس من كل عام في  
اليوم والساعة التي تعينها ، وذلك لانتخاب لجنة  
البورصة .

مادة ٦ - تدير الانتخاب لجنة تشكل من رئيس  
لجنة البورصة ومن عضوين من أعضاء البورصة  
يختاران لهذا الغرض من السماسرة عند انتخاب  
السماسرة ومن الأعضاء المنضمين عند انتخاب  
الأعضاء المنضمين .

مادة ٧ - ينتخب كل من السماسرة والأعضاء  
المنضمين على حدة الأعضاء الذين يمثلونهم في لجنة  
البورصة ويكون الانتخاب بالقوائم بطريق  
الاقتراع السرى وبأغلبية الأصوات .

ويجب أن تتضمن كل ورقة من أوراق الانتخاب  
عددا من المرشحين بقدر عدد المحلات الحالية  
للفريق الذى ينتمى اليه الناخب ، والا كانت  
باطلة .

وتقوم لجنة الانتخاب بعملية فرز الأصوات  
بحضور مندوب الحكومة وتحرر محضرا بذلك .

مادة ٨ - مدة العضوية في لجنة البورصة  
للأعضاء المنتخبين سنتان على انه في أول انتخاب  
تكون مدة العضوية الى فبراير سنة ١٩٥٨ بالنسبة  
الى أربعة من السماسرة واثنين من الأعضاء  
المنضمين وهم الذين حصلوا على أقل عدد من  
الأصوات ، فاذا تساوى عضوان ممن يكملون هذا  
القدر في عدد الأصوات اقترح بينهم لتحديد من  
يخرج منهما . وتكون المدة بالنسبة الى باقى  
الأعضاء فبراير سنة ١٩٥٩ .

وتجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت  
عضويتهم .

مادة ٩ - اذا خلا محل أحد أعضاء لجنة  
البورصة بالوفاة أو بالاستقالة أو بسبب الاخلال  
بقوانين البورصة أو غير ذلك من الأسباب فعلى  
اللجنة أن تختار من فريقه نائبا عنه زاول العمل  
مدة سنتين على الأقل ، وذلك الى تاريخ الانتخاب  
السنوى التالى ، وينتخب عضو جديد للمدة  
الباقية لسلفه .

وكل عضو في لجنة البورصة يتغيب ثلاث  
جلسات متتابة بدون عذر مقبول يعتبر مستقيلا  
وتعلمه لجنة البورصة بذلك .

وان كانت الغيبة لعذر مقبول تختار اللجنة  
نائبا عن العضو الغائب مدة غيبته من الفريق  
الذى ينتمى اليه وأن يكون ممن زاولوا العمل فى  
البورصة مدة سنتين على الأقل .

وكل عضو في اللجنة تصدر ضده عقوب  
الوقف أو الغرامة التى تجاوز عشرة جنيهات  
تسقط عنه صفة العضوية فى اللجنة حتما وتعين  
اللجنة بدلا منه وفقا للفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ١٠<sup>(٢)</sup> - يتكون مكتب اللجنة من رئيس  
ونائب رئيس وأمين صندوق .

وتنعقد اللجنة كل سنة عقب اجتماع الجمعية  
العامة مباشرة لانتخاب ثلاثة من بين أعضائها  
العاملين ليختار الوزير المختص أحدهم رئيسا  
لها .

وتجتمع اللجنة خلال الأسبوعين التالين  
لتاريخ صدور القرار بتعيين الرئيس لانتخاب  
باقى أعضاء مكتبها .

وتجوز إعادة انتخاب أعضاء المكتب .

ويقوم المكتب بتنظيم أعمال اللجنة والحزاة  
والاشراف عليها .

مادة ١١ - تشكل لجنة البورصة فى أول  
جلسة تعقدها بعد كل انتخاب سنوى لجانا فرعية  
بقدر ما تستلزمه حاجة العمل ، وتشكل كل منها  
من ثلاثة أعضاء على الأقل .

(١) ، (٢) معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .



فاذا لم يكف عدد أعضاء اللجنة لضمان حسن سير العمل في اللجنة الفرعية كان للجنة البورصة أن تكمل تشكيل تلك اللجان بسماسة تعيينهم من بين الذين زاولوا العمل مدة سنتين على الأقل، وبشرط أن تكون لأعضاء لجنة البورصة الأغلبية دائما في كل لجنة فرعية .

ويجب أن يكون رئيس اللجنة الفرعية دائما من أعضاء لجنة البورصة .

وتقدم كل لجنة فرعية تقريرا عن أعمالها الى لجنة البورصة .

**مادة ١٢ -** تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها وعليه أن يدعوها الى الاجتماع كلما طلب ذلك خمسة من أعضائها أو مندوب الحكومة .

ولا تكون مداولات اللجنة صحيحة الا اذا حضر الاجتماع ثمانية على الأقل على أن يكون منهم الرئيس أو من يقوم مقامه .

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات ، فاذا تساوت رجع الجانب الذي منه الرئيس وعلى أعضاء اللجنة أن يكتموا سر المداولات ، ولا يجوز أن يشتركوا في المسائل التي لهم فيها مصلحة خاصة .

**مادة ١٣ -** يمرض الرئيس على اللجنة كل مسألة تهم البورصة بعد أن يجرى تحقيقا فيها اذا دعت الحال ، وهو يرأس اللجنة ويوقع محاضرها ، ويتولى تنفيذ قراراتها ، ويوقع جميع العقود والمكاتبات .

ويمثل الرئيس اللجنة أمام القضاء .

ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس في جميع اختصاصاته عند غيابه ، فاذا غاب الرئيس ونائبه تولى العمل أكبر الأعضاء السماسرة سنا .

**مادة ١٤ -** يوقع أمين الصندوق محاضر جلسات اللجنة مع الرئيس ، ويتولى مراقبة أرقام السكرتيرية والمحفوظات والحزاة والحسابات ، وتكون الأموال في عهده ، ويجب أن تؤدع في بنك تعينه اللجنة ، وليس له أن يسحب شيئا الا بشيكات موقعة منه ومن الرئيس .

وعليه أن يقفل الحسابات في آخر ديسمبر من كل سنة .

**مادة ١٥ -** يجوز للجنة البورصة اذا طأت ظروف خطيرة أن تقرر بموافقة عشرة من أعضائها على الأقل تعيين حد أعلى وحد أدنى لأسعار الأوراق المالية بأسعار القفل في اليوم السابق على القرار .

وتفرض أسعار القفل السابق على المتعاقدين في جميع بورصات الأوراق المالية في جمهورية مصر .

ويبلغ القرار يوم اتخاذه الى وزير المالية والاقتصاد ، وللوزير أن يرفضه ويقف تنفيذه أو أن يؤيده ، ويبين طريقة تعيين الأسعار ومراقبة الأعمال في البورصات .

وللوزير أن يصدر من تلقاء نفسه قرارا بما يتخذ من اجراءات في الظروف المشار اليها .

**مادة ١٦ -** يجوز للقضاء عند الحكم بالحراسة على احدى الشركات أن يأمر على وجه الاستعجال بوقف التعامل في الأوراق المالية المتعلقة بهذه الشركة في البورصات حتى يفصل في أمرها اذا اقتضت الضرورة ذلك .

### الجمعيات العامة

**مادة ١٧ -** تكون الجمعية العامة العادية من أعضاء البورصة العاملين والمنضمين ، وتعقد سنويا في شهر مارس وذلك بعد ثمانية أيام على الأقل من ابلاغ الحساب السنوي الى الأعضاء .

وللجنة البورصة أن تدعو الجمعية العامة الى انعقاد غير عادي عند الاقتضاء أو اذا طلب ذلك ثلث أعضاء البورصة على الأقل .

وتكون الدعوة باعلان يعلق في دار البورصة مدة ثمانية أيام على الأقل قبل التاريخ المعين للاجتماع الا في حالات الاستعجال فيجوز انقاص المدة أو الاعلان في يوم الاجتماع .

ويرأس الجمعية العامة رئيس لجنة البورصة أو نائبه أو من يقوم مقامهما .

ولا تكون المداوولات صحيحة الا اذا حضرها نصف عدد أعضاء كل فريق على الأقل .

فاذا لم يحضر الاجتماع الأول العدد القانوني من الأعضاء دعيت الجمعية الى انعقاد تال خلال الثمانية الايام التالية وتكون مداولاتها في هذا الاجتماع صحيحة ايا كان عدد الأعضاء الحاضرين .

وكذلك تكون مداوالات الجمعية صحيحة ايا كان عدد الأعضاء الحاضرين اذا كانت الدعوة في حالة مستعجلة .

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات .

ويحضر محضر للاجتماع ويبلغ الى لجنة البورصة حيث يتلى ويسجل .

**مادة ١٨ - تختص الجمعية العامة بالتصديق على الميزانية وعلى حساب الإيرادات والمصروفات ، وللجمعية العامة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب لجنة البورصة ابداء رغبات في جميع المسائل التي تتعلق بالبورصة وعلى الأخص فيما يتصل بتعديل اللائحة الداخلية المنصوص عليها في المادة ١٠٦ .**

وتعرض الرغبات على الوزارة المختصة للنظر فيها فاذا لم توافق عليها فلا يجوز اعساده عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر .

### اللجنة الكلية لبورصات الأوراق المالية

**مادة ١٩ (٢) -** يكون لبورصات الأوراق المالية لجنة عليا تشكل على الوجه الآتي :

رئيس هيئة سوق المال أو نائبه	رئيسا
مكتب لجنة كل بورصة	عضو
عضوان منضمان من كل بورصة	عضو
أحد الأعضاء المعينين عن كل بورصة	عضو
مندوب الحكومة لدى كل من هذه البورصات	عضو

وتختص اللجنة العليا بالمسائل التي تهم البورصات بصفة عامة .

ويدعو الرئيس هذه اللجنة للانعقاد بناء على طلب تقرر لجنة إحدى البورصات مبينا فيه المسائل المطلوب عرضها على اللجنة العليا وتنظر اللجنة في هذه المسائل المعينة دون غيرها وتعرض قراراتها على الوزير المختص للتصديق عليها ، فاذا لم يصدق عليها فلا يجوز اعساده

عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر .

### سماسرة الأوراق المالية

**مادة ٢٠ -** على كل من يرغب في قيد اسمه سمسارا أن يقدم طلبا مكتوبا ومصحوبا بجميع المستندات التي تثبت توافر الشروط المطلوبة فيه .

وتقدم الطلبات من أول أكتوبر الى نهاية أبريل ، على أنه بالنسبة للسنة الأولى من تنفيذ هذا القانون يكون تقديم الطلبات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

**مادة ٢٠ مكررا (٣) -** لا يجوز التعامل في الأوراق المالية سواء كانت مقيدة بجدول الأسعار الرسمي أو غير مقيدة بالجدول الا بواسطة أحد السماسرة المقيدين ببورصات الأوراق المالية ويكون السمسار التي تتم الصفقة بواسطته ضامنا لسلامة البيع .

ويقع باطلا بحكم القانون كل تعامل على خلاف ذلك .

**مادة ٢١ -** يشترط فيمن يقبل سمسارا :

١ - أن يكون مصريا ، بالغا من العمر خمسا وعشرين سنة كاملة ، متمتعا بالأهلية القانونية .

٢ - ألا يكون قد شهر افلاسه في مصر أو في الخارج ، وألا يكون قد سبق الحكم عليه بالادانة في مصر أو في الخارج لجناية أو لجنحة سرقة أو نصب أو خيانة امانة أو تزوير أو مخالفة قوانين النقد الا اذا كان قد رد اليه اعتباره .

٣ - ألا يكون قد حكم عليه بصفته ملحقا بأحد مكاتب السمسرة بعقوبة غرامة تزيد على مائة جنيه أو بعقوبة الوقف خلال الثلاث السنوات السابقة على تقديم ترشيحه أو بعقوبة الشطب .

٤ - أن يثبت حسن سيرته ونزاهته التجارية .

٥ - ألا يشتغل بأعمال تجارية غير أعمال البورصة ، وألا يكون عضو مجلس إدارة إحدى الشركات ، أو مستشارا أو خبيرا أو مستخدما بها أو باحدى المحلات التجارية أو بأحد المصارف ، وألا يكون هو أو زوجه أو أحد فروع أو أصوله مزاولا لعمليات بيع الأوراق المالية بالاجل .

(١) . (٢) ممدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(٣) المادة ٢٠ مكررا مضافة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .



٦(١) - أن يثبت أن لديه رأسمال في مصر لا يقل عن عشرة آلاف جنيه يملك منها ثلاثة آلاف جنيه نقدا على الأقل ، ويعتبر في حكم النقود الأوراق المالية من الدرجة الأولى سهلة البيع المدرجة في جدول الأسعار الرسمي في بورصات الأوراق المالية بمصر ، ولا يدخل في حساب رأس المال ما يكون للمرشح من رأسمال أية صفة في بورصة أخرى وذلك مع عدم الإخلال بما نص عليه البند الثاني من المادة ٢٨ .

٧ - أن يكون قد قضى ثلاث سنوات على الأقل في تمرين فعلي كوكيل ل أحد الأعضاء العاملين أو المنضمين ، أو يكون قد زاول العمل ثلاث سنوات مندوبا رئيسيا أو أربع سنوات وسيطا ، وتخفيض مدة التمرين الى النصف بالنسبة الى المندوبين الرئيسيين والوسطاء في بورصات العقود في مصر ، وتكون المدة سنة بالنسبة الى حملة الليسانس في الحقوق أو بكالوريوس التجارة أو ما يماثلها من الشهادات الجامعية المعتمدة في مصر .

٨(٢) - أن يؤدي بنجاح امتحانا تحريريا وشفويا أمام لجنة القبول للتحقق من توافر المعلومات اللازمة لمزاولة مهنته .

وتعين لجنة البورصة مواد هذا الامتحان بعد موافقة الوزير المختص أو من ينيبه . وللوزير المختص أو من ينيبه أن يعفى من الامتحان ومن مدة التمرين المنصوص عليها في البندين الآخرين اذا كان الطالب قد قضى سنتين سمسارا في إحدى البورصات في مصر أو في وظيفة ذات صلة وثيقة بالأعمال المالية والبورصات في الحكومة أو في إحدى المصارف أو الشركات أو صناديق الادخار المشار اليها في البند ٢ من المادة (١) من هذا القانون .

مادة ٢٢ - تقوم لجنة القبول بتعليق اسم الطالب مدة شهر على الأقل في اللوحة المخصصة لذلك في دار البورصة وينشر اعلان على نفقته عن طلبه في صحيفة يومية عربية وأخرى اجنبية .

ويجوز لأعضاء البورصة أن يقدموا خلال هذه المدة الى هذه اللجنة أو الى لجنة البورصة جميع الملاحظات التي يرون ابداءها .

وللجنة البورصة كذلك أن تجمع كل المعلومات الاخرى التي ترى لزوم الحصول عليها .

واذا رأت اللجنة ان المعلومات التي لديها لا تكفي لتكوين رأيها فلها أن تأمر بتعليق الاسماء مدة شهر آخر .

مادة ٢٣ - تقرر لجنة البورصة بالاقتراع السري قبول طلب المرشح أو رفضه .

ولا يكون اجتماع اللجنة للنظر في قبول المرشحين صحيحا الا اذا حضر عشرة من أعضائها على الأقل .

ويكون قبول المرشح بأغلبية الاصوات ، فاذا تساوت رجع الجانب الذي منه الرئيس .

وتكون القرارات التي تصدرها اللجنة في هذا الشأن غير مسببة .

مادة ٢٤ - اذا رفض طلب القبول فيجوز للمرشح خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بقرار الرفض بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول أن يرفع استئنافا أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠١ ، وتفصل في التظلم بعد سماع أقوال المتظلم ورئيس اللجنة كل على حدة .

ويكون قرار هذه اللجنة غير مسبب ونهائيا ولا يجوز لمن رفضت لجنة البورصة طلبه أن يجده قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ قرار الرفض .

مادة ٢٥ - تقيد لجنة البورصة في قائمة السماسرة كل مرشح قررت قبوله بعد أن يؤدي المبالغ المنصوص عليها في اللائحة الداخلية لرسم القيد والاشتراك وغير ذلك وبعد أن يودع في مصرف تعيينه اللجنة تأمينا لا يقل عن ألف جنيه نقدا أو من السندات الحكومية أو يقدم بالمبلغ المذكور كتاب ضمان من مصرف .

ويخصص هذا التأمين لضمان ما يطلب منه في الوجوه الآتية على الترتيب الآتي :

١ - المبالغ المستحقة للعملاء .

٢ - المبالغ المطلوبة للجنة .

٣ - المبالغ المطلوبة لأعضاء البورصة .

(١) ، (٢) معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه الذي نص في المادة الرابعة منه على أن تعديل رأس المال الوارد في الفقرة ٦ من المادة ٢١ لا يسرى على السماسرة المقيدين ببورصات الأوراق المالية وقت العمل بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٨١ .



## ٤ - الغرامات المالية •

**مادة ٢٦ -** يجب أن يظل رأس مال السمسار بالقدر المنصوص عليه في البند ٦ من المادة ٢١ ولا يعتد في حساب رأس المال بالديون المستحقة على الوسطاء أو الوكلاء المفوضين أو المندوبين الرئيسيين أو التابعين لمكتب السمسرة أو على أى شريك في محل السمسرة كما يشترط بقاء التامين المنصوص عليه في المادة السابقة كاملاً •

فإذا ثبت للجنة البورصة بعد مراجعة حسابات السمسار أن في رأس ماله أو في تأمينه نقصاً عن القدر المقرر كلفته بإكماله خلال فترة معينة لا تجاوز ثمانية وأربعين ساعة ويجوز للجنة أن توقف السمسار عن العمل في هذه الفترة أو أن تأمر ، عند الاقتضاء ، بتصفية عملياته بواسطة غيره من السماسرة وذلك بغير سمسرة •

**مادة ٢٧ -** تستبعد لجنة البورصة من القائمة السماسرة الذين لم تعد تتوافر فيهم الشروط اللازمة للقيد ، أو الذين لا يؤدون رسم الاشتراك وغيره من المبالغ المقررة باللائحة الداخلية في المواعيد المقررة •

ولن استبعد اسمه من القائمة تقديم طلب لقيد من جديد إذا استوفى الشروط اللازمة لذلك ، وتتبع في شأنه الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٢ •

**مادة ٢٨ (١) -** يجوز للسمسار أن يكون شريكاً في شركة تضامن أو توصية تؤلف للقيام بأعمال السمسرة في الأوراق المالية وذلك بالشروط الآتية :

١ - أن يكون جميع الشركاء المتضامنين سماسرة •

٢ - ألا يقل رأسمال الشركة عن عشرة آلاف جنيه •

٣ - ألا يقل ما يملكه كل سمسار في رأس المال عن ثلاثة آلاف جنيه •

٤ - أن توافق لجنة البورصة على عقد الشركة وعلى كل تعديل يطرأ عليه وخصوصاً فيما يتعلق منه بتكوين رأس المال أو بتغيير حصص

## الشركاء المتضامنين أو الموصيين •

وتحفظ لدى اللجنة صورة مطابقة لأصل عقد الشركة وتعديلاته التي وافقت عليها •

**مادة ٢٩ -** ليس للشريك الموصى أن يدخل بهذه الصفة في أكثر من شركة واحدة مؤلفة لممارسة السمسرة في الأوراق المالية •  
وليس له أن ينزل عن حصته إلا بموافقة شركائه المتضامنين ولجنة البورصة •

**مادة ٣٠ -** لا يجوز للسمسار الشريك أن يعمل في البورصة إلا باسم الشركة ولحسابها •

ويجب اثبات أسماء جميع الشركاء السماسرة على أوراق المكاتبات ومذكرات العقود والكشوف والفواتير وسائر المكاتبات الأخرى الصادرة من الشركة •

**مادة ٣١ -** لا يكون للسماسرة المنتمين إلى الشركة الواحدة في مداورات الجمعية العامة والانتخابات التي تجريها سوى صوت واحد مهما كان عددهم •

**مادة ٣٢ -** يجوز للسماسرة أن تكون لهم في مصر في غير المدن التي توجد فيها بورصات فروع مهمتها إبلاغ المعلومات إلى العملاء وتلقى أوامرهم وتبليغها إلى المكتب الرئيسي وذلك بالشروط الآتية :

١ - أن يثبتوا للجنة أن لديهم عدا رأس المال المطلوب الفى جنيه عن كل فرع •

٢ - أن يدير هذه الفروع سمسار أو وكيل مفوض أو مندوب رئيسى •

٣ - أن تكون هذه الفروع جزءاً متمماً للمكتب الرئيسى وأن تركز حساباتها فيه ويخضع لمثل ما يخضع له من الالتزامات وعلى الاخص فيما يتعلق بالمراجعات العادية وغير العادية للحسابات •

**مادة ٣٣ -** يجوز للسمسار المقيّد في بورصة الأوراق المالية أن يكون وكيلاً عن مكتب سمسار مقيّد بأحدى بورصات البضائع وذلك بناء على

(١) معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والذي نص في المادة الرابعة منه على أن تعديل رأس المال

الوارد في المادة ٢٨ لا يسرى على السماسرة المقيدين بورصات الأوراق المالية وقت العمل بالقانون ١٢١ لسنة

ترخيص خاص من لجنة بورصة الاوراق المالية يوافق عليه ثلثا مجموع اعضاء اللجنة وبشرط ان يثبت ان لديه رأس مال اضافى قدره ٢٠٠٠ ج ( الفا جنيه ) .

وللجنة ان ترفض ذلك الترخيص دون ان تسبب قرارها .

مادة ٣٤ - لا يجوز للسمسار ان يقترض على اوراق مالية اكثر من مثل رأس ماله ولا ان يزيد القرض فى أى وقت على ٥٠٪ من قيمة الاوراق المالية الضامنة له ولا ان يقترض على اوراق مالية مودعة لديه والا حكم بشطب اسمه .

ولا يجوز للسمسار ان يقترض بضمانة اوراق مالية موظفى كل من الحكومة والهيئات العامة والخاصة . ويعاقب على مخالفة ذلك بالوقف وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه وفى حالة العود تكون العقوبة شطب اسمه .

مادة ٣٥ - لايجوز للسمسار ان يعقد عمليات لحسابه الخاص او لحساب زوجته او احد اقاربه او اصهاره الى الدرجة الرابعة او التابعين له او شركائه تنفيذا لاوامر صادرة من عملائه او عملاء التابعين له .

واذا تلقى السمسار امرين احدهما بالبيع والآخر بالشراء بالسعر نفسه وكان هو سعر السوق جاز له تنفيذهما بالشروط الواردة فى اللائحة الداخلية .

وكل سمسار يخالف حكما من احكام هذه المادة ، يحكم عليه بالوقف عن المخالفة الاولى ، وبالشطب عن المخالفة الثانية .

مادة ٣٦ - لا يجوز للسماسرة ان يعقدوا فيما بينهم اتفاقات للقيام بعمليات فى البورصة لحسابهم المشترك ، وفى حالة مخالفة هذا الحكم يعاقب المخالفون بالعقوبة المبينة فى المادة السابقة .

مادة ٣٧ - على السمسار ان يمسك حسابات منتظمة يقيد فيها عملياته يوما فيوما بحيث تبين فى كل وقت حقيقة مركزه المالى .

وفى حالة المخالفة يحكم عليه بالفسامة مع

تكليفه باستيفاء الحسابات خلال ثمانية واربعين ساعة والا حكم عليه بالوقف .

مادة ٣٨ - يجب الا يقل عدد المصريين المستخدمين فى كل بيت من بيوت السمسار عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين ، والا يقل مجموع ما يتقاضونه من مرتبات واجور عن ٦٥٪ من مجموع المرتبات والاجور التى تؤديها بيت السمسرة وذلك مع عدم الاخلال باحكام المادة ٩٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

#### المندوبون الرئيسيون والوسطاء

مادة ٣٩ - المندوب الرئيسى هو مستخدم يعمل بأجر عند سمسار مكلف بمعاونته فى تنفيذ الاوامر فى المقصورة ، ولا يجوز له ان يشتغل الا باسم السمسار الذى يتبعه ولحسابه وتحت مسؤوليته .

مادة ٤٠ - يخطر على المندوب الرئيسى ان يكون طرفا فى العمليات التى يعقدها السمسار او ان يعمل لحسابه الخاص باية حال من الاحوال والا حكم بوقفه عن المخالفة الاولى ويشطب اسمه عن المخالفة للمرة الثانية .

وكل سمسار نفذ امرا او قبل تنفيذه لحساب مندوب رئيسى تابع لسمسار آخر يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

مادة ٤١ - الوسيط هو أداة الاتصال بين العميل والسمسار يتلقى الاوامر من العميل ويبلغها للسمسار المقيد لديه .

وله الحصول من السمسار على حصة لا تجاوز نصف السمسرة عن العمليات المعقودة بوساطته .

والوسيط مسئول امام السمسار عن جميع العمليات المعقودة بوساطته بنسبة حصته فى السمسرة .

مادة ٤٢ - يحظر على الوسيط ان يعقد عمليات لحسابه الخاص او لحساب زوجته او احد اقاربه او اصهاره الى الدرجة الرابعة او لحساب شريك موصى فى بيت السمسرة المقيد



لديه تنفيذاً لأوامر صادرة من عملائه أو عملاء بيت السمسرة الذى يتبعه ، كما يحظر عليه أن يتوسط لبيت سمسرة آخر غير البيت الذى يتبعه ، والا حكم بوقف الوسيط والسمسار عند مخالفته لأول مرة ، ويشطب اسميهما عند المخالفة للمرة الثانية .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها الوسطاء الذين يعقدون فيما بينهم اتفاقات للقيام بعمليات فى البورصة لحسابهم المشترك .

**مادة ٤٣ -** يشترط فيمن يقبل مندوباً رئيسياً أو وسيطاً :

١ - أن يكون مصرياً بالغا من العمر ٢١ سنة كاملة ومتمتعاً بالأهلية القانونية .

٢ - أن يستوفى الشروط المنصوص عليها فى البنود ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ من المادة ٢١

٣ - أن يزكّيه السمسار الذى يرغب فى إلحاقه لديه .

٤ - أن يثبت أنه قضى مدة سنتين على الأقل مستخدماً باجر فى مكتب سمسرة فى البورصة أو فى مصرف فى مصر .

وتخفف هذه المدة الى سنة بالنسبة الى حلة الليسانس فى الحقوق أو بكالوريوس التجارة أو ما يماثلها من الشهادات الجامعية المعتمدة فى مصر .

**مادة ٤٤ -** تسرى على قبول الوسطاء والمندوبين الرئيسيين أحكام المواد ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤

على أن تخفف مدة تعليق الاسم الى خمسة عشر يوماً ولا ينشر عن الطلب فى الصحف ، وتحدد اللائحة الداخلية عدد المندوبين الرئيسيين والوسطاء لدى كل بيت من بيوت السمسرة .

**مادة ٤٥ -** لا يجوز بأى حال الجمع بين عمل المندوب الرئيس والوسيط ، ولا يجوز لأيهما أن يلتحق بأكثر من بيت سمسرة واحد .

**مادة ٤٦ -** تقيد لجنة البورصة المرشحين الذين قررت قبولهم فى القائمة الخاصة بكل فريق منهم بعد أن يؤدوا البالغ المنصوص عليها

فى اللائحة الداخلية بصفة رسوم قيد واشتراكات ، وأن يودع الوسيط مكتب السمسرة الذى يريد الالتحاق به مبلغ ٢٥٠ ج ( مائتين وخمسين جنيهاً مصرياً ) تأميناً يخصص لضمان ما يستحق عليه لمكتب السمسرة من ديون لآى سبب كان .

**مادة ٤٧ -** الوسطاء الذين لهم حق التعاقد هم وحدهم الذين يجوز لهم دخول المقصورة لتنفيذ الأوامر الموكولة اليهم باسم السمسار الذى هم يتبعون له وحسابه وتحت مسؤوليته

**مادة ٤٨ -** السمسار مسئول بالتضامن مالياً مع المندوبين الرئيسيين والوسطاء التابعين له عن الفرامات التى يحكم بها عليهم .

**مادة ٤٩ -** تستبعد لجنة البورصة من القائمة كل مندوب رئيس أو وسيط فقد شرطاً من شروط القيد أو لم يعد تابعاً للسمسار الذى قدمه الا اذا وافقت اللجنة على انتقاله الى مكتب سمسرة آخر .

### الأعضاء المنضمون

**مادة ٥٠ (١) -** يقبل عضواً منظماً فى البورصة ، المصارف والشركات وصناديق الادخار بالشروط الآتية :

١ - أن يكون الطالب مزاولاً لنشاطه فى جمهورية مصر العربية .

٢ - أن يكون مشغلاً عادة بعمليات بورصات الأوراق المالية لحساب الغير .

٣ - أن يصدر قرار من الوزير المختص أو من ينيبه بتحديد الشركات وصناديق الادخار وفقاً لحكم المادة (١) من هذا القانون .

**مادة ٥١ -** تقدم طلبات قبول الاعضاء المنضمين مشفوعة بجميع الوثائق اللازمة لاثبات توافر الشروط المطلوبة فيهم .

وتبت اللجنة فى الطلبات بالاقتراع السرى وبقرار غير مسبب .

ويسرى على قبول الاعضاء المنضمين أحكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ .

**مادة ٥٢ -** تقيد لجنة البورصة فى قائمة



الاعضاء المنضمين المرشح الذي قررت قبوله بعد أن يؤدي المبالغ المقررة في اللائحة الداخلية كرسوم القيد والاشتراكات وغيرها .

ويجب على العضو المنضم لكي يبقى مقيدا في قائمة الاعضاء المنضمين أن يظل حائزا للشروط المقررة في المادة ٥٠ .

**مادة ٥٣ -** يجب على كل عضو منضم عند كل انتخاب لأعضاء لجنة البورصة أن يعين أحد موظفيه من لا تقل درجتهم عن وكيل مدير يمثل في الانتخاب ويذكر اسم هذا الممثل في قائمة الانتخاب الخاصة بالاعضاء المنضمين المنصوص عليها في المادة ٧ .

**مادة ٥٤ -** يرسل الاعضاء المنضمون أوامر البورصة الى سمسرة الاوراق المالية رأسا دون وسيط .

**مادة ٥٤ مكررا (١) -** يقيد أعضاء مراسلون السمسرة المقيدون في البورصات الأجنبية وذلك بشرط المعاملة بالمثل ويعد أداء رسم قيد واشتراك لا يجاوز ما تفرضه بورصات الاوراق المالية الأجنبية على قيد واشتراك سمسرة البورصة من المصريين ، وبشرط أن يعمل السمسار المراسل عن طريق سمسار مصرى .

### قيد الاوراق المالية

**مادة ٥٥ (٢) -** يجب أن يقدم طلب قيد الاوراق المالية التي تصدرها أية شركة مساهمة الى جميع بورصات الاوراق المالية في مصر لتقيد في جدول الاسعار بها خلال سنة على الاكثر من تاريخ قفل باب الاكتتاب فيها اذا كانت قد طرحت للاكتتاب العام وخلال الثلاثة اشهر التالية لنشر ميزانية السنة الثالثة اذا كانت لم تطرح للاكتتاب العام .

وعلى الشركات أن تقدم الى اللجان جميع الوثائق اللازمة للقيد وأن تؤدي رسوم الاشتراك وغيرها من المبالغ المنصوص عليها في اللائحة الداخلية .

وتقيد لجان البورصات من تلقاء نفسها في جدول الاسعار الخاص بكل منها جميع الاوراق المشار اليها في الفقرة الاولى اذا لم تقدم الشركات

صاحبة الشأن طلب القيد في الميعاد المقرر .

وتستوفى الرسوم الخاصة بالقيد بطريق الحجز الادارى من الشركة المتخلفة اعتبارا من الميعاد القانونى .

ويقدم طلب القيد مصحوبا بالوثائق الآتية :  
١ - نسخة من عقد الشركة ومن نظامها ومن كل عقد معدل لها ونسخة من المرسوم أو القرار أو المحرر الرسمى الخاص بتكوين الشركة .

٢ - نشرة اصدار الاوراق المالية موقعا من الاشخاص المسئولين اذا كانت قد طرحت فى اكتتاب عام .

٣ - ميزانيات السنوات السابقة على طلب القيد .

٤ - نموذج من الاسهم والسندات .

٥ - سائر الوثائق الرسمية الاخرى التي تطلبها لجنة البورصة للامام بحالة الشركة .

٦ - سائر التعهدات والمستندات والضمانات التي تراها لجنة البورصة .

**مادة ٥٦ -** تعلق طلبات القبول في البورصة مدة ثلاثين يوما على الاقل ، تقدم خلالها الملاحظات مكتوبة الى لجنة البورصة .

**مادة ٥٧ (٣) -** يشترط لقبول الاوراق المالية في جدول الاسعار الشروط الآتية :

١ - أن لا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن ٥٠٠.٠٠٠ ج ( خمسين ألف جنيه ) .

٢ - أن تكون الاسهم فى صكوك من فئة السهم الواحد ، أو الخمسة أسهم ومضاعفاتها بحيث لا تجاوز ألف سهم فى الصك الواحد .

ويجوز بقرار من وزير الاقتصاد اعفاء الاسهم المملوكة للمؤسسات و الهيئات فى شركات المساهمة من حكم الفقرة السابقة .

٣ - أن تكون الاسهم قد طرحت فى اكتتاب عام مالم تكن الشركة قد نشرت حسابات مرضية

(١) المادة ٥٤ مكررا مضافة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(٢) مدلة القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(٣) مدلة القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٩ - الجريدة الرسمية - العدد ٩٩ مكر (أ) فى ١٦/٥/١٩٥٩ ، ثم بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

عن ثلاث سنوات متوالية على الأقل . ويستثنى من ذلك الحكم الشركات التي تقوم بتأسيسها المؤسسة الاقتصادية .

٤ - أن تكون السندات لشركات أسهمها مقيدة في الجداول ببورصات الأوراق المالية المصرية فإذا كانت خاصة بشركة أجنبية ، فيتعين توافر الشروط الآتية :

( أ ) أن تكون مقيدة منذ سنتين على الأقل في جداول بورصات البلاد التي يسرى تشريعها على الشركة .

( ب ) ألا تقل قيمة كل منها الاسمية بالعملة الأجنبية عما يعادل جنيها واحدا على التقريب .

( ج ) أن تكون لحاملها مالم يكن للشركة في مصر مكتب لنقل الملكية .

كما يجوز قبول أسهم الشركات الأجنبية بذات الشروط السابقة .

٥ - أن يتم الاكتتاب في أسهم الشركة بالكامل وألا يقل المدفوع في حالة تقسيط قيمة الأسهم عن ربع تلك القيمة ، على أن تقيد في جدول الأسعار المؤقت لحين سداد القيمة كاملة .

كما يجوز قيد الشهادات المؤقتة التي تمنحها الشركات لحين قيامها بطبع الأسهم ، بالجداول المؤقت بشرط نشر حسابات مرضية عن سنتين ماليتين متتاليتين ويتعين على الشركة استبدال صكوك الأسهم بهذه الشهادات خلال سنة على الأكثر من تاريخ قيدها .

٦ - ألا يكون قد أضيف الى سعرها الاسمي عند الاصدار علاوة غير التي تترتب على نفقات الاصدار وذلك حتى تثبت اضافة تعادل تلك العلاوة الى الاحتياطي القانوني للشركة .

٧ - أن تتوافر الشروط الآتية في الأوراق الخاصة بالشركات الأجنبية :

( أ ) أن تكون مقيدة منذ سنتين على الأقل في جداول بورصات البلد الذي يسرى تشريعها على الشركة .

( ب ) ألا تقل قيمة كل منها الاسمية بالعملة

الأجنبية عما يعادل جنيها واحدا على التقريب .  
( ج ) أن تكون لحاملها مالم يكن للشركة في مصر مكتب لنقل الملكية .

مادة ٥٨ - استثناء من حكم البند ٣ من المادة السابقة يجوز للجنة قيد أوراق الشركات التي لم تطرح في اكتتاب عام في جدول الأسعار المؤقت إذا قدمت ميزانية مرضية عن سنة مالية كاملة .

ويعتبر هذا القيد تدبيرا مؤقتا ولا يعفى الشركات من طلب القيد في جدول الأسعار المنصوص عليه في المادة ٥٥ .

مادة ٥٩ - تقبل في الجداول السندات التي تصدرها الحكومة المصرية والهيئات العامة المصرية والأوراق التي تضمنها الحكومة سواء تناول الضمان رأس المال أو الفوائد أو الأرباح ويكون ذلك بقرار من وزير المالية والاقتصاد .

كما تقبل سندات الدول الأجنبية بقرار من وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ موافقة لجنة البورصة .

مادة ٦٠ - تفحص طلبات قيد الورقة المالية في البورصة لجنة فرعية خاصة وتعرضها على لجنة البورصة مشفوعة برأيها .

فإذا قررت لجنة البورصة قبول ورقة مالية قامت بادراجها في الجدول أو الجدول المؤقت بحسب الاحوال بعد أن تقوم الشركة صاحبة الشأن بأداء المبالغ المقررة باللائحة الداخلية كرسوم الاشتراك وغيرها .

وللجنة البورصة أن ترفض قيد أية ورقة مالية أو أن تقف الفصل في الطلب مؤقتا ويكون قرار اللجنة في الحالتين غير مسبب .

وللشركة صاحبة الشأن استئناف هذا القرار أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠١ ولا يترتب على قبول الطلب أو رفضه أية حقوق لصالح الشركة أو مساهمها قبل لجنة البورصة وأعضائها .

مادة ٦١ - يجب أن يبين في قرار قيد الورقة المالية في البورصة عدد الأوراق المقبولة وقيمتها



الاسمية وأرقامها ويجب أن يقدم عن كل اصدار جديد لورقة مقيدة طلب قيد جديد خلال شهر من اتمام الاجراءات الخاصة بالأصدار .

**مادة ٦٢ - يجب على الشركة التي قيست أوراقها في البورصة :**

١ - أن تتخذ التدابير الكفيلة بأداء فوائدها وأرباحها في المدينة الكائنة بها البورصة .

٢ (١) - أن ترسل الى لجنة البورصة في نهاية كل سنة مالية الوثائق الرسمية الخاصة بحالة الشركة كالميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقارير مجالس الادارة ومراقبي الحسابات ويتعين أن يتم ارسال هذه الوثائق قبل خمسة عشر يوما على الأقل من تاريخ دعوة المساهمين لحضور الجمعية العمومية للشركة ، ولا يعفى الشركة من هذا الالتزام قيامها بنشر هذه الوثائق بالجرائد .

٣ - أن ترسل الى لجنة البورصة جميع الوثائق الخاصة بالتعديلات التي أدخلت على عقد التأسيس أو نظام الشركة .

٤ - أن تخطر لجنة البورصة بالقرارات التي تتخذها مجالس الادارة بشأن تحديد قيمة الكوبون ، وتاريخ الدفع وذلك فور التصديق عليها .

٥ - أن تحيط لجنة البورصة بما تطلبه من البيانات والمعلومات المتعلقة بحالة الشركة بشرط ألا تتعارض هذه الطلبات مع مصالح الشركة نفسها .

**مادة ٦٣ - تشطب لجنة البورصة من جدول الاسعار بأغلبية ثلثي الاعضاء الذين تكون منهم اللجنة :**

١ - الأوراق المالية التي لم تعد مستوفية الشروط المقررة لقبولها .

٢ - أوراق الشركات التي أشهر إفلاسها أو التي حكم نهائيا بإبطالها وشطب اسم الشركة من الجدول يستتبع شطب سنداتنا وحصص التأسيس فيها وجميع الأوراق المالية المتعلقة بها على اختلاف أنواعها .

ولا يترتب على شطب أوراق الشركات أية حقوق لصالح الشركة أو مساهميها أو الغير قبل لجنة البورصة أو أعضائها .

**مادة ٦٤ (٢) - ترفع لجنة البورصة الى القضاء أمر كل شركة لا تنفذ التزاماتها المقررة بهذا القانون أو لا تؤدي المبالغ المطلوبة منها وفقا له .**  
وتفصل المحكمة في هذه المخالفات على وجه السرعة ولها أن تحكم على الشركة المخالفة وعلى المسئول عن ادارتها بتعويضات مالية لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، ويجوز للمحكمة مضاعفتها اذا لم تقم الشركة بإزالة المخالفة خلال الآجال التي تحددها لها المحكمة وذلك حتى تنفذ الشركة ما التزمت به .

**مادة ٦٥ - لا يجوز التعامل في البورصة في غير الأوراق المالية المقبولة في جدول الاسعار أو في الجدول المؤقت ، ولا يجوز تداول هذه الأوراق في غير المكان المخصص لها في البورصة أو في غير المواعيد المحددة لذلك .**

ولا يجوز التعامل بورقة مالية أعلنت لجنة البورصة الحجز عليها أو فقدتها من صاحبها وتعلق اللجنة اعلانا في البورصة عن الأوراق المحجوزة والمفقودة .

ومنع ذلك يجوز للجنة البورصة بناء على أمر أو حكم صادر من المحكمة أن تباع بالمزايدة العلنية في البورصة أوراقا مالية غير مقيدة في البورصة .  
**مادة ٦٦ - يوضع جدول الاسعار والجدول المؤقت ويعطيان يوميا بمعرفة لجنة فرعية ويبين كل جدول :**

١ - الاسعار المتوالية للعمليات التي عقدت أثناء الجلسة حسب البيانات المقدمة من السماسرة ذوي الشأن .

٢ - آخر اسعار اليوم فاذا لم تكن الاسعار نتيجة تعاقد بل مجرد طلب أو عرض فيجب أن تذكر أنها من مشتريين أو من بائعين .

٣ - الاسعار الاخيرة وتاريخها .

٤ - القيمة الاسمية للأوراق بالعملة التي صدرت بها .

٥ - جميع المعلومات التي ترى لجنة البورصة

(١) ممدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(٢) الفقرة الثانية من المادة ( ٦٤ ) ممدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .



أن من المفيد نشرها عن الأوراق المالية المدرجة في الجدول والشركات والبورصة بوجه عام .

**مادة ٦٧ -** يقفل الجدولان عند انتهاء الجلسة وكل اعتراض على السعر يجب أن يقدم خلال ربع ساعة من انتهاء الجلسة على الأكثر .

#### عقد العمليات

**مادة ٦٨ -** يسرى أمر يصدر للسمسار مدة الجلسة مالم ينص صراحة على غير ذلك .

ويجب على السمسار بعد تنفيذ الأمر اخطار العميل بالتنفيذ كتابة في اليوم نفسه مع بيان نوع الأوراق وعددها وسعرها .

وعلى العميل الذي لم يتسلم الاخطار في اليوم التالي لصدر الأمر اخطار السمسار بذلك .

وتعتبر العملية مقبولة نهائيا من جانب العميل مالم يرسل اعتراضا مكتوبا ومسببا بمجرد تسلمه الاخطار وعلى الأكثر قبل الميعاد المعين لتسلم الأوراق المتعاقد عليها أو تسليمها .

فان اعترض العميل وجب على السمسار أن يطلب تصفية العملية بواسطة لجنة البورصة في أول جلسة تالية ويخطر العميل بذلك .

**مادة ٦٩ -** يجب على السمسار التحقق من وجود الأوراق أو ثمنها لدى العميل صاحب الشأن قبل اجراء التعاقد ، وله أن يطلب من العميل أن يسلمه الأوراق أو الثمن قبل التعاقد ، وللجنة البورصة عند الاقتضاء أن تقرر الزام السمسار ذلك بالنسبة الى بعض الأوراق المالية أو كلها .

وعلى السمسار أن يعطى ايصالا عن كل ما يتسلمه من النقود أو الأوراق المالية .

**مادة ٧٠ -** يجب أن يقدم العميل البائع مع الأوراق المالية المبيعة فاتورة الشراء الصادرة من أحد السماسرة ، أو فاتورة شراء من أحد أعضاء البورصة المنضمين يذكر فيها أن العملية قد نفذت بواسطة أحد السماسرة .

ويجب على السمسار إعادة فاتورة الشراء الى العميل البائع بعد أخذ بيان بأهم أحكامها مع التأشير عليها بما يفيد بيع بعض أوراقها ونوعها

وعدها إذا كان أمر التنفيذ الصادر له مقصورا على جزء من الأوراق المبينة في الفاتورة .

وتحل محل فاتورة الشراء شهادات التخصيص التي تعطى عند الاكتتاب في الاسهم وكذلك الفواتير التي تحررها المؤسسات المصدرة عند بيع السندات ، أما الأوراق المالية المقيدة في الجدول والمستوردة من الخارج فلا يعتبر تسليمها صحيحا الا اذا تم بيعها بمعرفة أحد البنوك المرخص لها في استيراد تلك الأوراق وفي مزاولة عمليات النقد .

ويتعين على البنك الذي يتولى بيع الأوراق المالية المستوردة من الخارج أن يسلم السمسار الذي قام ببيع هذه الأوراق لحسابه صورة طبق الاصل من الترخيص الصادر له من الجهة الحكومية المختصة في استيراد تلك الأوراق .

**مادة ٧١ -** يكون التعامل بجميع الأوراق المقبولة وقيد أسعار العرض والطلب والعمليات المعقودة بالقروش المصرية .

كما يتم القيد والتعامل في الأوراق المالية المقومة بالنقد الأجنبي ببورصات الأوراق المالية المصرية طبقا للقوانين والقواعد التنظيمية الصادرة في هذا الشأن .

**مادة ٧٢ -** يكون التعامل في السندات بدون الكوبون خلال سبعة أيام من أيام العمل السابقة على تاريخ استحقاق الكوبون ، أما الأوراق الأخرى فلا يكون التعامل فيها بدون كوبون الا في اليوم ذاته المعين لأداء قيمة الكوبون .

**مادة ٧٣ -** العمليات التي تعقد على السندات ذات النصيب على جميع الأوراق المالية الأخرى الخاضعة للاستهلاك وبطريق السحب تعقد على تلك الأوراق « بعد السحب » اذا عقدت في الجلسات الثلاث السابقة على السحب .

وفي العمليات التي تعقد على الورق « قبل السحب » اذا لم يسلم السمسار البائع هذه الأوراق في المواعيد الرسمية في اليوم السابق على السحب على الأكثر يكون ملزما تسليم أوراق غير مستهلكة أو « حية » علاوة على التزامه أداء تعويض للسمسار المشتري في حالة التعاقد على سندات ذات نصيب أو على أوراق ينقص

تمنحها في البورصة عن القيمة التي تؤدي عنها عند الاستهلاك .

**مادة ٧٤ -** تحدد لجنة البورصة التصويضات المنوّه عنها في المادة السابقة ويحرر عنها كشف متفق عليه بين لجان بورصات الاوراق المالية في مصر ويعلق هذا الكشف في كل من تلك البورصات .

**مادة ٧٥ -** حق الاكتساب في الاسهم والسندات الجديدة التي تقدرها احدى الشركات التي لها اوراق مقيدة يكون من نصيب المشتري اذا عقدت العملية حتى اليوم السابق على الاصدار على الاكثر .

وكل عملية تعقد ابتداء من يوم الاصدار لاتخول الحق المشار اليه في الفقرة السابقة .

**مادة ٧٦ -** لا يجوز تداول أية ورقة مالية غير مشفوعة بكوبون واحد على الاقل الا بترخيص من لجنة البورصة ، وكل كوبون استحق ولم تؤد قيمته يجب أن يظل مرافقا للورقة المالية مالم تقرر اللجنة غير ذلك .

**مادة ٧٧ -** كل سمسار سلم ورقة مالية غير قانونية أو مستهلكة أو محجوزا عليها يكون ملزما تسليم ورقة أخرى في خلال ثلاثة أيام على الاكثر تبثدي من تاريخ المطالبة . وله أن يرجع بعد ذلك على الشخص الذي سلمه الورقة بقيمتها وما تكبده من نفقات بسببها ويكون لهذا الشخص الحق ذاته وهكذا على التوالي حتى البائع الاول الذي عرض الورقة في السوق لأول مرة .

وكذلك يعتبر السمسار البائع مسئولاً عن قيمة كوبونات الاسهم الاسمية المبعة في المدة الموقوف فيها التحويلات اذا كانت تلك الاوراق غير مشفوعة بكوبوناتها .

**مادة ٧٨ -** تسوى العمليات في المواعيد وبالطرق التي تبينها اللائحة الداخلية .

**مادة ٧٩ -** اذا لم يؤد السمسار لزميله الثمن عند تقديم الاوراق المالية ولم يسلم الاوراق المالية عند أداء الثمن في المواعيد المقررة - فللجنة البورصة بناء على طلب مكتوب من السمسار

الطرف الآخر اعادة بيع الاوراق المالية أو شرائها في اليوم ذاته بغير تعليق اعلان .

واذا لم يؤد السمسار الثمن أو يسلم الاوراق لعميله في المواعيد المقررة فللجنة البورصة بناء على طلب مكتوب من العميل اعادة بيع الاوراق المالية أو شراؤها وذلك بعد اخطار السمسار بكتاب موصى عليه .

واذا لم يؤد العميل الثمن أو يسلم لسمساره في المواعيد المقررة فللجنة البورصة بناء على طلب مكتوب من السمسار اعادة بيع الاوراق المالية أو شراؤها في اليوم الذي يلي ارسال كتاب موصى عليه من السمسار لعميله وبغير حاجة الى اجراء آخر .

**مادة ٨٠ -** تتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادتين السابقتين بالرغم من كل نزاع أو انكار وذلك مع حفظ حق الطرف صاحب الشأن في المطالبة بالفرق الناتج من التنفيذ اما لدى هيئة التحكيم المنصوص عليها في المادة ٩٠ أو أمام المحكمة المختصة .

**مادة ٨١ -** يكون التنفيذ على مسئولية الطالب وبغير أية مسئولية على اللجنة ويبقى الطرف الذي ثبت تقصيره عن فروق الثمن التي تنتج من هذا التنفيذ .

وفي حالة اعادة البيع يودع الطالب الاوراق المالية لدى لجنة البورصة .

وفي حالة اعادة الشراء يجب عليه أن يقدم الى اللجنة بناء على طلبها الضمانات التي تراها كفيلا بأداء الثمن .

ويبلغ الطرف صاحب الشأن نتيجة التصفية بكتاب موصى عليه الى الطرف الذي أجريت لحسابه

### مراقبة الحسابات

**مادة ٨٢ -** يجب على كل شخص يريد قيد اسمه مراقبا للحسابات في البورصة أن يقدم طلبا مصحوبا بجميع المستندات التي تثبت توافر الشروط المقررة للقبول فيه ، وتقدم الطلبات من أول أكتوبر الى آخر أبريل من كل سنة .



**مادة ٨٣ -** يشترط فيمن يقبل مراقباً للحسابات :

١ - أن يكون مصرياً .

٢ - أن يكون مقيداً في جدول المحاسبين والمراجعين المنصوص عليه في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ومرخصاً له في اعتماد ميزانيات شركات المساهمة .

٣ - ألا يكون شريكاً بأية صفة في بيت السمسرة أو موظفاً فيها أو وسيطاً .

**مادة ٨٤ -** على لجنة البورصة أن تأمر بمراجعة الحالة المالية لجميع بيوت السمسرة على الأقل مرة كل ستة أشهر .

وللجنة وللمندوب الحكومة وللمجلس التأديب عند الاقتضاء تكليف مراقبي الحسابات بمراجعة حسابات أى بيت من بيوت السمسرة فى أى وقت .

ويقوم بالمراجعة مراقبو الحسابات المقيدون فى البورصة ومع ذلك يجوز عند الضرورة أن يعهد بالمراجعة الى مراجع أو محاسب قانونى غير مقيد فى البورصة .

**مادة ٨٥ -** يجب على مراقب الحسابات القيام بفحص الحسابات المكلف بمراجعتها ويشمل هذا الفحص على الاخص مراجعة الخزائن والدفاتر ومركز العملاء الذين يتعاملون بالحساب الجارى وحالة السمسار المالية وتبين رأس المال الذى لديه وفقاً لحكم المادة ٢٦ .

ويجب على السمسار صاحب الشأن أن يضع تحت تصرف المراقب الدفاتر والمستندات وأن يقدم اليه الايضاحات التى تساعد على أداء مهمته .

**مادة ٨٦ -** اذا لم يمكن السمسار مراقب الحسابات من فحص الدفاتر والمستندات ومراجعة حساباته أو حاول اخفاء الحقيقة أو قرر أقوالاً غير صحيحة وقف أو شطب اسمه دون اخلال بأحكام المسئولية الجنائية والمدنية .

وعلى مراقب الحسابات ابلاغ لجنة البورصة

ومندوب الحكومة كل مخالفة تظهر له اثناء الفحص الذى كلفه .

**مادة ٨٧ -** على مراقب الحسابات أن يقدم تقريراً وافياً خلال ثمانية أيام من تاريخ تكليفه المراجعة مالم يعين له ميعاد أقصر .

**مادة ٨٨ -** تقدر لجنة البورصة اتعاب المراقب عن الفحص الذى قام به وتحمل اللجنة هذه الاتعاب .

**مادة ٨٩ -** تشكل لجنة فرعية للمراجعات من رئيس لجنة البورصة واثنتين من أعضائها لمراجعة تقارير المراقبين ، وتقدم ملاحظاتها عليها الى لجنة البورصة فى أقرب وقت .

### فض المنازعات

**مادة ٩٠ -** تشكل هيئة تحكيم للفصل فى جميع المنازعات التى تقع بين أعضاء البورصة والوسطاء والمندوبين الرئيسيين فيما بينهم أو بين أحدهم وبين عميل بشرط أن يتفق الطرفان على التحكيم .

وتكون قرارات الهيئة غير قابلة للاستئناف . وتشكل هيئة أخرى لفض المنازعات التى تنشأ فى المقصورة .

وتبين اللائحة الداخلية طريقة تشكيل هاتين الهيئتين والاجراءات التى تتبع لرفع النزاع والفصل فيه .

### التأديب

**مادة ٩١ -** تعين لجنة البورصة سنوياً عند تكوين هيئة مكتبها ثلاثة من أعضائها منهم رئيسها وعضو منضم وواحد من الاعضاء الثلاثة الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد ويشكل منهم مجلس التأديب . كما تعين عضوين احتياطيين من طائفتى العضوين الاصليين .

ويرأس مجلس التأديب رئيس لجنة البورصة أو من يقوم مقامه .

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً الا بحضور مندوب الحكومة ولا يكون له صوت معدود فى المداولات .



ويختص مجلس التأديب بالفصل فيما يقع من مخالفات لأحكام قوانين البورصة ولوائحها وكذلك جميع المسائل التي تمس حسن سير العمل والنظام في البورصة وذلك سواء من تلقاء نفسه أو بناء على شكوى ذوى الشأن أو اجابة لطلب لجنة البورصة أو مندوب الحكومة .

وتكون مداولات مجلس التأديب سرية .

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الاصوات وتعلن لذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

وتنظم اللائحة الداخلية الاجراءات الواجب اتباعها أمام مجلس التأديب .

مادة ٩٢ (١) - العقوبات التأديبية هي :

١ - الانذار .

٢ - الغرامة من عشرة جنيهات الى خمسمائة جنيه .

٣ - الوقف من يوم الى ثلاثة أشهر .

٤ - الشطب .

مادة ٩٣ - يعاقب على مخالفة قوانين البورصة بالانذار أو الغرامة أو الوقف أو بالعقوبتين الاخيرتين معا .

ويعاقب على مخالفة لوائح البورصة بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ما لم تنص تلك اللوائح على عقوبة اخف .

وعند عدم وجود نص خاص يقضى بالشطب لا يجوز الحكم به الا في حالة العودة الى مخالفة سبق الحكم فيها بالوقف أو بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه .

ويعاقب على كل تعامل بالمخالفة لأحكام المادة ٢٠ مكررا بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .

مادة ٩٤ - يعاقب بغرامة لا تجاوز مائة جنيه كل سمسار أو مندوب رئيسى أو وسيط سهل الاقتراض على أوراق مالية لموظفى ومستخدمى الحكومة والهيئات العامة والخاصة .

مادة ٩٥ - يعاقب بالغرامة والوقف أو بالشطب كل سمسار أو مندوب رئيسى أو وسيط عمل

على قيد سعر غير حقيقى أو عملية صورية أو حاول بطريق التدليس التأثير على أسعار السوق وذلك مع عدم الاخلال بالمسئولية الجنائية .

مادة ٩٦ - كل سمسار متوقف اذا لم يتم فوراً باخطار لجنة البورصة بشطب اسمه .

مادة ٩٧ - يعاقب باحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة ٩٢ كل عضو في البورصة أو وسيط أو مندوب رئيسى أخل بقواعد الشرف أو بأداب السلوك .

مادة ٩٨ (٢) - يعاقب بالوقف أو بالشطب أو باحدى هاتين العقوبتين مع الغرامة كل عضو في البورصة أو مندوب رئيسى أو وسيط أخفى حقيقة مركزه أو شرع في خداع لجنة البورصة أو مندوب الحكومة وذلك بتقديم مستندات غير كاملة أو بيانات غير صحيحة .

ويجوز لمجلس التأديب بالبورصة أن يقرر وقف التعامل مع كل عضو في البورصة أو وسيط أو مندوب رئيسى اذا اتهم في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو أن يكون مقبوضا عليه على ذمة التحقيق في احدى هذه الجرائم وذلك لمدة ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٠١ وللمادة التى تحددها .

مادة ٩٩ - كل عضو في البورصة أو مندوب رئيسى أو وسيط امتنع عن تنفيذ قرار أصدرته لجنة البورصة أو مجلس التأديب أو تهرب من التحقيق الذى يأمر المجلس باجرائه أو تعمد اخفاء الحقيقة أو تغييرها يحكم عليه بشطب اسمه .

مادة ١٠٠ - قرارات مجلس التأديب الصادرة بعقوبتى الانذار والغرامة غير قابلة للاستئناف وقراراته القابلة للاستئناف تكون واجبة النفاذ مؤقتا .

مادة ١٠١ - يجوز استئناف القرارات الصادرة بالوقف أو بالشطب أمام لجنة تشكل بقرار من وزير المالية والاقتصاد على الوجه الآتى :

١ - مستشار الدولة لادارة الفتوى والتشريع لوزارة المالية والاقتصاد رئيسا

(١) مدلة القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(٢) الفقرة الأخيرة من المادة ٩٣ مضافة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(٣) الفقرة الأخيرة من المادة ٩٨ مضافة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

٢ - سمسار من أعضاء لجنة البورصة

٣ - عضو منظم عضوين

ويشترط ألا يكون أحد العضوين قد اشترك في إصدار القرارات المستأنفة .

وإذا كان عدد أعضاء لجنة البورصة الذين لم يشتركوا في إصدار القرار المستأنف غير كاف لتشكيل لجنة الاستئناف فيختار الوزير من أعضاء الجمعية العامة الذين لا تقل مدة عضويتهم عن خمس سنوات من يكمل العضوين .

ويشترك مندوب الحكومة في اللجنة دون أن يكون له صوت محدود في المداولات .

ويرفع الاستئناف خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلان القرار المستأنف .

ولمندوب الحكومة حق الاستئناف إذا لم يقض بعقوبة الشطب أو الوقف رغم وجوب ذلك .

#### مندوب الحكومة

مادة ١٠٢ - تعين وزارة المالية والاقتصاد لدى كل بورصة مندوبا أو أكثر تكون مهمته مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح .

ويجب أن يحضر مندوب الحكومة اجتماعات الجمعية العامة وجلسات لجنة البورصة ومجلس التأديب وهيئة التحكيم واللجان الفرعية المختلفة والا كانت قراراتها باطلة .

وعند غيابه أو قيام مانع لديه تعين وزارة المالية والاقتصاد من ينوب عنه .

مادة ١٠٣ - لمندوب الحكومة عدا الاختصاصات المقررة في اللوائح حق الاعتراض على جميع قرارات الجمعية العامة ولجنة البورصة ولجانها الفرعية إذا صدرت مخالفة لقوانين البورصة أو لوائحها أو للصالح العام .

وكل إجراء يتخذ رغم اعتراض مندوب الحكومة يكون باطلا ولا يترتب عليه أى أثر .

#### احكام عامة

مادة ١٠٤ - يجب على السماسرة والمندوبين

الرئيسيين والوسطاء ومراقبي الحسابات وأعضاء لجنة البورصة ومندوبى الحكومة وكل من له شأن فى تنفيذ عمليات البورصة مراعاة سر المهنة وكتمان أسماء العملاء طبقا لما تقتضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا عوتبوا بالعقوبات المنصوص عليها فيها . وذلك علاوة على العقوبات التأديبية المنصوص عليها فى المادة ٩٢ . ولا يخل هذا بحق مراقبي الحسابات ومندوب الحكومة فى الاطلاع على دفاتر السماسرة وأوراقهم .

مادة ١٠٥ - تحسب المواعيد المنصوص عليها فى هذه اللائحة بالتقويم الميلادى .

مادة ١٠٦ - توضع لكل بورصة لائحة داخلية تصدر بقرار من وزير المالية والاقتصاد وتشمل بوجه خاص ما يأتى :

١ - الاحكام الخاصة بالمقصورة .

٢ - مواعيد العمل وتحديد الاسعار .

٣ - أيام العطلات الرسمية .

٤ - رسوم السمسرة بشرط ألا تتجاوز ٢٪ من قيمة الاوراق المالية المباعة والا تقل عن نصف قرش للورقة الواحد

٥ - استثمار الاموال الناتجة من الايرادات المختلفة .

٦ - رسوم القيد والاشتراكات بشرط ألا تتجاوز مبلغ ٢٠٠٠ جنيهه ( الفى جنيهه ) ورسوم الشهادات والاعلانات على ألا تتجاوز عشرة جنيهات .

٧ - انشاء صندوقين مشتركين للسماسرة والوسطاء .

٨ - احكام التوقف والوفاة .

٩ - غرفة المقاصة .

١٠ - تحديد الحصص الواجب اداؤها سنويا الى الحكومة للقيام بنفقات مكتب مندوبيها على الا تتجاوز خمسة آلاف جنيهه سنويا .

#### احكام مؤقتة

مادة ١٠٧ - استثناء من احكام البندين ٦١ و ٢١ من المادة ٢١ والبند ١ من المادتين ٤٣ و ٨٣ يجوز

للسماسرة والمندوبين الرئيسيين والوسطاء.  
المقيدين بالبورصة وقت العمل بهذه اللائحة  
الاستمرار في مزاولة أعمالهم .

مادة ١٠٨ - استثناء من أحكام الفقرة الأولى  
من المادة ٣٨ تعفى لمدة سنة واحدة من تاريخ  
العمل بهذه اللائحة بيوت السمسرة من النسبة  
المقررة للمصريين ومجموع مرتباتهم .

مادة ١٠٩ - تمنح مهلة مسنة للسماسرة  
لتنفيذ ما تقضى به المادة ٣٤ .

مادة ١١٠ - تستمر لجنة البورصة القائمة  
وقت العمل بهذه اللائحة في أداء عملها حتى  
تنتخب لجنة جديدة طبقاً لأحكام هذه اللائحة وذلك  
خلال الشهرين التاليين لتاريخ العمل بها .  
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٨  
بالترخيص لوزارة الخزانة باقتراض المتمتعين  
بجنسية الجمهورية العربية المتحدة الذين  
تنطبق عليهم شروط الاشتغال بمهنة السمسرة  
الواردة باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية

بالإقليم المصرى (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة  
العامة لبورصات الأوراق المالية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يؤذن لوزير الخزانة في أن يأخذ  
من الاموال الموضوعة تحت يد الحكومة مبلغ  
مائة ألف جنيهه لاقتراض المتمتعين بجنسية  
الجمهورية العربية المتحدة الذين تنطبق عليهم  
شروط الاشتغال بمهنة السمسرة في بورصات  
الأوراق المالية المنصوص عنها في اللائحة العامة  
لبورصات الأوراق المالية فيما عدا شرط  
النصاب المالى طبقاً للشروط والاضاع التى  
يصدر بها قرار من وزير الخزانة بعد الاتفاق  
مع وزير الاقتصاد .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة  
الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ جمادى الآخرة  
سنة ١٣٧٨ ( ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ )





**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**  
**بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦١**  
**بتعطيل بورصتي الأوراق المالية في القاهرة**  
**والاسكندرية (١)**

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،  
وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن  
البورصات ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

**قرر القانون الآتي :**

**مادة ١ -** تعطل بورصتا الأوراق المالية في  
القاهرة والاسكندرية لمدة شهرين من تاريخ  
العمل بهذا القانون .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنهاء  
هذا التعطيل قبل انقضاء المدة المذكورة .

**مادة ٢ -** يبطل بحكم القانون أى نقل للملكية  
الاسهم يتم خلال فترة التعطيل سواء كانت  
هذه الاسهم مقيدة بجدول الاسعار بالبورصة  
أو غير مقيدة ، وتصادر لصالح الحكومة الاسهم  
موضوع المخالفة .

**مادة ٣ -** ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة  
الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برياسة الجمهورية في ٦ صفر سنة  
١٣٨١ ( ١٩ يولييه سنة ١٩٦١ ) .

**قانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٦**

**بتصفية بورصة عقود القطن (٢)**

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد  
أصدرناه :

**مادة ١ -** تصفى بورصة عقود القطن  
بالاسكندرية ، وتتولى التصفية لجنة تشكل  
بقرار من وزير الاقتصاد ، ويؤول فائض  
التصفية الى الخزانة العامة .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القانون في الجريدة  
الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى  
وزير الاقتصاد اصدار القرارات اللازمة  
لتنفيذه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ  
كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة  
١٣٨٦ ( أول مايو سنة ١٩٦٦ ) .

**قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧**

**بتصفية بورصة البضاعة الحاضرة للاقطان**  
**وبذرة القطن**

**( بورصة مينا البصل ) (٣)**

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد  
أصدرناه :

**مادة ١ -** تصفى بورصة البضاعة الحاضرة  
للاقطان وبذرة القطن ( بورصة مينا البصل )  
وتتولى التصفية لجنة تشكل بقرار من وزير  
الاقتصاد والتجارة الخارجية ويؤول فائض  
التصفية الى الخزانة العامة .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القانون في الجريدة  
الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى  
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اصدار  
القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ  
كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الاولى  
سنة ١٣٨٧ ( ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧ ) .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٦١ في ١٩/٧/١٩٦١ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٩٨ في ٣/٥/١٩٦٦ .

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٧٧ في ٣١/٨/١٩٦٧ .

**قرار وزاري رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨**  
**باللائحة الداخلية لبورصات الاوراق المالية (١)**  
**وزير الاقتصاد والتجارة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

**قرر :**

- مادة ١ -** يعمل باللائحة الداخلية لبورصات الاوراق المالية المرافقة .
- مادة ٢ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية ،

**اللائحة الداخلية لبورصات الاوراق المالية**  
**المقصورة**

- مادة ١ -** المقصورة هي المكان الذي تعينه لجنة البورصات في دار البورصة لتنفيذ اوامر البيع والشراء .
- مادة ٢ -** يجب ان ينفذ في المقصورة كل امر يصدر الى سمسار والا اعتبرت العملية باطلة . ويكون تنفيذ الاوامر في مواعيد العمل المعينة في هذه اللائحة ويجب اعلان اسعار العرض والطلب بصوت عال .

وفي حالة تنفيذ اوامر عكسية صادرة الى نفس السمسار يتعين عليه ان يبين في مذكرته ان العملية خاصة باجراء تطبيق بين عملاء كما يبين بالضبط الوقت الذي تمت فيه العملية .

كل امر صادر الى السمسار يظل قائما طوال الجلسة ما لم يتفق على خلاف ذلك .

- مادة ٣ -** لا يجوز ان يدخل المقصورة الا السماسرة والمندوبون الرئيسيون المقيدة اسمائهم في جدول البورصة والوسطاء الذين لهم حق التعاقد .

ويجوز للجنة البورصة ان تخصص في المقصورة مكانا لكل بيت سمسرة وتابعيه . ويجوز لعمال التليفون المقيدة اسمائهم في

الجداول التي تضعها لجنة البورصة ان يدخلوا المقصورة بناء على طلب السماسرة الذين يتبعونهم لابلغهم ما يتلقونه من اوامر . وعليهم مفادرة المقصورة بمجرد اداء مهمتهم .

واللجنة البورصة ان تصرح للوسطاء الذين لهم حق التعاقد بدخول المقصورة لتبليغ اوامر عملائهم ومفادرتها عقب ذلك .

واللجنة ان تقرر لكل طائفة شارة مميزة يحظر على غير حاملها دخول المقصورة .

ويجوز للجنة البورصة ان تخصص مكانا في البورصة للاعضاء المنضمين وللأفراد ويجوز للأفراد دخول البورصة بعد اداء رسم الدخول المقرر ويحظر عليهم دخول المقصورة .

- مادة ٤ -** تشكل لجنة مراقبة المقصورة من ثلاثة على الاقل من السماسرة تختارهم لجنة البورصة لمدة سنة ويمهد اليها بالمحافظة على النظام وحسن سير العمل في المقصورة ومراقبة تطبيق القوانين واللوائح فيها .

وعلى من يكون حاضرا من اعضاء لجنة المراقبة بالمقصورة اخراج كل من دخلها دون ان يكون له الحق في ذلك او بقى فيها بدون مسوغ او اخل بالنظام او بحسن سير العمل .

واللجنة ان توقع غرامة لا تجاوز جنيها واحدا وذلك بقرار شفوي وغير مسبب .

وتصدر اللجنة قرارها على وجه السرعة من تلقاء نفسها او بناء على طلب صاحب الشأن .

ويكون القرار صحيحا ايا كان عدد اعضاء اللجنة الحاضرين في المقصورة .

وتدون القرارات التي تصدرها اللجنة في دفتر يعد لهذا الغرض . ولا يجوز الطعن في هذه القرارات بأي وجه من الوجوه .

واللجنة علاوة على ذلك ان تحيل المخالف الى لجنة البورصة او الى مجلس التأديب مباشرة .

ويجوز لرئيس اللجنة او لمن ينوب عنه عند الضرورة - الاستعانة برجال الامن لاجراج كل من دخل المقصورة دون ان يكون مرخصا له في ذلك .



## مواعيد العمل وأيام العطلة

مادة ٥ (١) - تفتح السوق للتعامل كل يوم من الساعة الحادية عشرة صباحا حتى الساعة الواحدة بعد الظهر وتغلق يوم الجمعة والاحد وأيام العطلة .

ويعلن عن افتتاح السوق بدقة جرس وعن اقفالها بدقتى جرس تتخللهما فترة خمس دقائق . ويجب عند دق الجرس الاخير للجلسة ان يقف كل تعامل وكل مفاوضة وكل فترة للاجابة في عملية جارية .

مادة ٦ (٢) - أيام العطلة الرسمية هي :

- عيد رأس السنة الهجرية .
- المولد النبوى الشريف .
- اليومان الاول والثانى من عيد الفطر المبارك .
- اليومان الاول والثانى من عيد الاضحى المبارك
- عيد الميلاد ( للشرقيين ) .
- احد الشعانين ( للشرقيين ) .
- عيد القيامة ( للشرقيين ) .
- شم النسيم .
- عيد الجلاء .
- عيد العمال ( اول مايو ) .
- عطلة البنوك ( اول يوليو ) .
- عيد الثورة .

وللجنة البورصة عدا ذلك - ان تقرر تعطيل العمل في الايام الاخرى التى ترى ضرورة اقفال السوق فيها لمناسبة عامة تعطل فيها مصالح الحكومة .

ويعلن عن تعطيل الأعمال باعلان في لوحة البورصة .

مادة ٧ - تكون الرسوم والاشتراكات كالاتى:

١ - رسوم واشتراكات سنوية تدفع مقدما :

( ١ ) الاشتراكات ورسوم الدخول .

رسوم الدخول	الاشتراكات	جنيه	جنيه
٣٠	١٢	سمسار يعمل بمفرده	
—	١٢	سمسرة مشتركون :	
—	٥	عن احد الشركاء	
٣٠	—	عن كل واحد من الشركاء الآخرين	
—	٥	عن الشركاء اجمالا	
١٢	٥	مندوب رئيسى	
١٢	٣	وسيط له حق التعاقد	
—	٢	وسيط ليس له حق التعاقد	
—	٣٠	عامل تليفون	
٨	—	عضو منضم	
		الافراد	

(ب) (٣) تكون رسوم قيد أسهم الشركات فى جدول الاسعار او الجدول المؤقت بواقع ٤ جنيهات عن كل عشرة آلاف جنيه او كسورها من رأس المال المدفوع بحد أدنى مقداره ثلاثون جنيها وحد أقصى مقداره ثلاثمائة جنيه .

وتكون رسوم قيد السندات بواقع ٢ جنيه عن كل عشرين ألف جنيه او كسورها بحد أدنى مقداره عشرون جنيها وحد أقصى مقداره مائتا جنيه .

وتعفى من ذلك السندات التى تصدرها الحكومة والهيئات العامة المصرية .

اما الاوراق التى لم تعين لها قيمة فتحصل الرسوم عنها على أساس قيمتها فى السوق كما هى محددة بسعر الاقفال فى آخر يوم من أيام العمل فى السنة السابقة .

ويسرى العمل بفئات الرسوم الجديدة لقيد

(١) معدلة بالقرار ١٠٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى ١٤/٢/١٩٥٩ الوقائع المصرية العدد ١٥ فى ١٩/٢/٥٩ .

(٢) معدلة بالقرار ٢٠٥ لسنة ٦٧ الصادر فى ١٥/٤/٦٧ الوقائع المصرية العدد ١٢٧ فى ١٨/٧/٦٧ .

(٣) معدلة بقرار وزير الاقتصاد ٣٤١ لسنة ٧٧ الوقائع المصرية - العدد ١١ فى ١٢/١/١٩٧٧ .

أسهم الشركات اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٨ .

٢ - رسوم ثابتة .

( أ ) رسم قيد السماسرة والاعضاء المنضمين ويؤدى قبل القيد - ٦٠ جنيها على أن يكون مفهوما أن هذا الرسم يدفع مرة واحدة في كل حالة قيد .

( ب ) رسم قيد أو انتقال من مكتب سمسرة الى آخر يؤديه المندوبون الرئيسيون والوسطاء ٥ جنيها .

( ج ) رسم الشهادة بسعر فى يوم معين أو شهادة استعلامات أو صورة مستندات أو رسم تحقق من جدول الاسعار - جنيه واحد .

( د ) رسم الاعلان فى اللوحة المخصصة للاعلان - ٥٠ قرشا .

مادة ٨ - تؤدى الاشتراكات والرسوم السنوية عن السنة بأكملها من أول يناير لغاية آخر ديسمبر مهما كان تاريخ التسجيل .  
أما بالنسبة الى أعضاء البورصة والمندوبين الرئيسيين والوسطاء الذين يقبلون خلال النصف الثانى من السنة فلا يلتزمون عن السنة الاولى الا اداء نصف الاشتراك والرسم السنويين .

فاذا لم يؤد الاشتراك أو الرسم لغاية ٣١ يناير على الأكثر فيطالب المتأخر بأدائه وذلك بكتاب موصى عليه . فاذا لم يؤده خلال ثمانية ايام من ارسال المطالبة استبعد اسمه مؤقتا من القائمة ويمنع عن العمل فى البورصة حتى يقوم بأداء رسم القيد والاشتراك المطلوبين منه ويبدى للجنة أسبابا مقبولة .

ويعتبر السماساز مسئولا بالتضامن مع جميع الاشخاص التابعين لمكتبه عن اداء اشتراكاتهم ورسوم دخولهم .

وللجنة اتخاذ اجراءات المطالبة القضائية والتنفيذ الجبرى قبل الشركة المتأخرة عن اداء الرسوم والاشتراكات المستحقة .

مادة ٩ - تكون ايرادات البورصة من

الرسوم المختلفة والاشتراكات والغرامات وغير ذلك مما نص عليه فى اللائحتين العامة والداخلية

ويؤدى من هذه الايرادات :

١ - اجرة الدار التى تشغلها البورصة .

٢ - مصروفات مكتب مندوب الحكومة لديها وقدرها ألف جنيه سنويا .

٣ - المصروفات اللازمة لادارة البورصة .

٤ - المصروفات اللازمة للاعمال الجديدة .

ويرحل فائض الايراد الى السنة التالية ، ولا يجوز التصرف فى شيء منه الا بموافقة وزير الاقتصاد والتجارة وتعين لجنة البورصة طريقة استثمار هذا الفائض .

وتضع لجنة البورصة ميزانية كل سنة والحساب الختامى عن السنة المنقضية وتقدمها الى اعضاء البورصة مصحوبين بتقرير مراقبى الحسابات عن مراجعتهم للحساب الختامى قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية بثمانية ايام على الاقل .

### المعمولة

مادة ١٠ - تستحق عمولة عن شراء الاوراق المالية او بيعها بالفئات الآتية :

( ١ ) سندات الحكومة المصرية والهيئات العامة المصرية - ٢ فى الالف من القيمة الاسمية .

( ب ) كل ما عدا ذلك من الاوراق المالية .

لغاية جنيه واحد من القيمة الفعلية للورقة ١٠ مليمات عن كل ورقة .

أكثر من جنيه واحد لغاية جنيهين من القيمة الفعلية للورقة - ١٥ مليما عن كل ورقة .

أكثر من جنيهين لغاية ٥ جنيها من القيمة الفعلية للورقة - ٣٠ مليما عن كل ورقة .

أكثر من ٥ جنيها لغاية ١٠ جنيها من القيمة الفعلية للورقة - ٤٠ مليما عن كل ورقة

أكثر من ١٠ جنيها لغاية ١٥ جنيها من القيمة الفعلية للورقة ٥٠ مليما عن كل ورقة .



**العمليات وجداول الاسعار**

**مادة ١٤ -** لا تقبل عند التعامل بالاوراق المالية فروق أقل من الفروق الآتية :

لغاية جنيهين ٥ مليمات  
أكثر من جنيهين لغاية ١٠ جنيهات ١٠ مليمات  
أكثر من ١٠ جنيهات ٢٠ مليمات  
سندات الحكومة والاوراق الأخرى  
من فئة ١٠٠ جنيه ٥ مليمات

**مادة ١٥ -** يجوز للسماسرة أن يشرعوا - قبل افتتاح الجلسة بعشر دقائق - في تسليم الموظف المكلف بوضع جدول الاسعار بطاقات تبين الطلبات أو العروض الخاصة بالاوراق المالية التي هم مكلفون بالتعاقد عليها والاسعار المحددة لها .

ويدون هذا الموظف على لوحة خاصة كل عرض أو طلب ورقة مالية معينة مع السعر المحدد لها ويمتنع عن تسليم البطاقات عندما يندق أول جرس لاقفال الجلسة .

وكل بطاقة عرض أو طلب قدمت في الجلسة يجوز الفأؤها قبل أن يندق آخر جرس للجلسة . ويكون الالفاء بتقديم بطاقة أخرى تلفيها ولا يجوز سحب البطاقة الملقاة .

**مادة ١٦ -** تعتبر الطلبات والعروض التي تظل الى آخر الجلسة دون تعاقد عليها اسعار اقفال اذا كان سعر الطلبات أعلى وسعر العروض أدنى من آخر سعر دون في الجدول على أن يذكر بجانب سعرها احدى كلمتي ( مشتر أو بائع ) حسب الاقتضاء .

ويكون للطلبات وللعروض المدونة على اللوحة بالطريقة القانونية حق الأولوية في العمليات المتعلقة بكمية متساوية من الاوراق والمرغوب في عقدها بسعر مساو أو بسعر أعلى من سعر العروض أو أدنى من سعر الطلبات .

وعلى السمسار الذي ينفذ أوامر عكسية أن يملأ بطاقة خاصة موضوعة لهذا الغرض ويعلق الطلب في اللوحة لمدة خمس عشرة دقيقة على الأقل مع الإشارة الى انها عملية « تطبيق » .

أكثر من ١٥ جنيهها لغاية ٢٥ جنيهها من القيمة الفعلية للورقة - ٦٠ مليما عن كل ورقة .

أكثر من ٢٥ جنيهها من القيمة الفعلية للورقة - ربع في المائة من القيمة الفعلية .

هذا على أن يكون الحد الأدنى للعمولة عن كل أمر ٢٠٠ مليم وتستحق العمولة على الشراء وعلى البيع على السواء .

**مادة ١١ -** تستحق ٦٥٪ من قيمة العمولة على صفقات الاعضاء المنضمين الا فيما يتعلق بعمليات اعادة البيع والشراء بالمزايدة .

وتستحق ربع قيمة العمولة على عمليات البيع والشراء التي يعقدها السمسار لحساب الوسطاء التابعين له ولا يجوز لهؤلاء بأي حال من الأحوال أن يكونوا طرفاً آخر في العمليات التي يعقدها السمسار أو التابعون له لحساب عملاء السمسار .

**مادة ١٢ -** فيما عدا الخفض المنصوص عليه في المادة السابقة ، لا يجوز خفض قيمة العمولة لمصلحة أي شخص من الأشخاص بأي حال ولا لأي سبب أو تحت أي شعار .

**السماسرة ومعاونوهم**

**مادة ١٣ -** لا يجوز أن يضم بيت السمسرة أكثر من عشرة معاونين منهم مندوبان رئيسيان وثمانية وسطاء . ويجب على كل سمسار يرغب في أن يلحق بمكتبه مندوبا رئيسيا أو وسيطا تابعا لسمسار آخر ، أن يقدم طلبا بذلك الى اللجنة مصحوبا بشهادة من السمسار التابع له المندوب أو الوسيط يبرئ فيها ذمة هذا الأخير من كل حساب بينهما .

واذا رفض السمسار اعطاء الشهادة ، عرض الامر على اللجنة لتصدر بعد سماع اقوال الطرفين - قرارا مسببا برفض الطلب أو بالموافقة عليه مع الاستغناء عن الشهادة وهذا مع عدم الاخلال بالمسئولية التأديبية وبالتسوية النهائية لما بين الطرفين من المعاملات .



**مادة ١٧ -** على كل سمسار أو مندوب رئيسي أو وسيط له حق التعاقد في البورصة أن يمسك دفترًا ذا خمسين ورقة منمرة يقيد فيه فورًا كل عملية يعقدها ويجب التأشير على العمليات من الطرفين .

ولا يجوز للسمسار أو للمندوب الرئيسي أو للوسيط الذي له حق التعاقد أن يمتنع عن التأشير على العملية أثناء جلسة البورصة التي تم التعاقد فيها والا كان مسئولًا عن الخطأ المحتمل وقوعه .

**مادة ١٨ -** تشكل لجنة البورصة من رئيسها أو من ينوب عنه واثنين من أعضائها ، لجنة جدول الاسعار ومهمتها :

١ - إلغاء كل عملية تعقد خلافًا للفقرة الثانية من المادة ١٦ وإعادة عقدها على العرض أو الطلب المدون في اللوحة حسب الحالة .

٢ - مراجعة الحركة اليومية للعمليات وتقلبات الاسعار المدونة .

٣ - رفض بطاقات العرض أو الطلب اذا رأت أن العروض أو الطلبات ترمى الى افساد الاسعار .

٤ - اتخاذ جميع الاجراءات لالغاء العمليات المشتبه فيها أو الشاذة ورفض قيدها في الجدول اذا عقدت تلك العمليات بفرق جسيم لا مبرر له بين السعر المتعاقد عليه والسعر الثابت .

٥ - انهاء كل منازعة في جدول الاسعار وخاصة في تدوين سعر لم يدرج أو تصحيح سعر مدون أو تعديل في ترتيب الاسعار المتوالية واذا رأت لجنة جدول الاسعار أن المنازعة مقبولة مبدئيًا تنشرها على لوحة التصحيحات عند اقفال الجلسة ، فاذا لم يقدم اعتراض مقبولٍ اعتبرت المنازعة مقبولة نهائيًا .

**مادة ١٩ -** تعقد لجنة جدول الاسعار بصفة هيئة لفض المنازعات لانهاء المنازعات والصعوبات التي تنشأ في المقصورة والتي تتطلب حلاً عاجلاً. ولهيئة فض المنازعات أن تطلب من

الطرفين المتنازعين تقديم الدفاتر والمستندات المتعلقة بالعملية المتنازع عليها . واذا كان النزاع منصبًا على نوع العملية أو العدد أو السعر أو نوع الاوراق فتأمر هيئة فض المنازعات بتصفية العملية حالًا ويتحمل الطرفان حسب مسئوليتهما الفروق الناشئة من هذه التصفية .

**مادة ٢٠ -** تصدر قرارات لجنة جدول الاسعار وهيئة فض المنازعات بعد سماع أقوال الطرفين وفي حضورهما وبدون أي اجراء آخر وهذه القرارات ملزمة للطرفين ويجب تنفيذها حالًا ولا يجوز الطعن فيها .

وفي حالة رفض الاذعان لهذه القرارات يرفع امر المتعنت الى لجنة البورصة لتحيله الى مجلس التأديب .

**مادة ٢١ -** يكون التعاقد على ٢٥ ورقة مالية مالم يتفق صراحة على عدد آخر .

ويجوز للجان البورصات المصرية - بالاتفاق فيما بينها - تحديد عدد أقل للعمليات على بعض الاوراق وذلك بقرار يصدر منها وينشر في البورصات .

ولا تدون الاسعار الرسمية الا عن العمليات التي تعقد على القدر المذكور ويجب أن تدون في اللوحة دون أن تعتبر أسعارًا رسمية - الاسعار الخاصة بعمليات تعقد على كميات تقل عن هذا القدر أو تزيد عليه دون أن تكون من أضعافه .

**مادة ٢٢ -** تحرر بطاقة لكل عملية تعقد ويوقعها الطرفان ويسلمها المشتري الى الموظف المختص بالمقصورة والا وقعت عليه غرامة ويوضح على البطاقة اسم المشتري والبائع وكمية الاوراق ونوعها وسعرها . ويجب على الموظف أن يدون حالًا السعر المذكور في جدول الاسعار ويؤشر بذلك في لوحة الاسعار الموجودة داخل المقصورة وذلك اذا كان السعر مغايرًا للسعر السابق تدوينه .

ولا يجوز أن تقيد أية بطاقة بعد دق الجرس الثاني للاقفال .

## مجلس التأديب

**مادة ٢٨ -** كل عضو في البورصة أو وسيط أو مندوب رئيسي يحال الى مجلس التأديب يدعى الى الحضور أمام المجلس بكتاب موصى عليه بعلم وصول ومشفوع ببيان التهم الموجهة اليه ويطلب منه جميع البيانات التي يراها المجلس ضرورية .

• وإذا لم يحضر صدر القرار غيابيا .  
• ويجوز للمجلس أن يستجمع جميع البيانات التي يراها ضرورية ويجوز له سماع الشهود ومراجعته دفاتر وحسابات عضو البورصة المحال الى المجلس ولذلك مستندات أعضاء البورصة التي ترى فيها فائدة في تحقيق الموضوع .

**مادة ٢٩ -** تدون القرارات التي يصدرها مجلس التأديب في دفتر يعد لهذا الغرض ويقعده الرئيس والسكرتير وتبلغ القرارات الى لجنة البورصة في أول اجتماع لها تال لتاريخ هذه القرارات وتعلن القرارات الى أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ويتولى رئيس لجنة البورصة تنفيذها .

• ويجوز للمجلس أن يأمر بإعلان القرارات التي يصدرها في دار البورصة .

## التوقف والوفاة

**مادة ٣٠ -** اذا توقف سمسار عن تنفيذ عملياته وجب عليه أن يبلغ ذلك في الحال الى رئيس البورصة بكتاب موصى عليه يبين فيه مركزه تفصيليا .

• ويجتمع على الفور الرئيس أو من ينوب عنه واثنان على الأقل من أعضاء لجنة البورصة بهيئة لجنة خاصة وتقوم هذه اللجنة بتبليغ أمر التوقف الى مندوب الحكومة أو بتكليف غرفة المقاصصة بتحري كشاف عن العمليات التي عقدها السمسار المتوقف مع زملائه التي لما يتم تسويتها ثم تتولى تصفية هذه العمليات بإعادة بيع أو شراء الاوراق التي عقدت عليها العمليات المذكورة فورا في المقصورة بطريق المزايدة . وما ينتج من الفروق بين الأسعار لمصلحة السمسار المتوقف بعد خصم الفروق التي تكون في غير مصلحته ، تودع لحسابه في عهدة لجنة البورصة وتؤدي للدائنين كل بنسبة ماله من الدين وبالترتيب المنصوص عليه في المادة ٢٥ من اللائحة العامة .

**مادة ٢٣ -** يجوز لكل سمسار أن يستعلم من الطرفين اللذين تعاقدوا على السعر الذي يقيد .

**مادة ٢٤ -** يكتب على لوحة خاصة في البورصة التاريخ المحدد لدفع كوبونات الاوراق المقيدة وتاريخ اصدار الاوراق الجديدة وطلبات تكملة رؤوس الاموال وغير ذلك .

**مادة ٢٥ -** يكون تسليم الاوراق المبعة في مكتب المشتري مقابل أداء الثمن بوساطة شيك على غرفة المقاصة وللبيع حق تسليم الاوراق خلال اليوم الاول في بورصة الاسكندرية واليوم الثاني في بورصة القاهرة من أيام العمل التالية لتاريخ العملية ، ويلتزم المشتري أداء الثمن عند التسليم وتعين لجنة البورصة الساعات التي يمكن فيها أداء الثمن وتنشر عنها في البورصة .

## هيئة التحكيم

**مادة ٢٦ -** تشكل هيئة التحكيم المنصوص عليها في المادة ٩٠ من اللائحة العامة من رئيس لجنة البورصة رئيسا ومن أربعة أعضاء تختارهم اللجنة كل سنة كما تختار من ينوب عنهم من بين أعضائها .

• ويرفع اليها الخلاف بطلب مكتوب يقدم الى الرئيس من صورتين يبين فيه موضوع الخلاف ويبلغ هذا الطلب الى المدعى عليه ليقرر كتابة ما اذا كان يقبل عرض النزاع على هيئة التحكيم .

• وفي حالة القبول يؤخذ علم بالاقرار ويعين الرئيس المكان واليوم والساعة التي يجب على الطرفين أن يحضر فيها أمام الهيئة ويطلب اليهما أن يقدموا جميع البيانات شفوية كانت أو مكتوبة وأن يودعا ما يريان ضرورة ايداعه من المستندات .

**مادة ٢٧ -** لهيئة التحكيم أن تأمر بكل ماتراه مفيدا من اجراءات التحقيق .

• ويصدر القرار بأغلبية الاصوات ويكون القرار مسبيا ويدون في دفتر معد لهذا الغرض ويبلغ القرار كتابة الى الطرفين صاحبي الشأن ويجوز لهما أن يطلبوا صورة من القرار وأسبابه .



**مادة ٣١ -** اذا تعذر على السمسار بسبب الاستقالة أو الشطب أن ينفذ العمليات لحساب عملائه وجب عليه أن يقدم الى لجنة البورصة بياناً تفصيلياً عن مركزه مع أسماء عملائه والمتعاقدين معه .

وتشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة لتصفية مركز السمسار ويخطر العملاء بأن عليهم - خلال ميعاد تعيينه لهم اللجنة - أن ينقلوا عملياتهم الى بيوت سمسرة أخرى يختارونها والا صفت اللجنة هذه العمليات .

فاذا رفض السمسار المستقيل أو المشطوب اسمه أن يقدم للجنة البورصة جميع العناصر اللازمة لبيان حالته الحقيقية ، باشرت اللجنة عملها على النحو المنصوص عليه في المادة التالية وكان السمسار مسئولاً عما يترتب على امتناعه من أضرار بعملائه أو بالمتعاقدين معه .

**مادة ٣٢ -** تجتمع اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٠ في حالة وفاة السمسار وتستولى على دفاتره وتجرد موجودات بيت السمسرة وتعين حالة السمسار المتوفى وتبلغ مصلحة الضرائب بالجرد والحالة .

وتطلب اللجنة من أصحاب الشأن جميعاً بإعلانات تعلق في البورصة وأن يقدموا اليها جميع المعلومات المفيدة .

وتكلف اللجنة برقيا العملاء الذين عرفت أسماؤهم أن ينقلوا خلال ميعاد تعيينه عملياتهم الى بيوت سمسرة أخرى يختارونها والا صفت اللجنة هذه العمليات .

**مادة ٣٣ -** يجوز للجنة البورصة في حالة موقف السمسار أن تقرر عند الاقتضاء مراقبة حالة السمسار الموقوف وتصفيه مركزه طبقاً لاحكام المادة ٣٠ .

**مادة ٣٤ (١) -** في جميع الاحوال المنصوص عليها في المواد من ٣٠ الى ٣٣ يجوز للجنة البورصة أن تتقدم الى المحكمة المختصة لتحصل منها على قرار بتوقيع الحجز على الدفاتر والمستندات الحسابية المتعلقة بأى سمسار توقف أو وقف أو توفى أو شطب اسمه أو استقال ووضعها تحت الحراسة .

وتقوم لجنة البورصة بتفصيل دفاتر السمسار الخاصة بتسجيل عمليات الاوراق المالية بمجرد قبول استقالته ، وعلى السمسار الذي أنهى نشاطه لأى سبب من الاسباب ايداع دفاتره لجنة البورصة فور الانتهاء من التصفية .

#### غرفة المقاصة

**مادة ٣٥ -** تجرى المقاصة بين السماسرة الدائنين والمدينين بعد أن يحدد مركزهم بتسوية العمليات بواسطة غرفة مقاصة . وللجنة البورصة أن تعهد بأعمال غرفة المقاصة الى نقابة السماسرة أو الى أحد المصارف وتقرر اللجنة القواعد التي يجب أن تسير عليها الغرفة ونماذج البونات والبطاقات « الفيشات » والايصالات والمطبوعات الأخرى التي تعتمد دون سواها لدى غرفة المقاصة . وتنشر هذه القواعد في داخل البورصة مع تبليغها الى جميع الاعضاء .

#### الصندوقان المشتركان للسماسرة والوسطاء

**مادة ٣٦ -** ينشأ صندوق مشترك للسماسرة وآخر للوسطاء المقيدة أسماؤهم في بورصات الاوراق المالية .

**مادة ٣٧ -** يجب على كل بيت سمسرة أن يؤدي في الاسبوع الاول من كل شهر الى الصندوق الخاص بالسماسرة ٥٪ من اجمالي السمسرة التي يحصل عليها والى الصندوق الخاص بالوسطاء ٥٪ من اجمالي السمسرة التي يحصل عليها ووسطاؤه .

وتخصص حصيلة صندوق السماسرة لصالح بيوت السمسرة المقيدة بالبورصة كما تخصص حصيلة صندوق الوسطاء لصالح مجموع الوسطاء المقيدين بها .

**مادة ٣٨ -** يدير الصندوق الخاص بالسماسرة مجلس ادارة مكون من ستة سماسرة والصندوق الخاص بالوسطاء مجلس ادارة مكون من ستة وسطاء ينتخبون بوساطة جمعية عامة لكل طائفة وتنعقد هذه الجمعية في شهر فبراير سنوياً .

ويجدد انتخاب اثنين من هؤلاء الاعضاء سنوياً .

وتجوز إعادة انتخاب الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم .



وينتخب كل مجلس فى أول اجتماع له من كل سنة هيئة مكتبية وتشكيل من رئيس وأمين للصندوق وعند غياب الرئيس يحل محله أكبر الأعضاء سناً .

وتصدر القرارات بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وفى حالة غياب عضو أو أكثر من أعضاء المجلس يعين المجلس من ينوب عنه مدة غيابه .  
وفى حالة استقالة أحد الأعضاء أو وفاته أو خلو العضوية يختار المجلس بدلا منه للمدة الباقية لسلفه .

**مادة ٣٩ -** يختار كل من مجلسى إدارة الصندوقين البنك الذى تودع لديه أمواله ويعين المبالغ التى يمكن تخصيصها للاستثمار ، ولا يجوز سحب أى مبلغ الا بشيكات موقعة من الرئيس وأمين الصندوق أو من يحل محلها .

**مادة ٤٠ -** يرأس جلسات مجلس إدارة كل من الصندوقين رئيسه أو من يحل محله ويتولى تنفيذ قراراته وتمثيله أمام القضاء وتوقيع العقود والمكاتبات .

**مادة ٤١ -** تعد فى ٣١ ديسمبر من كل سنة ميزانية الصندوقين على أن تتضمن الحصة الصافية التى تخصص لكل بيت من بيوت السمسرة فيه ولكل وسيط بعد خصم جميع المصروفات والالتزامات وتبلغ الى كل منها فوراً .

وتعين القيمة التى يجب على بيت السمسرة والوسيط المقبول حديثاً أداؤها الى الصندوق المشترك الخاص به على أساس ما يخص كل منهما عن المدة التى التحق فيها .

**مادة ٤٢ -** يجب على مجلس إدارة كل من الصندوقين أن يقوم بتوزيع ٩٠٪ من أمواله على

كل من بيوت السمسرة أو الوسطاء المشتركين فيه والمقيدة أسماؤهم فى البورصة بالتساوى مرة كل ثلاث سنوات وتجمد ال ١٠٪ المتبقية .

على أنه فى حالة تعطيل البورصة الى أجل غير مسمى يجب توزيع جميع أموال كل من الصندوقين بالتساوى على كل من بيوت السمسرة أو الوسطاء المشتركين فيه والمقيدين أسماؤهم بها .

واستثناء مما تقدم تعين حصة بيت السمسرة الجديد أو الوسيط الجديد بنسبة عدد السنوات التى اشترك فيها فى الصندوق الخاص به .

**مادة ٤٣ -** فى حالة الوفاة أو الاستقالة أو الشطب يحدد مجلس إدارة الصندوق خلال خمسة عشر يوما التالية قيمة صافى الحصة المستحقة للسمسار أو الوسيط المتوفى أو المستقيل أو المشطوب وذلك بعد خصم جميع المبالغ المطلوبة للصندوق .

ويجب فى حالة الوفاة اخطار مصلحة الضرائب بذلك .

### مندوب الحكومة

**مادة ٤٤ -** يجب على لجنة البورصة أن تؤدى الى خزانة وزارة الاقتصاد والتجارة فى شهر مارس من كل سنة مبلغ ألف جنيه مقابل مصروفات مكتب مندوب الحكومة .

### احصائيات

**مادة ٤٥ -** على كل بيت من بيوت السمسرة أن يرسل فى يوم السبت من كل أسبوع الى لجنة البورصة بيانا بالعمليات التى عقدها خلال الاسبوع السابق وذلك على أنموذج تضعه اللجنة .

### قرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٠

بتنفيذ احكام القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٨  
بالترخيص لوزارة الخزانة باقراض المتمتعين  
بجنسية الجمهورية العربية المتحدة الذين  
تنطبق عليهم شروط الاشتغال بمهنة السمسرة  
الواردة باللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية  
بالاقليم المصرى (١)

#### وزير الخزانة باقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣٠ لسنة  
١٩٥٨ بالترخيص لوزارة الخزانة باقراض  
المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة  
الذين تنطبق عليهم شروط الاشتغال بمهنة  
السمسرة الواردة باللائحة العامة لبورصات  
الاوراق المالية بالاقليم المصرى ،  
وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة  
العامة لبورصات الاوراق المالية ،  
وعلى موافقة وزير الاقتصاد ،

#### قرر :

**مادة ١ -** لكل من يرغب من المتمتعين بجنسية  
الجمهورية العربية المتحدة فى قيد اسمه سمسارا  
ببورصات الاوراق المالية بالاقليم المصرى وتوافر  
فيه سائر الشروط المنصوص عليها فى المادة ٢١  
من اللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية عدا  
شروط النصاب المالى الوارد فى البند ٦ من تلك  
المادة ، تقديم طلب لاقرضه مبلغا من المال بالتطبيق  
لاحكام القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٨ المشار  
اليه ، وذلك بالشروط والاوزاع الآتية :

١ - أن يقدم المستندات اللازمة الى لجنة  
البورصة للنظر فى قيد اسمه سمسارا بها وعليه  
فى حالة موافقة اللجنة من حيث المبدأ على قيد  
اسمه - فيما لو توافر فيه شرط النصاب المالى -  
أن يقدم طلب الاقتراض الى مندوب الحكومة  
بالبورصة ويكون الطلب مصحوبا بصورة معتمدة  
من قرار لجنة البورصة والمستندات طبقا لاحكام  
هذا القرار .

٢ - أن يقدم ما يثبت أن لديه رأس مال نقدى  
لا يقل عن ١٥٠٠ جنيه ( ألف وخمسمائة جنيه )  
بما فى ذلك مبلغ التأمين المنصوص عليه فى  
المادة ٢٥ من اللائحة العامة لبورصات الاوراق  
المالية ويعتبر فى حكم النقود الاوراق المالية من

الدرجة الاولى سهلة البيع المدرجة فى جدول  
الاسعار الرسمى فى البورصات .  
٣ - أن يقدم المقترض ضمانا لسداد القرض  
خطاب ضمان من أحد البنوك أو أوراقا مالية  
بمبلغ ١٠٠٠ ج ( ألف جنيه ) وقرارا بعدم  
مساسه لمبلغ التأمين المنصوص عليه فى البند ٢  
الا بعد سداد القرض .

٤ - أن يقدم تنازلا لصالح وزارة الخزانة عن  
نصف ما يستحق له من توزيعات فى الصندوق  
المشترك لحين سداد كامل القرض وعلى الصندوق  
أداء هذا النصيب لحساب وزارة الخزانة مباشرة  
وتخصم هذه المبالغ من أصل القرض وفوائده .

٥ - لا يجوز أن تزيد مصروفات تأسيس  
مكتب السمسرة على ٧٠٠ ج ( سبعمائة جنيه )  
والمصروفات الادارية على ١٨٠٠ ج ( ألف  
وثمانمائة جنيه ) سنويا الا بموافقة وزير الاقتصاد .

٦ - فى حالة تكوين شركة للقيام بأعمال  
السمسرة بالتطبيق لحكم المادة ٢٨ من اللائحة  
العامة لبورصات الاوراق المالية ، لا يجوز  
استخدام مبالغ القروض التى حصل عليها  
الشركاء فى غير أعمال السمسرة . ولا يجوز أن  
تقل أنصبة الشركاء فى رأس مال الشركة عن  
القروض الممنوحة لهم طبقا لاحكام هذا القرار ،  
وذلك مع مراعاة احكام البندين ٢ و ٣ من المادة  
٢٨ المشار اليها .

**مادة ٢ -** تعرض الطلبات على وكيل وزارة  
الاقتصاد لشئون البورصات لبدء الراى فيها  
وذلك بعد عرضها على لجنة تشكل بقرار من  
وزير الاقتصاد من مندوبى الحكومة لدى  
بورصتى الاوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية  
وأحد الاعضاء المعينين بلجنة بورصة القاهرة  
ومندوب عن وزارة الخزانة التنفيذية ومندوب  
عن البنك المركزى . ثم تعرض الطلبات على  
وزير الاقتصاد للنظر فيها توطئة لاحتياها  
الى وكيل وزارة الخزانة لاعتماد الصرف .

**مادة ٣ -** يؤدى القرض خلال عشر سنوات  
على الاكثر من تاريخ استحقاق القسط الاول ،  
ويكون أدائه بواقع ١٥٪ من اجمالى السمسرة فى  
كل شهر بعد استبعاد حصة الوسيط والصندوق  
المشارك للسمسرة . ويستحق القسط الاول



منها في أول الشهر الثاني لانقضاء سنة على تاريخ منح القرض .

وتحتسب فائدة بواقع ٢٪ سنويا على مالم يؤد من قيمة القرض اعتبارا . تاريخ استحقاق القسط الاول .

مادة ٤ - تؤدي الاقساط في المواعيد السابق تحديدها بشيكات تسحب لصالح وزارة الخزانة بشرط اعتماد هذه الشيكات من البنوك المسحوبة عليها .

وعلى السمسار أن يقوم باخطار مندوب الحكمه بالبورصة كتابة بسداد القسط المستحق في تاريخ السداد .

مادة ٥ - اذا لم يدفع المقرض قيمة القسط الشهري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استحقاقه فتستحق جميع الاقساط الباقية بدون اتخاذ أية اجراءات .

مادة ٦ - على مندوب الحكومة بالبورصة أن يقدم الى وزارة الخزانة كل ستة أشهر شهادة موقعة من مراقب الحسابات بالبورصة تثبت أن المبالغ الشهرية التي أداها كل من حصل على قرض من الحكومة تمثل ١٥٪ على الأقل من اجمالي السمسرة التي حصل عليها السمسار خلال تلك المدة وذلك مع مراعاة حكم المادة ٣ .

مادة ٧ - كل سمسار حصل على قرض ولم يزاو له عمله خلال ستة أشهر من تاريخ قيده اسمه بالبورصة - يلتزم برد قيمة القرض فورا - وكذلك يلتزم برد الباقي من القرض اذا وقف نشاطه ستة أشهر متتالية .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٣ ذى القعدة ١٣٧٩ ( ٨ مايو سنة ١٩٦٠ ) .

قرار رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٧

في شأن تنظيم تعامل سمسرة الاوراق المالية ببورصتي القاهرة والاسكندرية في الاوراق المالية بالعملة الاجنبية (١)

وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن التعامل في الاوراق المالية .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة والتوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية ،

وعلى نظام استثمار المال العربي والاجنبي . والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ واتوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم عمليات النقد الاجنبي ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٧ بتحديد الشروط والاضاع الخاصة بـ . . . . . التنمية بالدولار الامريكي ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية لبورصات الاوراق المالية ،

وعلى القرار رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ باصدار لائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي ،

وعلى القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم القيد والتعامل في الاوراق المالية المقومة بالنقد الاجنبي ،

### قررو :

مادة أولى - يعمل بالتنظيم التالي في شأن تعامل سمسرة الاوراق المالية ببورصتي القاهرة والاسكندرية في الاوراق المالية بالعملة الاجنبية :

١ - يفتح حساب حر « تشغيل اوراق مالية » لدى أحد البنوك التجارية المعتمدة باسم كل سمسار مقيم ببورصات الاوراق المالية ويقتصر استخدام هذا الحساب على عمليات بيع وشراء الاوراق المالية بالعملة الاجنبية لحساب العملاء .

٢ - لا يجوز للسمسار أداء قيمة الاوراق المالية المباعة بالنقد الاجنبي لحساب العملاء الا بمقتضى شيكات صادرة من السمسار خصما من حسابه المشار اليه .

٣ - يتعين أن تقدم للبنك المفتوح لديه الحساب صورة من فاتورة الشراء أو من فاتورة البيع حسب الاحوال أو ايصال استلامه القيمة من العميل بالوضع الذي يؤيد تماما حركة هذا الحساب .



٤ - يتعين على السمسار ايداع كافة ما يحصله من نقد أجنبي على ذمة شراء أوراق مالية قبل انتهاء أول يوم عمل في البنك تال مباشرة لهذا التحصيل .

٥ - يقدم كل سمسار في نهاية كل شهر كشفا تفصيليا بالعمليات التي تمت على الأوراق المالية بالنقد الأجنبي الى لجنة البورصة مؤيدا بكشف بحركة حسابه الحر وتقوم اللجنة المذكورة بمطابقة عمليات الشراء والبيع وحركة الحساب وتخطر البنك بنتيجة المطابقة ويكون للسمسار

في هذه الحالة الحق في الاحتفاظ به أو التصرف في عمولته بالنقد الأجنبي والتي تتمثل في الفرق بين قيمة أوامر البيع أو الشراء وقيمة البيع أو الشراء الفعلية .

**مادة ثمانية -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

تحريرا في ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٩٧  
( ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٧٧ )

**قرار رئيس الجمهورية**  
**بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧**  
**في شأن بعض البيوع التجارية (١)**

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١  
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ،

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن  
الغرف التجارية ،

وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن  
الدفاتر التجارية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

**قرر القانون الآتي :**

**الباب الاول**

**في البيع بالمزاد العلني للمنقولات المستعملة**

**الفصل الاول**

**في المزايدة**

**مادة ١ -** تسرى أحكام هذا الباب على البيع  
الاختياري بالمزايدة العلنية للمنقولات  
المستعملة .

ويقصد بالبيع بالمزاد العلني كل بيع يستطيع  
أى شخص حضوره حتى لو اقتصر المزاد على  
طائفة معينة من الأشخاص .

ويقصد بالمنقولات المستعملة جميع الاموال  
المنقولة التى تكون قد انتقلت حيازتها للمستهلك  
بأى سبب من أسباب كسب الملكية .

**مادة ٢ -** مع عدم الاخلال بأحكام قانون  
المرافعات أو القوانين المنظمة لبعض أنواع البيوع  
يحظر بيع المنقولات المشار اليها فى المادة السابقة  
بالمزايدة العلنية إلا بواسطة خبير مئمن ، وفى  
صالة خصصت لهذا الغرض أو فى المكان الموجودة  
به المنقولات أصلا أو المكان الذى يصدر به  
ترخيص من وزير التجارة أو من يندبه .

ويستثنى من هذا الحكم الاشياء المستعملة  
ذات القيمة الضئيلة التى لا تتجاوز قيمتها خمسين  
جنيها .

**مادة ٣ -** يجب على صاحب الصالة أو الخبير  
المئمن حسب الاحوال امساك سجل خاص باللغة  
العربية يتضمن مفردات المنقولات المعدة للبيع  
والتقدير الابتدائي لقيمتها وأسماء الأشخاص  
الذين يجرى البيع لصالحهم ، وعليه أن يضع  
على المعروضات بطاقات بأرقام قيدها فى  
السجل .

ويجب أن يؤشر فى السجل المذكور بنتيجة  
كل بيع .

**مادة ٤ -** يجب - إذا زاد التقدير الابتدائي  
للمنقولات المعروضة للبيع عن ألفى جنيه - النشر  
عن البيع فى جريدتين يوميتين ، احدهما باللغة  
العربية قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ  
المحدد للبيع مع تحديد يوم سابق لمعاينة هذه  
المنقولات .

**مادة ٥ -** يجب على من رسا عليه المزاد دفع  
نصف الثمن فى جلسة المزايدة ، والوفاء بالباقي  
خلال ثلاثة أيام من تاريخ البيع .

**مادة ٦ -** اذا انقضى الميعاد المحدد فى المادة  
السابقة ولم يقم المشتري المتخلف بالاداء ، يعاد  
البيع على مسئوليته طبقا للاوضاع المقررة فى  
هذا القانون خلال خمسة عشر يوما التالية للميعاد  
المذكور ، ولا تقبل المزايدة من المشتري المتخلف  
ويلزم المشتري المتخلف بما ينقص من  
الثمن ، ولا حق له فى الزيادة بل يستحقها طالب  
البيع .

**مادة ٧ -** يكون لصاحب الصالة أو الخبير  
المئمن بحسب الاحوال حق امتياز بالنسبة لما  
يستحقه من أجر أو عمولة على ثمن ما يقوم ببيعه  
ويكون هذا الامتياز تاليا فى المرتبة لحقوق الامتياز  
المنصوص عليها فى المواد من ١١٣٨ الى ١١٤٦ من  
القانون المدنى .

ويجوز بقرار من وزير التجارة تحديد الحد  
الاقصى للاجر أو العمولة المشار اليها فى الفقرة  
الاولى من هذه المادة .

**مادة ٨ (١) -** يفرض رسم قدره ٥٪ من ثمن ما يتم بيعه ، ويصدر قرار من وزير التجارة الداخلية بتحديد الشروط والأوضاع التي يتم بها تحصيل هذا الرسم .

## الفصل الثاني

### في مزاولة مهنة الخبراء المثمنين

**مادة ٩ -** لا تجوز مزاولة مهنة الخبراء المثمنين الا لمن كان اسمه مقيدا في السجل المعد لذلك بوزارة التجارة .

**مادة ١٠ -** يجب أن تتوافر فيمن يطلب قيد اسمه في السجل المنصوص عليه في المادة السابقة الشروط الآتية :

١ - أن يكون مصريا .

٢ - ألا تقل سنه عن ٢١ سنه ميلادية ، وألا يقوم به عارض من عوارض الاهلية .

٣ - أن يكون محمود السيرة .

٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بالادانة لجنسية أو لجنحة سرقة أو نصب أو تزوير أو شروع في ارتكاب احدى هذه الجرائم أو خيانة امانة أو مخالفة أحكام هذا القانون أو شهر افلاسه ما لم يرد اليه اعتباره .

٥ - ألا يكون قد فصل من وظيفة عامة أو صدر قرار بمحو اسمه من سجل احدى المهن التي ينظمها القانون ، اذا كان الفصل أو محو الاسم لأمور تمس الامانة أو الشرف .

٦ - أن يكون حاصلا على درجة أو دبلوم من احدى الجامعات المصرية أو على شهادة معادلة لها أو شهادة فنية يصدر باعتمادها قرار من وزير التجارة .

٧ - أن يكون قد قضى مدة تمرين مقدارها ثلاث سنوات على الاقل بمكتب أحد الخبراء المثمنين ، ويحسب من هذه المدة كل زمن قضاء الطالب في أعمال من شأنها أن تكسبه مثل هذه الخبرة ، ويصدر بتحديد هذه الأعمال قرار من

وزير التجارة بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية .

**مادة ١١ -** تنشأ في وزارة التجارة لجنة للنظر فيما يقدم اليها من طلبات القيد في سجل الخبراء المثمنين وتشكل هذه اللجنة من :

وكيل وزارة التجارة أو نائبه عند غيابه

أعضاء { مدير عام مصلحة التجارة الداخلية  
أو نائبه عند غيابه  
عضو من ادارة الفتوى والتشريع  
لوزارة التجارة  
مندوب عن الاتحاد العام للغرف  
التجارية المصرية

وتكون مداورات اللجنة صحيحة بحضور عضوين من أعضائها عدا رئيسها .

ويصدر القرار نهائيا بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

ويجب أن تكون قرارات اللجنة مسببة .

**مادة ١٢ -** يكون رسم القيد في السجل خمسة جنيهات تؤدى عند تقديم الطلب ، وتعطى شهادة القيد للطلب بدون رسم .

ويجب أن يكون طلب القيد مصحوبا بتأمين مالى قدره ٥٠٠ جنيه أو ما يعادل قيمته اسهما أو كتاب كفالة من أحد البنوك المعتمدة أو بوليصة تأمين تصدر لهذا الغرض .

ويجوز اعطاء صور أو مستخرجات من السجل لمن يطلبها بعد أداء رسم قدره جنيه واحد عن كل صورة أو مستخرج .

ولا يجوز استرداد الرسوم المؤداة بأى حال من الأحوال .

**مادة ١٣ -** يحظر على الخبير تثمين الاشياء المعروضة للبيع اذا كانت مملوكة له أو لزوج أو لاحد فروع أو اصوله أو أقاربه أو اصهاره لغاية الدرجة الرابعة أو لتابعيه أو شركائه ، كما يحظر



عليه هو ومن سلف ذكرهم شراء الاشياء المعروضة للبيع التي قام بتأمينها .

ويحظر على الحبير مزاولة التجارة سواء لحسابه أو لحساب غيره الا بترخيص من وزير التجارة أو من ينوبه ، ومع ذلك يجوز له استغلال صالة مزاد باسمه بالشروط الواردة في هذا القانون .

**مادة ١٤ -** يحاكم تأديبيا كل من زاول المهنة من الخبراء المثمنين على وجه يخالف أحكام هذا القانون .

**مادة ١٥ -** العقوبات التأديبية التي يحكم بها على الخبراء المثمنين هي :

• الانذار

الوقف عن مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على سنتين .

• محو الاسم من السجل

**مادة ١٦ -** ترفع الدعوى التأديبية أمام مجلس التأديب المختص بقرار من وزير التجارة يتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة الى الحبير والأدلة القائمة عليها .

**مادة ١٧ -** يعلن الحبير المحال الى المحاكمة التأديبية بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل التاريخ المحدد لانعقاد المجلس بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويجب أن يتضمن الاعلان تاريخ انعقاد المجلس ومكانه والمخالفات المنسوبة الى الحبير .

ويجوز له الحضور بنفسه أو بوكيل عنه وللمجلس التأديب أن يكلفه الحضور شخصيا متى رأى ذلك .

ويجرى المجلس أو من يندبه من أعضائه تحقيق المخالفات وسماع الشهود عند الاقتضاء .

**مادة ١٨ -** يشكل مجلس التأديب من :

وكيل وزارة التجارة أو نائبه عند غيابه  
رئيسا

نائب من ادارة الفتوى والتشريع  
لوزارة التجارة  
مندوب عن الاتحاد العام للغرف  
التجارية المصرية

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا اذا حضره جميع الأعضاء .

ويصدر المجلس قرارات نهائية بأغلبية الآراء مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها ويبلغ الحبير بهذه القرارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورهما بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

**مادة ١٩ -** اذا لم يحضر الحبير المحال الى المحاكمة أمام المجلس بعد اعلانه جاز الحكم في غيبته .

وللمحكوم عليه غيابيا المعارضة في قرار مجلس التأديب خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه به بتقرير يودع مكتب وزير التجارة .

**مادة ٢٠ -** يستبعد من السجل كل من فقد شرطاً من الشروط الواردة في المادة «١٠» ، ويصدر بالاستبعاد قرار من لجنة القيد المنصوص عليها في المادة «١١» بعد احالة الامر اليها من وزير التجارة ، ويجوز للجنة قبل اصدار قرارها الاستماع الى أقوال صاحب الشأن ، ويكون قرار اللجنة في هذا الشأن نهائيا .

**مادة ٢١ -** يجوز لمن صدر قرار تأديبي بمحو اسمه أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في المادة «١١» اعادة قيد اسمه بعد مضي خمس سنوات من تاريخ صدور القرار ، وتصدر اللجنة قرارا نهائيا في هذا الشأن خلال شهر على الاكثر من تاريخ تقديمه .

### الفصل الثالث

#### في استغلال صالات المزاد

**مادة ٢٢ -** يحظر استغلال صالات المزاد بغير ترخيص من وزارة التجارة .

**مادة ٢٣ -** يشترط في طالب الترخيص أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البنود

١ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة ١٠ وأن يكون متمتعاً بالاهلية القانونية .

ويسرى هذا الحكم على كل مدير للمنشأة أو وكيل مفوض أو مدير فرع لها .

**مادة ٢٤ -** إذا كان طلب الترخيص مقدماً من شركة فيشترط فيها أن تكون شركة مساهمة مصرية ، وأن تكون أسهمها جميعها اسمية مملوكة لمصريين دائماً ، وأن يكون أعضاء مجلس إدارتها ومديروها ووكلاؤها المفوضون ومديرو فروعها مصريين .

**مادة ٢٥ -** يجب أن يكون طلب الترخيص مصحوباً بتأمين مالى قدره ألف وخمسمائة جنيه أو ما يعادل قيمته اسهماً أو كتاب كفالة من أحد البنوك المعتمدة أو بوليصة تأمين تصدر لهذا الغرض .

ويخصم من هذا التأمين كل مبلغ يحكم به على المرخص له طبقاً لأحكام هذا القانون ، على أن يلزم تكملة كل نقص فى التأمين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ مطالبة وزارة التجارة له بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

ولا تجوز المطالبة برد التأمين الا بعد مضي ثلاثة أشهر من تصفية أعمال صالة المزاد .

**مادة ٢٦ -** يقدم طلب الترخيص لوزارة التجارة على الاستمارة المعدة لهذا الغرض ويجب أن تشتمل على البيانات التى تنص عليها اللائحة التنفيذية .

وتدون وزارة التجارة طلب الترخيص فى سجل خاص يعد لهذا الغرض وتعطى الطالب ترخيصاً مشتملاً على البيانات التى تنص عليها اللائحة التنفيذية .

**مادة ٢٧ -** يجب على مستغل صالة المزاد أن يخطر وزارة التجارة بكل تعديل يطرأ على بيانات الترخيص خلال شهر من حصوله .

وتسرى على التعديل الأحكام الواردة فى المادة التالية .

**مادة ٢٨ -** لا يقبل طلب الترخيص أو التعديل

الا اذا كان مستوفياً الشروط التى يتطلبها القانون واللوائح التى تصدر تنفيذاً له .

ولوزارة التجارة أن تتحقق من توافر هذه الشروط ، ولها أن تخطر الطالب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بتقديم المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة فى الطلب .

ولها قبل اعطاء الترخيص أو اقرار التعديل أن تندب من تراه من الموظفين الفنيين للاطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بالطلب .

واذا لم يقم الطالب باستيفاء ما طلب منه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اخطاره اعتبر نازلاً عن طلبه .

**مادة ٢٩ -** تنشأ بوزارة التجارة لجنة للنظر فيما يقدم اليها من شكاوى ضد المرخص له بسبب مباشرة أعماله ، ولها دون غيرها سلطة الفصل نهائياً على وجه الاستعجال فى كل نزاع لا تجاوز قيمته مائتين وخمسين جنيهاً فان زادت وجب إحالة النزاع الى المحكمة المختصة .

وتشكل هذه اللجنة من :

عضو من ادارة الفتوى والتشريع } رئيساً  
المختصة لا تقل درجته عن نائب

رئيس الغرفة التجارية التى تقع فى دائرتها الصالة المرخص باستغلالها  
أو نائبه عند غيابه  
شخص يختاره المرخص له من بين }  
قائمة يصدر بها قرار من وزير  
التجارة بعد الاتفاق مع الاتحاد العام  
للغرف التجارية المصرية

ويتم تنفيذ قرار اللجنة على الوجه الموضح بالمادة ٢٥ السالفة الذكر :

ويصدر وزير التجارة قراراً بالاجراءات التى تتبع فى الفصل فى الشكاوى والرسم الذى يفرض عليها بما لا يجاوز خمسة جنيهات .

**مادة ٣٠ -** يحظر على مستغل صالة البيع بالمزايدة العلنية والمستخدمين عنده أن يشتروا



شيئا مما يباع فيها ، أو أن يعرضوا للبيع أشياء مملوكة لهم أو لغير من أجرى المزاد لصالحهم .

وإذا أجرى صاحب الصالة المزايعة في المكان الموجودة به المنقولات أصلا ، فيحظر عليه أن يعرض في المكان ذاته أشياء غير مملوكة لمن أجرى المزاد لصالحه .

ويكون مستغل الصالة أو الحبير المثلن بحسب الاحوال مسؤولا مباشرة عن اداء الثمن لمن أجرى المزاد لصالحه .

مادة ٣١ - مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه يجب على مستغل صالة المزاد أن يمك دفتره خاصا يتبع في شأنه جميع الاحكام المقررة في القانون المذكور ، على أن يتضمن هذا الدفتر البيانات التي يصدر بها قرار من وزير التجارة .

مادة ٣٢ - لوزارة التجارة - بعد سماع أقوال صاحب الترخيص أن تلغى الترخيص بعد صدوره في احدى الحالات الآتية :

١ - فقد المستغل أحد الشروط اللازمة لمنح الترخيص أو مخالفته .

٢ - عدم تكملة التأمين المنصوص عليه في المادة ٢٥ في الميعاد .

٣ - ترك العمل نهائيا ، ويعتبر في حكم الترك عدم استغلال الصالة مدة سنة كاملة .

### الباب الثاني

في البيع بالمزاد العلني أو عن طريق التصفية في المحال التجارية

### الفصل الاول

في البيع بالمزاد العلني

مادة ٣٣ - يحظر على المحال التجارية بيع بضائعها بالمزايعة العلنية الا بسبب قيام حالة من الحالات الآتية :

( أ ) تصفية المحل التجارى نهائيا .

( ب ) ترك التجارة في صنف أو أكثر من بين الأصناف التي يتعامل المحل في تجارتها .

( ج ) اغلاق فرع من فروع المحل الرئيسي مالم يقع مركز المحل أو أحد فروعه الاخرى في دائرة المديرية أو المحافظة ذاتها .

( د ) نقل المحل الرئيسي من مديرية أو محافظة الى مديرية أو محافظة أخرى ، ويجب أن تتم التصفية في هذه الحالات خلال أربعة أشهر على الأكثر ، وتحظر مزاولة النشاط الذي انتهى بالتصفية قبل مرور سنة على الأقل من تاريخ انتهاء المزايعة .

( هـ ) حالة التصفية الموسمية على أن تتم خلال أسبوعين على الأكثر ، ولا يجوز اجراء هذه التصفية الا مرتين في السنة ، ويجب أن تكون الاولى خلال شهر فبراير ، وأن تكون الثانية خلال شهر أغسطس ، ويجوز بقرار من وزير التجارة تعديل هذه المواعيد .

### الفصل الثاني

في البيع عن طريق التصفية

مادة ٣٤ - يحظر على المحال التجارية أن تعلن عن بيع بضائعها عن طريق التصفية «أو كازيون» الا في الحالات وبالشروط الواردة في المادة السابقة .

مادة ٣٥ - يجب على المحال المشار اليها في المادة السابقة أن تعلن كذلك عن ثمن البضائع المعروضة للبيع بالتصفية مشفوعا ببيان الثمن الفعلي الذي كانت معروضة به للبيع خلال الشهر السابق للتصفية .

### الباب الثالث

في البيع بالتقسيط

مادة ٣٦ (١) - يجب على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط للعروض وغيرها من المنقولات المادية ألا يقل رأس ماله عن ثلاثة آلاف جنيه ، وأن يشهد في كل وقت أن رأس ماله العامل لا يقل عن هذا المبلغ .

مادة ٣٧ - يجب على البائع بالتقسيط - عند



التسليم - أن يستوفى نقداً من المشتري ٢٠٪ على الأقل من ثمن السلعة المباعة بالتقسيط ، كما يجب ألا يقل القسط عن جنيه شهرياً .

ولا يجوز أن تزيد مدة تقسيط المتبقى من ثمن البيع على سنتين من تاريخ عقد البيع .

مادة ٣٨ - لوزير التجارة بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد إصدار قرار بتعديل مدة وشروط التقسيط الواردة بالمادة السابقة أو استثناء بعض الأشياء المباعة من حكم المادة المذكورة .

مادة ٣٩ - يجب أن يكون عقد البيع محرراً من نسختين أصليتين ، وأن توضح فيه البيانات الآتية .

١ - الاسم التجارى للبائع وعنوان متجره ورقم قيده بالسجل التجارى .  
٢ - اسم المشتري ولقبه وجنسيته ومهنته ومحل اقامته .

٣ - المواصفات التى تعين ذاتية السلعة المباعة .

٤ - مقدار الثمن ، وما أدى منه نقداً والمؤجل .

٥ - مدة التقسيط ، ومقدار كل قسط ، وميعاده .

٦ - شروط الوفاء بالثمن .

٧ - أى بيان آخر يصدر به قرار من وزير التجارة .

ويجب أن يسلم البائع احدى نسختي العقد للمشتري ، وأن يحتفظ بالنسخة الثانية خلال المدة المنصوص عليها فى المادة ٧ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

مادة ٤٠ - تؤدى الاقساط فى محل اقامة البائع المبين فى عقد البيع مالم يتفق على غير ذلك، على أنه فى حالة القيام بتحصيل الاقساط فى محل اقامة المشتري لا يجوز للبائع اقتضاء أية مصروفات اضافية وتعتبر المخالصة عن أى قسط مخالصة عن الاقساط السابقة عليه .

مادة ٤١ - يجب على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط للعروض وغيرها من المنقولات المادية :

١ - أن يمسك سجلاً خاصاً لقيد هذه العمليات وفقاً للنموذج الذى تقرره وزارة التجارة ، ويجب ترقيم صفحات هذا السجل ويؤشر عليه من وزارة التجارة أو من المكاتب التابعة لها وذلك بغير مصروفات .

٢ - أن يمسك حساباً منظماً بالايرادات والمصروفات التى تتعلق بهذه العمليات وتجب مراجعة هذا الحساب سنوياً بمعرفة مراجع مقيد فى السجل العام للمتحاسبين والمراجعين وفقاً للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

مادة ٤٢ - يحظر على المشتري - بدون اذن سابق من البائع - أن يتصرف بأى نوع من أنواع التصرفات فى السلعة موضوع التقسيط قبل الوفاء بتمنيتها .

#### الباب الرابع

#### احكام عامة ووقتيّة

#### الفصل الاول

#### فى الجزاءات

مادة ٤٣ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانوننا ، يعاقب على مخالفة المادة التاسعة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وفى جميع الاحوال يأمر القاضى باغلاق المكتب ونزع اللوحات واللافتات التى يكون قد استعملها المخالف ونشر الحكم ثلاث مرات فى احدى الصحف اليومية وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٤٤ - كل مخالفة لاحكام المواد ٣ و ٢٢ و ٢٧ و ٣٠ و ٣١ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين مع الامر باغلاق صالة المزاد ونشر الحكم فى صحيفتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه .

**مادة ٤٥ -** مع عدم الإخلال بعقوبة أشد ينص عليها قانونا ، يعاقب كل مخالف لأحكام المواد من (٣٣) الى (٣٧) ومن (٣٩) الى (٤٢) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

## الفصل الثانى

### فى الأحكام الوقتية

**مادة ٤٦ -** يعفى الخبراء المشمنون الحاليون من شروط الجنسية المصرية والمؤهل الدراسى والتمرين المنصوص عليها فى البنود ١ و ٦ و ٧ من المادة (١٠) بشرط أن يكونوا قائمين بمزاولة المهنة فعلا وبصفة مستمرة مدة ثلاث سنوات سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، وأن يتقدموا بطلب قيدهم فى السجل خلال ثلاثة أشهر من هذا التاريخ .

**مادة ٤٧ -** على مستغلى صالات المزاد الموجودة عند العمل بهذا القانون أن يتقدموا بطلبات الترخيص وفقا لأحكامه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به ، ويكون لطالب الترخيص عندئذ أن يستمر فى استغلال الصالة حتى يبت فى الطلب المقدم منه .

وتسرى على هذه الطلبات الأحكام الواردة فى القانون .

ولمن رفض طلبه حق تصفية جميع العمليات التى تعاقد عليها وذلك خلال فترة لا تتجاوز سنة من تاريخ إخطاره بالرفض بكتاب مسمى عليه ، ولا يجوز له خلال هذه الفترة قبول عمليات جديدة .

ويعفى مستغلو صالات المزاد الحالية من شرط

الجنسية المصرية المشار اليه فى المادة ٢٣ بشرط أن يكونوا قائمين باستغلال الصالة فعلا وبصفة مستمرة مدة ثلاث سنوات سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

## الفصل الثالث

### أحكام تنظيمية

**مادة ٤٨ -** يصدر وزير التجارة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وعلى الأخص تحديد الرسوم الخاصة بالطلبات المشار إليها فى الفصل الثالث من الباب الأول ، ويجب ألا تزيد هذه الرسوم على ما يأتى :

مليم جنيه

- ٤ عن طلب الترخيص .
- ٢ عن طلب تعديل الترخيص .
- ٢ عن كل مستخرج أو شهادة أو بيان من السجلات .

ولا تحصل رسوم على طلبات إلغاء الترخيص .

وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التى تطلبها المصالح الحكومية والمؤسسات العامة لأغراض داخلية فى اختصاصها .

ولا يجوز بأى حال استرداد الرسوم المؤداة .

**مادة ٤٩ -** ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

ويصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٧٦ ( ٢٨ إبريل سنة ١٩٥٧ ) .

## قرار وزارى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٧

باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض  
البيوع التجارية (١)

## وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة  
١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية ،  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

## قرر :

مادة ١ - تنشأ مراقبة تسمى مراقبة البيع  
بالتقسيط والمزاد ، وتلحق بمصلحة التجارة  
الداخلية بوزارة التجارة .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص فى استغلال  
صالة مزاد أو طلب تعديل بيانات الترخيص أو  
الفائه الى المراقبة المذكورة على الاستمارة المعدة  
لهذا الغرض ، ويحرر الطلب من نسختين موقع  
عليهما من الطالب ، وترفق به المستندات  
المؤيدة له ، وكذا الايصالات والأوراق الدالة على  
التأمين المالى وعلى أداء الرسم المستحق على الطلب .

مادة ٣ - يجب أن يشتمل طلب الترخيص على  
البيانات الآتية :

أولا - فيما يتعلق بالفرد :

- ١ - الاسم واللقب .
- ٢ - تاريخ ومحل الميلاد والجنسية .
- ٣ - الاسم التجارى .
- ٤ - عنوان صالة المزاد .
- ٥ - عناوين الفروع .

٦ - أسماء وألقاب الوكلاء المفوضين ومديرى  
المنشأة ومديرى الفروع وتاريخ ومحل ميلاد كل  
منهم وجنسيته .

ثانيا - فيما يتعلق بالشركات :

- ١ - الاسم التجارى .
- ٢ - نوع الشركة .

٣ - رأس مال الشركة والمبالغ المؤداة منه .

٤ - عنوان صالة المزاد .

٥ - عناوين الفروع .

٦ - أسماء وألقاب أعضاء مجلس ادارة الشركة  
ومديرىها ووكلائها المفوضين ومديرى الفروع  
وصفة كل منهم وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته .

مادة ٤ - يخصص لكل تاجر أو شركة ملف  
يحفظ فيه طلب الترخيص ومشتملاته وكذلك  
الطلبات المقدمة من صاحب الشأن بتعديل  
بيانات الترخيص أو الفائه .

مادة ٥ - فى حالة رفض الطلب تقوم المراقبة  
بإبلاغ الطالب أسباب الرفض مع بيان الوقائع  
المتعلقة به وذلك بكتاب موصى عليه بعلم وصول .

مادة ٦ - تقيد الطلبات المقبولة فى السجل  
المعد لهذا الغرض ، ويفرد لكل تاجر أو شركة  
صفحة خاصة فى السجل المذكور ، ويكون القيد  
بأرقام متتابعة بحسب تاريخ قبول الطلب .

وعند تعديل البيانات تشطب البيانات التى  
تناولها التعديل بالمداد الاحمر وتدون البيانات  
الجديدة فى الحانة نفسها ويشعار فى هامش  
الصفحة الى تاريخ التعديل والمستندات  
المؤيدة له .

ويكون الغاء القيد بوضع خطين متقاطعين  
بالمداد الأحمر على بيانات الصفحة الخاصة به  
ويشار فى هامشها الى تاريخ الالغاء وسببه .

مادة ٧ - بعد انتهاء اجراءات الترخيص ترد  
للتطالب احدى نسختى الطلب مؤشرا عليها برقم  
الترخيص . وتتبع هذه الاجراءات كذلك بالنسبة  
لطلب تعديل بيانات الترخيص أو الفائه .

مادة ٨ - تمسك المراقبة فهارس بالأسماء  
التجارية للتجار والشركات المرخص لها باستغلال  
صالة مزاد .

مادة ٩ - على كل تاجر أو شركة أن يذكر فى  
جميع المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بأعماله بيان  
رقم الترخيص الممنوح له .



**مادة ١٠ -** يكون رسم طلب الترخيص وطلب تعديل بيانات الترخيص ورسم المستخرجات من سجل التراخيص والشهادات وفقا لما يأتى :

جنيه

- ٤ عن طلب الترخيص .
- ٢ عن طلب تعديل الترخيص .
- ٢ عن كل مستخرج أو شهادة أو بيان من السجلات .

ولا تحصل رسوم على طلبات الغاء الترخيص .  
وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التى تطلبها المصالح الحكومية والمؤسسات العامة لأغراض داخلية فى اختصاصها .  
ولا يجوز باى حال استرداد الرسوم المؤداة .  
**مادة ١١ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.  
تحريرا فى ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٦ ( ٣ )  
يونية سنة ١٩٥٧ ) .

### قرار وزارى رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٧

بشأن الرسم المنصوص عليه فى المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية (١)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

#### قرر :

مادة ١ (٢) - يكون صاحب صالة المزاد أو الحبير المثلن حسب الاحوال مسئولاً عن تحصيل الرسم المنصوص فى المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ من المشتري الراسى عليه المزاد وتوريده خلال مهلة لا تجاوز أربعة أيام من تاريخ البيع .

ويكون التوريد لحزاة ادارة مراقبة المعاملات التجارية بالنسبة للمزادات التى تتم بمحافظتى القاهرة والجيزة ، ولحزائى مكاتب السجل التجارى المختصة بالنسبة للمزادات التى تتم بباقى المحافظات .

ويرسل صاحب صالة المزاد أو الحبير المثلن خلال ثلاثة أيام من التوريد اخطاراً بالبريد الموصى عليه مصحوباً بعلم وصول للادارة المذكورة مشتملاً على الآتى :

- ١ - المكان الذى أجرى فيه المزاد .
- ٢ - تاريخ المزاد وثلن ما تم بيعه واسم وعنوان المشتري .
- ٣ - قيمة الرسم المستحق وتاريخ تحصيله والحزاة التى تم التوريد لدها ورقم وتاريخ قسيمة التوريد .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

تحريراً فى ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٦ ( ٣ يونية سنة ١٩٥٧ ) .

### قرار وزارى رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧

ببيانات الدفتر المشار اليه فى المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية (٣)

#### وزير التجارة

بعد الاطلاع على المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

#### قرر :

مادة ١ - تكون بيانات الدفتر المشار اليه فى المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ كآلاتى :

- ١ - تاريخ ووقت المزاد ومكانه .
  - ٢ - اسم الجريدتين اللتين حصل فيهما النشر طبقاً للمادة ٤ من القانون وتاريخه .
  - ٣ - التاريخ المحدد لمعاينة المنقولات .
  - ٤ - اسم الحبير المثلن ورقم قيده فى السجل المنصوص عليه فى المادة ٩ من القانون .
  - ٥ - بيان المنقولات ورقم قيدها فى السجل المشار اليه فى المادة ٣ من القانون .
  - ٦ - اسم من رسا عليه المزاد وعنوانه .
  - ٧ - رقم فاتورة الشراء .
  - ٨ - ثمن البيع ومقدار المدفوع فى جلسة المزادة وتاريخ الوفاء بالباقي .
  - ٩ - مقدار العمولة المستحقة للحبير المثلن .
  - ١٠ - مقدار الرسم المستحق طبقاً للمادة ٨ من القانون والحزاة التى تم التوريد لدها ورقم وتاريخ قسيمة التوريد .
- ويجب أن تكون صفحات هذا الدفتر من أصل

(١) الوقائع المصرية - العدد ٤٤ مكرر ( ١ ) فى ١٩٥٧/٦/٤ .

(٢) معدلة بالقرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٨ الوقائع المصرية العدد ٢٥٠ تابع فى ١٩٦٨/١٠/٣١ .

(٣) الوقائع المصرية - العدد ٤٤ مكرر ( ١ ) فى ١٩٥٧/٦/٤ .

### قرار رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٨

في شأن اعتبار أعمال السندكيين والحراس القضائيين والمصفيين مناظرة لأعمال الخبرة والتثمين في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية (٣) وزير الاقتصاد - اقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ، وعلى قرار لجنة قيد الخبراء المثمنين بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٨ ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

#### قرر :

مادة ١ - تحسب ضمن مدة التمرين المنصوص عليها في الفقرة ٧ من المادة ١٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه المدد التي يقضيها طالب القيد في سجل الخبراء المثمنين في مزاولة عمليات البيع بالمزاد العلني بوصفه سندكيا أو حارسا قضائيا أو مصفيا .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،

تحريرا في ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٨ ( ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ) .

### قرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩

بالاجراءات التي تتبع في الفصل في الشكاوى التي تقدم ضد المرخص لهم في استغلال صالات المزاد (٤)

وزير الاقتصاد بالاقليم المصرى

بعد الاطلاع على المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وصورتين كما يجب ترقيمها وختمها بخاتم مراقبة البيع بالتقسيط والمزاد أو بخاتم المكاتب التابعة لمصلحة الرقابة التجارية ، وعلى الموظف المختص في المراقبة أو المكتب على حسب الاحوال التأشير على الصفحة الاخيرة من الدفتر بما يفيد ترقيم صفحاته وختمها وذلك بغير مصروفات (١)

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،  
تحريرا في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٦ ( ٣ يونيه سنة ١٩٥٧ ) .

### قرار وزارى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٧

بالحد الاقصى للعمولة المشار اليها في المادة ٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية (٢)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على المادة ٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

#### قرر :

مادة ١ - يكون الحد الاقصى لعمولة الخبير المثمن المشار اليها في المادة ٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ كالاتى :

اذا تم البيع فى صالة المزاد :  
١٠٪ من ثمن البيع يدفعها البائع ( تشمل  
أجرة الصالة وتكاليف الدعاية ) .

٥٪ من ثمن البيع يدفعها المشتري .  
اذا تم البيع فى المكان الموجودة به المنقولات أو المكان الذى يصدر به ترخيص وفقا للمادة ٢ من القانون .

٥٪ من ثمن البيع يدفعها البائع .  
٥٪ من ثمن البيع يدفعها المشتري .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،  
تحريرا في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٦ ( ٣ يونيه سنة ١٩٥٧ ) .

(١) مضافة بالقرار رقم ٧٣٢ لسنة ٥٩ - الوقائع المصرية - العدد ٨١ فى ١٥/١٠/٥٩

(٢) الوقائع المصرية العدد ٤٤ مكرر ( ١ ) فى ٤/٦/١٩٥٧ .

(٣) الوقائع المصرية - العدد ٢ فى ١/٥/١٩٥٨ .

(٤) الوقائع المصرية - العدد ٧ فى ٢٢/١/١٩٥٩ .



## قـرـر :

**مادة ١ -** تقدم الشكاوى ضد المرخص له فى استغلال صالة مزاد بسبب مباشرة أعماله الى مصلحة الرقابة التجارية لتحقيقها ، وتحيل المصلحة هذه الشكاوى الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه بقرار من مدير المصلحة يتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة الى المرخص له المشكو والأدلة القائمة عليها ويعلن المشكو بهذا القرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول مع تكليفه باختيار العضو الثالث فى اللجنة وذلك كله خلال شهر من تاريخ انتهاء المصلحة من التحقيق فى الشكوى ، ويجب على المشكو أن يبلغ المصلحة باسم العضو الذى اختاره خلال الأسبوعين التالىين لإعلانه بالقرار .

وفضلاً عن ذلك يجوز لمدير عام المصلحة تقديم المرخص له الى اللجنة بناء على التقارير التى تقدم اليه من أحد موظفى المصلحة الفنيين المنوط بهم الاشراف على تنفيذ أحكام القانون سالف الذكر عن المخالفات التى يرتكبها المرخص له بسبب مباشرة أعماله ويتبع فى هذا الشأن الاجراءات ذاتها التى تتبع فى الشكاوى .

**مادة ٢ -** يفرض على الشكوى رسم قدره جنيه واحد يسدد لحزينة مصلحة الرقابة التجارية ولا يجوز قبول الشكوى ما لم تكن مصحوبة بهذا الرسم .

**مادة ٣ -** يعلن المرخص له المشكو بالحضور أمام اللجنة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل التاريخ المحدد لانعقاد اللجنة بخمسة عشر يوماً على الأقل .

ويجب أن يتضمن الاعلان تاريخ انعقاد اللجنة ومكانه .

ويجوز للمرخص له المحال الى اللجنة الحضور أمامها بنفسه أو بوكيل عنه وللجنة أن تكلفه الحضور شخصياً متى رأت داعياً لذلك .

ويجوز للجنة أو من تئذبه من أعضائها تحقيق المخالفات وسماع الشهود عند الاقتضاء .

**مادة ٤ -** تصدر اللجنة قرارها بعد سماع أقوال المشكو ، وإذا لم يحضر أمامها رغم إعلانه جاز لها إصدار قرارها فى غيبته ، وفى هذه الحالة يجوز للمشكو المحكوم عليه المعارضة فى قرار اللجنة خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه به وذلك بتقرير يودع مكتب مدير عام مصلحة الرقابة التجارية ويوقع الموظف المختص على صورة من تقرير المعارضة المودع تسلم للمعارض **مادة ٥ -** تصدر قرارات اللجنة بأغلبية الآراء ، ويجب أن تشتمل على الأسباب التى بنيت عليها ، ويبلغ المشكو المحال الى اللجنة بالقرار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وتكون قرارات اللجنة نهائية .

**مادة ٦ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،

قرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٥ (١)

بمنع بيع بعض السلع بالتقسيط  
نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له ،

وبناء على موافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ،

## قـرـر :

**مادة ١ (٢) -** لا يجوز بيع السلع الآتية بالتقسيط : التلاجات الكهربائية - السيارات - مواقد البوتاجاز - سخانات البوتاجاز والسخانات الكهربائية . الفسالات الكهربائية - أجهزة التليفزيون .

**مادة ٢ -** كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ ز

(١) الوقائع المصرية - العدد ٥٢ مكرر فى ١٩٦٥/٦/٨ .

(٢) معدلة بالقرار الوزارى رقم ١٨٩ لسنة ٦٥ الوقائع المصرية - العدد ٥٤ مكرر فى ١٩٦٥/٧/١٥ كما صدر القرار

رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ باستثناء السيارات المستعملة المخصصة لنقل الركاب والبضائع من احكام هذا

القرار . الوقائع المصرية العدد ١٥ فى ١٩٦٦/٢/٢٤ .

**مادة ٣ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره ،  
تحريرا في ٨ ربيع أول سنة ١٣٨٥  
( ٧ يولية ١٩٦٥ ) .

#### قرار رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٦

**باستثناء البنك الصناعي من أحكام البيع بالتقسيط (١)**

#### وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ،

وعلى كتاب السيد وزير الاقتصاد رقم ١٤٥٢٠ بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٦ في شأن اعفاء البنك الصناعي من أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ ،

#### قرر :

**مادة ١ -** يجوز للبنك الصناعي تقسيط ثمن مبيعاته من الآلات والادوات الصناعية فقط للمنشآت الصناعية دون التقيد بأحكام المادة ٣٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على أن لا تزيد مدة التقسيط للثمن المتبقى على عشر سنوات من تاريخ عقد البيع .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا في ١٦ شعبان سنة ١٣٨٦ ( ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٦ ) .

#### قرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٨

بحساب مدد الخدمة في بعض الاعمال ضمن مدة التمرين المنصوص عليها في الفقرة ٧ من المادة ١٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية (٢)

#### وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ،

وعلى قرار لجنة قيد الخبراء المثمنين الصادر بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٦٧ ،  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

#### قرر :

**مادة ١ -** تحسب من مدة التمرين المنصوص عليها في الفقرة (٧) من المادة (١٠) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه المدد التي يقضيها الاشخاص الآتى بيانهم في أداء أعمالهم .

( أ ) أعضاء لجنة المبيعات الحكومية ولجان التصفية ولجان جرد وبيع الاموال المصادرة ولجان التقييم ولجان البت .

( ب ) العاملون الفنيون بالحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها المنوط بهم أعمال الخبرة والتثمين بحكم وظائفهم أو المنوط بهم الاشراف على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فيما يتعلق بالبيع بالمزاد العلني .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا في ١٤ شوال سنة ١٣٨٧ ( ١٤ يناير سنة ١٩٦٨ ) .

#### قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩

بشأن بيع بعض السلع بالتقسيط وذلك استثناء من أحكام المادة ٣٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية - ومن أحكام القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦٥ - بتعديل شروط البيع بالتقسيط - وبالفاء القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧ في شأن بيع بعض السلع بالتقسيط (٣)

#### وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ،

(١) الوقائع المصرية - العدد ٩٦ في ١٢/١٢/١٩٦٦ .

(٢) الوقائع المصرية - العدد ١٤ في ٢٠/١/١٩٦٨ .

(٣) الوقائع المصرية - العدد ٣٠ في ٢/٤/١٩٦٩ .



وعلى القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تعديل شروط البيع بالتقسيط والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن بيع بعض السلع بالتقسيط ،

وعلى قرارات السيد وزير الصناعة والبتروال والثروة المعدنية أرقام ١٥ ، ١٦ ، ١٧ لسنة ١٩٦٩ فى شأن تحديد أسعار بعض السلع المعمرة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرو :

**مادة ١ -** استثناء من أحكام المادة ٣٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ ومن أحكام القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما يجوز بيع السلع الواردة بالكشف المرافق لهذا القرار للمستهلك بالتقسيط على أقساط لا تتجاوز ٢٤ شهرا وبشرط ألا يقل مقدم الثمن على ١٠٪ من السعر المحدد للبيع نقدا وألا تزيد مصاريف التقسيط والفوائد البسيطة التى تضاف على الرصيد المتبقى بعد خصم المقدم عن ٧٪ عن السنة الاولى ، وألا تزيد مصاريف التقسيط والفوائد التى تضاف على الرصيد المتبقى بعد خصم المسدد من الاقساط خلال العام الاول على ٧٪ وذلك عن السنة الثانية .

**مادة ٢ -** يلغى القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

**مادة ٣ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٣٨٨ ( ٣٠ يناير سنة ١٩٦٩ ) .

### كشف

**بالسلع المسموح بتقسيط ثمن بيعها لمدة ٢٤ شهرا**

- ١ - أجهزة التليفزيون بجميع أنواعها .
- ٢ - الثلاجات الكهربائية بجميع أنواعها .

- ٣ - الغسالات الكهربائية بجميع أنواعها .
- ٤ - الافران والمواقد والمسطحات بالبوتاجاز .
- ٥ - السخانات بالبوتاجاز .
- ٦ - الموتوسيكلات والدراجات .

### قرار وزارى رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧١

بشأن الزام الخبراء المثمنين باخطار وزارة التموين والتجارة الداخلية عن المزايدات العلنية التى يفوضون فى اجرائها وبالفاء القرار السابق رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٠ (١)

### وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية ،

وعلى القرار رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٠ بشأن الزام الخبراء المثمنين باخطار وزارة التموين والتجارة الداخلية عن المزايدات التى يفوضون فى اجرائها ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرو :

**مادة ١ -** على الخبير المثمن أو صاحب صالة المزاد فى حالة اجراء المزاد أن يقدم اخطارا الى مديرية التموين والتجارة الداخلية الكائن فى دائرتها المزاد قبل الموعد المحدد لاجراء المزاد بخمسة أيام على الاقل موضحا به الاتى :

- ١ - اسم الخبير المكلف باجراء المزاد .
- ٢ - المكان الذى يجرى فيه المزاد .
- ٣ - تاريخ المزاد .

وعليه أن يرسل الى ادارة المعاملات التجارية بالوزارة صورة من الاخطار المشار اليه فى نفس الميعاد .

**مادة ٢ -** بالنسبة للمزايدات العلنية التى يفوض فى اجرائها خبراء متمنون مقيمون خارج دائرة المحافظة التى يجرى بها المزاد يجوز أن



يتم الاخطار المتصوص عليه فى المادة السابقة بطريق البرق .  
**مادة ٣ -** على مديريات التموين والتجارة الداخلية ايفاد مندوبين عنها لمراقبة المزادات التى تجرى بدائرة المديرية وموافاة ادارة مراقبة المعاملات التجارية بالوزارة بتقرير يوضح به قيمة المنقولات التى تم بيعها والرسوم المستحقة عليها خلال اسبوعين من تاريخ اجراء المزاد .

**مادة ٤ -** يلغى القرار رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .

**مادة ٥ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا فى ١٧ شوال سنة ١٣٩١ ( ٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ ) .

**قرار وزارى رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٧٦**

باستثناء بنك التنمية الصناعية من بعض احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية (١)

**وزير التجارة**

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تأسيس بنك التنمية الصناعية ،

### قرو :

**مادة ١ -** يجوز لبنك التنمية الصناعية تقسيط ثمن مبيعاته من الآلات والأدوات الصناعية للمنشآت الصناعية دون التقيد بأحكام المادة ٣٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، على ألا تزيد مدة التقسيط المتبقى على عشر سنوات من تاريخ عقد البيع .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٩٦ ( ١٨ أغسطس سنة ١٩٧٦ ) .



## قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ (١)

### بتنظيم تجارة الجملة

#### نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

**مادة ١ -** لا يجوز انشاء أو استغلال حوانيت أو أسواق أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجملة فى الأصناف المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون فى غير الأماكن التى يعينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض بقرار يصدره بعد أخذ رأى وزارتى الداخلية والصحة العمومية .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة بقرار منه اضافة جداول أخرى أو تعديل مشتملات الجداول .

**مادة ٢ (٢) -** يعين وزير الاقتصاد بقرار منه .

**١ -** الأحكام والشروط الخاصة بشغل المساحات فى الأماكن المشار إليها فى المادة السابقة .

**٢ -** التدابير الخاصة بنظام التعامل .

**٣ -** التدابير اللازمة للمحافظة على النظام والصحة العامة .

**٤ - ( أ )** رسوم شغل المساحات بما لا يزيد على مائتى مليم للمتر المربع شهريا .

**( ب )** رسوم الترخيص فى التعامل بما لا يزيد على خمسة جنيهات سنويا .

**( ج )** رسوم الوزن بما لا يزيد على ١٥ مليما للوحدة التى يعينها وزير الاقتصاد .

**( د )** رسوم العد بما لا يزيد على ٢٠ مليما للوحدة التى يعينها وزير الاقتصاد .

**( هـ )** رسوم الترخيص فى مزاولة مهنة الدلالة بما لا يزيد على خمسة جنيهات ورسوم التجديد بما لا يجاوز جنيهين سنويا .

**مادة ٣ -** يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة من مائة قرش الى خمسمائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام هذا القانون أو القرارات التى تصدر تنفيذا له . ويجوز بغير اخلال بالمحاكمة الجنائية اغلاق المحل أو ازالة أسباب المخالفة بالطرق الادارية أو إلغاء الترخيص فى التعامل بحسب الأحوال على أن يكون ذلك بقرار مسبب يصدره وزير التجارة والصناعة ، ويجب فى هذه الحالة عرض الأمر على المحكمة عند نظر موضوع المخالفة للفصل فيه .

ويجوز استثناءه بالطرق العادية .

**مادة ٤ -** يكون للموظفين الذين يندبون بقرار من وزير التجارة والصناعة أو من وزير الداخلية أو من وزير الصحة العمومية ، كل فيما يخصه ، صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون أو القرارات التى تصدر تنفيذا له .

ولهم أن يدخلوا لهذا الغرض جميع الأماكن المعدة للتجارة بالجملة فى الأصناف المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون عدا الأجزاء المخصصة منها للسكن ولهم فحص الدفاتر وغيرها من الأوراق الخاصة بالتجارة .

وهم ملزمون بمراعاة سر المهنة وفقا لما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا استحقوا العقوبات المنصوص عليها فيها .

**مادة ٥ (٣) -** تسرى أحكام هذا القانون على محافظات القاهرة والاسكندرية والقنال وعلى أية مدينة أخرى يصدر بتعيينها قرار من وزير الاقتصاد وله أن يعهد بقرار منه الى الغرف التجارية المصرية بانشاء وإدارة المحال التى تخصص للتعامل بالجملة طبقا لأحكام القانون .

وله أيضا أن يعهد بذلك الى الجمعيات التعاونية أو الغرف الصناعية المصرية بعد أخذ

(١) صدر هذا القانون فى ٣/٥/١٩٤٩ .

(٢) مدلة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٠ - الجريدة الرسمية العدد ١١٤ فى ١٩/٥/١٩٦٠ .

(٣) مدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٩ - الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ فى ١٠/٢/١٩٥٩ .



- رأى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الصناعة ووزير التموين .
- وفي جميع الأحوال يخضع انشاء هذه المحال وإدارتها لإشراف وزارة الاقتصاد ولوزير الاقتصاد أن يعهد بهذا الاختصاص بالاتفاق مع وزير الداخلية أو وزير الشؤون البلدية والقروية بحسب الأحوال إلى مجالس المديرية أو المجالس البلدية .
- وفي هذه الحالة تصدر القرارات المشار إليها
- في المادة ٢ من الوزير المختص بعد أخذ رأى وزير الاقتصاد .
- مادة ٦ - يلغى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بتنظيم تجارة الجملة للحاصلات الزراعية .
- مادة ٧ - على وزراء التجارة والصناعة والداخلية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون ، ولهم كل فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
- ويعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### الجدول رقم ١

#### الحاصلات الزراعية

##### ( أ ) الحبوب

القمح	قشر العدس	السمسم	الأرز المبيض
الفاصوليا	الشعير	البرسيم	الأرز الشعير
الفاصوليا المجروش	الذرة	بذر الكتان	البسلة الجافة
الفاصوليا السودانية	الحلبة	القرطم	القرص
العدس الصحيح	الترمس	الفريك	التبن
العدس المجروش	الحمص	اللوبيا الجافة	النخالة

##### ( ب ) الخضراوات والفواكه

الاسباناخ	الرجلة	الكراث أبو شوشة	التفاح
البامية	السلسفيل	الكرفس	التين
الباذنجان	السلق	الكرنب	الجوافة
البسلة	الشكوريا	الكشك الماظ	الخوخ
البطاطة	الطرطوفة	الكوسة	الرمان
البطاطس	الطماطم	اللفت	الزيتون الأخضر
البقدونس	الفاصوليا	اللوبيا الخضراء	السفرجل
البنجر	الفجل الرومي	الملوخيا	الشليك « فراولة »
الثوم	الفلفل	النعناع	العنب
الجرجير	الفتوكيا	الهندبة	القشطة
الجزر	الفول	البرتقال	الليمون
الحبازة « الحبيزة »	القرع العسلي	البرقوق	المانجو
الحرشوف	القلقاس	البشملة	المشمس
الحس	القرنبيط	البلح	الموز

الكمثرى	البطيخ	القضاء	القصب
الكريز	الشمام	القاوون	العجوة
النارنج	العجور	السنطاوى	البندق
اليوسفى	الحيار	البصل	الأبوفروة
			القراصية

**الجدول رقم ٢**  
**المنتجات الحيوانية**  
**الجلود ٠٠٠ الصوف**  
**الجدول رقم ٣**  
**الأسماك والطيور**  
**الأسماك ٠٠٠ الطيور**

**قانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥١**

**بوضع نظام لتسجيل مبيعات القطن المحلوج**  
**للتصدير (١)**

**نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان**

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون  
الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

**مادة ١ -** لا تسرى على ما يصدر من الأقطان  
التي يتم تسجيل بيعها طبقا لأحكام هذا القانون  
أية زيادة قد تقرر فى رسم الصادر على القطن  
وذلك لمدة أربعة أشهر من تاريخ اجراء التسجيل  
وتبتدىء هذه المدة للمحصل الجديد من أول  
سبتمبر ولو تم التسجيل قبل هذا التاريخ .

**مادة ٢ -** تسجل بوزارة المالية الاخطارات التي  
ترد اليها عن عمليات مبيعات القطن المحلوج  
للتصدير . ويكون التسجيل اختياريا ومقصورا  
على عمليات البيع بالسعر المحدد أما البيع تحت  
القطع فلا يجوز تسجيله الا بعد قطع السعر .

**مادة ٣ -** اذا أراد المصدر التسجيل فعليه  
أن يرسل بالبريد الموصى عليه مع علم الوصول  
الى وزارة المالية اخطارا يتضمن البيانات الآتية :

( أ ) اسم المصدر .

( ب ) الكمية المتعاقد على تصديرها .

( ج ) طريق التعاقد .

( د ) نوع القطن المتعاقد عليه .

( هـ ) تاريخ التصدير بوجه التقريب .

( و ) البلد الذى سيصدر اليه القطن .

( ز ) نوع العملة المستعملة فى اداء الثمن .

( ح ) اسم المشتري .

ويرافق الاخطار صورة من عقد البيع موقعة  
من البائع داخل مظروف مقفل مختوم بالشمع  
بختمه .

وعند أداء رسم التصدير يجب عليه تقديم  
نسخة العقد الموقعة من المشتري لمطابقتها على  
الصورة .

وتقيد الاخطارات يوم ورودها فى سجل خاص  
وبرقم متتابع وتحفظ المظاريف المقفلة فى مكان  
حريز ولا تفتح الا بأذن من وزير المالية .

ويتخذ وزير المالية بقرار يصدره الاجراءات  
الكفيلة بالمحافظة على سرية الاخطارات .

**مادة ٤ -** على المصدر فى حالة الغاء أية عملية  
مسجلة أن يخطر وزارة المالية بهذا الالغاء وتتبع  
فى شأن هذا الاخطار الاجراءات المبينة بالمادة  
الثالثة .

ويعتبر استبدال البيع فى شأن التسجيل  
عمليتين متتابعتين الغاء بيع قديم وعقد بيع جديد .

**مادة ٥ -** على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ،

وله أن يصدر ما يقتضيه تنفيذه من قرارات ،  
ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصر هذا القانون بخاتم الدولة ،  
وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من  
قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزه في ٢٤ محرم سنة ١٣٧١  
( ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ )

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء القانون رقم  
٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة  
الصابون (١)

( يراجع : صناعة )

قانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥

في شأن التأثير على أسعار القطن ووضع حد أقصى  
للمراكز المفتوحة (٢)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في  
١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة  
١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس  
الجمهورية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢  
بوضع حد أقصى للمراكز المكشوفة وبفرض  
عقوبة على التأثير في أسعار القطن ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - كل من تسبب بسوء نية في التأثير  
على أسعار القطن بقصد رفعها أو خفضها وذلك  
بنشره أخبار أو اعلانات غير صحيحة أو بترويجه  
اشاعات غير صحيحة أو بدخوله لهذا الغرض  
مضارباً في السوق القطنية أو بقصد احتكار أى  
صنف من أصناف القطن أو أى استحقاق من  
استحقاقات سوق العقود ، أو شرع في ذلك يعاقب  
بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس

سنوات ، وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد  
على عشرة آلاف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢ (٣) - لا يجوز لأى متعامل في القطن أن  
يكون له مركز مفتوح يتجاوز ١٨٠٠ طن على ألا يزيد  
المركز المفتوح في سوق العقود وحدها على  
استحقاق أو على كل الاستحقاقات مجتمعة على  
٧٠٠ طن .

ويجوز للمتعامل - فرداً كان أو شركة - الذى  
يكون له صالح في أكثر من بيت من بيوت القطن  
أن يتجاوز مركزه المفتوح الكميات المشار إليها  
بالفقرة الأولى بحيث لا يزيد مجموع المركز المفتوح  
عن ضعف هذه الكميات مهما تعددت البيوت .

ويستثنى من حكم الفقرتين السابقتين :

( أ ) عمليات التغطية التى تعقد في السوق  
القطنية ببيع أو شراء عقود مقابل شراء أو بيع  
كمية ماثلة من الأقطان أو المصنوعات القطنية .

(ب) عمليات الموازنة التى تجرى بين  
الاستحقاقات المختلفة للعقد الواحد أو بين سوق  
الاسكندرية وسوق أجنبي الا اذا حل شهر  
التسليم .

ويجوز لوزير الاقتصاد الترخيص للمغازل  
المحلية في الاحتفاظ بكميات من الأقطان اللازمة  
لصناعتها تزيد عن القدر المحدد بالفقرة الأولى .

ويجوز لوزير الاقتصاد أن يصدر قراراً بخفض  
الحد الأقصى للمركز المفتوح للمتعامل عن ٧٠٠ طن،  
ويسرى القرار المذكور على كل مركز ينشأ بعد  
تاريخ العمل به .

يعاقب على مخالفة أحكام هذه المادة بالعقوبات  
المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٣ - على السماسرة والتجار والافراد  
والشركات والهيئات التى تعمل في تجارة القطن  
ان يمسكوا دفاتر يبين بها كافة العمليات التى  
يقومون بها ، وعليهم أن يقدموا عند كل طلب  
الى موظفى وزارة المالية والاقتصاد الذين يندبهم  
وزيرها ، الدفاتر التى يقضى قانون التجارة أو  
غيره من القوانين بامساکها ، والمحركات والوثائق  
الملحقة بها وأوراق الإيرادات والمصروفات للاطلاع

(١) الوقائع المصرية العدد ٦ مكرر في ٢٣/١/١٩٥٤ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٧٠ مكرر ( ١ ) في ١٤/١/١٩٥٥ .

(٣) مدلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦١ - الجريدة الرسمية العدد ٨١ في ٩/٤/١٩٦١ .



عليها ، ولا تحول المحافظة على سر المهنة دون الاطلاع .

ويتم الاطلاع حيث توجد الدفاتر والأوراق أثناء ساعات العمل العادي وبغير حاجة الى اعلان سابق ويحرر محضر بذلك . وبالنسبة لأعضاء بورصتي العقود ومينا البصل فيتم الاطلاع بمكاتب هؤلاء الأعضاء في الاسكندرية أو بمكاتب مصلحة القطن بذات المدينة (١) .

**مادة ٤ -** يصدر وزير المالية والاقتصاد القرارات اللازمة لتنظيم وسائل الرقابة على العمليات التي تجرى في سوقى العقود والبضاعة الحاضرة ، والحصول على البيانات الخاصة بها ويعاقب على مخالفة أحكام هذه القرارات بغرامة لا تجاوز ألف جنيه .

**مادة ٥ -** يعاقب على الامتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق المنصوص عليها في المادة التالية أو اتلافها قبل انقضاء ثلاث سنوات بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه ، كما يحكم بالزام المخالفين بتقديم الدفاتر والأوراق التي لم تقدم وبتهديدات مالية يعين الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير الى أن يمكن الموظف من الاطلاع .

**مادة ٦ -** يكون للموظفين الذين يندبهم وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدره صفة مأمورى الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له .

**مادة ٧ -** يعاقب الموظفون المذكورون في المادتين ٣ و ٦ بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين اذا افشوا أية معلومات حصلوا عليها أثناء تأدية أعمالهم .

**مادة ٨ -** يلغى المرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

**مادة ٩ -** على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل ، كل منهما فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، صدر بديوان الرئاسة فى ٢٧ المحرم سنة ١٣٧٥ ( ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ )

## قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٦

### فى شأن تجارة المخصبات الزراعية (٢)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٣ الخاص بتجارة المخصبات الزراعية والمعدل بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ،

### اصدر القانون الآتى :

**مادة ١ -** فى تطبيق هذا القانون تشمل كلمة « المخصبات » الأسمدة والمصلحات .

وتشمل الأسمدة ما يأتى :

( أ ) أسمدة بسيطة وهى التى تحتوى على عنصر سمدى واحد والمبينة بالجدول ( أ ) الملحق بهذا القانون .

( ب ) أسمدة مركبة وهى التى تحتوى على أكثر من عنصر سمدى واحد والمبينة بالجدول ( ب ) الملحق بهذا القانون .

( ج ) أسمدة عضوية وهى التى يمكن تحديد مواصفاتها لما تحتويه من العناصر السمدية والمبينة بالجدول ( ج ) الملحق بهذا القانون .

( د ) أسمدة عضوية وطبيعية وهى التى لا يمكن تحديد مواصفاتها لما تحتويه من العناصر السمدية والمبينة بالجدول ( د ) الملحق بهذا القانون .

وتشمل المصلحات ما يأتى :

(١) مدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٠ - الجريدة الرسمية العدد ٧٤ فى ٢/٤/١٩٦٠ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ١٤ مكرر فى ١٩/٢/١٩٥٦

( أ ) المواد التي تستعمل لاصلاح التربة أو تحسينها والمبينة بالجدول (هـ) الملحق بهذا القانون .

(ب) المواد التي يراد باستعمالها زيادة المحاصيل سواء باضافتها الى التربة أو الى البذرة أو بأية صورة أخرى والمبينة بالجدول ( و ) الملحق بهذا القانون .

مادة ٢ - تنشأ في وزارة الزراعة لجنة للمخصصات تؤلف من وكيل وزارة الزراعة رئيسا ومن أربعة من كبار موظفي وزارة الزراعة وثلاثة من كبار الزراع وثلاثة من المنتجين أو المستوردين يعينهم وزير الزراعة بقرار منه لمدة سنة ويجوز تجديدهم تعيينهم .

وتختص هذه اللجنة بإبداء الرأي في المسائل التي ينص هذا القانون أو القرارات المنفذة له على وجوب أخذ رأيها فيها أو في المسائل التي يطلب اليها إبداء الرأي فيها .

مادة ٣ - على من يرغب في الاتجار في الأسمدة المدرجة بالجدول ( أ ) و (ب) و (ج) الحصول على ترخيص في ذلك من وزارة الزراعة .

ويقدم طلب الترخيص وفقا للاوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية .

وعلى كل من يرخص له في الاتجار في الأسمدة المذكورة أن يمسك سجلا تعده وزارة الزراعة لهذا الغرض لقيده حركة اتجاره فيها ، ويجب الاحتفاظ بهذا السجل لمدة خمس سنوات من آخر قيده فيه .

مادة ٤ - لا يجوز الاعلان عن الأسمدة المنصوص عليها في المادة السابقة بأية طريقة من الطرق الا ممن حصل على الترخيص المشار اليه في تلك المادة .

مادة ٥ - لا يجوز فتح محل لتجارة الأسمدة المدرجة بالجدول ( أ ) و (ب) و (ج) واتخاذ اسم له يشعر بأن له صفة رسمية أو أن هناك علاقة بينه وبين أية مصلحة عمومية .

مادة ٦ - لا يجوز أن تسلم الى المستورد الأسمدة المدرجة بالجدول (أ) و(ب) و(ج) الا بعد

تقديم بيان عنها من المحل المصدر وفقا لما تنص عليه اللائحة التنفيذية وبعد الحصول على اذن في ذلك من وزارة الزراعة ، ولندوبى وزارة الزراعة الحق في أخذ عينات من أية رسالة سماد لتحليلها كيميائيا وفي هذه الحالة لا يجوز تسليم السماد المستورد الا بعد اخطار مصلحة الجمارك بنتيجة التحليل ويجب أن يصل الاخطار بالنتيجة في مدى عشرة أيام من تاريخ أخذ العينة .

وتنظم اللائحة التنفيذية كيفية أخذ العينات وكيفية تحليلها .

مادة ٧ - لا يجوز أن يستورد أو يباع أو يعرض للبيع أى مخصب مدرج في الجداول ( أ ) و (ب) و (ج) و ( د ) و (هـ) و ( و ) الا بعد قيده في سجلات وزارة الزراعة وذلك بعد أخذ رأى لجنة المخصصات طبقا للشروط التي تحدد في اللائحة التنفيذية . ويجوز للجنة رفض التسجيل .

مادة ٨ - لا يجوز أن يستورد أو يباع أو يعرض للبيع أى مخصب غير مدرج في الجداول ( أ ) و (ب) و (ج) و ( و ) الا بترخيص من وزارة الزراعة وبالشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية وبعد أخذ رأى لجنة المخصصات . ومع ذلك يجوز لوزارة الزراعة أن ترخص في استيراد كميات محدودة من المخصصات غير المدرجة في الجداول المشار اليها بما لا يتجاوز الطنين وذلك طبقا للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٩ - لا يجوز استيراد المخصصات ( الأسمدة والمصلحات ) الواردة بالجدول (ج) و ( د ) و ( و ) الا بعد الحصول على شهادة رسمية من حكومة الجهة المصدرة بخلوها من الأمراض والحشرات التي تضر بالانسان والحيوان والنبات . ولا يجوز الافراج عن تلك المواد المستوردة من الخارج الا بعد الحصول على تصريح في ذلك من وزارة الزراعة .

مادة ١٠ - لا يجوز بيع أى سماد مدرج بالجدول ( أ ) و (ب) و (ج) أو عرضه للبيع الا في عبوات مقفلة مبين عليها العناصر السمادية التي يحتويها ومقدار ما يحتويه السماد من عناصر الاخصاب وذلك طبقا للشروط التي تحدد في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .



**مادة ١١ -** لا يجوز أن يباع أو يعرض للبيع أى سماد مدرج بالجداول (١) و (ب) و (ج) لا تتفق البيانات المدونة على المبسوطات مع حقيقة المواد الموجودة بها مع مراعاة التجاوز المسموح به فى التحليل المبين بتلك الجداول على ألا تحتوى الاسمدة المذكورة فى هذه الجداول على مقادير من المواد التى يعتبرها قسم الكيمياء بوزارة الزراعة ضارة بالتربة أو النباتات .

**مادة ١٢ -** يجب على كل من يرخص له فى الاتجار فى الاسمدة طبقاً للمادة الثالثة أن يحصل على فاتورة رسمية معتمدة من المستورد أو المنتج مبينة فيها العناصر السمادية ويجب عليه أن يسلم المشتري فاتورة عند تسليم السماد مبينة فيها العناصر السمادية والبيانات الأخرى التى تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**مادة ١٣ -** لا يجوز أن تباع المخصبات الواردة بالجدولين (د) و (هـ) الملحقين بهذا القانون أو تعرض للبيع إلا باسمها الحقيقى وأن تكون غير مخلوطة .

على أن لوزير الزراعة بعد أخذ رأى لجنة المخصبات أن يحظر بيع أى نوع من الأسمدة الواردة بالجدول (د) متى ثبت عدم صلاحيته .

**مادة ١٤ -** يقوم المستورد بإعادة تصدير كل رسالة مستوردة رفض الإفراج عنها طبقاً للمادة التاسعة فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إبلاغه بقرار الرفض .

فإذا لم يتم بذلك عدم الرسالة على نفقته دون أن يكون له أى حق فى التعويض .

**مادة ١٥ -** كل من خالف أحكام المادتين ٣ و ٤ يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين . وكل مخالفة لأحكام المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً تزيد على مائتى جنيه أو باحدى هاتين عقوبتين، وتضبط المخصبات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها وفى جميع الأحوال المذكورة فى

هذه المادة يجوز للقاضى علاوة على ذلك الحكم بغلق المحل مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر . وكل مخالفة لأى حكم آخر من أحكام هذا القانون أو القرارات التى تصدر تنفيذاً له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين . وكل ذلك مع عدم الإخلال بتوقيع أية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

**مادة ١٦ -** يتولى اثبات الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو القرارات التى تصدر تنفيذاً له الموظفون الفنيون الذين يندبهم وزير الزراعة لهذا الغرض ويكون لهم فى هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية كما يكون لهم حق دخول جميع الأمكنة التى تكون المخصبات مودعة أو معروضة للبيع فيها عدا الأجزاء المشغولة فعلاً بالسكن وأخذ عينات من المخصبات على الوجه المبين فى اللائحة التنفيذية وفى حالة مخالفة المادة الثالثة يعلق المحل إدارياً على ما به من أسمدة إلى أن تفصل المحكمة فى المخالفة وللخالف الحق فى أن يقدم إلى النيابة العامة المختصة تظلماً للنظر فى إعادة فتح المحل بعد نقل الأسمدة الموجودة فيه إلى أقرب محل مرخص له فى الاتجار فيها متى ثبت صلاحيتها للاستعمال .

**مادة ١٧ -** لمدوبى وزارة الزراعة المنصوص عليهم فى المادة السابقة أن يحجزوا مؤقتاً المخصبات المبيعة أو المعروضة للبيع إذا قام لديهم من الأسباب ما يكفى لاقتناعهم بوقوع مخالفة لأحدى المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ وفى هذه الحالة يجب عليهم أن يأخذوا عينات من المخصبات لتحليلها بقسم الكيمياء التابع لوزارة الزراعة ويعطى لصاحب الشأن نموذجين لكل عينة ويبلغ قسم الكيمياء صاحب الشأن كتابة نتيجة التحليل ويرفع الحجز أو إبقائه خلال عشرة أيام من تاريخ أخذ العينات والا أصبح الحجز كأن لم يكن .

**مادة ١٨ -** لصاحب الشأن أن يتظلم من نتيجة التحليل خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه إياها وأن يطلب إعادة التحليل فإذا لم يقدم



هذا التظلم في المهلة المذكورة اعتبرت النتيجة نهائية .

ويجب أن يكون طلب إعادة التحليل مصحوبا بإحدى العينتين المحفوظتين لدى صاحب الشأن وبقسمة تثبت دفع مصاريف التحليل طبقا لجدول الفئات الذي يصدر به قرار من وزير الزراعة وترد هذه المصاريف اذا ثبت من التحليل عدم مخالفة القانون .

مادة ١٩ - تتولى إعادة التحليل لجنة مؤلفة من ثلاثة من الخبراء يختارون من بين الخبراء الواردة أساؤهم في كشف خاص يوضع سنويا ويصدر به قرار من وزير الزراعة بعد أخذ رأى لجنة المخصبات . وتختار كل من وزارة الزراعة وصاحب الشأن خيرا ويعين الخبير الثالث من كشف الخبراء بطريق الاقتراع فاذا لم يتم صاحب الشأن في التظلم المقدم منه باختيار خبير اختارته الوزارة بطريق الاقتراع كذلك .

واذا تغيب أحد أعضاء اللجنة عينت الوزارة من يحل محله بطريق الاقتراع من الكشف المشار اليه .

ويجب على اللجنة أن تصدر قرارها في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصوله الى الوزارة فان كان أحد الخبراء قد أبدل به غيره طبقا للفقرة السابقة بدأ ميعاد الثلاثين يوما من تاريخ هذا الابدال .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وتكون نهائية .

مادة ٢٠ - يصبح الحجز المؤقت كأن لم يكن : ( أ ) اذا ثبت من تحليل لجنة الخبراء عدم مخالفة القانون .

( ب ) اذا لم تعلن نتيجة التحليل في المدة المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٢١ - يجوز لوزير الزراعة بقرار يصدره بعد أخذ رأى لجنة المخصبات أن يضيف الى الجداول الملحق بهذا القانون أنواعا أخرى من المخصبات .

مادة ٢٢ - يلغى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٤ الخاص بتجارة المخصبات الزراعية والمعدل بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٣ .

مادة ٢٣ - يستمر العمل بتراخيص الاتجار فى المخصبات الصادرة تنفيذا للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٣ المشار اليه والمعدل بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٣ مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعلى أصحاب هذه التراخيص أن يتقدموا خلال هذه المدة بطلبات للحصول على تراخيص جديدة طبقا لهذا القانون اذا رغبوا فى الاستمرار بالاتجار فى الأسمدة .

مادة ٢٤ - على وزراء الزراعة والعدل والداخلية والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الزراعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ٣ رجب سنة ١٣٧٥ ( ١٥ فبراير سنة ١٩٥٦ )

## الجدول ( ١ ) الاسمدة البسيطة

التجاوز المسموح به في التحليل في المائة			السماذ
أوزوت قابل للدوبان في الماء	حمض فوسفوريك	بوتاسا قابلة للدوبان في الماء	
			<b>أولا - أسمدة آزوتية :</b>
			( أ ) نتراتية :
٠.٥	—	—	١ - نترات الجبر (١)
٠.٣	—	—	٢ - نترات الصودا .....
			( ب ) نشادرية :
٣.٠	—	—	١ - سلفا النشادر .....
٠.٣	—	—	٢ - كلورور النشادر الجيرى .....
			( ج ) نتراتية نشادرية :
٠.٥	—	—	١ - نترات النشادر .....
٠.٥	—	—	٢ - نترات النشادر الجيرى (١) .....
٠.٥	—	—	٣ - نتروسلفات النشادر .....
			( د ) أميدية :
٧.٥	—	—	١ - اليوريا .....
٠.٥	—	—	٢ - سيناميد الجير (٢) .....
			<b>ثانيا - أسمدة فسفاتية :</b>
			( أ ) قابلة للدوبان في الماء
			١ - السوبر فسفات .....
			( ب ) قابلة للدوبان في سترات النشادر :
			١ - خبث المعادن (٣) .....
			<b>ثالثا - أسمدة بوتاسية :</b>
			١ - سلفات البوتاسا .....
			٢ - كلورور البوتاسا .....

يعبر عن العناصر السماذية للأسمدة الموضحة بهذا الجدول في الصور الآتية :

الآزوت - القابل للدوبان في الماء ويعبر عنه بلفظ ( ز )

حمض الفوسفوريك القابل للدوبان في الماء أو في سترات النشادر ويعبر عنه بلفظ فو ١ •

البوتاسا القابلة للدوبان في الماء ويعبر عنه بلفظ بو ٢ أ

(١) فيما يختص بالأسمدة بالأزوتية التي تمتص الرطوبة يجب اعتبار وزن الآزوت في الوعاء لا بالنسبة المئوية •

(٢) إذا زادت نسبة الدايسيانودايميد على ٢٪ وجب بيان هذه النسبة •

(٣) يجب أن يكون ناعما بحيث أن ٨٠٪ منه تمر من منخل فيه ١٠٠٠٠ ثقب في البوصة المربعة وأن لا يقل

ما يحويه السماذ عن ١٠٪ من فو ١ ٢ • القابل للدوبان في سترات النشادر •

الجدول (ب) الاسمدة المركبة

التجاوز المسموح به في التحليل في المائة			
بوتاسا قابلة للذوبان في الماء	حمض فوسفوريك قابل للذوبان في الماء	أزوت قابل للذوبان في الماء	اسم السماد
-	٥٠	٥٠	أولا - سماد يحتوى على عنصرين سهاديين : ( أ ) سماد الملح بسيط : ١ - فسفات النشادر الاحادية ٢ - فسفات النشادر الثنائية ٣ - نترات البوتاسا
-	٥٠	٥٠	
٢	-	٥٣	
-	٥٠٪ اذا كانت نسبة حمض الفسفوريك لا تزيد على ١٥٪	٥٣٪ اذا كانت نسبة الأزوت لا تزيد على ١٠٪	( ب ) سماد مركب × ١ - أزوت فسفاتى
-	٥٥٪ اذا كانت نسبة حمض الفسفوريك تزيد على ١٥٪	٥٥٪ اذا كانت نسبة الأزوت تزيد على ١٠٪	
٥٥٪ اذا كانت نسبة البوتاسا لا تزيد على ١٠٪	٥٥٪ اذا كانت نسبة حمض الفسفوريك لا تزيد على ١٥٪	٥٣٪ اذا كانت نسبة الأزوت لا تزيد على ١٠٪	
١٠٪ اذا كانت نسبة البوتاسا تزيد على ١٠٪	٥٥٪ اذا كانت نسبة حمض الفسفوريك تزيد على ١٥٪	٥٥٪ اذا كانت نسبة الأزوت تزيد على ١٠٪	ثانيا - سماد يحتوى على ثلاثة عناصر سهادية: ( أ ) سماد مركب × ١ - أزوتى فسفاتى بوتاسى

يعبر عن العناصر السهادية للاسمدة الموضحة بهذا الجدول في الصور الآتية :  
الأزوت - القابل للذوبان في الماء ويعبر عنه بلفظ ( ز )  
حمض الفوسفوريك القابل للذوبان في الماء ويعبر عنه بلفظ فو ٢ أ.  
البوتاسا القابلة للذوبان في الماء ويعبر عنه بلفظ بو ٢ أ

× ويجب أن لا يقل مجموع العناصر السهادية في المائة للاسمدة المركبة من عنصرين أو ثلاثة عناصر سهادية عن ١٦ كحد أدنى والا تقل نسبة العنصر السهادى الواحد في المائة لكل من الأزوت وحمض الفوسفوريك عن ٦٪ كحد أدنى لكل منهما بشرط أن لا يقل مجموع نسب العناصر السهادية في المائة عن ١٦ .  
ويجب أن يكون نسب العناصر السهادية في حدود ما تحتاج اليه التربة المصرية .



الجدول (ج) للاسمدة العضوية المحددة العناصر السهادية

التجاوز المسموح به في التحليل في المائة			السماد	
بوتاسا كلية	حمض فسفوريك كلى	أزوت كلى	أولا - الاسمدة التي يوضح عليها عنصر سهادى واحد : ( أ ) مسحوق الحراير ( ب ) الدم الجفف ( ج ) مسحوق القرون ( د ) الكسب بأنواعه	
-	-	٥٠	ثانيا - الاسمدة التي يوضح عليها أكثر من عنصر سهادى واحد : ( أ ) جوانو ( ب ) عظام مسحوقة ( ج ) مسحوق اللحم	
-	-	٥٠		
-	-	٥٠		
-	-	٥٠		
-	عشر النسبة المبنية على الا يزيد السماح على ٢٪	جزء من ٢٠ من النسبة المثوية المبنية بحيث لا يقل السماح عن ٣٪ ولا يزيد عن ١٥٪ ٥٠٪ وتزداد لغاية ١٪ بمعدل ٥٠٪ ٢٥٪ أزوت لكل ١٪ حمض فسفوريك	( أ ) جوانو ( ب ) عظام مسحوقة ( ج ) مسحوق اللحم	
-	١٪ وتزيد لغاية ٢٪ لكل زيادة بمعدل ١٪ حمض فسفوريك لكل ٢٥٪ أزوت	٥٠٪ وتزيد لغاية ٢٪ لكل زيادة من ٢٥٪ بمعدل ١٪ للأزوت لكل ١٪ من الزيادة من حمض الفسفوريك		
-	١٪ وتزيد لغاية ٣٪ لكل زيادة من الأزوت بمعدل ١٪ من حمض الفوسفوريك لكل ٥٠٪ من الزيادة في الأزوت	٥٠٪ وتزيد لغاية ٢٪ لكل زيادة من ٢٥٪ بمعدل ١٪ للأزوت لكل ١٪ من الزيادة من حمض الفسفوريك		
-	-	-		

يعبر عن العناصر السهادية للاسمدة الموضحة بهذا الجدول في الصور الآتية :  
الأزوت الكلى ..... ويعبر عنه بلفظ ( ز )  
حمض الفوسفوريك الكلى ..... ويعبر عنه بلفظ ( فو ١٢ هـ )  
البوتاسا الكلية ..... ويعبر عنها بلفظ ( يو ١٢ هـ )

### الجدول ( د )

#### الاسمدة العضوية والطبيعية الغير محددة العناصر السمادية

السباح الكفرى - الطفلة - الماروج - السماد البلدى ( بما فيه سماد الاصطبلات وكل أنواع الروث ) - والسماد البلدى الصناعى - زبل الحمام - زرق الطيور - المواد البرازية كسماد المجارى والبودريت ومخلفات الشوارع كسماد المدن ومخلفات الاسواق ومخلفات مصانع البيرة - أعشاب البحر ومخلفات المذابح ما عدا الدم والقرون والعظام والحوافر - كل أنواع الرماد .

### الجدول ( هـ )

#### المواد التى تستعمل لاصلاح التربة

- اولا - الجبس الزراعى .
- ثانيا - الجبس الكبريتى .

### الجدول ( و )

- اولا - المواد البكتيرية .
- ثانيا - المواد الهرمونية .

قانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة

- وبيع الثلجات (١) .

( يراجع : صناعة )

#### قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧

فى شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٤٩ بفرض حد أدنى من العناصر النافعة فى المواد المستعملة فى غذاء الحيوان .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتى :

مادة ١ - لا يجوز الاتجار فى الكسب أو فى مواد العلف المصنوع أو طرحها للبيع والتداول أو حيازتها بقصد البيع بغير ترخيص من وزارة الزراعة ، ويجب أن تكون مركبات العلف المصنوع مسجلة فى وزارة الزراعة ومطابقة للمواصفات وشروط التعبئة التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة ، كما يصدر وزير الزراعة قرار ببيان الاجراءات والشروط اللازمة لهذا الترخيص فى تجارة العلف وتسجيل مركباته .

مادة ٢ - فى أحكام هذا القانون ، يقصد بالعلف المصنوع أى مخلوط من مواد العلف الحام ويقصد بمواد العلف الحام الكسب أو كل مادة لم يدخلها خلط تستعمل فى غذاء الحيوان أو الدواجن ، سواء أكانت نباتية ناتجة أو محضرة أو مصنوعة من المحصولات الزراعية أو مخلفاتها ، أم حيوانية ناتجة من الحيوان أو محضرة أو مصنوعة من أجزائه ، أم من المواد المعدنية والفيتامينات والمضادات الحيوية .

مادة ٣ - لا يجوز انشاء مصنع للعلف بغير ترخيص من وزارة الصناعة ، ويصدر وزير الصناعة قرارا ببيان الاجراءات التى تتبع لطلب الترخيص والرسوم المفروضة عليه والشروط التى يجب توافرها فى المصنع .

مادة ٤ - يجب أن تكون الاعلانات والنشرات عن مواد العلف المصنوع مطابقة للبيانات والمركبات الواردة فى تسجيلها بوزارة الزراعة .

مادة ٥ - يتولى اثبات المخالفات لأحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذا له ، الموظفون الفنيون الذين يندبهم كل من وزيرى الزراعة والصناعة ويكون لهم صفة مأمورى الضبط القضائى ، ودخول محال تجارة العلف وصناعته وتخزينه وايداعه ، وضبط ما يوجد فيها من المواد موضوع المخالفة ولهم أخذ عينات منها . ويصدر قرار من وزير الزراعة ببيان اجراءات أخذ العينات وتحليلها .

(١) الوقائع المصرية العدد ٤٨ مكرر فى ٢٠/٦/١٩٥٦ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٥ مكرر ( تابع ) فى ١٤/١/١٩٥٧ .

**قرار رئيس الجمهورية****بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٧****بالترخيص للجنة القطن المصرية في شراء الاقطان  
الشعر من الاصناف الجديدة القائمة من مزارع  
المتعاقدين مع وزارة الزراعة (١)****باسم الامة ،****رئيس الجمهورية****بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٦  
في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٦ -  
١٩٥٧ ،****وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،****قرر القانون الآتي :****مادة ١ -** اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون  
يرخص للجنة القطن المصرية بأن تشتري كل  
ما يعرض عليها من الاقطان الشعر - تسليم  
الاسكندرية - من الاصناف الجديدة الناتجة من  
مزارع المتعاقدين من وزارة الزراعة .**مادة ٢ -** تحدد أسعار شراء الاقطان المشار اليها  
في المادة الاولى من هذا القانون بأسعار البضاعة  
الحاضرة للأصناف المماثلة لها يوم التسليم ببورصة  
ميناء البصل بالاسكندرية .**مادة ٣ -** يحدد ٣١ ديسمبر من كل عام موعد  
انتهاء حليج هذه الاقطان .**مادة ٤ -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية  
وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ،  
ولوزيرى التجارة والزراعة اصدار القرارات  
اللازمة لتنفيذه كل فيما يخصه .**يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون  
من قوانينها .****صدر برباسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة  
١٣٧٦ ( ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ )**

وتعتبر نتيجة التحليل نهائية اذا لم يتظلم  
صاحب الشأن خلال العشرة الايام التالية لاختطاره  
بكتاب موصى عليه ، ويكون التظلم بتقديم طلب  
بإعادة التحليل يكون مصحوبا بالقسيمة الدالة  
على أداء مصروفات التحليل التى يفرضها قرار من  
وزير الزراعة وترد هذه المصروفات اذا أظهر  
التحليل عدم وجود أية مخالفة للقانون .

**مادة ٦ -** مع عدم الاخلال بتوقيع أية عقوبة  
أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب كل من  
يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات التى  
تصدر تنفيذا له بالحبس مدة لا تقل عن شهر  
ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة  
جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه ، أو بإحدى  
هاتين العقوبتين ذلك مع وجوب الحكم بمصادرة  
المواد محل المخالفة .

**ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .**

**وفى حالة العود يجوز الحكم بإغلاق المحل أو  
المصنع الذى وقعت فيه المخالفة .**

**مادة ٧ -** يكون صاحب المصنع مسئولاً عن كل  
مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة  
له .

**مادة ٨ -** يلغى ما يخالف أحكام هذا القانون من  
المرسوم الصادر فى ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٩ المشار  
اليه وكذلك مواصفات مواد العلف ، الملحق به .

**مادة ٩ -** ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية  
ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره  
ولوزيرى الزراعة والصناعة كل فيما يخصه  
إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

**يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون  
من قوانينها .**

**صدر برباسة الجمهورية فى ١٢ جمادى  
الثانية سنة ١٣٧٦ ( ١٣ يناير سنة ١٩٥٧ )**



## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩

بتنظيم بيوع الاقطان الآجلة في الداخل (١)

باسم الامة

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩  
بتعديل شروط بيوع الاقطان الآجلة التي يتفق  
على تحديد اثمانها فيما بعد ،  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### فرد القانون الآتي :

مادة ١ (٢) - تسرى على بيوع الاقطان الآجلة  
في الداخل الأحكام الآتية :

( أولا ) يكون للبائع الحق في قطع السعر في  
أي يوم من أيام العمل ببورصة العقود بالاسكندرية  
حتى اليوم السابق لأول الشهر الذي تم البيع  
على أساس عقده . فإذا كان نهاية الاجل الذي  
يحق فيه للبائع قطع السعر يوم عطلة ببورصة  
العقود بالاسكندرية أو كان التعامل في البورصة  
في هذا اليوم محذوا بأسعار اسمية أو أسعار  
لا تعامل بها لأي سبب كان فإن الاجل يمتد الى  
يوم العمل التالي له .

( ثانيا ) يكون للبائع الحق في قطع السعر على  
أي من أسعار الساعة ١٠ أو ١١ر٤٥ أو ١٢ر١٥  
أو ١٢ر٤٥ أو قفل الساعة الواحدة بعد الظهر .  
ويشترط لصحة سريان أمر القطع على تحديد معين  
أن يصل الأمر للمشتري بالاسكندرية قبل ميعاد  
هذا التحديد بنصف ساعة على الأقل ، فإذا وصل  
الأمر بعد ذلك أجرى القطع على أساس التحديد  
الذي يليه ، وإذا لم يصل الأمر للمشتري قبل  
نصف ساعة على الأقل من اقفال الساعة الواحدة  
أجرى القطع على أساس سعر الفتح ليوم العمل  
اليوم التالي بالبورصة .

( ثالثا ) ويشترط لصحة أمر القطع على أي

تحديد خلال الجلسة أن تكون الكمية المطلوب قطع  
سعرها قوامها ١٠ أطنان أو مضاعفاتها .  
أما الكميات التي تقل عن ١٠ أطنان أو البواقي  
بعد ١٠ أطنان فلا يحق للبائع طلب قطع سعرها  
الا على قفل الساعة الواحدة بعد الظهر .

( رابعا ) يكون للبائع حق النقل من استحقاق  
الى استحقاق تال بشرط ان يؤدي السمسرة وكافة  
المصروفات القانونية لهذا النقل ببورصة العقود  
بالاسكندرية . ولا يكون للبائع الحق في النقل  
اللمرة واحدة ، ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك في  
العقد .  
وفي جميع الاحوال لا يصح أن يجاوز الاستحقاق  
الاخير المنقول اليه نهاية الموسم الجاري .

وعلى البائع في حالة النقل أن يدفع الفرق اذا  
كان سعر الشهر البعيد أعلى من القريب ، وعلى  
المشتري أن يدفع له الفرق اذا كان سعر الشهر  
القريب أعلى من البعيد .

ويلزم لسريان أمر النقل أن يكون سعرا شهري  
الاستحقاقين متعامل عليهما في البورصة ، فان  
كان أحدهما غير متعامل عليه يعلق أمر النقل حتى  
يسرى التعامل على الشهرين .

وتسرى فيما يتعلق بميعاد وصول أمر النقل  
والكميات التي يتضمنها الأحكام المنصوص عليها  
في البندين ( ثانيا ) و ( ثالثا ) من هذه المادة

( خامسا ) اذا لم يستعمل البائع حقه في  
قطع السعر أو النقل خلال أيام العمل بالبورصة  
حتى نهاية الاجل المحدد له بهذا القانون قطع  
المشتري الكمية المبينة بالعقد أو الرصيد المتبقى  
منها دون قطع على دفعات في الايام الثلاثة التالية  
مباشرة لانقضاء حق البائع في القطع وذلك متى  
زادت هذه الكمية عن ١٠ أطنان ، فان لم تجاوز  
الكمية هذا القدر أجرى قطع سعرها في أول  
يوم من الايام الثلاثة المشار اليها .

وفي جميع الاحوال يكون القطع على أساس سعر  
قفل الساعة الواحدة لليوم أو الايام التي يجري  
فيها القطع ، فاذا صادف يوم أو أكثر من هذه  
الايام يوم عطلة في البورصة أو كانت أسعار

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٦٤ مكرر في ١٩٥٩/٨/٦ .

(٢) مدلة القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦١ - الجريدة الرسمية - العدد ٨١ في ١٩٦٢/٤/٩ .

القفل محددة بدون تعامل امتد الاجل لقفل اليوم  
التالى المتعامل على أسعاره .

مادة ٢ - يبطل كل شرط وارد فى العقود فيما  
يخالف احكام هذا القانون .

مادة ٣ - يلغى المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة  
١٩٣٩ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة  
الرسمية ، ويعمل به فى اقليم مصر من تاريخ  
نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ المحرم سنة  
١٣٧٩ ( ٤ أغسطس سنة ١٩٥٩ ) .

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠

بشأن تنظيم تجارة الادوية والكيمياويات  
والمستلزمات الطبية (١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص  
بشئون التموين ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن  
نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن  
مزاولة مهنة الصيدلة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار  
قانون المؤسسات العامة والقوانين المعدلة ،

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن  
التميين فى الشركات المساهمة والمؤسسات  
العامة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تتولى الهيئة العليا للادوية دون  
غيرها استيراد الادوية والكيمياويات والمستلزمات  
الطبية .

مادة ٢ - يكون توزيع الادوية والكيمياويات  
والمستلزمات الطبية سواء المستورد منها او  
المنتج محليا بواسطة المؤسسة العامة لتجارة  
وتوزيع الادوية ، ويجوز للهيئة العليا للادوية  
او تعهدالى اى شركة تساهم الدولة فى رأسمالها  
بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ بتوزيع بعض هذه  
المواد .

ويقصد بالتوزيع طبقا لاحكام هذه المادة كل  
ما يدخل فى مدلول عبارة « تجارة الجملة او  
نصف الجملة » .

مادة ٣ - يكون تسليم المواد الى المؤسسة  
العامة لتجارة وتوزيع الادوية او الى الشركات  
التي تكلف بالتوزيع طبقا للمادة السابقة وفقا  
للسياسة التي تضعها الهيئة العليا للادوية .  
ويسرى ذلك على المواد المستوردة او التي تنتج  
محليا .

مادة ٤ - يستولى وزير التموين فورا على :

( أ ) الادوية والكيمياويات والمستلزمات  
الطبية الموجودة لدى المستوردين ووكلاء  
الشركات والمؤسسات الاجنبية وفى مخازن  
الادوية وفى المستودعات والفروع الخاصة  
بهؤلاء .

(ب) ما يوجد من المواد المذكورة فى البند  
السابق فى الدائرة الجمركية ومخازن الابداع  
وما يرد منها مستقبلا تنفيذا لطلبات او عقود  
صادرة من المستوردين والوكلاء المشار اليهم .

(ج) كافة الموجودات واللوازم المتعلقة  
بمباشرة المستوردين والوكلاء ومخازن الادوية  
لنشاطهم .

مادة ٥ - تتسلم وزارة التموين فورا الاماكن  
التي يشغلها او يستعملها المستوردون والوكلاء  
واصحاب مخازن الادوية فى مباشرة نشاطهم ،  
مقابل ايجار المثل .

مادة ٦ - يشمل الاستيلاء بصفة مؤقتة ،  
كافة الدفاتر والاوراق والمستندات المتعلقة بمن  
ذكروا فى المادة ٤ وعلى كل من يوجد لديه شيء  
فى هذه الدفاتر او الاوراق او المستندات او غير



ذلك من البيانات المتعلقة بمباشرة العمل أن يقوم بتسليمه فوراً إلى الموظف المكلف بالاستيلاء .

**مادة ٧ -** يعين وزير التموين مندوبين لتنفيذ الاستيلاء طبقاً لأحكام المواد السابقة من بين موظفي الحكومة أو غيرهم . وعلى جميع موظفي الوزارات والمصالح والهيئات أن يعاونوا في التنفيذ متى طلب منهم ذلك .

ويتم الاستيلاء بمحاضر جرد سواء كان ذلك جرداً وصفياً أو دفترياً .

**مادة ٨ -** يسلم ما يتم الاستيلاء عليه من الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية إلى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية .

ويسلم ما عدا ذلك من الموجودات المستولى عليها إلى الهيئة العليا للأدوية أو إلى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية بحسب احتياجات كل منها لضمان سير العمل . ويكون التسليم في جميع الأحوال بقرار من وزير التموين .

**مادة ٩ -** يمنح الأفراد والهيئات المشار إليها في المادة ٤ تعويضاً عما يتم الاستيلاء عليه يحدد على أساس التكاليف الحقيقية وبمراعاة مدى الصلاحية وامكانيات التوزيع ، وعلى أن لا يتجاوز التعويض مقدار التكاليف شاملة نسبة من الربح حددها الأقصى ٦٪ .

وتلتزم الهيئة العليا للأدوية أو المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية على حسب الأحوال بأداء التعويض المستحق .

**مادة ١٠ -** تتولى تقدير قيمة التعويض المنصوص عليه في المادة السابقة لجان تشكل على الوجه الآتي :

- ١ - مستشار من مجلس الدولة رئيساً
  - ٢ - ممثل لوزارة التموين
  - ٣ - ممثل عن صاحب الشأن
- عضوين

ويجوز للجنة أن تستعين في أداء مهمتها بمن ترى لزوماً للاستعانة به من الموظفين أو غيرهم وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية . وتكون

هذه القرارات نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن .

**مادة ١١ -** يجب على القائمين بالعمل لدى الأفراد أو الهيئات التي يتم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام هذا القانون الاستمرار في أعمالهم وعدم الامتناع بأية حجة كانت عن العمل ما لم يصدر قرار سابق من وزير التموين أو من بنينه في ذلك باعفائه من العمل .

وعليهم أن يحافظوا على ما تحت يدهم من أشياء لحين تنفيذ الاستيلاء وتكون مسئوليتهم عن ذلك مسئولية المودع لديه .

**مادة ١٢ -** يجب على كل شخص موجود في الجمهورية العربية المتحدة وعلى كل شخص متمتع بجنسيتها ولو كان بالخارج توجد لديه أموال بأية صفة كانت للأفراد أو الهيئات التي يتم الاستيلاء على ما لديها أو يكون مديناً لأي منها أن يقدم بياناً بذلك إلى وزارة التموين مع المستندات والدفاتر والأوراق المؤيدة له وذلك خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، وأن يتحفظ على ما تحت يده من أموال أو أشياء إلى أن يصدر بشأنها قرار من وزير التموين .

**مادة ١٣ -** يقع باطلاً كل عقد أو تصرف أو عملية أو إجراء يتم بالنسبة إلى الأشياء المستولى عليها طبقاً لأحكام هذا القانون .

**مادة ١٤ -** ينقل العمال الذين يعملون لدى الأفراد والجهات التي تم الاستيلاء عليها في النشاط المتعلق بتجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ، إلى المؤسسة العامة للتجارة والتوزيع بحالتهم عند العمل بهذا القانون ، ويجوز إلحاق بعض هؤلاء العمال بالهيئة العليا للأدوية بناءً على طلبها وبموافقة وزير التموين .

واستثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، يعين في المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية الموظفون القائمون بالعمل في النشاط المذكور الذين يتم اختيارهم وتحديد مرتباتهم بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير التموين وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون (١) .



**مادة ١٥ -** استثناء من أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، تبأثر الهيئة العليا للأدوية والمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية نشاطهما في تجارة وتوزيع الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية طبقاً للأصول التجارية ودون قيد بنظم الحكومة ولوائحها .

**مادة ١٦ -** للهيئة العليا للأدوية والمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أن تعين الموظفين والعمال اللأزمين لهما دون قيد بالأحكام الخاصة بموظفي الحكومة وعمالها وبأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

**مادة ١٧ -** يجوز لوزير التموين أن يرخص لبعض مخازن الأدوية المستولى عليها والتي تقوم بالبيع للجمهور بالاستمرار في تجارة بعض الأدوية البسيطة التي تحددها الهيئة العليا للأدوية ويصدر بها قرار من وزير التموين .

**مادة ١٨ -** لايجوز بغير ترخيص من وزارة التموين فتح مكاتب للدعاية الخاصة بالأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية . ويجب على المكاتب التي تبأثر هذا النشاط عند العمل بهذا القانون الحصول على ترخيص بالاستمرار في العمل وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . ويخلق المكتب بالطريق الإداري في حالة عدم الحصول على الترخيص .

**مادة ١٩ -** مع عدم الإخلال بما تنص عليه قوانين أخرى من عقوبات أشد يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ٢٠ -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الأقليم المصري من تاريخ نشره ، ولوزير التموين إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويلغى كل حكم يخالف أحكامه صدر برأسة الجمهورية في ٢٠ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٤ يوليه سنة ١٩٦٠ ) .

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**

**بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠**

**في شأن تنظيم وتعبئة وتجارة الشأى (١)**

**باسم الأمة**

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشتون التموين ،

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

**قرر القانون الآتي :**

**مادة ١ -** لا يجوز اعطاء تراخيص بفتح مصانع لتعبئة الشأى سواء كانت آلية أو يدوية ، إلا للشركات التابعة للمؤسسة للاقتصادية التي يدخل في نشاطها تعبئة الشأى وتجارته ، أو للجمعيات التعاونية التي يختارها وزير التموين ويكون من اعراضها مباشرة النشاط المذكور .

وتلغى بحكم القانون جميع التراخيص الصادرة على خلاف أحكام الفقرة السابقة .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الأقليم المصري من تاريخ نشره .

صدر برأسة الجمهورية في ٢٠ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٤ يوليه سنة ١٩٦٠ ) .

**قانون ٧١ لسنة ١٩٦١ (٢)**

**في شأن تنظيم منشآت تصدير القطن في الأقليم المصري**

( يراجع وزارات وأشخاص معنوية عامة ومجالس )

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٥٩ ( تابع ) في ١٧/٧/١٩٦٠ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٣٨ في ٢٢/٦/١٩٦١ .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢

بإعادة تنظيم استيراد وتصنيع وتجارة الأدوية  
والمستلزمات والكيمياويات الطبية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص  
بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين  
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم  
المنقصات والمزايدات المعدل بالقانون رقم ٦٣  
لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٨ ،

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن  
مزاولة مهنة الصيدلة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن  
المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن  
القواعد الواجب اتباعها فى الميزانيات المستقلة  
والملاحقة ،

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن  
الاستيراد ،

وعلى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن  
تنظيم تجارة الأدوية والمستلزمات والكيمياويات  
الطبية ،

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ فى شأن  
تصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦١ باستثناء  
القوات المسلحة من تطبيق أحكام القانون رقم ٢١٢  
لسنة ١٩٦٠ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٢ لسنة  
١٩٦٠ فى شأن تنظيم شراء الأدوية والمستلزمات  
والكيمياويات الطبية اللازمة للجهات الحكومية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩٤ لسنة  
١٩٦٢ بتنظيم وتحديد اختصاصات المؤسسة  
المصرية العامة للأدوية والكيمياويات والمستلزمات  
الطبية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة  
١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة  
١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم  
فى تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة  
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

## قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تتولى المؤسسة المصرية العامة للأدوية  
والمستلزمات والكيمياويات الطبية دون غيرها  
المسئوليات والسلطات الآتية :

( أ ) تنفيذ السياسة الدوائية للدولة .

( ب ) استيراد ما يلزم حاجة البلاد من الأدوية  
والمستلزمات والكيمياويات الطبية .

( ج ) توزيع الأدوية والمستلزمات والكيمياويات  
الطبية سواء منها المستورد أو المنتج محليا والاتجار  
فيها طبقا للأصول التجارية .

وللمؤسسة أن تعهد للمصانع المحلية والشركات  
التي تنشئها أو تشتريها فى رأسمالها بتوزيع بعض  
أو كل هذه المواد وفقا للخطة والنظم المقررة .

ويقصد بالتوزيع فى حكم هذه المادة كل ما  
يدخل فى مدلول عبارة " تجارة الجملة ونصف  
الجملة " .

مادة ٢ - يجوز للمؤسسة أن تتولى إنشاء  
وإدارة الصيدليات أو المؤسسات الصيدلانية أو  
مصانع الأدوية والمستلزمات والكيمياويات الطبية .

مادة ٣ - تنتقل الى المؤسسة جميع الحقوق  
والالتزامات القائمة وقت العمل بهذا القانون لدى  
كل من الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية  
والمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية  
والمستلزمات والكيمياويات الطبية .



**مادة ٤ -** تباشر المؤسسة نشاطها في استيراد وتصنيع وتجارة الادوية والمستلزمات والكيماويات الطبية طبقا للاصول التجارية ودون التقيد بنظم الحكومة ولوائحها ولا بقيود الاستيراد المقررة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

**مادة ٥ -** استثناء من أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه تصدر اللوائح المالية المتعلقة بتنفيذ ميزانية المؤسسة بعد أخذ رأى وزارة الخزانة . كما يجوز للمؤسسة أن تعد الميزانية الخاصة بها وفقا لأساليب المحاسبة التجارية بعد تكوين الاحتياطيات الواجبة بما في ذلك احتياطي موازنة أسجار الادوية .

**مادة ٦ -** يكون للمؤسسة سلطة تحصيل المبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الادارى .

**مادة ٧ -** استثناء من أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة المشار اليه لا تتقيد المؤسسة في مباشرة اختصاصاتها بالحصول على تراخيص من وزارة الصحة لانشاء الفروع أو المخازن أو الصيدليات بشرط التزام المؤسسة بالاشتراطات المنصوص عليها في القانون المذكور .

ولوزارة الصحة أن تجرى تفتيشا على هذه الفروع أو المخازن أو الصيدليات للتحقق من توافر الاشتراطات المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، وفى حالة وجود مخالفات تقوم بإبلاغها الى وزير الصحة ليتخذ الاجراءات اللازمة لازالة هذه المخالفات فورا .

**مادة ٨ -** يكون منح الترخيص فى انشاء مكاتب الاعلام الخاصة بالادوية والمستلزمات والكيماويات الطبية أو الفائها بقرار من وزير الصحة بناء على عرض رئيس مجلس ادارة المؤسسة ويكون لرئيس مجلس ادارة المؤسسة سلطة الرقابة على هذه المكاتب وذلك وفقا

للسروط والاضاع التى يصدر بها قرار من وزير الصحة بناء على اقتراح مجلس ادارة المؤسسة .

ولوزارة الصحة سلطة التفتيش الفنى على المخازن التى قد تنشئها هذه المكاتب للتحقق من توافر الاشتراطات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

ومع عدم الاخلال بتطبيق أية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يكون لوزير الصحة أن يفلق بالطريق الادارى هذه المكاتب اذا خالفت التعليمات والنظم المقررة .

**مادة ٩ -** توضع لمصانع الادوية والمستلزمات والكيماويات الطبية مواصفات فنية ومعايير موحدة تطبقها المنشآت الصناعية فى عملياتها الانتاجية ، ويصدر بها قرار من وزير الصناعة بناء على توصيات لجنة مشتركة تشمل فيها الجهات المختصة ويصدر بتشكيلها قرار من وزير الصناعة بالاتفاق مع وزير الصحة .

ومع عدم الاخلال بتطبيق أية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يكون لوزير الصناعة أن يفلق بالطريق الادارى المصانع التى تخالف النظم والمواصفات والمعايير المذكورة .

**مادة ١٠ -** استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه يكون تسمير الادوية والمستلزمات والكيماويات الطبية أو تحديد نسبة الربح فيها سواء كانت محلية أو مستوردة بمعرفة لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزيرى الصناعة والتموين وتصدر قرارات اللجنة من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير الصناعة .

وكل من يبيع أى سلعة من السلع المذكورة بالفقرة السابقة أو يعرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد عن السعر أو الربح المقرر أو يمتنع عن البيع أو يفرض على المشتري شراء سلعة أخرى منها أو يعلق البيع على شرط آخر يكون مخالفا



للمعرف التجاري يعاقب بالمقنونات الواردة في القانون سالف الذكر .

ويتولى ضبط مخالفة أحكام الفقرة السابقة الموظفون القائمون على مراقبة تنفيذ أحكام القانون المذكور .

مادة ١١ - استثناء من أحكام المادة الأولى من هذا القانون يجوز للقوات المسلحة أن تستورد احتياجاتها من الأدوية والمستلزمات والكيمائيات الطبية .

ولا تخضع في هذا الاستيراد للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ١٢ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ صفر سنة ١٣٨٢ ( ١٩ يوليو سنة ١٩٦٢ ) .

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٠

بالغاء القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ - بتنظيم تجارة القطن في الداخل - وبتصفية اللجان المشكلة تنفيذا له وبإيلولة فائض التصفية الى الخزانة العامة (١)

باسم الأمة  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يلغى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم تجارة القطن في الداخل وتصفى اللجان المشكلة تنفيذا له ويؤول فائض التصفية الى الخزانة العامة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره وعلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ صفر سنة ١٣٩٠ ( ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٠ )

### مرسوم

بتنظيم بيع اصناف الجبن التي تحمل اسما

#### جغرافيا (١)

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بمنع التدليس والغش ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

**مادة ١ -** اصناف الجبن المعروفة باسم جغرافى يدل فى الاصطلاح التجارى على جنس الناتج يمنع بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ما لم تحمل بيانا عن الجهة التى صنعت فيها مكتوبا باللغة العربية بحروف ظاهرة تمنع من كل لبس . ويحدد وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره بالكيفية التى يوضع بها البيان على المنتجات .

**مادة ٢ -** كل مخالفة لاحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ٣ -** على وزيرى التجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا المرسوم كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

### مرسوم

بتنظيم بيع المنسوجات والخیوط القطنية (٢)

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ،

وعلى المادة ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

**مادة ١ (٣) -** لايجوز أن تستورد أن تباع أو تعرض أو تطرح للبيع أو تحاز بقصد البيع اثواب المنسوجات القطنية سواء أكانت مقصورة أم غير مقصورة ، بيضاء أم مصبوغة ، أم كانت منسوجة بخيوط مصبوغة أم مطبوعة أم مصقولة أم ملمعة أم مصنوعة بصفة خصوصية .

وكذلك أنواع القول والجاز سواء أكانت للناموسيات أم للملابس أم لزجاج الشبايك أم لغيرها ما لم تكن مطوية ومركمة على الطريقة الآتية :

١ - أن يكون الثوب منها مطويا من أوله الى آخره على طول لا يختلف قياسه عن المتر أو الياردة ( ٠.٩١٤٣٩٩ ) على حسب الاحوال أو كسور ثابتة لأحد هذين المقياسين أى النصف أو الثلث أو الربع من المتر أو الياردة .

٢ - أن يرقم بشكل ظاهر على كل ثوب العدد الصحيح للامتار أو الياردات التى يشتمل عليها الثوب أو العدد الصحيح من كسور هذين المقياسين ولهذا الغرض يجب أن يوضح بحسب الأحوال بعد الارقام الدالة على عدد الامتار أو الياردات أو كسور المتر أو الياردة لكلمة « متر » أو ياردة أو كلمة « نصف » أو « ثلث » أو « ربع » من المتر أو الياردة .

ولا يسرى هذا الحكم على المنسوجات القطنية التى يقضى العرف التجارى بعرضها للبيع اثوابا ملفوفة .

**مادة ٢ (٤) -** لا يجوز أن تستورد أو تباع أو تعرض أو تطرح للبيع أو تحاز بقصد البيع خيوط القطن بما فيها الخيوط التى تستعمل فى الحياطة أو الرفو أو التطريز أو الحياكة أو غير ذلك سواء كانت بيضاء أو مصبوغة وسواء كانت مطوية على بكر أو مواسير أو ملفات أو ورق أو فى ربط أو شلل أو كانت مطوية أو مصنوعة بأى شكل آخر

(١) صدر هذا المرسوم فى ١٩٤٢/٣/٤ .

(٢) صدر هذا المرسوم فى ١٩٤٢/٦/٢٢ .

(٤.٣) معدلة بالمرسوم الصادر فى ١٩٤٥/١٠/٣٠ .

ما لم يكن مبينا على كل وحدة منها في مكان ظاهر وبوضوح تام ما يدل على حقيقة طولها بالامتار أو الياردات أو حقيقة وزنها باحدى وحدات الوزن المقررة في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل وكذلك نمرة الخيط وفيما يتعلق بالخياطة القطنية المعدة لاستخدامها في مصانع النسيج يكتفى ببيان وزنها الصافي على عبواتها .

ويصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بتنظيم تصريف الخياطة القطنية التي تكون موجودة وقت العمل بهذا المرسوم ولا تحمل بيانا بنمرها (١) .

مادة ٣ - يحدد وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره الكيفية التي توضح بها البيانات المنصوص عليها في هذا المرسوم .

مادة ٤ - تطبق أحكام المادتين ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على الجرائم التي تقع مخالفة لاحكام هذا المرسوم وذلك مع عدم الاخلال بتوقيع العقوبة الاشد التي يقضى بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أو أى قانون آخر .

مادة ٥ - يبطل العمل بالمرسومين الصادرين بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢ وأول يناير سنة ١٩٣٢ الخاصين بطي وترقيم المنسوجات القطنية وترقيم الخياطة القطنية المستوردة من الخارج

مادة ٦ - على وزراء المالية والتجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

#### مرسوم

#### بتنظيم تجارة كبريت العامود (٢)

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش وعلى المواد ٣١ ، ٣٤ ، ٣٦ من القانون رقم ٥٧

لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - لا يجوز بيع كبريت العامود أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع الا في عبوات تحمل البيانات الآتية : -

(أ) وزن الكبريت الصافي بالكيلو أو مضاعفاته أو اجزائه .

(ب) مصدره واسم المستورد اذا كان مستوردا من الخارج .

(ج) نسبة الكبريت الصافي ودرجة نعومته .

مادة ٢ - اذا اضيفت الى كبريت العامود مواد أخرى وجب ايضاح نوعها ونسبتها على العبوة .

مادة ٣ - يحدد وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره الكيفية التي توضح بها البيانات المنصوص عليها في هذا المرسوم والطريقة التي تفضل بها العبوات

مادة ٤ - تسرى أحكام المادتين ٣٤ ، ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على الجرائم التي تقع مخالفة لاحكام هذا المرسوم وذلك مع عدم الاخلال بتوقيع عقوبة اشد يقضى بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أو أى قانون آخر .

مادة ٥ - على وزارة التجارة والصناعة والعدل والزراعة تنفيذ هذا المرسوم كل منهم فيما يخصه ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### مرسوم بتنظيم تجارة الحناء (٣)

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ،

(١) صدر قرار ٧ مارس ١٩٤٦ لتحديد ثلاثة شهور من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية للتصرف في الخياطة التي

لا تحمل بيان نمرها . الوقائع المصرية العدد ١١٦ في ١٩٤٦/٦/٢٥ .

(٢) صدر هذا المرسوم في ٣٠ من يوليو سنة ١٩٤٥ .

(٣) صدر هذا المرسوم في ١٩٤٧/٣/٣١ .



وعلى المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء .

#### وسمنا بما هو آت :

مادة ١ - لا يجوز استيراد الحناء أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا في عبوات تحمل البيانات الآتية :

(أ) وزن الحناء الصافى بالكيلو جرام مضاعفاته أو اجزائه .

(ب) جهة الانتاج سواء أكانت الحناء من المحصولات المحلية أم مستوردة من الخارج

ويحدد وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره الكيفية التى توضع بها البيانات .

مادة ٢ - يجب أن يثبت من الفحص الميكروسكوبى خلو الحناء أو مسحوقها من المواد الغريبة ، وألا تزيد نسبة الرماد فى الأوراق المجففة بالهواء أو فى المسحوق على ١٥٪ .

ولا تجوز اضافة أية مادة ملونة الى المسحوق .

مادة ٣ - على وزراء التجارة والصناعة والعدل والزراعة والمالية تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

#### مرسوم

بتنظيم صناعة زهرة الفسيل وتجارتها (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ،

وعلى المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

#### وسمنا بما هو آت :

مادة ١ - زهرة الفسيل هى المادة الملونة المصنوعة من الالترامارين النقى وبيكربونات الصودا التى لا تقل نقاوتها عن ٩٥٪ وفى حالة صنعها على هيئة قطع تضاف اليها مادة عضوية رابطة لا تزيد على ٥٪ .

مادة ٢ - لا يجوز استيراد زهرة الفسيل أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا اذا كانت معبأة فى عبوات وزنها الصافى لا يقل عن عشرة جرام فى الزهرة الناعمة ( البودرة ) وعن ١٣ جرام فى الزهرة القطع وأن تكون من احدى الرتب الآتية :

١ - زهرة نمرة ١ وهى التى تحتوى على ٣٠٪ على الأقل من الالترامارين النقى .

٢ - زهرة نمرة ٢ وهى التى تحتوى على ٢٢٪ على الأقل من الالترامارين النقى .

٣ - زهرة نمرة ٣ وهى التى تحتوى على ١٥٪ على الأقل من الالترامارين النقى .

مادة ٣ - يجب أن توضع على عبوات الزهرة وغلفها بيانات بترتيبها والوزن الصافى للزهرة .

ويحدد وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره الكيفية التى توضع بها البيانات المنصوص عليها .

مادة ٤ - على وزراء التجارة والصناعة والعدل والمالية تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

#### مرسوم

بتنظيم تجارة ماء الكولونيا (٢)

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

(١) صدر هذا المرسوم فى ١٩٤٧/٣/٧ .

(٢) صدر هذا المرسوم فى ١٩٤٧/٥/٥ .

وعلى المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

#### رسمنا بما هو آت :

**مادة ١ (١) -** لا يجوز استيراد ماء الكولونيا أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان يحمل بياناً بنسبة الكحول في درجة حرارة ١٥ مئوية ، مع ذكر كيفية حساب هذه النسبة إن كانت ظاهرة أو حقيقية ، ويجب ألا تقل نسبة الكحول الحقيقية في الحالتين عن ٥٠٪ من مجموع حجم السائل ،

**مادة ٢ -** يحدد وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره كيفية وضع البيان المنصوص عليه في هذا المرسوم

**مادة ٣ -** على وزراء التجارة والصناعة والمدل والمالية تنفيذ هذا المرسوم كل منهم فيما يخصه ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### مرسوم

#### بتنظيم صناعة ربيع الارز وتجارته (٢)

#### نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ،

وعلى المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة والزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

#### رسمنا بما هو آت :

**مادة ١ -** لا يجوز استيراد ربيع الارز المصد لتغذية الحيوان أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

(أ) أن يكون ناتجاً من ضرب الارز أو تبيضه في ذات العام .

(ب) أن يكون مسحوقاً ناعماً ذا لون سمنى أدكن ( غامق ) وله رائحة مميزة مقبولة وطعم سكري وخالياً من التكتل والعفن والزنخ .

(ج) أن يكون خالياً من الملح والجبس .

(د) ألا تقل فيها نسبة البروتين الخام عن ١٢٪ ونسبة الكربوهيدرات ( المواد الذائبة الخالية من الأزوت ) عن ٤٢٪ ولا تزيد نسبة الألياف الخام على ١١٪ ونسبة الرماد على ١٢٪ .

أما الرجيع غير المعد لتغذية الحيوان فيجب أن يوضع عليه بيان يدل على ذلك بالكيفية التي يعينها وزير التجارة والصناعة بقرار منه .

**مادة ٢ -** لا يجوز تداول ربيع الارز إلا بالوزن على أن يكون وحدة الوزن هي الطن ومضاعفاته وأجزاؤه .

**مادة ٣ -** على وزراء التجارة والصناعة والزراعة والمالية والمدل تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### مرسوم

#### بتنظيم تجارة اللحوم ومنتجاتها (٣)

#### باسم الأمة

#### وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على المادتين ٦٥ و ٦٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ، والمعدل بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٤٨ و ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ،

(١) معدلة بالمرسوم الصادر في ١٩٤٩/٦/٢٠ .

(٢) صدر هذا المرسوم في ١٩٤٨/٢/٩ .

(٣) الوقائع المصرية العدد ٢٩ في ١٩٥٣/٤/٧ .



وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ،  
وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسم بما هو آت :

**مادة ١ -** تسرى أحكام هذا المرسوم على اللحوم الطازجة وكذلك الأجهزة طبقا للمادة الثانية ومنتجاتها المستخرجة من فصائل الابقار والجاموس والأغنام والماعز والجمال والخنازير التي تتوافر فيها جميع الاشتراطات الصحية وتكون من الاجزاء الصالحة لغذاء الانسان .

ولا يجوز عرض لحوم حيوانات أخرى .

**مادة ٢ (١) -** تشمل اللحوم المجهزة الانواع الآتية :

(أ) اللحوم المجهزة بالبرودة - وهي التي حفظت بعد الذبح مباشرة لمدة لا تقل عن عشرة أيام وفي درجة حرارة تقل عن الصفر المئوي وفقا للطرق المعتمدة فنيا الى أن تعرض للبيع .

ويجب أن تكون على شكل قطع كبيرة لا تقل كل منها عن ربع الحيوان وأن تكون الغدد الليمفاوية في موضعها الطبيعي . وأن تكون كل قطعة ملفوفة بقطعة من الشاش النظيف

وفي حالة استيراد لحوم ضان يتحتّم علاوة على الشهادة البيطرية وجود الغدد الليمفاوية .

وفي حالة استيراد لحوم من فصيلة بقرية فيتحتّم علاوة على الشهادة البيطرية وجود الغدد الليمفاوية والبللورة .

أما اذا كانت اللحوم المستوردة من فصيلة الخنازير فيتحتّم علاوة على الشهادة البيطرية وجود الغدد الليمفاوية والبللورة وكذا وجود البريتون الجدارى .

(ب) اللحوم المملحة - هي اللحوم الطازجة او المثلجة التي تجهز باضافة ملح الطعام او محلوله . مع جواز اضافة مادة أو أكثر من بنزوات ونترات الصوديوم أو نترات البوتاسيوم ونترات البوتاسيوم على الأتزيد نسبتها على الناتج النهائي

من اللحوم عن ٥٠٠ جزء في المليون مقدرة ككثريت أو اضافة السكر أو الشربات أو العسل أو التوابل أو الثوم أو الخل أو الحلبة .  
(ج) اللحوم المجففة - هي اللحوم المملحة التي تجفف بواسطة أشعة الشمس أو الحرارة الصناعية .

(د) اللحوم المدخنة - هي اللحوم المملحة أو المجففة التي تعرض داخل أفران الى دخان ناتج من حرق أخشاب أو مايمثلها من مواد مملحة . ويجوز بعد التدخين أن تضاف الى تلك اللحوم مواد بقصد تحسين الرائحة الناتجة من التدخين بشرط الا تكون ضارة بالصحة .

(هـ) السجق - هو الناتج من اللحوم الطازجة أو المثلجة أو المملحة أو المجففة أو المدخنة التي تفرم وتعبأ داخل مثانات أو مصارين أو مايشابهها من أغلفة صناعية غير ضارة بالصحة ويجب ألا يقل اللحم الأحمر بها عن ٥٠٪ وألا يقل مجموعته مع الدهن عن ٩٠٪ الا في حالة الفرنكفورت أو الفينواز أو السرفيلا . ولا يجوز أن تقل نسبة المجموع عن ٨٠٪ والسجق على أربعة أنواع :

١ - سجق طازج وهو ما يجوز أن يضاف في تحضيره الى اللحم المفروم بهارات وتوابل .

٢ - سجق مجفف . وهو ما يجوز أن يضاف الى تحضيره الى اللحم المفروم دهن وتوابل ونشويات وثوم وخل ونبيد ويوضع داخل غرف حتى يتم تجفيفه .

٣ - سجق مطبوخ . وهو ما يجوز أن يضاف فيه الى اللحم المفروم توابل ونشويات وملح طعام وملح بارود وسكر ويدخن السجق بطريقة تدخين اللحوم ثم يسوى فى الماء وفقا للطرق الفنية .

٤ - سجق مطبوخ ونصف مجفف - وهو ما يصنع من اللحوم المملحة ويجوز أن يضاف اليه دهن وتوابل ونشويات وثوم وخل ونبيد وزيت . ويسوى داخل أفران وفقا للطرق الفنية ويجوز تدخينه بعد ذلك .

وفي جميع أنواع السجق يجب ألا تتجاوز نسبة المواد النشوية ٤٪ من الوزن الجاف وألا يزيد



ثاني أكسيد الكبريت الحر المتحصد على ٤٥٠  
مليجرام في الكيلو جرام .

(و) اللحوم المطبوخة : هي الناتجة من اللحوم الطازجة أو المثلجة أو المملحة أو المجففة أو المدخنة التي تفرم وتوضع في قوالب ثم تطبخ حتى النضج التام في ماء ساخن أو داخل أوعية ، ويجوز أن تضاف إليها التوابل والنشويات والحل والبصل والنبيد والبيض والجيلاتين واللبن .

(ز) اللحوم المعبأة (١) :

هي التي تحفظ داخل عبوات لا تسمح بمرور الهواء ويجب أن تكون محتفظة بخواصها الطبيعية . وإن تكون معقمة تجاريا وصالحة للاستهلاك الأدمي . كما يجب أن تكون العبوات مطابقة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وأن يكون بداخلها ضغط سلبي .

مادة ٣ - علاوة على المواصفات المنصوص عليها في المادة السابقة يراعى بالنسبة إلى اللحوم ومنتجاتها ما يأتي :

(أ) أن تكون في حالة سليمة وخالية من علامات التلف والفساد والقاذورات والروائح الغريبة والكريهة .

(ب) أن تحفظ في أمكنة نظيفة تتوافر فيها الاشتراطات الصحية وبعبءة عما يلوثها سواء من الذباب أو الحشرات أو الحيوانات أو غير ذلك

(ج) أن تكون خالية من المواد الحافظة أو الغريبة ما عدا ما ذكر في المادة السابقة .

ويجوز إضافة الفوسفات في صناعة اللحوم ومنتجاتها بحيث لا تزيد النسبة المضافة على ٠.٥٪ ( خمسة من عشرة في المائة ) من وزن اللحم (٢)

مادة ٤ - يجب أن تصاحب رسالات اللحوم ومنتجاتها المستوردة شهادة صادرة من السلطة البيطرية المختصة ومشتمة على البيانات الآتية :

١ - البلد المصدر ، عدد الطرود ، نوع اللحم ، تاريخ التفتيش ، اسم المصدر ، محطة التصدير .

٢ - اسم المرسل إليه ، محطة الوصول .

٣ - بيان من السلطة المختصة بأنها قامت بفحص الحيوانات المستخرجة منها اللحوم أو منتجاتها قبل الذبح وبعده ووجدتها غير مصابة بالأمراض المعدية للإنسان والحيوان وأن تلك الحيوانات كانت موجودة في منطقة غير موبوءة بهذه الأمراض لمدة شهر على الأقل قبل ذبحها فيماعدًا الحمى القلاعية فيشترط ألا تقل المدة عن ثلاثة أشهر وأن جميع الاحتياطات الصحية قد اتخذت أثناء عملية إزالة الجلد وتحضير اللحوم ومنتجاتها وتمبئتها وأنها صالحة لغذاء الإنسان .

أما رسالات اللحوم المثلجة المستوردة فيجب أن تصاحبها أيضا شهادة من السلطة البيطرية المختصة مبينا بها علاوة على البيانات سالفة الذكر أن هذه اللحوم قد حفظت قبل تصديرها في درجة حرارة أقل من الصفر المئوي وأن كل قطعة قد لفت بالشاش التنظيف .

ولكل من القسم البيطري وإدارة مراقبة الأغذية مع وجود الشهادتين سالفتي الذكر ، الكشف على اللحوم المستوردة ورفض ادخال ما تتضح اصابته بأي مرض أو عدم صلاحيته لغذاء الإنسان .

مادة ٥ - لا يجوز استيراد اللحوم ومنتجاتها أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع الا اذا كان ذلك مطابقا لاحكام هذا المرسوم .

ويجب بيان نوع الحيوان على كل صنف من اللحوم .

مادة ٦ - على وزراء الصحة العمومية والمالية والاقتصاد والعدل والتجارة والصناعة والشئون البلدية والقروية والزراعة كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين في ١٨ رجب سنة ١٣٧٢ ( ٢ أبريل سنة ١٩٥٣ ) .

(١) مسدلة بالقرار الجمهوري رقم ١٦٠٤ لسنة ٦٧ الصادر في ٢٩/٨/٦٧ . الجريدة الرسمية العدد رقم ٧٩ في

١٩٦٧/٩/١٤ .

(٢) أضيفت بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦/١٠/١٩٥٥ .

### قرار مجلس الوزراء

بشأن السماح لتجار الكسب من خريجي المعاهد التجارية والزراعية بالتعامل مع المعاصر

بناء على مذكرة وزارة التموين

#### قرار مجلس الوزراء :

السماح لتجار الكسب من خريجي المعاهد التجارية والزراعية بالتعامل مع المعاصر مباشرة وتحديد حصة شهرية لكل منهم بحد أقصى ٢٥ طن بشرط أن تتوافر فيهم الشروط الخاصة بالتجار من حيث قيدهم بالسجل التجارى قبل صدور قرار تنظيم تداول الكسب . وأن تكون لديهم محال خاصة لتوزيع الكسب - وعلى أن تصرف هذه الحصص من ال ٢٠٪ المخصص للمربين

( ١٩٥٤/١١/٣ )

### قرار وزير التجارة والصناعة

بتنظيم بيع اصناف الجبن التى تحمل اسما جغرافيا (١)

#### وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ،

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٤ مارس سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع اصناف الجبن التى تحمل اسما جغرافيا ،

#### قرر :

مادة ١ - يوضع بيان الجهة التى صنعت فيها اصناف الجبن المعروفة باسم جغرافى يدل على الاصطلاح التجارى على جنس الناتج على قطع الجبن الكاملة أو أغلفتها الداخلية والخارجية .

وإذا كانت قطع الجبن قد فصل عنها الجزء أو الغلاف الذى يحمل بيان الجهة المصنوعة فيها

فيجب وضع بطاقة على الجبن يكتب عليها البيان سالف الذكر .

ويجب أن يكتب البيان باللغة العربية بحروف ظاهرة لا يقل ارتفاعها عن ارتفاع الحروف المكتوب بها أى بيان آخر على الجبن أو أغلفته الداخلية والخارجية ،

ولا يقل فى أى حال من الاحوال عن ثلاثة ملليمترات .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار ابتداء من ٨ يونيه ١٩٤٢ .

### قرار وزير التجارة والصناعة

بتنظيم تجارة كبريت العامود (٢)

#### وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المواد ١ ، ٢ ، ٣ من المرسوم الصادر فى ٣٠ يوليه سنة ١٩٤٥ بتنظيم تجارة كبريت العامود .

#### قرر :

مادة ١ - تكتب البيانات المنصوص عليها فى المادتين ١ ، ٢ من المرسوم الصادر فى ٣٠ يوليه سنة ١٩٤٥ بتنظيم تجارة الكبريت العامود على نفس العبوات باللغة العربية وبأحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية بحروف ظاهرة وبخط واضح غير قابل للمحو .

مادة ٢ - يعبأ الكبريت الصحيح فى صناديق من الخشب محكمة القفل محزومة بالشمبر ويعبأ الكبريت المطحون ( البودرة ) فى حوالات من الخيش موثقة بدوبار مختوم بالرماس .

وتعبأ الكميات الصغيرة من الصنفين المنصرم ذكرهما فى اكياس من الورق محكمة القفل باللصق .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

(١) صدر هذا القرار فى ١٩٤٢/٤/٢٦ .

(٢) صدر هذا القرار فى ١٩٤٦/٢/٣ .



### قرار رقم ٣١٦ لسنة ١٩٤٧

بكيفية وضع بيان نسبة الكحول في ماء الكولونيا (١)

#### وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة الثانية من المرسوم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٧ بتنظيم تجارة ماء الكولونيا .

وعلى ما ارتأته الجمعية العمومية لمجلس الدولة

#### قرر :

مادة ١ - تكتب البيانات المنصوص عليها في المادة الاولى من المرسوم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٧ بتنظيم تجارة ماء الكولونيا باللغة العربية وبخط واضح وبمادة ثانية اللون في موضع ظاهر من العبوة والغلاف .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٧ .

### قرار رقم ٣٥١ لسنة ١٩٤٦

بتنظيم تجارة الاسماك بمنطقة بحيرة المنزلة (٣)

#### وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المواد ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٨ من المرسوم بقانون الصادر في ٢١ ابريل سنة ١٩٢٦ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ بشأن صيد الاسماك ،

وعلى المادتين ٢٦ و ٧٥ من القرار رقم ٦ لسنة ١٩٣٢ الخاص بصيد الاسماك ،

وبعد موافقة وزارة الصحة العمومية ،

#### قرر :

مادة ١ - تخصص للتعامل في الاسماك بكافة أنواعها ببحيرة المنزلة وشواطئها لمسافة ١٥ كيلو مترا الحلقات المبينة باللون الاحمر على الخريطة المرافقة لهذا القرار ،

وفيما يل بيان مواقع هذه الحلقات .

- ١ - حلقتان بجهة المطرية بمديرية الدقهلية .
- ٢ - حلقة غيط النصارى بمديرية الدقهلية .
- ٣ - حلقة القابوطى بمحافظة القنال .
- ٤ - حلقة الكاب بمحافظة القنال .
- ٥ - حلقة الروضة بمديرية الدقهلية .
- ٦ - حلقة بجهة الجمالية بمديرية الدقهلية .
- ٧ - حلقة بجهة العزيزة بمديرية الدقهلية .
- ٨ - حلقة عزبة البرج بمحافظة دمياط .

ولا يجوز التعامل في الاسماك في منطقة بحيرة المنزلة الا في الحلقات المتقدم ذكرها .

مادة ٢ - يشرف على ادارة الحلقات قائد قسم مصايد المنزلة أو من ينوب عنه ، بالاشتراك مع المساعد الفنى المقيم بالمنطقة ، ويعاونهما في كل حلقة أحد مستخدمى مصلحة مصايد الاسماك ويسمى ( ناظر الحلقة ) .

مادة ٣ - تكون عمليات البيع والشراء بالمزاد العلنى وذلك طبقا لما هو مبين فيما يلى :

١ - يقدم السمك المراد بيعه مباشرة عقب ادخاله فى الحلقة الى الوزان التابع لمصلحة مصايد الاسماك .

٢ - يقوم الوزان بوزن السمك ويعطى مقدمه قسيمة من دفتر الوزن موضحا بها الرقم المسلسل الدال على دوره ، ووزن السمك ، ونوعه ، واسم مقدمه ، وأجرة الوزن ، ثم ينقل السمك الى المكان المخصص لعملية المزاد .

٣ - كلما تجمعت كمية كافية من الاسماك يبدأ ناظر الحلقة فى عملية المزاد

٤ - يثبت الناظر فى القسيمة القيمة التى رسا بها المزاد واسم المشتري .

مادة ٤ - يحصل من البائع بمجرد اجراء عملية الوزن اجرة وزن باعتبار خمسة مليمات عن كل خمسة كيلو جرام من السمك أو كسورها ، بشرط ألا يقل الرسم المحصل عن عشرة مليمات ، وذلك عن كل كمية تقدم للوزان على حدة .

(٢٠١) صدر هذا القرار فى ١٩٤٧/٧/٣ .

(٣) صدر هذا القرار فى ١٩٤٦/٨/٢٥ .



**مادة ٥ -** يقوم بالدلالة في عمليات المزاد أحد مستخدمي الحلقة ويسمى « دلال » .

**مادة ٦ -** لا يجوز لمن رسا عليه المزاد اخراج الاسماك من الحلقة الا بعد دفع ثمنها للبائع أو اتفاهه معه على طريقة الدفع .

**مادة ٧ -** يجوز بناء ، على طلب البائع أن يتم البيع بالممارسة اذا لم يتقدم المزاد غير مشتر واحد ، كما يجوز له الاحتفاظ بالاسماك لنفسه اذا رأى أنها لم تصل فى المزاد الى ثمن يتناسب مع قيمتها .

**مادة ٨ -** لا يجوز الاشتغال بنقل الاسماك داخل الحلقات الا للأشخاص الحاصلين على تصريح شخصى بذلك من مصلحة مصايد الاسماك ، ولا تمنح هذه التصاريح لأى شخص مصاب بمرض معد ويحدد مراقب المصلحة عدد التصاريح التى تعطى فى كل حلقة وكذلك فئات أجور النقل .

**مادة ٩ -** لا يجوز لأى شخص دخول الحلقة ومعه عصى أو أسلحة من أى نوع كان .

**مادة ١٠ -** محظور على أى شخص أحداث شغب أو ضوضاء بالحلقة ويجوز اخراج المخالف من الحلقة مع عدم الاخلال برفع الدعوى الجنائية ضده .

**مادة ١١ -** لا يجوز التعامل فى الحلقات فى غير مواعيد العمل التى تحددها مصلحة مصائد الاسماك ولا يجوز للمتعاملين المبيت فى الحلقات .

**مادة ١٢ -** يفتش على الحلقة من الوجهة الصحية الموظف الصحى الذى تعينه لهذا الغرض السلطة الصحية المختصة ويدون ما يترأى له من الملاحظات فى دفتر خاص يحفظ بمكتب الحلقة ويكون القيد فى هذا الدفتر من أصل وصورتين تسلم احدهما لقائد قسم مصايد الاسماك وترسل الثانية الى السلطة الصحية المختصة ويبقى الاصل فى الدفتر .

وعلى قائد مصايد الاسماك أن يقوم بتنفيذ ما يشير به الموظف الصحى من الاجراءات .

**مادة ١٣ -** يقوم باثبات المخالفات لاحكام هذا القرار رجال حرس المصائد من رتبة صول فما فوق .

**مادة ١٤ -** تطبق العقوبات الواردة فى المادة ٥٧ من القرار رقم ٦ لسنة ١٩٣٢ فى حالة مخالفة حكم المادة الاولى من هذا القرار .

**مادة ١٥ -** على مراقب مصلحة مصايد الاسماك تنفيذ هذا القرار ويعمل به بعد مضى شهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٨

بشان سريان احكام الرسوم الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٢ على المنسوجات والخيوط القطنية المستوردة (١)

#### وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع المنسوجات والخيوط القطنية المعدل بالمرسوم الصادر فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن سريان احكام المرسوم الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٢ على المنسوجات والخيوط القطنية المستوردة .

وعلى ما ارتأته الجمعية العمومية لمجلس الدولة .

#### قرر :

**مادة ١ -** تسرى احكام المرسوم الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٢ المعدل بالمرسوم الصادر فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ على المنسوجات والخيوط القطنية المستوردة التى تشحن من موانى التصدير اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٤٨ .

**مادة ٢ -** يلغى القرار الوزارى الصادر فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٧ بشأن سريان احكام المرسوم الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٢ على المنسوجات والخيوط القطنية المستوردة ،

قرار بتحديد شروط الاتجار فى بذرة تقاوى القطن (٢)

#### وزير الزراعة

(١) صدر هذا القرار فى ١٩٤٨/٢/٢٩ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٦٤ فى ١٩٥١/٧/٢٣ .

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمراقبة بذرة القطن والمعدل بالقوانين رقم ١٢ لسنة ١٩٤٣ و ٤٦ لسنة ١٩٤٦ و ٣٩ لسنة ١٩٤٨ ،

وعلى القرار الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣ المعدل بالقرار الصادر فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦ بشأن الاتجار فى بذرة قناوى القطن ،

وبناء على ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة ،

### قرو :

**مادة ١ -** يجب على الافراد والجمعيات وغيرها من الشركات والهيئات الذين يرغبون فى الحصول على تصريح بالاتجار فى بذرة القطن ان يتبعوا الاوضاع والاجراءات الآتى بيانها :

( أولا ) لا يقبل طلب التصريح الا اذا قدم فى خلال شهر سبتمبر من كل سنة .

(ثانيا) يرسل الطلب بكتاب موصى عليه الى تفتيش وزارة الزراعة الذى يقع محل الاتجار فى دائرة اختصاصه .

(ثالثا) يجب أن يتضمن الطلب بيان الجهة المراد مزاوله الاتجار فيها وموقع محل الاتجار وكذلك المخزن أو المخازن الاضافية التابعة له ان وجدت وأن يرفق بالطلب شهادة دالة على القيد فى السجل التجارى وصحيفة الحلو من السوابق .

**مادة ٢ -** للوزارة الحق فى قبول أى طلب أو رفضه وفى حالة عدم اخطار الطالب بقبول طلبه فى خلال شهر اكتوبر يعتبر طلبه مرفوضا .

**مادة ٣ -** يعمل بالتصريح الذى يصدر الى الافراد أو الجمعيات أو الهيئات الوارد ذكرها فى المادة الاولى لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول نوفمبر

من كل سنة .

ويكون التصريح الذى يعطى للتاجر طبقا للنموذج المرافق لهذا القرار .

**مادة ٤ -** يجب أن يتوافر فيمن يصرخ له بالاتجار فى بذرة قناوى القطن الشروط الآتية :

( أ ) أن يكون الطالب مقيدا بالسجل التجارى الخاص بالاتجار فى القطن أو بذرة القطن قبل تقديم طلب الحصول على الترخيص بالاتجار .

(ب) أن يكون له محل صالح للاتجار فيه يقره تفتيش الزراعة المختص .

(ج) أن يكون حسن السمعة التجارية والا يكون قد صدرت ضده أحكام مخلة بالشرف .

**مادة ٥ -** اذا فقد المأذون له بالاتجار شرطا من الشروط المبينة فى المادة الرابعة خلال مدة التصريح جاز للوزارة الفاء بقرار يبلغ الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه .

**مادة ٦ -** ينتهى العمل بالتصاريح السنوية الصادرة الى افراد أو جمعيات أو غيرها من الشركات والهيئات بالتطبيق للقرار الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣ المعدل بالقرار الصادر فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦ فى مدة أقصاها ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ ما لم ينته العمل بها قبل هذا التاريخ .

**مادة ٧ -** يلغى القرار الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣ المعدل بالقرار الصادر فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦ .

تحريرا فى ١٣ شوال سنة ١٣٧٠ ( ١٧ يوليه سنة ١٩٥١ ) .



**مادة ٦ -** ينتهى العمل بالتصاريح السنوية الصادرة الى افراد أو جمعيات أو غيرها من الشركات والهيئات بالتطبيق للقرار الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣ المعدل بالقرار الصادر فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦ فى مدة اقصاها ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥١ ما لم ينته العمل بها قبل هذا التاريخ .

**مادة ٧ -** يلغى القرار الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣ المعدل بالقرار الصادر فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦ .

تحريرا فى ١٣ شوال سنة ١٣٧٠ ( ١٧ يوليه سنة ١٩٥١ ) .

قرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٤

بتنفيذ احكام المرسوم الصادر فى ١٧ أبريل سنة ١٩٥٤ بتنظيم تجارة آلات ضبط الوقت (١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ١٧ أبريل سنة ١٩٥٤ بتنظيم تجارة آلات ضبط الوقت ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

**مادة ١ -** توضح البيانات المنصوص عليها فى المادة الاولى من المرسوم المشار اليه باللفظة العربية أو باحدى اللغات الاجنبية بالكيفية الآتية :

(أولا) بطريق الحفر على الآلات من الداخل وعلى الغلاف الخارجى ( الطرف ) من الخارج بحروف واضحة وبشكل ظاهر .

(ثانيا) بطريق الحفر أو بمادة ثابتة اللون غير قابلة للمحو على الميناء بحروف واضحة وبشكل ظاهر .

**مادة ٢ -** فى حالة وضع البيانات بلغة أجنبية يجب أن تعلق بالآلة بطاقة تكتب عليها هذه البيانات باللغة العربية بمادة ثابتة اللون وبخط واضح وتثبت هذه البطاقة بسلك يحكم اتصال طرفيه بمعدن يختتم بخاتم المصنع .

**مادة ٣ -** على التجار الذين يكون لديهم آلات عند العمل بالمرسوم المشار اليه وتكون مخالفة لاحكامه أن يتصرفوا فيها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القرار على أن يعلقوا بكل آلة من هذه الآلات بطاقة تدون بها اللغة العربية البيانات المنصوص عليها فى المادة الاولى من المرسوم المشار اليه .

**مادة ٤ -** ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالمرسوم المشار اليه

تحريرا فى ٢٦ شوال سنة ١٣٧٢ ( ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٤ ) .

قرار وزير الزراعة

الصادر فى ١٥/٣/١٩٥٦

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تجارة المخصبات الزراعية (٢)

قرار

بيان الاجراءات والشروط اللازمة للترخيص فى تجارة العلف المصنوع وتسجيل مركباته وشروط التعبئة وبيان من لهم صفة مامورى الضبط القضائى واجراءات اخذ العينات وتحليلها (٣) وزير الزراعة .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ، قرر :

**مادة ١ -** على كل من يتجر فى مواد العلف المصنوع أو يطرحها للبيع والتداول أو يحوزها بقصد البيع أن يطلب الترخيص فى ذلك بتقديم طلب الى وزارة الزراعة يعطى عنه ايصال من الموظف المختص ، ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

( أ ) اسم الطالب ولقبه وسننه وجنسيته وصناعته وموطنه ، فان كان الطالب من شركة أو جمعية أو هيئة ، وجب أن يبين اسمها التجارى ومركزها علاوة على أسماء أعضاء مجلس الادارة والمديرين المسئولين وسنن كل منهم وجنسيته وموطنه ، وكذا اسم المندوب الذى سيقوم بالتوزيع نيابة عن الشركة أو الجمعية أو الهيئة .

(ب) موقع المحل التجارى والمخازن والفروع والتوكيلات وأسماء ملاك الاماكن التى تشغلها

(١) الوقائع المصرية العدد ٥٣ فى ١٩٥٤/٧/٨ .

(٢) منشور فى نهاية موضوع « تجارة داخلية » .

(٣) الوقائع المصرية العدد ١٠ فى ١٩٥٧/١/٣١ .



هذه المحال والقابهم وجنسياتهم وموطن كل منهم،  
فان تعددت المحال التجارية وجب تقديم طلب  
مستقل لكل منها .

**مادة ٢ -** يجب أن يكون طلب الترخيص  
مصحوبا بالمستندات الآتية :

١ - صورة رسمية من القيد فى السجل  
التجارى .

٢ - شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة الحلو  
من السوابق لطالب الاتجار ولمندوب الشركة أو  
الجمعية أو الهيئة الذى سيقوم بالتوزيع نيابة  
عنها .

٣ - صورة رسمية من سند انشاء الشركة أو  
الجمعية أو الهيئة ومن نظامها ومن المستندات التى  
تعين سلطة أعضاء مجلس الادارة والمديرين  
المستولين .

٤ - رسم تخطيطى ( كروكى ) للأماكن  
المذكورة فى البند (ب) من المادة السابقة .

**مادة ٣ -** يعتبر طلب الترخيص مقبولا اذا لم  
يخطر الطالب برفضه خلال ستين يوما من تاريخ  
تقديم الطلب .

**مادة ٤ -** على صاحب الترخيص اخطار الوزارة  
بكل تغيير يطرأ على البيانات المشار اليها فى  
المادتين ١ و ٢ ، ويشترط أن يرسل الترخيص  
مع الاخطار بكتاب موصى عليه خلال خمسة عشر  
يوما من حصول هذا التغيير وأن يكون مصحوبا  
بالمستندات المؤيدة له والا اعتبر الترخيص  
ملغى .

**مادة ٥ -** يسرى الترخيص لمدة سنة ، ويجوز  
تجديده سنة فآخرى ويقدم طلب التجديد قبل  
انتهاء المدة بشهرين على الاقل .

**مادة ٦ -** على صاحب الترخيص أن يمسك  
سجلا تعده الوزارة أو تضع نموذجا له ، وذلك  
لقيد حركة مواد العلف المصنوع ، وعليه أن  
يحتفظ فى محل اتجاره بجميع فواتير شرائها  
وصور فواتير بيعها .

ويجب الاحتفاظ بهذا السجل لمدة خمس  
سنوات تلى آخر قيد فيه .

**مادة ٧ -** يكون تسجيل مركبات العلف بتقديم  
طلب الى الوزارة على الاستمارة المعدة لذلك  
يشتمل على ما يأتى :

١ - العلامة التجارية للعلف ويشترط الا  
تكون مشتقة من مركباته .

٢ - بيان تفصيلى بالمواد الداخلة فى تركيب  
العلف مرتبة ترتيبا نزوليا حسب أوزانها أو  
نسبها المثوية ويشترط أن يذكر الاسم العلمى  
الكامل لكل من هذه المواد وكذلك الاسم الشائع  
ان وجد علاوة على بيان النسبة الصغرى  
للبروتين والدهن الخام ، والنسبة العظمى  
للألياف الخام .

٣ - الطريقة المتبعة فى صناعة العلف المطلوب  
تسجيل مركباته .

**مادة ٨ -** يسرى تسجيل مركب معين من  
العلف على جميع أشكاله ومع ذلك يجوز تسجيل  
كل منها على حدة .

**مادة ٩ (١) -** يعبأ العلف المصنوع فى أجولة  
وزنها الصافى ١٠ و ٢٥ و ٥٠ و ٧٥ و ٨٣ر٤  
و ١٠٠ كيلوجرام . ويبين عليها أنواع العلف  
وتاريخ صناعته والوزن الصافى والعلامة التجارية  
وكذلك البيانات المتفقة مع النموذج المسجل طبقا  
لحكم المادة ٧/ من القرار المشار اليه .

كما توضع داخل الجوال بطاقة بهذه البيانات  
وتقفل الاجولة بخيط متين يمرر بين طرفى الفتحة  
طردا وعكسا ثم يختم طرفاه بخاتم معدنى .

**مادة ١٠ -** يندب المهندسون الزراعيون فى  
مراقبة الانتاج الحيوانى وقسم الكيمياء بوزارة  
الزراعة ومفتشوا الزراعة ووكلاؤهم لاثبات  
المخالفات لاحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧  
المشار اليه والقرارات التى تصدر تنفيذا له  
وتكون لهم فى ذلك سلطة مأمورى الضبط  
القضائى .

**مادة ١١ -** تؤخذ العينات فى حضور صاحب  
الشان أو من ينوب عنه ويشترط أن تكون ثلاث  
عينات فى كل مرة وتوضع كل منها فى غلاف  
محكم يقفل بختم من أخذ العينة ومن حضرا أخذها.

وعلى من أخذ العينة أن يحضر محضرا يثبت فيه اسمه ولقبه ووظيفته والمكان الذي أخذت منه العينة والتاريخ والساعة واسم من حضر أخذها ولقبه وجنسيته وموطنه والاقوال التي يبيدها ثم يوقع المحضر من حرره وصاحب الشأن أو من ينوب عنه فان امتنع عن التوقيع أثبت ذلك فى المحضر .

**مادة ١١ مكرر (١) -** يحظر تداول العلف المصنوع قبل تحليل عينة منه بمراقبة الاراضى ( قسم التحليل ) بوزارة الزراعة وثبوت صلاحيته للتغذية ومطابقته للمواصفات المبينة بالقرار الوزارى الصادر بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٥٧ ببيان اجراءات تحليل عينات العلف المصنوع ومواصفاته .

**مادة ١٢ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ ( ٢٧ يناير سنة ١٩٥٧ )

#### قرار وزارى رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٨

صادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بتنفيذ بعض احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته (٢)

#### وزير الصناعة لاقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته ، وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

#### قرر :

**مادة ١ -** على كل من يرغب فى انشاء مصنع لعلف الحيوان أن يتقدم بطلب الى مصلحة التنظيم الصناعى بوزارة الصناعة قبل انشاء المصنع طالباً الترخيص له بذلك ويرفق مع الطلب النموذج المعد لهذا الغرض بالمصلحة المذكورة مع المستندات الآتية :

( أ ) صورة شمسية من البطاقة الشخصية الخاصة بطالب الترخيص .

(ب) صحيفة عدم وجود سوابق خاصة بطالب الترخيص .

( ج ) الايصال الدال على سداد رسم النظر المنصوص عليه فى المادة الثانية من هذا القرار .

**مادة ٢ -** يؤدى الطالب رسم نظر قدره جنيهان ويحصل لحساب وزارة الصناعة .

**مادة ٣ -** يعلن الطالب برأى الوزارة فى طلبه فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ دفع الرسم المقرر ويعتبر فى حكم الموافقة على الطلب انقضاء الميعاد المذكور دون ارسال اخطار للطالب برأى الوزارة .

**مادة ٤ -** يشترط أن تتوفر فى المصنع ماكينسات تجهيز وخلط المواد الحام ومعالجتها بالبخار والمولاس ثم بالضغط ثم بالتبريد للعلف الناتج وتشمل الاجهزة الآتية :

( أ ) الكسارات والطواحين ذات الشواكيش .

(ب) المغناطيسات الكهربائية .

( ج ) الغرابيل الميكانيكية .

( د ) الحلاطات الميكانيكية .

(هـ) وحدة خلط العلف بالمولاس .

( و ) غلاية بخار تعطى على الاقل ٣٠٠ رطل

فى الساعة وبضغط قدره من ٨٠ - ١٠٠ رطل على البوصة المربعة .

( ز ) ماكينات ضغط كاملة للعلف .

( ح ) جهاز كامل للتبريد .

(ط) الموازين .

**مادة ٥ -** يجب أن تتوفر فى المصنع الاشتراطات العامة التى تقررها وزارة الشؤون البلدية والقروية ( الادارة العامة للوائح والرخص ) .

**مادة ٦ -** على اصحاب المصانع القائمة حالياً الحاصلين على تراخيص سابقة من وزارة الشؤون البلدية والقروية الادارة العامة للوائح والرخص

(١) معدلة بالقرار ٣٦ لسنة ١٩٦١ - الوقائع المصرية العدد (٧٥) فى ١٩٦١/٩/٢١ .

(٢) الوقائع المصرية - العدد ٩٢ فى ١٩٥٨/١١/٢٤ .



## قرور :

**مادة ١ -** على الشركات التي يعهد اليها باستيراد الشاي والبن أن ترسل الى الادارة العامة لاستيراد المواد التموينية وادارة الشاي والبن بالوزارة ومراقبات التموين فى الموانى بكتاب موصى عليه خلال اسبوع من تاريخ التعاقد بيانا بكميات الشاي والبن التى يتعاقدون على استيرادها محسوبة بالطن ومواعيد شحنها ووصولها الى الموانى مع ذكر موطن الاستيراد ونوع الشاي أو البن وسعر الشراء .

**مادة ٢ -** على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية تسلم كميات الشاي والبن التى تحددها الوزارة فى المواعيد التى تعينها لذلك .

**مادة ٣ -** على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية وفروعها وتجار الجملة للبن أن يمسكوا سجلا خاصا يشتمل فيه مقادير الشاي أو البن التى ترد اليهم أو يشترونها وتاريخ ورودها أو شرائها ونوعها واسماء الموردين أو البائعين لهم ومقدار ما يبيعونه منها وتاريخ البيع وسعره واسم المشتري وعنوان محله وكذا أوزان العبوات بالنسبة للشاي ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى منتظمة تتضمن البيانات السابقة .

**مادة ٤ -** على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية أن تقوم بتوزيع كميات الشاي بعد تعبئتها فى أنحاء الجمهورية طبقا لتعليمات الوزارة فى هذا الشأن مع اخطار المراقبات المحلية بالكميات التى يتم شحنها الى دائرة كل مراقبة أولا بأول .

وعليها اخطار ادارة الشاي والبن بالوزارة ببيان نصف شهرى يتضمن كميات الشاي التى يتم شحنها الى المحافظات من كل نوع على حدة .

**مادة ٥ (٢) -** لا يجوز بيع الشاي الأسود أو حيازته بقصد البيع الا اذا كان معبأ فى عبوات ويجب أن يبين على كل عبوة باللغة العربية وبشكل واضح اسم المستورد والمعبى ونوع الشاي والجهة المستورد منها وسعر البيع للمستهلك والوزن الصافى .

أن يتقدموا خلال مدة ستة شهور من تاريخ العمل بأحكام هذا القرار بطلبات للحصول على التراخيص اللازمة من وزارة الصناعة ( مصلحة التنظيم الصناعى ) .

**مادة ٧ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،

تحريرا فى ١١ جمادى الاولى سنة ١٣٧٨ ( ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨ )

## قرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢

**فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن (١)**  
**وزير التموين**

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش

وعلى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم وتعبئة وتجارة الشاي والبن .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول الشاي والبن والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ بحظر انشاء مصانع تعبئة شاي جديدة ،

وعلى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم توزيع الشاي على مناطق الاقليم المصرى .

وعلى القرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ بحظر خلط الشاي أو البن بنوعيه ( أخضر ومطحون ) بآية مادة أخرى ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

(١) الوقائع المصرية - العدد ٧٥ ملحق فى ١٩/٩/١٩٦٢

(٢) استثنى من حكم هذه المادة عبوات الشاي المستوردة معبأة من الخارج لحساب وزارة التموين والتجارة الداخلية والمؤسسات التابعة لها ووحداتها بمقتضى القرار الوزارى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ الوقائع المصرية العدد ٥٦



**مادة ٦ -** يحظر بقصد الاتجار خلط الشاي الاسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك .

ويحظر بقصد الاتجار خلط البن الأخضر كان أو مطحونا بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك .  
كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاي أو البن مخلوطا على النحو سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع .

**مادة ٦ مكرر (١) -** لا يباع البن الأخضر الا ممبأ في عبوات من البلوتيلين زنة كيلو، ونصف كيلو ، وربع كيلو ، ويجب أن يوضح على كل عبوة نوع البن والوزن الصافي واسم المعبى، وسعر البيع للمستهلك ويستثنى من ذلك الكميات المخصصة لمطاحن البن فتسلم اليها سائبة .

كما يجب أن يباع البن المطحون داخل عبوات موضح عليها نوع البن ونسبة الخلط فيه والوزن الصافي واسم المعبى، وسعر البيع للمستهلك .  
ولا يجوز بيع البن المطحون مخلوطا الا طبقا لما تحدده وزارة التموين من شروط ومواصفات ونسب وأسعار .

**مادة ٧ (٢) -** على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية أن تقوم بتعبئة الشاي الاسود على الوجه الآتى :

( أ ) باكوات صغيرة زنة ٨٥ جرام فئة عشرة مليمات ، ١٧ جراما فئة عشرين مليما بنسبة ٥٠٪ على الأقل من الكميات المراد تعبئتها .

( ب ) باكوات لا تزيد على ٣٤ جراما بنسبة ٥٠٪ من الكمية الباقية .

( ج ) باكوات أكثر من ٣٤ جراما لباقي الكمية .

ولا يسرى القيد الخاص بحجم الباكوات على الشاي الوارد من الخارج في أغلفة أو عبوات خاصة .

**مادة ٨ -** عند التفتيش على أوزان عبوات الشاي المختلفة يوزن عدد معين من العبوات ذات الوزن الواحد ثم يستخرج متوسط وزن العبوة الواحدة وذلك وفقا للقواعد التالية :

( أ ) عبوة زنة ٩٢.٥ جرام التي تباع للمستهلك بعشرة مليمات يكون الوزن بالنسبة اليها على عدد من العبوات لا يقل عن خمسين عبوة فاذا لم يوجد هذا العدد يكون الوزن على جميع ما يوجد منها .

( ب ) العبوة التي يزيد وزنها ٩٢.٥ جراما ولا يجاوز ٣٧ جراما يكون الوزن بالنسبة اليها على عدد من العبوات لا يقل عن عشر عبوات أو كل ما يوجد منها .

( ج ) العبوة التي يزيد وزنها على ٣٧ جراما يكون الوزن بالنسبة اليها على العبوة الواحدة .

**مادة ٩ -** كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

**مادة ١٠ -** تلغى القرارات أرقام ٦٦ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ و ٦٤ لسنة ١٩٥٩ و ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها .

**مادة ١١ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
تحريرا في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ ( ١٨ )  
سبتمبر سنة ١٩٦٢ ) .

**قرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨**

في شأن تصنيع الأرز والاتجار فيه محليا ،  
وبالغاء القرار السابق رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٣ (٣)  
وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالشئون التموينية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن تصنيع الأرز والاتجار فيه محليا والقرارات المعدلة له ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

(١) أضيفت بالقرار ٥٦ لسنة ١٩٦٤ - الوقائع المصرية - العدد ٢٨ في ١٩٦٤/٤/٦ .

(٢) مدلة بالقرار ٣ لسنة ١٩٦٥ - الوقائع المصرية - العدد ٤١ في ١٩٦٥/١/١٤ .

(٣) الوقائع المصرية - العدد ٢٨٩ تابع ( ٩ ) في ١٩٦٨/١٢/١٦ .

مادة ١(أ) - يقتصر بيع الأرز الأبيض أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع محلياً على الأصناف الآتية :

١ - أرز ممسوح مخصوص

وهو الأرز الأبيض الذي تم ضربه وتبييضه مصناعياً تبييضاً تاماً والمنتج بالمواصفات الآتية :

١ - لا تزيد نسبة الكسر فيه عن ٢٥٪ منها ١٪ على الأكثر أقل من ¼ الحبة .

٢ - لا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه عن ٠.٨٪ منها ٠.٤٪ على الأكثر من الطمي .

٣ - لا تزيد نسبة الحبة الصفراء فيه على ١٪ .

ويجب أن يعبا في عبوات من الخيش ٢½ ليرة سليمة درجة ثانية زنة ١٠١ كيلو جرام قائم (١٠١ كيلو جرام صافى) مثبت عليها بطاقة تحمل اسم المضرب أو الفراكة ونوع الأرز والوزن القائم والوزن الصافى وتاريخ التشغيل ويجب حياكة تلك العبوات من الجانبين وختـمها بالرصاص .

٢ - أرز ممتاز :

وهو الأرز الأبيض الذي تم ضربه وتبييضه صناعياً تبييضاً تاماً والمنتج طبقاً للمواصفات الآتية :

١ - نسبة الكسر فيه لا تزيد عن ١٢٪ منها ٥٪ على الأكثر من ¼ الحبة .

٢ - نسبة المواد الغريبة فيه لا تزيد عن ٥٪ منها ٠.٢٪ على الأكثر من الطمي .

٣ - نسبة الحبوب الصفراء فيه لا تزيد عن ٢٥٪ .

٤ - نسبة الحبوب الحمراء فيه لا تزيد عن ٢٪ .

٥ - نسبة الحبوب الجيرية والخضراء فيه عن ٣٪ .

٦ - نسبة الحبوب الشعير فيه لا تزيد عن ٠.٥٪ .

٧ - نسبة الرطوبة لا تزيد فيه عن ١٤٪ .

ويحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية تداول الأرز الممتاز المشار إليه للمستهلكين سائبا ويقتصر تداوله معبأ في عبوات زنة ٢٥ ( اثنان ونصف ) كيلو جرام مع إنتاج الجهات المصرح لها من الوزارة وطبقاً للضوابط والأسعار المحددة ويجب أن يوضح على كل عبوة اسم الشركة المنتجة ونوع الأرز ، والوزن الصافى وسعر البيع للمستهلك .

٣ - الأرز المنقى اليكترونيا .

وهو الأرز الذى يتم تنقيته اليكترونياً ، ويشترط أن يكون تام الضرب والتبييض والمنتج بالمواصفات الآتية :

١ - خال من العيوب التجارية وهى الطمي والشوائب والحمراء والصفراء والجيرية والحبوب الشعير .

٢ - لا تزيد نسبة الكسر فيه عن ٣٪ .

٣ - لا تزيد نسبة الرطوبة عن ١٤٪ .

ويحظر بغير ترخيص من وزارة التموين-ن تداول الأرز المنقى اليكترونيا المشار اليه للمستهلكين سائبا .

ويعبا في عبوات زنة ٥ كيلو جرام ويوضح على العبوة اسم الشركة المنتجة ونوع الأرز والوزن الصافى ، وسعر البيع للمستهلك .

٤ - أرز غامو ليئو :

وهو الأرز الأبيض الذى تم ضربه وتبييضه صناعياً تبييضاً تاماً والمعامل بزيت البرافين بنسبة ٧ كيلو جرام للطن على الأقل والمنتج بالمواصفات الآتية :

١ - نسبة الكسر فيه لا تزيد عن ٣٪ .

٢ - نسبة الحبوب الحمراء فيه لا تزيد عن ١٥٪ .

٣ - نسبة الحبوب الصفراء فيه لا تزيد عن ٢٥٪ .



٤ - نسبة المواد الغريبة فيه لا تزيد من ٠.٥٪ نصفها على الأكثر من الطمي .

٥ - نسبة الحبوب الجيرية فيه لا تزيد عن ٢٪ .

٦ - نسبة الحبوب الشعير فيه لا تزيد عن ٠.١٪ .

٧ - نسبة الرطوبة فيه لا تزيد عن ١٤٪ .

٨ - نسبة الحبوب غير المطابقة لدرجة التبييض فيه لا تزيد عن ٠.٥٪ .

على أن يعبا في عبوات زنة ٥ (خمسة) : ٢.٥ ( خمسة وعشرون ) كيلو جرام ويوضح على العبوة اسم الشركة المنتجة ونوع الأرز ، والوزن الصافي ، وسعر البيع للمستهلك .

**مادة ٢ -** لا يجوز للمضارب والفراكات استعمال الملح أو الجبس في تبييض الأرز بجميع أنواعه المنصوص عليها في المادة السابقة .

**مادة ٣ -** يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين تعبئة الأرز في عبوات يقل وزن كل منها عن ٢٥ كيلو .

**مادة ٤ -** لا يجوز بيع أنواع الأرز الواردة في المادة (١) والمعبأة في عبوات أيا كان وزن العبوة، كما لا يجوز عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كان محررا على هذه العبوة البيانات الآتية :

( أ ) نوع الأرز (ب) اسم المنتج

( ج ) الوزن الصافي .

**مادة ٥ -** يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين استعمال المواد الملونة في صناعة أو تجارة الأرز .

**مادة ٦ -** لا يجوز بيع الأرز الكسر للاستهلاك المحلي ، والأرز الكسر هو ما كان حجم الحبة فيه نصف حجم حبة الأرز البيضاء الكاملة فأقل . ويخصص الأرز الكسر للصناعة على أن يكون من أحد الرتب الآتية :

( أ ) أرز كسر زيرو : وهو الأرز الكسر الذي لا يقل حجم الحبة فيه عن ربع حجم حبة الأرز

البيضاء كاملة على ألا تزيد على ٥٪ نسبة الحبوب التي لا تقل عن هذا الحجم وأن لا تزيد نسبة المواد الغريبة على ٢.٥٪ ولا تزيد نسبة الحبوب الصفراء فيه على ١٪ وتعتبر مادة غريبة وتحسب ضمن النسبة المئوية المحددة لها النواعم كالدقيق أو جرمة الأرز .

(ب) أرز كسر رقم ١ : هو الأرز الكسر الذي لا يقل حجم الحبة فيه عن ربع حجم حبة الأرز البيضاء الكاملة على ألا تزيد على ١.٥٪ نسبة الحبوب التي تقل عن هذا الحجم وأن لا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه على ٢.٥٪ ولا تزيد نسبة الحبوب الصفراء فيه على ٢٪ وتعتبر مادة غريبة وتحسب ضمن النسبة المئوية المحددة لها النواعم كالدقيق أو جرمة الأرز .

(ج) أرز كسر رقم ٢ : وهو الأرز الكسر الذي لا تقل حجم الحبة فيه عن ربع حجم حبة الأرز البيضاء كاملة على ألا تزيد على ٢.٥٪ نسبة الحبوب التي تقل عن هذا الحجم ولا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه على ٥٪ ولا تزيد نسبة الحبوب الصفراء فيه على ٣٪ وتعتبر مادة غريبة وتحسب ضمن النسبة المئوية المحددة لها النواعم كالدقيق أو جرمة الأرز .

**مادة ٧ -** لا يجوز بغير ترخيص من وزارة التموين حيازة الأرز الكسر ولا يسرى الحظر على مضارب الأرز .

**مادة ٨ -** لا يجوز أن يحتوى الأرز على أكثر من ٢٠ جزء في المليون من حامض السيناميك ، كما لا يجوز أن يحتوى على أى مادة سامة ، ويعتبر الأرز تالفا إذا كان ذا رائحة كريهة أو متعفنة أو إذا احتوى على حشرات ، كما يعتبر مغشوشا إذا خلط بمواد غريبة أو إذا احتوت المادة الجافة على أكثر من ١٪ من المواد المعدنية أو إذا عولج بالجلوكوز .

**مادة ٩ -** تنشأ وزارة التموين لجنة تحكيم تشكل على الوجه الآتى :

مندوب من وزارة التموين ، ومندوب عن المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز ومندوب عن غرفة صناعة الحبوب . فاتحاد الصناعات . وتختص هذه اللجنة بإعادة فحص



## قرو :

**مادة ١ -** على المسئولين عن ادارة المصانع والشركات المنتجة للتريكو « شغل السنارة » ( ملابس داخلية وخارجية وجوارب ) ومصانع وشركات تصنيعها الموجودة حاليا أو التي تنشأ مستقبلا أن يرسلوا الى وزارة التموين والتجارة الداخلية « ادارة الغزل والمنسوجات » في خلال شهر من تاريخ نشر هذا القرار أو من تاريخ الانشاء بكتاب موصى عليه بيانا يشتمل على الآتى :

- ( أ ) اسم وعنوان المصنع أو الشركة .
- ( ب ) الغرض من انشاء المصنع أو الشركة .
- ( ج ) اسم المدير المسئول ومن ينوب عنه أثناء غيابه .
- ( د ) عدد الماكينات الموجودة بالمصنع مستديرة ومستطيلة شغالة ومقطعة كل على حدة .
- ( هـ ) نوع الانتاج والعلامة التجارية .

وعليهم كذلك الاخطار عن أى تعديل فى البيانات السابقة خلال أسبوع من تاريخ حدوثه .

**مادة ٢ -** على المذكورين بالمادة السابقة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه الى « ادارة الغزل والمنسوجات » بوزارة التموين والتجارة الداخلية فى ميعاد لا يجاوز اليوم العشرين من كل شهر اخطارا وفقا للنموذجين المرفقين لهذا القرار طبقا لما يلى :

- ( أ ) حركة تداول منتجات التريكو « شغل السنارة » للملابس الداخلية والخارجية القطنية والحريرية خالصة ومخلوطة .

والجوارب القطنية والحريرية والنايلون والهيلانكا خالصة ومخلوطة وفقا للنموذج رقم (١) .

- ( ب ) حركة تداول منتجات التريكو « شغل السنارة » للملابس الخارجية والداخلية والجوارب واقمشة الجرسية الصوفية والمصنوعة من الألياف التركيبية خالصة ومخلوطة وفقا للنموذج رقم (٢) .

ويجب أن تكون البيانات الواردة بالاخطار مطابقة لما هو وارد بالسجلات المبينة بالمادة ٣ من هذا القرار .

هينسات الارز الماخوذة بمصرفه رجال الضبط القضائى والمحفوظة بمديريات التموين المحلية أو بالجهات الماخوذة منها اذا كانت نتيجة فحص العينة الاولى مخالفة للمواصفات المنصوص عليها فى هذا القرار ، ويقدم ذوو الشأن طلب إعادة الفحص خلال سبعة أيام من تاريخ اخطارهم بنتيجة فحص العينة الاولى ويكون قرار اللجنة نهائيا .

**مادة ١٠ -** يلغى القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

**مادة ١١ -** كل مخالفة لاحكام المادة ، من هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسون جنيها . وكل مخالفة أخرى لهذا القرار يعاقب عليها بالمقوبات الواردة فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أو فى المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما بحسب الاحوال .

**مادة ١٢ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٦ رمضان سنة ١٣٨٨ ( ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٨ )

## قرار وزارى رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٦٩

بشان تنظيم الرقابة على حركة تداول منتجات التريكو للملابس الداخلية والخارجية والجوارب « شغل السنارة » وبالفاء القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم الرقابة على مصانع الملابس الداخلية شغل السنارة « تريكو » والجوارب (١) وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،

وعلى القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم الرقابة على مصانع الملابس الداخلية ، شغل السنارة « تريكو » والجوارب .  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مادة ٣ - على المذكورين في المادة الأولى مسك سجلات منتظمة مرقمة الصفحات ، يقيد بها يوما بيوم البيانات الآتية :

( أ ) الكميات الواردة اليهم من خيوط الغزل وأقمشة التريكو والمنصرف منها للتشغيل ، والرصيد الباقي وأماكن تخزينه .

( ب ) كميات منتجات التريكو المنتجة وتكاليف انتاجها وما يبيعونه منها وسعر البيع واسم المشتري وعنوانه ، ورقم الفاتورة والرصيد المتبقى وأماكن تخزينه .

مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب

عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حدهما الأدنى .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا في ٩ شعبان سنة ١٣٨٩ ( ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٩ )

( نموذج رقم ١ )

حركة

تداول منتجات التريكو للملابس الداخلية والخارجية التقنية والحريمية والجوارب الحريمية والنايلون والهيلانكا وقماش التريكو  
« شغل السنارة » ( خالصة ومخلوطة ) عن شهر ..... سنة ١٩

ملاحظات	رصيد آخر الشهر	المصدر للخارج	الموزع خلال المحل	جملة الرصيد الناتج	الناتج خلال الشهر	رصيد أول الشهر			الوحدة	النوع
						أولاد	حريمي	رجال		
									بالدستة	( أ ) ملابس داخلية : فانلة كم طويل ..... فانلة نصف كم ..... فانلة أسبور ..... كلسون طويل ..... كلسون قصير ..... سليب .....
									بالدستة	الاجمالي .....
									بالقطعة	(ب) ملابس خارجية
									بالدستة	(ج) جوارب .....
									بالكيلو	( د ) قماش تريكو .....

ملاحظة : الناتج والموزع بالسوق المحل والمصدر للخارج والرصيد يوضح تفصيليا رجالي/حريمي/أولاد كل على حدة







## وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٠

في شأن تحديد المحاصيل والسلع التموينية والاستهلاكية التي تتعامل فيها الهيئة العامة للسلع التموينية وبإلغاء القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٨ (١) وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ،

وعلى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٨ ،

### قرر :

مادة ١ - تختص الهيئة العامة للسلع التموينية بالتعامل فى المحاصيل والسلع التموينية الآتية :  
١ - الحبوب والبقول ومنتجاتها ( القمح - الدقيق - الأذرة - العدس - الفول - السمسم - الفاصوليا - اللوبيا ) .

٢ - الشاى - البن - السكر .

٣ - الزيوت - الشحوم - المسلى - الألبان ومنتجاتها .

٤ - المواشى والأغنام واللحوم والدواجن .

٥ - أقمشة وعبوات الجوت الثقيلة والهشيان المستوردة (٢) .

٦ - تصدير - كلوريد أمونيوم - جمالكا - بطاريات جافة - ورق كيوسين (٣) .

٧ - أرز الشعير (٤) .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية،  
تحريرا فى ٢٨ المحرم سنة ١٣٩٠ ( ١٥ أبريل سنة ١٩٧٠ )

## وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٠

بتولى الشركة المصرية للورق والأدوات الكتابية استلام جميع الآلات الكاتبة العربية والافرنجية المستوردة وبتوليها توزيعها (٥)

### وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالمؤسسات العامة ،

وعلى قرار وزارة الخزانة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن توحيد عمليات الشراء بين المصالح الحكومية

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٦٩ الصادر فى ١٢/٢١/١٩٦٩ ،

### قرر :

مادة ١ - تتولى الشركة المصرية للورق والأدوات الكتابية استلام جميع الآلات الكاتبة العربية والافرنجية المستوردة ، وتتولى توزيعها الى الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة وكذلك الى منشآت القطاع الخاص وفقا للخطة التى تعتمد عليها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٠ فى ١٧/٥/١٩٧٠ .

(٢) مضافة بالقرار الوزارى رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٠ الوقائع المصرية - العدد ١٩١ فى ٢٣/٨/٧٠ .

(٣) مضافة بالقرار الوزارى رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ - الوقائع المصرية - العدد ٤١ فى ٢٢/٢/٧٢ .

(٥) الوقائع المصرية - العدد ٢٤٣ فى ٢٦/١٠/١٩٧٠ .



بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أو بالمادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية،

تحريرا في ١٣ شعبان سنة ١٣٩٠ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠)

### قرار وزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٧١

بشان تنظيم الاتجار في الشاي وبالفاء القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن استثناء الشاي المعبا المستورد من الخارج لحساب وزارة التموين والتجارة الداخلية من بعض احكام القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن (١)

### وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقبح التدليس والغش ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ،

وعلى القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن ،

وعلى القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن استثناء الشاي المعبا المستورد من الخارج لحساب وزارة التموين والتجارة الداخلية من بعض احكام القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

### قرر :

مادة ١ - يحظر على غير مؤسسات القطاع العام وشركاتها الاتجار بالجملة في الشاي الاسود .

مادة ٢ - يحظر بيع الشاي الاسود أو حيازته

بقصد البيع الا إذا كان معبا في عبوات طبقا للأوزان والاسعار التي تحددها وزارة التموين وتستثنى من ذلك عبوات الشاي المستورد معبا من الخارج (٢)

مادة ٣ - يحظر خلط الشاي الاسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك ، كما يحظر بيع الشاي مخلوطا على النحو السالف أو حيازته بقصد الاتجار .

مادة ٤ - يحظر على غير الجمعيات التعاونية والتجار المسند اليهم توزيع المواد التموينية الاتجار في الشاي المخصص للاستهلاك العائلي بالبطاقات التموينية أو حيازته بقصد الاتجار .

كما يحظر على التجار التموينيين والجمعيات التعاونية المشار اليهم حيازة كميات من الشاي المخصص للبطاقات التموينية غير الكميات المسلمة اليهم لتوزيعها .

مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه - وفي جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٦ - يلغى القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٩٠ (١٧ فبراير ١٩٧١)

### وزارة التموين والتجارة الداخلية

### قرار وزاري رقم ١١١ لسنة ١٩٧١

بتنظيم الاتجار في الفول البلدى بكافة اصنافه (٣)

### وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،

(١) الوقائع المصرية العدد ٤٩ في ٤ مارس سنة ١٩٧١ .

(٢) مستبدلة بالقرار الوزاري رقم ٤٠ لسنة ٧٦ - الوقائع المصرية - العدد ٧١ في ٢٧/٣/١٩٧٦ .

(٣) الوقائع المصرية - العدد ٦٠ (تابع) في ١٧/٣/١٩٧١ .

وعلى القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة فولاً ببلدنا بتوريد كميات من محصول عام ١٩٧٠/١٩٧١ ،

وعلى القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ بشأن حظر نقل الفول بكافة أصنافه خارج المحافظات بغير ترخيص من المحافظ المختص ،  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،  
قرر :

**مادة ١ -** يورد الزراع الحائزون لمساحات مزروعة فولاً ببلدنا محصول عام ١٩٧٠/١٩٧١ جميع الكميات فائض الحيازة لشون بنك التسليف الزراعى والتعاونى لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية .

- نستثنى من ذلك الكميات التى تباع للتجار الذين يحملون تصاريح نقل معتمده من الهيئة العامة للسلع التموينية (١)

**مادة ٢ -** يحدد سعر الكميات المسلمة وفقاً لأحكام المادة السابقة على أساس تسعة جنيهات للوحدة زنة ١٥٥ كيلو جرام درجة نظافة ٢٢٥ قيراط ويزاد ويخفض السعر تبعاً لارتفاع أو انخفاض درجة النظافة بمقدار ٤٠٠ مليم عن كل قيراط من درجة النظافة - ولا يقبل الفول من درجة ٢٢ قيراط ويجب أن يكون الفول خالياً من الإصابة الحشرية ومن الرمل والزلط .

**مادة ٣ -** على مؤسسة المكامير وأصحاب وحائزى مكامير الفول ببرهيم مركز منوف اعداد المكامير فى حالة جيدة لكمر الفول الذى تخصصه لها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

**مادة ٤ -** يحظر الاتجار بالجملة فى الفول البلدى بكافة أصنافه فيما عدا التجار الذين تحددهم وزارة التموين لتجميع فول المكامير .

**مادة ٥ -** تتولى الهيئة العامة للسلع التموينية توزيع الفول على تجار التجزئة والمطاعم والمحال العامة المتجرة أو المستخدمة له وفقاً للقواعد التى تضعها فى هذا الشأن .

**مادة ٦ -** يحظر على تجار التجزئة والمطاعم والمحال العامة المسلمة اليهم حصص من الفول

البلدى بكافة أصنافه من أجهزة وزارة التموين والتجارة الداخلية حيازة كميات غير الكميات المسلمة لهم أو التصرف فيها لغير الغرض المسلمة من أجله .

**مادة ٧ -** يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائتى جنيه أو باحدى العقوبتين .

وفى جميع الاحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

**مادة ٨ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٠ المحرم سنة ١٣٩١ ( ١٧ مارس سنة ١٩٧١ )

قرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٧١

بشأن توزيع الجلود الخام المحلية وتنظيم تجارتها (٢)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

وعلى المرسوم رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ،  
وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الادارة المحلية والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والقرارات الوزارية المنفذة لاحكامه فى شأن مراقبة وتنظيم أعمال سلخ وحفظ الجلود الخام المحلية ،  
وعلى قرار وزير الصناعات والبتروك والثروة المعدنية رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ بشأن تولى لجنة دعم الجلود اختصاصات اللجنة الدائمة .

وعلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن حظر حيازة الجلود لما يزيد عن خمسة أطنان ،

وعلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

(١) مضافة بالقرار الوزارى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧١ - الوقائع المصرية العدد ٦٦ تابع فى ٧١/٣/٢٤ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ١١٥ فى ١٩٧١/٥/٢٣ .



رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن التسعير الجبرى للجلود الخام ،

وعلى قرار وزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٧٠ الخاص بإعادة تشكيل لجنة دعم الجلود واختصاصاتها .

وعلى كتاب السيد نائب رئيس الوزراء للانتاج والتجارة ووزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية المؤرخ ١٩٧١/٤/١٢ ،

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا ،

### قرو :

مادة ١ - تخصص الجلود الخام ناتج المجازر وخارجها ( الفلاحى ) لكل من مدايخ القطاعين العام والخاص وفقا للكشف المرافق لهذا القرار ولما هو وارد بأحكامه .

مادة ٢ - على المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية وضع نظام توزيع الكميات المخصصة من الجلود الخام لمدايخ القطاع العام .

مادة ٣ - على مصلحة الرقابة الصناعية بالاتفاق مع غرفة صناعة الجلود وضع أمس توزيع حصص مدايخ القطاع الخاص من جلود المجازر والجلود الفلاحى . وينشأ لهذا الغرض مراكز لتجميع الجلود بكل محافظة ، كما ينشأ مركزان رئيسيان بمحافظتى القاهرة والاسكندرية مجهزان فنيا لعمليات التحليب والتقطير وتدار جميع مراكز التجميع بالمحافظات بمعرفة غرفة صناعة الجلود ويصدر بذلك قرار من وزارة التمويل والتجارة الداخلية بعد الاتفاق مع وزارة الصناعة والبتترول والثروة المعدنية .

ويستثنى من أحكام القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه مركزى التجميع بمحافظتى القاهرة والاسكندرية الخاص بحظر حيازة أكثر من خمسة أطنان من الجلود الخام .

مادة ٤ - يحظر نقل الجلود الخام خارج حدود المحافظات ، بغير ترخيص مكتوب صادر من مديرية

التمويل والتجارة الداخلية المختصة ، ويتم النقل بواسطة مراكز التجميع .

وعلى مديريات التمويل والتجارة الداخلية اخطار مركزى تجميع الجلود الخام بمحافظتى القاهرة والاسكندرية بالاصناف والكميات المصرح بنقلها

مادة ٥ - يحظر على مدايخ القطاع الخاص شراء الجلود الخام من غير المراكز المشار اليها فى المادة الثالثة من هذا القرار .

ويكون بيع الجلود الثقيلة بالأوزان وليس بالقطعة ( الشرطة ) .

مادة ٦ - على مراكز التجميع المشار اليها فى هذا القرار وعلى مدايخ القطاعين العام والخاص مسك سجلات معتمدة من مديريات التمويل والتجارة الداخلية الواقعة فى دائرتها ومختومة صفحاتها بخاتم شعار الجمهورية موضحا بها حركة الوارد والمنصرف والجهات التى سلمت اليها .

وعليها اخطار مديريات التمويل والتجارة الداخلية المختصة ومصلحة الرقابة الصناعية بكتاب موسى عليه مصحوبا بعلم الوصول قبل اليوم الخامس عشر من كل شهر موضحا به البيانات الواردة بالسجلات سالفة الذكر عن الشهر السابق .

مادة ٧ - كل مخالفة لاحكام الفقرة الثانية من المادة السادسة من هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه .

وكل مخالفة أخرى لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٩١ ( ١٠ مايو سنة ١٩٧١ )



جدول موافق للقرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٧١  
بيان بتوزيع انتاج المجازر من الجلود على مدايخ القطاعين العام والخاص

ملاحظات	حصة مدايخ القطاع الخاص	حصة مدايخ القطاع العام	اسم المجزر
تكون الوحدة الزمنية للامتلاك هي الاسبوع ويحتسب الاسبوع ابتداء من يوم الاربعاء الى يوم الثلاثاء الذي يليه وتنفذ النسب الواردة بهذا الجدول على أساس هذه الوحدة الزمنية (الجلود الفولاذية)	تخصص مدايخ القطاع الخاص على حصتها من النسب المتبقية من المجازر الموضحة بالاضافة الى ناتج جلود مذبوحات مجازر المحافظات الاخرى والجلود ناتج خارج المجازر (الجلود الفولاذية)	<div> <div>٥٠٪ من الجلود البقرى والجاموسى</div> <div> <div>٦٠٪ من اللباني</div> <div>٧٠٪ من الضان</div> </div> </div> <div> <div>٧٥٪ من اجمالي الجلود الخام ناتج مذبوحاته</div> <div>٥٠٪ من اجمالي الجلود الخام ناتج مذبوحاته (فيما عدا الضان)</div> </div> <div> <div>٥٠٪ من اجمالي الجلود الخام ناتج مذبوحاته</div> <div>٥٠٪ من اجمالي الجلود الخام ناتج مذبوحاته</div> </div> <div> <div>١٠٠٪</div> <div>١٠٠٪</div> <div>١٠٠٪</div> <div>١٠٠٪</div> <div>١٠٠٪</div> <div>١٠٠٪</div> </div>	<div>مجزر القاهرة والبساتين</div> <div>مجزر الاسكندرية</div> <div>مجزر حلوان</div> <div>مجزر الزيتون</div> <div>مجزر طره</div> <div>مجازر محافظة الغربية</div> <div>مجازر محافظة البحيرة</div> <div>مجازر محافظة الجيزة</div> <div>مجازر محافظة الدقهلية</div> <div>مجازر بنى سويف</div>

**وزارة التموين والتجارة الداخلية**

**قرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢**

**بشأن تنظيم الاتجار في الأرز الأبيض (١)**

**وزير التموين والتجارة الداخلية**

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ فى شأن تعبئة المواد الغذائية الخاضعة للتسعير الجبرى فى عبوات خاصة تؤدى الى زيادة السعر الرسمى المحدد لبيعها ،

وعلى القرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٧٠ بشأن تحديد أسعار الارز الأبيض ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

**قرر :**

**مادة ١ -** يقتصر الاتجار بالجملة فى الارز الأبيض على شركات المؤسسة المصرية العامة للمضارب ومراكز التوزيع التابعة لشركات القطاع العام .

**مادة ٢ -** يقتصر تعبئة الارز الناتورال فى عبوات خاصة استثناء من أحكام القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه على الشركات التابعة للمؤسسة العامة للمضارب والمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية .

**مادة ٣ -** مع عدم الاخلال بما تضمنه القرارات وجداول التسعيرة الجبرية من أحكام أخرى تحدد أسعار بيع الأرز الأبيض المخصص للاستهلاك المحلى وفقا لما يلى :

**١ - الأرز الأبيض المسوح المخصوص :**

مليم	جنيه	
١٠٠	٥	سعر بيع الجوال زنة ١٠٠ كيلو صافى لتاجر التجزئة بجميع المحافظات تسليم المضارب ومراكز التوزيع .
٥٥	-	سعر بيع الكيلو للمستهلك بجميع المحافظات .

**٢ - الأرز المسبوح العامة :**

مليم	جنيه	
٤٧	-	سعر بيع الكيلو لتاجر التجزئة والهيئات بجميع المحافظات تسليم مضارب القطاع العام .
٥٠	-	سعر بيع الكيلو للمستهلك بجميع المحافظات .

**٣ (٢) الأرز الناتورال :**

مليم	جنيه	
١٠	٥	سعر بيع الجوال زنة ١٠٠ كيلو صافى تسليم المضارب ومراكز التوزيع ومصانع التعبئة التابعة للقطاع العام .
٥٨٠	-	سعر بيع العبوة زنة ١٠ كيلو صافى لتاجر التجزئة بجميع المحافظات تسليم محال تاجر التجزئة .
٥٧٥	-	سعر بيع العبوة زنة ١٠ كيلو صافى لتاجر التجزئة تسليم المضارب ومراكز التوزيع ومصانع التعبئة .

(١) اللوائح المصرية - المصدد ٣٧ فى ١٧/٢/١٩٧٢ .

(٢) مدلة بالقرار ٢٨٨ لسنة ٧٣ - اللوائح المصرية - المصدد ١٩٤ فى ٢٧/٧/٧٣ .

المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الاحوال . وفى جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .	عليه ٦٠٠ - سعر بيع العبوة زنة ١٠ كيلو صافى للمستهلك بجميع المحافظات
مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٧٢ ،	٢٩٠ - سعر بيع العبوة زنة ٥ كيلو صافى لتاجر التجزئة بجميع المحافظات تسليم محال تجار التجزئة .
تحريرا فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٩١ ( ٩ فبراير سنة ١٩٧٢ )	٢٨٧ر٥ - سعر بيع العبوة زنة ٥ كيلو صافى لتاجر التجزئة بجميع المحافظات تسليم المضارب ومراكز التوزيع ومصانع التعبئة .
قرار وزارى رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بإضافة بندين برقمى ٦ ، ٧ الى المادة ١ من القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٠ بشأن تحديد المحاصيل والسلع التموينية والاستهلاكية التى تعامل فيها الهيئة العامة للسلع التموينية (١) وزير التموين والتجارة الداخلية بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية ،	٣٠٠ - سعر بيع العبوة زنة ٥ كيلو صافى للمستهلك بجميع المحافظات .
وعلى القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تحديد المحاصيل والسلع التموينية والاستهلاكية التى تعامل فيها الهيئة العامة للسلع التموينية . وعلى القرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٠ فى شأن اضافة اقمشة وعبوات الجوت الثقيلة والهيشيان المستوردة الى المحاصيل والسلع التموينية والاستهلاكية التى تعامل فيها الهيئة العامة للسلع التموينية ،	١٤٥ - سعر بيع العبوة زنة ٢ر٥ كجم صافى لتاجر التجزئة بجميع المحافظات تسليم المضارب ومراكز التوزيع ومصانع التعبئة .
	١٤٤ - سعر بيع العبوة زنة ٢ر٥ كجم صافى لتاجر التجزئة بجميع المحافظات تسليم المضارب ومراكز التوزيع ومصانع التعبئة .
	١٥٠ - سعر بيع العبوة زنة ٢ر٥ كجم صافى للمستهلك بجميع المحافظات .
مادة ١ - يضاف الى المادة ١ من القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه بندان جديداً برقمى ٦ ، ٧ نصهما كالآتى :	مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة التاسعة من

قرار :



(٦) قصدير - كلوريد أمونيوم - جمالكا -  
بطاريات جافة - ورق كيروسين .

(٧) أرز الشعير .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع  
المصرية ،

تحريرا في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٩١  
( ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ )

قرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٤ (١)

### وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧  
بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ،

وعلى القرار رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار  
لائحة الرقابة على عمليات النقد ،

وعلى القرار رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٢ فى شأن  
بيع السلع الوطنية بالنقد الاجنبى الحر ،

وعلى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ فى شأن  
تطوير السوق الموازية للنقد ،

وعلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ فى شأن  
تطوير الحسابات المجاز فتحها بالعملة الاجنبية ،

### قرر :

مادة ١ - يصرح ببيع السلع الوطنية فى  
السوق المحلى بالنقد الاجنبى الحر من موارد غير  
منظورة تدخل بطبيعتها ضمن موارد السوق الموازية  
لنقد وباحدى طرق الدفع الآتية :

( أ ) تحويلات واردة من الخارج عن طريق  
البنوك المحلية .

(ب) مدفوعات خصما من حسابات غير مقيمة  
خارجية .

(ج) شيكات سياحية .

( د ) شيكات شخصية مسحوبة على بنوك  
اجنبية فى الخارج تكون مضمونة من الجهة التى  
يعمل بها المشتري .

(هـ) العملات الاجنبية التى تقبلها البنوك  
المحلية متى تمت حيازتها وفقا للقواعد السارية .

مادة ٢ - يتم سداد قيمة السلع الوطنية المباعة  
طبقا للمادة السابقة عن طريق البنوك المصرية  
وذلك لحساب الشركات البائعة .

مادة ٣ - تحدد أسعار بيع السلع الوطنية فى  
السوق المحلى بالنقد الاجنبى الحر بقرار من وزير  
الصناعة .

مادة ٤ - تعامل حصيلة مبيعات السلع الوطنية  
فى السوق المحلى بالنقد الاجنبى الحر غير شاملة  
رسوم الانتاج أو أية رسوم أخرى مستحقة  
للخزانة العامة معاملة حصيلة الصادرات المصرية  
فى مجال تطبيق نظام السوق الموازية للنقد .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٢  
المشار اليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية،  
ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريرا فى ١٤ رجب سنة ١٣٩٤ ( ٣ أغسطس  
سنة ١٩٧٤ ) .

## قرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ « قانونى »

### فى شأن تنظيم عمليات الجوت المصنع (١)

#### وزير الزراعة والرى :

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة التجارة ،

وعلى خطاب للسيد وزير التجارة فى شأن اسناد عملية توفير وتوزيع عبوات وأقمشة الجوت المصنع المستورد والمحلى الى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ،

#### قـرـر :

**مادة ١ -** يقوم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بتشكيل اللجان لتحديد احتياجات المحاصيل الزراعية والسوق التجارى والقوات المسلحة وشركة السكر والتقطير المصرية من أقمشة وعبوات الجوت المصنع الجديد .

**مادة ٢ -** يقوم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى باتخاذ اجراءات التعاقدات الاستيرادية عن طريق شركات التجارة الخارجية فى حدود الحصص النقدية المدرجة بميزانية الزراعة لهذا الغرض وفقا لنظام الاستيراد المقررة - وكذلك استلام الانتاج المحلى .

**مادة ٣ -** تشكل لجنة مشتريات عبوات وأقمشة الجيش الجديد بقرار يصدر من السيد رئيس مجلس ادارة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

**مادة ٤ -** يتقاضى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عمولة قدرها ١٠٪ من اسعار البيع الرسمية الموحدة للانتاج المستورد والمحلى وذلك نظير قيامه بعمليات التمويل والاستلام والتخزين والتوزيع .

**مادة ٥ -** ينشأ بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى صندوق لموازنة اسعار الجوت لتعويض فروق الاسعار الناشئة عن زيادة التكلفة عن التسعير الجبرى للمستورد والمحلى ويمول الصندوق من :

( ١ ) الحصيلة المترتبة من فروق الاسعار الناتجة عن التسعير الجبرى منقوصا منها التكلفة حتى

اماكن التوزيع الداخلية للبلاد ومضافا اليها عمولة البنك .

(ب) أرصدة الصندوق الموجودة حاليا لدى الهيئة العامة للسلع التموينية .

**مادة ٦ -** تستمر شركة السكر والتقطير المصرية فى استلام احتياجاتها من الشركة العامة لمنتجات الجوت رأسا وفقا للنظم التى تضعها وزارة التموين .

**مادة ٧ -** تتم المحاسبة النهائية للانتاج المحلى المستلم بمعرفة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى على أساس الاسعار التى تحددها وزارة الصناعة فى نهاية كل عام .

**مادة ٨ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
تحريرا فى ٩ شوال سنة ١٣٩٦ ( ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٦ )

#### وزارة التجارة والتموين

### قرار وزارى رقم ١٦٦٦ لسنة ١٩٧٦ (٢)

#### وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن السجل التجارى ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٢٦ لسنة ١٩٥٦ بالشهادات التى تصدرها الغرف التجارية ورسومها ،

وعلى مذكرة وكيل الوزارة لشئون التجارة المؤرخة فى ١٠/٢٥/١٩٧٦ ،

#### قـرـر :

**مادة ١ -** تقوم الغرف التجارية باصدار شهادة ترخيص بمزاولة التجارة وتحصل عن كل شهادة رسما بواقع جنيهان بالنسبة للمنشآت الفردية وثلاثة جنيها بالنسبة للشركات والجمعيات .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٤٦ فى ١٠/٢٧/١٩٧٦ .

(٢) الوقائع المصرية - العدد ٨ فى ١/٩/١٩٧٧ .



## قرار باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١

لسنة ١٩٥٦

في شأن تجارة المخصبات الزراعية (١)  
وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٦  
في شأن تجارة المخصبات الزراعية ،  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

## قـسـر د :

مادة ١ - يحظر طلب الحصول على الترخيص  
المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون رقم ٤١  
لسنة ١٩٥٦ المشار اليه على النموذج المعد لهذا  
الغرض ويجب أن يكون مشتملا على البيانات  
الآتية :

( أ ) اسم الطالب ولقبه وسننه وصناعته  
ومحل اقامته وجنسيته وفي حالة تقديم الطلب  
من شركة أو هيئة يجب أن يشتمل أيضا على  
اسمها التجاري ومركزها واسماء أعضاء مجلس  
الادارة والمديرين المسئولين ومديرى الأعمال وسن  
كل منهم ومحل اقامته وجنسيته .

( ب ) الجهة التى بها المحل التجارى والجهات  
التى بها المخازن والوكالات والفروع وما يكون  
منها فى منطقة الجمرى .

( ج ) اسم مآلك المبنى الذى تشغله المحال  
سألفة الذكر ولقبه ومحل اقامته وجنسيته ويجب  
أن يكون الطلب مصحوبا بالمستندات الآتية :

١ - صورة رسمية من عقد الشركة أو الهيئة  
وقانونها النظامى ومن جميع المستندات التى  
تحدد سلطة أعضاء مجلس ادارة الشركة  
أو المديرين المسئولين .

٢ - صورة رسمية من القيد فى السجل  
انتجارى .

٣ - رسم كروكى لكل مكان من الامكنة  
المخصصة لتجارة الاسمدة سواء ما كان منها  
مخصصا للبيع أو للتخزين .

٤ - تعهد من مقدم الطلب بخضوعه  
للاشتراطات التى تتطلبها منه وزارة الشئون

البلدية والقروية فيما يتعلق بالمحال الصناعية  
والتجارية .

ويقدم الطلب الى قسم الكيمياء بوزارة الزراعة  
مرفقا به جميع المستندات وتقاسوم الوزارة  
باستخراج الترخيص المطلوب أو اعلان الطالب  
بالرفض فى مدة لا تزيد على شهرين من تاريخ  
تقديم الطلب مرفقا به الاوراق ويجب أن يقدم عن  
كل محل طلب مستقل .

مادة ٢ - يبلغ كل تغيير يطرأ على البيانات  
المشار اليها فى المادة السابقة الى قسم الكيمياء  
بكتاب موصى عليه خلال خمسة عشر يوما من  
تاريخ التغيير ويكون كتاب التبليغ مصحوبا  
بالمستندات المؤيدة له والا اعتبر الترخيص ملغيا

وفى جميع الاحوال يعاد الترخيص مع كتاب  
التبليغ الى قسم الكيمياء لاثبات التعديل فيه .

مادة ٣ - يعمل بالترخيص لمدة خمس  
سنوات قابلة للتجديد ويقدم طلب تجديد  
الترخيص قبل انتهاء مدته بشهرين على الاستمارة  
المعدة لذلك ويعطى الطالب ترخيصا بالتجديد  
والا اعتبر الترخيص ملغيا .

ويمكن الحصول على الاستمارة المذكورة من  
قسم الكيمياء أو من تفاتيش وزارة الزراعة  
بالاقاليم ويلصق عليها طابع دمغة من فئة الحسين  
مليما وذلك للتأشير بالتجديد بالسجل المحفوظ  
بقسم الكيمياء لقيد التراخيص مع وجوب ذكر  
تاريخ ابتداء التجديد وانتهائه فيها ، ومتى  
استوفى الطالب ما هو مطلوب منه أعطى  
ترخيصا بالتجديد .

مادة ٤ - على كل تاجر مرخص له فى الاتجار  
فى الاسمدة أن يحتفظ فى محل تجارته بكافة  
الفواتير الدالة على الشراء مشتملة على اسم  
الاسمدة ونسبة العناصر السمادية فيها وبصورة  
من فواتير البيع .

مادة ٥ - يجب أن يشتمل البيان المنصوص  
عليه فى المادة ٦ من القانون على ما يأتى :

( أ ) اسم السماد والبلاد الوارد منها .

( ب ) طبيعته وصفته التى تسمح بتمييزه عن  
أى مخصب آخر .



(ج) بيان عن محتوياته من العناصر السمادية .

(د) كمية السماد المشتملة عليها الرسالة .

(هـ) اسم كل من المصدر والمستورد .

ويجوز أن يرد البيان المشار اليه في صورة ( فاتورة ) معتمدة من المحل المصدر ولا يفرج الجمرك عن أية رسالة لم يقدم عنها هذا البيان مؤشرا عليه من قسم الكيمياء بالاخراج عنه وإذا وصلت الى الجمرك رسالة سماد لم يقدم عنها هذا البيان وجب على الجمرك اخطار قسم الكيمياء بذلك لتلغرافيا قبل مضي ٢٤ ساعة على وصول الرسالة وعلى انقسم المذكور أن يأخذ عينة من قبل مضي ٢٤ ساعة التالية لوصول التلغراف اليه ولا تحتسب عطلة الجمرك عن هذه المدة .

مادة ٦ - تحرر طلبات تسجيل المخصبات المدرجة في الجداول ( أ ، ب ، ج ، هـ ، و ) الملحقه بالقانون على الاستمارة المعدة لذلك ويلصق عليها طابع دمغة من فئة خمسين مليما ويجب أن يشتمل هذا الطلب على الاسم العلمي والاسم التجارى للمخصبات والعلامة التجارية ان وجدت وما تشمله من العناصر السمادية بالنسبة للاسمدة ومصادرها واسم كل من المصدر والمستورد واسم الدولة المصدرة والبلد والمصنع الوارد منه ويكون هذا الطلب مصحوبا بعينة لا تقل عن كيلو جرام ويعطى قسم الكيمياء شهادة بعد أخذ رأى لجنة المخصبات بتسجيل هذا المخصب في دفاتره تشتمل البيانات التى يجب توضيحها على العبوات وذلك فى مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ استلام الطلب .

مادة ٧ - تحرر طلبات الحصول على الترخيص باستيراد أو بيع المخصبات الغير مدرجة فى الجداول ( أ ، ب ، ج ، هـ ، و ) على نموذج يمكن الحصول عليه من قسم الكيمياء ويلصق عليه طابع دمغة من فئة الخمسين مليما ويجب أن يشتمل هذا الطلب على البيانات الخاصة بتركيب المخصبات وبالنسبة للاسمدة يذكر أيضا ما تشتمل عليه من العناصر السمادية ويقدم الطلب الى قسم الكيمياء مقابل ائصال ويؤشر على الخطاب بتاريخ تقديمه ويجب أن يصحب الطلب عينة من كل

مخصب مقدارها كيلو جرام على الأقل ، وتعطى وزارة الزراعة الترخيص المطلوب الى صاحب الشأن أو تعلنه بالرفض كتابة فى مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ استلام الطلب ويسجل الترخيص بقسم الكيمياء .

مادة ٨ - يحسب طلب الترخيص الخاص باستيراد كميات محددة من المخصبات فى الجداول المشار اليها على أنموذج يمكن الحصول عليه من قسم الكيمياء يلصق عليه طابع دمغة من فئة الخمسين مليما ويبين فى الطلب كمية الاسمدة المطلوب استيرادها والجهة التى يراد ارسالها اليها والغرض من الاستيراد ويقدم الطلب الى قسم الكيمياء مقابل ائصال يدون فيه تاريخ الاستلام وتعطى وزارة الزراعة صاحب الشأن الترخيص المطلوب فى مدة ١٥ يوما على الأكثر من تاريخ استلام الطلب مع تحديد كمية الاسمدة التى يرخص فى استيرادها أو ترسل اليه اخطارا كتابيا يرفض الترخيص بالاستيراد .

مادة ٩ - تقفل الاكياس المحتوية على السماد بأن تخاط بدوابة متينة من طرف الفتحة الى الطرف الآخر طرديا وعكسيا لتعود الى حيث ابتدأت أو بواسطة آلة أوتوماتيكية ثم يختم طرفاها بخاتم معدنى اما الأوعية الأخرى فيجب أن تقفل بكيفية تضمن نقاوة المادة وسلامتها .

مادة ١٠ - يكتب على الاوعية التى يزيد وزنها على خمسة كيلو جرامات البيانات الآتية باللغة العربية : بوضوح تام وطبقا لما هو وارد فى السجل :

( أ ) اسم التاجر أو الشركة أو الهيئة المرخص لها فى الاتجار .

(ب) الاسم العلمى كما هو وارد فى الجداول .  
(ج) الاسم التجارى والعلامة التجارية كما ورد فى سجل وزارة الزراعة .

( د ) الوزن القحائم مكتوبا بأرقام لا يقل ارتفاعها عن عشرة سنتيمترات .

(هـ) النسبة المئوية للعناصر السمادية فى السماد مكتوبة بأرقام لا يقل ارتفاعها عن ٥ سم .

أما العبوات التى يكون وزنها القائم  
ه كيلوجرامات أو أقل فيجب كتابة البيانات  
المتقدمة عليها دون التقيد بالارتفاعات المبينة  
بالبندين ( د ، هـ ) وفى جميع الأحوال لا يجوز  
أن توضع على العبوات بيانات غير البيانات  
السابقة .

**مادة ١١ -** تشتمل الفاتورة التى يعطيها بائع  
الاسمدة المذكورة فى المادة ٣ من القانون الى  
المشتري على البيانات الآتية :

١ - اسم السماد .  
٢ - طبيعته أو صفته التى تسمح بتمييزه عن  
أى سماد آخر .

٣ - مصدره أو موطنه اذا كان السماد طبيعيا  
وما اذا كان على حاله الأصلية أو مفروزا أو  
مسحوقا .

٤ - تركيبه : أى النسبة المئوية لما به من  
العناصر السمادية الرئيسية فى صورها المتنوعة .  
( فى حالة الاسمدة الازوتية يبين ما اذا كان  
الازوت على صورة أزوت أزوتيك أو نشادري أو  
عضوى - وفى حالة الاسمدة الفسفاتية يبين  
ما اذا كان حمض الفوسفوريك ذائبا فى الماء أو غير  
ذائب ) .

ويجب على كل تاجر مرخص له فى الاتجار  
بالاسمدة أن يحتفظ فى محل تجارته بكافة فرائير  
بيع تلك الاسمدة وذلك لمدة خمس سنوات من  
تاريخ تحريرها وعليه تقديمها للموظفين المختصين  
عند طلبها .

**مادة ١٢ -** يندب لاثبات المخالفات لأحكام  
القانون والقرارات المنفذة له الموظفون الفنيون  
بقسم الكيمياء ومفتشو وزارة الزراعة ووكلاؤهم  
والمهندسون الزراعيون .

**مادة ١٣ -** تؤخذ العينات بحضور صاحب  
الشان أو من ينوب عنه .

ويثبت أخذ العينات فى محضر يشتمل على :

١ - اسم محرر المحضر ولقبه ووظيفته .  
٢ - تاريخ وساعة ومكان أخذ العينات .  
٣ - اسم صاحب الشان أو من ينوب عنه .

ولقب كل منهما وصفاته وجنسيته ومحل  
اقامته .

٤ - تقرير موجز عن الأحوال التى أدت الى أخذ  
العينات تذكر فيه البيانات المنصوص عليها فى  
المواد ٥ و ٩ و ١٠ و ١١ من هذا القرار حسب  
الأحوال وكمية المواد التى أخذت منها العينات  
على وجه التقريب وفى حالة الاسمدة يبين فى  
المحضر بالدقة حالة الأكياس أو الأوعية وكل  
بيان آخر يمكن الانتفاع به لتمييز العينات أو  
البضاعة أو لاثبات حالتها .

٥ - الأقوال التى يبيدها أصحاب الشان أو ذكر  
امتناعهم عن التوقيع .

٦ - توقيع محرر محضر الحجز .  
وفى حالة ما اذا كان أخذ العينات مقرونا  
بتوقيع حجز لمخالفة المواد ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣  
من القانون يجب على محرر المحضر أن يذكر علاوة  
على ما تقدم من أسباب الحجز عدد الأكياس وغيرها  
من الأوعية المضبوطة .

**مادة ١٤ -** تؤخذ العينات بالكيفية الآتية :  
من ٢٠٪ من الأكياس أو غيرها من الأوعية اذا  
كان عددها من ٢ - ٢٠ بشرط ألا يقل عدد  
الأكياس التى تؤخذ منها العينات عن ٢  
من ١٠٪ من الأكياس أو غيرها من الأوعية اذا  
كان عددها من ٢١ - ٦٠ بشرط ألا يقل عدد  
الأكياس التى تؤخذ منها العينات عن ٤

من ٧٥٪ من الأكياس أو غيرها من الأوعية  
اذا كان عددها من ٦١ - ٢٠٠ بشرط ألا يقل عدد  
الأكياس التى تؤخذ منها العينات عن ٦

من ٥٪ من الأكياس أو غيرها من الأوعية اذا  
كان عددها من ٢٠١ - ٥٠٠ بشرط ألا يقل عدد  
الأكياس التى تؤخذ منها العينات عن ١٥

من ٤٪ من الأكياس أو غيرها من الأوعية اذا  
كان عددها من ٥٠١ - ١٠٠٠ بشرط ألا يقل عدد  
الأكياس التى تؤخذ منها العينات عن ٢٥

من ٣٪ من الأكياس أو غيرها من الأوعية اذا  
كان عددها يزيد على ١٠٠٠ بشرط ألا يقل عدد  
الأكياس التى تؤخذ منها العينات عن ٤٠

واذا كانت الأكياس أو غيرها من الأوعية التى

تؤخذ منها العينات حسب النسب المثوية المتقدمة  
تشتمل كسورا عددية فيحسب هذا الكسر كواحد  
صحيح .

**مادة ١٥ -** توضع العينات فى أربع زجاجات  
نظيفة جافة تختتم بالشمع الاحمر من محرر المحضر  
ومما يكون حاضرا من أصحاب الشأن أو من ينوب  
عنهم .

ويرسل المحضر واحدى الزجاجات الى قسم  
الكيمياء فى مدة لا تجاوز أربعة وعشرين ساعة  
لاجراء التحليل وتحفظ زجاجتان عند صاحب  
الشأن أما الزجاجاة الرابعة فتبقى لدى وزارة  
الزراعة للرجوع اليها فى حالة وجود نزاع .  
ويكتب على كل زجاجة تاريخ محضر أخذ العينة  
ورقمه المسلسل واسم محرر المحضر ووظيفته  
واسم صاحب الشأن والمشتري ان وجد وكذلك  
أسماء الشهود ان وجدوا .

**مادة ١٦ -** يتولى قسم الكيمياء تحليل العينة  
بالطرق الفنية التى تقررها وزارة الزراعة وترسل

نتيجة التحليل الى أصحاب الشأن خلال عشرة أيام  
من تاريخ أخذ العينة .

**مادة ١٧ -** ترسل المحاضر والأوراق الأخرى  
المثبتة للمخالفة الى قسم الكيمياء ليحيلها اذا  
اقتضى الحال الى السلطة القضائية المختصة بعد  
عرضها على قسم الشئون القانونية بالوزارة .

**مادة ١٨ -** يقدم الطعن فى نتيجة التحليل الى  
وزارة الزراعة طبقا للمادة ١٨ من القانون مصحوبا  
بشهادة التحليل .

واذا اختلفت نتائج هذا التحليل الذى يجرى  
نتيجة للطعن عن نتيجة تحليل قسم الكيمياء  
يقوم كل من أعضاء اللجنة بتحليل العينة المختومة  
والمحفوظة لدى وزارة الزراعة وتكون نتيجة تحليل  
هذه العينة نهائية .

**مادة ١٩ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره  
فى الجريدة الرسمية ،

تحريرا فى ٢ شعبان سنة ١٣٧٥ ( ١٥ مارس  
سنة ١٩٥٦ ) .





## قانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣

### في شأن الدفاتر التجارية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى قانون التجارة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

### اصدر القانون الآتى

**مادة ١ -** على كل تاجر أن يمسك الدفاتر التجارية التى تستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالى بالدقة وبيان ماله وما عليه من الديون المتعلقة بتجارته .

ويجب أن يمسك على الاقل الدفترين الآتين :

١ - دفتر اليومية الاصلى .

٢ - دفتر الجرد .

ويعفى من هذا الالتزام التجار الذين لا يزيد رأس مالهم على الف جنيه ويرجع فى تحديد رأس المال الى مصلحة الضرائب (٢) .

**مادة ٢ -** تقيد فى دفتر اليومية الاصلى جميع العمليات المالية التى يقوم بها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصية ويتم هذا القيد يوما بيوم بالتفصيل ويجوز للتاجر أن يستعمل دفاتر يومية مساعده لاثبات تفاصيل الانواع المختلفه من العمليات المالية - ويكتفى فى هذه الحالة بتقييد اجمالى لهذه العمليات فى دفتر اليومية الاصلى فى فترات منتظمة من واقع هذه الدفاتر . فاذا لم يتبع هذا الاجراء وجب اخضاع هذه الدفاتر

للاحكام الواردة فى المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون .

**مادة ٣ -** تقيد فى دفتر الجرد تفاصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر فى آخر سنته المالية او بيان اجمالى عنها اذا كانت تفاصيلها وارده بدفاتر وقوائم مستقلة . وفى هذه الحالة تعتبر تلك الدفاتر او القوائم جزءا متما للدفتر المذكور .

كما تقيد بالدفتر صورة من الميزانية العامة للتاجر فى كل سنة اذا لم تقيد فى أى دفتر آخر .

**مادة ٤ -** على التاجر أن يحتفظ بصور طبق الاصل من جميع المراسلات والبرقيات التى يرسلها لاعمال تجارته وكذلك جميع ما يرد اليه من مراسلات وبرقيات وفواتير وغيرها من المستندات التى تتصل باعمال تجارته .

ويكون الحفظ بطريقة منظمة تسهل معها مراجعة القيود الحسابية وتكفل عند اللزوم التحقق من الارباح والخسائر .

**مادة ٥ (٣) -** يجب أن تكون الدفاتر المنصوص عليها فى هذا القانون خالية من أى فراغ أو كتابة فى الحواشى أو كشط أو تحشير فيما دون بها .

ويتعين قبل استعمال دفترى اليومية والجرد أن تنمر كل صفحة من صفحاتها وأن يوقع على كل ورقة فيها الموثق الواقع فى دائرة اختصاصه المحل التجارى .

فاذا انتهت صفحات هذين الدفترين تعين على التاجر أن يقدمهما الى الموثق للتأشير عليها بما يفيد ذلك بعد آخر قيد وقبل استعمال الدفترين الجديدين .

كما يتعين على التاجر وورثته فى حاله وقف نشاط المحل التجارى تقديم الدفترين المشـار اليهما الى الموثق للتأشير عليهما بما يفيد ذلك .

**مادة ٦ -** يعد فى كل مكتب توثيق وفروعه سجل يدون فيه الموثق ما قام به بالنسبة الى كل دفتر من دفاتر التاجر من الاجراءات المنصوص عليها فى المادة الخامسة ويثبت فيه كذلك اقرارا

(١) الوقائع المصرية - العدد ٦٤ مكرر فى ١٩٥٣/٨/٦

(٢) ٣٠٢) مدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ - الوقائع المصرية - العدد ١٠ مكرر ( ١ ) فى ١٩٥٤/٢/٤ .

من صاحب الشأن بأن هذه الدفاتر هي أول دفاتر له أو أن دفاتره السابقة قد أقفلت .

مادة ٧ - على التاجر وورثته الاحتفاظ بالدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون مدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ اقفالها .

ويجب عليهم كذلك حفظ المراسلات والمستندات والصور المشار إليها في المادة الرابعة مدة عشر سنوات .

مادة ٨ - كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد عن مائتي جنية .

مادة ٩ (١) - يكون للموظفين الفنيين بمصلحة

التجارة ومصلحة الضرائب والادارة العامة للشركات ورؤساء مكاتب السجل التجارى أو من يقوم مقامهم ومفتشى ادارة التسجيل التجارى صفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات ما يقع مخالفات لاحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ١٠ - تلغى المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من قانون التجارة وكل حكم مخالف لهذا القانون

مادة ١١ - على وزيرى التجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ولوزير التجارة والصناعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (٢) .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٢ ( ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ )

(١) معدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ السابقة الاشارة اليه .

(٢) نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ المعدل للقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣ على ما يالى : د يعمل

بالقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الدفاتر التجارية ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٤ .



## قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦

## بشأن الرقابة على المعادن الثمينة (١)

باسم الشعب .

رئيس الجمهورية .

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يقصد فى تطبيق أحكام هذا القانون :

١ - بالمعادن الثمينة : الذهب والفضة والبلاطين وتكون على هيئة مشغولات أو سبائك أو أصناف نصف مشغولة أو على هيئة عملة .

٢ - بالمشغولات الذهبية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على الأقل على ٩ قراريط أو ٣٧٥ ( ثلاثمائة وخمسة وسبعون ) سهما ( جزءا من الألف ) من الذهب النقى .

٣ - بالمشغولات الفضية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على الأقل على ٦٠٠ ( ستمائة ) سهم ( جزءا من ألف ) من الفضة النقية .

٤ - بالمشغولات البلاطينية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على ٨٥٠ ( ثمانمائة وخمسين ) سهم ( جزءا من الألف ) من البلاطين النقى .

٥ - بالأصناف ذات العيار الواطى : كل صنف مخلوط يحتوى على أقل من تسعة قراريط من الذهب النقى أو على الأقل من ٦٠٠ ( ستمائة ) سهم ( جزءا من الألف ) من الفضة النقية أو على أقل من ٨٥٠ ( ثمانية وخمسين ) سهما ( جزءا من الألف ) من البلاطين النقى .

٦ - بالأصناف الملبسة : كل صنف من المعدن المغطى بقشرة لاصقة ذهبية أو فضية أو بلاطينية، ولوزير التجارة إصدار قرار تحديد كمية المعدن النقى من الذهب أو الفضة أو البلاطين بالقشرة اللاصقة بالنسبة لهذه الأصناف .

٧ - بالأحجار ذات القيمة : الأحجار الكريمة الطبيعية كالماس والياقوت والزفير واللؤلؤ والالكسندريت والأحجار نصف الكريمة والأحجار لصناعية المشابهة للأحجار الكريمة ونصف الكريمة فى اللون والشكل .

مادة ٢ - فيما عدا العملات التذكارية والقطع الأثرية لا يجوز بيع المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاطينية أو الذهبية المركب عليها بلاطين أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مدموغة بدمغة الحكومة أو بدمغة إحدى الحكومات الأجنبية التى تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل ، وتحدد علامات الدمغات المصرية وعلامات دمغات الحكومات الأجنبية المعترف بها بقرار من وزير التجارة .

مادة ٣ - لا يجوز بيع الأصناف ذات العيار الواطى . أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مرقومة برقم يبين نسبة المعدن النقى الذى تحتوى عليه بالأجزاء الألفية مقرونا ببيان نوعها ذهباً أو فضة أو بلاطيناً وإذا لم يسمح حجمها بذلك وجب أن تصحبها بطاقة تحمل البيانات المذكورة مضافاً إليها اسم صاحب المحل باللغة العربية .

مادة ٤ - لا يجوز بيع الأصناف الملبسة أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت موسومة بكلمة ملبس ويستثنى من ذلك الأصناف التى لا يسمح حجمها بذلك والأصناف التى تستورد من الخارج إذا كانت موسومة بهذا البيان بلغة أجنبية فيكتفى فى الحالتين بأن تصحب كل قطعة من هذه الأصناف بطاقة تحمل الكلمة المذكورة واسم صاحب المحل باللغة العربية .

مادة ٥ - يجب أن تقدم المشغولات الذهبية والفضية والبلاطينية والذهبية المركب عليها بلاطين إلى مصلحة دمغ المصوغات والموازين لدمغها بعد فحص المعدن وبيان العيار .

مادة ٦ - العيارات القانونية هى :

## ( المشغولات الذهبية )

٢٣/٢ قيراطا أو ٩٧٩١٦ سهما جزءا من الألف

٢١ ، ، ، ، ٨٧٥ ، ، ، ،

١٨ ، ، ، ، ٧٥٠ ، ، ، ،

١٤ ، ، ، ، ٥٨٣٣٣ ، ، ، ،

١٢ ، ، ، ، ٥٠٠ ، ، ، ،

٩ ، ، ، ، ٣٧٥ ، ، ، ،

( المشغولات الفضية )

٩٢٥ سهما	( جزءا من الألف )
٩٠٠	( جزءا من الألف )
٨٠٠	( جزءا من الألف )
٦٠٠	( جزءا من الألف )

( المشغولات البلاتينية )

٨٥٠ سهما ( جزءا من الألف )

( المشغولات الذهبية المركب عليها بلاتين )

تكون من أى عيار سبق ذكره وبحيث لا تقل نسبة البلاتين المركب عليها عن ٨٥٠ سهما ( جزءا من الألف )

مادة ٧ - لا تدمغ مصلحة دمغ المصوغات والموازين المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية أو الذهبية المركب عليها بلاتين الا اذا كانت تحتوى على مقدار من المعدن النقى يقابل أحد العيارات القانونية المشار اليه فى المادة السابقة ، وتبين اللائحة التنفيذية أحكام واجراءات المعايرة والتحليل والترقيم والدمغ والاجراءات الخاصة بالتظلم من قرارات المصلحة وكيفية الفصل فيها .

مادة ٨ - لوزير التجارة أن يحدد بقرار منه اجرة الصناعة ومقدار الربح فى المشغولات الذهبية من عيار ٢١ قيراطا .

مادة ٩ - تحصل رسوم الدمغ والفحص والتأمين وغيرها من مقابل الخدمات التى تقوم بها مصلحة دمغ المصوغات والموازين عن المشغولات والاصناف بجميع أنواعها وفقا للجدول المرفق بهذا القانون .

مادة ١٠ - تفحص مصلحة دمغ المصوغات والموازين بالاضافة الى المشغولات ما يقدم اليها لهذا الغرض من اصناف نصف مشغولة سواء كانت ذهبية أم فضية أو بلاتينية ويرقم ما يفحص من كل صنف من هذه الاصناف برقم يبين مقدار المعدن النقى فيه متى كان ذلك ممكنا وتحصل عن فحص هذه الاصناف الرسوم التى تحصل عن دمغ الاصناف غير المشغولة الواردة فى الجدول المرافق لهذا القانون .

مادة ١١ - يجوز أن يقدم لمصلحة دمغ المصوغات

والموازين أى صنف آخر من الاصناف الآتى بيانها لفحصه وتثمينه على أن يصحب طلب الفحص باقرار كتابى يبين نوع المعدن المراد فحصه :

( أ ) سبائك الذهب .

( ب ) سبائك الفضة .

( ج ) سبائك البلاتين .

( د ) سبائك المخلوط من أكثر من معدن ثمين .

( هـ ) عينة البلاتين .

( و ) عينة الخام من أى معدن ثمين مختلط بالأتربة أو غيرها .

( ز ) المشغولات المصنوعة من معادن غير ثمينة المطعمة بالفضة أو المغطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين أو المطعمة بأحجار ذات قيمة بكافة أنواعها ، ويرقم ما يفحص من كل صنف برقم يبين نسبة المعدن النقى فيه بالاجزاء الالفية متى كان ذلك ممكنا وتعطى لصاحبه شهادة بذلك ويحصل عن فحص هذه الاصناف الرسوم المبينة فى الجدول المرفق بهذا القانون .

مادة ١٢ - يكون قرار مصلحة دمغ المصوغات والموازين نهائيا فى تحديد الصنف المراد فحصه من حيث كونه مشغولا أو نصف مشغول أو غير مشغول .

مادة ١٣ - يجوز لمصلحة دمغ المصوغات والموازين اعطاء شهادات لمن يطلبها عن الاصناف والمشغولات من المعادن الثمينة والاحجار ذات القيمة او عن المشغولات المصنوعة من المعادن غير الثمينة الخالصة او المطعمة بالفضة او المغطاة بقشرة لاصقة من الذهب او الفضة او البلاتين او المطعمة بأحجار ذات قيمة المقدمة للدمغ أو الفحص أو التثمين نظير أداء الرسوم المقررة فى الجدول المرفق بهذا القانون وتعطى الشهادة عن قطعة واحدة ومع ذلك يجوز أن تشمل الشهادات بيانات عن أكثر من قطعة واحدة . وتحصل الرسوم عن هذه الشهادات وفقا للجدول المرفق بهذا القانون .

مادة ١٤ - يجوز بقرار من وزير التجارة تعديل الرسوم المقررة فى الجدول المرفق بهذا القانون على ألا يجاوز الرسم المعدل مثل الرسم الأصيل ولا يقل



عن نصفه - كما يجوز للوزير بناء على طلب وزير المالية تعديل هذه الرسوم في الحدود المذكورة في الفقرة السابقة بالنسبة للأصناف الآتية :

( أ ) سبائك الذهب وسبائك الفضة وسبائك البلاتين المستوردة من الخارج بقصد تصنيعها محليا وإعادة تصديرها .

( ب ) الأصناف المشغولة ونصف المشغولة المصدرة للخارج التي تخضع لنظام السماح المؤقت .

( ج ) المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية التي يسمح بتصديرها الى بلاد العملات الحرة .

**مادة ١٥ -** اذا كانت الاصناف المذكورة في هذا القانون واردة من الخارج لا يجوز سحبها من الجمارك أو البريد الا اذا كانت مدموغة بدمغة أجنبية معترف بصحتها وفقا للمادة (٢) من هذا القانون ، فاذا قدمت الى مصلحة دمغ المصوغات والموازين مباشرة وجب على مقدم هذه الاصناف اثبات دخولها البلاد بطريقة مشروعة فاذا لم يتم ذلك وجب على المصلحة قبل قيامها بفحصها وتحديد عيارها ودمغها ابلاغ الامر لجهات الاختصاص مع التحفظ على الاصناف المشار اليها واثبات شخصية مقدمها حين التصرف فيها بمعرفة الجهات المذكورة .

**مادة ١٦ -** لمستورد المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية غير المدموغة الخيار بين إعادة تصديرها في الحال أو تقديمها للدمغ وفي الحالة الأخيرة توزن المشغولات بعد دفع الرسوم الجمركية وتختتم بالرصاص وترسل مختومة بختم المستورد ومصلحة الجمارك أو هيئة البريد حسب الأحوال الى فروع مصلحة دمغ المصوغات والموازين بالقاهرة أو الاسكندرية على نفقة المستورد .

**مادة ١٧ -** تسرى على المشغولات المستوردة المقدمة للدمغ جميع الأحكام الخاصة بالمشغولات المحلية التي من نوعها ، المنصوص عليها في هذا القانون ، واذا رفضت مصلحة دمغ المصوغات والموازين بناء على الأحكام المذكورة دمغ هذه المشغولات أعيدت على نفقة المستورد الى الجمرك أو

البريد لإعادة تصديرها للخارج وتعامل حينئذ معاملة البضائع المعادة قانونا .

**مادة ١٨ -** اذا كانت الاصناف ذات العيار الواطى أو الملبسة واردة من الخارج لا يجوز سحبها من الجمرك أو البريد الا اذا كانت مرقومة أو موسومة طبقا للمادتين ٣ ، ٤ من هذا القانون .

**مادة ١٩ -** يحظر ممارسة مهنة الخبراء المثمنين للمعادن الثمينة والاحجار ذات القيمة ومهنة تحليل المعادن الثمينة ( الجاشنجية ) لتحديد عيارها ومهنة صناعة المشغولات من هذه المعادن وذلك بغير ترخيص من مصلحة دمغ المصوغات والموازين .

وتصدر هذه التراخيص لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات طبقا للاوضاع والشروط والاجراءات التي يحددها قرار من وزير التجارة وبمراعاة توافر الشروط الآتية في طالب الترخيص :

( اولا ) أن يكون متمتعا بالاهلية القانونية الكاملة .

( ثانيا ) ألا يكون قد صدر ضده حكم في جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة مخلة بالشرف والامانة أو بعقوبة في جنحة تتعلق بمخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له أو الجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية و ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش وذلك لم يكن قد رد اليه اعتباره .

( ثالثا ) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

( رابعا ) أن يكون حاصلا على مؤهل فنى في تخصصه أو تتوافر لديه خبرة فنية كافية لممارسة المهنة مع النجاح في الامتحان الذى تحدده المصلحة المذكورة لهذا الغرض .

( خامسا ) أن تتوافر فيه اللياقة الطبية اللازمة لممارسة المهنة ويجب أن يؤدى الطالب رسما يحدد بقرار من وزير التجارة بشرط ألا يتجاوز عشرة جنيهات عند أداء الامتحان أو عند طلب الترخيص أو عند تجديده .



ولا يسرى الحظر المشار اليه فى الفقرة الاولى من هذه المادة على القائمين بممارسة المهن المشار اليها الا بعد ستة أشهر من صدور القرارات اللازمة لتنفيذه .

**مادة ٢٠ -** يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أحدث بالمشغولات بعد دمغها تغييرا أو تعديلا سواء بطريقة الاضافة أو الاستبدال أو بأية طريقة أخرى من شأنه أن يجعلها غير مطابقة للعيار المدموغة به ، وكذلك كل من دمغها باختام مزورة أو دمغها بطريقة غير مشروعة وكذلك كل تاجر أو صانع باع هذه المشغولات أو عرضها للبيع أو حازها بقصد البيع أو تعامل بها بأية طريقة كانت . وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل فى الدعوى وبعد صدور حكم نهائى تقوم مصلحة دمغ المصوغات والموازن بتسليم هذه المشغولات لأصحابها بعد كسرها . ويحكم بالمصادرة فى حالة العود .

**مادة ٢١ -** يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيها ولا تجاوز مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين كل تاجر أو صانع عرض للبيع أو باع أو حاز بقصد البيع أو تعامل بأية طريقة كانت فى مشغولات ذهبية أو فضية أو بلاتينية أو ذهبية مركب عليها بلاتين غير مدموغة أو فى مشغولات مدموغة أضيفت اليها أجزاء غير مدموغة من نفس العيار ، وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل فى الدعوى وبعد صدور حكم نهائى تقوم مصلحة دمغ المصوغات والموازن بفحص المشغولات غير المدموغة فإذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية تدمغ بالدمغة الخاصة بها والا تكسر وتسلم لأصحابها ويحكم بالمصادرة فى حالة العود ، ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من خالف أحكام المادة (٨) من هذا القانون بأن تقاضى عن المشغولات المنصوص عليها فيها اجرا عن صنعها أو ربحا عند بيعها يزيد عن الحد الأقصى المحدد لها أو امتنع عن بيعها نظير الاجر أو الارباح المحددة لهذه المشغولات .

**مادة ٢٢ -** يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة

وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيها ولا تجاوز مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين كل صانع أو تاجر باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز بقصد البيع أصنافا ذات عيار واطى على خلاف الأحكام المقررة فى المادة (٣) أو أصنافا ملبسة على خلاف الأحكام المقررة فى المادتين (١ و ٤) ويحكم بالمصادرة فى حالة العود .

ولا يسرى حكم هذه المادة على الاصناف ذات العيار الواطى التى يتضح من فحصها أن مقدار المعدن الثمين النقى الذى يحتوى عليه يقل عن البيان المرقومة به بشرط ألا يجاوز مقدار العجز فيها ٠٠٤ ر (أربعة فى الالف) اذا كانت مصنوعة من الذهب و٠١٠ ر (عشرة فى الالف) اذا كانت مصنوعة من الفضة أو البلاتين وبعد صدور حكم نهائى بالادانة تسلم الاصناف ذات العيار الواطى أو الملبسة المخالفة لأصحابها بعد كسرها ويحكم بالمصادرة فى حالة العود .

**مادة ٢٣ -** يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيها ولا تجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة (١٩) والقرارات التى تصدر تنفيذها لها .

**مادة ٢٤ -** لا ترد المشغولات والاصناف المضبوطة فى الاحوال المبينة فى المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ الا اذا دفعت الرسوم والمصاريف المستحقة .

**مادة ٢٥ -** تعتبر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش جرائم متماثلة فى العود ويفصل فيها على وجه الاستعجال .

**مادة ٢٦ -** يعاقب على أية مخالفة أخرى لاحكام هذا القانون أو لاحكام القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن جنية واحد ولا تجاوز مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ٢٧ -** يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون اذا وقعت المخالفة لتلك الاحكام نتيجة لاشتراكه مع المخالف بأية صورة من صور الاشتراك فى الجريمة وكذلك اذا تعدد اهمال المراقبة أو أغفل الإبلاغ عن أية مخالفة .

**مادة ٢٨ -** يكون كل من صاحب المحل أو العامل مسئولاً مع مديره أو القائم على ادارته عن كل مخالفة لاحكام هذا القانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فاذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراجعة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة .

**مادة ٢٩ -** يكون لمن يشغل وظيفة مفتش دمغ المصوغات - من الفئة ٢٤٠ - ٧٨٠ جنيها سنوياً على الأقل - من العاملين بمصلحة دمغ المصوغات والموازين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير التجارة صفة الضبطية القضائية فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، كما يكون لهم فى سبيل مراقبة تنفيذ أحكام القانون دخول المتاجر والمصانع والمخازن وغير ذلك من الاماكن المعدة لصنع المصوغات أو بيعها أو رهنها وضبط ما يوجد منها مخالفاً لأحكامه .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية المفتشين المشار اليهم فى هذه المادة أعمال وظيفتهم سواء بمنعهم من دخول الأماكن المبينة بها أو بأية طريقة أخرى .

**مادة ٣٠ -** لا تخل العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

**مادة ٣١ -** تتولى مصلحة دمغ المصوغات والموازين شراء وبيع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ذات القيمة للوزارات والمصالح الحكومية عدا مصلحة سك العملة .

**مادة ٣٢ -** تشترك مصلحة دمغ المصوغات والموازين فى تمثيل جمهورية مصر العربية فى المنظمات والمؤتمرات المحلية والعربية والدولية التى يتصل نشاطها بمجال المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة .

**مادة ٣٣ -** يلغى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمغ المصوغات كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون وإلى أن تصدر اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها فى شئون دمغ المصوغات سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه .

**مادة ٣٤ -** يصدر وزير التجارة اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**مادة ٣٥ -** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ شبان سنة ١٣٩٦ ( أول أغسطس سنة ١٩٧٦ ) .

### جدول

بيان الرسوم التى تحصل بمقتضى أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة

**أولاً -** رسوم دمغ المشغولات :

تحصل الرسوم على المشغولات بعد دمغها على الوجه الآتى :

( أ ) ٢٠ ( عشرون ) مليماً عن كل جرام من المشغولات الذهبية بحد أدنى ٢٠٠ مليماً فى الكمية الواحدة .

( ب ) ٥٠ ( خمسون ) مليماً عن كل جرام من المشغولات البلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين بحد أدنى خمسمائة مليماً فى الكمية الواحدة .

( ج ) ٥ ( خمسة ) مليماً عن كل جرام من المشغولات الفضية بحد أدنى خمسون مليماً فى الكمية الواحدة .

وتضاعف الرسوم على المشغولات الذهبية الواردة من الخارج .

وفى حساب الرسم تعتبر كسور الجرام جراماً

**ثانياً -** رسوم فحص الأصناف غير المشغولة ونصف المشغولة .



( ١ ) السبائك الذهبية أو البلاتينية :

الوزن		الرسم المقرر	
جرام	جرام	مليم	جنيه
من ١ الى ٢٥٠	٢٥٠	٥٠٠	-
من ٢٥١ الى ٥٠٠	٥٠٠	-	١
من ٥٠١ الى ٧٥٠	٧٥٠	٥٠٠	١
من ٧٥١ الى ١٠٠٠	١٠٠٠	-	٢
من ١٠٠١ الى ٢٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠	٢
من ٢٠٠١ الى ٣٠٠٠	٣٠٠٠	-	٣
من ٣٠٠١ الى ٤٠٠٠	٤٠٠٠	-	٤
من ٤٠٠١ الى ٥٠٠٠	٥٠٠٠	-	٥
من ٥٠٠١ الى ٦٠٠٠	٦٠٠٠	-	٦
من ٦٠٠١ الى ٧٠٠٠	٧٠٠٠	-	٧
من ٧٠٠١ الى ٨٠٠٠	٨٠٠٠	-	٨
من ٨٠٠١ الى ٩٠٠٠	٩٠٠٠	-	٩
من ٩٠٠١ الى ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	١٠
أكثر من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	١٥

(ج) سبائك المخلوط من أكثر من معدن  
تمين :

الوزن		الرسم المقرر	
جرام	جرام	مليم	جنيه
من ١ الى ٥٠٠	٥٠٠	-	٢
من ٥٠١ الى ١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٢
من ١٠٠١ الى ١٥٠٠	١٥٠٠	-	٣
من ١٥٠١ الى ٢٠٠٠	٢٠٠٠	٧٥٠	٣
من ٢٠٠١ الى ٣٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠	٤
من ٣٠٠١ الى ٤٠٠٠	٤٠٠٠	٢٥٠	٥
من ٤٠٠١ الى ٦٠٠٠	٦٠٠٠	-	٦
من ٦٠٠١ الى ٨٠٠٠	٨٠٠٠	-	١٠
من ٨٠٠١ الى ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠	١٢
أكثر من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	١٥

( د ) عينة معدن البلاتين نصف مشغولة أو  
غير مشغولة :

يحصل عن كل عينة رسم مقداره جنيه واحد .  
(هـ) عينات المعادن الثمينة المختلطة بالأتربة  
أو بغيرها :

يحصل عن كل عينة رسم مقداره جنيهان .

ثالثا - رسم تمين المعادن الثمينة والاحجار  
ذات القيمة بجميع أنواعها والمشغولات المصنوعة  
من المعادن غير الثمينة أو المطلية بالفضة أو  
المغطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو  
البلاتين أو المطلية باحجار ذات قيمة .

يحصل رسم مقداره ١/٢ ٪ من قيمة هذه  
الاصناف والمشغولات ، بحيث لا يقل الرسم  
المحصل عن ٥٠٠ مليم وتعفى هذه الاصناف  
والمشغولات من هذه الرسوم اذا كانت واردة  
للمصلحة من المحاكم أو النيابة أو الشرطة .

رابعا - رسوم اختبار المشغولات التي يتضح  
عند فحصها أنها أقل من العيار المطلوب وتكسر:

مليم جنيه

٦٠ - عن كل اختبار يعمل من المشغولات  
الذهبية .

(ب) سبائك الفضة :

الوزن		الرسم المقرر	
جرام	جرام	مليم	جنيه
أقل من ٨ جرام	٨	٢٠٠	-
من ٨ الى ١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	-
من ١٠٠١ الى ٢٠٠٠	٢٠٠٠	-	١
من ٢٠٠١ الى ٤٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠	١
من ٤٠٠١ الى ٦٠٠٠	٦٠٠٠	-	٢
من ٦٠٠١ الى ٨٠٠٠	٨٠٠٠	٥٠٠	٢
من ٨٠٠١ الى ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	٣
أكثر من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	٥



مليم جنيه	مليم جنيه
١٠ - عن كل جرام من المشغولات الذهبية بحيث لا يقل الرسم المحصل عن أية كمية عن جنيه مصرى .	١٠٠ - عن كل اختبار يعمل من المشغولات البلاتينية أو الذهبية المركب عليها بلاتين .
٣ - عن كل جرام من المشغولات الفضية بحيث لا يقل الرسم المحصل عن أية كمية عن ٣٠٠ مليم .	٢٠ - عن كل اختبار يعمل من المشغولات الفضية .
سادسا - رسوم الشهادات التى تعطى عن الاصناف الواردة بالقسمين ثانيا وثالثا من هذا الجدول :	خامسا - رسوم اختبار المشغولات التى يتضح من فحصها أنها أقل من العيار المطلوب وتسلم لصاحبها دون أن تكسر :
يتبع فى تقدير الرسوم المستحقة عن هذه الشهادات الاحكام المقررة فى اللائحة المالية للميزانية والحسابات .	مليم جنيه ٢٠ - عن كل جرام من المشغولات البلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين بحيث لا يقل الرسم المحصل عن أية كمية عن جنيه مصرى واحد .

## وزارة التجارة

قرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٧

في شأن علامات دمغ وترقيم المعادن الثمينة (١)  
وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦  
بشأن الرقابة على المعادن الثمينة ،  
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

## قـرـر :

مادة ١ - تدمغ المشغولات الذهبية والفضية  
والبلاتينية بالعلامات الآتية :

## ( أ ) علامة العيار :

وتكون على شكل مربع في المشغولات الذهبية  
والفضية وشكل شبه منحرف في المشغولات  
البلاتينية ، داخله أحد العبارات القانونية  
بالأرقام العربية أو غيرها يعلوها رمز يدل على  
فرع مصلحة دمغ المصوغات والموازين الذي قام  
بالفحص والدمغ ووظيفة المسئول عن الدمغ طبقا  
لما هو مبين في الجدول رقم (١) والجدول رقم (٤)  
المرفقين . ويكون طول ضلع المربع بالنسبة  
للمشغولات الذهبية ملليمتر واحد أو ملليمتر  
ونصفا . وبالنسبة للمشغولات الفضية يكون  
طول ضلعه ملليمتر واحد أو ملليمتر ونصف أو  
ملليمترين . وبالنسبة للمشغولات البلاتينية  
يكون طول قاعدة شبه المنحرف الكبرى (السفلى)  
ملليمتر ونصف وطول الضلع المتلاقى مع هذه  
القاعد ملليمتر بزاوية ٥٧٥ .

## (ب) علامة الشارة :

وهي عبارة عن علامة تميز نوع المعدن المصنوع  
منه المشغول وهي ثلاثة أنواع :

١ - شارة للمشغولات الذهبية . وهي عبارة  
عن مربع أبعاده ملليمتر أو ملليمتر ونصف في  
ملليمتر ونصف داخله شكل طائر النورس ورمز  
دال على المسئول عن الدمغ طبقا للجدول رقم  
(٢) المرفق .

٢ - شارة للمشغولات الفضية : وهي عبارة

عن مربع طول ضلعه ملليمتر واحد أو ملليمتر  
ونصف أو ملليمترين داخله شكل زهرة اللوتس  
ورمز دال على المسئول عن الدمغ طبقا للجدول  
رقم (٢) المرفق .

٣ - شارة للمشغولات البلاتينية : وهي  
عبارة عن شكل شبه منحرف طول قاعدته  
الكبرى ( السفلى ) ملليمتر ونصف وطول  
الضلع المتلاقى مع هذه القاعدة ملليمتر بزاوية  
٥٧٥ داخله شكل الملك مينا ( ملك الوجهين )  
ورمز دال على المسئول عن الدمغ طبقا للجدول  
رقم (٥) المرفق .

## (ج) علامة التاريخ :

في المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية،  
وتكون على شكل مربع في المشغولات الذهبية  
والفضية وشكل شبه منحرف في المشغولات  
البلاتينية ، مبين به أحد الحروف العربية الابدجية  
للدلالة على السنة التي دمغ المشغول خلالها ،  
ورمز دال على المسئول عن الدمغ طبقا للجدول  
رقم (٢) والجدول رقم (٥) المرفق ، ويكون طول  
ضلع المربع ملليمتر واحد أو ملليمتر ونصف  
أو ملليمترين ، ويكون طول قاعدة شبه المنحرف  
الكبرى ( العليا ) ملليمتر ونصف ، وطول  
الضلع المتلاقى مع هذه القاعدة ملليمتر بزاوية  
٥٧٥ ، ويغير حرف التاريخ سنويا بالنسبة لجميع  
المشغولات من الاصناف سالفه الذكر .

مادة ٢ - تدمغ الأصناف نصف المشغولة وغير  
المشغولة من الذهب والفضة والبلاتين ، بالعلامات  
الآتية :

## ( أ ) العيار :

وهو عبارة عن أرقام عربية تدل على نسبة  
المعدن النقي الى عشر آلاف جزء .

## (ب) خاتم المصلحة :

ويكون على شكل مستطيل أبعاده عشرة في  
سبعة ملليمترات يحمل اسم المصلحة وبه رمز  
دال على فرع المصلحة الذي قام بالفحص والترقيم  
ويرمز للقاهرة بحرف ( ق ) وللاسكندرية  
بحرف (أ) ولطنطا بحرف (غ) ولبنى سويف

بحرفى ( بس ) ولقنا بحرف (ن) والاحتياطي  
أقاليم بحرف (ف) .

#### (ج) نوع المعدن :

ويكون على شكل مستطيل أبعاده سبعة في  
خمسة ملليمترات به كلمة « ذهب » بالنسبة  
للذهب و « فضة » بالنسبة للفضة ، وشكل  
مثلث طول كل من أضلاعه الثلاثة ملليمتران به  
كلمة « بلاتين » بالنسبة للبلاتين .

#### (د) التاريخ :

ويكون على شكل مربع داخله أحد الحروف  
العربية الأبجدية للدلالة على التاريخ بالنسبة  
للذهب والفضة ، وشكل شبه منحرف قاعدته  
الكبرى الى أعلى بالنسبة للبلاتين .

وتدمغ الاصناف التى تكون مخلوطة من أكثر  
من معدن ثمين بعلامات هذه المعادن .

مادة ٣ - توضع العلامات المبينة بهذا القرار  
على الاصناف المشغولة من الانواع الثلاثة المذكورة

وعلى الاصناف نصف المشغولة وغير المشغولة  
منها بالكييفية التى تقررها مصلحة دمغ المصوغات  
والموازن .

مادة ٤ - تدمغ المشغولات الذهبية المركب  
عليها البلاتين بعلامات الذهب على الاجزاء الذهبية  
وبعلامات البلاتين على الاجزاء البلاتينية .

مادة ٥ - تدمغ الاصناف الذهبية والفضية  
والبلاتينية الحاضعة لنظام السماح المؤقت  
والمصدرة للخارج بعلامات مميزة عبارة عن حرف  
(س) معقوفة داخل مساحة ملليمتر مربع وفقا  
للتنودج المبين بالجدول رقم (٣) المرفق .


وتوضع هذه العلامة على الاصناف المشار اليها  
بجانب العلامات الاخرى المنصوص عليها فى  
المادة (١) .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع  
المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٩ صفر سنة ١٣٩٧ (٧ فبراير  
سنة ١٩٧٧ )

#### جدول رقم (١)

بعلامة الدمغ الخاصة بالعيار والوظيفة المخصصة  
لكل رمز بادارة دمغ المصوغات  
المشغولات الذهبية والفضية



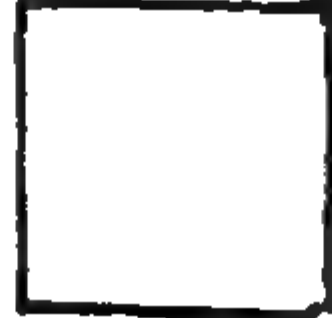
اسم فرع المصلحة	شكل الرمز	بيان الرمز وأوصافه	الوظيفة
أولا : ادارة دمغ المصوغات بالقاهرة	١ - مسق	حرفى ميم وقاف ونقطتى حرف القاف فى الوسط	رئيس توقيع الدمغات
	٢ - مس	حرفى ميم وقاف وحرف القاف بدون نقط	من ينوب عن الرئيس
ثانيا : دمغ المصوغات بالاسكندرية		حرف الألف بوضع أفقى	رئيس



اسم فرع المصلحة	شكل الرمز	بيان الرمز وأوصافه	الوظيفة
ثالثا : دمغ المصوغات بطنطا	عنـ	حرف الفين ونقطة الحرف فى الوسط	رئيس
رابعا : دمغ المصوغات ببنى سويف	بس	حرفى باء وسين مع وجود نقطة تحتها	رئيس
خامسا : دمغ المصوغات بقنا	ن	حرف النون مع وجود نقط الحرف فى الوسط	رئيس
سادسا : دمغ المصوغات أختام احتياطية ( أقاليم )	ق	حرف القاف بنقطتين	أختام احتياطي للاقاليم عهد مستول دائم سنويا بالادارة بالقاهرة

#### جنول رقم (٢)

النقط الدالة لكل مستول عن استعمال الاختتام فى القاهرة وفروع ادارة دمغ المصوغات بالاقاليم:  
الشارة المميزة لمعدن الذهب طائر النورس والشارة لمعدن الفضة شسارة اللوتس وحرف  
التاريخ يغير كل عام ويكون من الحروف الابجدية العربية .  
المشغولات الذهبية والفضية

اسم فرع المصلحة	شكل الرمز	بيان الرمز وأوصافه	الوظيفة
أولا : ادارة دمغ المصوغات	١ -  ٢ - 	ليس بها أى نقطة	رئيس توقيع الدمغات
ثانيا : دمغ المصوغات باسكندرية		نقطة واحدة فى الزاوية السفلى من ناحية اليسار	من ينوب عن الرئيس
		نقطة واحدة فى الزاوية العليا من ناحية اليسار	رئيس

اسم فرع المصلحة	شكل الرمز	بيان الرمز وأوصافه	الوظيفة
ثالثا : دمغ المصوغات بطنطا		نقطة واحدة في الزاوية العليا من ناحية اليمين	رئيس
رابعا : دمغ المصوغات بينى سويف		نقطة واحدة في الزاوية السفلى من ناحية اليمين	رئيس
خامسا : دمغ المصوغات بقنا		نقطتين في الزاويتين السفليتين واحدة عن اليمين والأخرى عن اليسار	رئيس
سادسا : دمغ المصوغات ( أختام احتياطية ) ( أقاليم )		نقطتان في الزاويتين العلويتين واحدة عن اليمين والأخرى عن اليسار	عهدة شخص مستول بالادارة سنويا

### جدول رقم (٣)

الرمز المميز للاصناف الذهبية والفضية التى تصدر للخارج وتحت نظام السماح المؤقت :




شكل الرمز	بيان الرمز وأوصافه
(س)	حرف السين المعقوفة في مساحة ٢م١ .

### جدول رقم (٤)

علامة الدمغ الخاصة بالميزار والوظيفة المخصصة لكل رمز بادارة دمغ المصوغات

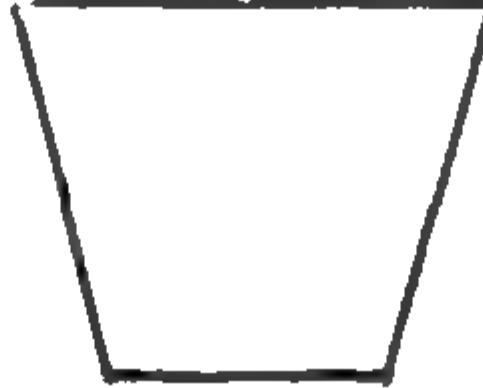

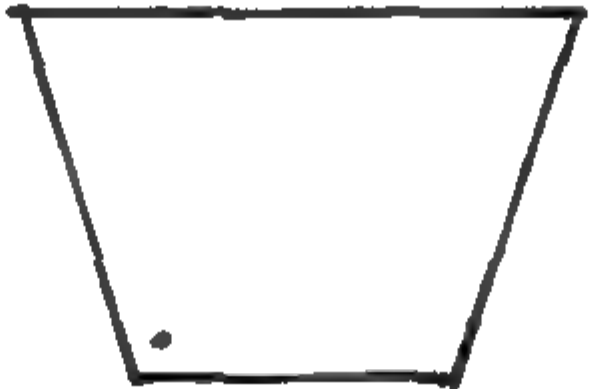
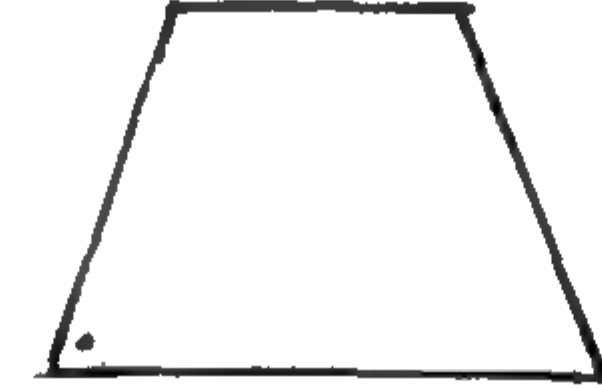


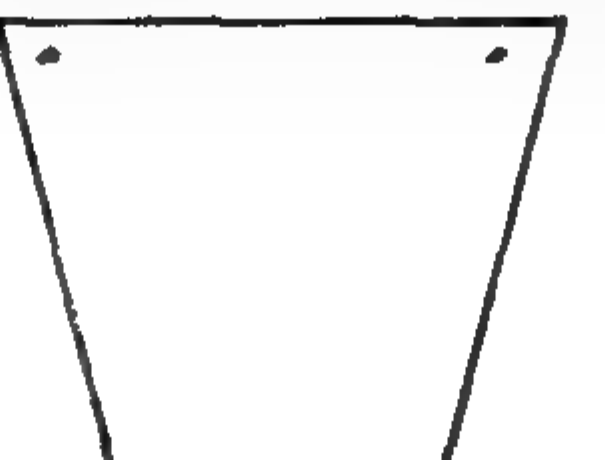
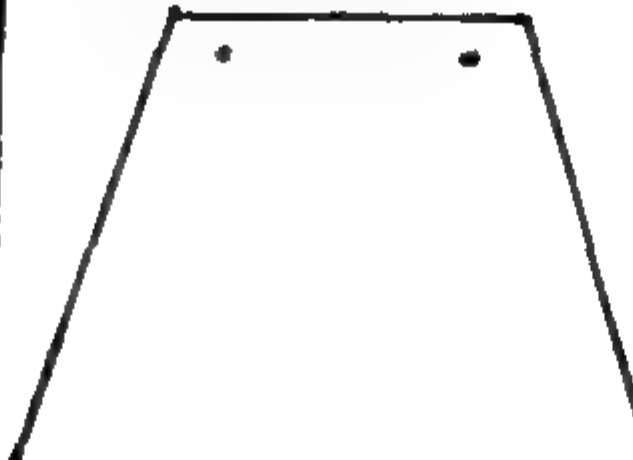
المشغولات البلاتينية

اسم فرع المصلحة	المستول	شكل الحتم والرمز المميز	بيان الرمز وأوصافه
ادارة دمغ المصوغات بالقاهرة	رئيس		حرفى ميم وقاف ونقطتى حرف القاف فى الوسط
	من ينوب عن الرئيس		حرف ميم وقاف وحرف القاف بدون نقط

اسم فرع المصلحة	المستول	شكل الختم والرمز المميز	بيان الرمز وأوصافه
دمغ المصوغات باسكندرية	رئيس		حرف الألف بوضع أفقي
دمغ المصوغات ( اختام احتياطي )	عهدة مستول		حرف القاف بنقطتين
السبائك والاصناف النصف مشغولة			كلمة بلاتين داخل مثلث

#### جدول رقم (٥)

النقط الدالة على الشخص المستول عن استعمال الاختام في المشغولات البلاطينية - الشارة المميزة  
لمعدن البلاطين رأس الملك مينا ( ملك الوجهين ) - حرف التاريخ يغير سنويا ويكون من الحروف  
الأبجدية العربية :

اسم فرع المصلحة	المستول	شكل الرمز بالتاريخ	شكل الرمز بالشارة	بيان الرمز وأوصافه
ادارة دمغ المصوغات بالقاهرة	رئيس			بدون نقط
ادارة دمغ المصوغات بالقاهرة	من ينوب عن الرئيس			نقطة في الزاوية السفلى على اليسار
دمغ المصوغات باسكندرية	رئيس			نقطة في الزاوية العليا ناحية اليسار
دمغ المصوغات ( اختام احتياطي )	عهدة مستول			نقطتان في الزاويتين العلويتين من ناحية اليسار وناحية اليمين



## قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى (١)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد  
أصدرناه :

### الباب الأول

#### الاحكام الخاصة بالسجل التجارى

مادة ١ - يعد فى كل محافظة أو مدينة يصدر  
بتعيينها بقرار من وزير التجارة سجل تجارى أو  
أكثر يقيد فيه أسماء التجار الخاضعين لاحكام هذا  
القانون .

مادة ٢ - يجب أن يقيد فى السجل التجارى  
١ - الأفراد الذين يرغبون فى مزاولة التجارة  
فى محل تجارى .

٢ - شركات الاشخاص وشركات المساهمة  
والتوصية بالاسهم وذات المسئولية المحدودة مهما  
كان غرضها .

٣ - الاشخاص الاعتبارية العامة التى تباشر  
بنفسها نشاطا تجاريا .

٤ - الجمعيات التعاونية التى تباشر نشاطا  
تجاريا .

٥ - الاشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين  
يزاولون أعمال الوكالة التجارية بأنواعها المختلفة  
عن المنشآت الأجنبية .

ويتعدد القيد بالنسبة للمحل الرئيسى أو الفرع  
أو الوكالة أو المركز العام للشركة حسب موقع  
كل منها .

مادة ٣ - يشترط فيمن يقيد فى السجل  
التجارى أن يكون مصريا حاصلا على ترخيص  
بمزاولة التجارة من الغرفة التجارية المختصة .

مادة ٤ - استثناء من احكام المادة السابقة ،  
ومع مراعاة حكم المادة ٢٣ ودون اخلاص باحكام  
القانون المنظم للقيام بأعمال الوكالة التجارية ،

يتعين على الاجانب القيد فى السجل التجارى فى  
الحالات الآتية :

١ - موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربى  
والاجنبى والمناطق الحرة فى حالة المشروعات التى  
تنشأ وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤  
باصدار نظام استثمار المال العربى والاجنبى  
والمناطق الحرة .

٢ - اذا كان الاجنبى شريكا فى شركة من  
شركات الاشخاص بشرط أن يكون أحد الشركاء  
المتضامنين على الأقل مصريا وأن يكون للشريك  
المصرى المتضامن حق الادارة والتوقيع وأن تكون  
حصة الشركاء المصريين ٥١٪ على الأقل من رأس  
مال الشركة .

٣ - كل شركة - ايا كان شكلها القانونى -  
يوجد مركزها الرئيسى أو مركز ادارتها فى  
الخارج اذا زاولت فى مصر أعمالا تجارية أو مالية  
أو صناعية أو قامت بعملية مقسولة بشرط  
موافقة هيئة الاستثمار .

مادة ٥ - على كل من قيد بالسجل التجارى  
أن يكتب على واجهة محله وفى جميع المراسلات  
والمطبوعات والاوراق المتعلقة بتجارته اسمه  
التجارى مشفوعا ببيان مكتب السجل المقيد به  
ورقم القيد .

مادة ٦ - على كل من تم قيده فى السجل  
التجارى أن يطلب طبقا للأوضاع المقررة ،  
التأشير فى السجل التجارى بأى تغيير أو  
تعديل يطرأ على بيانات القيد خلال شهر من  
تاريخ العقد أو الحكم أو الواقعة التى تستلزم  
ذلك .

ويؤشر مكتب السجل التجارى من تلقاء نفسه  
بكل بيان يتعلق بالتاجر أو بالشركة ويتم  
قيده فى السجل المنصوص عليه فى القانون رقم  
١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية  
ورهنها .

مادة ٧ - على قلم كتاب المحكمة التى تصدر  
منها الاحكام المبينة فيما بعد ضد أحد التجار أو

احدى الشركات المنصوص عليها فى البندين ( ١ ، ٢ ) من المادة (٢) أن يرسل صورة من كل حكم ، خلال شهر من تاريخ صدوره الى مكتب السجل التجارى المختص للتأشير بمقتضاه فى السجل .

١ - أحكام اشهار الافلاس أو الفائه والأحكام الصادرة بتعيين تاريخ التوقف عن دفع الديون أو تعديله .

٢ - أحكام قفل التفليسة وأحكام اعادة فتحها .

٣ - أحكام اعادة الاعتبار .

٤ - الامر الصادر بافتتاح اجراءات الصلح، والأحكام الصادرة بالتصديق عليه أو بفسخه أو ابطاله أو اقفال اجراءاته والأحكام الصادرة بالتصديق على الصلح القضائى أو بفسخه أو ابطاله .

٥ - الأحكام والقرارات الصادرة بتوقيع الحجز على التاجر أو بتعيين القامة والوكلاء عن الغائبين أو بعزلهم أو برفع الحجر .

٦ - القرارات الصادرة باعطاء الاذن للقاصر بالتجار فى محل تجارى أو بالفائه أو بالحد منه .

٧ - الأحكام الصادرة بتوقيع عقوبة جنائية واسم القيم وتاريخ تعيينه .

٨ - الأحكام الصادرة بالطلاق أو التفرقة الجسمانية أو المالية إذا اقتضى الحال ذلك .

٩ - أحكام فصل الشركاء أو عزل المديرين .

١٠ - أحكام حل وتصفية الشركات أو بطلانها وتعيين المصفين أو عزلهم .

مادة ٨ - يقدم طلب القيد أو التأشير خلال المدة التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون من التاجر أو المديرين أو الممثلين القانونيين للشخص الاعتبارى أو مدير الفرع حسب الاحوال ، الى مكتب السجل التجارى الذى يقع فى دائرته المركز الرئيسى أو الفرع .

ولمكتب السجل التجارى أن يكلف الطالب تقديم ما يراه من مستندات تؤيد صحة بيانات

الطلب ولمكتب أن يرفض الطلب اذا لم يتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له ويجب أن يكون قرار الرفض مسببا، وأن يبلغ الى صاحب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال شهرين من تاريخ تقديمه .

ويجوز لصاحب الشأن الطعن فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الادارى فى المواعيد المقررة للطعن فى القرارات الادارية .

مادة ٩ - يجدد القيد فى السجل التجارى كل خمس سنوات من تاريخ القيد أو من تاريخ آخر تجديد ويقدم الطلب من صاحب الشأن الموضحين فى المادة السابقة خلال الشهر السابق لانتهاؤ المدة ويقبل الطلب اذا قدم خلال التسعين يوما التالية لانتهاؤ المدة على أن يؤدى الرسم فى هذه الحالة مضاعفا .

ويمحى القيد فى حالة عدم تقديم طلب التجديد بعد مضى تسعين يوما من تاريخ اذاره بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول .

مادة ١٠ - على التاجر أو من يتول الىه المحل التجارى أو الممثلين القانونيين للشخص الاعتبارى حسب الاحوال أن يطلبوا طبقا للاوضاع المقررة محو القيد من السجل التجارى فى الاحوال الآتية :

١ - اعتزال التاجر تجارته . ومفادته البلاد نهائيا أو وفاته .

٢ - انتهاء تصفية الشخص الاعتبارى أو توقف نشاطه .

مادة ١١ - يجب تقديم محو القيد المنصوص عليه فى المادة السابقة خلال شمسهر من تاريخ الواقعة التى تستوجب ، فإذا لم يقدم صاحب الشأن طلب المحو كان على مكتب السجل التجارى أن يحو القيد من تلقاء نفسه بعد التحقق من السبب الموجب له .

وعلى المكتب فى هذه الحالة أن يبلغ ذلك الى صاحب الشأن خلال العشرة الايام التالية بكتاب



## الباب الثانى

### فى الرسوم

مادة ١٥ - يحسب وزير التجارة الرسوم المستحقة على العمليات الآتية بما لا يجاوز :  
مليم جنيه

٥٠ - عن طلب قيد شركات الاموال أو تجديد القيد .

٤ - عن طلب قيد التاجر الفرد بالسجل التجارى أو تجديد القيد .

٢ - عن طلب التأشير بالسجل التجارى للتاجر الفرد .

٨ - عن طلب قيد شركات الاشخاص أو تجديد القيد .

٢٠ - عن طلب قيد لشركة الاشخاص التى يشارك فيها اجنبى أو تجديد القيد .

٤ - عن طلب التأشير بالسجل التجارى لشركات الاشخاص .

١٠ - عن طلب التأشير بالسجل التجارى لشركات الاموال .

١ - عن الشهادة السلبية .

٢ - عن كل صفحة من صفحات المستخرج أو عن شهادة البيانات .

١ - رسم الاطلاع على ملف شركة واحدة لمدة نصف ساعة أو أقل .

٥٠٠ - عن نشر بيانات قيد التاجر الفرد أو تجديد القيد أو التأشير بالسجل .

١ - عن نشر بيانات قيد الشركة أو تجديد القيد أو التأشير بالسجل .

مادة ١٦ - يرد نصف الرسم المقرر فى حالة رفض طلب القيد أو التأشير أو التجديد ولا تحصل رسوم على طلبات المحو من السجل التجارى .

وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التى تطلبها مصالح الحكومة والهيئات العامة وروحدات الادارة المحلية والغرف التجارية .

موصى عليه بعلم الوصول وأن يخطر الجهات الادارية المختصة لاتخاذ الاجراءات المترتبة عليه .

مادة ١٢ - لكل شخص أن يحصل من مكتب السجل التجارى على صورة مستخرجة من صفحة القيد أو شهادة ببعض البيانات ، أو شهادة سلبية فى حالة عدم القيد .

ولا يجوز أن تشتمل الصور المستخرجة على ما يأتى :

١ - أحكام اشهار الافلاس اذا حكم بالفائها أو برد الاعتبار .

٢ - أحكام وقرارات الحجر اذا قضى برفع الحجر وللشريك أن يحصل على صورة طبق الاصل مستخرجة من عقد تأسيس الشركة وكل اتفاق لاحق سواء بتعديل شروط العقد أو اطالة أجل الشركة أو حلها أو وضعها تحت التصفية .

مادة ١٣ - تصدر وزارة التجارة صحيفة خاصة تسمى جريدة الاسماء التجارية تشهر فيها البيانات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٤ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير التجارة وتشمل على الأخص :

١ - الشكل الذى يكون عليه السجل التجارى وسجل الوكلاء التجاريين ومكاتب الخدمات العلمية والفنية والاستثمارية وكيفية القيد والتأشير والتجديد والمحو .

٢ - اجراءات طلب القيد والتأشير والتجديد والمحو ومواعيد تقديمها وبياناتها ومستنداتها .

٣ - الفهارس التى تمسك بأسماء التجار - الشركات والاشخاص الاعتبارية العامة والجمعيات التعاونية التى تزاوّل نشاطا تجاريا والمنشآت المقيدة فى السجل التجارى .

٤ - اجراءات طلب الصور والشهادات المستخرجة من السجل التجارى .

٥ - تحديد دور الوحدات المحلية فى تنفيذ أحكام هذا القانون .



### الباب الثالث احكام عامة وعقوبات

**مادة ١٧ -** تحظر مزاولة التجارة فى محل تجارى الا لمن يكون اسمه مقيدا فى السجل الذى يقع فى دائرته المحل التجارى . وتكتسب صفة التاجر من تاريخ هذا القيد ما لم تثبت تلك الصفة بطريقة أخرى .

**مادة ١٨ -** مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

١ - كل من يقدم بسوء قصد بيانات غير صحيحة تتعلق بطلبات القيد أو التأشير فى السجل أو بالتجديد أو المحو .

وتأمر المحكمة بتصحيح هذه البيانات وفقا للأوضاع وفى المواعيد التى تحددها ويقوم مكتب السجل التجارى المختص بالاجراءات اللازمة للتصحيح .

٢ - كل من ذكر على واجهة محله أو على احدى المراسلات أو المطبوعات والأوراق المتعلقة بتجارته اسما تجاريا أو رقم قيد ليس له أو ذكر ما يفيد القيد مع عدم حصوله .

٣ - كل من يقوم بتنفيذ احكام هذا القانون اذا أفشى سرا اتصل به بحكم عمله .

**مادة ١٩ -** كل مخالفة أخرى لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه وتضاعف الغرامة فى حالة العود ، وفى حالة مخالفة المادة ١٧ تأمر المحكمة فضلا عن الحكم بالغرامة باغلاق المحل .

**مادة ٢٠ -** يكون لأمناء مكاتب السجل التجارى ومن يقوم بأعمالهم الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير التجارة صفة رجال الضبط القضائى فى تنفيذ احكام هذا القانون .

**مادة ٢١ -** على القائمين بتطبيق احكام قوانين الضرائب والقوى العاملة والتأمينات الاجتماعية

وغيرها التثبت من قيد الحاضرين لاحكام هذا القانون بالسجل التجارى عند كل تفتيش أو اجراء ، واخطار مكتب السجل التجارى المختص بأية مخالفة لاحكام هذا القانون .

وعلى مكاتب السجل المدنى أن ترسل لمكتب السجل التجارى المختص فى نهاية كل شهر بيانا بالتجار والشركاء المتضامنين الذين توفوا خلال ذلك الشهر .

### الباب الرابع

#### احكام وقتية وختامية

**مادة ٢٢ -** على التجار والشركات المقيمة أسماؤهم فى السجل التجارى وقت العمل بهذا القانون طلب تعديل بيانات القيد بما يتفق مع احكام هذا القانون ولائحته التنفيذية خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية .

فاذا كان قد مضى على القيد أو التجديد عند العمل بأحكام هذا القانون مدة تزيد على خمس سنوات فعليهم أن يطلبوا تجديد القيد خلال المدة المشار إليها .

**مادة ٢٣ -** يجوز للأجانب ولفروع ومكاتب المنشآت والشركات المنصوص عليها فى المادة (٤) المقيمة أسماؤهم فى السجل التجارى وقت العمل بأحكام هذا القانون أن يستمروا فى مزاولة النشاط التجارى بشرط أن تكون مقيدة عن نفس نوع التجارة .

**مادة ٢٤ -** يلغى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى والى أن تصدر اللائحة التنفيذية يستمر العمل بالقرارات الصادرة تنفيذا له فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون .

**مادة ٢٥ -** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياضة الجمهورية فى أول جمادى الاولى سنة ١٣٩٦ ( أول مايو سنة ١٩٧٦ )

**قرار وزارى رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٣  
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣  
الخاص بالسجل التجارى (١)**

**وزير التجارة والصناعة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣  
الخاص بالسجل التجارى ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

**قرر :**

**مادة ١ -** تفرد لكل تاجر أو شركة صفحة  
خاصة فى السجل التجارى على شكل جدول  
وترقم صفحات السجل بأرقام متسلسلة وتختتم  
بخاتم المكتب .

**مادة ٢ -** تحرر طلبات القيد أو التأشير فى  
السجل أو محو القيد منه المنصوص عليها فى  
القانون المشار اليه وفى هذا القرار على الاستثمارات  
المعدة لهذا الغرض وترفق بها المستندات المؤيدة  
لها وكذا الايصالات الدالة على أداء الرسم المستحق  
عليها .

**مادة ٣ -** يجب أن تكتب بيانات الاستثمارات  
المذكورة بخط واضح وبدون اختصار أو تغيير  
أو تحشير أو كشط وأن يوقع الطالب على كل  
إضافة أو تصحيح بهامشها وأن تحصى عدد  
الكلمات المضافة أو الملغاة التى يؤشر عليها مكتب  
السجل التجارى بما يفيد المراجعة .

**مادة ٤ (٢) -** تقدم الاستثمارات المذكورة الى  
مكتب السجل التجارى المختص من الاشخاص  
المكلفين بتقديمها ، ويجب على المكتب المذكور أن  
يتحقق قبل استلامها من شخصية مقدميها ومن  
صفتهم .

ويجوز للطالبين أن ينيبوا عنهم غيرهم فى  
تقديمها بموجب توكيل رسمى .

**مادة ٥ -** فى حالة رفض الطلب يقوم مكتب

السجل التجارى بإبلاغ الطالب أسباب الرفض  
مع بيان الوقائع المتعلقة به وكذلك بكتاب موسى  
عليه .

**مادة ٦ -** ترقم الطلبات المقبولة بأرقام متتامة  
حسب تواريخ ايداعها ويبدأ الترقيم فى أول  
يناير من كل سنة ، ويؤشر مكتب السجل  
التجارى على الطلب بالرقم المتتابع وتاريخ الايداع  
وساعته .

ويعطى الطالب ايضالا يشتمل على البيانات  
الآتية :

- ١ - رقم الطلب وتاريخ الايداع وساعته .
- ٢ - اسم الطالب .
- ٣ - موضوع الطلب .
- ٤ - بيان المستندات المرافقة للطلب .

**مادة ٧ -** تقيد الطلبات المشار اليها فى المادة  
السابقة فى السجل بحسب ترتيب ايداعها ويتم  
ذلك بتدوين البيانات الواردة بها فى الحانات  
المخصصة لها فى السجل .  
ويكون القيد فى السجل بأرقام متتامة  
وبصفة مستمرة .

على أنه اذا كانت هناك ثمة اعتبارات يرى  
الطالب أنها تبرر إعادة قيده بذات الرقم الذى  
كان له قبل محو قيده فعليه أن يقدم طلبا الى  
مدير عام المصلحة بذلك على الاستثمارة المعدة  
لهذا الغرض وعن طريق مكتب التسجيل المختص ،  
ولمدير عام المصلحة أن يصدر قرارا بالموافقة أو  
بالرفض ، ويكون رسم الطلب جنيهين (٢) .

**مادة ٨ -** فى حالة التأشير ببيانات من شأنها  
تغيير أو تعديل البيانات المقيمة فى السجل  
يجرى شطب تلك البيانات بالمداد الاحمر وتدوين  
البيانات الجديدة فى الحانة نفسها ويشار فى  
هامش السجل الى تاريخ التأشير الخاص بذلك  
والى المستند المؤيد للتعديل وتاريخه .

**مادة ٩ -** بعد تدوين البيانات الواردة بالطلب  
فى السجل التجارى ترد للطالب احدى نسختي

(١) الوقائع المصرية العدد ٥٩ فى ١٩٥٣/٧/٢٠ .

(٢) معدلة بالقرار رقم ١٩٥ لسنة ٦٨ الوقائع المصرية العدد ٢٥٠ فى ١٩٦٨/١٠/٣١ .

(٣) مضافة بالقرار رقم ٥٠ لسنة ٦٦ الصادر فى ٦٦/٣/٢٦ - الوقائع المصرية العدد ٢٣ مكررا فى ٦٦/٣/٢٦ .



الطلب مختسومة بخاتم المكتب ومؤشر عليها  
بحصول القيد أو التأشير فى السجل .

**مادة ١٠ -** يكون محو القيد بوضع خطين متقاطعين بالمداد الاحمر على البيانات المدونة فى السجل المطلوب محوها ويشترط فى هامش السجل الى تاريخ المحو وسببه .

**مادة ١١ -** تقوم مكاتب السجل التجارى باطلاع ادارة السجل التجارى فى الاسبوع الاول من كل شهر بطلبات القيد أو التأشير فى السجل أو محو القيد منه التى قدمت اليها خلال الشهر السابق ، كما تبلغها كل حكم أو امر أو قرار يتم التأشير به فى السجل .

**مادة ١٢ (١) -** تشهر فى جريدة الاسماء التجارية التى تصدرها مصلحة الملكية الصناعية البيانات الآتية مما يتم قيده فى السجل التجارى .

١ - مكتب السجل التجارى الذى تم القيد فيه .

٢ - تاريخ القيد بالسجل التجارى ورقمه .

٣ - الاسم التجارى - واذا كان القيد خاصا بشركة فيذكر نوعها .

٤ - رأس مال التاجر الذى يستثمره فى المحل الرئيسى والفروع والوكالات التابعة له أو رأس مال الشركة .

وكذلك رصيد الفرع أو الوكالة المدين للمحل الرئيسى أو للمركز العام فى الخارج .

٥ - موقع المحل الرئيسى أو المركز العام وموقع الفرع أو الوكالة حسب الاحوال .

٦ - نوع التجارة .

**مادة ١٣ -** يشهر فى الجريدة المذكورة كل تعديل فى البيانات المدونة فى السجل مما هو منصوص عليه فى المادة السابقة وكذلك كل محو يحصل فى القيد الوارد بالسجل وكذا الاحكام والأوامر والقرارات التى يتم التأشير بها فى السجل ويشتمل الشهر فى هذه الحالات على البيانات الآتية :

١ - مكتب السجل التجارى الذى حصل فيه التعديل أو التأشير أو المحو .

٢ - الاسم التجارى السابق قيده .

٣ - رقم القيد الاصل بالسجل وعدد الجريدة التى أشهر فيها هذا القيد .

٤ - موضوع التعديل أو سبب المحو وتاريخ حصوله .

٥ - منطوق الحكم أو الامر أو القرار وتاريخه والمحكمة الصادر منها وتاريخ التأشير به فى السجل .

**مادة ١٤ -** تمسك مكاتب السجل التجارى فهارس بالاسماء التجارية للشركات المقيمة لديها كما تمسك ادارة السجل التجارى فهارس بالاسماء التجارية لشركات المساهمة المقيمة لدى جميع مكاتب السجل التجارى .

**مادة ١٥ (٢) -** يكون رسم القيد والتأشير فى السجل المستخرجات من صحيفة القيد والشهادات والاطلاع وفقا لما يأتى :

جنيهان عن طلب القيد فى السجل التجارى .

مائة مليم عن طلب القيد فى السجل التجارى من التجار المهجرين من محافظة سيناء وبور سعيد والاسماعيلية والسويس بالمحافظات المهجرين اليها .

جنيه عن كل طلب التأشير فى السجل التجارى  
جنيه عن كل صحيفة من صحائف المستخرج  
جنيه عن الشهادات السلبية .

جنيه للاطلاع على ملف شركة واحدة لمدة نصف ساعة أو جزء منها .

ولا يحصل رسم على طلب المحو من السجل .

وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التى تطلبها مصالح الحكومة لاغراض رسمية والمستخرجات والشهادات التى تطلبها الغرف التجارية والمجالس البلدية والقروية وغيرها من المؤسسات العامة اذا اتصلت ببياناتها بالاعمال الداخلة فى اختصاصها .

(١) ممدلة بالقرار رقم ٩١٩ لسنة ٦٠ الصادر فى ٢٢/١٠/٦٠ الوقائع المصرية العدد ٨٨ فى ١٠/١١/٦٠ .

(٢) ممدلة بالقرار رقم ٣٢٥ لسنة ٦٩ الوقائع المصرية العدد ٢٦٥ فى ١٦/١١/٦٩ .



قرار رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٦٠  
فى شأن تنفيذ المادة ( ١٢ مكررا ) من القانون  
رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل

#### التجارى (١)

#### وزير الاقتصاد باقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣  
الخاص بالسجل التجارى والمعدل بالقانون رقم  
٢١٩ لسنة ١٩٦٠ ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٣  
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٩ لسنة  
١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى ،  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

#### قرر :

مادة ١ - يقدم طلب تجديد القيد فى السجل  
التجارى الى مكتب السجل التجارى المختص من  
التاجر أو من مديرى الشركات أو وكلائها المديرين  
أو من مدير الفرع أو الوكالة وذلك بالشروط  
والاوضاع المقررة لطلب القيد الواردة بالقانون  
رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ ولائحته التنفيذية .

ويجب تقديم طلب التجديد خلال الثلاثة  
اشهر السابقة على انقضاء عشر سنوات من  
تاريخ حصول القيد أو من تاريخ آخر تجديد .

أما التجار والشركات الذين مضى على قيدهم  
فى السجل التجارى عند تاريخ العمل بالقانون  
رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٠ مدة تزيد على عشر  
سنوات ، فعليهم تقديم التجديد خلال ستة  
اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٢ - يقدم طلب التجديد على الاستمارة  
المعدة لذلك من نسختين مشتملا على البيانات  
الآتية :

١ - اسم طالب التجديد ولقبه ، واذا كان  
الطالب شركة فيذكر نوعها وعنوان الشركة أو  
اسمها .

٢ - رقم القيد فى السجل التجارى وتاريخه  
وتاريخ آخر تجديد ان وجد .

٣ - اقرار من صاحب الشأن بأن البيانات  
المقدمة عنه فى السجل التجارى صحيحة وللمكتب  
أن يكلف الطالب بتقديم المستندات المؤيدة لصحة  
هذا الاقرار .

ويحصل على طلب التجديد رسم قدره جنيهان

مادة ٣ - لا يقبل طلب التجديد الا اذا كان  
مستوفيا للشروط المبينة فى هذا القرار ومرفقا  
به الايصال الدال على أداء رسم التجديد ، وعلى  
المكتب أن يتحقق من توافر هذه الشروط .

وفى حالة رفض طلب التجديد يقوم مكتب  
السجل التجارى بإبلاغ الطالب بأسباب الرفض  
مع بيان الوقائع المتعلقة به ، وذلك بكتاب  
موصى عليه .

مادة ٤ - ترقم الطلبات المقبولة على النحو  
المنصوص عليه فى المادة (٦) من القرار الوزارى  
رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه ، كما تسرى  
على تلك الطلبات جميع الاجراءات المبينة بالمادة  
المذكورة .

مادة ٥ - يؤشر مكتب السجل التجارى على  
هامش صحيفة القيد فى السجل بالمداد الاحمر  
بما يفيد التجديد مع الاشارة الى رقم وتاريخ  
إيداع الطلب .

ويرد المكتب للطالب احدى نسختى طلب  
التجديد مختومة بخاتم المكتب ومؤشرا عليها  
بحصول التجديد وتاريخه .

مادة ٦ - اذا لم يقدم طلب التجديد خلال  
الميعاد المنصوص عليه فى المادة (١) من هذا  
القرار كان لمكتب السجل التجارى أن يحو القيد  
من تلقاء نفسه ويتم الحو بالاوضاع المقررة لحو  
القيد والمنصوص عليها فى المادة (١٠) من  
القرار الوزارى رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٣

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع  
المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٣ رجب سنة ١٣٨٠ ( ٣١ )  
ديسمبر سنة ١٩٦٠ .



## قانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥

بشان تحويل المؤسسات المصرية والاجنبية الى  
شركات مساهمة مصرية (١)

باسم الامة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في  
١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .وعلى القرار الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤  
بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية،وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض  
الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات  
التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية  
المحدودة والقوانين المعدلة له ،وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص  
بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة  
وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب  
العمل ،وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والقوانين  
المعدلة له ،وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ والقوانين  
المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ،

## اصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يجوز بقرار من مجلس الوزراء ،  
الترخيص لشركات المساهمة الاجنبية وشركات  
التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية  
المحدودة سواء اكانت اجنبية ام مصرية الاستثمار  
في العمل كشركات مساهمة مصرية طبقا لاحكام  
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ اذا كانت تزاو  
نشاطها الرئيسي في مصر وسبق لها اصدار  
ميزانيتين سنتين مائيتين كاملتين على الاقل قبل  
طلب الترخيص السالف الذكر وذلك طبقا للنظام

الذى يلحق بقرار مجلس الوزراء المذكور دون  
حاجة الى اجراءات تأسيس جديدة .

مادة ٢ - استثناء من احكام المادتين ٩ و ١٥  
من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، يتم التحويل  
الى شركة مساهمة مصرية برأس مال يقدر طبقا  
لرأس المال الاسمي المقيّد فى آخر ميزانية بصرف  
النظر عن قيمة جميع الاصول والخصوم التى  
تنقل الى الشركة المساهمة المصرية بالحالة التى  
هى عليها كما يسمح بتداول الاسهم الخاصة بهذه  
الشركة بمجرد اصدارها .

مادة ٣ - تمفى الشركات سالفه الذكر من  
الضرائب والرسوم الآتية المستحقة بسبب عملية  
التحويل :

١ - الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال  
المنقولة المفروضة بموجب الباب الاول من الكتاب  
الاول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار  
اليه .

٢ - رسم الشهر الذى يفرضه القانون رقم ٩٠  
لسنة ١٩٤٤ المشار اليه .

٣ - رسم التسجيل العقارى الذى يفرضه  
القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه .

٤ - رسم الدمغة المقررة بالجدول الثانى الملحق  
بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

مادة ٤ - على الوزراء ، كل فيما يخصه ،  
تنفيذ هذا القانون ، ولوزير التجارة والصناعة  
اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من  
تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرياسة فى ٢ ذى القعدة سنة  
١٣٧٤ ( ٢٢ يونية سنة ١٩٥٥ ) .

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧

بشان مكافآت ومرتببات ممثلى الحكومة ومندوبيها  
فى الشركات والهيئات الخاصة (٢)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

(١) الوقائع المصرية العدد ٤٩ مكرر فى ١٩٥٥/٦/٢٦ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ١١ مكرر فى ١٩٥٧/٢/٤ .



بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتي :

**مادة ١ -** مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية ، تؤول إلى الخزنة العامة جميع المبالغ - أيا كانت صورتها التي يستحقها ممثلو الحكومة والهيئات العامة ومندوبيها لدى الشركات أو غيرها من الهيئات ، على أن تحدد المكافآت التي تصرف لهؤلاء الممثلين والمندوبين بقرار من الجهة المختصة بتعيينهم .

**مادة ٢ -** على المسئولين عن إدارة الشركات والهيئات المشار إليها في المادة السابقة أداء تلك المبالغ إلى الخزنة العامة خلال أسبوع من تاريخ استحقاقها .

**مادة ٣ -** يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

**مادة ٤ -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ ( ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ ) .

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتي :

**مادة ١ -** يستبدل بنصوص المادتين ٢١ و ٢٤ والبند ١ من المادة ٢٨ والبند ١ من المادة ٢٩ والمادة ٣٠ والبند ١ من المادة ٣١ والمادتين ٣٢ و ٣٣ والبند ١ و ٢ و ٣ من المادة ٤٦ والمادتين ٩٩ و ١٠١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النصوص الآتية : (١)

**مادة ٢ -** يضاف إلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه المواد التالية برقم ٣٣ مكررا و ٤٣ مكررا و ٥٤ مكررا وذلك بالنصوص الآتية : (٢)

**مادة ٣ -** ١ - تسرى أحكام البند ٢ من المادة ٢١ والمادة ٢٤ والبند ١ من المادة ٢٨ والمادة ٣٠ والبند ١ من المادة ٣١ والبند ١ من المادة ٣٢ والمادة ٣٣ مكررا والمادة ٥٤ مكررا بعد انقضاء السنة المالية للشركة التي تبدأ خلالها العمل بأحكام هذا القانون .

٢ - على كل من ينطبق عليه حكم البند ١ من المادة ٢٩ أن يقدم إلى وزارة الاقتصاد والتجارة خلال ٣٠ يوما من تاريخ العمل بهذا القانون بيانا بالشركات التي اختار بقاءه شاغلا لعضوية مجالس إدارتها .

فاذا لم يقدم صاحب الشأن هذا البيان يطلب

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر في ١٢/٨/١٩٥٨

(٢) (٣) وضمت المواد في مكانها المناسب في القانون الأصلي .

عضويته - اعتبارا من تاريخ سريان حكم البند ١ المشار اليه - في مجالس الادارة التي تزيد على النصاب المقرر وفقا لحدثة تعيينه فيها ويلزم بأن يؤدي ما يكون قد قبضه مقابل العضوية الباطلة لخزانة الدولة .

٣ - على عضو مجلس الادارة المنتدب الذي يكون قد بلغ أو جاوز سنه ستين سنة في تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقدم بطلب الترخيص المنصوص عليه في المادة ٢٣ خلال الثلاثين يوما التالية . وتسقط عضويته بحكم القانون وبفوات هذه المدة دون الحصول على الترخيص سالف الذكر مع عدم الاخلال بمسئوليته عن مدة عضويته ان كان لذلك وجه .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم المصري بعد ستين يوما من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٨ ( ١١ أغسطس سنة ١٩٥٨ ) .

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣

في شأن تشكيل مجالس الادارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها (٣)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون الجمعيات التعاونية الصادر بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على بعض موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ،

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الادارة في الشركات والمؤسسات ،

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ،

اصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يشكل مجلس ادارة الشركة من تسعة أعضاء على الاكثر يكون من بينهم أربعة أعضاء ممن يصلون فيها .

ويتم انتخاب الاعضاء المذكورين بالاقتراع السري المباشر تحت اشراف وزارة العمل وتكون مدة عضويتهم سنتين تبدأ من أول يولييه .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد الشروط الواجب توافرها في المرشحين والناخبين

- وتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بها والظمن فيها .
- المشار اليه ، وكل حكم آخر يخالف أحكام هذا القانون .
- مادة ٢ (١) - تسرى أحكام المادة السابقة على الجمعيات التعاونية التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير العمل .
- مادة ٣ - يلغى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١
- مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣٨٣ ( ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ) .



قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية  
بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة (١)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد اصدرناه :

مادة ١ - تسرى احكام القانون المرافق على الشركات  
المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية  
المحدودة .

و يلغى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام  
الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم  
والشركات ذات المسؤولية المحدودة كما يلغى القانون رقم  
٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج فى شركات المساهمة ، ورقم  
١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة  
وكذلك كل حكم يتعارض مع احكام القانون المرافق .

مادة ٢ - لا تخل احكام القانون المرافق بما ورد من  
احكام فى القوانين الخاصة بشركات القطاع العام او باستثمار  
المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة او بتنظيم اوضاع بعض  
الشركات .

وتسرى احكام القانون المرافق على الشركات المشار اليها  
فما لم يرد فيه نص خاص فى القوانين المنظمة لها .

مادة ٣ - لا تسرى احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨  
فى شأن التعيين فى وظائف الشركات المساهمة والمنؤسسات  
العامه ، والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما  
يتقاضاه اى شخص عن خمسة الاف جنيه سنويا ، والقانون  
رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب  
ممثلى العمال فى مجالس الادارة ، على الشركات الخاضعة  
لاحكام القانون المرافق ، كما لا تسرى احكام القانون رقم ٩  
لسنة ١٩٦٤ بتخصيص نسبة من الارباح للعاملين فى  
المنؤسسات العامة والمنشآت الاخرى على فروع ومكاتب تمثيل  
الشركات الاجنبية فى مصر .

ومجلس الوزراء ان يضع القواعد التى تكفل تحديد حد  
اعلى للأجور فى الشركات الخاضعة لاحكام القانون المرافق .

مادة ٤ - يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية للقانون  
المرافق ، وكافة القرارات التنظيمية ونماذج العقود والانظمة  
المشار اليها فى القانون المرافق بعد اخذ رأى الهيئة العامة لسوق

المال ، وذلك خلال مدة لا تجاوز ستة اشهر من تاريخ نشر هذا  
القانون .

مادة ٥ - يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه الوزير  
المختص والجهة الادارية المختصة فى تطبيق احكام القانون  
المرافق .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ،  
و يعمل به بعد ستة اشهر من تاريخ نشره .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة و ينفذ كقانون من  
قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ دى القعدة سنة ١٤٠١  
( ١٧ سبتمبر سنة ١٩٨١ )

قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم  
والشركات ذات المسؤولية المحدودة

الباب الاول  
احكام عامة

الفصل الاول

الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون

مادة ١ - تسرى احكام هذا القانون على شركات  
المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية  
المحدودة التى تتخذ مركزها الرئيسى فى جمهورية مصر  
العربية ، او تزاوّل فيها نشاطها الرئيسى .

وعلى كل شركة تؤسس فى جمهورية مصر العربية ان  
تتخذ فى مصر مركزا رئيسيا لها .

مادة ٢ - شركة المساهمة هى شركة ينقسم راس مالها  
الى اسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين فى  
القانون .

وتقتصر مسئولية المساهم على اداء قيمة الاسهم التى  
اكتتب فيها ولا يسأل عن ديون الشركة الا فى حدود ما  
اكتتب فيه من اسهم .

و يكون للشركة اسم تجارى يشتق من الغرض من  
انشائها ، ولا يجوز للشركة ان تتخذ من اسماء الشركاء او اسم  
احدهم عنوانا لها .

مادة ٣ - شركة التوصية بالأسهم هى شركة يتكون  
رأس مالها من حصة او اكثر يملكها شريك متضامن او اكثر ،  
واسهم متساوية القيمة يكتتب فيها مساهم او اكثر ، ويمكن  
تداولها على الوجه المبين فى القانون .

و يسأل الشريك او الشركاء المتضامنون عن التزامات الشركة مسئولية غير محدودة ، اما الشريك المساهم فلا يكون مسئولا الا فى حدود قيمة الاسهم التى اکتتب فيها .  
و يتكون عنوان الشركة من اسم واحد او اكثر من اسماء الشركاء المتضامين دون غيرهم .

**مادة ٤ -** الشركة ذات المسئولية المحدودة هى شركة لا يزيد عدد الشركاء فيها على خمسين شريكا لا يكون كل منهم مسئولا الا بقدر حصته .

ولا يجوز تأسيس الشركة او زيادة راس مالها او الاقتراض لحسابها عن طريق الاکتتاب العام ، ولا يجوز لها اصدار اسهم او سندات قابلة للتداول ، و يكون انتقال حصص الشركاء فيها خاضعا لاسترداد الشركاء طبقا للشروط الخاصة التى يتضمنها عقد الشركة ، فضلا عن الشروط المقررة فى هذا القانون .

وللشركة ان تتخذ اسما خاصا ، ويجوز ان يكون اسمها مستمدا من غرضها ، ويجوز ان يتضمن عنوانها اسم شريك او اكثر .

**مادة ٥ -** لا يجوز ان تتولى شركات التوصية بالاسهم او الشركات ذات المسئولية المحدودة اعمال التأمين او اعمال البنوك او الادخار او تلقى الودائع او استثمار الاموال لحساب الغير .

**مادة ٦ -** جميع العقود والفواتير والاسماء والعناوين التجارية والاعلانات وجميع الاوراق ، والطبوعات الاخرى التى تصدر عن الشركات ، يجب ان تحمل عنوان الشركة و يبين فيها نوعها قبل العنوان او بعده ، وذلك بأحرف واضحة مقروءة مع بيان مركز الشركة الرئيسى و بيان راس المال المصدر بحسب قيمته فى آخر ميزانية .

وكل من تدخل باسم الشركة فى اى تصرف لم تراعى فيه احكام الفقرة السابقة يكون مسئولا فى ماله الخاص من جميع الالتزامات الناشئة عن هذا التصرف ، واذا كان البيان الخاص برأس المال مبالغيا فيه ، كان للغير ان يعتبر من تدخل باسم الشركة مسئولا عن اداء مبلغ الفرق بين القيمة الحقيقية لرأس المال والتقدير الوارد فى هذا البيان بالقدر الذى يلزم للوفاء بحق الغير .

## الفصل الثانى التأسيس

### اولا - المؤسسون

**مادة ٧ -** يعتبر مؤسسا للشركة كل من يشترك اشتراكا

فعليا فى تأسيسها بنية تحمل المسئولية الناشئة عن ذلك ، و يسرى عليه حكم المادة ٨٩ من هذا القانون .

لو يعتبر مؤسساً على وجه الخصوص كل من وقع العقد الابتدائى ، او طلب الترخيص فى تأسيس الشركة ، او قدم حصة عينية عند تأسيسها .

ولا يعتبر مؤسساً من يشترك فى التأسيس لحساب المؤسسين من اصحاب المهن الحرة وغيرهم .

**مادة ٨ -** لا يجوز ان يقل عدد الشركاء المؤسسين فى شركات المساهمة عن ثلاثة ، كما لا يجوز ان يقل هذا العدد عن اثنين بالنسبة لباقي الشركات الخاضعة لاحكام هذا القانون .  
واذا قل عدد الشركاء عن النصاب المذكور فى الفقرة السابقة اعتبرت الشركة منحلة بحكم القانون ان لم تبادر خلال ستة اشهر على الاكثر الى استكمال هذا النصاب و يكون من يبقى من الشركاء مسئولا فى جميع امواله عن التزامات الشركة خلال هذه المدة .

**مادة ٩ -** يكون العقد الابتدائى الذى يبرمه المؤسسون طبقا للنموذج الذى يصدره الوزير المختص بقرار منه .

ولا يجوز ان يتضمن العقد اية شروط تعفى المؤسسون او بعضهم من المسئولية الناجمة عن تأسيس الشركة ، او اية شروط اخرى ينص على سر يانها على الشركة بعد انشائها ما لم تدرج فى عقد التأسيس او النظام الاساسى .

**مادة ١٠ -** يكون المؤسسون مسئولين بالتضامن عما التزموا به .

و يعتبر المؤسس الذى التزم عن غيره ملزما شخصيا اذا لم يبين اسم موكله فى عقد انشاء الشركة او اذا اتضح بطلان التوكيل الذى قدمه .

**مادة ١١ -** يجب على المؤسس ان يبذل فى تعاملاته مع الشركة تحت التأسيس او لحسابها عناية الرجل الحرىص ، و يلتزم المؤسسون - على سبيل التضامن - بأية اضرار قد تصيب الشركة او الغير نتيجة مخالفة هذا الالتزام .

واذا تلقى المؤسس اية اموال او معلومات تخص الشركة تحت التأسيس ، كان عليه ان يرد الى الشركة تلك الاموال ، و اية ارباح يكون قد حصل عليها نتيجة استعماله لتلك الاموال او المعلومات .

**مادة ١٢ -** لا يسرى فى حق الشركة بعد تأسيسها اى تصرف يتم بين الشركة تحت التأسيس و بين مؤسسها ، وذلك ما لم يعتمد هذا التصرف مجلس ادارة الشركة اذا كان اعضاؤه جميعا لا صلة لهم بمن اجرى التصرف من المؤسسين او لم تكن



لهم مصلحة في التصرف ، او من جماعة الشركاء ، او بقرار من الجمعية العامة للشركة في اجتماع لا يكون فيه للمؤسسين ذوى المصلحة اصوات معدودة .

وفى جميع الاحوال يجب ان يضع المؤسس ذو المصلحة تحت نظر الجهة التى تعتمد التصرف كافة الحقائق المتعلقة بالتصرف المذكور .

**مادة ١٣ -** مع مراعاة احكام المادة السابقة ، تسرى العقود والتصرفات التى اجراها المؤسسون باسم الشركة تحت التأسيس فى حق الشركة بعد تأسيسها متى كانت ضرورية لتأسيس الشركة . اما فى غير ذلك من الحالات فلا تسرى تلك العقود والتصرفات فى حق الشركة بعد التأسيس ، الا اذا اعتمدتها الجهة المنصوص عليها فى المادة السابقة .

**مادة ١٤ -** اذا لم يتم تأسيس الشركة بسبب خطأ مؤسسها فى خلال ستة اشهر من تاريخ طلب الترخيص بانشائها ، جاز لكل مكتب ان يطلب الى قاضى الامور المستعجلة تعيين من يقوم برد الاموال المدفوعة وتوزيعها على المكتتبين .

و يكون للمكتب ان يرجع على المؤسسين - على سبيل التضامن - بالتعويض عند الاقتضاء ، كما يجوز لكل من اكتتب ان يطلب استرداد قيمة ما اكتتب به فى راس مال الشركة تحت التأسيس اذا مضت مدة سنة على تاريخ الاكتتاب دون البدء فى اتخاذ اجراءات تأسيس الشركة .

#### ثانيا - اجراءات التأسيس

**مادة ١٥ -** يكون العقد الابتدائى للشركة ونظامها او عقد تأسيسها رسميا او مصدقا على التوقيعات فيه ، ويجب ان يتضمن بالنسبة الى كل نوع من انواع الشركات البيانات التى تحددها اللائحة التنفيذية ، كما تحدد هذه اللائحة الاقرارات والشهادات التى ترفق بعقد الشركة ، وكذلك اوضاع التصديق على التوقيعات لدى الجهة الادارية المختصة .

**مادة ١٦ -** يصدر بقرار من الوزير المختص نموذج لعقد انشاء كل نوع من انواع الشركات او نظامها . ويشتمل كل نموذج على كافة البيانات والشروط التى يتطلبها القانون او اللوائح فى هذا الشأن ، كما يبين الشروط والاوضاع التى يجوز للشركاء المؤسسين ان يأخذوا بها او يحدفوها من النموذج ، كما يكون لهم اضافة اية شروط اخرى لا تتنافى مع احكام القانون او اللوائح .

ولا يجوز الخروج على احكام النموذج - فى غير الاحوال - سالف الذكر الا بموافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ( ١٨ ) من هذا القانون .

و يصدر النموذج بعد موافقة قسم التشريع بمجلس الدولة .

**مادة ١٧ -** يقدم طلب انشاء الشركة الى الجهة الادارية المختصة مرفقا به ما يأتى :

( أ ) العقد الابتدائى ونظام الشركة ، بالنسبة الى الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم .

( ب ) عقد تأسيس الشركة بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة .

( ج ) كافة الاوراق الاخرى التى يتطلبها القانون او اللائحة التنفيذية .

وتنظم اللائحة التنفيذية اجراءات قيد هذه الطلبات وفحصها .

**مادة ١٨ -** تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لفحص طلبات انشاء الشركات برئاسة احد وكلاء الوزارة على الاقل ، وعضوية ممثلين عن ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، والجهة الادارية المختصة والهيئة العامة لسوق المال ، وثلاثة ممثلين على الاكثر عن الجهات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وتتولى الجهة الادارية المختصة اعمال الامانة بالنسبة الى هذه اللجنة .

**مادة ١٩ -** تصدر اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة قرارها بالبت فى الطلب خلال ستين يوما على الاكثر من تاريخ تقديم الاوراق مستوفاة اليها ، فاذا لم تعترض اللجنة على تأسيس الشركة بكتاب يوجه الى اصحاب الشأن و يبلغ الى مكتب السجل التجارى المختص خلال هذه المدة اعتبر الطلب مقبولا ويجوز للمؤسسين ان يعضوا فى اجراءات التأسيس .

ولا يجوز للجنة ان تعترض على تأسيس الشركة الا بقرار مسبب وذلك فى حالة توافر احد الاسباب الاتية :

( أ ) عدم مطابقة العقد الابتدائى او عقد التأسيس او نظام الشركة للشروط والبيانات الالزامية الواردة بالنموذج . او تضمنه شروطا مخالفة للقانون .

( ب ) اذا كان غرض الشركة او النشاط الذى سوف تقوم به مخالفا للنظام العام او الاداب .

( ج ) اذا كان احد المؤسسين لا تتوافر له الاهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

( د ) اذا كان احد المديرين او اعضاء مجلس الادارة لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى القانون .

ولا تعتبر الموافقة على تأسيس الشركات التى تطرح اسهمها او سنداتها للاكتتاب العام نهائية الا بعد اعتمادها من الوزير المختص بعد اخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال ، فاذا لم



يصدر قرار بشأنها خلال ستين يوما من تاريخ عرضها عليه اعتبر ذلك بمثابة موافقة على تأسيس الشركة .

و يتعين عرض الامر على الوزير خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ موافقة اللجنة .

**مادة ٢٠ -** يجب ان تودع المبالغ المدفوعة لحساب الشركة تحت التأسيس فى احد البنوك المرخص لها بذلك بقرار من الوزير المختص .

ولا يجوز للشركة سحب هذه المبالغ الا بعد شهر نظامها او عقد تأسيسها فى السجل التجارى .

**مادة ٢١ -** تنظم اللائحة التنفيذية اجراءات نشر عقد الشركة ونظامها واداة الموافقة على التأسيس ، وذلك سواء بالوقائع المصرية او النشرة الخاصة التى تصدر لهذا الغرض او بغير ذلك من الطرق .

و يكون النشر فى جميع الاحوال على نفقة الشركة .

وتكون رسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة لعقود الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون بمقدار ربع فى المائة من راس المال بعد اقصى مقداره الف جنيه ، سواء تم التصديق فى مصر او لدى السلطات المصرية فى الخارج .

وتعفى من رسوم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس هذه الشركات ، وكذلك عقود القرض والرهن المرتبطة بأعمال هذه الشركات وذلك لمدة سنة من تاريخ شهر عقد الشركة ونظامها فى السجل التجارى .

**مادة ٢٢ -** يجب اشهار عقد الشركة ونظامها بحسب الاحوال فى السجل التجارى ، ولا تثبت الشخصية الاعتبارية للشركة ولا يجوز لها ان تبدأ اعمالها الا من تاريخ الشهر فى السجل التجارى .

**مادة ٢٣ -** لا يجوز بعد شهر عقد الشركة والنظام فى السجل التجارى الطعن ببطالان الشركة بسبب مخالفة الاحكام المتعلقة باجراءات التأسيس .

**مادة ٢٤ -** تراعى الشروط والاجراءات الخاصة بتأسيس الشركة عند تعديل نظامها وذلك فى الاحوال التى تحددها اللائحة التنفيذية .

### ثالثا - احكام خاصة بتأسيس انواع الشركات

#### ١ - شركات المساهمة والتوصية بالأسهم

**مادة ٢٥ -** اذا دخل فى تكوين راس مال شركة المساهمة او شركة التوصية بالاسهم او عند زيادة راس المال حصص عينية مادية او معنوية وجب على المؤسسين او مجلس الإدارة بحسب الاحوال ان يطلبوا الى الجهة الادارية المختصة

التحقق مما اذا كانت هذه الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا . وتختص بهذا التقدير لجنة تشكل بالجهة الادارية المختصة برئاسة مستشار باحدى الهيئات القضائية ، وعضوية اربعة على الاكثر من الخبراء فى التخصصات الاقتصادية والمحاسبية والقانونية والفنية تختارهم تلك الجهة ، فاذا كانت الحصة العينية مملوكة للدولة او لاحدى الهيئات العامة او شركات القطاع العام تعين ان يضم الى اللجنة ممثلين عن وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى ، وتقدم اللجنة تقريرها فى مدة اقصاها ستون يوما من تاريخ احالة الاوراق اليها .

و يقوم المؤسسون او مجلس الإدارة بتوزيع تقرير اللجنة على الشركاء وكذلك الجهاز المركزى للمحاسبات اذا كانت الحصة العينية مملوكة لاحدى الجهات المينة بالفقرة السابقة وذلك قبل الاجتماع الذى يعقد لمناقشته بأسبوعين على الأقل . ولا يكون تقدير تلك الحصص نهائيا الا بعد اقراره من جماعة المكتتبين او الشركاء بأغليبيتهم العددية الخائرة لثلثي الاسهم او الحصص النقدية ، بعد ان يستبعد منها ما يكون مملوكا لمقدمي الحصص المتقدم ذكرها . ولا يكون لمقدمي هذه الحصص حق التصويت فى شأن الاقرار ولو كانوا من اصحاب الاسهم او الحصص النقدية .

واذا اتضح ان تقدير الحصة العينية يقل بأكثر من الخمس عن القيمة التى قدمت من اجلها ، وجب على الشركة تخفيض راس المال بما يعادل هذا النقص .

و يجوز مع ذلك لمقدم الحصة ان يودى الفرق نقدا ، كما يجوز له ان ينسحب ولا يجوز ان يمثل الحصص العينية غير اسهم او حصص تم الوفاء بقيمتها كاملة .

واستثناء من حكم هذه المادة اذا كانت الحصة العينية مقدمة من جميع المكتتبين او الشركاء كان تقديرهم لها نهائيا . على انه اذا تبين ان القيمة المقدرة تزيد على القيمة الحقيقية للحصة العينية كان هؤلاء مسئولين بالتضامن فى مواجهة الغير عن الفرق بين القيمتين .

**مادة ٢٦ -** تنعقد الجمعية التأسيسية للشركة - بناء على دعوة جماعة المؤسسين او وكيلهم - فى خلال شهر من قفل باب الاكتتاب او انتهاء النوع المحدد للمشاركة او تقديم تقرير بتقويم الحصص العينية ايها اقرب .

و يكون من حق جميع الشركاء حضور هذه الجمعية ايا كان عدد اسهمهم او مقدار حصصهم ، وتبين اللائحة التنفيذية اجراءات ومواعيد الدعوة والبيانات اللازمة لها وكيفية نشرها والجهات التى يتعين ابلاغها .

و يتولى رئاسة الجمعية التأسيسية اكبر المؤسسين اسما او حصة ، وتنتخب الجمعية امين سر وجامعى اصوات .

ويوقع الرئيس وأمين السر وجامعا الاصوات على محضر الجلسة .

**مادة ٢٧ -** يشترط لصحة اجتماع الجمعية التأسيسية حضور عدد من الشركاء يمثل نصف راس المال المصدر على الأقل .

وإذا لم يتوافر في الاجتماع النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة وجب توجيه الدعوة لاجتماع ثان يعقد خلال ١٥ يوما من الاجتماع الاول ، وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات و بيانات الدعوة الثانية .

و يكون الاجتماع الثانى صحيحا اذا حضره عدد من الشركاء يمثل ربع راس المال المصدر على الأقل . وتصدر قرارات الجمعية التأسيسية بأغلبية الاصوات المقررة لأسهم او حصص الحاضرين ، مالم يتطلب القانون اغلبية خاصة في بعض الامور .

**مادة ٢٨ -** تختص الجمعية التأسيسية بالنظر في المسائل الاتية :

- ١ - تقويم الحصص العينية على النحو الوارد بهذا القانون .
- ٢ - تقرير المؤسسين عن عملية تأسيس الشركة والنفقات التي استلزمها .
- ٣ - الموافقة على نظام الشركة ، ولا يجوز للجمعية إدخال تعديلات عليه الا بموافقة المؤسسين والاغلبية العديدة للشركاء الممثلين لثلثي راس المال على الأقل .
- ٤ - المصادقة على اختيار اعضاء مجلس الادارة الأول ومراقب الحسابات .

## ٢ - الشركات ذات المسؤولية المحدودة

**مادة ٢٩ -** لا يتم تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة الا اذا وزعت جميع الحصص النقدية في عقد تأسيس الشركة بين الشركاء ودفعت قيمتها كاملة .

وإذا كان ما قدمه الشريك حصة عينية وجب ان يبين في عقد تأسيس الشركة نوعها وقيمتها ، والثمن الذى ارتضاه باقى الشركاء لها ، واسم الشريك ومقدار حصته في راس المال مقابل ما قدمه .

و يكون مقدم الحصة العينية مسؤولا قبل الغير عن قيمتها المقدرة لها في عقد الشركة ، فاذا ثبت وجود زيادة في هذا التقدير وجب ان يؤدي الفرق نقدا الى الشركة ، ويسأل باقى الشركاء بالتضامن عن اداء هذا الفرق الا اذا اثبتوا عدم علمهم بذلك .

**مادة ٣٠ -** يكون مؤسس الشركة - وكذلك المديرون

في حالة زيادة راس المال - مسئولين بالتضامن قبل كل ذى شأن ولو اتفق على غير ذلك عما يأتى :

( أ ) جزء راس المال الذى اكتتب فيه على وجه غير صحيح ، و يعتبرون بحكم القانون مكتتبين به ، و يتعين عليهم ادائه بمجرد اكتشاف سبب البطلان .

( ب ) كل زيادة في قيمة الحصص العينية قررت على خلاف الواقع في عقد تأسيس الشركة او العقد الخاص بزيادة راس المال . و يعتبرون بحكم القانون مكتتبين بهذه الزيادة ، و يتعين عليهم ادائها متى ثبت ذلك .

## الباب الثانى

### الأحكام الخاصة بأنواع الشركات

#### الفصل الاول - شركات المساهمة

##### اولا - الهيكل المالى

##### ١ - راس المال والأرباح

**مادة ٣١ -** يقسم راس مال الشركة الى اسهم اسمية متساوية القيمة .

وتحدد النظام القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على الف جنيه ، ولا يسرى هذا الحكم على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

و يكون السهم غير قابل للتجزئة ولا يجوز اصداره بأقل من قيمته الاسمية ، كما لا يجوز اصداره بقيمة اعلى الا في الاحوال وبالشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية ، وفي جميع الاحوال تضاف هذه الزيادة الى الاحتياطي .

ولا يجوز بأى حال ان تجاوز مصاريف الاصدار الحد الذى يصدر به قرار من الهيئة العامة لسوق المال .

وتنظم اللائحة التنفيذية ما تتضمنه شهادات الاسهم من بيانات ، وكيفية استبدال الشهادات المفقودة او التالفة وما يتبع بالنسبة لهذه الشهادات عند تعديل نظام الشركة .

**مادة ٣٢ -** يكون للشركة راس مال مصدر ، ويجوز ان يحدد النظام راس مال مرخصا به يجاوز راس المال المصدر ، وتحدد اللائحة التنفيذية الحد الأدنى لراس المال المصدر بالنسبة لكل نوع من انواع النشاط الذى تمارسه الشركات ، وكذلك ما يكون مدفوعا منه عند التأسيس .

ويشترط ان يكون راس المال المصدر مكتتبيا فيه بالكامل ، وان يقوم كل مكتتب بأداء الربع على الأقل من القيمة الاسمية للاسهم النقدية ، على ان تسدد قيمة الاسهم الاسمية بالكامل خلال مدة لا تزيد على عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة .



وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد الخاصة بتداول الأسهم قبل اداء قيمتها بالكامل والتزامات كل من البائع والمشتري وحقوق هذه الاسهم في الارباح والتصويت .

**مادة ٣٣ -** يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة راس المال المرخص به ، كما يجوز - بقرار من مجلس الادارة - زيادة راس المال المصدر، في حدود راس المال المرخص به ، بشرط تمام سداد راس المال المصدر - قبل الزيادة - بالكامل . ويجب ان تتم زيادة راس المال المصدر فعلا خلال الثلاث السنوات التالية لصدر القرار المرخص بالزيادة والا كانت باطلة . وتحسب هذه المدة بالنسبة الى كل زيادة تقرر او تم الترخيص بها قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ابتداء من هذا التاريخ .

ومع ذلك يجوز في الحالات التي تحددها اللائحة التنفيذية الترخيص لبعض الشركات في اصدار اسهم جديدة قبل تمام سداد قيمة اسهم الاصدار السابقة بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال .

**مادة ٣٤ -** لا يجوز انشاء حصص تاسيس او حصص ارباح الا مقابل التنازل عن التزام منحة الحكومة او حق من الحقوق المعنوية .

ويجب ان يتضمن نظام الشركة بياناً بمقابل تلك الحصص والحقوق المتعلقة بها وللجمعية العامة للشركة الحق في الغائها مقابل تعويض عادل تحدده اللجنة المنصوص عليها في المادة ( ٢٥ ) وذلك بعد مضي ثلث مدة الشركة او عشر سنوات مالية على الاكثر من تاريخ انشاء تلك الحصص ، ما لم ينص نظام الشركة على مدة اقصر او في اى وقت بعد ذلك .

ولا يجوز ان يخصص هذه الحصص ما يزيد على ١٠ ٪ من الارباح الصافية بعد حجز الاحتياطي القانوني ووفاء ٥ ٪ على الاقل بصفة ربح لرأس المال .

وعند حل الشركة وتصفيتها لا يكون لاصحاب هذه الحصص اى نصيب في فائض التصفية . ولا تسرى احكام هذه الفقرة على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

**مادة ٣٥ -** لا يجوز اصدار اسهم تمنع الا بالنسبة الى الشركات التى ينص نظامها على استهلاك اسهمها قبل انقضاء اجل الشركة، بحسب تعلق نشاط الشركة بالتزام باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية او مرفق من المرافق العامة ممنوح لها لمدة محدودة ، او بوجه من اوجه الاستغلال مما يستهلك بالاستعمال ويزول بعد مدة معينة .

ويجوز ان ينص النظام على تقرير بعض الامتيازات لبعض

انواع الاسهم وذلك فى التصويت او الارباح او ناتج التصفية ، على ان تتساوى الاسهم من نفس النوع فى الحقوق والمميزات او القيود . ولا يجوز تعديل الحقوق او المميزات او القيود المتعلقة بنوع من الاسهم الا بقرار من الجمعية العامة غير العادية وبموافقة ثلثى حاملى نوع الاسهم الذى يتعلق التعديل به .

وفى جميع الاحوال يجب ان يتضمن - نظام الشركة - عند التأسيس شروط وقواعد الاسهم الممتازة ، ولا يجوز زيادة راس المال بأسهم ممتازة الا اذا كان النظام يرخص ابتداء بذلك وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية . وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط والأوضاع والشروط الخاصة باصدار الاسهم الممتازة .

**مادة ٣٦ -** اذا طرح جانب من اسهم الشركة للاكتتاب العام ، فيجب ان يتم ذلك عن طريق احد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص بتلقى الاكتتابات او عن طريق الشركات التى تنشأ لهذا الغرض ، او الشركات التى يرخص لها بالتعامل فى الاوراق المالية وبعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال .

وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام فى الاسهم بنشرة تشتمل على البيانات وبالطريقة التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وفى حالة عدم تغطية الاكتتاب فى المدة المحددة له يجوز للبنوك او شركات توظيف الاموال التى تعمل فى مجال الاوراق المالية تغطية جزء من الاكتتاب ولها ان تعيد طرح ما اكتتب به للجمهور دون التقيد باجراءات وقيود تداول الاسهم المنصوص عليها فى المواد ٣٧ ، ٤٥ ، ٤٦ .

وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات واطلاع تغطية الاكتتاب .

**مادة ٣٧ -** مع عدم الاخلال بأحكام قانون استثمار ائالى العربى والاجنبى يجب عرض ٤٩ ٪ على الاقل من اسهم شركات المساهمة عند تأسيسها او زيادة راسماها فى اكتتاب عام يقصر على المصريين من الاشخاص الطبيعيين او الاعتباريين لمدة شهر ، ما لم يكن قد تم بالفعل حصول المصريين على هذا القدر .

واذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة بعد عرضها فى الاكتتاب العام جاز تأسيس الشركة دون استيفائها كلها او بعضها .

**مادة ٣٨ -** اذا جاوز الاكتتاب عدد الاسهم المطروحة وجب توزيعها بين المكتتبين بالكيفية التى يحددها نظام



الشركة على ألا يترتب على ذلك اقضاء المكتتب في الشركة ايا كان عدد الاسهم التي اكتب فيها ، ويراعى جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين .

مادة ٤٠ - الارباح الصافية هي الارباح الناتجة عن العمليات التي باشرتها الشركة وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الارباح و بعد حساب وتجنيد كافة الاستهلاكات والمخصصات التي تقضى الاصول المحاسبية بحسابها وتجنيدتها قبل اجراء اي توزيع بأية صورة من الصور .

ويجوز لمجلس الادارة من صافي الارباح المشار اليها في الفقرة السابقة جزءا من عشرين على الاقل لتكوين احتياطي قانوني ، ويجوز للجمعية العامة وقف تجنيد هذا الاحتياطي اذا بلغ ما يساوي نصف راس المال . ويجوز استخدام الاحتياطي القانوني في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة راس المال . ويجوز ان ينص في نظام الشركة على تجنيد نسبة معينة من الارباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي .

واذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصا لاغراض معينة منصوص عليها في نظام الشركة ، جاز للجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس الادارة ان تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة او على المساهمين .

كما يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة تكوين احتياطيات اخرى . ويجوز بموافقة الجمعية العامة توزيع نسبة من الارباح الصافية التي تحققها الشركة نتيجة بيع اصل من الاصول الثابتة او التعويض عنه بشرط ألا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من اعادة اصولها الى ما كانت عليه او شراء اصول ثابتة جديدة .

مادة ٤١ - يكون للعاملين بالشركة نصيب في الارباح التي يتقرر توزيعها تحده الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة بما لا يقل عن ( ١٠ ٪ ) من هذه الارباح ولا يزيد على مجموع الاجور السنوية للعاملين بالشركة . وتبين اللائحة التنفيذية كيفية توزيع ما يزيد على نسبة الـ ١٠ ٪ انشأ اليها من الارباح على العاملين والخدمات التي تعود عليهم بالنفع .

والا تخل احكام الفقرة السابقة بنظام توزيع الارباح المطبق على الشركات القائمة وقت نفاذ هذا القانون اذا كان افضل من الاحكام المشار اليها .

ولا يجوز التصرف في الاحتياطيات والمخصصات المشار اليها في المواد السابقة في غير الابواب المخصصة لها الا بموافقة الجمعية العامة .

مادة ٤٣ - لا يجوز توزيع الارباح اذا ترتب على ذلك منع الشركة من اداء التزاماتها النقدية في مواعيدها .

ويكون لدائني الشركة ان يطلبوا من المحكمة المختصة ابطال اي قرار صادر بالمخالفة لاحكام الفقرة السابقة ، ويكون اعضاء مجلس الادارة الذين وافقوا على التوزيع مسؤولين بالتضامن قبل الدائنين في حدود مقدار الارباح التي ابطلت توزيعها .

كما يجوز الرجوع على المساهمين الذين علموا بأن التوزيع قد تم بالمخالفة لهذه المادة في حدود مقدار الارباح التي قبضوها .

مادة ٤٤ - يستحق كل من المساهم والعامل حصته في الارباح بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بتوزيعها .

وعلى مجلس الادارة ان يقوم بتنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الارباح على المساهمين والعاملين خلال شهر على الاكثر من تاريخ صدور القرار .

ولا يلزم المساهم او العامل برد الارباح التي قبضها - على وجه يتفق مع احكام هذا القانون - ولو منيت الشركة بخسائر في السنوات التالية .

## ٢ - تداول الأسهم

مادة ٤٥ - لا يجوز تداول حصص التأسيس والاسهم التي تعطى مقابل الحصص العينية ، كما لا يجوز تداول الاسهم التي يكتتب فيها مؤسسو الشركة قبل نشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر وسائر الوثائق الملحق بها عن سنتين مالم يتين كاملتين لا تقل كل منها عن اثني عشر شهرا من تاريخ تأسيس الشركة .

ويحظر خلال هذه المدة فصل قسائم الاسهم والحصص من كعومها الاصلية و يوضع عليها طابع يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والاداء التي تم بها .

ومع ذلك ، يجوز - استثناء من الاحكام المتقدمة - ان يتم بطريق الحوالة نقل ملكية الاسهم التي يكتتب فيها مؤسسو الشركة من بعضهم لبعض او منهم الى احد اعضاء مجلس الادارة اذا احتاج الى الحصول عليها لتقديتها كضمان لادارته او من ورثتهم الى الغير في حالة الوفاة .

وتسرى احكام هذه المادة على ما يكتتب فيه مؤسسو الشركة فى كل زيادة فى راس المال قبل انقضاء الفترة المنصوص عليها فى الفقرة (١) .

**مادة ٤٦ -** مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة ، لا يجوز تداول شهادات الاكتتاب ولا الاسهم بأزيد من القيمة التى صدرت بها مضافا اليها - عند الاقتضاء - مقابل نفقات الاصدار وذلك فى الفترة السابقة على قيدها فى السجل التجارى بالنسبة الى شهادات الاكتتاب او فى الفترة التالية لتاريخ القيد حتى نشر حساب الارباح والخسائر عن سنة مالية كاملة بالنسبة الى الاسهم .

**مادة ٤٧ -** يجب ان تقدم اسهم شركات المساهمة وسنداتھا التى تصدر بطريق الاكتتاب العام خلال سنة على الاكثر من تاريخ قفل باب الاكتتاب الى جميع بورصات الاوراق المالية فى مصر لتقيد فى جداول اسعارھا طبقا للشروط والاوزاع المنصوص عليها فى لوائح تلك البورصات . و يكون عضو مجلس الادارة المنتدب مسئولا عن تنفيذ احكام هذه المادة وعن التعويض الذى يستحق بسبب مخالفتھا عند الاقتضاء .

**مادة ٤٨ -** اذا حصلت الشركة بأية طريقة على اسهمها ، فلا يجوز لها استهلاكها الا فى حالة انقاص راس المال واتباع الاجراءات المقررة لذلك .

و يتعين على الشركة ان تنصرف فى هذه الاسهم للغير فى مدة اقصاھا سنة من تاريخ حصولھا عليها .

ويجوز للشركة شراء بعض اسهمها لتوزعھا على العاملين بها كجزء من نصيبهم فى الارباح .

وتحدد اللائحة التنفيذية تنظيم اوضاع واجراءات ذلك والحالات التى يجوز فيها للشركة شراء او استرداد اسهمها .

ويجب ان يكون للاسهم من الاصدار الواحد نفس القيمة الاسمية والحقوق والامتيازات .

### ٣ - اصدار السندات

**مادة ٤٩ -** يجوز للشركة اصدار سندات اسمية ، وتكون هذه السندات قابلة للتداول ولا يجوز اصدار هذه السندات الا بقرار من الجمعية العامة و بعد اداء راس المال المصدر بالكامل وبشرط الا تزيد قيمتها على صافى اصول الشركة حسبما يحدده مراقب الحسابات وفقا لآخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة .

واذا طرح جانب من السندات التى تصدرھا الشركة للاكتتاب العام ، فيجب ان يتم ذلك بعد موافقة الهيئة العامة

لسوق المال عن طريق احد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص بتلقى الاكتتابات او الشركات التى تنشأ لهذا الغرض او التى يرخص لها بالتعامل فى الاوراق المالية .

وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام فى السندات بنشرة تشتمل على البيانات والاجراءات وطريقة النشر التى تحددها اللائحة التنفيذية .

و يكون لكل ذى مصلحة فى حالة مخالفة احكام الفقرة السابقة ان يطلب من المحكمة المختصة ابطال الاكتتاب ، والزام الشركة برد قيمة السندات فورا فضلا عن مسئوليتها عن تعويض الضرر الذى اصابه .

وتبين اللائحة التنفيذية ما تتضمنه شهادات السندات من بيانات وكيفية استبدال الشهادات المفقودة او التالفة او ما يتبع بالنسبة لهذه الشهادات عند تعديل نظام الشركة .

**مادة ٥٠ -** استثناء من احكام المادة السابقة يجوز للشركة اصدار سندات قبل اداء راس المال المصدر بالكامل فى الحالات الآتية :

( أ ) اذا كانت السندات مضمونة بكامل قيمتها برهن له الاولوية على ممتلكات الشركة .

( ب ) السندات المضمونة من الدولة .

( ج ) السندات المكتتب فيها بالكامل من البنوك او الشركات التى تعمل فى مجال الاوراق المالية وان اعادت بيعھا .

( د ) الشركات العقارية وشركات الائتمان العقارى والشركات التى يرخص لها بذلك بقرار من الوزير المختص . ويجوز بقرار من الوزير المختص بناء على عرض هيئة العامة لسوق المال ان يرخص لها فى اصدار سندات بقيمة تجاوز صافى اصولھا وذلك فى الحدود التى يصدر بها هذا القرار .

**مادة ٥١ -** يجوز ان تتضمن شروط اصدار السندات قابليتها للتحويل الى اسهم بعد مضي المدة التى تحددها الشركة فى نشرة الاكتتاب ويتم التحويل بموافقة صاحب السند .

و يشترط لتطبيق احكام هذه المادة مراعاة القواعد المقررة لزيادة راس المال .

**مادة ٥٢ -** تشكل جماعة لحملة السندات تضم جميع حملة السندات ذات الاصدار الواحد فى الشركة و يكون غرض هذه الجماعة هو حماية المصالح المشتركة لاعضاءھا و يكون لها ممثل قانونى من بين اعضائها ، يتم اختياره وعزله بحسب الشروط والاوزاع المبينة فى اللائحة التنفيذية ، بشرط الا يكون له اية علاقة مباشرة او غير مباشرة بالشركة او ان تكون له مصلحة



تعارض مع مصلحة حاملي السندات .

و يتعين اخطار الجهة الادارية المختصة بتشكيل هذه الجماعة واسم ممثلها وصور من قراراتها و يباشر ممثل الجماعة ما تقتضيه حماية المصالح المشتركة للجماعة سواء في مواجهة الشركة او الغير او امام القضاء ، وذلك في حدود ما تتخذه الجماعة من قرارات في اجتماع صحيح .

وتحدد اللائحة التنفيذية اوضاع واجراءات دعوة الجماعة لانعقاد ومن له حق الحضور وكيفية الانعقاد ومكانه والتصويت وعلاقة الجماعة بالشركة والجهات الادارية .  
و يكون لممثل الجماعة حق حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة وابداء ملاحظاته دون ان يكون له صوت محدود كما يكون من حق ممثل الجماعة عرض قرارات وتوصيات الجماعة على مجلس الادارة او الجمعية العامة للشركة .

#### ثانياً - ادارة الشركة

##### ١ - الاختصاص بالادارة وحماية المتعاملين مع الشركة

**مادة ٥٣ -** يكون لكل من الجمعية العامة ومجلس الادارة والموظفين او الوكلاء الذين تعينهم اى من هاتين الجهتين ، حق اجراء التصرفات القانونية عن الشركة ، وذلك في حدود نصوص هذا القانون وعقد الشركة ولوائحها الداخلية .

**مادة ٥٤ -** لمجلس الادارة كل السلطات المتعلقة بادارة الشركة والقيام بكافة الاعمال اللازمة لتحقيق غرضها ، وذلك فيما عدا ما استثني بنص خاص في القانون او نظام الشركة من اعمال او تصرفات تدخل في اختصاص الجمعية العامة .  
ومنع ذلك يكون للجمعية العامة ان تتصدى لاي عمل من اعمال الادارة اذا عجز مجلس الادارة عن البت فيه بسبب عدم اكتمال نصاب المجلس لعدم صلاحية عدد من اعضائه او تعمدهم عدم الحضور ، او عذم امكان الوصول الى اغلبيه تؤيد القرار .

كما يكون للجمعية ان تصادق على اى عمل يصدر عن مجلس الادارة ، او ان تصدر توصيات بشأن الاعمال التي تدخل في اختصاص المجلس .

**مادة ٥٥ -** يعتبر ملزماً للشركة اى عمل او تصرف يصدر من الجمعية العامة او مجلس الادارة او احدى لجانه او من ينوب عنه من اعضائه في الادارة ، اثناء ممارسته لاعمال الادارة على الوجه المعتاد ، و يكون للغير حسن النية ان يحتج بذلك في مواجهة الشركة ولو كان التصرف صادراً بالتجاوز لسلطة مصدرة او لم تتبع بشأنه الاجراءات المقررة قانوناً .

وفى جميع الاحوال لا يجوز للشركة ان تدفع مسئوليتها عن

اية اعمال او اوجه نشاط تمارسها بالفعل ، بأن نظام الشركة لم يصرح لها بالقيام بمثل تلك الاعمال او اوجه النشاط .

**مادة ٥٦ -** لا يعتبر ملزماً للشركة اى تصرف يصدر عن احد موظفيها او الوكلاء عنها ، ما لم يكن مرخصاً به صراحة او ضمناً من الجمعية العامة او مجلس الادارة او من يفوضه من اعضائه في الادارة بحسب الاحوال .

ومع ذلك يكون للغير حسن النية ان يتمسك في مواجهة الشركة بأى تصرف يجريه احد موظفى الشركة او وكلائها ، اذا قدمته احدى الجهات المشار اليها على انه يملك سلطة التصرف نيابة عنها ، واعتمد الغير على ذلك في تعامله مع الشركة .

**مادة ٥٧ -** لا يجوز للشركة ان تتمسك في مواجهة الغير حسن النية من المتعاملين معها بأن نصوص عقد الشركة او لوائحها لم تتبع بشأن التصرف .

كما لا يجوز لها ان تحتج بأن مجلس ادارتها او بعض اعضائه او مديري الشركة او غيرهم من الموظفين او الوكلاء لم يتم تعيينهم على الوجه الذى يتطلبه القانون او نظام الشركة ، طالما كانت تصرفاتهم فى حدود المعتاد بالنسبة لمن كان فى مثل وضعهم فى الشركات التى تمارس نوع النشاط الذى تقوم به الشركة .

**مادة ٥٨ -** لا يعتبر حسن النية - فى حكم المواد السابقة - من يعلم بالفعل او كان فى مقدوره ان يعلم بحسب موقعه بالشركة او علاقته بها بأوجه النقص او العيب فى التصرف المراد التمسك به فى مواجهة الشركة .

ولا يعتبر الشخص عالماً بمحتويات اية وثيقة او عقد . لمجرد نشرها او شهرها باحدى الوسائل المنصوص عليها فى هذا القانون .

#### ٢ - الجمعية العامة

**مادة ٥٩ -** لكل مساهم الحق فى حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الاصاله او النيابة .

ولا يجوز للمساهم من غير اعضاء مجلس الادارة ان ينيب عنه احد اعضاء مجلس الادارة فى حضور الجمعيات العامة .  
و يشترط لصحة النيابة ان تكون ثابتة فى توكيل كتابى وان يكون الوكيل مساهماً .

**مادة ٦٠ -** يجب ان يكون مجلس الادارة ممثلاً فى الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ، وذلك فى غير الاحوال التى ينقص فيها عدد اعضاء



مجلس الإدارة عن ذلك . ولا يجوز التخلف عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول .

وفى جميع الأحوال لا يبطل الاجتماع اذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة او نائبه او احد الأعضاء المنتدبين للإدارة ، وذلك اذا توافر للاجتماع الشروط الأخرى التى يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية .

فاذا كان نصاب اجتماع المساهمين قانونيا ، ولم يتوافر نصاب مجلس الإدارة فى الاجتماع ، جاز للجمعية فى هذه الحالة النظر فى توقيع غرامة مالية على أعضاء مجلس الإدارة الذين لم يحضروا بغير عذر مقبول ، فاذا تكرر غيابهم جاز للجمعية ان تنظر فى عزله وانتخاب غيره ثم تدعى الجمعية لاجتماع آخر .

وتنظم الاجراءات المتعلقة بحضور المساهمين الجمعية العامة فى اللائحة التنفيذية .

#### مادة ٦١ - تنعقد الجمعية العامة للمساهمين بدعوة من

رئيس مجلس الإدارة فى الزمان والمكان اللذين يعينها نظام الشركة ، ويجب ان تعقد الجمعية مرة على الأقل فى السنة خلال الستة شهور التالية لنهاية السنة المالية للشركة .

ومجلس الإدارة ان يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى مجلس الإدارة ان يدعو الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذا طلب اليه ذلك مراقب الحسابات ، او عدد من المساهمين يمثل ٥% من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط ان يوضحوا اسباب الطلب وان يودعوا اسهمهم مركز الشركة او احد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية .

وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات دعوة الجمعية العامة وما تشتمل عليه وكيفية اعلانها ونشرها ومواعيدها والجهات التى يتعين ان تخطر بها .

#### مادة ٦٢ - لمراقب الحسابات او الجهة الادارية المختصة

ان يدعو الجمعية العامة للانعقاد فى الأحوال التى يترأخى فيها مجلس الإدارة عن الدعوة ، على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة او بدء التاريخ الذى يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

كما يكون للجهة الادارية المختصة ان تدعو الجمعية العامة اذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده . او امتنع الأعضاء المكملين لذلك الحد

عن الحضور وفى جميع الأحوال تكون مصاريف الدعوة على نفقة الشركة .

#### مادة ٦٣ - مع مراعاة احكام هذا القانون ونظام الشركة تختص الجمعية العامة العادية بما يأتى :

( أ ) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم .  
( ب ) مراقبة اعمال مجلس الإدارة والنظر فى اخلائه من المسؤولية .

( ج ) المصادقة على الميزانية وحساب الارباح والخسائر .  
( د ) المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة .

( هـ ) الموافقة على توزيع الارباح .  
( و ) كل ما يرى مجلس الإدارة او الجهة الادارية المختصة او المساهمين الذين يملكون ٥% من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

كما تختص بكل ما ينص عليه القانون ونظام الشركة .

مادة ٦٤ - على مجلس الإدارة ان يعد عن كل سنة مالية - فى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة اشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها - ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقاً للاوضاع والشروط والبيانات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٦٥ - يجب على مجلس الإدارة ان ينشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر وخلاصة وآفية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة وتحدد اللائحة التنفيذية وسائل النشر ومواعيده .

ومحجوز اذا كان نظام الشركة يبيع ذلك الاكتفاء بارسال نسخة من الاوراق المبينة فى الفقرة الاولى الى كل مساهم بطريق البريد الموصى او بأى طريقة أخرى تحددها اللائحة التنفيذية ومواعيد ارسالها .

مادة ٦٦ - تحدد اللائحة التنفيذية ما يجب اطلاع المساهمين عليه قبل انعقاد الجمعية العامة العادية من بيانات تتعلق بمكافآت ومرتبات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وسائر المزايا او المرتبات الأخرى التى حصلوا عليها ، والعمليات التى يكون لاحدهم فيها مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة وغير ذلك من البيانات المتعلقة بالتبرعات او نفقات الدعاية . كما تبين اللائحة اوضاع ومواعيد ذلك .

**مادة ٦٧ -** لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون ربع راس المال على الاقل ما لم ينص نظام الشركة على نسبة اعلى بشرط الا تجاوز نصف راس المال . فاذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الاول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول ، ويجوز ان يتضمن نظام الشركة الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الاول اذا حدد فيها موعد الاجتماع الثانى .

و يعتبر الاجتماع الثانى صحيحا ايا كان عدد الاسهم الممثلة فيه .

وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات الدعوة ووسائلها والبيانات التى تتضمنها .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بالاغلبية المطلقة للاسهم الممثلة فى الاجتماع .

كما تحدد اللائحة التنفيذية اجراءات انعقاد الجمعية ورئاستها وكيفية اختيار امانة السروجامعى الاصوات ، وطريقة اخذ الاصوات .

**مادة ٦٨ -** تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتى :

( أ ) لا يجوز زيادة التزامات المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المناس بحقوق المساهم الاساسية التى يستمد بها بصفته شريكا .

( ب ) يجوز اضافة اغراض مكملة او مرتبطة او قريبة من غرض الشركة الاصلى ولا يجوز تغيير الغرض الاصلى الا لأسباب توافق عليها اللجنة المنصوص عليها فى المادة ( ١٨ ) .

( ج ) يكون للجمعية العامة غير العادية النظر فى اطالة امد الشركة او تقصيره او حلها قبل موعدها او تغيير نسبة الخسارة التى يترتب عليها حل الشركة اجباريا او ادماج الشركة وذلك ايا كانت احكام النظام .

**مادة ٦٩ -** اذا بلغت خسائر الشركة نصف راس المال المصدر وجب على مجلس الادارة ان يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة او استمرارها .

**مادة ٧٠ -** تسرى على الجمعية العامة غير العادية الاحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية بمراعاة ما يأتى :

( أ ) تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الادارة ، وعلى المجلس توجيه الدعوة اذا طلب اليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون ١٠ ٪ من راس المال على الاقل لاسباب جدية وبشرط ان يودع الطالبون اسهمهم مركز

الشركة او احد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية ، واذا لم يتم المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين ان يتقدموا الى الجهة الادارية المختصة التى تتولى توجيه الدعوة .

( ب ) لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون نصف راس المال على الاقل ، فاذا لم يتوافر الحد الأدنى فى الاجتماع الاول وجهت دعوة الجمعية الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول ، و يعتبر الاجتماع الثانى صحيحا اذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع راس المال على الاقل .

وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات الدعوة ومواعيدها وطرق النشر والاعلان ومن له حق الحضور من غير المساهمين .

( ج ) تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثى الاسهم الممثلة فى الاجتماع الا اذا كان القرار يتعلق بزيادة راس المال او خفضه او حل الشركة قبل الميعاد ، او تغيير الغرض الاصلى او ادماجها ، فيشترط لصحة القرار فى هذه الاحوال ان يصدر بأغلبية ثلاثة ارباع الاسهم الممثلة فى الاجتماع .

**مادة ٧١ -** لا يجوز للجمعية العامة المدولة فى غير المسائل المدرجة فى جدول الاعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المدولة فى الوقائع الخطيرة التى تتكشف اثناء الاجتماع . وتكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة المكونة تكونينا صحيحا والمنعقدة طبقا للقانون ونظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذى صدرت فيه هذه القرارات او غائبين او مخالفين ، وعلى مجلس الادارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

**مادة ٧٢ -** يكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق فى مناقشة الموضوعات المدرجة فى جدول الاعمال ، واستجواب اعضاء مجلس الادارة ومراقبى الحسابات بشأنها ، وله ان يقدم ما يشاء من الاسئلة قبل انعقاد الجمعية العامة فى الميعاد الذى تحدده اللائحة التنفيذية ، ويقع باطلا كل نص فى النظام على حرمان المساهم من هذا الحق .

يجيب مجلس الادارة على اسئلة المساهمين واستجواباتهم بالقدر الذى لا يعرض مصلحة الشركة او المصلحة العامة للضرر ، واذا رأى المساهم ان الرد غير كاف احتكم الى الجمعية العامة و يكون قرارها واجب التنفيذ .

**مادة ٧٣ -** يكون التصويت فى الجمعية العامة بالطريقة التى يعينها النظام ، ويجب ان يكون التصويت



بطريقة الاقتراع السرى اذا كان القرار يتعلق بانتخاب اعضاء مجلس الادارة او بعزلهم او باقامة دعوى المسؤولية عليهم ، او اذا طلب ذلك رئيس مجلس الادارة او عدد من المساهمين يمثل عشر الاصوات الحاضرة فى الاجتماع على الاقل .

**مادة ٧٤ -** لا يجوز لاعضاء مجلس الادارة الاشتراك فى التصويت على قرارات الجمعية العامة فى شأن تحديد رواتبهم ومكافأتهم او ابراء ذمتهم واخلاء مسؤوليتهم عن الادارة .

**مادة ٧٥ -** يحضر محضر بخلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة ، وبكل ما يحدث اثناء الاجتماع واثبات نصاب الحضور والقرارات التى اتخذت فى الجمعية وعدد الاصوات التى وافقت عليها او خالفها وكل ما يطلب المساهمون اثباته فى المحضر .

كما تسجل اسماء الحضور من المساهمين فى سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما اذا كان بالاصالة او بالوكالة ، ويقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعى الاصوات .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة فى دفتر خاص ويتبع فى مسك هذه الدفاتر والسجلات الاحكام الخاصة بالدفاتر التجارية من حيث وجوب ان تكون هذه الدفاتر خالية من كل فراغ او بياض او كتابة فى الحواشى او كشط او تحشير .

وينجب ان تكون صفحات هذين الدفترين مرقومة بالتسلسل ويتعين قبل استعمالها ان تخب كل ورقة منها بخاتم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ويقع عليها من الموثق المختص ، ويكون اثبات الترقيم ووضع خاتم مصلحة الشهر والتوثيق على النحو السالف الذكر ثابت التاريخ فى صدر كل صفحة دفتر قبل استعماله .

ولا يجوز تسجيل دفتر جديد الا بعد تقديم الدفتر السابق للموثق المختص ليؤشر باقواله واثبات ذلك فى السجلات المعدة لذلك بالمصلحة .

وتسرى هذه الاحكام الخاصة بالتوثيق على سجل المساهمين وسجل حضور الجمعية العامة ، كما تسرى ايضا على الدفاتر المحاسبية الاصلية والمساعدة .

وتلتزم الشركة بضرورة الاحتفاظ بجميع المستندات المؤيدة لما ورد بالدفاتر والسجلات .

و يكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة بيانات دفتري الجمعية المشار اليها ويسأل من يكون منهم من اعضاء مجلس الادارة عن مطابقتها لما ينص عليه القانون ونظام الشركة .

وينجب ارسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهة الادارية المختصة خلال شهر على الاكثر من تاريخ انعقادها .

**مادة ٧٦ -** مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة المخالفة لاحكام القانون او نظام الشركة .

وكذلك يجوز ابطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من المساهمين او للأضرار بهم ، او لطلب نفع خاص لاعضاء مجلس الادارة او غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز ان يطلب البطلان فى هذه الحالة الا المساهمون الذين اعترضوا على القرار فى محضر الجلسة او الذين تغيبوا عن الحضور بسبب مقبول ، ويجوز للجهة الادارية المختصة ان تنوب عنهم فى طلب البطلان اذا تقدموا بأسباب جدية .

و يترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع المساهمين ، وعلى مجلس الادارة نشر ملخص الحكم بالبطلان فى احدى الصحف اليومية وفى صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

### ٣ - مجلس الادارة

**مادة ٧٧ -** يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة يتكون من عدد فردى من الاعضاء لا يقل عن ثلاثة تختارهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات وفقا للطريقة المبينة بنظام الشركة . واستثناء من ذلك يكون تعيين اول مجلس ادارة عن طريق المؤسسين لمدة اقصاها خمس سنوات .

ويجوز للجمعية العامة - فى اى وقت - عزل مجلس الادارة او احد اعضاءه ولو لم يكن ذلك واردا فى جدول الاعمال .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره ثلاثة اعضاء على الاقل ما لم ينص نظام الشركة على عدد اكبر .

ويجوز ان ينوب اعضاء المجلس عن بعضهم فى حضور الجلسات ، بشرط الا تتجاوز اصوات المنوبين ثلث عدد اصوات الحاضرين ، ولا يجوز ان ينوب عضو مجلس الادارة عن اكثر من عضو واحد .

**مادة ٧٨ -** يجوز ان يتضمن نظام الشركة اوضاع تعيين اعضاء احتياطيين بمجلس الادارة ، يحلون محل الاعضاء الاصليين فى احوال الغياب او قيام المانع التى تحددها اللائحة التنفيذية .



**مادة ٧٩ -** لمجلس الادارة ان يوزع العمل بين جميع اعضائه وفقا لطبيعة اعمال الشركة كما يكون للمجلس ما يأتى :

( أ ) ان يفوض احد اعضائه او لجنة من بين اعضائه فى القيام بعمل معين او اكثر ، او الاشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة ، او فى ممارسة بعض السلطات او الاختصاصات المنوطة بالمجلس .

( ب ) ان يندب عضوا او اكثر لاعمال الادارة الفعلية ، ويحدد المجلس الاختصاصات العضو المنتدب .  
و يشترط فى العضو المنتدب ان يكون متفرغا للادارة .

**مادة ٨٠ -** يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه ، او بناء على طلب ثلث اعضائه ، وكلما دعت الحاجة الى ذلك .

**مادة ٨١ -** يجب ان تدون محاضر اجتماعات مجلس الادارة بصفة منتظمة عقب كل جلسة فى دفتر خاص يوقع عليه من الرئيس وامين السر ، ويسرى على هذا الدفتر الشروط والاوزاع الخاصة بدفاتر الجمعية العامة .

**مادة ٨٢ -** يجوز لمجلس الادارة ان يعين مديرا عاما للشركة من غير الاعضاء يتولى رئاسة الجهاز التنفيذى بها ، ويجوز ان يدعى لحضور جلسات مجلس الادارة دون ان يكون له صوت معدود .

و يباشر المدير العام اعماله تحت اشراف العضو المنتدب او رئيس مجلس الادارة اذا كان يقوم بأعمال الادارة الفعلية ، و يكون مسئولا امامه .

**مادة ٨٣ -** مع عدم الاخلال بالأحكام الخاصة بمشاركة العاملين فى الادارة ، لا يجوز ان يعين مدير الشركة او اى موظف بها عضوا فى مجلس ادارتها ، ما لم يكن قد مضى على شغله لوظيفة رئيسية بالشركة مدة لا تقل عن سنتين .

**مادة ٨٤ -** يكون للعاملين فى شركات المساهمة التى تنشأ طبقا لاحكام هذا القانون نصيب فى ادارة هذه الشركات ، وتحدد اللائحة التنفيذية طرق وقواعد وشروط اشتراك العاملين فى الادارة ، ويجب ان ينص نظام الشركة على احدى طرق الاشتراك فى الادارة التى تتضمنها اللائحة التنفيذية .

**مادة ٨٥ -** يعين مجلس الادارة من بين اعضائه رئيسا ، كما يجوز له ان يعين نائبا للرئيس يحل محل الرئيس حال غيابه . ويجوز للمجلس ان يعهد الى الرئيس بأعمال العضو المنتدب .

ويمثل رئيس المجلس الشركة امام القضاء ، ويحدد نظام الشركة ولوائحها الداخلية الاختصاصات الاخرى المقررة لرئيس المجلس والاعضاء والموظفين .

**مادة ٨٦ -** فى حالة خلو منصب مجلس الادارة ، يحل محله العضو التالى فى عدد الاصوات فى آخر انتخاب للمجلس ، وتكون مدة العضو الجديد مكاملة لمدة سلفه ، وفى غير هذه الاحوال يعين المجلس من يحل محله حتى اول انعقاد الجمعية العامة .

و يتم تعيين من يحل محل عضو مجلس الادارة الممثل لشخص معنوى بناء على ترشيح من يمثله ، على ان يتم ذلك الترشيح خلال شهر من تاريخ خلو المنصب .

**مادة ٨٧ -** على كل شركة ان تعد سنويا قائمة مفصلة ومعتمدة من رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بأسماء رئيس واعضاء هذا المجلس وصفاتهم وجنسياتهم .

وتحتفظ الشركة بصورة من هذه القائمة ، وترسل الاصل الى الجهة الادارية المختصة قبل اول يناير من كل سنة .

ويجب ان تخطر الشركة الجهة الادارية المختصة بكل تغيير يطرأ على القائمة المشار اليها فى الفقرة الاولى بمجرد حدوثه .

**مادة ٨٨ -** يبين نظام الشركة كيفية تحديد مكافأة اعضاء مجلس الادارة ، ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الادارة بنسبة معينة فى الارباح بأكثر من ١٠ ٪ من الربح الصافى بعد استئزال الاستهلاكات والاحتياطي القانونى والنظامى وتوزيع ربح لا يقل عن ٥ ٪ من راس المال على المساهمين والعاملين مالم يحدد نظام الشركة نسبة اعلى .

وتحدد الجمعية العامة الرواتب المقطوعة وبدلات الحضور والمزايا الاخرى المقررة لاعضاء المجلس ، واستثناء من ذلك يكون تحديد مكافآت ومرتببات وبدلات العضو المنتدب بقرار من مجلس الادارة .

**مادة ٨٩ -** لا يجوز ان يكون عضوا فى مجلس ادارة اية شركة مساهمة ، من حكم عليه بعقوبة جنائية او عقوبة جنحة عن سرقة او نصب او خيانة امانة او تزوير او تقالس او بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها فى المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ من هذا القانون .

**مادة ٩٠ -** لا يجوز تعيين اى شخص عضوا بمجلس ادارة شركة مساهمة الا بعد ان يقرر كتابة بقبول التعيين ، ويتضمن الاقرار سنه وجنسيته واسماء الشركات التى زاول فيها اى عمل من قبل خلال السنوات الثلاث السابقة على التعيين ، مع بيان نوع هذا العمل .

كما لا يجوز تعيين اى شخص عضوا بمجلس ادارة الشركة تقوم على ادارة او استغلال مرفق عام الا بعد الحصول على موافقة من الوزير المشرف على ذلك المرفق او الوزير المشرف على الهيئة المانحة له ، ويجب ان تبلغ قرارات الجمعية العامة او مجلس الادارة بهذا التعيين بكتاب موصى عليه خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور القرار الى الوزير ، ويعتبر فوات ثلاثين يوما من تاريخ وصول التبليغ دون ابداء الاعتراض على التعيين بمثابة موافقة ضمنية عليه .

**مادة ٩١ -** يجب ان يكون عضو مجلس الادارة مالكا لعدد من اسهم الشركة لا تقل قيمتها عن الحد المبين بنظام الشركة ، وبشرط الا يقل عن الحد الوارد باللائحة التنفيذية و يرجع فى ذلك الى الاسعار التى يجرى التعامل عليها فى بورصة الاوراق المالية ، او الى قيمة الاسهم الاسمية ان لم تكن اسهم الشركة قد قيدت فى هذه البورصة . وتقدم اسهم ضمان ممثل الشخص المعنوى فى مجلس الادارة من ذلك الشخص المعنوى .

ومع ذلك يجوز ان ينص فى نظام الشركة على جواز ضم عضوين على الاكثر من ذوى الخبرة الى مجلس الادارة ممن لا يتوافر فى شأنهم نصاب الملكية المشار اليه .

وتكون باطلة ولا يعتد بها اوراق الضد التى تصدر بسبب تطبيق احكام هذه المادة .

ويخصص القدر المتقدم ذكره من الاسهم التى يملكها عضو مجلس الادارة او التى تقدم من الاصيل الذى ينوب عنه لضمان ادارته ، ويجب ايداعها فى خلال شهر من تاريخ التعيين احد البنوك المعتمدة لهذا الغرض ، ويستمر ايداع هذه الاسهم مع عدم قابليتها للتداول الى ان تنتهى مدة وكالة العضو و يصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها بأعماله .

واذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المنصوص عليه فى هذه المادة بطلت عضويته .

**مادة ٩٢ -** يجب ان تكون اغلبية اعضاء مجلس الادارة فى اية شركة مساهمة من المتمتعين بحصصه جمهورية مصر العربية .

واذا انخفضت - لاي سبب من الاسباب - نسبة انصرين فى مجلس الادارة عما يلزم توافره بالتطبيق لهذه النادة ، وجب استكمال هذه النسبة خلال ثلاثة اشهر على الاكثر على ان تصادق الجمعية العامة على ذلك فى اول اجتماع لها .

ولا يخل ما تقدم بما نص عليه قانون استثمار المال العربى والاجنبى .

**مادة ٩٣ -** لا يجوز لاحد ان يكون عضوا منتدبا بمجلس ادارة اكثر من شركة واحدة من شركات المساهمة التى يسرى عليها هذا القانون .

و يسرى هذا الحظر على رئيس مجلس الادارة متى كان يقوم بالادارة الفعلية ، و يعتبر فى حكم عضو مجلس الادارة المنتدب مدير عام الشركة او من يقوم بالادارة الفعلية للشركة ولو لم يكن من اعضاء مجلس الادارة ، على انه يجوز لاي منهم ان يشغل وظيفة العضو المنتدب بشركة مساهمة واحدة اخرى وذلك بموافقة الجمعية العامة لكل من الشركتين .

ولا يجوز لاحد بصفته الشخصية او بصفته نائبا عن الغير ان يجمع بين عضوية مجالس ادارة اكثر من شركتين من شركات المساهمة التى يسرى عليها هذا القانون .

وتبطل عضوية من يخالف هذا الحكم فى المجالس التى تزيد على النصاب المقرر وفقا لحداته تعيينه فيها .

ومع ذلك يجوز - استثناء مما تقدم - الجمع بين عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة التى يملك العضو ١٠٪ على الاقل من اسهم راس مال كل منها مهما بلغ عدد هذه الشركات مادامت عضويته مقصورة عليها .

**مادة ٩٤ -** مع عدم الاخلال بالاستثناءات المقررة لممثلى بنوك القطاع العام ، لا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التى تزاوّل نشاطها فى مصر ان يجمع الى عضويته مجلس ادارة بنك آخر ، او شركة من شركات الائتمان التى يكون لها نشاط فى مصر ، وكذلك القيام بأى عمل من اعمال الادارة او الاستشارة فى ايها .

**مادة ٩٥ -** لا يجوز لعضو مجلس ادارة الشركة المساهمة ان يقوم بصفة دائمة بأى عمل فنى او ادارى بأية صورة كانت فى شركة مساهمة اخرى الا بترخيص من الجمعية العامة للشركة التى يتولى عضوية مجلس ادارتها .

**مادة ٩٦ -** لا يجوز للشركة ان تقدم قرضا نقديا ، من اى نوع كان لأى من اعضاء مجلس ادارتها او ان تضمن اى قرض يعقده احدهم مع الغير .

و يستثنى من ذلك شركات الائتمان ، فيجوز لها فى مزاولة الاعمال الداخلة ضمن غرضها و بنفس الاوضاع والشروط التى تتبعها الشركة بالنسبة لجمهور العملاء ان تقرض احد اعضاء مجلس ادارتها او تفتح له اعتمادا او تضمن له القروض التى يعقدها مع الغير .

و يوضع تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العامة العادية بخمسة ايام على الاقل بيان من مراقبي الحسابات يقررون فيه ان القروض او الاعتمادات او



الضمانات المنصوص عليها في الفقرة السابقة قد تمت دون اخلال بأحكامها .

و يعتبر باطلا كل عقد يتم على خلاف احكام هذه المادة دون اخلال بحق الشركة في مطالبة المخالف بالتعويض عند الاقتضاء .

**مادة ٩٧ -** على كل عضو في مجلس ادارة الشركة ، وكل مدير من مديريها تكون له مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة في عملية تعرض على مجلس الادارة لاقرارها ، ان يبلغ المجلس ذلك وان يثبت ابلاغه في محضر الجلسة . ولا يجوز له الاشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية .

وعلى مجلس الادارة ابلاغ اول جمعية عامة بالعمليات المشار اليها في الفقرة السابقة قبل التصويت على القرارات .

**مادة ٩٨ -** لا يجوز بغير ترخيص خاص من الجمعية العامة لعضو مجلس الادارة لشركة المساهمة او لمديرها الاتجار لحسابه او لحساب غيره في احد فروع النشاط التي تزاوها الشركة ، والا كان للشركة ان تطالبه بالتعويض او باعتبار العمليات التي باشرها لحسابه الخاص كأنها اجريت لحسابها هي .

**مادة ٩٩ -** لا يجوز لاحد مؤسسى الشركة - خلال السنوات الخمس التالية لتأسيسها - كما لا يجوز لاي عضو من اعضاء مجلس ادارتها في اى وقت ان يكون طرفا في اى عقد من عقود المعاوضة التي تعرض على هذا المجلس لاقرارها الا اذا رخصت الجمعية العامة مقدما باجراء هذا التصرف ، و يعتبر باطلا كل عقد يبرم على خلاف احكام هذه المادة .

**مادة ١٠٠ -** لا يجوز لمجلس الادارة او احد المديرين ان يبرم عقدا من عقود المعاوضة مع شركة اخرى يشترك احد اعضاء هذا المجلس او احد هؤلاء المديرين في مجلس ادارتها او في ادارتها او يكون ذساهمي الشركة اغلبية راس المال فيها اذا كان هذا العقد مما يلحق به البطلان وفقا لاحكام الفقرة التالية .

ويقع باطلا كل عقد من تلك العقود تتجاوز نسبة الغبن فيه خمس القيمة وقت التعاقد ، دون اخلال بحق الشركة وحق كل ذي شأن في مطالبة المخالف بالتعويض .

**مادة ١٠١ -** لا يجوز لشركة المساهمة ان تقدم اى تبرع من اى نوع الى حزب سياسى والا كان التبرع باطلا .

ولا يجوز ان تستبرع الشركة في سنة مالية بما يجاوز ٧% من متوسط صافي ارباحها خلال السنوات الخمس السابقة على هذه السنة ، الا ان يكون التبرع للاغراض الاجتماعية الخاصة بالعاملين او لجهة حكومية او احدى الهيئات العامة .

و يشترط لصحة التبرع على اى حال صدور قرار من مجلس الادارة بناء على ترخيص عام من الجمعية العامة متى جاوزت قيمته الف جنيه .

**مادة ١٠٢ -** لا يترتب على اى قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد اعضاء مجلس الادارة بسبب الاخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم .

واذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الادارة او مراقب الحسابات ، فان هذه الدعوى تسقط بمضى سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بانصافه على تقرير مجلس الادارة ، ومع ذلك اذا كان الفعل المنسوب الى اعضاء مجلس الادارة يكون جنائية او جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى العمومية .

ولجهة الادارة المختصة ولكل مساهم مباشرة هذه الدعوى ، ويقع باطلا كل شرط في نظام الشركة يقضى بالتنازل عن الدعوى او بتعليق مباشرتها على اذن سابق من الجمعية العامة ، او على اتخاذ اى اجراء آخر .

### ثالثا - مراقبو الحسابات

**مادة ١٠٣ -** يكون لشركة المساهمة مراقب حسابات او اكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر اتعابه ، وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسؤولين بالتضامن ، واستثناء من ذلك يعين مؤسسو الشركة المراقب الاول .

و يتولى مراقب الشركة الاول مهمته حين انعقاد اول جمعية عامة ، و يباشر المراقب الذى تعيينه الجمعية العامة مهمته من تاريخ تعيينه الى تاريخ انعقاد الجمعية التالية وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التى نذب لها .

ولا يجوز تفويض مجلس الادارة في تعيين المراقب او تحديد اتعابه دون تحديد حد اقصى ، فاذا لم يكن للشركة في اى وقت لاي سبب مراقب للحسابات ، تعين على مجلس الادارة اتخاذ اجراءات تعيين المراقب فورا و يعرض ذلك على الجمعية العامة في اول اجتماع لها .

ويجوز للجمعية العامة في جميع الاحوال - بناء على اقتراح احد اعضائها تغيير مراقب الحسابات وفي هذه الحالة يتعين على صاحب الاقتراح ان يخطر الشركة برغبته وما يستند اليه من اسباب ، وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بعشرة ايام على الاقل ، وعلى الشركة اخطار المراقب فورا بنص الاقتراح واسبابه وللمراقب ان يناقش الاقتراح في مذكرة كتابية تصل الى الشركة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة ايام على الاقل ، و يتولى رئيس مجلس الادارة تلاوة مذكرة المراقب على الجمعية



العامّة . وللمراقب في جميع الحالات ان يقوّم بانّرد على الاقتراح واسبابه امام الجمعية العامة قبل اتخاذ قرارها .

و يكون باطلا كل قرار يتخذ في شأن تعيين المراقب او استبدال غيره به على خلاف احكام هذه المادة .

**مادة ١٠٤ -** لا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة او عضوية مجلس ادارتها او الاشتغال بصفة دائمة بأى عمل فنى او ادارى او استشارى فيها .

ولا يجوز كذلك ان يكون المراقب شريكا لى شخص مباشر نشاطا مما نص عليه في الفقرة السابقة او ان يكون موظفا لديه او من ذوى قرباه حتى الدرجة الرابعة .

و يقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف الاحكام المنصوص عليها في هذه المادة .

**مادة ١٠٥ -** للمراقب في كل وقت الحق في الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفي طلب البيانات والايضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لاداء مهمته ، وله كذلك ان يحقق موجودات الشركة والتزاماتها ويتعين على مجلس الادارة ان يمكن المراقب من كل ما تقدره . وعلى المراقب في حالة عدم تمكنه من استعمال الحقوق المنصوص عليها اثبات ذلك كتابة في تقرير يقدره الى مجلس الادارة ويعرض على الجمعية العامة ان لم يتم مجلس الادارة بتيسير مهمته .

**مادة ١٠٦ -** على مجلس الادارة ان يوافي المراقب بصورة من الاخطارات والبيانات التي يرسلها الى المساهمين المدعوين لحضور الجمعية العامة .

وعلى المراقب او من ينوبه من المحاسبين الذين اشتركوا معه في اعمال المراجعة ان يحضر الجمعية العامة ويتأكد من صحة الاجراءات التي اتبعت في الدعوى للاجتماع ، وعليه ان يدلى في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله كمراقب للشركة وبوجه خاص في الموافقة على الميزانية بتحفظ او بغير تحفظ او في اعادتها الى مجلس الادارة .

و يتلو المراقب تقريره على الجمعية العامة ، ويجب ان يكون التقرير مشتملا على البيانات التي نص عليها القانون واللائحة التنفيذية فضلا عن البيانات الآتية :

( أ ) ما اذا كان المراقب قد حصل على المعلومات والايضاحات التي يرى ضرورتها لاداء مأموريته على وجه مرض .

( ب ) ما اذا كان من رأيه ان الشركة تملك حسابات ثبتت له انتظامها وفي حالة وجود فروع للشركة لم يتمكن من زيارتها ، ما اذا كان قد اطلع على ملخصات وافية عن نشاط

هذه الفروع وبالنسبة للشركات الصناعية ما اذا كانت تملك حسابات تكاليف ثبتت له انتظامها .

( ج ) ما اذا كانت الميزانية وحساب الارباح والخسائر موضوع التقرير متفقة مع الحسابات والملخصات .

( د ) ما اذا كان من رأيه في ضوء المعلومات والايضاحات التي قدمت اليه ان هذه الحسابات تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وما اذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالى الحقيقى للشركة في ختام السنة المالية وما اذا كان حساب الارباح والخسائر يعبر على الوجه الصحيح عن ارباح الشركة او خسائرها عن السنة المالية المنتهية .

( هـ ) ما اذا كان الجرد قد اجرى وفقا للاصول المرعية مع بيان ما جرد من تعديلات في طريقة الجرد التي اتبعت في السنة السابقة ان كان هناك تعديل .

( و ) ما اذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الادارة المشار اليها في القانون واللائحة التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة .

( ز ) ما اذا كانت قد وقعت اثناء السنة المالية مخالفات لاحكام نظام الشركة او لاحكام القانون على وجه يؤثر في نشاط الشركة او في مركزها المالى مع بيان ما اذا كانت هذه المخالفات قائمة عند اعداد الميزانية . وذلك في حدود المعلومات والايضاحات التي توافرت لديه وفقا لاحكام هذه المادة .

و يسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم اثناء عقد الجمعية العامة ان يناقش تقرير المراقب وان يستوضحه عما ورد فيه .

**مادة ١٠٧ -** لا يجوز لمراقب حسابات شركة المساهمة قبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه العمل بها ان يعمل مديرا او عضوا بمجلس الادارة او ان يشغل بصفة دائمة او مؤقتة بأى عمل فنى او ادارى او استشارى في الشركة التي كان يعمل بها .

و يعتبر باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة ويلزم المخالف بأن يؤدي الى خزانة الدولة المكافآت والمرتبات التي صرفت له من الشركة .

**مادة ١٠٨ -** مع عدم الاخلال بالتزامات المراقب الاساسية لا يجوز لمراقب الحسابات ان يذيع على المساهمين في مقر الجمعية العامة او في غيره او الى غيرهم ما وقف عليه من اسرار الشركة بسبب قيامه بعمله والا وجب عزله ومطالبته بالتعويض .

**مادة ١٠٩ -** يكون مراقب الحسابات مسئولاً قبل الشركة عن تعويض الضرر الذي يلحقها بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله ، وإذا كان للشركة أكثر من مراقب واشتركوا في الخطأ كانوا مسئولين قبل الشركة بالتضامن .

وتسقط دعوى المسؤولية المدنية المذكورة في الفقرة السابقة بمضي سنة من تاريخ انعقاد الجمعية العامة التي تلى فيها تقرير المراقب . وإذا كان الفعل المنسوب إلى المراقب يكون جريمة جنائية فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا باستتوط الدعوى العمومية .

كما يسأل المراقب عن تعويض الضرر الذي يلحق المساهم أو الغير حسن النية بسبب خطئه .

### الفصل الثاني شركات التوصية بالأسم

**مادة ١١٠ -** فيما عدا أحكام المواد ٣٧ ، ٧٧ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ تسرى على شركات التوصية بالأسم سائر أحكام شركات المساهمة في هذا القانون مع مراعاة القواعد المنصوص عليها في هذا الفصل .

**مادة ١١١ -** يعهد بإدارة شركة التوصية بالأسم إلى شريك متضامن أو أكثر ، ويعين عقد تأسيس الشركة أسماء من يعهد إليهم بالإدارة وسلطاتهم فيها .

و يكون حكم من يعهد إليه بالإدارة من حيث المسؤولية حكم المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة في تطبيق أحكام هذا القانون .

**مادة ١١٢ -** يكون لكل شركة توصية بالأسم مجلس مراقبة مكون من ثلاثة على الأقل من المساهمين أو من غيرهم ، ولهذا المجلس أن يطلب إلى المديرين باسم الشركة تقديم حسابات عن إدارتهم ، وله في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها ، وأن يقوم بجرد الصندوق والأوراق المالية والوثائق المشبته لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها .

**مادة ١١٣ -** لمجلس المراقبة أن يبدى الرأي في المسائل التي يعرضها عليه مديرو الشركة ، وله أن يأذن بإجراء التصرفات التي يتطلب عقد الشركة اذنه فيها .

**مادة ١١٤ -** لا يجوز للجمعية العامة للمساهمين أن تباشر أو أن تقر الأعمال المتعلقة بصله الشركة بالغير ، أو أن تعدل عقد الشركة إلا بموافقة المديرين ما لم يقصر عقد الشركة بغير ذلك ، وتنوب الجمعية العامة عن المساهمين في مواجهة المديرين .

**مادة ١١٥ -** تنتهى الشركة بموت الشريك الذي يعهد إليه بالإدارة ، إلا إذا نص على غير ذلك .

وإذا خلا عقد الشركة من نص على ما يتبع في هذه الحالة ، كان لمجلس المراقبة أن يعين مديراً مؤقتاً للشركة ، يتولى أعمال الإدارة العاجلة إلى أن تعقد الجمعية العامة .

و يقوم المدير المؤقت بدعوة الجمعية العامة خلال خمسة عشر يوماً من تعيينه وفقاً للإجراءات التي ينص عليها العقد .

ولا يكون المدير المؤقت مسئولاً إلا عن تنفيذ وظيفته .

### الفصل الثالث الشركات ذات المسؤولية المحدودة

#### ١ - الهيكل المالي

**مادة ١١٦ -** لا يجوز أن يقل رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن الحد الذي تبينه اللائحة التنفيذية و يقسم رأس المال إلى حصص متساوية لا تقل قيمة كل منها عن مائة جنيه تدفع بالكامل ، ولا يسرى هذا الحكم على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

وتتقاسم الحصص الأرباح وفائض التصفية سوية في بينها ، ما لم ينص في عقد الشركة على غير ذلك .

وتكون الحصص غير قابلة للتقسمة ، فإذا تعدد الملاك لحصصة واحدة ، جاز للشركة أن توقف استعمال الحقوق المتعلقة بها إلى أن يختاروا من بينهم من يعتبر مالكا منفردا للحصصة في مواجهة الشركة .

**مادة ١١٧ -** يعد بمركز الشركة سجل للشركاء يتضمن البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجوز لكل شريك ولكل ذي مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل في ساعات عمل الشركة .

وترسل في شهر يناير من كل سنة قائمة تشمل على البيانات الواردة في هذا السجل وكل تغيير يطرأ عليها ، إلى الجهة الإدارية المختصة وتنشر هذه البيانات في النشرة التي تصدرها الغرض .

و يسأل مديرو الشركة شخصياً على وجه التضامن عما ينشأ من ضرر بسبب أخطاء السجل بطريقة غير صحيحة أو أعداد القوائم بطريقة معيبة أو بسبب عدم صحة البيانات التي تثبت في السجل أو القوائم .

**مادة ١١٨ -** يجوز بيع الحصص بمقتضى محرر رسمي أو مصدق على التوقيعات الواردة به ، ما لم ينص عقد تأسيس الشركة على خلاف ذلك ، وفي هذه الحالة يكون لباقي الشركاء أن يستردوا الحصص المنبوعة بالشروط نفسها .



ويجب على من يعتزم بيع حصته ان يبلغ سائر الشركاء عن طريق المديرين بالعرض الذى وجه اليه .

وبعد انقضاء شهر من ابلاغ العرض دون ان يستعمل احدى الشركاء حق الاسترداد يكون الشرين حرا فى التصرف فى حصته .

واذا استعمل حق الاسترداد اكثر من شريك قسمت الحصة المبعة بينهم بنسبة حصة كل منهم .

وتنتقل حصة كل شريك الى ورثته ، ويكون حكم الموصى له حكم الوارث .

ولا يخل تطبيق هذه المادة بالاحكام المقررة فى المادة (١١٦) .

**مادة ١١٩ -** اذا اتخذ دائن احد الشركاء اجراءات بيع حصة مدينة جبرا لاستيفاء دينه ، وجب ان ، يقوم الدائن فى هذه الحالة باعلان الشركة بشروط البيع وميعاد الجلسة التى تحدد لنظر الاعتراضات عليها ، فاذا لم يتفق الدائن والمدين والشركة على البيع ، بيعت الحصة بالمزاد .

ولا يكون الحكم بالبيع نافذا اذا تقدمت الشركة بمشتر آخر بنفس الشروط التى رسا بها المزاد خلال عشرة ايام من تاريخ صدور هذا الحكم .

وتطبق هذه الاحكام فى حالة افلاس الشريك .

## ٢ - ادارة الشركة

**مادة ١٢٠ -** يدير الشركة مدير او مديرون من بين الشركاء او غيرهم .

و يعين الشركاء المدير لاجل معين او دون تعيين اجل . ويعتبر المديرون المعينون فى عقد تأسيس الشركة من الشركاء او غيرهم دون بيان اجل معلوم ، معينين لمدة بقاء الشركة ما لم ينص العقد على غير ذلك .

وفى جميع الاحوال يجوز عزل المدير او المديرين بموافقة الاغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة ارباع راس المال .

**مادة ١٢١ -** يكون لمديرى الشركة سلطة كاملة فى تمثيلها ، ما لم يقض عقد تأسيس الشركة بغير ذلك .

وكل قرار يصدر من الشركة بتقييد سلطات المديرين ، او بتغييرهم بعد قيدها فى السجل التجارى ، لا يكون نافذا فى حق الغير الا بعد انقضاء خمسة ايام من تاريخ اثباته فى هذا السجل .

وتسرى الاحكام المتعلقة بحماية المتعاملين مع الشركة والواردة فى المواد من ٥٣ حتى ٥٨ من هذا القانون على الشركات ذات المسؤولية المحدودة بالقدر الذى يتفق مع طبيعتها .

**مادة ١٢٢ -** يكون حكم المديرين من حيث المسؤولية حكم اعضاء مجلس ادارة شركات المساهمة .

وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافرها فى المديرين .

واذا عهد بالادارة الى شخص واحد ، وجب عليه ابلاغ جماعة الشركاء عن كل تعارض بين مصلحته ومصلحة الشركة فى اى عملية من العمليات التى يزعم اجراؤها للترخيص بالعملية او لاتخاذ ما تراه الجمعية من اجراء .

**مادة ١٢٣ -** اذا كان عدد الشركاء اكثر من عشرة ، وجب ان يعهد بالرقابة الى مجلس يكون من ثلاثة على الاقل من الشركاء ، ويعين مجلس الرقابة فى عقد تأسيس الشركة ، ويجوز اعادة انتخاب اعضائه بعد انقضاء المدة المعينة فى العقد .

وللمجلس الرقابة ان يطالب المديرين فى كل وقت بتقديم تقاريره ، وله ان يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وان يقوم بجرد الصندوق والاوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة بها . ويراقب هذا المجلس اميزانية والتقرير السنوى ومشروع توزيع الارباح ويقدم تقريره فى هذا الشأن الى جماعة الشركاء قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الاقل .

**مادة ١٢٤ -** لا يسأل اعضاء مجلس الرقابة عن اعمال المديرين او نتائجها ، الا اذا علموا بما وقع فيها من اخطاء واغفلوا ذكر هذه الاخطاء فى تقريرهم المقدم لجماعة الشركاء .

**مادة ١٢٥ -** يكون للشركاء غير المديرين فى الشركات التى لا يوجد بها مجلس رقابة ما للشركاء المتضامنين من رقابة فى شركات التضامن .

**مادة ١٢٦ -** تصدر قرارات الشركاء فى جمعية عامة بأغلبية الاصوات ، ما لم ينص القانون او العقد على غير ذلك . ويكون لكل حصة صوت ولونص فى عقد التأسيس على خلاف ذلك ، ويجوز للشركاء الغائبين ان يصوتوا بالكتابة او ان ينسبوا عنهم غيرهم فى حضور الجمعية العامة بتوكيل خاص ما لم ينص عقد الشركة على غير ذلك .

وتتبع فى دعوة الجمعية العامة لالانعقاد وفى المداولات القواعد المقررة بالنسبة لشركات المساهمة .

**مادة ١٢٧ -** لا يجوز تعديل عقد الشركة ولا زيادة راس مالها او تخفيضه ، الا بموافقة الاغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة ارباع راس المال ما لم يقض عقد الشركة بغير ذلك .

**مادة ١٢٨ -** تطبق الاحكام الخاصة بمراقب الحسابات وباجراء الجرد والميزانية فى شركات المساهمة على الشركات



ذات المسؤولية المحدودة، وتشتمل انيزانية على سبيل التخصيص على بيان ديون الشركة على الشركاء وديون الشركاء على الشركة.

وتودع انيزانية بعد انقضاء خمسة عشر يوما من اعدادها مكتب السجل التجارى، ولكل ذى شأن ان يطلب الاطلاع عليها.

### ٣ - حل الشركة

**مادة ١٢٩ -** فى حالة خسارة نصف راس مال الشركة، يتعين على المديرين ان يعرضوا على الجمعية العامة امر حل الشركة، ويشترط لصدور قرار الحل توافر الاغلبية اللازمة لتعديل عقد الشركة.

واذا بلغت الخسارة ثلاثة ارباع راس المال، جاز ان يطلب الحل الشركاء الحائزون لربع راس المال.

واذا ترتب على الخسارة انخفاض راس المال الى اقل من الحد الذى تعينه اللائحة التنفيذية كان لكل ذى شأن ان يطلب حل الشركة.

### الباب الثالث

### الاندماج وتغيير شكل الشركة

#### ١ - الاندماج

**مادة ١٣٠ -** يجوز بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) الترخيص لشركات المساهمة وشركات التوصية بنوعها والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن سواء كانت مصرية او اجنبية تزاول نشاطها الرئيسى فى مصر، بالاندماج فى شركات مساهمة مصرية او مع هذه الشركات وتكوين شركة مصرية جديدة وتعتبر فى حكم الشركات المندجة فى تطبيق احكام هذا القانون فروع ووكالات ومنشآت الشركات.

وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تقوم اصول الشركات الراغبة فى الاندماج واجراءات واطواع وشروط الاندماج ..

**مادة ١٣١ -** يراعى عند اصدار الاسهم التى تعطى مقابل راس مال الشركة المندجة القيمة الفعلية لاصول كل من الشركات المندجة والمندمج فيها.

**مادة ١٣٢ -** تعتبر الشركة المندمج فيها او الشركة الناتجة عن الاندماج خلفا للشركات المندجة، وتحل محلها حلولا قانونيا فيما لها وما عليها، وذلك فى حدود ما اتفق عليه فى عقد الاندماج مع عدم الاخلال بحقوق الدائنين.

**مادة ١٣٣ -** يجوز تداول اسهم الشركة الناتجة عن الاندماج او الاسهم التى تعطى مقابل راس مال الشركة المندجة بمجرد اصدارها.

**مادة ١٣٤ -** تعفى الشركات المندجة ومساهموها كما تعفى الشركة المندمج فيها او الشركة الناتجة من جميع الضرائب والرسوم التى تستحق بسبب الاندماج المشار اليه.

**مادة ١٣٥ -** مع عدم الاخلال بنص المادة (١٣٠)، يتم الاندماج بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية لكل من الشركتين المندجة والمندمج فيها او من جماعة الشركاء الذين يملكون اقلية راس المال بحسب الاحوال.

ويجوز للمساهمين الذين اعترضوا على قرار الاندماج فى الجمعية او لم يحضروا الاجتماع بعذر مقبول، طلب التخارج من الشركة واسترداد قيمة اسهمهم وذلك بطلب كتابى يصل الى الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ شهر قرار الاندماج وتبين اللائحة التنفيذية الاوضاع والاجراءات الاخرى لهذا الطلب وكيفية البت فيه.

ويتم تقدير قيمة الاسهم او الحصص بالتوافق، او بطريق القضاء، على ان يراعى فى ذلك القيمة الجارية لكافة اصول الشركة.

ونجب ان تؤدى القيمة غير المتنازع عليها للاسهم او الحصص المتخارج عنها الى اصحابها قبل تمام اجراءات الاندماج.

ويحكم القضاء بالتعويضات لاصحاب الشأن ان كان لها مقتضى.

ويكون للمبالغ المحكوم بها امتياز على سائر موجودات الشركة المندجة.

#### ٢ - تغيير شكل الشركة

**مادة ١٣٦ -** يجوز تغيير الشكل القانونى لشركات التوصية بالاسهم او الشركات ذات المسؤولية المحدودة بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية او جماعة الشركاء باغلبية ثلاثة ارباع راس المال بحسب الاحوال.

ويتم التغيير بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) وبمراعاة اجراءات واطواع تأسيس الشركة التى يتم التغيير اليها فى حدود ما تنظمه اللائحة التنفيذية فى هذا الشأن.

**ولا يجوز ان يترتب على تغيير شكل الشركة اى اخلال بحقوق دائنيها، ويجوز للشركاء او المساهمين او اصحاب الحصص الذين اعترضوا على قرار التغيير او لم يحضروا الاجتماع الذى صدر فيه القرار بعذر مقبول، طلب التخارج من الشركة بالشروط والاطواع المنصوص عليها بالمادة (١٣٥) وتعفى الشركات التى يتم تغيير شكلها القانونى، والشركة**

التي يتم التغيير اليها والشركاء فيها من جميع الضرائب والرسوم المستحقة بسبب تغيير شكل الشركة .

### الباب الرابع تصفية الشركة

**مادة ١٣٧ -** تعتبر كل شركة بعد حلها في حالة تصفية .

وتتم التصفية طبقا لاحكام هذا القانون ما لم يرد بنظام الشركة او عقدها احكام اخرى .

**مادة ١٣٨ -** تحتفظ الشركة خلال مدة التصفية بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم لاعمال التصفية .  
ويضاف الى اسم الشركة خلال التصفية عبارة ( تحت التصفية ) وتبقى هيئات الشركة قائمة خلال مدة التصفية ، وتقتصر سلطاتها على الاعمال التي لا تدخل في اختصاص المصنفين .

**مادة ١٣٩ -** تعين الجمعية العامة مصف او اكثر وتحدد اتعايبهم ، ويكون تعيين المصنفين من بين المساهمين او الشركاء او غيرهم .

وفي حالة صدور حكم بحل الشركة او بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية كما تعين المصنف وتحدد اتعايبه .  
ولا ينتهى عمل المصنف بوفاة الشركاء او شهر افلاسهم او اعسارهم او بالحجز عليهم ولو كان معينا من قبلهم .

**مادة ١٤٠ -** يشهر اسم المصنف واتفاق الشركاء بشأن طريقة التصفية او الحكم الصادر بذلك فى السجل التجارى وفى صحيفة الشركات و يقوم المصنف بمتابعة اجراءات الشهر .

ولا يحتج قبل الغير بتعيين المصنف ولا بطريقة التصفية الا من تاريخ الشهر فى السجل التجارى .

**مادة ١٤١ -** يكون عزل المصنف بالكيفية التي عين بها . ويجوز للمحكمة بناء على طلب احد المساهمين او الشركاء ولاسباب مقبولة ان تقضى بعزل المصنف .

وكل قرار او حكم بعزل المصنف يجب ان يشتمل على تعيين من يحل محله .

ويشهر عزل المصنف فى السجل التجارى وفى صحيفة الشركات ولا يحتج به قبل الغير الا من تاريخ الشهر فى السجل التجارى .

**مادة ١٤٢ -** يقوم المصنف فور تعيينه وبالاتفاق مع مجلس الادارة او المديرين بمجرد ما للشركة من اموال وما عليها

من التزامات ، وتحرر قائمة مفصلة بذلك وميزانية يوقعها المصنف والمديرين او اعضاء مجلس الادارة .

و يقدم مجلس الادارة او المديرين حساباتهم للمصنف و يسلمونه اموال الشركة ودفاترها ووثائقها .

ويسك المصنف دفتر لقيود الاعمال المتعلقة بالتصفية و يتبع فى مسك هذا الدفتر احكام قانون الدفاتر التجارية .

**مادة ١٤٣ -** على المصنف ان يقوم بجميع ما يلزم للمحافظة على اموال الشركة وحقوقها .

وعليه ان يستوفى ما للشركة من حقوق لدى الغير ، ومع ذلك لا يجوز مطالبة الشركاء بالباقي من حصصهم ، الا اذا اقتضت ذلك اعمال التصفية وبشرط مراعاة المساواة بينهم .

و يودع المصنف المبالغ التي يقبضها فى احد البنوك لحساب الشركة تحت التصفية خلال اربع وعشرين ساعة من وقت القبض .

**مادة ١٤٤ -** لا يجوز للمصنف ان يبدأ اعمالا جديدة الا اذا كانت لازمة لتمام اعمال سابقة ، واذا قام المصنف بأعمال جديدة لا تقتضيها التصفية كان مسؤولا فى جميع امواله عن هذه الاعمال ، واذا تعدد المصفون كانوا مسئولين بالتضامن .

ولا يجوز للمصنف ان يبيع موجودات الشركة جملة الا باذن من الجمعية العامة او جماعة الشركاء على حسب الاحوال .

**مادة ١٤٥ -** يقوم المصنف بجميع الاعمال التي تقتضيها التصفية وعلى وجه الخصوص :

١ - وفاء ما على الشركة من ديون .  
٢ - بيع مال الشركة منقول او عقارا بالمزاد العلنى او بأية طريقة اخرى ، ما لم ينص فى وثيقة تعيين المصنف على اجراء البيع بطريقة معينة .

٣ - تمثيل الشركة امام القضاء وقبول الصلح والتحكيم .

**مادة ١٤٦ -** اذا تعدد المصفون فلا تكون تصرفاتهم صحيحة ، الا اذا تمت بموافقتهم الاجماعية ، ما لم يشترط خلاف ذلك فى وثيقة تعيينهم ، ولا يحتج بهذا الشرط قبل الغير الا من تاريخ شهره فى السجل التجارى .

**مادة ١٤٧ -** تلتزم الشركة بكل تصرف يجريه المصنف باسمها اذا كان مما تقتضيه اعمال التصفية ولو جاوز القيود الواردة على سلطة المصنف او استعمل المصنف توقيع الشركة لحسابه الخاص الا اذا كان من تعاقد مع المصنف سىء النية .

**مادة ١٤٨ -** كل دين ينشأ عن اعمال التصفية يدفع من اموال الشركة بالاولوية على الديون الاخرى .



مادة ١٤٩ - تحدد آداب المصفي في وثيقة تعيينه ، والا حددتها المحكمة .

مادة ١٥٠ - يجب على المصفي إنهاء التصفية في المدة المحددة لذلك في وثيقة تعيينه فاذا لم تحدد هذه المدة جاز لكل شريك او مساهم ان يرفع الامر الى المحكمة لتعيين المدة التي يجب ان تنتهي فيها التصفية .

ويجوز مد المدة المعينة للتصفية بقرار من الجمعية العامة او جماعة الشركاء بعد الاطلاع على تقرير من المصفي ، يذكر فيه الاسباب التي حالت دون اتمام التصفية في المدة المعينة لها ، واذا كانت مدة التصفية معينة من المحكمة فلا يجوز مدها الا باذن منها .

مادة ١٥١ - يقدم المصفي كل ستة اشهر الى الجمعية العامة او جماعة الشركاء حسابا مؤقتا عن اعمال التصفية . وعليه ان يدلى بما يطلبه المساهمون او الشركاء من معلومات او بيانات بالقدر الذي لا يلحق الضرر بمصالح الشركة ، ولا يترتب عليها تأخير اعمال التصفية .

المادة ١٥٢ - يقدم المصفي الى الجمعية العامة او جماعة الشركاء حسابا ختاميا عن اعمال التصفية ، وتنتهي اعمال التصفية بالتصديق على الحساب الختامي .

و يقوم المصفي بشهر انتهاء التصفية في السجل التجاري وفي صحيفة الشركات ، ولا يحتج على الغير بانتهاء التصفية الا من تاريخ شهره في السجل التجاري .

و يطلب المصفي بعد انتهاء التصفية شطب قيد الشركة من السجل التجاري .

مادة ١٥٣ - تحفظ دفاتر الشركة ووثائقها لمدة عشر سنوات من تاريخ شطب الشركة من السجل التجاري في مكتب السجل الذي يقع في دائرته المركز الرئيسي للشركة ، ما لم تعين الجمعية العامة او جماعة الشركاء مكانا آخر لحفظ الدفاتر والوثائق .

مادة ١٥٤ - يسأل المصفي قبل الشركة اذا أساء تدبير شؤنها خلال مدة التصفية .

كما يسأل المصفي عن تعويض الضرر الذي يلحق المساهمين او الشركاء او الغير بسبب اخطائه .

#### الباب الخامس

#### الرقابة والتفتيش والجزاءات

#### ١ - الرقابة

مادة ١٥٥ - تتولى الجهة الادارية المختصة مراقبة تنفيذ

الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية .

و يكون للموظفين الفنيين من الدرجة الثالثة على الأقل بهذه الجهة وغيرها من الجهات التي تحددها اللائحة التنفيذية والذين يصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير العدل صفة رجال الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

ولهم في سبيل ذلك حق الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات في مقر الشركة او غيرها ، وعلى مديري الشركات والمسؤولين عن ادارتها ان يقدموا لهم البيانات والمستخرجات وصور المستندات التي يطلبونها لهذا الغرض .

وللجهة الادارية المختصة بحث اية شكوى تقدم من المساهمين او من غيرهم من اصحاب المصلحة فيما يتعلق بتنفيذ احكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ١٥٦ - يكون لموظفي الجهة الادارية المختصة المشار اليهم في المادة السابقة حق حضور الجمعيات العامة للشركات بناء على اذن خاص من رئيس هذه الجهة ، ولا يكون لهم حق ابداء الرأي او التصويت ، وتقتصر مهمتهم على تسجيل وقائع الاجتماع وابداء ملاحظاتهم كتابة .

وتحدد اللائحة التنفيذية اوضاع واجراءات حضور مندوب للجهة الادارية وطرق اداء الملاحظات ، وما يتبع بشأنها .

مادة ١٥٧ - يكون للمساهمين حق الاطلاع على سجلات الشركة ، والحصول على صور او مستخرجات من وثنائنها بالشروط والاوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

و يكون لكل ذي مصلحة طلب الاطلاع لدى الجهة الادارية المختصة على الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير المتعلقة بالشركة ، والحصول على بيانات منها مصدقا عليها من هذه الجهة . ويرفض الطلب اذا كان من شأن اذاعة البيانات انطولوجية الحاق الضرر بالشركة او بأية هيئة اخرى ، او الاخلال بمصلحة عامة ، وتبين اللائحة التنفيذية اوضاع ذلك وتحدد رسوم الاطلاع او الحصول على البيانات على الا يتجاوز الرسم مائة جنيها مصريا .

#### التفتيش

مادة ١٥٨ - يكون للجهة الادارية المختصة وللشركاء

الحائزين على ٢٠٪ من رأس المال على الاقل بالنسبة الى البنوك ، ١٠٪ من رأس المال على الاقل بالنسبة الى غيرها من شركات المساهمة ان يطلبوا التفتيش على الشركة فيما ينسب الى اعضاء مجلس الادارة ، او مراقبي الحسابات من مخالفات



جسيمة في اداء واجباتهم التي يقررها القانون او النظام متى وجد من الاسباب ما يرجح وجود هذه المخالفات .

و يقدم الطلب الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ( ١٨ ) من هذا القانون و يضم الى عضويتها في هذه الحالة مراقب من الجهاز المركزي للمحاسبات ١.

ويجب ان يكون الطلب مشتملا على الادلة التي يستفاد منها ان لدى الطالبين من الاسباب الجدية ما يبرر اتخاذ هذا الاجراء ، ويجب ان يودع مع الطلب المقدم من الشركاء الاسهم التي يملكونها ، وان تظل مودعة الى ان يتم الفصل فيه . وللجنة بعد سماع اقوال الطالبين واعضاء مجلس الادارة والمراقبين الحسابيين في جلسة سرية ان تأمر بالتفتيش على اعمال الشركة ودفاترها وان تندب لهذا الغرض خبيراً او اكثر على ان تعين المبلغ الذي يلزم الشركاء طالبوا التفتيش بايداعه لحساب المصروفات سمى رات ضرورة تدعو الى اتخاذ هذا الاجراء قبل انعقاد الجمعية العامة ولا يجرى التفتيش الا بعد ان يتم ايداع هذا المبلغ .

كما يجوز ان يشمل الاذن بالتفتيش الاطلاع على اية اوراق او سجلات لدى شركة اخرى ذات علاقة بالشركة محل التفتيش .

**مادة ١٥٩ -** على اعضاء مجلس ادارة الشركة وموظفيها ومراقبي الحسابات ان يطلعوا من يكلف بالتفتيش على جميع الدفاتر والوثائق والاوراق المتعلقة بالشركة التي يقومون على حفظها او يكون لهم حق الحصول عليها و يقدموا لهم الايضاحات والمعلومات اللازمة . و يعاقب من يمتنع عن اجابة ما يطلبه المكلف بالتفتيش في هذا الشأن بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ( ١٦٣ ) .

وللمكلف بالتفتيش ان يستجوب اى شخص له صلة بشئون الشركة بعد اداء اليمين .

**مادة ١٦٠ -** يجب على كل من يكلف بالتفتيش ان يودع تقريراً مفصلاً عن مهمته بامانة اللجنة خلال الاجل الذى يعين فى القرار او خلال شهر على الاكثر من ايداع المبلغ المنصوص عليه فى البند ( ٤ ) من المادة ( ١٥٨ ) .

واذا تبين للجنة ان ما نسبته طالبوا التفتيش الى اعضاء الشركة من اذعانهم بفساد غير صحيح ، حرمانهم تأمر بنشر التقرير كله او بعضه او بنشر نتيجته باحدى الصحف اليومية وان يلزم طالبى التفتيش بنفقاته دون اخلاص بمسئوليتهم عن التعويض ان كان له مقتضى .

واذا تبينت اللجنة صحة المخالفات المنسوبة الى اعضاء

مجلس الادارة او المراقبين امرت باتخاذ التدابير العاجلة ، وبدعوة الجمعية العامة على الفور ، ويرأس اجتماعها فى هذه الحالة رئيس الجهة الادارية المختصة ، او احد موظفى هذه الجهة تختاره اللجنة .

وتتحمل الشركة - فى هذه الحالة - بنفقات التفتيش ومصروفاته ، و يكون لها ان ترجع على المتسبب فى المخالفة بقيمة هذه النفقات والمصروفات بالاضافة الى التعويضات . وللجمعية العامة ان تقرر عزل اعضاء مجلس الادارة ورفع دعوى المسئولية عليهم ، و يكون قرارها صحيحاً متى وافق عليه الشركاء الحائزون لنصف راس المال بعد ان يستبعد منه نصيب من ينظر فى امر عزله من اعضاء هذا المجلس . كما يكون للجمعية ان تقرر تغيير مراقبي الحسابات ، ورفع دعوى المسئولية عليهم .

ولا يجوز اعادة انتخاب المعزولين من اعضاء مجلس الادارة قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ صدور القرار الخاص بعزلهم .

### ٣ - الجزاءات

**مادة ١٦١ -** مع عدم الاخلال بحق المطالبة بالتعويض عند الاقتضاء ، يقع باطلا كل تصرف او تعامل او قرار يصدر على خلاف القواعد المقررة فى هذا القانون او يصدر من مجالس ادارة شركات المساهمة او جمعيتها العامة المشكلة على خلاف احكامه وذلك دون اخلاص بحق الغير حسنى النية . وفى حالة تعدد من يعزى اليهم سبب البطلان تكون مسئوليتهم عن التعويض بالتضامن فيما بينهم . ولا يجوز لذوى الشأن رفع دعوى البطلان بعد مضي سنة من تاريخ علمهم بالقرار المخالف للقانون .

**مادة ١٦٢ -** مع عدم الاخلال بالعقوبات الاشد المنصوص عليها فى القوانين الاخرى ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن الفى جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه - يتحملها المخالف شخصياً - او باحدى هاتين العقوبتين :

١ - كل من اثبت عمداً فى نشرات اصدار الاسهم او السندات بيانات كاذبة او مخالفة لاحكام هذا القانون او انحته التسييدية ، وكل من يوقع تحت نشرات تفيد هذه الاحكام .

٢ - كل مؤسس ضمن عقد شركة ذات مسئولية محدودة اقرارات كاذبة متعلقة بتوزيع حصص راس المال بين الشركاء او بوفاء كل قيمتها مع علمه بذلك .

٣ - كل من يقوم من الشركاء بطريق التدليس حصصا عينية بأكثر من قيمتها الحقيقية .

٤ - كل مؤسس او مدير وجه الدعوة الى الجمهور للاكتساب فى اوراق مالية ايا كان انواعها لحساب شركة ذات مسئولية محدودة ، وكل من عرض هذه الاوراق للاكتساب لحساب الشركة .

٥ - كل عضو مجلس ادارة وزع ارباحا او فوائد على خلاف احكام هذا القانون او نظام الشركة وكل مراقب صدق على هذا النوع .

٦ - كل مراقب وكل من يعمل فى مكتبه تعمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته ، او اخفى عمدا وقائع جوهرية ، أو اغفل عمدا هذه الوقائع فى التقرير الذى يقدم للجمعية العامة وفقا لأحكام هذا القانون .

٧ - كل موظف عام افشى سرا اتصل به بحكم عمله ، او اثبت عمدا فى تقاريره وقائع غير صحيحة ، او اغفل فى هذه التقارير وقائع تؤثر فى نتيجته .

٨ - كل من زور فى سجلات الشركة او اثبت فيها عمدا وقائع غير صحيحة أو اعد او عرض تقرير على الجمعية العامة تضمنت بيانات كاذبة او غير صحيحة كان من شأنها التأثير على قرارات الجمعية .

مادة ١٦٣ - مع عدم الاخلال بالعقوبات الاشد المنصوص عليها فى القوانين الاخرى ، يعاقب بغرامة لا تقل عن الفى جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه يتحملها المخالف شخصيا :

١ - كل من يتصرف فى حصص التأسيس او الاسهم على خلاف القواعد المقررة فى هذا القانون .

٢ - كل من يعين عضوا بمجلس ادارة شركة مساهمة او عضوا منتدبا لادارتها او يظل متمتعا بعضويتها او يعين مراقبا فيها على خلاف احكام الحظر المقررة فى هذا القانون ، وكل عضو منتدب للادارة فى شركة تقع فيها مخالفة من هذه المخالفات .

٣ - كل عضو مجلس ادارة تخلف عن تقديم الاسهم التى تخصص لضمان ادارته على الوجه المقرر فى هذا القانون فى مدى ستين يوما من تاريخ ابلاغه قرار التعيين ، وكذلك كل من تخلف عن تقديم الاقرارات الملزمة بتقديمها ، او ادلى ببيانات كاذبة او اغفل عمدا بيانا من البيانات التى يلتزم مجلس الادارة باعداد التقرير بشأنها ، وكذلك كل عضو مجلس

ادارة اثبت فى تقارير الشركة بيانات غير صحيحة ، او اغفل عمدا بياناتها .

٤ - كل من يخالف الاحكام المقررة فى شأن نسبة المصريين فى مجالس ادارة الشركات او نسبتهم من العاملين او الاجور .

٥ - كل من يخالف اى نص من النصوص الآمرة فى هذا القانون .

٦ - كل من أحجم عمدا عن تمكين المراقبين او موظفى الجهة الادارية المختصة الذين يندبون للاطلاع على الدفاتر والاوراق التى يكون لهم حق الاطلاع عليها وفقا لاحكام القانون .

٧ - كل من تسبب عن عمد من اعضاء مجلس الادارة فى تعطيل دعوة الجمعية العامة .

مادة ١٦٤ - فى حالة العود او الامتناع عن ازالة المخالفة التى صدر فيها حكم نهائى بالادانة تضاعف الغرامات المنصوص عليها فى ائادتين السابقتين فى حديها الأدنى والاقصى .

### الباب السادس

#### فروع ومكاتب تمثيل الشركات الاجنبية فى مصر

##### ١ - فروع الشركات الاجنبية وما فى حكمها

مادة ١٦٥ - تسرى احكام هذا الباب على الشركات الاجنبية التى لا تتخذ فى مصر مركز ادارتها او مركز نشاطها الرئيسى ، و يكون لها فى مصر مركز لمزاولة الاعمال ، سواء اكان هذا المركز فرعا او بيتا شعبيا او مكتبا للادارة او غير ذلك .

و يكون للوكالات التى تديرها هذه الشركات فى مصر حكم الفروع او البيوت او المكاتب المشار اليها وذلك فى اى من الاحوال الآتية :

( أ ) اذا كانت الشركات الاجنبية تديرها بنفسها او تكل ادارتها الى مستخدمها .

( ب ) اذا كان للوكيل سلطة ابرام العقود نيابة عن الشركة .

( ج ) اذا كان تحت يد الوكيل بضائع او منتجات الشركة يقوم بالتصرف فيها طبقا لأوامر الشركة وتنفيذا لتعاقداتها .

ولا يعتبر الوكلاء التجاريون - فى غير الحالات السابقة - فروعا للشركات الاجنبية .



**مادة ١٦٦ -** يجب على الشركات الأجنبية التي يكون لها مركز لمزاولة الأعمال في مصر ان تتبع اجراءات التسجيل التجارى المقررة وعليها ان تخطر الجهات التي تحددها اللائحة التنفيذية بالبيانات وتقدم الاوراق التي تحددها تلك اللائحة .  
١ و يشترط ان يكون لفروع الشركات الأجنبية مراقب للحسابات بالشروط والاوزاع التي تبينها اللائحة التنفيذية .

**مادة ١٦٧ -** لا يجوز للشركات الأجنبية التي يكون لها مركز لمزاولة الاعمال في مصر ان تعين مديرا للفرع او البيت الصناعى او مكتب الادارة او غيره اشخاص لا تتوافر في شأنهم الشروط الواردة في المواد ٨٩ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ من هذا القانون .

**مادة ١٦٨ -** تسرى العقود او التصرفات التي يجريها المدير المحلى لفرع الشركة الأجنبية او من فى حكمه على تلك الشركة ، طالما كان ذلك العقد او التصرف فى حدود الاعمال المعتادة لتصرف امور الفرع .

ولا يستفيد من هذا الحكم من كان يعلم بالفعل او كان فى مقدوره ان يعلم بسبب موقعه بالشركة او ... بها ، بأن المدير المحلى لا اختصاص له فى اجراء مثل ذلك التصرف او العقد .

**مادة ١٦٩ -** تحدد اللائحة التنفيذية اوضاع تقديم فروع الشركات الأجنبية او ما فى حكمها لميزانياتها الى الجهة الادارية المختصة ، والاوراق والمستندات التي يجب ارفاقها بالميزانية .

**مادة ١٧٠ -** تلتزم فروع الشركات الأجنبية وما فى حكمها بالاحكام الخاصة بالعاملين المبينة بالمواد ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ من هذا القانون .

ويكون للعاملين بهذه الفروع نصيب فى الارباح على الوجه الذى تحدده اللائحة التنفيذية طبقا لنص المادة ٤١ من هذا القانون .

**مادة ١٧١ -** تحدد اللائحة التنفيذية اوضاع اعلان فروع الشركات الأجنبية وما فى حكمها عن اسم الشركة الأجنبية وكافة البيانات الاخرى المتعلقة بذلك .

**مادة ١٧٢ -** تبين اللائحة التنفيذية الاحكام التي تسرى على فروع الشركات الأجنبية وما فى حكمها فى حالة تصفية الشركات الأجنبية ، او وقف مزاولة الفرع لنشاطه فى مصر .

٢ - مكاتب التمثيل وما فى حكمها

**مادة ١٧٣ -** يجوز للشركات الأجنبية ان تنشأ فى

مصر مكاتب تمثيل او اتصال او خدمات ، او مكاتب فنية او علمية وغيرها ، يقتصر هدفها على دراسة الاسواق وامكانيات الانتاج ، دون ممارسة اى نشاط تجارى بما فى ذلك نشاط الوكلاء التجاريين .

وينشأ سجل خاص لقيد هذه المكاتب لدى الجهة الادارية المختصة ، ويتم القيد بالسجل وكذلك الشطب منه طبقا للشروط والاوزاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

كما تحدد اللائحة التنفيذية رسوم القيد بما لا يجاوز الف جنيه ، وكذلك اوجه الرقابة التي تمارسها الجهة الادارية المختصة على تلك المكاتب .

### الباب السابع

#### احكام ختامية

#### ١ - احكام خاصة بالعاملين بالشركة

**مادة ١٧٤ -** يجب الا يقل عدد المصريين المشتغلين فى مصر من العاملين بالشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون عن ٩٠ ٪ من مجموع العاملين بها ، والا يقل ما يتقاضونه من اجور عن ٨٠ ٪ من مجموع اجور العاملين التي تؤديها الشركة .

**مادة ١٧٥ -** يجب الا يقل عدد العاملين الفنيين والاداريين من المصريين فى شركات المساهمة التي تعمل فى مصر عن ٧٥ ٪ من مجموع العاملين بها ، والا يقل مجموع ما يتقاضونه من اجور ومرتبات عن ٧٠ ٪ من مجموع الاجور والمرتبات التي تؤديها الشركة للفئات المذكورة من العاملين .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على شركات التوصية بالاسهم ، والشركات ذات المسؤولية المحدودة اذا زاد راس مالها على خمسين الف جنيه .

**مادة ١٧٦ -** استثناء من احكام المادتين السابقتين ، يجوز للوزير المختص ان يأذن باستخدام عاملين اجانب او مستشارين او اخصائيين اجانب فى حالة تعذر وجود مصريين ، وذلك للمدة التي يحددها ، ولا يدخل هؤلاء فى حساب النسب المقررة .

و يفصل الوزير المختص او من يفوضه فى الطلبات التي تقدم من ذوى الشأن فى الحالات التي يواد الاستثناء فيها خلال شهرين من تاريخ تقديمها ، و يعتبر عدم الرد على الطلب بمثابة قبول للاستثناء لمدة سنة او للمدة المعينة فى الطلب أيها اقصر .

#### ٢ - القيود الخاصة بالعاملين بالدولة

واعضاء الهيئة السيادية

**مادة ١٧٧ -** لا يجوز لاي شخص الجمع بين اى عمل



فى الحكومة او القطاع العام او اية هيئة عامة و بين عضوية مجلس الادارة فى احدى الشركات المساهمة او الاشتراك فى تأسيسها او الاشتغال ولو بصفة عرضية باى عمل او الاستشارة فيها سواء كان ذلك بأجر او بغير اجر، الا اذا كان ممثلاً لهذه الجهات .

ويجوز استثناء من حكم الفقرة السابقة ومن الاحكام الاخرى المانعة فى القوانين الخاصة ان يرخص للشخص بالاشتراك فى تأسيس احدى شركات المساهمة او باعمال الاستشارة فيها وذلك بأذن خاص من الوزير المختص التابع له الشخص ، كما يجوز له مباشرة الاعمال الاخرى المشار اليها فى الفقرة السابقة بشرط الا يترتب على ذلك توليه رئاسة مجلس الادارة او القيام باعمال العضو المنتدب وذلك بأذن خاص من رئيس مجلس الوزراء .

وفى جميع الاحوال لا يصدر الاذن الا بعد بحث الامر والتأكد من عدم ارتباط وظيفة الشخص بعمل الشركة او التأثير فيها وبشرط الا يتعارض الترخيص مع واجبات الوظيفة وحسن ادائها .

**مادة ١٧٨ -** لا يجوز - بغير اذن خاص من رئيس مجلس الوزراء - للوزير او لاي من العاملين شاغلي وظائف الادارة العليا ، قبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه الوزارة او الوظيفة او يعمل مديراً او عضو مجلس ادارة او ان يشغل بصفة دائمة باى عمل فنى او ادارى او استشارى فى شركة من شركات المساهمة التى تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الاعانات او الضمان ، او التى ترتبط مع الحكومة او وحدات الحكم المحلى بعقد من عقود الاحتكار ، او عقد من عقود الاشغال العامة او بعقد التزام مرفق عام او بعقد استغلال مصدر من مصادر الثروة المعدنية او الطبيعية .

و يعتبر باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة ، و يلزم المخالف بان يؤدي المكافآت والمرتبات التى قبضها من الشركة لخزانة الدولة .

**مادة ١٧٩ -** لا يجوز لعضو مجلس الشعب او مجلس الشورى ان يعين فى مجلس ادارة شركة مساهمة اثناء عضويته الا اذا كان احد المؤسسين لها ، او كان مالكا لعشرة فى المائة على الاقل من اسهم راس مال الشركة ، او كان قد سبق له شغل عضوية مجلس ادارتها قبل انتخابه .

و يكون باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة ، و يلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة .

**مادة ١٨٠ -** لا يجوز للعضو باحد المجالس الشعبية المحلية بصفته الشخصية او بوصفه نائباً عن الغير ان يعمل مديراً او

عضو مجلس ادارة او ان يشتغل ولو بصفة عرضية باى عمل او استشارة فى شركة من شركات المساهمة التى تستغل احد المرافق العامة الكائنة فى دائرة اختصاص المجلس الذى يكون عضوا فيه ، او التى ترتبط مع المجلس الشعبى او المحلى بعقد من عقود الاحتكار ، او عقد من عقود الاشغال العامة .

و يكون باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة ، و يلزم المخالف بان يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة .

### ٣ - احكام متنوعة واحكام انتقالية

**مادة ١٨١ -** يجب ان يكون للحكومة ممثلان على الاقل فى مجلس ادارة الشركة المساهمة التى تضمن لها حد ادنى من الارباح .

و يصدر بتعيين هؤلاء الممثلين قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص .

**مادة ١٨٢ -** تعدل الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة انظمتها او عقود تأسيسها بما يتفق مع احكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والنظم والعقود النموذجية الموضوعة فى هذا الشأن ، وذلك خلال مدة اقصاها سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

و يتم التعديل طبقاً للاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية وتولى الجهة الادارية المختصة عرض هذه التعديلات على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ( ١٨ ) لاتخاذ ما تراه فى شأنها .

وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات تنفيذ هذه الاوضاع ، ولا تستحق اية رسوم بمناسبة التعديلات المشار اليها .

**مادة ١٨٣ -** تظل الشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والاجنبى متمتعة بالاحكام المقررة لها بموجب القانون المذكور .

وتتمتع الشركات التى تنشأ طبقاً لاحكام هذا القانون برأس مال مدفوع بنقد مصرى مملوك لمصريين فى احد المجالات المنصوص عليها فى المادة ( ٣ ) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، بالمزايا والاعفاءات والضمانات الواردة فيه . عدا المادتين ٢١ ، ٢٢ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة طبقاً للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فيه .

وتسرى المزايا والاعفاءات والضمانات المشار اليها على الشركات التى ينظمها هذا القانون والقائمة وقت العمل به وذلك فى حدود ما تستحدثه ، عن طريق زيادة راس مالها ، من انشاءات او مشروعات فى مجال من المجالات المنصوص

حكها ، ومكاتب التمثيل او الاتصال او غيرها ان توفق  
اوضاعها طبقا لاحكام هذا القانون خلال ثلاثة اشهر من  
تاريخ العمل به .

عليها في المادة ( ٣ ) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ انشار  
اليه بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

مادة ١٨٤ - على فروع الشركات الاجنبية وما في

### مرسوم

#### بأنموذج العقد الابتدائي لشركات المساهمة ونظامها (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسم بالآتى :

مادة ١ - يكون عقد شركة المساهمة الابتدائي ونظامها وفقا للأنموذج الملحق بهذا المرسوم .

مادة ٢ - على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٤ ( ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ )

#### عقد الشركة الابتدائي

فيما بين الموقعين أدناه (١)

.....

( الاسم - المهنة - الجنسية - العنوان )

قد تم الاتفاق على ما يأتى .

مادة ١ - اتفق الموقعون على هذا أن يؤلفوا منهم جماعة الغرض منها انشاء شركة مساهمة

(١) لا يجوز الترخيص فى انشاء شركة مساهمة الا اذا كان عدد الشركاء المؤسسين سبعة على الاقل ( فقرة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ) ويعتبر مؤسسا كل من وقع العقد الابتدائي للشركة ( فقرة ١٥٠٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ) .

مصرية بترخيص من الحكومة المصرية (٢) طبقا لاحكام القانون النافذ والنظام الملحق بهذا العقد .

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو (٣)

.....

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو

.....

ويجوز للشركة أن يكون لها مصلحة مع الهيئات التى تزاوُل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج كما يجوز لها أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات المذكورة أو أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة ومحلها القانوني فى مدينة ..... ويجوز لمجلس الادارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات فى مصر أو فى الخارج .

مادة ٥ - المدة المحددة لهذه الشركة هى ٢٥ سنة (٤) ابتداء من تاريخ المرسوم المرخص فى تأسيسها (٥) .

وكل اطالة لمدة الشركة يجب أن تعتمده بمرسوم (٦) .

(٢) تستبدل بعبارة بترخيص من الحكومة المصرية عبارة باشهاد رسمى فى الحالات التى يتم فيها انشاء الشركة باشهاد رسمى .

(٣) تراعى احكام المادتين ٣٢ ، ٣٣ من قانون التجارة والفقرة الثانية من المادة ٢ - والفقرة الثانية من المادة ٤ والمادة ٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ .

(٤) يجوز تجاوز هذه المدة بموافقة وزارة التجارة والصناعة اذا اقتضى غرض الشركة ذلك .

(٥) تستبدل بعبارة « المرسوم المرخص فى تأسيسها » عبارة الاشهاد الرسمى الصادر بتأسيسها فى الحالات التى يتم فيها انشاء الشركة باشهاد رسمى .

(٦) تستبدل بكلمة مرسوم عبارة اشهاد رسمى فى الحالات التى يتم فيها انشاء الشركة باشهاد رسمى .



**مادة ٦ -** حدد رأس مال الشركة بمبلغ (١) .....  
..... جنيها موزع على .....  
سهما قيمة كل سهم ..... جنيها منها (٢) .....  
..... أسهم عادية و .....  
أسهم ممتازة • ومنها ..... أسهم نقدية و .....  
..... أسهم مقابل حصصا عينية •  
.....  
كما اتفق على انشاء .....  
حصة تأسيس •

**مادة ٧ -** تم الاكتتاب في رأس المال النقدي .....  
جميعه كما يأتي (٣) .....  
وقد دفع المكتتبون .....  
من القيمة الاسمية وقدره (٤) .....  
في بنك .....  
وهو من البنوك المعتمدة كل منهم بنسبة اكتتابه  
وهذا المبلغ لا يجوز سحبه بعد صدور المرسوم  
المرخص في تأسيس الشركة (٥) الا بقرار من  
الجمعية العمومية •

**مادة ٨ -** الحصة العينية التي دخلت في  
تكوين رأس مال الشركة عبارة عن .....  
مقدمة من .....  
بالشروط الآتية .....  
.....

وقد ورد عليها خلال السنوات الخمس السابقة  
على تقديمها عقود المعارضة الآتية بيانها وبيان  
شروطها : .....

- (١) يجب أن يكون رأس المال كافيا لتحقيق غرض  
الشركة والا يقل المدفوع منه عن عشرين ألف جنيه  
( فقرة ١ من المادة ٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ) •  
(٢) لا تقل القيمة الاسمية لكل سهم عن جنيهن  
( فقرة ١ من المادة ٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ) •  
(٣) تراجع المادة ١١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤  
في شأن حصة المصريين •  
(٤) يجب أداء الربح على الأقل من القيمة الاسمية  
فقرة ١ من المادة ٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ •  
(٥) تستبدل بعبارة بعد صدور المرسوم المرخص  
في تأسيس الشركة ( عبارة ) بعد صدور الاشهاد  
الرسمي المنشئ للشركة في الحالات التي يتم فيها انشاء  
الشركة باسهاد رسمي •  
وقد وزع هذا التقرير على جماعه المكتتبين بتاريخ (١)  
... وقررت الجمعية المذكورة بتاريخ ... وقرار هذا  
التقدير أو قبول أداء الفرق وقدره مبلغ ...

وكانت هذه الحصة في تلك الفترة تغل الربح  
الآتي بيانه .....  
وسبق ان ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز  
الآتي بيانها .....  
ومن المتفق عليه التخيير في استيفاء الحصة  
المذكورة نقدا بالشروط الآتية وقرر رئيس  
محكمة .....  
الابتدائية تعيين .....  
الخبراء للتحقق من التقدير الصحيح لهذه الحصص  
وقدم الخبراء المذكورون تقريرهم الذي قرروا فيه  
هذه الحصص على الوجه الآتي بيانه .....  
نقدا عن مقدم الحصة العينية •

**مادة ٩ -** حصص التأسيس قد تقرر منحها  
الى (٦) .....  
مقابل التنازل للشركة عن الالتزام الممنوح له من  
الحكومة في شأن .....  
أو مقابل الحقوق المعنوية الآتية بيانها .....  
وقد خصص للحصص المذكورة نسبة (٧) .....  
من الارباح العامة بعد حجز الاحتياطي القانوني  
ووفاء .....  
على الاقل بصفة ربح لرأس المال وعند حل الشركة  
وتصفيتها لا يكون لأصحاب هذه الحصص أى  
نصيب من فائض التصفية •

وللجمعية العمومية بعد مضي .....  
سنة من تاريخ تأسيس الشركة الحق في (٨)  
انشائها مقابل التعويض العادل أو التعويض الذي  
يتم تقديره على أساس .....

**مادة ١٠ -** يتعهد الموقعون على هذا بالسمى  
نى استصدار مرسوم الترخيص والقيام (٩)

- (٦) يوزع التقرير قبل الاجتماع بأسبوعين على الأقل  
( فقرة ١١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ) •  
(٧) لا يجوز تخصيص ما يزيد على عشرة في المائة من  
الأرباح ويجب وفاء خمسة في المائة على الأقل بصفة ربح  
لرأس المال ( فقرة ١٠م٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ) •  
(٨) هي ثلث مدة الشركة أو عشر سنوات مالية على  
الاكثر ( فقرة ١٠م٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ) •  
(٩) تستبدل بعبارة السمي في استصدار مرسوم  
الترخيص عبارة توفيق الاشهاد الرسمي في الحالات التي يتم  
فيها انشاء الشركة باسهاد رسمي •





في المدينة التي بها مركز الشركة احدهما على الاقل باللغة العربية وفي نشرة وزارة التجارة والصناعة .

ويحق لمجلس ادارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الاسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسئوليته بلا حاجة الى تنبيه رسمي أو أية اجراءات قانونية ومستندات الاسهم التي تباع بهذه الكيفية تلغى حتما على أن تسلم مستندات جديدة للمشتريين عوضا عنها تحمل ذات الارقام التي كانت على المستندات القديمة .

ويخصص مجلس ادارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوبا للشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة وتطالبه بالفرق عند حصول عجز .

والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة من أن تستعمل قبل المساهم المتأخر في الوقت ذاته أو في أي وقت آخر جميع الحقوق التي تخولها اياها الاحكام العامة للقانون .

**مادة ٩ -** تكون الاسهم اسمية الى أن يسدد كامل قيمتها ، وبعد تسديد قيمتها يجوز لصاحبها أن يطلب تحويلها الى أسهم لحاملها ما لم تكن الجمعية العمومية قد قررت بقاء اسهم الشركة اسمية .

ويستثنى من ذلك حصص التأسيس والاسهم التي تعطى مقابل الحصص العينية والاسهم التي يكتب فيها مؤسسو الشركة فانها تظل اسمية طوال المدة السابقة على نشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر وسائر الوثائق الملحق بها عن سنتين مائتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهرا من تاريخ صدور المرسوم المرخص في تأسيس الشركة أو تاريخ قيدها في السجل التجاري ان كان تأسيسها قد تم بمحرر رسمي .

**مادة ١٠ -** تستخرج الاسهم أو السندات الممثلة للاسهم من دفتر ذي قسائم وتعطى أرقاما متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الادارة وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب أن يتضمن السهم على الاخص تاريخ المرسوم الصادر بالترخيص في تأسيس الشركة وتاريخ نشره بالجريدة الرسمية وقيمة رأس المال وعدد الاسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العمومية العادية .

ويكون للاسهم كوپونات ذات أرقام متسلسلة ومشملة أيضا على رقم السهم .

**مادة ١١ -** تنتقل ملكية الاسهم الاسمية باثبات التنازل كتابة في سجل خاص يطلق عليه سجل نقل ملكية الاسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل اليه - وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين واثبات أهليتهما بالطرق القانونية - وبالرغم من حصول التنازل واثباته في سجل الشركة يظل المكتتبون الاصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ الباقية الى أن يتم تسديد قيمة الاسهم على أن يسقط التزام المتنازل في هذا التضامن بعد فوات سنتين من تاريخ تنازله ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الادارة على الشهادات المثبتة لقيده الاسهم الاسمية في سجل نقل الملكية .

**مادة ١٢ -** لا يلزم المساهمون الا بقيمة كل سهم ولا يجوز زيادة التزاماتهم

**مادة ١٣ -** تترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العمومية .

**مادة ١٤ -** كل سهم غير قابل للتجزئة .

**مادة ١٥ -** لا يجوز لورثة المساهم ولا لدائنيه بأية حجة كانت أن يطلبوا وضع الاختام على دفاتر الشركة أو قراطيسها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم امكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في ادارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العمومية .

**مادة ١٦ -** كل سهم يخول الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات



الشركة وفي الارباح المقتسمة على الوجه المبين فيما  
بعد .

**مادة ١٧ -** تدفع حصص الارباح المستحقة عن  
الاسهم التي لحاملها الى حامل الكوبون وتدفع  
المبالغ التي تستحق في حالة قسمة موجودات  
الشركة الى حامل السهم وما دامت الاسهم اسمية  
فآخر مالك لها يقيد اسمه في سجل الشركة يكون  
له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم  
سواء كانت حصصا في الارباح أو نصيبا في  
موجودات الشركة .

**مادة ١٨ -** مع مراعاة حكم المادة ١٢ من القانون  
رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يجوز زيادة رأس مال  
الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة  
الاسمية التي للاسهم الاصلية كما يجوز  
تخفيضه .

ولا يجوز اصدار الاسهم الجديدة بأقل من  
قيمتها الاسمية واذا اصدرت بأكثر من ذلك  
اضيف الفرق حتما الى الاحتياطي القانوني وتكون  
زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار من الجمعية  
العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الادارة  
يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر اصدار  
الاسهم ومدى حق المساهمين القدامى في أولوية  
الاكتتاب في هذه الزيادة ويبين في حالة التخفيض  
مقدار هذا التخفيض وكيفيته .

**مادة ١٩ -** مع مراعاة حكم المادة ١٨ من  
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ للجمعية العمومية  
أن تقرر اصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح  
هذا القرار قيمة السندات وشروط اصدارها ومدى  
قابليتها للتحويل الى أسهم .

#### الباب الرابع - في إدارة الشركة

**مادة ٢٠ -** يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة  
مؤلف من .....  
عضوا على الاقل و .....  
عضوا على الاكثر تعينهم الجمعية العمومية .  
واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين  
المؤسسون أول مجلس إدارة من .....  
عضوا وهم .....

الاسم ..... الجنسية ..... السن .....  
.....  
.....

**مادة ٢١ -** يعين أعضاء مجلس الادارة لمدة  
ثلاث سنوات .

غير أن مجلس الادارة المعين في المادة السابقة  
يبقى قائما بأعماله لمدة .....  
سنوات ( لا يجوز أن تزيد مدة مجلس الادارة  
الاول على خمس سنوات ) .

وفي نهاية هذه المدة يتجدد المجلس بأجمعه ،  
وبعد ذلك يتجدد ثلث الاعضاء في كل سنة ويعين  
الثلثان الاولان بطريق الاقتراع ، ثم يتجدد  
الاعضاء بالاقدمية فاذا كان عدد أعضاء مجلس  
الادارة غير قابل للقسمة على ثلاثة اندمج العدد  
الباقى فيمن يتناولهم آخر تجديد ويجوز دائما  
اعادة انتخاب الاعضاء الذين انتهت مدة  
عضويتهم .

**مادة ٢٢ -** لمجلس الادارة الحق في أن يضم  
اليه أعضاء جدد كلما تراءى له ذلك على ألا يزيد  
عدد الاعضاء المنضمين على نصف عدد الاعضاء  
الذين يكونون في وظائفهم وقت انعقاد الجمعية  
العمومية الاخيرة وألا يجاوز أعضاء مجلس الادارة  
..... عضوا ( الحد الاقصى لعدد الاعضاء ) .

وله كذلك أن يعين أعضاء في المراكز التي  
تخلو في أثناء السنة ويجب عليه اجراء هذا  
التعيين اذا نقص عدد أعضائه عن .....  
عضوا ( الحد الأدنى ) .

والاعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرتين  
السابقتين يتسلمون العمل في الحال على أن تقرر  
الجمعية العمومية تعيينهم في أول اجتماع لها .

**مادة ٢٣ -** يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا  
وفي حالة غياب الرئيس يعين المجلس العضو  
الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا :  
وقد عين المؤسسون .....  
رئيسا لأول مجلس ادارة .

**مادة ٢٤ -** يجوز لمجلس الادارة أن يعين من

بين أعضائه عضوا منتدبا أو أكثر ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافآته .

**مادة ٢٥ -** يعقد مجلس الإدارة فى مركز الشركة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب عضو آخر من أعضاء مجلس الإدارة .

على أنه يجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ولا يجوز أن تنقضى أربعة أشهر كاملة دون عقد اجتماع المجلس .

ويجوز أيضا أن ينعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين فى الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع فى مصر .

ويجوز أن ينص على عقد اجتماعات استثنائية لمجلس إدارة الشركة فى مدينة معينة خارج مصر اذا توافرت لدى الشركة ظروف خاصة تبيح هذا الاستثناء .

**مادة ٢٦ -** لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره .....  
عدد الاعضاء ( الثلث على الأقل ) على ألا يقل عدد الحاضرين عن .....  
( ثلاثة على الأقل ) .

**مادة ٢٧ -** لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه عند الضرورة أحد زملائه فى المجلس ، وفق هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان ، ولا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد .

ولا يجوز أن تتجاوز أصوات المنيبين الفائزين ثلث عدد أصوات الحاضرين .

**مادة ٢٨ -** تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين والممثلين واذا تساوت الاصوات رجح صوت الرئيس أو من مقامه .

**مادة ٢٩ -** لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة

للجمعية العمومية . وبدون تحديد لهذه السلطة ويجوز له مباشرة جميع التصرفات فيما عدا التبرعات فيبأشرها وفقا لاحكام المادتين ٤٠ و ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

**مادة ٣٠ -** يمثل رئيس المجلس الشركة أمام القضاء سواء كانت مدعية أو مدعى عليها .

**مادة ٣١ -** يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المنتدبين وكل عضو آخر ينتدبه المجلس لهذا الغرض .

ولمجلس الإدارة الحق فى أن يعين عدة مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يخولهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين .

**مادة ٣٢ -** لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة أى التزام شخصى فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم .

**مادة ٣٣ -** تتكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من النظام ومن بدل الحضور الذى تحسده الجمعية العمومية قيمته كل سنة أو من راتب مقطوع قدره .....

وفىما عدا العضو المنتدب للإدارة لا يجوز أن تزيد جملة المبالغ التى يحصل عليها عضو مجلس الإدارة بصفته هذه باعتبارها راتبا مقطوعا يؤدى دون نظر الى أرباح الشركة أو خسائرها أو بدل حضور عن الجلسات مبلغ ٦٠٠ جنيه سنويا .

#### الباب الخامس - فى الجمعية العمومية

**مادة ٣٤ -** الجمعية العمومية المكونة تكوينا صحيحا تمثل جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها الا فى .....  
( المدينة التى بها مركز الشركة ) .

**مادة ٣٥ -** لكل مساهم حائزا .....  
سهما ( عشرة أسهم على الأكثر ) الحق فى حضور الجمعية العمومية للمساهمين بطريق الاصاله أو النيابة .



ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي خاص وأن يكون التوكيل رسميا أو مصدقا على التوقيعات فيه إذا كان النائب من غير المساهمين .

ولا يكون لاي مساهم من غير الاشخاص الاعتباريين بوصفه أصيلا ونائبا عن الغير عدد من الاصوات يجاوز ..... % ( ٤٩٪ على الاكثر ) من عدد الاصوات المقررة لاسهم الحاضرين .

ومع ذلك ففي الجمعيات التي تدعى للنظر في تقويم الحصص المينية وتعيين اول مجلس ادارة والتثبت من صحة اقرارات المؤسسين . يكون لكل مساهم ايا كان عدد أسهمه حق حضور الجمعية ويكون له عدد الاصوات المقررة في نظام الشركة دون أن يجاوز عشرة بأى حال من الاحوال .

مادة ٣٦ - يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في مصرف من مصارف مصر أو الخارج التي تكون قد عينت في اعلان الدعوة وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أيام كاملة على الاقل .

ولا يجوز قيد أى نقل للملكية الاسهم الاسمية في سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع الى ارفضاض الجمعية العمومية .

مادة ٣٧ - يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الادارة وعند غيابه يرأسها عضو مجلس الادارة الذي ينوب عنه مؤقتا .

ويعين الرئيس سكرتيرا ومراجعين اثنين لفرز الاصوات على أن تقر الجمعية العمومية تعيينهم .

مادة ٣٨ - تمعد الجمعية العمومية العادية كل سنة خلال الـ . . . . شهور ( ستة شهور على الاكثر ) التالية لنهاية السنة المالية للشركة في المكان واليوم والساعة المعينة في اعلان الدعوة للاجتماع .

وتجتمع على الاخص لسماع تقرير المجلس عن نشاط الشركة ومركزها المالي وتقرير المراقب والتصديق عند اللزوم على ميزانية السنة المالية وعلى حساب الارباح والخسائر ولتحديد حصص الارباح التي توزع على المساهمين ولانتخاب مراقب الحسابات وتحديد مكافآتهم ولانتخاب أعضاء مجلس الادارة اذا اقتضت الحال .

مادة ٣٩ - لمجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية كلما رأى ذلك ويتعين على المجلس أن يدعو الجمعية العمومية كلما طلب اليه ذلك لغرض معين المراقب أو المساهمون الحائزون لعشر رأس المال على الاقل . وفي هذه الحالة الاخيرة يجب على هؤلاء المساهمين أن يثبتوا قبل ارسال ايه دعوة أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في مصرف من مصارف الجمهورية المصرية بحيث لا يجوز لهم سحبها الا بعد ارفضاض الجمعية العمومية .

وترسل صورة من هذه الاوراق الى مصلحة الشركات في نفس الوقت الذي يتم فيه نشر الدعوة أو ارسالها الى المساهمين .

مادة ٤٠ - للمراقب عند الضرورة القصوى أن يدعو الجمعية العمومية للانعقاد وعليه في هذه الحالة أن يضع جدول الاعمال ويتولى نشره بنفسه .

وترسل صورة من هذه الاوراق الى مصلحة الشركات في نفس الوقت الذي يتم نشر الدعوة أو ارسالها الى المساهمين .

مادة ٤١ - يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا اذا كان ربع رأس مال الشركة على الاقل ممثلا فيها .

فاذا لم يتوافر هذا القدر الادنى في الاجتماع الاول انعقدت الجمعية العمومية بناء على دعوة ثانية في خلال الثلاثين يوما التالية ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحا مهما كان عدد الاسهم الممثلة فيه .

وتصدر القرارات بأغلبية الاصوات وفي حالة التساوى يرجح صوت من يرأس الجمعية .



**مادة ٤٢ -** لا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الاعمال المبين في اعلان الدعوة .

**مادة ٤٣ -** قرارات الجمعية العمومية الصادرة طبقا لنظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين حتى الغائبين منهم والمخالفين في الرأي وعديمي الاهلية ومن لم تتوافر فيهم الاهلية .

#### الباب السادس - في مراقب الحسابات

**مادة ٤٤ -** يكون للشركة مراقب حسابات او اكثر من الاشخاص الطبيعيين تعينه الجمعية العمومية وتقدر أتعابه .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد ..... المقيم في .....  
مراقبا أول للشركة ويجب في جميع الاحوال أن يكون للشركة مراقب مصرى على الاقل .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العمومية أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

#### الباب السابع - سنة الشركة

الجرد - الحساب الختامى - المال الاحتياطي - توزيع الارباح

**مادة ٤٥ -** تبتدىء سنة الشركة المالية من

..... وتنتهى فى .....  
من كل سنة على أن السنة الاولى تشمل المدة التى تنقضى من تاريخ تأسيس الشركة النهائى حتى ..... من السنة التالية .

**مادة ٤٦ -** على مجلس الادارة أن يعد عن كل سنة مالية فى موعد يسمح بعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال ..... أشهر على الاكثر من تاريخ انتهائها ( ستة أشهر على الاكثر ) . ميزانية الشركة وحساب الارباح والحسائر مشتملين على جميع البيانات المعينة فى القرار الصادر من وزير التجارة والصناعة .

وعلى المجلس أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

**مادة ٤٧ -** توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الاخرى كما يأتى :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازى ..... % من الارباح لتكوين الاحتياطي القانونى ( ٥ % على الاقل ) ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرا يوازى ..... % من رأس مال الشركة المدفوع ( ٢٠ % على الاقل ) ومتى مس الاحتياطي تعين العود الى الاقتطاع .

ويجوز أن ينص نظام الشركة على أنواع أخرى من الاحتياطات .

٢ - ثم يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصصة أولى فى الارباح قدرها ..... % ( ٥ % على الاقل ) للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم .

على أنه اذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصص فلا تجوز المطالبة بها من أرباح السنين القادمة الا بالنسبة الى الاسهم الممتازة فانه يكون لها الحق فى .....

٣ - يخصص بعد ما تقدم ..... % من الارباح لحصص التأسيس .

٤ - ويخصص بعد ما تقدم ..... % ( عشرة فى المائة على الاكثر ) من الباقي لمكافحة مجلس الادارة .

ويوزع الباقي من الارباح بعد ذلك على المساهمين كحصص اضافية فى الارباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الادارة الى السنة المقبلة أو يخصص لانشاء مال للاحتياطي أو مال للاستهلاك غير عاديين .

**مادة ٤٨ -** يستعمل المال الاحتياطي بناء على قرار مجلس الادارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة .

**مادة ٤٩ -** تدفع حصص الارباح الى المساهمين فى المكان والمواعيد التى يحددها مجلس الادارة .

## الباب الثامن - في المنازعات

**مادة ٥٠ -** مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانونا لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العمومية .

ويجب على كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العمومية التالية بشهر واحد على الأقل . ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

فاذا رفضت الجمعية العمومية هذا الاقتراح لم يجز لاي مساهم إعادة طرحه باسمه الشخصي . أما اذا قبل فتعين الجمعية العمومية لمباشرة الدعوى مندوبا أو أكثر ويجب أن توجه اليهم جميع الاعلانات الرسمية .

## الباب التاسع - في حل الشركة وتصفيتها

**مادة ٥١ -** في حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انقضاء أجلها الا اذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك .

**مادة ٥٢ -** عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفيا أو جملة مصفين وتحدد سلطاتهم .

وتنتهى وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين . أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم اخلاء عهدة المصفين .

## الباب العاشر - احكام ختامية

**مادة ٥٣ -** يودع هذا النظام وينشر طبقا للقانون .

المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة تخصم من حساب المصروفات العمومية .

## مرسوم

بتعيين البيانات التي تشتمل عليها النشرة الخاصة بدعوة الجمهور للاكتتاب العام في أسهم أو سندات شركات المساهمة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة ٢ من المادة ٨ والفقرة ٣ من المادة ١٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسم بالآتي :

**مادة ١ -** يجب أن تشتمل النشرة الخاصة بدعوة الجمهور للاكتتاب العام في أسهم أو سندات شركات المساهمة على البيانات الواردة في الملحق المرافق لهذا المرسوم .

**مادة ٢ -** على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٤ ( ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ )

## ملحق

بالبيانات التي تشتمل عليها نشرة الاكتتاب العام في أسهم وسندات شركات المساهمة

اولا - احكام عامة :

مع مراعاة احكام المواد ١ و ٨ و ١٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب البيانات الآتية :

١ - اسم الشركة .



١٣ - بيان تقريري مفصل بعناصر مصروفات التأسيس التي ينتظر أن تتحملها الشركة من بدء التفكير في تأسيسها الى تاريخ صدور المرسوم ويذكر في بند مستقل مقدار العمولة ونحوها المقرر دفعها لاية جهة لانتماء عملية الاكتتاب وبيان طريقة سداد هذه العمولة .

١٤ - بيان العقود ومواضيعها التي يكون المؤسسون قد تعاقدوا عليها في بحر الخمس السنوات السابقة على الاكتتاب ويزمعون تحويلها الى الشركة بعد تأسيسها واذا كان موضوع العقد شراء منشأة قائمة نقدا فيتعين تضمين النشرة تقريراً من مراقب حسابات لهذه المنشأة محتويًا على البيانات الواردة في البند (٢) من خامسا من هذه النشرة .

١٥ - تاريخ بداية السنة المالية وانتهائها وتاريخ نهاية الفترة المالية الاولى .

١٦ - بيان عن طريقة توزيع الربح الصافي للشركة .

١٧ - طريقة تخصيص الأسهم والسندات اذا بلغت طلبات الاكتتاب أكثر من المعروض للاكتتاب .

١٨ - تقرير مراقب الحسابات على النحو المبين بعد .

ثانياً - أحكام خاصة بالأسهم العينية :

في حالة اصدار أسهم عينية سواء عند التأسيس او عند زيادة رأس المال فيجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب ما يلي :

١ - ملخص الموجودات المادية والمعنوية المقدمة في مقابل الأسهم العينية وأسماء مقدميها وشروط تقديمها مع ذكر ما اذا كانوا من المؤسسين أو أعضاء مجلس الإدارة ؛ وملخص مدى افادة الشركة من هذه الموجودات والقيمة المطلوبة لكل نوع منها أصلاً .

٢ - جميع عقود المعاوضة التي وردت على العقارات المقدمة للشركة خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها وملخص أهم للشروط

٢ - تاريخ العقد الابتدائي .

٣ - أسماء المؤسسين وحرفهم وجنسياتهم ومحال اقامتهم .

٤ - غرض الشركة ، ومركزها ، ومدتها .

٥ - رأس مال الشركة عند التأسيس والقيمة الاسمية للسهم وعدد الأسهم واذا كانت الشركة قد زادت رأس المال فتذكر مبالغ الزيادات وتواريخها ، وبالنسبة للزيادة الأخيرة تذكر قيمتها وعدد الأسهم .

٦ - في حالة اختلاف أنواع الأسهم ، يذكر بيان واف عن خصائص كل نوع ، والحقوق المتعلقة بها ، سواء بالنسبة لتوزيع الأرباح أو عند التصفية .

٧ - بيان ما اذا كانت هناك حصة تأسيس ، وما قدم للشركة في مقابلها ، اقرار من المؤسسين أو ممثلي الشركة بحسب الأحوال باستحالة تقديرها بالمال ، ونصيبها المقرر في أرباح الشركة .

٨ - اذا كان الاكتتاب العام عن جزء من رأس المال عند التأسيس أو جزء من الزيادة فيبين كيفية سداد الباقي .

٩ - تاريخ بدء الاكتتاب ، والبنك الذي سيتم الاكتتاب بواسطته ، والتاريخ المحدد لقفل الاكتتاب بحيث لا يقل عن شهر من بدء الاكتتاب في حالة عدم استيفاء نسبة المصريين وكذلك النسبة المقررة للمصريين في حالة ضرورة استيفائها قانوناً .

١٠ - المبلغ المطلوب عند الاكتتاب بحيث لا يقل عن ربع القيمة الاسمية للسهم ومصاريف الاصدار .

١١ - أسماء أعضاء مجلس الإدارة وصفاتهم وعناوينهم ، والمضرو أو الأعضاء المنتدبين للإدارة والمخصصات المقررة لهم من مهايأ واتعاب ومكافآت ونحوها ، وعدد أسهم كل منهم وضمان العضوية .

١٢ - أسماء مراقبي حسابات الشركة ، وعناوينهم ومؤهلاتهم .



التي تمت على أساسها هذه العقود ، وما كانت تفلح تلك العقارات من ريع في هذه المدة .

٣ - جميع حقوق الرهن والامتياز المترتبة على الحصص غير النقدية .

٤ - الشروط التي يعلق عليها استيفاء الحصص العينية نقدا عند التخيير في ذلك .

٥ - المحكمة التي طلب منها تعيين الخبراء ، وتاريخ صدور القرار بالتعيين ، وأسماء الخبراء المعينين وصفاتهم ، وعناوينهم .

٦ - ملخص كاف عن تعليقات الخبراء على الموجودات والقيمة التي قدروها لكل منها .

٧ - عدد الأسهم المسددة القيمة المصدرة في مقابل هذه الأسهم العينية حسب تقدير الخبراء .

### ثالثا - أحكام خاصة بزيادة رأس المال .

عند إصدار أسهم لزيادة رأس المال ، يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب ما يلي :

١ - الإشارة الى الجمعية العمومية التي قررت الزيادة ، ومواد القانون النظامي التي استندت اليها وتقر أن الأسهم الأصلية سددت بالكامل .

٢ - مقدار الزيادة ، وعدد الأسهم وعلاوة الإصدار وأسبابها ، وإذا كانت الأسهم من فئات مختلفة فيذكر بيان واف عن خصائص كل نوع ، والحقوق المتعلقة بها ، سواء بالنسبة لتوزيع الأرباح أو عند التصفية .

٣ - إذا كان جزء من الزيادة في مقابل أسهم عينية فتتضمن نشرة الاكتتاب الأحكام المبينة في الفقرة « ثانيا » .

٤ - ملخص كاف عن المركز المالي للشركة ، وبيان مفصل بالأسباب التي دعت الى زيادة رأس المال ومدى توقع إفادة الشركة من هذه الزيادة .

### رابعا - أحكام خاصة بالسندات :

يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب في السندات ما يلي :

١ - تاريخ قرار الجمعية العمومية التي قررت إصدار السندات مواد القانون النظامي التي استندت اليها ، وسبب إصدارها ( فيما عدا الشركات العقارية وشركات الائتمان العقاري ) .

٢ - مقدار رأس مال الشركة وتقرير أنه سدد بالكامل ، الا بالنسبة للشركات العقارية وشركات الائتمان العقاري والبنك الصناعي والشركات التي يؤذن لها بذلك في مرسوم ، وبيان ما قد يكون لبعض أنواع الأسهم من حق الامتياز .

٣ - مقدار القرض ، وعدد السندات ، والقيمة الاسمية لكل سند ، وسعر الفائدة ، والمزايا الأخرى المقررة للسندات ، والنص على خصم الضريبة النوعية من مقدارها .

٤ - بيان ما إذا كان الإصدار بعلاوة أو يخصم ومقدار ذلك .

٥ - بيان ما إذا كان سداد قيمة السند على أساس القيمة الاسمية أو بعلاوة أو يخصم .

٦ - مدة القرض .

٧ - طريقة سداد القرض ، وما إذا كان في نهاية المدة أو في خلالها باستهلاكها سنويا ، وفي هذه الحالة يفصل الاجراء الذي ستتبعه الشركة في الاستهلاك وشروطه وكيفيته ومدته .

٨ - ضمان القرض ، وبيان ما إذا كان قاصرا على الموجودات الثابتة أو المتداولة معا ، مع ذكر القيمة الدفترية لهذه الموجودات يوم الإصدار أو حسب آخر ميزانية معتمدة إذا ظلت الموجودات على حالها ، وإذا كان لأحد حق امتياز سابق على هذه الموجودات أو بعضها ، فيجب أن يذكر ذلك صراحة مع بيان مقدار الدين الممتاز .

٩ - ملخص عن المركز المالي للشركة ومقدار رأس المال العامل .

١٠ - أسباب إصدار القرض ومدى توقع إفادة الشركة من قيمته .

### خامساً - تقرير مراقب الحسابات :

يجب ان تذييل النشرة بتقرير يعده ويوقعه مراقب حسابات الشركة ، يتضمن :

١ - أنه اطلع على نشرة الاكتتاب ، وراجع ما تضمنته من بيانات رقمه على مستنداتها ونتيجة مراجعته .

٢ - في حالة اصدار سندات أو أسهم لزيادة رأس المال يتضمن التقرير :

( ١ ) تقرير المراقبين عن السنتين الاخيرتين السابقتين على زيادة رأس المال .

(ب) نتائج كل من السنوات المالية الخمس السابقة من ربح أو خسارة ونسبة الكوبون الى رأس المال في كل منها .

(ج) مقدار الاحتياطيات في كل من السنوات الخمس السابقة .

( د ) ملخص الموجودات - مع التفرقة بين الثابتة والمتداولة - والمطلوبات في كل من السنوات الخمس السابقة ، ما لم تكن المدة السابقة اقل من خمس سنوات فيكتفى بتلك المدة .

### مرسوم

#### بتعيين اجراءات التوثيق والقيد في السجل

#### التجارى لشركات المساهمة (١)

باسم الأمة ،

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ،

وعلى المرسوم الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق ،

وعلى الفقرة ٤ من المادة ٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ،

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن استثمار المال الاجنبى في مشروعات التنمية الاقتصادية ،

وعلى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى المعدل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ، وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

### رسم بالائى :

مادة ١ - يتحقق الوثق قبل اتمام توثيق المحررات الرسمية من ان عقد شركة المساهمة ونظامها مطابقا لحكم المادة ٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

وان المؤسسين اودعوا الاوراق والوثائق التى نص عليها هذا القانون وعلى الاخص ما يأتى :

١ - الاوراق التى تثبت اهلية المتعاقدين وصفاتهم اذا اقتضى الامر ذلك .

٢ - اذا كان بين المؤسسين شركة مساهمة مصرية ، فتقدم صورة محضر اجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة التى اصدرت قرارا بالاشتراك فى التأسيس .

٣ - شهادة الجنسية المصرية لكل من المؤسسين الذين حصلوا على الجنسية المصرية،

٤ - شهادة من احد البنوك المعتمدة بأن المؤسسين اكتبوا فى جميع أسهم الشركة وأدوا الربح على الأقل من القيمة الاسمية للاسهم النقدية التى اكتب فيها كل منهم وأتهم وضعوا هذا القدر تحت تصرف الشركة وأنه يبقى محبوسا الى أن يتم قيد الشركة فى السجل التجارى والشهر عنها .

٥ - فى حالة وجود حصص عينيه يقدم قرار رئيس المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مركز الشركة بتعيين الخبراء اللازمين لتقدير



هذه الحصص وتقرير الخبراء بأن هذه الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا ، وأنه قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

٦ - اذا تضمن العقد انشاء حصص تأسيس أو حصص أرباح فتقدم الاوراق والوثائق التي تثبت وجود الالتزام أو الحق موضوع هذه الحصص ، والتي تثبت التنازل عنه للشركة .

٧ - شهادة بتسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر كله أو أكثره في الشركة طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

٨ - اقرار المؤسسين بأن رأس مال الشركة كاف لتحقيق غرضها .

مادة ٢ - تقدم الشركة بمعد اتمام الاجراءات التوثيق والإشهار في حالة وجود حصص عينية الى ادارة السجل التجارى طلبا لقيدها في السجل طبقا للأوضاع والشروط المنصوص عليها في قانون السجل التجارى ولائحته التنفيذية .

وتقيد ادارة السجل التجارى هذه الطلبات في سجل خاص تفرد فيه صفحة خاصة لكل شركة ، تشمل على البيانات الآتية :

١ - رقم التوثيق وتاريخه .

٢ - الاسم التجارى للشركة .

٣ - عنوان مركزها العام .

٤ - مقدار رأس المال مع بيان قيمة الحصص العينية ان وجدت .

٥ - مدة الشركة .

٦ - رقم وتساريخ ومكان القيد بالسجل التجارى بعد حصوله .

مادة ٣ - تحيل ادارة السجل التجارى طلبات القيد المذكورة بعد مراجعتها الى مكتب التسجيل المختص مشفوعة باحدى صورتى "حرر الرسمى وترسل الصورة الثانية للادارة عامة للشركات لنشرها في النشرة الخاصة التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة .

مادة ٤ - على الشركة خلال شهر من حصول أى تعديل في البيانات المدونة في صحيفة الشركة التقدم لادارة السجل التجارى للتأشير في السجل بالبيانات المعدلة بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في قانون السجل التجارى ولائحته التنفيذية على أن ترفق بالطلب المستندات الآتية موقعا عليها ممن يمثل الشركة قانونا :

١ - ثلاث صور طبق الأصل من محضر اجتماع الجمعية العمومية التي قررت التعديل .

٢ - ثلاث نسخ من الإعلان المعد للنشر .

واذا تعلق التعديل بزيادة رأس المال أو تخفيضه ، فترفق بالطلب علاوة على ذلك المستندات الآتية :

أولا - في حالة زيادة رأس المال :  
( ١ ) شهادة من ثلاث صور من مراقب حسابات الشركة بأن رأس المال الاصلى - قبل الزيادة المقررة - كان مدفوعا بأكمله وأن قيمة الزيادة قد تم الاكتتاب بها وأن جميع الاسهم النقدية سددت بالكامل نقدا ، على أن يبين طريقة تسديد هذه الزيادة .

(ب) اقرار من مجلس ادارة الشركة بأن ٤٩٪ من أسهم الزيادة مملوكة لمصريين الا اذا كانت الجمعية العمومية قد قررت بأن يكون للمساهمين القدامى خلال الفترة المقررة للاكتتاب بحيث لا تقل عن شهر حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال كل منهم بنسبة ما يملكه من أسهم .

(ج) وإذا كانت الزيادة في رأس المال ناتجة عن طريق تقديم حصص عينية فيقدم قرار رئيس المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مركز الشركة بتعيين الخبراء اللازمين لتقدير هذه الحصص ، وتقرير الخبراء بأن هذه الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا وأنه قد تم الوفاء بقيمتها كاملة ، وأقرار التقدير من المساهمين بالأوضاع المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .



(د) الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية السابقة لقرار الزيادة إذا كانت قيمة الزيادة كلها أو جزء منها أخذت من حساب الاحتياطي أو من حساب الأرباح والخسائر مصدقا عليها من مراقب الشركة .

ثانيا - في حالة تخفيض رأس المال :

( ١ ) شهادة من أصل وصورة من مراقب حسابات الشركة عن كيفية التخفيض وأنه قد تم والفى جميع أسهم التخفيض مع إيضاح أرقام الأسهم الملقاة وأرقام الأسهم الباقية بعد اتمام عملية الالغاء .

(ب) الميزانية العمومية للشركة عن السنة المالية المنتهية قبل قرار الجمعية العمومية بالتخفيض مصدقا عليها من مراقب حسابات الشركة .

مادة ٥ - تحيل ادارة السجل التجارى طلبات تعديل تدوين البيانات المذكورة بعد مراجعتها الى مكتب التسجيل المختص وترسل صورة من هذه التعديلات لمصلحة الشركات لنشرها .

مادة ٦ - تعد ادارة السجل التجارى ملفا خاصا لكل شركة تودع فيه اوراق تاسيسها وكل تعديل يطرأ عليها .

مادة ٧ - على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورى فى ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٤ ( ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ) .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤٤٩ لسنة ١٩٦٣

بتنظيم اجراءات ترشيح وانتخاب اعضاء من  
الصاملين لمجلس ادارة الشركة او الجمعية او  
المؤسسة الخاصة وطرق الطعن فيها والقواعد  
الخاصة بها (١)

### رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧  
سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى  
لسلطات الدولة العليا ،

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١  
لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن  
تشكيل مجالس الادارة فى الشركات والجمعيات  
والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين  
فيها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
رقم ٦١٧ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم اجراءات  
الترشيح والانتخابات للمعضنين عن الموظفين  
والعمال بمجلس ادارة الشركة او المؤسسة ،

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ،

### قرر

مادة ١ - يقوم العاملون فى الشركة او الجمعية  
او المؤسسة الخاصة بانتخاب اربعة منهم  
لمعضوية مجلس ادارتها .

ويستثنى من حق الانتخاب المشار اليه فى  
الفقرة السابقة العمال الذين يقل سنهم عن ١٨  
سنة ميلادية عند الانتخاب والعمال الذين يؤدون  
اعمالا عرضية والعمال المعينون تحت الاختبار .

مادة ٢ - يشترط فيمن يرشح نفسه لمعضوية  
مجلس الادارة ما يأتى :

١ - الا يكون ممن يقومون باعمال يدوية غير  
فنية .

٢ - ان يكون ممن لهم حق الانتخاب المشار  
اليه فى المادة السابقة بشرط الا يقل عمره عن  
٢١ سنة ميلادية عند الترشيح والا يكون  
محجورا عليه .

٣ - ان يكون متمتعا بجنسية الجمهورية  
العربية المتحدة .

٤ - الا يكون محكوما عليه بعقوبة جنائية او  
بعقوبة جنحة فى جريمة مخلة بالشرف او الامانة  
او الآداب العامة مالم يكن قد رد اليه اعتباره .

٥ - ان يجيد القراءة والكتابة .

٦ - ان يكون عضوا عاملا بالاتحاد الاشتراكي  
العربى .

ويحدد وزير العمل بقرار منه كيفية التثبت  
من توافر الشروط المشار اليها .

مادة ٣ - يقوم رئيس مجلس ادارة الشركة  
او الجمعية او المؤسسة او المدير فى حالة غيابه  
فى الاسبوع الاول من شهر ابريل بالاعلان فى  
جميع الفروع التابعة لها عن فتح باب الترشيح  
لمدة خمسة عشر يوما .

وتسجل الطلبات بارقام متسلسلة حسب  
تواريخ ورودها .

مادة ٤ - يقوم رئيس مجلس الادارة او المدير  
فى حالة غيابه فى اليوم التالى لقفل باب الترشيح  
بالاعلان الكشوف المتضمنة اسماء المرشحين فى  
جميع الفروع لمدة ثلاثة ايام ، وعليه خلال  
الاسبوع التالى لانتهائها ان يودع اربعة صور  
من هذه الكشوف منطقة العمل التى يقع فى  
دائرتها المركز الرئيسى للشركة او الجمعية او  
المؤسسة حسب الاحوال .

وعلى منطقة العمل ارسال صورة من هذه  
الكشوف الى وزارة العمل لحث توافر شروط  
الترشيح .

ويجوز لكل ذي مصلحة أن يطعن في كشوف المرشحين خلال أسبوع من تاريخ انتهاء مدة الاعلان المشار اليها في الفقرة الأولى بطلب كتابي يقدم لمدير منطقة العمل المختص الذي عليه أن يحيله الى الوزارة للبت فيه ويكون قرارها نهائيا .

**مادة ٥ -** تقوم منطقة العمل باخطار رئيس مجلس ادارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة حسب الاحوال بنتيجة بحث كشوف المرشحين من حيث توافر شروط الترشيح مع تحديد تاريخ اجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز ١٥ يوما من تاريخ هذا الاخطار .

وتتم عملية الانتخاب تحت اشراف وزارة العمل وعلى أساس الكشوف المعتمدة منها وبطريق الاقتراع السري المباشر .

**مادة ٦ -** تقوم وزارة العمل باخطار رئيس مجلس ادارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة حسب الاحوال وكذلك الجهات المختصة بأسماء الأعضاء الفائزين وبعدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم وذلك خلال أسبوع من تاريخ اعلان النتيجة . وعلى رئيس مجلس الادارة أو المدير في حالة غيابه اعلان النتيجة في جميع الفروع .

**مادة ٧ -** يجوز لكل ذي شأن ان يطعن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول في نتيجة الانتخاب بطلب يتقدم به الى وزارة العمل خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ اعلان رئيس مجلس الادارة نتيجة الانتخاب .

وعلى وزارة العمل أن تبث في الطعن خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ ورود أوراق الطعن اليها ويكون قرارها نهائيا .

**مادة ٨ -** اذا قبل الطعن أو خلا محل أحد الأعضاء لأي سبب من الأسباب خلال مدة العضوية حل محله المرشح الحائز على أكثر الأصوات التالية وتكون عضويته مكتملة للمدة الباقية للعضو الذي حل محله .

**مادة ٩ -** يلغى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦١٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

**مادة ١٠ -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، ولوزير العمل اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨٣ ( ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ )

**قرار رئيس مجلس الوزراء**

**رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٧**

**بطريق توزيع النصيب النقدي للعاملين من ارباح الشركات (١)**

**رئيس مجلس الوزراء**

**بعد الاطلاع على الدستور**

وعلى القانون رقم ١٩٥٤/٢٦ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحددة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن طريقة توزيع النصيب النقدي للموظفين والعمال من ارباح الشركات .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض - اختصاص رئيس الجمهورية .

وعلى موافقة مجلس الوزراء .

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

**قرر**

**المادة الاولى -** يكون توزيع ال ١٠٪ من الارباح المشار اليها في الفقرة (ب) من البند (٥) من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على الوجه التالي :

( ا ) توزيع حصيلة النسبة المشار اليها على العاملين في الشركة بنسبة المرتب الاجمالي لكل منهم بشرط الا يجاوز ما يخص الفرد ٧٥ جنيها .

(ب) ما تبقى من التوزيع على اساس الفقرة



السابقة يتم توزيعه بذات الطريقة على من لم يجاوز ما خصه ٧٥ جنيها بشرط الا يتجاوز ما حصل عليه من التوزيعين ٧٥ جنيها .

(ج) ما يتبقى بعد ذلك يفرد له حساب خاص بالشركة يخصص للتوزيع طبقا للفقرتين السابقتين على العاملين في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحا أولا تكفي فيها حصصة الأرباح لتوزيع الحد الأقصى المقرر اذا كان ذلك لأسباب خارجة عن ارادة العاملين ووفقا لما تقرره الجمعية العمومية التي تعتمد الحسابات الختامية للشركة .

**المادة الثانية -** يلغى القرار رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

**المادة الثالثة -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٠ رجب سنة ١٣٩٧ ( ٢٧ يونيه سنة ١٩٧٧ )

**قرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٤**

**بتعيين الاجراءات والالواضع الخاصة بعقد الشركة ذات المسئولية المحدودة في السجل التجارى ونشر عقدها (١)**

**وزير التجارة والصناعة**

بعد الاطلاع على المادة ٧٠ ( فقرة أولى ) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،

وعلى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى المعدل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

**فـرـد**

**مادة ١ -** على الشركة خلال شهر من اتمام اجراءات التوثيق - سواء تعلق المحرر الرسمي بتأسيس الشركة أو تعديلها أو مددتها أو التنازل عن حصص رأس مالها أو بحلها - التقدم لإدارة

السجل التجارى بطلب قيدها في السجل أو التأشير بالبيانات المعدلة بالشروط والالواضع المنصوص عليها في قانون السجل التجارى ولائحته التنفيذية ، على أن يشفع الطلب بصورتين من المحرر الرسمي الذى تنساول أية واقعة من الوقائع المتقدم ذكرها .

**مادة ٢ -** تقيد ادارة السجل التجارى الطلبات المشار اليها في المادة السابقة في سجل خاص ، تفرد منه صفحة خاصة لكل شركة تشتمل على البيانات الآتية :

١ - رقم التوثيق وتاريخه .

٢ - الاسم التجارى للشركة .

٣ - عنوان مركزها العام .

٤ - مقدار رأس المال مع بيان قيمة الحصص العينية ان وجدت .

٥ - مدة الشركة .

٦ - رقم وتاريخ القيد بالسجل التجارى - بعد حصوله - والمكتب الذى حصل لديه القيد .

٧ - التعديلات التى تطرأ على الشركة بعد تأسيسها .

**مادة ٣ -** تحيل ادارة السجل التجارى طلبات القيد المذكورة بعد مراجعتها الى مكتب التسجيل المختص مشفوعة باحدى صورتين المحرر الرسمي وترسل الصورة الثانية لمصلحة الشركات لنشرها ويجب أن تشتمل النشرة على البيانات الآتية :

١ - رقم التوثيق وتاريخه .

٢ - الاسم التجارى للشركة مشفوعا بذكر عبارة ( ذات مسئولية محدودة ) .

٣ - غرض الشركة .

٤ - مركز الشركة .

٥ - مقدار رأس المال والخصص العينية أو النقدية التى قدمها كل شريك .

٦ - وصف دقيق موجز للخصص العينية التى

قدمها الشركاء وقيمتها ، وللاموال التي تملكها الشركة من بعض الشركاء أو من الغير ، مع بيان اسمائهم وبيان الثمن الذي دفع في مقابلها .

٧ - أسماء من عهد اليهم بإدارة الشركة من الشركاء أو من غيرهم وعناوينهم ومدى سلطتهم وأسماء أعضاء مجلس الرقابة في الحالات التي يوجب القانون فيها وجود هذا المجلس .

٨ - تاريخ ابتداء الشركة وانتهائها .

٩ - الشكل الذي يجب مراعاته في تبليغات الشركة .

١٠ - نصوص العقد الخاصة بتكوين مال احتياطي من أى نوع كان .

مادة ٤ - تعد إدارة السجل التجارى ملفا خاصا لكل شركة تودع فيه أوراق تأسيسها وكل تعديل يطرا عليها .

مادة ٥ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٤ ( ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ) .

قرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٤

بتنظيم سجل قيد طلبات الترخيص بتأسيس شركات المساهمة واجراءاته وبيان الاوراق التي يجب ارفاقها (١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على الفقرة ٣ من المادة ٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قـرـر :

مادة ١ - تقدم طلبات الترخيص بتأسيس شركات المساهمة الى مصلحة الشركات بوزارة التجارة والصناعة . ويجب أن يشتمل الطلب على

بيان باسم الوكيل عن الشركة الذي يباشر اجراءات تأسيسها ومهنته والعنوان الذي ترسل اليه المكاتبات المتعلقة بالتأسيس .

مادة ٢ - يجب أن يرفق طلب الترخيص بتأسيس شركة المساهمة بالمستندات الآتية :

١ - الاوراق التي تثبت أهلية المتعاقدين وصفاتهم اذا اقتضى الامر ذلك .

٢ - اذا كان بين المؤسسين شركة مساهمة مصرية فتقدم صورة محضر اجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة التي أصدرت قرارا بالاشتراك في التأسيس .

٣ - شهادة الجنسية المصرية لكل من المؤسسين الذين حصلوا على الجنسية المصرية .

٤ - شهادة من أحد البنوك المعتمدة بأن المؤسسين اكتبوا في جميع أسهم الشركة ، وأدوا ربع القيمة الاسمية على الأقل للاسهم النقدية التي اكتب فيها كل منهم ، وانهم وضعوا هذا القدر تحت تصرف الشركة وأن يبقى مجمدا الى أن يصدر الرسوم المرخص في تأسيس الشركة .

٥ - في حالة وجود حصص عينية ، يقدم قرار رئيس المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مركز الشركة بتعيين الخبراء اللازمين لتقدير هذه الحصص ، وتقرير الخبراء بأن هذه الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا وأنه قد تم الوفاء بقيمتها كاملة ، وقرار التقدير من جماعة المكتتبين بالاضاع المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

٦ - اذا تضمن العقد انشاء حصص تأسيس أو حصص أرباح . فتقدم الاوراق والوثائق التي تثبت وجود الالتزام أو الحق موضوع هذه الحصص والتي تثبت التنازل عنه للشركة .

٧ - شهادة بتسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر كله أو أكثره في الشركة طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن استثمار المال الأجنبي .



**مادة ٣ -** تقيد الطلبات في السجل المعد لذلك وفقا للأنموذج الملحق بهذا القرار ويؤشر على الطلب - بعد قيده - بالرقم المتتابع للقيد وتاريخ تقديمه مع ذكر اليوم والساعة .

وتعد مصلحة الشركات ملفا خاصا لكل شركة تسودع فيه أوراق تأسيسها وكل تعديل يطرا عليها .

**مادة ٤ -** تكلف مصلحة الشركات مقدم الطلب باستكمال ما ترى توافره خلال خمسة عشر يوما من تاريخ القيد بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

**مادة ٥ -** على الشركة في حالة حصول أي تعديل في نظامها التقدم لمصلحة الشركات لنشر هذا التعديل في الجريدة الرسمية ونشرة الشركات ، على أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :

١ - ثلاث صور طبق الأصل من محضر اجتماع الجمعية العمومية التي قرر التعديل موقعا عليها من رئيس مجلس إدارة الشركة .

٢ - ثلاث نسخ من الاعلان المعد للنشر موقعا عليها من رئيس مجلس الإدارة أو الوكيل عن الشركة .

٣ - وإذا تعلق التعديل بزيادة رأس المال أو تخفيضه ، فترفق بالطلب المستندات الآتية :

**أولا -** في حالة زيادة رأس المال :

( أ ) شهادة من ثلاث صور من مراقب الشركة بأن رأس المال الأصلي - قبل الزيادة المقررة - كان مدفوعا بأكمله ، وأن قيمة الزيادة قد تم الاكتتاب بها وإن جميع الأسهم النقدية سددت بالكامل نقدا على أن يبين طريقة تسديد هذه الزيادة .

( ب ) اقرار من مجلس إدارة الشركة بأن ٤٩٪ من اسهم الزيادة مملوكة لمصريين الا اذا كانت

الجمعية العمومية قد قررت بأن يكون للمساهمين القدامى خلال الفترة المقررة للاكتتاب بحيث لا تقل عن شهر حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال كل منهم بنسبة ما يملكه من أسهم .

( ج ) وإذا كانت الزيادة في رأس المال ناتجة عن طريق تقديم حصص عينية فيقدم قرار رئيس المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مركز الشركة بتعيين الخبراء اللازمين لتقدير هذه الحصص وتقرير الخبراء بأن هذه الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا وأنه قد تم الوفاء بقيمتها كاملة ، وقرار التقدير من المساهمين بالأوضاع المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

( د ) الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية السابقة لقرار الزيادة اذا كانت قيمة الزيادة كلها أو جزء منها أخذت من حساب الاحتياطي ومن حساب الأرباح والخسائر مصدقا عليها من مراقب الشركة .

**ثانيا -** في حالة تخفيض رأس المال :

( أ ) شهادة من أصل وصورة من مراقب حسابات الشركة عن كيفية التخفيض وأنه قد تم والنفي جميع أسهم التخفيض مع ايضاح ارقام الأسهم الملغاة وارقام الأسهم الباقية بعد اتمام عملية الالغاء .

( ب ) الميزانية العمومية للشركة عن السنة المالية المنتهية قبل قرار الجمعية العمومية بالتخفيض مصدقا عليها من مراقب الشركة .

**مادة ٧ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحرير في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٤ ( ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ )



سجل قيد طلبات الترخيص بتأسيس شركات المساهمة  
المرفوعة

ملاحظات	
التعديلات التي تطرأ على الشركة بعد التأسيس	
تاريخ صدور المرسوم	
رأى مجلس الدولة	
تاريخ إحالة الطلب الى مجلس الدولة	
تاريخ تقديمها	المستندات المطلوبة استيفائها
تاريخ تقديمها	
بيانها	
بيان المستندات المرفقة بالطلب	
الوكيل عن الشركة في اجراءات التأسيس ومهنته وعنوانه	
مدة الشركة	
مقدار رأس المال مع بيان قيمة الحصص العينية ان وجدت والاجراءات التي اتخذت لتقديمها	
أسماء المؤسسين	
غرض الشركة	
عنوان المركز العام للشركة	
الاسم التجاري للشركة	
الساعة	تاريخ تقديم الطلب
اليوم	
رقم المتتابع للطلب	

### قرار رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٥٤

بالنشرة التي تنشر فيها البيانات التي نص عليها  
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ (١)

#### وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ١٠٧ من القانون رقم  
٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة  
بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم  
والشركات ذات المسئولية المحدودة .

#### قرر :

مادة ١ - تصدر مصلحة الشركات نشرة خاصة  
تسمى ( صحيفة الشركات ) تتضمن البيانات  
والمسائل التي يوجب القانون الاشهار عنها .

مادة ٢ - تقسم النشرة الى الأقسام الآتية :

( أولا ) القسم الخاص بشركات المساهمة .

( ثانيا ) القسم الخاص بشركات التوصية  
بالأسهم .

(ثالثا) القسم الخاص بالشركات ذات المسئولية  
المحدودة .

( رابعا ) القسم الخاص بالفروع والبيوت  
الصناعية والمكاتب والوكالات التابعة لشركات  
لا تتخذ في مصر مركز ادارتها أو مركز نشاطها  
الرئيسي .

مادة ٣ - تصدر النشرة في الاسبوع الاول من  
كل شهر ، ويجوز اصدار ملاحق للنشرة في  
حالات الاستعجال وذلك على نفقة الطالب .

مادة ٤ - يلحق بالنشرة فهرس أبجدي .

مادة ٥ - يصدر أول عدد من صحيفة الشركات  
في أول يناير سنة ١٩٥٥

مادة ٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره  
في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١١ ربيع الاول سنة ١٣٧٤ ( ٧ )  
نوفبر سنة ١٩٥٤ )

### قرار رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٤

بشأن البيانات التي تشتمل عليها ميزانية شركات  
المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات  
ذات المسئولية المحدودة وحساب الأرباح  
والخسائر (٢)

#### وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة ٤١  
والماتين ٥٥ و ٨٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤  
بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة  
وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات  
المسئولية المحدودة .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

#### قرر :

مادة ١ - يجب أن تشتمل ميزانية الشركات  
المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات  
ذات المسئولية المحدودة وحساب الأرباح  
والخسائر على البيانات الواردة في الملحقين المرفقين  
لهذا القرار .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره  
في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١١ ربيع الاول سنة ١٣٧٤ ( ٧ )  
نوفبر سنة ١٩٥٤ )

#### ملحق رقم ١

بشأن البيانات التي تشتمل عليها ميزانية  
شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم  
والشركات ذات المسئولية المحدودة

على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم  
والشركات ذات المسئولية المحدودة أن تتضمن  
ميزانيتهما وحساب الأرباح والخسائر البيانات  
المنصوص عليها فيما يلي :

(١) الوقائع المصرية العدد ٩١ ملحق في ١٥/١١/١٩٥٤

(٢) الوقائع المصرية العدد ٩١ ملحق في ١٥/١١/١٩٥٤

## أولا - بالنسبة للميزانية العمومية

### ( ١ ) جانب الأصول

١ - يجب أن تظهر في مجموعات مستقلة كل من الأصول الثابتة والأصول المتداولة والأصول المعنوية والرصد المدينة الأخرى . ويجب أن يوضح بالتفصيل في كل مجموعة من هذه المجموعات العناصر المكونة لها .

وفيما عدا الأراضي والمباني والآلات والاستثمارات . يجوز أن تدمج بعض العناصر في المجموعة الواحدة مع بعضها إذا كانت ضئيلة القيمة . ورأى مراقب الشركة من هذا الإدماج لا يؤثر في دلالة الميزانية .

٢ - ومع ذلك فيجب التزام ما يأتي :

( أ ) بالنسبة للبضائع : بيان كل من البضائع الجاهزة والبضائع تحت التشغيل والحامات .

( ب ) بالنسبة للاستثمارات : فصل الاستثمار في الشركات ذات المصلحة المشتركة ( تابعه أو متبوعة ) عن سائر الاستثمار وإظهارها في مجموعة خاصة موضحا بها مبلغ كل من الاستثمارات الثابتة والمتداولة .

( ج ) بالنسبة لشهرة المحل : اثباتها في بند مستقل .

( د ) بالنسبة للأصول المعنوية : فصل مصروفات التأسيس وإظهارها في بند مستقل مع توضيح كل من مصروفات الإصدار والمصروفات الأخرى .

٣ - يجب أن تظهر الأصول الثابتة عموما بثمن التكلفة مخصوما منه مجموع الاستهلاكات المخصصة لكل بند منها إلى تاريخ الميزانية .

فإذا لم يكن لأي من هذه الأصول ثمن تكلفة فيكون أساس الحساب هو الثمن الذي قدم له أصلا .

### ( ب ) جانب الخصم

٤ - يجب أن تبين الميزانية في مكان واحد رأس المال الاسمي ورأس المال المصدر ومجموع المبالغ التي لم تسدد وصافي رأس المال المدفوع .

وإذا كانت أسهم الشركة من عدة أنواع فيجب إظهار مركز كل نوع منها على حدة للوصول إلى جملة صافي رأس المال المدفوع .

٥ - يجب أن يلى البيان الخاص برأس المال بيان الاحتياطات الآتية كل منها في بند مستقل مفصلا فيه العناصر المكونة له :

( أ ) الاحتياطات الإرادية .

( ب ) الاحتياطات الرأسمالية .

٦ - يجب أن تظهر باقى الحصوم في مجموعات مستقلة لكل من الحصوم الثابتة والحصوم المتداولة والرصد الدائنة الأخرى .

ويجب أن توضح في كل مجموعة العناصر المكونة لها . على أنه يجوز أن تدمج بعض العناصر في المجموعة الواحدة مع بعضها إذا كانت ضئيلة القيمة أو إذا رأى مراقب الشركة أن هذا الإدماج لا يؤثر في دلالة الميزانية .

٧ - مع ذلك فيجب بيان كل من الحصوم الآتية تحت عنوان مستقل .

( أ ) السندات - بيان قيمتها وعددها ومعدل فائدتها . استحقاقها ونوع المجودات الضامنة لها ( ان وجدت ) . وإذا كان للشركة أكثر من إصدار واحد فيجب أن يظهر كل منها على حدة . وإذا استهلك جزءا من السندات فيجب أن يظهر مطروحا من الأصل .

( ب ) القروض الطويلة الاجل - ( وهي التي تستحق الدفع بعد مضي سنة أو أكثر من تاريخ الميزانية ) .

( ج ) المطلوبات للبنوك .

( د ) المطلوبات للشركات التابعة سواء منها الطويل الاجل أو قصير الاجل .

( هـ ) رصيد المبالغ المحصلة من المساهمين على ذمة مقابلة مصاريف الإصدار .

( و ) الاحتياطات الالتزامية ( المخصصات ) Provisions مع بيان تفصيل عن عناصرها .



(ج) الملاحظات

٨ - يجب أن تتضمن الميزانية ملاحظات على كل ما يأتى :

( ١ ) المطلوبات أو الالتزامات المحتملة اذا لم تكن الشركة قد كونت لها مخصصا فى الميزانية .

( ٢ ) قيمة العقود الحاصلة بالمصروفات الرأسمالية التى لم تقيد بعد فى دفاتر الشركة .

( ٣ ) أى التزام على الشركة له امتياز على موجوداتها .

( ٤ ) أى تغيير فى النظام المحاسبى يكون قد حدث خلال السنة المعمول عنها الميزانية .

٩ - وفيما عدا الميزانية العمومية الاولى للشركة يجب أن يبين فى خانة خاصة ما يقابل كل رقم بميزانية السنة الحالية فى ميزانية السنة السابقة على ان تقرب جميع المبالغ الى اقرب جنيه .

احكام خاصة بالبنوك وشركات التأمين

١٠ (١) - لا تلزم البنوك بالاحكام سالفة الذكر الا بالنسبة لما يتعلق بالاحتياطى القانونى او العام والاستثمارات والشهرة والقروض ، ويجب الاشارة فى الميزانية وحساب الارباح والخسائر الى استخدام الاحتياطيات .

وبالنسبة لشركات التأمين فتلتزم باحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ «بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الاموال ، ولائحته التنفيذية الصادر بها القرار الوزارى رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ .

ويجوز لفروع الشركات المنصوص عليها فى المادة ٩٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أن تطلب علاوة على نشر ميزانية الفرع الموجود فى مصر نشر ميزانية المركز الرئيسى للشركة وباقى الفروع الاخرى على ان يكون ذلك على نفقتها الخاصة .

ثانيا - حساب الارباح والخسائر

١١ - زيادة على البيانات التى نص عليها القانون يتعين على الشركات المذكورة أن تصور حساب الارباح والخسائر بحيث يفصح عن الآتى :

( ١ ) مقدار مجمل الربح او مجمل الخسارة

( ٢ ) ايرادات الاوراق المالية .

( ٣ ) الايرادات والمصروفات اذا كانت كبيرة القيمة او كانت خاصة بسنوات سابقة .

( ٤ ) المصروفات الادارية ( وتشمل جميع مصروفات الشركة عدا المصروفات التى ترحل طبقا لمبادئ المحاسبة المعترف بها الى حساب التشغيل او حساب المتاجرة ) .

( ٥ ) فوائد الشركات  
( ٦ ) فوائد القروض  
الطويلة الاجل

( ٧ ) المخصصات للاستهلاكات

( ٨ ) المخصصات الاخرى .

( ٩ ) الاحتياطيات والمخصصات المستعملة .

(١٠) صافى الارباح القابلة للتوزيع مع بيان الحساب الخاص بهذا التوزيع .

١٢ - اذا حصل أى تغيير فى النظام المحاسبى اثناء العام يجب أن يشار الى ذلك بملاحظة فى حساب الارباح والخسائر .

١٣ - وفيما عدا حساب الارباح والخسائر الاول للشركة يبين فى خانة خاصة ما يقابل كل رقم بحساب الارباح وخسائر السنة الحالية فى حساب ارباح وخسائر السنة السابقة .

احكام خاصة بالبنوك وشركات التأمين

١٤ - لا تلزم البنوك بالاحكام سالفة الذكر الا بالنسبة للبيانات المقررة فى البندين ١٢ و ١٣ اما شركات التأمين فتلتزم فقط باحكام القانون رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٠ - الحاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الاموال وبلائحته التنفيذية الصادر بها القرار الوزارى رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ .

نموذج توضيحي ( الميزانية العمومية )

جنيه	مليم	جنيته	مليم	جنيته	مليم	جنيته
رأس المال الاسمي	-	-	-	-	-	-
( أ ) أسهم عادية	-	-	-	-	-	-
عدد	-	-	-	-	-	-
- سهم قيمة السهم الاسمية -	-	-	-	-	-	-
( ب ) أسهم ممتازة	-	-	-	-	-	-
عدد	-	-	-	-	-	-
- سهم قيمة السهم الاسمية -	-	-	-	-	-	-
رأس المال المصدر	-	-	-	-	-	-
عدد	-	-	-	-	-	-
- سهم عادى قيمة السهم -	-	-	-	-	-	-
الاسمية -	-	-	-	-	-	-
المستحق على المساهمين	-	-	-	-	-	-
صافى المدفوع	-	-	-	-	-	-
عدد	-	-	-	-	-	-
- سهم ممتاز قيمة	-	-	-	-	-	-
جنيه	-	-	-	-	-	-
السهم الاسمية	-	-	-	-	-	-
المستحق على المساهمين	-	-	-	-	-	-
صافى المدفوع	-	-	-	-	-	-
جملة رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-
الاحتياطيات	-	-	-	-	-	-
احتياطى قانونى	-	-	-	-	-	-
احتياطى عام	-	-	-	-	-	-
احتياطى تسوية الارباح	-	-	-	-	-	-
( ١ ) أصول ثابتة	-	-	-	-	-	-
شهرة المحل ( بشئ التكلفة )	-	-	-	-	-	-
علامات تجارية ، حقوق	-	-	-	-	-	-
امتياز وحقوق اختراع الخ ..	-	-	-	-	-	-
استهلاك	-	-	-	-	-	-
أراضى	-	-	-	-	-	-
مبانى	-	-	-	-	-	-
مليم	-	-	-	-	-	-
جنيه	-	-	-	-	-	-
- ثمن التكلفة	-	-	-	-	-	-
- استهلاك	-	-	-	-	-	-
( آلات ) ثمن التكلفة )	-	-	-	-	-	-
استهلاك	-	-	-	-	-	-
مهمات وقطع غيار وخلاف	-	-	-	-	-	-
حسب التقويم )	-	-	-	-	-	-
سيارات	-	-	-	-	-	-
استهلاك	-	-	-	-	-	-
توكيبات وأثاث وخلاف	-	-	-	-	-	-
( بشئ التكلفة )	-	-	-	-	-	-
استهلاك	-	-	-	-	-	-

[illegible]





المخصصات	الأصول					
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
ما قبله	-	-	-	-	-	-
مخصصات	-	-	-	-	-	-
للضرائب	-	-	-	-	-	-
للطوارئ	-	-	-	-	-	-
للتجديدات	-	-	-	-	-	-
لتعويض الموظفين والعمال	-	-	-	-	-	-
أرصدة دائنة أخرى	-	-	-	-	-	-
مصروفات مستحقة	-	-	-	-	-	-
كوبونات لم تصرف	-	-	-	-	-	-
حسابات الأرباح والخسائر	-	-	-	-	-	-
رصيد مرحل من العام الماضي	-	-	-	-	-	-
أرباح هذا العام طبقا لحساب الأرباح والخسائر	-	-	-	-	-	-
مقترح توزيعه كالاتى :	-	-	-	-	-	-
للاحتياطي القانوني	-	-	-	-	-	-
للاحتياطي العام	-	-	-	-	-	-
لاحتياطي تسوية الأرباح	-	-	-	-	-	-
للتوزيع على المساهمين	-	-	-	-	-	-
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	-	-	-	-	-	-
للتحويل للعام المقبل	-	-	-	-	-	-
حسابات نظامية	-	-	-	-	-	-

## نموذج توضيحي

سنة ١٩٥

لحساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في

لـ	منسـه
مجمـل الربـح	مصاريف إدارية
إيرادات الأوراق المالية	فدائد السندات والقروض
شركات تابعة	استهلاكات
أوراق مالية أخرى	( بيان أو كشف مرفق )
	خسائر أو مصاريف عرضية
إيرادات متنوعة	مخصصات
	( بيان أو كشف مرفق )
	صافي الربح
صافي الربح	مخصصات إضافية
إيرادات تخص أعوام سابقة	( استهلاكات إضافية )
محول من مخصصات	مخصصات الضرائب
أو احتياطات	صافي الربح

## حساب التوزيع

صافي الربح	جنيه	احتياطي قانوني	جنيه
المحول من أرباح العام الماضي	—	احتياطي استهلاك السندات	—
	—	احتياطي عام	—
		للتوزيع على المساهمين	—
		لكافة أعضاء مجلس الإدارة	—
		للترحيل للسنة القادمة	—
	—		—



## قرار وزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦

بتنفيذ القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن  
تحويل المؤسسات المصرية والاجنبية الى شركات  
مساهمة مصرية (١)

## وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة  
١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات  
المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات  
ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة  
له .

وعلى القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن  
تحويل المؤسسات المصرية والاجنبية الى  
شركات مساهمة مصرية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

## فـرـقـة

مادة ١ - يجب على كل شركة يجيز لها القانون  
رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ الاستمرار في العمل  
كشركة مساهمة مصرية وترغب في الافادة من  
احكامه أن تقدم الى مصلحة الشركات طلبا ومرافقا  
له المستندات الآتية :

١ - صورة رسمية من نظامها او عقد  
انشائها

٢ - مستخرجا من صحيفة القيد في السجل  
التجاري .

٣ - صورة طبق الاصل من ميزانيتي السنتين  
الماليتين الكاملتين السابقتين على طلب الترخيص  
مصدقا عليهما من مراقب الشركة .

٤ - صورة طبق الاصل من محضر اجتماع  
الجمعية العمومية للشركة او الهيئة المختصة  
حسب الاحوال التي تقرر فيه انتهاء الوضع  
السابق ورغبتها في الاستمرار في العمل كشركة  
مساهمة مصرية مصدقا عليها في مكتب  
التوثيق من رئيس الجمعية .

٥ - نظام الشركة المساهمة للوضع الجديد  
ويجب أن يكون هذا النظام رسميا او مصدقا  
على التوقيعات فيه . وأن يكون مطابقا للامودج  
الملحق بالمرسوم الصادر في ٢٥ من سبتمبر سنة  
١٩٥٤ .

٦ - اقرار بعدم وجود اسم مشابه او مماثل  
لاسم الشركة المساهمة .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره  
في الجريدة الرسمية .

## قرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩

بتنفيذ أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل  
للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام  
الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية  
بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة (١)

وزير الاقتصاد بالقلم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩  
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة  
١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات  
المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات  
ذات المسؤولية المحدودة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

## قبسرو :

مادة ١ - الأرباح الصافية للشركة هي نتيجة  
العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها  
الشركة بعد خصم جميع التكاليف اللازمة  
لتحقيق الأرباح الصافية السنوية وفقا للقواعد  
المحاسبية وقبل اجراء أى توزيع بأية صورة  
كانت .

مادة ٢ - بعد توزيع ارباح على المساهمين لا يقل  
مقدارها عن ٥٪ من القيمة الاسمية لرأس مال  
الشركة يجنب من الأرباح الصافية حصة مقدارها  
٥٪ تستخدم فى شراء سندات حكومية فاذا لم  
يسمح الباقى من هذه الأرباح بتجنب هذا المقدار  
فيجنب الباقى منها لشراء السندات .

ولا يجوز التصرف فى هذه السندات الا بموافقة  
وزير الاقتصاد .

مادة ٣ - يقصد بالسندات الحكومية جميع  
ما تصدره الحكومة من السندات وأذونات الخزانة  
على اختلاف أنواعها ولا يدخل فى عداد هذه  
السندات ما تصدره أى هيئة من الهيئات العامة  
أو المجالس البلدية .

مادة ٤ - إذا حصلت شركة من الشركات فى  
سنة ما على موافقة وزير الاقتصاد على زيادة  
أرباحها الموزعة فيجوز لها فى السنوات التالية  
اتخاذ هذه الأرباح المزیدة أساسا لطلب الزيادة

بمقدار ١٠٪ أو أكثر من قيمة هذه التوزيعات إذا  
كانت أرباحها المحققة خلال السنة التى تجرى  
عنها التوزيعات تسمح بذلك .

وتسرى هذه الأحكام على الشركات التى أصابها  
خسارة أو حققت أرباحا تقل عن ١٠٪ من القيمة  
الاسمية للأسهم .

مادة ٥ - للشركات زيادة نسبة الأرباح التى  
توزعها مستقبلا بمقدار ٢٠٪ من المبالغ التى  
وزعتها فعلا فى سنة ١٩٥٨ وذلك إذا كانت  
أرباح هذه الشركات وظروفها المالية تسمح  
بذلك .

مادة ٦ - على الشركات تقديم طلبات زيادة  
الأرباح الموزعة قبيل انعقاد الجمعية العمومية  
للشركة بشهر على الأقل ويصدر القرار فى شأنها  
خلال أسبوعين من تاريخ تقديمها . ويراعى عند  
النظر فيها القيمة السوقية للسهم فى الأشهر  
الستة الأخيرة السابقة على انتهاء السنة المالية  
للشركة .

مادة ٧ - إذا زيد رأس المال فإن ما يوزع من  
أرباح لا يجوز أن يزيد عن نتيجة نسبة القيمة  
الاسمية للسهم من الزيادة الجديدة الى متوسط  
القيمة الجارية للسهم خلال الأشهر الستة  
السابقة على اجراء الزيادة مضافة اليها ٢٠٪  
من المبالغ التى وزعتها الشركة فعلا فى سنة  
١٩٥٨ إذا كانت أرباحها وظروفها المالية تسمح  
بذلك .

وعلى الشركات تقديم طلبات الزيادة قبل  
انعقاد الجمعية العمومية بشهر على الأقل ويصدر  
القرار فى شأنها خلال أسبوعين من تاريخ  
تقديمها .

مادة ٨ - تقدم طلبات الزيادة مصحوبة بصورة  
من آخر ميزانية للشركة وحساب الأرباح والخسائر  
وبيان بالتوزيعات التى أجرتها الشركة فى السنوات  
الأربع الماضية والقيمة السوقية للأسهم خلال  
الأشهر الستة السابقة على انتهاء السنة المالية  
الأخيرة للشركة أو على اجراء زيادة رأس المال  
حسب الأحوال .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،  
ويعمل به من تاريخ نشره .



## قرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٩

بشان مقر لجنة الامر بالتفتيش على شركات  
المساهمة والاجراءات التي تتبع امامها (١)

وزير الاقتصاد باقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤  
بشان بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة  
وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات  
المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن مقر  
لجنة الامر بالتفتيش على شركات المساهمة  
والاجراءات التي تتبع امامها ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - ينشأ بمصلحة الشركات سجل عام  
تقيد فيه طلبات الامر بالتفتيش بأرقام متتابعة  
منسوبة الى السنة التي تقدم فيها ويثبت في  
السجل تاريخ تقديم الطلب وعدد المساهمين  
والغرض من طلب التفتيش وتاريخ صدور قرار  
اللجنة في شأنه وموجز لمنطوق القرار .

مادة ٢ - يعد ملف لكل طلب تودع فيه الاوراق  
التي يقدمها المساهمون ويبين على غلافه من الداخل  
الاوراق المودعة به بأرقام متتابعة وتاريخ ايداعها  
وعدد ملحقاتها ويثبت على غلاف الملف من الخارج  
رقم الطلب وعدد المساهمين وطلباتهم وما اتخذ  
من اجراءات في شأنها .

مادة ٣ - يجب أن يرفق بالطلب الاوراق  
والمستندات الآتية :

اولا - مذكرة من أصل وأربع صور موقع على  
كل منها من مقدمها شارحة للغرض الذي من أجله  
يطلب الامر بالتفتيش والاسباب والادلة التي بنى  
عليها الطلب .

ثانيا - شهادة من بنك معتمد بايداع مقدمي  
الطلب لعدد من الاسهم يمثل ٢٠٪ من رأس مال  
الشركة أو ١٠٪ حسب الاحوال مرفقا بها اقرار  
من المساهمين بعدم التصرف في هذه الاسهم حتى  
يفصل في الطلب .

ثالثا - اذا كان ضمن مقدمي الطلب شركة  
مساهمة مصرية تقدم صورة محضر اجتماع الجمعية  
العمومية لمساهمي الشركة الذي انتهى بصدر  
قرار بطلب الامر بالتفتيش .

مادة ٤ - يتولى موظف يندب لذلك بقرار من  
وزير الاقتصاد لسكرتارية لجنة الامر بالتفتيش  
وتحرير محاضر جلساتها .

مادة ٥ - يرسل سكرتير اللجنة صورة طلب  
الامر بالتفتيش الى كل من رئيس اللجنة والشركة  
مرفقا به المذكرة الشارحة المشار اليها في المادة ٣  
من هذا القرار خلال ثلاثة أيام من تاريخ تسلمه  
وعلى الشركة أن تجيب عنه كتابة في ميعاد  
لا يجاوز ثمانية أيام من وقت ابلاغها به .

ويحدد رئيس اللجنة تاريخ ومكان انعقادها لنظر  
الطلب خلال أسبوعين من وقت تقديمه . وينظر  
بذلك كل من الطرفين .

مادة ٦ - يقدم كل من طالبي الامر بالتفتيش  
والشركة مستنداته داخل حافظة من أصل وصورة  
يبين بها تاريخ كل مستند ومضمونه بأرقام  
متتابعة . ويحفظ الاصل وما بداخله من مستندات  
بملف الطلب . وترد الصورة الى مقدمها بعد  
التأشير عليها بما يفيد استلام الاصل .

ولا يجوز استرداد المستندات قبل صدور قرار  
اللجنة الا باذن من رئيسها .

مادة ٧ - يجوز لرئيس اللجنة أن يطلب حضور  
مقدم الطلب ومن يمثل الشركة أثناء نظر الطلب  
للدلاء ببينات أو تقديم ما يراه لازما من  
مستندات .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٤  
المشار اليه .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية  
ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٨ شبان سنة ١٣٧٨ ( ٨ مارس  
سنة ١٩٥٩ ) .



## قرار رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٩

في شأن اجراءات طلب الترخيص المنصوص عليه  
في المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤  
بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة  
وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات  
المسئولية المحدودة (١)

## وزير الاقتصاد باقليم مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦  
لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات  
المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات  
ذات المسئولية المحدودة المعدلة بالقانون رقم ٧  
لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ ،

وعلى القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ احكام  
القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل للقانون رقم  
٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ،  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

## فـرـقـة

مادة ١ - على الشركات التي يجوز لها توزيع  
ارباح تزيد على الحدود المقررة في البند ٣ من  
المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار  
اليه تقديم طلبات الترخيص في الزيادة الى مصلحة  
الشركات بوزارة الاقتصاد في ميعاد لا يجاوز  
ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة .

مادة ٢ - على الشركات تقديم طلبات الترخيص  
في التصرف في بعض الاحتياطات أو المخصصات

القائمة في غير الابواب المخصصة لها الى المصلحة  
المذكورة في ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ  
انتهاء السنة المالية للشركة .

ويصدر القرار في شأن هذه الطلبات خلال  
ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ تقديمها .

مادة ٣ - يجب أن يقدم طلب الترخيص  
المنصوص عليه في المادتين السابقتين مصحوبا  
بمذكرة تتضمن مبرراته والمستندات المؤيدة لها ،  
وصورة من آخر ميزانية للشركة وحساب الارباح  
والخسائر موقعين من رئيس مجلس الادارة أو  
العضو المنتدب ومراقب الحسابات ، وبيان  
بالتوزيعات التي أجرتها الشركة في السنوات الاربع  
السابقة والقيمة السوقية للاسهم خلال الاشهر  
الستة السابقة على انتهاء السنة المالية الاخيرة  
للشركة أو على اجراء زيادة رأس المال على حسب  
الاحوال .

مادة ٤ - استثناء من حكم المادتين ١ و ٢ يجوز  
للشركات التي مضى على نهاية سنتها المالية عند  
صدور هذا القرار أكثر من ثلاثة اشهر تقديم  
طلبات الترخيص المنصوص عليها في المادتين  
المذكورتين الى مصلحة الشركات خلال خمسة عشر  
يوما على الاكثر من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية  
ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٨ ( أول  
يوليو سنة ١٩٥٩ ) .

## قرار وزاري رقم ٨١٣ لسنة ١٩٦١

بتنفيذ احكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير  
بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة (١)

وزير الاقتصاد للاقليم المصرى

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون  
رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتفسير بعض الاحكام  
الخاصة ببعض الشركات القائمة ،

### قـسـرـو :

مادة ١ - تقسم اسهم الشركات الخاضعة للقانون  
رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الى مجموعتين :

( ١ ) مجموعة الشركات المبينة بالجدول ( ١ )  
المرافق لهذا القرار وتحدد قيمة أسهمها بالسعر  
المبين أمام كل منها .

(ب) مجموعة الشركات المبينة بالجدول (ب)  
المرافق ، وتحدد قيمة أسهمها وفقا لما تقرره اللجان  
المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم  
١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

مادة ٢ - على كل شخص طبيعى أو معنوى -  
باستثناء الهيئات والمؤسسات العامة - يمتلك في  
٢٠ يولية سنة ١٩٦١ أسهما في الشركات المبينة  
في الجدول ( ١ ) المشار اليه وتبلغ قيمتها بالاسعار  
الواردة في هذا الجدول عشرة آلاف جنيه فأكثر .  
أن يقدم الى البنك المركزى بموجب خطاب موصى  
عليه مصحوب بعلم وصول اقرارا ببيان ما يمتلكه  
في التاريخ المذكور من هذه الاسهم على النموذج  
المرافق وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ العمل  
بهذا القرار .

مادة ٣ - على كل شخص طبيعى أو معنوى -  
باستثناء الهيئات والمؤسسات العامة يمتلك في  
٢٠ يولية سنة ١٩٦١ اسهما في الشركات المبينة  
في الجدول (ب) أو في الجدولين ( ١ ) ، (ب) معا ،

وتبلغ قيمتها بالاسعار التى تحددت لها عشرة  
آلاف جنيه فأكثر أن يقدم الى البنك المركزى  
المصرى بموجب خطاب موصى عليه مصحوب بعلم  
الوصول اقرارا ببيان ما يمتلكه في التاريخ المذكور  
من هذه الاسهم على النموذج المرافق وذلك خلال  
سبعة ايام من تاريخ صدور القرار الوزاري بتحديد  
اسعار اسهم الشركات المبينة بالجدول (ب) .

مادة ٤ - يقوم البنك المركزى المصرى بمراجعة  
القرارات الواردة اليه وتحديد بيان الاسهم الزائدة  
من كل نوع والتي تنتقل ملكيتها الى الدولة وفقا  
للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

وعلى البنك المركزى المصرى اخطار مالكي  
الاسهم وكذلك البنوك والسماسرة المودع لديها  
هذه الاسهم لكي تسلم اليه الاسهم الزائدة مقابل  
شهادات اسمية مؤقتة بقيمة السندات المستحقة  
مقابل هذه الاسهم .

وكما يصدر البنك المركزى باسم كل شخص  
حافطة ببيان هذه الاسهم .

مادة ٥ - يحظر على كل من يسرى عليه حكم  
المادتين الاولى والثانية من هذا القرار أن يسحب  
من البنوك أو مكاتب السماسرة الاسهم التي  
يلزم تقديم اقرار عنها الا بعد أن يتم تسليم  
الاسهم الزائدة للبنك المركزى المصرى .

كما يحظر على البنوك والسماسرة تسليم  
الاسهم المودعة لديهم بأية صفة كانت لأصحابها  
وذلك طوال فترة تعطيل بورصتى الاوراق  
المالية بالقاهرة والاسكندرية .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية  
ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١١ صفر سنة ١٣٨١ ( ٢٤ يوليو  
سنة ١٩٦١





## جدول ( ١ )

اسعار اسهم الشركات التي تخضع لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١  
بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ومدرجة بجدول الاسعار الرسمي  
لبورصات الاوراق المالية حسب آخر تعامل لبورصة القاهرة

اسم الشركة	السعر	التاريخ
شركة مصر للحرير الصناعي ( اسمى )	١٠٣٠	١٩٦١/٧/١٩
شركة مصر للحرير الصناعي ( لحامله )	١٠٣٨	١٩٦١/٧/١٩
شركة الغزل الاهلية المصرية	٤٤٨	١٩٦١/٧/١٩
شركة اسكندرية للغزل والنسيج	٣٥٢	١٩٦١/٦/١٨
المحلات الصناعية للحرير والقطن ( اسكو )	١٠٩٦	١٩٦١/٧/١٩
شركة اتحاد صناعة المنسوجات الممتازة	٢٥٢	١٩٦١/٧/١٩
شركة مصر صباغى البيضاء ( اسمى )	١٣١٠	١٩٦١/٧/١١
شركة مصر صباغى البيضاء ( لحامله )	١٣٤٤	١٩٦١/٧/١٧
العربية للغزل والنسيج	٩٥٦	١٩٦١/٧/١١
سباهى الصناعية لحياوط الغزل والمنسوجات	١٥٨	١٩٦١/٧/١١
المصرية الحديثة لغزل ونسيج الصوف (بوليتكس)	٩٠٠	١٩٦١/٦/١٩
مصر لنسيج الحرير ( اسمى قديم )	٤٠٥	١٩٦١/٧/١٩
مصر لنسيج الحرير ( لحامله قديم )	٤٠٠	١٩٦١/٧/١٨
شركة صباغى باكوس	٤٥٠	١٩٦١/٤/١٢
الشركة للغزل والنسيج	٧٢٤	١٩٦١/٧/١٩
الاهلية للبطاطين والاقمشة الصوفية	٤٣٠	١٩٦١/٧/١٩
المصرية للغزل المكثف	١٧١	١٩٦١/٧/١٠
الطويل للغزل والنسيج	١٦١	١٩٦١/٧/١٩
صناعة كتان الشرق	١٦٠	١٩٦١/٧/١٢
شركة مصر للغزل والنسيج ( المحلة الكبرى )	١٤٦٠	١٩٦١/٧/١٩
شركة النيل للمنسوجات	٢٠٠	١٩٦١/٦/٢٨
الاصواف الفاخرة والمنسوجات ( واتكو )	٧٠٠	١٩٦١/٦/٢٧
شركة طنطا للكتان والزيوت	٥٨٠	١٩٦١/٧/١٩
شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع - كفر الدوار - ( اسمى )	١٤٩٠	١٩٦١/٧/١٩
شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع - كفر الدوار - ( لحامله )	١٥٢٨	١٩٦١/٧/١٩
الشركة الاهلية للمنسوجات ( ممفيس )	١٦	١٩٦١/٧/١٣
شركة المحارث والهندسة	٤٩٥	١٩٦١/٧/١١
شركة النقل والهندسة	٧١٤	١٩٦١/٧/١١
شركة الصناعة والتجارة المصرية ( سيكو )	٥٤٥	١٩٦١/٧/١٧
شركة المشروعات الهندسية والتجارية ( لحامله )	٤٠٠	١٩٦١/٣/١٦

اسم الشركة	السعر	التاريخ
شركة التسليفات التجارية.....	٢٠٠	١٩٦١/٥/٦
شركة السكر والتقطير المصرية.....	٢٧٠	١٩٦١/٧/١٩
شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت.....	١٤٣٢	١٩٦١/٣/٢٨
شركة معاصر الزيوت النباتية والمصابين.....	١٧٥	١٩٦١/٢/٨
الشركة الشرقية للدخان.....	١٣٣٨	١٩٦١/٧/١٩
شركة البلاستيك الاهلية.....	٣٥٠	١٩٦١/٧/١٩
شركة صناعة البلاستيك والكهرباء المصرية « شافرمان ».....	٢٥٢	١٩٦١/٦/١٧
شركة الورق الاهلية.....	٢٦٠	١٩٦١/٧/١٩
شركة الملح والصودا المصرية.....	٢٧٢	١٩٦١/٧/١١
شركة الورق للشرق الاوسط ( سيمو ).....	٥٣٢	١٩٦١/٧/١٠
المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية.....	٦٠٠	١٩٦١/٧/١٩
النشادر والمواد الكيماوية.....	٨١٦	١٩٦١/٧/١٩
المنشآت المعدنية المصرية « ايجيببت ».....	٤٠٠	١٩٦١/٧/٤
شركة التعدين المصرية « ايديال ».....	٣١٦	١٩٦١/٧/١٩
شركة التوريدات المعمارية والهندسية ( نيقولا دياب وأولاده ).....	٥٢٢	١٩٦١/٦/١
الشركة المصرية للتغليف الاقتصادي.....	٢٢٢	١٩٦١/٧/١٨
شركة المخازن الهندسية المصرية.....	٣٢٠	١٩٦١/٧/٣
شركة مخازن البوندد المصرية.....	١٤٠	١٩٦١/٧/١١
شركة الطوب الرمل بالقاهرة.....	٥٠٠	١٩٦١/٤/٢٥
الشركة المصرية الجديدة.....	٥٤	١٩٦١/٧/١٨
شركة اراضى أبو قير.....	٧٨	١٩٦١/٧/١٣
الشركة المساهمة المصرية لاراضى البناء وحدائق الاهرام.....	٤٠٠	١٩٦١/٥/١٦
الشركة الغربية العقارية.....	١٢٣	١٩٦١/٧/١٨
شركة سيدى سالم المساهمة المصرية.....	١٨٠	١٩٦١/٧/١٥
الشركة العمومية للهندسة والتبريد ( جركو ).....	١١٥	١٩٦١/٧/١٧
شركة كولدير.....	٤٨٥	١٩٦١/٦/٥
شركة الكهرباء المركزية ( سنتريلك ).....	٢٦٠	١٩٦١/٦/٢٤
شركة تنمية الصناعة الكيماوية ( سيد ).....	٢٤٣	١٩٦١/٧/١٩
شركة مصر للمستحضرات الطبية ( اسمي ).....	٣٨٠	١٩٦١/٦/٢١
شركة مصر للمستحضرات الطبية ( لحامله ).....	٤٠٠	١٩٦١/٦/٢٠
شركة محلات شيكوريل الكبرى ( عادية ).....	٢٦٠	١٩٦١/٧/١٨
شركة بيع المصنوعات المصرية.....	٧٠٦	١٩٦١/٧/١٢
شركة الأزياء الحديثة ( بنزا يون ).....	٤١٨	١٩٦١/٧/١٩
شركة محلات شملا الكبرى.....	١٨٠	١٩٦١/٧/١٥



### جدول رقم (ب)

أولاً - شركات مضى على آخر تعامل فيها مدة تزيد عن ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة

الشركة المتحدة للغزل والنسيج

الشركة المصرية للغزل والنسيج نزهة .

شركة مصر لنسيج الحرير ( اسمى ) جديد .

شركة مصر لنسيج الحرير ( لحامله ) جديد .

الشركة المصرية لصباغة تحويل المنسوجات ( كونفوتكس )

الشركة المصرية لصناعة السيزل .

شركة المشروعات الهندسية التجارية ( اسمى )

شركة سجائر سالونيك .

شركة مضارب الارز ومطاحن الغلال .

شركة مضارب الارز بالاسكندرية ورشيد .

شركة زيوت كرموز .

شركة النشا الاهلية .

الشركة المساهمة المتحدة المصرية لمعامل ومخازن

الثلج والتبريدات .

شركة منتجات النشا .

شركة مصانع الزيوت والصابون ( نايف عماد ) .

شركة الصابون والمواد الغذائية ( كحلا ) .

شركة البويات والصناعات الكيماوية .

شركة الاسكندرية للتغليف الصناعي .

شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح .

شركة المباحث والاعمال المصرية .

شركة محلات شيكوريل الكبرى ( أسهم ممتازة ) .

شركة مصنع المنسوجات المصرية ( متكسة ) .

الشركة المصرية الحديثة للغزل والنسيج الرفيع .

ثانياً - شركات خاضعة للقانون رقم ١١٩

لسنة ١٩٦١ وغير مقيدة بجدول الاسعار :

المصرية للمنسوجات والطباعة .

مسيوف للنسيج والتجهيز .

المحمودية للغزل والنسيج الرفيع .

النيل للغزل الرفيع .

منازل الصوف المصرية ( فيلانا ) .

الأهرام للغزل والنسيج ( الحراكي ) .

مصانع نسيج الاهرام ( الحراكي ) .

سماقية الصناعية للغزل والنسيج .

سفنكس ( و.ه.ه. سفاريان وشركاه ) .

مصنفة غمرة .

المصنع المصري للمنسوجات ( كابو ) .

النصر للغزل والنسيج ( بورتكس ) .

عقيل للغزل الرفيع .

موجا للغزل والتريكو .

التجارية الامبراطورية .

( المصرية ) التجارية المالية .

المصرية المالية للتجارة والصناعة .

الدلتا الهندسية .

الكيماوية الصناعية التجارية .

سجائر نسطور جاناكليس .

المضارب المصرية للارز .

البحيرة للارز والزيوت .

التبريدات السريعة والتصدير ( ديفركس )

مضارب الارز المصرية الحديثة .

الزيوت المستخلصة ومنتجاتها .

ويلس وشركاه ( بورسعيد ) .

المساهمة المصرية للاحذية ( باتا ) .

مصانع الكاوتشوك الاهلية ( ناروبين ) .

مصانع الكاوتشوك والاحذية ( أفرينو ) .

المصرية لصناعة اوراق التعبئة ( كرافت ) .

مصنع اسكندرية للزجاج والصيني .

مصنع الشمس للزجاج والبللور .

العامة لصناعة الورق ( راكتا ) .

تحويل الورق ( كونفرتا ) .

بوليدن أورينت للبطاريات .

مصر لصناعة الكيماويات .



## قرار وزاري رقم ٨١٩ لسنة ١٩٦١

بتنفيذ احكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١  
بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات  
والمنشآت (١)

## وزير الاقتصاد بالاقليم المصرى

بمصد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة  
الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ،

## قرو :

مادة ١ - يخفض ما يمتلكه كل مساهم من  
أسهم الشركات المساهمة التى ينطبق عليها احكام  
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بنسبة  
٥٠ ٪ تنتقل ملكيتها الى المؤسسة العامة التى  
يصدر بتحديدھا قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - تتخذ الشركات المساهمة المشار اليها  
الاجراءات اللازمة لتجزئة أسهمها الى أسهم جديده  
بحيث تكون القيمة الاسمية جنيه واحد .

مادة ٣ - اذا كانت أسهم الشركات المشار  
اليها أسهما لحاملها ، فعليها اتخاذ الاجراءات  
اللازمة لتحويل أسهمها الى أسهم اسمية .

مادة ٤ - على جميع مساهمى الشركات المشار  
اليها تقديم أسهمهم الى الجهة التى تعينها كل  
شركة وذلك خلال ( ثلاثة أسابيع ) من تاريخ  
العمل بهذا القرار لتنفيذ ما تقضى به المواد ١ ،  
٢ ، ٣ من هذا القرار .

فاذا كانت هذه الاسهم مودعة - بأية صفة  
كانت - لدى بنك أو مسمسار أو غير ذلك من  
المؤسسات فعل كل منها تقديمها الى الجهة التى  
تعينها كل شركة خلال الاجل المشار اليه .

مادة ٥ - عند تقديم الاسهم وفقا للمادة  
السابقة تتخذ بشأنها الاجراءات الآتية :

١ - تختم صكوك الاسهم بما يفيد تخفيض  
قيمتها الاسمية الى النصف وتحويل القيمة  
الجديدة الى أسهم اسمية قيمة كل منها جنيه

العامة لانتاج الحرايات والفخار .

الصناعات الكيماوية المصرية ( كيما ) .

المصانع المصرية للوازم المعمارية والصناعية  
( سابى ) .

المصانع المصرية للصنعة وأدوات التجليخ  
ومنتجاتها .

النصر لصناعة الاقلام ومنتجات الجرافيت .

مصر لصناعة معدات الغزل والنسيج .

المصرية للتعدين والانشاءات الميكانيكية .

الاعمال الهندسية البورسميدية .

المنتجات والتعبئة المصرية .

العامة للثروة المعدنية .

المصرية لمنتجات الرمال السوداء ( رمله ) .

المصرية للتعدين والمنجنيز .

صناعة المنتجات المعدنية .

المباني الممتازة .

الجمعريه للصناعة والزراعة .

كاربير مصر .

المصرية لتكرير البترول وتجارته .

آما للصناعات الكيماوية والادوية .

الاهرام للمستحضرات الطبية والكيماوية .

معامل أدوية سيفارم .

معامل أدوية هليوبوليس .

معامل أدوية دوش .

سليم وسمعان صيدناوى .

مصانع ملابس شركة سليم وسمعان صيدناوى .

محلات ركو .

محلات أفيرينو .

مصانع الغزال المصرى (صناعات الغزال العربى)

المصرية لصناعة المنسوجات .

شركة عباس وهبى وشركاه (مصنع ثلج القاهرة)

شركة الثلج الاهلية ( طارق وهبى وشركاه ) .

شركة الجزار اخوان ( تضامن ) .

واحد ، ويثبت على كل صك عدد الاسهم الجديدة من فئة جنيه التي تحول اليها .

٢ - يثبت على الاسهم لحاملها اسم مالك السهم وينشأ سجل للمساهمين في كل شركة تكون أسهمها لحاملها .

وترفق بكل صك ورقة اضافية لاثبات التنازلات ، على أن تتضمن ذات البيانات الاساسية الواردة بالصك المرفقة به .

ولا يجوز التعامل على الاسهم التي لا تقدم وفقا للمادة الرابعة لاتخاذ الاجراءات المشار اليها بشأنها .

مادة ٦ - تتخذ كل شركة الاجراءات اللازمة لاستبدال أسهم جديدة بالاسهم الحالية خلال مدة تنتهي في ١٨ يوليو سنة ١٩٦٢

مادة ٧ - تسلم الشركات المشار اليها لكل مساهم شهادة اسمية مؤقتة بعدد الاسهم التي

خففت بها ملكيته وانتقلت الى المؤسسة العامة المختصة وذلك في خلال مدة أقصاها أسبوع من تاريخ استلامها للأسهم .

مادة ٨ - تسلم كل شركة من الشركات المشار اليها الى البنك المركزي المصري صكاً بالاسهم التي تساهم بها المؤسسة العامة المختصة في رأس مال هذه الشركة وذلك في خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٩ - يسلم البنك المركزي المصري لكل مساهم مقابل الشهادة الاسمية المؤقتة المشار اليها في المادة ٧ ما يساوي قيمتها من السندات المصدرة وفقا للمادة الرابعة من القانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا في ١٢ صفر سنة ١٣٨١ ( ٢٥ يولييه سنة ١٩٦١ )

#### جدول ( ١ )

اسعار أوراق الشركات التي تخضع للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المدرجة بجدول الاسعار للبورصات حسب آخر تعامل لبورصة القاهرة

اسم الشركة	مصر الاقفال	التاريخ
شركة المقاولات المتحدة .....	١٣٦	١٩٦١/٧/١١
الشركة المصرية للمباني الحديثة (الشمس عادية) .....	٣٨٠	١٩٦١/٧/٣
الشركة المصرية للمباني الحديثة (الشمس ممتازة) .....	٩٧٨	١٩٦١/٧/٣
شركة حلاجى الاقطان المصرية .....	٤٣٤	١٩٦١/٧/١٩
شركة أقطان كفر الزيات .....	٥٩٩	١٩٦١/٧/١٩
شركة مصر لحليج الاقطان .....	١٧٨٦	١٩٦١/٧/٧
شركة صناعة الطحن بالاسكندرية .....	٥٣٥	١٩٦١/٢/٨
الشركة المصرية لمطاحن وتخزين الخلال .....	١٩٢	١٩٦١/٧/١٨
الشركة التجارية المصرية .....	٥٤٤	١٩٦١/٧/١٩
الشركة المصرية للدخان والسجاير ( سسجاير البستاني سابقا ) .....	٢٠٤	١٩٦١/٧/١٩
شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية .....	٢٠٧	١٩٦١/٧/١٩
شركة مصانع الشوربجي .....	٢٣١	١٩٦١/٧/١٩
شركة التبريدات المصرية .....	٨٨٢	١٩٦١/٧/١٩

**جول (ب)**

**اسم الشركة :**

أولا - شركات خاضعة للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ومدرجة بجدول الاسعار للبورصة ولم يحدث عليها تعامل في الستة أشهر السابقة على صدور القانون وتتخذ شكل شركات مساهمة عربية وتمتلك فيها احدى المؤسسات العامة حصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال :

**اسم الشركة :**

- ١ - الشركة المستقلة المصرية للبترول .
- ٢ - الشركة المساهمة المصرية لانشاء الطرق .
- ٣ - شركة حلاجى الاقطان والتصدير المصرية
- ٤ - شركة خليج الوجه القبلى .
- ٥ - شركة معامل الخليج والزيوت المتحسدة
- ٦ - شركة الغربية للخليج .
- ٧ - شركة أنجيليل التجارية .

ثانيا - شركات خاضعة للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ وغير مدرجة بجدول الاسعار :

- شركة الاساسات الميكانيكية ( فبرو ) .
- شركة اطلس للاشغال العامة ومواد البناء .
- الشركة المساهمة المصرية للمقاولات ( العبد سابقا ) .

شركة المقاولات المصرية ( مختار ابراهيم ) .

- النيل للأشغال .
- الهندسة العمومية .
- الهندسة للصناعات والمقاولات العمومية ( عثمان أحمد عثمان وشركاه )
- سيكو .

- فهمى كامل وعلى حسن .
- أحمد أحمد بكير
- أبناء محمد عبد الفتاح .

- شركة حسن علام .
- رشاد طه ونس .
- على ضيف للمقاولات .
- مصطفى حامد للمقاولات .
- النهضة التجارية .
- بهرند للتجارة .
- شمال شرق افريقيا التجارية .
- البحر الابيض المتوسط للتجارة العامة .
- الشركة الفرنسية المصرية للواردات .
- شركة المصرف المصرى للصادرات والواردات .
- الواردات والصادرات السودانية .
- التجارة والتبادل للشرق الأوسط ( سليم نخلة وشركاهم ) .
- التبادل التجارى .
- يونيتاس التجارية والمالية .
- المصابيح الكبرى المتحدة ( ثابت اخوان وشركاهم ) .
- الائتمان التجارى .
- الشركة المصرية للتجارة الدولية .
- العالمية للتجارة والصناعة .
- شركة النيل للتجارة الخارجية .
- زوزو للتصنيع والتجارة العالمية .
- التوكيلات العربية والهندسية .
- داوود روفيه .
- الكنتوار التجارى السكندري .
- بيرج تاناليان .
- الحلاجة الاهلية المصرية .
- مضانع ياسين للزجاج .



## اسم الشركة :

- شركة المصنع المصرى للاغذية المحفوظة ( قها )
- مؤسسة المنتجات الغذائية ( قها )
  - ي.ق. لاغوداكس
  - دوتا برنت
  - مطابع محرم بك ( شافتر وشركاه )
  - المنتجات العالمية
  - الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات
  - شركة الحميرة الاهلية
  - الشركة المصرية للمنتجات الكهربائية
  - شركة مصانع اسكندر سرياكس
  - معامل أدوية نصار
  - معامل الفا
  - اخوان كوتاريلي
  - وتك ليتمد
  - مصنع السجاير المصرية توكوس
  - المصنع الاسكندري لنسج الحرير الصناعي والطبيعى
  - ( ليوجى غريناند وبلفارو )
  - مصنع كاسترو اخوان وشركاهم
  - شركة البطاطين المصرية ( فلتس وشركاه )
  - محلات هانو الكبرى
  - شركة شيفليد وشركاه ( الحراكى وطحان وشركاهم
  - خلفاء )
  - شركة عبد القادر الحراكى وشركاه ( جاتينييو
  - سابقا )
  - شركة الاهرام لسبك المعادن ( جاتينييو سابقا )
  - فيلبس أورينت
  - النيل الهندسية المتحدة ( يونيل )
  - ثلج غمرة ( أحمد حمزة وشركاه )
  - مصنع الادوات الصحية ومواسير المياه الزهر
  - ( أرمنيان )
  - شركة كوستى يواكيمو جلو وشركاه

## قرار وزارى رقم ٨٩٢ لسنة ١٩٦١

بشان حصر ملكية اسهم الشركات الخاضعة  
لاحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير  
بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة (١)  
وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض  
الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٨١٣ لسنة ١٩٦١

## قرر :

مادة ١ - لايجوز فى اى وقت التعامل على  
اسهم الشركات الخاضعة لاحكام القرار بقانون  
رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ او نقل ملكيتها ، سواء  
كانت مقيدة بجدول الاسعار ببورصتى الاوراق  
المالية بالقاهرة والاسكندرية او كانت غير مقيدة  
بهذا الجدول ، الا اذا تم ختمها وفقا للمادة  
الثالثة من هذا القرار .

ويكل اجراء يتم على خلاف ذلك يكون باطلا  
ولا يعتد به .

مادة ٢ - على كل من يمتلك فى ٢٠ يولييه  
سنة ١٩٦١ اسهما فى الشركات المشار اليها  
ويريد التعامل عليها ان يقدم اقارارا على النموذج  
المرفق ببيان جميع ما يمتلكه من هذه الاسهم  
فى التاريخ المذكور ، مصحوبا بصكوك الاسهم  
التي تكون فى حيازته ، وسند ملكيتها الى احد  
البنوك الآتية او فروعها :

البنك الاهلى المصرى ، بنك مصر ، بنك  
الاسكندرية ، بنك بورسعيد ، بنك الجمهورية ،  
بنك القاهرة ، بنك الاتحاد التجارى ، بنك  
الاستيراد والتصدير المصرى ، البنك التجارى  
المصرى ، بنك التضامن المالى ، بنك التجارة (٢) .

مادة ٣ - تتولى البنوك المشار اليها اتخاذ  
الاجراءات لختم الاسهم الواردة بالاقرار المشار  
اليه بانها قابلة للتداول وذلك بالنسبة لما كان

(١) الوقائع المصرية - العدد ٦٦ فى ٢١/٨/١٩٦١ .

(٢) اضيف بنك التجارة بالقرار ٢٨٥ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى ١٠/٤/١٩٦٢ ، الوقائع المصرية العدد ٢١ فى

١٩/٤/١٩٦٢ .



## القرار

عن مصر ملكية الاسهم الخاصة لاحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة

مقدم من المودع لديه الاسهم

تنفيذا للقرار الوزاري رقم ٨٩٢ لسنة ١٩٦١

التاريخ ..... اسم مالك الاسهم .....  
اسم مقدم الاقرار ..... الجنسية .....  
العنوان ..... العنوان .....

السيد / مدير بنك .....

تحية طيبة وبعد ،

تنفيذا للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقرار الوزاري رقم ٨٩٢ لسنة ١٩٦١  
اتشرف بأن اوضح فيما يلي بيان اسهم الشركات الخاصة لاحكام القانون المشار اليه  
والمودعة لدينا في ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ لحساب المذكور اعلاه :

الكمية	بيان الاسهم	صفة الايداع	جهة الايداع (١)	التأشير بمراجعة سند الملكية	السر المحدد وفقا للقانون	القيمة الاجمالية
						مليم جنيه

التوقيع

.....

(١) تثبت جهة الايداع عند ايداعها بمعرفة مقدم الاقرار لدى جهة أخرى .



## قرار رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٦

ببيان البنوك المرخص لها بتلقي الاكتتاب في أسهم وسندات شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وإيداع أسهم الضمان لأعضاء مجلس الإدارة والحصص النقدية للشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحددة (١)

## وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٣١ لسنة ١٩٥٨ ببيان البنوك المرخص لها بتلقي الاكتتابات في أسهم وسندات شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وإيداع أسهم الضمان لأعضاء مجلس الإدارة والحصص النقدية للشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحددة ،

## قرر :

**مادة أولى -** يرخص للبنوك المدلجة في الجدول الملحق بهذا القرار بتلقي الاكتتاب في أسهم وسندات شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وإيداع أسهم الضمان لأعضاء مجلس الإدارة والحصص النقدية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

**مادة ثانية -** يلغى قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٣١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وكل حكم آخر مخالف .

**مادة ثالثة -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا في ٢٧ رجب سنة ١٣٩٦ ( ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٦ )

## جدول

البنوك المرخص لها بتلقي الاكتتابات في أسهم وسندات شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وإيداع أسهم الضمان لأعضاء مجلس الإدارة والحصص النقدية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة

**أولا (٢) :** بنوك شركات مساهمة مصرية قطاع

## عام .

- بنك الاسكندرية .
- البنك الاهلى المصرى .
- بنك القاهرة .
- بنك مصر .
- بنك التنمية الصناعية ( بالنسبة للشركات الصناعية ) (٢) .
- البنك الرئيسى للتنمية الزراعية والبنوك التابعة له بالمحافظات .

**ثانيا (٣) :** بنوك منشأة مساهمة مصرية برأس مال مشترك يتعامل بالعملة المحلية وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ :

- بنك تشيس الاهلى ( مصر ) .
- بنك مصر الدولى .
- البنك المصرى الأمريكى .
- بنك مصر رومانيا .
- بنك القاهرة باريس .
- بنك مصر أمريكا الدولى .
- بنك قناة السويس .
- بنك النيل .
- بنك الاسكندرية الكويت الدولى .
- بنك القاهرة الشرق الأقصى .
- بنك الدلتا الدولى .
- بنك فيصل الاسلامى المصرى .
- بنك المهندس .
- البنك الاهلى نسوسيتيه جنرال .
- المصرف الاتحادى العربى للتنمية والاستثمار .

- المصرف الاسلامى للاستثمار والتنمية .

**ثالثا (٤) :** بنوك منشأة كشركة مساهمة مصرية برأس مال مشترك تتعامل بالعملات الحرة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ :

- بنك مصر / ايران للتنمية .
- بنك القاهرة / باركليز الدولى .
- لويذر بنك انترناشيونال ليمتد .

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٩٢ فى ١٨/٨/١٩٧٦

(٢) ممدلة بالقرار الوزاى رقم ٥١٣ لسنة ١٩٧٨ الوقائع المصرية العدد ١٠٧ فى ٨/٥/١٩٧٨

(٤،٣) ممدلة بالقرار الوزاى ٥١٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه تم بالقرار ١٩٤ لسنة ١٩٧٩ - الوقائع المصرية - العدد

٢٩٧ فى ٢١/١٢/١٩٧٩ تم بالقرار ٣٩٨ لسنة ١٩٨٠ - الوقائع المصرية - العدد ٢٩٦ فى ٣١/١٢/١٩٨٠

— ذى بنك اوفنونا اسكوشيا .

— مصرف الرافدين .

— بنك عمان المحدود .

— البنك الاهلى الباكستانى .

— البنك الاهلى اليونانى .

رابعا : فروع بنوك اجنبية تتعامل بالعملات الحرة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (١) :

— امريكان اكسبريس انترناشيونال بانكنج كوربوريشن .

— بنك ابوظبى الوطنى .

— فرست ناشيونال سيتى بنك .

— بنك اوف امريكا

— بنك الاعتماد والتجارة .

— بنك صادرات ايران .

— بنك مللى ايران (٢) .

قرار رقم ٧ لسنة ١٩٨٢

باصدار نماذج العقود والانظمة الاساسية للشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة (٣)

وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى

بعد الاطلاع على قانون التجارة ،

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بشأن الاسماء التجارية ،

وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الدفاتر التجارية ،

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن اللائحة العامة للبورصات ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ،

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن السجل التجارى ،

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الوزير المختص فى تنفيذ احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ،

وعلى القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،  
وبعد اخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال ،  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر

مادة ١ — يكون العقد الابتدائى والنظام الاساسى للشركات المساهمة ، وشركات التوصية بالاسهم ، وكذلك عقد تأسيس الشركات ذات المسئولية المحدودة وفقا للنماذج الملحقه بهذا القرار .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،

صدر فى ٢٠ شوال سنة ١٤٠٢ (١٤ اغسطس سنة ١٩٨٢) .

نموذج رقم (١)

للعقد الابتدائى والنظام الاساسى  
للشركة المساهمة التى تنشأ طبقا لاحكام القانون  
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

عقد الشركة الابتدائى

انه فى يوم / /

فيا بين الموقعين ادناه :

١ — الاسم — المهنة — الجنسية — تاريخ الميلاد —  
اثبات الشخصية — العنوان .

٢ — .....

٣ — .....

مادة ١ — اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة مصرية بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقا لاحكام القوانين المعمول بها ووفقا لاحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا العقد .

(١) معدلة بالقرار الوزارى رقم ٥١٣ لسنة ١٩٧٨ الوقائع المصرية العدد ١٠٧ فى ٨/٥/١٩٧٨ ، ثم بالقرار ١٩٤ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

(٢) الوقائع المصرية العدد ١٩٢ فى ١٨/٨/١٩٧٦ .

(٣) الوقائع المصرية العدد ٢١٤ فى ١٦/٩/١٩٨٢

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو:

( يطلق عليها الغرض الذى قامت من اجل تحقيقه )

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو:

الحصة العينية التى دخلت فى تكوين راس المال عبارة عن .

مقدمة من ..... بالشروط الآتية . . . . .  
.....  
وقد وردت عليها خلال السنوات الخمس السابقة على  
تقديمها عقود المعارضة الاتى بيانها وبيان  
شروطها .....

وكانت هذه الحصة فى تلك الفترة تغل الربح الآتى بيانه  
.....

وسبق ان ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتى  
بيانها: .....

ومن المتفق عليه التخيير فى استيفاء الحصة المذكورة نقدا  
بالشروط الآتية: .....

وقررت الهيئة العامة لسوق المال تعيين الخبراء للتحقق من  
التقدير الصحيح لهذه الحصص وقدم الخبراء المذكورين  
تقريرهم الذى قدروا فيه الحصص على الوجه الآتى بيانه  
..... نقدا ووافق عليه المؤسسون بجلسة .....

مادة ٧ - اكتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد فى  
راس المال باسهم عددها ..... قيمتها ..... على النحو  
التالى:

وطرحت باقى الاسهم ومقدارها ..... سها  
وقيمتها ..... بتاريخ ..... وتم الاكتتاب لدى  
بنك ..... والمرخص له بتلقى الاكتتابات .  
( تشطب اذا لم يكن هناك اكتتاب عام ) .

ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشترك باى وجه من  
الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاو اعمالا شبيهة باعمالها  
او التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر او فى الخارج .  
كما يجوز لها ان تندمج فى الهيئات السالفة او تشتريها او تلحقها  
بها وذلك طبقا لاحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة  
..... ويجوز لمجلس الادارة ان ينشئ لها فروعا او مكاتب او  
توكيلات فى جمهورية مصر العربية او فى الخارج .

مادة ٥ - المدة المحددة لهذه الشركة هى ..... سنة  
تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

مادة ٦ - حدد راس مال الشركة المرخص به بمبلغ  
( ١ ) .

حدد راس مال الشركة المصدر بمبلغ ( ٢ ) ....  
موزع على .... سهم قيمة كل سهم ..... منها .....  
اسهم نقدية ..... اسهم تقابل حصصا عينية .

مادة .... - اذا دخلت فى راس المال حصة عينية  
تضاف المادة التالية :

الاسم والجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية	العملة التى تم بها الوفاء
١ -			
٢ -			
٣ -			
اكتتاب عام / او مساهمون آخرون			

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين .  
وقد دفع المكتتبون ربع كامل القيمة الاسمية  
وقدرة ..... فى بنك ..... المسجل لدى  
البنك المركزى المصرى .

( ١ ) يجوز شطب هذه الفقرة اذا لم يرغب المؤسسون فى تحديد راس المال المرخص به  
( ٢ ) يراعى ان يكون تحديد راس المال بالجنه المصرى حتى ولو كان جزء منه مدفوعا بعملة اجنبية



وهذا المبلغ لا يجوز سحبه الا بعد قيد الشركة بالسجل التجارى

مادة ... - (تشطب فى حالة عدم وجود حصص تأسيس)

حصص تأسيس قد تقرر منحها الى .....  
مقابل التنازل للشركة عن الالتزام الممنوح له من الحكومة  
فى شأن ..... او مقابل الحقوق المعنوية الآتى بيانها  
.....

وقد خصص للخصص المذكورة نسبة ..... من  
الارباح بعد حجز الاحتياطى القانونى ووفاء .....  
على الاقل بصفة ربح لرأس المال . وعند حل الشركة  
وتصفيتها لا يكون لاصحاب هذه الحصص اى نصيب فى  
فائض التصفية .

وللجمعية العامة بعد مضي سنة من تاريخ تأسيس الشركة  
الحق فى الغائها مقابل التعويض العادل الذى يتم تقديره على  
اساس .....

مادة ٨ - يتعهد الموقعون على هذا بالسعى فى الحصول  
على موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ( ١٨ ) من قانون

شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات  
المسئولية المحدودة المشار اليه على انشاء الشركة والقيام بكافة  
الاجراءات اللازمة لاتمام تأسيسها . وفى هذا السبيل وكلوا  
عنهم ..... فى القيام بالنشر والقيد بالسجل التجارى  
واتخاذ الاجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة  
وادخال التعديلات التى تراها الجهات المختصة لازمة سواء  
على هذا العقد او على نظام الشركة المرفق وتسليم كافة الوثائق  
الى مجلس ادارة الشركة .

مادة ٩ - تلتزم الشركة باداء المصروفات والنفقات  
والاجور والتكاليف التى تم انفاقها بسبب تأسيس الشركة  
وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

مادة ١٠ - حرر هذا العقد بمدينة ..... بجمهورية  
مصر العربية فى ..... سنة ..... ١٤ هجرية الموافق سنة  
... ١٩ ميلادية من ..... نسخة لكل من المتعاقد نسخة  
وباقى النسخ لتقديمها الى الجهات المعنية لاستصدار القرار  
المرخص فى التأسيس ..

### التوقيعات

الاسم الثلاثي	الجنسية	الإقامة	التوقيع
١ -			
٢ -			
٢ -			
٤ -			
٥ -			
٦ -			
٧ -			

### النظام الاساسى للشركة

#### الباب الاول فى تأسيس الشركة

مادة ١ - تأسست طبقا لاحكام القوانين المعمول بها فى  
جمهورية مصر العربية ووفقا لاحكام قانون شركات المساهمة

وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة  
الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية  
والنظام الاساسى التالى شركة مساهمة مصرية بالشروط  
المقررة فيما بعد :

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو: ..... شركة  
مساهمة متمتعة بالجنسية المصرية .

## مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو:

ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشترك باى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاوِل اعمالا شبيهة باعمالها او التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر او فى الخارج ، كما يجوز لها ان تندمج فى الهيئات السالفة او تشتريها او تلحقها بها وذلك طبقا لاحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة ومحله القانونى فى مدينة ..... ويجوز لمجلس الادارة ان ينشئ لها فروعاً او توكيلات فى مصر او فى الخارج .

مادة ٥ - المدة المحدودة لهذه الشركة هى ..... سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

الباب الثانى  
فى راس مال الشركة

مادة ٦ - حدد راس مال الشركة المرخص به بمبلغ ..... جنيه (١)  
وحدد راس مال الشركة المصدر بمبلغ ..... جنيه موزع على ..... سهما قيمة كل سهم (٢) ..... جنيه منها ..... اسهم نقدية و ..... اسهم مقابل حصص عينية .

مادة ٧ - جميع اسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب فى راس المال على النحو التالى :

الاسم والجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية	العملة التى تم بها الوفاء
١ -			
٢ -			
٣ -			
٤ - ا ك ت ت ا ب عام			

و يكون للاسهم كوبونات ذات ارقام متسلسلة ومشتمة ايضا على رقم السهم .

مادة ٩ - يجب ان يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم خلال ..... سنوات (٥) على الاكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك فى المواعيد وبالطريقة التى يعينها مجلس الادارة على ان يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الاقل وتقيد المبالغ المدفوعة على شهادات الاسهم ، وكل سهم لم يؤثر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الاداء يبطل حتماً تداوله ..

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين .

وقد دفع المكتتبون ( ربع ) ( ٣ ) القيمة الاسمية بالكامل للسهم عند الاكتتاب ( ٤ ) .

مادة ٨ - تستخرج الاسهم او الشهادات المثلة للاسهم من دفتر ذى قسائم وتعطى ارقاما متسلسلة ويوقع عليها عضوان من اعضاء مجلس الادارة وتختم بخاتم الشركة .  
ويجب ان يتضمن السهم على الاختص اسم الشركة وتاريخ قيدها بالسجل التجارى ورقه وقيمة راس المال بنوعيه وعدد الاسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العامة العادية .

( ١ ) يجوز شطب هذه الفقرة اذا لم يرغب المؤسسون فى تحديد راس المال المرخص به مراعاة احكام المادة ٦ من اللائحة التنفيذية .

( ٢ ) لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن الف جنيه .

( ٣ ) او اكثر بحسب المدفوع .

( ٤ ) اذا كانت الشركة من شركات الاكتتاب العام تضاف عبارة « واكتب المؤسسون وحدهم ... بما لا يقل عن نصف رأس المال المصدر او ما

يساوى ١٠ ٪ من رأس المال المرخص به »

( ٥ ) يحدد عدد السنوات بما لا يجاوز العشرة .

أداؤه عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع ...% سنويا من يوم استحقاقه بالإضافة الى التعويضات المترتبة على ذلك .

ويحق لمجلس ادارة الشركة ان يقوم ببيع هذه الاسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحته مسؤوليته بلا حاجة الى تنبيهه او اجراءات قضائية وذلك بعد اتخاذ الاجراءات الآتية :

(أ) اصدار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوما على ذلك .

(ب) الاعلان فى احدى الصحف اليومية او فى صحيفة الشركات عن ارقام الاسهم التى تأخر اصحابها فى الوفاء بقيمتها .

(ج) اخطار المساهم بكتاب مسجل بصورة من الاعلان وعدد الجريدة او الصحيفة التى تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوما على ذلك ، وشهادات الاسهم التى تباع بهذه الكيفية تلغى حتما على ان تسلم شهادات جديدة للمشتريين عوضا عنها تحمل ذات الارقام التى كانت على الشهادات القديمة .

ويخصم مجلس ادارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوبا للشركة من اصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذى بيعت اسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز . ولا يؤثر التجاء الشركة الى استعمال الحق المقرر بالفقرة السابقة على حقها فى الالتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق وضمائم اخرى فى نفس الوقت او فى اى وقت آخر .

مادة ١٠ - تنتقل ملكية الاسهم باثبات التصرف كتابة فى سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الاسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل اليه بمراعاة الاحكام القانونية المقررة لتداول الاوراق المالية وللشركة الحق فى ان تطلب التصديق على توقيع الطرفين باثبات اهليتها بالطرق القانونية (١) .

وبالرغم من حصول التنازل واثباته فى سجل الشركة يظل المكتتبون الاصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الاسهم المتنازل عنها الى ان يتم سداد قيمة الاسهم وفى جميع الاحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ

اثبات التنازل فى السجل المشار اليه ، ويوقع اثنان من اعضاء مجلس الادارة على الشهادات المثبتة لقيد الاسهم الاسمية فى سجل نقل الملكية وبالنسبة لايولة الاسهم الى الغير بالارث او الوصية يجب على الوارث او الموصى له ان يطلب قيد نقل الملكية فى السجل المشار اليه ، واذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذا لحكم نهائى جرى القيد فى السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفى جميع الاحوال يؤثر على السهم بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

مادة ١١ - لا يلزم المساهم الا بقيمة كل سهم من اسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته وتخضع جميع الاسهم من نفس النوع لنفس الالتزامات .

مادة ١٢ - تترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جميعتها العامة .

مادة ١٣ - كل سهم غير قابل للتجزئة .

مادة ١٤ - لا يجوز لورثة المساهم او لدائنيه باية حجة كانت ان يطالبوا بوضع الاختتام على دفاتر الشركة او قراطيسها او ممتلكاتها ولا ان يطلبوا قسمتها او بيعها جملة لعدم امكان القسمة ولا ان يتدخلوا باية طريقة كانت فى ادارة الشركة ويجب عليهم فى استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

مادة ١٥ - كل سهم يخول الحق فى حصة معادلة لحصة غيره من الاسهم من نفس النوع بلا تمييز فى اقتسام الارباح وفى ملكية موجودات الشركة عند التصفية (٢) .

مادة ١٦ - تدفع الارباح المستحقة عن السهم لآخر مالك له مقيد اسمه فى سجل الشركة ويكون له وحده الحق فى قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا فى الارباح او نصيبا فى موجودات الشركة .

مادة ١٧ - مع مراعاة حكم المادة ٣٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يجوز زيادة راس مال الشركة باصدار اسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التى

(١) فى حالة ايراد نصوص فى النظام تتضمن قيودا على تداول الاسهم فانه يتعين مراعاة احكام المواد من ١٣٩ - ١٤١ من اللائحة التنفيذية .

(٢) مع مراعاة حقوق الاسهم الممتازة .



للاسهم الاصلية كما يجوز كذلك تخفيض راس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية (١).

**مادة ١٨ -** فى حالة زيادة راس المال باسهم نقدية ، يكون للمساهمين القدامى حق الاولوية فى الاكتتاب فى اسهم الزيادة كل بحسب عدد الاسهم التى يمتلكها (٢) ، (٣) وذلك بشرط مراعاة ما يكون للاسهم الممتازة من حقوق اولوية خاصة بها (٤) .

و يتم اخطار المساهمين القدامى باصدار اسهم الزيادة - فى حالة تقرير حقوق اولوية خاصة بهم - بالنشر او بكتاب مسجل على حسب الاحوال طبقا لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية ، مع منح المساهمين القدامى مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوما من فتح باب الاكتتاب .

**مادة ١٩ -** فى حالة زيادة راس المال ، يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الاولوية فى الاكتتاب فى اسهم الزيادة للمساهمين القدامى كل بحسب قيمة الاسهم التى يحملها ، وذلك بشرط ان يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة فى التمتع بهذه الحقوق (٥)

### الباب الثالث

#### فى السندات

**مادة ٢٠ -** مع مراعاة احكام المواد من ٤٩ الى ٥٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية للجمعية العامة ان تقرر اصدار سندات من اى نوع كانت و يوضح هذا

القرار قيمة السندات وشروط اصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى اسهم .

### الباب الرابع

#### فى ادارة الشركة

#### الفصل الاول

#### مجلس ادارة الشركة

**مادة ٢١ -** يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مؤلف من عضوا . ( او من عضوا على الاقل و عضوا على الاكثر ) تعينهم الجمعية العامة (٦) ... (٧) ويشترط فى كل منهم ان يكون مالكا لعدد من اسهم الشركة لا تقل قيمتها عن (٨) .

واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون اول مجلس ادارة من عضوا هم :  
الاسم الجنسية السن

**مادة ٢٢ -** يعين اعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات .

غير ان مجلس الادارة المعين فى المادة السابقة يبقى قائما باعماله لمدة سنوات (٩) .

ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوى فى مجلس الادارة فى استبدال من يمثله فى المجلس وذلك على الوجه المبين باللائحة التنفيذية .

**مادة ٢٣ -** لمجلس الادارة - اذا لم يكن هناك اعضاء يحلون محل العضو الاصلى - ان يعين اعضاء فى المراكز التى

(١) بالنسبة للاسهم الممتازة و حصص الارباح و حصص التأسيس فانه يكون للمؤسسين النص عليها فى النظام فى حالة تقريرها وذلك فى ضوء احكام القانون ولائحته التنفيذية مع الاضافة بانه لا يجوز زيادة رأس المال بأسهم ممتازة الا اذا كان النظام يرخص بذلك ابتداء .

(٢) يجوز تحديد حقوق الاولوية للمساهمين القدامى بحيث تقتصر على مجرد الاسبقية فى الاكتتاب فقط ، او تشمل بالإضافة لذلك الاعفاء من علاوة الاصدار او جزء منها .

(٣) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير مراقب الحسابات ، ان تطرح فى اسهم الزيادة - كلها او بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الاولوية للمساهمين القدامى .

(٤) تشطب هذه الفقرة اذا لم يتضمن النظام بانشاء اسهم ممتازة .

(٥) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير من مراقب الحسابات ان تطرح فى اسهم الزيادة كلها او بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الاولوية للمساهمين القدامى .

(٦) يشترط ان يكون العدد فرديا ولا يقل عن ثلاثة ، ويجوز النص على ضم عضوين على الاكثر لا يتوافر فيهم نصاب ملكية اسهم الشركة .

(٧) اذا قرر النظام اشتراك العاملين فى عضوية مجلس الادارة تضاف الفقرة الآتية :

« يكون من بينهم ( ) عضوا ممن يعملون فى الشركة يختارهم العاملون بالشركة ممن يتوافر فيهم شروط العضوية .

- اما اذا قرر النظام انشئله اسهم العمل مملوكة لجميع العاملين بالشركة تضاف العبارة الآتية :

« يكون من بينهم ( ) عضوا ممن يعملون فى الشركة تختارهم الجمعيات الخاصة بالعاملين من اصحاب اسهم العمل على النحو المحدد باللائحة التنفيذية » .

(٨) بشرط الا تقل قيمتها الاسمية عن خمسة آلاف جنيه .

(٩) لا يجوز ان تزيد المدة على خمس سنوات .

تخلو في اثناء السنة ويجب عليه اجراء هذا التعيين اذا نقص عدد اعضائه عن ..... عضوا .

و يباشر الاعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل في الحال الى ان يتعقد اول اجتماع للجمعية العامة فاما ان تقرر تعيينهم او تعين آخرين بدلا عنهم .

**مادة ٢٤ -** يعين المجلس من بين اعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائب للرئيس ويحل محله اثناء غيابه وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذى يقوم باعمال الرئاسة مؤقتا .

**مادة ٢٥ -** يجوز لمجلس الادارة ان يعين من بين اعضائه عضوا منتدبا او اكثر ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافأته كما يكون له ان يؤلف من بين اعضائه لجنة او اكثر يمنحها بعض اختصاصاته او يعهد اليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس .

**مادة ٢٦ -** يعقد مجلس الادارة جلساته في مركز الشركة كلها دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس او بناء على طلب ثلث اعضائه ، ويجب ان يجتمع مجلس الادارة ..... مرات على الاقل خلال السنة المالية الواحدة . ويجوز ايضا ان يتعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط ان يكون جميع اعضائه حاضرين او ممثلين في الاجتماع وان يكون هذا الاجتماع في مصر .

**مادة ٢٧ -** لعضو مجلس الادارة ان ينسحب عنه عند الضرورة في المجلس احد زملائه وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان ويجب ان يكون النائب عن العضو المصرى مصر يا ولا يجوز ان ينوب عضو مجلس الادارة عن اكثر من عضو واحد وفي جميع الاحوال لا يجوز ان تزيد اصوات المنسحبين على ثلث عدد اصوات الحاضرين .

**مادة ٢٨ -** لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره ..... عضوا ( ثلاثة على الاقل ) .

**مادة ٢٩ -** تصدر قرارات مجلس الادارة باغلبية اعضا ( يجوز النص على نصاب معين في بعض الموضوعات ) .

**مادة ٣٠ -** مع مراعاة احكام المواد من ٩٦ الى ١٠١ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات

ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه واحكام لائحته التنفيذية لمجلس الادارة اوسع سلطة لادارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة ( ١ ) للجمعية العامة وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات ووضع اللوائح المتعلقة بالشئون الادارية والمالية وشئون العاملين ومعاملتهم المالية ، كما يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم اعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات .

**مادة ٣١ -** يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة امام القضاء والغير .

**مادة ٣٢ -** يملك حق التوقيع ( ٢ ) عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الادارة واعضاء مجلس الادارة المنتدبين وكل عضو آخر ينتدبه المجلس لهذا الغرض . ومجلس الادارة الحق في ان يعين عدة مديري او وكلاء مفوضين وان يخولهم ايضا حق التوقيع عن الشركة منفردين او مجتمعين .

**مادة ٣٣ -** لا يتحمل اعضاء مجلس الادارة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم باية مسؤولية فيما يتعلق بالتزامات الشركة .

**مادة ٣٤ -** تتكون مكافأة مجلس الادارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة ( ٥٧ ) من النظام ومن بدل الحضور الذى تحدد الجمعية العامة قيمته كل سنة .

### الفصل الثانى

#### اللجنة الادارية المعاونة ( ٣ )

**مادة ٣٥ -** يشكل مجلس ادارة الشركة لجنة ادارية معاونة من العاملين .

وتختص اللجنة المذكورة بدراسة كافة الموضوعات المتعلقة بدراسة برامج العمالة بالشركة مع مراعاة الادارة الاقتصادية السليمة وكذلك كل ما يتعلق بشئون العاملين وبرامج وخطط وقواعد تحديد الاجور والمرتبات فضلا عن الموضوعات التى تحال اليها من مجلس الادارة او عضو مجلس الادارة المنتدب . وترفع اللجنة توصيتها ونتائج دراستها الى مجلس الادارة .

ويحضر رئيس اللجنة اجتماعات مجلس الادارة ويكون له صوت معدود في المداولات .

( ١ ) يجوز النص على اختصاص الجمعية العامة بموضوعات معينة اذا رؤى اخراجها من اختصاص مجلس الادارة .

( ٢ ) يجوز ان يتضمن النظام تنظيلا آخر للحق التوقيع .

( ٣ ) اذا لم يتضمن النظام طريقة من طرق اشتراك العاملين في مجلس الادارة المنصوص عليها في المادتين ٢٥١ ، ٢٥٢ من اللائحة التنفيذية تعين ان يتضمن النظام النصوص المبينة في هذا الفصل .



**مادة ٣٦ –** تعين اللجنة من بين اعضائها رئيسا وفى حالة غيابه تعين العضو الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .  
ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الادارة المنتدب او من يفوضه من اعضاء مجلس الادارة ، وعدد من المديرين المسئولين بالشركة يختارهم مجلس الادارة دون ان يكون لهم صوت معدود فى المداولات .

**مادة ٣٧ –** يتولى مجلس الادارة وضع قواعد وشروط اختيار اعضاء اللجنة الادارية المعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافأة اعضائها وتجتمع اللجنة مرة على الاقل كل شهرين ولا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره ثلث عدد الاعضاء على الاقل ، وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين فاذا تساوت الاصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس او من يقوم مقامه .

**مادة ٣٨ –** تضع اللجنة تقريرا سنويا خلال السنة المالية للشركة يعرض على مجلس الادارة توضح فيه الموضوعات التى احيلت اليها وما اوصت به فى شأنها واقتراحاتها التى ترى عرضها على المجلس والتى يؤدى الاخذ بها الى تحقيق مصلحة الشركة .

### الباب الخامس فى الجمعية العامة

**مادة ٣٩ –** تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها الا فى ..... المدينة التى بها مركز الشركة .

**مادة ٤٠ –** لكل مساهم الحق فى حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الاصاله او الانابة .

ولا يجوز للمساهم من غير اعضاء مجلس الادارة ان ينيب عنه احد اعضاء مجلس الادارة فى حضور الجمعية العامة .

(١) و يشترط لصحة النيابة ان تكون ثابتة فى توكيل كتابى وان يكون الوكيل مساهما ولا يكون لاي مساهم من غير الاشخاص الاعتباريين بوصفه اصيلا او نائبا عن الغير او بالصفتين معا عدد من الاصوات يجاوز ( ) من عدد الاصوات المقررة لاسهم الحاضرين .

ويجب ان يكون مجلس الادارة ممثلا فى الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ، وذلك فى غير الاحوال التى ينقص فيها عدد اعضاء مجلس الادارة عن

ذلك ولا يجوز تخلف اعضاء مجلس الادارة عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول .

وفى جميع الاحوال لا يبطل الاجتماع اذا حضره ثلاثة من اعضاء مجلس الادارة على الاقل يكون من بينهم رئيس مجلس الادارة او نائبه او احد الاعضاء المنتخبين للادارة ، وذلك اذا توافر للاجتماع الشروط الاخرى التى يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية .

**مادة ٤١ –** يجب على المساهمين الذين يرغبون فى حضور الجمعية العامة ان يثبتوا انهم اودعوا اسهمهم فى مركز الشركة او فى احد البنوك ... قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة ايام كاملة على الاقل .

ولا يجوز قيد اى نقل للملكية الاسهم فى سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع الى انفضاض الجمعية العامة .

**مادة ٤٢ –** تنعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الادارة فى الزمان والمكان اللذين يحددهما اعلان الدعوة ، وذلك خلال الستة اشهر ( على الاكثر ) التالية لنهاية السنة المالية للشركة .

ولمجلس الادارة ان يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى مجلس الادارة ان يدعو الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذا طلب اليه ذلك مراقب الحسابات ، او عدد من المساهمين يمثل ٥% من راس مال الشركة على الاقل ، بشرط ان يوضحوا اسباب الطلب وان يودعوا اسهمهم مركز الشركة او احد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انفضاض الجمعية .

ولمراقب الحسابات او الجهة الادارية المختصة ان يدعو الجمعية العامة للانعقاد فى الاحوال التى يترأخى فيها مجلس الادارة عن الدعوة ، على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة او بدء التاريخ الذى يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

كما يكون للجهة الادارية المختصة ان تدعو الجمعية العامة اذا نقص عدد اعضاء مجلس الادارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده . او امتنع الاعضاء المكملين لذلك الحد عن الحضور وفى جميع الاحوال تكون مصاريف الدعوة على نفقة الشركة .

(١) يجوز النص على تحديد الحد الاقصى لعدد الاحداث المقررة ، او الحد الاقصى لما يحمله الوكيل من اسهم

(٢) حدد النسبة بواسطة الجمعية التأسيسية للشركة .



**مادة ٤٣ —** تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية للنظر

على الاخص فيما ياتى :

(أ) انتخاب اعضاء مجلس الادارة وعزلهم .  
(ب) مراقبة اعمال مجلس الادارة والنظر فى اخلاثة من المسئولية .

(ج) المصادقة على الميزانية وحساب الارباح والخسائر .  
(د) المصادقة على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة .

(هـ) الموافقة على توزيع الارباح وتحديد مكافأة وبدلات اعضاء مجلس الادارة .

(و) تعيين مراقب الحسابات وتحديد اتعابه .  
(ز) كل ما يرى مجلس الادارة او الجهة الادارية المختصة او المساهمين الذين يملكون ٥% من راس المال عرضه على الجمعية العامة .

**مادة ٤٤ —** على مجلس الادارة ان يعد عن كل سنة

مالية — فى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة اشهر على الاكثر من تاريخ انتهائها — ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقاً للاوضاع والشروط والبيانات التى حددتها اللائحة التنفيذية للقانون .

ويجب على مجلس الادارة ان ينشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر وخلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة بعشرين يوماً على الاقل .

ويجوز الاكتفاء بارسال نسخة من الاوراق المبينة فى الفقرة الاولى (١) الى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بعشرين يوماً على الاقل .

**مادة ٤٥ —** يجب نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة

للاجتماع مرتين فى صفحتين يوميتين على ان يتم النشر فى المرة الثانية بعد انقضاء خمسة ايام على الاقل من تاريخ نشر الاخطار الاول .

ويجوز (٢) الاكتفاء بارسال اخطار الدعوة الى المساهمين

(١) جوازيه .

(٢) يقتصر فقط على الشركات التى لم تطرح اسهمها للاكتتاب العام .

(٣) ربع راس المال على الاقل وبشرط الا يجاوز نصف راس المال .

(٤) جوازيه .

(٥) الا اذا اشترط النظام اغلبية خاصة فى اصدار القرارات .

على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بالبريد المسجل او بتسليم الاخطار للمساهمين باليد مقابل التوقيع .

وترسل صورة مما ينشر او يخطر به المساهمين على النحو الوارد فى المادتين ٤٥ ، ٤٦ الى الادارة العامة للشركات والمهيئة العامة لسوق المال وممثل جماعة حملة السندات فى نفس الوقت الذى يتم فيه النشر او الارسال الى المساهمين .

**مادة ٤٦ —** لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً الا اذا حضره مساهمون يمثلون ..... على الاقل .  
(٣) فاذا لم يتوافر الحد الأدنى فى الاجتماع الاول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الاول .

ويجوز الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الاول اذا حدد فيها موعد الاجتماع الثانى (٤) .  
و يعتبر الاجتماع الثانى صحيحاً ايا كان عدد الاسهم الممثلة فيه .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بالاغلبية المطلقة للاسهم الممثلة فى الاجتماع (٥) .

**مادة ٤٧ —** تخصص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما ياتى :

(أ) لا يجوز زيادة التزامات المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الاساسية التى يستمد بها بصفته شريكاً .

(ب) يجوز اضافة اغراض مكملة او مرتبطة او قريبة من غرض الشركة الاصلى ولا يجوز تغيير الغرض الاصلى الا لاسباب توافق عليها اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من القانون .

(ج) يكون للجمعية العامة غير العادية النظر فى اطالة امد الشركة او تقصيره او حلها قبل موعدها او تغيير نسبة الخسارة التى يترتب عليها حل الشركة اجبارياً او ادماج الشركة .

اذا بلغت خسائر الشركة نصف راس المال المصدر وجب على مجلس الادارة ان يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة او استمرارها .

**مادة ٤٨ —** مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالجمعية العامة

العادية تسرى على الجمعية العامة غير العادية الاحكام الاتية :

(أ) تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الادارة ، وعلى المجلس توجيه الدعوة اذا طلب اليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون ١٠% من راس المال على الاقل لاسباب جدية وبشرط ان يودع المطالبون اسهمهم مركز الشركة او احد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية ، واذا لم يتم المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للمطالبين ان يتقدموا الى الجهة الادارية المختصة التى تتولى توجيه الدعوة .

(ب) لا يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون نصف راس المال (على الاقل) ، فاذا لم يتوافر الحد الأدنى فى الاجتماع الاول وجهت دعوة الجمعية الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول ، ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحا اذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع راس المال (على الاقل) .

(جـ) تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية باغلبية ثلثى الاسهم الممثلة فى الاجتماع الا اذا كان يتعلق بزيادة راس المال او خفضه او حل الشركة قبل الميعاد او تغيير الغرض الاصلى او ادماجها ، فيشترط لصحة القرار فى هذا الاحوال ان يصدر باغلبية ثلاثة ارباع الاسهم الممثلة فى الاجتماع .

مادة ٤٩ - لا يجوز للجمعية العامة المداولة فى غير المسائل المدرجة فى جدول الاعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة فى الوقائع الخطيرة التى تتكشف اثناء الاجتماع . ومع مراعاة احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية والمادة ٥٣ من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذى صدرت فيه هذه القرارات او غائبين او مغالفين ، وعلى مجلس الادارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

مادة ٥٠ - تسجل اسماء الحاضرين من المساهمين فى سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما اذا كان بالاصالة او بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعى الاصوات .

و يكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق فى مناقشة الموضوعات المدرجة فى جدول الاعمال ، واستجواب اعضاء مجلس الادارة ومراقبى الحسابات بشأنها . ويشترط تقديم الاسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة

بثلاثة ايام على الاقل فى مركز ادارة الشركة بالبريد المسجل او باليد مقابل ايصال .

ويجب على مجلس الادارة على اسئلة المساهمين واستجواباتهم بالقدر الذى لا يعرض مصلحة الشركة او المصلحة العامة للضرر ، واذا رأى المساهم ان الرد غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

و يكون التصويت فى الجمعية العامة ..... (١) ، ويجب ان يكون التصويت بطريقة سرية اذا كان القرار يتعلق بانتخاب اعضاء مجلس الادارة او بعزلهم او باقامة دعوى المسؤولية عليهم ، او اذا طلب ذلك رئيس مجلس الادارة او عدد من المساهمين يمثل عشر الاصوات الحاضرة فى الاجتماع على الاقل .

ولا يجوز لاعضاء مجلس الادارة الاشتراك فى التصويت على قرارات الجمعية العامة فى شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم او ابراء ذمتهم واخلاء مسؤوليتهم عن الادارة .

مادة ٥١ - يحضر اجتماع يتضمن اثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك اثبات حضور ممثلى الجهات الادارية او الممثل القانونى لجماعة حملة السندات كما يتضمن خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث اثناء الاجتماع والقرارات التى اتخذت فى الجمعية وعدد الاصوات التى وافقت عليها او خالفها وكل ما يطلب المساهمون اثباته فى المحضر .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة فى سجل خاص ، ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وامين السروجامعا الاصوات ومراقب الحسابات .

ويجب ارسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهات الادارية المختصة خلال شهر على الاكثر من تاريخ انعقادها .

مادة ٥٢ - مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسنى النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لاحكام القانون او نظام الشركة .

وكذلك يجوز ابطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من المساهمين او للاضرار بهم ، او جلب نفع خاص لاعضاء مجلس الادارة او غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز ان يطلب البطلان فى هذه الحالة الا المساهمون الذين اعترضوا على القرار فى محضر الجلسة او الذين تغيّبوا عن

(١) يعين النظام طريقة التصويت فاذا لم يعينها فانها تتم بالطريقة التى يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية .



الحضور بسبب مقبول ، ويجوز للجهة الادارية المختصة ان تنوب عنهم فى طلب البطلان اذا تقدموا باسباب جدية .

و يترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع المساهمين وعلى مجلس الادارة نشر ملخص الحكم بالبطلان فى احدى الصحف اليومية وفى صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

### الباب السادس فى مراقب الحسابات

**مادة ٥٣ -** مع مراعاة احكام المواد من ١٠٣ الى ١٠٩ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات او اكثر من تتوافر فى شأنهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر اتعابه .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد / .....

المقيم فى ..... مراقبا اول الشركة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة فى تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم اثناء عقد الجمعية العامة ان يناقش تقرير المراقب وان يستوضحه عما ورد به .

### الباب السابع سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامى المال الاحتياطى - توزيع الارباح

**مادة ٥٤ -** تبتدىء السنة المالية للشركة من ..... وتنتهى فى ..... من كل سنة على ان السنة الاولى تشمل المدة التى تنقضى من تاريخ تأسيس الشركة حتى ..... من السنة التالية .

**مادة ٥٥ -** على مجلس الادارة ان يعد كل سنة مالية فى موعد يسمح بعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال ( ستة اشهر على الاكثر من تاريخ انتهائها ) ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات الواردة فى

قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

وعلى المجلس ايضا ان يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

**مادة ٥٦ -** توزع ارباح الشركة الصافية سنويا بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الاخرى كما يلى :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازى من الارباح لتكوين الاحتياطى القانونى ( ٥ ٪ على الاقل ) ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطى قدرا يوازى رأس مال الشركة المصدر ( نصف رأس المال ) ومتى نقص الاحتياطى تعين العودة الى الاقتطاع .

..... (١)

و يكون للعاملين نصيب فى الارباح التى يتقرر توزيعها نقدا فى حدود ..... ٪ بشرط الا يزيد على مجموع الاجور السنوية للعاملين (٢) ، (٣) .

٢ - يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة اولى من الارباح قدرها ( ٥ ٪ على الاقل ) للمساهمين عن المدفوع من قيمة اسهمهم وللعاملين .

على انه اذا لم تسمح ارباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من ارباح السنين التالية .

٣ - ويخصص بعد ما تقدم ..... ( عشرة فى المائة على الاكثر ) من الباقي لمكافحة مجلس الادارة .

٤ - ويوزع الباقي من الارباح بعد ذلك على المساهمين والعاملين ( فى الحدود والنسب المقررة فى هذا النظام ) كحصة اضافية فى الارباح او يرسل بناء على اقتراح مجلس الادارة الى السنة المقبلة او يكون به احتياطى غير عادى او مال استهلاك غير عادى .

**مادة ٥٧ -** يستعمل الاحتياطى بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة فيما يكون اوفى بمصالح الشركة .

**مادة ٥٨ -** تدفع الارباح الى المساهمين فى المكان والمواعيد التى يحددها مجلس الادارة بشرط الا تتجاوز شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

(١) يجوز ان ينص نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الارباح الصافية لتكوين احتياطى نظامى لمواجهة الاغراض التى يحددها النظام .

(٢) لا يجوز أن تقل النسبة عن ١٠ ٪ من الارباح .

(٣) كما يجوز للنظام ان يقرر للعاملين نسبة اكبر من ١٠ ٪ وفى هذه الحالة يجنب نصيب العاملين فى الزيادة على ١٠ ٪ فى حساب خاص يشتر لصالح العاملين ، يجوز توزيع مبالغ منه على العاملين فى السنوات التى لا تتحقق فيها ارباح بسبب خارج عن ارادة الشركة او استخدامه فى مشروعات لخدمات العاملين .



## الباب الثامن فى المنازعات

**مادة ٥٩ -** لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التى تقع منهم فى تنفيذ مهمتهم وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فتسقط هذه الدعوى من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة .

ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى العمومية .

**مادة ٦٠ -** مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانونا لا يجوز رفع المنازعات التى تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر أعضائه الا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

وعلى كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح فى جدول أعمال الجمعية .

## الباب التاسع فى حل الشركة وتصفيتها

**مادة ٦١ -** فى حالة خسارة نصف رأس المال تحمل الشركة قبل انقضاء أجلها الا اذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

**مادة ٦٢ -** مع مراعاة احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

تعين الجمعية العامة مصفيا أو أكثر وتحدد أتعابهم ويكون المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم .  
وفى حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية كما تعين المصفي وتحدد أتعابه .  
ولا ينتهى عمل المصفي بوفاة الشركاء أو اشهار افلاسهم أو اعسارهم أو بالحجر عليهم ولو كان مصفيا من قبلهم .  
وتنتهى وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .

أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم إخلاء عهدة المصفين .

## الباب العاشر أحكام ختامية

**مادة ٦٣ -** تخصص المصاريف والأتعاب المدفوعة فى سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة .

**مادة ٦٤ -** تسرى أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية فيما لم يرد فى شأنه نص خاص فى هذا النظام .

**مادة ٦٥ -** يودع هذا النظام و ينشر طبقا للقانون .

نموذج رقم ( ٢ )  
للعقد الابتدائى والنظام الاساسى  
لشركة التوصية بالاسهم التى تنشأ طبقا لأحكام  
القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١  
عقد الشركة الابتدائى

انه فى يوم

فما بين الموقعين أدناه :

١ - الاسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد -  
اثبات الشخصية - العنوان .

( بيان صفة الشريك متضامن - موصى )

٢ - .....

٣ - .....

**مادة ١ -** اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة توصية بالاسهم بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقا لأحكام القوانين المعمول بها ووفقا لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا العقد .

**مادة ٢ -** اسم هذه الشركة وعنوانها هو :  
( ضرورة أن يشكون العنوان من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء المتضامنين دون غيرهم )

**مادة ٣ -** غرض هذه الشركة هو



وقد دفع المكتتبون ربع كامل القيمة الاسمية وقدره  
فى بنك المسجل لدى البنك  
المركزى المصرى .

وهذا المبلغ لا يجوز سحبه الا بعد قيد الشركة بالسجل  
التجارى :

مادة ٨ - يتعهد الموقعون على هذا العقد بالسعى فى  
الحصول على موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨)  
من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم  
والشركات ذات المسؤولية المحدودة على انشاء الشركة والقيام  
بكافة الاجراءات اللازمة لاتمام تأسيسها . وفى هذا السبيل  
وكلوا عنهم فى القيام بالنشر والقيد  
بالسجل التجارى واتخاذ الاجراءات القانونية واستيفاء

المستندات اللازمة وادخال التعديلات التى تراها الجهات  
المختصة لازمة سواء على هذا العقد او على نظام الشركة المرفق  
وتسليم كافة الوثائق والاوراق الى مجلس ادارة الشركة .

مادة ٩ - تلتزم الشركة بأداء المصروفات والنفقات  
والاجور والتكاليف التى تم انفاقها بسبب تأسيس الشركة  
وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

مادة ١٠ - حرر هذا العقد بمدينة

بجمهورية مصر العربية فى  
سنة ١٤ هجرية الموافق لسنة  
١٩ ميلادية من ٠٠٠٠ نسخة لكل من المتعاقدين نسخة وباقى  
النسخ لتقديمها الى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص  
فى التأسيس .

### التوقيعات

الاسم الثلاثى والنصفة	الحاسية	الإقامة	التوقيع
١ - متضامن			
٢ - موصى			
٣ -			
٤ -			
٥ -			
٦ -			
٧ -			

### النظام الاساسى للشركة

#### الباب الاول

#### فى تأسيس الشركة

مادة ١ - تأسست طبقا لاحكام القوانين المعمول بها فى  
جمهورية مصر العربية ووفقا لاحكام قانون شركات المساهمة  
وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة  
الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية  
والنظام الاساسى التالى شركة توصية بالاسهم بالشروط  
المقررة فيما بعد :

مادة ٢ - اسم هذه الشركة وعنوانها هو .....  
شركة توصية بالاسهم (١)

مادة ٣ - غرض هذه الشركة  
..... (٢)

ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشترك بأى وجه من  
الوجوه مع الهيئات التى تزاو اعمالا شبيهة باعمالها او التى قد  
تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر او فى الخارج ، كما يجوز لها  
ان تندمج فى الهيئات السالفة او تشتريها او تلحقها بها وذلك  
طبقا لاحكام القانون ولائحته التنفيذية .

(١) يجب ان يتكون العنوان من اسم واحد او اكثر من اسماء الشركاء المتضامين دون غيرهم

(٢) لا يجوز ان تتولى اعمال التأمين او اعمال البنوك او الادخار او تلقى الودائع او استثمار الاموال لحساب الغير



مادة ٤ - يكون مركز الشركة وعملها القانوني في مدينة ..... ويجوز لمجلس الادارة ان ينشئ لها فروعاً او توكيلات في مصر او في الخارج .

مادة ٥ - المدة المحددة لهذه الشركة هي ..... سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

## الباب الثانى

## فى رأس مال الشركة

مادة ٦ - حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ جنيهاً (١)

وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ جنيهاً موزع على ..... سهماً ..... حصة قيمة كل منها (٢) جنيهاً منها ..... أسهم نقدية وحصص أو أسهم مقابل حصص عينية وتمثل حصة الشركاء المتضامنين ..... حصة ..... بمبلغ

مادة ٧ - جميع حصص وأسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب فى رأس المال على النحو التالى :

الاسم والجنسية	عدد الأسهم أو الحصص	القيمة الاسمية	العملة التى تم الوفاء بها
الشركاء المتضامنين			
١ -			
٢ -			
الشركاء الموصون			
٣ -			
٤ - اكتب اب عام			

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين ..... وقد دفع المكتتبون ( ربيع ) (٣) القيمة الاسمية للسهم بالكامل عند الاكتتاب (٤) ..... الحصص .

مادة ٨ - تستخرج الاسهم او الشهادات الممثلة للاسهم من دفتر ذى قسائم وتعطى ارقاما متسلسلة و يوقع عليها عضوان من اعضاء مجلس المراقبة وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب ان يتضمن السهم على الاختص اسم الشركة وتاريخ قيدها بالسجل التجارى ورقه وقيمة رأس المال بنوعيه وعدد الاسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العامة العادية . ويكون للاسهم كوبونات ذات ارقام متسلسلة ومشملة ايضا على رقم السهم .

ويسرى على الحصة ما يسرى على السهم .

مادة ٩ - يجب ان يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم وحصة خلال ..... (٥) سنوات على الاكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك فى المواعيد والطريقة التى يعينها مجلس المراقبة على ان يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الاقل وتفيد المبالغ المدفوعة على شهادات الاسهم ، وكل سهم لم يؤثر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الاداء يبطل حتماً تداولها .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر اداؤه عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع % سنوياً من يوم استحقاقه بالاضافة الى التعويضات المترتبة على ذلك ، ويحق لمجلس المراقبة ان يقوم ببيع هذه الاسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة الى تنبيه او اجراءات قضائية وذلك بعد اتخاذ الاجراءات الآتية :

(١) يجوز شطب هذه الفقرة اذا لم يرغب المؤسسون فى تحديد رأس المال المرخص به .

(٢) لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن الف جنيه

(٣) أو أكثر بحسب المشروع

(٤) اذا كانت الشركة من شركات الاكتتاب العام تضاف عبارة واكتتب المؤسسون وحدهم ب..... بما لا يقل عن نصف رأس المال

المصدر او ما يساوى ١٠% من رأس المال المرخص به .

(٥) يحدد عدد السنوات بما لا يتجاوز العشرة

(أ) اعذار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوما على ذلك .

(ب) الاعلان فى احدى الصحف اليومية او فى صحيفة الشركات عن ارقام الاسهم التى تأخر اصحابها فى الوفاء بقيمتها .

(ج) اخطار المساهم بكتاب مسجل بصورة من الاعلان وعدد الجريدة او الصحيفة التى تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوما على ذلك ، وشهادات الاسهم التى تباع بهذه الكيفية تلغى حتما على ان تسلم شهادات جديدة للمشتريين عوضا عنها تحمل ذات الارقام التى كانت على الشهادات القديمة .

ويخصم مدير الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوبا للشركة من اصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذى بيعت اسهمه على ما قد يوجد من الزيادة و يطالبه بالفرق عند حصول عجز .

ولا يؤثر التجاء الشركة الى استعمال الحق المقرر بالفقرة السابقة على حقها فى الالتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق وضمانات اخرى فى نفس الوقت او فى اى وقت اخر .

**مادة ١٠ -** تنتقل ملكية الاسهم باثبات التصرف كتابة فى سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الاسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل اليه بمراعاة الاحكام القانونية المقررة لتداول الاوراق المالية وللشركة الحق فى ان تطلب التصديق على توقيع الطرفين باثبات اهليتها بالطرق القانونية (١) .

وبالرغم من حصول التنازل واثباته فى سجل الشركة يظل المكتتبون الاصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولون بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الاسهم المتنازل عنها الى ان يتم سداد قيمة الاسهم وفى جميع الاحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ اثبات التبادل فى السجل المشار اليه ، و يوقع اثنان من اعضاء مجلس المراقبة على الشهادات المثبتة لقيد الاسهم الاسمية فى سجل نقل الملكية وبالنسبة لايولة الاسهم الى الغير بالارث او الوصية يجب على الوارث او الموصى له ان يطلب قيد نقل الملكية فى السجل المشار اليه واذا كان نقل ملكية الورقة المالية

تنفيذا لحكم نهائى جرى القيد فى السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك . وفى جميع الاحوال يؤثر على السبب بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

**مادة ١١ -** لا يلزم المساهم الا بقيمة كل سهم من اسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته وتخضع جميع الاسهم لالتزامات متساوية .

اما الشركاء المتضامنون اصحاب الحصص يسألون عن التزامات الشركة مسئولية غير محدودة ،

**مادة ١٢ -** ترتب حتما على ملكية السهم او الحصة قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

**مادة ١٣ -** كل سهم غير قابل للتجزئة مع مراعاة احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

**مادة ١٤ -** لا يجوز لورثة المساهم او لدائنيه بأية حجة كانت ان يطالبوا بوضع الاختتام على دفاتر الشركة او قراطيسها او ممتلكاتها ولا ان يطلبوا قسمتها او بيعها جملة لعدم امكان القسمة ولا ان يتدخلوا باية طريقة كانت فى ادارة الشركة ويجب عليهم فى استعمال حقوقهم التعديل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

**مادة ١٥ -** كل سهم او حصة يخول الحق فى نصيب معادل لنصيب غيره من الاسهم من نفس النوع بلا تمييز فى اقتسام الارباح وفى ملكية موجودات الشركة عند التصفية .

**مادة ١٦ -** تدفع الارباح المستحقة عن الاسهم والحصص لآخر مالك لها مقيد اسمه فى سجل الشركة ويكون له وحده الحق فى قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا او نصيبا فى موجودات الشركة .

**مادة ١٧ -** مع مراعاة حكم المادة ٣٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه . يجوز زيادة رأس مال الشركة باصدار اسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التى للاسهم الاصلية كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية (٢)

(١) فى حالة ايراد نصوص فى النظام تتضمن قيودا على تداول الاسهم فانه يتعين مراعاة احكام المواد من ١٣٩ - ١٤١ من اللائحة التنفيذية .

(٢) بالنسبة للاسهم الممتازة وحصص الارباح وحصص التأسيس فانه يكون للمؤسسين النصص عليها فى النظام فى حالة تقريرها وذلك فى ضوء احكام القانون ولائحته التنفيذية مع الاضافة بأنه لا يجوز زيادة راس المال بأسهم ممتازة الا اذا كان النظام يرخص بذلك ابتداء .



**مادة ١٨ -** فى حالة زيادة رأس المال باسهم يتم الاكتتاب فيها نقدا ، يكون للمساهمين القدامى واصحاب الحصص حق الاولوية فى الاكتتاب فى اسهم الزيادة كل بحسب عدد الاسهم او الحصص التى يمتلكها (١) ، (٢) ، وذلك بشرط مراعاة ما يكون للاسهم الممتازة من حقوق اولوية خاصة بها (٣) .

و يتم اخطار المساهمين القدامى باصدار اسهم الزيادة - فى حالة تقرير حقوق اولوية خاصة بهم - بالنشر او بكتاب مسجل على حسب الاحوال طبقا لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية ، مع منح المساهمين القدامى مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوما من فتح باب الاكتتاب .

**مادة ١٩ -** فى حالة زيادة رأس المال ، يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الاولوية فى الاكتتاب فى اسهم الزيادة للمساهمين القدامى كل بحسب قيمة الاسهم التى يحملها ، وذلك بشرط ان يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة فى التمتع بهذه الحقوق (٤)

### الباب الثالث

#### فى السندات

**مادة ٢٠ -** مع مراعاة احكام المواد من ٤٩ الى ٥٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليها ، ولائحته التنفيذية للجمعية العامة ان تقرر اصدار سندات من اى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط اصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى اسهم .

### الباب الرابع

#### فى ادارة الشركة

#### الفصل الاول

#### المدير او المديرون

**مادة ٢١ -** يتولى ادارة الشركة السيد / ٠٠٠٠ المقيم

٠٠٠٠٠ (٥) بصفته الشريك المتضامن ، ومسؤوليته مسئولية غير محدودة عن التزامات الشركة (٦) .

وللمدير ( والمديرين ) فى سبيل الادارة اوسع السلطات التى تستلزمها ادارة الشركة ، وتمثيل الشركة امام القضاء او الغير والتوقيع عنها مجتمعين او منفردين والتصرف والتعاقد فى كل ما يتعلق بامر الشركة ٠٠٠٠٠ وذلك كله فيما عدا ما احتفظ به النظام للجمعية العامة او لمجلس المراقبة (٧) وهو مسئول امام الغير وامام باقى الشركاء ، وليس للشركاء الموصين اى تدخل فى الادارة ومسؤوليتهم محصورة فى حدود قيمة اسهمهم المدفوعة فى رأس مال الشركة .

وللمدير الاستعانة بمن يرون من الفنيين والاداريين وتفويضهم فى بعض اختصاصاتهم على ان يكون المدير مسؤولا شخصيا عن اعمال هؤلاء معاونين .

**مادة ٢٢ -** تحدد مكافأة الشريك المدير ( او الشركاء المديرين ) بمبلغ ٠٠٠٠٠ سنويا او بنسبة % من الارباح الصافية على النحو المنصوص عليه فى المادة (٥١) من هذا النظام .

ويجوز للجمعية العامة تقرير بدلات انتقال واستقبال بما لا يجاوز ( )

**مادة ٢٣ -** لا يجوز للمدير ان يعمل فى اى عمل تجارى يتعارض مع نشاط هذه الشركة ، كما لا يجوز له مباشرة اى عمل يترتب عليه الاختصاص مما تتطلبه ادارة الشركة من وقت وجهد .

**مادة ٢٤ -** لا يترتب على وفاه المدير او تخليه عن الادارة باختياره او بغير اختياره لاي سبب من الاسباب ان تعتبر الشركة منحلة بل تستمر قائمة وللمجلس المراقبة ان يعين مديرا مؤقتا للشركة يتولى اعمال الادارة العاجلة الى ان تنعقد الجمعية العامة لاختيار مدير للشركة ، ويجب على المدير المؤقت دعوة الجمعية العامة للانعقاد خلال شهر من تعيينه .

(١) يجوز تحديد حقوق الاولوية للمساهمين القدامى بحيث تقتصر على مجرد الاسبقية فى الاكتتاب فقط ، او تشمل بالاضافة لذلك الاعفاء من علاوة الاصدار او جزء منها .

(٢) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير مراقب الحسابات ، ان تطرح اسهم الزيادة - كلها او بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الاولوية للمساهمين القدامى .

(٣) تشطب هذه الفقرة اذا لم يتضمن النظام بانشاء اسهم ممتازة .

(٤) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير من مراقب الحسابات ان تطرح اسهم الزيادة كلها او بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الاولوية للمساهمين القدامى .

(٥) اذا كانت الادارة لاكثر من مدير تعدل الصياغة على هذا النحو ، ويراعى تحديد سلطاتهم مجتمعين او منفردين . وفقا لما يتفق عليه .

(٦) يشترط فى كل الاحوال فى المدير الواحد او المديرين المتعددين ان يكونوا من بين الشركاء المتضامين .

(٧) يجوز اخراج بعض الاختصاصات من سلطات المدير الى مجلس المراقبة او للجمعية العامة ، ويستحسن تفصيل اختصاصات المدير .



ولا يكون المدير المؤقت مسؤولا الا عن تنفيذ وكالته فقط .  
واذا كانت الادارة لاكثر من مدير وتوفى احدهما او تخلى  
عن الادارة يستمر المدير الآخر فى تولى الادارة بمفرده الى حين  
انعقاد الجمعية العامة وتعين مديرا بدلا ممن انتهت ادارته .

## الباب الرابع فى ادارة الشركة

### الفصل الثانى مجلس المراقبة

**مادة ٢٥ -** يكون للشركة مجلس مراقبة مؤلف من ثلاثة  
اعضاء على الاقل . ( او من ٠٠٠ عضوا على الاقل و  
٠٠٠ عضو على الاكثر ) تعينهم الجمعية العامة  
٠٠٠٠ (١) من المساهمين غير المديرين .

واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون  
او مجلس للمراقبة من ٠٠٠٠٠ عضوا هم :  
الاسم الجنسية السن

**مادة ٢٦ -** يعين اعضاء مجلس المراقبة لمدة ثلاث  
سنوات .

غير ان مجلس المراقبة المعين فى المادة السابقة يبقى قائما  
باعماله لمدة ٠٠٠ سنوات (٢) .

ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوى فى مجلس الادارة فى  
استبدال من يمثله فى المجلس وذلك على الوجه المبين باللائحة  
التنفيذية .

وللجمعية العامة عزل المجلس كله او بعضه اذا كانت  
هناك اسباب لذلك .

**مادة ٢٧ -** لمجلس المراقبة - اذا لم يكن هناك اعضاء  
يحلون محل العضو الاصلى - ان يعين اعضاء فى المراكز التى  
تخلو فى اثناء السنة ويجب عليه اجراء هذا التعيين اذا نقص  
عدد اعضائه عن عضوا .

يباشر الاعضاء المعينون على الوجه المبين فى الفقرة السابقة  
العمل فى الحال الى ان ينعقد اول اجتماع للجمعية العامة  
فاما ان تقرتعينهم او تعين آخرين بدلا منهم .  
ويكمل العضو الذى يعين بدلا من آخر المدة المتبقية من  
مدة سلفه .

**مادة ٢٨ -** يعين المجلس من بين اعضائه رئيسا ويجوز

تعين نائب للرئيس يحل محله اثناء غيابه وفى حالة غياب  
الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذى يقوم باعمال الرئاسة  
مؤقتا .

كما يعين المجلس سكرتيرا له من الاعضاء او غيرهم .

**مادة ٢٩ -** يعقد مجلس المراقبة جلساته فى مراكز  
الشركة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة  
الرئيس او بناء على طلب ثلث اعضاء مجلس المراقبة ، ويجب  
ان يجتمع مجلس المراقبة ٠٠٠٠٠٠٠٠ مرات على الاقل خلال  
السنة المالية الواحدة .

وبجوز ايضا ان ينعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط ان  
يكون ثلاثة ارباع اعضائه حاضرين او ممثلين فى الاجتماع  
وان يكون هذا الاجتماع فى مصر .

**مادة ٣٠ -** تحدد مكافأة وبدلات حضور مجلس المراقبة  
ب ٠٠٠٠٠ ( او تحدد الجمعية العامة المكافأة والبدلات  
المستحقة لرئيس واعضاء مجلس المراقبة )

**مادة ٣١ -** لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا  
حضره ٠٠٠٠٠٠٠٠ عضوا ( ثلاثة على الاقل ) وتصدر قرارات  
مجلس الادارة بأغلبية عضوا ( يجوز النص على  
نصاب معين فى بعض الموضوعات ) واذا كانت القرارات  
بالاغلبية المطلقة يرجع صوت الرئيس فى حالة التساوى .

وتثبت مداوات المجلس وقراراته فى محاضر تدون فى  
سجل خاص مرقومة صفحاته و يوقع عليها الرئيس وامين السر ،  
و يصدق رئيس المجلس على صور او مستخرجات هذه المحاضر .

**مادة ٣٢ -** يقوم مجلس المراقبة بتمثيل الشركاء فى  
علاقاتهم مع ادارة الشركة ويتولى الاشراف الدائم على اعمال  
المديرين ومراجعة نشاط الشركة واستثماراتها وتقديم  
الاقتراحات لادارة الشركة بما يراه لتنمية اعمال الشركة  
وتطويرها ، وللمجلس ان يطلب الى المديرين تقديم حساب  
عن اداراتهم وله ان يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وان يقوم  
بجرد الصندوق والاوراق المالية المثبتة لحقوق الشركة والبضائع  
الموجودة لديها ويجب على المديرين ان يوفروا له حقوق الاطلاع  
على مستندات الشركة واوراقها ما هو مقرر مراقبى  
الحسابات .

وللمجلس المراقبة ان يبدى الراى فى المسائل التى يعرضها

(١) يشترط ان يكون العدد فرديا ولا يقل عن ثلاثة

(٢) لا يجوز ان تزيد المدد على خمس سنوات

عليه مديرو الشركة وله ان يأذن باجراء التصرفات التى يتطلب هذا النظام اذنه فيها. (١).

و يقدم مجلس المراقبة الى الجمعية العامة العادية فى اجتماعها السنوى لنظر الميزانية وحساب الارباح والخسائر تقريراً بملاحظاته على ادارة الشركة . ويجوز لمجلس المراقبة ان يقرر دعوة الجمعية العامة للاجتماع .

### الباب الخامس فى الجمعية العامة

**مادة ٣٣ -** تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين واصحاب الحصص ولا يجوز انعقادها الا فى ٠٠٠٠ ( المدينة التى بها مركز الشركة ) .

**مادة ٣٤ -** لكل شريك الحق فى حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الاصاله او النيابة ولا يجوز للشريك ان ينوب احد المديرين فى حضور الجمعية العامة . (٢) ويشترط لصحة النيابة ان تكون ثابتة فى توكيل كتابى وان يكون الوكيل مساهماً .

ويجب حضور المدير ومراقب الحسابات جلسة الجمعية العامة كما يجب ان يكون مجلس المراقبة ممثلاً فيها بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته . ويرأس الجمعية العامة رئيس مجلس المراقبة .

**مادة ٣٥ -** على المساهمين من الشركاء الذين يرغبون فى حضور الجمعية العامة ان يثبتوا انهم اودعوا أسهمهم فى مركز الشركة او فى احد البنوك ٠٠٠٠ قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة ايام كاملة على الاقل .

ولا يجوز قيد اى نقل للملكية الاسهم فى سجل الشركة من تاريخ نشره الدعوة لاجتماع الى انفضاض الجمعية العامة .

**مادة ٣٦ -** تنعقد الجمعية العامة العادية للشركة كل سنة بدعوة من المدير فى الزمان والمكان اللذين يحددهما اعلان الدعوة ، وذلك خلال الستة الشهور (على الاكثر) التالية لنهاية السنة المالية للشركة .

وللمدير او مجلس المراقبة ان يقررا دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى المدير ( او المديرين ) ان يدعوا الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذا طلب اليه ذلك مراقب الحسابات ، او عدد من

الشركاء يمثل ٥% من رأس مال الشركة على للاقل ، بشرط ان يوضحوا اسباب الطلب وان يودعوا اسهمهم مركز الشركة او احد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انفضاض الجمعية .

ولمراقب الحسابات او الجهة الادارية المختصة ان يدعوا الجمعية العامة للانعقاد فى الاحوال التى يتراخى فيها المدير عن الدعوة ، على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقيق الواقعة او بدء التاريخ الذى يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

**مادة ٣٧ -** تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الاخص فيما يأتى :

( أ ) تعيين اعضاء مجلس المراقبة وعزلهم وكذلك تعيين المديرين وعزلهم .

( ب ) مراقبة اعمال المدير او المديرين .

( ج ) المصادقة على الميزانية وحساب الارباح والخسائر .

( د ) المصادقة على تقرير الادارة عن نشاط الشركة ونظر تقرير مجلس المراقبة .

( هـ ) الموافقة على توزيع الارباح وتحديد مكافأة وبدلات المديرين ومجلس المراقبة .

( و ) تعيين مراقب الحسابات وتحديد اتعابه .

( ز ) كل ما يرى المدير او مجلس المراقبة او الجهة الادارية المختصة او الشركاء الذين يملكون ٥% من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

**مادة ٣٨ -** على المدير ان يعد عن كل سنة مالية - فى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة اشهر على الاكثر من تاريخ انتهائها - ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقاً للاوضاع والشروط والبيانات التى حددتها اللائحة التنفيذية للقانون .

ويجب على المدير ( او المديرين ) ان ينشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر وخلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة بعشرين يوماً على الاقل .

ويجوز الاكتفاء بارسال نسخة من الاوراق المبينة فى الفقرة

( ١ ) يجوز النص على الاختصاصات الاخرى لمجلس المراقبة او التى يتعين اذنه فيها قبل اجرائها من قبل المديرين .

( ٢ ) يجوز النص على تحديد الحد الاقصى لعدد الاصوات المقررة ، او الحد الاقصى لما يحمله الوكيل من اسهم .



الاولى (١) الى كل شريك بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بعشرين يوما على الاقل .

**مادة ٣٩ -** يجب نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في صحتين يوميتين على ان يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة ايام على الاقل من تاريخ نشر الاخطار الاول .

ويجوز (٢) الاكتفاء بارسال اخطار الدعوة الى الشركاء على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بالبريد المسجل او بتسليم الاخطارات الى الشركاء باليد مقابل التوقيع . وترسل صورة مما ينشر او يخاطره الشركاء على النحو الوارد في المادتين ٣٩ ، ٤٠ الى الادارة العامة للشركات والهيئة العامة لسوق المال ومثل جماعة حملة السندات في نفس الوقت الذي يتم فيه النشر او الارسال الى الشركاء .

**مادة ٤٠ -** لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره شركاء يمثلون ..... من رأس المال على الاقل (٣) . فاذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الاول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول . ويجوز الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الاول اذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني (٤) .

ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا ايا كانت نسبة رأس المال الممثلة فيه .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بالاغلبية المطلقة (٥) لعدد الاصوات المقررة للحصص والاسهم الممثلة في الاجتماع . ولا يجوز للجمعية العامة ان تباشر او تقر الاعمال المتعلقة بصله الشركة بالغير ، او اى عمل من اعمال الادارة الخارجية للشركة .

**مادة ٤١ -** تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتي :

- (أ) لا يجوز زيادة التزامات الشركاء ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق الشريك الأساسية التي يستمد بها بصفته شريكا .
- (ب) يجوز اضافة أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من

غرض الشركة الاصلى ولا يجوز تغيير الغرض الاصلى الا لاسباب توافق عليها اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون .

(ج) يكون للجمعية العامة غير العادية النظر في اطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة اجباريا أو ادماج الشركة .

اذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الادارة أن يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها .

وفى جميع الأحوال لا يجوز للجمعية العامة غير العادية تعديل نظام الشركة الا بموافقة الشريك أو الشركاء المديرين (٦) .

**مادة ٤٢ -** مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى على الجمعية العامة غير العادية الأحكام الآتية :

(أ) تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة المدير او مجلس المراقبة ، وعلى المدير توجيه الدعوة اذا طلب اليه ذلك عدد من الشركاء يمثلون (١٠٪) من رأس المال على الاقل لاسباب جدية وبشرط ان يودع المطالبون من المساهمين اسهمهم مركز الشركة او احد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية ، واذا لم يقم المدير بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للمطالبين ان يتقدموا الى الجهة الادارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة .

(ب) لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا الا اذا حضره شركاء يمثلون نصف رأس المال (على الاقل) ، فاذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الاول وجهت دعوة الجمعية الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا اذا حضره عدد من الشركاء يمثل ربع رأس المال (على الاقل) .

(ج) تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي رأس المال الممثل في الاجتماع الا اذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال او خفضه او حل الشركة قبل الميعاد او تغيير الغرض الاصلى او ادماج الشركة في اخرى ، فيشترط لصحة

(١) ، (٤) جوازية .

(٢) يقتصر فقط على الشركات التي لم تطرح اسهمها للاكتتاب العام .

(٣) ربع رأس المال على الاقل وبشرط الا يجاوز نصف رأس المال .

(٥) الا اذا اشترط النظام اغلبية خاصة في اصدار القرارات .

(٦) هذه الفقرة يجوز الاتفاق على ما يخالفها .



القرار فى هذه الاحوال ان يصدر بأغلبية ثلاثة ارباع رأس المال الممثل فى الاجتماع .

**مادة ٤٣ -** لا يجوز للجمعية العامة المداولة فى غير المسائل المدرجة فى جدول الاعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة فى الوقائع الخطيرة التى تتكشف اثناء الاجتماع .

ومع مراعاة احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية والمادة ٤٧ من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع الشركاء الموصيين والمتضامين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذى صدرت فيه هذه القرارات او غائبين او غالفين ، وعلى المدير تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

**مادة ٤٤ -** تسجل اسماء الحاضرين من الشركاء فى سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما اذا كان بالاصالة او بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعى الاصوات .

و يكون لكل شريك يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق فى مناقشة الموضوعات المدرجة فى جدول الاعمال ، واستجواب المديرين ومراقبى الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الاسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة ايام على الاقل فى مراكز ادارة الشركة بالبريد المسجل او باليد مقابل ايصال .

ويجب المديرين على اسئلة الشركاء واستجواباتهم بالقدر الذى لا يعرض مصلحة الشركة او المصلحة العامة للضرر، واذا رأى الشركاء ان الرد غير كاف احتكم الى الجمعية العامة و يكون قرارها واجب التنفيذ .

و يكون التصويت فى الجمعية العامة « ..... » (١) « ويجب ان يكون التصويت بطريقة سرية اذا كان القرار يتعلق بانتخاب مجلس المراقبة او بعزله او بعزل المديرين او باقامة دعوى المسؤولية عليهم ، او اذا طلب ذلك المدير او عدد من الشركاء يمثل عشر الاصوات الحاضرة فى الاجتماع على الاقل .

ولا يجوز للاعضاء المديرين الاشتراك فى التصويت على قرارات الجمعية العامة فى شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم او اى امر يتعلق بمسئوليتهم .

**مادة ٤٥ -** يحضر محضر اجتماع يتضمن اثبات الحضور

وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك اثبات حضور ممثلى الجهات الادارية او الممثل القانونى لجماعة حملة السندات كما يتضمن ملخصا وافيا لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث اثناء الاجتماع والقرارات التى اتخذت فى الجمعية وعدد الاصوات التى وافقت عليها او خالفها وكل ما يطلبه الشركاء اثباته فى المحضر .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفه منتظمة عقب كل جلسة فى سجل خاص ، ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وامين السر وجامعا الاصوات ومراقب الحسابات .

ويجب ارسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهات الادارية المختصة خلال شهر على الاكثر من تاريخ انعقادها .

**مادة ٤٦ -** مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة المخالفة لاحكام القانون او نظام الشركة .

وكذلك يجوز ابطال كل قرار لصالح فئة معينة من الشركاء او للاضرار بهم ، او لطلب نفع خاص للمديرين او غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز ان يطلب البطلان فى هذه الحالة الا الشركاء الذين اعترضوا على القرار فى محضر الجلسة او الذين تغيبوا عن الحضور بسبب مقبول ، ويجوز للجهة الادارية المختصة ان تنوب عنهم فى طلب البطلان اذا تقدموا بأسباب جدية .

و يترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع الشركاء وعلى المديرين نشر ملخص الحكم بالبطلان فى احدى الصحف اليومية وفى صحيفة الشركات . وتسقط دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

### الباب السادس فى مراقب الحسابات

**مادة ٤٧ -** مع مراعاة احكام المواد من ١٠٣ الى ١٠٩ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات او اكثر ممن تتوافر فى شأنهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر اتعابه .

(١) يعين النظام طريقة التصويت فاذا لم يعينها فانها تتم بالطريقة التى يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد /  
المقيم في مراقبا أول الشركة .

و يسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره  
بوصفه وكيلا عن مجموع الشركاء ولكل شريك اثناء عقد  
الجمعية العامة ان يناقش تقرير المراقب وان يستوضحه عما ورد  
به .

### الباب السابع

#### سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي

#### المال الاحتياطي - توزيع الارباح

**مادة ٤٨ -** تبسدىء السنة المالية للشركة  
من وتنتهى فى من كل سنة على ان  
السنة الاولى تشمل المدة التى تنقضى من تاريخ تأسيس  
الشركة حتى من السنة التالية .

**مادة ٤٩ -** على المدير ان يعد كل سنة مالية فى موعد  
يسمح بعقد الجمعية العامة للشركة خلال ( ستة اشهر على  
الاكثر من تاريخ انتهائها ) ميزانية الشركة وحساب الارباح  
والخسائر مشتملين على جميع البيانات الواردة فى قانون  
شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات  
المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

وعلى المدير ايضا ان يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال  
السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

**مادة ٥٠ -** توزع ارباح الشركة الصافية سنويا بعد  
خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الاخرى كما يلى :  
( ١ ) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازى % من الارباح لتكون  
الاحتياطي القانونى ( ٥ % على الاقل ) ويقف هذا الاقتطاع  
متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرا يوازى % من رأس مال  
الشركة المدفوع ( ٢٠ % على الاقل ) ومتى نقص الاحتياطي  
تعين العودة الى الاقتطاع .

..... ( ١ )

و يكون للعاملين نصيب فى الارباح التى يتقرر توزيعها  
نقد فى حدود % بشرط الا يزيد على مجموع الاجور السنوية  
للعاملين بالشركة ( ٢ ) ، ( ٣ ) .

( ٢ ) يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة اولى من الارباح

قدرها ( ٥ % على الاقل ) للشركاء عن المدفوع من  
قيمة اسهمهم وحصصهم والعاملين .

على انه اذا لم تسمح ارباح سنة من السنين بتوزيع هذه  
الحصة فلا يجوز المطالبة بها من ارباح السنين التالية .

( ٣ ) ويخصص بعد ما تقدم ..... ( عشرة فى المائة على  
الاكثر ) من الباقي كمكافأة للمديرين .

( ٤ ) و يوزع الباقي من الارباح بعد ذلك على الشركاء  
والعاملين ( فى الحدود والنسب المقررة فى هذا النظام )  
كحصة اضافية فى الارباح او يرحد بناء على اقتراح المديرين  
الى السنة المقبلة او يكون به احتياطي غير عادى او مال  
استهلاك غير عادى .

**مادة ٥١ -** يستعمل المال الاحتياطي بقرار من الجمعية  
العامة بناء على اقتراح المدير فيما يكون بمصالح الشركة .

**مادة ٥٢ -** تدفع الارباح الى الشركاء فى المكان  
والمواعيد التى يحددها مجلس الادارة بشرط الا تتجاوز شهرا من  
تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

### الباب الثامن

#### فى المنازعات

**مادة ٥٣ -** لا يترتب على اى قرار يصدر من الجمعية  
العامة سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد المديرين بسبب  
الخطاء التى تقع منهم فى تنفيذ مهمتهم واذا كان الفعل  
الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من  
المديرين او مراقب الحسابات فتسقط الدعوى من تاريخ  
صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على هذا التقرير .

ومع ذلك فان كان الفعل المنسوب الى المديرين يكون  
جناية او جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية .

**مادة ٥٤ -** مع عدم الاخلال بحقوق الشركاء المقررة  
قانونا لا يجوز رفع المنازعات التى تمس المصلحة العامة  
والمشتركة للشركة ضد المديرين او مجلس المراقبة او ضد واحد  
او اكثر من اعضائه الا باسم مجموع الشركاء وبمقتضى قرار من  
الجمعية العامة .

ويجب على كل شريك يريد اثارة نزاع من هذا القبيل  
بخطر بذلك مجلس المراقبة والمديرين قبل انعقاد الجمعية العامة

( ١ ) يجوز ان ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الارباح

( ٢ ) لا يجوز للنظام ان تقل النسبة عن ١٠ % من الارباح .

( ٣ ) كما يجوز للنظام ان يقرر للعاملين نسبة اكبر ١٠ % وفى هذه الحالة

لصالح العاملين ويجوز توزيع مبالغ منه على العاملين فى السنوات التى لا  
تتحقق فيها ارباح بسبب خارج عن ارادة الشركة او استخدمه فى مشروعات  
لخدمات العاملين .



التالية بشهر واحد على الأقل ويجب ان يدرج هذا الاقتراح فى جدول اعمال الجمعية .

### الباب التاسع فى حل الشركة وتصفيتها

**مادة ٥٥ -** فى حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انقضاء اجلها الا اذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

**مادة ٥٦ -** مع مراعاة احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

تعين الجمعية العامة مصفيا او اكثر وتحدد اتعا بهم ، ويكون تعيين المصفين من بين المساهمين او الشركاء او غيرهم . وفى حالة صدور حكم\* بحل الشركة او بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية كما تعين المصفي وتحدد اتعا به . ولا ينتهى عمل المصفي بوفاة الشركاء او اشهار افلاسهم او اعسارهم او بالحجر عليهم ولو كان معينا من قبلهم . وتنتهى وكالة مجلس الادارة بتعيين المصفين . اما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى ان يتم اخلاء عهدة المصفين .

### الباب العاشر احكام ختامية

**مادة ٥٧ -** تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة فى سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة .

**مادة ٥٨ -** تسرى احكام قانون المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليها ولائحته التنفيذية فيما لم يرد فى شأنه نص خاص فى هذا النظام .

**مادة ٥٩ -** يودع هذا النظام و ينشر طبقا للقانون .

### نموذج رقم ( ٣ )

لعقد تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة  
طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية

### عقد تأسيس

### شركة ذات مسئولية محدودة

انه فى يوم .....

وفيا بين الموقعين ادناه :

١ - الاسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد - اثبات الشخصية - محل الاقامة ( او مركز الادارة اذا كان الشريك شخصا معنويا ) .

٢ - .....

٣ - ..... ( ١ )

قد اتفقوا فيما بينهم على تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة وفقا لاحكام القوانين النافذة ، واحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية واحكام هذا العقد ، ويقر الموقعون انهم راعوا القواعد المقررة فى القوانين المذكورة فى تأسيس هذه الشركة .

### الباب الاول

اسم الشركة - غرضها - مدتها - مركزها العام

**مادة ١ -** عنوان الشركة او اسمها .... ( شركة ذات مسئولية محدودة ) ( ٢ ) .

**مادة ٢ -** غرض الشركة هو ( ٣ ) :

**مادة ٣ -** مدة الشركة هى ( ٤ ) ..... تبدأ من تاريخ قيدها فى السجل التجارى ويجوز اطالة المدة بالشروط المبينة فى هذا العقد وبموافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ( ١٨ ) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

**مادة ٤ -** يكون مركز الشركة الرئيسى وموطنها القانونى بمدينة ( ٥ ) ..... بجمهورية مصر العربية .

وبحوز لمديرى الشركة ان يقرروا نقل المركز الرئيسى الى اية جهة اخرى فى نفس المدينة كما يجوز لهم ان يقرروا انشاء فروع او وكالات للشركة فى مصر او فى الخارج .

واذا نقل المركز الرئيسى الى مدينة اخرى فيلزم ان يكون ذلك بناء على قرار من الجمعية العامة غير العادية للشركاء .

( ١ ) لا يقل عدد الشركاء عن اثنين ولا يزيد عددهم عن خمسين .

( ٢ ) للشركة ان تتخذ اسما خاصا ، وبحوز ان يكون اسمها مستمدا من غرضها ، وبحوز ان يتضمن عنوانها اسم شريك او اكثر ( بيان الزامى ) ؛

( ٣ ) لا يجوز ان تتولى الشركة اعمال التأمين او اعمال البنوك او الادخار او تلقى الودائع او استثمار الاموال لحساب الغير بوجه عام ( بيان الزامى ) .

( ٤ ) ، ( ٥ ) بيانات الزامية .



## الباب الثاني

## راس المال - الحصص

الى حصصة قيمة كل منها  
و حصصة عينية قيمتها  
بين الشركاء على (٢) الوجه الآتى :

مادة ٥ - حدد راس مال الشركة (١) بمبلغ ..... موزع

اسم صاحب الحصصة وجنسيته	عدد الحصص العينية	عدد الحصص النقدية	القيمة	نسبة المشاركة
إلخ .. المجموع				

و يقرر الشركاء ان الحصص النقدية دفعت بالكامل  
وقدرها ..... وفيما يلي بيان الحصص العينية المقدمة من  
الشركاء (٣)

١ - قدم السيد ..... ما يأتى .....  
٢ - قدم السيد ..... ما يأتى .....

وتؤول ملكية هذه الحصص للشركة من تاريخ التوقيع على  
العقد كما تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بها الى  
الشركة كما اتفق المؤسسون على تقدير الحصصة العينية المقدمة  
من السيد / ..... بمبلغ

مادة ٦ - تحول الحصص حقوقا متساوية فى الحصول  
على الارباح وفى اقتسام موجودات الشركة عند التصفية ولا  
يلتزم الشركاء الا فى حدود قيمة حصصهم .  
والحقوق والالتزامات المتعلقة بالحصصة تتبعها فى ايدى كل  
من تؤول اليه ملكيتها ، و يترتب حتما على ملكية الحصصة قبول  
احكام هذا العقد وقرارات الجمعية العامة .

مادة ٧ - يجوز زيادة راس المال على دفعة واحدة او اكثر  
سواء باصدار حصص جديدة او بتحويل راس المال الاحتياطي  
الى حصص وذلك بقرار من الجمعية العامة غير العادية  
وطبقا لاحكام النصوص عليها فى كل من القانون ولائحته  
التنفيذية .

فى حالة اصدار حصص نقدية جديدة يكون للشركاء حق  
افضلية الاكتتاب فيها بنسبة عدد ما يملكه كل منهم من  
حصص . ويستعمل هذا الحق وفقا للاوضاع والشروط التى  
يعينها المديرون بموافقة مجلس المراقبة ما لم تقرر الجمعية العامة غير  
العادية خلاف ذلك .

مادة ٨ - للجمعية العامة غير العادية ان تقرر تخفيض  
راس المال لاي سبب وعلى ان لا يقل عن الحد الأدنى لرأس  
المال المحدد باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١  
ويكون التخفيض بالكيفية التى تراها الجمعية سواء عن  
طريق انقاص عدد الحصص او استرداد بعضها او تخفيض  
القيمة الاسمية على ان لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن  
مائة جنيه .

مادة ٩ - الحصص قابلة للانتقال بين الشركاء او بينهم  
وبين الغير ، ويجب ان يثبت هذا الانتقال او التصرف بالسجل  
المعد لذلك .

ويجب على من يعتزم بيع حصته للغير ان يقوم باخطار ادارة  
الشركة بذلك بخطاب موصى عليه يتضمن اسم ولقب المتنازل  
اليه ومهنته ومحل اقامته وعدد الحصص المتنازل عنها ، وتقوم  
الادارة بدورها باخطار الشركاء فى خلال الثلاثة ايام  
التالية ، وللشركاء خلال شهر من الاخطار الاول استرداد  
الحصصة بالشروط نفسها والا سقط هذا الحق ، واذا استعمل  
حق الاسترداد اكثر من شريك قسمت الحصصة المبيعة بينهم  
بنسبة حصصة كل منهم فى راس المال .

مادة ١٠ - يعد بمركز الشركة سجل خاص للشركاء  
يتضمن ما يأتى :

١ - اسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال اقامتهم ومهنتهم .  
٢ - عدد الحصص التى يملكها كل شريك ومقدار ما  
دفعه .

٣ - حالات التنازل عن الحصص وانتقال ملكيتها مع  
بيان تاريخ وتوقيع التنازل والمتنازل اليه فى حالة التصرف  
بين الاحياء وتوقيع المدير ومن آلت اليه الحصصة فى حالة

(١) لا يقل عن ٥٠ الف جنيه مصرى ومقسمه الى حصص متساوية لا تقل كل منها عن ١٠٠ جنيه مصرى . (بيان الزامى)

(٢) لا يزيد عددهم على خمسين شريكا ولا يكون كل مسئول الا بقدر حصته (بيان الزامى) .

(٣) يجب بيان نوع كل حصصة عينية وقيمتها والتمن الذى ارتضاه باقى الشركاء لها ومقدار حصصة الشريك فى راس المال مقابل ما قبضه من حصصة عينية

الانتقال بطريق الميراث . ولا يكون للتنازل او الانتقال اثر بالنسبة الى الشركة او الى الغير الا من تاريخ قيده فى هذا السجل .

ويجوز لكل شريك ولكل ذى مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل فى اوقات العمل اليومى للشركة . وترسل فى شهرين من كل سنة قائمة تشتمل على البيانات الواردة فى هذا السجل ومن كل تغيير يطرأ عليها الى الادارة العامة للشركات .

### الباب الثالث

#### ادارة الشركة

**مادة ١١ -** يتولى ادارة الشركة السيد / (١) المقيم فى باعتباره المدير الوحيد . وتنتهى وظيفته فى اوياسر الادارة لمدة غير محدودة . او يتولى ادارة الشركة مديرون تعينهم الجمعية العامة من بين الشركاء او من غيرهم واستثناء مما تقدم عين الشركاء هيئة الادارة الاولى من :

١ - السيد /

٢ - السيد /

المقيم فى

المقيم فى

الخ .....

وتنتهى وظيفة المديرين فى ..... « اوياسرون وظيفتهم لمدة غير محدودة » .

**مادة ١٢ -** يمثل المدير او المديرون الشركة فى علاقاتها مع الغير ولهم « منفردين او مجتمعين ..... » (٢) فى هذا الصدد اوسع السلطات للتعامل باسمها واجراء كافة العقود والمعاملات الداخلة ضمن غرض الشركة وعلى الاخص تعيين ووقف وعزل وكلاء ومستخدمى الشركة وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافاتهم وقبض ودفع كافة المبالغ وتوقيع وتحويل وبيع وتسديد كافة المستندات الاذنية التجارية وايرام جميع العقود والمشارطات والصفقات التى تتعلق بمعاملات الشركة بالنقد او بالاجل ، ولهم شراء جميع المواد والمهمات والبضائع والمنقولات والاقتراض بطريق الاعتمادات .... الخ .

اما القروض غير المفتوح بها اعتمادات بالبنوك والمشتريات والمبادلات وبيع المحلات التجارية والعقارات والرهون

(١) بيانات الزامية .

(٢) ، (٣) يختار احد الحكمن

- الاختصاصات المشار اليها على سبيل التمثيل ويجوز اسناد بعضها للجمعية العامة .

وكذلك الاشتراك فى المؤسسات الاخرى فلا يجوز اجراؤها الا بعد موافقة الجمعية العامة باغلبية الشركاء الحائزة لثلاثة ارباع راس المال ( اوبناء على قرار اجماعى من الشركاء ) . (٣) . ولا يكون التصرف ملزما للشركة الا اذا وقع المدير او غيره من العاملين مشفوعا بالصفة التى يتعامل بها .

**مادة ١٣ -** المدير قابل للعزل فى اى وقت بقرار مسبب يصدر بموافقة الاغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة ارباع راس المال « اوبقرار اجماعى من الشركاء » وله ان يستقيل فى نهاية السنة المالية على ان يقدم الاستقالة الى رئيس مجلس الرقابة او باقى المديرين او الجمعية العامة قبل ذلك الشهر على الاقل .

**مادة ١٤ -** فى حالة انتهاء وظيفة احد المديرين يجب على المديرين الباقين خلال شهر ان يدعوا الجمعية العامة غير العادية للانعقاد للنظر فى الامر وتعيين مدير جديد .

**مادة ١٥ -** للمديرين فى علاقاتهم مع بعضهم وكتدبير ذى صفة داخلية ان يؤلفوا مجلس ادارة يتولى بنفسه تعيين رئيسه وسكرتيه .

ويجتمع مجلس الادارة بناء على طلب الرئيس او عضوين آخرين من اعضائه كلما دعت مصلحة الشركة الى ذلك . ويعقد الاجتماع فى مركز الشركة او فى اى مكان آخر يعينه خطاب الدعوة .

ولا يكون انعقاده صحيحا الا بحضور نصف اعضاء مجلس الادارة على الاقل .

وتصدر قرارات مجلس الادارة باغلبية اصوات المديرين الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا وتثبت القرارات المذكورة فى محاضر تدون فى سجل خاص مرقومة صفحاته ووقع عليها المديرون الذين اشتركوا فى اصدار هذه القرارات . ويصدق رئيس المجلس على صور او مستخرجات هذه المحاضر .

ويتداول مجلس الادارة فى جميع المسائل المعروضة عليه والتى تتعلق بادارة شئون الشركة . ويجب على المجلس ان يبت بصفة خاصة فى كل عملية او تعاقد يترتب عليه تعهد من الشركة او مصروف تزيد قيمته على ( )

ويجب على المديرين ان يقوموا بتنفيذ القرارات الصادرة



من مجلس الادارة وان يتبعوا تعليماته وارشاداته والا عزلوا من وظيفتهم والزموا بتعويضات للشركة .

**مادة ١٦ -** للمديرين الحق فى مبلغ سنوى اجمالى قدره .... جنيه بصفة مكافأة تدفع كل « شهر او ثلاثة شهور مثلا » وتقيد بحساب المصروفات العامة وذلك علاوة على حقهم فى استرداد مصروفات التمثيل وبدل السفر والانتقال . ولهم ايضا حق الحصول على حصة فى الارباح على الوجه المبين فى المادة ٣٨ من هذا العقد .  
و يتم توزيع هذه المبالغ بين المديرين طبقا لما يتفق عليه فيما بينهم .

**مادة ١٧ -** يجب ان تحمل الاعلانات ونسخ العقود وجميع الاوراق والمطبوعات الاخرى التى تصدر من الشركة اسم الشركة وان تسبقها او تلحقها عبارة « شركة ذات مسئولية محدودة » مكتوبة باحرف واضحة ومقروءة مع بيان مركز الشركة وبيان راس المال اذا لم يكن اقل من قيمته الثابتة فى آخر ميزانية .

**مادة ١٨ -** تكون تبليغات الشركة المشار اليها فى هذا العقد سواء كانت بين الشركاء او بينهم وبين الشركة على هيئة خطابات موصى عليها .

#### الباب الرابع مجلس الرقابة (١)

**مادة ١٩ -** يكون للشركة مجلس رقابة مؤلف من ثلاثة اعضاء على الاقل او من ..... عضوا على الاكثر تنتخبهم الجمعية العامة من بين الشركاء وتقدر اتعايهم .  
واستثناء مما تقدم عين المؤسسون اول مجلس رقابة من ..... عضوا هم :

١ - السيد / ..... المقيم فى

٢ - السيد / ..... المقيم فى

الخ ..... .

**مادة ٢٠ -** مدة العضوية لمجلس الرقابة هي ..... سنوات « ثلاثة مثلا » .

غير ان مجلس الرقابة المعين فى المادة السابقة يبقى قائما باعماله مدة ..... سنة .

وفى نهاية هذه المدة يتجدد المجلس بأجتمعه وبعد ذلك يتجدد ثلث الاعضاء « مثلا » فى كل سنة عند انعقاد الجمعية

العامة ، ويعين الثلثان الاولان بطريق الاقتراع ثم يتجدد الاعضاء بعد ذلك بحسب الاقدمية فى التعيين ، فاذا كان عدد اعضاء المجلس غير قابل للقسمة على ثلاثة اندمج العدد الباقى فيمن يتناولهم آخر تجديد . ويجوز دائما اعادة انتخاب الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم .

**مادة ٢١ -** يشترط ان يكون عضو مجلس الرقابة مالكا لعدد من حصص الشركة قدره ..... حصة على الاقل تخصص لضمان الاخطاء التى قد يرتكبها خلال عضويته وتكون هذه الحصص غير قابلة للتداول خلال المدة المذكورة (٢) .

**مادة ٢٢ -** لمجلس الرقابة ان يعين اعضاء فى مراكز الاعضاء التى تخلو خلال السنة بسبب الاستقالة او الوفاء او لاي سبب آخر . ويجب اجراء ذلك خلال الشهر التالى للخلو اذا نقص عدد الاعضاء عن ثلاثة .

و يباشر الاعضاء المعينون على هذا الوجه العمل فى الحال الى ان ينعقد اول اجتماع للجمعية العامة فاما ان تقر تعيينهم او ان تعين آخرين بدلا منهم .  
ويكمل العضو الذى يعين بدلا من آخر المدة المتبقية من مدة سلفه .

**مادة ٢٣ -** يعين مجلس الرقابة من بين اعضائه رئيسا وامينا للسرو عند غياب الرئيس يعين المجلس العضو الذى يقوم باعمال الرئيس مؤقتا .

و يعقد مجلس الرقابة اجتماعاته فى مركز الشركة او فى اى مكان آخر يحدده خطاب الدعوة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس او عضوين من اعضائه مثلا ويجوز دعوته الى انعقاد غير عادى بناء على طلب ادارة الشركة .

و يكون انعقاد المجلس صحيحا بحضور نصف عدد اعضائه على الاقل وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

وتشبهت، مداولات المجلس وقراراته فى محاضر تدون فى سجل خاص مرقومة صفحاته و يوقع عليها الرئيس وامين السر و يصدق رئيس المجلس على صور او مستخرجات هذه المحاضر .

**مادة ٢٤ -** يقوم مجلس الرقابة بتمثيل الشركاء فى

(١) يلغى هذا الباب اذا لم يزد الشركاء على عشرة وتلغى كذلك كل اشارة تتعلق بمجلس الرقابة

(٢) حكم هذه المادة اختياري



علاقاتهم مع ادارة الشركة . وعليه فحص الدفاتر والحسابات والخزينة ومحفظة الاوراق المالية وقيم الشركة .

و يقدم كل سنة الى الجمعية العامة تقريراً بنتيجة اعماله يبين فيه المخالفات والاختفاء التي قد يجدها في قوائم الجرد كما يبين الاسباب التي قد تحول دون اجراء توزيع حصص الارباح التي تقترحها ادارة الشركة .

**مادة ٢٥ -** لاعضاء مجلس الرقابة الحق في ان يتقاضوا مبلغاً جنبيه بصفة « بدل حضور او مكافأة » يجرى توزيعه بينهم حسب ما يترأى لهم .

### الباب الخامس

### الجمعية العامة

**مادة ٢٦ -** تمثل الجمعية العامة جميع الشركاء ولا يجوز انعقادها الا في ..... ( المدينة التي يقع بها مركز الشركة ) .

**مادة ٢٧ -** لكل شريك حق حضور الجمعية العامة مهما كان عدد الحصص التي يمتلكها سواء كان ذلك بطريق الاصل او بطريق انابة شريك آخر لتثيله في الجمعية ولكل شريك عدد من الاصوات يقدر بعدد ما يملكه او يمثله من حصص دون تحديد .

**مادة ٢٨ -** يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الرقابة او المدير بحسب الاحوال او من ينوب عنها وعند غيابه يرأسها احد زملائه يختاره المجلس و يعين الرئيس امينا للسر ومراجعا لفرز الاصوات على ان تقرر الجمعية العامة تعيينها .

**مادة ٢٩ -** توجه الدعوة لحضور الجمعيات العامة بموجب خطابات موصى عليها ترسل لكل شريك قبل موعد انعقادها بخمسة عشر يوماً على الاقل . ويجب ان تشمل خطابات الدعوة على بيان جدول الاعمال ومكان الاجتماع وزمانه .

**مادة ٣٠ -** لا يجوز للجمعية العامة ان تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الاعمال المبين في خطاب الدعوة وتكون القرارات التي تصدرها الجمعية العامة طبقاً لعقد الشركة ملزمة لجميع الشركاء بما فيهم الغائبين والمخالفين في الراى وعديمي الاهلية .

**مادة ٣١ -** تنعقد الجمعية العامة كل سنة بناء على دعوة من ادارة الشركة خلال الستة اشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة .

وتجتمع على الاخص لسماع تقرير المديرين عن نشاط الشركة ومركزها المالي وتقرير مجلس الرقابة والتصديق عند اللزوم على الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتحديد حصص الارباح التي توزع على الشركاء وتعيين المديرين او اعضاء مجلس الرقابة وتحديد مكافآتهم وغير ذلك من المسائل التي لا تدخل في اختصاص الجمعية غير العادية .

ولا تكون قرارات الجمعية العامة العادية صحيحة الا اذا صدرت باغلبية الاصوات التي تمثل راس المال على الاقل ( ١ ) . وفي حالة عدم توفر النصاب لصحة الاجتماع الاول تعين عقد الجمعية العامة ثانياً خلال الثلاثين يوماً التالية . ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحاً مهما كان عدد الحصص المثلة فيه .

وتصدر القرارات باغلبية الاصوات على الاقل ( ٢ ) وفي حالة التساوى يرجع الجانب الذي منه الرئيس . ويجوز ان تتضمن الدعوة الى الاجتماع الاول موعد الاجتماع الثاني في حالة عدم تكامل النصاب ( ٣ ) .

**مادة ٣٢ -** للجمعية العامة غير العادية ان تعدل عقد الشركة عدا ما تعلق منها بزيادة التزامات الشركاء ما لم تكن موافقتهم اجماعية .

ولا تكون قرارات الجمعية صحيحة الا اذا صدرت بموافقة الاغلبية العديدة للشركاء الحاضرة لثلاثة ارباع راس المال ( على الاقل ) .

على انه اذا كان القرار يتعلق بعزل احد المديرين فان الاغلبية تحسب بعد استبعاد الحصص التي يمثلها المدير المقترح عزله واذا كان القرار يتعلق بالمساس بحقوق فئة من اصحاب الحصص فانه يشترط في هذه الحالة حضور الاغلبية العديدة لاصحاب تلك الحصص الذين يمثلون ثلاثة ارباع قيمتها .

**مادة ٣٣ -** يجوز للمديرين دعوة الجمعية العامة للانعقاد غير عادية كلما دعت ضرورة الى ذلك ويجوز لمجلس الرقابة ان يتولى توجيه الدعوة اذا طلب ذلك من المديرين بخطاب موصى عليه وانقضت ثمانية ايام دون ان يقوم المديرين بتوجيه الدعوة . ويجوز ان تدعى الجمعية العامة بناء على طلب شريك او

(١)، (٢) يمكن زيادة نصاب الحضور والتصويت

(٣) حكم هذه الفقرة اختياري

أكثر يمثل أكثر من ٥% من رأس المال إذا طلب ذلك من المديرين يخطاب موصى عليه وانقضت ثمانية أيام دون أن يقوم المديرون بتوجيه الدعوة .

و يوضع جدول الاعمال بمعرفة « الجهة التي وجهت الدعوة للانعقاد » المديرون او مجلس الرقابة او الشركاء حسب الاحوال .

**مادة ٣٤ -** لكل شريك اثناء انعقاد الجمعية العامة حق مناقشة المسائل الواردة في جدول الاعمال و يكون المديرون ملزمون بالاجابة على اسئلة الشركاء بالقدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر .

فاذا رأى احد الشركاء ان الرد على سؤاله غير كاف احتكم الى الجمعية العامة و يكون قرارها واجب التنفيذ .

**مادة ٣٥ -** وتدون مداولات الجمعية العامة وقراراتها في محاضر تقييد في سجل خاص مرقومة صفحاته و يوقع عليها رئيس الجمعية وامين السر وفارز الاصوات ومراقب الحسابات و يصدق رئيس الجمعية على صور او مستخرجات هذه المحاضر .

### الباب السادس

#### سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي

#### المال الاحتياطي - توزيع الارباح

**مادة ٣٦ -** السنة المالية للشركة اثني عشر شهرا ميلادية تبدأ من اول .... وتنتهى في آخر ..... على ان السنة الاولى تشمل المدة التي تنقضى من تاريخ تأسيس الشركة النهائي حتى وتنقذ اول جمعية عامة عقب هذه السنة .

**مادة ٣٧ -** على مديري الشركة ان يعدوا عن كل سنة مالية في موعد يسمح بعقد الجمعية العامة خلال « ٦ اشهر على الاكثر » من تاريخ انتهاء ميزانية الشركة وقائمة الجرد وحساب الارباح والخسائر تقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالي في ختام السنة ذاتها . وتودع الميزانية بعد انقضاء ١٥ يوما من تاريخ اعدادها

مكتب السجل التجارى ولكل ذى شأن ان يطلب الاطلاع عليها لديه .

ويجوز لكل شريك خلال الخمسة عشر يوما التي تسبق انعقاد الجمعية العامة ان يطلع بنفسه او بواسطة وكيل يختاره من بين الشركاء او من غيرهم على هذه الاوراق وكذلك على تقرير مجلس الرقابة .

**مادة ٣٨ -** توزع ارباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العامة والتكاليف الاخرى كما يأتي :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ ( ٥% ) على الاقل « من الارباح لتكوين احتياطي و يقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرا يوازي « ..... على الاقل » من رأس المال ومتى قل الاحتياطي عن ذلك تعين العودة الى الاقتطاع .

٢ - يقتطع بعد ذلك المبلغ اللازم لتوزيع حصة اولى من الارباح قدرها ( ٥% ) من رأس المال على الاقل على الشركاء عن قيمة حصصهم على انه اذا لم تسمح ارباح الشركة في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من ارباح السنين القادمة .

٣ - يخصص بعد ما تقدم « ١٠% من الارباح المتبقية ( على الاكثر ) » لمكافأة المديرين ( ١ ) .

٤ - تخصص نسبة من الارباح بناء على اقتراح مجلس الادارة واعتماد الجمعية العامة توزيع على العاملين ( ٢ ) .

٥ - يوزع الباقي من الارباح بعد ذلك على الشركاء كحصة اضافية في الارباح او يرحل ( ٣ ) بناء على اقتراح مجلس الادارة الى السنة المقبلة او يكون به احتياطي غير عادى او مال للاستهلاك غير عادى .

اما الخسائر - ان وجدت - فيتحملها الشركاء بنسبة حصصهم دون ان يلزم احدهم بأكثر من قيمة حصصه .

**مادة ٣٩ -** يستعمل الاحتياطي بقرار من مجلس الادارة فيما يعود على الشركة بالنفع .

**مادة ٤٠ -** تدفع حصص الارباح الى الشركاء في المكان والمواعيد التي يحددها المديرون .

ويجوز للمديرين بموافقة مجلس الرقابة ان يقوموا بتوزيع

( ١ ) فى حالة الشركات التى يبلغ رأسمالها الحد الأدنى لشركات المساهمة المغلقة يصاغ البند ٣ على النحو التالى :

- يقتطع بعد ذلك المبلغ اللازم لتوزيع حصه اولى من الارباح قدرها ٥% على الاقل على الشركاء والعاملين بحيث لا يقل نصيب العاملين عن ١٠% من الارباح الموزعه وبشرط الا يزيد على مجموع الاجور السنوية للعاملين بالشركة ، على انه لم تسمح ارباح الشركة فى سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من ارباح السنين المقبلة .

( ٢ ) تشطب فى حالة وجود نصيب وجوبى توزع على العاملين من الارباح

( ٣ ) يراعى تعديل النص بأن يشمل التوزيع العاملين وبذات الشروط المقدرة قانونا وذلك فى حالة وجود توزيع وجوبى من الارباح عليهم .



مبلغ من اصل حصص ارباح السنة الجارية اذا كانت الارباح المخصصة بالجارية تسمح بذلك .

### فى مراقبة الحسابات

مادة ٤١ - يكون للشركة مراقب حسابات او اكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المقررة بقانون مزاوله مهنة المحاسبة تعينه الجمعية العامة وتقدراته وابعاده واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد / المقيم فى مراقبا اول للشركة ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة فى تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم اثناء عقد الجمعية العامة ان يناقش تقرير المراقب وان يستوضحه عما ورد به .

### الباب السابع

#### المنازعات

مادة ٤٢ - لا يجوز رفع المنازعات التى تمس المصلحة العامة والمشاركة ضد المديرين او ضد احدهم الا باسم مجموع الشركاء وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

ويجب على كل شريك يريد رفع نزاع من هذا القبيل ان يخطر المديرين بذلك بخطاب موصى عليه قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الاقل ويجب على المديرين ادراج هذا الاقتراح فى جداول اعمال الجمعية .

واذا رفضت الجمعية هذا الاقتراح فلا يجوز لاي شريك اعادة طرحه باسمه الشخصى اما اذا قبل فتعين الجمعية العامة لمباشرة الدعوى مندوبا او اكثر ويجب ان توجه اليهم جميع الاعلانات الرسمية .

### الباب الثامن

#### حل الشركة - تصفيتها

مادة ٤٣ - عند انتهاء مدة الشركة او فى حالة حلها قبل الاجل المحدد تبين الجمعية بناء على طلب المديرين طريقة التصفية وتعين مصف او عدة مصفين وتحدد سلطاتهم . وتنتهى سلطة المديرين بتعيين المصفين اما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى ان يتم اخلاء عهدة المصفين .

### الباب التاسع

#### احكام ختامية

مادة ٤٤ - تسرى احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

المشار اليه ولائحته التنفيذية فيما لم يرد فى شأنه نص خاص فى هذا العقد .

مادة ٤٥ - يقيد هذا العقد فى السجل التجارى وينشر طبقا للقانون وقد فوض الشركاء السيد / فى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن . والمصروفات والنفقات والاجور والتكاليف التى تم انفاقها فى سبيل تأسيس الشركة تخصم من حساب المصروفات العامة .

قرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٢

بشأن تشكيل اللجنة الخاصة بالاستثناء من النسبة المقررة للمعاملين الاجانب طبقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (١)

### وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٧٦ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وعلى المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ ،

### قرر:

مادة ١ - تشكل لجنة برئاسة وكيل الوزارة لقطاع تخطيط القوى العاملة وعضوية كل من :

١ - مدير عام الادارة العامة للاستخدام او من ينوبه .  
٢ - ممثل عن الادارة العامة للشئون القانونية يرشحه وكيل الوزارة المختص .

٣ - ممثل عن قطاع تنمية القوى العاملة يرشحه وكيل الوزارة المختص .

ولرئيس اللجنة ان يستعين بمن يرى الاستعانة به من المختصين بالادارات الاخرى من الوزارة للاشتراك فى اعمال اللجنة .

مادة ٢ - تختص هذه اللجنة بتلقى الطلبات المقدمة من الشركات الخاضعة لاحكام قانون الشركات المشار اليه بشأن الاذن لها باستخدام الاجانب استثناء من النسبة المقررة للمصريين والاجانب العاملين بها بموجب هذا القانون ، وبحث هذه الطلبات واقتراح الراى فيها على ضوء احكام استخدام الاجانب بالبلاد ومدى توفر مصريين فى المهن المطلوبة ، والمدة المقترحة للاستخدام فى حالة الموافقة على الاستثناء



وذلك خلال اسبوعين على الاكثر من وصول الطلب .  
و يقوم رئيس اللجنة بعرض ما انتهى اليه الرأى علينا  
لاصدار القرار فى الطلبات المذكورة .

**مادة ٣ —** تقدم الطلبات لرئيس اللجنة موضحا بها :

( أ ) بيانات الجهة الطالبة ( الاسم والعنوان واسم المدير  
المسؤل ورقم التليفون والنشاط الاقتصادى ) .

( ب ) عدد العاملين بها من مصريين واجانب والقانون  
الذى يحكم نظامها — قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة  
١٩٨١ — او قانون شركات الاشخاص — ومدى خضوعها  
لقانون استثمار المال العربى والاجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

( جـ ) بيانات الاجنبى المطلوب الاستثناء من احكام  
النسبة بشأنه ( اسمه وسنه وجنسيته ومهنته وخبراته ومؤهلته  
والمدة المطلوبة لاستخدامه ومبررات ذلك وهل سبق الاعلام  
من وظيفته ومن الذى كان يشغلها من قبل واسم المساعد  
المصرى ومؤهلته وخبراته .

**مادة ٤ —** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل  
به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

تحريرا فى ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٢ ( ١٨ ابريل سنة  
١٩٨٢ )

**قرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢**

باصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة  
وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية  
المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (١)

**وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى**

بعد الاطلاع على قانون التجارة ،

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بشأن الاسماء  
التجارية ،

وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الدفاتر  
التجارية ،

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن اللائحة العامة  
للبورصات ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال  
العربى والاجنبى والمناطق الحرة ،

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن السجل  
التجارى ،

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة  
١٩٨١ ،

وعلى قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم  
١٥٧ لسنة ١٩٨١

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم  
والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٨١ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢  
بتحديد الوزير المختص فى تنفيذ احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة  
١٩٨١ ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ باصدار  
اللائحة التنفيذية لقانون نظام استثمار المال العربى والاجنبى  
والمناطق الحرة ،

وبعد اخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

**قرر:**

**مادة ١ —** يعمل باحكام اللائحة التنفيذية لقانون  
شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات  
المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١  
والمرافقة لهذا القرار .

**مادة ٢ —** يقصد بالكلمات الآتية حيثما وردت باللائحة  
المرافقة العبارة الواردة قرين كل منها :

القانون : قانون شركات المساهمة وشركات التوصية  
بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون  
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

الوزير : وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى .

الهيئة : الهيئة العامة لسوق المال .

الادارة : الادارة العامة للشركات .

**مادة ٣ —** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية

تحريرا فى ٢ رمضان سنة ١٤٠٢ ( ٢٣ يونيه سنة ١٩٨٢ )

رقم المادة	الموضوع	فهرس اللائحة التنفيذية
٢٢	وطريقة توزيع الاسهم على المكتتبين	لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم
٢٣	حكم عدم تغطية الاكتتاب	والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
٢٤	اعداد بيان باسماء المكتتبين بعد قفل باب الاكتتاب	الباب الاول
٢٥	ايداع المبالغ المدفوعة للاكتتاب العام ومتى يجوز السحب منها	فى تأسيس الشركات
	الفرع الثالث	الفصل الاول
	فى الحصص العينية والجمعية التأسيسية	فى تأسيس شركات المساهمة والتوصية بالاسهم
٢٦	التقدير المبدئى لقيمة الحصص العينية	الفرع الاول
٢٧	اللجنة المختصة بتقدير قيمة الحصص العينية	فى الاحكام العامة
	توزيع تقرير اللجنة على المكتتبين والشركاء اعضاء الجمعية التأسيسية	رقم المادة
٢٨	اختصاص الجمعية التأسيسية باقرار تقدير الحصص العينية	١ من له حق التأسيس
٢٩	اختصاصات الجمعية التأسيسية الاخرى	٢ نموذج العقد الابتدائى والنظام الاساسى
٣٠	الدعوة لاجتماع الجمعية التأسيسية	٣ الشروط الشكلية للعقد الابتدائى والنظام الاساسى
٣١	شروط صحة اجتماع الجمعية التأسيسية	٤ التصديق فى احوال الضرورة او الاستعجال
٣٢	الحق فى حضور اجتماعات الجمعية التأسيسية	٥ الاسم التجارى للشركة
٣٣	رئاسة وامانة سر الجمعية التأسيسية	٦ الحد الادنى لرأس المال المصدر والمدفوع منه عند التأسيس
٣٤	اختيار رئيس مجلس الادارة الاول ، وتعيين مدير عام الشركة	٧ القيمة الاسمية للسهم
٣٥	التكاليف ببعض الاعمال الضرورية او اللازمة لتأسيس الشركة	٨ التعريف بالشركة فى مكاتباتها ومطبوعاتها
٣٦		٩ شروط الاكتتاب فى رأس المال
	الفصل الرابع	الفرع الثانى
	فى تأسيس الشركات عن غير طريق الاكتتاب العام	التأسيس عن طريق الاكتتاب العام
٣٧	اجازة تأسيس الشركات عن طريق الاكتتاب العام	١٠ تعريف الاكتتاب العام .
٣٨	تقدير قيمة الحصص العينية	١١ النسبة الواجب عرضها فى الاكتتاب العام على المصريين
٣٩	ايداع تقرير اللجنة المختصة بتقدير قيمة الحصص العينية	١٢ نشرة الاكتتاب وبياناتها
٤٠	اعداد قائمة بنفقات التأسيس	١٣ تقديم نشرة الاكتتاب الى الهيئة
٤١	ايداع مبالغ التأسيس احدى البنوك	١٤ استكمال نشرة الاكتتاب
٤٢	التوقيع على نظام الشركة	١٥ تعديل بيانات نشرة الاكتتاب
٤٣	التكليف باعمال لصالح الشركة تحت التأسيس	١٦ الاعلان عن نشرة الاكتتاب
	الفرع الخامس	١٧ الترويج والدعاية للاكتتاب
	فى اجراءات تقديم طلبات تأسيس شركات المساهمة والتوصية للاسهم ولجنة فحص الطلبات	١٨ وقت الاكتتاب
٤٤	الاوراق المرفقة بطلبات التأسيس	١٩ مدة الاكتتاب
	الاوراق والبيانات الاضافية للشركات	٢٠ الجهات التى يتم الاكتتاب عن طريقها
		٢١ شهادات الاكتتاب
		قفل باب الاكتتاب قبل الموعد المقرر

الموضوع	رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
التي طرحت اسهمها للاكتتاب العام	٤٥	وجوب الاكتتاب في جميع الحصص	٦٨
سجل قيد طلبات الترخيص	٤٦	نوعا الحصص	٦٩
فحص طلبات التأسيس وحالتها للجنة فحص الطلبات	٤٧	مسئولية مقدم الحصة العينية عن قيمتها	٧٠
تشكيل اللجنة	٤٨	مدى مسؤولية مؤسس الشركة ومديرها	٧١
اختصاص اللجنة بالموافقة على التأسيس ، وحالات الاعتراض عليه	٤٩	حكم الحصص المكتتب فيها على وجه غير صحيح ، او التي تقررت مقابل زيادة غير حقيقية	٧٢
الاختصاصات الاخرى للجنة	٥٠	طلبات تأسيس الشركة ومرفقاته	٧٣
انعقاد اللجنة	٥١	الفرع الرابع	
تدوين محاضر اللجنة في سجل	٥٢	في اجراءات تقديم طلبات التأسيس ولجنة فحص الطلبات	
ابلاغ قرارات اللجنة	٥٣	احالة	٧٤
طلب ادخال تعديلات او ابداء ملاحظات من جانب اللجنة	٥٤	الفصل الثالث	
موافقة اللجنة على الطلب	٥٥	في اجراءات الشهر والنشر	
رفض اللجنة الطلب	٥٦	اشهار عقد التأسيس والنظام الاساسي بمكتب السجل التجارى	٧٥
انقضاء مدة ستين يوما على احالة الطلب الى اللجنة دون ان ثبت فيه	٥٧	جواز الحصول على صورة رسمية من عقد الشركة ونظامها .	٧٦
فوات المواعيد بالنسبة للشركات التي تطرح اسهمها للاكتتاب العام	٥٨	اكتساب الشركة للشخصية المعنوية	٧٧
الفصل الثانى		موافاة الهيئة والادارة بصورة رسمية من عقد الشركة ونظامها	٧٨
فى تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة		نشر الوثائق والبيانات المتعلقة بالشركة بصحيفة الشركات	٧٩
الفرع الاول		الباب الثانى	
فى الاحكام العامة		فى الاحكام الخاصة بانواع الشركات	
عدد الشركاء ومسئوليتهم	٥٩	الفصل الاول	
حكم انخفاض عدد الشركات اوز يادتهم على النصاب القانونى	٦٠	شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم	
اسم الشركة	٦١	الفرع الاول	
التعريف بالشركة فى مكاتبها ومطبوعاتها	٦٢	الهيكل المالى	
عدم جواز مباشرة الشركة لانشطة معينة	٦٣	اولا	
الفرع الثانى		راس المال	
فى العقد الابتدائى وعقد التأسيس		تكوينه وز يادته وتخفيضه واستهلاكه	
نموذجا العقد الابتدائى وعقد التأسيس	٦٤	( ١ )	
بيانات عقد التأسيس	٦٥	تكوين راس المال	
الشروط الشكلية لعقد التأسيس	٦٦	راس المال المصدر وراس المال المرخص به	٨٠
الفرع الثالث		مكونات راس المال المصدر	٨١
فى راس المال والحصص		وجوب تأدية ربع قيمة الاسهم النقدية	٨٢
قيمة الحد الادنى لرأس المال ولحصص الشركة وحكم انخفاضه عن هذا الحد .	٦٧	ميعاد اداء باقى قيمة الاسهم النقدية ، واجراءات استيفاء الباقى على ذمة المساهم المتخلف	٨٣



الموضوع	رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
حصة التضامن في شركة التوصية بالاسهم	٨٤	حالة زيادة او نقصان طلبات بيع الاسهم عن القدر المطلوب شراؤه	١١٠
كيفية اداء حصة التضامن	٨٥	الغاء الاسهم المشتراه	١١١
(٢)			
زيادة رأس المال			
زيادة رأس المال المرخص به	٨٦	محضر تنفيذ قرار التخفيض	١١٢
اجراءات زيادة رأس المال المرخص به	٨٧	اثر التخفيض على حقوق الدائنين	١١٣
زيادة رأس المال المصدر	٨٨	(٤)	
مدة زيادة رأس المال المصدر	٨٩	استهلاك الاسهم	
طرق اداء مقابل اسهم الزيادة	٩٠	سند استهلاك الاسهم واثره على رأس المال	١١٤
تحويل الاحتياطي الى اسهم لزيادة رأس المال المصدر	٩١	كيفية الاستهلاك	١١٥
حالة زيادة رأس المال باسهم ممتازة	٩٢	اثر الاستهلاك على توزيع الارباح	١١٦
حالة زيادة رأس المال بحصص عينية	٩٣	حالات تحول الاسهم الى اسهم تمتع	١١٧
مصاريف وعلاوة اصدار اسهم الزيادة	٩٤	حقوق اسهم التمتع	١١٨
تقرير بعض الامتيازات للاسهم القائمة قبل الزيادة	٩٥	ثانيا : الاوراق المالية التي تصدرها الشركة	
مدى حقوق الاولوية للمساهمين القدامى في الاكتتاب في اسهم الزيادة	٩٦	الاوراق المالية التي تصدرها الشركة	١١٩
مدة الاكتتاب في اسهم الزيادة من جانب قدامى المساهمين	٩٧	(أ) احكام عامة	
طرح اسهم الزيادة للاكتتاب العام دون اعمال حقوق الاولوية للمساهمين القدامى	٩٨	اجراءات نقل ملكية الاوراق المالية	١٢٠
كيفية اخطار المساهمين القدامى باصدار اسهم الزيادة	٩٩	ميعاد تنفيذ اجراءات نقل الملكية	١٢١
وسيلة اثبات الاكتتاب في اسهم الزيادة	١٠٠	سجلات الملكية	١٢٢
جواز الاكتتاب في اسهم الزيادة بطريق المقاصة	١٠١	بيانات سجلات الملكية	١٢٣
شروط طرح اسهم الزيادة في اكتتاب عام	١٠٢	فهارس اسماء حملة الاوراق المالية	١٢٤
وقت سحب المبالغ الناتجة عن الزيادة	١٠٣	حالة استبدال الاوراق المالية	١٢٥
ابلاغ الادارة بزيادة رأس المال	١٠٤	حالة فقد الورقة المالية او تلفها	١٢٦
(٣)			
تخفيض رأس المال			
السلطة المختصة بالتخفيض	١٠٥	(ب) الاوراق المالية	
كيفية تنفيذ التخفيض	١٠٦	(١)	
آثار التخفيض بالنسبة للحد الأدنى لرأس المال المصدر	١٠٧	الاسهم	
ولقيمة السهم	١٠٨	شروط الاسهم	١٢٨
حالة التخفيض بطريق تخفيض عدد الاسهم	١٠٩	شهادات الاسهم	١٢٩
حالة التخفيض بشراء الشركة بعض الاسهم	١١٠	فئات الاسهم	١٣٠
		حقوق والتزامات اصحاب الاسهم	١٣١

الموضوع	رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
الاسهم الممتازة واوضاعها	١٣٢	وجوب اداء راس المال بالكامل قبل اصدار السندات	١٦٢
اجراء تعديل حقوق الاسهم بانواعها	١٣٣	حالات اصدار السندات قبل اداء راس المال بالكامل	١٦٣
احكام تداول شهادات الاكتتاب		السندات المضمونة برهن او كفالة	١٦٤
وشهادات اسهم زيادة راس المال	١٣٤	السندات القابلة للتحويل الى اسهم	١٦٥
احكام تداول الاسهم النقدية	١٣٥	حق المساهمين في اولوية الاكتتاب	
احكام تداول الاسهم العينية واسهم المؤسسين	١٣٦	في السندات التي تتحول الى اسهم	١٦٦
جواز حوالة اسهم المؤسسين وشروطها	١٣٧	شروط تحويل السندات الى اسهم وحقوق هذه الاسهم	١٦٧
عدم جواز تداول الاسهم بأزيد من قيمتها الاسمية	١٣٨	بيان بعدد الاسهم المصدرة مقابل السندات المحولة	١٦٨
قابلية السهم للتداول ، وتنظيم ذلك في نظام الشركة	١٣٩	شروط طرح جانب من السندات للاكتتاب العام	١٦٩
قيود ترد على تداول الاسهم	١٤٠	بيانات نشرة الاكتتاب ومرفقاتها	١٧٠
قيود ترد على تداول الاسهم	١٤١	حكم عدم تغطية جميع السندات المعروضة للاكتتاب	١٧١
حقوق الاسهم التي لم يتم اداء قيمتها بالكامل	١٤٢	حكم مخالفة شروط وقواعد الاكتتاب العام	١٧٢
اداء المبالغ المتبقية من قيمة الاسهم ، والامتناع عن ذلك	١٤٣	تشكيل جماعة لحملة السندات	١٧٣
بيع الاسهم التي لم تؤد المبالغ المتبقية من قيمتها	١٤٤	الممثل القانوني لجماعة حملة السندات	١٧٤
المسؤولية التضامنية عن الاسهم المتأخرة في الوفاء	١٤٥	شروط الممثل القانوني للجماعة	١٧٥
تسوية المبالغ الناتجة عن البيع	١٤٦	الاخطار بتشكيل الجماعة واسم ممثلها والقرارات التي تصدرها	١٧٦
الغاء قيد اسم المساهم الذي بيعت اسهمه	١٤٧	اختصاصات الممثل القانوني للجماعة	١٧٧
حقوق اصحاب الاسهم المتأخرة في الوفاء	١٤٨	حقوق الممثل القانوني للجماعة قبل الشركة	١٧٨
حالات شراء الشركة لاسهمها	١٤٩	دعوة الجماعة للاجتماع	١٧٩
مدة احتفاظ الشركة بالاسهم المشتراة وحقوق هذه الاسهم	١٥٠	اجراءات الدعوة للاجتماع	١٨٠
جواز تخصيص الاسهم المشتراة للعاملين بالشركة	١٥١	جدول اعمال الاجتماع	١٨١
طرق سداد الاسهم المشتراة للعاملين	١٥٢	حق حضور اجتماعات الجماعة	١٨٢
(٢)		مكان اجتماع الجماعة	١٨٣
حصص التأسيس وحصص الارباح		اختصاصات الجماعة	١٨٤
حالات انشاء حصص التأسيس وحصص الارباح	١٥٣	رد قيمة السندات قبل المدة المقررة للقرض	١٨٥
شروط تداول حصص التأسيس	١٥٤	ثالثا: السنة المالية للشركة	
حق اصحاب الحصص في الاطلاع	١٥٥	وتوزيع الارباح والاحتياطيات	
حقوق اصحاب الحصص	١٥٦	(أ) السنة المالية	
شروط الغاء الحصص	١٥٧	مدة السنة المالية للشركة	١٨٦
جواز تحويل الحصص الى اسهم زيادة راس المال	١٥٨	الوثائق التي تعد في نهاية السنة المالية	١٨٧
(٣)		بيانات الوثائق المشار اليها	١٨٨
السندات		موعد اعداد الوثائق المشار اليها	١٨٩
اصدار السندات	١٥٩	عدم تغيير شكل الميزانية وحساب الارباح والخسائر	١٩٠
بيانات شهادات السندات	١٦٠	(٢) الارباح وتوزيعها والاحتياطيات	
سلطة اصدار السندات	١٦١	الارباح الصافية	١٩١

الموضوع	رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
الاحتياطي القانوني	١٩٢	الوثائق التي تنشر قبل اجتماع الجمعية	٢١٨
الاحتياطي النظامي	١٩٣	وضع بيان من مراقبي الحسابات تحت تصرف المساهمين	٢١٩
الارباح القابلة للتوزيع	١٩٤	وضع كشف تفصيلي من مجلس الادارة تحت تصرف المساهمين	٢٢٠
توزيع نسبة من ارباح بيع الاصول وشروطه	١٩٥	المستندات التي توضع تحت تصرف المساهمين قبل الاجتماع السنوي للجمعية	٢٢١
قواعد توزيع الارباح	١٩٦	حق الاطلاع	٢٢٢
تنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الارباح	١٩٧	بدء سير العمل في الجمعية	٢٢٣
حكم توزيع ارباح يترتب عليها منع الشركة من اداء التزاماتها النقدية	١٩٨	حق المساهم في مناقشة المستندات وتقديم الاسئلة	٢٢٤
حقوق الدائنين بالنسبة للارباح التي ابطال توزيعها	١٩٩	نصاب صحة انعقاد الجمعية ونصاب صحة التصويت	٢٢٥

## الفرع الثاني

## ادارة الشركة

## ٣ - الجمعية العامة غير العادية

دعوة الجمعية غير العادية	٢٢٦
اختصاصات الجمعية العامة غير العادية	٢٢٧
المستندات التي توضع تحت تصرف المساهمين	٢٢٨
نصاب صحة الاجتماع	٢٢٩
طريقة التصويت	٢٣٠
حظر تصويت اعضاء مجلس الادارة في مسائل معينة	٢٣١
٤ - حكم خاص بالجمعيات العامة لشركات التوصية بالاسهم	٢٣٢

## ثانيا : مجلس ادارة الشركات المساهمة

كيفية حساب مدة العضوية	٢٣٣
جواز تجديد العضوية لمن انتهت مدته	٢٣٤
عدم جواز اسناد اى وظيفة لعضو مجلس الادارة	٢٣٥
جواز عضوية الشخص الاعتباري في مجلس الادارة	٢٣٦
تحديد الجهة المختصة بتعيين ممثل الشخص الاعتباري في عضوية مجلس الادارة	٢٣٧
مدة عضوية ممثل الشخص الاعتباري	٢٣٨
تحديد ممثل الشخص الاعتباري في الجمعية العامة	٢٣٩
الاعضاء الاحتياطيون في مجلس الادارة	٢٤٠
قيمة اسهم ضمان العضوية	٢٤١
عدم تأثر اسهم ضمان العضوية بما يطرأ من تغيير في قيمتها	٢٤٢
الافراج عن اسهم ضمان العضوية	٢٤٣
حالة نقص عدد الاعضاء عن الحد الأدنى	٢٤٤

اولا : الجمعية العامة

١ - احكام مشتركة بين الجمعية العامة العادية وغير العادية

نوعا اجتماعات الجمعية العامة	٢٠٠
موعد اجتماع الجمعية العامة ومكانه	٢٠١
بيانات اخطار الدعوة لاجتماع الجمعية العامة	٢٠٢
نشرة الاخطار بدعوة الجمعية العامة	٢٠٣
الجهات التي تخطر بدعوة الجمعية العامة للاجتماع	٢٠٤
عدم جواز قيد اى نقل للملكية الاسهم حتى انقضاء الجمعية العامة	٢٠٥
جدول اعمال الاجتماع	٢٠٦
قصر المداولة على مسائل جدول الاعمال	٢٠٧
صفة حضور الجمعية العامة	٢٠٨
اثبات حضور المساهمين	٢٠٩
حضور مجلس الادارة لاجتماعات الجمعية العامة	٢١٠
رئاسة الجمعية العامة	٢١١
تعيين امين السروجامعى الاصوات	٢١٢
حكم تكامل النصاب وعدمه	٢١٣
محضر مناقشات الجمعية	٢١٤

## ٢ - الجمعية العامة العادية

حالات دعوة الجمعية العامة العادية	٢١٥
موعد اجتماع الجمعية واختصاصها	٢١٦
اختصاصات اخرى للجمعية	٢١٧
تعيين رئيس مجلس الادارة	٢٤٦
صحة القرارات	٢٤٥
نصاب صحة اجتماعات مجلس الادارة ونصاب	٢٤٤



الموضوع	رقم المادة	الفصل الثانى
تعيين مدير عام للشركة واختصاصاته	٢٤٧	الشركات ذات المسؤولية المحدودة
احوال تنحية المدير العام	٢٤٨	الفرع الاول : الهيكل المالى
تضمن نظام شركة المساهمة احدى طرق اشتراك العاملين فى الادارة	٢٥٠	الموضوع
الطريقة الاولى : اشتراك العاملين فى مجلس الادارة وشروطه	٢٥١	الحد الادنى لرأس المال
الطريقة الثانية : اشتراك العاملين فى الادارة على اساس تملكهم لاسهم العمل	٢٥٢	عدم جواز اصدار اوراق مالية
الطريقة الثالثة : مشاركة العاملين فى الادارة عن طريق لجنة ادارية معاونة	٢٥٣	تداول الحصص بين الشركاء
رئيس اللجنة ، ومن له حق حضور جلساتها	٢٥٤	بيع الحصص الى الغير
قواعد وشروط اختيار اعضاء اللجنة واجتماعاتها	٢٥٥	سجل الشركاء
التقرير السنوى للجنة	٢٥٦	زيادة رأس المال او تخفيضه
ثالثا : الشريك او الشركاء المديرين ومجلس المراقبة فى شركات التوصية بالاسهم		صور زيادة رأس المال نقدا
١ - الشريك او الشركاء المديرين		الاكتتاب فى زيادة رأس المال ، وصرف مبلغ الزيادة
تضمن عقد تأسيس الشركة اسم الشريك او الشركاء المديرين	٢٥٧	زيادة رأس المال بحصة عينية
التزامات الشريك او الشركاء المديرين	٢٥٨	تنفيذ تخفيض رأس المال
حكم وفاه احد الشركاء المديرين	٢٥٩	الفرع الثانى : ادارة الشركة
٢ - مجلس المراقبة		الشروط الواجب توافرها فى المديرين
تشكيل مجلس المراقبة وشروط عضويته	٢٦٠	عزل المديرين بقرار من المحكمة
اختصاصات مجلس المراقبة	٢٦١	مجلس الرقابة
مدى مسئولية اعضاء مجلس المراقبة	٢٦٢	الميزانية وحساب الارباح والخسائر والتقرير
اجراءات انعقاد مجلس المراقبة	٢٦٣	عن اعمال الشركة
الفرع الثالث		نصيب العاملين فى الارباح
مراقبو الحسابات		الجمعية العامة للشركاء
تعيين مراقبى الحسابات	٢٦٤	الاجلبيية اللازمة لاصدار القرارات
تعدد مراقبى الحسابات	٢٦٥	الباب الثالث
القرارات الصادرة دون الرجوع لمراقب الحسابات	٢٦٦	الاندماج وتغيير شكل الشركة
القواعد التى تتم المراجعة طبقا لها	٢٦٧	الفصل الاول
الاخطارات التى يلتزم بها مراقب الحسابات	٢٦٨	الاندماج
كيفية دعوة مراقب الحسابات لحضور الجمعية العامة	٢٦٩	صور الاندماج
حضور المراقب جلسات مجلس الادارة	٢٧٠	مشروع عقد الاندماج
		تقييم اصول وخصوم الشركات الراغبة فى الاندماج
		تقرير مراقبى الحسابات عن مشروع العقد
		الاختصاص بالموافقة على عقد الاندماج
		اشتراط اجماع المساهمين او الشركاء فى حالة زيادة
		التزاماتهم
		اجراءات الاندماج
		اعتراض بعض المساهمين او الشركاء على قرار
		الاندماج

الموضوع	رقم المادة	الفصل الثانى
تقدير قيمة الاسهم والحصص	٢٩٦	مكاتب التمثيل وما فى حكمها
حقوق حملة السندات	٢٩٧	الموضوع
حقوق الدئنين من غير حملة السندات	٢٩٨	رقم المادة
الفصل الثانى		مزاولة نشاط مكاتب التمثيل والخدمات
تغيير شكل الشركة		٣١٦
اجراءات تغيير شكل الشركة	٢٩٩	القيد فى سجل المكاتب
الباب الرابع		٣١٧
الرقابة والتفتيش		الموافقة على القيد
الفصل الاول		٣١٨
الرقابة وحقوق الاطلاع		مزاولة المكاتب لنشاطها بعد قيدها
اختصاصات الجهات الادارية المختصة الرقابية	٣٠٠	٣١٩
حقوق المساهمين والشركاء فى الاطلاع	٣٠١	حق التفتيش على المكاتب
الاطلاع لدى الجهة الادارية المختصة	٣٠٢	٣٢٠
الفصل الثانى		٣٢١
بعض اجراءات التفتيش		اخطار الادارة ببيانات عن المكاتب
قيد طلبات الاذن بالتفتيش	٣٣٠	٣٢٢
الملفات الخاصة بالتفتيش	٣٠٤	الباب السادس
الاوراق والمستندات التى ترفق بطلب التفتيش	٣٠٥	احكام ختامية وانتقالية
ايصال استلام الطلب واستكمال البيانات والاوراق	٣٠٦	شركات المساهمة المنشأة طبقا لقانون الاستثمار
اخطار الشركة بالطلب	٣٠٧	بطريق الاكتتاب العام
تقديم المستندات	٣٠٨	٣٢٣
الباب الخامس		تعديل انظمة الشركات القائمة
فروع ومكاتب تمثيل الشركات الاجنبية		٣٢٤
الفصل الاول		الملاحق المرفقة
فروع الشركات الاجنبية		اللائحة التنفيذية
انشاء فروع الشركات الاجنبية	٣٠٩	لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم
سجل فروع الشركات الاجنبية	٣١٠	والشركات ذات المسؤولية المحدودة
مراقب حسابات فرع الشركة الاجنبية	٣١١	الباب الاول
البيانات الواجب على الفروع الاخطار بها	٣١٢	فى تأسيس الشركات
حق العاملين فى الفروع فى الارباح	٣١٣	الفصل الاول
اظهار اسم الشركة الاجنبية	٣١٤	تأسيس شركات المساهمة والتوصية بالاسهم
التفتيش على فروع الشركات الاجنبية	٣١٥	الفرع الاول
		فى الاحكام العامة
		مادة ١ - من له حق التأسيس :
		يجوز ان يكون مؤسسا فى شركة المساهمة او شركة التوصية
		بالاسهم كل شخص طبيعى تتوافر فيه الاهلية اللازمة وكذلك
		كل شخص معنوى يدخل فى اغراضه تأسيس مثل تلك
		الشركات .
		ولا يجوز ان يقل عدد الشركاء المؤسسين فى شركات
		المساهمة عن ثلاثة ، وبالنسبة لشركات التوصية بالاسهم فلا
		يجوز ان يقل عدد الشركاء عن اثنين احدهما متضامن .
		مادة ٢ - نموذج العقد الابتدائى والنظام الاساسى :
		يكون نموذج العقد الابتدائى والنظام الاساسى لكل من
		شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم على الوجه الذى
		يصدره قرار من الوزير .

ولا يجوز للمؤسسين او الشركاء اغفال ادراج البيانات المتعلقة باسم الشركة وغرضها وقيمة رأس مالها وعدد الاسهم التى ينقسم اليها ومراتبها والقيمة الاسمية للسهم ، وما عساه يرد من قيود على تداولها ، وغير ذلك من البيانات الالزامية التى ينص النموذج على وجوب ادراجها .

وللمؤسسين او الشركاء ان يطلبوا من اللجنة المنصوص عليها فى المادة ( ١٨ ) من القانون ، الاستثناء من ادراج بعض البيانات المتقدمة لوجه من اوجه الضرورة التى تقررها اللجنة .

**مادة ٣ -** الشروط الشكلية للعقد الابتدائى والنظام الاساسى :

يجب ان يكون العقد الابتدائى لشركة المساهمة وشركة التوصية بالاسهم ، وكذلك نظامها الاساسى موقعا من المؤسسين او من ينوب عنهم قانونا .

ويجب افراغ العقد والنظام فى ورقة رسمية ، او التصديق على التوقيعات الواردة فيها امام مكتب الشهر العقارى والتوثيق المختص ، وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ( ١٨ ) من القانون .

وتكون رسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة للعقد والنظام الاساسى الملحق به بمقدار ربع فى المائة من رأس المال المصدر بمحد أقصى مقداره الف جنيه ، سواء تم التصديق فى مصر او لدى السلطات المصرية فى الخارج .

وتعفى من رسوم الدفعة ومن اية رسوم توثيق اخرى العقود والنظم المشار اليها ، وكذلك عقود القرض والرهن المرتبطة باعمال هذه الشركات وذلك لمدة سنة من تاريخ شهر عقد الشركة ونظامها فى السجل التجارى .

**مادة ٤ -** التصديق فى احوال الضرورة او الاستعجال :

يجوز - فى احوال الضرورة او الاستعجال التى يقدرها مدير عام الادارة العامة للشركات - ان يتم التصديق على التوقيعات الواردة بالعقد الابتدائى ونظام الشركة امامه او من يفوضه من العاملين بالادارة المذكورة وذلك بعد اداء الرسوم المنصوص عليها فى المادة السابقة .

و يتم التصديق بموجب محضريين فيه ما يأتى :

- (أ) اسم العامل الذى تم التوقيع امامه ، ووظيفته وبيان سند التفويض عند الاقتضاء .
- (ب) مكان وزمان التوقيع .
- (ج) اسماء الموقعين وجنسياتهم بحسب مستندات تحقيق الشخصية التى يحملونها .
- (د) صفات الموقعين ، وما اذا كانوا يوقعون بصفتهم

اصلاء او نوابا عن الغير ، مع تقديم ما يثبت هذه الصفة النيابية من توكيلات او غيرها .

ولا يجوز للوكيل ان يوقع العقد الابتدائى للشركة او نظامها الاساسى مالم يسمح له سند وكالته بذلك صراحة .

**مادة ٥ -** الاسم التجارى للشركة :

يكون لشركة المساهمة اسم تجارى يشق من الغرض من انشائها ، ولا يجوز للشركة ان تتخذ من اسماء الشركاء او اسم احدهم عنوانا لها .

اما شركة التوصية بالاسهم فيتكون عنوانها من اسم واحد او اكثر من الشركاء المتضامنين دون غيرهم .

ولا يجوز للشركة ان تتخذ لنفسها اسما مطابقا او مشابها لاسم شركة اخرى قائمة ، او من شأنه ان يثير اللبس حول نوع الشركة او طبيعتها .

**مادة ٦ -** الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع منه عند التأسيس :

مع عدم الاخلال بما تنص عليه القوانين واللوائح الخاصة ، يجب الا يقل رأس المال المصدر لكل من شركة المساهمة وشركة التوصية بالاسهم وما يكون مدفوعا منه عند التأسيس عن الحدود الاتية :

اولا : بالنسبة لشركات المساهمة التى تطرح اسهمها للاكتتاب العام :

يجب الا يقل رأس المال المصدر للشركة التى تطرح اسهمها للاكتتاب العام عن خمسمائة الف جنيه والا يقل ما يكتتب فيه مؤسسو الشركة من رأس المال المصدر عن نصف رأس المال ، او ما يساوى ١٠ ٪ ( عشرة فى المائة ) من رأس المال المرخص به اى المبلغين اكبر .

ويشترط الا يقل الجانب من الاسهم الذى يطرح للاكتتاب العام عن ٢٥ ٪ من مجموع قيمة الاسهم النقدية .

ثانيا : بالنسبة لشركات المساهمة التى لا تطرح اسهمها للاكتتاب العام وشركات التوصية بالاسهم :

يجب الا يقل رأس مال الشركة المصدر عن مائتين وخمسين الف جنيه .

وفى جميع الاحوال لا يجوز ان يقل المبلغ المدفوع نقدا من رأس المال عند التأسيس عن الربع .

ولا تسرى احكام هذه المادة على شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم القائمة فى تاريخ العمل بالقانون ، وكذلك الشركات السابق الموافقة على انشائها من مجلس ادارة هيئة الاستثمار قبل ذلك التاريخ .



## مادة ٧ - القيمة الاسمية للسهم :

يحدد نظام الشركة القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على الف جنيه - ولا يسرى هذا الحكم على الشركات القائمة في الاول من شهر ابريل سنة ١٩٨٢

## مادة ٨ - التعريف بالشركة في مكاتباتها ومطبوعاتها :

جميع العقود والاوراق الصادرة عن الشركة والموجهة الى الغير كالمكاتبات والفواتير والاعلانات والاوراق والمطبوعات . يجب ان تحمل عنوان الشركة مسبقا او مردفا بعبارة « شركة مساهمة مصرية - ش . م . م » او « شركة توصية بالاسهم » بحسب الاحوال ، وذلك بحروف واضحة مقروءة ، مع بيان مركز الشركة الرئيسي ورأس المال المصدر بحسب قيمته في آخر ميزانية .

و يسرى ما تقدم على الاعلان عن اسم الشركة وعنوانها وذلك سواء في مقرها او في فروعها او بأى مكان آخر .

ويجوز في حالة زيادة رأس مال الشركة بما لا يجاوز ١٠% من قيمته - عن طريق تحويل السندات التى اصدرتها الشركة الى اسهم او تحويل بعض احتياطات الشركة الى اسهم توزع على مساهمى الشركة فى الاحوال التى يجيز فيها القانون ذلك - عدم ذكر هذه الزيادة فى مطبوعات الشركة واعلاناتها الشابتة ، وذلك لمدة عام من تاريخ قرار الزيادة او حتى يتم استنفاد المطبوعات وتغيير الاعلانات اى الاجلين اقرب .

## مادة ٩ - شروط الاكتتاب فى رأس المال :

يكون الاكتتاب فى رأى المال المصدر لشركات المساهمة وفى اسهم شركات التوصية بالاسهم اما بان تطرح الاسهم للاكتتاب العام ، او بان يكتب فيها المؤسسون او الشركاء وغيرهم من الاشخاص الذين لا يتوافر بهم وصف الاكتتاب العام .

وفى جميع الاحوال يشترط لصحة الاكتتاب - سواء كان عاما او غير عام الشروط الاتية :

١ - ان يكون كاملا بأن يغطى جميع اسهم الشركة التى تمثل رأس المال المصدر فى شركات المساهمة ، او حصص التوصية والاسهم فى شركات التوصية بالاسهم .

٢ - ان يكون باتا غير معلق على شرط وفوري غير مضاف الى اجل ، فاذا علق الاكتتاب على شرط بطل الشرط وصح الاكتتاب والزم المكتتب به ، واذا كان مضافا الى اجل بطل الاجل وكان الاكتتاب فوريا .

٣ - ان يكون جديا لا صوريا .

٤ - ان يدفع كل مكتتب على الاقل النسبة المحددة فى المادة (٦) من هذه اللائحة من القيمة الاسمية للاسهم النقدية فى شركات المساهمة وفى شركات التوصية بالاسهم .

٥ - ان تكون الاسهم التى تمثل الحصص العينية قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

وكل ذلك طبقا لاحكام التفصيلية الواردة فى المواد التالية :

## الفرع الثانى

## التأسيس عن طريق الاكتتاب العام

## مادة ١٠ - تعريف الاكتتاب العام :

تكون الاسهم مطروحة للاكتتاب العام فى حالة دعوة اشخاص غير محددين سلفا الى الاكتتاب فى تلك الاسهم او اذا زاد عدد المكتتبين فى الشركة عن مائة . ويجب الا يقل الجانب من اسهم الشركة المطروح للاكتتاب العام عن الحدود المبينة بالمادة (٦) من هذه اللائحة .

وتعتبر الشركة من شركات الاكتتاب العام اذا عرضت اسهمها للاكتتاب طبقا لاحكام هذه المادة ولولم تتم تغطية الاسهم المطروحة للاكتتاب بالكامل ، وفى هذه الحالة يلزم ان تغطى قيمة الاسهم التى لم يكتب فيها وذلك من جانب المؤسسين او احد البنوك او الشركات التى تنشأ لهذا الغرض او التى يرخص لها بالتعامل فى الاوراق المالية .

ولا تخل احكام هذه المادة بأحكام المادة (١١) من هذه اللائحة .

## مادة ١١ - النسبة الواجب عرضها فى الاكتتاب العام

على المصريين :

يجب ان يعرض ٤٩% من اسهم شركة المساهمة عند تأسيسها او زيادة رأس مالها فى اكتتاب عام يقصر على المصريين من الاشخاص الطبيعيين او الاعتباريين لمدة شهر . ويستثنى من ذلك الحالات الاتية :

(أ) ان يتم الاكتتاب فى هذه النسبة من قبل المؤسسين المصريين قبل طرح الاسهم للاكتتاب العام .

(ب) ان تكتمل النسبة المشار اليها من مشاركة المصريين خلال فترة الاكتتاب قبل مضى مدة الشهر .

(ج) الشركات المساهمة المنشأة طبقا لقانون استثمار المال العربى والاجنبى ، وذلك فى حدود ما يسمح به ذلك القانون من ملكية الاجانب لرؤوس اموال الشركات المذكورة .

واذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى

بعد عرضها للاكتتاب العام جاز تأسيس الشركة دون استيفائها كلها او بعضها .

#### مادة ١٢ - نشرة الاكتتاب وبياناتها :

لا يجوز طرح اسهم الشركة للاكتتاب العام الا بعد اقرار الهيئة لنشرة الاكتتاب التي توجه الى الجمهور في هذا الشأن .  
ويجب ان تشتمل نشرة الاكتتاب - على الاقل - على جميع البيانات الواردة بالملحق رقم ( ٢ ) من هذه اللائحة .

#### مادة ١٣ - تقديم نشرة الاكتتاب الى الهيئة :

يقدم المؤسسون - قبل البدء في عملية الاكتتاب - الى الهيئة ، اصل نشرة الاكتتاب موقعا عليها من جميع المؤسسين او من ينوب عنهم قانونا .  
وكما يجب ان يرفق بالنشرة تقرير من مراقب حسابات بصحة البيانات الواردة فيها ومطابقتها لمتطلبات القانون واللائحة ، وكذلك عقد الشركة الابتدائي ومشروع نظامها الاساسي موقعا عليها من المؤسسين او من ينوب عنهم قانونا .  
و يكون ايداع اصل نشرة الاكتتاب ومرفقاتها بالهيئة نظير ايصال مبين فيه تاريخ الايداع .

#### مادة ١٤ - استكمال نشرة الاكتتاب :

للهيئة ان تعترض - خلال اسبوعين من تاريخ ايداع نشرة الاكتتاب لديها - على عدم كفاية اودقة البيانات الواردة بها ، ويكون لها كذلك خلال المدة المذكورة ان تكلف المؤسسين باستكمال البيانات المشار اليها او بتصحيحها ، او تقديم اية بيانات او توضيحات تكميلية او اوراق او مستندات اضافية .

و يتم توجيه الاعتراض او طلب استكمال البيانات وغير ذلك من الاوراق الى المؤسسين او من ينوب عنهم قانونا ، وتبلغ صورة منها الى البنك او الشركة التي يجري عن طريقها الاكتتاب .

واذا مضت مدة اسبوعين من تاريخ تقديم نشرة الاكتتاب الى الهيئة او من تاريخ تقديم آخر ورقة او ايضاح طلبته الهيئة دون اعتراض منها خلال المدة المذكورة جاز للمؤسسين البدء في اجراءات الدعوة الى الاكتتاب العام .

#### مادة ١٥ - تعديل بيانات نشرة الاكتتاب :

اذا طرأ - في الفترة من تاريخ تقديم نشرة الاكتتاب الى الهيئة وحتى تمام الاكتتاب - تغيير في الوقائع المادية او الاعمال القانونية الواردة بها مما يؤثر في سلامة اودقة المعلومات التي تتضمنها ، فيجب على المؤسسين ان يتقدموا الى الهيئة

بطلب لتعديل بيانات النشرة وذلك خلال اسبوع على الاكثر من تاريخ حصول التغيير المشار اليه .

ويترتب على تقديم هذا الطلب توقف الاكتتاب - في حالة البدء فيه - لمدة عشرة ايام من تاريخ تقديم طلب التعديل - ويجب على المؤسسين ان يخطروا المكتتبين وكل من حصل على نشرة الاكتتاب بما حدث من تعديل في النشرة بعد اقراره من الهيئة خلال المدة المشار اليها .

#### مادة ١٦ - الاعلان عن نشرة الاكتتاب :

تعلن نشرة الاكتتاب وتعديلاتها وتقرير مراقب الحسابات - بعد اقرارها من الهيئة على الوجه المبين بالمادتين ( ١٤ ) ، ( ١٥ ) من هذه اللائحة في صحيفتين يوميتين احدهما على الاقل باللغة العربية ، وفي صحيفة الشركات قبل بدء الاكتتاب بخمسة عشر يوما على الاقل او خلال عشرة ايام من تاريخ اعتماد تعديل النشرة حسب الاحوال .  
ويجوز للهيئة ان تعطى من يطلب من افراد الجمهور ، نسخا من النشرة وملحقاتها بعد اداء ما يقابل التكلفة الفعلية لتلك النسخ .

#### مادة ١٧ - الترويج والدعاية للاكتتاب :

يجوز للمؤسسين بعد تقديم نشرة الاكتتاب الى الهيئة ان يقوموا بالاتي :

( أ ) توزيع اعلانات او نشرات دورية او خطابات او غير ذلك مما يتعلق بنشرة الاكتتاب ، والبيانات الاساسية المتعلقة به ، مع تحديد الشخص او الجهة التي يمكن لاصحاب الشأن ان يحصلوا منها على نشرة الاكتتاب .

( ب ) توزيع نشرة الاكتتاب .

( ج ) استطلاع آراء اصحاب الشأن في مدى امكان اكتسابهم في الاسهم بعد تزودهم بصورة من نشرة الاكتتاب .

ويجب ان يشار في جميع الاوراق المشار اليها بطريقة ظاهرة الى ان نشرة الاكتتاب معروضة على الهيئة للنظر في اقرارها .

#### مادة ١٨ - وقت الاكتتاب :

لا يجوز الاكتتاب في اسهم مضي على تاريخ اقرار الهيئة لنشرة الاكتتاب الخاصة بها مدة ستة اشهر . ومع ذلك يجوز الاكتتاب في هذه الاسهم لمدة لا تجاوز السنة من ذلك التاريخ اذا قدم المؤسسون طلبا الى الهيئة بذلك متضمنا ما عساه ان يكون قد طرأ من ظروف ، ووافقت الهيئة على ذلك .

#### مادة ١٩ - مدة الاكتتاب :



مع مراعاة حكم المادة (١١) من هذه اللائحة ، يظل الاكتتاب مفتوحاً مدة لا تقل عن عشرة ايام ولا تجاوز شهرين اعتباراً من التاريخ المحدد لفتح باب الاكتتاب ولا يتم تأسيس الشركة الا اذا اكتتب بكامل راس المال .  
واذا لم يكتتب بكل راس المال فى المدة المذكورة جاز بأذن من رئيس الهيئة مد فترة الاكتتاب مدة لا تزيد على شهرين آخرين .

**مادة ٢٠ —** الجهات التى يتم الاكتتاب عن طريقها :  
يجب ان يتم طرح الاسهم للاكتتاب العام عن طريق احد البنوك المرخص لها بقرار من الوز ير بتلقى الاكتتابات او عن طريق الشركات التى تنشأ لهذا الغرض ، او الشركات التى يرخص لها بالتعامل فى الاوراق المالية بموجب نصوص نظامها .

ويجوز للبنوك او الشركات المشار اليها ان تكتتب فيما لم يتم الاكتتاب فيه من اسهم فى حالة عدم تغطية الاكتتاب —  
ويكون لها ان تعيد طرح ما اكتتبت به للجمهور دون التقيد بما يأتى :

(أ) ضرورة عرض ٤٩% على الاقل من اسهم شركات المساهمة على المصريين .

(ب) حظر تداول الاسهم التى تعطى مقابل الحصص العينية او التى يكتتب فيها البنك او الشركة اذا كان من المؤسسين .

(ج) القيود الواردة على تداول شهادة الاكتتاب سواء قبل قيد الشركة بالسجل التجارى او بعده .

**مادة ٢١ —** شهادات الاكتتاب :

يتم الاكتتاب بموجب شهادات اكتتاب مبينة تاريخ الاكتتاب وموقعا عليها من المكتتب او وكيله ، على ان يكتتب بالاحرف عدد الاسهم التى يكتتب فيها ويعطى المكتتب صورة من شهادة الاكتتاب .

وتتضمن شهادات الاكتتاب البيانات الاتية :

١ — اسم الشركة تحت التأسيس التى يكتتب فى اسهمها .

٢ — شكل الشركة .

٣ — راس مال الشركة ، والجزء المطروح للاكتتاب العام منه .

٤ — غرض الشركة على وجه الاجمال .

٥ — تاريخ موافقة الهيئة على طرح الاسهم للاكتتاب .

٦ — الحصص العينية فى حالة وجودها .

٧ — نوع الاسهم التى يتم الاكتتاب فيها .

٨ — اسم البنك او الجهة التى يتم فيها اداء المبالغ المطلوبة للاكتتاب .

٩ — اسم المكتتب وعنوانه وجنسيته وعدد الاسهم التى يكتتب فيها .

**مادة ٢٢ —** قفل باب الاكتتاب قبل الموعد المقرر وطريقة توزيع الاسهم على المكتتبين :

يجوز قفل باب الاكتتاب قبل الموعد المقرر بمجرد تغطية قيمة الاسهم المعروضة للاكتتاب .

وفى جميع الاحوال ، اذا جاوز الاكتتاب عدد الاسهم المطروحة وجب توزيعها بين المكتتبين بالكيفية التى يحددها نظام الشركة .

فاذا لم يحدد نظام الشركة كيفية التوزيع بين المكتتبين فيتم تخصيص عدد من الاسهم لكل مكتتب على اساس نسبة عدد الاسهم المطروحة الى عدد الاسهم المكتتب فيها بحيث لا يترتب على ذلك اقصاء المكتتب فى الشركة ايا كان عدد الاسهم التى اكتتب فيها ، ويراعى جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين . وفى هذه الحالة يقدم المكتتب الشهادة المشار اليها بالمادة السابقة الى الجهة التى يتم الاكتتاب عن طريقها وذلك لاثبات عدد الاسهم التى خصصت له ومقدار ما دفعه من مبالغ عنها ويرد اليه الباقي مما دفعه عند الاكتتاب .

**مادة ٢٣ —** حكم عدم تغطية الاكتتاب :

لا يجوز المضى فى انشاء الشركة اذا مضت المدة المقررة للاكتتاب والمدة التى يمتد اليها اذا لم يغط الاكتتاب كافة الاسهم التى تمثل راس المال المصدر ولم تقم البنوك او الشركات المشار اليها بالمادة (٢٠) بالاكتتاب فيما لم يتم الاكتتاب فيه .

ويتعين — فى هذه الحالة — على البنك الذى تلقى مبالغ من المكتتبين ، ان يرد اليهم هذه المبالغ كاملة بما فى ذلك مصاريف الاصدار فور طلبهم .

**مادة ٢٤ —** اعداد بيان بأسماء المكتتبين بعد قفل باب الاكتتاب :

يجب على المؤسسين والجهة التى تتولى طرح الاسهم للاكتتاب العام ، اعداد بيان اسماء المكتتبين وجنسياتهم ومحال اقامتهم وقيمة ما دفعه كل منهم وعدد الاسهم التى اكتتبت فيها ومقدار الاسهم التى خصصت له ، ويعد هذا البيان الى الهيئة خلال الخمسة عشر يوما التالية لقفل باب الاكتتاب — ويجوز لكل ذى شأن الحصول على نسخة من هذا البيان من



الهيئة بعد اداء المبلغ الذى تحدده الهيئة مقابل التكلفة الفعلية اللازمة لاعدادها .

**مادة ٢٥ -** ايداع المبالغ المدفوعة للاكتتاب ومتى يجوز السحب منها :

تظل المبالغ التى دفعت من المساهمين تحت يد البنك الذى تولى طرح الاكتتاب او اديت فيه المساهمات ولا يجوز السحب منها الا بعد ان يقدم من ينوب عن الشركة قانونا ما يفيد اشهار نظام الشركة فى السجل التجارى .

واستثناء من ذلك يتعين على البنك المودع لديه تلك المبالغ ان يرد الى المكتبتين جميع ما دفعوه من مبالغ وذلك فى الحالات الاتية :

( أ ) اذا صدر حكم من قاضى الامور المستعجلة بتعيين من يسحب هذه المبالغ وتوزعها على المكتبتين ، وذلك اذا لم يتم تأسيس الشركة بسبب خطأ مؤسسيها خلال ستة اشهر من تاريخ تقديم طلب الترخيص بانشائها الى اللجنة المختصة .

( ب ) اذا مضت مدة سنة على تاريخ قفل الاكتتاب ، دون ان يتقدم المؤسسون او من ينوب عنهم بطلب الترخيص بانشاء الشركة الى اللجنة المختصة . ويثبت ذلك بشهادة سلبية من امانة هذه اللجنة .

( ج ) اذا مضت المدة المقررة للاكتتاب والمدة التى تمتد اليها دون ان تتم تغطية الاكتتاب بالكامل باحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون وهذه اللائحة .

( د ) اذا اتفق جميع المؤسسين على العدول عن تأسيس الشركة وقدموا الى البنك اقرارا منهم بذلك مصدقا على التوقيعات الواردة فيه .

### الفرع الثالث

#### فى الحصص العينية والجمعية التأسيسية

**مادة ٢٦ -** التقدير المبدئى لقيمة الحصص العينية :

اذا دخل فى تكوين راس مال الشركة المساهمة او شركة التوصية بالاسهم ، او عند زيادة راس المال ، حصص عينية - مادية كانت او معنوية - فيقوم المؤسسون باجراء تقدير مبدئى لهذه الحصص العينية ، ولهم ان يستعينوا فى ذلك بأهل الخبرة من المحاسبين او الفنيين او غيرهم ، بعد اطلاعهم على كافة الوثائق المتعلقة بتلك الحصص .

وعلى المؤسسين بعد التوقيع على العقد الابتدائى وقبل انتهاء الموعد المحدد لقفل باب الاكتتاب فى الاسهم النقدية بوقت كاف ، تقديم طلب الى الهيئة لكى تتولى التحقق مما اذا كانت الحصص العينية قد قومت تقوياً صحيحاً . ويذكر فى

الطلب كافة البيانات والحقائق المتعلقة بالحصة العينية المطلوب تقدير قيمتها مع بيان اسم الشريك او الشركاء الذين قدموها ، ويرفق بالطلب صورة من العقد الابتدائى للشركة ومشروع نظامها ، والتقارير المبدئى الذى اجرى لتقدير قيمة هذه الحصة بمعرفة المؤسسين .

وعلى المؤسسين سداد مبلغ تقدره الهيئة على ذمة اتعاب الخبراء الذين تستعين بهم فى هذا الشأن .

**مادة ٢٧ -** اللجنة المختصة بتقدير قيمة الحصة العينية :

يحال الطلب المبين فى المادة السابقة الى لجنة تشكل بالهيئة بقرار من الوزير ، بناء على عرض رئيس الهيئة برئاسة مستشار باحدى الهيئات القضائية يتم ندبه بناء على طلب الوزير وعضوية اثنين على الاقل واربعة على الاكثر من الخبراء فى التخصصات الاقتصادية والمحاسبية والقانونية والفنية ، بحسب طبيعة الحصة العينية المطلوب تقييمها .

ويضم الى عضوية اللجنة ممثلون عن وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى ، اذا كانت الحصة العينية مملوكة للدولة او لاحدى الهيئات العامة او شركات القطاع العام .

وتنظر اللجنة طلبات تقدير قيمة الحصص العينية التى تحال اليها على وجه السرعة ، ويجوز - فى احوال الاستعجال - ان يحدد موعد لانتهاء اللجنة من اعمالها بقرار من رئيس الهيئة ، وفى جميع الاحوال تقدم اللجنة تقريرها فى مدة اقصاها ستين يوماً من تاريخ احالة الاوراق اليها .

ويجب ان يشتمل تقرير اللجنة على بيان دقيق للحصة العينية واسم مقدمها والتقدير الاوى الذى اعده المؤسسون عن قيمتها ، والاسس التى بنى عليها ، ورأى اللجنة فى هذا التقدير والاسس التى استندت اليها فى تقريرها وكافة البيانات الاخرى التى ترى لزوم ادراجها بالتقرير .

**مادة ٢٨ -** توزيع تقرير اللجنة على المكتبتين والشركاء اعضاء الجمعية التأسيسية :

يقوم المؤسسون او مجلس الادارة بحسب الاحوال بتوزيع تقرير اللجنة على المكتبتين والشركاء اعضاء الجمعية التأسيسية ، وكذلك على الجهاز المركزى للمحاسبات اذا كانت الحصة العينية مملوكة للدولة او لاحدى الهيئات العامة او شركات القطاع العام ، وذلك قبل اجتماع الجمعية التأسيسية للشركة بأسبوعين على الاقل .

ويتم التوزيع بارسال نسخة التقرير الى اصحاب الشأن بكتاب موصى عليه ، او على عناوينهم المبينة بشهادات الاكتتاب ، او ايداع التقرير فى المقر المحدد للشركة والاعلان

عن ذلك فى الصحف مع تسليم نسخة منه الى كل مكتب او شريك يطلبه .

**مادة ٢٩ -** اختصاص الجمعية التأسيسية باقرار تقدير الحصص العينية :

تتولى الجمعية التأسيسية اقرار تقدير الحصص العينية وذلك بموجب قرار من الاغلبية العددية الحائزة لثلثى الاسهم او الحصص النقدية بعد استبعاد ما يكون مملوكا منها لمقدمى الحصص العينية . ولا يكون لمقدمى هذه الحصص حق التصويت فى هذا الشأن ولو كانوا من اصحاب الاسهم او الحصص النقدية .

واذا اتضح ان تقدير الحصة العينية - بعد اقراره من الجمعية التأسيسية - يقل بأكثر من الخمس عن القيمة التى قدمت من اجلها ، وجب تخفيض راس المال المصدر بما يعادل هذا النقص مع مراعاة الحد الأدنى المشار اليه فى المادة ( ٦ ) من هذه اللائحة مالم يؤد مقدم الحصة العينية الفرق نقدا ، كما يجوز له ان ينسحب من المشاركة .

ويجب ان تكون ملكية الحصة العينية ثابتة لمقدمها وغير متنازع عليها ومتنازل عنها بالكامل للشركة ، وفى هذه الحالة يعطى مقدمها اسهما عينية تعادل التقدير النهائى لها الذى اقرته الجمعية التأسيسية ، وتعتبر هذه الاسهم قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

**مادة ٣٠ -** اختصاصات الجمعية التأسيسية الاخرى :

بالاضافة الى اختصاص الجمعية التأسيسية باقرار تقدير قيمة الحصص العينية طبقا للمواد السابقة ، تختص الجمعية التأسيسية بالموافقة على نظام الشركة ، ولا يجوز للجمعية ادخال تعديلات عليه الا بموافقة المؤسسين بالاغلبية العددية للشركاء الممثلين لثلثى راس المال المصدر على الاقل . كما تختص الجمعية التأسيسية بالموافقة على المسائل الآتية وتصدر قراراتها فى شأنها بأغلبية الاصوات المقررة لاسهم وحصص الحاضرين :

١ - تقرير المؤسسين عن عملية تأسيس الشركة والنفقات التى استلزمها .

٢ - المصادقة على اختيار اعضاء مجلس الادارة الاول ، او الشريك او الشركاء المتضامنين الذين يعهد اليهم بالادارة فى شركات التوصية بالاسهم - وكذلك اعضاء مجلس المراقبة بها - مع مراعاة احكام نظام الشركة المتعلقة بتمثيل العاملين فى ادارة الشركة .

٣ - المصادقة على اختيار مراقب الحسابات ، وتحديد

اتعابه عن السنة المالية الاولى للشركة ، وكذلك عما عساه يكون قد عهد اليه بمهام اثناء فترة التأسيس .

**مادة ٣١ -** الدعوة لاجتماع الجمعية التأسيسية :

يدعو المؤسسون او وكيلهم الجمعية التأسيسية للشركة للانعقاد فى المكان المحدد بنشرة الاكتتاب وذلك فى خلال شهر من تاريخ قفل باب الاكتتاب فى اسهم الشركة المساهمة او انتهاء الموعد المحدد للمشاركة بالنسبة لشركات التهمية بالاسهم ، او تقديم تقرير اللجنة المختصة بتقوم الحصص العينية ايها اقرب .

ويجب ان يشتمل اعلان الدعوة الى الانعقاد على اسم الشركة ونوعها ، ومقدار راس المال و يوم وساعة الاجتماع ومكانه والنصاب المحدد لصحته ، كما تحدد فى الدعوة المسائل التى سيتم طرحها للمناقشة فى الاجتماع .

ويشمل الاعلان الموعد الذى تدعى اليه الجمعية للمرة الثانية اذا لم يتوافر فى الاجتماع الاول النصاب المحدد لصحته ، بشرط الا تزيد المدة بين الاجتماعين على خمسة عشر يوما .

ويتم الاعلان عن الاجتماع فى صحيفتين يوميتين تصدر احدهما باللغة العربية وذلك قبل الموعد المحدد له بشمانية ايام على الاقل ، كما يجوز ان توجه الدعوة الى المكتبتين او الشركاء بخطابات موصى عليه على العنوان المبين بشهادات الاكتتاب او بغيرها من الاوراق .

**مادة ٣٢ -** شروط صحة اجتماع الجمعية التأسيسية :

يشترط لصحة اجتماع الجمعية التأسيسية حضور عدد من المكتبتين واصحاب الحصص يمثل نصف راس المال المصدر على الاقل .

واذا لم يتوافر فى الاجتماع النصاب المنصوص عليه فى الفقرة السابقة ، وجب توجيه الدعوة الى اجتماع ثان فى الموعد المبين بالمادة ( ٣١ ) وذلك بالنشرة فى صحيفة يومية تصدر باللغة العربية قبل الموعد المقرر للاجتماع بخمسة ايام على الاقل ويجوز توجيه هذه الدعوة بكتاب موصى عليه يوجه الى من لم يحضر الاجتماع الاول من المكتبتين واصحاب الحصص ، وتتضمن الدعوة الى الاجتماع البيانات الموضحة بالمادة ( ٣١ ) ، مع الاخطار بعدم اكتمال النصاب فى الاجتماع الاول .

و يكون الاجتماع الثانى صحيحا اذا حضره عدد من المكتبتين واصحاب الحصص يمثل ربع راس المال المصدر على الاقل .



**مادة ٣٣ -** الحق في حضور اجتماع الجمعية التأسيسية : لكل مكتتب او صاحب حصة حق حضور اجتماع الجمعية التأسيسية ايا كان عدد اسهمه او مقدار حصته ، ولا تجوز الوكالة في الحضور الا اذا كانت صادرة لاحد المكتتبين او اصحاب الحصص وثابتة بموجب توكيل خاص مكتوب .

**مادة ٣٤ -** رئاسة وامانة سر الجمعية التأسيسية :

تسند رئاسة الجمعية التأسيسية للمؤسس الذى يمتلك الحصة الاكبر ويقبل الرئاسة ، وعند التساوى تسند الرئاسة الى احدهم بطريق القرعة ، وتختار الجمعية امينا للسر وجامعى اصوات .

ويحرر امين السر محضرا يتضمن نصاب الحضور وخلاصة وافية للمناقشات وما يحدث اثناء الاجتماع وما يتخذ من قرارات وعدد الاصوات الموافقة وغير الموافقة بالنسبة لكل قرار على حده ، وكذلك كل ما يطلب الحاضرون اثباته فى المحضر . كما تسجل اسماء الحضور من المكتتبين واصحاب الحصص فى سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما اذا كان بالاصالة او بالوكالة .

و يوقع المحضر والسجل المشار اليهما من كل من رئيس الجلسة وامين السر وجامعى الاصوات .

**مادة ٣٥ -** اختبار رئيس مجلس الادارة الاول ، وتعيين مدير عام للشركة :

يجوز للاشخاص الذين تم التصديق من جانب الجمعية التأسيسية على اختيارهم اعضاء لمجلس الادارة الاول او مجلس المراقبة على حسب الاحوال ، ان يختاروا رئيسا من بينهم للمجلس ، كما يجوز لهم - بعد اخذ راي من يعهد اليه باعمال الادارة الفعلية من اعضاء المجلس - ان يعينوا مديرا عاما للشركة .

**مادة ٣٦ -** التكاليف ببعض الاعمال الضرورية او اللازمة لتأسيس الشركة :

يجوز للجمعية التأسيسية ان تكلف بعض اعضاء مجلس الادارة الاول او مجلس المراقبة بحسب الاحوال ، فى القيام ببعض الاعمال الضرورية او اللازمة لتأسيس الشركة ، بشرط ان يحدد فى قرار الجمعية الصادر فى هذا الشأن بيان هذه الاعمال والشروط التى تم بموجبها .

#### الفرع الرابع

فى تأسيس الشركات عن غير طريق الاكتتاب العام

**مادة ٣٧ -** اجازة تأسيس الشركات عن غير طريق الاكتتاب العام :

يجوز ان يقتصر الاكتتاب فى راس مال شركات المساهمة او شركات التوصية بالاسهم المؤسسين فقط ، او عليهم وعلى غيرهم من الاشخاص الذين لا يتوافر بهم وصف الاكتتاب العام ، وفى هذه الحالة تطبق احكام المواد التالية من هذا الفرع .

**مادة ٣٨ -** تقدير قيمة الحصص العينية :

يتم تقدير قيمة الحصص العينية المقدمة من المؤسسين او الشركاء طبقا لاحكام المادتين ( ٢٦ ) و ( ٢٧ ) من هذه اللائحة .

واستثناء من ذلك ، اذا كانت الحصة العينية مقدمة من جميع المؤسسين او الشركاء كان تقديرهم لها نهائيا ودون حاجة الى اتخاذ اى اجراء آخر ، على انه اذا تبين ان القيمة المقدرة تزيد على القيمة الحقيقية للحصة العينية ، كان هؤلاء مسئولين بالتضامن فى مواجهة الغير عن الفرق بين القيمتين .

**مادة ٣٩ -** ايداع تقرير اللجنة المختصة بتقدير قيمة الحصة العينية :

يودع تقرير اللجنة المختصة بتقدير قيمة الحصة العينية بالمقر المؤقت للشركة ، وعلى المؤسسين ارسال هذا التقرير الى الجهاز المركزى للمحاسبات ، اذا كانت الحصة العينية : مملوكة كلها او بعضها للدولة او لاحدى الهيئات العامة او شركات القطاع العامة .

ويجب ان يتم ذلك قبل الموعد المقرر لتوقيع المساهمين او اصحاب الحصص على نظام الشركة بسبعة ايام على الاقل . ولكل منهم ان يحصل على صورة من التقرير المشار اليه .

**مادة ٤٠ -** اعداد قائمة بنفقات التأسيس :

يجب ان تعد قائمة مفصلة بالنفقات التى استلزمها تأسيس الشركة ، وكذلك بالاعمال التى تمت لحساب الشركة تحت التأسيس مع بيان قيمتها واطرافها وموضوعها وكافة البيانات المتعلقة بها . وتودع هذه القائمة بالمقر المؤقت للشركة وفى الموعد المشار اليه بالمادة السابقة - كما يجوز للمساهمين واصحاب الحصص الحصول على صورة منها .

**مادة ٤١ -** ايداع مبالغ التأسيس احد البنوك :

تودع المبالغ التى تدفع من المساهمين او اصحاب الحصص بأحد البنوك المرخص لها بذلك من الوزير ، ولا يجوز السحب منها الا بعد ان يقدم من ينوب عن الشركة قانونا ما يفيد اشهار نظامها فى السجل التجارى . ومع ذلك يتعين على البنك



المشار اليه ان يرد ما دفعه المساهمون او اصحاب الحصص من مبالغ في الحالات الاتية :

(أ) اذا صدر حكم من قاض الامور المستعجلة يقضى بتعيين من يقوم بسحب الاموال وتوزيعها على المساهمين واصحاب الحصص - وذلك اذا لم يتم تأسيس الشركة بسبب خطأ مؤسسها خلال ستة اشهر من تاريخ تقديم طلب الترخيص بانشائها الى اللجنة المختصة .

(ب) اذا مضت مدة سنة على تاريخ انتهاء موعد التوقيع على نظام الشركة ، دون تقديم طلب الترخيص بانشاء الشركة الى اللجنة المختصة و يثبت ذلك بشهادة سلبية من امانة هذه اللجنة .

(ج) اذا قرر المؤسسون العدول عن تأسيس الشركة واطخطروا البنك باقرار مصدق على التوقيعات الواردة فيه بما يفيد ذلك .

#### مادة ٤٢ - التوقيع على نظام الشركة :

يتم التوقيع على نظام الشركة الاساسى من جميع المساهمين وذلك طبقا لما تنص عليه المادتان (٣) و (٤) من هذه اللائحة .

ويجب ان يتضمن نظام الشركة قيمة الحصص العينية مفدرة طبقا لما تنص عليه المادة (٣٨) ، وكذلك اسماء اعضاء مجلس الادارة الاول او المديرين ومجلس المراقبة بحسب الاحوال ، وتحديد مراقب حسابات الشركة واقارار بأن المساهم قد اطلع على تقرير لجنة تقدير الحصص العينية وقائمة النفقات التى استلزمها تأسيس الشركة .

#### مادة ٤٣ - التكليف بأعمال لصالح الشركة تحت

التأسيس :

يجوز للمؤسسين بموجب نص خاص فى النظام الاساسى او باتفاق منفصل ان يعينوا واحدا او اكثر من بينهم للقيام بأعمال لصالح الشركة تحت التأسيس على ان تحدد هذه الاعمال الشروط التى تم بموجبها فى ذات اداة التعيين .

#### الفرع الخامس

#### فى اجراءات تقديم طلبات تأسيس شركات المساهمة

#### والتوصية بالاسهم

#### ولجنة فحص الطلبات

#### مادة ٤٤ - الاوراق المرفقة بطلبات التأسيس :

تقدم طلبات انشاء شركات المساهمة والتوصية بالاسهم الى الادارة ، مرفقا بها الاوراق الاتية :

١ - عشر نسخ من العقد الابتدائى للشركة ، ونظامها .

٢ - اقرار من المؤسسين او شهادة من مصلحة السجل التجارى تفيد عدم التباس الاسم التجارى للشركة مع غيرها من الشركات .

٣ - اقرارات صادرة من المؤسسين بأنه قد توافرت فى كل منهم الاهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

٤ - صحيفة الحالة الجنائية لكل مؤسس او عضو مجلس ادارة او مجلس مراقبة ، او ما يفيد عدم الحكم عليه بعقوبة جنائية او جنحة عن سرقة او نصب او خيانة امانة او تزوير او تفالس او بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها فى المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ من القانون .

٥ - بيان بأسماء اعضاء مجلس الادارة الاول ومجلس المراقبة بحسب الاحوال ، وجنسياتهم ومهنتهم وعناوينهم ، واقرار من كل منهم بأنه يقبل العضوية ولا يجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من شركتين بصفته الشخصية او بصفته نائبا عن الغير .

٦ - الشهادة الدالة على ايداع اسهم ضمان العضوية او شهادات الاكتتاب التى تقوم مقامها .

٧ - اذن السلطة المختصة فى حالة ما اذا كان المؤسس او عضو مجلس الادارة موظفا عاما او عاملا بشركة قطاع عام او اقرارا منه يفيد عكس ذلك .

٨ - اقرار السلطة المختصة فى الشخص المعنوى بتعيين ممثل له فى مجلس ادارة الشركة وذلك اذا كان عضو مجلس الادارة ممثلا لشخص معنوى .

٩ - اقرار من مراقب الحسابات يفيد قبوله التعيين .

١٠ - اذا كان من بين المؤسسين شركة مساهمة مصرية ، فيقدم صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة لمساهمي الشركة الذى تمت فيه الموافقة على الاشتراك فى التأسيس ، ويستثنى من ذلك الشركات التى من بين اغراضها الاساسية تأسيس الشركات .

١١ - شهادة من احد البنوك المعتمدة تفيد تمام الاكتتاب فى جميع اسهم الشركة وحصصها وان القيمة الواجب سدائها على الاقل من الاسهم او الحصص النقدية قد تم اداؤها وان هذه القيمة قد وضعت تحت تصرف الشركة الى ان يتم تسجيلها .

١٢ - بيان من وكيل المؤسسين بالتعديلات التى ادخلت على نماذج العقد الابتدائى للشركة ونظامها .

١٣ - اذا تضمن العقد انشاء حصص تأسيس او حصص ارباح ، فتقدم الاوراق والوثائق التى تثبت وجود الالتزام او

الحق الذى اعطيت الحصص المذكورة فى مقابله وما يفيد التنازل عنه للشركة بعد انشائها .

١٤ - ما يفيد سداد نفقات النشر فى صحيفة الشركات وتغطية المصروفات الادارية .

مادة ٤٥ - الاوراق والبيانات الاضافية للشركات التى طرحت اسهمها للاكتتاب العام :

اذا كانت شركة المساهمة او التوصية بالاسهم المزمع انشاؤها ، قد طرحت جانباً من اسهمها للاكتتاب العام ، فانه يلزم بالاضافة الى ما سبق ايراده بالمادة السابقة تقديم الاوراق والبيانات الاتية :

١ - موافقة الهيئة على طرح الاسهم للاكتتاب العام ، او ما يفيد ايداع اصل نشرة الاكتتاب لدى الهيئة ومضى اسبوعين دون اعتراض من الهيئة .

٢ - ما يفيد عدم تجاوز مصاريف او علاوة الاصدار عن الحد المقرر من الهيئة .

٣ - محضر الجمعية التأسيسية الذى يفيد الموافقة على النظام الاساسى للشركة وقرار تقديم الحصة العينية فى حالة وجودها وتعيين مجلس الادارة او مجلس المراقبة بحسب الاحوال ومراقب الحسابات ، وغير ذلك من الموضوعات التى طرحت على الجمعية التأسيسية .

مادة ٤٦ - سجل قيد طلبات الترخيص :

تعد الادارة العامة للشركات سجلاً لقيد طلبات الترخيص بتأسيس كل من نوع من انواع الشركات .

و يتم قيد هذه الطلبات بأرقام متتابعة وفقاً لتاريخ وساعة ورود كل منها ، ويجب ان يشتمل الطلب على بيان باسم الوكيل عن الشركة الذى يباشر اجراءات التأسيس وجهته وعنوانه الذى ترسل اليه المكاتبات المتعلقة بالتأسيس .

ويجب ان يكون لكل طلب ملف خاص تودع فيه اوراق التأسيس وكل ما يتعلق بذلك من اجراءات .

ويجب ان يؤثر بما يفيد استلام طلب التأسيس ورقم وتاريخ قيده وبيان عدد اوراق التأسيس ونوع كل ورقة وختم صورة منها لتكون مع وكيل المؤسسين .

وللادارة ان تطلب من مقدم الطلب استكمال ما ترى ضرورة تقديمه من اوراق خلال عشرة ايام على الاكثر من تاريخ القيد على ان يكون ذلك فى حدود البيانات والاوراق التى يتطلبها القانون وهذه اللائحة .

مادة ٤٧ - فحص طلبات التأسيس واحالتها للجنة فحص الطلبات :

تتولى الادارة تلقى وفحص طلبات انشاء الشركات فاذا كانت الاوراق مستوفاة عليها ان تحيلها للجنة المشار اليها فى المادة (٤٨) من هذه اللائحة وذلك خلال عشرة ايام على الاكثر من تاريخ قيدها مع ابداء الراى بشأنها بمذكرة و يوثق فى السجل بتاريخ احالة اوراق الى اللجنة و يعطى ذو الشأن شهادة من امين اللجنة تفيد تاريخ هذه الاحالة اليها ، اما اذا تبين للادارة المذكورة ان الاوراق غير مستوفاة ، فعليها اخطار ذوى الشأن بذلك خلال المدة المشار اليها .

مادة ٤٨ - تشكيل اللجنة :

تشكل بقرار من الوزير لجنة لفحص طلبات انشاء الشركات على الوجه الاتي ؛

— احد وكلاء الوزارة على الاقل رئيساً  
— ممثل عن ادارة الفتوى المختصة بدرجة مستشار مساعد على الاقل .

— مدير عام الادارة العامة للشركات .

— ممثل عن الهيئة العامة لسوق المال يختاره رئيس الهيئة .

— ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار يختاره اعضاء نائب رئيس الهيئة .

— ممثل لمصلحة التسجيل التجارى يختاره مديرها العام .

— ممثل عن الاتحاد العام للغرف التجارية يختاره رئيسها .

وتتولى الادارة اعمال الامانة بالنسبة لهذه اللجنة ، ويكون مدير عام الادارة المذكورة مقرراً لها .

مادة ٤٩ - اختصاص اللجنة بالموافقة على التأسيس ، وحالات الاعتراض عليه :

تختص اللجنة بالنظر فى طلبات انشاء الشركات ، وتصدر قرارها بالموافقة اذا استوفى الطلب الاوضاع وارفقت به الاوراق والمستندات المبينة فى القانون وهذه اللائحة .

ولا يجوز للجنة ان تعترض على تأسيس الشركة الا بقرار مسبب وذلك فى حالة توفر احد الاسباب الاتية :

( أ ) عدم مطابقة العقد الابتدائى او نظام الشركة للشروط والبيانات الالتزامية الواردة بالتفويض او تضمنه شروطاً مخالفة للقانون .

ومع ذلك يجوز للجنة ان ترخص - بناء على طلب اصحاب الشأن وللاسباب التى تقتنع بها اللجنة - فى الخروج على احكام هذه النماذج وذلك بشرط عدم مخالفة الاحكام الآمرة فى القانون .



(ب) اذا كان غرض الشركة او النشاط الذى سوف تقوم به مخالفا للنظام العام او الاداب .

(ج) اذا كان احد المؤسسين لا تتوافر له الاهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

(د) اذا كان احد المديرين او اعضاء مجلس الادارة لا تتوافر فيه الشروط الواردة فى القانون .

**مادة ٥٠ -** الاختصاصات الاخرى للجنة :

تختص اللجنة بالاضافة الى ما هو منصوص عليه فى المادة السابقة بما يأتى :

(أ) الموافقة على تغيير الغرض الاصلى للشركة او اضافة اغراض اخرى .

(ب) الموافقة على تغيير الشكل القانونى للشركة على النحو المبين بالمادة ٢٩٩ من هذه اللائحة .

(ج) فحص طلبات التفتيش على الشركات والاذن باجرائه او رفضه .

(د) النظر فى تعديل انظمة الشركات بما يتفق واحكام القانون .

**مادة ٥١ -** تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة على الاقل كل اسبوعين ، وكلما دعت الضرورة الى ذلك ، وترفق بالدعوة الى الاجتماع جدول اعمال اللجنة والاوراق والمذكرات المتعلقة بالموضوعات المعروضة على اللجنة ، ويكون انعقاد اللجنة صحيحا بحضور خمسة اعضاء على الاقل بما فيهم الرئيس ، وتصدر قراراتها بأغلبية الاعضاء الحاضرين ، وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

ولرئيس اللجنة ان يدعو لحضور جلساتها من يرى الاستعانة بهم من المستشارين او العاملين بالجهات الادارية ذات الشأن او من ذوى الخبرة دون ان يكون لهم صوت محدود فى المداولات .

**مادة ٥٢ -** تدوين محاضر اللجنة فى سجل :

تدون محاضر اجتماعات اللجنة فى سجل خاص ، ويوقع كل محضر من رئيس اللجنة ومقررها وامين السر .

**مادة ٥٣ -** ابلاغ قرارات اللجنة :

يتولى مقرر اللجنة ابلاغ قراراتها الى الجهات المختصة واصحاب الشأن وذلك خلال سبعة ايام على الاكثر من تاريخ صدورها .

**مادة ٥٤ -** طلب ادخال تعديلات او ابداء ملاحظات

من جانب اللجنة :

اذا طلبت اللجنة اجراء تعديلات او كانت لها ملاحظات ، فيجب على اصحاب الشأن استيفاء الملاحظات

واجراء التعديلات المطلوبه وذلك فى الموعد الذى تحدده لهم اللجنة والا اصدرت قرارها فى طلب التأسيس بحالته .

**مادة ٥٥ -** موافقة اللجنة على الطلب :

اذا وافقت اللجنة على الطلب فيعطى المؤسسون او وكيلهم صورة من العقد الابتدائى والنظام الاساسى مؤشرا عليها بموافقة اللجنة ، وموقعا عليه من امين اللجنة او من ينوب عنه بما يفيد الموافقة مع مراعاة اجراء التعديلات التى ادخلتها اللجنة .

فاذا كانت الشركة من الشركات التى تطرح اسهمها للاكتتاب العام يتعين على الهيئة عرض قرار اللجنة على الوزير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وذلك للنظر فى اعتماده .

ومع مراعاة ما تنص عليه المادة (٥٧) من هذه اللائحة لا يجوز للموثق ان يحرر العقد الرسمى بتأسيس الشركة او نظامها او يصدق على التوقيعات الواردة فيه الا اذا كان العقد او النظام مؤشرا عليه بما يفيد موافقة اللجنة ومختوما بخاتم الدولة .

فاذا كانت الشركة المساهمة من الشركات التى تطرح اسهمها للاكتتاب العام فيتعين ان يكون مرفقا بالعقد موافقة الوزير على ذلك .

**مادة ٥٦ -** رفض اللجنة للطلب :

اذا رفضت اللجنة طلب التأسيس لاي من الاسباب الموضحة فى البنود أ ، (ب) ، (ج) ، (د) من المادة ٤٩ من هذه اللائحة ، فيجب ان يكون قرار الرفض مسببا وان يخطر به كل من مصلحة السجل التجارى ومكتب السجل المختص واصحاب الشأن خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الاوراق مستوفاه الى اللجنة ، ولاصحاب الشأن معاودة تقديم الطلب اذا ازالوا الاسباب التى بنى عليها قرار الرفض .

**مادة ٥٧ -** انقضاء مدة ستين يوما على احالة الطلب

الى اللجنة دون ان ثبت فيه :

ومع مراعاة حكم المادة ٥٨ من هذه اللائحة اذا انقضت مدة ستين يوما على تاريخ احالة الاوراق مستوفاه الى اللجنة من امانتها ولم ثبت فى الطلب اعتبار الطلب مقبولا ويجوز للمؤسسين ان يعضوا فى اجراءات التأسيس بشرط تقديم المستندات الاتية الى الموثق المختص :

١ - صورة العقد والنظام المقدم من المؤسسين لإمانة اللجنة والمؤشر عليه بما يفيد الاستلام .

٢ - شهادة من امانة اللجنة تفيد تاريخ احالة الاوراق

الى اللجنة وعدم البت فى الطلب خلال ستين يوما من ذلك التاريخ .



واذا تم استيفاء هذه الاوراق كان على الموثق تحرير العقد او التصديق على التوقعات الواردة فيه حسب الاحوال .

**مادة ٥٨ -** فوات المواعيد بالنسبة للشركات التى تطرح اسهمها للاكتتاب العام :

اذا لم يصدر قرار من اللجنة بالنسبة للشركة التى طرحت اسهمها للاكتتاب العام بالقبول او الرفض خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الاوراق مستوفاة اليها ، فلاصحاب الشأن اخطار الوزير كتابة بعدم صدور قرار اللجنة فى الميعاد وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية لانتهاء الستين يوما المشار اليها ، على ان يرفق بالاخطار صورة من الشهادة الدالة على احالة الاوراق الى اللجنة ، وعلى الوزير ان يصدر قراره فى شأن الموافقة على انشاء الشركة خلال ستين يوما من تاريخ وصول الاخطار اليه ، وذلك بعد الرجوع الى الهيئة . و يعلن القرار الى اصحاب الشأن على عنوانهم المعين بالاخطار ، فاذا لم يصدر قرار من الوزير خلال هذه المدة ، اعتبر ذلك بمثابة موافقة على اجراءات التأسيس .

### الفصل الثانى

#### فى تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة

##### الفرع الاول

##### فى الاحكام العامة

**مادة ٥٩ -** عدد الشركاء ومسئوليتهم :

تتكون الشركات ذات المسؤولية المحدودة من عدد من الشركاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد على خمسين ، ولا يكون كل منهم مسئولا الا بقدر حصته .

**مادة ٦٠ -** حكم انخفاض عدد الشركاء او زيادتهم على النصاب القانونى :

اذا قل عدد الشركاء عن اثنين اعتبرت الشركة منحلة بحكم القانون اذا لم تبادر خلال ستة اشهر على الاكثر الى استكمال هذا النصاب .

اما اذا زاد عدد الشركاء على خمسين بسبب الارث او الوصية او بيع الحصص بالمزاد الجبرى ، وجب على الشركاء ان يوفقوا اوضاعهم مع احكام القانون فى هذا الشأن خلال سنة من تاريخ الزيادة ، او ان يتخذوا اجراءات تغيير شكل الشركة الى شراكة مساهمة ، وفى حالة عدم قيام الشركاء بذلك يكون لكل ذى مصلحة ان يطلب حل الشركة بحكم من القضاء .

**مادة ٦١ -** اسم الشركة :

يكون للشركة ان تتخذ اسما خاصا ، ويجوز ان يكون اسمها مستمدا من غرضها ، كما يجوز ان يتضمن عنوانها اسم شريك او اكثر ، وفى جميع الاحوال يجب ان يضاف الى الاسم عبارة « شركة ذات مسؤولية محدودة » .

ولا يجوز للشركة ان تتخذ لنفسها اسما مطابقا او مشابها لاسم شركة اخرى قائمة ، او من شأنه ان يثير اللبس حول نوع الشركة او حقيقتها .

**مادة ٦٢ -** التعريف بالشركة فى مكاتباتها ومطبوعاتها :

جميع العقود والاوراق الصادرة عن الشركة والموجهة الى الغير مثل المكاتبات والفواتير والاعلانات والاوراق والمطبوعات - يجب ان تحمل عنوان الشركة مسبقا او مردفا بعبارة « شركة ذات مسؤولية محدودة » وذلك بحروف مقروءة ، مع بيان مركز الشركة الرئيسى ورأس المال بحسب قيمته فى آخر ميزانية .

و ينطبق ما تقدم - بصفة خاصة - على الاعلان عن اسم الشركة وعنوانها وذلك سواء فى مقرها او فروعها او اى مكان آخر .

**مادة ٦٣ -** عدم جواز مباشرة الشركة لانشطة معينة :  
لا يجوز ان تتولى الشركات ذات المسؤولية المحدودة اعمال التأمين او اعمال البنوك او الادخار او تلقى الودائع او استثمار الاموال لحساب الغير . كما يحظر عليها ان تتولى اى نشاط يقصره القانون على شركة من نوع آخر .

### الفرع الثانى

#### فى العقد الابتدائى وعقد التأسيس

**مادة ٦٤ -** نموذج العقد الابتدائى وعقد التأسيس :  
يجوز للمؤسسين ان يبرموا عقدا ابتدائيا طبقا للنموذج الذى يصدر به قرار من الوزير .

و يكون للشركة عقد تأسيس يوقع من جميع الشركاء وذلك طبقا للنموذج الذى يصدر بقرار من الوزير ، ولا يجوز للشركاء ان يخرجوا عن الاحكام الالزامية بالنموذج بغير موافقة اللجنة المنصوص عليها بالمادة ( ١٨ ) من القانون ، و يكون لهم - خارج نطاق الشروط الالزامية المشار اليها - ان يأخذوا بأحكام النموذج كلها او بعضها او ان يضيفوا اليها اية شروط اخرى لا تتنافى مع احكام القانون او اللوائح .

**مادة ٦٥ -** بيانات عقد التأسيس :

يجب ان يتضمن عقد تأسيس الشركة البيانات الاتية :

١ - اساء الشركاء ، وبيان ما اذا كانوا أشخاصا طبيعيين او اعتباريين ، وجنسياتهم ومعال اقامتهم او مركز ادارتهم بحسب الاحوال .

٢ - تحديد راس مال الشركة ، وعدد الحصص التى تنقسم اليها ، وقيمة كل حصة .

٣ - توزيع الحصص على الشركاء .

٤ - اذا كان ما قدمه الشريك حصة عينية ، فيحدد نوع الحصة وقيمتها ، والتمن الذى ارتضاه باقى الشركاء لها ، واسم الشريك ومقدار حصته فى راس المال مقابل ما قدمه .

٥ - اساء المديرين المعينين لادارة الشركة ، وما اذا كانوا من الشركاء او من غيرهم ، مع جواز بيان الاجل الذى ينتهى فيه تعيينهم .

٦ - اساء اعضاء مجلس الرقابة اذا زاد عدد الشركاء على عشرة ، والمدة التى يتولى مهامه خلالها .

٧ - اسم او اساء مراقبى الحسابات الاول .

مادة ٦٦ - الشروط الشكلية لعقد التأسيس :

يجب ان يوقع جميع الشركاء على عقد تأسيس الشركة ، ويجوز ان ينوب عنهم وكلاء بموجب توكيل خاص .

و يتم التصديق على التوقيعات ، او توثيق العقد ، بعد اقراره من اللجنة المنصوص عليها بالمادة ( ١٨ ) من القانون .

ويجوز ان يتم التصديق على التوقيعات طبقا لنص المادة ( ٤ ) من هذه اللائحة .

### الفرع الثالث

#### فى راس المال والحصص

مادة ٦٧ - قيمة الحد الأدنى لراس المال والحصص :

الشركة وحكم انخفاضه عن هذا الحد :

لا يجوز ان يقل راس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن خمسين الف جنيه مصرى ، ويقسم راس المال الى حصص متساوية لا تقل قيمة كل منها عن مائة جنيه .

واذا قل راس المال لسبب لا يرجع الى ارادة الشركاء عن الحد المشار اليه ، وجب على الشركاء ان يتخذوا اجراءات زيادته الى ذلك الحد خلال سنة من تاريخ نزوله عن ذلك الحد ، او تغيير شكل الشركة الى نوع آخر من الشركات التى لا تشترط حدا ادنى لرأس المال ، وفى حالة عدم قيام الشركاء بذلك يكون لكل ذى مصلحة ان يطلب حل الشركة بحكم من القضاء .

مادة ٦٨ - وجوب الاكتتاب فى جميع الحصص :

يجب ان يتم الاكتتاب فى جميع الحصص واداء قيمتها بالكامل لحساب الشركة تحت التأسيس - وذلك فى حساب يفتح لهذا الغرض باحد البنوك المرخص لها بذلك بقرار من الوزير - وينطبق فى شأن سحب هذه المبالغ اوردها الى الشركاء ما تنص عليه المادة ( ٤١ ) من هذه اللائحة .

مادة ٦٩ - نوعا الحصص :

يجوز ان تكون حصة الشريك نقدية او عينية ، ولا يجوز ان تكون حصته فى شكل عمل يؤديه الى الشركة .

واذا كان ما قدمه الشريك حصة عينية ، وجب ان تقدر بمعرفة اهل الخبرة من اصحاب المهن المنظمة بقانون وذلك بحسب طبيعة كل حصة ، ويتضمن تقرير اهل الخبرة فى هذا الشأن وصفا دقيقا للحصة العينية ، وما عساه يلحق بها من ضمانات او يرد عليها من قيود او حقوق للغير واسس حساب قيمتها ، وبيان هذه القيمة بحسب ما يجرى فى التعامل بشأنها - ويجب ان يوقع الشركاء بالاطلاع على هذا التقرير وموافقتهم عليه .

مادة ٧٠ - مسئولية مقدم الحصة العينية عن قيمتها :

يكون مقدم الحصة العينية مسئولا قبل الغير عن قيمتها المقدرة لها فى عقد الشركة ، فاذا ثبت وجود زيادة فى هذا التقدير وجب ان يؤدي الفرق نقدا الى الشركة ، ويسأل باقى الشركاء بالتضامن عن اداء هذا الفرق الا اذا اثبتوا عدم علمهم بذلك .

مادة ٧١ - مدى مسئولية مؤسس الشركة ومديرها :

يكون مؤسس الشركة - وكذلك المديرون فى حالة زيادة راس المال - مسئولين بالتضامن قبل كل ذى شأن - ولو اتفق على غير ذلك - عما يأتى :

( أ ) جزء راس المال الذى اكتتب فيه على وجه غير صحيح ، ويعتبرون بحكم القانون مكتتبين فيه ويتعين عليهم اداؤه بمجرد اكتشاف سبب البطلان .

( ب ) كل زيادة فى قيمة الحصص العينية قررت على خلاف الواقع فى عقد تأسيس الشركة او العقد الخاص بزيادة راس المال . ويعتبرون بحكم القانون مكتتبين بهذه الزيادة ويتعين عليهم اداؤها متى ثبت ذلك .

مادة ٧٢ - حكم الحصص المكتتب فيها على وجه غير صحيح ، او التى تقررت مقابل زيادة غير حقيقية :

يتم توزيع الحصص التى اكتتب فيها على وجه غير صحيح ، او تقررت مقابل الزيادة غير الحقيقية فى قيمة الحصص العينية على الوجه الاتى :



(أ) توزع الحصص المشار إليها على الشركاء ذوى المساهمات الصحيحة قانونا كل بحسب نصيبه من رأس المال .  
أما بالنسبة لزيادة رأس المال فتوزع الحصص على المديرين - سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم - بحسب عدد الرؤوس .

وتجيز الكسور الى اقرب رقم صحيح .

(ب) ويجوز للشركاء ذوى المساهمات الصحيحة الاتفاق بالاجماع على توزيع الحصص المشار إليها على وجه مغاير لما تقدم .

(ج) ولا يجوز - فى جميع الاحوال - ان يترتب على توزيع الحصص المشار إليها ان يتجاوز عدد الشركاء ٥٠ شريكا .

(د) يجب ان تتم التسوية المشار إليها بمجرد اكتشاف سبب بطلان الاكتتاب او ثبوت زيادة قيمة الحصص العينية على خلاف الواقع .

مادة ٧٣ - طلب تأسيس الشركة ومرفقاته :

يقدم طلب تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة الى الادارة مرفقا به الاوراق الاتية :

١ - عشر نسخ من العقد الابتدائى للشركة فى حالة وجوده ، وعقد تأسيسها .

٢ - اقرار من المؤسسين او شهادة من مصلحة السجل التجارى تفيد عدم التباس الاسم التجارى للشركة مع غيرها من الشركات .

٣ - اقرارات صادرة من المؤسسين بانه قد توافرت فى كل منهم الاهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

٤ - صحيفة الحالة الجنائية لكل مؤسس او مدير او عضو مجلس مراقبة ، او ما يفيد عدم الحكم عليه بعقوبة جنائية او جنحة عن سرقة او نصب او خيانة امانة او تزوير او تفالس او بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها فى المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ من القانون .

٥ - بيان باسماء المديرين واعضاء مجلس المراقبة فى حالة وجوده ، وجنسياتهم ومهنتهم وعناوينهم .

٦ - اذن السلطة المختصة فى حالة ما اذا كان المدير او عضو مجلس المراقبة موظفا عاما ، او عاملا فى شركة قطاع عام او اقرارا منه يفيد عكس ذلك .

٧ - اقرار السلطة المختصة فى الشخص المعنوى بتعيين احد المديرين كممثل له او عضو ممثل له فى مجلس الرقابة - وذلك اذا كان ايها ممثلا لشخص معنوى .

٨ - اقرار من مراقب الحسابات يفيد قبوله التعيين .

٩ - اذا كان من بين المؤسسين شركة مساهمة مصرية ، فيقدم صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة لمساهمي الشركة الذى تم فيه الموافقة على الاشتراك فى التأسيس . ويستثنى من ذلك الشركات التى من بين اغراضها الاساسية تأسيس الشركات .

١٠ - شهادة من البنك الذى تم فيه ايداع قيمة الحصص ، يفيد تمام الاكتتاب فى جميع الحصص وايداع قيمة الحصص النقدية بالكامل بالبنك تحت تصرف الشركة الى ان يتم قيدها بالسجل التجارى .

١١ - بيان من وكيل المؤسسين بالتعديلات التى ادخلت على نموذج عقد تأسيس الشركة .

١٢ - ما يفيد سداد نفقات النشر فى صحيفة الشركات وتغطية المصروفات الادارية .

#### الفرع الرابع

فى اجراءات تقديم طلبات التأسيس ولجنة فحص الطلبات

مادة ٧٤ - احالة :

تسرى على الشركات ذات المسؤولية المحدودة الاحكام الخاصة بلجنة فحص الطلبات الواردة فى الفرع الخامس من الفصل الاول من هذه اللائحة ، وكذلك اجراءات الشهر والنشر الواردة فى الفصل الثالث من الباب الاول من هذه اللائحة ، وذلك فى الحدود التى تسرى على الشركات التى لم تؤسس عن طريق الاكتتاب العام .

#### الفصل الثالث

فى اجراءات الشهر والنشر

مادة ٧٥ - اشهار عقد التأسيس والنظام الاساسى

بمكتب السجل التجارى :

يتم اشهار عقد تأسيس الشركة او نظامها الاساسى - بحسب الاحوال - بمكتب السجل التجارى الذى يتبعه مركزها الرئيسى ، وذلك بتقديم نسخة من عقد التأسيس والنظام الاساسى موثقة او مصدقا على التوقيعات الواردة بها طبقا لما تقضى به نصوص القانون وهذه اللائحة .

وتحفظ نسخة العقد او النظام بمكتب السجل التجارى ، كما يتم قيد الشركة بالسجل التجارى طبقا للاوضاع المقررة بقانون السجل التجارى .

و يتعين على مجلس ادارة الشركة او القائمين بادارتها



بحسب الأحوال ان يودعوا كل تعديل يطرأ على العقد او النظام بذات المكتب الذى تم فيه الايداع لأول مره . كما يؤثر بالتعديلات فى السجل التجارى ، ولا يحتج بأى تعديل يطرأ على العقد او النظام بالنسبة الى الغير الا من تاريخ ايداعه بمكتب السجل التجارى المختص والتأشير به فى السجل . كما يتعين اخطار الادارة بصورة من القيد فى السجل التجارى وكل تعديل يطرأ عليه .

**مادة ٧٦ -** جواز الحصول على صورة رسمية من عقد الشركة ونظامها :

يجوز لأى شخص ان يحصل من مكتب السجل التجارى المختص على صورة رسمية من عقد الشركة ونظامها بحسب آخر تعديلاته ، او على صورة من الصفحة الخاصة بقيد الشركة بعد اداء الرسوم المقررة .

**مادة ٧٧ -** اكتساب الشركة للشخصية المعنوية :

تكتسب الشركة الشخصية المعنوية من تاريخ قيدها بالسجل التجارى ، ولها ان تبدأ فى مباشرة نشاطها اعتباراً من تاريخ القيد ولا يجوز بعد هذا التاريخ الطعن ببطالان الشركة بسبب مخالفة الاحكام المتعلقة باجراءات التأسيس .

**مادة ٧٨ -** موافاة الهيئة والادارة العامة للشركات بصورة رسمية من عقد الشركة ونظامها :

يقوم مكتب السجل التجارى المختص خلال اسبوعين من تاريخ شهر الشركة بموافاة كل من الهيئة والادارة العامة للشركات بصورة من عقد تأسيس الشركة ونظامها ، وشهادة بقيد الشركة فى السجل مبينا بها تاريخ القيد ورقه ومكانه .

**مادة ٧٩ -** نشر الوثائق والبيانات المتعلقة بالشركة بصحيفة الشركات :

تتولى الادارة بعد موافاتها بالاوراق المشار اليها فى المادة السابقة نشر الوثائق والبيانات الاتية بصحيفة الشركات وعلى نفقة الشركة :

١ - عقد تأسيس الشركة او نظامها الاساسى فى حالة وجوده .

٢ - تاريخ الموافقة الصادرة من اللجنة على انشاء الشركة ، وتاريخ ورقم القرار الوزارى ان وجد بالموافقة على انشاء الشركة اذا كانت من الشركات التى تطرح اسهمها للاكتتاب العام ، اما اذا كانت الموافقات المشار اليها لم تصدر صراحة فيذكر ذلك .

٣ - تاريخ القيد بالسجل التجارى ورقه ومكانه .

## الباب الثانى فى الاحكام الخاصة بأنواع الشركات الفصل الاول شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم الفرع الاول الهيكل المالى أولاً رأس المال تكوينه وز يادته وتخفيضه واستهلاكه

( ١ )

تكوين رأس المال

**مادة ٨٠ -** رأس المال المصدر ورأس المال المرخص به :  
يكون للشركة رأس مال مصدر ، كما يجوز ان يحدد النظام الاساسى للشركة رأس مال مرخصاً به .

وفى جميع الاحوال يحدد رأس المال بالجنيه المصرى ولو كان جزء منه مدفوعاً بما يعادله من العملات الاجنبية .

**مادة ٨١ -** مكونات رأس المال المصدر :

يتكون رأس المال المصدر ، من مجموع القيمة الاسمية لمختلف انواع الاسهم الصادرة عن الشركة المساهمة ، مضافاً اليه مجموع قيمة حصص التضامن فى شركات التوصية بالاسهم ، ويتعين ان يتم الاكتتاب فى جميع الاسهم والمشاركة فى جميع الحصص المشار اليها ، ويسرى ذلك على كل زيادة فى رأس المال .

**مادة ٨٢ -** وجوب تأدية ربع قيمة الاسهم النقدية :

يجب على كل مكتتب ان يدفع نقداً او بوسيلة دفع اخرى مقبولة قانوناً الربع على الاقل للقيمة الاسمية للاسهم النقدية فور الاكتتاب بالاضافة الى علاوة الاصدار والمصروفات ، وعلى مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال طلب اداء التهاقى خلال مدة لا تتجاوز عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة .

ولا يجوز ان يكون الدفع بسند شخصى على المكتتب ، او بتقديم منقولات او عقارات او حق معنوى ولو كانت قيمتها تساوى الربع الواجب ادائه .

كما لا يجوز الدفع بطريق المقاصة بين ما يكون للمكتتب من دين على احد المؤسسين ومقدار قيمة المبلغ الواجب ادائه .

**مادة ٨٣ -** ميعاد اداء باقى قيمة الاسهم النقدية ، واجراءات استيفاء الباقى على ذمة المساهم المتخلف :

## (٢)

## زيادة رأس المال

## مادة ٨٦ - زيادة رأس المال المرخص به :

يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال المرخص به ، وتتم الزيادة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين في شركات التوصية بالاسهم .

## مادة ٨٧ - اجراءات زيادة رأس المال المرخص به :

يجب على مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الاحوال ان يضمنوا اقتراحهم زيادة رأس المال المرخص به جميع البيانات المتعلقة بالاسباب التى تدعو الى زيادة ، وكذلك تقريراً يسير الاعمال بالشركة خلال السنة التى تم فيها تقديم الاقتراح بالزيادة وميزانية السنة التى تسبقها فى حالة اعتمادها .

و يرفق بتقرير مجلس الإدارة تقرير آخر من مراقب الحسابات بشأن مدى صحة البيانات المحاسبية الواردة فى تقرير مجلس الإدارة .

## مادة ٨٨ - زيادة رأس المال المصدر :

يجوز بقرار من مجلس الإدارة أو بقرار من الشريك أو الشركاء المنوط بهم الإدارة - بحسب الاحوال - زيادة رأس المال المصدر فى حدود رأس المال المرخص به .

و يشترط لصحة القرار الصادر بالزيادة تمام سداد رأس المال المصدر قبل الزيادة بالكامل . ومع ذلك يجوز - بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة - السماح للشركات المساهمة العاملة فى احد مجالات الاسكان أو الانتاج الصناعى أو الزراعى ، بزيادة رأس مالها ، سواء بحصص أو اسهم عينية أو نقدية قبل تمام سداد رأس المال المصدر قبل الزيادة .

## مادة ٨٩ - مدة زيادة رأس المال المصدر :

يجب ان ينفذ الاككتاب فى اسهم او حصص الزيادة فى رأس المال المصدر خلال الثلاث السنوات التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة ، والا اعتبر قرار الزيادة كأن لم يكن ، مالم يصدر قرار جديد فى هذا الشأن ، ويستثنى من ذلك حالة زيادة رأس المال الناتجة عن تحويل السندات الى اسهم ، اذا كان فى شروط اصدار تلك السندات ان لحاملها الحق فى طلب تحويلها الى اسهم خلال مدة تجاوز ثلاث سنوات من تاريخ اصدارها .

## مادة ٩٠ - طرق اداء مقابل اسهم الزيادة :

اذا لم تكن قيمة الاسهم النقدية مدفوعة بالكامل فيجب ان يتم الوفاء بباقي القيمة خلال عشر سنوات على الاكثر من تاريخ تأسيس الشركة ، وذلك فى المواعيد وبالطريقة التى يحددها مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، على ان يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوماً على الاقل .

ويجب ان يتم قيد المبالغ المدفوعة على صكوك الاسهم .

ويحظر لمجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ان يقوم ببيع الاسهم التى يتأخر اصحابها عن سداد المبالغ المطلوبة عنها فى المواعيد المحددة لحساب اصحابها وعلى ذمتهم وتحت مسئوليتهم بلا حاجة الى تنبيه رسمى او اية اجراءات قانونية او قضائية .

وتلغى حتماً صكوك الاسهم المباعة بأسماء اصحابها وتبلغ بورصات الاوراق المالية بذلك ، على ان تسلم صكوك جديدة للمشتريين عوضاً عنها تحمل ذات الارقام التى كانت على الصكوك الملغاة .

ويخصص مجلس ادارة الشركة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من مصاريف ، ويحاسب المساهم الذى يبيع اسهمه على ما قد يوجد من الزيادة و يطالبه بالفرق عند وجود عجز . كل ذلك مع عدم الاخلال بحق الشركة فى ان تستعمل قبل المساهم المتأخر فى الوقت ذاته او فى اى وقت آخر جميع الحقوق التى تخولها لها الاحكام العامة فى القانون .

## مادة ٨٤ - حصة التضامن فى شركة التوصية بالاسهم :

تتكون حصة الشريك المتضامن فى شركة التوصية بالاسهم ، من المبالغ النقدية او الحصص العينية التى يقدمها الشريك المتضامن للمساهمة فى رأس مال الشركة ويتم تقييم الحصص العينية طبقاً لاحكام هذه اللائحة .

وفى جميع الاحوال يجب ان تكون قيمة كل حصة من حصص الشركاء المتضامين مساوية لقيمة السهم الصادر من الشركة او مضاعفاته ، ولا يجوز للشريك المتضامن ان يتنازل عن حصته او جزء منها الى الغير الا بموافقة الجمعية العامة غير العادية .

## مادة ٨٥ - كيفية اداء حصة التضامن :

يؤدى الشريك المتضامن حصته الى الشركة ، بذات الاوضاع والمواعيد التى يتم بها اداء مقابل الاسهم سواء اكان المقابل نقدياً او عينياً .



تتم زيادة رأس المال المصدر بأصدار اسهم جديدة بذات قيمة الاسهم من الاصدار الاول وذلك مع مراعاة احكام المادة (٩٤) من هذه اللائحة . ويجوز ان يكون مقابل اسهم الزيادة ما يأتى :

(أ) مبالغ نقدية .

(ب) حصص عينية .

(ج) ديون نقدية مستحقة الاداء للمكتب قبل الشركة .

(د) تحويل ما يملكه المكتب من سندات الى اسهم ، وذلك بحسب شروط اصدار هذه السندات .

(هـ) تحويل ما يملكه المكتب من حصص تأسيس او حصص ارباح الى اسهم وذلك على سبيل التمويل المنصوص عليه بالمادة (٣٤) من القانون .

**مادة ٩١ -** تحويل الاحتياطي الى اسهم لزيادة رأس المال المصدر:

يجوز بقرار من الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، ان تقرر تحويل المال الاحتياطي او جزء منه الى اسهم يزداد بقيمتها رأس المال المصدر .

وتوزع الاسهم الناتجة عن الزيادة مجانا على المساهمين او الشركاء الحاليين للشركة كل بحسب قيمة مساهمته او مشاركته .

**مادة ٩٢ -** حالة زيادة رأس المال بأسهم ممتازة :

لا يجوز زيادة رأس المال المصدر بأسهم ممتازة ، الا اذا كان نظام الشركة يرخص بذلك ابتداء ، وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الادارة وتقرير من مراقب الحسابات فى شأن الاسباب المبررة لذلك .

**مادة ٩٣ -** حالة زيادة رأس المال بحصص عينية :

اذا كانت الزيادة فى رأس مال الشركة تشمل حصة او حصصا عينية ، وجب ان يتم تقييمها طبقا للاجراءات المبينة فى هذه اللائحة مع مراعاة ان يكون لمجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين ما للمؤسسين من اختصاصات ، وان يتم اقرار تقييم الحصص العينية من الجمعية العامة للشركة بالاجراءات والاوزاع المنصوص عليها فى هذه اللائحة ، وان يتم توزيع تقرير اللجنة التى تولت التقييم على المساهمين واصحاب الحصص والجهات المشار اليها فى المادة ٢٨ من هذه اللائحة وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة التى تنظر فى تقدير هذه الحصص بأسبوعين على الاقل .

**مادة ٩٤ -** مصاريف وعلاوة اصدار اسهم الزيادة :

تصدر اسهم الزيادة فى رأس المال بقيمتها الاسمية مضافا اليها مصاريف الاصدار فى الحدود التى تقررها الهيئة . ويجوز لمجلس الادارة - فى غير حالة تحويل المال الاحتياطي الى اسهم - ان يضيف الى القيمة الاسمية علاوة اصدار تحددها بناء على تقرير يقدم اليه من مراقب الحسابات .

وتضاف قيمة علاوة الاصدار الى الاحتياطي القانوني للشركة حتى يبلغ ما يساوى نصف قيمة رأس المال المصدر - اما ما يزيد على ذلك من مبالغ العلاوة فيتكون منها احتياطي خاص ، وللجمعية العامة - بناء على اقتراح مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال - ان يقرروا فى شأنه ما يرونه محققا لمصالح الشركة على الا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح .

**مادة ٩٥ -** تقرير بعض الامتيازات للاسهم القائمة قبل الزيادة :

يجوز النص فى نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات للاسهم القائمة قبل زيادة رأس المال ، وذلك سواء فى التصويت او الارباح او ناتج التصفية . ويكون للجمعية العامة غير العادية حق الموافقة على منح هذه الامتيازات كلها او بعضها للاسهم القائمة قبل الزيادة ، وذلك بناء على اقتراح مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال مؤيدا بتقرير من مراقب الحسابات فى هذا الشأن .

**مادة ٩٦ -** مدى حقوق الاولوية للمساهمين القدامى فى الاكتتاب فى اسهم الزيادة :

يجب ان يتضمن نظام الشركة النص على مدى حقوق الاولوية للمساهمين القدامى فى الاكتتاب فى اسهم زيادة رأس المال اذا تمت الزيادة بالطريق النقدي .

ولا يجوز ان يتضمن النظام النص على اقتصار هذا الحق على بعض المساهمين دون البعض الاخر ، مع عدم الاخلال بما يتقرر للاسهم الممتازة من حقوق .

ويجوز - خلال فترة الاكتتاب فى الزيادة - تداول هذا الحق سواء منفصلا او بالتبعية مع الاسهم الاصلية .

**مادة ٩٧ -** مدة الاكتتاب فى اسهم الزيادة من جانب قدامى المساهمين :

لا يجوز ان تقل المدة التى يكون للمساهمين القدامى فيها حق الاولوية فى الاكتتاب فى اسهم الزيادة عمالا لنص



المادة السابقة عن ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ فتح باب الاكتتاب في تلك الاسهم .

ومع ذلك تنتهى المدة المشار المشار اليها - قبل مضي الثلاثين يوماً - بتمام اكتتاب المساهمين القدامى في اسهم الزيادة كل بحسب نصيبه فيها .

**مادة ٩٨ -** طرح اسهم الزيادة للاكتتاب العام دون اعمال حقوق الاولوية للمساهمين القدامى :

استثناء من احكام المادة ٩٦ من هذه اللائحة ، يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناء على طلب مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، وللاسباب الجدية التى يبديها و يقرها مراقب الحسابات بتقرير منه ، ان تطرح اسهم الزيادة كلها او بعضها للاكتتاب العام مباشرة دون اعمال حقوق الاولوية المقررة لقدامى المساهمين بالمادة المشار اليها .

**مادة ٩٩ -** كيفية اخطار المساهمين القدامى بأصدار اسهم الزيادة :

يتم اخطار المساهمين القدامى بأصدار اسهم زياذة راس المال بأعلان ينشر فى صحيفة الشركات او صحيفتين يوميتين احدهما على الاقل باللغة العربية قبل الموعد المقرر لبدء الاكتتاب بسبعة ايام على الاقل ، ويجب ان يتضمن الاعلان ما يأتى :

- ١ - اسم الشركة ومركزها الرئيسى ، وعنوانه .
  - ٢ - شكل الشركة .
  - ٣ - قيمة راس المال المصدر - وراس المال المرخص به فى حالة وجوده .
  - ٤ - تاريخ ومكان ورقم قيد الشركة بالسجل التجارى .
  - ٥ - مقدار الزيادة فى راس المال .
  - ٦ - تاريخ بدء وانتهاء الاكتتاب .
  - ٧ - حقوق الاولوية المقررة للمساهمين القدامى فى الاكتتاب فى اسهم الزيادة ، وكيفية ممارسة هذه الحقوق .
  - ٨ - القيمة الاسمية للاسهم الجديدة - وعلاوة الاصدار فى حالة تقريرها .
  - ٩ - المبلغ الذى يجب اداؤه عند الاكتتاب .
  - ١٠ - اسم البنك الذى يودع فيه مبالغ الاكتتاب وعنوانه .
  - ١١ - بيان الحصص العينية او حصص التوصية فى حالة وجودها ، والقيمة المقدرة بها ، والاسهم المخصصة لها .
- واذا كانت الشركة لم تطرح اسهمها الاصلية للاكتتاب

العام ، فيخطر المساهمون بكتاب موسى عليه قبل فتح باب الاكتتاب بسبعة ايام على الاقل بصورة الاعلان المشار اليه .

**مادة ١٠٠ -** وسيلة اثبات الاكتتاب فى اسهم الزيادة :

يثبت الاكتتاب فى اسهم الزيادة بموجب شهادة اكتتاب يشتمل فيها تاريخ الاكتتاب واسم المكتتب وجنسيته وعنوانه وعدد الاسهم مدونا بالاحرف والارقام الحسابية وتوقيع المكتتب او من ينوب عنه ، وغير ذلك من البيانات المشار اليها فى المادة السابقة عدا ما جاء منها بالبندين ٦ ، ٧ و يعطى المكتتب صورة من شهادة الاكتتاب .

ويتبع فى شأن تخصيص الاسهم واثبات عدد الاسهم المخصصة للمكتتب فى تلك الشهادة ما نصت عليه المادة ٢٢ من هذه اللائحة .

**مادة ١٠١ -** جواز الاكتتاب فى اسهم الزيادة بطريق المقاصة :

يجوز ان يتم الاكتتاب فى اسهم الزيادة بطريق المقاصة بين حقوق المكتتب النقدية المستحقة الاداء - نبل الشركة ، وبين قيمة الاسهم المكتتب فيها ، كلها او بعضها ، وذلك باقرار يصدر من مجلس الادارة او من يفوضه بقيمة هذه الديون ، ويصدق عليه من قبل مراقب الحسابات ، و يقدم هذا الاقرار الى الشركة او البنك الذى يتلقى الاكتتاب لرفاقه بأصل شهادة الاكتتاب .

**مادة ١٠٢ -** شروط طرح اسهم الزيادة فى اكتتاب عام :

اذ تم طرح اسهم الزيادة او جانب منها فى اكتتاب عام فيجب ان تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى المواد ( ٩ ) ، ( ١٠ ) و ( ١١ ) من هذه اللائحة سواء كان ذلك بالنسبة لما يتخلف من الاسهم دون اكتتاب بعد استعمال المساهمين القدامى لحقوقهم فى الاولوية ، او كان بالنسبة للاسهم التى يتقرر طرحها للاكتتاب مباشرة بموجب نص المادة ( ٩٨ ) من هذه اللائحة ، كما يجب اتباع احكام الفرع الثانى من الباب الاول المتعلقة بالتأسيس عن طريق الاكتتاب العام ، وذلك مع مراعاة ما يأتى :

( أ ) يكون لمجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال فى خصوص طرح الاكتتاب فى اسهم الزيادة ما للمؤسسين من اختصاصات واردة فى المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ المشار اليها .

( ب ) ان يرفق بأصل نشرة الاكتتاب لدى ايداعها بالهيئة

بالإضافة الى الاوراق الواردة بالمادة (١٠) من هذه اللائحة القرار الصادر بزيادة رأس المال بعد مراجعته من الادارة والتأشير عليه بذلك .

#### مادة ١٠٣ - وقت سحب المبالغ الناتجة عن الزيادة :

لا يجوز سحب المبالغ الناتجة عن الاكتتاب فى اسهم زيادة رأس المال ، الا بعد تقديم شهادة من مكتب السجل التجارى المختص باجراء تعديل رأس المال ، وقرار الشركة او البنك الذى تم الاكتتاب بواسطته بتغطيه الاكتتاب طبقا للاوضاع المقررة ..

فاذا لم تتم تغطية الاكتتاب خلال المدة المحددة له وجب على البنك الذى تم فيه ايداع تلك المبالغ ان يردها الى اصحابها كاملة بما فيها مصاريف الاصدار وذلك فور طلبها .

#### مادة ١٠٤ - ابلاغ الادارة بزيادة رأس المال :

فى حالة زيادة رأس المال المصدر او المرخص به ، يجب على مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، ان يبلغوا الادارة بصورة من قرار الجمعية العامة العادية أو غير العادية او مجلس الادارة - بحسب الاحوال - الصادر بتقرير الزيادة ، كما تبلغ الادارة بما يفيد تمام الاكتتاب فى زيادة رأس المال المصدر .

وتتولى الادارة التحقق من سلامة القرار المشار اليه ومن تمام الاكتتاب فى اسهم او حصص الزيادة ، وتؤشر على القرار او الاوراق بما يفيد الموافقة على اجراء التعديل اللازم فى السجل التجارى على ان يؤشر على زيادة رأس المال المصدر قبل تمام الاكتتاب بما يفيد بأن الزيادة تحت الاصدار .  
و ينشر التعديل فى صحيفة الشركات على نفقة الشركة .

(٣)

#### تخفيض رأس المال

#### مادة ١٠٥ - السلطة المختصة بالتخفيض :

يخفف رأس مال الشركة المصدر بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، ويتم تعديل احكام العقد او النظام بما يتفق مع هذا التخفيض .

ويجب ان يرفق بمشروع التخفيض المقدم الى الجمعية تقرير من مراقب الحسابات - حول مدى قيام اسباب جدية تدعو للتخفيض - ويجب ان يتاح لمراقب الحسابات كافة البيانات اللازمة والوقت الكافى لاعداد التقرير المشار اليه .

ولا يشترط ان يكون رأس المال الذى يتم تخفيضه مدفوعا بالكامل .

#### مادة ١٠٦ - كيفية تنفيذ التخفيض :

يحدد القرار الصادر بالتخفيض الكيفية التى يتم بها تنفيذه ويكلف مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال باتخاذ ما يلزم من اجراءات لتنفيذ قرار التخفيض .

و يتم التخفيض باحدى الوسائل الاتية :

(أ) تخفيض القيمة الاسمية للسهم .

(ب) تخفيض عدد الاسهم .

(ج) شراء الشركة لبعض الاسهم واعدامها .

#### مادة ١٠٧ - آثار التخفيض بالنسبة للحد الأدنى لرأس

المال المصدر وقيمة السهم :

لا يجوز ان يترتب على تخفيض رأس المال المصدر ان يقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه بالمادة (٦) من هذه اللائحة ، كما لا يجوز ان يترتب على تخفيض قيمة السهم ان يقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه بالمادة (٧) من هذه اللائحة .

#### مادة ١٠٨ - حالة التخفيض بطريق تخفيض عدد

الاسهم :

فى حالة تخفيض رأس المال بطريق تخفيض عدد الاسهم ، يجب ان يتم تخفيض عدد الاسهم التى يملكها كل مساهم بذات النسبة التى تقررها تخفيض رأس المال .

#### مادة ١٠٩ - حالة التخفيض بشراء الشركة بعض

الاسهم :

اذا كان تخفيض رأس المال المصدر بطريق شراء الشركة بعض اسهمها واعدامها ، وجب على الشركة ان توجه طلب الشراء الى جميع المساهمين باعلان ينشر فى صحيفة الشركات او فى صحيفتين يوميتين احدهما على الاقل باللغة العربية مع اخطار المساهمين بمضمون هذا الاعلان على عناوينهم المبينة بسجلات الشركة .

ويتعين ان يشمل الاعلان المشار اليه اسم الشركة وشكلها وعنوان مركزها الرئيسى ومقدار رأس المال المصدر ، وعدد الاسهم المطلوب شراؤها ، والثمن المعروض للسهم ، وكيفية اداء الثمن والمدة التى يظل عرض الشركة قائما خلالها بما لا يقل عن ثلاثين يوما ، والمكان الذى يتم فيه للمساهمين ابداء رغبته فى البيع .

#### مادة ١١٠ - حالة زيادة او نقصان طلبات بيع الاسهم

عن القدر المطلوب شراؤه :

اذا زادت طلبات بيع الاسهم المقدمة من المساهمين على القدر الذى تطلب الشركة شراؤه ، وجب تخفيض عدد الاسهم



المشتراه من كل مساهم بما يتناسب مع مقدار ما يملكه من اسهم الشركة .

اما اذا قلت طلبات البيع عن القدر المطلوب شراؤه من الاسهم ، فلمجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، اما اعادة الاجراءات مع رفع سعر البيع ، او الشراء من السوق حسبما يحقق مصلحة الشركة .

#### مادة ١١١ — الغاء الاسهم المشتراه :

على الشركة خلال شهر من تاريخ حصولها على الاسهم اللازمة لتنفيذ التخفيض ان تقوم بالغاء ما حصلت عليه من اسهم وذلك بالتأشير على شهادة السهم بسجلات الشركة بما يفيد الالغاء ، واخطار بورصات الاوراق المالية بذلك .

#### مادة ١١٢ — محضر تنفيذ قرار التخفيض :

يجوز لمجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرون بحسب الاحوال محضرا بما اتخذه من اجراءات لتنفيذ قرار الجمعية العامة غير العادية بتخفيض — راس المال وتخطر الادارة بصورة القرار المشار اليه والمحضر المعد في شأن تنفيذه للتحقق من سلامة اجراءات التخفيض — و يؤشر على القرار والمحضر بما يفيد الموافقة على اجراء التعديل اللازم بالسجل التجارى .

وفى جميع الاحوال يتم تعديل احكام العقد او النظام بما يتفق مع تخفيض راس المال .  
و ينشر التعديل فى صحيفة الشركات على نفقة الشركة .

#### مادة ١١٣ — اثر التخفيض على حقوق الدائنين :

يجوز للدائنين الذين نشأت حقوقهم قبل نشر قرار تخفيض راس المال على الوجه المبين بالمادة السابقة والممثل القانونى لجماعة حملة السندات التى اصدرتها الشركة قبل ذلك التاريخ ، الاعتراض على قرار تخفيض راس مال الشركة ما لم يكن التخفيض مترتباً على خسارة منيت بها الشركة .

ويجوز للشركة ان ترد الى الدائنين المعارضين حقوقهم ، او ان تقدم لهم الضمانات اللازمة لاداء حقوقهم فى مواعيدها ، ويكون للدائن المعارض — اذا لم يقبل ما تعرضه عليه الشركة — ان يلجأ الى القضاء للحكم له بما يحفظ حقوقه .

وفى جميع الاحوال لا يجوز للدائنين الذين نشأت حقوقهم بعد نشر قرار التخفيض الاعتراض على تخفيض راس مال الشركة .

( ٤ )

#### استهلاك الاسهم

#### مادة ١١٤ — سند استهلاك الاسهم واثره على راس

المال :

فى تطبيق حكم المادة ٣٥ من القانون يتم استهلاك الاسهم بموجب نص خاص فى نظام الشركة وتدفع قيمة الاسهم المستهلكة من الارباح او الاحتياطيات القابلة للتوزيع . ولا يترتب على استهلاك الاسهم تخفيض راس المال .

#### مادة ١١٥ — كيفية الاستهلاك :

يتم استهلاك الاسهم باحدى الطريقتين الاتيتين حسب ما يحدده النظام :

( أ ) رد القيمة الاسمية للاسهم التى يتم اختيارها سنويا بطريق القرعة حتى نهاية مدة الشركة .

( ب ) رد جزء من القيمة الاسمية لجميع الاسهم سنويا ، بحيث يتم الاستهلاك الكلى على المدى الزمنى الذى يحدده نظام الشركة .

وفى جميع الاحوال يجب ان يتم الاستهلاك والاداء على وجه المساواة بالنسبة لكل نوع من انواع الاسهم .

#### مادة ١١٦ — اثر الاستهلاك على توزيع الارباح :

اذا كان للشركة انواع من الاسهم يجرى اداؤها تدريجيا ، وانواع اخرى يتم استهلاكها كليا بطريق القرعة ، فان كل سهم يتم استهلاكه كليا او جزئيا يفقد بذات النسبة التى استهلك بها حقوقه فى توزيعات الارباح السنوية التى تتم بعد الاستهلاك ، وذلك مع مراعاة حكم المادتين ١١٧ ، ١١٨

#### مادة ١١٧ — حالات تحول الاسهم الى اسهم تمتع :

فى الشركات التى ينص نظامها على استهلاك اسهمها انقضاء اجل الشركة ، بسبب تعلق نشاط الشركة بالتزام باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية او مرفق من المرافق العامة ممنوح لها لمدة محدودة ، او بوجه من اوجه الاستغلال مما يستهلك بالاستعمال او يزول بعد مدة معينة ، تتحول الاسهم التى يتم استهلاكها كليا الى اسهم تمتع .

#### مادة ١١٨ — حقوق اسهم التمتع :

يكون لحامل سهم التمتع حصة فى الارباح بالقدر المنصوص عليه فى نظام الشركة ، ويجوز ان ينص فى النظام على استحقاق حصة من ناتج التصفية بعد رد قيمة اسهم راس المال الى اصحابها .

و يكون لاسهم التمتع — فيما عدا ما تقدم — كافة الحقوق المقررة لاصحاب حملة اسهم راس المال فى حدود ما ينص عليه نظام الشركة .



## ثانيا

## الاوراق المالية التى تصدرها الشركة

مادة ١١٩ - الاوراق المالية التى تصدرها الشركة :

الاوراق المالية التى تصدرها الشركة هى الاسهم وحصص التأسيس وحصص الارباح والسندات .  
ويجب ان تكون الاوراق المشار اليها جيعا اسمية .

## (أ)

## أحكام عامة

مادة ١٢٠ - اجراءات نقل ملكية الاوراق المالية :

يتم نقل ملكية الاوراق المالية التى تصدرها الشركة بطريق القيد فى سجلات الملكية التى تمسكها الشركة فى مقرها الرئيسى ، وذلك بناء على اقرار يقدم الى الشركة يتضمن اتفاق المتنازل والمتنازل اليه على التنازل عن الورقة ، وموقعها عليه من كل منها او من ينوب عنها ، وذلك بمراعاة الاحكام القانونية المقررة لتداول الاوراق المالية .

واذا انتقلت ملكية الورقة المالية بطريق الارث او الوصية وجب على الوارث او الموصى له ان يطلب قيد نقل الملكية فى السجلات المشار اليها ، واذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذا لحكم نهائى جرى القيد فى السجلات على مقتضى هذا الحكم .

وفى جميع الاحوال يؤثر على الورقة المالية بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

مادة ١٢١ - ميعاد تنفيذ اجراءات نقل الملكية :

على الشركة ان تتم اجراءات نقل ملكية الاوراق المالية طبقا للمادة السابقة وذلك خلال خمسة ايام من تاريخ تقديم الاوراق المتعلقة بالتصرف او الواقعة الناقلة للملكية مستوفاه اليها .

مادة ١٢٢ - سجلات الملكية :

تتكون سجلات ملكية الاوراق المالية من اوراق متشابهة يتم الكتابة على وجه واحدة منها ، وتخصص صفحة لكل صاحب حق فى ورقة او مجموعة اوراق مالية من النوع الذى يشمل السجل .

و يتم القيد فى السجل بحسب تاريخ حصول صاحب الحق على الورقة المالية .

مادة ١٢٣ - بيانات سجلات الملكية :

تحتوى السجلات المشار اليها فى المادة السابقة على كافة

البيانات المتعلقة بملكية الورقة المالية وما يرد عليها من تعاملات ، ويجب ان تتضمن على وجه الخصوص ما يأتى :

١ - الاسم الثلاثى والعنوان الخاص لصاحب الورقة السابق والحالى وجنسية كل منها .  
٢ - عدد الاوراق المتنازل عنها وقيمتها الاسمية ان كانت اسهما او سندات .

٣ - انواع الاوراق المتنازل عنها وخصائصها - اذا كانت الشركة تمسك سجلا واحدا للانواع المختلفة من الورقة المالية الواحدة .

مادة ١٢٤ - فهارس اسماء حملة الاوراق المالية :

اذا زاد حملة كل نوع من الاوراق المالية التى تصدرها الشركة على مائة شخص ، وجب عليها ان تمسك فهارس بأسماء حملة كل نوع مرتبة ترتيبا ابجديا مبينا بها عنوان كل منهم ومقدار ونوع ما يخصه من الاوراق المذكورة وبيان ارقامها .  
واذا تعارضت البيانات الواردة فى هذه الفهارس مع تلك المدرجة بالسجلات تكون العبرة بالبيانات الواردة بالسجلات .

مادة ١٢٥ - حالة استبدال الاوراق المالية :

يجوز فى حالة تعديل نظام الشركة بما يغير فى البيانات التى توجب هذه اللائحة ادراجها فى الورقة الصادرة عنها ، ان تستبدل الشركة بالاوراق المتداولة فى ايدى اصحاب الشأن ، اوراقا اخرى جديدة تتضمن البيانات المعدلة ، او تكتفى بالتأشير على الاوراق الاصلية بالتعديلات التى تقررت ، وفى حالة استبدال الورقة ، تخطر البورصات بهذا الاستبدال .

مادة ١٢٦ - حالة فقد الورقة المالية او تلفها :

فى حالة فقد الورقة المالية او تلفها ، يجوز للشركة ان تصدر لصاحب الحق فيها حسبا هو مودون بسجلاتها بدل فاقد ، بعد تكليفه بتقديم ما يثبت الفقد او التلف وذلك وفقا للاجراءات المتبعة لدى بورصة الاوراق المالية فى هذا الشأن وادائه لمبلغ النفقات الفعلية للاستبدال والاعلان ، ويثبت على الورقة الصادرة فى هذه الحالة انها بدل فاقد او تالف ويؤشر عليها بكافة التصرفات الواردة عليها والثابتة فى السجلات ، وتخطر البورصات بواقعة فقد او تلف الورقة الاصلية ، كما ينشر عن ذلك بصحيفة الشركات .

مادة ١٢٧ - قيد الاوراق المالية بالبورصات :

يجب على عضو مجلس الادارة المنتدب او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ان يقدم اسهم شركات المساهمة او التوصية بالاسهم التى تصدر بطريق الاكتتاب العام خلال سنة على الاكثر من تاريخ قفل باب الاكتتاب او

خلال الثلاثة الأشهر التالية لنشر ميزانية السنة الثالثة اذا كانت الاسهم لم تطرح للاكتتاب العام الى جميع بورصات الاوراق المالية فى مصر لتقييد فى جداول اسعارها طبقا للشروط والاولى المنصوص عليها فى لوائح تلك البورصات .  
ويكون عضو مجلس الادارة المنتدب او الشريك او الشركاء المديرون مسئولين عن التعويض الذى يستحق لاصحاب الشأن بسبب مخالفة حكم هذه المادة .

(ب)

## انواع الاوراق المالية

(١)

## الاسهم

## مادة ١٢٨ - شروط الاسهم :

تصدر الاسهم بقيمة اسمية متساوية ، وتكون - بالنسبة الى الشركة - غير قابلة للتجزئة . فاذا تملك السهم اكثر من شخص واحد بطريق الارث ، كان على الورثة ان ينيبوا شخصا واحدا يتولى مباشرة الحقوق المتصلة بهذا السهم فى مواجهة الشركة .

## مادة ١٢٩ - شهادات الاسهم :

تستخرج شهادات الاسهم من دفتر ذى قسائم ، وتعطى ارقاما متسلسلة ، ويوقع عليها عضوان من اعضاء مجلس الادارة يعينهم المجلس ، وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب ان تتضمن شهادة السهم على الاختصاص ببيان اسم الشركة التى اصدرته وعنوان مركزها الرئيسى وغرضها باختصار ومدتها وتاريخ ورقم وعمل قيدها بالسجل التجارى وقيمة رأس المال بنوعية ( المرخص به والمصدر ) وعدد الاسهم الموزع عليها وانواعها وخصائص كل نوع ، كما يجب ان يذكر بالسهم نوعه وقيمه الاسمية وما دفع منها واسم مالكة .  
و يكون للاسهم كوبونات ذات ارقام متسلسلة ومشملة ايضا على رقم السهم .

## مادة ١٣٠ - فئات الاسهم :

يجوز ان تستخرج شهادات الاسهم من فئة سهم واحد او خمسة اسهم ومضاعفاتها .

## مادة ١٣١ - حقوق والتزامات اصحاب الاسهم :

مع عدم الاخلال بأوضاع الاسهم الممتازة وغيرها من الاسهم ذات الطبيعة الخاصة ، تكون جميع حقوق والتزامات اصحاب الاسهم متساوية ، ولا يلتزم المساهمون الا بقيمة كل سهم مضافا اليها مصاريف وعلاوة الاصدار بحسب الاحوال كما لا يجوز - بأية حالة - زيادة التزاماتهم .

## مادة ١٣٢ - الاسهم الممتازة واوضاعها :

يجوز ان ينص النظام على تقرير بعض الامتيازات لبعض انواع الاسهم وذلك فى التصويت او الارباح او ناتج التصفية على ان تتساوى الاسهم من نفس النوع فى الحقوق والمميزات او القيود .

ويجب ان يتضمن نظام الشركة منذ تأسيسها شروط وقواعد الاسهم الممتازة .

## مادة ١٣٣ - اجراءات تعديل حقوق الاسهم بأنواعها :

لا يجوز تعديل الحقوق او المميزات او القيود المتعلقة بأى نوع من انواع الاسهم الا بقرار من الجمعية العامة غير العادية - وبعد موافقة جمعية خاصة تضم حملة نوع الاسهم الذى يتعلق به التعديل بأغلبية الاصوات المثلثة لثلثى رأس المال الذى تمثله هذه الاسهم ويتم الدعوة لهذه الجمعية الخاصة على الوجه وطبقا للاوضاع التى تدعى اليها الجمعية العامة غير العادية .

## مادة ١٣٤ - احكام تداول شهادات الاكتتاب ، وشهادات اسهم زيادة رأس المال :

لا يجوز تداول شهادات الاكتتاب بأزيد من القيمة التى صدرت بها مضافا اليها - عند الاقتضاء - مقابل نفقات الاصدار وذلك فى الفترة السابقة على قيد الشركة بالسجل التجارى .

كما لا يجوز تداول الشهادات التى تصدر عن اسهم زيادة رأس المال قبل تعديل بيانات الشركة بالسجل التجارى بما يفيد الزيادة .

وفى جميع الاحوال يرد على تداول شهادات الاكتتاب جميع القيود التى تتعلق بتداول الاسهم التى تمثلها تلك الشهادات .

## مادة ١٣٥ - احكام تداول الاسهم النقدية :

لا يجوز تداول اسهم الشركة الا بعد قيدها فى السجل التجارى .

ومع ذلك اذا كانت رأس المال ناتجة عن تحويل السندات التى تصدرها الشركة الى اسهم ، جاز تداولها فور تمام اجراءات التحويل .

## مادة ١٣٦ - احكام تداول الاسهم العينية ، واسهم المؤسسين :

لا يجوز تداول الاسهم التى تعطى مقابل الحصص العينية ، او الاسهم التى يكتب فيها مؤسسو الشركة قبل نشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر وسائر الوثائق الملحق بها عن سنتين



ماليتين كاملتين كل منها عن اثني عشر شهرا من تاريخ قيد الشركة في السجل التجارى .

كما لا يجوز تداول ما يكتتب فيه مؤسسو الشركة فى كل زيادة فى رأس مال الشركة قبل انقضاء المدة المشار إليها فى الفقرة السابقة .

ويسرى هذا على اسهم زيادة رأس المال التى تعطى مقابل الحصص العينية ، على أن تبدأ مدة السنتين من تاريخ تعديل بيانات الشركة بالسجل التجارى بما يفيد الزيادة .

ويحظر خلال هذه المدة فصل قسائم الاسهم والحصص من كعوبها الاصلية ويوضع عليها طابع يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والاداة التى تم بها التأسيس .

**مادة ١٣٧ —** جواز حوالة اسهم المؤسسين وشروطها :

استثناء من المادة السابقة ، يجوز أن يتم بطريق الحوالة نقل ملكية الاسهم التى يكتتب فيها مؤسسو الشركة — وذلك سواء كانت قيمتها اديت نقدا او عينا — من بعضهم الى البعض الاخر ، أو منهم الى احد اعضاء مجلس الادارة اذا احتاج الى الحصول عليها لتقديدها كضمان لادارته ، أو من ورثتهم الى الغير .

**مادة ١٣٨ —** عدم جواز تداول الاسهم بازيد من قيمتها الاسمية :

مع عدم الاخلال بأحكام المواد السابقة ، لا يجوز تداول الاسهم بأزيد من القيمة الاسمية التى صدرت بها ، مضافا إليها عند الاقتضاء مقابل نفقات الاصدار وذلك فى الفترة التالية لقيد الشركة فى السجل التجارى حتى نشر حساب الارباح والخسائر عن سنة مالية كاملة .

**مادة ١٣٩ —** قابلية السهم للتداول ، وتنظيم ذلك فى نظام الشركة :

مع مراعاة الاحكام السابقة يكون السهم قابلا للتداول ، ولا يجوز النص على عكس ذلك فى نظام الشركة .

ومع ذلك يجوز أن يتضمن نظام الشركة بعض القواعد المتعلقة بتنظيم تداول الاسهم بشرط الاتصال الى حرمان المساهم من حق التنازل عن اسهمه .

ولا يجوز ادراج هذه القواعد فى نظام الشركة بعد تأسيسها مالم يتضمن النظام الذى وافق عليه المؤسسون النص على حق الجمعية العامة غير العادية فى ادخال القيود التى تراها على تداول الاسهم .

وتظل الاسهم قابلة للتداول بعد حل الشركة وذلك حتى انتهاء التصفية .

**مادة ١٤٠ —** قيود ترد على تداول الاسهم :

يجوز أن ينص نظام الشركة على وجوب موافقة ادارة الشركة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الاحوال على تنازل المساهم عن اسهمه الى الغير وذلك بالشروط الواردة فى المادة (١٤١) .

ولا يسرى هذا القيد على ما يتم من تنازل بين الأزواج والاصول والفروع .

**مادة ١٤١ —** اذا تطلب النظام موافقة الشركة على انتقال ملكية الاسهم ، وجب أن تتم الموافقة بالشروط الآتية :

(أ) يوجه مالك الاسهم طلبا الى الشركة للموافقة على بيع اسهمه ، ويجب أن يتضمن الطلب اسمه وعنوانه وعدد الاسهم موضوع التنازل ونوعها والتمن المعروض لشرائها . ويتم توجيه الطلب اما بالبريد المسجل ، او بتسليمه مباشرة الى مركز الشركة الرئيسى مع اخذ الايصال اللازم بتاريخ التسليم .

(ب) تعتبر الموافقة قد تمت اذا لم يصله رد الشركة بالقبول أو الرفض خلال ستين يوما من تاريخ تقديم طلبه إليها — ويثبت التاريخ بايصال البريد المسجل .

(ج) اذا اعترض مجلس ادارة الشركة ، أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الاحوال على البيع ، وجب عليه أن يتخذ احد الاجراءات الآتية خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغ صاحب الشأن بالاعتراض :

١ — تقديم متنازل اليه اخر — سواء من المساهمين او من غيرهم ليشتري الاسهم .

٢ — شراء الاسهم سواء لتخفيض رأس المال أو لغير ذلك من الاسباب المنصوص عليها فى القانون أو هذه اللائحة ، ويتم حساب الثمن بالطريقة التى ينص عليها النظام .

(د) اذا لم يستعمل مجلس الادارة حقه فى اتخاذ احد الاجرائين المشار إليها خلال المدة المقررة — اعتبر ذلك بمثابة موافقة على التنازل .

**مادة ١٤٢ —** حقوق الاسهم التى لم يتم اداء قيمتها بالكامل :

تكون للاسهم التى لم يتم اداء قيمتها بالكامل كافة الحقوق المقررة للاسهم التى تم اداء قيمتها وذلك فى حدود ما ينص عليه نظام الشركة ، فيما عدا الارباح فيتم توزيعها بنسبة ما تم دفعه من قيمتها الاسمية الى تلك القيمة .

**مادة ١٤٣ —** اداء المبالغ المتبقية من قيمة الاسهم ، والامتناع عن ذلك :



يجب على المساهم ان يدفع فى المواعيد التى يحددها مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرون بحسب الاحوال المبالغ المتبقية من قيمة الاسهم التى اكتتب فيها .

واذا لم يدفع المساهم هذه المبالغ فى مواعيدها ، وجهت اليه الشركة اعذارا بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين بسجلات الشركة .

ويجوز ان ينص النظام على بيع الاسهم لحساب وتحت مسئولية المساهم الممتنع عن الوفاء دون حاجة الى اتخاذ اى اجراءات قضائية ، وذلك اذا لم يقم بالسداد خلال المدة التى يحددها النظام بما لا يقل عن ثلاثين يوما .

**مادة ١٤٤ —** بيع الاسهم التى لم تؤد المبالغ المتبقية من قيمتها :

يتم البيع فى البورصة اذا كانت الاسهم مقيدة فيها ، فاذا لم تكن الاسهم مقيدة بأحدى البورصات ، تم البيع بطريقة المزاد العلنى الذى يتولاه احد السماسرة ويجب على الشركة ان تعلن فى احدى الصحف اليومية او فى صحيفة الشركات عن ارقام الاسهم التى تأخر اصحابها فى الوفاء بقيمتها ، وتوجه الدعوة لشرائها بطريقة المزاد وذلك بعد ستين يوما على الاقل من تاريخ اعذار المساهم الممتنع عن الوفاء ، ويخطر المساهم بكتاب مسجل بصورة من الاعلان وعدد الجريدة والصحيفة الذى تم نشره بها — ولا يجوز للشركة ان تجرى البيع الا بعد فوات خمسة عشر يوما على الاقل من تاريخ هذا الاخطار .

**مادة ١٤٥ —** المسئولية التضامنية عن الاسهم المتأخرة فى الوفاء :

يكون المكتتب فى الاسهم التى لم يتم الوفاء بقيمتها ، ومن تم التنازل اليه عن هذه الاسهم حتى الحائز الاخير لها مسئولين على سبيل التضامن عن الوفاء بمطلوب الشركة من قيمة السهم والفوائد والمصاريف ، ويجوز للشركة اقامة الدعوى ضدهم فى هذا الشأن سواء استعملت حقها فى التنفيذ على الاسهم اولم تستعمله .

**مادة ١٤٦ —** تسوية المبالغ الناتجة عن البيع :

اذا نتج عن بيع السهم مبالغ تكفى لسداد المبلغ المطلوب من المساهم والفوائد والمصاريف ، احتجزت الشركة ما يقابل حقوقها وردت الباقي الى صاحب السهم ، اما اذا لم ينتج ثمن البيع مبالغ تكفى لسداد تلك الحقوق فيكون للشركة حق الرجوع على المساهم بقيمة الفرق .

**مادة ١٤٧ —** الغاء قيد اسهم المساهم الذى بيعت اسهمه :

يلغى قيد اسم المساهم الذى تم بيع اسهمه من سجلات الشركة — كما تلغى منها ذات الاسهم التى قد تكون تحت يده وتخطر بذلك البورصات لايقاف التعامل عليها .

و يقيد بالسجلات اسم من انتقلت اليه ملكية الاسهم المسيعة ، و يعطى شهادات اسهم جديدة يثبت عليها انها صورة من الشهادات التى تم الغاؤها .

**مادة ١٤٨ —** حقوق اصحاب الاسهم المتأخر فى الوفاء :

لا يكون للاسهم التى اعذر اصحابها للوفاء بباقي قيمتها ولم يقوموا بالوفاء ، اية حقوق فى التصويت بعد مضى شهر من تاريخ الاعذار ، حتى تمام السداد وتستنز هذه الاسهم من نصاب التصويت .

كما يوقف صرف اية ارباح لتلك الاسهم ، وكذلك حقوقها فى اولوية الاكتتاب فى اسهم زيادة راس المال . فاذا ماتم الوفاء بالمبالغ المستحقة ، تصرف الارباح الى صاحب السهم ، ويكون له الحق فى اولوية الاكتتاب فى اسهم زيادة راس المال اذا كانت مواعيد الاكتتاب لازالت قائمة .

**مادة ١٤٩ —** حالات شراء الشركة لاسهمها :

يجوز للشركة شراء اسهمها فى احدى الحالات الاتية :

( أ ) فى حالة تخفيض راس المال .

( ب ) اذا كان الشراء بقصد التوزيع على العاملين بالشركة ، سواء كنصيب فى الارباح اولزيادة نسبة مشاركتهم .

( جـ ) اذا تطلب النظام موافقة الشركة على انتقال ملكية الاسهم ، ورأت الشركة رفض الموافقة وشراء الاسهم طبقا لحكم المادة ( ١٤١ ) .

**مادة ١٥٠ —** مدة احتفاظ الشركة بالاسهم المشتراه وحقوق هذه الاسهم :

لا يجوز ان تحتفظ الشركة بما تحصل عليه من اسهمها لاكثر من سنة ميلادية ، ويجب عليها ان تصرف فى هذه الاسهم الى العاملين بها او الى الغير بحسب الاحوال ، او ان يتم تخفيض راس المال خلال هذه السنة واعدام تلك الاسهم . ولا يكون للاسهم المذكورة — خلال فترة احتفاظ الشركة بها — اية حقوق فى التصويت او الارباح — وتستنز من النصاب اللازم للتصويت فى الجمعية العامة .

**مادة ١٥١ —** جواز تخصيص الاسهم المشتراه للعاملين بالشركة :

فى حالة حصول احدى الشركات على بعض اسهمها ،

يجوز بقرار من مجلس الادارة او موافقة الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال تخصيص بعض هذه الاسهم للعاملين بالشركة بمراعاة الضوابط الاتية :

(أ) يحدد مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرون الشروط اللازم توافرها فى العاملين لتلقى هذا الحق من ناحية الاقدمية والكفاءة .

(ب) الحد الادنى للمدة التى لا يجوز فيها لهؤلاء العاملين خلالها التصرف فى هذه الاسهم .

(ج) الفترة التى يتاح فيها للعاملين اختيار الشراء بحيث لا تقل عن ثلاثين يوما .

(د) طريقة تحديد الثمن على اساس متوسط سعر التعامل فى البورصة خلال الخمسة عشر يوما السابقة على اليوم الذى يقرر فيه العامل شراء نصيبه من الاسهم ، او سعر شراء الشركة للاسهم اقل .

ولا يجوز ان يشتري العامل من هذه الاسهم ما يجاوز قيمته ١٠٪ من اسهم الشركة .

**مادة ١٥٢ -** طرق سداد الاسهم المشتراة للعاملين :

يجوز للشركة تحصيل قيمة الاسهم المبيعة للعاملين بطريق الخصم من مرتباتهم على اقساط شهرية متساوية ، كما يجوز للعاملين ان يطلبوا سداد قيمة هذه الاسهم من الارباح المقررة لهم .

(٢)

### حصص التأسيس وحصص الارباح

**مادة ١٥٣ -** حالات انشاء حصص التأسيس او حصص الارباح :

لا يجوز انشاء حصص تأسيس او حصص ارباح الا مقابل التنازل عن التزام منحتة الحكومة او حق من الحقوق المعنوية . ويتم انشاء حصص التأسيس او حصص الارباح سواء عند تأسيس الشركة او زيادة راس مالها - ويجب ان يتضمن نظام الشركة بيانا بمقابل تلك الحصص والحقوق المتعلقة بها . ويتم تداول هذه الحصص بطريق القيد فى دفاتر الشركة .

**مادة ١٥٤ -** شروط تداول حصص التأسيس :

لا يجوز تداول حصص التأسيس قبل نشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقه بها عن سنتين ماليتين كاملتين لا تقل كل منها عن اثنى عشر شهرا من تاريخ تأسيس الشركة .

ويحظر خلال هذه المدد فصل قسائم الحصص من كعوبها

الاصلية و يوضع عليها طابع يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والاداة التى تم بها .

**مادة ١٥٥ -** حق اصحاب الحصص فى الاطلاع :

يجوز لاصحاب حصص التأسيس او حصص الارباح ان يطلبوا الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ووثائقها ، وذلك بالقدر الذى لا يعرض مصلحة الشركة للخطر ويكون الاطلاع بواسطة مندوبين تعينهم جمعية حملة الحصص ويتم فى مقر الشركة وفى ساعات العمل المعتادة .

**مادة ١٥٦ -** حقوق اصحاب الحصص :

لا تدخل حصص التأسيس او حصص الارباح فى تكوين راس مال الشركة ، ولا يعتبر اصحابها شركاء ، ولا يكون لهم من الحقوق الا ما ينص عليه نظام الشركة او القرار الصادر من الجمعية العامة غير العادية بانشاء هذه الحصص ، ولا يجوز ان تخصص لهذه الحصص - سواء كانت فى صورة مبالغ ثابتة او نسبة من الارباح - ما يزيد على ١٠٪ من الارباح الصافية بعد حجز الاحتياطى القانونى ووفاء ٥٪ على الاقل لاصحاب الاسهم بصفة ربح لراس المال .

ولا يكون لاصحاب حصص التأسيس او حصص الارباح اى نصيب فى فائض التصفية ، عند حل الشركة وتصفيتها - ولا تسرى احكام هذه المادة على حصص التأسيس القائمة قبل اول ابريل سنة ١٩٨٢

**مادة ١٥٧ -** شروط الغاء الحصص :

يجوز للجمعية العامة للشركة - بناء على اقتراح مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال - ان تقرر الغاء حصص التأسيس او حصص الارباح ، وذلك بالشروط الاتية :

(أ) ان تمضى ثلث مدة الشركة او عشر سنوات مالية على الاكثر من تاريخ انشاء تلك الحصص ، او المدة التى ينص عليها نظام الشركة او قرار الجمعية العامة غير العادية بانشاء الحصص ايها اقصر .

(ب) ان يتم الالغاء بالنسبة لجميع الحصص ، او بالنسبة لجميع الحصص ذات الاصدار الواحد ، فى حالة وجود اكثر من اصدار للحصص .

(ج) ان يكون الالغاء مقابل تعويض عادل تحدده اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٢٥) من القانون .

**مادة ١٥٨ -** جواز تحويل الحصص الى اسهم زيادة راس المال :

يجوز فى الاحوال التى يكون فيها للجمعية العامة للشركة



الغاء حصص التأسيس او حصص الارباح ، ان تقرر بناء على اقتراح مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال تحويلها الى اسهم يزداد راس المال بقيمتها فى حدود راس المال المرخص به ، ويتم الاتفاق بين مجلس الادارة او المديرين وبين جمعية حملة الحصص على المعدل الذى يتم به التحويل .

وتؤدى الزيادة فى راس المال خصما من المال الاحتياطي للشركة القابل للتوزيع .

### (٣)

#### السندات

##### مادة ١٥٩ - اصدار السندات :

تصدر الشركة السندات فى شكل شهادات اسمية بقيمة موحدة ، قابلة للتداول ، وتمثل السندات من ذات الاصدار حقوقا متساوية لحاملها فى مواجهة الشركة .

ويوقع على شهادات السندات عضوان من اعضاء مجلس الادارة يعينها المجلس او من الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال .

و يكون للسندات كوبونات ذات ارقام متسلسلة ومشملة ايضا على رقم السند .

##### مادة ١٦٠ - بيانات شهادات السندات :

يجب ان تتضمن شهادات السندات البيانات الآتية :

١ - اسم الشركة مصدرة السندات ، ونوعها ( مساهمة - توصية بالاسهم ) .

٢ - قيمة راس مال الشركة المصدر - والمرخص به .

٣ - عنوان المركز الرئيسى للشركة .

٤ - رقم القيد فى السجل التجارى وتاريخه ومكانه .

٥ - تاريخ انتهاء اجل الشركة بحسب نظامها .

٦ - مجموع قيمة السندات المصدرة .

٧ - القيمة الاسمية للسند ، ورقه المسلسل .

٨ - سعر الفائدة والمواعيد المحددة لادائها .

٩ - مواعيد وشروط استهلاك السندات .

١٠ - الضمانات الخاصة بالدين الذى يمثل السند فى حالة وجودها .

١١ - المبالغ التى لم يتم استهلاكها من اصدارات الاسهم السابقة على الاصدار الحالى .

١٢ - اذا كانت السندات قابلة للتحويل الى اسهم - تذكر المواعيد المقررة لاستعمال صاحب السند لحقه فى التحويل والاسس التى يتم التحويل بناء عليها .

##### ١٣ - اسم مالك السند .

##### مادة ١٦١ - سلطة اصدار السندات :

لا يجوز اصدار السندات الا بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال - مرفقا به تقرير من مراقب الحسابات يتضمن الشروط التى تصدر بها السندات .

ويجوز ان يتضمن قرار الجمعية العامة مبدأ اصدار السندات والقيمة الاجالية للاصدار والضمانات والتأمينات التى تمنح لحملة السندات ، على ان يفوض مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين - بحسب الاحوال - فى اختيار وقت الاصدار والشروط الاخرى المتعلقة بالسندات وذلك خلال الستين التاليتين لقرار الجمعية العامة .

##### مادة ١٦٢ - وجوب اداء راس المال بالكامل قبل

اصدار السندات :

ولا يجوز للشركة اصدار سندات الا بعد اداء راس المال المصدر بالكامل ، وبشرط الا تزيد قيمة السندات السابقة التى اصدرتها الشركة والمتداولة فى ايدى الجمهور . مضافا اليها الاصدار المقترح للسندات الجديدة - على صافى اصول الشركة وقت الاصدار حسبا يحده مراقب الحسابات فى تقريره المقدم الى الجمعية العامة بمناسبة الاصدار ، على اساس ما ورد من بيانات بأخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة .

وفى حالة مخالفة الشروط المبينة فى الفقرة السابقة ، يجوز لكل ذى مصلحة ان يطلب من المحكمة المختصة ابطال الاصدار كله او بعضه فى الحدود التى يعتبر فيها مجاوزا للشروط المشار اليها .

##### مادة ١٦٣ - حالات اصدار السندات قبل اداء راس

المال بالكامل :

استثناء من احكام المادة السابقة يجوز للشركات اصدار سندات قبل اداء راس المال المصدر بالكامل فى الحالات الآتية :

(أ) اذا كانت السندات مضمونة بكامل قيمتها برهن له الاولوية على ممتلكات الشركة الثابتة كلها او بعضها .

(ب) اذا كانت السندات مضمونة من الدولة .

(ج) السندات المكتتب فيها بالكامل من البنوك او الشركات التى تعمل فى مجال الاوراق المالية وان اعادت بيعها .

(د) الشركات العقارية وشركات الائتمان العقارى



والشركات التى يرخص لها بذلك بقرار من الوزير، اصدار سندات قبل اداء راس المال المصدر بالكامل .

كما يجوز بقرار من الوزير بناء على عرض الهيئة ان يرخص للشركات المشار اليها فى اصدار سندات بقيمة تتجاوز صافى اصولها وذلك فى الحدود التى يصدر بها هذا القرار .

مادة ١٦٤ - السندات المضمونة برهن او كفالة :

اذا كانت السندات مضمونة برهن على اموال الشركة او بغير ذلك من الضمانات او الكفالات فانه يجب ان يتم الرهن او الضمانة او الكفالة لصالح جماعة حملة السندات قبل اصدار السندات و يتولى اتمام اجراءات الرهن او الضمان او الكفالة الممثل القانونى للجهة التى تضمن السندات وذلك بعد موافقة السلطة المختصة فى هذه الجهة .

ويجب ان يتم قيد الرهن قبل فتح باب الاكتتاب فى السندات .

يجب على الممثل القانونى للشركة خلال الثلاثة اشهر التالية لانتفاء المدة المقررة للاكتتاب ، ان يقر فى ورقة موثقة بقيمة القرض الذى تمثله السندات وكافة البيانات المتعلقة به ويتم التأشير بذلك فى السجلات التى تم فيها قيد الرهن .

مادة ١٦٥ - السندات القابلة للتحويل الى اسهم :

يجوز للجمعية العامة - بناء على اقتراح مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال - ان تصدر سندات قابلة للتحويل الى اسهم ، وذلك وفقا للاوضاع الآتية :

(أ) ان يتضمن قرار الجمعية ونشرة الاكتتاب القواعد التى يتم على اساسها تحويل السندات الى اسهم ، وذلك بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات فى هذا الشأن .  
(ب) ان لا يقل سعر اصدار السند عن القيمة الاسمية للسهم .

(ج) ان لا تتجاوز قيمة السندات القابلة للتحويل الى اسهم بالاضافة الى قيمة اسهم الشركة القائمة قيمة راس المال المرخص به .

مادة ١٦٦ - حق المساهمين فى اولوية الاكتتاب فى السندات التى تتحول الى اسهم :

يكون لمساهمى الشركة الحق فى اولوية الاكتتاب فى السندات القابلة للتحويل الى اسهم ، وذلك طبقا للمواد من (٩٦) الى (٩٩) .

واذا نتج عن تطبيق القواعد التى يتم على اساسها تحويل السندات الى اسهم وجود كسور فى عدد الاسهم المقابلة

للسندات المطلوب تحويلها ، ردت الشركة الى حاملها قيمة هذه الكسور .

مادة ١٦٧ - شروط تحويل السندات الى اسهم وحقوق هذه الاسهم :

لا يتم تحويل السندات الى اسهم الا بموافقة اصحابها وبالشروط وطبقا للاسس التى يصدرها قرار الجمعية العامة .

ويجب على حامل السند ان يبدى رغبته فى التحويل فى المواعيد التى ينص عليها قرار الاصدار والمعلنة فى نشرة الاكتتاب - وفى جميع الاحوال لا يجوز ان تتجاوز هذه المواعيد الاجل المحدد لاستهلاك السندات .

و يكون للاسهم التى يحصل عليها حملة السندات فى حالة ابدائهم للرغبة فى التحويل ، حقوق فى الارباح المدفوعة عن السنة المالية التى تم فيها التحويل .

مادة ١٦٨ - بيان بعدد الاسهم المصدرة مقابل السندات المحولة :

يتم فى نهاية كل سنة مالية بتقرير من مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، بيان عدد الاسهم التى تم اصدارها خلال السنة فى مقابل سندات ابدى اصحابها رغبتهم فى التحويل خلال تلك السنة وقيمتها الاسمية ، وادخال التعديلات اللازمة على راس المال المصدر وعدد الاسهم ويتخذ المجلس او المديرين بحسب الاحوال اجراءات تعديل السجل التجارى والشهر على هذه الزيادة .

مادة ١٦٩ - شروط طرح جانب من السندات للاكتتاب العام :

اذا طرح جانب من السندات التى تصدرها الشركة فى اكتتاب عام وجب ان يتبع بشأنها الاحكام الواردة فى المواد من (١٢) الى (٢٢) مع مراعاة الاحكام المبينة فى المواد التالية .

وتعتبر السندات مطروحة للاكتتاب العام اذا وجهت الشركة الدعوة الى الاكتتاب فيها الى اشخاص غير محددين سلفا .

مادة ١٧٠ - بيانات نشرة الاكتتاب ومرفقاتها :

يجب ان تتضمن نشرة الاكتتاب العام فى السندات البيانات الموضحة بالملحق رقم (٢) ، وان يرفق بها الاوراق الآتية :

(أ) نسخة من الميزانية الاخيرة للشركة التى اعتمدها الجمعية العامة ، موقعا عليها من رئيس مجلس الادارة ، او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال .

(ب) تقرير عن نشاط الشركة منذ بداية السنة المالية التى يجرى فيها الاكتتاب ، والسنة السابقة عليها اذا لم تكن الجمعية العامة قد اعتمدت ميزانيتها بعد .

ويجب ان يتضمن هذا التقرير العناصر الاساسية التى ترد فى الميزانية ، ويوقع عليه كل من الممثل القانونى للشركة ومراقب حساباتها .

**مادة ١٧١ —** حكم عدم تغطية جميع السندات المعروضة للاكتتاب :

اذا لم تتم تغطية جميع السندات المعروضة للاكتتاب خلال المدة المقررة او اية مدة اخرى يتقرر مد الاكتتاب اليها ، يجوز لمجلس ادارة الشركة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، ان يقرر الاكتفاء باصدار القدر الذى تمت تغطيته من السندات ، والغاء الباقي .

**مادة ١٧٢ —** حكم مخالفة شروط وقواعد الاكتتاب العام :

فى حالة عدم الحصول على موافقة الهيئة على طرح السندات للاكتتاب العام ، او مخالفة الاجراءات المقررة بموجب هذه اللائحة لدعوة الجمهور الى الاكتتاب العام ، يكون لكل ذى مصلحة ان يطلب من المحكمة المختصة ابطال الاكتتاب والزام الشركة برد قيمة السندات فوراً فضلاً عن مسئوليتها عن تعويض الضرر الذى اصابه ان كان له مقتضى .

**مادة ١٧٣ —** تشكيل جماعة حملة السندات :

تتكون من حملة السندات ذات الاصدار الواحد جماعة غرضها حماية المصالح المشتركة لعضائها .

على انه اذا اصدرت الشركة سندات ذات حقوق متماثلة على عدة اصدارات فيجوز ان ينص فى القرار الصادر بشأن كل اصدار على ان حملة جميع هذه السندات ذات الحقوق المتماثلة ينضمون لجماعة واحدة .

**مادة ١٧٤ —** الممثل القانونى لجماعة حملة السندات :

يكون لجماعة حملة السندات ممثل قانونى من بين اعضائها يتم اختياره فى اجتماع لجماعة حملة السندات بالاغلبية المطلقة للحاضرين .

كما تحدد الجماعة مدة تمثيله لها ومن ينوب عنه عند غيابه ، والمكافأة المالية المقررة له ان اقتضى الامر وكيفية عزله .

فاذا لم يتم اختيار الممثل القانونى للجماعة خلال ستة اشهر من تاريخ تمام الاكتتاب فى السندات التى تتكون من حملتها

الجماعة جاز لكل ذى مصلحة ان يطلب من محكمة الامور المستعجلة تعيين ممثل مؤقت للجماعة .

**مادة ١٧٥ —** شروط الممثل القانونى للجماعة :

يجب ان يكون الممثل القانونى للجماعة متمتعاً بالجنسية المصرية ومقيماً فى مصر فان كان شركة وجب ان يكون مركز ادارتها الرئيسى فى مصر .

كما يجب الا تكون له علاقة مباشرة او غير مباشرة بالشركة مصدرة السندات ، ولا تكون له مصلحة تتعارض مع مصلحة حاملى السندات ، وبصفة خاصة يجب الا يكون من بين الاشخاص الآتى بيانهم :

(أ) اية شركة اخرى تمتلك مالا يقل عن ١٠ ٪ من راس مال الشركة مصدرة السندات ، او تمتلك الشركة الاخيرة ١٠ ٪ من راس مالها .

(ب) اية شركة او فرد تكون ضامنة لكل او بعض ديون الشركة مصدرة السندات .

(ج) اعضاء مجلس الادارة او الشركاء المديرون او اعضاء مجلس المراقبة المديرون العامون او العاملون لدى اى من الشركات المبينة بالبند .

(أ) و(ب) او مراقبى حساباتها او اى من اصول وفروع وازواج الاشخاص المبينين فى هذه الفقرة .

**مادة ١٧٦ —** الاخطار بتشكيل الجماعة واسم ممثلها والقرارات التى تصدرها :

يجب على رئيس مجلس ادارة الشركة او العضو المنتدب للادارة والممثل القانونى لجماعة حملة السندات فى حالة اختياره او تعيينه ، ان يخطر الادارة بتشكيل هذه الجماعة واسم ممثلها .

ويتعين على الممثل القانونى للجماعة ان يخطر كل من الادارة ورئيس مجلس ادارة الشركة او العضو المنتدب للادارة ، بصورة موقعة منه من القرارات التى تصدرها الجماعة .

**مادة ١٧٧ —** اختصاصات الممثل القانونى للجماعة :

يكون للممثل القانونى لجماعة حملة السندات الاختصاصات الآتية :

(أ) تمثيل الجماعة فى مواجهة الشركة او الغير امام القضاء .

(ب) رئاسة اجتماعات جماعة حملة السندات ، وفى حالة غيابه ومن ينوب عنه تنتخب الجماعة من يحل محله فى رئاسة الاجتماع .



(ج) القيام باعمال الادارة اللازمة لحماية الجماعة ، وذلك في الحدود التي تضعها له الجماعة .

(د) رفع الدعاوى التي توافق الجماعة على اقامتها باسمها وذلك بغرض المحافظة على المصالح المشتركة لاعضاءها ، وبصفة خاصة الدعاوى المتعلقة بابطال القرارات والاعمال الضارة بالجماعة والصادرة من الشركة ان كان لذلك وجه .

**مادة ١٧٨ -** حقوق الممثل القانوني للجماعة قبل الشركة .

لا يجوز للممثل القانوني لجماعه حله السندات التدخل في ادارة الشركة .

و يكون له حق حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة وابداء ملاحظاته دون ان يكون له صوت محدود في المداولات كما يكون له عرض قرارات وتوصيات الجماعة على مجلس الادارة او الجمعية العامة للشركة ، ويجب اثبات محتواها في محضر الجلسة .

ويجب اخطاره بموعد جلسات الجمعية العامة وموافاته بكافة الاوراق المرفقة بالاخطار على الوجه الذي يتم به اخطار المساهمين .

**مادة ١٧٩ -** دعوة الجماعة للاجتماع :

يجوز ان تدعى للاجتماع - في اى وقت - جماعة حملة السندات وذلك بناء على طلب مجلس ادارة الشركة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، او ممثل الجماعة ، او مصفى الشركة خلال فترة التصفية ، كما يجوز لحملة ما لا يقل عن ٥% من القيمة الاسمية للسندات ان يطلبوا بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول من الشركة والممثل القانوني للجماعة عقد اجتماع للجماعة على ان يتضمن الطلب الموضوعات المطلوب عرضها على الجماعة ، فاذا لم يتم الاجتماع خلال ثلاثين يوما جاز للطالين او بعضهم ان يطلبوا من القضاء الامر بتعيين ممثل مؤقت للجماعة يتولى الدعوة لعقد الاجتماع وتحديد جدول اعماله ورئاسته ، وابلاغ قراراته الى الجهات المعنية .

و يكون اجتماع حملة السندات صحيحا بحضور الاغلبية الممثلة لقيمة السندات المصدرة ، فاذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الاول كان الاجتماع الثانى صحيحا ايا كان عدد الحاضرين .

**مادة ١٨٠ -** اجراءات الدعوة للاجتماع :

يتم الدعوة الى اجتماع جماعة حملة السندات طبقا للاجراءات والاوزاع والمواعيد المقررة لدعوة الجمعية العامة

للمساهمين والمبينة في المواد من ٢٠١ الى ٢٠٩ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ مع مراعاة ما يأتى :

(أ) يضاف الى البيانات المبينة في الدعوة للاجتماع ، بيان الاصدار او الاصدارات التى يشمل حملة سنداتهما . الاجتماع المدعوا اليه ، واسم وعنوان الشخص الذى يدعوا الى الاجتماع وصفته ، او قرار المحكمة بتعيين ممثل مؤقت للدعوة الى الاجتماع في حالة وجوده .

(ب) ان ينشر بجريدتين يوميتين احدهما على الاقل باللغة العربية اعلان يتضمن الدعوة الى الاجتماع ، او يوجه الى حملة السندات اعلان الدعوة على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بخطابات مسجلة .

**مادة ١٨١ -** جدول اعمال الاجتماع :

يحدد الشخص او الجهة التى طلبت الدعوة الى الاجتماع جدول الاعمال ويجوز لحملة ما لا يقل عن ٥% من القيمة الاسمية للسندات ان يطلبوا من الشخص او الجهة التى لها حق الدعوة ادرج مسائل معينة في جدول الاجتماع لنظرها واصدار قرارات بشأنها .

ولا يجوز التداول او اصدار قرارات بشأن مسائل لم تدرج في جدول الاجتماع .

**مادة ١٨٢ -** جدول اعمال الاجتماع

يكون من حق كل حامل سند حضور اجتماعات جماعة حملة السندات سواء بنفسه او بنائب عنه . و يكون لحملة السندات التى تقرر استهلاكها دون أن يتم اداء قيمتها بالكامل سواء لافلاس الشركة او لخلاف حول شروط رد قيمة السند ، الحق في حضور الاجتماعات .

ولا يجوز ان يمثل حملة السندات في حضور اجتماعات الجلسة اعضاء مجلس ادارة الشركة مصدرة السندات أو اية شركة اخرى ضامنة لديونهم او اعضاء مجلس مراقبتها او مراقبي حساباتها او احد العاملين بها أو اصول او فروع او ازواج الاشخاص المشار اليهم .

**مادة ١٨٣ -** مكان اجتماع الجماعة :

تجتمع جماعة حملة السندات في مقر الشركة مصدرة السندات او اى مكان آخر تحدده للاجتماع في المدينة التى بها مقر الشركة ، وتحمل الشركة نفقات الاجتماع والدعوة اليه وما يتقرر من مكافأة للممثل القانوني للجماعة ، في الحدود الواردة في نشرة الاكتتاب الخاصة بالسندات .

**مادة ١٨٤ -** اختصاصات الجماعة :



يكون لجماعة حملة السندات ان تتخذ في اجتماعاتها التي تتم طبقا لاحكام هذه اللائحة الاجراءات الآتية :

(أ) اى اجراء يكون من شأنه حماية المصالح المشتركة لحملة السندات وتنفيذ الشروط التي تم على اساسها الاكتتاب .

(ب) تقرير النفقات التي قد تترتب على اى من الاجراءات التي تتخذها .

(د) ابداء اية توصيات في شأن من شئون الشركة لتعرض على الجمعية العامة للمساهمين او مجلس الادارة .

لا يجوز لجماعة حملة السندات ان تتخذ اية اجراءات يترتب عليها زيادة اعباء اعضائها او عدم المساواة في المعاملة بينهم .

#### مادة ١٨٥ - رد قيمة السندات قبل المدة المقررة

للقرض :

ولا يجوز للشركة ان ترد الى حملة السندات قيمة سنداتهم قبل انتهاء المدة المقررة للقرض ، ما لم ينص قرار اصدار السندات ونشرة الاكتتاب فيها على غير ذلك .

ومع ذلك فانه في حالة حل الشركة قبل موعدها - لغير سبب الاندماج في شركة اخرى او تقسيمها الى اكثر من شركة - يكون لحملة السندات ان يطلبوا اداء قيمة سنداتهم قبل انتهاء المدة المقررة للقرض كما يجوز للشركة ان تعرض عليهم ذلك .

#### ثالثا

#### السنة المالية للشركة

#### وتوزيع الارباح والاحتياطيات

#### (أ)

#### السنة المالية للشركة

#### مادة ١٨٦ - مدة السنة المالية للشركة :

يكون لكل شركة سنة مالية يعينها النظام ، ولا يجوز ان تزيد مدتها على اثنى عشر شهرا ، واستثناء من ذلك يجوز اطالة السنة المالية الاولى للشركة الى ما لا يجاوز التاريخ المحدد لنهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها التأسيس .

وفي حالة تعديل بداية السنة المالية ونهايتها ، يجب ان تقوم الشركة باعداد ميزانية تسوية انتقالية عن المدة من تاريخ انتهاء السنة المالية قبل التعديل الى تاريخ بداية السنة المالية بعد التعديل .

#### مادة ١٨٧ - الوثائق التي تعد في نهاية السنة المالية :

يعد مجلس ادارة الشركة او الشريك او الشركاء المديرون بحسب الاحوال في نهاية كل سنة مالية ما يأتي :

(أ) الميزانية .

(ب) حساب الارباح والخسائر .

(ج) تقرير مكتوب عن موقف الشركة ونشاطها خلال السنة .

#### مادة ١٨٨ - بيانات الوثائق المشار اليها :

يجب ان تشتمل الميزانية وحساب الارباح والخسائر على البيانات الواردة بالملحق رقم (٤) بهذه اللائحة .

كما يجب ان يتضمن التقرير المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة السابقة البيانات الواردة بالملحق رقم (١) بهذه اللائحة .

#### مادة ١٨٩ - موعد اعداد الوثائق المشار اليها :

يجب ان يكون حساب الارباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة معدا قبل الموعد المقرر لاجتماع الجمعية العامة للشركة بشهرين على الاقل ، ويتعين وضع الوثائق السابقة تحت تصرف مراقبي الحسابات خلال الفترة المذكورة .

مادة ١٩٠ - عدم تغيير الشكل الذي تقدم به الميزانية وحساب الارباح والخسائر للشركة من سنة مالية الى سنة مالية اخرى - ومع ذلك يجوز على سبيل الاستثناء تغيير بعض البنود بشرط ان تتضمن الملاحظات الملحقة بالوثيقة التي حدث فيها التغيير وبيان ذلك وايضاح اسبابه .

#### (٢)

#### الارباح وتوزيعها والاحتياطيات

#### مادة ١٩١ - الارباح الصافية :

الارباح الصافية هي الارباح الناتجة عن العمليات التي باشرتتها الشركة خلال السنة المالية ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الارباح ، وبعد حساب وتجنيب كافة الاستهلاكات والمخصصات التي تقضى الاصول المحاسبية بحسابها وتجنيبها قبل اجراء اى توزيع باية صورة من الصور .

ويجب اجراء الاستهلاكات وتجنيب المخصصات المشار اليها حتى في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة ارباحا ، او تحقق ارباحا غير كافية .

#### مادة ١٩٢ - الاحتياطي القانوني :

يجب على مجلس الادارة لدى اعداده للميزانية وحساب الارباح والخسائر ، ان يجنب من صافي الارباح المشار اليها في

المادة (١٩١)، جزءا من عشرين على الأقل لتكوين احتياطي قانوني ويجوز للجمعية العامة بناء على تقرير من مراقب الحسابات - وقف تجنيب هذا الاحتياطي اذا بلغ ما يساوى نصف راس المال المصدر ويجوز استخدام الاحتياطي القانوني في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة راس المال .

#### مادة ١٩٣ - الاحتياطي النظامي :

يجوز ان ينص نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الارباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي لمواجهة الاغراض التي يحددها النظام .

واذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصا لاغراض معينة ، جاز للجمعية العامة العادية بناء على اقتراح من مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين حسب الاحوال مشفوعا بتقرير من مراقب الحسابات ، ان تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة او على المساهمين .

وفي جميع الاحوال لا يجوز التصرف في الاحتياطيات والمخصصات الاخرى في غير الابواب المخصصة لها الا بموافقة الجمعية العامة .

#### مادة ١٩٤ - الارباح القابلة للتوزيع :

الارباح القابلة للتوزيع هي الارباح الصافية مستنزلا منها ما يكون قد لحق براس مال الشركة من خسائر في سنوات سابقة ، وبعد تجنيب الاحتياطيات المنصوص عليها في المادتين السابقتين .

كما يجوز للجمعية العامة - ان تقرر توزيع كل او بعض الاحتياطيات التي تملك التصرف فيها بموجب نصوص القانون او اللائحة او النظام - ويجب ان يتضمن قرار الجمعية في هذا الشأن بيانا باوضاع المال الاحتياطي الذي يجرى التوزيع منه .

#### مادة ١٩٥ - توزيع نسبة من ارباح بيع الاصول وشروطه :

يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح ، مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، توزيع نسبة من الارباح الصافية التي تحققها الشركة نتيجة بيع اصل من الاصول الثابتة او التعويض عنه ، بشرط الا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من اعادة اصولها الى ما كانت عليه او شراء اصول جديدة .

و يفرق باقتراح التوزيع تقرير من مراقب الحسابات بشأن النسبة الى توزيع من الارباح ومدى كفاية ما يتبقى من ناتج بيع الاصل الثابت او التعويض عنه لاعادة اصول الشركة الى ما كانت عليه .

#### مادة ١٩٦ - قواعد توزيع الارباح :

بمراعاة احكام المواد من (١٩١) الى (١٩٥) تحدد الجمعية العامة - بعد اقرار الميزانية وحساب الارباح والخسائر - الارباح القابلة للتوزيع ، وتعلن ما يخص العاملين والمساهمين ومجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين منها ، وذلك مع مراعاة ما ياتي :

اولا : الا يقل نصيب العاملين بالشركة في الارباح التي يتقرر توزيعها نقدا عن ١٠% وبشرط الا يزيد على مجموع الاجور السنوية للعاملين بالشركة .

ثانيا : اذا كان النظام يحدد للعاملين نصيبا في الارباح يزيد على ١٠% ولا يجاوز مجموع الاجور السنوية للعاملين بالشركة ، جنب نصيب العاملين في الزيادة على ١٠% في حساب خاص يستثمر لصالح العاملين ، ويجوز توزيع مبالغ منه على العاملين في السنوات التي لا تتحقق فيها ارباح بسبب خارج عن ارادة الشركة ، او استخدامه في انشاء مشروعات اسكان او خدمات تعود عليهم بالنفع ، وذلك كله وفقا لما يقرره مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال .

ولا تخل احكام البندين ( اولا ) و( ثانيا ) بنظام توزيع الارباح المطبق في الشركات القائمة في اول ابريل سنة ١٩٨٢ ، اذا كان افضل مما جاء بهما من احكام .

ثالثا : لا يجوز تقدير مكافأة مجلس الادارة بنسبة معينة في الارباح باكثر من ١٠% من الارباح التي يتقرر توزيعها ، وذلك بعد توزيع ربح لا تقل نسبته عن ٥% من راس المال على المساهمين والعاملين مالم يحدد نظام الشركة بنسبة اعلى .

رابعا : في حالة وجود حصص تأسيس او حصص ارباح ، فلا يجوز ان يخصص لها ما يزيد على ١٠% من الارباح القابلة للتوزيع ووفاء نسبة الـ ٥% على الاقل المشار اليها في البند السابق .

خامسا : يجوز للجمعية العامة - بناء على اقتراح مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال - ان تقرر تكوين احتياطيات اخرى غير الاحتياطي القانوني والنظامي .

#### مادة ١٩٧ - تنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الارباح :

يستحق كل من المساهم او صاحب الحصة او العامل حصته في الارباح بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بتوزيعها . وعلى مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ان يقوم بتنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع



الارباح على المساهمين والعاملين خلال شهر على الاكثر من تاريخ صدور القرار .

ولا يلزم المساهم او صاحب الحصة او العامل برد الارباح التى قبضها على وجه يتفق مع احكام القانون وهذه اللائحة ولو منيت الشركة بخسائر فى السنوات التالية .

**مادة ١٩٨ -** حكم توزيع ارباح يترتب عليها منع الشركة من اداء التزاماتها النقدية :

ولا يجوز للجمعية العامة ان توزع ارباحا بالمخالفة للقواعد المنصوص عليها فى القانون او هذه اللائحة او نظام الشركة . كما لا يجوز للجمعية العامة ان تقرر توزيع ارباح اذا ترتب على ذلك منع الشركة من اداء التزاماتها النقدية فى مواعيدها . ويجب ان يتضمن اقتراح مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال بتوزيع ارباح بيان مدى تأثير ذلك على اداء التزامات الشركة النقدية فى مواعيدها ، وان يؤيد ذلك برأى مراقب الحسابات فى تقريره .

**مادة ١٩٩ -** يكون لدائنى الشركة ان يطلبوا من المحكمة المختصة ابطال اى قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لاحكام المادة السابقة ، ويكون اعضاء مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرون بحسب الاحوال الذين وافقوا على التوزيع مسئولين بالتضامن قبل الدائنين فى حدود مقدار الارباح التى ابطال توزيعها .

كما يجوز الرجوع على المساهمين واصحاب الحصص الذين علموا بان التوزيع قد تم بالمخالفة لاحكام الفقرة السابقة فى حدود مقدار الارباح التى قبضوها .

### الفرع الثانى

### ادارة الشركة

### ( اولا )

### الجمعية العامة

#### ١ - احكام مشتركة بين الجمعية العادية وغير العادية

**مادة ٢٠٠ -** نوعا اجتماعات الجمعية العامة :

تعقد الجمعية العامة اجتماعات عادية او غير عادية وذلك بحسب الموضوعات المعروضة عليها فى جدول اعمالها ، وطبقا لاحكام القانون واللائحة .

**مادة ٢٠١ -** موعد اجتماع الجمعية العامة ومكانه :

يكون انعقاد الجمعية العامة فى الموعد المنصوص عليه فى النظام ، او فى قرار دعوتها للانعقاد حسب الاحوال ، وبمراعاة احكام القانون وهذه اللائحة وتعقد اجتماعات الجمعية العامة

فى المدينة التى يوجد بها مركز الشركة الرئيسى ، ما لم ينص النظام على غير ذلك .

**مادة ٢٠٢ -** بيانات اخطار الدعوة لاجتماع الجمعية العامة :

يجب ان تتضمن اخطارات الدعوة الى اجتماعات الجمعية العامة ما يأتى :

( أ ) اسم الشركة وعنوان مركزها الرئيسى .

( ب ) نوع الشركة ( مساهمة - توصية الاسهم ) .

( ج ) مقدار راس مالها المرخص به والمصدر .

( د ) رقم قيدها بالسجل التجارى ومكانه .

( هـ ) تاريخ وساعة انعقاد الجمعية ومكانه .

( و ) بيان ما اذا كانت الجمعية عادية او غير عادية .

( ز ) جدول الاعمال ، على ان يتضمن بيانا كافيا للموضوعات المدرجة فيه ، دون الاحالة الى اية اوراق اخرى .

( ح ) بيان تاريخ وساعة ومكان انعقاد الاجتماع الثانى فى حالة عدم توافر النصاب ، وذلك اذا كان الاجتماع عاديا وتضمن نظام الشركة ما يسمح بذلك .

**مادة ٢٠٣ -** نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة :

يجب نشر الاخطار لدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين فى صفحتين يوميتين احدهما على الاقل باللغة العربية على ان يتم النشر فى المرة الثانية بعد انقضاء خمسة ايام على الاقل من تاريخ نشر الاخطار الاول ويجب ارسال الاخطار بالدعوى الى المساهمين على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بطريق البريد العادى .

ويجوز للشركة التى لم تطرح اسهمها للاكتتاب العام عدم نشر الدعوة والاكتفاء بارسال الاخطار بالدعوة الى المساهمين على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بطريق البريد المسجل ، كما يجوز ان تضع الشركة نظاما لتسليم الاخطارات باليد الى المساهمين فى مقابل ايصال .

و يتم النشر او الاخطار قبل الموعد المقرر لاجتماع الجمعية الاول بخمسة عشر يوما على الاقل ، وقبل موعد الاجتماع الثانى فى حالة عدم تكامل النصاب بسبعة ايام على الاقل .

وتكون مصروفات النشر والاخطار - فى جميع الاحوال - على نفقة الشركة وفى حالة عدم انعقاد الاجتماع الاول للجمعية العامة بسبب عدم تكامل النصاب تتم الدعوة الى الاجتماع الثانى وفقا للاجراءات السابقة .

**مادة ٢٠٤ -** الجهات التى تخطر بدعوة الجمعية العامة للاجتماع :



تخطر كل من الهيئـة والادارة ومراقب الحسابات والممثل القانوني لجماعة حملة السندات ، بصورة من البيانات والاحظارات التى ترسلها الشركة الى المساهمين لحضور الجمعية العامة ، او تنشر عنها ، وذلك فى ذات تاريخ الاخطار او الاعلان .

ويجب ارسال صورة من الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتقرر مجلس الادارة لكل من الجهات المشار اليها فى الفقرة السابقة وذلك مع صورة الاخطار بدعوة الجمعية العامة العادية المقرر نظر هذه الوثائق فيها .

**مادة ٢٠٥ -** عدم جواز قيد اى نقل للملكية الاسهم حتى انقضاء الجمعية العامة :

لا يجوز قيد اى نقل للملكية الاسهم فى سجلات الشركة من تاريخ نشر الدعوة الى الاجتماع ، او من تاريخ ارسالها الى اصحاب الشأن ، حتى تاريخ انقضاء الجمعية العامة .

**مادة ٢٠٦ -** جدول اعمال الاجتماع :

تحدد الجهة التى تدعولاجتماع الجمعية العامة مواد جدول اعمالها ، ومع ذلك يجوز للمساهمين الذين يملكون ٥% على الاقل من اسهم الشركة ان يطلبوا ادراج بعض المسائل فى جدول اعمال الجمعية العامة العادية وذلك بكتاب مسجل يوجه الى مجلس ادارة الشركة او بتسليمه فى مقر مجلس الادارة مقابل ايصال ، على ان يوضح فى الطلب القرار المطلوب اصداره من الجمعية واسبابه ، ويرفقوا به ما يفيد ايداع اسهمهم بمراكز الشركة او احد البنوك المعتمدة ، مع التعهد بعدم سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية العامة التى تنظر الطلب .

ويجب ان يقدم الطلب قبل الموعد المقرر لانعقاد الاول للجمعية بعشرة ايام على الاقل ، ويجب ان تضاف مشروعات القرارات المطلوب اصدارها الى جدول الاعمال وتطرح للتصويت عليها بالجمعية .

ويجب الا تقل النسبة المشار اليها فى الفقرة الاولى عن ١٠ فى حالة طلب ادراج مسائل فى جدول اجتماع الجمعية العامة غير العادية .

**مادة ٢٠٧ -** قصر المداولة على مسائل جدول الاعمال : لا يجوز للجمعية العامة المداولة فى غير المسائل المدرجة فى جدول الاعمال ، ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة فى الوقائع الخطيرة التى تنكشف اثناء الاجتماع .

ولا يجوز تغيير المسائل المدرجة فى جدول الاعمال اذا تم تأجيل الاجتماع الى موعد آخر بسبب عدم اكتمال النصاب .

**مادة ٢٠٨ -** صفة حضور الجمعية العامة :

يكون حضور المساهمين للجمعية العامة بالاصالة او النيابة :

ويشترط لصحة النيابة ان تكون ثابتة بتوكيل كتابى خاص ، وان يكون الوكيل مساهما ، ولا يجوز للمساهم - من غير اعضاء مجلس الادارة - ان ينوب عنه احد اعضاء مجلس الادارة ، ومع ذلك يجوز لاعضاء مجلس الادارة ان ينوبوا بعضهم فى حضور الجمعية العامة مع مراعاة نصاب مجلس الادارة لملقرر حضوره لصحة اجتماع الجمعية العامة ، ويعتبر حضور الولى الطبيعى او الوصى وممثل الشخص الاعتبارى حضورا للافيل .

ويجوز ان يكون التوكيل المشار اليه فى الفقرة السابقة لحضور اجتماع واحد او اكثر من اجتماع الجمعية العامة ، ومع ذلك يكون التوكيل الصادر لحضور اجتماع معين صالحا لحضور الاجتماع الذى يؤجل اليه لعدم تكامل النصاب .

ويجوز ان ينص النظام على وضع حد اعلى لعدد الاصوات التى يمثلها المساهم فى اجتماع الجمعية العامة سواء بوصفه اصيلا او نائبا عن الغير .

**مادة ٢٠٩ -** اثبات حضور المساهمين :

يثبت حضور المساهمين اجتماعات الجمعيات العامة فى سجل تدرج فيه البيانات الآتية :

١ - الاسم الثلاثى لكل مساهم حضر الجمعية بنفسه ، ومحل اقامته ، وعدد الاسهم التى يحوزها ، وعدد الاصوات التى تخولها له .

٢ - الاسم الثلاثى لكل مساهم مثل بالجمعية بواسطة نائب ، ومحل اقامته ، وعدد الاسهم التى يحوزها ، وعدد الاصوات التى تخولها له .

٣ - الاسم الثلاثى لكل نائب حضر عن غيره ، ومحل اقامته ، وعدد الاسهم التى يمثلها ، وعدد الاصوات التى تخولها له هذه الاسهم .

ويجب قبل بداية الاجتماع - ان يوقع على هذا السجل كل من مراقبى الحسابات وجامعى الاصوات ، كما تحتفظ الشركة بسندات النيابة عن المساهمين سواء كانت توكيلات او قرارات وصاية او غير ذلك لمدة لا تقل عن سنة .

**مادة ٢١٠ -** حضور مجلس الادارة لاجتماعات الجمعية العامة :

يجب ان يحضر اجتماعات الجمعية العامة مجلس الادارة بالنصاب المنصوص عليها بالمادة ( ٦٠ ) من القانون .

وفى شركات التوصية بالاسهم يجب ان يحضر احد الشركاء المديرين على الاقل ، ومجلس المراقبة بالعدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته . وكذلك يجب حضور مراقب الحسابات او من ينوبه من المحاسبين الذين اشتركوا معه فى المراجعة ، للتأكد من صحة الاجراءات التى اتبعت فى الدعوة الى الاجتماع والقيام بالمهام الاخرى المحددة بالقانون وهذه اللائحة .

ويحق للجهات الادارية المشار اليها فى المادة ( ٢٠٤ ) من هذه اللائحة ايفاد مندوب عنها لحضور الجمعية . كما يكون للممثل القانونى لجماعة حملة السندات حق حضور الجمعية العامة .

#### مادة ٢١١ - رئاسة الجمعية العامة :

يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الادارة او احد الشركاء المديرين يعينه نظام الشركة بحسب الاحوال . واستثناء من ذلك ، اذا تمت الدعوة الى الاجتماع بناء على طلب شخص او جهة غير رئيس مجلس الادارة او مجلس الادارة او الشركاء المديرين او الادارة العامة للشركات بحسب الاحوال ، رأس الاجتماع الشخص او ممثل الجهة التى دعت الى الاجتماع - او مدير عام الادارة العامة للشركات او من ينوبه فى حالة الدعوة الموجهة من اللجنة المنصوص عليها فى المادة ( ١٨ ) من القانون ويحدد النظام من تكون له الرئاسة عند غياب رئيس الجمعية العامة ، وفى حالة عدم وجود نص تنتخب الجمعية العامة من بين الحاضرين رئيسا للاجتماع .

#### مادة ٢١٢ - تعيين امين السروجامعى الاصوات :

يعين رئيس الجمعية فى بداية الاجتماع امين سر الجمعية ، وجامعى اصوات ، على ان تقرر الجمعية العامة تعيينهم ، ويجوز ان يتم تعيينهم من غير المساهمين اذا لم يشترط النظام خلال ذلك .

ويطلب الرئيس من مراقب الحسابات وجامعى الاصوات تعيين نسبة حضور المساهمين واثبات ذلك فى سجل الحضور والتوقيع عليه ثم يعلنه الرئيس .

#### مادة ٢١٣ - حكم تكامل النصاب وعدمه :

اذا تكامل نصاب الحضور المنصوص عليه فى النظام ، بدأت الجمعية العامة فى نظر جدول الاعمال . وفى حالة عدم تكامل النصاب ، يحضر محضر بذلك ويوقعه رئيس الاجتماع وامين السروجامعى الاصوات ، ويعلن الرئيس بتأجيل الاجتماع الى الموعد المقرر للاجتماع الثانى .

#### مادة ٢١٤ - محضر مناقشات الجمعية :

يجب ان يتضمن محضر مناقشات الجمعية العامة - بالاضافة الى البيانات المنصوص عليها بالمادة ( ٧٥ ) من القانون - بيان من حضر الجمعية من غير اعضاء الجمعية ، سواء ممثلو الجهات الادارية المختصة او الممثل لجماعة حملة السندات او غيرهم وان يثبت بالمحضر بيان الملاحظات التى ابدوها فى الاجتماع .

و يوقع على المحضر من رئيس الجلسة وامين السروجامعى الاصوات ومراقب الحسابات كما يجب ارسال صورة من محضر الاجتماع الى الهيئة العامة لسوق المال والادارة العامة للشركات والممثل القانونى لجماعة حملة السندات خلال شهر على الاكثر من تاريخ انعقاد الجمعية .

#### ٢ - الجمعية العامة العادية

##### مادة ٢١٥ - حالات دعوة الجمعية العامة العادية :

يكون لكل ممن يأتى حق دعوة الجمعية العامة العادية : (أ) لرئيس مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ان يدعوا الجمعية العامة للاجتماع خلال الستة اشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة ، او فى اية حالة اخرى ينص نظام الشركة فيها على وجوب دعوة الجمعية العامة .

(ب) لمجلس الادارة فى شركات المساهمة ، والشريك او الشركاء المديرين او مجلس المراقبة فى شركات التوصية بالاسهم ، ان يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين ان يدعوا الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذا طلب اليه ذلك مراقب الحسابات او عدد من المساهمين يمثل ٥% من راس مال الشركة على الاقل بشرط ان يودعوا اسهمهم مركز الشركة او احد البنوك المعتمدة . ويقدموا شهادة من البنك بالادعاء متضمنة تعهدهم بعدم سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية .

و يتم الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، او بتسليمه الى مركز ادارة الشركة فى مقابل ائصال ، على ان يوضح بالطلب الاسباب الداعية الى عقد الاجتماع والمسائل المطلوب عرضها على الجمعية العامة ، ويرفق به ما يدل على ادعاء الاسهم على الوجه المبين بالفقرة السابقة .

(ج) لمراقب الحسابات ان يدعوا الجمعية العامة للانعقاد فى الاحوال التى يترأخى فيها مجلس الادارة عن الدعوة على



الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة او بدء التاريخ الذى يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

(د) للادارة العامة للشركات ان تدعو الجمعية العامة للاجتماع فى الحالة المبينة بالفقرة السابقة ، وكذلك اذا نقص عدد اعضاء مجلس الادارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده ، او امتنع الاعضاء المكملين لذلك الحد عن الحضور .

(و) للمصفين ان يطلبوا عقد الجمعية العامة خلال فترة التصفية وتكون مصاريف دعوة الجمعية للانعقاد فى جميع الاحوال على نفقة الشركة .

(هـ) اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من القانون فى حالة ما اذا تبين لها صحة المخالفات المنسوبة الى اعضاء مجلس الادارة او مراقبى الحسابات بعد اتخاذ الاجراءات المقررة لذلك .

#### مادة ٢١٦ - موعد اجتماع الجمعية واختصاصها :

تجتمع الجمعية العامة العادية مرة على الاقل كل سنة وذلك خلال ستة اشهر على الاكثر من انتهاء السنة المالية ، وتنظر الجمعية فى اجتماعها السنوى - على الاخص المسائل الآتية :

- ١ - تقرير مراقب الحسابات .
- ٢ - تقرير مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال عن نشاط الشركة .
- ٣ - المصادقة على الميزانية وحساب الارباح والخسائر .
- ٤ - الموافقة على توزيع الارباح على المساهمين واصحاب الحصص والعاملين .
- ٥ - تحديد مكافأة وبدلات اعضاء مجلس الادارة .
- ٦ - تعيين مراقب الحسابات وتعيين السنة المالية التى يندب لها وتحديد اتعابه .
- ٧ - انتخاب اعضاء مجلس الادارة - اذا اقتضى الامر ذلك .

#### مادة ٢١٧ - اختصاصات اخرى للجمعية :

مع مراعاة احكام المادة السابقة ، وما تقضى به نصوص النظام ، تختص الجمعية العامة العادية بالنظر فى المسائل الآتية - سواء فى اجتماعها السنوى او فى اجتماع آخر تعقده خلال السنة المالية :

##### اولا : المسائل المالية

- ١ - وقف تجنيب الاحتياطى القانونى اذا بلغ ما يساوى نصف راس المال المصدر .

- ٢ - تكوين احتياطيات اخرى غير الاحتياطى القانونى والاحتياطى النظامى .

٣ - استخدام الاحتياطى النظامى فيما يعود بالنفع على الشركة او على المساهمين اذا لم يكن هذا الاحتياطى مخصصا لاغراض معينة منصوص عليها فى نظام الشركة .

- ٤ - التصرف فى الاحتياطيات والمخصصات فى غير الابواب المخصصة لها .

٥ - الموافقة على توزيع نسبة من الارباح الصافية التى تحققها الشركة نتيجة بيع اصل من الاصول الثابتة او التعويض عنه ، بشرط الا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من اعادة اصولها الى ما كانت عليه .

- ٦ - الموافقة على اصدار سندات ، وعلى الضمانات التى تقرّر لحملتها .

- ٧ - النظر فى قرارات وتوصيات جماعة حملة السندات .

- ٨ - الترخيص للمؤسسين واطباء مجلس الادارة بابرام عقود معاوضة مع الشركة .

- ٩ - الترخيص لمجلس الادارة بالتبرع متى تجاوزت قيمته الف جنيه .

ثانيا : المسائل المتعلقة بمجلس ادارة الشركة .

- ١ - عزل مجلس الادارة او احد اعضاءه ، ولولم يكن ذلك وارد فى جدول الاعمال ورفع دعوى المسئولية عليهم طبقا للمادة (١٦٠) من القانون .

- ٢ - عزل اعضاء مجلس الادارة الذين تكرر عدم حضورهم الجمعية العامة وانتخاب غيرهم .

- ٣ - توقيع غرامة مالية على اعضاء مجلس الادارة الذين لم يحضروا الاجتماع بغير عذر مقبول .

- ٤ - الترخيص لعضو مجلس الادارة المنتدب لشغل وظيفة العضو المنتدب فى شركة اخرى .

- ٥ - الترخيص لعضو مجلس الادارة بان يقوم بعمل فنى او ادارى فى شركة مساهمة اخرى بصفة دائمة .

- ٦ - الترخيص لعضو مجلس الادارة بالانتجار لحسابه او لحساب غيره فى احد فروع النشاط التى تراوها الشركة .

- ٧ - التصديق لادى عمل من اعمال الادارة اذا عجز مجلس الادارة عن البت فيه بسبب عدم اكتمال النصاب .

- ٨ - المصادقة على اى عمل يصدر عن مجلس الادارة .

- ٩ - اصدار توصيات بشأن الاعمال التى تدخل فى اختصاص مجلس الادارة .

ثالثا : المسائل المتعلقة بمراقب الحسابات



١ - النظر فى تغيير مراقب الحسابات اثناء السنة المالية التى انتدب لها بعد اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة (١٠٣) من القانون .

٢ - النظر فى عزل مراقبى الحسابات واقامة دعوى المسؤولية عليهم طبقا للمادة (١٠٦) من القانون .

٣ - النظر فى تقرير مراقب الحسابات فى حالة عدم تمكنه من اداء مهمته .

رابعا : المسائل المتعلقة بتصفية الشركة

١ - تعيين المصفين وتحديد اتعابهم وعزلهم .

٢ - مد المدة المقررة للتصفية بعد الاطلاع على تقرير المصفى .

٣ - النظر فى الحساب المؤقت الذى يقدمه المصفى كل ستة اشهر .

٤ - التصديق على الحساب الختامى لاعمال التصفية .

٥ - تعيين المكان الذى تحفظ فيه دفاتر الشركة ووثائقها بعد شطبها من السجل التجارى .

مادة ٢١٨ - الوثائق التى تنشر قبل اجتماع الجمعية :

يجب على مجلس الادارة ، او الشريك او الشركاء المديرون - حسب الاحوال - ان ينشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر وخلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات فى صحيفتين يوميتين ، وذلك قبل تاريخ عقد الجمعية العامة المقرر نظر الميزانية بها بعشرين يوما على الاقل . ويجوز - اذا كان نظام الشركة يسمح بذلك - الاكتفاء بارسال نسخة من الاوراق المبينة فى الفقرة الاولى الى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بعشرين يوما على الاقل .

وترسل صورة مما ينشر او يرسل الى المساهمين الى كل من الهيئة العامة لسوق المال والادارة العامة للشركات .

مادة ٢١٩ - وضع بيان من مراقبى الحسابات تحت تصرف المساهمين :

يضع مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرون - بحسب الاحوال - تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العامة العادية بخمسة ايام على الاقل بيانا من مراقبى الحسابات يقررون فيه :

١ - ان الشركة لم تقدم قرضا نقديا من اى نوع كان لاي من اعضاء مجلس ادارتها او الشريك او الشركاء المديرون بحسب الاحوال او ان تضمن اى قرض يعقده احدهم مع الغير .

٢ - اذا كانت الشركة من شركات الائتمان فيبين ما اذا كان تعاملها مع احد اعضاء مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرون بحسب الاحوال ، اتبع فيه نفس الشروط والاوزاع التى تتبعها الشركة مع جمهور العملاء .

٣ - وعلى كل حال يتعين ان يتضمن البيان ان القروض والاعتمادات او الضمانات المنصوص عليها فى المادة (٩٦) من القانون قد تمت دون اخلال باحكامها .

مادة ٢٢٠ - وضع كشف تفصيلى من مجلس الادارة تحت تصرف المساهمين :

يضع مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرون - بحسب الاحوال - سنويا تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص فى انعقاد الجمعية العامة التى تدعى للنظر فى تقرير مجلس الادارة بثلاثة ايام على الاقل بمقر الشركة وبمقر الانعقاد ، كشفا تفصيليا يتضمن البيانات الآتية :

١ - جميع المبالغ التى حصل عليها رئيس مجلس ادارة الشركة وكل عضو من اعضاء مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرون بحسب الاحوال فى السنة ، بية ايا كانت ضرورته سواء كان مكافأة او مرتب او اتعاب او بدلات بانواعها المختلفة او ما قبضه اى منهم على سبيل العمولة او مقابل عمل او استشارة اداها للشركة ، مع بيان تفصيلات كل مبلغ .

٢ - المزايا العينية التى يتمتع بها رئيس مجلس ادارة الشركة وكل عضو من اعضاء مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرون بحسب الاحوال فى السنة المالية كالسيارات والسكن المجانى وما الى ذلك .

٣ - المبالغ المخصصة لكل عضو من اعضاء مجلس الادارة الحاليين والسابقين او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال كمعاش او احتياطى او تعويض عن انتهاء الخدمة .

٤ - المكافآت وانصبة الارباح التى يقترح مجلس الادارة توزيعها على رئيس مجلس الادارة وكل عضو من اعضاء المجلس او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال .

٥ - المبالغ التى انفقت فعلا فى سبيل الدعاية باية صورة كانت مع التفصيلات الخاصة بكل مبلغ .

٦ - العمليات التى يكون فيها لاحد اعضاء مجلس الادارة الشريك او الشركاء المديرين مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة .

٧ - التبرعات مع بيان تفصيلات كل مبلغ ومسوغات التبرع .

و يكون رئيس واعضاء مجلس الادارة والشريك او

الشركاء المدبرون بحسب الاحوال مسئولين عن تنفيذ احكام هذه المادة وعن صحة البيانات الواردة فى جميع الاوراق التى نصت على اعدادها .

**مادة ٢٢١ -** المستندات التى توضع تحت تصرف المساهمين قبل الاجتماع السنوى للجمعية :

يضع مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المدبرون تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص بمركز الشركة قبل انعقاد الجمعية العامة فى اجتماعها السنوى بخمسة عشر يوما على الاقل ما يأتى :

١ - اسماء اعضاء مجلس الادارة والشريك والشركاء المدبرون واءعضاء مجلس المراقبة ، ومحال اقامتهم ، وبيان الشركات الاخرى التى يتولون عضوية مجالس ادارتها ، او يقومون باعمال الادارة الفعلية فيها .

( ٢ ) بيان المسائل المطروحة على الجمعية ، ونص مشروعات القرارات المطلوب اتخاذها .

( ٣ ) تقرير مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المدبرون بحسب الاحوال المقدم الى الجمعية ، وملاحظات مجلس المراقبة فى حالة وجودها .

( ٤ ) اذا كان من بين الموضوعات المعروضة تعيين اعضاء مجلس الادارة او مجلس المراقبة ، فيجب بيان اسماء المرشحين الذين قدموا طلبات بذلك ومن كل منهم وخبراتهم والاعمال التى تولوها خلال السنوات الثلاث السابقة وخاصة فى الشركات الاخرى ، وما اذا كانوا يشغلون اعمالا بذات الشركة ، والاسهم التى يمتلكونها فى الشركة .

٥ - الميزانية وحساب الارباح والخسائر .

٦ - تقرير مراقب الحسابات .

على انه اذا طلب المساهمون الحائزون على النسبة المقررة قانونا ادراج بعض المسائل فى جدول الاعمال ، تعين وضع بيان تلك المسائل ومشروعات القرارات المتعلقة بها تحت تصرف المساهمين قبل سبعة ايام على الاقل من تاريخ انعقاد الجمعية .

**مادة ٢٢٢ -** حق الاطلاع :

يكون للمساهمين واصحاب الحصص الاطلاع على المستندات والاوراق المشار اليها فى المواعيد المحددة بمقر الشركة ، سواء بأنفسهم او بواسطة وكلاء عنهم ، ويجوز لهم الحصول على صورة منها بعد اداء مبلغ لا يزيد على عشرة قروش عن كل صفحة .

**مادة ٢٢٣ -** بدء سير العمل فى الجمعية :

تبدأ الجمعية العامة العادية اجتماعها السنوى بقراءة التقرير المقدم من مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المدبرين بحسب الاحوال ، ثم تعرض الجهة التى اعدت التقرير حساب الارباح والخسائر والميزانية ، ويتلو مراقب الحسابات تقريره متضمنا البيانات والمعلومات المتصلة بموجب القانون واللائحة .

**مادة ٢٢٤ -** حق المساهم فى مناقشة المستندات وتقديم الاسئلة :

لكل مساهم اثناء الجمعية العامة حق مناقشة تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر وتقرير مراقب الحسابات وما ينكشف اثناء الاجتماع من وقائع خطيرة - ويكون مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المدبرون بحسب الاحوال ملزمين بالاجابة على اسئلة المساهمين بالقدر الذى لا يعرض مصالح الشركة للضرر .

ويشترط تقديم الاسئلة مكتوبة فى مركز ادارة الشركة بالبريد المسجل او باليد فى مقابل ايصال ، قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة ايام على الاقل .

**مادة ٢٢٥ -** نصاب صحة انعقاد الجمعية ، ونصاب صحة التصويت :

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون الحد المنصوص عليه فى نظام الشركة بشرط الا يقل عن الربع ولا يزيد على النصف .

فاذا لم يتوافر الحد الادنى فى الاجتماع الاول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية وذلك وفقا للمواد ( ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ) من هذه اللائحة .

ويجوز ان ينص فى نظام الشركة على الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الاول اذا حدد فيها مكان وزمان الاجتماع الثانى .  
و يعتبر الاجتماع الثانى صحيحا ايا كان عدد الاسهم الممثلة فيه .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بالاغلبية المطلقة لعدد الاصوات المقررة للاسهم الممثلة فى الاجتماع ، ما لم يشترط النظام نسبة اعلى من ذلك .

**٣ - الجمعية العامة غير العادية**

**مادة ٢٢٦ -** دعوة الجمعية العامة غير العادية :

لمجلس الادارة فى شركات المساهمة ، والشريك او الشركاء المدبرين ان يقرر دعوة الجمعية العامة غير العادية .



وعلى مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين أن يدعوا الجمعية العامة غير العادية إذا طلب إليه عدد من المساهمين يمثلون ١٠٪ من رأس المال على الأقل ذلك لأسباب جدية — بشرط أن يتم إيداع الأسهم وتقديم الطلب على الوجه المبين بالفقرة (ب) من المادة (٢١٥) من هذه اللائحة .

وإذا لم يتم مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب مستوفى ، كان للطالبين أن يتقدموا إلى الجهة الإدارية المختصة التي تتولى توجية الدعوة .

**مادة ٢٢٧ — اختصاصات الجمعية العامة غير العادية :**

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة ، بمراعاة ألا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين مالم يوافق على التعديل جميع المساهمين ، ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدّها بصفته شريكا .

وتنظر الجمعية العامة غير العادية — بصفة خاصة — التعديلات الآتية في نظام الشركة :

- ١ — زيادة رأس المال المرخص به .
- ٢ — الموافقة على زيادة رأس المال بأسهم ممتازة ، بشرط أن يرخص بذلك النظام ابتداء .
- ٣ — إضافة أغراض مكملة أو مرتبطة أو قربية من غرض الشركة الأصلي ، ولا يجوز تغيير الغرض الأصلي إلا لأسباب توافق عليها اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون بناء على اقتراح توافق عليه الجمعية العامة غير العادية .
- ٤ — تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بأنواع الأسهم .

٥ — إطالة أمد الشركة أو تقصيره ، أو حلها قبل موعدها ، أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة إجباريا ، أو أدماج الشركة .

٦ — تغيير الشكل القانوني لشركة التوصية بالأسهم .

كما تجتمع الجمعية العامة غير العادية — بناء على دعوة مجلس الإدارة — للنظر في حل الشركة أو استمرارها ، إذا بلغت خسائر الشركة في سنة مالية واحدة أو أكثر نصف رأس المال المصدر .

**مادة ٢٢٨ — المستندات التي توضع تحت تصرف المساهمين :**

يضع مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الأحوال تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص —

بمركز الشركة — قبل انعقاد الجمعية العامة غير العادية بخمسة عشر يوما على الأقل ما يأتي :

١ — بيان المسائل المعروضة على الجمعية ، وهي مشروعات القرارات المطلوب اتخاذها .

على أنه إذا طلب المساهمون الحائزون على النسبة المقررة قانونا إدراج بعض المسائل في جدول الأعمال تعين وضع بيان تلك المسائل ومشروعات القرارات المتعلقة بها تحت تصرف المساهمين قبل سبعة أيام على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية .

(٢) تقرير مراقب الحسابات عن المسائل المعروضة على الجمعية .

و يكون لأصحاب الأسهم والسندات وحصص التأسيس الاطلاع على المستندات والاوراق المشار إليها في المواعيد المحددة بمقر الشركة ، سواء بأنفسهم أو من ينوب عنهم قانونا ، ويجوز لهم الحصول على نسخ من تلك المستندات بعد أداء مبلغ لا يزيد على عشرة قروش عن كل صفحة .

**مادة ٢٢٩ — نصاب صحة الاجتماع :**

لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون أو أصحاب حصص رأس مال يمثلون نصف رأس المال على الأقل ، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجهت الدعوة إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل .

وتصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم وحصص رأس المال الممثلة في الاجتماع ، إلا إذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه ، أو حل الشركة قبل الميعاد ، أو تغيير الغرض الأصلي أو أدماجها ، فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم وحصص رأس المال الممثلة في الاجتماع .

**مادة ٢٣٠ — طريقة التصويت :**

يكون إبداء الأصوات في الجمعية العامة بالطريقة التي يعينها النظام ، فإذا لم يحدد النظام ذلك تم بالطريقة التي يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية .

ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم ، أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الأحوال ، أو عدد من المساهمين أو أصحاب حصص رأس المال ، يمثل عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل .



**مادة ٢٣١ -** حظر تصويت اعضاء مجلس الادارة فى مسائل معينة :

لا يجوز لاعضاء مجلس الادارة الاشتراك فى التصويت على قرارات الجمعية العامة فى شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم او ابراء ذمتهم واخلاء مسئوليتهم عن الادارة ، ولا تحسب الاصوات الخاصة بالاسهم التى يجوزونها فى نصاب التصويت .

#### ٤ - حكم خاص بالجمعيات العامة لشركات التوصية بالاسهم

**مادة ٢٣٢ -** تسرى على الجمعيات العامة لشركات التوصية بالاسهم الاحكام الخاصة بالجمعيات العامة وذلك مع مراعاة ما يأتى :

(أ) لا يجوز للجمعية العامة للمساهمين ان تباشر او ان تقر الاعمال المتعلقة بصله الشركة بالغير ، او اى عمل من اعمال الادارة الخارجية للشركة .

(ب) لا يجوز للجمعية العامة غير العادية تعديل عقد الشركة الا بموافقة الشريك او الشركاء المديرين ، مالم ينص عقد الشركة بغير ذلك .

(جـ) تنوب الجمعية العامة عن المساهمين فى مواجهة المديرين .

#### (ثانيا)

#### مجلس ادارة الشركات المساهمة

**مادة ٢٣٣ -** كيفية حساب مدة العضوية :

تحسب مدة العضوية فى مجلس الادارة المنصوص عليها فى المادة (٧٧) من القانون من تاريخ قيد الشركة فى السجل التجارى او تاريخ صدور قرار الجمعية العامة باختيار اعضاء المجلس - بحسب الاحوال - الى تاريخ انتهاء اعمال اول جمعية عامة تعقد للنظر فى الميزانية وحساب الارباح والخسائر عن السنة المالية التى تقع فيها نهاية مدة العضوية .

**مادة ٢٣٤ -** جواز تجديد العضوية لمن انتهت مدته : يجوز تجديد عضوية عضو مجلس الادارة الذى انتهت مدته ، لمدة او مدد اخرى ، مالم ينص النظام على غير ذلك .

و يعتبر تجديد العضوية بمثابة تعيين جديد تسرى عليه كافة الاحكام والشروط التى تسرى على التعيين لأول مرة - بما فى ذلك اعادة حساب قيمة اسهم ضمان العضوية .

**مادة ٢٣٥ -** لا يجوز خلال فترة العضوية ان يسند الى

عضو مجلس الادارة اية وظيفة من وظائف الشركة او اى عمل دائم او مؤقت بها .

**مادة ٢٣٦ -** جواز عضوية الشخص الاعتبارى فى مجلس الادارة :

يجوز ان يكون الشخص الاعتبارى عضوا بمجلس الادارة ، على ان يحدد فور تعيينه ممثلا له فى مجلس الادارة من الاشخاص الطبيعيين ، تتوافر فيه كافة الشروط الواجب توافرها فى اعضاء مجلس الادارة و يلتزم بالالتزامات التى يلتزمون بها - وبدون اخلال بمسئولية الشخص الاعتبارى عن اعمال ممثله فى مجلس الادارة ، يكون الممثل مسئولا عن تلك الاعمال .

**مادة ٢٣٧ -** تحديد الجهة المختصة بتعيين ممثل الشخص الاعتبارى فى عضوية مجلس الادارة :

تقوم الجهة او الاشخاص الذين يتولون ادارة الشخص الاعتبارى سواء كان شركة مساهمة او شركة توصية بالاسهم او شركة ذات مسئولية محدودة او تضامن ، او توصية بسيطة ، تعيين من يمثلها فى مجلس ادارة شركة المساهمة التى يساهم فيها ، مالم يقض النظام بغير ذلك .

ولا تخل الاحكام المتقدمة بالقواعد المنظمة لاختيار ممثلى شركات القطاع العام والاشخاص الاعتبارية العامة فى عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة التى يساهمون فيها .

ولا يجوز للشخص الاعتبارى ان يغير ممثله من جلسة الى اخرى ، الا اذا رأى ان يستبدل به ممثلا آخر طبقا لاحكام المادة التالية .

على انه يجوز للشخص الاعتبارى فى حالة وجود مانع لدى ممثله او غيابه ان ينوب عنه غيره فى حضور هذه الجلسة .

**مادة ٢٣٨ -** مدة عضوية ممثل الشخص : يتم تعيين ممثل للشخص الاعتبارى فى مجلس الادارة لمدة عضوية من يمثله ، فاذا جددت عضوية الشخص الاعتبارى فى مجلس الادارة وجب ان يعين ممثله عن كل مدة تتجدد عضويته عنها .

ويجوز للشخص الاعتبارى ان يعزل ممثله فى مجلس الادارة فى اى وقت ، على ان يحظر الشركة بذلك بكتاب موصى عليه يحدد فيه من يخلفه ، ويكمل الممثل الجديد مدة سلفه .

**مادة ٢٣٩ -** تحديد ممثل الشخص الاعتبارى فى الجمعية العامة :

لا يجوز ان ينوب ممثل الشخص الاعتبارى بمجلس الادارة عن ذلك الشخص فى حضور الجمعية العامة ، ويعين الشخص

الاعتبارى ممثله فى الجمعية العامة طبقا للمواد السابقة .  
وتسرى بشأنه الاحكام المبينة بها .

**مادة ٢٤٠ -** الاعضاء الاحتياطيون فى مجلس الادارة :  
يجوز ان يتضمن نظام الشركة اوضاع تعيين اعضاء  
احتياطيين بمجلس الادارة يحلون محل من يتغيب من الاعضاء  
الاصليين دون عذريقبله المجلس .

**مادة ٢٤١ -** قيمة اسهم ضمان العضوية :

مع مراعاة حكم المادة ( ٩١ ) من القانون يجب ان يكون  
عضو مجلس الادارة مالكا لعدد من اسهم الشركة لا تقل قيمتها  
الاسمية عن خمسة الاف جنيه او القيمة التى يحددها نظام  
الشركة ايها اكبر .

و يرجع فى تحديد قيمة اسهم الضمان الى الاسعار التى  
يجرى التعامل عليها فى بورصة الاوراق المالية ، او الى قيمة  
الاسهم الاسمية ان لم تكن اسهم الشركة قد قيدت فى هذه  
البورصة .

**مادة ٢٤٢ -** عدم تأثر اسهم ضمان العضوية بما يطرأ  
من تغير فى قيمتها :

متى اودعت اسهم ضمان العضوية مقدرة على النحو  
الوارد بهذه اللائحة ، فانها لا تتأثر بما يطرأ على قيمتها - بعد  
ذلك - من تغير طوال مدة عضوية مجلس الادارة ، ولا يجوز رد  
شئ منها او المطالبة بتكلفتها اذا زادت قيمتها او انخفضت عن  
القدر المحدد .

**مادة ٢٤٣ -** الافراج عن اسهم ضمان العضوية :

لا يجوز الافراج عن اسهم ضمان العضوية الا اذا انتهت  
مدة وكالة العضو، وتم التصديق على الميزانية وحساب  
الارباح والخسائر عن آخر سنة مالية قام فيها بأعماله ، وبراء  
ذمته .

**مادة ٢٤٤ -** حالة نقص عدد الاعضاء عن الحد  
الادنى :

اذا نقص عدد اعضاء مجلس الادارة بسبب الوفاة او  
الاستقالة ، عن ثلاثة اعضاء ، فلا تصح اجتماعات المجلس او  
قراراته ، ويجب على الاعضاء الباقين او مدير عام الشركة او  
مراقب الحسابات ان يبلغ الادارة العامة للشركات لدعوة  
الجمعية العامة للاعتقاد والنظر فى تعيين خلف لمن انتهت  
عضويته من الاعضاء .

**مادة ٢٤٥ -** نصاب صحة اجتماعات مجلس الادارة  
ونصاب صحة القرارات :

لا يكون اجتماع مجلس الادارة صحيحا الا اذا حضره  
نصف عدد اعضائه على الاقل ، بما فيهم الرئيس بشرط الا يقل  
عدد الاعضاء الحاضرين عن ثلاثة او العدد الذى يشترطه  
النظام ايها اكبر ، وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الاعضاء  
الحاضرين مالم يشترط النظام اغلبية خاصة .

ويجب على اعضاء المجلس ومن يدعون الى حضور جلساته  
المحافظة على سرية البيانات والمعلومات التى يعلمونها عن  
طريق مشاركتهم فى اعمال المجلس ، متى كانت سرية  
بطبيعتها او ينهبهم الى ذلك رئيس المجلس .

**مادة ٢٤٦ -** تعيين رئيس لمجلس الادارة :

يعين مجلس الادارة من بين اعضائه رئيسا ، كما يجوز له ان  
يعين نائبا للرئيس يحل محل الرئيس حال غيابه ، ويكون  
التعيين فى منصب رئيس المجلس او نائب الرئيس لمدة لا تتجاوز  
مدة عضويته بالمجلس . ويجوز تجديد التعيين فى تلك المناصب  
- كما يجوز للمجلس ان ينحى ايها عن منصبه فى اى وقت .

**مادة ٢٤٧ -** تعيين مدير عام للشركة واختصاصاته :

يجوز لمجلس الادارة ان يعين مديرا عاما للشركة بعد اخذ  
راى العضو المنتدب او رئيس مجلس الادارة اذا كان يقوم  
بأعمال الادارة الفعلية ، ويشترط ان يكون شخصا طبيعيا من  
غير اعضاء مجلس الادارة . ويتولى المدير العام رئاسة الجهاز  
التنفيدى للشركة ويكون مسئولا امام العضو المنتدب او رئيس  
مجلس الادارة بحسب الاحوال ، ويجوز ان يدعى لحضور جلسات  
مجلس الادارة دون ان يكون له صوت محدود ويحدد مجلس  
الادارة - بناء على اقتراح العضو المنتدب او رئيس المجلس  
بحسب الاحوال - ما يتم تفويضه من اختصاصات للمدير  
العام

**مادة ٢٤٨ -** احوال تنحية المدير العام :

مع مراعاة احكام قانون العمل يجوز تنحية المدير العام فى  
اى وقت بقرار من مجلس الادارة بناء على اقتراح العضو  
المنتدب او رئيس مجلس الادارة ان كان يتولى الادارة الفعلية ،  
وفى حالة وفاة او استقالة او تنحية العضو المنتدب او رئيس  
مجلس الادارة بحسب الاحوال يستمر المدير العام فى مباشرة  
عمله الى ان يتم تعيين من يحل محل العضو المنتدب او رئيس  
مجلس الادارة .

**مادة ٢٤٩ -** تدوين محاضر مجلس الادارة :

يجب او تدون محاضر اجتماعات مجلس الادارة بصفة  
منتظمة عقب كل جلسته فى دفتر خاص يوقع عليه من رئيس



المجلس وأمين السر - وتسرى على هذا الدفتر الشروط والأوضاع الخاصة بدفاتر الجمعية العامة والمنصوص عليها بالمادة (٧٥) من القانون .

ويجب ان يحفظ هذا الدفتر في مركز الشركة الرئيسى ، ويثبت في محضر كل جلسة اساء من حضر ومن لم يحضر من اعضاء المجلس ، مع بيان اذار من لم يحضر في حالة وجودها ، كما يثبت فيه اساء الاشخاص من غير اعضاء المجلس الذى يتطلب النظام حضورهم ، مع بيان حضورهم او غيابهم ، كذلك اساء جميع من حضر - من غير الاعضاء - الجلسة كلها او جزء منها .

كما يثبت بالمحضر خلاصة وافية لجميع مناقشات المجلس ، وبكل ما يحدث اثناء الاجتماع ، وكل ما يطلب الاعضاء اثباته في المحضر .

**مادة ٢٥٠ -** تضمن نظام شركة المساهمة احدى طرق اشتراك العاملين في الادارة :

يجب ان يتضمن النظام الاساسى لشركات المساهمة التى تنشأ بعد العمل بالقانون النص على مشاركة العاملين في ادارة الشركة باحدى الطرق المبينة في المواد من ٢٥١ الى ٢٥٦ .

**مادة ٢٥١ -** الطريقة الاولى : اشتراك العاملين في مجلس الادارة وشروطه :

يجوز ان يتضمن النظام ان يكون للعاملين ممثلين في مجلس الادارة ، يحدد عددهم وطريقة اختيارهم نظام الشركة مع مراعاة ما يأتى :

( أ ) الا يجاوز عددهم ثلث اعضاء المجلس .

( ب ) ان يكون اختيارهم عن طريق العاملين بالشركة .

( ج ) ان يتوافر في ممثلى العاملين بمجلس الادارة الشروط الواجب توافرها في اعضاء مجلس الادارة - فيما عدا شرط تقديم اسهم ضمان العضوية .

( د ) الا يكون قد سبق الحكم بمجازاته تأديبا خلال العامين السابقين على الترشيح .

( هـ ) ان تكون مدة العضوية بالمجلس هي ذات المدة المقررة لاعضاء المجلس الممثلين لرأس المال .

وتحدد الجمعية العامة مكافآت ممثلى العاملين عن عضويتهم في مجلس الادارة ، كما يشملهم قرار الجمعية العامة بعزل المجلس في حالة صدوره .

**مادة ٢٥٢ -** الطريقة الثانية : اشتراك العاملين في الادارة على اساس تملكهم لاسهم العمل :

يجوز ان يتضمن نظام الشركة النص على تنظيم لمشاركة

العاملين في الادارة والارباح وذلك على اساس انشاء اسهم للعمل تكون مملوكة لمجموع العاملين بالشركة ، بالشروط الآتية :

( أ ) ان يكون العاملون بالشركة جمعية خاصة طبقا لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة يشترك فيها العاملون الذين مضى على خدمتهم اكثر من سنة - ويفقد العاملون عضويتهم في هذه الجمعية بمجرد انتهاء عقود عملهم - ولا يكون لهم من حقوق في هذه الحالة سوى الارباح عن المدة السابقة على انتهاء عقودهم .

ويتضمن نظام الجمعية الخاصة شروط العضوية فيها ، وكيفية توزيع الارباح على اعضائها كما يؤول اليها نصيب ممثليها من العاملين في مقابل عضويتهم بمجلس ادارة الشركة .

( ب ) تختار الجمعيات الخاصة بالعاملين - ممثلين لها بالجمعية العامة للشركة ومجلس ادارة الشركة وذلك في الحدود المنصوص عليها في نظام الشركة .

( ج ) تؤول الى الجمعيات الخاصة بالعاملين نصيبهم في الارباح طبقا لاحكام المادة ١٩٦ من هذه اللائحة وتتولى هذه الجمعيات توزيع ما يؤول اليها من الارباح على العاملين طبقا لما هو وارد بنظام الشركة .

( د ) تنتهى الجمعية بنهاية الشركة .

وتصدر اسهم العمل دون قيمة ولا يجوز تداولها ، ولا تدخل في تكوين رأس المال ، وتقرر لصالح العاملين دون مقابل على النحو الوارد بنظام الشركة .

**مادة ٢٥٣ -** الطريقة الثالثة : مشاركة العاملين في الادارة عن طريق لجنة ادارية معاونة :

يجوز ان يتضمن النظام النص على تشكيل لجنة ادارية معاونة بقرار من مجلس الادارة من ممثلين عن العاملين .

وتختص اللجنة بدراسة كافة الموضوعات الخاصة بدراسة برامج العمالة بالشركة مع مراعاة الادارة الاقتصادية السليمة ، وكذلك كل ما يتعلق بشئون العاملين وبرامج وخطط وقواعد تحديد الاجور والمرتبات فضلا عن الموضوعات الاخرى التى تحال اليها من مجلس الادارة او العضو المنتدب وترفع اللجنة توصياتها ونتائج دراساتها الى مجلس الادارة .

ومحضر رئيس اللجنة اجتماعات مجلس الادارة ويكون له صوت محدود في المداولات .

**مادة ٢٥٤ -** رئيس اللجنة ، ومن له حق حضور جلساتها :



تعين اللجنة من بين أعضائها رئيساً ، وفي حالة غيابه تعين العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتاً .

ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الإدارة المنتدب أو من يفوضه من أعضاء مجلس الإدارة وعدد من المديرين المسؤولين بالشركة يختارهم مجلس الإدارة دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

**مادة ٢٥٥ -** قواعد وشروط اختيار أعضاء اللجنة ، واجتماعاتها :

يضع مجلس الإدارة قواعد وشروط اختيار أعضاء اللجنة الإدارية المعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافآت أعضائها . وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل شهرين ، ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس .

**مادة ٢٥٦ -** التقرير السنوي للجنة تضع اللجنة تقريراً سنوياً خلال السنة المالية للشركة يعرض على مجلس الإدارة ، توضح فيه الموضوعات التي أحيلت إليها وما أوصت به في شأنها ، واقتراحاتها التي ترى عرضها على المجلس ، والتي يؤدي الأخذ بها إلى مصلحة الشركة .

(ثالثاً)

**الشريك أو الشركاء المديرون ومجلس المراقبة**

**في شركات التوصية بالأسهم**

**١ - الشريك أو الشركاء المديرون**

**مادة ٢٥٧ -** تضمن عقد تأسيس الشركة اسم الشريك أو الشركاء المديرين

يجب أن يتضمن لقد تأسيس الشركة اسم الشريك أو أسماء الشركاء المتضامنين الذين يعهد إليهم بإدارة الشركة ، كما يحدد العقد السلطات والاختصاصات المنوطة بالشريك أو الشركاء المديرين ومع مراعاة نصوص العقد يكون لهم أوسع السلطات في التصرف والإدارة ، فيما عدا المسائل التي ينص العقد على أنها من اختصاص الجمعية العامة للشركة .

وإذا تعدد الشركاء المديرون ، فيكون لكل منهم على انفراد التصرف باسم الشركة ولا يحتاج على الغير باعتراض أحد المديرين على تصرف صادر من مدير آخر ما لم يثبت علم الغير بهذا الاعتراض قبل إبرام التصرف .

ويجوز للشريك أو الشركاء المديرين الاستعانة بمن يرون

من الفنيين والإداريين ، وتفويضهم في بعض اختصاصاتهم ، على أن يكون المدير مسئولاً شخصياً عن أعمال هؤلاء معاونين ، ولا تثبت لهم صفة المدير .

**مادة ٢٥٨ -** التزامات الشريك أو الشركاء المديرين : يلتزم الشريك أو الشركاء المديرون بكافة الالتزامات المقررة بموجب نصوص القانون على عاتق أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة فيما عدا ما تنص عليه المواد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ من القانون ، ويكون حكمهم من حيث المسؤولية حكم المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة .

**مادة ٢٥٩ -** حكم وفاة أحد الشركاء المديرين : إذا توفي أحد الشركاء المديرين ، وكان نظام الشركة ينص على عدم انتهاء الشركة بوفاة أحد الشركاء المتضامنين ، اتبع ما ينص عليه النظام لتعيين مدير جديد للشركة . فإذا لم ينص النظام على طريقة لتعيين المدير في حالة الوفاة ، عين مجلس المراقبة مديراً مؤقتاً للشركة يقوم بدعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تعيينه لتتولى تعيين أحد الشركاء المتضامنين خلفاً لمن خلت وظيفته ولا يجوز تعيين أحد الشركاء المتضامنين مديراً إلا بموافقة باقي الشركاء المتضامنين مالم ينص النظام على غير ذلك .

وتتبع الأحكام السابقة في حالة استقالة أحد الشركاء المديرين .

**٢ - مجلس المراقبة**

**مادة ٢٦٠ -** تشكيل مجلس المراقبة وشروط عضويته : يكون لكل شركة توصية بالأسهم مجلس مراقبة مكون من ثلاثة على الأقل تنتخبهم الجمعية العامة العادية من بين المساهمين أو من غيرهم مالم يكن قد تم تعيينهم بموجب عقد تأسيس الشركة .

ولا يجوز أن يكون أعضاء مجلس المراقبة من بين الشركاء المديرين .

ويجوز للجمعية العامة عزل أعضاء مجلس المراقبة الذين عينتهم .

**مادة ٢٦١ -** اختصاصات مجلس المراقبة : يتولى مجلس المراقبة الإشراف الدائم على أعمال المديرين ، وللمجلس أن يطلب إلى المديرين باسم الشركة تقديم حسابات عن إدارتهم ، ويكون له في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بمجرد

الصندوق والاوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها ، ويجب على المديرين ان يوفروا له من حقوق الاطلاع على مستندات الشركة واوراقها ما هو مقرر لمراقبي الحسابات .

ومجلس المراقبة ان يبدى رأى فى المسائل التى يعرضها عليه مديرو الشركة ، وله ان يأذن باجراء التصرفات التى يتطلب عقد الشركة اذنه فيها .

و يقدم مجلس المراقبة الى الجمعية العامة العادية فى اجتماعها السنوى لنظر الميزانية وحساب الارباح والخسائر تقريرا بملاحظاته على ادارة الشركة .

ويجوز لمجلس المراقبة ان يقرر دعوة الجمعية العامة للاجتماع .

#### مادة ٢٦٢ - مدى مسئولية اعضاء مجلس المراقبة :

لا يكون اعضاء مجلس المراقبة مسئولين عن اعمال ادارة الشركة ومع ذلك يجوز الرجوع عليهم مدنيا اذا علموا بوقوع مخالفات فى ادارة الشركة ولم يبلغوا بها الجمعية العامة للمساهمين فى اول اجتماع لها ، او ارتكبوا اخطاء فى تنفيذ المهام المنوطة بهم بموجب القانون او عقد الشركة .

مادة ٢٦٣ - يسرى فى شأن انعقاد مجلس المراقبة وتدوين محاضر جلساته القواعد والاحكام المتعلقة بمجلس الادارة .

### الفرع الثالث مراقبو الحسابات

#### مادة ٢٦٤ - تعيين مراقبي الحسابات :

يعين مراقبو الحسابات ، و يباشرون مهامهم طبقا للمواد من ١٠٣ الى ١٠٩ من القانون ، ومع مراعاة الاحكام التالية :

#### مادة ٢٦٥ - تعدد مراقبي الحسابات :

فى حالة تعدد مراقبي الحسابات ، فيجوز لكل منهم ان يقوم بالاطلاع على دفاتر الشركة وطلب البيانات والايضاحات وتحقيق الموجودات والالتزامات على انفراد ومع ذلك يجب ان يقدم جميع مراقبي الحسابات تقريرا موحدًا ، وفى حالة الاختلاف فيما بينهم ، يوضح التقرير اوجه الخلاف ووجهة نظر كل منهم .

مادة ٢٦٦ - القرارات الصادرة دون الرجوع لمراقب الحسابات :

فى حالة ما اذا تطلب القانون او اللائحة او النظام ان يصدر قرار من الجهة المختصة بالشركة بناء على تقرير مراقب

الحسابات او ان يحضر المراقب الجلسة التى اتخذ فيها القرار فاذا تم اتخاذ القرار دون مراعاة ذلك ، كان القرار مخالفا للقانون ، مالم تقره الجهة مصدرة القرار بعد تقديم التقرير من المراقب او حضوره بحسب الاحوال .

#### مادة ٢٦٧ - القواعد التى تتم المراجعة طبقا لها :

يجب على مراقب الحسابات ان يقوم بمراجعة حسابات الشركة اثناء السنة المالية طبقا للاصول المرعية ، وعليه بصفة خاصة مراعاة المبادئ المبينة بالملحق رقم (٣) بهذه اللائحة .

مادة ٢٦٨ - الاخطارات التى يلتزم بها مراقب الحسابات :

يجب على مراقب الحسابات ان يخطر مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين او مجلس المراقبة - بحسب الاحوال - بما يتضح له اثناء السنة المالية مما يأتى :

١ - ما قام به من فحوص للمستندات وتحقيق لموجودات الشركة والتزاماتها او اختبارات للنظام المحاسبى للشركة او غيره .

٢ - بيان اوجه التعديل فى الميزانية او حساب الارباح والخسائر او قائمة الجرد التى يرى المراقب اخذها بالاسباب التى تدعوه الى اقتراح هذا التعديل .

٣ - اوجه المخالفة او عدم الصحة التى اكتشفها المراقب فى نظم الشركة او ادارتها .

٤ - النتائج التى تترتب على الملاحظات او التعديلات المبينة فيما سبق على ميزانية السنة المالية موضوع المراقبة وحساباتها ، مع مقارنة ذلك بميزانية السنة التى تسبقها وحساباتها .

مادة ٢٦٩ - كيفية دعوة مراقب الحسابات لحضور الجمعية العامة :

يدعى مراقب الحسابات لحضور الجمعيات العامة للشركة فى ذات المواعيد التى يدعى بها المساهمون ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

#### مادة ٢٧٠ - حضور المراقب جلسات مجلس الادارة .

يدعى مراقب الحسابات لحضور جلسات مجلس الادارة او الجلسة التى يعقدها مدير شركة التوصية بالاسهم التى تنظر فيها حسابات الشركة ، او اية جلسة اخرى يقرر المجلس دعوته الى حضورها لاستطلاع رأيه فيما يدخل فى اختصاصاته من امور .

وتتم دعوة مراقب الحسابات بذات الاوضاع والمواعيد التى يتم بها دعوة اعضاء مجلس الادارة .



## الفصل الثانى

### الشركة ذات المسئولية المحدودة

#### الفرع الاول

#### الهيكل المالى

**مادة ٢٧١ —** لا يجوز ان يقل الحد الأدنى لرأس مال الشركة ذات المسئولية المحدودة عن خمسين الف جنيه تقسم الى حصص لا تقل قيمة كل منها عن مائة جنيه تدفع بالكامل .  
ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على شركات ذات المسئولية المحدودة القائمة فى تاريخ العمل بالقانون ، وكذلك الشركات السابق الموافقة على انشائها من مجلس ادارة هيئة الاستثمار قبل ذلك التاريخ .

**مادة ٢٧٢ —** عدم جواز اصدار اوراق مالية :  
لا يجوز ان تكون حصص رأس المال فى الشركة ذات المسئولية المحدودة فى شكل اوراق مالية قابلة للتداول ، كما لا يجوز لهذه الشركة ان تصدر اى نوع من انواع الاوراق المالية .

**مادة ٢٧٣ —** تداول الحصص بين الشركاء :  
يجوز للشركاء فيما بينهم ان يتداولوا حصصهم فى الشركة — كلها او بعضها — دون ان يكون لباقي الشركاء الحق فى استرداد هذه الحصص ، ما لم يجز العقد حق الاسترداد ، فتطبق احكام الاسترداد الواردة بالمادتين ١١٨ و ١١٩ من القانون .

**مادة ٢٧٤ —** بيع الحصص الى الغير :  
يجب على كل شريك يرغب فى بيع حصته الى الغير ، ان يبلغ مديرى الشركة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بعزمه على البيع وبأثنى والشروط التى يتم بها البيع .  
وعلى المدير ان عقد اجتماع لجماعة الشركاء خلال عشرة ايام من تاريخ ابلاغه بالرغبة فى البيع للنظر فى شأن استعمال حقوقهم فى الاسترداد — ويجوز الاكتفاء بالحصول على موافقة كتابية من جميع الشركاء دون اجتماع وذلك على البيع للغير باسترداد الحصة المبيعة بذات الشروط المعروضة و يبلغ ما ينتهى اليه جماعة الشركاء الى الشريك الراغب فى البيع بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال شهر من تاريخ ابلاغه للشركة بعزمه على البيع .

**مادة ٢٧٥ —** سجل الشركاء :  
يعد بمركز الشركة سجل للشركاء ، يتضمن ما يأتى :  
( أ ) اسماء الشركاء وجنسياتهم ومجال اقامتهم ومهنتهم .  
( ب ) عدد الحصص التى يملكها كل شريك ومقدار مادفعه .

( ج ) التنازل عن الحصص او انتقال ملكيتها مع بيان تاريخ توقيع التنازل والتنازل اليه فى حالة التصرف بين الاحياء ، وتوقيع المدير ومن آلت اليه الحصة فى حالة الانتقال بسبب الموت .

ولا يكون للتنازل او الانتقال اثر بالنسبة الى الشركة او الغير الا من تاريخ قيده فى سجل الشركة .  
وعلى الشركة ان تنفذ طلبات التنازل المستوفاة للشروط او اثبات الانتقال بالارث او الوصية فور تقديمها اليها ، على ان يخبر صاحب الشأن بذلك بكتاب موصى بعلم الوصول خلال خمسة ايام من تاريخ تقديم الطلب اليها .

**مادة ٢٧٦ —** زيادة رأس المال او تخفيضه :  
لا يجوز زيادة رأس مال الشركة ذات المسئولية المحدودة او تخفيضه الا بقرار من جماعة الشركاء بالأغلبية العديدة للشركاء الحائزة على ثلاثة ارباع رأس المال ، و يبين عقد الشركة ما يتفق عليه الشركاء على خلاف ذلك .

وتتم الزيادة او التخفيض بناء على اقتراح مديرى الشركة ، ويجب ان يرفق بالاقتراح تقرير من مراقب الحسابات حول الاسباب التى تدعو الى ذلك .  
ولا يجوز تخفيض رأس المال الى اقل من الحد المبين بالمادة ( ٢٧١ ) من هذه اللائحة .

**مادة ٢٧٧ —** صورة زيادة رأس المال نقدا :  
يجوز ان تتم الزيادة النقدية فى رأس مال الشركة ذات المسئولية المحدودة فى شكل حصص جديدة يكتب فيها اصحاب الحصص الاصليين كل بنسبة حصته أو شركاء جدد توافق عليهم جماعة الشركاء بالأغلبية المبينة بالمادة السابقة بشرط الا يتعدى عدد الشركاء جميعا خمسين شريكا — كما يجوز أن تتحقق الزيادة فى رأس المال بزيادة قيمة الحصص القائمة بالشركة بمبالغ متساوية .

**مادة ٢٧٨ —** الاكتتاب فى زيادة رأس المال ، وصرف مبلغ الزيادة :

يجب ان يتم الاكتتاب فى الزيادة النقدية لرأس المال بالكامل وايداع قيمتها فى حساب يفتح لذلك فى احد البنوك المرخص لها بذلك على ذمة المكتبتين ، وعلى المدير ان يعدلوا بيانات رأس مال الشركة فى السجل التجارى بعد ابلاغ الادارة العامة للشركات بذلك فور تمام الاكتتاب فى الزيادة مرفقا به قرار جماعة الشركاء بتقرير الزيادة وشهادة من البنك الذى تم فيه الايداع طبقا للاوضاع المنصوص عليها فى المادة ( ١٠٤ ) من هذه اللائحة ، ولا يجوز صرف اية مبالغ



من قيمة ما اكتتب فيه الا بعد تقديم شهادة من السجل التجارى بما يفيد زيادة راس المال .

#### مادة ٢٧٩ - زيادة راس المال بحصة عينية :

يجوز زيادة راس مال الشركة بحصة عينية يقدمها احد الشركاء او الغير، بشرط موافقة جماعة الشركاء بالنسبة المقررة لتعديل عقد الشركة ، ويتم تقييم الحصة العينية طبقا للمادة ٦٩ من هذه اللائحة .

#### مادة ٢٨٠ - تنفيذ تخفيض راس المال :

يجب على المديرين فور صدور قرار جماعة الشركاء بتخفيض راس المال ، ان يبادروا الى طلب تعديل بيانات السجل التجارى بما يفيد التخفيض الذى تم ، ويجب ان يرفقوا بطلبهم صورة من قرار جماعة الشركاء بتخفيض راس المال .

### الفرع الثانى

#### ادارة الشركة

#### مادة ٢٨١ - الشروط الواجب توافرها فى المديرين :

يجب ان تتوافر فى مديرى الشركة الشروط المبينة بالمادة (٨٩) من القانون ، وان يكون احدهم على الاقل مصرى الجنسية .

#### مادة ٢٨٢ - عزل المديرين بقرار من المحكمة :

يجوز لاي من الشركاء ان يطلب من المحكمة المختصة عزل مدير الشركة ، وذلك لاسباب قوية تبرر عزلهم .

#### مادة ٢٨٣ - مجلس الرقابة :

يسرى فى شأن انعقاد مجلس الرقابة وتدوين محاضر جلساته ما يسرى على مجلس الادارة فى شركات المساهمة .

#### مادة ٢٨٤ - الميزانية وحساب الارباح والخسائر

والتقرير عن اعمال الشركة :

يعد المديرون قائمة الجرد والميزانية وحساب الارباح والخسائر، وتقريرا عن اعمال الشركة فى السنة المالية المنقضية ، ويجب ان تعقد جماعة الشركاء اجتماعا فى موعد لا يجاوز ستة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للنظر فى ذلك .

ويجب ان يتم اخطار الشركاء بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بصورة من المستندات السابقة وتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع جماعة الشركاء بخمسة عشر يوما على الاقل ، ويجوز ان يتم تسليم صور المستندات المشار اليها الى الشريك شخصيا مقابل ائصال .

ويجوز لكل شريك اعتبارا من تاريخ اخطاره بالمستندات المشار اليها ان يوجه اسئلة مكتوبة الى مديرى الشركة بكتاب

موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ويجب على المديرين ان يجيبوا عليها فى اجتماع جماعة الشركاء .

#### مادة ٢٨٥ - نصيب العاملين فى الارباح :

يكون للعاملين فى الشركات ذات المسؤولية المحدودة التى يبلغ راسمالها الحد الأدنى لرأسمال الشركات المساهمة التى تعمل فى ذات النشاط نصيب فى الارباح على الوجه المبين فى المادة (١٩٦) من هذه اللائحة .

ولا يخل ذلك بنظام توزيع الارباح المطبق على الشرركات ذات المسؤولية المحدودة قبل اول ابريل ١٩٨٢ اذا كان افضل من الاحكام السابقة .

#### مادة ٢٨٦ - الجمعية العامة للشركاء :

تصدر قرارات الشركاء فى اجتماع يدعى اليه طبقا للاوضاع المقررة بالنسبة للجمعيات العامة للشركات المساهمة - ويجب ان يحضره احد المديرين على الاقل ، ومراقب الحسابات .

وفى عدا المسائل المنصوص عليها بالمادة (١٢٧) من القانون ، يجوز ان ينص عقد الشركة على صدور قرارات الشركاء او بعضهم بطريق الموافقة المكتوبة دون اجتماع .

#### مادة ٢٨٧ - الاغلبية اللازمة لاصدار القرارات :

تصدر قرارات الشركاء فى جمعية عامة بأغلبية الاصوات ، ما لم ينص القانون او العقد على غير ذلك .

### الباب الثالث

#### الاندماج وتغيير شكل الشركة

#### الفصل الاول

#### الاندماج

#### مادة ٢٨٨ - صور الاندماج :

يجوز ان تندمج واحدة او اكثر من الشركات المبينة فيما يلى فى شركات مساهمة مصرية قائمة ، او ان تندمج اكثر من شركة منها لتكون شركة مساهمة مصرية جديدة .

( أ ) شركات المساهمة .

( ب ) شركات التوصية بالاسهم .

( ج ) الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

( د ) شركات التضامن .

( هـ ) شركات التوصية البسيطة .

كما يجوز لاي من هذه الشركات - سواء كانت مصرية او اجنبية - ان تساهم فى شركة مساهمة مصرية قائمة او جديدة بقيمة اى فرع او وكالة او منشأة مملوكة لها ، ويعتبر الفرع او

الوكالة او المنشأة فى حكم الشركات المندجة فيما يتعلق بتطبيق احكام الاندماج .

ويجوز ان يتم الاندماج ، حتى ولو كانت الشركة المندجة فى مرحلة التصفية .

بشروط موافقة الهيئات المختصة فى هذه الشركة على الغاء التصفية .

#### مادة ٢٨٩ - مشروع عقد الاندماج :

يعد . شروع عقد الاندماج مجلس الادارة او المديرين او من له حق الادارة من الشركاء بحسب الاحوال فى كل من الشركات الداخلة فى الاندماج ، ويجب ان يتضمن مشروع العقد ما يأتى :

( أ ) دواعى الاندماج واغراضه والشروط التى يتم بناء عليها .

( ب ) التاريخ الذى يتخذ اساسا لحساب اصول وخصوم الشركات المندجة .

( ج ) التقدير المبدئى لقيمة اصول وخصوم الشركات المندجة ، مع مراعاة القيمة الفعلية للاصول .

( د ) كيفية تحديد حقوق كل من المساهمين او الشركاء فى الشركة الجديدة ، او فى كل من الشركة او الشركات المندجة والشركة الداخلة .

ويجب ان يرفق بمشروع العقد تقرير بالاسس التى تم بناء عليها التقدير المبدئى للاصول والخصوم المشار اليها ، ويتضح منه اسباب تحديد حقوق المساهمين والشركاء بعد الاندماج على الوجه الوارد بمشروع العقد .

#### مادة ٢٩٠ - تقييم اصول وخصوم الشركات الراغبة فى الاندماج :

يتم التحقق مما اذا كانت الاصول والخصوم بالشركات الراغبة فى الاندماج قد قدرت فى مشروع عقد الاندماج تقديرا صحيحا ، بتقديم طلب الى الهيئة العامة لسوق المال يتم نظره طبقا للمادتين ( ٢٦ ) و ( ٢٧ ) من هذه اللائحة .

#### مادة ٢٩١ - تقرير مراقبى الحسابات عن مشروع العقد :

يجب على مجلس الادارة او المديرين او من له حق الادارة من الشركاء بحسب الاحوال ، ان يحيل الى مراقب الحسابات المختص فى كل شركة مندجة - فى حالة وجوده - مشروع عقد الاندماج وملحقاته والتقدير الذى اجرتة اللجنة المختصة لاصول وخصوم الشركات المندجة ، وذلك قبل الموعد المقرر

لاجتماع جمعيات المساهمين او الشركاء للنظر فى عقد الاندماج بستين يوما على الاقل .

و يعد المراقب المختص تقريراً عن الاسلوب الذى يتم به الاندماج ويتضمن بصفة خاصة - تقديره للمقابل الذى تحصل عليه الشركة المندجة ، ويجب ان يوضع تحت تصرف مراقب الحسابات كافة الاوراق والمستندات اللازمة لاداء مهمته .

ويجب ان يكون تقرير مراقب الحسابات معدا ومودعا بمركز كل شركة قبل اجتماع الجمعية العامة غير العادية او جماعة الشركاء للنظر فى مشروع عقد الاندماج بخمسة عشر يوما على الاقل - ويجوز لكل مساهم او شريك الحصول على نسخة منه .

#### مادة ٢٩٢ - الاختصاص بالموافقة على عقد الاندماج :

يختص بالموافقة على عقد الاندماج الجمعيات العامة غير العادية فى شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . وذلك بالاغلبية اللازمة لتعديل نظام الشركة او عقد تأسيسها بحسب الاحوال .

كما يختص بالموافقة على عقد الاندماج فى شركات التضامن والتوصية البسيطة جماعة الشركاء الذين يملكون اغلبية راس المال مالم يشترط عقد الشركة اغلبية تزيد على ذلك .

ويتعين ان تصدر الموافقة على العقد من الجمعيات العامة غير العادية او جماعة الشركاء فى كل من الشركات الداخلة والمندجة .

#### مادة ٢٩٣ - اشتراط اجماع المساهمين او الشركاء فى حالة زيادة التزاماتهم :

اذا كان يترتب على الاندماج زيادة التزامات المساهمين او الشركاء فى واحدة او اكثر من الشركات المندجة ، وجب ان يتم الموافقة على عقد الاندماج باجماع المساهمين او الشركاء الذين يزيد الاندماج من التزاماتهم .

#### مادة ٢٩٤ - اجراءات الاندماج :

اذا كان ينتج عن الاندماج انشاء شركة مساهمة جديدة ، وجب اتباع اجراءات التأسيس مع مراعاة ما ينص عليه هذا الفصل من احكام ، اما اذا تم الاندماج فى شركة قائمة ، وجب ان يقدم عقد الاندماج مصحوبا بنظام الشركة التى يتم فيها الاندماج بعد تعديله الى اللجنة المنصوص عليها بالمادة ( ١٨ ) من القانون طبقا للاجراءات المنصوص عليها بالمادة ( ٤٤ ) وما بعدها من هذه اللائحة ، ومع مراعاة الاحكام الخاصة بالاندماج .



وفى جميع الاحوال يجب ان يصدر من الوزير المختص قرار بالاندماج بعد موافقة اللجنة المشار اليها .  
و يتم اتباع اجراءات القيد فى السجل التجارى والشهر المنصوص عليها فى المادة ( ٧٥ ) وما بعدها من هذه اللائحة .

**مادة ٢٩٥ -** اعتراض بعض المساهمين او الشركاء على قرار الاندماج :

يجوز للمساهمين او الشركاء الذين عارضوا الاندماج فى الجمعية التى تدعى الموافقة على عقد الاندماج ان يطلبوا اثبات اعتراضهم بمحضر الجلسة ، كما يجوز لمن لم يحضر منهم اجتماع الجمعية بسبب عذر مقبول يمنعه من الحضور بشخصه او توكيل غيره فى الحضور ، ان يبادر الى اخطار مجلس ادارة الشركة او مديرها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول - بطبيعة هذا العذر وما يثبت قيامه ، ويشير الى رغبته فى التخارج من الشركة ، وعلى مجلس الادارة او المديرين اخطاره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول كتابه بما اذا كان عذره مقبولا بحسب القواعد التى وضعتها الشركة وضمنتها الدعوة الى الجمعية التى تدعى لنظر عقد الاندماج ، وفى حالة الخلاف بين الطرفين يرفع صاحب الشأن الامر الى القضاء للبت فى مدى قيام العذر المقبول .

وفى جميع الاحوال يجب ان يقدم الشركاء او المساهمون الراغبون فى التخارج طلبا كتابيا يصل الى الشركة - سواء بالبريد المسجل او باليد - خلال ثلاثين يوما من تاريخ قيد القرار الوزارى بالاندماج بالسجل التجارى ، و يوضح الطلب ما يملكونه من اسهم الشركة او حصصها .

**مادة ٢٩٦ -** تقدير قيمة الاسهم بالحصص :  
يعلن مجلس الادارة او المديرين المساهمين او الشركاء الذين اختاروا التخارج بالقيمة التى تقدرها الشركة لاسهمهم وحصصهم على اساس القيمة الجارية لكافة اصولها وتخطرهم بالتاريخ الذى توضع فيه المبالغ تحت تصرفهم .  
وفى حالة عدم موافقة الشريك او المساهم على هذه القيمة ، يكون له ان يرفع الامر الى القضاء لتقدير قيمة حصته او اسهمه .

**مادة ٢٩٧ -** حقوق حملة السندات :  
يجوز للشركة المندجة ان تعرض على حملة سنداتنا بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول - استرداد قيمة سنداتهم وفوائدهم حتى تاريخ السداد ، وذلك بمجرد طلبهم ذلك -

وعلى حملة السندات ان يطلبوا الاسترداد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اخطارهم بالاختيار المتاح لهم فى هذا الشأن .  
وتصبح الشركة التى يتم الاندماج فيها مدينة بقيمة هذه السندات وفوائدها من تاريخ تمام الاندماج - فاذا لم يبد حملة سندات الشركة المندجة - كلهم او بعضهم رغبتهم فى الاسترداد خلال المدة السابقة ، احتفظوا بالضمانات والاولويات المقررة لهم فى مواجهة الشركة الداخلة وذلك فى الحدود المقررة فى عقد الاندماج .

**مادة ٢٩٨ -** حقوق الدائنين من غير حملة السندات :  
تعتبر الشركة الداخلة المدين بالنسبة لكافة ديون الشركات المندجة بمجرد تمام اجراءات الاندماج .  
ويجوز لكل دائن نشأ حقه فى مواجهة الشركة المندجة قبل تمام اجراءات الاندماج ان يطلب من المحكمة المختصة تقرير ضمانات له فى مواجهة الشركة الداخلة وذلك اذا كانت هناك اعتبارات جدية تبرر ذلك .

فاذا لم يتقرر تعجيل الوفاء بالدين او تنشأ له ضمانات كافية ، كانت موجودات الشركة المندجة ضامنة الوفاء بقيمة الدين وفوائده .

ولا تحول الاحكام المتقدمة دون تطبيق ما يرد فى سندات انشاء هذه الديون من شروط تقضى بتعجيلها فى حالة قيام الشركة بالاندماج فى غيرها .

### الفصل الثانى تغيير شكل الشركة

**مادة ٢٩٩ -** اجراءات تغيير شكل الشركة :  
يجوز تغيير الشكل القانونى لشركة التوصية بالاسهم الى شركة ذات مسئولية محدودة او العكس ، كما يجوز تحويل اى من الشركتين المشار اليهما الى شركة مساهمة ، ويتم التغيير بأغلبية ثلاثة ارباع الشركاء او المساهمين فى اجتماع غير عادى للجمعية العامة للشركة .

ويجب ان يوافق على التغيير اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من القانون وبمراعاة اجراءات واوضاع تأسيس الشركة التى يتم التغيير اليها فيما عدا ما يلى :

( أ ) ابرام عقد ابتدائى للشركة .  
( ب ) تقييم موجودات الشركة ، و يكتفى بما جاء بدفاتر الشركة وميزانياتها من بيانات .

( ج ) اجتماع المؤسسين ، على ان يتضمن قرار الجمعية العامة غير العادية التى قررت تغيير شكل الشركة الموافقة على عقد تأسيسها او نظامها واختيار مجلس الادارة الاول ومراقب الحسابات .



وتطبق في هذه الحالة احكام المواد من ٢٩٥ حتى ٢٩٨ من هذه اللائحة .

## الباب الرابع الرقابة والتفتيش

### الفصل الاول الرقابة - وحقوق الاطلاع

مادة ٣٠٠ - اختصاصات الجهات الادارية المختصة  
الرقابية :

تقوم كل من الهيئة العامة لسوق المال والادارة العامة للشركات بمباشرة تنفيذ احكام القانون ولائحته التنفيذية .

و يكون لهما في هذا الشأن كل في حدود اختصاصها على النحو الموضح بهذه اللائحة بحث اية شكوى من المساهمين او من غيرهم من اصحاب المصلحة فيها يتعلق بتنفيذ احكام القانون ولائحته التنفيذية .

كما يكون لكل منها حق تعيين مندوب له لحضور الجمعيات العامة للشركات العادية وغير العادية ، ويجوز ان يتولى مندوب احدى الجهتين العمل لحسابها معا .

ويندب رئيس كل من الجهتين المندوب الذى يحضر الجمعية العامة و يكون لمندوب الهيئة العامة لسوق المال متابعة الموضوعات المتعلقة بالميزانية وحساب الارباح والخسائر والتوزيعات والمكافآت على النحو الذى يكفل حماية المساهمين ، وذلك بالنسبة للشركات التى تطرح اسهمها او سنداتها للاكتتاب العام .

و يكون لمندوب الادارة العامة للشركات - بصفة خاصة - التأكد من صحة النصاب القانونى للاجتماع وسلامة الاجراءات .

ولا يجوز لاي من المندوبين الادلاء برأيها في الجلسة او الاحتكام لهما ، وعليها ابداء ملاحظاتها لكل جهة واذا كانت هناك مخالفات قانونية تخطر الشركة بذلك واسانيد هذه الملاحظات وذلك في خلال عشرة ايام على الاكثر من تاريخ انعقاد الجمعية .

و يكون للشركة اذا رأت وجها آخر ان ترد على هذه الملاحظات وفي حالة عدم اقناع الجهة الادارية بالرد ، تعرض وجهتى الخلاف على الجهة القانونية للفصل فيه ثم يتعين اتخاذ الاجراء القانونى وفقا لما يسفر عنه الراى .

مادة ٣٠١ - حقوق المساهمين والشركاء فى الاطلاع :  
يجوز للمساهمين والشركاء الاطلاع على سجلات الشركة

فيما عدا الدفتر الذى تدون فيه محاضر مجلس الادارة والدفاتر المحاسبية للشركة ، كما يجوز لهم الاطلاع على ميزانيات الشركة وحسابات ارباحها وخسائرها وتقارير مراقبى الحسابات وذلك عن الثلاث سنوات المالية السابقة على السنة التى يتم فيها الاطلاع ، وكافة الاوراق والمستندات الاخرى التى لا يكون فى اذاعة ما ورد بها من بيانات اضرار بمركز الشركة او الغير .

و يتم الاطلاع بمقر الشركة فى المواعيد التى تحددها سلفا ، بشرط ان لا تقل عن يوم فى كل اسبوع .

و يتم اطلاع المساهمين والشركاء بانفسهم ، ويجوز لهم اصطحاب خبراء من المحامين او المحاسبين ، كما يجوز لهم الحصول على مستخرجات من الاوراق موضوع الاطلاع بشرط اداء رسم لا يقل عن عشرة قروش عن الصفحة الواحدة .

مادة ٣٠٢ - الاطلاع لدى الجهة الادارية المختصة :  
يكون لكل ذى مصلحة - من المساهمين او الشركاء او غيرهم - الاطلاع لدى كل من الهيئة العامة لسوق المال او الادارة العامة للشركات على الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير المتعلقة بالشركة وذلك فى مقابل رسم مقداره خمسة جنيهات مصرية عن كل وثيقة يتم الاطلاع عليها - ويجوز الحصول على صورة من الوثائق وغيرها مما سبق نظير رسم مقداره عشرة جنيهات من كل وثيقة .

ويجوز للجهة الادارية المختصة - بقرار من رئيسها سواء بناء على طلب الشركة او من ثلثى اعضائها - ان تقرر رفض طلب الاطلاع او الحصول على مستخرج من الوثائق المشار اليها اذا كان من شأن اذاعة البيانات التى تحتوها الحاق الضرر بالشركة او باية هيئة اخرى او الاخلال بمصلحة عامة .

### الفصل الثانى

#### بعض اجراءات التفتيش

مادة ٣٠٣ - قيد طلبات الاذن بالتفتيش :  
يعد بالادارة العامة للشركات سجل لقيد طلبات الاذن بالتفتيش على الشركات بارقام متتابعة منسوبة الى السنة التى تقدم فيها و يعين فى السجل تاريخ تقديم الطلب وعدد المساهمين ونسبة ما يملكونه من راس المال والجهة المودع فيها الاسهم والغرض من التفتيش وتاريخ صدور قرار اللجنة فيه ومنطوق هذا القرار بايجاز .

مادة ٣٠٤ - الملفات الخاصة بالتفتيش :  
يعد ملف لكل طلب تودع فيه الاوراق التى يقدمها المساهمون ، و يعلى على غلافه من الداخل بيان الاوراق

المودعة به بأرقام متتابعة وتاريخ ايداعها وعدد ملحقاتها ويثبت على غلاف الملف من الخارج رقم الطلب وعدد المساهمين وطلباتهم وما اتخذ من اجراءات .

**مادة ٣٠٥ -** الاوراق والمستندات التى ترفق بطلب التفتيش :

يجب ان يرفق بطلب التفتيش الاوراق والمستندات الآتية :

١ - مذكرة من اصل وعدد كاف من الصور موقع على كل منها من مقدميها شارحا الغرض الذى من اجله يطلب الاذن بالتفتيش والاسباب والادلة التى بنى عليها الطلب .

٢ - شهادة من احد البنوك المعتمدة بايداع مقدمى الطلب لعدد من الاسهم يمثل النصاب القانونى بطلب التفتيش وهو ٢٠% بالنسبة للبنوك و ١٠% بالنسبة الى غيرها من الشركات حسب الاحوال ، وعدم التصرف فى هذه الاسهم الى حين الفصل فى الطلب وباخطار من الجهة المختصة .

٣ - اذا كان بين مقدمى الطلب شركة مساهمة مصرية فتقدم صورة من محضر اجتماع مجلس الادارة الذى اصدر قرارا بالموافقة على طلب الاذن بالتفتيش .

**مادة ٣٠٦ -** ايصال استلام الطلب واستكمال البيانات والاوراق :

يجب ان يؤشر على نسخة من الطلب يرد الى مقدمه بما يفيد استلام طلب الاذن بالتفتيش ورقم القيد وتاريخه واستلام المستندات .

و يكون لامانة اللجنة ان تطلب من مقدمى الطلب استكمال ما ترى لزومه لبحث الطلب خلال عشرة ايام على الاكثر من تاريخ القيد و يتعين ان يكون هذا الاستيفاء فى حدود البيانات التى يتطلبها القانون او هذه اللائحة .

**مادة ٣٠٧ -** اخطار الشركة بالطلب :

ترسل امانة اللجنة صورة طلب الاذن بالتفتيش الى الشركة مرفقا به المذكرة الشارحة المشار اليها فى المادة ( ٣٠٥ ) من هذه اللائحة وذلك خلال ثلاثة ايام من وقت تسلمه اياها ، وترد الشركة كتابة فى ميعاد لا يجاوز ثمانية ايام من وقت ابلاغها به على ما ورد بالطلب من ملاحظات .

وتبلغ صورة من الطلب الى رئيس اللجنة ليحدد ميعادا لنظر الطلب ويخطر به كل من الطرفين .

**مادة ٣٠٨ -** تقديم المستندات :

يقدم كل من طالبي الاذن بالتفتيش والشركة مستنداته

داخل حافظة يبين فيها تاريخ كل مستند ومضمونه بأرقام متتالية ، على ان يكون مع الحافظة صورة طبق الاصل منها ، ويحفظ الاصل وما بداخله من مستندات بملف الطلب وترد الصورة الى مقدمها بعد التأشير عليها بما يفيد استلام اصلها . ولا يجوز استرداد المستندات قبل صدور قرار اللجنة الا باذن من رئيس اللجنة .

### الباب الخامس

### فروع ومكاتب تمثيل الشركات الاجنبية

### الفصل الاول

### فروع الشركات الاجنبية

**مادة ٣٠٩ -** انشاء فروع الشركات الاجنبية :

لا يجوز لاي شركة اجنبية مزاوله اى نشاط فى مصر الا بعد انشاء فرع لها طبقا للاحكام المقررة فى قانون السجل التجارى ، وتلتزم الشركة باخطار الادارة العامة للشركات بصورة من اوراق القيد فى السجل التجارى ، لتتولى قيدها فى سجل خاص يعد لهذا الغرض .

و يغلق اداريا فرع الشركة الاجنبية فى مصر الذى يزاول نشاطه دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى

**مادة ٣١٠ -** سجل فروع الشركات الاجنبية :

تمسك الادارة العامة للشركات سجلا خاصا لقيد فروع الشركات الاجنبية العاملة فى مصر يوضح فيه اسم الشركة الاصلية ومركزها الرئيسى وغرضها وعنوان الفرع فى مصر والنشاط الذى يزاوله وتاريخ قيده ورقه فى السجل التجارى وكافة البيانات الاخرى المتعلقة به .

**مادة ٣١١ -** مراقب حسابات فروع الشركة الاجنبية :

يجب ان يكون لفروع الشركة الاجنبية فى مصر مراقب للحسابات يتوافر فى شأنه الشروط المقررة لمراقبى حسابات الشركة المساهمة .

**مادة ٣١٢ -** البيانات الواجب على الفروع الاخطار

بها :

يجب ان تخطر فروع الشركات الاجنبية الادارة العامة للشركات سنويا بالوثائق الآتية :

١ - صورة الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتقرير مراقب الحسابات .

٢ - اسماء المديرين وجنسياتهم .

٣ - عدد العاملين ووظائفهم وجنسياتهم ومجموع اجورهم وايضا اجور العاملين المصريين .

٤ - الارباح المحققة ونصيب العاملين .



**مادة ٣١٣ - حق العاملين في الفروع في الارباح :**

يستحق العاملون في فروع الشركات الاجنبية نصيبا في الارباح المحققة عن نشاط الفرع في مصر ، وذلك على الوجه المبين في المادة (٩٦) من هذه اللائحة .

**مادة ٣١٤ - اظهار اسم الشركة الاجنبية :**

يجب على فروع الشركات الاجنبية العاملة في مصر ان تعلن في مكاتبها عن اسم الشركة الاجنبية الاصلية وجنسيته وشكلها القانوني وعنوانها الرئيسي وغرضها ورأس المال ، مع ذكر رقم قيد الفرع في السجل التجارى وعنوانه .

**مادة ٣١٥ - التفتيش على فروع الشركات الاجنبية :**

يكون من حق الادارة العامة للشركات التفتيش على فروع الشركات الاجنبية في مصر والاطلاع على دفاترها للتأكد من التزامها باحكام القانون وهذه اللائحة ولما ان تطلب اية ايضاحات او مستندات لازمة لذلك .

**الفصل الثانى****مكاتب التمثيل وما فى حكمها****مادة ٣١٦ - مزاولة نشاط مكاتب التمثيل والخدمات :**

لا يجوز انشاء مكاتب تمثيل او اتصال او مكاتب علمية او فنية او غيرها يقتصر هدفها على دراسة الاسواق وامكانيات الانتاج للشركات الاجنبية فى مصر ، الا بعد قيدها فى السجل المعد لذلك بالادارة العامة للشركات .

**مادة ٣١٧ - القيد فى سجل المكاتب :**

تقدم طلبات القيد فى السجل المشار اليه فى المادة السابقة مبينا بها اسم الشركة الاجنبية وجنسيته وغرضها ورأس مالها ومركزها الرئيسى وما اذا كان لها فرع فى مصر ونوع المكتب الذى ترغب فى افتتاحه فى مصر والغرض منه وعلى وجه التحديد وعنوانه الدائم او المؤقت مرفق بالطلب ما يأتى :

١ - عقد الشركة ونظامها مصدقا عليه .

٢ - ترجمة ملخص العقد والنظام .

٣ - القرار الصادر من الشركة بافتتاح المكتب فى مصر .

٤ - اسم مدير المكتب او الوكيل المؤقت .

٥ - رسم القيد وقدره خمسمائة جنيه . وترد فى حالة عدم الموافقة على افتتاح المكتب .

**مادة ٣١٨ - الموافقة على القيد :**

يعرض طلب القيد على اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٨ من القانون للموافقة عليه وتخطر الشركة او وكيلها فى مصر بالقرار الصادر من اللجنة .

**مادة ٣١٩ - مزاولة المكاتب لنشاطها بعد قيدها :**

لا يجوز للمكاتب المشار اليها مزاولة اى نشاط سوى ما هو متعلق بدراسة الاسواق وامكانيات الانتاج و يكون مرخصا لها به واذا مارست هذه المكاتب اى نشاط مخالف لغرضها تشطب من السجل بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من القانون .

كما يجوز بقرار من اللجنة شطب هذه المكاتب فى حالة مخالفتها لقوانين البلاد او تقديمها بيانات غير صحيحة .

**مادة ٣٢٠ - حق التفتيش على المكاتب :**

يكون للادارة العامة للشركات حق التفتيش على هذه المكاتب والاطلاع على دفاترها ومستندات للتأكد من التزامها باحكام القانون وهذه اللائحة وعدم خروجها على ما هو مصرح لها به .

**مادة ٣٢١ - اخطار الادارة العامة للشركات ببيانات**

عن المكاتب :

تخطر هذه المكاتب سنويا الادارة العامة للشركات باسماء العاملين بها ووظائفهم وجنسياتهم ومرتباتهم ومجموع اجورهم ونسبة اجور المصريين والاعمال التى باشرتها .

**مادة ٣٢٢ - توفيق اوضاع فروع الشركات الاجنبية**

ومكاتبها :

على فروع الشركات الاجنبية ومكاتب التمثيل او الاتصال او المكاتب العلمية او الفنية للشركات الاجنبية الموجودة فى مصر ان توفيق اوضاعها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بالقانون وفقا لاحكام هذه اللائحة .

**الباب السادس****احكام ختامية وانتقالية****مادة ٣٢٣ - شركات المساهمة المنشأة طبقا لقانون**

الاستثمار بطريق الاكتتاب العام :

على الشركات المساهمة التى تنشأ طبقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وتطرح اسهمها للاكتتاب العام - قبل طرح اسهمها للاكتتاب العام - اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى المواد من رقم ١٠ الى ٢٥ من هذه اللائحة .

ويتعين على الهيئة العامة للاستثمار قبل استصدار القرار الوزارى المرخص بانشاء مثل هذه الشركات التأكد من استيفاء الشركة للاجراءات المتعلقة بالاكتتاب العام المنصوص عليها فى هذه اللائحة .



## مادة ٣٢٤ - تعديل أنظمة الشركات القائمة :

عند قيام الشركات الحالية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وغيرها من القوانين الخاصة بتعديل انظمتها بما يتفق وأحكام القانون وهذه اللائحة ونماذج العقود ، يدعو مجلس الإدارة والمديرين بحسب الأحوال لعقد جمعية عامة غير عادية تجتمع بالنصاب المنصوص عليه فى أنظمة هذه الشركات ، فإذا لم يتوافر هذا النصاب انعقدت بناء على دعوة ثانية خلال ثلاثين يوماً على النحو المنصوص عليه فى المادة (٢٩٩) من هذا اللائحة ويكون اجتماعها الثانى صحيحاً وفقاً للنصاب المنصوص عليه فى النظام فإذا لم يكن منصوصاً عليه فإنه يكون صحيحاً بحضور عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل طبقاً لحكم المادة (٧٠) من القانون .

وتحال هذه التعديلات الى الإدارة العامة للشركات لدراستها وإحالتها الى لجنة فحص طلبات إنشاء الشركات . وإذا اشترط القانون أداة خاصة لإصدار النظام الأساسى تعين صدور هذا النظام بذات الأداة بعد اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها .

## الملحق رقم (١)

## البيانات التى يتضمنها تقرير مجلس الإدارة الذى يقدم للجمعية العامة

يجب ان يتضمن التقرير نظرة شاملة الى تطور اعمال الشركة ومركزها خلال السنة المالية ، وبصفة خاصة يجب ان يشمل ما يأتى :

١ - الحالة العامة للشركة ونتيجة الاعمال ، ومستقبل الاعمال .

٢ - الأرباح المقترحة التى ستوزع على المساهمين .

٣ - الاقتراحات الخاصة بالتحويل للاحتياطيات .

٤ - الأنشطة الرئيسية الخاصة بالشركة وشركاتها التابعة لها .

وأي تغيير يحدث فى ملكية الشركات التابعة خلال السنة .

٥ - القيمة الحالية للأراضى - إذا كانت القيمة الدفترية مختلفة اختلافاً كبيراً عن القيمة السوقية الحالية .

٦ - أى تغييرات رئيسية فى الأصول الثابتة أو أى شركات تابعة لها .

٧ - نسبة حجم الاعمال وصافى الربح أو الخسائر موزعة على مختلف النشاطات الرئيسية للشركة .

٨ - حجم التصدير .

٩ - حجم العمالة وإجمالى مرتبات العاملين .

١٠ - بيان بالتبرعات .

١١ - بيان الاسهم والسندات التى تم إصدارها خلال السنة .

١٢ - أى بيانات إضافية هامة : يرى مجلس الإدارة عرضها على الجمعية العامة .

و يكون عرض الأرقام بالمقارنة مع أرقام السنة السابقة .

## ملحق رقم (٢)

بالبيانات التى تشتمل عليها نشرة الاكتتاب العام فى أسهم

وسندات شركات المساهمة

## أولاً : أحكام عامة :

يجب ان تتضمن نشرة الاكتتاب البيانات الآتية :

١ - اسم الشركة ، وشكلها القانونى .

٢ - تاريخ العقد الابتدائى .

٣ - أسماء المؤسسين وحرفهم وجنسياتهم ومحال إقامتهم .

٤ - غرض الشركة ، ومركزها ، ومدتها .

٥ - رأس مال الشركة المصدر عند التأسيس ورأس مالها المرخص به فى حالة وجوده والقيمة الاسمية للسهم وعدد الاسهم ، وإذا كانت الشركة قد زادت رأس المال فتذكر مبالغ الزيادات وتواريخها وبالنسبة للزيادة الأخيرة تذكر قيمتها وعدد الاسهم .

٦ - فى حالة اختلاف أنواع الاسهم ، يذكر بيان واف عن خصائص كل نوع ، والحقوق المتعلقة بها ، سواء بالنسبة لتوزيع الأرباح أو عند التصفية .

٧ - بيان ما إذا كانت هناك حصة تأسيس ، وما قدم للشركة فى مقابلها ، وأقرار من المؤسسين أو ممثلى الشركة بحسب الأحوال باستحالة تقديرها بالمال ، ونصيبها المقرر فى أرباح الشركة .

٨ - إذا كان الاكتتاب العام عن جزء من رأس المال عند التأسيس أو جزء من الزيادة فيبين كيفية الاكتتاب فى الباقي .

٩ - تاريخ بدء الاكتتاب ، والبنك أو الشركة الذى سيتم الاكتتاب بواسطته ، والتاريخ المحدد لقفل الاكتتاب ، بحيث لا يقل عن شهر من بدء الاكتتاب فى حالة عدم استيفاء نسبة المصريين ، وكذلك النسبة المقررة للمصريين فى حالة ضرورة استيفائها قانوناً .

١٠ - المبلغ المطلوب عند الاكتتاب بحيث لا يقل عن ربع القيمة الاسمية للسهم ، ومصاريف الاصدار .

١١ - اساء اعضاء مجلس الادارة وصفاتهم وعناوينهم ، والمعضلو اعضاء المتدينين للادارة والمخصصات المقررة لهم من مهاييا واتعاب ومكافآت ونحوها وعدد اسهم كل منهم وضمنان العضوية .

١٢ - اساء مراقبى حسابات الشركة وعناوينهم ، ومؤهلاتهم .

١٣ - بيان تقريرى مفصل بعناصر مصروفات التأسيس التى ينتظر ان تحملها الشركة من بدء التفكير فى تأسيسها الى تاريخ صدور المرسوم ، ويذكر فى بند مستقل مقدار العمولة ونحوها المقرر دفعها لاية جهة لا تمام عملية الاكتتاب وبيان طريقة سداد هذه العمولة .

١٤ - بيان العقود ومواضيعها التى يكون المؤسسون قد تعاقدوا عليها فى بحر الخمس سنوات السابقة على الاكتتاب ويزعمون تحويلها الى الشركة بعد تأسيسها ، واذا كان موضوع العقد شراء منشأة قائمة نقدافيتين تضمنين النشرة تقريرا من مراقب الحسابات لهذه المنشأة محتويا على البيانات الواردة فى البند (٣) من خامسا من هذه النشرة .

١٥ - تاريخ بداية السنة المالية وانتهائها وتاريخ الفترة المالية الاولى .

١٦ - بيان عن طريقة توزيع الربح الصافى للشركة .

١٧ - طريقة تخصيص الاسهم والسندات اذا بلغت طلبات الاكتتاب اكثر من المعروض للاكتتاب .

١٨ - تقرير مراقب الحسابات على النحو المبين بعد .

ثانيا : احكام خاصة بالاسهم العينية :

فى حالة اصدار اسهم عينية سواء عند التأسيس او عند زيادة راس المال فيجب ان تتضمن نشرة الاكتتاب ما يلى :

١ - ملخص الموجودات المالية والمعنوية المقدمة فى مقابل الاسهم العينية ، واسماء مقدميها وشروط تقديمها ، مع ذكر ما اذا كانوا من المؤسسين او اعضاء مجلس الادارة ، وملخص مدى افادة الشركة من هذه الموجودات والقيمة المطلوبة لكل نوع منها اصلا .

٢ - جميع عقود المعاوضة التى وردت على العقارات المقدمة للشركة خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها ، وملخص اهم الشروط التى تمت على اساسها هذه العقود ، وما كانت تغله تلك العقارات من ريع فى هذه المدة .

٣ - جميع حقوق الرهن والامتياز المترتبة على الحصص غير النقدية .

٤ - الشروط التى يعلق عليها استيفاء الحصص العينية نقدا عند التخير فى ذلك .

٥ - تاريخ صدور قرار اللجنة التى تشكلها الجهة الادارية المختصة للتحقق من ان تقدير الحصص العينية صحيح ، وملخص واف عن تعليقات اللجنة على الموجودات والقيمة التى قدرت لكل منها .

٦ - عدد الاسهم المسددة القيمة المصدرة فى مقابل هذه الاسهم العينية حسب تقدير الخبراء .

ثالثا احكام خاصة بزيادة راس المال :

عند اصدار اسهم لزيادة راس المال فيجب ان تتضمن نشرة الاكتتاب ما يلى :

١ - الاشارة الى اجتماع الجمعية العامة او مجلس الادارة التى قررت الزيادة ، ومواد القانون النظامى التى استند اليها ، وتقرير ان الاسهم الاصلية سددت بالكامل ، او ان الاصدار الجديد مستثنى من هذا الشرط ، مع ايضاح وجه الاستثناء .

٢ - مقدار الزيادة ، وعدد الاسهم وعلاوة الاصدار واسبابها ، واذا كانت الاسهم من فئات مختلفة فيذكر بيان واف عن خصائص كل نوع ، والحقوق المتعلقة به : سواء بالنسبة لتوزيع الارباح او عند التصفية .

٣ - اذا كان جزء من الزيادة فى مقابل اسهم عينية فتتضمن نشرة الاكتتاب الاحكام المبينة فى الفقرة « ثانيا » .

٤ - ملخص كاف عن المركز المالى للشركة ، وبيان مفصل بالاسباب التى دعت الى زيادة راس المال ومدى توقع افادة الشركة من هذه الزيادة .

رابعا : احكام خاصة بالسندات :

يجب ان تتضمن نشرة الاكتتاب فى السندات ما يلى :

١ - تاريخ قرار الجمعية العامة التى قررت اصدار السندات ومواد القانون النظامى التى استندت اليها ، وسبب اصدارها ( فيما عدا الشركات العقارية وشركات الائتمان العقارى ) .

٢ - قيمة صافى اصول الشركة محددة بتقرير من مراقب الحسابات وفقا لآخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة ، واقرار من مجلس ادارة الشركة بأن الاسهم المصدرة لا تجاوز هذه القيمة ، الا بالنسبة للشركات التى يرخص لها الوزير المختص بذلك ، ويذكر قرار الوزير فى هذا الشأن الحدود التى يميز فيها اصدار السندات .

٣ - مقدار راس مال الشركة وتقريرانه سدد بالكامل ، الا بالنسبة للشركات العقارية وشركات الائتمان العقارى



والشركات التى يؤذن لها بذلك بقرار من الوزير المختص وكذلك فى حالة ما اذا كانت السندات مضمونة بكامل قيمتها برهن له اولوية على ممتلكات الشركة او مضمونة من الدولة ، او مكتتب فيها بالكامل من البنوك او الشركات التى تعمل فى مجال الاوراق المالية .

٤ - بيان ما قد يكون لبعض انواع الاسهم من حق الامتياز .

٥ - مقدار القرض ، وعدد السندات ، والقيمة الاسمية لكل سند ، وسعر الفائدة ، والمزايا الاخرى المقررة للسندات ، والنص على خصم الضريبة النوعية من مقدارها .

٦ - بيان ما اذا كان الاصدار بعلاوة او خصم ومقدار ذلك .

٧ - بيان ما اذا كان سداد قيمة السند على اساس القيمة الاسمية او بعلاوة او بخصم .

٨ - مدة القرض .

٩ - طريقة سداد القرض وما اذا كان فى نهاية المدة او فى خلالها باستهلاكه سنويا وفى هذه الحالة يفضل الاجراء الذى ستتبعه الشركة فى الاستهلاك وشروطه وكيفيته ومدته .

١٠ - ضمان القرض وما اذا كان قاصرا على الموجودات الشائبة او المتداولة او هما معا ، مع ذكر القيمة الدفترية لهذه الموجودات يوم الاصدار او حسب آخر ميزانية معتمدة اذا ظلت الموجودات على حالها ، واذا كان لاحد حق امتياز سابق على هذه الموجودات او بعضها ، فيجب ان يذكر ذلك صراحة مع بيان مقدار الدين الممتاز .

١١ - ملخص عن المركز المالى للشركة ومقدار راس المال العام .

١٢ - اسباب اصدار القرض ومدى توقع افادة الشركة من قيمته .

#### خامسا : تقرير مراقب الحسابات :

يجب ان تذييل النشرة بتقرير يعده ويوقعه مراقب حسابات الشركة ، ويتضمن :

١ - انه اطلع على نشرة الاكتتاب ، وراجع ما تضمنه من بيانات رقمية على مستنداتها ونتيجة مراجعته .

٢ - فى حالة اصدار سندات او اسهم لزيادة راس المال يتضمن التقرير :

( أ ) تقرير المراقبين عن السنتين الاخيرتين السابقتين على زيادة راس المال .

( ب ) نتائج كل من السنوات المالية الخمس السابقة من

ربح او خسارة ونسبة الكوبون الى راس المال فى كل منها .  
( ج ) مقدار الاحتياطيات فى كل من السنوات الخمس السابقة .

( د ) ملخص الموجودات - مع التفرقة بين الشائبة والمتداولة - والمطلوبات : فى كل من السنوات الخمس السابقة ، مالم تكن المدة السابقة اقل من خمس سنوات فيكتفى بتلك المدة .

#### الملحق رقم (٣)

##### بشأن قواعد المراجعة التى يلتزم بها مراقب الحسابات

يجب على مراقب الحسابات ان يقوم بمراجعة حسابات الشركة اثناء السنة المالية طبقا للاصول المرعية ، وعليه بصفة خاصة اتباع القواعد الاتية :

١ - يجب على مراقب الحسابات ان يبدأ بوضع اسس عملية المراجعة فى صورة خطة عمل للسنة المالية ، ثم يتابع تنفيذها فى مراحلها المختلفة ، كما يجب عليه ان يسجل ما يسفر عنه هذا التنفيذ .

وعلى مراقب الحسابات - بصفة خاصة - عند وضعه خطة العمل للسنة المالية التى يباشر فيها عمله - ان يراعى اتخاذ الاجراءات الاتية .

( أ ) الرجوع الى ملف المراجعة للسنوات السابقة .

( ب ) تقييم أثر التعديلات فى القوانين واللوائح والتعليمات التى لها علاقة بنشاط الشركة .

( ج ) مراجعة دورية للحسابات المالية وحسابات التكاليف .

( د ) مراعاة أى تعديل فى طرق وأساليب المحاسبة التى تستخدمها الشركة .

٢ - يجب على مراقب الحسابات ان يدون جميع الملاحظات والمعلومات الهامة التى يتوصل اليها اثناء عمله - وبصفه خاصة التى لها اثر على المركز المالى ، كما عليه ان يدون الخطوات والاجراءات التى اتخذت بالنسبة للملاحظات التى ظهرت اثناء عملية المراجعة سواء من ناحية الشركة او من جانب المراقب .

٣ - يجب على مراقب الحسابات ان يقوم بدراسة وفحص النظام المحاسبى الموضوع لقيود واثبات العمليات بدفاتر وسجلات الشركة ، وتقييم مدى ملاءمة هذا النظام كأساس لما يأتى :

( أ ) اعداد الميزانية وحساب الارباح والخسائر .

( ب ) مراقبة ومتابعة اوجه نشاط الشركة .



( جـ ) المحافظة على اصول الشركة .

( د ) تنفيذ القوانين واللوائح والتعليمات المتعلقة بنشاط الشركة .

٤ - اذا اراد مراقب الحسابات ان يعتمد على نظام المراقبة الداخلى بالشركة اثناء عملية المراجعة ، فيجب عليه ان يقوم بدراسة وتقييم نظام المراقبة ، واجراء بعض الاختبارات عليه للتأكد من انه ينفذ بشكل مرض ، على ان تتضمن هذه الاختبارات - بصفة خاصة - مدى تنفيذ نظام التدفق المستندى الموضوع والاختبارات المستندية بقصد التحقق من صحة البيانات الواردة بالدفاتر والسجلات والتأكد من مطابقتها للمستندات .

٥ - يجب على مراقب الحسابات - اثناء قيامه بالمراجعة - ان يحصل على الادلة الكافية والموثوق فيها ، التى تمكنه من تكوين الرأى والتعليق على الميزانية وحساب ارباح والخسائر التى يقوم بمراجعتها .

( أ ) بالنسبة للميزانية - يجب ان يتأكد مراقب الحسابات من واقع ادلة كافية مما يأتى :

- انه قد تم تسجيل جميع الاصول والالتزامات .

- ان الاصول والالتزامات الواردة بالميزانية لها وجود حقيقى ، وان الشركة تمتلك الاصول المذكورة كما تلتزم فعلا بالالتزامات المشار اليها .

- ان الوصول الى ارصدة الاصول والالتزامات المسجلة بالميزانية قد تم طبقا للنظم المحاسبية المتعارف عليها ، وذلك

بصفة مستمرة وثابتة خلال السنوات السابقة .

- ان راس المال والاحتياطيات والمخصصات وكافة الاصول والالتزامات تم اظهارها بالميزانية بطريقة سليمة .

( ب ) وبالنسبة لحساب الارباح والخسائر ، يجب ان يتأكد المراجع مما يأتى :

- انه قد تم اثبات جميع الايرادات والمصروفات بالدفاتر .

- ان جميع الايرادات والمصروفات قد تحققت بالفعل اثناء المدة موضوع المراجعة .

٦ - يجب على مراقب الحسابات ان يقوم بالمراجعة الشاملة للميزانية ، وذلك حتى يتمكن من ابداء رأيه فيما يلى :

( أ ) اذا كانت الميزانية قد تم اعدادها طبقا للنظم المحاسبية المتعارف عليها ، بصفة منتظمة من سنة الى اخرى ، وبما يتفق وطبيعة عمل الشركة .

( ب ) نتائج الاعمال والوضع المالى للشركة وجميع البيانات الظاهرة بالميزانية مترابطة مع بعضها البعض ، ومتفقة مع ما حصل عليه المراقب من معلومات .

( جـ ) انه قد تم الافصاح - بطريقة مناسبة ومقبولة - عن جميع البيانات والمعلومات الظاهرة بالميزانية .

( د ) عدم مخالفة بيانات الميزانية للقوانين واللوائح والتعليمات المتعلقة بالشركة ونشاطها .

( هـ ) رأى مراقب الحسابات عن الميزانية ، نتيجة لكافة الاختبارات التى قام بها والمراجعة الشاملة للميزانية .



[illegible]

تعتبر الإيضاحات والبيانات المرفقة من رقم ١ إلى رقم  
تقرير مراقب الحسابات مرفق .





مقابلة	مقابلة	مقابلة
صافي أرباح العام القابلة للتوزيع	×	×
ضرائب دخلية عن العام	×	×
مخصص ضرائب متنازع عليها	×	×
فروق تقييم العملات الأجنبية	×	×
خسائر رأسمالية	×	×
مصرفات سنوات سابقة	×	×
خسائر النشاط (مقول)	×	×
صافي أرباح العام	×	×
صافي أرباح العام	×	×
صافي أرباح العام	×	×

ح/ توزيع الأرباح  
عن السنة

سنة المقارنة	البيان	السنة الجارية
×	صافي خسائر العام	×
×	خسائر مرحلة من العام السابق	×
×	احتياطي قانوني	×
×	احتياطي نهائي	×
×	احتياطيات أخرى (تذكر بالتفصيل)	×
×	مكافأة مجلس الإدارة	×
×	نصيب المساهمين (يوقع ... للسهم الواحد)	×
×	نصيب العاملين	×
×	أرباح مرحلة للعام التالي	×
×	صافي أرباح العام	×

مقابلة	مقابلة	مقابلة
صافي خسائر العام	×	×
مخصصات إتهام الغرض منها	×	×
فروق تقييم العملات الأجنبية	×	×
أرباح رأسمالية	×	×
إيرادات سنوات سابقة	×	×
أرباح النشاط (مقول)	×	×
صافي أرباح العام	×	×
صافي أرباح العام	×	×
صافي أرباح العام	×	×

ح  
النتيجة في

سنة المقارنة	البيان	السنة الجارية
×	صافي أرباح العام القابلة للتوزيع	×
×	أرباح مرحلة من العام السابق	×
×	احتياطيات محولة (ان وجدت وتذكر تفصيلاً)	×
×	صافي أرباح العام	×
×	صافي أرباح العام	×
×	صافي أرباح العام	×

[illegible]

- تعتبر الايضاحات والبيانات المرفقة من ثمرة الى ثمرة جزءا متكاملا لتقوائم المصاحبة .  
- تقرير مراقب الحسابات مرفق .



حساب الأرباح والخسائر					
عن السنة المالية المنتهية في / /					
(النموذج الخاص بالبنوك)					
السنة الجارية	البيان	سنة المقارنة	السنة الجارية	البيان	سنة المقارنة
×	قوائد محصلة		×	قوائد مدفوعة	
×	إيرادات استثمارات مالية ومساعدات		×	أجور	
×	عائد خدمات مصرفية وإيرادات أخرى		×	مصروفات جارية ومتنوعة وإهلاكات	
			×	مخصصات	
			×	ضرائب دمالية وحصة بنك ناصر	
			×	(إن وجدت)	
			×	الفائض القابل للتوزيع	
× × ×			× × ×		

حساب توزيع الأرباح					
عن السنة المنتهية في / /					
(النموذج الخاص بالبنوك)					
السنة الجارية	البيان	سنة المقارنة	السنة الجارية	البيان	سنة المقارنة
×	صافي أرباح العام القابلة للتوزيع		×	صافي خسائر العام	
×	أرباح مرحلة من العام السابق		×	خسائر مرحلة من العام السابق	
			×	إحتياطي قانوني	
			×	إحتياطي نظامي	
			×	إحتياطيات أخرى	
			×	مكافأة مجلس الإدارة	
			×	نصيب المساهمين (بواقع ٠.٠٠٠) للسهم الواحد	
			×	نصيب العاملين	
			×	أرباح مرحلة للعام التالي	
× × × ×			× × × ×		

السنة الجارية	المحصول	السنة الجارية	سنة المقارنة
× ×	أراضي فضاء وعقارات مبلية (مد الأهلاك)	× ×	
× ×	مباني والشبكات تحت التنفيذ	× ×	
× × ×	مجموع الاراضي والعقارات	× × ×	
× ×	أوراق حكومية وضمومية من الحكومة	× ×	
× ×	أوراق مالية أخرى ومساهمات	× ×	
× × ×	مجموع الأوراق المالية	× × ×	
× ×	ترويض بضمان وثائق الحياة وتكوين الأموال	× ×	
× ×	ترويض بضمان بدون عقارية	× ×	
× ×	ترويض أخرى	× ×	
× × ×	مجموع الاقتراض	× × ×	
× ×	بروك - ودائع ثابتة	× ×	
× ×	تقديرات بالصدوق والبروك حسابات جارية	× ×	
× × ×	مجموع التقديرات والبروك	× × ×	
× ×	مدخرات عمليات تأمين	× ×	
× ×	شركات تأمين وإعادة التأمين	× ×	
× ×	مديونون وأرصدة مديونة أخرى	× ×	
× × ×	مجموع الأصول الأخرى والحسابات المديونة المتنوعة	× × ×	
× × × ×	مجموع الأصول	× × × ×	
× × × ×	حسابات نظامية	× × × ×	
× ×	الخصص وحقوق المساهمين	× ×	
× × × ×	حسابات نظامية	× × × ×	
× ×	الخصصات المالية لمعاملات اختيارية وتكوين الأموال	× ×	
× ×	الخصصات المالية لمعاملات التأمينات العامة	× ×	
× × ×	مجموع حقوق حملة الوثائق	× × ×	
× ×	الخصص ضرائب متنازع عليها	× ×	
× ×	الخصص مطالبات ومنازعات قضائية، التزامات أخرى	× ×	
× ×	الخصصات أخرى	× ×	
× × ×	مجموع الخصصات	× × ×	
× ×	شركات تأمين وإعادة تأمين	× ×	
× ×	دائنون وأرصدة دائنة أخرى	× ×	
× × ×	مجموع الحسابات الدائنة المتنوعة	× × ×	
× ×	رأس المال المرخص به	× ×	
× ×	رأس المال المدفوع	× ×	
× ×	احتياطيات	× ×	
× ×	علاؤرباح (أو الخسائر) المرحلة	× ×	
× × ×	مجموع حقوق المساهمين	× × ×	
× × × ×	مجموع الخصص وحقوق المساهمين	× × × ×	
× × × ×	حسابات نظامية	× × × ×	

تقرير موائد الحسابات مرفق .  
- -  
تقرير الإفصاحات والبيانات المرفقة من رقم ١ الى رقم جزءا مشمعا للقوائم المالية .

### حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في / /

(النموذج الخاص بشركات التأمين)

سنة المقارنة	البيان	السنة الجارية	سنة المقارنة	البيان	السنة الجارية
	مخصصات ( بخلاف ضرائب الدخل وإهلاك الأصول الثابتة ) مخصصات ضرائب متنازع عليها مصرفات متنوعة ( تشمل مصروفات سنوات سابقة والخسائر الرأسمالية وفروق تقييم العملات الأجنبية ..... ) ضرائب الدخل عن العام صافي أرباح العام القابلة للتوزيع	× × × × × × × × × ×		المرحل من حساب الإيرادات والمصرفات فروع الحياة وتكوين الأموال فروع التأمينات العامة	× × × × × ×
				جملة المرحل من حساب الإيرادات والمصرفات	× ×
				صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة لإيرادات متنوعة تشمل إيرادات سنوات سابقة وصافي الأرباح الرأسمالية والأرباح غير المادية وفروق تقييم العملات الأجنبية ) مخصصات انتهى الغرض منها إيرادات أخرى صافي خسائر العام	× × × × × × × × × ×
					× × × ×

### حساب توزيع الأرباح

عن السنة المنتهية في / /

سنة المقارنة	البيان	السنة الجارية	سنة المقارنة	البيان	السنة الجارية
	صافي خسائر العام خسائر مرحلة من العام السابق احتياطي قسائفي احتياطي نظامي احتياطيات أخرى مكافأة مجالس الإدارة جنيبة نصيب المساهمين ( بواقع ..... للمساهم الواحد ) نصيب العامان أرباح مرحلة للعام التالي	× × × × × × × × × × × × × × × × × ×		صافي أرباح العام القابلة للتوزيع أرباح مرحلة من العام السابق	× × × ×
					× × ×




[illegible]







 Bibliotheca Alexandrina



1518711